

مجله
تاریخ و جغرافیه

المجله
التاريخية والجغرافية

المجله
التاريخية والجغرافية
العدد ١٠٠

١٩٩٨

المجله التاريخية والجغرافية
العدد ١٠٠
١٩٩٨ - ٢٠٠٠

مَوْسُوعَةٌ

ذَائِرَةُ الْمَعَارِفِ الْقَانُونِيَّةِ

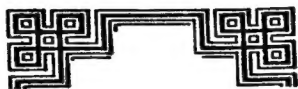
الجزء الأول
الإصدار المبدئي

إعداد
ياسر محمد نصار
المحامي

G

١٩٩٨

إصدار: المحررة الثانية للتحاشاة
٣٢ شارع صفية زغلول - الإسكندرية
ت: ٤٨٦٠٥٩٥ - ٤٨٣٣٨٠٨



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



" إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه

إلا قال في غده : لو غير هذا لكان أحسن

ولو زيد كذا لكان يستحسن

ولو قدم هذا لكان أفضل

ولو ترك هذا لكان أجمل

وهذا من أعظم العبر

وهو دليل على إستيلاء النقص على جملة البشر "

" العهد الأصفهاني في مقدمة معجم الأتباء "

تمهيد

إنطلاقاً من المبدأ القائل أن قواعد القانون هي نصوص مسطورة لا تبحث فيها الحياة حتى يرد عليها تطبيق القضاء لكونه يكشف ما يخفى من معانيها ويحدد اتجاه مراعيها ويصلح ما أعرج فيها فكانت تلك الأحكام هي الواقع العملي الحيوي في دعائم التشريع وهي المذكرة التفسيرية الحقيقية للنصوص التي نسخها الشارع .

رأيت أن أعنى بتجميع المبادئ القانونية التي أرسنها للمحاكم العليا [محكمة النقض ، المحكمة الدستورية العليا ، المحكمة الإدارية العليا] على الحاسب الآلي من خلال تويب وتصنيف لتلك المبادئ قمنا به وكان رائدنا في ذلك أن نسد نقصاً لا نزاع فيه هو كيفية إستخلاص المعلومة القانونية في سهولة ويسر ، وأعاني على ذلك عملي بالقضاء المصري زهاء سبعة عشر عاماً لم عملي بمهنة المحاماة العظيمة ما يقرب من أربعة سنوات .

ما يزيد على المشرون عاماً عايشت فيهم وجهي العدالة ففرت فيهما ما يحتاجه القاضي وما يحتاجه المحامي من معلومات وما يحتاج منه فأردت أن أشبع العقول الجائعة إلى المعلومة القانونية من خلال الحصول عليها في سرعة ، وسهولة ، ويسر ، فصممنا برنامج حسيباً لتسجيل تلك المبادئ القانونية في قواعد بيانات موبه ومفهرسه على الحاسب الآلي مطبوعة على إسطوانات ليزر تمكن الباحث القانوني من الحصول على تلك المعلومة في أقل من دقيقتين ودون حاجة إلى تدريب مسبق لإستخدامه واهين بذلك تهية الوسائل والأدوات اللازمة لكل مشغل بالمعمل القانوني لإنجاز عمله في سرعة فائقة وبثقة بالغة مسافرين بذلك رياح القرن الحادى والعشرين التي تسرع خطاها بالتكنولوجيا المتطورة الأداء .

ولكن لكون الكتاب لديه عشاق دائمون لا يستطيعون فراقه فقد رأينا أن نقوم بطبع هذه الموسوعة القانونية لذات الغرض ولا أزعم إنتى السباق في هذا المجال فقد سبقنا إليه زملاء أجلاء ولكن رغبتا في المساهمة في تطوير الأداء القانوني رأينا أن نصدر موسوعة شاملة للمشتغلين بالقانون ندعو الله أن تكون ممناً على ذلك .

والله ولى التوفيق !!

يوسف محمود نصار
المحامي

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى والدي

عرفتاً بالجميل .. استيقاً للفضل

.....

إلى قضاه مصر الأجلء

إلى محامين مصر العظام

أهدى هذا العمل

فكلامهما وجهان لعملة

نادرة هي العدالة ..

مقدمة

تشتمل موسوعة [دائرة المعارف القانونية] على أربعة أجزاء مقسمة على النسق الآتي :-

الجزء الأول : مجموعة المبادئ القانونية التي أصدرتها محكمة النقض المصرية منذ إنشائها بدءاً بمجموعة عمر وإنهاء بالسنة ٤٢ قضائية وطبقاً لآخر إصدارات المكتب الفني في المواد المدنية والأحوال الشخصية للمسلمين وغير المسلمين ، ومواد الضرائب والمواد التجارية والبحرية في تسلسلها الصادرة به من المحكمة - وحسب ترتيب أبجدي للتبويب والتصنيف - ويقع هذا الجزء في إحدى عشر مجلد ضخيم يشتمل على ما يجاوز عشرون ألف طعن تقريباً .

الجزء الثاني : مجموعة المبادئ القانونية التي أصدرتها محكمة النقض المصرية منذ إنشائها بدءاً بمجموعة عمر وإنهاء بالسنة ٤٢ مكتب فني في المواد الجنائية ويقع هذا الجزء في إحدى عشر مجلداً أيضاً .

الجزء الثالث : مجموعة المبادئ القانونية التي أرسنها المحكمة الدستورية العليا منذ إنشائها وحتى نهاية ١٩٩٥ وطبقاً لآخر إصدارات المحكمة ويقع هذا الجزء في مجلد واحد .

الجزء الرابع : مجموعة المبادئ القانونية التي أرسنها المحكمة الإدارية العليا منذ إنشائها وحتى نهاية ١٩٩٥ ويقع هذا الجزء في ثلاث مجلدات .

رأينا في هذا أن نجعل في كل جزء من الأجزاء فهرس مستقل ييسر للباحث الوصول إلى مبتغاه في مرة هذا فضلاً عن إحتواء كل مجلد على فهرس بمحتوياته بذات الغرض وحرصنا على أن يتوافر لهذا العمل العناصر الواجب توافرها في الموسوعات العلمية من أمانة في النقل ودقة في التعبير وإحسان في الترتيب بما يحقق الغرض الذي وضع من أجله .

المجموعة الدولية للمحاماة والاستشارات القانونية

موضوعات
الكتاب الأول
(الإصدار المبدئي)

إثبات

إثراء بلا مسبب

إجراءات المرافعات

أحوال شخصية لغير المسلمين

أحوال شخصية للمسلمين

إختصاص

أثار

* الموضوع الفرعي : آثار علمية :

الطعن رقم ٦١ لسنة ٩ مجموعة ص ٣٣ صفحة رقم ١٠٦ بتاريخ ١٩٤٠/٣/٧
إن الآثار ليست جميعها عامة ، بل إن منها ما أنشأه الأفراد أصلاً وانتقل بالتوارث إلى من خلفهم مما لا وجه معه لعداها من المنافع العامة . ومنها ما تملكه بوضع اليد عليه بعد زوال تخصيصه للمنافع العامة مما يعتبر من الآثار غير المملوكة للحكومة التي تسرى عليها أحكام القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٨ الخاص بحماية آثار العصر العربي .

* الموضوع الفرعي : الأراضي المنزوعة ملكيتها وأهميتها الأثرية :

الطعن رقم ٦٣ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٢٧٤ بتاريخ ١٩٩١/١/٢٢
النص في المادة الثانية من القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ لحماية الآثار على أن " يعتبر في حكم الآثار الأراضي المملوكة للدولة التي إعتبرت أثرية بمقتضى أوامر أو قرارات أو بمقتضى قرار يصدره وزير المعارف العمومية بعد الإتفاق مع وزير الإقتصاد الوطنى وكذلك الأراضي المملوكة للأفراد التي تنزع الدولة ملكيتها لأهميتها الأثرية " . يدل أن الأراضي المملوكة للأفراد لا تعتبر في حكم الآثار إلا إذا نزعَت الدولة ملكيتها ، ولما كان القانون ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة أو التحسين قد إستلزم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن يكون تقرير المنفعة العامة للعقارات المراد نزع ملكيتها بقرار من الوزير المختص - وبقرار رئيس الجمهورية بعد تعديله بالقانون ٢٥٢ لسنة ١٩٦٥ - بنشر في الجريدة الرسمية تتولى بعده الجهة القائمة بإجراءات نزع الملكية القيام بالعمليات الفنية والمساحية والحصول على البيانات اللازمة بشأن تلك العقارات وإعداد كشوف يحصرها وتقدير التعويض المستحق لأصحاب الشأن فإذا وافقوا عليه وقصوا على نماذج خاصة ، أما إذا عارضوا أو تعذر الحصول على توقيعاتهم فيصدر بتزع الملكية قرار من الوزير المختص ، وتودع النماذج أو القرار الوزاري في مكتب الشهر العقاري ويترتب عليه جميع الآثار المترتبة على شهر عقد البيع فتنتقل ملكية تلك العقارات إلى الدولة ، وإذا لم يتم هذا الإيداع خلال سنتين من تاريخ نشر القرار المقرر للمنفعة العامة في الجريدة الرسمية سقط مفعول هذا القرار الأخير إعمالاً لنص المادتين ١٠،٩ من القانون المذكور وكان الثابت في الأوراق أنه وإن صدر قرار وزير التربية والتعليم رقم ٤٤١ بتاريخ

١٨/٤/١٩٥٦ بتقرير المتفعة العامة لمشروع الأراضي اللازمة لمصلحة الآثار بمدينة الأقصر ومن بينها أرض النزاع ، كما صدر بعده قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٢ لسنة ١٩٧٢ بـلذات الغرض ، إلا أنه لم تتخذ بعد صدورهما إجراءات نزع الملكية للمتفعة العامة المنصوص عليها في قانون نزع الملكية سالف الذكر ومن ثم فلم تتقل ملكية أرض النزاع إلى الدولة وتبقى على ملك صاحبها ولا تعد أرضاً أثرية .

* الموضوع الفرعي : أملاك الدولة :

الطعن رقم ٧٥ لسنة ٤ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ١١١ بتاريخ ١٩٣٥/٢/٢١
إن الفقرة العاشرة من المادة التاسعة من القانون المدني ، إذا كانت نصت على " أن الآثار العمومية وكافة ما يكون مملوكاً للحكومة من مصنوعات الفنون أو الأشياء التاريخية " يكون معبراً بذاته من المنافع العامة وكانت الفقرة الحادية عشرة منها قد ذكرت أن المال الثابت أو المنقول إذا تخصص بالفضل للمتفعة العامة كان عاماً أيضاً - إذا كان هذا هو نص القانون المدني فإن المادة السادسة من قانون الآثار رقم ١٤ الصادر في ١٢ يونيه سنة ١٩١٢ تجرى بأن " أراضي الحكومة المقررة أو التي ستقرر أنها أثرية تعد جميعها من أملاك الحكومة العامة " . وهذا النص واضح الدلالة على أن الأرض لا تعتبر أثرية إلا إذا تقرر ذلك من قبل الحكومة ، أى صدر به قرار من مجلس الوزراء أو على الأقل من قبل وزير الأشغال المكلف بتنفيذ هذا القانون فيما يخصه بمقتضى المادة الثانية والعشرين منه . فكل ورقة أو مخاطبة إدارية ليست قراراً من هذا القبيل فلا يمكن - في علاقة الحكومة بالجمهور - أن تعتبر مغيرة لوصف الأرض ومخرجة لها من ملك الحكومة الخاص إلى ملكيتها العامة . وإذن فلا يكفي لإعتبار الأرض أثرية غير ممكن إكتسابها بوضع اليد بمعنى المدة لا مجرد صدور خطاب من مصلحة الآثار باعتبارها كذلك ولا وصفها بأنها أثرية في قوائم المساحة والتحديد .

* الموضوع الفرعي : تمثال أثري :

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٧ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٢١٥ بتاريخ ١٩٣٧/١٢/١٦
إن المادة الأولى من قانون الآثار والمادة ٩ من القانون المدني الأهلي والمادة ٢٥ من القانون المدني المختلط تعتبر الآثار من الأملاك العامة . فلا يجوز التبايع في التمثال الأثري وبيعه وشراؤه باطلان . وللحكومة أن تقاضي كل من يوجد هذا التمثال في حياته ، مهما كانت جنسيته لتسترد منه بغير تعويض تدفعه له أو لمن ترده إليه . وليس له أن يحتج بنص المادة ٨٧ من القانون المدني لأن المقرر قانوناً أن أحكام تملك المنقول بالحيازة لا ترد مطلقاً على الأملاك العامة .

* الموضوع الفرعي : شرط اعتبار الأرض أثرية :

الطعن رقم ٤٣٧ لسنة ٤٥ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ١٥٢٩ بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٢

نصت الفقرة العاشرة من المادة التاسعة من القانون المدني السابق - المنطبق على واقعة الدعوى - على أن الآثار العمومية وكافة ما يكون مملوكاً للحكومة من مصنوعات الفنون أو الأشياء التاريخية يكون معتبراً بذاته من المنافع العامة ، كما ذكرت الفقرة الحادية عشرة منها أن المال الثابت أو المنقول إذا تخصص بالفعل للمنفعة العامة كان عاماً أيضاً ، ولما كانت المادة السادسة من قانون الآثار رقم ١٤ الصادر في ١٢ يونيو سنة ١٩١٢ تنص على أن " أراضي الحكومة المقررة أو التي سيقرر أنها أثرية تعد جميعها من أملاك الحكومة العامة " وكان هذا النص واضح الدلالة على أن الأرض لا تعتبر أثرية إلا إذا تقرر ذلك من قبل الحكومة ، أي صدر به قرار من مجلس الوزراء أو على الأقل من قبل وزير الأشغال المكلف بتنفيذ هذا القانون فيما يخصه بمقتضى المادة الثانية والعشرين منه ، فإن كل ورقة أو مخاطبة إدارية ليست قراراً من هذا القبيل لا يمكن - في علاقة الحكومة بالجمهور - أن تعتبر مغيرة لوصف الأرض وتخرجه لها من ملك الحكومة الخاص إلى ملكيتها العامة ومن ثم لا يكفي لإعتبار الأرض أثرية غير ممكن اكتسابها بوضع اليد بمضى المدة مجرد صدور قرار من مراقبة الأملاك باعتبارها كذلك ولا وصفها بأنها أثرية في قوائم المساحة والتحديد .

الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٨٤٨ بتاريخ ١٩٨٥/٦/٢

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن النص في الفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ - والذي يحكم واقعة الدعوى - على أن " يعتبر في حكم الآثار الأراضي المملوكة للدولة التي اعتبرت أثرية بمقتضى أوامر وقرارات أو بمقتضى قرار يصدره وزير المعارف العمومية بعد الإتيان مع وزير الاقتصاد الوطني " والنص في المادة الرابعة منه على أن " تعتبر من أملاك الدولة العامة جميع الآثار العقارية والمنقولة والأراضي الأثرية عدا ما كان وفقاً أو ملكاً خاصاً طبقاً لأحكام هذه القوانين ، وازحاً الدلالة على أن الأرض لا تعتبر من الأراضي الأثرية إلا إذا تقرر ذلك من قبل الحكومة بموجب قانون أو مرسوم أو على الأقل بقرار يصدر من وزير المعارف المكلف بتنفيذ هذا القانون طبقاً لنص المادة ١٣٧ منه ، فكل ورقة أو مخاطبة إدارية ليست قراراً من هذا القبيل فلا يمكن - في علاقة الحكومة بالجمهور الخاص - أن تعتبر مغيرة لوصف الأراضي ومخرجة لها من الحكم الخاص إلى ملكيتها العامة

الطعن رقم ٨٢ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٤٤٠ بتاريخ ١٩٤٧/٥/١٥

إن حكم المادة السادسة من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩١٢ الخاص بالآثار ليس مقصوراً على الأراضي التي تقرر الحكومة بعد صدوره أنها أثرية بل يتناول أيضاً - كما هو صريح نصها - الأراضي التي سبق

أن قررت الحكومة ، أى مجلس الوزراء أو الوزير المنوط به تنفيذ قانون الآثار أن لها هذه الصفة .
فالقرار الصادر من وزير الأشغال قبل صدور قانون الآثار بإعتبار أرض معينة أرضاً أثرية يكفى لينسحب
عليها حكم المادة السادسة من هذا القانون ولو كان القرار المذكور غير مستند إلى قانون سابق .

*** الموضوع الفرعى : لجنة حفظ الآثار القديمة المصرية :**

الطعن رقم ٦١ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ١٠٦ بتاريخ ١٩٤٠/٣/٧
إن الأمر العالى الصادر فى ١٨ ديسمبر ١٨٨١ بإنشاء لجنة حفظ الآثار القديمة العربية قد بين على
سبيل الحصر أعمال هذه اللجنة فيما نص عليه فى المادة الثانية منه . والمفهوم من هذا النص أن هذه
الأعمال مقصورة على الآثار العامة . وليس فى هذا النص ولا فى باقى مواد الأمر العالى المذكور ما يفيد
أن أعمال تلك اللجنة تتناول الآثار غير المملوكة للحكومة . فإذا حصل أن قامت اللجنة بتسجيل أثر من
الآثار غير المملوكة للحكومة فإن هذا التسجيل لا يمكن أن يترتب عليه أى حق للحكومة قبل صاحب
الأثر . أما القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٨ الخاص بحماية آثار العصر العربى فالمفهوم من نصومه أنه يجب
لتسجيل الأثر أن يصدر قرار بذلك من وزير المعارف وأن يعلن هذا القرار لصاحب العقار لكى يترتب
عليه حق الإرتفاق وليكون الإعلان مهلاً لمدة السنة المقررة لسقوط حق المطالبة بالتعويض . وإذا
كان قرار التسجيل لم يعلن لصاحب العقار فلا يبدأ سقوط الحق فى المطالبة .

بسم الله الرحمن الرحيم

" إقرأ بسم ربك الذى خلق . خلق الإنسان من علق إقرأ وربك
الأكرم الذى علم بالقلم . علم الإنسان ما لم يعلم "

صدق لله العظيم

إتهامات

* الموضوع الفرعي : أتعاب الخبير :

الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٩٩٧ بتاريخ ١٤/٥/١٩٥٣

- لم يكن قانون المرافعات المختلط يوجب فى المادة ٢٦٧ وما يليها إعلان أمر التقدير الذى يستصدره الخبير لغير من يجب تنفيذ الأمر عليه من خصوم الدعوى وهو من طلب نذب الخبير ومن حكم عليه بمصروفات الدعوى .

- متى كانت المحكمة إذ رفضت وقف الفصل فى تقدير أتعاب الخبير حتى يفصل فى الدعوى الأصلية المقدم فيها تقريره قد استندت إلى أنه ليس على الخبير الانتظار حتى صدور الحكم النهائى فى الدعوى لأن طلب التقدير واجب الفصل فيه على وجه السرعة وفقاً للمادة ٢٦٧ من قانون المرافعات المختلط المنطبقة على النزاع والتى تنص على أن الأتعاب تقدر بمجرد تحرير النسخة الأصلية للتقرير فإنها لا تكون قد خالفت القانون .

الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٧١٦ بتاريخ ١/٦/١٩٧١

- إنه وإن كانت المادة ٢٥١ من قانون المرافعات السابق تقضى بأن ينظر التظلم من تقدير أتعاب الخبير ومصاريفه فى غرفة المشورة ، وتقضى المادة ٤١٦ من ذات القانون بأن يجرى على قضية الاستئناف ما يجرى من القواعد على القضايا أمام محكمة الدرجة الأولى ، سواء فيما يتعلق بالإجراءات أو بالأحكام ما لم يقض القانون على خلافه ، مما مفاده أن استئناف الحكم الصادر فى التظلم من أمر تقدير الخبير ينظر أمام محكمة الاستئناف فى غرفة المشورة ، وفى غير علانية ، إلا أنه لما كان الطاعن لم يقدم ما يدل على أن التظلم قد نظر أمام محكمة الاستئناف فى جلسات علنية ، فإن النemy على الحكم بالبطلان فى هذا الخصوص يكون عارياً عن الدليل .

- تقدير أتعاب الخبير مما يستقل به قاضى الموضوع . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد راعى فى تقدير أتعاب الطاعن ومصاريفه العناصر اللازمة لذلك ، وكانت محكمة الاستئناف غير ملزمة إذا عدلت فى تقدير محكمة الدرجة الأولى لمبلغ الأتعاب ببيان سبب هذا التعديل ، لأنه مما يدعى فى سلطتها التقديرية فإن النemy على الحكم بهذا السبب لا يعدو أن يكون جديلاً موضوعياً ، كما أن النemy على الحكم بالقصور يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٤ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٣ صفحة رقم ٤٧٦ بتاريخ ١١/٦/١٩٤٢

إن المادة ١٢ من قانون الخبراء حين يثبت الحدود التى تراعيها المحكمة فى تقدير أجور الخبراء

باعتبار الوقت الذي يقضونه في أداء مهمتهم قد ذكرت أنه يجوز إتقاص عدد الأيام والساعات المينة بالكشف المقدم من الخبير إذا كانت غير متسامة مع العمل الذي قام به ، كما يجوز أن تقدر للخبير أتعاب إضافية بسبب أهمية النزاع وطبيعته . ومؤدى ذلك أن من واجب القاضى عند التقدير أن يراجع مدة العمل الذي قام به الخبير كما بينها في تقريره ، فإذا وجد فيها مبالاة خفضها إلى القدر الذي يرى فيه الكفاية لأداء العمل واتخذ ذلك أساساً لتقدير الأجر . وهذا يقتضى من المحكمة أن تبين في حكمها ذلك الأساس وإلا كان حكمها قاصراً .

الطعن رقم ٥٥ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٦٥ بتاريخ ١٩٤٤/٢/٢٤
إن المادة ٢٣٣ من قانون المرافعات إذ نصت على أن تقدير أجر الخبير يكون نافذاً على الخصم الذي طلب تعيين أهل الخبرة ، ومن بعد صدور الحكم في الدعوى يكون نافذاً أيضاً على من حكم عليه بالمصروفات فإنها لا تلزم المحكوم له في الدعوى بأتعاب الخبير بالتضامن مع المحكوم عليه فيها بالمصروفات .

الطعن رقم ١٢٣ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٦٣٠ بتاريخ ١٩٤٥/٤/١٢
إن القول بأن حق الخصم في الطعن في هذا التقرير قد سقط إذ أنه لما قدرت أتعاب الخبير وعارض هو في التقدير لم يطلب في معارضته حرمان الخبير من الأتعاب لبطان تقريره بل طلب الإكتفاء بما سبق تقديره له وهذا منه قبول للتقدير يتجافى مع قوله ببطان أعمال الخبير - ذلك غير منطوق ، لأنه لم يكن في وسع المدعى أن يطلب إلى المحكمة حرمان الخبير من أتعابه لبطان تقريره في حين أنها هي قد أخذت به مما لا يصح معه أن يعتبر عدم تمسكه ببطان التقرير في دعوى المعارضة مسقطاً لحقه في الطعن عليه .

الطعن رقم ٥٧ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٣٨٥ بتاريخ ١٩٤٧/٣/٢٠
إن المادة ١٢ من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٣٣ توجب أن يكون تقدير أجر الخبير على أساس الوقت الذي تقرر المحكمة أن المأمورية استغرقته ولو كان أقل مما قال . هـ الخبير . ثم إن المادة ٢٣٣ من قانون المرافعات تجعل أجر الخبير بعد الفصل في الدعوى نافذاً على من طلب تعيينه من الخصوم وعلى من ألزم منهم بالمصروفات معاً . فإذا كان الحكم إذ قدر أتعاب الخبير جزأاً لم يبين وقت العمل الذي إتخذته أساساً للتقدير فإنه يكون قاصراً ، ثم إنه إذا كان لم يجعل أمر التقدير نافذاً على من طلبوا تعيين الخبير بل قصر التنفيذ على المحكوم عليه وحده فإنه يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ١٨٠ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٧١٤ بتاريخ ١٩٤٩/٢/١٠
إن المادة ٢٣٣ من قانون المرافعات قد جعلت تقدير أجره الخبير قبل صدور الحكم في الدعوى نافذاً

على الخصم الذى طلب تعيينه ، وإذن فإن هذا الخصم يكون هو المزم بمصاريف المعارضة التى يرفعها الخبير فى هذا التقدير إذا ما صحت المعارضة . وعلى هذا فإذا كان الحكم قد أزم بمصروفات المعارضة المعارض ضده وخصومه الذين لم يخاصموا فى المعارضة إلا ليكون الحكم صادراً فى مواجهةهم فى حين أن المعارض ضده هو وحده الذى كان طلب تعيين أهل الخبرة فى الدعوى وهو الذى طلب المعارض إلزامه بمصاريفها فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق المادة ١١٣ من قانون المرافعات وتعين نقضه .

*** الموضوع الفرعى : إثبات بالبينة :**

الطعن رقم ١٤٦ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٢٩٨ بتاريخ ١٦/١/١٩٤٧
إذا طالب المدعى عليه بضم بضاعة قال إنه وردها إليه بناءً على تعاقد شقوى تم بينهما ، مستنداً فى ذلك إلى وصولات توريد صادرة إليه من المدعى عليه ، ودفع المدعى عليه الدعوى بأن البضاعة التى وردت إليه إنما كانت لحساب أخى المدعى ومن زراعة هذا الأخ تنفيذاً لعقد مبرم بينه وبين المدعى عليه ضمن فيه المدعى أخاه فى التوريد متضامناً معه فيه ، ورفضت المحكمة الدعوى بناءً على أن وصولات التوريد وإن كانت صادرة باسم المدعى لأنها لا تشير إلى تعلقها بزراعته الخاصة ولا إلى التعاقد الذى إدعاه فهو لا تصلح دليلاً كتابياً كاملاً على التعاقد المدعى وأنها إن اعتبرت مبدأً لثبوت الكتابة فإن المدعى لم يطلب تكملته بالبينة ، ثم أوردت المحكمة قرائن عدة اعتبرتها نافية للدعوى فلا وجه للنفى على حكمها لا من حيث إنه نفى الدعوى بقرائن ، ولا من حيث إن هذه القرائن غير مؤدية إلى النفى ، لأنه بحسب الحكم أنه اعتبر المدعى عاجزاً عن إثبات دعواه فهذا وحده كاف لحمله بغض النظر عن القرائن التى ساقها

*** الموضوع الفرعى : إجراءات التحقيق :**

الطعن رقم ٧٤ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ١٦٢ بتاريخ ١٥/١/١٩٥٠
إن حق القاضى المحقق فى سؤال الخصوم ومناقشتهم غير مقيد بقيد ما .
الطعن رقم ٩٣ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٣٨٥ بتاريخ ٣٠/٣/١٩٥٠
ليست المحكمة ملزمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق متى توافر لديها من العناصر ما يكفى لتكوين عقيدتها فى الفصل فيها .

الطعن رقم ١٦٨ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٤٩٤ بتاريخ ١١/٥/١٩٥٠
الوارث الذى يطن فى تصرف صادر من مورثه فى صورة بيع منجز بأن حقيقته وصية وأنه قصد به

الإحتيال على قواعد الإرث المقررة شرعاً إضراراً بحقه فيه ، يجوز له إثبات هذا الإحتيال بأى طريق من الطرق القانونية ، فلا على المحكمة فيما تقتضى به من إحالة الدعوى إلى التحقيق لتمكين الطاعين فى الصرف من إثبات حقيقة الواقع فيه بشهادة الشهود .

الطعن رقم ١٩٣ لسنة ١٨ مكتب قضاى ٢ صفحة رقم ٤٧١ بتاريخ ١٩٥١/٣/٢٩

مضى كان الحكم التمهيدى إذ قضى بإحالة الدعوى على التحقيق ليثبت المطعون عليهم بأى طريق من طرق الإثبات بما فيها البينة أن الطاعين قد تعهدا بمقتضى عقد الشركة بمباشرة الأعمال التى يقولون عنها وبإسراها فعلاً ثم إنقطعاً عنها بدون موجب وإشتراكاً فى أعمال مماثلة يعود إشتراكهما فيها بالضرر على أعمال الشركة لمنافستها .. قد إستند فيما إستند إلى أن عقد الشركة لم يحدد به نوع العمل الذى يقوم به كل من الشركاء وقطع نص فى بند منه على أن جميع الشركاء متضامنون فى العمل - فإنه لا تريب على المحكمة إن هى أحالت الدعوى على التحقيق لإستجلاء ما أبهم من مدلول هذا البند وإستكناه قصد المتضاملين منه ، متى كان تفسير هذا الذى جاء به مشار نزاع بين الطرفين ومن ثم فإن الطعن على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٣٣ لسنة ١٩ مكتب قضاى ٢ صفحة رقم ١٩١ بتاريخ ١٩٥٠/١٢/٢١

مضى كان الحكم التمهيدى إذ قضى بإحالة الدعوى على التحقيق قد أذن للمشتري - المطعون عليه - الأول - فى أن يثبت صورية عقد البيع الصادر من نفس البائع - المطعون عليه الثانى - عن ذات العين المبيعة الى مشتريين آخرين - الطاعين - كما أذن للبائع فى نفى هذه الصورية إلا أنه أغفل النص على الإذن للمشتريين الآخرين فى نفىها . فإن ذلك لا يعطل الحكم ولا يسقط حق هذين المشتريين فى نفى صورية عقدهما . ذلك لأنهما إنما يستمدان هذا الحق من القانون وفقاً للمادة ١٨١ من قانون المرافعات - القديم - وهى تنص على أنه " إذا أذنت المحكمة لأحد الأخصام بإثبات شيء بالبينة كان للخصم الآخر الحق دائماً فى إثبات عدم صحة ذلك الشيء بالبينة أيضاً " ومن مقتضى ذلك أن يكون لهما رغم سكوت الحكم التمهيدى عن الإذن لهما فى نفى الصورية أن يطلبأ الى المحكمة عند التحقيق سماع شهودهما إن كان لهما شهود . إلا أنه لما كان هذا الحق مقرراً لمصلحتهما وكان الواقع فى الدعوى هو أنهما اقتصرا على النعى فى صحيفة استئنافهما على الحكم الابتدائى الذى أسس على ما استخلصه الحكم التمهيدى من التحقيق - اقتصرا على النعى على الحكم الابتدائى بالبطلان فى هذا الخصوص ولم يطلبأ الى محكمة الاستئناف فى عريضة استئنافهما سماع شهودهما ولم يقدمأ الى محكمة النقض صورة رسمية من مذكرتهما الختامية أمام محكمة الاستئناف ليثبتا أنهما تمسكا لديها بهذا الطلب فإنه يكون سائفاً ما استخلصه الحكم الاستئنافى من عدولهما عن طلب إحالة

الدعوى على التحقيق من جديد لسماع شهودهما اكفاء بالتحقيق الذى أجرته محكمة الدرجة الأولى ومن ثم يكسبون النemy على هذا الحكم بالاطلاق على غير أساس .

الطعن رقم ١٩٩ لسنة ١٩ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٩٣ بتاريخ ١٩٥١/١١/٢٢

لا مخالفة للقانون فى أن تحيل المحكمة الدعوى على التحقيق لإثبات قيام حالة العته بالمصرف وقت صدور العقد المظنون فيه ، فإنه لا نص يوجب عليها أن تلتزم فى هذه الحالة طريقاً معينة للإثبات ولا محل فى هذا المقام للتحدى بالمادتين ٨٦٦ من القانون رقم ٩٤ سنة ١٩٣٧ و٦٤ من القانون رقم ٩٩ سنة ١٩٤٧ فإن حكمهما إنما ينطبق على الإجراءات الواجب إتباعها قبل توقيع الحجر فلا يسرى على إثبات قيام حالة العته فى تاريخ سابق على صدور قرار الحجر .

الطعن رقم ١١ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٣٩٦ بتاريخ ١٩٥٢/١/٢٤

الاطلاق المؤسس على غطاء الإجراءات التى يشارها القاضى المنتدب للتحقيق يجب التمسك به لدى محكمة الموضوع فى جلسات المرافعة التالية لجلسة التحقيق ولا يقبل التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٥٥ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٤٩٢ بتاريخ ١٩٥٢/٢/١٤

للمدعى عليه بالتزوير أن يقدم إلى المحكمة الأوراق التى يرى إجراء المضاهاة عليها ولكن ليست المحكمة ملزمة بأن تطلب إليه شيئا منها . وذلك تفريفاً عن الأصل القاضى بأن إحالة الدعوى على التحقيق بالمضاهاة أو شهادة الشهود إنما محلها إذا لم تفتح المحكمة من وقائع الدعوى ومستنداتها برأى فى شأن الورقة المظنون فيها بالتزوير ومن ثم فإنه يكون فى غير محله النemy على الحكم المظنون فيه مخالفة القانون والإخلال بحق الطاعن فى الدفاع إذ لم تطلب منه المحكمة أوراقاً لإجراء المضاهاة مكتفية بما قدمه المظنون عليه من هذه الأوراق .

الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١١١٥ بتاريخ ١٩٥٢/٥/٢٢

للمحكمة وفقاً للمادة ٢٨٤ من قانون المرافعات أن لا تجرى تحقيقاتها إذا كانت وقائع الدعوى ومستنداتها كافية لإقناعها بصحة الورقة المظنون فيها بالتزوير .

الطعن رقم ٢١٧ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٣٠٣ بتاريخ ١٩٥٣/١/٨

مضى كان يبين من محاضر التحقيق المقدمة صورها بملف الطعن أن الطاعن طلب تأجيل التحقيق أكثر من مرة لإعلان شهوده ، فأجابته المحكمة إلى طلبه وفى أول جلسة للتحقيق سمعت المحكمة أقوال شاهدى المظنون عليهما الأولى والثانية ثم شاهدى الطاعن ولم يسد الطاعن أى اعتراض أثناء التحقيق الذى استمر عدة جلسات على أن الحكم التمهيدى قد أخطأ إذ ألقى عليه عبء إثبات صحة الورقة المظنون فيها بالتزوير أو أن واقعة الصلح التى حققها القاضى المنتدب للتحقيق ليست من عناصر دليل

التزوير الذى أمرت المحكمة بتحقيقه فإنه يستفاد من ذلك أن الطاعن قد اعتبر أن هذه الإجراءات صحيحة على أن خطأ الحكم في هذا الخصوص على فرض حصوله لا يترتب عليه بطلان الحكم المطعون فيه متى كانت المحكمة قد رأت أن هذا الغطاء لم يكن ذا أثر في سلامة إجراءات التحقيق إذ سمعت أقوال شاهدى المطعون عليهما الأولى والثانية قبل سماع أقوال شهود الطاعن .

الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٥٧٥ بتاريخ ١٩٥٣/٣/٥

متى كانت المحكمة إذ رفضت طلب الإحالة على التحقيق قد وجدت فيما قدم بالدعوى من أوراق وقرائن إستبطنها منها ما يبنى عن هذا التحقيق فإنها لا تكون قد خالفت القانون .

الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٧٥٦ بتاريخ ١٩٥٣/٣/٢٦

التحدى بنص المادة ١٩٠ مرافعات قولا بأنه كان للمحكمة أن تأمر من تلقاء نفسها بسماع أقوال كاتب المقدم المطعون فيه بالتزوير مردود بأن المادة المذكورة إنما أجازت للمحكمة أن تأمر من تلقاء نفسها بالتحقيق في الأحوال التى يجيز فيها القانون الإثبات بشهادة الشهود متى رأت فائدة لإظهار الحقيقة .

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٢٠٣ بتاريخ ١٩٥٣/١١/٢٦

القواعد التى تبين على أى خصم يقع عبء الإثبات لا تتصل بالنظام العام ولذا يجوز الاتفاق على مخالفتها وإذن لمضى كان الطاعن قد طلب من المحكمة إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات مايدعيه فليس له أن ينهى بعد ذلك على الحكم إجابته إلى ما طلب ، حتى ولو كان فيما طلب متطوعاً لإثبات ما هو غير ملازم بحمل عبئه .

الطعن رقم ٢٢٨ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٤٥ بتاريخ ١٩٥٤/١٠/٢٨

إذا فسرت محكمة الموضوع كلمة " مناوله " الواردة في وصول بأنها لا تقطع بأن المولى دفع الدين من ماله الخاص فإنها لا تكون قد انحرفت عن المعنى الذى تؤديه هذه العبارة ولم تخطئ في تطبيق القانون إذ هى أحالت الدعوى على التحقيق لإثبات أن المبلغ قد دفع من مال المتمسك بهذا الوصول .

الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٨٩ بتاريخ ١٩٥٤/١١/٤

إذا كان المدين قد تمسك بأن سبب الدين الثابت بسند إذنى هو تعهده بتوريد عمال للدائن وكانت المحكمة إذ أحالت الدعوى على التحقيق لإثبات التغاير من الدين لم تحدد طريقاً معيناً للوفاء وكان المدين قد أحقق في الإثبات ، فإنه لا محل للمضى بأن المحكمة لم تمكنه من إثبات قيامه بتفدية تعهده ذلك لأنه مادام أن الحكم الصادر بالتحقيق لم يحدد طريقة الوفاء فكان عليه إثبات قيامه بالعملية محل التعاقد .

الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٥٥ بتاريخ ١٠/٢٨/١٩٥٤
إذا كان المدعى عليه يستند فى إثبات براءة ذمته من الدين لا على تصرف قانونى بل إلى واقعة مادية هى استيلاء المؤجر على الزراعة التى كانت قائمة بالعين المؤجرة وأن قيمة ما استولى عليه يزيد على قيمة الإيجار المطالب به ، فإنه لا تفرق على المحكمة إن هى أحالت الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذه الواقعة حتى ولو كان الإيجار الذى يتمسك المستأجر ببراءة ذمته منه يزيد على نصاب البينة .

الطعن رقم ٣٢٥ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٦٣٩ بتاريخ ١٠/٢/١٩٥٥
ليس فى القانون ما يمنع القاضى المنتدب للتحقيق من مناقشة طرفى الخصومة فى كل ما يراه موصلاً إلى استجلاء الحقيقة وإستكمال التحقيق الذى ندب لإجرائه .

الطعن رقم ٣٨٢ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٩١٠ بتاريخ ٧/٤/١٩٥٥
القول بأن إمتناع المدعى عليه فى دعوى التزوير عن الإجابة عن أسئلة النيابة إكفاء بما سيديه فى الدعوى المدنية إنما هو استعمال لحق فلا يصح استنباط قرينه منه على التزوير غير صحيح فى القانون ذلك لأن على النيابة أن تسير فى تحقيق جريمة التزوير بمجرد تبليغها عنها ، وعلى المتهم أن يجيب على ما توجه إليه من أسئلة ، فإن هى رأت بعد التحقيق رفع الدعوى الجنائية وجب إيقاف الدعوى المدنية .

الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٨٤٢ بتاريخ ٢/٤/١٩٥٣
متى كان يبين من الحكم أن المحكمة بعد أن أثبتت دفاع الطاعنين ومحضت الأسانيد التى إستندوا إليها فى طلب إحالة الدعوى على التحقيق أو إدخال بعض الدلائل فيها قضت برفض إجابة هذا الطلب إستناداً إلى الأسباب الساتفة التى أوردها والتى تبرر قضاءها فى هذا الخصوص فإنه يكون فى غير محله التمس عليها بأنها أخلت بحق الطاعنين فى الدفاع ولا يعدو أن يكون التمس على الحكم فى هذا السبب جديلاً موضوعياً فى تقدير المحكمة للأدلة المقدمة إليها من الخصوم فى الدعوى .

الطعن رقم ٤٢٨ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٥٩٦ بتاريخ ٥/٣/١٩٥٣
لا تفرق على المحكمة إذ هى لم تجب الطاعن إلى طلب الإحالة على التحقيق لإثبات علم المظنون عليه الأول بملكية الطاعن للمبيع ما دامت قد افتتحت من الأوراق المقدمة فى الدعوى بما يتفق هذا العلم .

الطعن رقم ٥٤ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٦٥٧ بتاريخ ١٠/٢/١٩٥٥
إذا كان البيع سبب الشفعة قد انعقد فى ظل قانون الشفعة القديم فى حين أن طلب الشفعة قد بدأت اجراءاته فى ظل القانون المدنى الجديد فإنه لا يعيب الحكم المظنون فيه أن يكون أحال الدعوى إلى

التحقيق لإثبات تاريخ العلم بالبيع ذلك أن العلم بالبيع كواقعة انما يخضع فى إثباته للقانون الذى كان ساريا وقت حصوله .

الطعن رقم ٦ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٨٤٧ بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٢٥
لا على المحكمة إذا هى لم تستجب إلى طلب الإحالة على التحقيق إذا ما إستبان لها أن أجابة الطالب إليه غير منتجة وأن لديها من الإعتبارات ما يكفى للفصل فى الدعوى حتى مع التسليم بصحة الوقائع المطلوب إثباتها .

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٠٠١ بتاريخ ١٩٥٦/١٢/٢٠
محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة الخصم إلى طلب الإحالة على التحقيق متى رأت فيما أوردته من أسباب ما يفنى عن التحقيق .

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٠٢٢ بتاريخ ١٩٥٦/١٢/٢٧
تقرير ثبوت الواقعة المدعى بها أو عدم ثبوتها مما تستقل به محكمة الموضوع بلا معقب وهى ليست ملزمة بإجابة طلب إجراء التحقيق متى كان فيما قدم إليها ما يكفى لإقتناعها بما إنتهت إليه من عدم قيام الدليل على صحة الواقعة المطلوب إثباتها .

الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٢٥٩ بتاريخ ١٩٥٧/٣/٢١
للبيع طبقاً لصريح نص المادة ٣٣٩ من القانون المدنى القديم أن يثبت بالبينه والقرائن وغيرها من طرق الإثبات أن عقد البيع وإن كان بحسب نصوصه الظاهرة يتضمن بيعاً باتاً إلا أنه فى حقيقته يخفى رهنأ وإدعاء البائع بقاء العين المبيعة تحت يده برغم هذا البيع البات يشمل فى ذاته قرينة على قصد إخفاء الرهن يعين معها على المحكمة أن تقول كلمتها . فإذا كان الحكم قد إلتفت عن تقدير طلب التحقيق الذى تقدم به ورثة البائع للدليل على أن عقد البيع فى حقيقة الأمر يستر رهنأ وإثبات بقاء العين المبيعة تحت أيديهم ويد مورثهم من قبل فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه . وإستناد الحكم إلى ورقة الضد التى قدمها الورثة لا تقوم دليلاً على صورية العقد هو إستناد قاصر عن مواجهة طلب التحقيق لأن إسقاط هذه الورقة من أدلة الورثة لا يستتبع إسقاط كل ما إستندوا إليه من حجج أخرى لإثبات دعواهم بالتحقيق المطلوب ويكون الحكم قد انطوى أيضاً على قصور معيب .

الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٤٧٩ بتاريخ ١٩٥٧/٥/١٦
إذا إستبانَت المحكمة من ظروف الدعوى التجارية وملابساتها أن الإدعاء بحصول إتفاق يخالف أو يجاوز الثابت بالكتابة مرجح كان لها أن تقضى بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذا الإدعاء ولا مخالفة فيما تقضى به فى هذا الخصوص للقانون . ذلك أن الشارع إستبعد المواد التجارية من الأحكام التى وضعها للإثبات فى المواد ٤٠٠ - ٤٠٣ من القانون المدنى وجاءت أحكام تلك المواد لتنظيم

قواعد الإثبات في غير المواد التجارية فأباح القانون في المواد التجارية الإثبات بالبيئة كقاعدة عامة ولم يستثن من ذلك إلا ما نص عليه في المواد ٤٠ - ٤٦ و ٦٣ من قانون التجارة والمواد ٣ و ٩٠ و ١٥٠ و ١٧٤ من القانون البحري ولا محل إذن للتحدى بحكم الفقرة الأولى من المادة ٤٠١ من القانون المدني التي منعت الإثبات بالبيئة فيما خالف أو جاوز الثابت بالكتابة .

الطعن رقم ٢٦٩ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٩٢٠ بتاريخ ١٩٥٦/١١/٢٢

المحكمة غير ملزمة باتخاذ إجراءات التحقيق إذا كانت ترى في وقائع الدعوى ما يكفي للفصل فيها .

الطعن رقم ٢٨٨ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٤٣٨ بتاريخ ١٩٥٧/٤/١٨

تحقيق الدعوى هو من سلطة محكمة الموضوع وهي ليست ملزمة بإجابة طلب الإحالة إلى التحقيق أو ضم تحقيقات ما دامت قد قامت بتحقيق الدعوى وأقامت حكمها على أسباب سائفة وكافية لحمله دون حاجة إلى تحقيق أو إستجواب ومؤدية إلى ما انتهى إليه قضاؤها .

الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٧٥٩ بتاريخ ١٩٥٧/١٠/٣١

المشتري يعتبر من الغير في أحكام الصورية بالنسبة للتصرف الصورى الصادر من البائع إليه وله أن يثبت صورية هذا التصرف بغير الكتابة على ما جرى به قضاء هذه المحكمة فإذا كان الحكم قد أجاز الإثبات في هذه الحالة بغير الكتابة فإنه لا يكون في حاجة بعد ذلك إلى تدعيم هذه الإجازة بالاستناد إلى مبدأ ثبوت بالكتابة ولا جدوى من النعى عليه بما يورده في أسبابه بعد ذلك ترديدا .

الطعن رقم ٤٠ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٤٩٩ بتاريخ ١٩٥٩/٦/٢٥

المدعى هو المكلف قانوناً بإثبات دعواه وتقديم الأدلة التي تؤيد ما يدعيه فيها - فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن لم يقدم دليلاً على ما يدعيه من رد الشركة المطعون عليها جهازى (الجراموفون) اللذين يطلب رد ثمنهما إليه ، وكان الطاعن لم يطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما يدعيه في هذا الشأن ، وكان الحق المخول للمحكمة في المادة ١٩٠ من قانون المرافعات بأن تأمر بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثباتها بالبيئة - هذا الحق جوازى لها متروك لمطلق رأيها وتقديرها لا تخضع فيه لرقابة محكمة النقض ، فإن النعى على الحكم فيما إنتهى إليه من رفض الدعوى في هذا الشق منها بمخالفة القانون يكون غير سديد .

الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٥٨١ بتاريخ ١٩٥٩/١٠/٢٢

إذا رأت محكمة الموضوع من ظروف الدعوى والتمتع من الأدلة القائمة فيها التي تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها ما يكفي لتكوين عقيدتها بأن الطاعن كان يباشر نشاطه خلال سنوات النزاع بلا حاجة إلى إجراء تحقيق لإثبات توقف هذا النشاط ، فلا محل للنعى على حكمها في هذا الخصوص بالإخلال بحق الدفاع .

للعن رقم ٢٢٢ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٥٦٧ بتاريخ ١٥/١٠/١٩٥٩

- لا ترتيب على محكمة الموضوع إذا هي رفضت الإستجابة إلى ما طلبه الطاعن من إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت ما إدعاه من قيام عرف تجارى مبناه أن التعامل فى سوق البصل بالإسكندرية يجرى على أساس معانة المبيع وأن البيع لا يتم على مقتضى عينة خاصة - ذلك أن دفاع الطاعن فى هذا الخصوص لم يكن مبناه أن ثبت عرفا تجاريا يناهض نصا مفسرا وإنما كان مبناه أن هذا العرف هو الذى يتحدد به مراد الشارع من نص المادة ٣٤ من القرار الوزارى رقم ٨١ لسنة ١٩٢٤ وإذ كان هذا هو ما إستهدفه الطاعن بطلب الإحالة إلى التحقيق فإنه لا حرج على محكمة الموضوع إذا هي الفتت عنه وأخذت فى تفسير ذلك النص بما تدل عليه عبارته الواضحة .

- لا مآخذ على محكمة الموضوع إن هي رفضت الإحالة إلى التحقيق ما دام أنها قد رأت من ظروف الدعوى والأدلة التى إستندت إليها ما يكفى لتكوين عقيدتها ، وحسبها أن تبين فى حكمها الأسباب التى إستندت عليها فى رفض هذا الطلب .

للعن رقم ٤٢٢ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٢٣١ بتاريخ ١٧/٣/١٩٦٠

إذا كان الواقع فى الدعوى أنه كان من بين طلبات الطاعن فى دعواه إلزام الشركة المطعون عليها بمبلغ مائتى جنيه قيمة أجره فى المدة من أول يناير سنة ١٩٥٢ إلى آخر ابريل سنة ١٩٥٢ بواقع خمسين جنيها شهريا عن عمليات التأمين التى قام بها فىالمدة المذكورة لحساب المطعون عليها وإعتبار ذلك أساسا عند تقدير المكافأة المستحقة له ، وطلب الطاعن من محكمة الموضوع إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات قيامه بهذه العمليات ولكن محكمة الإستئناف رفضت هذا الطلب ، وكان المستفاد مما أورده الحكم المطعون فيه من أن ظروف الدعوى بما فيها عدم تقديم الطاعن مفكرة أعماله اليومية لا تبرر إجابة طلب الإحالة إلى التحقيق - أن محكمة الإستئناف قد تبينت عدم جدية الإدعاء ، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة طلب التحقيق متى رأت من ظروف الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها ، فإن النى على الحكم بالقصور يكون على غير أساس .

الطنع رقم ٢٠ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ١٨١ بتاريخ ١٨/٢/١٩٦٠

النى بمخالفة الحكم المطعون فيه القانون والخطأ فى تطبيقه لأنه قبل الدعوى بشهادة شاهد واحد مع أنها دعوى تطليق لعدم الإنفاق تحكمها قواعد الشريعة الإسلامية والرأى الراجع فى مذهب أبى حنيفة تطبيقاً للمادة ٦ من القانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ ومن قبلها المادة ٢٨٠ من اللائحة الشرعية ، وأن القول الوحيد فيه فى مرتبة الشهادة على الزواج والطلاق هو أن نصاب الشهادة رجلان أو رجل وإمرأتان وأنه لا يوجد فى مذهب الأحناف من يقبول بكفاية شاهد واحد ، مردود ذلك أنه لما كان التطليق

للعقود لعدم الإنفاق لا يقوم أصلاً على رأى فى مذهب أبى حنيفة إذ لا يقر الأحناف الطلاق لأى من هذين السببين وإنما يقوم هذا الطلاق على رأى الأئمة الآخرين وهم الذين نقل عنهم المشرع عندما أجاز فى القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ الطلاق لعدم الإنفاق أو للفسية ، فإنه يكون من غير المقبول التحدى برأى الإمام أبى حنيفة فى إثبات أمر لا يجيزه ومن ثم يكون هذا النعى فى غير محله معين الرفض .

الطعن رقم ٩٦ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٤٨٥ بتاريخ ١٨/٥/١٩٦١
أجازت المادة ٢/٤٠٣ من القانون المدنى الإثبات بالبينة فيما كان يجب إثباته بالكتابة إذا فقد الدائن سنده الكتابى لسبب أجنبى لا يد له فيه ولا يرجع إلى فعل الدائن أو إهماله ، كأن يكون فقد السند نتيجة لإهمال محامى الدائن أو موظفى مكتبه فى المحافظة عليه . وإذن فمتى كان الحكم المطعون فيه قد أحال الدعوى إلى التحقيق لإثبات فقد السند المبرئ للذمة المطعون عليه إستناداً إلى أن هذا السند كان موجوداً وسلمه إلى محاميه ليقدمه فى الدعوى التى أقامها الطاعن ولقد وإهمال موظفى مكتب المحامى فإنه لا يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٦٧٦ بتاريخ ٢٤/٥/١٩٦٢
إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات وقائع يجوز إثباتها بالبينة ليست حقاً للخصوم يتحتم إجابتهم إليها فى كل حال بل هو أمر متروك لمحكمة الموضوع لها أن ترفضه متى رأت ذلك غير مجد فى الفصل فى الدعوى .

الطعن رقم ١٦٣ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ١٠٣١ بتاريخ ١٥/١١/١٩٦٢
لا تتصل قاعدة عدم جواز الإثبات بالبينة فى الأحوال التى يجب فيها الإثبات بالكتابة بالنظام العام ولذلك يجوز للخصوم الإنفاق على مغالفتها كما يجوز لصاحب الحق فى التمسك بها أن يتنازل عنه . فإذا كان الثابت من الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية بإجراءات الإثبات أن الطاعن قد طلب تكليف خصومة بإثبات ما يدعيه بشهادة الشهود مما يقطع برضائه الإثبات بهذا الطريق فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه برفض الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة على أساس نزول الطاعن عن حقه فى طلب الإثبات بالكتابة ، لا يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ١٠٤٦ بتاريخ ٢١/١١/١٩٦٢
للمحكمة من تلقاء نفسها أن تأمر بالتحقيق فى الأحوال التى يجيز فيها القانون الإثبات بشهادة الشهود متى رأت فى ذلك فائدة للحقيقة فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بإحالة الدعوى إلى التحقيق على ما أورده فى أسبابه من أن المطعون عليها ذهبت فى دفاعها أمام محكمة الاستئناف إلى أنها رزقت بالصغيرة [من الطاعن] لثمرة زواج عرفى سابق لعقد الزواج الرسمى وما هذا العقد الأخير إلا

إظهار للمقد العرفي بدليل ما ورد في وثيقة الزواج الرسمي من أنها بكر حكماً وهذا القول منها محل نظر وإنتهت المحكمة من سياق دفاع الطرفين إلى أنها ترى من ظروف الدعوى وملابساتها إحالة الدعوى إلى التحقيق لإستظهار وجه الحق في هذا الدفاع الذي يتصل بواقعة الدعوى ومن شأنه لو صح أن يغير به وجه الرأي فيها .

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١١٧٣ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٦٣
قاعدة عدم جواز الإثبات بالبينة فيما يجب إثباته بالكتابة ليست من النظام العام ، فيجوز الاتفاق صراحة أو ضمناً على مخالفتها . فمتى كان الثابت أن الطاعنة لم تتمسك بعدم جواز الإثبات بالبينة قبل صدور الحكم القاضي بإحالة الدعوى إلى التحقيق ولم تبد اعتراضاً ما على الإثبات بالبينة قبل البدء فى سماع الشهود بل إنها أحضرت شهودها وسمعتهم المحكمة كما سمعت شهود المطعون عليها الأولى وانتهى التحقيق بغير إبداء هذا الاعتراض من جانبها فإن ذلك يعد قبولاً منها للإثبات بالبينة يسقط حقها فى الدفع بعدم جواز الإثبات بهذا الطريق ولا يجوز لها بعد ذلك أن تعود فيما أسقطت حقها فيه .

الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١٠٤ بتاريخ ١٦/١/١٩٦٣
لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة فى إجابة الخصوم إلى طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق أو رفضه متى رأت من ظروف الدعوى والأدلة التى استندت إليها ما يكفى لتكوين عقيدتها وكانت الأسباب التى أوردتها سائفة وتؤدى إلى ما انتهت إليه .

الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١٦٦ بتاريخ ٣٠/١/١٩٦٤
ما تستلزمه المادة ٢٦٤ من قانون المرافعات من إشتمال الحكم الصادر بالتحقيق على نذب أحد قضاة المحكمة لمباشرة التحقيق إنما يكون محله إذا رأت المحكمة إجراء التحقيق بشهادة الشهود أما إذا رأت إجراءه بالمضاهاة فلا يكون لهذا الإجراء مقتضى إذ أن هذه المضاهاة إما أن تجريها المحكمة بنفسها بكامل هيئتها أو تندب خبيراً أو ثلاثة لإجرائها على ما هو منصوص عليه بالفقرة الثانية من المادة المذكورة .

الطعن رقم ٦٩ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١١٤٦ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٦٤
حق المحكمة فى أن تأمر بالتحقيق من تلقاء نفسها وفقاً للمادة ١٩٠ من قانون المرافعات هو أمر جوازى لها متروك لتقديرها .

الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١٢٣٠ بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٦٤
إحالة الدعوى إلى التحقيق أمر جوازى للمحكمة متروك لتقديرها .

الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٦٧٨ بتاريخ ٣/٦/١٩٦٥
إذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بجواز الإثبات بالبينة مبرراً هذا التجوز بما إنتهى إليه من تكيف

الواقعة بإنها تزوير لا خيانة أمانة ولم يخرج بذلك عما قضى به الحكم الابتدائي - المقول بنهائيه - من جواز إثبات ما إشتعل عليه العقد بالبينه فإنه لا يكون قد أساء إلى مركز الطاعن ما دام ما إنتهى إليه من تكيف للواقعة هو التكيف الصحيح لها .

الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣١ مكتب قني ١٦ صفحة رقم ١٣٨٤ بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٣٠
متى كان العقد المستر ثابتاً بالكتابة فإن إثبات علم الغير به يكون إثباتاً لواقعة مادية ومن ثم يجوز إثبات هذا العلم بشهادة الشهود والقرائن .

الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٣١ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ١١٠٢ بتاريخ ١٩٦٧/٥/٢٥
إجراء التحقيق لإثبات وقائع يجوز إثباتها بشهادة الشهود ليس حقاً للمخصوم يتحتم إيجابته إليه بل هو أمر متروك لتقدير محكمة الموضوع فلها أن ترفض طلب إجراء التحقيق متى رأت بما لها من سلطة التقدير أن في أوراق الدعوى والأدلة المقدمة ليها ما يكفي لتكوين عقيدتها بغير حاجة إلى إجراء التحقيق المطلوب .

الطعن رقم ٥ لسنة ٣٣ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ٩٢ بتاريخ ١٩٦٧/١/٥
عددت المادة ٢١٩ من قانون المرافعات البيانات التي يجب إشتمال محضر التحقيق عليها ولم تستلزم ذكر إسم القاضي المنتدب والكتاب واكتفت بتوقيع كل منهما ومن ثم فإذا كان محضر التحقيق يحمل توقيع المستشار الذي تولى التحقيق والكتاب فإن النعي ببطالته لعدم بيانه إسمهما يكون غير سديد .

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٣ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ٥٨٩ بتاريخ ١٩٦٧/٣/٨
إجراء التحقيق لإثبات وقائع يجوز إثباتها بالبينه ليس حقاً للمخصوم يتحتم إيجابته إليه في كل حال بل هو أمر متروك لمحكمة الموضوع لها أن ترفضه متى إستبان لها وجه الحق في النزاع .

الطعن رقم ١١١ لسنة ٣٣ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ٧٦٠ بتاريخ ١٩٦٧/٤/٤
لا تلزم المحكمة عند إنكار التوقيع على الورقة العرفية بالسبر في إجراءات التحقيق وإنما يجوز لها ألا تعند بهذا الإنكار إذا وجدت في وقائع الدعوى ومستنداتها ما يكفي لتكوين عقيدتها باعتبار إنكار التوقيع منازعة غير جدية هدف بها المدين إلى الإفلات من شهر إفلاسه .

الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٣٣ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ٢٧٣ بتاريخ ١٩٦٧/١/٣١
لا خطأ من الحكم إن هو إكتفى بما وجد بأوراق الدعوى وإستغنى بذلك عن إستعمال الرخصة المخولة له بالإحالة إلى التحقيق .

الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٣٣ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ٤٠١ بتاريخ ١٩٦٧/٢/١٦
- لا يشترط قانوناً لإجابة طلب الإثبات بشهادة الشهود في الأحوال التي يجوز فيها الإثبات بهذا الطريق

وجود قرائن بالمعنى القانوني للقرينة ترشح لإجابته بل يكفى لإجابة هذا الطلب أن تبين المحكمة من ظروف الدعوى وأوراقها جليته ولا يكون فى هذه الأوراق ما يفنئها عن اتخاذ هذا الإجراء .

- وإن كانت محكمة الموضوع ليست ملزمة بإجابة الخصوم إلى ما يطلبونه من إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما يجوز إثباته بالينة إلا أنها ملزمة إذا هى رفضت هذا الطلب أن تبين فى حكمها ما يسوغ رفضه

الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٥٩٩ بتاريخ ١٩٦٧/٣/٩

العبرة بمن الشاهد وقت الإدلاء بشاهدته لا وقت حصول الواقعة التى يشهد بها "م ٢٠٤ مرافعات"

الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٧٤٣ بتاريخ ١٩٦٧/٣/٣٠

مضى كانت محكمة الموضوع قد إنتهت فى حدود سلطتها التقديرية إلى عدم وجود دليل كسائى أو مبدأ ثبوت بالكتابة على وفاء المشتري بمن العقار الذى طلب الحكم بصحة التعاقد عنه وكان هذا التعاقد يزيد على عشرة جنيهات حسب إقراره فقد كان هذا حسب المحكمة لرفض دعواه ورفض طلبه إحالة الدعوى إلى التحقيق إذ ما دام البائع قد أنكر أن المشتري قد أوفى بشئ من الثمن وإعترض على الإثبات بغير الكتابة فإنه لا يجوز قانونا إثبات هذا الوفاء بغير الكتابة .

الطعن رقم ٢٨٩ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٤٣٢ بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢١

مضى كان المستأجر قد ادعى أنه سلم المنقولات المؤجرة كاملة للمؤجر بعد إنتهاء عقد الإيجار ورتب على ذلك طلب رفض دعوى المؤجر ، فإنه يكون قد أستند لا إلى تصرف قانونى ، بل إلى واقعة مادية هى إسترداد المؤجر للمنقولات . فإذا كانت هذه الواقعة المادية ليس فيها ما يخالف الثابت بعقد الإيجار كتابة أو يجاوزه فإن الاعتداد بالينة كدليل فى الإثبات فى هذا الخصوص يكون صحيحا باعتبار هذه الواقعة منفصلة عن العقد .

الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١٦٠٧ بتاريخ ١٩٦٧/١١/٧

إن محكمة ثانى درجة ليست ملزمة بإحالة الدعوى إلى التحقيق لسماع الشهود كلما رأت أن تعالف ما ذهبت إليه محكمة أول درجة فى تقديرها لأقوال من سمعتهما ما دامت قد وجدت فى الدعوى من الأدلة ما يكفى لتكوين عقيدتها ، هذا إلى أن المجادلة فى هذا الخصوص تتعلق بتقدير الدليل فى الدعوى مما تستقل به محكمة الموضوع .

الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١٤٥٠ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٩

التحقيق الذى يصح للمحكمة أن تتخله سندا أساسيا لحكمها هو الذى يجرى وفقا للأحكام التى رسمها القانون بشهادة الشهود فى المادة ١٨٩ وما يليها من قانون المرافعات تلك الأحكام التى تقضى بأن التحقيق يحصل أمام المحكمة ذاتها أو بمعرفة قاضى تنديه لذلك وتوجب أن يحلف الشاهد اليمين إلى

غير ذلك من الضمانات المخلفة التي تكفل حسن سير التحقيق توصلا إلى الحقيقة ، أما ما يجريه الخبير من سماع الشهود ولو أنه يكون بناء على ترخيص من المحكمة لا يعد تحقيقا بالمعنى المقصود إذ هو مجرد إجراء ليس الفرض منه إلا أن يستهدى به الخبير في أداء مهمته

الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ١٧٠٧ بتاريخ ١٩٦٧/١١/١٦

عدم قيام المقاول بتنفيذ البناء طبقا لما التزم به في عقد المقاولة هو الواقعة مادية يجوز إثباتها بالينة والقرائن ولا مخالفة في ذلك لما هو ثابت في العقد إذ لم ينص على وفاء المقاول بالتزاماته الواردة فيه .

الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ١٥٩٩ بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢

الحق المخول لمحكمة الموضوع في المادة ١٩٠ من قانون المرافعات في أن تأمر من تلقاء نفسها بالتحقيق متى رأت في ذلك فائدة للحقيقة ، هذا الحق جوازي لمحكمة الموضوع متروك لأربائها ومطلق تقديرها فإن هي لم تر بها حاجة لإحالة الدعوى إلى التحقيق فلا تعقب لمحكمة التقض عليها في ذلك كما أن محكمة الموضوع غير ملزمة بإبداء أسباب عدم اتخاذها هذا الإجراء إلا في حالة طلبه من أحد الخصوم .

الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ١٥٢٧ بتاريخ ١٩٦٧/١٠/١٧

لا يشترط في شهادة الشاهد أن تكون واردة على الواقعة المطلوبة إثباتها بجميع تفاصيلها بل يكفي أن يكون من شأنها أن تؤدي إلى الحقيقة فيها .

الطعن رقم ١٣١ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٣٨١ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٧

لا على الحكم إن هو لم يجب الطاعن إلى طلب الإحالة إلى التحقيق طالما أن المحكمة إقتنعت من الأدلة المطروحة عليها بعدم صحة الواقعة التي يريد الطاعن إثباتها .

الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ١١٣٧ بتاريخ ١٩٦٨/٦/١١

تأجيل التحقيق على ما تقضى به المادة ٢/١٩٤ من قانون المرافعات يعتبر بمثابة تكليف لمن يكون حاضرا من الشهود بالحضور ل تلك الجلسة إلا إذا أعفهم المحكمة من الحضور صراحة .

الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٦ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٦١٤ بتاريخ ١٩٦٨/٣/٢٧

– العشرة أو المساكنة لا تعبر وحدها دليلا شرعيا على قيام الزوجية والفراش ، وإنما نص فقهاء الحنفية على أنه يحل للشاهد أن يشهد بالنكاح وإن لم يعاينه متى إشتهر عنده ذلك بأحد نوعي الشهرة الشرعية الحقيقية أو الحكمية فمن شهد رجلا وامرأة يسكان في موضع أو بينهما إنسباط الأزواج وشهد لديه رجلان عدلان بلفظ الشهادة أنها زوجته حل له أن يشهد بالنكاح وإن لم يحضر وقت العقد ، وهذا عند الصاحبين أما عند أبي حنيفة فلا يجوز للشاهد أن يشهد على النكاح بالتسامع إلا إذا إشتهر شهرة حقيقية وهي ما تكون بالتواتر .

- الأصل في الشهادة أنه لا يجوز للشاهد أن يشهد بشيء لم يعبه - بالعين أو بالسمع بنفسه وإستثنى فقهاء الحنفية من هذا الأصل مواضع - منها النسب والنكاح وأجازوا فيها الشهادة بالسمع إستحسانا إلا أنهم اختلفوا في شروط تحمل الشهادة بها فمن أبى حنيفة لا يشهد حتى يسمع ذلك من جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب ومشهر ويستفيض وتتواتر به الأخبار وعلى هذا إذا " أخبره " رجلان عدلان أو رجل وإمرأتان عدول لا تحل له الشهادة ما لم يدخل في حد التواتر ويقع في قلبه صدق الخبر . وعند الصحابين إذا أخبره بذلك رجلان عدلان أو رجل وإمرأتان عدول يكفى وتحل له الشهادة والفتوى على قولهما ، واخترطوا في الأخبار - هنا وعن العدلين - أن يكون بلفظ " أشهد " ومعنى أن يشهدا عنده بلفظ الشهادة .

الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٤٤ بتاريخ ١٩٦٩/١/٢٣

إن المادة ٣٣٩ من القانون المدنى الملقى بعد تعديلها بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ إذ أجازت إثبات أن الشرط الوفاى مقصود به إخفاء رهن عقارى بكافة طرق الإثبات دون التفات إلى نصوص العقد فإن ذلك منها لم يكن إلا تطبيقا للقواعد العامة التى تجيز إثبات الغش بجميع الطرق ومنها البينة والقرائن وعلى ذلك فإن تلك المادة لا تتضمن أى إستثناء تفرد به عن سائر العقود المنطوية على الغش من حيث طرق الإثبات .

الطعن رقم ٤٥٧ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١١١ بتاريخ ١٩٦٩/١/١٦

- طلب الطاعنة إحالة الدعوى إلى التحقيق لتثبت عدم صدور العقد منها وتزوير بصمة الختم المنسوبة إليها عليه . طلب ينصب على واقعة عدم حصول التوقيع على العقد المنسوب إليها وفى حدود ما تنص عليه المادة ٢٧٤ من قانون المرافعات من أن لا تسمع شهادة الشهود إلا فيما يتعلق بإثبات حصول الكتابة أو الإمضاء أو الختم أو بصمة الإصبع على الورقة المقتضى تحقيقها ممن نسبت إليه ، وبالتالي فلا يعتبر هذا الطلب منها قبولاً لإثبات التعاقد ذاته - الذى تزيد قيمته عن عشرة جنيهات - بالينة .

- لئن كان التوقيع يختم خطأ بدلا من ختم آخر واقعة مادية إلا أنه يحول دون إثباتها بالينة أن إثباتها لا يكون إلا بإثبات رضا الشخص الذى كان المقصود التوقيع بختمه بالتعاقد ومطابقة إرادته مع إرادة المصاقد الآخر على إنقاده وهذا الإثبات لا يكون إلا بالكتابة إذا كانت قيمة الالتزام الناشئ عن العقد تزيد عن عشرة جنيهات .

الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٤٤ بتاريخ ١٩٦٩/١/٢

لما كانت الفقرة الأولى من المادة ٤٠٣ من القانون المدنى إذ أجازت الإثبات بالينة فيما كان يجب إثباته بالكتابة عند وجود مانع مادى أو أدبى يحول دون الحصول على دليل كتابى لم تضع قيودا لقيام

المانع بل جاء نصها عاما مطلقا فإن تقدير قيام المانع ماديا كان أو أدبيا متروك لقاضي الموضوع بحسب ما يتبينه من ظروف كل حالة وملابساتها ومن ثم فإن تقدير المانع بجميع ظروفه ومنها القرابة أو النسب أو غيرها من الصلات لا يخضع لرقابة محكمة النقض متى كان مستخلصا من أمور مؤدية إليه .

الطعن رقم ٣٤١ لسنة ٣٥ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ١٢٩٦ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٢٣

إجراء التحقيق لإثبات وقائع يجوز إثباتها بشهادة الشهود ليس حقا للمخصوم بتحتم إجابته إليه بل هو أمر متروك لتقدير محكمة الموضوع فلها أن ترفض طلبه متى رأت بما لها من سلطة التقدير أن في أوراق الدعوى والأدلة المقدمة فيها ما يكفي لتكوين عقيدتها بغير حاجة إلى إجراء التحقيق المطلوب .

الطعن رقم ٥٥٨ لسنة ٣٥ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ١٠٧٩ بتاريخ ١٩٧٠/٦/٢٥

محكمة الموضوع ليست ملزمة بإجابة طلب الإحالة إلى التحقيق ما دامت قد وجدت في الدعوى من الأدلة ما يكفي لتكوين إعتقادها .

الطعن رقم ٤ لسنة ٣٦ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ٢٩٠ بتاريخ ١٩٧٠/٢/١١

من المتفق عليه عند فقهاء الحنفية أنه يشترط في الشهادة أن تكون موافقة للدعوى - فيما تشترط فيه الدعوى - فإن خالفها لا تقبل ، إلا إذا وفق المدعى بين الدعوى وبين الشهادة عند إمكان التوفيق . إلا أن هذا الشرط وعند الحنفية كذلك لا يجد محلا يرد عليه إذا كان تكليل المدعى لشهوده في شيء زائد عن موضوع الدعوى .

الطعن رقم ٥ لسنة ٣٦ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ٥٥٩ بتاريخ ١٩٧٠/٤/٢

متى كان أمر إحالة الدعوى إلى التحقيق جوازيا للمحكمة فإنها إذ قضت بصحة الأوراق المطعون فيها بالتزوير مقبلة لقضاءها على ما يكفي لحمله ، فإنها تكون بذلك قد رفضت ضمنا طلب الإحالة إلى التحقيق ، اكتفاء بما هو بين يديها من عناصر الدعوى .

الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٣٦ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ١٢٢٧ بتاريخ ١٩٧٠/١٢/١٠

إن إجراء التحقيق لإثبات وقائع يجوز إثباتها بالبينة - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - ليس حقا للمخصوم بتحتم إجابته إليه في كل حالة ، بل هو أمر متروك لمحكمة الموضوع ترفض الإجابة إليه بما لها من سلطة التقدير إذا لم تكن بها حاجة إليه ، لو كان غير مجدبا للنظر إلى ظروف الدعوى وما هو ثابت فيها من الأدلة والوقائع التي تكفي لتكوين عقيدتها ، وبحسبها أن تبين في حكمها الأسباب التي اعتمدت عليها في رفض هذا الطلب .

الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٦ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ١٢٦٣ بتاريخ ١٩٧٠/١٢/١٧

إذا كان الطاعن لم يقدم ما يدل على تمسكه بطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق أو ندب خبير بصفة جازمة فإنه لا يقبل منه التمسك على الحكم المطعون فيه بالقصور ومخالفة للقانون ، ولما كان ذلك وكان

الحق المخول لمحكمة الموضوع في المادة ١٩٠ من قانون المرافعات السابق في أن تأمر من تلقاء نفسها بالتحقيق متى رأت في ذلك فائدة للحقيقة هو حق جوازى متروك لرأيها ومطلق تقديرها فإن هي لم تر بها حاجة لإحالة الدعوى إلى التحقيق ، فلا مقب لمحكمة النقض عليها في ذلك .

الطعن رقم ١٣٩ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٠١٥ بتاريخ ١٩٧٠/٦/٩
يحق للمحكمة رفض طلب الطاعن إحالة الدعوى إلى التحقيق لسماع شهود طالما أن من حقها في حدود سلطتها الموضوعية وفي سبيل تكوين عقيدتها في الدعوى أن تعمل على نتيجة التحقيق الذى أجراه الخبر .

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٩٧٢ بتاريخ ١٩٧١/١٢/١
ثبوت الواقعة المدعى بها - وهي ان الزوجة تتجح للتبيل ومصابة بالعنة النفسية - أو عدم ثبوتها مما تستقل به محكمة الموضوع بلا مقب ، وهي ليست ملزمة بإجابة طلب إجراء التحقيق متى مكان فيما قدم إليها ما يكفى لإقتناعها بما إنتهت إليه من عدم قيام الدليل على صحة الواقعة المطلوب إثباتها .

الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٣٢٥ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٨
طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق ، ليس حقا للخصوم يتحتم على المحكمة إجابتهم إليه في كل حال بل هو أمر متروك لتقدير محكمة الموضوع ، ولها ألا تجيب الخصم إليه متى رأت من ظروف الدعوى والأدلة التى إستندت إليها ما يكفى لتكوين عقيدتها .

الطعن رقم ٥٩٦ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٥٢١ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢٥
إجراء التحقيق لإثبات وقائع يجوز إثباتها بالبينة هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليس حقا للخصوم يتحتم إجابتهم إليه في كل حالة ، بل هو أمر متروك لمحكمة الموضوع ترفض الإجابة إليه متى رأت بما لها من سلطة التقدير ألا حاجة بها إليه أو أنه غير مجد بالنظر إلى ظروف الدعوى وما هو ثابت فيها من الأدلة والوقائع التى تكفى لتكوين عقيدتها ، وحسبها أن تين في حكمها الأسباب التى إعتمدت عليها في رفض هذا الطلب .

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٣٥٧ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/١٢
متى كانت المحكمة قد أخذت بتقرير قسم أبحاث التزوير ورات فيه ما يكفى للفصل في الدعوى فإنها لا تكون ملزمة بإجابة طلب الإحالة إلى التحقيق .

الطعن رقم ١٥ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٥٠٧ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٣٠
قضاء الإحالة - على ما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة - ليس إلا المرحلة النهائية من مراحل التحقيق وهو فيما يباشره من سلطات ليس إلا سلطة تحقيق ، وقد عبر الشارع عما يصدره من قرارات بأنها أوامر

ولست أحكاماً . وإذا كان ذلك فإن التمس على الحكم المطعون فيه بأنه لم يلتزم حجبة الأمر الصادر من مستشار الإحالة يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٣٧ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٣٩٤ بتاريخ ١٩٧٢/٣/١١
محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة الخصم إلى طلب الإحالة إلى التحقيق متى رأت فيما أوردته من أسباب ما يكفي لتكوين اعتقادها وما يفنى عن التحقيق .

الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٣٧ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ١١٦٥ بتاريخ ١٩٧٢/٦/٢٤
القاعدة التي قررتها المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات السابق بشأن الأوراق التي تقبل للمضاهة هي قاعدة أساسية يجب مراعاتها في حالة التحقيق بالمضاهة بمعرفة أهل الخبرة ، ومن ثم فلا تقبل للمضاهة غير الأوراق الرسمية أو الأوراق العرفية التي يعترف بها الخصوم أو تلك التي تم استكتابها أمام القاضي وإذاً فلا يجوز المضاهة على ورقة عرفية لم يعترف بها الخصوم ولا يكفى بالسكوت أو باتخاذ موقف سلبي بل يجب أن يكون هناك موقف إيجابي يستدل منه في وضوح على إقراره بصحة الورقة العرفية وإذا كان لا نزاع في أن المطعون ضدها لم يصدر منها مثل هذا الإقرار ، فإن الحكم المطعون فيه حين قضي باستبعاد الأوراق المقدمة للمضاهة لأنها لا تدخل في عداد الأوراق التي نصت عليها المادة ٢٦٩ مرافعات يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً

الطعن رقم ٢١ لسنة ٣٨ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ١٣٧٧ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/١٣
- ورود عبارة " أفهمناه " بسؤال وجهته محكمة أول درجة إلى شاهدي النفي لا تتم عن تلقين أو توجيه للشاهد من المحكمة بالشهادة لصالح أحد الخصوم ولكن يقصد بها إحاطة الشاهد بموضوع الشهادة حتى لا يخرج بها عن الوقائع موضوع التحقيق .

- مؤدى نص المادة ١٩٤ من قانون المرافعات السابق أنه وإن كان الأصل سماع شهود النفي في نفس الجلسة التي سمع فيها شهود الإثبات إلا أن هذا ليس أمراً حتماً يترتب على مخالفته البطلان بل ترك المشرع تنظيمه للمحكمة التي تتولى إجراء التحقيق ، فلها أن ترجىء سماع شهود النفي إلى جلسة أخرى غير التي سمعت فيها شهود الإثبات إذا حال دون سماعهم في نفس الجلسة مانع .

الطعن رقم ١٨ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٨٤٣ بتاريخ ١٩٧٢/٥/١٠
لمحكمة الموضوع ألا تجب طلب الإحالة إلى التحقيق بالشهود متى رأت من ظروف الدعوى والأدلة التي استندت إليها ما يكفي لتكوين عقيدتها دون حاجة إلى التحقيق المطلوب .

الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٣٧ مكتب قضي ٢٤ صفحة رقم ٤٤٠ بتاريخ ١٩٧٣/٣/١٥
١) متى كان تعيين الوصي الخاص قد تم من الجهة صاحبة الولاية في تعيينه فلا على الحكم إذا أغفل

البحث عن علة صدور هذا القرار وقولاً على وجه التضارب بين مصلحة القاصرين في البيع ومصلحة الوصية عليهما لإندام جدواه .

٢) طلب إجراء التحقيق أو الإنتقال للإطلاع على ملف تركة المورث ليساً حقاً للخصوم وإنما هما من الرخص التي تملك محكمة الموضوع عدم الإستجابة إليها متى وجدت في أوراق الدعوى ومستنداتها ما يكفي لتكوين عقيدتها فيها .

الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٨ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ٥٥٩ بتاريخ ١٩٧٣/٤/٣
من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن إحالة الدعوى إلى التحقيق ليس حقاً للخصوم في كل حال وإنما هو حق للمحكمة ولها رفض ما يطلبه الخصوم في شأنه إذا وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها بما يفني عن إجراء التحقيق .

الطعن رقم ١١ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ١٣١٠ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/١٩
إذ بين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة رفضت ضمناً طلب الإحالة إلى التحقيق لأنها رأت من ظروف الدعوى والأدلة القائمة فيها ما يكفي لتكوين عقيدتها ، فإن النعي عليه يكون في غير محله .

الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ١٢٩١ بتاريخ ١٩٧٤/١١/٢٦
إنفراد أحد الشركاء بإدارة الشركة خلافاً لما تضمنه العقد ، ومدة استمرارها الفعلي ومقدار ما أنتجته أثناء قيامها هو من الوقائع المادية التي يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات ولا مخالفة في ذلك لما هو ثابت في العقد ، لما كان ذلك فلا على المحكمة أن هي نديت خيراً لبحث الوقائع المادية سائلة البيان وصرحت له بسماع شهود دون حلف يمين .

الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ٨٧٨ بتاريخ ١٩٧٤/٥/١٤
محكمة الموضوع غير ملزمة بالإستجابة إلى طلب الإحالة إلى التحقيق متى رأت أن الأدلة القائمة في الدعوى كافية لتكوين عقيدتها .

الطعن رقم ٤٢ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ١٣٥ بتاريخ ١٩٧٤/١/٩
من المقرر في الفقه الحنفي أنه إذا كان المشهود به قولاً محضاً ، فإن إختلاف الشاهدين في الزمان أو المكان لا يمنع قبول الشهادة لأنهما لم يكلفا حفظ ذلك . وإذا كان الثابت مما أورده الحكم أن أقوال شاهدي المطعون عليها قد تطابقت فيما وجهه الطاعن إلى المطعون عليها من ألفاظ السب واستخلصت المحكمة من أقوالهما في حدود سلطتها الموضوعية أن الطاعن قد أضر بزوجه المطعون عليها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بينهما ، لما كان ذلك فإن النعي على الحكم - بأن الشاهدين لم يتفقا في الوقائع المشهود عليها في الزمان والمكان والحادثة - يكون على غير أساس .

الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٠ مكتب قني ٢٥ صفحة رقم ١١٩٩ بتاريخ ١٩٧٤/١١/٦
طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق ليس حقاً للخصوم يتحتم على المحكمة إجابتهن إليه في كل حال بل هو أمر متروك لتقدير محكمة الموضوع ولها ألا تجيب الخصوم إليه متى رأت في ظروف الدعوى والأدلة التي استندت إليها ما يكفي لتكوين عقيدتها .

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ٨٦٠ بتاريخ ١٩٧٥/٤/٣٠
- الحكم القطعي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو ذلك الذي يضع حداً للنزاع في جملة أو في جزء منه أو في مسألة متفرعة عنه بفصل حاسم لا رجوع فيه من جانب المحكمة التي أصدرته وإذا كان ما أورده الحكم - الصادر من محكمة الإحالة بإحالة الدعوى للتحقيق - من أن " الشهادات المقدمة من الفريقين مناقض بعضها البعض الآخر الأمر الذي لا تستطيع معه المحكمة التعرف على الورثة الحقيقيين للمورث ، وكان إثبات الوفاة والوراثة بالينة جائزاً ولهذا ترى المحكمة إحالة الدعوى إلى التحقيق.." لا ينطوي على قضاء قطعي بأن مستندات المطعون عليهم لا تثبت مدعاهم وإنما يفيد أن المحكمة لم تجد في مستندات الخصوم بالحالة التي كانت عليها ما يكفي لتكوين عقيدتها فرائق إستجلاء للحقيقة إحالة الدعوى إلى التحقيق فإنه لا يكون مانعاً لها بعد تنفيذه من الفصل في الدعوى على ضوء المستندات المقدمة فيها .

- لمحكمة الموضوع من تلقاء نفسها أن تأمر بالإثبات بشهادة الشهود طالما أنه جائز قانوناً والوقائع التي أحييت للتحقيق وقائع مادية يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات .

الطعن رقم ٣٢٠ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ١٣٢ بتاريخ ١٩٧٦/١/٥
لا جناح على الحكم إن التف عن طلب الطاعن إثبات عكس ما خلص إليه بالينة مادام قضاؤه محمولاً على أدلة كافية لحمله وفيها الغناء عن التحقيق .

الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٤٠ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ٧٩٢ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٣٠
إذا كانت محكمة أول درجة قد حكمت بإحالة الدعوى إلى التحقيق ، وكان طلب المطعون عليه التأجيل لإعلان شهوده ، ثم قوله في الجلسة التالية إنه لم يعلن شهوداً ويكفي بمناقشة شاهدي الورثة ، لا يعتبر قبولاً صريحاً للحكم إذ قد يكون ذلك منه إذعائاً لما لا سبيل له إلى دفعه ، ولما كان هذا الحكم غير منه للخصومة كلها أو في شق منها لا يجوز الطعن فيه إلا مع الطعن في الحكم الصادر في الموضوع عملاً بنص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق الذي صدر ذلك الحكم في ظله ، بل يكون مستأنفاً تبعاً لإستئناف الحكم المنهى للخصومة طبقاً لما تقضي به المادة ٢٢٩ من قانون المرافعات القائم .

الطعن رقم ٦٠٩ لسنة ٤١ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ١١٠٨ بتاريخ ١٩٧٦/٥/١٣
أنه وإن كان محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة الخصوم إلى ما يطلبونه من إحالة الدعوى إلى التحقيق

الإثبات ما يجوز إثباته بشهادة الشهود ، إلا أنها ملزمة إذا رفضت هذا الطلب أن تبين في حكمها ما يسوغ رفضه . وإذا بين من الحكم المطعون فيه أنه إستند في رفض طلب الطاعنين إحالة الدعوى إلى التحقيق . لإثبات صورية عقد البيع الصادر إلى المطعون عليه الخامس من باقي المطعون عليهم إلى قوله " أن المستأنفين - الطاعنين - وقد قرروا أمام محكمة أول درجة أنه ليس لديهم شهود على الصورية فلا يكون هناك جدوى من إحالة الدعوى إلى التحقيق ، لأن قولهم هذا تطمئن إليه المحكمة ، دون قولهم الجديد الذي أبدوه في الإستئناف " وكان هذا الذي قرره الحكم لا يصلح سنداً لرفض طلب الإحالة إلى التحقيق ، لأن قول الطاعنين أمام محكمة أول درجة بعدم وجود شهود لديهم على الصورية لا ينفي توصيلهم بعد ذلك إلى هؤلاء الشهود ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقتور بما يوجب نقضه .

الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٤٤٤ بتاريخ ١٩٧٦/٦/٢٨

متى كانت قيمة عقد البيع المؤرخ ١٩٦٤/٧/٢٦ تجاوز المشرعة جنيهاً فإنه يصح إثباته بالكتابة أو بما يقوم مقامها وإذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعن تمسك أمام محكمة الإستئناف بعدم جواز إثبات عقد البيع المنسوب إليه بالبينة ، وكان جواز إثبات العقد بالبينة في حالة فقدته يلزم معه إقامة الدليل على سبق وجود المحرر ومضمونه وأن فقدته كان لسبب أجنبي لا يد للمطعون عليه فيه ، وأذ تبين من الحكم المطعون أن الذي سحب عقد البيع سند المطعون عليه من حيازته هو وكيل محاميه ولما كانت القرائن التي سألها الحكم وإن صحت دليلاً على سبق وجود المحرر المذكور ومضمونه إلا أنها لا تؤدي إلى أن فقدته كان بسبب أجنبي مما تعنيه المادة ٤٠٣ فقرة " ب " من القانون المدني - المنطبقة على واقعة الدعوى وإذا أقام الحكم قضاءه على خلاف هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٢ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٥٩٢ بتاريخ ١٩٧٦/٣/١٠

إذا كانت المادة ٢٠ من قانون المرافعات القائم لا ترتب البطلان بغير نص صريح إلا إذا شاب الإجراء عيب لم يتحقق بسببه الغاية منه ، وكان النص في المادة ٧٥ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ على أنه لا يجوز بعد إنقضاء مهلة التحقيق سماع شهود بناء على طلب الخصوم هو نص تنظيمي لا يترتب البطلان على مخالفته ، فيعتمد بالتحقيق الذي يتم بعد إنتهاء المهاد طالما سمع شهود الطرفين وتحققت الغاية من الإجراء .

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٥٠٧ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٥

مفاد نص الفقرة الأولى من المادة ٧٣ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أنه وإن كان الأصل سماع شهود النفي في نفس الجلسة التي سمع فيها شهود الإثبات ، إلا أن هذا ليس أمراً حتماً يعرّب

على مخالفته البطلان ، بل ترك المشرع تنظيمه للمحكمة التي تتولى إجراء التحقيق فلها أن ترجىء سماع شهود النفي إلى جلسة أخرى غير التي سمعت فيها شهود الإثبات إذا حال دون سماعهم في نفس الجلسة مانع ، وتقدير المانع يدخل في نطاق سلطة المحكمة الموضوعية بلا معقب عليها .

الطعن رقم ٨ لسنة ٤٤ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ٢٧١ بتاريخ ١٩٧٦/١/٢١

لا تبره على محكمة الاستئناف إذ هي اعتمدت على أقوال شاهدي المطعون عليهما في التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة اعتباراً بأن محضر هذا التحقيق يعد من أوراق الدعوى المطروحة عليها بسبب نقل الدعوى بحالتها إليها ، طالما أن هذا المحضر لم يشبه بطلان في ذاته ولا تنفيد إحالة محكمة الاستئناف الدعوى إلى التحقيق من جديد إطراحاً لأقوال الشهود أمام محكمة أول درجة بحيث لا يتمتع عليها الاستناد إلى التحقيق .

الطعن رقم ٣ لسنة ٤٥ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ١٨٣٤ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٢٩

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن العشرة أو المساكنة لا تعبر وحدها دليلاً شرعياً على النكاح وتورد القول بين الحنيئة ، فهند الصاحبين يحل للشاهد أن يشهد بالنكاح وإن لم يعاينه متى إشتهر عنه ذلك بأحد نوعي الشهرة الشرعية الحقيقة أو الحكمية ، فمن شهد رجلاً وامراً يسكنان في موضوع أو بينهما إنسباط الأزواج وشهد لديه رجلان عدلان بلفظ الشهادة أنها زوجته حل له أن يشهد بالنكاح وإن حضر وقت العقد ، أما الإمام فلم يجز للشاهد أن يشهد على النكاح بالتسامع إلا إذا إشتهر شهرة حقيقية وهو ما يكون بالتواتر .

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٥ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ١٧٤٨ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/١٥

محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة طلب التحقيق متى رأت من ظروف الدعوى والأدلة التي استندت إليها ما يكفي لتكوين عقيدتها أو الرد استقلالاً على كل ما يثيره الخصم متى كانت أسباب الحكم مؤدية إلى ما انتهى إليه ولها أصلها الثابت بالأوراق .

الطعن رقم ٦٢٥ لسنة ٤٢ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ١٥٩٧ بتاريخ ١٩٧٧/١١/٢

مناط حرية محكمة الموضوع في تقرير الدليل أن يكون قضاؤها قائماً على أسباب تحمله ، كما أن حقها في الالتفات عن طلب الإحالة إلى التحقيق وهي أن تجد في الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها مما يفني عن إجرائه .

الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٤٢ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ١٥٤٣ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٣٠

— من المقرر أن قاعدة عدم جواز الإثبات بالبيئة في الأحوال التي يجب فيها الإثبات بالكتابة ليست من النظام العام ويجوز الاتفاق صراحة أو ضمناً على مخالفتها ولقاضي الموضوع السلطة التقديرية في استخلاص القبول الضمني من سلوك الخصم متى أقام قضاؤه على أسباب سائغة .

- من المقرر - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنه في الأحوال التي يكون الإثبات فيها جائزاً بالينة والقرائن يصح الاستدلال بأقوال الشهود أمام الخبير أو في أي تحقيق إداري دون حلف يمين كقرينة ضمن قرائن أخرى .

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٣ مكتب قتي ٢٨ صفحة رقم ٨٩٧ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٥
النص في المادة ٣٠ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ على أنه " إذا أنكر من يشهد عليه المحرور خطه أو إمضاءه أو خطه أو بصمة أصبعه وأنكر ذلك خلفه أو نائبه ، وكان المحرور منتجاً في النزاع ولم تكف وقائع الدعوى ومستنداتها لتكوين عقيدة المحكمة في شأن صحة الخط أو الامضاء أو الختم أو بصمة أصبعه ، أمرت المحكمة بالتحقيق بالمضاهاة أو بسماع الشهود أو بكليهما " يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المشرع قصد أن يكل إلى قاضي الموضوع إختيار الطريقة التي يراها مؤدية إلى ظهور الحقيقة ، فله التحقيق بالينة أو بالمضاهاة أو بهما معا إذا رأى لزوماً لذلك .

الطعن رقم ٨١٦ لسنة ٤٣ مكتب قتي ٢٨ صفحة رقم ١٧٤٢ بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٦
الشهادة السماعية جائزة حيث تجوز الشهادة الأصلية وهي مثلها تخضع لتقدير قاضي الموضوع .

الطعن رقم ٨٩٣ لسنة ٤٣ مكتب قتي ٢٨ صفحة رقم ١٨٥٩ بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٢١
نص المادة ٢١١ من قانون المرافعات صريح في أنه متى قبل الخصم الحكم الصادر في الدعوى قبولاً صريحاً أو ضمناً يهد تنازله عن حق الطعن فلا يقبل منه بعد ذلك ويشترط في القبول المانع على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن يكون قاطع الدلالة على رضا المحكوم عليه بالحكم وتركه الحق في الطعن فيه ، ولئن كان الأصل في القبول المانع من الطعن أن يتم بعد صدور الحكم لأن حق الخصم في الطعن ينشأ بصدوره فيتصور فيه التنازل عندئذ بقبوله بعد ثبوت حقه في الطعن إلا أن قبول الحكم قد يكون سابقاً على صدوره كما لو صدر الحكم موافقاً لطلبات الخصم فيمنعه ذلك من الطعن فيه . لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعة كانت قد أهدت طلباً إحتياطياً في الدعوى بإحالتها إلى التحقيق لتثبيت إقامتها مع والدتها بالسكن الذي هدم فإنه لا يجوز لها وقد أصدرت المحكمة حكماً موافقاً لهذا الطلب أن تطعن فيه ولا ينال من ذلك صدوره من محكمة الدرجة الثانية بعد أن قضى لصالحها من محكمة أول درجة التي لم تر حاجة لإتخاذ مثل هذا الإجراء طالما أن الإستئناف ينقل الدعوى إلى محكمة الإستئناف بما سبق أن أبداه عليه من دفع أو دفاع أمام محكمة أول درجة وأنه لم يبت تنازلها عن هذا الطلب ومن ثم فإن النعي عليه يكون غير مقبول .

الطعن رقم ٣٨ لسنة ٤٥ مكتب قتي ٢٨ صفحة رقم ٢٣٢ بتاريخ ١٩٧٧/١/١٢
إذ كانت الطاعة لم تطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما تدعيه وكان الحق المخول للمحكمة في المادة ٧٠ من قانون الإثبات من أن لها أن تأمر بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثباتها بشهادة الشهود

متروك لمطلق رأيها وتقديرها لا تخضع فيه لرقابة محكمة التقض ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم الإختصاص المحلى - إستأداً إلى أن الطاعة لم تقدم دليلاً على أنها تقيم فى غير المحل الوارد بصحيفة الدعوى يكون قد إلتزم صحيح القانون .

الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٦٤٦ بتاريخ ١٩٧٨/١١/١
المقرر أن وزن كفاية أدلة الصورية وتقدير أقوال الشهود مرهون بما يطمئن إليه وجدان محكمة الموضوع فلها أن تأخذ بأقوال شاهد دون آخر حسبما ترتاح إليه وتتن به ولا معقب عليها فى ذلك إلا أن تخرج بتلك الأقوال إلى ما يؤدى إليه مدلولها ، والقانون لم يجعل صلة القرابة بين الشاهد والمشهد له سبباً لعدم الأخذ بأقوال الشاهد .

الطعن رقم ٦٨٧ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٢٧٩ بتاريخ ١٩٧٨/١/٢٤
طلب الطاعنين إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما يخالف ما أشتمل عليه دليل كتابى يكون غير جائز لمخالفته لحكم المادة ٦١ من قانون الإثبات وإذ كان من الحكم المطعون فيه أن المطعون عليهم الخمسة الأول تمسكوا بعدم جواز الإثبات بالبينة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض طلب الطاعنين إحالة الدعوى إلى التحقيق لا يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٤٩٧ بتاريخ ١٩٧٨/٢/١٦
قاعدة عدم جواز الإثبات بالبينة فى الأحوال التى يجب فيها الإثبات بالكتابة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليست من النظام العام . فعلى ما يريد التمسك بالدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة أن يتقدم بذلك لمحكمة الموضوع قبل البدء فى سماع شهادة الشهود ، فإذا سكت عن ذلك عد سكوته تنازلاً عنه عن حقه فى الإثبات بالطريق الذى رسمه القانون . وإذ كان الواقع أن محكمة أول درجة حكمت قبل الفصل فى الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت المطعون عليه أن الطاعن هدم المدرسة حتى سطح الأرض على ما كان فيها ومقدار ما لحقه من جراء ذلك من ضرر ، وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن لم يد أى إعراض على هذا الحكم لا قبل سماع أقوال الشهود ولا بعد سماع أقوالهم بل سكت عن ذلك إلى أن صدر الحكم فى الدعوى فإن ذلك يعتبر تنازلاً عن الدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة ولا يجوز له التحدى به لأول مرة أمام محكمة التقض .

الطعن رقم ٦١٨ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٤٠ بتاريخ ١٩٧٩/٤/٧
النص فى المادة ٦٣ من قانون الإثبات على أنه " يجوز كذلك الإثبات بشهادة الشهود فيما كان يجب إثباته بدليل كتابى" ... ب" إذا فقد الدائن منده الكتابى بسبب أجنبي لا يد له فيه " يدل على أن المشرع إستهدف مواجهة حالة ما إذا كانت القواعد المتعلقة بإستلزام الحصول على الدليل الكتابى الكامل قد روعيت ، يد أن الإثبات بالكتابة قد إمتنع بسبب فقد هذا الدليل فيجوز عندئذ أن تحل شهادة

الشهود محل الدليل الكتابي ، شريطة أن يكون هذا الفقد راجعاً إلى سبب لا يد للمدعى فيه ومؤدى هذا أن يكون الفقد قد نشأ من جراء حادث جدى أو قوة قاهرة ، فستعبد إذن صور الفقد بسبب يتصل بفعل مدعى الدليل - ولو كان خطأ أو إهمالاً - بقطع السبيل إلى التواطؤ مع الشهود .

الطعن رقم ١١ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ١٩٦ بتاريخ ١٩٧٩/٤/٢٥

لئن كان طلب التحقق بشهادة الشهود جائزاً لتقديمه فى أية حالة تكون عليها الدعوى باعتباره من وسائل الدفاع التى يجوز إبدائها لأول مرة أمام محكمة الاستئناف . إلا أنه متى كانت محكمة أول درجة قد أمرت بإجرائه وأحضر الخصم المكلف بالإستئناف وتقاوس خصمه عن إحضار شهود للنفى ، فإنه لا على محكمة الإستئناف إذا لم تستجب إلى طلبه إحالة الدعوى إلى التحقيق من جديد طالما أن محكمة أول درجة قد مكنته من نفي الوقائع المراد إثباتها بالبينة .

الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٨٧١ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٥

إنه ولئن كانت محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة الخصوم إلى ما يطلبونه من إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما يجوز إثباته بشهادة الشهود ، إلا أنها ملزمة إذا رفضت هذا الطلب أن تبين فى حكمها ما يسوغ رفضه ، وإذا كان ردها غير سائغ فإن حكمها يكون معيأً بالقصور فى التسيب والإخلال بحق الدفاع .

الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٢٠١ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢٤

قاعدة عدم جواز الإثبات بالبينة فى الأحوال التى يجب فيها الإثبات بالكتابة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليست من النظام العام ، فعلى من يريد التمسك بالدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة أن يقدم بذلك إلى محكمة الموضوع قبل البدء فى سماع الشهود ، فإذا سكت عن ذلك عد مكوثه تنازلاً منه عن حقه فى الإثبات بالطريق الذى رسمه القانون .

الطعن رقم ٨١٧ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٨٧٧ بتاريخ ١٩٨٠/٦/٢٦

مأمورية الخبر هى التوصل بخبرته وبحثه إلى الحقيقة الواقعية أو الفنية المطلوب الكشف عنها ، أما ما تأذن له به المحكمة من مناقشة شهود الخصوم أو من يرى هو سماع أقوالهم دون حلف يمين عملاً بالمادة ١٤٨ من قانون الإثبات ، فلا يعد تحقيقاً قضائياً ولا تفويضاً به من المحكمة يلزم الخبر بالقيام به ، وإنما هو مجرد تصريح يرخص له أن يستهدى بهذه المناقشة فى أداء مهمته ولا تثريب عليه إن هو لم يلجأ إلى الإستعانة بهذا الأجراء ، وعلى من يرى من الخصوم ضرورة سماع الشهود كوسيلة لإثبات إدعائه ، أن يطلب من المحكمة إحالة الدعوى للتحقيق .

الطعن رقم ١٠٦٥ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٣٢٥ بتاريخ ١٩٨٠/٥/١٠

- المادة ٩٣ من قانون الإثبات وإن نصت على أن " يشمل محضر التحقيق على البيانات الآتية يوم

التحقيق ومكان وساعة بدنه وإنتهائه .. إلا أنها لم ترتب البطالان جزاء على عدم إثبات هذه البيانات وكان إغفالها لا يؤدي إلى تخلف غاية معينة إذ هي لا تعدو أن تكون في حقيقتها بيانات تنظيمية ، فإن غلو محضر التحقيق الذي أجرته المحكمة منها لا يرتب البطالان .

– المقرر أن المحكمة غير ملزمة بمد ميعاد التحقيق أو تأجيله إلى تاريخ لاحق وأن الأمر متروك لمطلق تقديرها ، فإنه لا جناح عليها في عدم إستجابتها لما طلبه الطاعن لأن ذلك يفيد عدم قبولها علمه في عدم إعلائه شهود في الميعاد الذي كان محدداً للتحقيق .

الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٤٧ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ٧٤٣ بتاريخ ١٩٨١/٣/٣
من المقرر أن محكمة الموضوع ليست ملزمة بإجابة طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق متى وجدت في أوراق الدعوى ومستنداتها ما يكفي لتكوين عقيدتها وتقضي بما يطمئن إليه وجدانها .

الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٤٨ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ١٥٧٣ بتاريخ ١٩٨١/٥/٢١
إنه وإن كانت محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة الخصوم إلى ما يطلبونه من إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما يجوز إثباته بشهادة الشهود ، إلا أنها ملزمة إذا رفضت هذا الطلب أن تبين في حكمها ما يسوغ رفضه .

الطعن رقم ٤١٨ لسنة ٤٨ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ١٤٥٦ بتاريخ ١٩٨١/٥/١٢
إذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية لم تعول على إدعاء المستأنفين – الطاعنة والمطمعون عليها الأخيرة – وجود موانع مادية وأدبية حالت بينهما وبين السير في الإستئناف ، وكان الحق المخول لمحكمة الموضوع بإحالة الدعوى إلى التحقيق هو أمر جوازي لها متروك لرأيها وتقديرها وتقضي بما يطمئن إليه وجدانها وحسبها أن تقيم قضاءها على ما يكفي لحمله وكانت الطاعنة لم تقدم ما يدل على تمسكها أمام محكمة الموضوع بصورة صريحة جادة بطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق ، فلا محل للتحدى بما يثيره في هذا الشأن .

الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ١٨٢٦ بتاريخ ١٩٨١/٦/١٥
مؤدى نص المادة ٣٠ من قانون الإثبات أنه إذا أنكر من يشهد عليه المحرر خطه أو إمضاءه أو ختمه أو بصمة إصبعه أو أنكر ذلك خلفه أو نائبه وكان المحرر منتجاً في النزاع ولم تكف وقائع الدعوى ومستنداتها لتكوين عقيدة المحكمة في شأن صحة الخط أو الإمضاء أو الختم أو بصمة إصبعه أمرت المحكمة بالتحقيق بالمضاهاة أو بسماع الشهود أو بكليهما مما مفاده أن قاضي الموضوع غير ملزم بالإلتجاء إلى تحقيق الخطوط بطريق المضاهاة وبسماع الشهود أو بكليهما إلا إذا لم تكف وقائع الدعوى ومستنداتها لتكوين عقيدته في شأن صحة الخط أو الإمضاء أو الختم فإن كانت كافية لتكوين هذه العقيدة جاز له أن يحكم بصحة الورقة أو يحكم بردها وبطلانها إذا ظهر له بجلاء أو من ظروف

الدعوى أنها مزورة وذلك على ما تقضى به المادتان ٣٠ ، ٥٨ من قانون المرافعات وكل ما يتطلبه القانون في هذه الحالة أن يبين في حكمه الظروف والقرائن التي إستبان منها ذلك ، وإذا كان يبين من أسباب الإستئناف المودعة صورة طبق الأصل منها ملف الطعن أن الطاعن تمسك بإنكاره ما هو منسوب إليه من كتابة العبارة الواردة على كشوف الحساب أو التوقيع عليها بما يفيد إقراره بصحة الحساب وإذا جاء الحكم المطعون فيه ولم يعرض لدفاع الطاعن بالإنكار على توقيعه وإقراره بصحة الحساب ومع ذلك قضى بتأييد الحكم الابتدائي دون أن يبين سبب عدم إجرائه تحقيقاً ووجه إلتناعه بأن توقيع الطاعن وإقراره صحيحين من وقائع الدعوى ومستنداتها على ما تقضى به المادة ٣٠ من قانون الإثبات سائلة البيان كما أنه لم يبين مدى جدية هذا الدفع فإنه يكون فضلاً عن خطئه في القانون قد جاء قاصراً البيان .

الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٩٠٥ بتاريخ ١٩٨٢/١١/١٤

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن طلب إجراء التحقيق ليس حقاً للخصوم وإنما للمحكمة عدم الإستجابة إليه متى وجدت في أوراق الدعوى ومستنداتها ما يكفى لتكوين عقيدتها فيها .

الطعن رقم ١٥ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٧٨١ بتاريخ ١٩٨٢/٦/١٥

من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - "١" أن من شروط صحة أداء الشهادة في المذهب الحنفى أن يكون الشاهد عالماً بالمشهود به ، وذاكراً له وقت الأداء فلو نسى المشهود به لم يجز أن يشهد وأن يكون المشهود به معلوماً حتى يتيسر القضاء به ، ولا يكون كذلك إلا إذا وضح الشاهد للقاضى صاحب الحق ومن عليه الحق ونفس الحق المشهود به .

الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٤٥٣ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٨

المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن إحالة الدعوى إلى التحقيق أو نذب خبير فيها ليس حقاً للخصوم في كل حال ، وإنما هو حق جوازى للمحكمة متروك لمطلق تقديرها ، فلها رفض ما يطلبه الخصوم في شأنه إذا ما وجدت في أوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها فيها بما يبنى عن إجراء التحقيق أو نذب خبير فإذا لم يطلب الخصم إحالة الدعوى إلى التحقيق أو نذب خبير فيها فلا يجوز له النعى على المحكمة عدم إتخاذها هذا الإجراء من تلقاء نفسها ، وإذا كان الطاعن لم يقدم ما يدل على تمسكه أمام محكمة الموضوع بطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق أو نذب خبير فيها ، فإنه لا يقبل منه النعى على الحكم بالقصور بما يكون معه النعى في هذا الوجه أيضاً غير مقبول .

الطعن رقم ١٠٧٧ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٧٧٨ بتاريخ ١٩٨٤/١١/١

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن إجراء التحقيق ليس حقاً للخصوم ، إنما هو من الرخص التي تملك

محكمة الموضوع عدم الإستجابة إليها متى وجدت في أوراق الدعوى ومستنداتها ما يكفى لتكوين عقيدتها .

الطعن رقم ١٤٤٧ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٥٦٤ بتاريخ ١٩٨٤/٦/٧
إن كان طلب التحقيق بشهادة الشهود جائزاً تقديمه في أية حالة تكون عليها الدعوى باعتباره من وسائل الدفاع التي يجوز إيدؤها لأول مرة أمام محكمة الاستئناف إلا أنه متى كانت محكمة أول درجة قد أمرت بإجرائه وأحضر الخصم المكلف بالإثبات شهوده وتقاعس خصمه عن إحضار شهود للنفي فإنه لا على محكمة الاستئناف إذا لم تستجب إلى طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق من جديد طالما أن محكمة أول درجة قد مكنته من نفس الوقائع المراد إثباتها بالينة .

الطعن رقم ١٤٤٤ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٣١١ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٣٠
لا تلزم محكمة الموضوع بإجابة الخصم إحالة الدعوى إلى التحقيق طالما أنها وجدت في أوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها

الطعن رقم ٣٥٢ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٣١٠ بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢٧
مؤدى نص المادة ٢١٣ من قانون المرافعات أن القانون جعل مواعيد الطعن في الأحكام من تاريخ النطق بها كأصل عام ، واستثنى من هذا الأصل الأحكام التي يفرض المشرع فيها عدم علم المحكوم عليه بالخصومة وما يتخذ فيها من إجراءات فلا تسرى مواعيد الطعن إلا من تاريخ إعلانها ، وقد أورد المشرع في المادة السالفة الذكر بيان تلك الحالات المستثناة من الأصل العام ومن بينها تلك التي يتقطع فيها تسلسل الجلسات لأى سبب من الأسباب متى ثبت أنه لم يحضر أية جلسة تالية لهذا الإنقطاع ولو كان قد حضر في الفترة السابقة على ذلك .

الطعن رقم ١٢١٢ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٥١٦ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٧
ولفقا لنص المادة ٦٣ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ يجوز الإثبات بشهادة الشهود فيما كان يجب إثباته بدليل كتابي إذا فقد الدائن سنده الكتابي بسبب أجنبي لا يد له فيه ، مما مقتضاه أن من يدعى أنه حصل على سند مكتوب ثم فقده بسبب أجنبي يجوز له أن يثبت ذلك بكافة طرق الإثبات لأنه إنما يثبت واقعة مادية . فإذا أثبت سبق وجود السند كان لمن فقده أن يثبت الحق الذى يدعيه بشهادة الشهود .

الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٠٢٥ بتاريخ ١٩٨٥/١١/٢١
طلب إجراءات التحقيق ليس حقاً للخصم يتحتم إجابتهم إليه في كل حال وإنما هو من الرخص التي تملك محكمة الموضوع عدم الإستجابة إليها متى وجدت في أوراق الدعوى ومستنداتها ما يكفى لتكوين عقيدتها دون أن تلزم ببيان سبب الرفض .

الطعن رقم ٦٤٨ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٢٠٩ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢٦

يجوز إثبات الغش - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطرق الإثبات القانونية كافة شاملة البيئة وإذا أسست الطاعة لدفاعها أمام محكمة الموضوع على ما هو ثابت بالأوراق أن المطعون ضده بعد أن تسلم منها المبلغ الثابت بسند المديونية قام بتزويق ورقة أوهمها أنها السند المذكور ، وكان هذا منه فيما لو ثبت - يشكل إحتيالاً وغشاً يجوز إثباته بطريق الإثبات القانونية كافة شاملة البيئة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه على أن ما تدعيه الطاعة وفاء وهو بهذه المثابة تصرف قانوني لا يجوز إثباته إلا بالكتابة لا يواجه دفاع الطاعة آنف الذكر ولا يصلح رداً عليه رغم أنه دفاع جوهرى من شأنه لو ثبت أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى فيكون فضلاً عن خطئه فى تطبيق القانون قد شابه القصور فى التسيب والإخلال بحق الدفاع .

الطعن رقم ١٦٣٧ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٧٦ بتاريخ ١٩٨٥/١/٣٠

النص فى المادة ٩٣ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ وفى المادة ٢٥ من قانون المرافعات يدل على أن المشرع أوجب أن يكون محضر التحقيق الذى يباشر من القاضى موقعاً منه وإلا كان باطلاً لأن هذا المحضر - باعتباره وثيقة رسمية - لا يعدو أن يكون من محاضر جلسات المحكمة وهو بهذه المطالبة لا تكتمل له صفته الرسمية إلا بتوقيع القاضى . ويترب على ذلك أن الحكم الذى يصدر إستناداً إلى محضر تحقيق لم يوقع من القاضى الذى باشره يكون مبنياً على إجراء باطل وهو بطلان من النظام العام يجوز التمسك به فى أية حالة تكون عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض بل أن لهذه المحكمة أن تثيره من تلقاء نفسها . لما كان ذلك وكان البين من الإطلاع على ملف الإستئناف رقم ١٠٠ لسنة ٣٢ ق المنصورة - المنضم للطعن - أن محضر التحقيق المؤرخ ١٩٨٤/١/٢١ والذى تضمن أقوال شهود الطرفين قد خلا من توقيع السيد المستشار المتدب للتحقيق ، وإذا كان الحكم المطعون فيه الصادر بجلسته ١٩٨٤/٤/٢٢ قد أقام قضاءه على سند من أقوال شاعدى المطعون ضدها الأولى اللذين سمعا بمحضر التحقيق سالف الذكر ، فإنه يكون باطلاً لإبتهانه على إجراء باطل بما يوجب نقضه .

الطعن رقم ٢٥١٥ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٦٠٠ بتاريخ ١٩٨٦/٥/٢٧

الوفاء باعتباره تصرفاً قانونياً لا يجوز إثباته بغير الكتابه أو ما يقوم مقامها إذا كانت قيمته تزيد على عشرين جنيهاً طبقاً لنص المادة ٦٠ من قانون الإثبات ، مما تكون العبرة فيه بقيمة الإلتزام الأصلى إذا كان الوفاء جزئياً .

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١٦٧ بتاريخ ١٩٨٧/١/٢٧

محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة طلب التحقيق متى رأت أن من ظروف الدعوى والأدلة التى

إستندت إليها ما يكفى لتكوين عقيدتها .

الطعن رقم ٢٣٥١ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١٠٢٥ بتاريخ ١٩٨٧/١١/٢٩

طلب إجراء التحقيق ليس حقاً للخصوم يتعين إجابتهم إليه وإنما هو من الرخص التى يجوز لمحكمة الموضوع عدم الإستجابة إليها متى وجدت فى أوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها .

الطعن رقم ٢٤٧٩ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٢٧٤ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٧

لا على الحكم إذ لم يجب طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق ما دام قد وجد فى أوراق الدعوى ومستنداتها ما يكفى لتكوين عقيدته للفصل فيها .

الطعن رقم ٩٣ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١١٤ بتاريخ ١٩٨٨/١/١٩

- إذ كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة إن الإجراءات الشكلية للإثبات فى سواد الأحوال الشخصية تخضع للقواعد المقررة فى قانون المرافعات . وكان النص فى الفقرة الأولى من المادة ٧٦ من قانون الإثبات الذى حل محل قانون المرافعات فى تنظيم الأحكام الإجرائية للإثبات على أنه " إذا لم يحضر الخصم شاهده أو لم يكلفه بالحضور فى الجلسة المحددة قررت المحكمة أو القاضى المنتدب إلزامه بإحضاره أو تكليفه بالحضور لجلسة أخرى ما دام الميعاد المحدد للتحقيق لم ينقض فإذا لم يفعل سقط الحق فى الإستشهاد به يدل على أن المشرع هدف إلى عدم تمكين الخصوم من إطالة أمد التقاضى عن طريق تعمد إستغراق مدة التحقيق كاملة دون مقتضى فأوجب على المحكمة أو القاضى المنتدب للتحقيق إذا لم يحضر الخصم شاهده بالجلسة المحددة لبدء التحقيق أو لم يكلفه بالحضور فيها أن يلزمه بذلك مع تحديد جلسة تالية ما دام أجل التحقيق قائماً فإذا لم يتخذ الخصم ما يلزم به سقط حقه فى الإستشهاد به وهو جزاء يقرر بغض النظر عن إنتهاء أجل التحقيق أو بقاءه ممتداً . لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن الطاعن مثل بوكيل عنه بجلسة ١٩٨٥/٣/١٩ أمام قاضى التحقيق الذى منحه أجلاً لجلسة ١٩٨٥/٣/٢١ لإحضار شهوده كطلبه ، فإنه لا على القاضى المنتدب إذا رأى عدم قيام عذر لدى الطاعن فى عدم إعلانه شهوده لهذه الجلسة ولم يستجب إلى طلبه التأجيل لمدة ثانية وأحال الدعوى إلى المرافعة ويكون النعى على غير أساس .

- الشريعة الإسلامية التى تحكم الزوجية التى كانت قائمة بين المظنون ضدها الأولى والمظنون ضده الثانى - وعلى ما ورد بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ - تجيز إثبات حصول الطلاق بجميع طرق الإثبات الشرعية بما فى ذلك البين ، وهو ما ينفى عن الحكم المظنون فيه الخطأ فى إحالته الدعوى إلى التحقيق لإثبات إنحلال تلك الزوجية بالطلاق قبل الزواج الثانى للمظنون ضدها الأولى من شقيق الطاعن .

الطعن رقم ٨٦٤ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٢١٥ بتاريخ ١٩٨٨/١١/٢٤

مفاد نص الفقرة الأولى من المادة ٧٣ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ وإن كان الأصل سماع شهود النفى فى نفس الجلسة التى سمع فيها شهود الإثبات إلا أن هذا ليس أمراً حتماً يترتب على مخالفته البطلان ، بل ترك المشرع تنظيمه للمحكمة التى تتولى إجراء التحقيق ، فلها أن ترجىء سماع شهود النفى إلى جلسة أخرى غير التى سمعت فيها شهود الإثبات إذا حال دون سماعهم فى نفس الجلسة مانع وتقدير المانع يدخل فى نطاق سلطة محكمة الموضوع بلا معقب .

الطعن رقم ١٢ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٣٩٥ بتاريخ ١٩٨٨/٣/١٥

مفاد نص المادتين ٩١ ، ٩٣ من قانون الإثبات يدل على أن المشرع أوجب أن يثبت بمحضر التحقيق نص الأقوال والإجابات التى يدلى بها الشاهد أمام المحكمة دون التصرف فيها بالتلخيص أو بالإختصار لتكون هذه الشهادة المدونة بالمحضر مطروحة تحت نظر الخصوم لمناقشتها وتحت بصر المحكمة لتقول كلمتها فيها عند الفصل فى الدعوى ولتمكين المحكمة الأعلى درجة الرجوع إليها عند الحاجة إلى إعمال رقابتها على صحة إستخلاص الواقع من أقوال الشهود والالتزام بما يؤدى إليه مدلولها ومن ثم فإن عدم إثبات أقوال الشاهد بمحضر التحقيق من شأنه أن تتخلف به الغاية التى هدف إليها المشرع من تدوينها بهذا المحضر و يترتب عليه وجوب إستبعاد شهادته وعدم التعويل عليها عند تقدير أقوال الشهود

الطعن رقم ٥٣ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٥٥٤ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٩

- من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - إنه إذا لم يحضر الخصم شاهده بالجلسة المحددة لبدء التحقيق أو يكفله بالحضور فيها فإن المحكمة أو قاضى التحقيق يلزمه بذلك مع تحديد جلسة تالية ما دام أجل التحقيق قائماً فإذا لم ينفذ الخصم ما إلتزم به سقط حقه فى الإستشهاد به وهو جزاء يقرر بفض النظر عن إنتهاء أجل التحقيق أو بقاءه ممتداً .

- وإن كان التحقيق بشهادة الشهود جائزاً تقديمه فى أية حالة عليها الدعوى بإعتباره من وسائل الدفاع التى يجوز إبدائها لأول مرة أمام محكمة الإستئناف ، إلا أنه متى كانت محكمة أول درجة قد أمرت بإجرائه وتقاوس الخصم المكلف بالإثبات عن إحضار شهوده فإنه لا على محكمة الإستئناف إن لم تستجيب إلى طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق من جديد طالما أن محكمة أول درجة قد مكنته من إثبات الوقائع المراد إثباتها بالينة .

الطعن رقم ١١٨٨ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٢١ بتاريخ ١٩٨٩/١/٢٩

إجراء التحقيق لإثبات وقائع يجوز إثباتها بالينة -وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليس حقاً للخصوم يتحتم إجابتهم إليه فى كل حالة ، بل هو أمر متروك لمحكمة الموضوع فلها أن ترفض الإجابة إليه متى رأت بما لها من سلطة التقدير أن لا حاجة بها إليه أو أنه غير مجد بالنظر إلى ظروف الدعوى

وما هو ثابت فيها من الأدلة والوقائع التي تكفي لتكوين عقيدتها وحسبها أن تبين في حكمها الأسباب التي اعتمدت عليها في رفض هذا الطلب .

الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٥٣ مكتب قني ٤٠ صفحة رقم ٨٨ بتاريخ ١٦/٤/١٩٨٩
المقرر في قضاء هذه المحكمة أن طلب إجراء التحقيق في الدعوى ليس حقاً للخصوم يتحتم إجابته إليه وإنما هو مما تستقل محكمة الموضوع بتقديره فلها ألا تجيب الخصوم إليه متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها للفصل فيها .

الطعن رقم ٢٠١٤ لسنة ٥٣ مكتب قني ٤٠ صفحة رقم ٣٩٤ بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٨٩
المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن إحالة الدعوى إلى التحقيق ليس حقاً للخصوم وبحق للمحكمة عدم الاستجابة إلى طلبهم في هذه الخصوص متى وجدت في أوراق الدعوى ومستنداتها ما يكفي لتكوين عقيدتها فيها .

الطعن رقم ١١٧ لسنة ٥٧ مكتب قني ٤٠ صفحة رقم ٦١٤ بتاريخ ٢٠/٦/١٩٨٩
المقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه إذا لم يحضر الخصم شاهده بالجلسة المحددة لبدء التحقيق أو يكلفه بالحضور فيها فإن المحكمة أو قاضي التحقيق يلزمه بذلك مع تحديد جلسة تالية ما دام أجل التحقيق ما زال قائماً فإذا لم ينفذ الخصم ما ألزم به سقط حقه في الإشتهاد به وهو جزاء يقرر بفض النظر عن إنتهاء أجل التحقيق أو بقاءه ممتداً .

الطعن رقم ١٠٥٦ لسنة ٥٩ مكتب قني ٤٠ صفحة رقم ١٥٤ بتاريخ ٢٢/١١/١٩٨٩
من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن تقدير أقوال الشهود وإستخلاص الواقع منها هو مما تستقل به محكمة الموضوع إلا أن هذا مشروط بأن يكون إستخلاصها سائفاً لا يتجافى مع مدلول ما أخذت به من أقوالهم .

الطعن رقم ١٠٧٣ لسنة ٥١ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ١٠١٠ بتاريخ ٢٦/١٢/١٩٩٠
المدعي المكلف بإثبات دعواه وتقديم الأدلة التي تؤيد ما يدعيه أما الحق المخول للمحكمة في المادة ٧٠ من قانون الإثبات بأن تأمر المحكمة من تلقاء نفسها بالإحالة إلى التحقيق فهو حق جوازى لها متروك لمطلق تقديرها ، لما كان ذلك ، وكان اليين من الأوراق أن الطاعنة لم تطلب من محكمة الإستئناف إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما تدعيه فليس لها من بعد أن تعيب على المحكمة عدم إتخاذها هذا الإجراء من تلقاء نفسها ، إذ الأمر في إتخاذ هذا الإجراء أو عدم إتخاذها يكون عندئذ من إطلاقاتها .

الطعن رقم ٢١٦٠ لسنة ٥٣ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٣٩٨ بتاريخ ٣١/١/١٩٩٠
إذ كان الحكم المطعون فيه قد إستدل على إنتفاء صورية عقد إيجار المفروش محل النزاع بذات

نصوصه وإلى أن الطاعن قد تقاعس عن إقامة دعوى بصوريته ورتب على ذلك عدم إجابته إلى طلب بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات صورية ذلك العقد حال أنه ليس في القانون ما يلزمه بإقامة تلك الدعوى فإنه يكون قد عاره القساد في الاستدلال وأخل بحقه في الدفاع مما أدى به إلى الخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٥٠٧ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٤١ صفحة رقم ٥٤٤ بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢١
لما كان الحكم المطعون فيه لم يعرض لأقوال شهود الدعوى إيراداً ورداً وأغفل بحث دلالة أقوال شاهدي الطاعن ، ولو أنه عني ببحتها لجاز أن يتغير وجه الرأي في الدعوى ، ومن ثم فإنه يكون مشوباً بالقبور في السبب .

الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٤١ صفحة رقم ٤٤٢ بتاريخ ١٩٩٠/٢/٥
طلب إجراء التحقيق أو تعين خير في الدعوى وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليس حقاً للخصوم وإنما هو من الرخص التي تملك محكمة الموضوع عدم الاستجابة إليها متى وجدت في أوراق الدعوى ومستنداتها ما يكفي لتكوين عقيدتها دون أن تلتزم ببيان سبب الرفض .

الطعن رقم ٢٤٩٢ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٤١ صفحة رقم ٩٧٤ بتاريخ ١٩٩٠/٤/١١
لا يلزم الخصم في سبيل إثبات دعواه بالينة - في الأحوال التي يجوز فيها الإثبات بهذا الطريق أن يلجأ إلى شهود العقد محل النزاع لإثبات صحة ما يدعيه والمحكمة وشأنها في تقدير أقوال الشهود وحسبما يطمئن إليه وجدانها سواء كانوا هم شهود العقد أو غيرهم .

الطعن رقم ٧٨٥ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٤١ صفحة رقم ١٠١٠ بتاريخ ١٩٩٠/٤/١٨
المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن تقدير أقوال الشهود وإستخلاص ما تقتض به المحكمة منها هو مما يستقل به قاضي الموضوع دون معقب عليه من محكمة النقض طالما كان إستخلاصه سائفاً ولا خروج فيه عن مدلول أقوالهم ، ومؤدياً إلى النتيجة التي إنتهى إليها ، كما أنه لا يشترط في شهادة الشاهد التي يعول عليها في حكمه أن تكون واردة على الواقعة المطلوب إثباتها بجميع تفاصيلها بل يكفي أن يكون من شأنها أن تؤدي إلى الحقيقة التي إستقرت في وجدان المحكمة .

الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٤١ صفحة رقم ٩٣٣ بتاريخ ١٩٩٠/١٢/١٨
- لا يعيب الحكم عدم ذكر أسماء الشهود الذين سمعوا في التحقيق وعدم إيراد نص أقوالهم متى كان قد أشار إليهم وأورد مضمون أقوالهم .

- المقرر في قضاء هذه المحكمة أن ترجيح شهادة على أخرى هو من إطلاقات قاضي الموضوع لا شأن فيه بغير ما يطمئن إليه وجدانه ولا يلزم أن يبين أسباب هذا الترجيح ما دام لم يخرج بأقوال الشاهد عما تؤدي إليه .

الطعن رقم ٢٥٤١ لسنة ٥٨ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ١٠٥ بتاريخ ١٩٩٠/٥/٩
المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن مؤدى النص في الفقرة الأولى من المادة ٧٦ من قانون الإثبات ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أنه إذا لم يحضر الخصم شاهداً أو يكلفه بالحضور في الجلسة المحددة قررت المحكمة أو القاضي المنتدب للتحقيق إحضاره أو تكليفه بالحضور لجلسة أخرى ما دام أجل التحقيق ممتداً لم ينقض لإذا لم يفعل سقط الحق في الاستشهاد به وهو جزاء بتقرير بعض النظر عن انتهاء أجل التحقيق أو بقاءه ممتداً .

الطعن رقم ٣٦٥٢ لسنة ٥٨ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ٩٩٢ بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٢٦
المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن محكمة الموضوع غير ملزمة بأن تستجيب إلى طلب الخصم لإحضار شهود نفى طالما أنها مكنته من ذلك وتقاوس عن إحضارهم .

الطعن رقم ٢١٥٠ لسنة ٥١ مكتب فني ٤٢ صفحة رقم ١١٧١ بتاريخ ١٩٩١/٥/٢٢
- إذ كان التوقيع بالإمضاء أو بصمة الختم أو بصمة الإصبع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو المصدر القانوني الوحيد لإضفاء الحجية على الأوراق العرفية وفقاً لما تنص به المادة ١/١٤ من قانون الإثبات والمقصود بالإمضاء هو الكتابة المخطوطة بيد من تصدر منه والإمضاء بالكربون من صنع يد من صنع يد من نسبت إليه فإن مؤدى ذلك أن المحرر الموقع عليه بإمضاء الكربون يكون في حقيقته محرراً قائماً بذاته له حجته في الإثبات .

- ولئن كان تقدير أقوال الشهود يخضع للسلطة التقديرية لقاضي الموضوع إلا أن شرط ذلك ذلك ألا يحرف الكلام عن مواضعه أو أن يخالف الثابت من هذه الأقوال .

الطعن رقم ١٩٨ لسنة ٥٥ مكتب فني ٤٢ صفحة رقم ٢٩٢ بتاريخ ١٩٩١/١/٢٣
إذا كان طلب التحقيق يحوز تقديمه في أية حالة كانت عليها الدعوى بإعتباره من وسائل الدفاع فيها إلا أنه متى كانت محكمة الدرجة الأولى قد أمرت بإجرائه وأحضر الخصم المكلف بالنفي شهوده بينما تقاوس الخصم المكلف بالإثبات عن تقديم شهوده فإنه لا على محكمة الاستئناف إذا لم تستجب إلى إحالة الدعوى إلى التحقيق من جديد .

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٢ مجموعة عمر ١٤٢ صفحة رقم ١٤٢ بتاريخ ١٩٣٢/١١/١٧
لمحكمة الموضوع أن ترفض إجراء أى تحقيق يطلبه الخصوم ، متى رأت بما لها من سلطة التقدير أنه لا حاجة بها إليه ، أو أنه غير مجد بالنظر إلى ظروف الدعوى وما هو ثابت فيها من الأدلة والوقائع .
الطعن رقم ٩٨ لسنة ٤ مجموعة عمر ١٤٢ صفحة رقم ٧٩٢ بتاريخ ١٩٣٥/٥/٢٣
إن ما يخلقه موث ما لورثته مما كان في حيازته مادياً من عقار أو منقول أو نقد ، وكذلك إستيلاء وارث ما على شئ من مال التركة عقاراً كان أو منقولاً أو نقداً كل ذلك من قبيل الوقائع التي لا سبيل

لإثباتها إلا بالبينة . وإنما الذى يطلب فيه الدليل الكتابى هو العمل القانونى التعاقدى الذى يراد أن يكون حجة على شخص ليس عليه أو على من هو مسئول قانوناً عنهم دليل قانونى يدل عليه . وإذن فلا يصح الطعن فى الحكم بمقولة إنه أخطأ فى قبول شهادة الشهود على وجود المبلغ المتروك وتحديده مع أنه ليس فى الدعوى دليل يفيد أن المورث ترك مالاً نقداً أو يفيد أن المبلغ المتروك عن هذا المورث هو كذا غير إقرار من الطاعن نفسه .

الطعن رقم ١٤ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٨٦٣ بتاريخ ١٩٣٥/٦/٦

إذا نفت محكمة الاستئناف التدليس والصورية اللتين إدعاهما الخصم واعتمدت فى ذلك على التحقيقات المقدمة لها فإنها بذلك تكون قد رفضت طلب الإحالة على التحقيق لتبينها عدم حاجتها إليه إكفاء بما هو بين يديها من عناصر الدعوى والتحقيقات . وحكمها الصادر بهذه المثابة يكون واقعاً على موجب حاصل لهما فى الدعوى ولا مراقبة عليه لمحكمة النقض .

الطعن رقم ٥٢ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٨٣ بتاريخ ١٩٣٧/١/٢٨

إنه وإن كان لقاضى الموضوع سلطة الفصل فيما يقدم إليه من طلبات إجراء التحقيق فيجها أو يرفضها إلا أن عليه فى هذه الحالة الأخيرة أن يبين فى حكمه السبب الذى اعتمد عليه فى رفض الطلب . فإذا تنازع المتصرف والمتصرف له على تجيز التصرف فقال الثانى إنه تبرع منجز ، وقال الأول إنه مجرد إيضاء واستند فى ذلك إلى وقائع وظروف معينة ذكرها وطلب إلى المحكمة تحقيقها ، فعلى المحكمة أن تواجه دفاعه هذا وتناقشه فى حكمها لتكشف فيه عن وجهة النظر التى إرتأتها ، فإذا هى فصلت فى الدعوى من غير أن تجرى التحقيق وكانت أسباب حكمها لا تصدو الطريق بين العقود المنجزة وغير المنجزة ، فإن فى هذا القصور فى الأسباب ما يعيب الحكم من ناحية ما قضى به من تجيز العقد أو عدم تنجيذه ، ومن ناحية ما إنطوى فيه من رفض طلب التحقيق .

الطعن رقم ٥٦ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٣١٦ بتاريخ ١٩٣٨/٤/٧

إن الإثبات بالبينة فى الأحوال التى لا يجوز فيها ذلك ليس من النظام العام ، فإذا طالب شخص بمبلغ يزيد على الحد الجائز فيه الإثبات بالبينة والقرائن مستنداً فى ذلك إلى عقد رهن قال إنه سرق منه فى حادثة جنائية ، وطلب الإثبات بالبينة ، ولم يدفع المدعى عليه بعدم جواز ذلك كما أنه لم يدع اعتراضاً عند تنفيذ الحكم الصادر بإحالة الدعوى إلى التحقيق ، فهذا يعتبر قبولاً منه للإثبات بالبينة بمتنع معه على المحكمة الإستئنافية أن تصرض من تلقاء نفسها لهذا الأمر .

الطعن رقم ٥٤ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣١٧ بتاريخ ١٩٤١/٢/١٣

إذا كانت المحكمة قد رأت أن الأوراق المقدمة من المستأنف لتبرير طلبه إحالة الدعوى إلى التحقيق

رأيها لا يتعارض مع الثابت في الدعوى ، فإن المناقشة في ذلك لا تكون إلا مجادلة في الموضوع .

الطعن رقم ٥٦ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٢٩٩ بتاريخ ١٩٤١/١/١٦

إذا كانت المحكمة قد ذكرت أن جزءاً من ثمن المبيع قد دفع وقت الإلتحاق الإبتدائي ، وأن الباقي قد خصص بإتفاق الطرفين لوفاء الديون التي على العين المبيعة ، واستدلت على ذلك بما إستخلصته من وقائع الدعوى والمستندات المقدمة فيها والقرائن التي بينتها ، فإن ما ذكرته من ذلك يفيد أنها لم تر إجابة الطلب المقدم إليها بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما هو مخالف له

الطعن رقم ٧١ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٣٢٢ بتاريخ ١٩٤١/٢/١٣

التاريخ العرفي المعترف به من المورث يكون حجة على الوارث حتى يقيم الدليل على عدم صحته فإذا كان الوارث لم يقدم الدليل على عدم صحة ذلك التاريخ ، ولم يطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق ليثبت بجميع الطرق القانونية صدور العقد في تاريخ آخر ، فإن أخذ المحكمة بالتاريخ الوارد في العقد لا تكون فيه مخالفة للقانون .

الطعن رقم ٨ لسنة ١١ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٣٥٦ بتاريخ ١٩٤١/٤/٢٤

إذا كان قد طلب إلى المحكمة إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات سقوط حق الإرتفاق المدعى به ، فإن قضاءها بأن هذا الحق لم يسقط تأسيساً على ما إستخلصته في منطق سليم من المستندات المقدمة في الدعوى يعتبر منها رداً على هذا الطلب بأنها لم تر محلاً لإجابه .

الطعن رقم ٦٤ لسنة ١١ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٤٤٥ بتاريخ ١٩٤٢/٥/١٤

إن التحقيق الذي يصح للمحكمة أن تتخذه سنداً أساسياً لحكمها هو الذي يعمل وفقاً للأحكام التي رسمها القانون للتحقيقات في المادة ١٧٧ وما يليها من قانون المرافعات . تلك الأحكام التي تقضي بأن التحقيق يحصل أمام المحكمة ذاتها أو بمعرفة قاضٍ تدببه لذلك، وتوجب أن يحلف الشاهد اليمين ، إلى غير ذلك من الضمانات المختلفة التي تكفل حسن سير التحقيق توصلاً إلى الحقيقة . أما ما يجريه الخبير من سماع الشهود - ولو أنه يكون بناء على ترخيص من المحكمة - فلا يعد تحقيقاً بالمعنى المقصود إذ هو مجرد إجراء ليس الغرض منه إلا أن يستهدي به الخبير في أداء مهمته . وقد نصت المادة ٢٢٨ من قانون المرافعات على أن الشهود لا يحلفون اليمين أمام الخبير . ومقتضى ذلك أن تقدير المحكمة لأقوال الشهود لا يكون إلا باعتبارها منضمة لمعاينة الخبير مكونة معه عنصراً واحداً . وإذن فإذا كانت المحكمة لم تذكر في حكمها عن المصادر التي كونت منها إقتناعها إلا إشارة مجملة وذكرت بعض البيان عما قرره الشهود من الأقوال أمام الخبير ، ثم لم تعمل في حكمها إلا على هذه الأقوال دون غيرها مما تضمنه تقرير الخبير ، فإنها بذلك تكون قد جعلت التحقيق الذي أجراه الخبير في مرتبة التحقيق الذي تجريه المحكمة بنفسها ويكون حكمها قد جاء مخالفاً للقانون .

الطعن رقم ٥٥ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٦٥ بتاريخ ١٩٤٤/٢/٢٤
للمحكمة ألا تجيب طلب إحالة إلى التحقيق بالشهود متى رأت من ظروف الدعوى والأدلة التي
استندت إليها ما يكفي لتكوين عقيدتها فيها بلا حاجة إلى التحقيق المطلوب .

الطعن رقم ٧٥ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٨٢ بتاريخ ١٩٤٤/٥/١٨
إذا كانت المحكمة قد انضمت للأسباب التي أوردتها في حكمها بعدم أحقية المدعى للمبالغ التي يطلب
الحكم له بها زاعماً أن المدعى عليه إختلسها وطالباً تمكنه من إثبات هذا الإختلاس بالبينة فلا تشرب
عليها إذا هي لم تجب طلب التحقيق ، لأن إجراء التحقيق لإثبات وقائع جائز لإثباتها بالبينة ليس حقاً
للخصوم يصح على المحكمة إجابتها في كل الأحوال بل هو متروك لتقديرها ، فإذا هي لم تر حاجة إليه
كان لا محل لإجرائه .

الطعن رقم ٩٨ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٣٤ بتاريخ ١٩٤٤/٤/٢٠
إذا كان مدعى إستحقاق العقار قد إستند في دعواه إلى عقد تملك ثم عدل عن التمسك بهذا العقد
وطلب إحالة القضية إلى التحقيق ليثبت وضع يده على العقار المدة الطويلة المكسبة للملكية فإستبانة
المحكمة من عدم جدية العقد ومن عدوله عن التمسك به ومن تقلبه في دفاعه أن طلبه الإحالة إلى
التحقيق إنما كان لمجرد تعطيل الفصل في الدعوى فلم تجبه إليه ، فلا معقب على تقديرها في ذلك ولا
يصح لهذا المدعى أن ينمى عليها أنها إذا لم تحقق وضع اليد الذي إدعاه قد أخلت بحقه في الدفاع

الطعن رقم ١١٦ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٩٦ بتاريخ ١٩٤٤/٦/١
إذا أصدرت محكمة الإستئناف حكماً تمهيدياً بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات وفاة الدين الزائد على
عشرة جنيهاً بالبينة لوجود مانع أدبي هو علاقة القرى بين طرفي الخصومة ولما هو ظاهر من ظروف
الدعوى ، فقام الصادر ضده هذا الحكم بتنفيذ مقتضاه ، وناقش شهادة الشهود طالباً عدم الإعتداد بها
فلا يعتبر ذلك منه قبولاً للحكم مانعاً له من الطعن فيه . وخصوصاً إذا كان الثابت في مذكرته المقدمة
منه للمحكمة الصادر منها هذا الحكم أنه إعترض على الإدعاء بوجود مانع أدبي من الإستحصال على
الكتابة .

الداعن رقم ٢١ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٧٨ بتاريخ ١٩٤٤/١٢/١٤
متى قررت المحكمة إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات واقعة ما أو نفيها كان لها أن تعتمد في إستجلاء
الحقيقة على أية قرينة تطرح أمامها . وإذا فلا تشرب عليها إذا هي إعتمدت في إثبات حصول نقل
الأقدان المتفق على بيعها من زراعة البائع لحساب المشتري على صورة رسمية من دفاتر الترخيصات
التي صولى المديرية طبعها لإستعمالها لذلك الغرض وذلك بعد أن فندت في أسباب حكمها المطاعن

التي وجهت إلى هذه الدفاتر وعززت بهذه القرينة وبغيرها وبالبينة التي سمعتها الدليل الأصلي المستمد من ورقة العهد .

الطعن رقم ٥١ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٨٤ بتاريخ ١٩٤٥/٣/٨

إن قانون المرافعات لم يجعل المضاهاة وسيلة حتمية لإثبات صحة الختم أو الإمضاء ، وهو إذ نص في المادة ٢٥٤ منه على أنه في حالة إنكار التوقيع تأمر المحكمة بإجراء التحقيق ، وإذ نص بعد في المادة ٢٥٥ على أن الحكم الصادر بإجراء التحقيق يعين فيه أهل الخبرة إن لم يفتق عليه الخصوم - إذ نص على ذلك فإنه لم يوجب على المحكمة لا أن تجرى التحقيق عند الإنكار ، ولا أن يكون التحقيق - إذا ما أمرت به واجباً حصوله بالمضاهاة أو بطريق الخبرة . بل المستفاد من هذين النصين أن المحكمة تأمر بالتحقيق إذا رأت لزوماً له ، فإذا هي أمرت بإجراء التحقيق ورأت أن يكون بطريق الخبرة عينت الخبر إذا لم يفتق الخصوم عليه . ولا يغير من هذه الحقيقة ما جاء في المواد ٢٥٦ - ٢٦٨ خاصاً بإجراء المضاهاة ، فإن محل تطبيق أحكام هذه المواد هو عندما تأمر المحكمة بأن يكون التحقيق بمعرفة أهل الخبرة . يؤكد ذلك كله أن المادة ٢٨٣ نصت على أنه يجوز للمحكمة " عند الطعن بالتزوير " أن تحكم في الحال بتزوير الورقة إذا ثبت ذلك لديها ، وأن المادة ٢٨٤ نصت على أنه إذا قبلت المحكمة أدلة التزوير تأمر بإثباتها إما بمعرفة أهل الخبرة أو بحصول التحقيق أو بهاتين الطريقتين معاً ، وأن المادة ٢٩٢ نصت على أنه يجوز للمحكمة أن تحكم برد أو بطلان أية ورقة يتحقق لها أنها مزورة ولو لم تقدم لها دعوى بتزوير تلك الورقة . فإذا كانت هذه هي ملطة محكمة الموضوع في حالة التزوير فلا يقل أن تكون سلطتها أقل من ذلك في حالة الإنكار

الطعن رقم ٤٩ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٣٨٢ بتاريخ ١٩٤٧/٣/٢٠

إن المحكمة وإن كانت ملزمة بتنفيذ حكمها التمهيدى وممنوعة من الرجوع فيه فإن لها كامل الحرية في تقدير أهمية الوقائع التي أمرت بتحقيقها ، ثم تقضى في موضوع الدعوى بما تراه حقاً وعدلاً مهما تكن النتيجة التي أسفر عنها التحقيق . فلها ، حتى مع ثبوت الوقائع المأمور بتحقيقها ، أن تقضى في الموضوع على خلاف ما يشر به حكمها التمهيدى ، معتمدة في ذلك على عناصر أخرى من عناصر الإثبات في الدعوى ، كما لها أن تعتبر الوقائع التي كانت تراها فاصلة ليست كذلك . و إذن فالحكم التمهيدى في دعوى الملكية بالإحالة إلى التحقيق لإثبات وضع اليد على العين المتنازع عليها لا يحول دون القضاء في موضوع الدعوى على أساس صورية عقد البيع الذي يتمسك به أحد الخصوم في إثبات ملكيته .

و كذلك لا تترتب على المحكمة إذا اعتمدت فى القول بالصورية على شهادة شهود مسموعاً تنفيذاً للحكم التمهيدى الذى أمر بتحقيق واقعة وضع اليد ، إذ أن لها - بعد تنفيذ الحكم التمهيدى - أن تستند فى قضائها فى الموضوع إلى جميع عناصر الإثبات الموجودة فى الدعوى ومنها شهادة أولئك الشهود .

* الموضوع الفرعى : إحالة الدعوى إلى التحقيق :

الطعن رقم ٥٧٢ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ١٦٦ بتاريخ ١٩٧٩/١/١٠
إذ كان المين من تقارير الحكمن الابتدائى والإستئنافى أن الطاعنين ذمبا إلى أن المظعون عليه الثانى كان وكيلاً عن والدته الحارسة القانونية السابقة التى كان لها حق التأجير ، وأنها أجازت تعاقده معهما منذ إبرامه فى سنة ١٩٦٧ وصافا قرآن عدة منها أن المؤجر لهما كان يعايش الحارسة حتى مماتها فى سنة ١٩٧٢ وأنها تعلم بشغلها الحوانيت لإقامتها فى ذات العقار الكاتنة به ، وأنها لم تقم أى دعوى عليهما تطالب بإخلاهما ، وطلبا الإحالة إلى التحقيق لإثبات الوكالة وأجازتها للتعاقد لما كان ما تقدم فإنه وإن كانت الإحالة إلى التحقيق من إطلاقات محكمة الموضوع ، إلا أنه يتعين أن يكون رفض الإستجابة لهذا الطلب قائماً على أسباب مبررة تكفى لحمل قضائها ، والرد على القرائن التى تدرع الخصوم بها لما كان ما سلف ، وكان الحكم المظعون فيه جعل عمدته فى قضائه أنه لم يرد بعقد الإيجار ما يشير إلى تعاقده المؤجر بصفته وكيلاً عن الحارسة السالفة ورتب على ذلك أنه لا محل لإثبات الوكالة أو الإجازة ، وكان هذا القول من الحكم لا يواجه دعوى الطاعنين ولا يحسم القول فى شأن ما يدعيانه فإنه فى قموده عن تمحيص دفاع الطاعنين رغم جوهرية يصمه بمخالفة القانون علاوة على القصور فى السبب .

الطعن رقم ٨٢٩ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٣٦١ بتاريخ ١٩٨٤/٢/١
إحالة الدعوى إلى التحقيق ليست حقاً للخصوم يتحتم إجابتهم إليه بل هى أمر متروك لتقدير محكمة الموضوع ، ولا أن تطرح هذا الطلب إذا رأت فى عناصر الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها فيها وتقضى بما يطمئن إليه وجدانها وحسبها أن تقيم قضاها على ما يكفى لحمله .

الطعن رقم ١٩٩٥ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٣٣٣ بتاريخ ١٩٨٣/٥/١٦
إحالة الدعوى إلى التحقيق ليست حقاً للخصوم يتحتم على محكمة الموضوع إجابتهم إليه بل هو أمر متروك لتقديرها ولا تجب الخصوم إليه متى رأت أن فى عناصر الدعوى ما يكفى بتكوين عقيدتها وتقضى بما يطمئن إليه وجدانها .

الطعن رقم ٢١١٠ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٤٧٥ بتاريخ ١٩٨٦/٤/٢٤
المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة طلب الخصوم بأعادة
المأمورية إلى خير آخر أو بإحالة الدعوى إلى التحقيق متى أطمأنت إلى تقرير الخبير المتدب ووجدت
فيه الكفاية لتكوين عقيدتها .

الطعن رقم ١٦١ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٨٢٨ بتاريخ ١٩٨٦/١١/١٢
لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ بما تظمن إليه من الأدلة وإطراح ما عدها دون حاجة للرد
إستقلالاً على ما لم تأخذ به طالما قام حكمها على أسباب سائفة كما أنها غير ملزمة بإجابة الخصم إلى
طلب الإحالة إلى التحقيق متى رأت مما أوردته من أسباب ما يكفي لتكوين إعتقادها وما يفنى عن
التحقيق .

الطعن رقم ٢٢٠٩ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ١٤٢ بتاريخ ١٩٨٧/١/٢١
من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن محكمة الموضوع وإن كانت غير ملزمة بإجابة الخصوم إلى
ما يطلبونه من إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما يجوز إثباته بشهادة الشهود إلا أنها ملزمة إذا رفضت
هذا الطلب أن تبين في حكمها ما يسوغ رفضه .

الطعن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٣٧٢ بتاريخ ١٩٨٧/٣/١٢
المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن تقدير كفاية الأدلة من سلطة محكمة الموضوع متى أقامت قضاها
على ما يكفي لحمله .

الطعن رقم ١٧٤٧ لسنة ٥٨ مكتب فني ٤٢ صفحة رقم ٢٥٤ بتاريخ ١٩٩١/١/٢٠
المقرر أن محكمة الموضوع ليست ملزمة بإجابة طلب الإحالة إلى التحقيق أو إستجواب الخصوم ما دام
أنها وجدت في أوراق الدعوى من الأدلة ما يكفي لتكوين عقيدتها ، ولا يعيب حكمها الإستدلال بأقوال
الشهود أمام الخير أو في أي تحقيق إداري دون حلف يمين لأن الرجوع في تقدير تلك الأقوال كقرينة
قضائية . هو إقناع محكمة الموضوع وأن كل ما تثبت بشأن صفة وضع اليد وكذلك تقدير وقوع
الغصب ونفيه من وقائع الدعوى والأدلة المطروحة فيها ، كل ذلك من الأمور الموضوعية التي لا سبيل
إلى طرحها على محكمة النقض .

الطعن رقم ١٩ لسنة ١ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣٢ بتاريخ ١٩٣١/١٢/١٧
إن عبارة " تأمر بإجراء التحقيق " الواردة بالمادة ٢٥٤ من قانون المرافعات ليس معناها إلزام المحكمة
بإجرائه ، بل مقصودها أنها تأمر بالتحقيق إذا رأت موجباً له ، لأن الفرض من هذا الإجراء هو إقناع
المحكمة برأى تراتح إليه في حكمها ، فإذا كان هذا الإقناع موجوداً بدونه فلا لزوم له .

الطعن رقم ١٢ لسنة ٩ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٦٠٧ بتاريخ ١٩٣٩/٦/٢٢
للقاضي أن يرفض أى طلب بإجراء تحقيق متى كان رأيه أن الدعوى ليست فى حاجة إليه ولكن عليه أن يبين فى حكمه الأسباب التى بنى عليها رأيه . فإذا طلب المدعى إحالة الدعوى إلى التحقيق لثبت أن إحالته إلى المعاش كانت لأسباب حزبية فرفضت المحكمة طلبه مستددة فى ذلك إلى الملف السرى المقدم من الحكومة الوارد فيه أن سبب إحالة المدعى إلى المعاش إنما هو قلة كفايته العلمية والإدارية مما ينتضى معه السبب الذى بنى عليه طلب التحقيق فلا تترتب عليها فى ذلك .

* الموضوع الفرعى : لحوال إبدال الخبير :

الطعن رقم ٧١٨ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٢١٨ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢٤
يبين من استقرار المواد ١٣٥ ، ١٤٠ ، ١٥٢ من قانون الإثبات أن تعيين الخبير ابتداء يكون بمقتضى حكم قضائى ، وكذلك إبدال الخبير الذى يتأخر دون مرور عن إيداع تقريره فى الأجل المحدد . أما الخبير الذى يطلب إعفاؤه من أداء المأمورية فإن إبداله لا يستلزم صدور حكم به من المحكمة بل يجوز التقرير به من رئيس الدائرة التى عينته أو القاضى الذى عينه . وقياساً على هذه الحالة الأخيرة إبدال الخبير الذى لم يصادف تعيينه محلاً ، كما لو كان قد تولى أو استبعد إسمه من الجدول أو ما إلى ذلك وطالما لم يشترط القانون أن يكون قرار الإبدال صريحاً فمن ثم يجوز أن يكون ضمنياً . ولما كان قيام محكمة الاستئناف بتحليف خبير غير الذى عينه الحكم قبلاً ، ينطوى على قرار ضمنى بإبدال من حلفه اليمين بهذا الأخير وهو ما أُلح إليه الحكم المطعون فيه ، ولم يزعم الطاعنون أن هذا الإبدال كان فى حالة توجب صدوره بحكم قضائى طبقاً للقاعدة آتفة البيان ، بل على العكس من ذلك قالوا إن كلية الهندسة بجامعة المنصورة ليس بها قسم للهندسة المعمارية أصلاً بما مؤداه أن النذب الأول لرئيس قسم الهندسة المعمارية بها لم يصادف محلاً ، ولذا لا يلزم أن يكون إبداله بحكم وإنما يكفى أن يتم بقرار صريح أو ضمنى . لما كان ذلك فإن النعى على الحكم المطعون فيه ، إذ عول على تقرير الخبير الذى حلف اليمين، بالاطلاق ومخالفة القانون والخطأ فى تطبيقه يكون على غير أساس .

* الموضوع الفرعى : أداء الخبير اليمين :

الطعن رقم ١٤٥ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٤٦٩ بتاريخ ١٩٥٥/١١/١٠
الإجراء الذى اقتضته المادة ٢٢٩ مرافعات من وجوب حلف الخبير الغير مفيد إسمه فى الجدول يميناً أمام قاضى الأمور الوقتية بأن يؤدى عمله بالصدق والأمانة وإلا كان العمل باطلاً إنما هو إجراء قصده المشرع بالنسبة لغير موظفى الحكومة أما هؤلاء فقد صدر بشأنهم القانون رقم ١ لسنة ١٩١٧ الذى

أجازت مادته الأولى تحليفهم يمينا واحدة أمام رئيس محكمة الاستئناف وأن تقوم اليمين التي تؤدي بهذه الكيفية مقام اليمين التي اشترطها القانون بالنسبة للخبراء .

الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٣٢٨ بتاريخ ١٥/٣/١٩٥٦

النص في المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ على إدماج خبراء الطب الشرعى فى عداد من يقومون بالخبرة أمام جهات القضاء ، والنص فى المادة ٤٨ منه أن يحلف هؤلاء الخبراء قبل مزاولة أعمال وظائفهم يمينا أمام إحدى جهات الإستئناف - هو إستثناء من نص المادة ٢٢٩ مرافعات .

الطعن رقم ٧٤ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٤١٣ بتاريخ ٩/٢/١٩٧٧

- مفاد نص المادة ١٣٩ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أنه يجب على الخبير الذى لا يكون اسمه مقيداً بجدول الخبراء أن يحلف أمام القاضى المختص يمينا قبل مباشرته المأمورية التى ندب لها وربب المشرع على تخلف الخبير عن أداء اليمين بطلان ما يقوم به من عمل ، غير أن حلف اليمين من جانب الخبير وإن كان مقررأ لمصالح الخصوم جميعاً إلا أنه إجراء غير متعلق بالنظام العام ، ومن ثم فلا يجوز للمحكمة أن تقضى به إذا جاوزه صراحة أو ضمناً ، ومن قبيل الإجازة الضمنية الرد على تقرير الخبير بما يفيد إعتباره صحيحاً عملاً بالقاعدة العامة المنصوص عليها فى المادة ٢٢ من قانون الإثبات لما كان ما تقدم وكان الثابت من الدعوى الابتدائية المرفقة بملف الطعن بالنقض إنه بعد أن أودع الخبير المنتدب تقريره تقدم الطاعن بثلاث مذكرات إلتصر فيها على إبداء اعتراضاته على هذين التقريرين من الناحية الموضوعية دون أن يشير فى أيهما من قريب أو بعيد إلى ما خاله من بطلان ناشئ عن عدم تأدية الخبير اليمين القانونية ، وكان هذا السلوك منه يفيد نزوله عن حقه فى التمسك بالبطلان المدعى أيا كان وجه الرأى فيه ، فإنه لا يحق له إثارة سواء أمام محكمة الإستئناف أو أمام محكمة النقض .

- إذ كانت العبرة هى بحقيقة الواقع لا بما يضيفه الحكم من وصف على الخبير الذى ناط به أداء المأمورية وكان البين من الإطلاع على تقرير الخبير أنه مرفق به كتاب موجه إليه من محكمة القاهرة الابتدائية تخطره فيه بنذب المحكمة له وتطلب منه الحضور لحلف اليمين والإطلاع على ملف الدعوى تمهيداً لتقديم التقرير ، وكان محضر أعمال الخبير قد سجل إنتقاله إلى مقر المحكمة وحلف اليمين فإن ذلك يدل على أن الخبير الذى عهد إليه الحكم أداء المأمورية ليس من بين خبراء الجداول المعينين فى المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ .

* الموضوع الفرعى : أدلة الإثبات :

الطعن رقم ١٤١ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١١٥٩ بتاريخ ١٩/٥/١٩٥٥

لما كان المشرع قد بين الأدلة التى يمكن بها إثبات الحقوق وحدد نطاقها وقيد القاضى بوجوب

التزامها حماية لحقوق المتضامنين فإنه لا ينبغي تجاوزها أو الاتفاق على مخالفتها بإضافة وسيلة أخرى لا يقرها القانون

الطعن رقم ٤٥٣ لسنة ٤٧ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٤٤٥ بتاريخ ١٩٨١/٢/٩
إذا كان الطاعن لم يقدم الدليل على القانون الإنجليزي - المشار إليه - باعتباره واقعة يجب أن يقيم الدليل عليها حتى تبين المحكمة مدى صحة ما إدعاه من بطلان التحكيم لمخالفته النظام أمام وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر هذا الشرط صحيحاً مرتباً لآثاره، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه

الطعن رقم ١٢٦١ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ٩٨ بتاريخ ١٩٨٧/١/١٤
لئن كان لمحكمة الموضوع الحق في تقدير أدلة الدعوى واستخلاص الواقع منها ، إلا أنه يمين عليها أن تفصح عن مصادر الأدلة التي كونت منها عقيدتها وفحواها وأن يكون لها ماخذها الصحيح من الأوراق لم تنزل عليها تقديرها ويكون مؤدياً إلى النتيجة التي خلصت إليها وذلك حتى يتأتى لمحكمة النقض أن تعمل رقابتها على سداد الحكم وأن الأسباب التي أقيم عليها جاءت سائفة لها أصلها الثابت بالأوراق وتؤدي بالأوراق مع النتيجة التي خلص إليها .

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٥٤ مكتب قني ٤٠ صفحة رقم ٣٤٥ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٢
لا يجوز للشخص أن يتخذ من عمل نفسه ذليلاً لصالحه .

° الموضوع الفرعي : استجواب للخصوم :

الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٢٠ مكتب قني ٤ صفحة رقم ١٨٣ بتاريخ ١٩٥٢/١٢/١١
إن المادة ١٦٨ من قانون المرافعات غير ملزمة للمحكمة بإجابة طلب استجواب الخصم إذا كانت لاتجد حاجة اليه لتوافر العناصر الكافية في الدعوى لتكوين رأيها . وإذن لم تكن كانت المحكمة أقامت قضاءها على الأسباب السائفة التي أوردتها فإنها تكون قد قضت ضمناً برفض طلب الطاعن استجواب المطعون عليه لتوافر العناصر لتكوين رأيها ولا مخالفة في هذا للقانون .

الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٢٢ مكتب قني ٧ صفحة رقم ٩٤ بتاريخ ١٩٥٦/١/١٩
رفض طلب الاستجواب يدخل في سلطة محكمة الموضوع كلما رأت أن الدعوى ليست في حاجة إلى استجواب طبقاً للمادة ١٦٨ مرافعات . فإذا كانت المحكمة قد إستخلصت من وقائع دعوى تعويض وظروفها ما أقتعها بمسئولية خصم في الدعوى عن هذا التعويض لأسباب سائفة ، فإنها لا تكون قد أخلت بدفاعه إذ رفضت طلبه استجواب خصم آخر في الدعوى .

الطعن رقم ٣٧٩ لسنة ٢٢ مكتب فني ٧ صفحة رقم ٧٦٧ بتاريخ ١٩٥٦/٦/٢٨
إذا توافرت لمحنة الموضوع العناصر الكافية لتكوين رأيها دون حاجة إلى الاستجواب فإنها لا تكون ملزمة بإجابة الخصم إلى طلبه في هذا الخصوص .

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢٧ مكتب فني ١٣ صفحة رقم ١١٠٥ بتاريخ ١٩٦٢/١٢/١٣
تنص المادة ١٦٥ من قانون المرافعات على أن " للمحنة أن تعدل عما أمرت به من إجراءات الإثبات بشرط أن تبين أسباب العدول في المحضر " والحكمة من هذا النص - على ما صرحت به المذكرة الإيضاحية - هي عدم حمل القاضي على تنفيذ إجراء لم يعد يرى له ضرورة وأنه من العبث وضياح الجهد والوقت الإصرار على تنفيذ إجراء إتضح للمحنة أنه منتج في الدعوى فإذا كان الحكم المطعون فيه قد عدل عن تنفيذ حكم إستجواب الخصم إستناداً إلى ما قرره من أن الدعوى تستقيم بغير حاجة إلى إجراء الإستجواب فإن مؤدى ذلك أن الهيئة التي أصدرت الحكم قد رأت في عناصر الدعوى ما يغنيها عنه ويكفي لتكوين عقيدتها وهو ما تستقل به محكمة الموضوع بالطريق الذي تراه ولا يلزمها القانون في تكوين عقيدتها إتباع طريق معين للإثبات وبالتالي يكون ما أورده الحكم في ذلك بياناً كافياً لأسباب عدول المحكة عن إجراء الإستجواب

الطعن رقم ٤٣٨ لسنة ٢٩ مكتب فني ١٥ صفحة رقم ٧٣١ بتاريخ ١٩٦٤/٥/٢٨
متى كانت محكمة الإستئناف قد حضرت مقطع النزاع في الدعوى في أمر واحد ورات أن الفصل فيه يقضى على النزاع وبغنى المحكة عن إتخاذ أى إجراء آخر ، فإن في هذا ما يعبر بياناً ضمناً لسبب عدول المحكة عن تنفيذ حكم الإستجواب إذ هو يدل على أنها رأت أن لا جدوى من إتخاذ هذا الإجراء وأن في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها بغير حاجة إليه .

الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٣١ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ١١٨٤ بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٢
لا يجوز قانوناً إستجواب من ليس خصماً في الدعوى كما لا يجوز للخصم المقرر إستجوابه أن ينسب عنه في الإجابة على الإستجواب شخصاً آخر . وقد رسم قانون المرافعات للمحنة ما يجب عليها إتباعه في حالة تخلف الخصم المطلوب إستجوابه عن الحضور بنفسه وأجاز لها في حالة تخلفه عن الحضور بغير عذر مقبول أو إمتاعه عن الإجابة بغير مبرر قانوني أن تقبل الإثبات بشهادة الشهود والقرائن في الأحوال التي ما كان يجوز فيها ذلك . أما من لم يكن خصماً في الدعوى فإنه لا يجوز للمحنة أن تسمع أقوالها لا باعتباره شاهداً بعد أدائه اليمين وبعد صدور حكم منها بالتحقيق على النحو المبين في المادة ١٩٠ من قانون المرافعات .

الطعن رقم ١٧١ لسنة ٣١ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ١٣٠٤ بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٢١
متى كانت المحكمة قد رأت في الإستناد إلى أدلة الدعوى القائمة أمامها ما يغني عن إتخاذ أى إجراء

آخر من إجراءات الإثبات مما يعد بياناً ضمنياً بسبب عدولها عن تنفيذ الاستجواب الذي أمرت به إذ هو يدل على إنها رأت ألا جدوى من إتخاذ هذا الإجراء وأن في أوراق الدعوى وما قدم فيها من أدلة ما يكفي لتكوين عقيدتها بغير حاجة إليه ، فإن النعي على الحكم بمخالفة المادة ١٦٥ من قانون المرافعات يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٤١٩ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٧٥٧ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٢٩
مضى انتهى الحكم المطعون فيه إلى أن القصد محل النزاع هو عقد بيع وليس سنداً بالمديونية وأنه لم يحصل تفاسخ بين الطرفين في هذا القصد فإن مفاد ذلك أن محكمة الاستئناف رأت في الاستناد إلى أدلة الدعوى القائمة أمامها والتي أشارت إليها في حكمها ما يفنى عن اتخاذ أى إجراء آخر من إجراءات الإثبات ، وفي هذا ما يعبر بياناً ضمنياً لسبب عدول المحكمة عن تنفيذ حكم المناقشة إذ هو يدل على أنها رأت أن لا جدوى من اتخاذ هذا الاجراء وأن في أوراق الدعوى ما قدم منها من أدلة ما يكفي لتكوين عقيدتها بغير حاجة إليه .

الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٧٠٨ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٢٤
إنه وإن كان من حق الخصم أن يطلب إستجواب خصمه إلا أن محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة هذا الطلب لأنه من الرخص المخولة لها فلها أن تلتفت عنه إذا وجدت في الدعوى من العناصر ما يكفي لتكوين عقيدتها بغير حاجة لإتخاذ هذا الإجراء .

الطعن رقم ٥٩٣ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٣١٠ بتاريخ ١٩٦٩/٢/١٣
لا يجوز إتخاذ أقوال أحد الخصوم في محضر الإستجواب دليلاً ضد خصمه ما لم تؤيد بدليل .
الطعن رقم ١ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٧٠ بتاريخ ١٩٦٩/١/٢٣
إذا كان ما رتبته القانون في المادة ١٧٣ من قانون المرافعات جزءاً على تخلف الخصم عن الحضور للإستجواب بغير عذر مقبول هو جواز قبول الإثبات بشهادة الشهود والقرائن في الأحوال التي ما كان يجوز فيها ذلك ، وكانت محكمة الموضوع قد أحالت الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى الوقائع التي أرادت أستجواب المطعون ضده فيها فإنه لا يكون فيما فعلته المحكمة ما يشوب إجراءاتها بأى بطلان .

الطعن رقم ٣١١ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١١٨٠ بتاريخ ١٩٦٩/١١/١١
إذا توافرت لدى محكمة الموضوع العناصر الكافية لتكوين رأيها دون حاجة لإستجواب الخصوم فإنها لا تكون ملزمة بإجابة الخصم إلى طلبه .

الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٦٦٩ بتاريخ ١٩٧١/٥/٢٠
إجابة طلب إستجواب الخصم أو تعيين خبير أو أكثر في الدعوى ، من الرخص المخولة لقاضي الموضوع الذي له أن يلتفت عنه ، إن وجد في الدعوى من العناصر ما يكفي لتكوين عقيدته بغير حاجة

لاتخاذها وكان رفضه إيجابته قائماً على أسباب مبررة له .

الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٢٠٠ بتاريخ ١٩٧٤/١/٢٢

جرى قضاء هذه المحكمة على أن محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة طلب الاستجواب لأنه من الرخص المخولة لها ، فلها أن تلقت عنه إذا وجدت في الدعوى من العناصر ما يكفى لتكوين عقيدتها بغير حاجة لاتخاذ هذا الإجراء .

الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١١٣٥ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٤

إذ كان القانون لا يلزم المحكمة وهي بسبيل تكوين عقيدتها إتباع طريق معين للإثبات ، وحسبها أن تقيم قضائها على ما يكفى لحمله ، فإنه لا على المحكمة إذا هي لم تستجب لطلب الاستجواب
الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٦٥١ بتاريخ ١٩٧٨/٣/١
و إن كان من حق الخصم أن يطلب إستجواب خصمه إلا أن محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابته إلى طلبه لأنه من الرخص المخول لها ، فلا عليها إن هي إلتفتت عنه متى وجدت في الدعوى من العناصر ما يكفى لتكوين عقيدتها بغير حاجة لاتخاذ هذا الإجراء وفق المادة ١٠٨ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ .

الطعن رقم ٨٨٠ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٣٧ بتاريخ ١٩٧٩/١١/١٥

إستجواب الخصوم طريق من طرق تحقيق الدعوى شرع لإستجلاء بعض عناصر ووقائع المنازعة المرددة في الخصومة توصلأ إلى معرفة وجه الحق فيها وليس وسيلة للتحقق من صحة الإدعاء بوفاة أحد الخصوم ولما كانت محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على دفاع لم يقدم الخصم دليله فإنه لا يترتب على تلك المحكمة إن هي أعرضت عن طلب إستجواب الخصوم المتدخلين بغية التحقق من أمر وفاتهم وإذ كانت الطاعتان لم تطرحا على المحكمة دليلاً يؤيد القول بأن هؤلاء الخصوم وقد توقفوا قبل إنعقاد الخصومة فلا على الحكم المطعون فيه من إن إلتفت عن هذا الدفاع العارى من الدليل .

الطعن رقم ١١١١ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٥٢٧ بتاريخ ١٩٧٩/٢/١٤

مفاد المادة ١٠٦ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن لمحكمة الموضوع أن تأمر بحضور الخصم لإستجوابه سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم بإعتبار أن الإستجواب طريق من طرق تحقيق الدعوى تستهدف به المحكمة تمكينها من تلمس الحقيقة الموصلة لإثبات الحق فى الدعوى ، دون أن يتم ذلك عن إهدار أية وسيلة أخرى من وسائل الإثبات طالما لم تنصح عن ذلك صراحة ، ومؤدى المادة ١١٣ من ذات القانون أنه إذا تخلف الخصم عن الحضور للإستجواب بغير عذر مقبول أو إمتنع عن الإجابة بغير مرور قانونى جاز للمحكمة أن تقضى فى الدعوى دون ما حاجة أن

الأحوال الجانزة .

الطعن رقم ٥٢٥ لسنة ٤٦ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ٢٣٩١ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٣

إذ كان من حق الخصم أن يطلب إستجواب خصمه إلا أن محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة هذا الطلب لأنه من الرخص المخولة فلها أن تلتفت عنه إن وجدت في الدعوى من العناصر ما يكفي لتكوين عقيدتها بغير حاجة لإتخاذ هذا الإجراء ، ولما كان بين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على الأسباب الساتفة التي أورداه فإنه يكون قد قضى ضمناً برفض طلب الإستجواب لتوافر العناصر الكافية لتكوين رأيه .

الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٤٧ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ٧٤٣ بتاريخ ١٩٨١/٣/٣

محكمة الموضوع ليست ملزمة بإجابة طلب الإستجواب إذا رأت أن الدعوى ليست في حاجة إليه

الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٤٨ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ١٩٧٣ بتاريخ ١٩٨١/٦/٣٠

طلب الخصم إستجواب خصمه ، لا تلزم المحكمة بإجابته متى وجدت في عناصر الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها .

الطعن رقم ٧٦٩ لسنة ٤٨ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ١٩٩٤ بتاريخ ١٩٨١/١١/٨

محكمة الموضوع غير ملزمة بإستجواب الخصوم لأنه من الرخص المخولة لها ، فلها أن تلتفت عن الإستجواب إن وجدت في الدعوى من العناصر ما يكفي لتكوين عقيدتها بغير حاجة لإتخاذ هذا الإجراء

الطعن رقم ١٨٨٠ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ٨٥١ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٩

المقرر أنه وإن كان يشترط في الإستجواب - باعتباره تصرفاً قانونياً - أن يكون صادراً ممن له أهلية التصرف في الحق محل الإستجواب ، إلا أن تحصيل الأركان اللازمة له هو من الأمور التي يخالفها واقع مما يترك تحصيله لمحكمة الموضوع ومن ثم لا يقلل التحدى بعدم توافر هذه الأركان - ومنها أهلية التصرف في الحق - لأول مرة أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك وكانت الأوراق قد خلت مما يفيد سبق تمسك الطاعن بهذا النعي أمام محكمة الموضوع ومن ثم فإنه يعد سبباً جديداً لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ١٦٢٣ بتاريخ ١٩٨٤/٦/١٢

المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن حكم الإستجواب لا يحوز قوة الأمر المقضى ولمحكمة الموضوع العدول عنه دون بيان أسباب العدول .

الطعن رقم ٤٧٣ لسنة ٥٢ مكتب قني ٤٠ صفحة رقم ٣٦٨ بتاريخ ١٩٨٩/١/٣٠

محكمة الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة- ليست ملزمة بإجابة طلب الإستجواب إذا

رأت أن الدعوى ليست فى حاجة إليه وكانت المحكمة فى النزاع المطروح قد خلصت إلى أحقية المطعون ضدها فى إمتداد عقد الإيجار إليها بعد ثبوت إقامتها مع زوجها المستأجر الأصلي حتى تاريخ وفاته وأقام الحكم المطعون فيه قضاءه على أسباب سائفة تكفى لحمله فلا عليها أن رفضت هذا الطلب الطعن رقم ٤٧٧ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٨١٣ بتاريخ ١٩٩٠/٣/٢١

الإستجواب - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - طريق من طرق تحقيق الدعوى تستهدف به المحكمة تمكينها من تلمس الحقيقة الموصلة لإثبات الحق فى الدعوى دون أن يتم ذلك عن إهدار أمة وميلة أخرى من وسائل الإثبات طالما لم تنصح عن ذلك صراحة وإذا تغلف الخصم عن الحضور للإستجواب بغير عذر مقبول أو امتنع عن الإجابة بغير مرور قانونى جاز المحكمة أن تقضى فى الدعوى ما دامت قد وجدت فى أوراقها ومستنداتها ما يكفى لتكوين عقيدتها للفصل فيها .

الطعن رقم ١٠٣ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٦٦٨ بتاريخ ١٩٤٥/٥/٣

إنه وإن كان من حق الخصم أن يطلب إستجواب خصمه إلا أن المحكمة ليست ملزمة بإجابة هذا الطلب بل الأمر متروك لسلطانها المطلقة فى التقدير . فإذا رفض الحكم إجابة هذا الطلب لعدم تعلق الواقع المطلوب الإستجواب عنها بالدعوى كان تسيه كالياً ولا تجوز إثارة الجدل فى شأنه

* الموضوع الفرعى : الإثبات بالبيينة :

الطعن رقم ١١٦ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٩٦ بتاريخ ١٩٤٤/٦/١

ما دام الحكم قد أجاز الإثبات بالبيينة لوجود المانع الأدبى من الحصول على دليل كتابى فلا يجدى النعى عليه بأنه قد قبل إثبات النخالص من الدين المطالب به مجزئاً أجزاء يقل كل منها عن عشرة جنيهات إحتيالاً على القاعدة الأصلية فى الإثبات ، لأنه لا يضر الحكم أن يكون قد تضمن أسباباً قانونية غير سليمة متى كان فيه من الأسباب الأخرى ما يبرر قضاءه .

* الموضوع الفرعى : الإثبات بالكتابة :

الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٩٨٢ بتاريخ ١٩٥٥/٤/١٤

متى كان الواقع فى الدعوى هو أن المدين قد احتال على الأمين على السند المثبت لحق الدائن بحجة تقديمه لإحدى الجهات الحكومية ورده إلا أنه لم يرده وادعى فقده ، فإن ضياع السند على هذه الصورة لسبب أجنبى لا دخل للدائن فيه يبيح الإثبات بغير الكتابة وفقاً للمادة ٤٠٣ من القانون المدنى الجديد المقابلة للمادة ٢١٨ من القانون القديم .

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٢١٢ بتاريخ ١٩٦١/٣/٩

الأصل فى الأوراق الموقعة على يياض أن تغير الحقيقة فيها ممن استؤمن عليها هو نوع من خيانة الامانة

ومن ثم فإنه يرجع فى إثباته إلى القواعد العامة ومن مقتضاها أنه أنه لا يجوز إثبات عكس ما هو ثابت فى الورقة الموقعة على يابض إلا أن تكون كتابة أو مبدأ ثبوت بالكتابة ولا يخرج عن هذا الأصل إلا حالة ما إذا كان من استولى على الورقة قد حصل عليها غلسة أو نتيجة الغش أو طرق إحتيالية أو بأية طريقة أخرى خلال التسليم الاختيارى لعدمئذ يعد تغيير الحقيقة فيها تزويراً يجوز إثباته بكافة الطرق .

الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١٣٨٤ بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٣٠

من المقرر أن قاعدة عدم جواز الإثبات بالبينة والقرائن فيما يجب إثباته بالكتابة ليست من النظام العام فإذا كان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بعدم جواز إثبات العقد المستر وعلم الطاعن به بالبينة والقرائن فإنه لا يجوز له التحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٣٥٩ بتاريخ ١٩٦٦/٦/١٤

متى كان المدعى قد طالب بالزام المدعى عليه بتقديم العقد الذى تحت يده بإعتباره ورقة مشتركة بينهما فكلفت المحكمة هذا الأخير بتقديمه ، فلم يقدمه ، وكان المشرع قد رتب فى المادة ٢٥٧ مراجعات على عدم تقديم الخصم الورقة إعتبار الصورة التى قدمها خصمه لهذه الورقة صحيحة مطابقة لأصلها ، فإذا لم يقدم الخصم هذه الصورة جاز الأخذ بقوله فيما يتعلق بشكلها أو بموضوعها وذلك فى حق خصمه الممتنع ولما كان المدعى لم يقدم من جانبه صورة العقد وكان مؤدى ذلك أنه يجوز للمحكمة أن تأخذ أو لا تأخذ بما قاله المدعى من أن العقد لم يعلق على شرط فإن المحكمة إذا رأت إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات صحة قوله فلا تريب عليها فى ذلك .

الطعن رقم ٥٣ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٥٤٣ بتاريخ ١٩٦٦/١٠/١٨

إعداد محكمة الموضوع بالبيانات التى قدمتها الشركة المدعية كوسيلة لإثبات المبالغ التى أنفقتها على المدعى عليه لا تطوى على مخالفة لقواعد الإثبات ، متى كان المدعى عليه قد قبل سلفاً - فى تعهده إعتبار هذه الأوراق حجة .

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٧٤٠ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٢٨

المقصود من النص فى سند الدين على أن يكون الإيصال الدال على السداد محرراً بخط الدائن واشتراط الدليل الكتابى على السداد بأن يكون الإيصال موقعاً عليه من الدائن وليس بلازم أن يكون صلب الإيصال محرراً بخطه لأن الإيصال يعتبر حجة على من ثبت توقيع عليه .

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٣١٤ بتاريخ ١٩٦٦/٦/٢

يستوى أن يوقع البائع على العقد بختمه بنفسه أو يكلف شخصاً آخر بالتوقيع عليه بهذا الغتم مادام توقيع ذلك الشخص كان فى حضوره ورضاه إذ فى الحالين يكون التوقيع وكأنه صادر من البائع ومن ثم فإذا قال الحكم أن البائع وقع على العقد بختمه فلا مخالفة فى ذلك للثابت فى الأوراق .

الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١١٠٢ بتاريخ ١٩٦٧/٥/٢٥

قاعدة عدم جواز الإثبات بشهادة الشهود وبالقرائن في الأحوال التي يجب فيها الإثبات بالكتابة ليست من النظام العام فيجوز الإثاق صراحة أو ضمناً على مخالفتها فإذا كانت الطاعة لم تعب على الحكم المستأنف أمام محكمة الاستئناف بعدم جواز إثبات الوفاء بغير الكتابة فإن ذلك منها يعد قبولاً للإثبات بغير الكتابة ولا يجوز لها بالتالى أن تمسك بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لسقوط حقها في التحدى بهذا الدفع .

الطعن رقم ٦٠ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١١٣٥ بتاريخ ١٩٦٧/٥/٢٥

قاعدة عدم جواز الإثبات بالبينه في الأحوال التي يجب فيها الإثبات بالكتابة ليست من النظام العام فيجوز الإثاق صراحة أو ضمناً على مخالفتها . فإذا كان الثابت أن الطاعة لم تمسك أمام محكمة الموضوع بعدم جواز إثبات العقد بالبينه كما أنها لم تعترض على الحكم الصادر بالإحالة إلى التحقيق بل نفذته بإعلان شهودها وسمعت المحكمة أقوالهم فعلا ولما صدر الحكم في الدعوى واستأنفته لم تنع على الحكم الابتدائي فضاءه بالإحالة إلى التحقيق ، فإن ذلك منها يعتبر قبولاً للإثبات بالبينه ولا يجوز لها بالتالى أن تمسك لأول مرة أمام محكمة النقض بعدم جواز الإثبات بهذا الطريق لسقوط حقها في التحدى بهذا الدفع

الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٩٥ بتاريخ ١٩٦٨/٢/١

لا محل لتعيب الحكم بعدم إطلاع المحكمة على أصل ورقة الإعلان واكتفائها بالصورة الشمسية لها ما دام الطاعن لم ينازع في مطابقة الصورة وهى صورة رسمية للأصل .

الطعن رقم ٥٤٦ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٤٣٢ بتاريخ ١٩٦٨/١١/٢٨

للمراسل الموقع عليها قوة الدليل الكتابي - من حيث الإثبات - فتكون حجة على المرسل بصحة المدون فيها إلى أن يثبت هو العكس بالطرق المقررة قانوناً للإثبات .

الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٧٣٢ بتاريخ ١٩٦٩/٥/٦

و إن كانت المادة ٤٠٠ من القانون المدنى تستثنى المواد التجارية من وجوب الإثبات بالكتابة إذا زادت قيمة التصرف على عشرة جنيهات إلا أن الإثبات بالبينه في المسائل التجارية أمر جوازى لمحكمة الموضوع كما هو شأن الإثبات بالبينه فى أية مسألة أخرى ، فلها فى المسائل التجارية أن ترفض الاستجابة إليه متى رأت من ظروف الدعوى والأدلة التى إستندت إليها ما يكفى لتكوين عقيدتها .

الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٤٤٤ بتاريخ ١٩٧٦/٦/٢٨

تنص المادة ٤٠٠/١ من القانون المدنى قبل إلغائها بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ على أنه " فى غير المواد التجارية إذا كان التصرف القانونى تزيد قيمته على عشرة جنيهات أو كان غير محدد القيمة فلا

يجوز البينة في إثبات وجوده أو إنقضائه ما لم يوجد إتياف أو نص يقضى بغير ذلك " كما تنص المادة ٤٠٣ من القانون المذكور على أنه " يجوز أيضا الإثبات بالبينة فيما كان يجب لإثباته بالكتابة " ١ ... " ب " إذا فقد الدائن منده الكتابي بسبب اجتنى لابد له فيه " مما مفاده وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون أن هذا الإستثناء يفترض أن القواعد المتعلقة بالدليل الكتابي قد روعيت بيد أن الإثبات بالكتابة قد إمتنع بسبب فقد هذا الدليل ويشترط في هذه الحالة أن يكون هذا الفقد راجعاً إلى سبب لا يد للمدعى فيه ، " ومؤدى هذا أن يكون الفقد قد نشأ من جراء حادث جبرى أو قوة قاهرة علة هذا الشرط إلى الرغبة فى إستبعاد صور الفقد بسبب يتصل بفعل مدعى الدليل " كإعداد الورقة " لقطع السبيل على التواطؤ مع الشهود وبذلك لا يكون للمدعى أن يتمسك بأى سبب يرجع إلى فعله ولو كان هذا الفعل مجرد إهمال أو تراخ .

الطعن رقم ٦٨٧ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٢٧٩ بتاريخ ١٩٧٨/١/٢٤
إذ كان الطاعنون قد إستندوا فى دفاعهم إلى صورة فوتوغرافية من عقد فلا تثريب على المحكمة إن هى إلتفتت عن هذه الورقة .

الطعن رقم ٥٥٤ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٣١٥ بتاريخ ١٩٧٨/٥/٢٤
- مناط رسمية الورقة فى معنى المادتين ٣٩٠ ، ٣٩١ من القانون المدنى المقابلتين للمادتين ١٠١١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن يكون محررها موطفاً عموماً مكلفاً بتحريرها بمقتضى وظيفته وهى حجة بما دون فيها من أمور قام بها محررها فى حدود مهمته أو وقعت من ذوى الشأن فى حضوره ومن ثم فإن محضر جمع الإستدلالات الذى حرره أحد رجال الشرطة بناء على شكوى قدمت إليه وأثبت فيها ما أدلى به ذوى الشأن من أقوال أمامه فيها يعتبر بهذه المثابة من المحررات الرسمية ولا محل للقول بوجوب أن يكون من يتولى تحرير الورقة الرسمية متخصصاً فيما يدلى به ذو الشأن من أقوال أمامه أو له دراية بفحوص هذه الأقوال . إكتفاء بأن يكون الموظف العام أو المكلف بخدمة عامة والذى يتولى تحرير الورقة مختصاً بكتابتها من حيث طبيعتها وأن يراعى الأوضاع القانونية المتطلبة فى تحريرها .

- مؤدى المادة ٣٩٢ من القانون المدنى المطابقة للمادة ١٢ من قانون الإثبات أنها شرعت قرينة قانونية على أن الصورة الرسمية للمحرر الرسمى - خطية كانت أو فوتوغرافية - تكون حجة بالقدر الذى تكون فيه مطابقة للأصل ما لم ينازع فى ذلك أحد الطرفين ، ولئن كانت مجرد المنازعة تكفى لإسقاط قرينة المطابقة إلا أنه ينبغى أن تكون هذه المنازعة صريحة فى إنعدام هذه المطابقة متسمة بالخدبة فى إنكارها وإذ كان البين من مذكرة الطاعن المقدمة لمحكمة الموضوع أنها إقتصرت على

القول بأن محاضر البوليس ليست من أدلة الإثبات المدنية فإن ذلك لا يتطوى على منازعة فى مدى التطابق بين صورة المحرر الرسمى وأصله وليس من شأنه إهدار القرينة القانونية آفة الذكر ، ويكون الحكم فى مطلق حقه إذ عول على ما ورد بالصورة الرسمية للشكوى من أقوال منسوب صدورها إلى الطاعن .

الطعن رقم ١٠٢٠ لسنة ٤٦ مكتب قنى، صفحة رقم ١٦٩٩ بتاريخ ١١/٨/١٩٧٨
محاضر جمع الاستدلالات التى تقدم صورها الرسمية فى الدعاوى المدنية لا تعدو أن تكون مستندا من مستندات الدعوى ، من حق المحكمة أن تستخلص مما تضمنته من إستجابات ومعاينات مجرد قرينة تستهدى بها للوصول إلى وجه الحق فى الدعوى المعروضة عليها فلها أن تأخذ بها ولها أن تهدرها ولها أن تنتقى جزءاً منها وتطرح سائرته دون أن يكون لها تأثير عليها فى قضائه . ولقد كان ما قرره الحكم المطعون فيه من أن المعاينة الأولى التى أجريت فى محضر جمع الاستدلالات لها حجية ولا يجوز الطعن عليها إلا بالتزوير يعد بهذه المثابة خطأ فى تطبيق القانون ، إلا أنه لما كان الواضح أن ما ساقه الحكم المطعون عليه فى هذا الشأن . لا يعدو أن يكون فصله زائداً القول فيها فإن النعي فى شأنها يكون غير منتج .

الطعن رقم ١٩٩٥ لسنة ٥٠ مكتب قنى، صفحة رقم ١٣٣٣ بتاريخ ٥/١٦/١٩٨٣
النص فى المادة ٦٢ من قانون الإثبات فى المواد المدنية والتجارية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ على أنه " يجوز الإثبات بشهادة الشهود فيما كان يجب إثباته بالكتابة إذا وجد مبدأ ثبوت بالكتابة . وكل كتابة تصدر من الخصم ويكون من شأنها أن تجعل وجود التصرف المدعى به قريب الاحتمال تعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة يدل على أن المشرع قد جعل لمبدأ الثبوت بالكتابة ما للكتابة من قوة فى الإثبات متى أكمله الخصوم بشهادة الشهود ، وأن كل كتابة صادرة من الخصم أو من يمثله أو موقعه منه تصلح أن تكون مبدأ ثبوت بالكتابة أياً كان شكلها وأياً كان الغرض منها ، يسعى فى ذلك أن تكون تلك الكتابة هى التى أعدت أصلاً لإثبات التصرف المدعى به ولكن يتقصها شرط من الشروط المطلوبة فيها كدليل كامل فى الإثبات ولو لم تكن قد أعدت أصلاً لإثبات هذا التصرف ، إذ لا يتطلب القانون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بيانات معينة فى الورقة لإعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة ويكفى أن تكون صادرة من الخصم أو من يمثله أو يحتج عليه بها وأن تجعل التصرف المدعى به قريب الاحتمال وتقدير ما إذا كانت الورقة التى يراد إعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة من شأنها أن تجعل التصرف المراد إثباته قريب الاحتمال هو مما تستقل به محكمة الموضوع طالما أقامت قضاؤها على أسباب مائفة .

الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٢٨١ بتاريخ ١٢/٢٧/١٩٨٤
لئن كان الأصل - وعلى ما جرى به نص المادة ١/٦١ من قانون الإثبات أنه لا يجوز الإثبات بشهادة الشهود فيما يخالف أو يجاوز ما إشتمل عليه دليل كسائى ، إلا أن ذلك مشروط ألا يكون القصد من الكتابة التحايل على أحكام القانون المتعلقة بالنظام العام ، إذ يجوز لمن كان الإحتيال موجهاً ضد مصلحته وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يثبت التحايل بكافة طرق الإثبات القانونية ، ولو خالف بذلك الثابت بالكتابة .

الطعن رقم ٢٣٣ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٧٧ بتاريخ ١/١٨/١٩٨٩
المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مؤدى نص المادة ٢/١٣٧ من القانون المدنى أنه إذا ذكر فى السند سبب للإلتزام فإنه يعتبر السبب الحقيقى الذى قبل المدين أن يلتزم من أجله والإدعاء بإنعدام السبب أو أن الإلتزام سبب آخر لا يجوز للمدين إثباته بغير الكتابة إذا كان الإلتزام مدنياً لأنه إدعاء بما يخالف ما إشتمل عليه دليل كسائى طالما لم يدع المتعاقد بوقوع إحتيال على القانون بقصد مخالفة قاعدة أمره من قواعد النظام العام وذلك عملاً بالمادة ١/٦١ من قانون الإثبات .

الطعن رقم ١٠٧٣ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٦٣٢ بتاريخ ٨/١١/١٩٩٠
- مؤدى نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات أنه يجب أن يكون الحكم بصحة المحرر أو بتزويره أو موقوف الحق فى إثبات صحته سابقاً على الحكم فى موضوع الدعوى حتى لا يحرم الخصوم من تقديم ما عسى أن يكون لديهم من أدلة قانونية أخرى باعتبار أن الإدعاء بالتزوير كان مقبولاً ومنتجاً فى النزاع أما فى حالة عدم قبوله لكونه غير منتج فى موضوع الدعوى فليس من مبرر للفصل بين الحكم فى الإدعاء بالتزوير والحكم فى الموضوع ومن ثم يجوز القضاء بعدم قبول الإدعاء بالتزوير لكونه غير منتج وفى الموضوع معاً .

- النص فى المادة ٢٤ من قانون الإثبات على أنه إذا لم يقم الخصم بتقديم المحرر فى الموعد الذى حددته المحكمة - إعتبرت صورة المحرر التى قدمها خصمه صحيحة ومطابقة لأصلها مفاده أن يكون المحرر صالح للإحتجاج به على الخصم الممتنع فإذا لم يكن يحمل توقيعاً له فلا محل لأعمال هذا النص .

الطعن رقم ٧٥٦ لسنة ٥١ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٧٦٢ بتاريخ ١٤/٣/١٩٩١
إجازة إثبات العقد المستتر فيما بين عاقدية أو خلفهما العام بالبيئة فى حالة الإحتيال على القانون مقصور وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على من كان الإحتيال موجهاً ضد مصلحته وإذن فمتى كان عقد البيع الظاهر الصادر من المورث ثابتاً بالكتابة فلا يجوز لأحد ورثته أن يثبت بغير الكتابة أن هذا العقد صورى ، وأنه قصد به الإحتيال على الغير ، لما كان ذلك وكان الطاعنون لم يستندوا فى

طعنهم بصورية عقد البيع الصادر من مورثهم والثابت بالكتابة إلى وقوع إحتيال عل حقوقهم ، وإنما تمسكوا بأنه حرر بالتواطؤ بين مورثهم والمطعون ضده بقصد إغتيال حقوق زوجة الأخير ، فإنه لا يجوز لهم إثبات الصورية المدعاة بغير الكتابة .

الطعن رقم ٤٢ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٥٠ بتاريخ ١٩٤٥/١/٢٥
إن المادة ٢١٥ من القانون المدني لم تعين المانع من الحصول على دليل بالكتابة حيث يكون ذلك لازماً ولم تضع له قيوداً ، بل جاء نصها عاماً مطلقاً . وهذا يدل على أن الشارع ترك تقدير المانع لقاضي الموضوع بحيث ما يتبينه من ظروف كل حالة وملابساتها لتقدير المانع بجميع ظروفه ، ومنها القرباسية أو النسب أو غيرها من الصلات ، لا يخضع لرقابة محكمة النقض متى كان مستخلصاً من أمور مؤدية إليه

الطعن رقم ٦١ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٣٨٧ بتاريخ ١٩٤٧/٣/٢٧
شرط الاستدلال بالكتابة أن تكون مزيلة بتوقيع من نسبت إليه . أما المحرر الخالي عن التوقيع فلا قيمة له إلا إذا كان مكتوباً بخط المطلوب الإثبات عليه ، ففي هذه الحالة يصلح أن يكون مبدأ ثبوت بالكتابة وعلى ذلك إذا كان الثابت أن المشتري لم توقع الورقة المتضمنة إقرارها بأن عقد شرائها صوري بل كان الذي وقعها هو والدعا الذي لم يكن نائباً عنها ، فإنه لا يصح أن تتخذ المحكمة من تلك الورقة دليلاً كاملاً على صورية ذلك العقد ، في حالة ما يكون إثبات الصورية غير جائز إلا بالدليل الكتابي .

* الموضوع الفرعي : الإدعاء بالإكثار :

الطعن رقم ١٨٥ لسنة ١٧ مكتب فنى ١ صفحة رقم ١٢٥ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٢٩
إن القانون إذ نص في المادة ٢٥٤ مرافعات "القديم" على أنه في حالة إنكار الخصم الخط أو الإمضاء أو الختم المشتمل عليه سند المدعى تأمر المحكمة بإجراء التحقيق ، دون أن يحدد طريقته فقد قصد بذلك أن يكل للمحكمة إختيار الطريقة التي تراها مؤدية إلى ظهور الحقيقة . فلها التحقيق بالبينه أو بالمضاهاة أو بهما معاً . وإذا كانت المادة ٢٥٥ من نفس القانون قد نصت على أن " الحكم الصادر بالتحقيق يعين فيه القاضي الذي يكون التحقيق على يده وأهل الخبرة أيضاً " فمحل تطبيق هذا النص أن تكون المحكمة قد إرتأت التحقيق بالبينه والمضاهاة معاً . فإذا كانت المحكمة قد إستخلصت إستخلاصاً سائفاً من شهادة شاهدي الإثبات اللذين سمعتها محكمة أول درجة وأورد الحكم مضمون شهادتهما صحة توقيع البائع ولم تر حاجة بعد ذلك إلى ندب خير لإجراء المضاهاة ، فهذا من حقها .
والقول بأنه يشترط لقبول الشهادة على صحة التوقيع في هذه الحالة أن يكون الشاهد قد رأى من نسب إليه العقد وهو يوقعه ، بالقياس على الحالة المنصوص عليها في المادة ٢٦١ فقرة ثانية من قانون

المرافعات (القديم) ، مردود بأن حكم هذه المادة مقصور على إثبات صحة الأوراق العرفية المقدمة للمضاهاة حتى تكون صالحة لإجراء المضاهاة عليها أسوة بالأوراق الرسمية ، ولا يسرى على الورقة المطعون في صحتها يؤكد هذا أن المادة ٢٧٠ من نفس القانون لم تشترط لقبول الشهادة على صحة الإمضاء أو الختم على الورق المطعون فيها سوى أن تكون متعلقة بإثبات صحة التوقيع ممن نسب إليه دون تحديد كيفية حصول هذا الإثبات الذي يترك تقديره للمحكمة . وكل ما حظرت هذه المادة الأخيرة هو سماع الشهادة على موضوع التعادل دون صحة التوقيع على الورقة موضوع التحقيق .

الطعن رقم ١٢١ لسنة ١٨ مكتب فني ١ صفحة رقم ٤٤٠ بتاريخ ١٩٥٠/٤/٢٠

إنه وإن كان إغفال المحكمة التعرض لما يتمسك به خصم من إنكار التوقيع على محرر يتوقف على صحته الفصل في الدعوى يعتبر قصوراً موجباً لنقض الحكم إلا أن ذلك مشروط بأن يكون المنكر قد أنكر على وجه يجعل لإنكاره أثراً قانونياً يستوجب من المحكمة أن تعني به فإما كان إنكاره غير ذي أثر فلا على المحكمة إن هي أغفلت التحدث عنه إذ يكون الإنكار في هذه الصورة دفاعاً غير جوهري لا يتغير له وجه الرأي في الدعوى . فإذا كان الخصم قد اعترف بأن الختم الموقع به على الورقة هو ختم مورثه ولكنه قرر أنه يجهل أن مورثه وقع به فلم تحفل المحكمة بهذا الدفاع ولم تحققه فلا يقبل النعي على حكمها بالقصور أو بالخطأ في تطبيق القانون . إذ هذا الدفاع سيبله الطعن في المحرر بالتزوير

الطعن رقم ٧ لسنة ٢١ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٢٩٧ بتاريخ ١٩٥٣/١٢/٢٤

مضى كان الثابت أن الطاعن لم يقف عند حد إنكار توقيع مورثه على السند وإنما ذهب إلى الإدعاء بتزويره فإن الحكم إذ ألقى عليه عبء إثبات هذا التزوير لا يكون قد خالف قواعد الإثبات .

الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٢١ مكتب فني ٦ صفحة رقم ٢٢٢ بتاريخ ١٩٥٤/١٢/٧

استقر قضاء محكمة النقض على أنه لا يجوز تكليف المتمسك بالورقة أن يثبت توقيع خصمه عليها في صورة اعتراف ذلك الخصم ببصمة ختمه ، بل في هذه الحالة يجب اعتبار الورقة صحيحة حتى يظعن فيها بالتزوير .

الطعن رقم ٣٣٣ لسنة ٢١ مكتب فني ٦ صفحة رقم ١١٩٢ بتاريخ ١٩٥٥/٦/٢

إذ طعن الوارث بأنه يجهل توقيع مورثه على العقد فإن المتمسك بهذا العقد هو الذي يتحمل عبء إثبات صحته .

الطعن رقم ١٧٨ لسنة ٢٢ مكتب فني ٦ صفحة رقم ١٥٥٧ بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٨

لا تنقيد المحكمة في تحقيق إنكار التوقيع أو التزوير بقواعد الإثبات المنصوص عليها في الباب السادس من القانون المدني الخاصة بإثبات الالتزام ، بل لها أن تحكم برد وبطلان الورقة متى استبان لها من ظروف الدعوى أنها مزورة من غير أن تنقيد في ذلك بدليل معين ولها أن تأخذ بالقرائن دليلاً على

التزوير ويستوى في ذلك أن تكون قيمة الورقة أقل من عشرة جنيهات أو تزيد عليها لأن التحقيق يدور في هذه الأحوال حول صحة الورقة أو عدم صحتها وتنصرف أقوال الشهود والخبراء الى واقع مادية في حصول التوقيع بالامضاء أو الختم أو البصمة من يد من نسبت اليه الورقة وعلمه أو عدم حصول شيء من ذلك وليست هذه الوقائع بذاتها مما يمكن الحصول على محرر لإثباتها .

الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٢٢ مكتب فني ٧ صفحة رقم ٤٧ بتاريخ ١٩٥٦/١/٥

لا يتصور أن تقضى المحكمة من تلقاء نفسها - إعمالا لنص المادة ٢٩٠ مرافعات - برد وبطلان عقد لتزويره بعد أن ثبت لها عجز من طعن عليه بالتجهيل عن إثبات طعنه وبعد أن التفتت المحكمة بصحة ذلك العقد .

الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٢٢ مكتب فني ٧ صفحة رقم ٣٢٨ بتاريخ ١٩٥٦/٣/١٥

في حالة إنكار التوقيع تكون الإجراءات المبينة في المواد ٢٦٢ وما بعدها من قانون المرافعات دون غيرها هي الواجبة الإلتزام عند ندب غير لمضاهاة الخطوط في هذا النزاع لأنطباقها عليه دون ما نصت عليه المادة ٢٣٦ مرافعات .

الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٢٤ مكتب فني ٩ صفحة رقم ٦٣٣ بتاريخ ١٩٥٨/٦/٢٤

- إنه وإن كانت المادة ٣٦٣ مرافعات تنص على أنه يجب على رئيس المحكمة أن يوقع على الورقة المطلون عليها بالإنكار إلا أن إغفال هذا الإجراء لا يترتب عليه البطلان إذ لم تقرر المادة المذكورة البطلان جزاء على المخالفة .

- جرى قضاء محكمة النقض بأنه لا يعين على منكر التوقيع بالختم أن يسلك سبيل الطعن بالتزوير إلا إذا أقر بصحة الختم أو ثبت للمحكمة صحة من الأدلة التي قدمها المتمسك بالورقة فإذا لم تتوافر إحدى هاتين الحالتين كان الطعن بالإنكار جائزا وكان للمحكمة أن تفصل فيه لما تقضى به المادة ٢٦٢ مرافعات التي تجيز الإحالة إلى التحقيق بالمضاهاة أو بشهادة الشهود كما لها ألا تسلك أحد هذين الطريقين وأن تقضى بعدم صحة الورقة إذا ثبت لها مما قدم إليها من أدلة أنها غير صحيحة وأنها لم تصدر ممن نسبت إليه

الطعن رقم ١١٥ لسنة ٣٠ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٥٧ بتاريخ ١٩٦٥/١/١٤

قاضى الموضوع - على ما يستفاد من المادة ٢٦٢ من قانون المرافعات - غير ملزم في حاله إنكار التوقيع على الورقة العرفية بإجراء التحقيق المشار إليه في هذه المادة ، بل له إذا رأى في وقائع الدعوى ومستنداتها ما يكفي لإقناعه بأن التوقيع المذكور صحيح أن يرد على المنكر إنكاره ويأخذ بالورقة من غير إجراء هذا التحقيق لأن الفرض من هذا الإجراء هو إفتناع المحكمة برأى تراتح اليه في حكمها فإذا كان هذا الإقناع موجوداً بدونه فلا لزوم له .

الطنن رقم ١٦٦ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١١٨٤ بتاريخ ١٩٦٥/١٢/٢
أباح القانون فى المادة ٣٩٤ من القانون المدنى للوارث الإنكفاء بنفى علمه بأن الخط أو الإمضاء أو الختم أو البصمة لمورثه دون أن يقف موقف الإنكار صراحة فإذا نفى الوارث علمه بأن الإمضاء الذى على الورقة العرفية المحجج بها عليه لمورثه وحلف اليمين المنصوص عليها فى المادة ٣٩٤ سالفه الذكر زالت عن هذه الورقة مؤقتاً قوتها فى الإثبات وتعين على المتمسك بها أن يقيم الدليل على صحتها وذلك بإتباع الإجراءات المنصوص عليها فى المادة ٢٦٢ من قانون المرافعات ولا يتطلب من الوارث لإسقاط حجية هذه الورقة سلوك طريق الطعن بالتزوير.

الطنن رقم ٢٢٧ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٦١٨ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٢٢
لئن كان الدفع بإنكار الورقة العرفية من جانب المدين يدفع قرينة الوفاء التى يقوم عليها التقادم الصرفى المنصوص عليه فى المادة ١٩٤ من قانون التجارة إلا أن الدفع بالجهالة من وارث المدين وهو يقوم على مجرد عدم العمل بأن الخط أو التوقيع هو لمن تلقى الحق عنه لا يتنافى مع قرينة الوفاء لأنه لا يفيد بطريق اللزوم عدم حصول الوفاء بالدين من المدين نفسه قبل وفاته على غير علم من الوارث .

الطنن رقم ٦٠ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١١٣٥ بتاريخ ١٩٦٧/٥/٢٥
قاضى الموضوع - على ما يستفاد من المادة ٢٦٢ من قانون المرافعات - غير ملزم - فى حالة إنكار التوقيع على الورقة العرفية من المنسوب إليه التوقيع أو إنكار خلفه ذلك أو طعنه عليها بالجهالة بإجراء التحقيق المشار إليه فى هذه المادة بل إن له إذا رأى فى وقائع الدعوى ومستنداتها ما يكفى لاقتناعه بأن التوقيع المذكور صحيح ، أن يرد على المنكر إنكاره وعلى مدعى الجهالة إدعائه ويأخذ بالورقة من غير إجراء هذا التحقيق .

الطنن رقم ٢٧٦ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٦٢٢ بتاريخ ١٩٦٨/٣/٢٨
تنص المادة ٣٩٤ من القانون المدنى على أن تعتبر الورقة العرفية صادرة ممن وقعها ما لم ينكر صراحة ما هو منسوب إليه من خط أو إمضاء أو ختم أو بصمة ومفاد ذلك أن الطعن بإنكار التوقيع على الورقة العرفية يجب أن يبدى فى صيغة صريحة جازمة تدل على إصرار المنكر على إنكاره .

الطنن رقم ٤٧ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٣٤٩ بتاريخ ١٩٦٩/٢/١٣
لا تلزم المحكمة فى حالة إنكار الوارث توقيع مورثه على الورقة أو إدعائه بجهله هذا التوقيع بتحقيق هذا الطعن بطريق المضاهاة ، وإنما يكون لها وفقاً لصريح نص المادة ٢٦٢ من قانون المرافعات ، إذا لم تر فى وقائع الدعوى ومستنداتها ما يكفى لتكوين عقيدتها فى شأن صحة هذا التوقيع ، أن تأمر بالتحقيق بالمضاهاة أو بسماع الشهود أو بكليلهما ، ومن ثم فإن محكمة الموضوع إذ رأت أن تحقق الطعن بالجهالة الذى أبداه الطاعن بسماع الشهود ورأت فى التحقيق الذى أجرته ما يكفى لتكوين

عقيدتها في شأن صحة التوقيع وما يغنيها عن الإلتجاء إلى المضاهاة لأنها تكون قد مارست سلطتها في تقدير الأدلة ولم تخطئ في القانون .

الطعن رقم ٧٢ لسنة ٣٥ مكتب قني ٢٠ صفحة رقم ٤٠٤ بتاريخ ١٩٦٩/٣/١١

مقتضى نص المادة ٣٩٤ من القانون المدني أنه يكفي بالنسبة للوارث الذي يدفع بعدم الاحتجاج عليه بالورقة العرفية المنسوب إلى مورث التوقيع عليها أن يحلف يمينا بأنه لا يعلم أن الخط أو الإمضاء أو الختم أو البصمة هي لهذا المورث ، ولا يقبل من ذلك الوارث الطعن بالجهالة على هذه الورقة متى أقر بأن الختم الموقع به عليها صحيح ، بل يجب عليه في هذه الحالة أن يسلك السبل الذي رسمه القانون للطعن عليها بالتزوير . وإذا كان يمين من الحكم المعلنون فيه أنه استظهر من دفاع الطاعن بأن هذه الورقة مصطنعة إنما يعنى الإدعاء بتزويرها ولم يسلك الطاعن من أجله سبل الطعن عليها بالتزوير طبقا لما تقتضى به المواد من ٢٨١ - ٢٩٠ من قانون المرافعات السابق . وكانت محكمة الإستئناف لم تر من حالة الورقة ومن ظروف الدعوى ما يشككها في صحتها لتحكم من تلقاء نفسها بتزويرها عملا بالرخصة المخولة لها بالمادة ٢٩٠ من قانون المرافعات السابق . فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون في هذا الخصوص يكون غير سديد .

الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٣٥ مكتب قني ٢٠ صفحة رقم ٨٩٠ بتاريخ ١٩٦٩/٦/١٠

لا يعنى المنكر من الإثبات إلا إذا كان إنكاره مجردا فلا يجب على الدعوى بغير الإنكار أما إذا أقر بالدعوى في أحد عناصرها المدعاة وإدعى من جانب خلاف الظاهر فيها فإن عليه يقع عبء إثبات ما يخالفه .

الطعن رقم ١٠١ لسنة ٣٦ مكتب قني ٢١ صفحة رقم ٧١٤ بتاريخ ١٩٧٠/٤/٢٨

ما نصت عليه المادة ٢٧٤ من قانون المرافعات السابق من أنه لا تسمع شهادة الشهود إلا فيما يتعلق بإثبات حصول الكتابة أو الإمضاء أو الختم أو بصمة الإصبع على الورقة المقتضى تحقيقها ممن نسبت إليه إنما هو خاص بإنكار الخط أو الإمضاء أو الختم أو بصمة الأصبع ، ولا مجال لتطبيقه عند الإدعاء بالتزوير والمقصود منه هو إحترام القاعدة العامة في الإثبات بعدم تمكين من يتمسك بورقة أنكرها خصمه من أن يثبت بشهادة الشهود - في غير الأحوال التي يجوز فيها ذلك قانونا - الإلتزام المدون بها . ولذلك جاء النص مقصورا على أن الشهود لا يسمعون إلا عند إثبات واقع الكتابة أو التوقيع دون إلتزام ذاته بخلاف الحال في الإدعاء بالتزوير فإن الأمر فيه إذا ما قبلت شواهد التزوير يكون متعلقا بجريمة أو غش مما يجوز قانونا إثباته بجميع الطرق ومنها قرائن الأحوال ، وذلك يستتبع أن يكون لخصم مدعى التزوير الحق في أن يثبت بجميع الطرق أيضا عدم صحة إدعائه عملا بالمادة ١٩٢ من

قانون المرافعات ولما كان التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة قد تناول غير التوقيع وقائع أخرى واعتمدت عليها المحكمة فلا تثيرب عليها في ذلك .

الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١١٩٧ بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٨

- أباح المشرع في المادة ٣٩٤ من القانون المدنى للوارث الإكتفاء بنفى علمه بأن الخط أو الإمضاء أو الختم أو بصمة الأصبع لمورثه دون أن يعطى في هذه الأوراق بطريق الأدعاء بالتزوير أو حتى يقف موقف الإنكار صراحه ، فإذا نفى الوارث علمه بأن الإمضاء التى على الورقة العرفية المحتج بها عليه لمورثه وحلف اليمين المنصوص عليها في المادة ٣٩٤ سالفة الذكر زالت عن هذه الورقة مؤقنا قوتها فى الإثبات وتعين على الخصم المتمسك بها أن يقيم الدليل على صحتها ، وذلك ياتباع الإجراءات المنصوص عليها فى المادة ٢٦٢ من قانون المرافعات السابق .

- المسفاد من المادة ٢٦٢ من قانون المرافعات السابق أنها تطبق سواء فى حالة إنكار التوقيع على الورقة العرفية من المنسوب إليه التوقيع ، أو إنكار خلفه ذلك أو طعنه عليها بالجهالة ، ولا يلتزم قاضى الموضوع فى أى من هذه الحالات بإجراء التحقيق المشار إليه فى هذه المادة ، بل أن له إذا رأى فى وقائع الدعوى ومستنداتها ما يكفى لإقتناعه بأن التوقيع المذكور غير صحيح ، أن يحكم بعدم صحة الورقة عن غير إجراء هذا التحقيق .

الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٥٤٠ بتاريخ ١٩٧٦/١١/٩

- متى كان المطعون عليهم لم يدفعوا بصورية عقد البيع العرفى - المنسوب صدره من مورثهم إلى الطاعن الثالث - بل أن الخير هو الذى إستبعد العقد من تلقاء نفسه قولاً منه إنه صورى وقد انحصر دفاع المطعون عليهم فى أنهم لا يعلمون شيئاً عن العقد المذكور ومن ثم يكون فى غير محله تحدى الطاعنين بالمادة ٣/١٤ من قانون الإثبات التى تقضى بأن من إحتج عليه بمحرر عرفى وناقش موضوعه لا يقبل منه إنكار الخط أو الإمضاء أو الختم أو بصمة الأصبع .

- النص فى المادة ١/١٤ ، ٢ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ وتقابلها المادة ٣٩٤ من القانون المدنى قبل إلغائها ، والمادة ٣٠ من قانون الإثبات وتقابلها المادة ٢٦٢ من قانون المرافعات السابق يدل على أنه إذا نفى الوارث علمه بأن التوقيع الذى على الورقة العرفية المحتج بها عليه هو لمورثه . تعين أن توجه إليه يمين عدم العلم ، فإذا حلف هذه اليمين زالت عن الورقة مؤقنا قوتها فى الإثبات وكان على المتمسك بها أن يقيم الدليل على صحتها ، فإذا رأت المحكمة أن وقائع الدعوى ومستنداتها لا تكفى لإقناعها بأن التوقيع صحيح أمرت بالتحقيق بالمضاهة أو بسماع الشهود أو بكليهما ، وإذا لم تبج محكمة الموضوع الإجراءات سالفة الذكر بشأن عقد البيع الإبتدائى - الذى نفى المطعون عليهم

علمهم بصدوره من مورثهم - وقضت باستعادته لمجرد القول بأن " المستأففين - الطاعنين - لم يقدموا الدليل على صحة صدوره من مورثهم وأنهم لم يطلبوا إجراء أى تحقيق بشأنه " فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالخطأ فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ٣٠٩ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٠٠٧ بتاريخ ١٩٧٦/٤/٢٢

إذ كان من حق الطاعن التمسك بالطعن على عقد البيع موضوع الدعوى بأنه يخفى وصية بعد ما دلىع الدعوى بجهالة توقيع مورثه على هذا العقد ، ثم بطلانه لصدوره من المورثة وهى معدومة الإرادة ودون أن يوصف بأنه متخبط فى دفاعه ، بل أن ما أبداه من أوجه دفاع متفق مع ترتيبها المنطقي ، وكان الطاعن قد ساق لتدعيم دفاعه الأخير عدداً من القرائن التى تسانده ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل تحقيق هذا الدفاع يكون مشوباً بالقصور .

الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٨١٤ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٢٧

محكمة الموضوع - وعلى ما يستفاد من نص المادة ٣٠ من قانون الإثبات - غير ملزمة فى حالة التوقيع على الورقة العرفية ممن نسبت إليه بإجراء التحقيق المشار إليه فى هذه المادة ، بل أن لها متى رأت فى وقائع الدعوى ومستنداتها ما يكفى لتكوين عقيدتها بأن التوقيع صحيح ، أن ترد على المنكر إنكاره وأن تأخذ بالورقة من غير إجراء هذا التحقيق .

الطعن رقم ١٤٨ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٢٩٧ بتاريخ ١٩٧٨/٥/٢٣

النص فى المادة ٣/١٤ من قانون الإثبات على أن ، من أحتج عليه بمحرر عرفى وناقش موضوعه ، لا يقبل منه إنكار الخط أو الإمضاء أو الختم أو بصمة الأصبع " مؤداه أن مناقشة موضوع المحرر تفيد التسليم بصحة نسبة الخط أو الإمضاء أو الختم أو البصمة لمن يشهد عليه المحرر . ولما كان الدفع بالجهالة صورة من صور الطعن بالإنكار وإن كان المشرع قد خفف أحكامه على الوارث لأن كل ما يستطيع أن يؤكدوه هو عدم علمه بصحة التوقيع ولا يطلب منه أكثر من ذلك .

الطعن رقم ١٧٧٩ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٣٨٧ بتاريخ ١٩٨٢/٤/٨

- إذا قدم المؤجر عقداً يفيد تأجيره المكان مفروشا على خلاف إدعاء ورقة المستأجر باستجاره حالياً واقتصر الورثة على الدفع بجهالة التوقيع المنسوب لمورثهم دون أن يستطيل دفاعهم إلى التمسك بانطواء العقد على تحايل على أحكام القانون الآمرة فإنه يتعين على المحكمة أن تمضى فى تحقيق الدفع بالجهالة والفصل فى أمره قبل نظر الموضوع والحكم فيه ، وهى فى ذلك مقيدة بما تقضى به المادة ٤٢ من قانون الإثبات بأن يكون تحقيقها - إذا إرتأت - بالمضاهاة أو البينة قاصراً على الواقعة المادية المتعلقة بإثبات حصول التوقيع ممن نسب إليه أو نفيه ، دون تحقيق موضوع الإلتزام فى ذاته الذى يجب أن يكون تالياً لقضائها فى شأن صحة المحرر أو بطلانه إلتزاماً بنص المادة ٤٤ من قانون الإثبات .

- يجب التفرقة بين التصرف في حد ذاته وبين الدليل المعد لإثباته ذلك أن الدفع بالجهالة ينصب على التوقيع الذي يرد على المحرر ولا شأن له بالتصرف المثبت به ، فإذا ما إنتهت المحكمة - على ضوء تحقيقها للواقعة المادية المتعلقة بالتوقيع - إلى رد وبطلان العقد الذي فقد المؤجر سنده - المتضمن تأجيله العين مفروضة - وأجاز للمستاجر إثبات شروط التصالد بكافة الطرق ، وإذا خلصت إلى صحة العقد كان له حجة المحرر العرفي في الإثبات قبل من وقعه وخلفه من بعده ما لم تهلر هذه الحجة لسبب آخر .

الطعن رقم ٥٣٩ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٩٩٣ بتاريخ ١٣/١١/١٩٨٥
الدفع بالجهالة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ينصب على التوقيع الذي يرد على المحرر فحسب ، فإذا رأت محكمة الموضوع تحقيق هذا الدفع فإنها تنقيد بما تقتضى به المادة ٤٢ من قانون الإثبات بأن يكون تحقيقها قاصراً على الواقعة المادية المتعلقة بإثبات حصول التوقيع ممن نسب إليه أو نفيه وثبوت صحة التوقيع على الورقة العرفية يجعلها بما ورد بها حجة على صاحب التوقيع بصرف النظر عما إذا كان صلب الورقة محرراً بخطه أو بخط غيره ، ولا يجوز لصاحبه أن يتحلل من نسبة هذه الورقة إليه إلا بالطعن عليها بالتزوير .

الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٦٣١ بتاريخ ٢٢/٤/١٩٨٥
من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن محكمة الموضوع لا تلتزم عند إنكار التوقيع على الورقة العرفية بالسير في إجراءات التحقيق وإنما يجوز لها ألا تعد بهذا الإنكار متى وجدت في وقائع الدعوى ومستنداتها ما يكفي لتكوين عقيدتها باعتبار أن إنكار التوقيع منازعة غير جديـة .

الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٦١٢ بتاريخ ٢٦/٤/١٩٨٧
المقرر في قضاء هذه المحكمة أن من إحتج عليه بمحرر عرفي وناقش موضوعه فإن ذلك يعد تسليماً منه بصحة التوقيع عليه ونسبته إلى من وقعه ، والدفع بالجهالة صورة من صور الإنكار .

الطعن رقم ٢١١٧ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٧٩٨ بتاريخ ٩/٦/١٩٨٧
النص في الفقرة الثالثة من المادة ١٤ من قانون الإثبات على أن " من إحتج عليه بمحرر عرفي وناقش موضوعه لا يقبل منه إنكار الخط أو الإمضاء أو الختم أو بصمة الأصبع . وعلى ما أوضحته المذكرة الإيضاحية لهذا القانون يدل على أن المناقشة المعنية بهذا النص هي المناقشة التي تفيد التسليم بصحة نسبة الخط أو الإمضاء أو الختم أو البصمة لمن يشهد عليه المحرر ، وإذا كان دفاع الطاعن أمام محكمة أول درجة قد إقتصـر على التمسك بأن السند الإذني المنسوب له غير صحيح ومزور وليست هناك معاملات مالية أو تجارية بين الطرفين ، ثم رد الطاعن هذا الدفاع بطلب قدمه لإعادة الدعوى للمراجعة للطعن بالإنكار أرفق به أوراقاً للمضاهاه لتأييده - كما تمسك بهذا الطعن ودلل عليه تفصيلاً

في صحيفة الاستئناف ، وكان ما أبداه الطاعن من ذلك الدفاع لا يفيد التسليم بصحة نسبة الورقة له وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله .

الطعن رقم ١٢٢٣ لسنة ٥٢ مكتب قني ٤٠ صفحة رقم ٧٠١ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٥

المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن قاضي الموضوع على ما يستفاد من المادة ٣٠ من قانون الإثبات غير ملزم في حالة إنكار التوقيع على الورقة العرفية من المنسوب إليه التوقيع أو إنكار خلقه ذلك أو طعنه عليه بالجهالة بإجراء التحقيق المشار إليه في هذه المادة بل أن له إذا رأى في وقائع الدعوى ومستنداتها ما يكفي لإقتناعه بأن التوقيع المذكور صحيح أن يرد على المنكر إنكاره وعلى مدعى الجهالة إدعاءه ويأخذ بالورقة من غير إجراء هذا التحقيق وكل ما يتطلبه القانون في هذه الحالة أن يبين في حكمة الظروف والقرائن التي إستبان منها ذلك ولا شأن لمحكمة النقض فيما يستبطنه من هذه القرائن متى كان إستباطه سائفاً .

الطعن رقم ٢٠٩٠ لسنة ٥٤ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٨٦٨ بتاريخ ١٩٩٠/١٢/١٣

لئن كان الإدعاء بتزوير محرر يحول دون التمسك بعد ذلك بالدفع بالإنكار أو الجهالة على التوقيع الوارد على هذا المحرر إلا أن الدفع بالإنكار أو الجهالة والإخفاق فيه لا يحول - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - دون الإدعاء بعد ذلك بتزوير المحرر ذلك أن الدفع بالإنكار أو الجهالة على التوقيع الوارد بالمحرر سواء كان بالإمضاء أو البصمة أو الختم يقتصر مجاله على صحة التوقيع محل هذا الدفع فحسب أما الطعن بالتزوير على التوقيع - بعد الإقرار به أو الإخفاق في الطعن بإنكاره - فإنه يتناول كيف وصل التوقيع من يد صاحبه إلى المحرر الذي يحتج به خصمه عليه .

الطعن رقم ١٢٢٨ لسنة ٥٦ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٥٠٣ بتاريخ ١٩٩٠/٢/١٥

الدفع بالجهالة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يتعلق بالتوقيع على المحرر ومدى نسبه إلى المورث دون التصرف المثبت له ، فيجب أن يكون التحقيق قاصراً على الواقعة المادية المتعلقة بحصول التوقيع دون الإلتزام ذاته ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قضى برفض الدفع بالجهالة على ما إستخلصه من أقوال شاهدي المطعون ضدها الذين شهدا بأن مورث الطاعن وقع أمامهما على عقد البيع موضوع النزاع ، وكان ما إستخلصه الحكم في حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع سائفاً لا خروج فيه على أقوال الشاهدين التي أدليا بها في التحقيق الذي أقصر على مدى نسبة التوقيع على عقد البيع إلى مورث الطاعن ، ولا يعيبه إن هو لم يعرض لتلك القرائن التي ساقها الطاعن لعدم تعلقها بالواقعة المادية موضوع التحقيق وتعلقها بوجود التصرف ذاته .

الطعن رقم ٢٧٠٤ لسنة ٥٦ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٩٧٩ بتاريخ ١٩٩٠/٤/١٢

إذا كان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي أن المطعون ضدهما أودعا أصلي الإيصاليين سندی الدعوى

بالحافظين رقمي ، وكانت الطاعة لم تنكر بصيغة صريحة وجازمة توقيعها على هذين الإيصاليين وإنما إنصرف دفاعها إلى إنكار وجود المحرر في حد ذاته ، فإن ما أثارته أمام محكمة الاستئناف لا يعد منها إنكاراً لتوقيعها على الإيصاليين بالمعنى المقصود في المادة ١٤ من قانون الإثبات.

الطعن رقم ١٩ لسنة ١ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٣٢ بتاريخ ١٩٣١/١٢/١٧

تقدير ظروف الطعن بإنكار التوقيع وجديته أو عدم جديته مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع .

الطعن رقم ٦٧ لسنة ٢ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٣٤٦ بتاريخ ١٩٣٤/٤/٢٦

- إن القانون المصري أقام حجة الأوراق العرفية على شهادة ذات الإمضاء أو الختم الموقع بها عليها فمتى إترف الخصم الذي تشهد عليه الورقة بأن الإمضاء أو الختم الموقع به على تلك الورقة هو إمضاءه أو ختمه ، أو متى ثبت ذلك - بعد الإنكار - بالدليل الذي يقدمه المتمسك بالورقة فلا يطلب من هذا المتمسك أى دليل آخر لإعتماد صحة الورقة وإمكان اعتبارها حجة بما فيها على خصمه صاحب الإمضاء أو الختم . ولا يستطيع هذا الخصم التنصل مما تثبت عليه الورقة ، إلا إذا بين كيف وصل إمضاءه هذا الصحيح أو ختمه هذا الصحيح إلى الورقة التي عليها التوقيع ، وأقام الدليل على صحة ما يدعيه من ذلك فإن هذه هي منه دعوى تزوير بحتة يجب أن يسار فيها بطريقها القانوني . ذلك بأن القانون لا يعرف إنكار التوقيع بالختم بل لا يعرف إلا إنكار بصمة الختم .

- إن المادة ٢٧٠ من قانون المرافعات التي أجازت للمحكمة سماع شهادة الشهود على حصول الكتابة أو الإمضاء أو الختم على الورقة المقضى تحقيقها لا ترمى إلا إلى إثبات الإمضاء أو الختم المنكورة بصمته لا إلى إثبات التوقيع بعد الإعراف بالختم . وهذا ظاهر من مقارنة مواد الباب الواردة هي فيه بعضها ببعض .

الطعن رقم ٥٥ لسنة ٤ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٧٢١ بتاريخ ١٩٣٥/٤/٢٥

- إن القانون في باب تحقيق الخطوط لا يعرف إلا إنكار الختم ذاته فمن يعترف بالختم ولكن ينكر التوقيع به لا يقبل منه هذا الإنكار ، بل عليه أن يدعى بالتزوير في الورقة ويقيم هو الدليل عليه . فإذا دفع شخص بإنكار التوقيع فلا يصح النظر في دفعه على اعتبار أنه إنكار للتوقيع ، بل المتعين على المحكمة أن تثبت إعراف المتمسك بهذا الدفع بختمه ثم تقضى بعدم قبول هذا الدفاع بالإنكار .

- إن عدم قبول إنكار التوقيع بالختم المعترف به لا يسفخ الحكم بصحة الورقة المنكورة ولا بتوقيع الغرامة على المدافع بهذا الضرب من الإنكار لأن الحكم بصحة الورقة لا يكون - كما هو صريح نص المادة ٢٧١ من قانون المرافعات - إلا في حق الدفاع بالإنكار المنصب على ذات الختم أو ذات الكتابة أو ذات الإمضاء والذي يقبل وينظر موضوعاً ويجرى فيه التحقيق بالطريق المرسوم في القانون

أو بغيره من الطرق القانونية التي يراها القاضي ثم يتبين بعد التحقيق أن إنكار ذات الختم أو ذات الكتابة أو ذات الإمضاء هو إنكار غير صحيح . كما أن الحكم بالفراغة لا يتوقع - بحسب نص المادة ٢٧٢ من قانون المرافعات - إلا إذا حكمت المحكمة بصحة الورقة ، والحكم بصحتها منتهى في صورة عدم قبول الدفاع بإنكار التوقيع بالختم مع الإقرار به كما تقدم . وإذن فالفراغة لا يمكن توقيعها في تلك الصورة لإنشاء شرط توقيعها . فإذا قضت محكمة الموضوع بصحة إيصال منكور التوقيع عليه بالختم المعترف به وقضت بالفراغة كان قضاؤها في ذاته مخالفاً للقانون .

- إذا اعترف شخص بختمه ولكنه أنكر التوقيع به وقبلت المحكمة الدفع بإنكار التوقيع ورات بعد بحثه موضوعاً أنه دفع غير جدي وقضت برفض طلب الإحالة على التحقيق وبصحة الورقة وتوقيع غرامة على من دفع بهذا الضرب من الإنكار ونقضت محكمة النقض هذا الحكم فيما يتعلق بقبوله الدفاع بإنكار التوقيع بالختم مع الإقرار به ثم يفصله في موضوعه ، مفررة أن هذا الإنكار غير مقبول وقضت تبعاً لذلك بعدم صحة الحكم فيما قضى به من صحة الورقة ومن الغرامة ، فحكم محكمة النقض بعدم قبول إنكار التوقيع وبما يستتبعه من تلك النتيجة لا يمس ما للورقة من القيمة ، بل إنها تبقى حافظة لقوتها كورقة معترف بصحة الختم الموقع به عليها ولا تقبل مطلقاً سوى الطعن فيها بالتزوير .

الطعن رقم ٤٥ لسنة ٦ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٢٠ بتاريخ ١٩٣٦/١١/١٩

لا يجوز للمحكمة عند قضائها بعدم قبول دعوى إنكار التوقيع بالختم أن تقضي في موضوع الدعوى بل يجب عليها أن تجعل حكمها في الدفع مقصوراً عليه حتى لا تفوت على الخصم سلوك طريق الطعن بالتزوير .

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٧ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ١٧٧ بتاريخ ١٩٣٧/٦/١٧

إذا كان موضوع الدعوى إنكار بصمة الختم الموقع به على السند فلا يجوز للمحكمة ، إذا تبين لها أن بصمة الختم الموقع بها صحيحة وأن السند مع ذلك لم يصدر من المنكر ، أن تقضي برد السند وبطلانه لأن ذلك يكون إجحافاً لدعوى التزوير التي لم ترفع في دعوى إنكار البصمة .

الطعن رقم ٥٩ لسنة ٧ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٢٧٢ بتاريخ ١٩٣٨/٢/٣

يجب على منكر التوقيع مع إقراره بالختم أن يسلك في دعواه طريق الطعن بالتزوير وأن يقيم الدليل عليه فإذا كان الطاعنون في العقد لم ينكروا صحة بصمة ختم البائع عليه وإنما أنكروا أنه وقع بنفسه وتدخلوا في دعواهم طريقة إنكار الختم ، وفصل فيها ابتدائياً وإستئنافياً على هذا الأساس ، فالمحكمة النقض أن تقضي في دعوى الإنكار العارضة بصحة العقد مع إحالة الدعوى الأصلية إلى محكمة الموضوع لتقضي فيها وذلك لإحتمال أن يسلك فيها طريق الطعن بالتزوير .

الطعن رقم ٤٠ لسنة ١١ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٤١٠ بتاريخ ١/٢٩/١٩٤٢

إن المادة ٢٧٠ من قانون المرافعات خاصة بتحقيق الخطوط ولا مجال لتطبيقها في دعوى التزوير والمقصود منها هو احترام القاعدة العامة في الإثبات بعدم تمكن من يمسك بورقة أنكرها خصمه من أن يثبت بالينة في غير الأحوال التي يجوز فيها ذلك قانوناً ، الإلتزام المدون بها . ولذلك جاء نصها مقصوداً على أن البينة لا تسمع إلا عند إثبات واقعة الكتابة أو التوقيع دون الإلتزام ذاته . بخلاف الحال في دعوى التزوير فإن الأمر فيها إذا ما قبلت أدلة التزوير يكون متعلقاً بجريمة أو غش مما يجوز قانوناً إثباته بجميع الطرق ومنها قرائن الأحوال كعدم قيام الدين الذي حررت عنه الورقة . وذلك يستتبع أن يكون لخصم مدعى التزوير الحق في أن يثبت بجميع الطرق أيضاً عدم صحة الدعوى عملاً بالمادة ١٨١ مرافعات . وإذا كان التحقيق في دعوى التزوير قد تناول غير الكتابة أو التوقيع وقائع أخرى واعتمدت عليها المحكمة ، فلا ترتب عليها في ذلك

الطعن رقم ٧٢ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٥٢ بتاريخ ٤/٢٩/١٩٤٣

إذا كانت المحكمة عندما حكمت بعد إجراءات تحقيق الخطوط الفرعية بصحة توقيع المورث على السند المرفوعة به الدعوى لم تفصل فيما أثاره المنكر من أن السند ، بفرض صحة التوقيع عليه قد دس على المواقع أثناء وجوده بالمستشفى ، وأنه مع ذلك قد قصد به الوصية لوارث ، بل أرجأت الفصل في هذين الدفتين إلى وقت نظر الموضوع ، ثم عند نظر الموضوع لم يطن منكر السند فيه بالتزوير ، فإنه لا يكون من حق المحكمة أن تفضي في أمر تزويره من تلقاء نفسها ، لأن المادة ٢٩٢ مرافعات تنص على أنه لا حاجة لأن يتخذ مدعى التزوير إجراءات دعوى التزوير الفرعية لكي يتسنى للمحكمة أن تحكم برد وبطلان الورقة إذا اقتنعت بتزويرها ، والمفهوم من هذا أن القضاء بالرد والبطلان إنما يكون بناء على طعن من الخصم لا تصدياً من المحكمة لما لم يطن فيه . وفضلاً عن هذا فإن الحق المخول للمحكمة في المادة ٢٩٢ هو رخصة إختيارية لها ، فإذا هي لم تستعملها فلا يصح أن ينعت حكمها بمخالفته القانون .

الطعن رقم ١٠٦ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٥٠٥ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٤٧

إذا كان الثابت بالحكم أن مدعى التزوير قال إنه حصل إما بوضع إصضاء مزور له على الورقة المقدمة في الدعوى وإما بإختلاس إصضائه الصحيح ، ثم أورد في صحيفة دعوى التزوير دليلاً على التزوير المادى وأورد كذلك أدلته على التزوير المعنوى ، فإن المحكمة إذا رأت أن تبدأ بالنظر في التزوير المادى قبلت الدليل المتعلق به وأمرت بتحقيقه ، فهذا منها لا يفيد أنها رفضت أدلة التزوير المعنوى .

وإذا هي بعد أن تبين لها أن لا تزوير مادياً نظرت في التزوير المعنوي وأخذت بالأدلة المقدمة عليه فإنها لا تكون قد خالفت القانون .

* الموضوع الفرعي : الإدعاء بالتزوير :

الطعن رقم ١٠٩ لسنة ١٨ مكتب قني ١ صفحة رقم ٣٩٩ بتاريخ ١٩٥٠/٤/٦
إذا كان الحكم القاضي برد وعلان ورقة لتزوير الإمضاء الموقع به عليها قد أقيم على ما جاء بتقرير الخبير من أن الإمضاء المطعون فيه مزور بطريق الشف عن إمضاء معترف به لإنطباق كل منهما على الآخر وعلى ما إتضح للمحكمة الابتدائية من عملية المضاهاة التي أجرتها من تطابق الإمضاتين ، وكان ثابتاً بتقرير الخبير وجود بضع اختلافات موضحة به تفصيلاً بين الإمضاء المطعون فيه والإمضاء الصحيح الذي أجريت عليه المضاهاة في دقائق بعض الحروف وكان الحكم خالياً من التحدث عن هذه الاختلافات ومدى أثرها على النتيجة التي إنتهى إليها الخبير رغم تمسك صاحب الورقة بها في الاستدلال على صحة الإمضاء المطعون فيه ونفى تزويره بطريق الشف عن الإمضاء الصحيح ، فهذا يكون قصوراً يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

الطعن رقم ١٣٩ لسنة ١٩ مكتب قني ٢ صفحة رقم ٤٣٠ بتاريخ ١٩٥١/٣/٨
١" دعوى التزوير لا يجب حتماً أن تمر على مرحلتين : الأولى مرحلة تحقيق الأدلة والثانية مرحلة الفصل في الدعوى إذ هذا إنما يتحقق عملاً في حالة ما إذا رأت المحكمة أن من أدلة التزوير ما هو منتج في إثباته لو صح وأمرت بتحقيقه ، أما إذا رأت من عناصر الدعوى أن هذه الأدلة بجملتها غير منتجة في إثبات التزوير أو أن في وقائع الدعوى ما يدحضها دون حاجة إلى تحقيقها ، كان لها من البداية أن تقضى برفض دعوى التزوير صحة السند .

"ب" استئناف الحكم القاضي بقبول أحد أدلة التزوير بنقل القضية بجميع عناصرها إلى محكمة الاستئناف إذن فمتى كان الحكم الاستئنافي قد قضى في دعوى التزوير برفضها بعد أن تبين للمحكمة أن الحكم المستأنف القاضي بتحقيق أحد الأدلة في غير محله وأن الطعن في عقد البيع موضوع النزاع غير جدى ، فإن النعي على الحكم الاستئنافي الخطأ في تطبيق القانون يكون غير صحيح .

الطعن رقم ١٦٠ لسنة ١٩ مكتب قني ٢ صفحة رقم ٥٣٥ بتاريخ ١٩٥١/٣/٢٩
تزوير المحرر كما يكون بتقليد الإمضاء قد يكون أيضاً بتغيير عبارته . وإذن فمتى كان الواقع في الدعوى هو أن الطاعن ارتكن في دليل من أدلة التزوير قبلته محكمة الدرجة الأولى وأمرت بتحقيقه ارتكن إلى أن الإقرار المطعون فيه لم يصدر منه وإن مما يقطع في تزويره شكل ورقته كما بنى دفاعه

مسوء أمام محكمة الدرجة الأولى أو أمام محكمة الاستئناف ليس فقط على أساس أن الامضاء المطعون فيها ليست امضاءه بل بناء كذلك على أساس أن ذات الإقرار المطعون فيه مزور بطريق تغيير عبارته وحصول إعادة على الامضاء فيه ، وكان الحكم إذ قضى برفض دعوى التزوير قد أقيم في أساسه على ترجيح صحة الامضاء المطعون فيها دون أن تلقى المحكمة بالا إلى الشق الآخر الذي بنى عليه الطاعن دفاعه من تزوير الإقرار بطريق تغيير عبارته ودون أن تناقش ما اعتمد عليه فيه من أدلة فإن الحكم يكون قد أغفل التحدث عن دفاع جوهرى للطاعن من شأنه لو صح أن يغير من وجه الرأى فى الدعوى مما يطله ويستوجب نقضه ، ولا يدفع عن الحكم هذا العيب أخذه بأسباب حكم محكمة الدرجة الأولى التى قررت فيه أنها اطلعت على الاقرار المطعون فيه فلم يتبين لها وجود محو فى ورقته ولا تغيير فى عبارته مادامت المحكمة الاستئنافية قد قضت باعادة المأمورية إلى الخبير فقدم تقريره مؤكدا فيه حصول هذا التغيير مما كان يقتضى منها بحثه والرد عليه .

الطعن رقم ٣٨ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٢٩٧ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٥١

إذا كان مناط البحث فى الدعوى هو ما دفع به الطاعن من أنه لم يوقع على السند المطعون فيه بالتزوير وفى سبيل تحقيق ذلك نثبت محكمة أول درجة خبيراً لمضاهاة الإمضاء الموقعة على السند والمنسوبة إلى الطاعن بخط امضائه على الأوراق المعترف بها وكذلك بامضاء ابنه ، فقدم هذا الخبير تقريره مبيناً فيه أن التوقيع المنسوب إلى الطاعن ليس بوقيعه ولا بتوقيع ابنه ، إذا كان ذلك وكان الحكم المطعون مع أخذه بتقرير الخبير وإثباته أن الطاعن لم يوقع على السند قد قضى برفض دعوى التزوير إستناداً إلى قرآن ذكرها لاتؤدى إلى إثبات صحة التوقيع ، فهذا الحكم يكون قد أقيم على أسس متخاذلة لاتؤدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها .

الطعن رقم ٦٣ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٦١٣ بتاريخ ١٣/٣/١٩٥٢

لكى يكون إعتداد المحرر مانعاً من الطعن فيه بالتزوير فيما بعد يجب أن يكون صادراً عن علم بما يشوبه من عيوب . وإذا فنمى كان الواقع أن وكيل المطعون عليه إذ قرر أن عقد البيع الذى تمسك به الطاعن يخفى وصية لم يكن يعلم بتزويره فإن ما قرره هذا الوكيل لا يحرم المطعون عليه بعد ذلك من الطعن بالتزوير فى العقد المذكور متى إستبان له تزويره .

الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١١٨١ بتاريخ ٢٥/٦/١٩٥٣

متى كان الثابت من الأوراق هو أن المحكمة قد فضت المظروف المحتوى على السنتين المطعون فيهما بالتزوير وأنها لم تصدر حكمها إلا بعد فحصهما فإنها إذ فعلت ذلك لم تكن فى حاجة إلى إثبات فض المظروف والاطلاع على محتوياته بمحضر خاص لأنه ليس من واجبه أن تحضر كاتباً لإثبات

الإطلاع كلما أرادت فحص ورقة من أوراق الدعوى عند المداولة .

الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٢١ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ٢٣٥ بتاريخ ١٩٥٤/١٢/٢

لمحكمة الموضوع أن تقضى بتزوير المحرر على غير شواهد التزوير التى أمرت بتحقيقها .

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ٨٨٥ بتاريخ ١٩٥٥/٣/٣١

إجراء عملية الاستكتاب على ورقة تعتبر من أوراق المضاهاة فى غيبة الخصم المتخلف لا يترتب عليه

البطلان ولا يمنع المحكمة من الأخذ بعملية الاستكتاب .

الطعن رقم : ٢٤ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ١٥٨٥ بتاريخ ١٩٥٥/١٢/١٥

لم يوجب القانون على المحكمة فى الإدعاء بتزوير أى ورقة أن تستعين فى فحصها بخبير بل أجاز لها ذلك عند الإقتضاء .

الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ١١٠٠ بتاريخ ١٩٥٢/٥/٢٢

متى كانت المحكمة إذ قضت بتزوير العقد المطعون فيه أقامت قضاءها لأعلى صورته المقدمة من المدعين بالتزوير بل على ما شاهدته المحكمة من تغيير مادى فى بيان مقدار الأجره فيه . فإن المحكمة فى ذلك لم تخل بحق الطاعنين فى الدفاع ، إذ كان هذا العقد مقدما منهما وكان موضوع الطعن بالتزوير ومحل بحث الطرفين ولا على المحكمة أن هى إستخلصت دليل التزوير المادى مما إحتواه نفس العقد من تغيير .

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٢٨ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ٤٩٠ بتاريخ ١٩٦٣/٤/٤

إذا كان النزاع يدور حول صحة سند أو تزويره فإن الحكم الصادر فى هذا النزاع يعتبر صادرا فى موضوع غير قابل للتجزئة فى معنى المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات .

الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٩٨٧ بتاريخ ١٩٦٤/١٠/٢٢

- إذا كان مدعى التزوير حين طعن بالتزوير على المحرر قرر بقلم الكتاب أن الإمضاء الموقع به على هذا المحرر والمنسوب إليه ليس بخطه فإن فى ذلك ما يكفى للإبانة عن موضع التزوير المدعى به من المحرر وكون تقرير الطعن على هذه الصورة محددا به موضع التزوير المدعى .

- عدم بيان إجراءات التحقيق التى يطلب إثبات التزوير بها فى مذكرة شواهد التزوير لا يترتب عليه البطلان بل سقوط الادعاء بالتزوير وهو أمر جوازى للمحكمة حسبما تقضى به المادة ٢٨١ من قانون المرافعات فلا تترتب عليها إن لم تحكم به .

الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ٨٥٢ بتاريخ ١٩٦٣/٦/١٩

إذا استظهرت محكمة الموضوع من شرط الواقف تخصيص مبالغ معينة من ريع الوقف تصرف لأحفاده نظير قيام كل منهم بمباشرة شأن من شئون الوقف ومن بعدهم لأولادهم أن هذه المبالغ تعتبر استحقاقا

لهم لا أجر نظر وإن وردت في صورة مراتب نظير مباشرة شئون الوقف واستدلت في تكيفها لمذلول الشرط بتسلسل الاستحقاق في الموقوف عليهم وأولادهم وخريتهم لحين انقراضهم أجمعين ، فإن هذا التكيف القانوني صحيح تسانده عبارات الواقف ولا خروج فيه عن المعنى المستفاد منها.

الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٠ مكتب قني ١٥ صفحة رقم ١١٧٩ بتاريخ ١٧/١٢/١٩٦٤

يشترط - على ما تقرره المادة ٣٨٤ من قانون المرافعات - لقبول الادعاء بالتزوير وبحث شواهد أن يكون متتجا في النزاع ، فإن كان غير ذي أثر في موضوع الدعوى تعين على المحكمة أن تقضى بعدم قبوله دون أن تبحث شواهد أو تحققها إذ من الميث تكليف الخصوم إثبات ما لو ثبت بالفعل ما كان متتجا نتيجة ما في موضوع الدعوى .

الطعن رقم ٤٨ لسنة ٣١ مكتب قني ١٦ صفحة رقم ١١٠٥ بتاريخ ١٨/١١/١٩٦٥

- تنص المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات على أنه "إذا قضت المحكمة بصحة الورقة أو بردها أو قضت بسقوط الحق في إثبات صحتها أخذت في نظر موضوع الدعوى في الحال أو حددت لنظره أقرب جلسة ومفاد ذلك أنه لا يجوز الحكم بتزوير الورقة وفي الموضوع معاً بل يجب أن يكون القضاء بالتزوير سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى وذلك حتى لا يحرم الخصم الذي تمسك بالورقة التي قضى بتزويرها من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدلة قانونية أخرى لإثبات ما أراد إثباته بتلك الورقة .

- الحكم برد وعلان عقد البيع - المطعون فيه بالتزوير - لا يعنى بعلان الإنشاق ذاته وإنما بعلان الورقة المثبتة له ومن ثم فإن هذا الحكم لا يحول دون إثبات حصول هذا الإنشاق بأي دليل آخر مقبول قانوناً .

الطعن رقم ١ لسنة ٣٣ مكتب قني ١٦ صفحة رقم ٦٧١ بتاريخ ٢/٦/١٩٦٥

إذا لم يحول الحكم في قضائه برفض دعوى التطبيق على صحة الإنشاق على الانفصال أو تزويره فإن النعي عليه بالخطأ في عدم تحقيق واقعة الطعن بالتزوير في هذا الإنشاق يكون غير متتج ولا اثر له .

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٣٢ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ٧٤٠ بتاريخ ٢٨/٣/١٩٦٦

- لمن ادعى ضده بتزوير ورقة مقدمة منه أن ينهي إجراءات الإدعاء بالتزوير في أية حالة تكون عليها . هذه الإجراءات بزوله عن التمسك بتلك الورقة وذلك بغير توقف على قبول مدعى التزوير ولا يكون لهذا سوى أن يطلب من المحكمة ضبط الورقة أو حفظها متى كانت له مصلحة مشروعة في ذلك .

- ما دام الطاعن قد أسس إدعاءه بالتزوير على إنكار صدور الورقة كلها منه . وطعن في التوقيع المنسوب إليه عليها بالتزوير فإنه لا يكون له بعد ذلك وبعد أن نزل المطعون ضده عن التمسك بهذه الورقة أن يستدل بشيء مما حوته إذ أن هذا الاستدلال يتنافى مع إدعائه بتزوير ما هو موضع للاستدلال وإنما يكون لمدعى التزوير بعد نزول خصمه عن التمسك بالورقة المدعى تزويرها أن يتمسك بما لم

يدع تزويره من الورقة لو كان التزوير المدعى به واردا على جزء منها فقط .

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٥٦ بتاريخ ١٩/١/١٩٦٧
النزول عن التمسك بالورقة بعد الإدعاء بتزويرها يجعلها غير موجودة وغير منتجة لأى أثر قانونى .

الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٢٧٣ بتاريخ ٣١/١/١٩٦٧
حكم محكمة الموضوع بقول شاهدين من شواهد التزوير ، ويندب قسم أبحاث التزييف والتزوير لتحقيقها دون باقى الشواهد ، مؤداه - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - إرجاء الفصل فى موضوع الإدعاء بالتزوير إلى ما بعد انتهاء تحقيق صحة الورقة على أساس جميع الشواهد القائمة فى الدعوى التى ساقها الطاعن بالتزوير باعتبارها من القرائن المؤيدة لمدعاه وعلى أساس ما يستجد نتيجة للتحقيق .

الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٦٦٥ بتاريخ ١٦/٣/١٩٦٧
- يشترط - على ما تقرره المادة ٢٨٤ من قانون المرافعات - لقبول الإدعاء بالتزوير أن يكون منتجاً فى النزاع لأن كان غير ذى أثر فى موضوع الدعوى تعين على المحكمة أن تقضى بعدم قبوله دون أن تبحث شواهد أو تحققها إذ من العبث تكليف الخصوم بإثبات ما لو ثبت بالفعل ما كان منتجاً نتيجة ما فى موضوع الدعوى .

- الأصل فى الأوراق الموقعة على ياض أن تفسر الحقيقة فيها مما يستؤمن عليها هو نوع من خيانة الأمانة ومن ثم فإنه يرجع فى إثباته إلى القواعد العامة ومن مقتضاها أنه لا يجوز إثبات عكس ما هو ثابت فى الورقة الموقعة على ياض بغير الكتابة متى كان من وقعا قد سلمها إختياراً . إذ أن القانون يعتبر ملء الورقة فى هذه الحالة بغير المتفق عليه بمثابة خيانة أمانة .

الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٦٧٢ بتاريخ ١٦/٣/١٩٦٧
- حق الإدعاء بتزوير عقد وحق المحكمة فى الحكم بتزويره من تلقاء نفسها عملاً بالمادة ٢٩٠ من قانون المرافعات يظلان قائمين طالما كان هناك تمسك بالعقد .

- لا يشترط لإستعمال المحكمة الرخصة المخولة لها فى المادة ٢٩٠ من قانون المرافعات أن يكون قد إدعى أمامها بتزوير الورقة التى قصت بتزويرها إذ أن نص هذه المادة صريح فى تخويل المحكمة ولو لم يدع أمامها بالتزوير بالإجراءات المرسومة له - الحق فى أن تحكم برد أية ورقة وببطلانها إذا ظهر لها بجلاء من حالتها أو من ظروف الدعوى أنها مزورة .

- يكفى للقضاء بتزوير الورقة إثبات عدم صدورها ممن أسندت إليه دون حاجة لبيان طريقة التزوير .
- إثبات فض المظروف المحتوى على العقد المقضى بتزويره وإثبات الإطلاع على هذا العقد ليس من البيانات التى يجب تضمينها الحكم القاضى بالتزوير .

الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٠٤٥ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٣٠

- إن المادة ٢٨١ من قانون المرافعات أوجبت على مدعى التزوير تحديد كل مواضع التزوير المدعى به فى تقرير الإدعاء بالتزوير الذى يحرر فى قلم الكتاب وإلا كان التقرير باطلاً والممول عليه فى تحديد مواضع التزوير هو تقرير الطعن بالتزوير ولا يجوز لمدعى التزوير أن يضيف فى مذكرة شواهد التزوير أو فى دفاعه أمام المحكمة مواضع أخرى للتزوير غير التى حددها فى ذلك التقرير لأن ذلك منه يكون إدعاء بتزوير بغير الطريق الذى رسمه القانون وهو طريق التقرير به فى قلم الكتاب .

- متى كان المدعى عليه بالتزوير قد نزل عن التمسك بالجزء من الورقة الذى إقتصصر عليه الإدعاء بالتزوير فإن المحكمة إذا قضت بإنهاء إجراءات الإدعاء بالتزوير تكون قد إلتزمت حكم المادة ٢٨٩ من قانون المرافعات ولم تخالفها إذ يكفى للحكم بإنهاء إجراءات الإدعاء بالتزوير فى حالة إقتصاره على جزء من الورقة دون أجزائها الأخرى أن ينزل المدعى عليه بالتزوير عن التمسك بهذا الجزء الذى تناوله الإدعاء مع بقاءه متمسكاً بباقي أجزاء الورقة التى لم يدع بتزويرها ما دامت الورقة مما تقبل التجزئة .

الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٣٠٧ بتاريخ ١٩٦٨/١١/٧

- تحشير عبارة "المقر بما فيه " وتلويثها بعد تحرير السند ليس منتجاً فى إثبات تزوير السند متى أثبت الحكم صحة توقيع الطاعن تحت هذه العبارة لأن هذا التوقيع يفيد بذاته إقراره بما جاء فى السند بغير حاجة إلى تدوين تلك العبارة .

- ليس من نصوص المواد ٢٦٤ - ٢٦٦ من قانون المرافعات ما يوجب حصول الإستكتاب بحضور الخبير المنتدب لإجراء المضاهاة وإلا كان الإستكتاب باطلاً . بل إن نص المادة ٣/٢٦٩ من قانون المرافعات صريح فى أن الخط أو الإمضاء أو بصمة الإصبع الذى يكتب أمام القاضى يقبل للمضاهاة فى حالة عدم إتفاق الخصوم ولم تشترط هذه المادة حضور الخبير إجراء هذا الإستكتاب .

الطعن رقم ١١ لسنة ٣٦ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٩٧٥ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٢

النزول عن التمسك بالورقة بعد الإدعاء بتزويرها يجعلها - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض غير موجودة وغير منتجة لأى أثر قانونى .

الطعن رقم ٥٩٣ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٣١٠ بتاريخ ١٩٦٩/٢/١٣

إذا كان الثابت أن الطاعنة نزلت عن التمسك بالخطاب الذى كان مورثها قد قدمه للتدليل على تزوير العقد وقضت المحكمة بناء على هذا النزول بإنهاء إجراءات الإدعاء بتزوير هذا الخطاب فإن الحكم المطعون فيه إذ قطعه فى أسبابه بتزوير ذلك الخطاب بطريق المحو الكيماوى وقال " إن التزوير بهذه الكيفية يكفى وحده للحزم بعدم تزوير العقد موضوع الدعوى " يكون مخطئاً فى القانون ومشوباً بالفساد فى الإستدلال ، إذ ما كان يجوز قانوناً لمحكمة الإستئناف بعد أن نزلت الطاعنة عن التمسك بهذه

الورقة وقضى بإنهاء إجراءات الإدعاء بتزويرها أن تعود فبحث أمر صحتها وتزويرها ثم تقطع بتزويرها وتتخذ من التزوير دليلاً قاطعاً على عدم تزوير عقد البيع .

الطعن رقم ٧٦ لسنة ٣٥ مكتب قني ٢٠ صفحة رقم ٣٨٢ بتاريخ ١٩٦٩/٣/٤

يجوز إنهاء إجراءات الإدعاء بالتزوير في أية حالة تكون عليها ، بالنسبة لأي ورقة من الأوراق المطعون فيها وذلك بالنزول عن التمسك بها . ويترتب على هذا النزول عدم جواز الإمتداد إلى هذه الورقة في إثبات الأمر الذي قدمت من أجله وبالتالي تصبح الإجراءات التي إتخذت بشأنها للإدعاء بتزويرها منتهية بالنسبة لها .

الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٣٥ مكتب قني ٢٠ صفحة رقم ٦٢١ بتاريخ ١٩٦٩/٤/١٧

لا يجوز للمحكمة ، وفقاً للمادة ٢٢٧ من قانون المرافعات ، أن تقضى بسقوط حق الخصم الذي لم يتم بإيداع أمانة الخبير في التمسك بالحكم الصادر بتعيين الخبير إلا إذا وجدت أن الأعذار التي أبدتها الخصم لذلك غير مقبولة ، وهذا يقتضى على الخصم بالحكم الذي ألزمه بدفع أمانة الخبير حتى يكون في استطاعته دفعها في الميعاد المحدد في هذا الحكم أو إيداع الأعذار التي منعه من دفعها أمام المحكمة لتقديرها ولما كانت المادة ١٦٠ من قانون المرافعات توجب إعلان منطوق الأحكام الصادرة بإجراءات الإثبات إلى من لم يحضر النطق بها من الخصوم وإلا كان العمل لاغياً ، فإن علم هذا الخصم لا يتحقق إلا بحصول هذا الإعلان ومن ثم فلا يجوز للمحكمة أن تقضى بسقوط حقه في التمسك بالحكم الصادر بتعيين الخبير لعدم دفعه الأمانة إلا إذا كان قد أعلن بهذا الحكم إذا كان قد تغلف عن حضور الجلسة التي صدر فيها ولا يرفع هذه المخالفة أن تكون المحكمة قد أجرت المضاهاة بنفسها بعد أن قضت بسقوط حق الطاعن في التمسك بالحكم الذي كانت قد أصدرته بتعيين الخبير ذلك لأنها لم تلجأ إلى هذا الإجراء إلا اضطراراً لعدم إمكانها تنفيذ حكمها القاضي بتعيين الخبير بسبب عدم دفع أمانة الخبير من الطاعن وإمتناع المطعون ضده عن دفعها ، لإجراؤها لهذه المضاهاة إنما كان مترتباً على قضائها خطأً بسقوط حق الطاعن في التمسك بالحكم المذكور ، ولو أن الأمانة دفعت لما كان لها أن تلجأ إلى هذا الإجراء قبل أن يبدى الخبير رأيه ، لأن ما تضمنته أسباب حكمها القاضي بنسب الخبير يفصح عن عجزها عن تكوين عقيدتها في شأن التزوير المدعى به من مجرد مشاهدتها الأوراق التي أجرت المضاهاة عليها ، تلك المضاهاة التي أسست عليها حكمها المطعون فيه .

الطعن رقم ٣٧٩ لسنة ٣٥ مكتب قني ٢٠ صفحة رقم ١١٧٠ بتاريخ ١٩٦٩/١١/٦

المطروح المحتوى على السند المطعون فيه بالتزوير لا يعدو أن يكون ورقة من أوراق الدعوى وللمحكمة أن تطلع عليه في غيبة الخصوم ، ولا يعد ذلك إجراء من إجراءات التحقيق يتحتّم حصوله في

حضورهم ومن ثم يكون النعى على الحكم بالاطلاق على غير أساس .

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٧٩٦ بتاريخ ١٩٧٠/٥/٥

- حسب الحكم أن ينتهى إلى ما خلص إليه الخير من أن العقد مزور إستنادا إلى ما أثبتته الخير في تقريره من أن الورقة المثبت عليها عقد القسمة المدعى بتزويره كانت فى الأصل غلاف حافظة موقعا عليها من المطعون عليه وإستغل الطاعن ذلك لإصطناع عقد القسمة المشار إليه مستندا إلى ما قارفه عليها من حذف وإضافة ، حسب الحكم ذلك دون ما حاجة لتحقيق واقعة السرقة المدعاة أو إمكان سحب غلاف الحافظة من قضية بعينها ، لأن هذا وذاك يتعلق فى واقع الأمر بالظروف الخارجية للملابسة التى أدت إلى حصول الطاعن على الورقة المتمسك بها ، لا بكيفية وصول الإمضاء الصحيح للمطعون عليه إلى هذه الورقة بالذات .

- تغيير المحررات وإصطناعها يعد ضمن طرق التزوير المنصوص عليها فى المادتين ٢١١ و ٢١٧ من قانون العقوبات ويتسع لكل ما له تأثير مادى يظهر على المحرر بأى سبيل بعد تحريره ، سواء بإزالة جزء منه بالقطع أو التمزيق لرفع بعض عباراته أو إضافة عبارات جديدة فى الفراغ الحادث به ، بعد الإستثناء عن الجزء المقطوع .

الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٢١٧ بتاريخ ١٩٧١/٢/٢٥

إنه وإن كانت الصور الرسمية من محاضر جلسات محكمة الإستئناف قد جاءت خلواً مما يشير إلى أن المحكمة قامت بفض المظروف والإطلاع على السنتين المطعون فيهما بالتزوير ، إلا أنه لما كانت الأوراق المطعون فيها بالتزوير لا تعدو أن تكون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة من أوراق القضية ، فلا يعتبر الأمر بضمها والإطلاع عليها إجراء من إجراءات الدعوى التى يلزم إثباتها فى محضر الجلسة أو فى أى محضر آخر ، ومن ثم فإن خلو محاضر جلسات محكمة الموضوع مما يفيد أمرها بفض المظروف وإطلاعها على ما به من أوراق مطعون عليها بالتزوير ، لا ينهض دليلاً على أنها لم تقم بهذا الإجراء .

الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٢٦٦ بتاريخ ١٩٧١/٣/٩

يجوز للمحكمة وفقاً للمادة ٢٩٠ من قانون المرافعات السابق أن تحكم من تلقاء نفسها برد أية ورقة وبطلانها وإن لم يدع أمامها بالتزوير بالطرق المرسومة فى القانون إذا ظهر بجلاء من حالتها أو من ظروف الدعوى أنها مزورة ، وإذ جاءت هذه المادة خالية من أى قيد أو شرط فإن مؤدى ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو تطبيقها فى أية حالة كانت عليها الدعوى سواء حصل إدعاء بالتزوير أو لم يحصل وسواء نجح هذا الإدعاء أو فشل ، ويجوز للمحكمة من باب أولى فى حالة

تشككها في صحة الورقة المتمسك بها أن تحيل الدعوى من تلقاء نفسها إلى التحقيق إستعمالاً لحقها وذلك في الأحوال التي يجيز القانون فيها الإثبات بشهادة الشهود متى رأت في ذلك فائدة للحقيقة .

الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٣٧ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ٤٣٩ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢١

مفاد نص المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات السابق ، أنه لا يجوز الحكم بصحة الورقة ، وفي الموضوع معاً بل يجب أن يكون القضاء بصحة الورقة سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى حتى لا يحرم الخصم الذي أخفق في إثبات تزوير الورقة من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من معانٍ على التصرف المثبت فيها إذ ليس في القانون ما يحول دون التمسك بطلب بطلان التصرف أو صوريته بعد الإدعاء بتزوير الورقة المثبتة لهذا التصرف لإختلاف نطاق ومرمى كل من الطاعنين عن الآخر ، إذ يقتصر الأمر في الإدعاء بالتزوير على إنكار صدور الورقة من المتصرف دون العرض للتصرف ذاته من حيث صحته وبطلانه فإذا ما ثبت للمحكمة فساد الإدعاء بالتزوير وصحة إسناد التصرف إلى المتصرف ، فإن ذلك لا يقتضي بطريق اللزوم أن يكون هذا التصرف صحيحاً وجدياً .

الطعن رقم ٧٤ لسنة ٣٨ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ١٤٠٧ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٣٠

مفاد المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات السابق أنه لا يجوز الحكم بصحة الورقة أو تزويرها وفي الموضوع معاً ، بل يجب أن يكون القضاء بصحتها أو بتزويرها سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى وذلك حتى لا يحرم الخصم الذي تمسك بالورقة أو طلب ردها وبطلانها من أن يقدم بما عسى أن يكون لديه من أدلة قانونية أخرى لإثبات ما أراد إثباته وإذا كان الدفع بعدم العلم هو صورة من صور الإنكار فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم العلم وفي الموضوع معاً يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٣٧ مكتب قني ٢٥ صفحة رقم ٢٠٠ بتاريخ ١٩٧٤/١/٢٢

– من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن قبول محكمة الموضوع لشاهد من شواهد التزوير لتحقيقه سواء بالشهود أو بالخبرة لا يعني أنها رفضت دلائل التزوير الأخرى التي أوردتها مدعى التزوير بتقرير الطعن أو بمذكرة الشواهد ما دام من حقها أن تحققها لتصل إلى الإقتناع بصحة الورقة أو تزويرها .

– مفاد نص المادة ٢٩٠ من قانون المرافعات السابق أنه يجوز لمحكمة الموضوع أن تحكم من تلقاء نفسها برد أى ورقة وبطلانها إذا ظهر لها بجلاء من حالتها أو من ظروف الدعوى أنها مزورة . وإذا جاءت هذه المادة خالية من أى قيد أو شرط ، فإن مؤدى ذلك – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو تطبيقها في أية حالة كانت عليها الدعوى ، سواء حصل إدعاء بالتزوير أو لم يحصل ، وسواء نجح هذا الإدعاء أو فشل كما يجوز للمحكمة في حالة تشككها في صحة الورقة المتمسك بها أن تستعين في تكوين عقيدتها في شأن تزوير الورقة بما يثبت لديها في أوراق الدعوى من تحقيقات ، أو بما يظهر

لها من الظروف وقرائن الأحوال .

الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٢٣٤ بتاريخ ١٩٧٤/١/٢٧

إذ أوجبت المادة ٢٨١ من قانون المرافعات السابق على مدعى التزوير تحديد كل مواضع التزوير المدعى به فى تقرير الإدعاء بالتزوير الذى يحرق فى قلم الكتاب وإلا كان التقرير باطلاً فإنها تكون قد جعلت تقرير الطعن بالتزوير وحده هو المعمول عليه فى تحديد مواضع التزوير فلا يجوز لمدعى التزوير أن يضيف فى مذكرة شواهد التزوير أو فى دفاعه أمام المحكمة مواضع أخرى للتزوير غير التى حددها فى ذلك التقرير لأن ذلك منه يكون إدعاء بتزوير بغير الطريق الذى رسمه القانون وهو طريق التقرير فى قلم الكتاب .

الطعن رقم ٣٣٣ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٨١٣ بتاريخ ١٩٧٤/٥/٧

إنه وإن كانت المادة ٤٩ من قانون الإثبات توجب على مدعى التزوير أن يعلن خصمه بمذكرة شواهد التزوير فى ثمانية الأيام التالية للتقرير به والإجاز للمحكمة الحكم بسقوط إدعائه وكان المطعون ضده قد تأخر فى إعلان مذكرة الشواهد إلى الطاعن عن ذلك الميعاد ، إلا أنه لما كان الجزء المذكور جوازياً للمحكمة ، وكانت هذه المحكمة لا تجد فى ظروف الدعوى ما يدعو إلى إعماله فإنها ترفض طلب الحكم بسقوط الإدعاء .

الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٢١٦ بتاريخ ١٩٧٤/١/٢٢

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه يجوز إثبات صحة الورقة أو تزويرها بكافة الطرق القانونية ومنها القرائن القضائية ، ومن ثم فلا على محكمة الموضوع إن هى أقامت قضاءها بصحة الورقة على ما إطمأنت إليه من القرائن ما دامت مؤدية إلى ما إستخلصته منها وإذا كان الحكم المطعون فيه قد إعتد فى قضائه بصحة العقد على أن القرائن التى إستند إليها الحكم المستأنف لا تدل على تزوير العقد . علاوة على إقرار البائع أمام محكمة الإستئناف بصحة وصدوره منه . وكانت هذه الإعتبارات من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها الحكم . فإن النى عليه لا يعلو أن يكون مجادلة فى تقدير محكمة الموضوع للأدلة بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير التى أخذت بها مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ١٣ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٣٠٦ بتاريخ ١٩٧٤/٢/٦

مفاد نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أنه لا يجوز الحكم بصحة الورقة وفى الموضوع معاً ، بل يجب أن يكون القضاء بصحة الورقة سابقاً على الحكم فى موضوع الدعوى ، وذلك حتى لا يحرم الخصم الذى إحتج عليه بالورقة التى قضى بصحتها من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أوجه دفاع آخر بشأن ما أريد إثباته بتلك الورقة .

الطعن رقم ١٢١ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٦٥٨ بتاريخ ١٩٧٤/٤/٩

- إذ كان الثابت أن الطاعن لم يقف عند حد الدفع بعدم علمه بتوقيع مورثه على الإقرار أو إنكاره ذلك التوقيع ، وإنما ذهب إلى الإدعاء بتزويره ، فإن الحكم الابتدائي إذ قسريته على الإدعاء بالتزوير والتوقيع على الطاعن عبء الإثبات وأبده في ذلك الحكم المطعون فيه ، فإنه لا يكون قد خالف قواعد الإثبات - إذا أوجبت المادة ٢٨١ من قانون المرافعات السابق على مدعى التزوير تحديد كل مواضع التزوير المدعى به في تقرير الإدعاء بالتزوير الذى يحرق في قلم الكتاب وإلا كان التقرير باطلاً وكان يمين من تقرير الإدعاء بالتزوير أن مدعى التزوير قد حدد في هذا التقرير موضع التزوير في الإقرار المدعى بتزويره بأن مورثه إعتاد التوقيع بالإمضاء لا بالختم ، فإن المحكمة الابتدائية لا تكون قد أعطت إذ قصرت بحث الإدعاء بالتزوير على عدم توقيع المورث بختمه على ذلك الإقرار .

- إن المعمول عليه في تحديد مواضع التزوير - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو تقرير الإدعاء بالتزوير ولا يجوز لمدعى التزوير أن يضيف في مذكرة شواهد التزوير ، أو في دفاعه أمام المحكمة مواضع أخرى غير التى حددها في ذلك التقرير ، لأن ذلك منه يكون إدعاء بتزوير بغير الطريق الذى رسمه القانون وهو طريق التقرير به في قلم الكتاب .

الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٥٧٥ بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢٦

لا مجال لإعمال المادة ٢٧٦ من قانون المرافعات السابق المنطبق على واقعة الدعوى - بشأن عدم جواز الحكم في الإدعاء بالتزوير أو الموضوع معا - ما دام أن دفاع المطعون ضده الأولى وإن اتخذ صورة الإدعاء بالتزوير - إلا أنه بحسب التكييف الصحيح دفع بصورية التاريخ المدون بالعقد وعدم الاحتجاج بهذا التاريخ على الورقة وعلى المطعون ضده الأول باعتباره خلفاً لها وليس إدعاء بالتزوير كما ذهبت إلى ذلك محكمة الاستئناف ومن ثم فلا عليها إن هي قضت بحكم واحد بعدم صحة التاريخ وبرفض الدعوى تبعاً لذلك تأسيساً على أن العقد حرر بعد وفاة المورثة فيكون بذلك صادراً ممن لا صفة له في النيابة عنها .

الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٥٧٢ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٨

مفاد نص المادة ٥٧ من قانون الإثبات المقابلة للمادة ٢٨٩ من قانون المرافعات السابق أن النزول عن التمسك بالمحرر المطعون فيه وما يترتب عليه من إنهاء إجراءات الإدعاء بالتزوير ينبغي أن يتم قبل أن تنتهى هذه الإجراءات بصدر الحكم الفاصل في الإدعاء بالتزوير ، أما بعد صدور هذا الحكم فلا وجه لإنهاء إجراءات قد إنتهت بالفعل ، وإذن فتى كان الثابت من الأوراق أن الطاعن لم ينزل عن التمسك بالمحرر المطعون عليه إلا بعد صدور الحكم الابتدائي برد وبطلان ذلك المحرر ، فليس له أن ينهى على

المحكمة الابتدائية عدم قضائها بإنهاء الإجراءات كما ليس له أن يستأنف ذلك الحكم لمجرد القضاء بالغائه وإنهاء الإجراءات - إستناداً إلى نزوله عن الورقة المطعون عليها - بعد صدوره .

الطعن رقم ٥٩٣ لسنة ٤٢ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ٦٧١ بتاريخ ١٦/٣/١٩٧٦

مفاد نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أنه لا يجوز الحكم بصحة الورقة و في الموضوع معاً ، بل يجب أن يكون القضاء بصحة الورقة سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى حتى لا يحرم الخصم الذي أخفق في إثبات تزوير الورقة من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أوجه دفاع أخرى في الموضوع ، ولا محل أمام صراحة النص وإطلاقه لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن الطاعنين قد أبدوا دفاعهما في موضوع الدعوى ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى في الإدعاء بالتزوير وفي موضوع الدعوى معاً يكون باطلاً بما يسوجب نقضه .

الطعن رقم ١١٥ لسنة ٤٢ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ١٦٦ بتاريخ ١/٥/١٩٧٧

إذ كان المشرع قد نظم في المواد من ٤٩ إلى ٥٨ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ الطريق الذي يجب إتباعه عند الإدعاء بتزوير الأوراق التي يحتج بها الخصوم في دعوى منظورة أمام القضاء ثم اتبع ذلك بالمادة ٥٩ التي أجاز فيها لمن يخشى الاحتجاج عليه بمحرر مزور أن يختصم من يئده ذلك المحرر ومن يفيد منه لسماع الحكم بتزويره ، ويكون ذلك بدعوى أصلية ترفع بالأوضاع المعتادة حتى إذا ما حكم له بذلك أمن عدم الاحتجاج عليه بهذه الورقة في نزاع مستقبل ، ومفاد ذلك أن الإلتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية لا يصادف محلاً إذا احتج بهذا المحرر في نزاع مرفوع بشأنه دعوى ، ويكون متعبناً سلوك طريق الإدعاء بالتزوير الذي رسمه القانون باعتباره وسيلة دفاع في ذات موضوع الدعوى فيجب إيداءه أمام المحكمة التي تنظره ولا يجوز لغيرها أن تصدى له ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات حكم محكمة أول درجة المؤيد بالحكم المطعون فيه أن المطعون عليه قدم ضمن مستنداته صورة فوتوغرافية لكل من عقد الإيجار والإيصال -المشار إليها بسبب النعي - مقررأ أن المستأجر السابق لذات المين كان قد قدمها في الدعوى المرددة بينه وبين الطاعن - المأجر - ، وكان الثابت أن الطاعن لم يطعن على هذين المحررين بأى مطعن ، وإنما لجأ بعد الحكم عليه ابتدئياً إلى رفع دعوى تزوير أصلية ضد المستأجر السابق وأدخل فيها المطعون عليه ليصدر الحكم في مواجهته ، وطلب من محكمة الإستئناف لدى إستئنافه حكم محكمة أول درجة وقف السير فيه حتى يفصل في تلك الدعوى فإن من حق محكمة الإستئناف ألا تعير هذا الطلب إنفاثاً .

الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ١٥٤ بتاريخ ١/٤/١٩٧٧

إذ كان الثابت أن المطعون عليه الأول رد على إدعاء الطاعن بتزوير تاريخ الإقرار بأن هذا التغيير تم

باتفاق الطرفين وقت حدوله ، غير أن الطاعن أصر على ادعائه بتزوير تاريخ الإقرار ، ومن ثم فإنه يتحمل هو على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - عبء إثبات هذا التزوير وإذا كان يجوز إثبات هذا التزوير باعتبار أنه واقعة مادية بجميع طرق الإثبات ومنها شهادة الشهود دون تقييد بالقواعد الخاصة بإثبات الإلتزام . لما كان ذلك وكانت محكمة الاستئناف قد أحالت الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن إدعائه بالتزوير فإنها تكون قد إلتزمت صحيح القانون .

الطعن رقم ١١٤ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٧٦٨ بتاريخ ١٦/٣/١٩٧٨

- إذ كان المطعون عليه لما عمن بالتزوير على السند قرر أنه سلم السند لخاله ... بعد أن وقع عليه على يياض مقابل إقراره من خاله مبلغ ١٢ جنيهاً وأنه الخلاف بين والد المطعون عليه وبين خاله سلم هذا الأخير السند للطاعن الذي قام بملئه بما يفيد مديونية المطعون عليه له في مبلغ ٣٥٠ جنيهاً على خلاف الحقيقة بما مفاده أن المطعون عليه لم يسلم السند الذي وقع عليه على يياض بإختياره إلى الطاعن وإنما سلمه لخاله الذي سلمه للطاعن وأن هذا الأخير هو الذي قام بملء بياناته على خلاف الحقيقة ، وكانت الواقعة على هذه الصورة تعتبر تزويراً طبقاً للمفردة الأخيرة من المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات ، فإنه يجوز إثبات هذا التزوير بكافة طرق الإثبات بما فيها شهادة الشهود .

- مفاد نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أنه لا يجوز الحكم بتزوير الورقة وفي الموضوع معاً بل يجب أن يكون القضاء بالتزوير سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى وذلك حتى لا يحرم الخصم الذي تملك بالورقة التي قضى بتزويرها من تقديم ما عسى أن يكون لديه من أدلة قانونية أخرى لإثبات ما أراد إثباته بتلك الورقة .

الطعن رقم ١١٧ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ١٤٦٧ بتاريخ ١٤/٦/١٩٧٨

- المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة أن تغيير الحقيقة في الأوراق الموقعة على يياض ممن إستؤمن عليها هو نوع من خيانة الأمانة ، يرجع في إثباته للقواعد العامة ، ومن مقتضاها أنه لا يجوز إثبات عكس ما هو في الورقة الموقعة على يياض إلا أن تكون هناك كتابة أو مبدأ ثبوت بالكتابة ولا يخرج عن هذا الأصل إلا حالة ما إذا كان من إستولى على الورقة قد حصل عليها خلسة أو نتيجة غش أو طرق احتيالية أو بأية طريقة أخرى خلاف التسليم الإختيارى فمندانذ يعد تغيير الحقيقة فيها تزويراً يجوز إثباته بكافة الطرق والإحتيال أو الغش الذي يجعل من تغيير الحقيقة في الورقة الموقعة على يياض تزويراً يجوز إثباته بكافة الطرق هو الذي يكون قد أستخدم كوسيلة للإستيلاء على الورقة ذاتها . بحيث ينفي معه تسليمها بمحض الإرادة ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليها أذعت تزوير عقد الإيجار المقدم من الطاعن على سند من أنه إستغل فرصة لجونها إلى مساعدتها في تقديم

طلبات إلى وزارة الشئون الإجتماعية للحصول على معونة أو تعيينها في إحدى الوظائف ، وأنه استغل أميتها وقتها فيه فاستعمل المحرر الذى عليه لكتابة عقد الإيجار مثار النزاع وكان مؤدى ما سلف أن المطعون عليها هى التى سلمت الورقة الموقفة على يياض للطاعن اختياراً ، وأنه غير الحقيقة فيها وملا بياناتها بعقد الإيجار على غير المتفق عليه بينهما وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر مجرد إدعاء المطعون عليها تسليمها المحرر الموقع منها على يياض من قبيل الإحتيال الذى يجعل من تفسير الحقيقة فيه تزويراً يجوز إثباته بكافة الطرق فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون على واقع الدعوى بخروجه على قواعد الإثبات .

- إذ كان الثابت أن محكمة أول درجة قد أخذت بالدفاع الذى ساقه الطاعن من اعتبار الواقعة خيانة أمانة وكان الحكم الابتدائى قد إنتهى - إستاداً إلى هذا النظر - إلى عدم قبول الإدعاء بالتزوير وبصحّة عقد الإيجار ، وكان على محكمة الإستئناف أن تفصل فى كافة الأوجه التى تمسك بها المستأنف عليه أمام محكمة الدرجة الأولى ما دام الحكم قد قضى لصالحه فى الدعوى ولم يثبت تنازله عن تلك الأوجه وكان الثابت من مدونات الحكم الإستئنافى أن الطاعن تقدم بمذكرة طلب فيها تأييد الحكم المستأنف وأن المطعون عليها عجزت عن النيل من عقد الإيجار وتحاول إخراج الدعوى عن نطاقها ، مما مفاده أن مشاركته فى تنفيذ حكم الإحالة إلى التحقيق لا ينم بذاته على التنازل عن عدم جواز الإثبات بالبيئة ولا يقطع برضائه الإثبات بهذه الطريقة بل يشير إلى إستحضاره شهوده إذعاناً لحكم إجراءات الإثبات لازمة التحفظ وصاحبة التمسك بدفاع مناهة عدم جواز الإثبات بشهادة الأشهاد .

الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٢٠٤٦ بتاريخ ١٢/٢٧/١٩٧٨

من المقرر وفقاً لصريح نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات أنه لا يجوز للمحكمة أن تقضى بصحة المحرر أو رده أو يسقط الحق فى إثبات صحته وفى الموضوع معاً بل يجب أن يكون قضاؤها بذلك سابقاً على الحكم فى موضوع الدعوى إعتباراً بأنه يجمع بين هذه الحالات الثلاث إستهداف ألا يحرم الخصم الذى تمسك بالمحرر المقضى بتزويره أو يسقط الحق فى إثبات صحته أو المحكوم بصحته من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدلة قانونية أخرى أو يسوق دفاعاً متاحاً جديداً أخذاً بأن الإدعاء بالتزوير كان مقبولاً ومنتجاً فى النزاع ، إلا أنه لا مجال لأعمال هذه القاعدة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - متى قضى بعدم قبول الإدعاء بالتزوير وبين الحكم الموضوعى ، طالما ليس من ورائه تأثير على موضوع الدعوى ولا يكون ثمة داع لسبق الحكم بعدم قبول الإدعاء بالتزوير الحكم فى الموضوع .

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٤٥ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ١٦٣ بتاريخ ١٩٧٨/١/١١

الإدعاء بالتزوير هو مجموع الإجراءات التي نص عليها القانون لإثبات عدم صحة الأوراق وهو بهذه المثابة لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع تنصب على مستندات الدعوى يقصد به مقدمة إجتزاء منفعتمصلحة في رد دعوى الخصم ودفعها ، وإذ كانت المادة ١٤٩ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ وإن إباحته في أية حالة تكون عليها الدعوى إلا أنها أوجبت أن يكون تقرير في قلم الكتاب مشتملاً على تحديد كل مواضع التزوير المدعى به وإلا كان باطلاً كما أوجبت على مدعيه إعلان خصمه في ثمانية الأيام التالية للتقرير بمذكرة يبين فيها شواهد التزوير وإجراءات التحقيق التي يطلب إثباتها بها وإلا جاز الحكم بسقوط إدعائه مما مفاده أن من حق مدعى التزوير اللجوء إليه دون حاجة إلى تصريح من المحكمة وإنه لا يعتبر إدعاء بالتزوير في معنى هذه المادة ما لم يتبع الطريق الذي رسمه القانون لا يؤثر في ذلك أن المحكمة تملك بالرخصة المخولة لها بالمادة ٥٨ من قانون الإثبات أن تحكم برد أية ورقة وبطلانها إذا ظهر لها بجلاء من حالتها أو من ظروف الدعوى أنها مزورة ولو لم يدع أمامها بالتزوير . لما كان ذلك وكان الواقع في الدعوى أن الطاعن برغم إشارته أمام محكمة أول درجة إلى تزوير وثيقة الزواج - فإنه لم يسلك السبل الذي حدده - القانون للإدعاء بالتزوير سواء على عقد زواجه الموثق أو محضر الجلسة المنوه عنه بسبب النعي ، فإذا كانت المحكمة لم تر ما يبرر استعمال الرخصة المخولة لها في القضاء برد بطلان هذين المحررين ، ولم تجد فيما لوح به الطاعن من رغبة في إتخاذ إجراءات الإدعاء بالتزوير فيهما مما يسوغ الاستجابة لطلبه - بتمكينه من الإدعاء بالتزوير مقررة أنه لم يقصد بذلك سوى إطالة أمد النزاع واللد في الخصومة لأنها لا تكون قد أهملت بحقه في الدفاع

الطعن رقم ٣٧٧ لسنة ٤٦ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ١٣٣٧ بتاريخ ١٩٧٨/٥/٢٥

النص في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن الخصومة التي ينظر إلى إنتهائها وفقاً لهذا النص هي الخصومة الأصلية المنعقدة بين الطرفين لا تلك التي تنار عرضاً في خصوص دفع شكلي في الدعوة أو مسألة فرعية متعلقة بالإثبات فيها وإذ كان الحكم الصادر من محكمة أول درجة قد إقتصر على الفصل في الإدعاء بتزوير العقد وكان هذا القضاء لا تنتهي به الخصومة الأصلية المرددة بين الطرفين وهي طلب الحكم بصحة ونفاذ العقد كما أنه ليس من الأحكام التي أباحت المادة المذكورة الطعن فيها على إستقلال فإن المحكمة إذ قضت بقبول إستئناف الطاعن للحكم الصادر في الإدعاء بالتزوير مع الحكم الصادر في الموضوع تكون قد إلتزمت صحيح القانون .

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٧١٣ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٥
التقرير فى قلم الكتاب بالطعن بالتزوير فى أى محرر مقدم إلى المحكمة هو رخصه قررها المشرع
للخصم أن شاء استعمالها دون ما حابه إلى الترخيص له بذلك من المحكمة .

الطعن رقم ٦٤٣ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٢٥٣ بتاريخ ١٩٧٩/٥/٢
إذ كان الطاعنان لم يسلكا السبيل الذى رسمه القانون فى المواد من ٤٩ إلى ٥١ من قانون الإثبات
للإدعاء بالتزوير ، ولم يحددا فى مذكرتهما المقدمة لمحكمة الموضوع مواضع وكنه العبارات التى
أضيفت ، حتى يبين مدى إنتاجيتها وتعلقها بالنزاع المعروض ، فإن من حق محكمة الموضوع الإضافات
عما أثاره من تزوير المقعد وتعتبره صحيحاً ما دامت لم تر من ظروف الدعوى وفقاً للمادة ٢٨ من قانون
الإثبات ما يشير إلى تزويره .

الطعن رقم ١٢٣٢ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٦٩١ بتاريخ ١٩٧٩/٣/١
من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن إغفال قاضى الموضوع الإطلاع على الورقة
المطعون عليها بالتزوير مما يعيب الحكم الصادر بشأن هذه الورقة ويطله إذ هى صميم الخصومة
ومدارها ولذا كان الثابت من الأوراق والشهادة الصادرة من محكمة إستئناف المنصورة ... المقدمة
بحافظة مستندات الطاعن أن المطرود الموجود بداخله الإقرار المطعون عليه بالتزوير مختوم بخاتم....
بمصلحة الطب الشرعى بالقاهرة وأودع الخزينة ولم يفض من جانب المحكمة وما زال محرراً . وكان
فى ذلك ما يقطع بأن محكمة الدرجة الثانية لم تقطع على الورقة المطعون عليها بالتزوير قبل إصدارها
الحكمن المطعون عليهما فإن هذين الحكمن يكونان باطلين .

للطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٢٩٣ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/١٥
إبداء الإدعاء بالتزوير - بطريق الطلب المعارض أو بطريق الدعوى الأصلية - كاف لقيام الإدعاء وتحقق
آثاره لحين الفصل فيه ومقتضى ذلك هو عدم جواز البت فى موضوع المحرر ووجوب وقف الخصومة
الأصلية فيه لحين البت فى أمر تزويره ، ذلك أنه وإن كان المشرع لم ير فى صدد تناوله لنصوص
الإدعاء بالتزوير فى قانون الإثبات داعياً للنص على وقف الدعوى بسبب الإدعاء فيها بالتزوير باعتبار أنه
وعلى نحو ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور - لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع ذات
موضوع الدعوى وأن السير فى تحقيقه هو من قبيل المضى فى إجراءات الخصومة الأصلية شأنه فى
ذلك شأن أية مسألة عارضة أو أية منازعة فى واقعة من وقائعها يحتاج إثباتها إلى تحقيق ويتوقف عليها
الحكم ، إلا أن وقف الفصل فى الموضوع الذى يجرى الإستناد فيه إلى المحرر بسبب قيام الإدعاء
بتزويره مقرر بحكم المادة ١٢٩ من قانون المرافعات التى تقضى بأنه " فى غير الأحوال التى نص فيها
القانون على وقف الدعوى وجوباً أو جوازاً يكون للمحكمة أن تأمر بوقفها كلما رأت تعليق حكمها فى

موضوعها على الفصل فى مسألة أخرى يعوق عليها الحكم " ذلك أن الفصل فى الإدعاء بالتزوير يعتبر مسألة أولية لازمة للحكم فى الدعوى مطروح أمرها على محكمة أخرى مختصة بها كأن يكون أمر التزوير مطروحاً من قبل أمام محكمة أخرى بدعوى تزوير أصلية أو بدعوى جنائية إذ يصح فى هذه الأحوال وقف دعوى الإحتجاج بالمحرر لحين الفصل فى أمر تزويره . لما كان ما تقدم وكان الثابت بالمستندات المقدمة من الطاعن رفق طعنه إنه تمسك فى دفاعه بصحيفة الإستئناف وأمام المحكمة الإستئنافية يسبق إدعائه بتزوير عقد الإيجار سند الدعوى الماثلة وذلك بدعوى الجنحة المباشرة رقم ... وبدعوى التزوير الأصلية رقم ... المرفوعين منه فى هذا الشأن ضد المظنون عليه - المستأجر - قبل قيام الأخير برفع دعواه الموضوعية الماثلة وأن هذا الإدعاء ما زال منظوراً ولم يفصل فيه بعد بأى من الدعويين بين السالقين وكان من مقتضى ذلك الدفاع لو صح - وجوب وقف الإستئناف لحين الفصل فى أمر التزوير من المحكمة التى تنظره .

الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٩١٠ بتاريخ ١٩٨٠/١١/١٨

إذ كانت الطاعة الأولى قد قررت الإدعاء بتزوير عقد الصلح موضوع النزاع إستناداً إلى أن التوقيع المنسوب لها عليه مزور وأنه لو ثبت صحته فإنه يكون مختلساً منها على ورقة لا تعلم محتواها لجهلها باللغة العربية ، وسامت شواهد الدليل على صحة هذا الإدعاء . وإذ أسس الحكم المظنون فيه رفضه الإدعاء بالتزوير على عدم الأخذ بجهل الطاعة للغة العربية وأنه كان عليها أن تسعين بمن يقرأ لها العقد قبل توقيعه . وكان جهلها للغة العربية وعدم إستانتها بمن يقرأ عليها العقد لا يفيد بذاته صحة العقد وكان ما أقام عليه الحكم قضاءه حجية عن بحث شاهد التزوير التى ساقها الطاعة للدليل على صحة إدعائها ، فإنه يكون معيياً بالفساد فى الإستدلال والقصور فى التسيب .

الطعن رقم ٩٦١ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١١٢٤ بتاريخ ١٩٨٠/٤/١٥

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مناط قبول الإدعاء بالتزوير على ما تقرره المادة ٥٢ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ، أن يكون منتجاً فى النزاع ، فإن كان غير ذى أثر فى موضوع الدعوى تعين على المحكمة أن تقضى بعدم قبوله دون أن تبحث شواهد أو تحققها ، إذ من البت تكليف الخصوم بإثبات ما لو ثبت بالفعل ما كان منتجاً نتيجة ما فى موضوع الدعوى وكانت الطاعة تستهدف من هذا الإدعاء النيل من أمر التقدير سند المظنون عليه الأول فى التنفيذ بالمنازعة فى مدى إلزامها أصلاً بالألتام موضوع هذا الأمر ، وهو ما يتمتع قانوناً على الطاعة بعد أن فوتت ميعاد التظلم منه وأصبح نهائياً تحول حجته دون بحث ما يمس موضوعه ، فإن النى على الحكم المظنون فيه بالإخلال بحق الدفاع والفساد فى الإستدلال لا يكون فى محله .

الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٤٦ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ١٩٤٠ بتاريخ ١٩٨٠/١١/٢٥

- يجوز للمحكمة وفقاً لنص المادة ٥٨ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن تحكم من تلقاء نفسها برد أية ورقة وبطلانها وإن لم يدع أمامها بالتزوير بالإجراءات المرسومة في القانون إذ ظهر لها بجلاء من حالتها أو من ظروف الدعوى أنها مزورة ، وحسبها أن تبين في حكمها الظروف والقرائن التي تبين منها ذلك ، وقد جاء هذا النص عاماً لا يقيد المحكمة بدليل معين على التزوير ولا بشخص معين يقدم دليلاً .

- إذ كان لمحكمة الموضوع أن تستدل على وقوع التزوير بما تستخلصه من القرائن في الدعوى وتقدير قوة القرائن في الإثبات هو مما تستقل به متى قام قضاؤها على أسباب مقبولة ، ولا يجوز مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفاية كل منها في ذاتها . لما كان ما تقدم ، وكانت محكمة الموضوع قد اعتمدت في تكوين عقيدتها بتزوير المخاصمة السالفة الذكر على قرائن مجمعة تؤدي في مجموعها إلى النتيجة التي انتهى إليها الحكم وتكفي لحمل قضائه فلا يجوز للطاعن مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها للإثبات .

الطعن رقم ٨٨٦ لسنة ٤٧ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ١٩٢٣ بتاريخ ١٩٨٠/١١/٢٥

مفاد نص المادة ٥٧ من قانون الإثبات أن النزول عن التمسك بالمحرر المطعون فيه وما يترتب عليه من إنهاء الإجراءات ينبغي أن يتم قبل أن تنتهي هذه الإجراءات بصدر الحكم الفاصل في الإدعاء بالتزوير أما بعد صدور هذا الحكم فلا وجه لإنهاء إجراءاته إذ انتهت بالفعل ، فمتى كان الثابت من الأوراق أن الطاعن لم تنزل عن التمسك بالمحرر المطعون فيه إلا أمام محكمة الاستئناف وبعد صدور الحكم الابتدائي بالرد والبطلان فليس لها أن تنزع على محكمة الاستئناف عدم قضائها بإنهاء إجراءات الإدعاء بالتزوير .

الطعن رقم ١٠٤٠ لسنة ٤٧ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٣٩٣ بتاريخ ١٩٨٠/٢/٤

مؤدى نص المادة ٤٩ من قانون الإثبات أن المشرع قد رسم طريقاً للإدعاء بتزوير المحررات هو طريق التقرير به في قلم الكتاب وجعل تقرير الطعن بالتزوير هو وحده الممول عليه في بيان المحررات المدعى بتزويرها وفي تحديد مواضع التزوير بها ، ومن ثم لا يجوز لمدعى التزوير أن يضيف إلى دفاعه أمام المحكمة أو في مذكرة شواهد التزوير الإدعاء بتزوير محرر آخر لم يشملته تقرير الطعن أو إضافة مواضع أخرى في المحرر المدعى تزويره غير تلك التي حددها في التقرير لأن ذلك منه يكون إدعاء بتزوير غير الطريق الذي رسمه القانون وهو طريق التقرير في قلم الكتاب .

الطعن رقم ١١٠ لسنة ٤٧ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ١١٣٣ بتاريخ ١٩٨١/٤/١٥

مفاد النص في المادة ٥٧ من قانون الإثبات أن النزول عن التمسك بالمحرر المطعون فيه وما يستتبعه

من إنهاء إجراءات الإدعاء بالتزوير ينبغي أن يتم قبل صدور الحكم الفاصل في الإدعاء بالتزوير ، أما من بعد صدور هذا الحكم فلا وجه لإعمال هذا النص إذ قد انتهت إجراءات هذا الإدعاء بالفعل بصدور قضاء فيها إستفدت المحكمة بمقتضاء ولايتها على هذه المسألة .

الطعن رقم ٦٥٣ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ١٠٠٣ بتاريخ ١٩٨١/٣/٣١

مؤدى نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنه يجب أن يكون الحكم بصحة المحرر أو برده وتزويره أو القضاء بسقوط الحق في إثبات صحته سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى ، وذلك حتى لا يحرّم الخصم الذى تمسك بالمحرر الذى قضى بتزويره من أن يقدم ما عسى أن يكون عليه من أدلة قانونية أخرى ، باعتبار أن الإدعاء بالتزوير كان مقبولاً ومنتهجاً في النزاع أما في حالة عدم قبوله حيث يكون غير منتج في موضوع الدعوى ، فليس من حكمة الفصل بين الحكم في الإدعاء بالتزوير والحكم في الموضوع ومن ثم فلا تترتب على المحكمة إن هي قضت بعدم قبول الإدعاء بالتزوير في هذه الحالة وفي موضوع الاستئناف بحكم واحد .

الطعن رقم ٩٨٣ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٦٦٣ بتاريخ ١٩٨١/٢/٢٥

- من المقرر طبقاً لنص المادة ٤٩ من قانون الإثبات أن الإدعاء بالتزوير يجوز في أية حالة تكون عليها الدعوى ولو أمام محكمة الاستئناف ولا يسرى في شأنه ما هو مقرر بشأن الطعن بالإنكار في المحررات العرفية في المادة ٣/١٤ من قانون الإثبات من أن من إحتج عليه بمحرر عرفي ونافش موضوعه لا يقبل منه إنكار الخط أو الإمضاء أو الختم أو بصمة الأصبع .

- لا محل للقول أنه كان يتعين على المطعون عليها رفع دعوى تزوير أصلية قبل أن يتمسك الطاعن بالعقد في مواجهتهما وأن في عدم رفعها لهذه الدعوى إسقاطاً لحقها في الإدعاء بتزوير العقد ، لأن رفع دعوى التزوير الأصلية المقررة بالمادة ٥٩ من قانون الإثبات ليس واجباً على كل من يخشى الاحتجاج عليه بمحرر مزور وإنما هو حق جوازى ليس في عدم إستعماله ما يحول بينه وبين الإدعاء بتزوير ذلك المحرر إذا ما إحتج به عليه في أية دعوى عملاً بالمادة ٤٩ من قانون الإثبات .

الطعن رقم ١٢٨ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٣٣١ بتاريخ ١٩٨١/١/٢٦

مفاد نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الحكم ببرد وبطالان الورقة المقدمة سنداً في الدعوى لا يعنى بطلان التصرف ذاته ، وإنما بطلان الورقة المثبتة له فحسب ، ولا ينال من التصرف أو يمنع من إثباته بأى دليل آخر مقبول قانوناً . فإذا ما ثبت للمحكمة صحة الإدعاء بالتزوير وفساد الدليل على إسناده التصرف إلى الصادر منه ، فإن ذلك لا يقتضى بطريق اللزوم أن يكون هذا التصرف غير صحيح .

الطعن رقم ٣٨٩ لسنة ٤٨ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ١٦٣٩ بتاريخ ١٩٨١/٥/٢٨
الأمر في الإدعاء بالتزوير يقتصر على إنكار صدور الورقة من المتصرف دون التعرض للتصرف ذاته من حيث صحته أو بطلانه وإذ صدر الحكم باعتبار العقدين موضوع الدعوى وصية بعد قضائه برفض الإدعاء بتزوير ذات العقدين فإنه لا يكون هناك تناقض بين القضائين .

الطعن رقم ٦٠٨ لسنة ٤٨ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ٢٠١٢ بتاريخ ١٩٨١/١١/١١
تشترط المادة ٥٢ من قانون الإثبات لقبول الإدعاء بالتزوير أن يكون منتجاً في النزاع ، فإن كان غير ذي أثر في موضوع تعين على المحكمة أن تقضي بعدم قبوله دون أن تبحث شواهد أو تحققها إذ لا جدوى من تكليف الخصوم بإثبات ما لو ثبت بالفعل ما كان منتجاً في موضوع الدعوى وإذ كانت محكمة الموضوع قد خلصت في حدود سلطتها في فهم الواقع في الدعوى إلى أن الإدعاء بالتزوير الذي كان قوامه تكرار التنازل على عقد الإيجار محل النزاع إنما إدعاء غير منتج ومن ثم يكون هذا النعي في غير محله .

الطعن رقم ٨٣٤ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ١٢٦٢ بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٥
المقرر في قضاء هذه المحكمة أن لقاضي الموضوع السلطة المطلقة في تقدير الأدلة لاسيما ما يختص منها بدعاوى التزوير وأدلتها ولم يلزمه القانون بإجراء تحقيق متى كانت أوراق الدعوى تكفي لإقناعه بصحة الورقة المطعون عليها .

الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٤٨ مكتب قني ٣٣ صفحة رقم ٧١٢ بتاريخ ١٩٨٢/٦/١٠
لما كان الطاعن قد ركن في إثبات إدعائه بالتزوير إلى قرائن أوردها بمذكرة شواهد التزوير بما لا يمنعه من إضافة قرائن أخرى غيرها وكان الطاعن قد تمسك بقرائن جديدة إلى جانب تلك التي كان قد أوردها بمذكرة شواهد التزوير فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض بحث هذه القرائن الجديدة إستناداً إلى عدم ورودها بمذكرة شواهد التزوير فإنه يكون معيب بالخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٤٨ مكتب قني ٣٣ صفحة رقم ١١٣٤ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٩
لئن كان من المقرر وفقاً لصريح نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات أنه لا يجوز للمحكمة أن تقضي بصحة المحرر أو رده أو بسقوط الحق في إثبات صحته وفي الموضوع معاً ، بل يجب أن يكون قضاؤهاً بذلك سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى إعتباراً بأنه يجمع بين هذه الحالات الثلاث إستهداف ألا يحرم الخصم الذي تمسك بالمحرر المقضي بتزويره أو بسقوط الحق في إثبات صحته أو الخصم المحكوم بصحة الورقة قبله - من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدلة قانونية أخرى أو يسوق دفاعاً جديداً ، أخذاً بأن الإدعاء بالتزوير كان مقبولاً ومنتجاً في النزاع ، إلا أنه لا مجال لأعمال هذه القاعدة إذا كانت المحكمة لم تر فيما سألها الطاعن من قرائن على مجرد إدعائه بتزوير السند - دون سلوك

طريق الإدعاء بالتزوير - مما يقتضيها استعمال الرخصة المخولة لها في المادة ٥٨ من ذات القانون في القضاء برده وبطلانه ، لما كان ذلك ، وكان المشرع قد نظم في المواد من ٤٩ إلى ٥٨ من قانون الإثبات طريق الإدعاء بالتزوير ، وأوجب في المادة ٤٩ منه أن يكون ذلك الإدعاء بتقرير في قلم الكتاب ، وكان المقرر أنه يجب على مدعى التزوير أن يسلك في الإدعاء به الأوضاع المنصوص عليها في تلك المادة وما بعدها من قانون الإثبات لكي ينتج الإدعاء أثره القانوني ، وكان الثابت أن الطاعن وإن أثار أمام محكمة الموضوع أن التوقيع المنسوب إليه على التنازل عن الإيجار المسطر بالعقد مزور عليه ، إلا أنه لم يسلك السبيل الذي رسمه القانون ، فإنه يكون من حق تلك المحكمة أن تعتبر العقد صحيحاً ، ما دامت لم تر هي من ظروف الدعوى وفقاً للمادة ٥٨ ساقفة البيان أنه مزور - فلا على المحكمة إذ هي قضت بصحة ذلك التنازل ، وفي الموضوع بحكم واحد .

الطعن رقم ١٤١٣ لسنة ٤٨ مكتب قني ٣٣ صفحة رقم ٨٢١ بتاريخ ١٩٨٢/٦/٢٤

تغيير الحقيقة الذي يؤدي إلى إعتبر المحرر مزوراً هو ما يتغير به مضمون هذا المحرر بحيث يخالف حقيقة المعنى الذي قصد إثباته به ، ومن ثم إذا كان إغفال إدراج بعض العبارات في الصورة المأخوذة عن أصل المحرر لا يترتب ثمة مخالفة للمضمون الذي أثبت أصحاب الشأن في هذا الأصل أو المساس بحجيته أو مدى قوته القانونية ، فإن هذا الإغفال لا يعد من قبيل التزوير .

الطعن رقم ٨١٩ لسنة ٤٥ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ١٩٨٠ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٩

يدل نص المادة ١٧٥ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المشرع قد توقع أنه قد يعرض للقاضي الذي إشتراك في إصدار الحكم ما يحول بينه وبين حضوره بشخصه وقت تلاوته فلا يكفي بأن يوقع على المسودة ، على أنه يبين في الحكم أن القاضي الذي لم يحضر النطق به قد إشتراك في المداولة ووقع على مسودته وإلا كان باطلاً ، ولئن كان من المعين أن يكون المانع القهري الذي يجيز الاستعاضة بتوقيع القاضي مسودة الحكم عن حضوره شخصياً هو المانع المادي المجرد دون المانع القانوني الذي معناه زوال صفة القاضي أو إنتفاء ولايته لضرورة صدور الحكم ممن يتصف بوصف القاضي ولزوم ثبوت هذه الصفة له حتى النطق بالحكم كي تتوافر له مكنة الإصرار على رأيه أو العدول عنه حتى ذلك الوقت إلا أنه ليس بلازم الإفصاح في الحكم عن بيان المانع لأنه لصيق بشخص القاضي ومن العسير التعرف عليه وقت النطق بالحكم .

الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٤٨ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ٧٤٦ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٤

إذ كان الإدعاء بالتزوير لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع في الدعوى يترتب على التنازل عنه أن يكون غير مطروح على المحكمة وكان وجوب الفصل في الإدعاء بالتزوير إستقلالاً وقبل الفصل في موضوع

الدعوى - وعلى ما جرى به نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات - قاصراً على الفصل فى موضوع الإدعاء بالتزوير الذى يظل مطروحاً على المحكمة وعند الحكم فيه بصحة المحرر أو برده أو بسقوط الحق فى إثبات صحته ، لما كان ذلك وكان الثابت أن الطاعن قد تنازل أمام محكمة أول درجة عن الإدعاء بالتزوير الذى كان قد قرر به فإن هذا الإدعاء لم يعد مطروحاً على المحكمة لفصل فيه .

الطعن رقم ٦٥٤ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٤٨٦ بتاريخ ١٧/٢/١٩٨٣

إذا أقام الحكم قضاءه برفض الإدعاء بالتزوير على أسباب ماثقة تؤدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها وتكفى لحمل قضائه فلا يعيبه سكوتة عن الرد على مستندات الطاعن التى تمسك بها لتأييد إدعائه بالتزوير لأن فى قيام الحقيقة التى إتقت بها وأورد دليلها التعليل الضمنى المسقط لدلالة هذه المستندات .

الطعن رقم ٥٦ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٤٢٩ بتاريخ ١٤/٦/١٩٨٣

المقرر وفقاً لنص المادة ٤٤ من قانون الإثبات أنه لا يجوز للمحكمة أن تقضى بصحة المحرر أو برده أو بسقوط الحق فى إثبات صحته وفى الموضوع معاً بل يجب أن يكون قضاؤها بذلك سابقاً على الحكم فى موضوع الدعوى إعتباراً بأنه يجمع بين هذه الحالات هدف ألا يحرم الخصم الذى تمسك بالمحرر المقتضى بتزويره أو بسقوط الحق فى إثبات صحته أو المحكوم بصحته من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدلة قانونية أخرى أو يسوق دفاعاً متاحاً جديداً ، إلا أنه لا مجال لإعمال هذه القاعدة متى كان المدعى بتزويره محرراً متعلقاً بإجراء من إجراءات الدعوى ولا يرتبط بأدلتها الموضوعية لأنه فى هذه الحالة تنطى الحكمة من وجوب الفصل بين القضاء فى الإدعاء بالتزوير وبين الحكم الموضوعى ، ولا يكون ثمة داع لسبق الحكم فى الإدعاء بالتزوير سواء بصحته أو برده أو بسقوط الحق فى إثبات صحته الحكم فى الموضوع .

الطعن رقم ٦٤ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٢٠١ بتاريخ ١٧/٥/١٩٨٣

من المقرر وفقاً لصريح نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات أنه لا يجوز للمحكمة أن تقضى بصحة المحرر أو رده أو بسقوط الحق فى إثبات صحته فى الموضوع معاً بل يجب أن يكون قضاؤها بذلك سابقاً على الحكم فى موضوع الدعوى ، إعتباراً بأنه يجمع بين هذه الحالات الثلاث هدف واحد هو أن لا يحرم الخصم الذى تمسك بالمحرر المقتضى بتزويره أو بسقوط الحق فى إثبات صحته أو المحكوم بصحته من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدلة قانونية أخرى أو يسوق دفاعاً متاحاً جديداً أخذاً بأن الإدعاء بالتزوير كان مقبولاً ومنتجاً فى النزاع ، إلا أنه لا مجال لإعمال هذه القاعدة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - متى قضى بعدم قبول الإدعاء بالتزوير لأنه غير منتج إذ فى هذه الحالة تفقد الحكمة التى ترمى إلى الفصل بين الحكم فى الإدعاء بالتزوير والحكم الموضوعى طالما ليس من ورائه

تأثير على موضوع الدعوى الأصلية فلا يكون ثمة داع لأن يسبق الحكم بعدم قبول الإدعاء بالتزوير الحكم في الموضوع .

الطعن رقم ٦١٢ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ١٥١٤ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٣١

إذ أقام الحكم المطعون فيه قضاءه برد وبطالان المحرر المؤرخ ١٩٦٩/٦/١٠ على ما أجرته محكمة الإستئناف بنفسها من مضاهاة توقيع مورث المطعون ضدهم المنسوب له على هذا المحرر على توقيعاته المعترف بها إنتهت منها إلى القول بأن " التوقيع المذكور " - المطعون عليه بالتزوير - قد تم بطريق التقليد ولم يصدر من مورث المستأنفين المطعون ضدهم " وهي دعامة سائفة تكفي لحمله ، فإن النعى عليه بأنه لم يرد على أسباب الحكم الابتدائي الذي ألفاه يكون على غير أساس كما أن النعى على ما تزيد إليه بعد ذلك لتأكيد قضائه يكون - أبأ كان وجه الرأي فيه - غير منتج .

الطعن رقم ٨٥٢ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ١١٨١ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٦

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الأوراق المدعى بتزويرها لا تصلو أن تكون من أوراق الدعوى فلا يعتبر الأمر بضمها والإطلاع عليها إجراء من إجراءات الجلسة التي يلزم إثباته في محضرها وبالأحرى في مدونات حكمها .

الطعن رقم ٦٧٨ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ١٠٥٧ بتاريخ ١٩٨٥/١١/٢٨

لئن كان المقرر وفقاً لنص المادة ٤٤ من قانون الإثبات أنه لا يجوز للمحكمة أن تقضي بصحة المحرر أو رده أو بسقوط الحق في إثبات صحته وفي الموضوع معاً ، بل يجب أن يكون قضاؤها بذلك سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى ، إعتباراً بأنه يجمع بين هذه الحالات الثلاث إستهداف ألا يحرم الخصم المحكوم عليه في الإدعاء بالتزوير من أن يقدم ما قد يكون لديه من أدلة قانونية أخرى أو يسوق دفاعاً متاحاً جديداً إلا أنه إذا ما إنتفت هذه الحكمة التي إبتناها المشرع من عدم جواز الجمع بين القضاء في الإدعاء بالتزوير وفي الموضوع بحكم واحد ، فلا يكون هناك من مسوغ لتطبيق هذه القاعدة وإذا كان المقرر عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة الثالثة من قانون المرافعات أن لا يقبل أى طلب أو دفع لا تكون لصاحبه فيه مصلحة قائمة بقررها القانون وكان الواقع في الدعوى أن المطعون ضده الأول هو الذي سلك سبيل الإدعاء بتزوير أوراق إعلانه أمام محكمة الدرجة الأولى ، فإنه يكون وحده صاحب المصلحة في النعى على قضاء الحكم المطعون فيه في الإدعاء بالتزوير وفي الموضوع معاً باعتباره الخصم المحكوم عليه في هذا الإدعاء والذي إستهدف النص إتاحة الفرصة أمامه ليقدم ما عسى أن تكون لديه من أدلة قانونية أخرى لإثبات ما أراده من الإدعاء بالتزوير أو الإنكار ، أما الطاعنون وهم

المدعى عليهم فى هذا الإدعاء ، والمقضى لصالحهم فيه ، فلا مصلحة لهم فى النعى على الحكم بهذا السبب ومن ثم فهو غير مقبول .

الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٩٤٩ بتاريخ ٢٤/١٠/١٩٨٥

- ثبوت صحة أحد التوقيعات المنسوبة إلى مدعى تزويرها يكفى وحده لرفض هذا الإدعاء أياً كان الأمر فى مدى صحة باقى التوقيعات .

- لما كان المشرع إذ حظر بالمادة ٤٤ من قانون الإثبات على محكمة الموضوع الفصل فى الإدعاء بالتزوير والموضوع معاً ، وألزمها بتحديد جلسة لنظر الموضوع فقد توخى إتاحة الفرصة للخصوم لإبداء ما يعن لهم من أوجه دفاع أو أدلة جديدة فيما لم يفصل فيه من موضوعها ، ومن لم يجوز توجيه اليمين الحاسمة بعد رفض الإدعاء بالتزوير ، فإن الحكم المطعون فيه إذا استدل على تصف توجيه اليمين الحاسمة لمجرد التمسك بها بعد رفض الإدعاء بالتزوير ورب على ذلك وحده قضاءه برفض توجيهها يكون معيباً بالفساد فى الاستدلال .

الطعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ١٨٥ بتاريخ ٢/٦/١٩٨٦

- لمحكمة الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - سلطة تقدير أدلة التزوير ولا يلزمها القانون بإجراء تحقيق متى أطمأنت إلى عدم جدية الإدعاء بالتزوير ووجدت فى وقائع الدعوى ومستنداتها ما يكفى لأقتناعها بصحة الورقة المدعى بتزويرها ولا عليها أن هى لم تشأ أن تـمـل رخصة تحويلها لها القانون ، فلا يجب الحكم بعدم استعمال المحكمة حقها فى أن تقضى من تلقاء نفسها برد وبطلان الورقة المدعى بتزويرها عملاً بنص المادة ٥٨ من قانون الإثبات .

- لئن كان من المقرر وفقاً لصريح نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات أنه لا يجوز للمحكمة أن تقضى بصحة المحرر أو رده بسقوط الحق فى إثبات صحته وفى الموضوع معاً بل يجب أن يكون قضاؤها بذلك سابقاً على الحكم فى موضوع الدعوى إعتباراً بأنه يجمع بين هذه الحالات الثلاث استهداف ألا يحرم الخصم الذى تـمـسك بالمحرر المقضى بتزويره أو بسقوط الحق فى إثبات صحته أو المحكوم بصحته من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدلة قانونية أخرى أو يسوق دفاعاً متاحاً جديداً أخذاً بأن الإدعاء بالتزوير كان مقبولاً ومنتجاً فى النزاع ، ألا أنه لا مجال لأعمال هذه القاعدة وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - متى قضى بعدم قبول الإدعاء بالتزوير لكونه غير منتج . ففى هذه الحالة إنفتحت الحكمة التى ترمى إلى الفصل بين الإدعاء بالتزوير وبين الحكم الموضوعى ، طالما ليس من وراء ذلك تأثير على موضوع الدعوى الأصلية ، ولا يكون ثمت داع ليسبق الحكم بعدم قبول الإدعاء بالتزوير الحكم فى الموضوع .

الطعن رقم ١٧٨٣ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٦٢٠ بتاريخ ١٩٨٦/٥/٢٩

- المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن مجرد تنازل المستفيد من المحرر عن التمسك به رداً على الإدعاء بتزويره يجعله في حكم المعلوم وغير ذي أثر قانوني ليس فقط بالنسبة لموضع الإدعاء بالتزوير منه ، وإنما أيضاً لكل ما يتأثر بهذا الموضوع من بيانات المحرر ، إذ أن الإدعاء بالتزوير المؤسس على عدم صدور المحرر ممن نسب له يعتبر موجهاً إلى المحرر كله .

- يدل نص المادة ٥٨ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ على أن المشرع لم يعلق استعمال محكمة الموضوع للرخصة الواردة به على طلب من أى من خصوم الدعوى ، ومن ثم يكون لها أن تحكم برد و بطلان أية ورقة مطروحة عليها وفي أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لم يتخذ أحد الخصوم الإجراءات القانونية بالإدعاء بالتزوير أو حتى يطلب منها استعمال هذه الرخصة طالما أن المحاج بالورقة لم يقر بصحتها صراحة أو ضمناً .

الطعن رقم ٣٢٤ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٣٨٨ بتاريخ ١٩٨٧/٣/١٥

المقصود بالإدعاء الفرعي بالتزوير وبإنهاء إجراءاته للتنازل عن التمسك بالورقة المطعون فيها والمنصوص عليه في المادة ٥٧ من قانون الإثبات هو إستبعاد الورقة من الدعوى الأصلية وإسقاط حجيتها ، ولازم ذلك أن الإدعاء بالتزوير يجب أن يوجه إلى كل من يتمسك بتلك الورقة يستوى في ذلك أن يكون هو الذي قدمها للإحتجاج بها أو أن تكون قد قدمت من غيره ، كما يستوى أن يكون هو الخصم المنسوب إليه تزويرها أو يكون خصماً آخر عالمياً أو غير عالم بهذا التزوير - طالما كانت له مصلحة قانونية في التمسك بها ، وأن يكون التنازل عن التمسك بالورقة المعبرة أساساً لإنهاء إجراءات الإدعاء بالتزوير المنصوص عليه في المادة سالفة الذكر هو التنازل الصادر عن بعضهم أساساً لفرض آثاره على الآخرين ومؤدى ذلك أن يكون من حق من تمسك بالورقة المطعون فيها أن يمضي في إثبات صحتها لإعمال آثارها دون أن يحتاج بموقف غيره من الخصوم ، لما كان ذلك وكان الشفيع - بحكم أنه صاحب حق في أخذ العقار بالشفعة وقد جعل له القانون البيع سبباً لإستعمال حقه بحيث يحل محل المشتري فيما تضمنه هذا البيع من حقوق والتزامات جبراً عن طرفه ، فإن من حقه - بعد تسجيل رغبته في الأخذ بالشفعة - أن يستعصم بسند البيع باعتباره دعائمه الأساسية في إثبات التصرف وعلى المحكمة أن تمضي في إثبات صحة الورقة أو تزويرها دون أن يحتاج الشفيع بتنازل المشتري عن هذا السند .

الطعن رقم ٩٢٧ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ١٩٧ بتاريخ ١٩٨٧/١/٢٨

المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن مفاد نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أنه

لا يجوز الحكم بصحة المحرر أياً كان نوعه - وفي موضوع الدعوى معاً ، بل يجب أن يكون القضاء بصحته سابقاً على الحكم في الموضوع ، وذلك حتى لا يحرم الخصم الذي أخفق في إثبات تزوير المحرر من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أوجه دفاع أخرى كان يورى في الإدعاء بالتزوير ما يفنى عنها ، وأن عجز مدعي تزوير إعلانه بالحكم المستأنف - والذي من تاريخ حصوله يبدأ سريان معاد الطعن بالإستئناف بالنسبة له عن إثباته ، لا يستتبع بطريق اللزوم أن يكون قد سقط حقه فيه ، إذ ليس في القانون ما يحول دون تمسكه بإعلان ذلك الإعلان - بعد الحكم برفض الإدعاء بالتزوير لإختلاف نطاق ومرمى كل من الطعنين عن الآخر إذ قد تعدد الأدلة على إثبات ذلك الإعلان أو نفيه .

الطعن رقم ١٠٥٤ لسنة ٥٣ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ٥٤٧ بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢

تمسك الطاعنة في صحيفة الإستئناف بتزوير الإقرار المؤرخ ١٩٧١/١٠/١٧ دون أن تسلك إجراءات الإدعاء بالتزوير المنصوص عليها في المادة ٤٩ وما بعدها من قانون الإثبات بما يعد منها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنكاراً لما نسب إليها من توقيع ببصمة الختم على الإقرار المشار إليه وفقاً للمادة ١٤٥ من القانون المذكور ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يحقق لها هذا الإدعاء بالإنكار وأيد الحكم الابتدائي على سند من مجرد أن الطاعنة لم تنكر صراحة الختم المنسوب إليها على الإقرار سالف البيان يكون فضلاً عن خطئه في تطبيق القانون معيياً بالقصور في التسيب .

الطعن رقم ٦٤ لسنة ٥٤ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ٦٤٠ بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٨

الرأى في المذهب الحنفي أنه إذ زوج المجنون نفسه فلا يتعقد عقده لأن عبارته ملغاة لا أثر لها ولا إرباط ينشأ بوجودها ، وإذا كان الثابت في الأوراق أن زوج الطاعنة سبق الحكم بتوقيع الحجر عليه لجنونه قبل زواجه بها وأنه باشر عقد الزواج بنفسه فإن العقد لا يتعقد بعبارته ولا ترتب عليه آثار الزواج الشرعي ويكون طلاقها في هذه الحالة وارداً على غير محل .

الطعن رقم ٢٣٧٣ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ٦٣٦ بتاريخ ١٩٨٨/٤/١٠

أوجبت المادة ٤٩ من قانون الإثبات على مدى التزوير تحديد كل مواضع التزوير المدعى بها في تقرير الإدعاء بالتزوير الذي يحدد فيه قلم الكتاب وإلا كان التقرير باطلاً والمعمول عليه به في تحديد مواضع التزوير هو تقرير الطعن بالتزوير ، ولا يجوز لمدعي التزوير أن يضيف في مذكرته شواهد التزوير أو في دفاعه أمام المحكمة مواضع أخرى للتزوير غير التي حددها في ذلك التقرير لأن ذلك منه يكون إدعاء بتزوير بغير الطريق الذي رسمه القانون وهو طريق التقرير به في قلم الكتاب .

الطعن رقم ١٤٢٥ لسنة ٥٤ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ٢٥٠ بتاريخ ١٩٨٨/٢/١٧

مفاد نص المادة الرابعة عشرة من قانون الإثبات الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، أن حجية الورقة العرفية إنما تستمد من شهادة التوقيع بالإمضاء أو ببصمة الختم

أو بصمة الإصبع ، وهى بهذه المثابة تعتبر حجة بما ورد فيها على من وقعها حتى يثبت عدم صدور التوقيع منه ، وإذا كان ليس ثمة ما يمنع من أن توقع الورقة بأكثر من توقيع مما سلف بيانه وفى هذه الحالة تعتبر الورقة حجة على من نسبت إليه إذ ثبت أن أحد هذه التوقعات صدر صحيحاً منه . وأنه ولئن كان لمحكمة الموضوع عملاً بنص المادة ٥٨ من القانون المشار إليه ، السلطة التامة فى أن الحكم برد وبطالان أى محرر إذا ظهر لها بجلاء من حالته أو من ظروف الدعوى أنه مزور إلا أنه يصح لصحة حكمها أن تقيم قضاؤها على أسباب سائلة تؤدي إلى النتيجة التى إنتهت إليها ، لما كان ذلك وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قضى برد وبطالان عقد البيع المؤرخ على ما قرره من أن " ... ثبوت تزوير التوقيع ببصمة الإصبع يكفى لرد وبطالان العقد دون حاجة لتحقيق مدى تزوير الختم من عدمه خاصة وأنه غير لصيق بشخص صاحبه . " حالة أن ثبوت تزوير بصمة الإصبع المنسوبة إلى المطعون عليه الأول على عقد البيع المشار إليه لا يعنى بطريق اللزوم الختمى عدم صحة بصمة ختمه على ذات العقد وعدم صدورها منه . فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برد وبطالان العقد المشار إليه إعتماً على ذلك دون تحقيق ما تمسك به الطاعن من صحة بصمة الختم المنسوبة للمطعون عليه المذكور ولم يحج به إلى طلبه بتحقيق هذا الدفاع الجوهرى ورتب على ذلك قضاءه برفض الدعوى بصحة ونفاذ ذلك العقد يكون مشوباً بالفساد فى الاستدلال والقصور فى السبب والإخلال بحق الدفاع .

الطعن رقم ٦٠٧ لسنة ٥١ مكتب قضى ٤٠ صفحة رقم ٥٥٥ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٢

المقرر - فى قضاء هذه المحكمة إنه ولئن كانت المادة ٤٤ من قانون الإثبات قد نصت على أنه " لا يجوز للمحكمة أن تقضى بصحة المحرر أوردته أو بسقوط الحق فى إثبات صحته وفى الموضوع معاً حتى لا يحرم الخصم الذى تمسك بالمحرر المقضى بالتزوير أو بثبوت الحق فى صحته من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدلة قانونية أخرى أو يسوق دفاعاً جديداً ، إلا أن شرط ذلك أن يكون الإدعاء بالتزوير مقبولاً ومنتجاً فى النزاع ومن ثم فلا مجال لأعمال هذه القاعدة متى قضى الحكم بعدم قبول الإدعاء بالتزوير لأنه غير منتج فى هذه الحالة تفقد المحكمة التى ترمى إلى الفصل بين الإدعاء بالتزوير وبين الحكم الموضوعى طالما ليس من ورائه تأثير على موضوع الدعوى .

الطعن رقم ٣١١ لسنة ٥٢ مكتب قضى ٤٠ صفحة رقم ٣٠١ بتاريخ ١٩٨٩/١/٢٦

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه يجوز إثبات صحة الورقة أو تزويرها بكافة طرق الإثبات ومنها القرائن القانونية فلا على محكمة الموضوع إن هى أقامت قضاؤها بصحة الورقة على ما إطمأنت إليه من القرائن ما دامت مؤدية إلى ما إستخلصته منها .

الطعن رقم ٧٤٠ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٠١ بتاريخ ١٩٨٩/٥/١٨

مفاد نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات فى المواد المدنية والتجارية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أنه لا يجوز الحكم بصحة الورقة أو بتزويرها وفى الموضوع معاً بل يجب أن يكون القضاء فى الإدعاء بالتزوير سابقاً على الحكم فى موضوع الدعوى ، إلا أنه لما كانت الغاية التى توخاها المشرع من هذا النص لا شأن لها بالنظام العام إذ هى تتعلق بصالح الخصوم ، إستخداماً بالأى يحرم الخصم الذى تمسك بالورقة وحكم بتزويرها أو الخصم الذى أدعى التزوير وأخفق فى إدعائه من تقديم ما يكون لديه من دفرع وأوجه دفاع وأدلة قانونية إدخرها لمواجهة خصمه فى موضوع الدعوى . ومن ثم فإن صاحب المصلحة فى تعيب الحكم بالإخلال بحق الدفاع إذا ما خالف تلك القاعدة يكون هو الخصم الذى حكم عليه فى الإدعاء بالتزوير سواء كان قد تمسك بالورقة وقضى بتزويرها أو كان أدعى التزوير وأخفق فى إدعائه .

الطعن رقم ٢٢٦٤ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤٦٣ بتاريخ ١٩٨٩/٢/١٣

المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أنه إذا طعن على السند بالإنكار أو بالجهالة أو بالتزوير وقضت المحكمة بصحة السند أو برده تعين عليها إعمالاً للمادة ٤٤ من قانون الإثبات أن تؤجل الدعوى لجلسة تالية لنظر الموضوع أى أنه لا يجوز لها أن تقضى فيها بحكم واحد حتى لا يحرم الخصم من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدلة أخرى تؤيد دفاعه فى موضوع الدعوى ، إلا أنه لما كان المقصود بالدفع بالإنكار وعلى ضوء ما جاء بالمادة ٣٠ من قانون الإثبات هو أن يبدى ممن يشهد عليه المحرر أى أن يتكر من نسب إليه تحرير المحرر بخطه أو التوقيع عليه بإمضاءه أو بصمة إصبعه هذا التحرير أو التوقيع ولما كانت الشهادتين الطبيعتين المقدمتين للتدليل على الحالة الصحية للمستأجرة لم ينسب صدورهما إلى الطاعن ولم يدع بأنه محررهما أو الموقع عليهما ، ومن ثم فإن دفاعه أمام محكمة الموضوع بعدم صدورهما ممن وقع عليهما لا يعد إنكاراً فى مفهوم المادتين ٣٠ ، ٤٤ من قانون الإثبات ولا تلتزم المحكمة بالفصل فيه على إستقلال والتأجيل لنظر الموضوع .

الطعن رقم ١١٦٥ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٤٧ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٧

- نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أنه لا يجوز الحكم بصحة الورقة أو بتزويرها ، وفى الموضوع معاً ، بل يجب أن يكون القضاء بذلك سابقاً على الحكم فى الموضوع ، حتى لا يحرم الخصم من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدلة أخرى تؤيد دفاعه فى موضوع الدعوى لا فرق فى ذلك بين حالة الدفع بالإنكار أو الدفع بالجهالة أو الإدعاء بتزوير المحرر ، أن يكون ذلك حاصلأً أمام محكمة أول درجة ، أو محكمة ثانى درجة ولا يكون القضاء بصحته أو برده وبطلانه ، وسواء أكان الحكم من محكمة ثانى درجة بالأييد أو الإلغاء لإتحاد المحكمة

التشريعية في جميع الأحوال السابقة وهي عدم حرمان الخصم من تقديم ما قد يكون لديه من أدلة قانونية أخرى لإثبات ما أراد إثباته بالمحرر الذي ثبت تزويره أو التخلص من الالتزام الذي يثبتته وفشل في الطعن عليه ذلك أن المحرر المحكوم بصحته أو بطلانه لا يعدو أن يكون دليلاً في الدعوى ، ولقد تعد الأدلة على إثبات الالتزام أو نفيه .

- لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بصحة توقيع مورثة الطاعة على عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٠/٦/١ وإيصال سداد الأجرة المؤرخين ١٩٧٤/١٢/٣١، ١٩٧٤/٢/١، ورفض ما أدعته الطاعة من أن التوقيع ببصمة خاتم المورثة على هذه الأوراق قد تم بطريق اختلاس خاتمها وفي موضوع الدعوى معاً بمقولة أن إدعاء الطاعة ليس إدعاء بالتزوير لعدم التقرير به في قلم كتاب المحكمة ، وفي حين أنه وقد تشككت المحكمة في صحة الأوراق المتمسك بها ، وأحالت الدعوى إلى التحقيق كي يتسنى لها الحكم على يينة وحسمت الأمر بقضائها بصحة تلك الأوراق ، فإنها تلتزم بإتباع ما تقضى به المادة ٤٤ المشار إليها آنفاً ولو لم يدع أمامها بالتزوير بالإجراءات التي نص عليها قانون الإثبات لورود النص عاماً دون تخصيص .

الطعن رقم ٦٣٠ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١١٥ بتاريخ ١٩٨٩/١/١٠

لما كان اعتماد المحرر لا يعد مانعاً من الطعن فيه بالتزوير إلا إذا كان صادراً عن علم بما يشوب المحرر من عيوب ، وكان الثابت من مذكرة دفاع الطاعن المشار إليها بوجه النعي أنه تمسك فيها بأنه كان موجود بالخارج لدى تقديم التوكيل أن معاميه بادر بإرسال ذلك الإنذار بصفة عاجلة دون أن يعلم بما يشوب التوكيل من التزوير وقد رفع التزوير فور علمه بذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضائه مع هذا على قوله أن " المستأنف عليه " الطاعن " لم يقل شيئاً عن التوكيل المقدم في الدعوى في المرحلة الاستئنافية ولا عن الإنذار المؤرخ ١٩٨٠/١/٢ الموجه منه وآخر إلى المستأنف " المطعون ضدها " وهذا الإنذار يفيد صحة صدور التوكيل من المستأنف عليه إلى المستأنف - فإنه يكون قد خالف الثابت في الأوراق وإذ حجب الحكم نفسه بذلك عن بحث دفاع الطاعن وتحقيق الإدعاء بالتزوير ، فإنه يكون قد أغفل دفاعاً جوهرياً من شأنه - لو صح - أن يغير به وجه الرأى في الدعوى وهو ما يعيه بالقصور .

الطعن رقم ١١١٤ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٥٦١ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٢

للمدعي ضده بتزوير ورقة مقدمة منه أن ينهى إجراءات الإدعاء بالتزوير في أية حالة تكون عليها هذه الإجراءات بنزوله عن التمسك بتلك الورقة بغير توقف على قبول مدعى التزوير ويؤدى هذا النزول إلى اعتبارها غير موجودة وغير منتجة لأى أثر قانوني فلا يجوز الاستناد إليها في إثبات الأمر التي قدمت من

أجله ولا يكون لمدعى التزوير سوى أن يطلب من المحكمة ضبط الورقة أو حفظها متى كانت له مصلحة مشروعة في ذلك .

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٥٤٥ بتاريخ ١٩٨٩/٦/٧
مؤدى النص في المادة ٣/١٤ من قانون الإثبات أن مناقشة موضوع المحرر تفيد التسليم بصحة نسبة الخط أو الإمضاء أو الختم أو البصمة لمن يشهد عليه المحرر .

الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٤١ صفحة رقم ٥٢٢ بتاريخ ١٩٩٠/١٠/١٨
مناط قبول الإدعاء بالتزوير على ما تقرره المادة ٥٢ من قانون الإثبات أن يكون منتجاً في النزاع فإن كان غير ذى أثر في موضوع الدعوى تعين على المحكمة أن تقيم قضاها بعدم قبوله على أسباب سالتة تكفى لحمله [٣] وكان الثمن باعتباره ركناً من أركان عقد البيع يوجب على المحكمة قبل القضاء بصحته ونفاذه أن تثبت من الوفاء به وكان الاتفاق على أن يكون عقد البيع مفسوخاً من تلقاء نفسه دون تنبيه أو إنذار عند تخلف المشتري عن سداد أى قسط من أقساط باقى الثمن يترتب عليه الفسخ حتماً بمجرد تحقق الشرط ، وإذ أقام الحكم المطعون فيه قضاها بعدم قبول إدعاء الطاعن بتزوير المخالصة المؤرخة ١٩٨١/٣/١١ المدعى صلوها من مورثه على قوله " وكان الطعن بالتزوير قد إتب على توقيع مورث الطاعن المرحوم على المخالصة الممهورة بتوقيعه وكانت هذه المخالصة تتعلق بالتخالص عن جزء من الثمن بما يفيد إستلام المذكور لها المبلغ ، وكان الطاعن أحد الورثة الذين أقروا هذه المخالصة وبصحتها وأن المستأنف عليه الأول - المطعون ضده الأول - ذمراً لأى نزاع قام بعرض نصب الطاعن أى المستأنف فى قيمة تلك المخالصة وتلا ذلك إيداعه لقيمة ذلك النصب بخزانة المحكمة بعد أن رفض الطاعن إستلامه فإن مصلحة الطاعن فى هذا الطعن تكون منتفية ويكون الطعن بذلك غير منتج لأن النزاع حول هذه المخالصة لم يؤثر البتة فى النزاع حول عقد البيع المؤرخ ١٩٦٤/١٠/٢١ ومن ثم تقضى المحكمة بعدم قبول الطعن بالتزوير " وكان هذا الذى إستند إليه الحكم تبريراً لعدم قبول إدعاء الطاعن بتزوير توقيع مورثه على تلك المخالصة ونفى أثرها فى النزاع حول عقد البيع المؤرخ ١٩٦٤/١٠/٢٦ ليس من شأنه أن يؤدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها فى هذا الشأن ذلك أن هذه المخالصة لم تشمل إقراراً للطاعن بصحتها بل ولم يبين الحكم المصدر الذى إستقى منه ذلك هذا إلى أن الحكم وقد إعتبر أن مجرد عرض المطعون ضده الأول وإيداعه نصب الطاعن فى باقى الثمن الوارد بالمخالصة موجباً لعدم قبول إدعائه بتزويرها وهو ما يتحصن به عقد البيع الصادر من مورثه بتاريخ ١٩٦٤/١٠/٢٦ رغم أن فسخ العقد متى وقع بمقتضى شرط فيه نتيجة تخلف المشتري عن الوفاء بباقى الثمن فى الميعاد المتفق عليه فإن عرضه - وعلى ما

جرى به قضاء هذه المحكمة - ليس من شأنه أن يعيد العقد بعد إنفساخه وهو ما قصد الطاعن تحقيقه من الإدعاء بتزوير تلك المخالصة توصلاً لأعمال أثر الشرط الفاسخ الصريح الوارد بالبند الثاني من عقد البيع وإعتباره مفسوخاً لتخلف المظنون ضده الأول عن سداد باقي ثمن المبيع وهو ما يدل على أن الحكم المظنون فيه لم يظهم حقيقة دفاع الطاعن ومرواه ولم يفتن إلى الشرط الفاسخ الصريح الوارد بالعقد للثبت من توافر موجباته لأعمال أثره على وجهه الصحيح مما يكون معه الحكم معيماً بما يوجب نقضه لما ورد بهذين الوجهين دون حاجة لبحث باقي أسباب الطعن .

الطعن رقم ٢٠٩٠ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٤١ صفحة رقم ٦٨ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٩٠

- يشترط لقبول الإدعاء بالتزوير طبقاً للمادة ٥٢ قانون الإثبات أن يكون منتجاً في النزاع فإن كان غير ذي أثر في موضوع الدعوى تعين على المحكمة أن تقضي بعدم قبوله دون أن تبحث شواهد أو تحققها إذ لا جدوى من تكليف الخصوم بالإثبات ما لو ثبت بالفعل ما كان منتجاً في موضوع الدعوى .

- النص في المادة ٤٤ من قانون الإثبات يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أنه لا يجوز الحكم بصحة الورقة أو بتزويرها وفي الموضوع معاً ، بل يجب أن يكون القضاء في الإدعاء بالتزوير سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى حتى لا يحرم الخصم من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدلة أخرى تزيد دفاعه في موضوع الدعوى لا فرق في ذلك بين أن يكون إنكار المحرر أو الإدعاء بتزويره حاصلًا أمام محكمة أول درجة أو محكمة ثاني درجة ولا يكون القضاء في أيهما صادراً بصحته أو برده وبطلانه وسواء كان الحكم من محكمة ثاني درجة بالتأييد أو الإلغاء ، لإتحاد الحكمة التشريعية في جميع الأحوال السابقة وهي ألا يحرم الخصم الذي تمسك بالورقة وحكم بتزويرها أو ادعى التزوير وأخفق في إدعائه من تقديم ما يكون لديه من أدلة قانونية أخرى لإثبات ما أراد إثباته بالمحرر الذي ثبت تزويره أو التخلّص من الإلتزام الذي يشته وفشل في الطعن عليه ، إذ المحرر المحكوم بصحته أو بطلانه لا يعدو أن يكون دليلاً في الدعوى وقد تتمدد الأدلة على إثبات الإلتزام أو نفيه .

الطعن رقم ٧٨٥ لسنة ٥٥ مكتب قضي ٤١ صفحة رقم ١٠١٠ بتاريخ ١٨/٤/١٩٩٠

منى إمتنع الخصم عن تسليم المحرر المظنون عليه بالتزوير وتعذر ضبطه تعين على المحكمة إعتباره غير موجود وذلك وفقاً لما تقضي به الفقرة الثانية من المادة ٥١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة

١٩٦٨

الطعن رقم ٢٧٩٩ لسنة ٥٧ مكتب قضي ٤١ صفحة رقم ٢٣٩ بتاريخ ٢٤/١/١٩٩٠

المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا إعترف منكر التوقيع ببصمة الختم بصحة ختمه أو ثبت لمحكمة الموضوع صحته من الأدلة المقدمة في الدعوى فلا يقبل منه إنكار التوقيع بالختم وتبقى للمحرر حجتيه

حتى يضمن فيه بالتزوير وبطريقه القانوني ، وأن إنكار التوقيع بالختم لإختلاس التوقيع به ممن كان تحت يده دون علم صاحبه هو في حقيقته ظن بالتزوير يعين في الإدعاء به ملوك الأوضاع المنصوص عليها في المادة ٤٩ وما بعدها من قانون الإثبات .

الظعن رقم ١٨٨٦ لسنة ٥٤ مكتب فني ٤٢ صفحة رقم ١٠٤٨ بتاريخ ١٩٩١/٥/٩
المقرر أنه يجب على مدعي التزوير أن يسلك في الإدعاء به الأوضاع المنصوص عليها في المادة ٤٩ من قانون الإثبات وما بعدها - كي ينتج الإدعاء اثره القانوني دون الوقوف على إذن من المحكمة بذلك وكان الثابت من الأوراق أن المستأنف ضدها لم يسلك إجراءات الظن بالتزوير على تقرير الخبير فإن المحكمة تلقت عما يخبره في هذا الشأن - من الإدعاء بتزوير توقعات الخبراء الثابتة على التقرير

الظعن رقم ٣٨٢ لسنة ٥٥ مكتب فني ٤٢ صفحة رقم ٦٣٤ بتاريخ ١٩٩١/٢/٢٨
المقرر في قضاء هذه المحكمة أن ثبوت عدم إطلاع محكمة الموضوع على الورقة المطعون عليها بالتزوير أو الإنكار يجب الحكم الصادر بشأن هذه الورقة ويطله ، إذ هي صميم الخصومة ومدارها .

الظعن رقم ١٩٣٣ لسنة ٥٥ مكتب فني ٤٢ صفحة رقم ٦٨٥ بتاريخ ١٩٩١/٣/٧
- قصر قانون الإثبات الحق في إثبات تزوير المحرر على طريقتين إما بطلب عارض يبدى أثناء الخصومة التي يحتج فيها المحرر - وفي أية حالة كانت عليها الدعوى - وذلك بالتقرير به بقلم كتاب المحكمة التي تنظرها أو بطريق دعوى أصلية ترفع بالأوضاع المعنادة إذا لم يكن قد تم الاحتجاج بعد بهذا المحرر في دعوى سابقة .

- مفاد نص المادة ٥٩ من قانون الإثبات أنه يعين لمن يدعى تزوير محرر بيد آخر ويخشى أن يحتاج به أن يرفع دعوى أصلية عليه وعلى من يفيد منه - حتى لا يحتاج أيهما بتزويره في دعوى لم يكن معثلاً فيها - وإلا كانت غير مقبولة .

- مناط وجوب أن تعرض محكمة الموضوع لبحث التزوير المدعى به أن تكون الدعوى أمامها مقبولة .

الظعن رقم ٢٥٨ لسنة ٥٦ مكتب فني ٤٢ صفحة رقم ٣٣١ بتاريخ ١٩٩١/١/٣٠
المقرر وفقاً لصريح نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات أنه لا يجوز للمحكمة أن تقضى بصحة المحرر أو رده ويسقوط الحق في إثبات صحته وفي الموضوع معاً بل يجب أن يكون قضاؤها بذلك سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى إعتباراً بأن يجمع بين هذه الحالات الثلاث هدف واحد هو ألا يحرم الخصم الذي تمسك بالمحرر المقضي بتزوير أو يسقوط الحق في إثبات صحته أو المحكوم بصحته من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدلة قانونية أخرى أو يسوق دافعاً متاحاً جديداً بأن الإدعاء بالتزوير كان مقبلاً ومنتجاً في النزاع إلا أنه لا مجال لإعمال هذه القاعدة متى إستظهرت المحكمة من ظروف الدعوى عدم جدية هذا الدافع إذ يفقد في هذه الحالة مقومات وجوده فتسفي المحكمة التي ترمى إلى

الفصل بين الحكم في الإدعاء بالتزوير أو الدلع بالإنكار أو الطعن بالجهالة بحسبانه صورة من صور الدلع بالإنكار - وبين الحكم في الموضوع ، لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه خلص إلى عدم جدية الدلع المبدى من الطاعة بجهالة توقيع مورثها على عقد الإيجار إسناداً إلى أن المورث حضر بوكيل عنه أمام محكمة أول درجة ولم ينكر توقيعهُ وهو إستخلاص سائق له أصله الثابت بالأوراق فإن النقي يكون على غير أساس .

الطعن رقم ١٦٠٢ لسنة ٥٦ مكتب قني ٤٢ صفحة رقم ١٢٩٤ بتاريخ ١٩٩١/٥/٣٠
الإدعاء بالتزوير يعد من الرخص التي قررها المشرع للخصم إن شاء إستعملها دون ما حاجة إلى الترخيص له بذلك من المحكمة .

الطعن رقم ١٢٢٥ لسنة ٥٧ مكتب قني ٤٢ صفحة رقم ٣٥٢ بتاريخ ١٩٩١/١/٣١
مفاد نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه لا يجوز الحكم بصحة الورقة وفي الموضوع معاً ، بل يجب أن يكون القضاء بصحة الورقة سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى ، حتى لا يحرم الخصم الذي أخفق في إثبات تزوير الورقة أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من مطاعن على التصرف المثبت فيها ، إذ يقتصر الأمر في الإدعاء بالتزوير على إنكار صدور الورقة من المتصرف دون التعرض للتصرف ذاته من حيث صحته وطلاته فإذا ما ثبت للمحكمة فساداً الإدعاء بالتزوير وصحة إسناد التصرف إلى المتصرف ، فإن ذلك لا يقتضي بطريق الزوم أن يكون هذا التصرف صحيحاً وجلياً .

الطعن رقم ٣٦٦ لسنة ٥٨ مكتب قني ٤٢ صفحة رقم ٣٤٦ بتاريخ ١٩٩١/١/٣٠
تغيير الحقيقة في الأوراق الموقعة على يياض ممن إستؤمن عليها هو نوع من خيانة الأمانة ، يرجع في إثباته القواعد العامة ، ومن مقتضاها أنه لا يجوز إثبات عكس ما هو في الورقة الموقعة على يياض إلا أن تكون هناك كتابة... أو مبدأ ثبوت بالكتابة يستكمل بشهادة الشهود أو القرائن ولا يخرج عن هذا الأصل سوى حالة ما إذا كان من إستولى على الورقة قد حصل عليها خلسة أو نتيجة غش أو طرق إحتيالية أو بأى طريقة أخرى خلاف التسليم الإختياري فعندئذ يعد تغيير الحقيقة فيها تزويراً يجوز إثباته بكافة الطرق
الطعن رقم ٢١٨٦ لسنة ٦٠ مكتب قني ٤٢ صفحة رقم ٤١٤ بتاريخ ١٩٩١/٢/٦
المقرر أن الإدعاء بالتزوير لا يعد وأن يكون وسيلة دفاع تنصب على مستندات الدعوى يقصد به مقدمه إجتياة منفعة ومصلحة في رد دعوى الخصم ودفعها ، وإذا كان هذا الإدعاء ذي أثر في موضوع النزاع تعين على المحكمة أن تقضى بقبوله وتفصل فيه أما بصحة المحرر أو تزويره .

الطعن رقم ١٧ لسنة ٣ مجموعة عمر ١٤٢٨ بتاريخ ١٩٩٣ / ٦ / ١
إنه وإن كانت المادة ٢٧٣ من قانون المرافعات تجيز الطعن بالتزوير في الأوراق في أى حالة كانت

عليها الدعوى ، إلا أنها قد أشارت إلى أن يكون الإدعاء بالتزوير حاصلاً في أثناء الخصومة فطلب الطعن بالتزوير لا يقبل إذا قدم بعد إقفال باب المرافعة ، إلا إذا رأت المحكمة من ظروف الدعوى أن الطلب جدى لا يقصد به إلى مجرد المماطلة ، وظهر لها من وجهاته ما يسوغ فتح باب المرافعة من جديد وتقدير جدية الطلب وعدم جديته ، بناء على ما يظهر للمحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها ، أمر موضوعى لا شأن لمحكمة النقض به .

الطعن رقم ٢١ لسنة ٤ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٧٥١ بتاريخ ١٦/٥/١٩٣٥

- إن الطعن بتزوير تاريخ ورقة ما لا يكون مقصوداً لذاته فقط بدون أية نتيجة تترتب على ثبوته وإلا كان ضرباً من العبث . ومدعى التزوير فى الدعوى الحالية إنما يرمى إلى ما يستفاده بثبوت تزوير التاريخ من صدق نظريته التى يدلع بها الورقة التى يطعن عليها بالتزوير . وإذا كانت المحكمة قبلت من أدلة التزوير ما يختص بتزوير التاريخ فذلك لتعلقه وإرتباطه بصحة الورقة وبطلانها ، لأنه متى ثبت تزوير هذا التاريخ أمكن بالتالى أن تثبت نظرية الطاعن ، وأمكن بناء على ذلك القول بأن باقى ما فى الورقة قد نقل عن الحقيقة التى كان يصدق عليها فى تاريخه الواقعى إلى حقيقة أخرى لم تكن موجودة فى الواقع فى التاريخ المزور ، وأنه إذن يكون باطلاً . وعلى ذلك فالطعن يتجاوز المحكمة فى هذه الصورة حدها بقضائها ببطلان الورقة كلها بعد ثبوت تزوير تاريخها متعين الرفض .

- دعوى التزوير يجوز إثبات وقائعها بكافة الطرق القانونية بما فيها البينة والقرائن . على أن تمسك الصادرة له الورقة المطعون فيها بالتزوير بهذه الورقة وثبوت تزويره لتاريخها أى وأن أصل تاريخها الصحيح هو ما يقرره مدعى التزوير ذلك يعتبر حتماً مبدأ ثبوت بالكتابة يجيز لخصمه الاستدلال بالبينة والقرائن لإقناع المحكمة بصحة نظريته هو .

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٤ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٦٨٩ بتاريخ ١١/٤/١٩٣٥

- إذا صدر حكم ابتدائى برد وبطلان عقد لتزوير الإمضاء الموقعة عليه جاز ، لدى إستئناف الطعن بالتزوير فى الإمضاء الموقع بها رسمياً على الورقة التى إتخذتها محكمة الدرجة الأولى أساساً للمضاهاة كدفتر للتصديقات .

- لا يقبل الإدعاء بالتزوير بصفة مبهمه غير مقطوع فيها بشئ . فمن يطعن فى إمضاء موقع بها على دفتر تصديقات بأنها إمضاء مزورة وأن طريقة تزويرها هى أن امرأة غير معينة قد مرنها المزور على تقليد إسم الباتنة فوضعت هذه الإمضاء المقلدة على دفتر التصديقات فلا يقبل إدعاؤه ما دامت هذه الإمضاء موقعة بصفة رسمية على يد موظف مختص ، وما دام مدعى التزوير هذا لم يبين من هى تلك المرأة التى وقعت الإمضاء المزورة ومن الذى مرنها على التزوير وما دليل حضورها وتسميها بإسم الباتنة وتوقيعها بهذا

الإسم المتعطل أمام كاتب التصديقات .

الطنع رقم ٦٢ لسنة ٥ مجموعة عمر ١٠٤٨ ع صفحة رقم ١٣/٢/١٩٣٦

— الطعن بالتزوير في ورقة ما يدعى أن مورث الطاعن المنسوب له التوقيع على هذه الورقة لا ختم له مطلقاً إذا اقتصر القضاء فيه على التقرير بأن المورث كان له ختم وأن بصمته هي الموقع بها على الورقة المطعون فيها وأن هذه الورقة صحيحة من هذه الناحية ، فهذا القضاء لا يمنع من إعادة الطعن في الورقة بالتزوير بدعوى أن المورث لم يوقع بنفسه بهذا الختم عليها أو بدعوى أن الورقة قد حصل فيها تزوير بالمحو أو بالكشط أو بالتحشير . فإذا كانت هذه الطعون قائمة في الدعوى فعلاً ، ولكنها لم تكن فيها إلا بصفة ثانوية معززة لأصل المطعن الجوهري وكان الحكم لهذا السبب لم يصحس لها ، بل حفظ لمدعيها الحق في إثارتها عند الإقتضاء فطعن هذا المدعى في الحكم بطريق النقض والحالة هذه هو طعن غير مقبول لعدم المصلحة فيه .

— قوائم القرعة والرائض التي تقدم من العمدة للجهات الرسمية موقعاً عليها من العمدة بصفته تعبر عن الأوراق الرسمية التي تصلح للمضاهاة عليها في دعاوى التزوير .

الطنع رقم ٩٥ لسنة ٥ مجموعة عمر ١٠٩٤ ع صفحة رقم ٩/٤/١٩٣٦

إن القانون ، إذ نص بالمادة ٢٨٢ من قانون المرافعات على ألا تقبل المحكمة من الأدلة في دعوى التزوير إلا ما يكون متعلقاً بها وجائز القبول بالنظر لإثباتها وبالنظر لما يترتب على الثبوت بالنسبة للحكم في الدعوى الأصلية ، فإنه لم يرسم طريقاً لبيان ما يكون من الأدلة متعلقاً بدعوى التزوير وجائز القبول وما لا يكون كذلك ، وإنما ترك تقدير هذا الأمر لقاضي الموضوع يفصل فيه بحسب ما يراه غير خاضع في تقديره لرقابة محكمة النقض ما دام تقديره منبياً على أسانيد مقبولة عقلاً .

كذلك لم يقيد القانون قاضي الموضوع في كيفية فحص تلك الأدلة ، بل لقد أطلق له الحرية في ذلك . فله في سبيل إستظهار الرأي الذي يطمئن إليه أن يفحص كل دليل على حدة أو أن يفحص الأدلة جملة واحدة .

الطنع رقم ٢٣ لسنة ٦ مجموعة عمر ٢٧ ع صفحة رقم ٨٧ بتاريخ ١٨/٢/١٩٣٧

إن القاضي حين ينظر في صلاحية الأدلة المقدمة لإثبات دعوى التزوير فيستبعد بعضها لعدم تعلقه بالموضوع أو لكونه غير مقبول قانوناً ، ويقبل بعضها الآخر لصلته بالموضوع ويأمر بتحقيقه فإن حكمه في هذه المرحلة يكون حكماً تمهيدياً يكتفى في بيان أسبابه مطلق القول بأن الواقعة المطلوب تحقيقها بعيدة التصديق ، أو إنها منتجة في الدعوى ومتعلقة بموضوعها . أما حين يطلب في آن واحد من القاضي أن يفصل في صحة الورقة أو بطلانها موضوعاً بأن يكون مدعى التزوير قد جمع بين المرحلتين : مرحلة

بحث أدلة التزوير ومرحلة الفصل في الموضوع ، ثم يطلب رد السند وبطلانه على أساس ذلك جميعاً فإن الحكم في ذلك يكون حكماً قطعياً لا يكفي فيه بمطلق الأسباب بل يجب بناؤه على أسباب كافية والية .

فإذا كانت أدلة التزوير المقدمة للمحكمة ليست جديدة على الخصومة إدعائها مدعى التزوير وعرض إسماعده لإثباتها أنها لو ثبتت لدلت على ثبوت التزوير ، بل كانت مما تناوله التحقيق الذي أجرى في دعوى إنكار التوقيع السابقة على دعوى التزوير ، كما تناولتها مراعاة الخصوم في الدعوى ، وتمسك المدعى بدلائلها في إثبات التزوير فهذه الأدلة لا تعتبر من أدلة التزوير "moyens" التي تعنيها المادة ٢٨٢ مرافعات ، ولذلك فليس من المستحسن بحثها أولاً لبيان تعلقها أو عدم تعلقها بموضوع التزوير والحكم الذي لا يعتد بها لا يكون تمهيدياً مما يكفي فيه بطلان القول بأنها غير منتجة ، وإنما هي في الواقع من أسانيد الدعوى "preuves" المقدمة للمحكمة لتعزيز دعوى التزوير المطروحة عليها والمطلوب الفصل في موضوعها على أساس الدليل المستمد منها ، فالحكم الذي يصدر فيها حكماً قطعياً يصح بيان أسبابه بياناً والياً .

الطعن رقم ٩ لسنة ٧ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ١٧٠ بتاريخ ١٩٣٧/٦/٣

إن المادة ٢٨٠ من قانون المرافعات نصت على أنه إذا مضى الميعاد المذكور في المادة ٢٧٩ جاز الحكم بسقوط دعوى التزوير . وما دام الأمر في الحكم بالسقوط وعدمه جوازياً فهو متروك لسلطة القاضي التقديرية ولا تملك محكمة النقض مساءلته عن قضائه بأحد الأمرين دون الآخر .

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٧ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ١٩٣ بتاريخ ١٩٣٧/١١/١١

الطعن بالتزوير في العقد الرسمي لا يكون إلا في البيانات التي دونها به الموظف المختص بتحريره عن الوقائع أو الحالات التي شاهد حصولها أو تلقاها عن العاقدين . فإذا كان العقد خالياً من أي بيان عن حالة البائع العقلية فالقول بأنه قد تم أمام مأمور العقود الرسمية الذي لا يقبل تحريرها لو كان العاقد ذا غفلة أو مجنوناً وأنه لذلك لا يقبل الطعن فيه من هذه الجهة إلا بالتزوير ، قول غير سديد .

الطعن رقم ٢ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٥٣ بتاريخ ١٩٤٣/٤/٢٩

- إن المحكمة حين تصدر حكماً تمهيدياً بقبول أو رفض أدلة التزوير كلها أو بعضها إنما تنظر فيما إذا كان هناك محل لقبولها أو رفضها تبعاً لما يكون لها من أثر في التزوير المدعى . وتقديرها في هذا موضوعي لا رقابة لمحكمة النقض عليها فيه .

- إذا كان الحكم التمهيدي حين قضي بقبول أحد أدلة التزوير لم يقض برفض ما عداه من الأدلة المعروضة فإنه يكون للمحكمة وهي تفصل في دعوى التزوير أن تقدر الأدلة الأخرى وتعتمد على ما

تري الاعتماد عليه فيها .

الطعن رقم ٢٣ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٩٩ بتاريخ ١٩٤٣/٦/٢٤

للمحكمة بمقتضى المادة ٢٨٣ مرافعات أن تحكم بتزوير الورقة إذا ثبت لديها ذلك بدون حاجة إلى إحالة الدعوى إلى التحقيق . ويكون حكمها بذلك متضمناً الرد الكافى على طلب التحقيق بأنها لم ترد داعياً لإجابتها .

الطعن رقم ١ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ١٠٠ بتاريخ ١٩٤٦/٢/٧

إن قانون المرافعات قد تعرض لأدلة التزوير فى المواد ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨٢ ، ٢٨٤ فصنت المادة ٢٧٩ على أن مدعى التزوير يجب عليه أن يعلن إلى خصمه الأدلة التى يرتكن عليها فى إثبات دعواه فى خلال ثمانية أيام من تاريخ تقرير الطعن بالتزوير مع تكليف خصمه بالحضور لأجل الإثبات . ونصت المادة ٢٨٠ على أنه إذا مضى الميعاد المذكور ولم يفعل المدعى ذلك جاز الحكم بسقوط دعواه . ونصت المادة ٢٨٢ على أن المحكمة لا تقبل من الأدلة فى دعوى التزوير إلا ما يكون متعلقاً بها وجائز القبول بالنظر لإثباتها . ونصت المادة ٢٨٤ على أنه إذا قبلت المحكمة أدلة التزوير تأمر بإثباتها إما بواسطة أهل الخبرة أو بحصول التحقيق أو بهاتين الطريقتين معاً .

والمستفاد من هذه النصوص أن أدلة التزوير " Moyensdefaux " التى عنها هى الوقائع المتعلقة بالدعوى والمنتجة فى إثبات دعوى التزوير . أما قرائن الحال والأمارات التى لا تقوم على وقائع يتدافعها الخصوم إثباتاً ونفىاً فهى إن كانت تصح حجة " preuve " على التزوير إلا أنها لا تعتبر أدلة بالمعنى السالف بيانه ، فما يرد منها بين أدلة التزوير لا يجرى عليه ما يجرى على هذه الأدلة ، ولا يجوز أن يكون محلاً لحكم من القاضى بقبول أو رفض ، بل يجب أن يرجأ النظر فيه إلى حين الفصل فى موضوع التزوير لأن الحكم بقبول تلك الأدلة يكون من تحصيل الحاصل والحكم برفضها هو إستبعاد لها وحدها وهذا غير جائز لكونها من عناصر الدعوى التى ينظر فيها عند النظر فى موضوع التزوير .

و على ذلك فإذا قبلت المحكمة من أدلة التزوير الواردة فى صحيفة الدعوى دليلاً واحداً وأمرت بتحقيقه وأبقت الفصل فيما عداه مما لا يعلو أن يكون من أمارات التزوير ، ثم قضت بعد التحقيق والمرافعة بتزوير الورقة ، مستندة فى حكمها إلى ما إستخلصته من التحقيق مضافاً إليه تلك القرائن والأمارات التى كان قد ساقها مدعى التزوير فى صحيفة إعلان أدلته ، فإنها بذلك لا تكون قد أعطت فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ١٢٢ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٢١٩ بتاريخ ١٩٤٦/١٠/١٧

إنه لما كان الإثبات بكل طرقه بما فيها شهادة الشهود والقرائن جائزاً فى دعوى التزوير ، كان لقضاة

الموضوع مطلق السلطة في تقدير الأدلة التي يأخذون بها في ثبوت التزوير أو نفيه . وليس عليهم أن يستجيبوا لطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما قدمه الطاعن من أدلة التزوير متى وجدوا في أوراق الدعوى من البيانات ما أقتنعهم بصحة المقد المطعون فيه ، وكانت الأسباب التي بنوا عليها إقتناعهم بذلك من شأنها أن تؤدي إلى ما قضوا به .

الطعن رقم ٣٧ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٠ صفحة رقم ٣٤٤ بتاريخ ١٩٤٧/١/٣٠

إذا كانت المحكمة قد قضت برد وعلان الوصول وورقة المحاسبة المطعون فيهما بالتزوير إعتماً على التقارير المقدمة من الخبراء وعلى ما أجرتة هي من الفحص والتطبيق ، ذاكراً أنها تأخذ برأي الخبراء المذكورين للأسباب الواردة في تقريرهم ، وقائلة إنها فحصت الورقتين وطبقت الصورة السلبية التي عملها الخبير فلان على إمضاء مدعى التزوير فإتضح لها أن الصورة السلبية تنطبق على كل إمضاء مواقع بها على هاتين الورقتين إطباقاً تاماً مما يدل على صحة ما ذهب إليه الخبراء المذكورون من أن هذه الإمضاءات زورت بطريق الشف وأن كلاً منها منقول عن أصل واحد ، وذلك مع أن ورقة المحاسبة عليها إمضاءان لمدعى التزوير يختلفان وصفاً ومبنى والخبراء الذين عولت المحكمة على تقاريرهم ذكروا أن الإمضاء على الوصول تطابق الإمضاء التحتية فقط من هاتين الإمضاءتين ، ولم يقولوا إنهما كليهما تطابقان الإمضاء التي على الوصول فهذا الحكم إذ لا يتوجه قوله في الواقع إلا إلى إحدى الإمضاءتين اللتين على ورقة المحاسبة يكون قد أغفل أمر الإمضاء الأخرى ، ومن ثم يكون قاصراً معصياً نقضه .

الطعن رقم ٤٣ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٠ صفحة رقم ٤٣٧ بتاريخ ١٩٤٧/٥/١٥

إنه وإن كان جائزاً للمحكمة بمقتضى المادة ٢٩٢ من قانون المرافعات " أن تحكم برد وعلان أى ورقة يتحقق لها أنها مزورة ولو لم تقدم إليها دعوى بتزوير تلك الورقة " ، وجائزاً لها بمقتضى المادة ٢٨٣ إذا ما ادعى أمامها بتزوير ورقة وقدمت إليها الأدلة على تزويرها أن تحكم في الحال بتزوير تلك الورقة بغير حاجة إلى تحقيق متى ثبت لها أنها مزورة ، وجائزاً لها من باب أولى إذا ما قضت بتزوير ورقة قبلت أدلة تزويرها أن تقيم قضاءها على ما إستخلصته هي من تحقيق هذه الأدلة ، سواء أكان ذلك وارداً ضمن أدلة التزوير أم كان غير وارد ، فإن على المحكمة في هذا الشأن ما عليها في شأن تسيب الأحكام على وجه العموم من حيث وجوب إقامتها على أدلة صحيحة من شأنها أن تؤدي عقلاً إلى النتيجة التي إنتهت إليها .

و على ذلك إذا لم يكن تاريخ السند المدعى تزويره محل طعن بل كان محل الطعن هو أن قيمته مغايرة للحقيقة فإن الإستدلال على تزوير هذا السند بدليل مرجعه الشك في تاريخه يكون إستدلالاً فاسداً .

الطعن رقم ٧٨ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٤٦٧ بتاريخ ١٩٤٧/٦/٥

- إذا كانت المحكمة - بعد أن أقامت الدليل على تزوير الإمضاء المنسوبة إلى المورث الصادر منه العقد المطعون فيه - أخذت بقول الطاعة فيه بأن التوقيع عليه بخطها ، الذي كان وديعة عند والدها بوصفها شاهدة إنما كان في غيبتها وبغير إذنها ، فذلك مفاده أن الحكم يتخذ من ثبوت تزوير الإمضاء المنسوبة إلى المورث دليلاً على تزوير التوقيع بخط الطاعة بالطريقة التي قالت عنها وهذا لا يقدر في سلامته . وهو إذا كان قد وصف قول الطاعة هذا بأنه دفاع مع أنه إدعاء فذلك لا يعد به ، متى كان هذا القول قد ثبت بدليل مانع . ثم إنه لا يصح النعي على هذا الحكم بأنه لم يرد على ما طلبه المتمسك بالعقد من تحقيق استرداد حيازة الطاعة لختمها وتوقيعها به العقد ، فإن ما قالت به المحكمة من تزوير التوقيع بالختم يتضمن الرد على هذا الطلب .

- متى كانت المحكمة قد أقامت حكمها بتزوير العقد المطعون فيه على أدلة مثبتة لذلك فإنها لا تكون بعد بحاجة إلى أن ترد استقلالاً على كل ما أدلى به المتمسك بهذا العقد من ثبوت وضع يده على الأرض التي هي محله ، ولا يصدر عقد آخر عن جزء منها صدق عليه البائع قبل وفاته ولا بإقرار من عدا الطاعة فيه بصحته . فإن كل ذلك ليس إلا من قبيل الحجج التي يتضمن الرد عليها إقامة الحكم على أسباب مؤدية إلى النتيجة التي انتهى إليها .

الطعن رقم ٢٨ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٤٠ بتاريخ ١٩٤٨/٦/٢١

إذا كان الحكم القاضي برفض دعوى التزوير قد أشار في أسبابه إلى مضاهاة أجرتها المحكمة على ورقة لم يعترف الطاعن بالتزوير بصحة الختم المصوم عليها ، ولكنه لم يكن مقاماً بصفة أساسية على هذه المضاهاة بل كان مقاماً على أساس آخر يكفي لحمله ، فالطعن عليه بهذا المعطن لا يجدى

الطعن رقم ٦٣ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٣١ بتاريخ ١٩٤٨/٥/٢٠

إن وقف المرافعة إعمالاً لحكم المادة ٢٨١ من قانون المرافعات لا يكون إلا بإقرار المدعى عليه بالتزوير أنه غير متمسك بالورقة المطعون فيها فإذا كان مصرأً على تمسكه بها فلا محل لإعمال المادة المذكورة ولو أبدى عدم تمسكه بتاريخ الورقة الثابت وبشهادة الشاهدين عليها .

* الموضوع الفرعي : الإقرار :

الطعن رقم ١٧٤ لسنة ١٧ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٤٧٤ بتاريخ ١٩٥٢/٢/١٤

متى كان الحكم المطعون فيه إذ نفى صدور إقرار من الباتعين لمورث المطعون عليهم الثلاثة الأولين بملكية مورث الطاعنين قد إستند إلى أن الإقرار الصادر من وكيلى الباتعين المذكورتين والمثبت بمحضر إنتقال القاضي المنتدب للمعينة لا يصلح للإحتجاج به على الموكلتين لأنه لم يصدر بتوكيل

خاص أو ضمن توكيل عام يبيح الإقرار بالملكية فإن هذا القول لا مخالفة فيه للقانون .

الطعن رقم ١٢١ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٤٤٠ بتاريخ ١٩٥٠/٤/٢٠

- إن ورة المقر بوصفهم خلفاً عاماً له يصح الاحتجاج قبلهم بما حواه إقراره .

- لا مانع من أن يعتمد الحكم في البحث عن حقيقة عقد البيع محل الدعوى على إقرار وقعه المشتري في تاريخ لاحق يدل على أن المشتري لم يكن في هذا العقد إلا اسماً مستعاراً .

الطعن رقم ١٧٥ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٥٦٥ بتاريخ ١٩٥٠/٦/١

إذا كان المتمسك بالسند قد تمسك في دفاعه لدى محكمة الموضوع بأن الطاعين فيه قد أقروا بلسان محاميهم في بعض الجلسات بصحة نسبة هذا السند إلى مورثهم وقصروا طعنهم عليه من حيث سببه القانوني فلا يقبل منهم من بعد نقض هذا الإقرار القضائي ولا إنكار السند ، وكان الحكم إذ رد على ذلك بأن التقارير المستندة إلى المحامي كانت مع التحفظ مستخلصةً ذلك مما ورد في محاضر الجلسات ومن أن المحامي لم يكن قد ألم بأطراف الموضوع وإطلع على جميع المستندات ، وكان الثابت من وقائع الدعوى أن الطاعين هم ورة المدين وأن كل أوراق تركه مورثهم كانت مودعة بالمجلس الحسى وقد أجلت المحكمة الدعوى عدة مرات ليتمكنوا من الإطلاع عليها - فإن ذلك الذى إستخلصه الحكم يكون سائفاً ، وإذا كان هؤلاء الطاعنون بعد إطلاعهم على السند ولخصهم إياه قد إنهوا إلى إنكار توقيع مورثهم عليه فلا يجوز مع هذه الظروف القول بأنهم سبق أن ألروا بصحة السند .

الطعن رقم ٣٤ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٢٤٩ بتاريخ ١٩٥١/١/١٨

الأصل في إقرارات المورث أنها تعتبر صحيحة وملزمة لورثته حتى يقيموا الدليل على عدم صحتها وإذا كان القانون قد أعفى من يضار من الورثة بهذه الإقرارات من الإثبات الكتابي فى حالة ما إذا طعنوا فيها بأنها فى حقيقتها وصية قصد بها إيفار بعض الورثة، فليس معنى هذا أن مجرد طعنهم فيها يكفى لإهدار حجية هذه الإقرارات . بل يجب لذلك أن يقيموا الدليل على عدم صحتها بأى طريق من طرق الإثبات .

الطعن رقم ٥٨ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٣٦٦ بتاريخ ١٩٥١/٢/٢٢

مضى كانت محكمة الموضوع قد إعتبرت أن إيداء من ضبطت لديه بضاعة إستعدادة لدفع الرسوم الجمركية المستحقة عليها لعجزه عن إثبات سبق دفع الرسوم عنها بسبب رحيل البائعين للبضاعة قد إعتبرت أن ذلك لا يعد منه تسليماً بواقعة تهريبها وعدم سبق دفع الرسوم المستحقة عليها لإبدائه علة هذا الإستعداد فليس فيما قررته مسخ للإقرار أو إهدار لحجيته .

الطعن رقم ١ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٦٩٣ بتاريخ ١٩/٤/١٩٥١

مضى كانت المورثة قد أقرت في عقد القسمة المبرم بينها وبين بناتها بأنهن ومن يتهن المطعون عليها قد تحاسبن معها وتخالصن بحقوقهن فإنه بحسب الحكم لصحة استدلاله على صورية هذا الاقرار استنادا الى اعتراف المورثة نفسها بذلك في الكتاب الموجه منها الى ابنتها المطعون عليها في ذات تاريخ عقد القسمة والى قرارها التالى بالدين في عقد الوصية ومن ثم فإن مااستطرد اليه الحكم بعد ذلك من تعليل الباعث على صورية اقرار التخالص في عقد القسمة وكذلك سبب عدم وجود ورقة مماثلة لكتاب المورثة الموجه منها الى ابنتها المطعون عليها لدى باقى بناتها يكون منه تزييدا لا تأثير له على سلامة قضاءه فلا يضيره الخطأ فيه بفرض وقوعه .

الطعن رقم ١٢١ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٧٣٤ بتاريخ ١٩/٤/١٩٥١

مضى كان الواقع فى الدعوى هو ان المطعون عليها الثانية باعت الى مورث باقى المطعون عليهم قطعة الأرض والمنزل موضوع النزاع وكانت المطعون عليها سائلة الذكر قد أقرت لزوجها الطاعن بورقة ثابتة التاريخ بأن قطعة الأرض مشتراه من ماله وان عقد شرائها هذه القطعة هو عقد صورى وان المباني المقامة عليها هى من ماله وكان الحكم قد أثبت للأسباب التى أوردها انه مع عدم تسجيل هذا الاقرار وانقضاء الصورية التى نسبها الطاعن الى العقد الصادر من المطعون عليها الثانية الى مورث باقى المطعون عليهم فإن ملكية الأرض والمباني موضوع الاقرار قد انتقلت للمورث المذكور بتسجيل هذا العقد وبذلك استحال حق الطاعن قبل المطعون عليها الثانية [البائعة] الى مبلغ من المال هو قيمة الأرض والبناء وهو ما قضى به الحكم وكان من ضمن طلبات الطاعن الاحياطية فإن النعى على الحكم الخطأ فى تكييف الاقرار لأنه اعتبره اقرارا بدين مع انه اقرار بملكته الأرض والمنزل يكون غير منتج .

الطعن رقم ١٢٥ لسنة ١٩ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٣١٧ بتاريخ ١٩٥٢/١/٣

إذا فسرت المحكمة إقراراً تفسيراً لا يخرج عن مدلول عبارته فذلك من حقها ولا سبيل لأحد عليها فيه.

الطعن رقم ١٩٦ لسنة ١٩ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٣٩٠ بتاريخ ١٩٥٢/١/٢٤

إذا كانت عبارة الاقرار الصادر من المستحقين فى الوقف واضحة الدلالة على سريان أجرة الحراسة مادامت الطاعنة قائمة بإدارة الوقف بوصفها حارسة عليه وليس فيها أى نص يفيد توقيت الأجرة لمدة معينة قبل إنقضاء هذه الحراسة فإن إعتبار المحكمة هذا الاقرار غير ملازم للموقعين عليه طوال مدة قيام الحراسة ذلك يكون خطأ فى تطبيق قانون العقد لما فيه من تحريف لعبارة الواضحة وخروج عن ظاهر مدلولها .

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٦٠٥ بتاريخ ١٩٥٢/٣/١٣

مضى كان الواقع هو أن الطاعن قد أقر فى كتاب صادر منه إلى المطعون عليها فى ٢٠ من أغسطس سنة

١٩٤٠ وفي كتاب مرسل منه إلى الحارس على أمواله في ٦ من فبراير سنة ١٩٤١ بأن المطعون عليها مكنت تعمل بمكبه منذ خمسة عشر عاما وبأنه قدر لها مكافأة عن سنى خدمتها بمبلغ معين وصرح لها بقبضه من إيراده في أى وقت تشاء . وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر ما ورد فى كتابى الطاعن السالف ذكرهما غير منشئ لالزام جديد وإنما هو إقرار بالانتماء تولد عن عقد سابق على تاريخ ١٢ من يونيو ١٩٤٠ الذى حددته الأمر العسكرية رقم ١٥٨ والذى اعتبر كل تصرف يصدر بعده محظورا لأن ما قرره هذا الحكم لا خطأ فيه ويكون العقد الذى تم بين الطاعن والمطعون عليها خاضعا لحكم المادة الخامسة من الأمر العسكرية رقم ١٥٨ التى طبقها المحكمة لا المادة الرابعة منه التى لا تسرى إلا على التصرفات التى تكون قد عقدت مع الرعايا الإيطاليين أو لمصلحتهم ابتداء من التاريخ السالف ذكره .

الطعن رقم ٢١٥ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١٠٧٢ بتاريخ ١٥/٥/١٩٥٢

متى كانت المحكمة قد حصلت من الوقائع المطروحة أمامها أن الإقرار الصادر من وكيل المطعون عليها بصحة السند الذى طعنت فيه موكلته بالتزوير كان وليد الغش والتواطؤ مع الطاعنة فلا يسرى فى حق المطعون عليها كما لا يسرى فى حق القاصر لأن المطعون عليها لم تكن عينت وصيا عليه وقت صدور التوكيل ولم يوافق عليه المجلس الحسى بعد تعيينها وفى هذا ما يكفى لإهدار حجته فإنه يكون غير منتج ما تمسكت به الطاعنة من أن الإقرار صدر من وكيل المطعون عليها قبل إلغاء توكيله .

الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٦٢ بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٥٣

لكى ينتج الإقرار اثره القانونى يجب أن يكون متعلقا الواقعة لا بالتطبيق القانونى ، لأن تفسير القانون وتطبيقه على واقعة الدعوى هو من شأن المحكمة وحدها لا من شأن الخصوم ، وإذن فإن إقرار المطعون عليهما بانطباق المادة ٣٧ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ على الوصية موضوع النزاع لا يفيد المحكمة بشئ .

الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ١٧٠ بتاريخ ٢١/١١/١٩٥٣

متى كان بين من الصورة الرسمية لمحضر جلسة دعوى الطرد المقامة من الطاعن قبل المطعون عليه أن ما صدر من هذا الأخير لم يكن إقرارا عن واقعة متنازع عليها بل كان قبولا منه لإيجاب من الطاعن انقعد به الاتفاق فعلا بين الطرفين على تحديد إيجار الفدان بمبلغ معين فى السنة الزراعية فتزل الطاعن عن دعوى الطرد والتزم بمصاريفها تنفيذا للاتفاق الذى انقعد بينهما ، وكانت المحكمة إذ لم تعمل أثر هذا الاتفاق فى دعوى المطالبة بالأجرة أقامت قضاءها على أنه إقرار صادر قى دعوى أخرى ولا يصح التمسك به فى الدعوى الحالية ، فإنها تكون قد خالفت القانون .

الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٠١ بتاريخ ١٩/١/١٩٥٦

إن قاعدة عدم تجزئة الإقرار لا تمنع المقر له من إثبات عدم صحة الواقعة الأخرى المرتبطة مع الواقعة

الأصلية المعترف بها . وإذن فمتى كان شريك في شركة قد أقر بإستلامه خاتما وإدعى التخالص بشأنه فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في القانون إذ أجاز لإثبات عدم صحة واقعة التخالص بالبيئة متى كان يجوز إثبات واقعة تسليم الخاتم - وهي الواقعة الأصلية - بالبيئة .

الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٤٨ بتاريخ ١٩٥٦/٢/٢
متى كان مفاد إقرار صادر من المورث أن الألبان التى إشتراها بإسمه هى فى حقيقتها ملك لوالده ولئمنها مدفوع من ماله الخاص - فإن هذا الإقرار ليس إلا تصرفاً مقرر المملكية لا منشأ لها ويكون حجة على ورثة هذا المورث بغير حاجة إلى تسجيل وفقاً للقانون رقم ١٨ لسنة ١٩٢٣ .

الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٢٥١ بتاريخ ١٩٥٦/٢/٢٣
إذا كان الحكم إذ إنتهى إلى عدم جلية عقد البيع وتواطؤ المشتري فى تحريره قد إستدل على ذلك بإقرار غير مسجل صادر من البائع فى تاريخ سابق على هذا العقد ولا يتضمن أية إشارة إليه ، فإن ذلك يكون إستدلالاً غير سائغ لا يؤدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها الحكم .

الطعن رقم ٦ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٨٤٧ بتاريخ ١٩٥٦/١٠/٢٥
لا على المحكمة إذا هى أخذت بإقرار زوجة المحجور عليه فقضت بصورة عقد البيع الصادر إليها من زوجها دون أن يصدى أثر ذلك إلى غيرها من المتعاقدين معها الذين تلقوا الحق عنها .

الطعن رقم ٦٦ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٩٣٤ بتاريخ ١٩٥٦/١٢/٦
إقرار حائز البضاعة المضبوطة بحيازته لها وبأنها وصلت إليه من طريق معين غير التهريب هو من الإقرارات المركبة التى يجوز تجزئتها والأخذ بإقراره بحيازة هذه البضاعة ونفذ ما يدعيه فى الشطر الآخر من إقراره عن وصولها إليه عن غير طريق التهريب ما دام الدليل قد أقيم على عدم صحة ما أدعاه المقر فى هذا الصدد .

الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٧٨٩ بتاريخ ١٩٥٧/١١/١٤
متى كان الحكم لم يقم قضاءه بصحة ورقة البيع المطلوب صحة التعاقد عنها على إقرار البائع بحصول البيع فلا يصح تعيب الحكم بالقول بوجود إقرار مركب لا تجوز تجزئته .

الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٨٧٦ بتاريخ ١٩٥٦/١١/١
إذا كان الحاضر عن المشتري قد أقر بمحضر الجلسة بأنه لا ينازع فى ملكية الشفيع للعقار الذى يستشفع بموجبه ، فإن هذا الإقرار لا يؤدى إلى التسليم بالملكية المفروزة .

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٦٠٣ بتاريخ ١٩٥٨/٦/١٩
إذا كان المدعى عليه لم يمانع فى اعتبار المدعى من الورثة إذا ثبت للمحكمة ذلك فإن البادى من هذه العبارة هو تعليق عدم الممانعة فى الحق على ثبوت هذا الحق قضائياً فهى عبارة جدلية لا تتضمن التسليم

بطلبات الخصم ولا الإقرار له بالحق المدعى به .

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ١٦٥ بتاريخ ١٢/٢/١٩٥٩

مناط صحة الإقرار فى حق الميراث ومشاركة المقر له بالنسب للمقر فى نصيبه فى الميراث إذا لم يصدقه الورثة الآخرون هو أن يكون الإقرار فيه حمل للنسب على غير المقر ابتداء ثم يتعدى إلى المقر نفسه وذلك كما إذا أقر إنسان بأن فلانا أخوه فإن معناه أن يجعله ابناً لأبيه أو لا ثم يلزم من ذلك أن يكون أماً له أى للمقر نفسه فإذا لم يصدقه الأخوة الآخرون لم يثبت النسب ولكن يشارك المقر له المقر فى نصيبه فى الميراث .

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٢٠٤ بتاريخ ٥/٣/١٩٥٩

إذا كان الواقع فى الدعوى أن محكمة الموضوع إذ عاملت الطاعنة بإقرارها الوارد فى صحيفة دعوى أخرى مرفوعة منها لم تخرج عن مفهوم الإقرار بأنه إخبار ، وكان الإقرار قرينة قانونية على حقيقة المقر به وكانت الطاعنة كما ذكر الحكم المطعون فيه لم تستطع دحض هذه القرينة بالبات أن مضمونه غير مطابق للحقيقة ، فإن مؤدى ذلك أن محكمة الموضوع لم تر فيما أبدته الطاعنة فى شأن هذا الإقرار أنه مبنى على خطأ فى الواقع إذ أن ظاهر الحال يكذبه - ولازم ذلك أن تعامل الطاعنة بمقتضاء - ومن ثم يكون قضاء الحكم المطعون فيه فى هذا الخصوص غير منطوق على خطأ فى القانون .

الطعن رقم ١٢٥ لسنة ١٩ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٣١٧ بتاريخ ٣/١/١٩٥٢

الإقرار حجة قاصرة على المقر وورثته من بعده فلا يجوز إعمال أثره على من عداهم.

الطعن رقم ٥٣٨ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٤٣٧ بتاريخ ٤/٥/١٩٦١

متى كان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه برد ما دفع من المعاش بغير حق على أن الطاعن لم ينازع فى صرفه المعاش المقرر له وكانت الدعوى قد تناولت جملة وقائع نازع الطاعن فى بعضها ولم ينازع فى بعضها الآخر فإنه يجوز للمحكمة أن تعتبر عدم منازعته بمثابة التسليم والإقرار الضمنى بها.

الطعن رقم ٣٢٨ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٥٧١ بتاريخ ٣/٥/١٩٦٢

لا يعتبر إقرار ما يسلم به الخصم إضطراراً واحتياطاً لما عسى أن تنجبه اليه المحكمة من إجابة الخصم إلى بعض طلباته لأن هذا التسليم لا يعتبر إقراراً خالصاً بوجود الحق الذى سلم به تسليماً جديلاً فى ذمته ومن ثم فإذا كان المطعون عليه بعد أن طلب فى الاستئناف بصفة أصلية إلغاء الحكم الابتدائى ورفض دعوى الطاعن قبله برمتها طلب من باب الإحتياط تخفيض مبلغ التعويض المحكوم به ابتدائياً فإن هذا الطلب الإحتياطى لا يعد بمثابة إقرار من المطعون عليه بصحة دعوى خصمه .

الطعن رقم ٤٩٥ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٧٧٤ بتاريخ ٧/٦/١٩٦٢

الإقرار حجة قاصرة على المقر . ومن ثم فأقرار بعض الورثة بالدين الثابت فى ذمة مورثهم لا يترتب عليه

قطع عدم التقادم بالنسبة لمن عداهم .

الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٢٦ مكتب قني ١٣ صفحة رقم ١٠١٢ بتاريخ ١٩٦٢/١١/١٥

الإقرار الوارد في صحيفة دعوى صحة تعاقدا لا يعد إقراراً قضائياً - طبقاً للمادة ٤٠٨ من القانون المدني في دعوى أخرى ومن لم يخضع لتقرير المحكمة في هذه الدعوى .

الطعن رقم ١٩ لسنة ٢٧ مكتب قني ١٣ صفحة رقم ٨٦٤ بتاريخ ١٩٦٢/٦/٢٨

قوة الإقرار القضائي في الإثبات مقصورة على الدعوى التي صدر فيها فإذا تمسك به الخصم المقرر له أو الغير في دعوى أخرى تالية كان الإقرار بالنسبة إلى هذه الدعوى الأخرى إقراراً غير قضائي فلا يعتبر حجة قاطعة على المقرر بل يكون خاضعاً لتقرير محكمة الموضوع ، ولهذه المحكمة بعد تقدير الظروف التي صدر فيها وملاسات الدعوى أن تعتبره دليلاً مكتوباً أو مبدأ ثبوت بالكتابة أو مجرد قرينة كما أن لها ألا تأخذ به أصلاً ولا محجب على تقديرها في ذلك متى بنى على أسباب ساقطة .

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٢٩ مكتب قني ١٣ صفحة رقم ٦٦٢ بتاريخ ١٩٦٢/٥/٢٣

يمنع من صحة الإقرار - ولو كان قضائياً - ثبوت أن المقرر كاذب في أصل إقراره .

الطعن رقم ٩ لسنة ٢٨ مكتب قني ١٤ صفحة رقم ٦٢٥ بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢

إنه وإن كان الأصل أن الإقرار المركب لا تجوز تجزئته ، إلا أن الإقرار بالدين مع التمسك بوقوع المقاصة فيه ينطوي على واقعين لا ارتباط بينهما ولا تستلزم إحداهما وجود الأخرى ومن ثم فإن للدائن في هذه الحالة أن يجزئ الإقرار على المدين فيحبر الإقرار قائماً فيما هو في صالحه فقط ، وبذلك يكون الدين ثابتاً بالإقرار ولا يكلف الدائن عبء إثباته ، أما بقية الإقرار فلا يلزم الأخذ به .

الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٢٨ مكتب قني ١٤ صفحة رقم ٦٩٣ بتاريخ ١٩٦٣/٥/٢٢

مناط تطبيق قاعدة عدم تجزئة الإقرار وإعمالها في شأن ما يرد بدفاتر التاجر من قيود وبيانات بحيث لا يجزى لمن يريد أن يستخلص منها دليلاً لنفسه أن يجزئ ما ورد فيها ويستبعد ما كان مناقضاً لدعواه هو أن تكون هذه الدفاتر منتظمة ومزودة بالمستندات الدالة على صحة القيود والبيانات الواردة فيها وإامانتها وإذ كان الثابت أن الحكم المعلوم فيه قد عول على بعض بيانات هذه الدفاتر واعتبرها إقراراً مركباً لا تجوز تجزئته بينما لم يكن قد تحقق من انتظام هذه الدفاتر وقضى بتعيين خبير لبحثها وبيان ما إذا كانت منتظمة وتمثل الحقيقة أم لا فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه .

الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٢٩ مكتب قني ١٤ صفحة رقم ١١٨٧ بتاريخ ١٩٦٣/١٢/١٩

الإقرار غير القضائي يخضع لتقدير القاضي الذي يجوز له تجزئته والأخذ ببعضه دون البعض كما أن له مع تقدير الظروف التي صدر فيها أن يعتبره دليلاً كاملاً أو مبدأ ثبوت بالكتابة أو مجرد قرينة أو لا يأخذ به أصلاً .

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٨٦٠ بتاريخ ١٩/٦/١٩٦٣

إقرار المسفيد بأنه لم يتسلم قيمة الشيكات ليكون مدينا بها أو ليتفقا على شتو نفسه وإنما استلمها ليتفق منها على أعمال والده -الساحب- يجعله من قبيل الإقرار الموصوف . وبفرض اعتباره إقرارا مركبا فإنه لا يقبل التجزئة لتوافر الارتباط بين الواقعة الأصلية وهى قبض الشيكات والواقعة المصاحبة لها وهى القصد من القبض ، وهذا الارتباط يؤثر على كيان الواقعة الأولى ووجودها القانونى .

الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٢٦٢ بتاريخ ٢٠/٢/١٩٦٤

الإقرار غير القضائى إذا ما ثبت بورقة عريفية موقع عليها من المقر كانت هذه الورقة حجة على من صدرت منه فلا يحق له أن يتصل مما هو وارد فيها بمحض إرادته إلا لمبرر قانونى .

الطعن رقم ٤٥١ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١٠٥٠ بتاريخ ١٩/١١/١٩٦٤

إقرار الوارث حجة قاصرة على المقر ، ومن ثم فلا يترتب عليه قطع التقادم بالنسبة للورثة الآخرين .

الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١١٤ بتاريخ ٢٨/١/١٩٦٥

إذا كانت محكمة الموضوع فيما حصلته من الإقرار لم تخرج فى تفسيرها له عن المعنى الظاهر لعبارةه فإنه لا يكون لمحكمة النقض سبيل عليها فى ذلك .

الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٦٧٨ بتاريخ ٣/٦/١٩٦٥

لا يعتبر إقرار ما يسلم به الخصم إضرارياً وإحتياطاً لما عسى أن تتجه إليه المحكمة من إجابة خصمه إلى بعض طلباته فإذا كان المطعون ضدهم قد إنتهوا فى مذكرتهم إلى طلب رفض الدعوى على أساس أن العقد مزور فإن ثبت صحته فعلى أساس إنه وصية باطللة لصدوره فى اللحظات الأخيرة من حياة مورثهم فإن القول بالأساس الثانى لا يعتبر بمثابة إقرار من المطعون ضدهم بصحة العقد ، كما أن هذا التسليم لا يتطوى على نزول من جانب صاحبه عن حقه فى مطالبة خصمه بإثبات ما يدعيه .

الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١٢٧٨ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٦٥

متى كانت عبارات الإقرار صريحة وقاطعة فى الدلالة على أن التنازل الذى تضمنه هو تنازل نهائى عن الأجرة المطالب بها فى الدعوى وليس مقصوراً على الحق فى السير فيها فإن مقتضى هذا التنازل سقوط حق المقر نهائياً فى المطالبة بتلك الأجرة بأى طريق وبالتالى فكل دعوى يوفىها بالمطالبة بهذه الأجرة تكون خالية بالرفض إذ لا يجوز له أن يعود فيما أسقط حقه فيها .

الطعن رقم ٨ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٨٤٩ بتاريخ ٣٠/٦/١٩٦٥

يشترط فى الإقرار أن يكون صادراً من الخصم عن قصد الإعتراف بالحق المدعى به لخصمه وفى صيغة تنفيذ ثبوت الحق المقر به على سبيل اليقين والجزم .

الطعن رقم ١١ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٥١٥ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٩
الإقرار الناشئ عن خطأ فى فهم شرط الواقف لا عبء به ولا يعول عليه ، وإذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد جرى فى قضائه على أن عدم المطالبة بالإستحقاق لا يعتبر رداً له وأن المطعون عليه كان يجعل ما تقتضيه شروط الوقف فى شأن نصيب العقيم ولما تبين له وجه إستحقاقه بادر إلى المطالبة به وجهله بما يقضى به القانون فى شأن ما ورد بحجة الوقف يعتبر خطأ فى القانون لا يعتد به ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو الخطأ فى تطبيقه .

الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ١٠١٩ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٥
لما كان الإقرار قضائياً كان أو غير قضائى يتضمن نزول المقر عن حقه فى مطالبة خصمه بإثبات ما يدعيه فإنه بهذه المثابة ينطوى على تصرف قانونى من جانب واحد ويشترط لصحته ما يشترط لصحة سائر التصرفات القانونية فيجب أن يكون صادراً عن إرادة غير مشوبة بأى عيب من عيوب الإرادة ومن ثم فإذا شاب الإقرار تدليس كان قابلاً للإبطال وحق للمقر الرجوع فيه .

الطعن رقم ٩٢ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ١٤٤٢ بتاريخ ١٩٦٦/٦/٢٣
وإن كان الإقرار الصادر فى قضية أخرى لا يعد إقراراً قضائياً ملزماً إلا أنه يعتبر من قبيل الإقرار غير القضائى . ومثل هذا الإقرار يترك تقديره إلى محكمة الموضوع فإذا رأت عدم الأخذ به وجب عليها أن تبين الأسباب التى دعمتها إلى ذلك . فإذا كانت محكمة الإستئناف قد أطرحت الإقرار غير القضائى الذى تضمنه دفاع المطعون دون أن تبين سبب إطراحها لهذا الإقرار والإعتبرات التى تسوغ لها ذلك فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور .

الطعن رقم ٩٦ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ١٩٨٥ بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٢٧
متى كان الحكم المطعون فيه قد فسر فى حدود سلطته الموضوعية عبارة المقعد على المعنى الذى تحتمله و عدّها إقراراً بعدم ملكية الطاعن للمباني موضوع النزاع فإنه لا تجوز مجادلته فى هذا التفسير أمام محكمة النقض ، وإذ رتب الحكم على هذا الإقرار أنه قاطع للتقدم فإنه لا يكون قد خالف القانون

الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١٧٦ بتاريخ ١٩٦٧/١/٢٤
الإقرار المقصود فى المادة ٤٠٩ من القانون المدنى باعتباره حجة قاطعة على المقر هو الإقرار الصادر أمام القضاء . أما الإقرار خارج القضاء فهو يخضع للقواعد العامة إذ لم يرد فى شأنه نص خاص فللمحكمة الموضوع سلطة تقدير قوته فى الإثبات بغير معقب عليها فى ذلك متى كان تقديرها سائفاً .

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١٥٦ بتاريخ ١٩٦٧/١/١٩
الإقرار - قضائياً كان أو غير قضائى - يتضمن نزول المقر عن حقه فى مطالبة خصمه بإثبات ما يدعيه وهو بهذه المثابة ينطوى على تصرف قانونى من جانب واحد فيشترط لصحته ما يشترط لصحة

سائر التصرفات القانونية فيجب أن يكون صادرا عن إرادة غير مشوبة بأى عيب من عيوب الإدارة فإذا شاب الإقرار غلط كان باطلا وحق للمقرر الرجوع فيه .

الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٢٠ بتاريخ ١٩٦٧/١/١٧
إبداء الخصم رغبته فى تسوية النزاع لا يفيد حتماً وبطريق اللزوم إستمرار هذه الرغبة فى كل الأوقات كما لا يفيد إقراره بحق خصمه .

الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٥٩٩ بتاريخ ١٩٦٧/٣/٩
الإقرار غير القضائى وإن كان لا يعتبر حجة قاطعة على المقر فإنه يكون خاضعاً لتقدير محكمة الموضوع ولهذه المحكمة بعد تقدير الظروف التى صدر فيها وملاسات الدعوى أن تعتبره دليلاً مكتوباً أو مبدأً لثبوت بالكتابة أو مجرد قرينة كما أن لها ألا تأخذ به أصلاً ولا معقب على تقديرها فى ذلك متى بنى على أسباب ماثلة .

الطعن رقم ١٥ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٢٠٣ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٦
يجب لكى تعتبر الأقوال الصادرة من أحد الخصوم أمام الخير المتدب فى الدعوى بمثابة إقرار خاضع لتقدير قاضى الموضوع أن تتضمن اعترافاً خالصاً بوجود الحق ، فإذا هى صدرت للمجادلة فى الحق ومناقشته فإنها لا تكون قد تضمنت الإخبار الصادق عن وجود الحق ولا تعد إقراراً به .

الطعن رقم ١١٩ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٥٨٤ بتاريخ ١٩٦٧/١٠/٣١
- القول الصادر من محامى أحد الخصوم فى مجلس القضاء لا يعد إقراراً له حججه القانونية إلا إذا فوض فيه بموكيل خاص وتضمن التسليم بالحق المدعى به قصد إعفاء خصمه من إقامة الدليل عليه .
- تحصيل الأركان اللازمة للإقرار هو من الأمور التى يخالطها واقع مما يترك تحصيله لمحكمة الموضوع ، فإذا كان الثابت بالأوراق أن الطاعة لم تتمسك أمامها بهذا الدفاع ، فإنه لا يقبل منها التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٥٢٧ بتاريخ ١٩٦٧/١٠/١٧
لا تعتبر الأقوال التى تصدر أمام الخير المتدب فى الدعوى من أحد الخصوم قبل إدخاله أو تدخله طرفاً فيها صادرة أثناء سير الدعوى ، فلا تعد إقراراً قضائياً ملزماً حتماً ، وإنما هى من قبيل الإقرار غير القضائى الذى يخضع لتقدير قاضى الموضوع . ولا تثير عليه إن هو لم يأخذ به متى كان تقديره سائفاً
الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٦٥٥ بتاريخ ١٩٦٧/٣/١٥
- الإقرار حجة قاصرة على المقر وحده ولا يؤخذ به غيره وشرطه ألا يكذب ظاهر الحال المقر فى إقراره .

- النسب حق للولد فلا يصدق الزوجان فى إبطاله ولو تعاونا على أنه لم يحصل وطء ، ومن ثم فإن

إقرارهما أو أحدهما بعدم الدخول والخلو لا يمتدى إليه ولا يطل حقه .

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ١٤ بتاريخ ١٩٦٨/١/٩

لا يعتبر الإقرار غير القضائي - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - حجة قاطعة على المقر بل يكون خاضعا لتقدير محكمة الموضوع . ولهذه المحكمة بعد تقدير الظروف التي صدر فيها وملاسات الدعوى أن تعتبره دليلاً مكتوباً أو مبداً ثبوت بالكتابة أو مجرد قرينة . كما أن لها ألا تأخذ به أصلاً ولا معقب على تقديرها في ذلك متى بنى على أسباب سائفة .

الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٨٩١ بتاريخ ١٩٦٨/٤/٣٠

الإقرار القاطع للنقضاء هو - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - الإقرار الذي يتضمن الاعتراف بحق صاحب البضاعة في التعويض والمسئولية عن فقدانها .

الطعن رقم ٥٤٦ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ١٤٣٢ بتاريخ ١٩٦٨/١١/٢٨

الإقرار الوارد في خطاب إقرار غير قضائي وهو بهذه المثابة يخضع لتقدير القاضي الذي يجوز له تجزئته والأخذ ببعضه دون البعض الآخر .

الطعن رقم ٧٢ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٤٠٤ بتاريخ ١٩٦٩/٣/١١

يشترط في الإقرار قضائياً كان أو غير قضائي - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - ما يشترط في سائر التصرفات القانونية من أن يكون صادراً عن إرادة غير مشوبة بأى عيب من عيوب الرضا لأنه ينطوى على تصرف من جانب واحد ويتضمن نزول المقر عن حقه قبل خصمه في إثبات ما يدعيه .

الطعن رقم ٣٩٧ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ١٣٣٨ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٢٥

إذا كان عقد البذل لم يسجل فإنه لا يجوز الاستناد إليه في طلب تثبيت الملكية للقدر الوارد به والمتقاضى عليه ، والتحدى بالإقرار القضائي الصادر من ورثة أحد المتبادلين بأحقية الطاعنين للمساحة المتبادل عليها لا محل له ، ذلك أن هذا الإقرار لا يصلح سنداً لطلب تثبيت الملكية إذ ليس من شأنه أن ينقلها للطاعنين وهو لا يعدو أن يكون مجرد تأييد لعقد البذل العرفي الصادر من مورث المقرين والذي لا يترتب عليه نقل ملكية القدر المتبادل عليه لعدم تسجيله ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد ألغت عن هذا الإقرار فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أعطى في تطبيقه .

الطعن رقم ٥٧٦ لسنة ٣٤ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٢٤ بتاريخ ١٩٧٠/١/٨

للقاضي السلطة التامة في تفسير إقرارات الخصوم وتقدير ما إذا كان يمكن إعتبارها إعترافاً ببعض وقائع الدعوى أم لا .

الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٣٤ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٢٥٠ بتاريخ ١٩٧٠/٢/٤

الإقرار المكتوب الذي يصدر في غير مجلس القضاء ، لا يكون ملزماً حتماً بل يخضع - على ما جرى

به قضاء هذه المحكمة - لتقدير قاضي الموضوع ، الذى يجوز له مع تقدير الظروف التى صدر فيها أن يعتبره دليلاً كاملاً ، أو مبدأً لثبوت الكتابة ، أو مجرد قرينة ، كما يجوز ألا يأخذ به أصلاً.

الطعن رقم ٥٣١ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٢٣٢ بتاريخ ١٩٧٠/٢/٣

الإقرار الوارد بإحدى الشكاوى الإدارية ، بعد إقرارا غير قضائي ، ويخضع بهذه المثابة لتقدير القاضى الذى له مطلق الحرية فى تقدير قوته فى الإثبات ، وفى أن يجزئه فيأخذ ببعضه دون البعض الآخر تأسيساً على أن الأمر بشأنه متروك للقواعد العامة ، إذ لم يعرض له القانون المدنى بنص يعين حججه فى الإثبات ، أسوة بما أوردته المادة ٤٠٩ منه فى شأن الإقرار القضائي .

الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٤٨٨ بتاريخ ١٩٧١/٤/١٥

إغفال الحكم المطعون فيه للدلالة المستمدة من إقرار مورثه المطعون عليهم لما ورد بمحضر التركة لإتمام الحصر فى حضورها دون إعتراض منها ، واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع فلا يجوز إيدأه لأول مرة أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٤٦٧ بتاريخ ١٩٧١/٤/٨

إقرار ناظر الوقف بما لا يملك إنشاءه أو بما يضر بمصلحة الوقف ، لا يعتبر ملزماً للوقف .

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٩٣٦ بتاريخ ١٩٧١/١١/٢٥

إذا كان الواقع فى الدعوى أن براءة ذمة مورث المطعون عليهم من دين الرهن كان مسلماً به من الطاعة " الدائنة " منذ قيام الخصومة ، وإنما دار النزاع بين الطرفين حول الأسباب التى أدت إلى إنقضاء هذا الدين ، وهل هو الوفاء ببعض الدين وتقام بعضه ، كما يقول المطعون عليه " ورثة المدين " أو هو الوفاء به كتمن للمقار المرهون طبقاً لما جاء بعقد البيع كما تقول الطاعة ، ولما كان الثابت أن الطاعة وإن أقرت - بمحضر الجلسة - ببراءة ذمة مورث المطعون عليهم من الدين ، إلا أنه لم يصدر منها أى إقرار يتعلق بأسباب إنقضائه ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الإقرار الصادر منها ببراءة ذمة المطعون عليهم غير دليل ، فإن الحكم يكون قد شابه القصور والفساد فى الاستدلال .

الطعن رقم ٤٨ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٨٩٥ بتاريخ ١٩٧١/١١/١٦

إستخلاص الإقرار بالحق ضمناً من الأوراق والأعمال الصادرة من الخصم ونفى ذلك هو من شئون محكمة الموضوع بشرط أن يتبين كيف أفادت هذه الأوراق والأعمال معنى ما إستخلصته وأن يكون هذا البيان سائفاً .

الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٧٦ بتاريخ ١٩٧٢/١/٢٠

إذا كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى إعراف الملاك السابقين واللاحقين للأرض المقامة عليها التلاجة بحق المطعون عليه الثانى فى ملكية نصف التلاجة والإنقاع بهذه الأرض والمباني فى أغراض

إدارة التلاجة واستغلالها إلى حين إنتهاء عملها وبيع آلاتها وأدواتها ، وكان هذا الإعراف إنما هو إخبار بملكية سابقة - ليس هو سندها بل دليلها- فإنه يعتبر تصرفاً إقرارياً ويكون حجة على المقر دون حاجة إلى تسجيل وفقاً لحكم المادة العاشرة من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالشهر العقاري .

الطعن رقم ٦٥ لسنة ٣٧ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ٣٤٩ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٩
الإقرار غير القضائي يخضع لتقدير القاضي الذي يجوز له تجزئته والأخذ ببعضه دون البعض الآخر كما أن له مع تقدير الظروف التي صدر فيها أن يعتبره دليلاً كاملاً أو مبدأ ثبوت بالكتابة أو مجرد قرينة أو لا يأخذ به أصلاً ، وإذ أخذت محكمة الموضوع بإقرار الطاعن غير القضائي بأن عقد البيع كان مودعاً لدى أمين وطرح ما عداه من إدعاء بوفاء الثمن ، ورأت في هذا الإقرار وما أدلى به المودع لديه من أن الإيداع كان لذمة الوفاء بثمن المبيع ، ما جعل الإدعاء بعدم الوفاء بثمن المبيع أمراً قريب الاحتمال مما يجزئ الإثبات بالبينة ، فإنها لا تكون قد خالفت القانون .

الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٣٧ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ١٣١٧ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٥
لما كان الإقرار إخباراً بأمر وليس إنشاء لحق فلا ترد عليه أحكام الفسخ فإن الحكم المطعون فيه وقد رد على دفاع الطاعنين المؤسس على أن عقد الصلح قد فسخ لعدم تنفيذ ما أبرم من أجله بأن ذلك العقد ينطوي على إقرار بملكية المطعون عليه بوصفه شريكاً في العقار وأن هذا الإقرار لا يسقط بعدم تنفيذ عقد الصلح فإن الذي قرره الحكم صحيح في القانون .

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٨ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ١١٣٢ بتاريخ ١٩٧٢/٦/١٤
إقرار المتوفي ببنوة المطعون عليه الأول حجة ملزمة فيثبت نسبها منه وهو بعد الإقرار به لا يحتمل النفي لأن النفي يكون إنكاراً بعد الإقرار ولا يسمع ويثبت هذا النسب بمجرد إقرار الأب وإن أنكرت الزوجة إذ هو إلزام له دون غيره فلا يتوقف نفاذه على تصديقها ولا يطله إقرارها بالبكاراة بعد ميلاد البنت ولا كون التصديق على الزواج مسنداً إلى تاريخ لاحق لميلادها كما أن إقرار الزوجة بالبكاراة لا يفضي إلى إبطال حق المقر لها لأنها لا تملك إبطاله .

الطعن رقم ٩ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ٨١١ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٣
مضى كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن تمسك في دفاعه بأن المطعون عليها لم تكن بكرراً لسبب لا يرجع إلى فعله ، واستدل على ذلك بأنها إعترفت في الإقرار المؤرخ ١٩٧٦/٣/٦ بأن آخر أزال بكارتها ، وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى رداً على هذا الدفاع بأن الطاعن لم يثبت أن بكاراة المطعون عليها أزيلت بسبب سوء سلوكها رغم إحالة الدعوى إلى التحقيق ، دون أن يتحدث الحكم بشيء عن الإقرار سالف الذكر ، مع ما قد يكون لهذا المستند من الدلالة في هذا الخصوص ، فإنه يكون قد عاره قصور يطله .

الطعن رقم ١١٤ لسنة ٣٨ مكتب قتي ٢٤ صفحة رقم ٥٩٦ بتاريخ ١٢/٤/١٩٧٣

- لا يشترط في الإقرار غير القضائي أن يكون صادراً للمقر له ، بل يجوز إستخلاصه من أى دليل أو ورقة تكون مقلدة إلى جهة أخرى ، ما دامت نية المقر وقصده قد إتجهت إلى أن يؤخذ بإقراره ، وهو ما تستقل محكمة الموضوع بكشفه وإستخلاصه ، فإذا ثبت لها قيام الإقرار ، فإنه يكون عاصفاً لمطلق تقديرها ويكون لها أن تعبره دليلاً كاملاً أو مبداً ثبوت بالكتابة أو مجرد قرينة أو ألا تأخذ به أصلاً .

- الإقرار - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يكون سبباً لمداوله ، إنما هو دليل تقدم الإستحقاق عليه في زمن سابق لحكمه ظهور ما أقر به المقر لا ثبوته ابتداء ، ويكون الإقرار صحيحاً نافذاً ولو كان غالياً من ذكر سببه السابق عليه ، ويقوم حجة على ورقة المقر بما حواه .

الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٣٧ مكتب قتي ٢٥ صفحة رقم ٨٣١ بتاريخ ٥/٨/١٩٧٤

إذ يبين من الحكم المطعون فيه أنه إستند في ملكية مورث الطاعنين لثلاثة أرباع الماكينة - ماكينة طحين - إلى إقرارات الطاعن الأول - أحد الورثة - المرفقة بالملف الفردي للمورث ، لا على أنها إقرار من الخصم أمام القضاء الواقعة قانونية يدعى بها عليه أثناء السير في الدعوى المتعلقة بهذه الواقعة ، وهو الإقرار القضائي المنصوص عليه في المادة ٤٠٨ من القانون المدني ، ويعتبر حجة قاطعة على الخصم ، وإنما إستند إليها الحكم على أنها إقرار غير قضائي وإعتبرها بهذه المطابقة قرينة بالإضافة إلى الأدلة والقرائن الأخرى التي ساقها على ملكية المورث لثلاثة أرباع الماكينة إذ من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الإقرار غير القضائي يخضع لتقدير القاضي ، فله أن يأخذ منه دليلاً كاملاً أو مبداً ثبوت بالكتابة أو مجرد قرينة ولا معقب على تقديره في هذا متى كان سائفاً وله سند من ذات الأقوال لما كان ذلك فإن النفي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون في غير محله .

الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٣٨ مكتب قتي ٢٥ صفحة رقم ٤٢٨ بتاريخ ٢/٢٦/١٩٧٤

- الإقرار القضائي هو - طبقاً لنص المادة ٤٠٨ من القانون المدني - إقرار الخصم أمام القضاء الواقعة قانونية مدعى بها عليه أثناء السير في الدعوى المتعلقة بهذه الواقعة ، بما يبنى عليه إقاله خصمه من إقامة الدليل على تلك الواقعة .

- الأصل في الإقرار أن يكون صريحاً وأن الإقتضاء فيه إستثناء من حكم هذا الأصل ، فلا يجوز قبول الإقرار الضمني ما لم يقدّم دليل يقيني على وجوده ومراه .

- طلب نذب غير بصفة إحتياطية لا يعد إقراراً ضمناً بالحق بالمعنى الذي يتطلبه القانون ولا يدل بمجردة على نفي مشيئة - الخصم - في التمسك بالتقادم .

الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٣٩ مكتب قتي ٢٥ صفحة رقم ٦١١ بتاريخ ٣/٢٨/١٩٧٤

- الإقرار حجة قاطعة على المقر ، فتصبح الواقعة التي أقر بها ، الخصم في غير حاجة إلى الإثبات

ويأخذ بها القاضى والقعة ثابتة بالنسبة للخصم الذى أقر بها ، ويتضمن الإقرار نزول المقرر عن حقه فى مطالبة خصمه بالبات ما يدعيه .

- لئن كان إستخلاص الإقرار بالحق من الأوراق أو نفى ذلك هو من شئون محكمة الموضوع ، إلا إنه يشترط أن تبين كيف تأدات الأوراق معنى ما إستخلصته وأن يكون هذا البيان سائفا . وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون عليهم - ردا على الدعوى الأصلية المقامة من الطاعن وآخرين بطلب تثبيت ملكيتهم لقدر من الأطنان - أقاموا دعوام الفرعية ، وقالوا فى صحتها أن المرحوم ... الذى باع لهم القدر موضوع الدعوى الأصلية كان قد حرر عقد بدل مع والد المدعين فى هذه الدعوى إختص الأخير بموجبه بفدان واحد وقراريط ١٣ مهما من الأطنان موضوع الدعوى المذكورة ، فى حين أخذ البائع لهم أطنانا أخرى مساحتها فدان واحد و١٢ مهما ونفذ البدل من وقت إبرامه ، ووضع كل من عاقلديه اليد على القدر الذى ناله وانتهى المطعون عليهم فى دعوام إلى طلب تثبيت ملكيتهم إلى فدان واحد و١٢ مهما مقابل تثبيت ملكية المدعين فى الدعوى الأصلية للقطع أرقام المبينة بصحيفتها وقد تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بأن ما ورد بصحيفة الدعوى الفرعية يتطوى على إقرار من المطعون عليهم بملكية المدعين فى الدعوى الأصلية لجزء من الأطنان المبينة بصحيفتها إستنادا إلى عقد البدل الذى لم يكن هناك نزاع حول تاريخ إبرامه ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعول على هذا الذى تضمنته صحيفة الدعوى الفرعية واعتبره من قبيل سوء الدفاع بمقوله أن مساحة القطع الخمس المشار إليها تزيد عن تلك التى حددها المطعون عليهم وهى أسباب غير سائفة ولا تكفى لحمل قضائه فى هذا الخصوص لأن الخلاف حول مساحة الأطنان موضوع الإقرار لا ينتفى وجود الإقرار بجزء منها - فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدعوى الأصلية برمتها يكون قد خالف القانون وشابه الفساد فى الإستدلال .

الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٠٣٥ بتاريخ ١٢/٦/١٩٧٤

مضى كانت عبارة الإقرار - الصادر من الزوجة الطاعة - تحتل المعنى الذى حصلته المحكمة منها وكان هذا المعنى متسقاً مع الوقائع الثابتة فى الدعوى والتى فصلتها المحكمة فى الحكم ، فلا سبل لمحكمة النقض على محكمة الموضوع فى ذلك .

الطعن رقم ٩٤ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٠٦ بتاريخ ١/١/١٩٧٥

مضى كان الإقرار المنسوب إلى الممول هو إقرار غير قضائى لا يعتبر حجة قاطعة على المقرر بل يخضع لتقدير محكمة الموضوع ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لهذا الإقرار واستخلص منه بأسباب سائفة عدم مباشرة الممول لنشاط تجارى فى السنوات موضوع النزاع ، ولما كان تحصيل فهم الواقع

فى الدعوى وتقدير الدليل هو مما تستقل به محكمة الموضوع ، ولها وهى تباشر سلطتها فى هذا الشأن أن تأخذ بما تظمن إليه من الأدلة وتطرح ما عداها ما دام حكمها يقوم على اعتبارات تسوغ النتيجة التى إنتهت إليها فإن ما جاء بسبب النعى لا يعدو أن يكون جديلاً موضوعياً لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٣٢٣ بتاريخ ١٩٧٥/٢/٤

الإقرار غير القضائى يخضع لتقدير القاضى الذى يجوز له تجزئته والأخذ ببعضه دون البعض الآخر كما أن له مع تقدير الظروف التى صدر فيها أن يعتبره دليلاً كاملاً أو مبدأ ثبوت بالكتابة أو مجرد قرينة أو لا يأخذ به أصلاً .

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٢٨٤ بتاريخ ١٩٧٥/١/٢٩

متى كان البين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه أورد " الإسلام يكفى فيه مجرد النطق بالشهادتين والإقرار به دون حاجة إلى إعلانه أو إشهاده رسمياً ... كما أن الثابت من الإطلاع على الصورة التنفيذية للحكم رقم ١٧ لسنة ١٩٥٩ حلوان أن المرحوم ... قد أقر بالجلسة أمام المحكمة بزواجه من المستأنف عليها الأولى وبإسلامه ، كما نطق بالشهادتين ، وهذا الإقرار بذاته هو إخبار وكشف عن الإسلام الذى يكون به الشخص مسلماً ... وهو ما يقطع بإسلامه منذ التاريخ الذى حدده بإقراره وهو سنة ١٩٥١ ، ويكون نطقه بالشهادتين مجرد تأكيد لإسلامه الذى أقر به ، يضاف إلى هذا وذلك ما ثبت من أقوال شاهدى المستأنف عليها الأولى أمام محكمة الدرجة الأولى ... وليس صحيحاً ما ذهب إليه المستأنف الأول من أن الإقرار الصادر من المرحوم ... أمام محكمة حلوان فى ١٩٥٩/٢/١١ لا ينتج أثره إلا منذ هذا التاريخ إذ الصحيح أنه ينتج أثره من تاريخ الإسلام الحاصل فى سنة ١٩٥١ لأنه على مامر بسطه إخبار وكشف عن الإسلام " فإن هذا الذى إنتهى إليه الحكم على النحو السالف بيانه من إسلام والد المتوفاه وإسناده إلى سنة ١٩٥١ هو إستخلاص موضوعى سائغ لدلالة الإقرار يستقل به قاضى الموضوع ولا تراقبه فيه محكمة النقض .

الطعن رقم ٩ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٦٩٢ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٤

يشترط لصحة الإقرار بوجه عام - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ألا يكون المقر به محالاً عقلاً ولا شرعاً ، وإذ كانت قواعد الميراث من النظام العام فلا يجوز مخالفتها أو التحايل عليها ، فإن ما نسب إلى المطعون عليه من توقيعه على محضر إثبات الوفاة الصادر من بطريكية الأقباط الأرثوذكس بما يفيد أن الطاعتين أخوته من أبيه يعد باطلاً وغير معتبر شرعاً ولا يمكن أن يؤخذ به باعتباره إقراراً .

الطعن رقم ٥١١ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٣٠٧ بتاريخ ١٩٧٦/١/٢٧

الإنذار الرسمى لا يعد إقراراً قضائياً ، لأنه لم يصدر فى مجلس القضاء والإقرار الذى يصدر فى غير مجلس القضاء يكون ملزماً حتماً بل يخضع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لتقدير قاضى

الموضوع الذى يجوز له مع تقدير الظروف التى صدر فيها أن يعتبر دليلاً كاملاً أو مبدأً لثبوت بالكتابة أو مجرد قرينة كما يجوز ألا يأخذ به أصلاً .

الطعن رقم ٢ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٥٩٢ بتاريخ ١٠/٣/١٩٧٦

- إنه وإن كان يشترط لصحة الإقرار بالأبوة أن يكون الوالد المقر له مجهول النسب ، فإن كان معروفاً نسبه من غير المقر لا يثبت نسبه منه ، إذ لا يتصور الثبوت من إثنين فى وقت واحد ، ولا يصح القول بانتفاء النسب من الأول وثبوته من الثانى لأن النسب متى ثبت لا يقبل النقص والإنتقال ، ولئن اختلفت الأقوال فى مذهب الحنفية حول متى يعتبر الشخص مجهول النسب فذهب البعض إلى أنه من لا يعلم له أب فى البلد الذى ولد فيه وقرر البعض الآخر أنه الذى لا يعلم له أب فى البلد الذى يوجد به إلا أن القول على أنه يراعى فى الحكم بجهالة النسب عدم معرفة الأب فى البلدين معاً مما دفعها للحرج وتحوطاً فى إثبات الأنساب .

- النسب كما يثبت بالفراش يثبت بالبينة والإقرار .

الطعن رقم ٦ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٥٧ بتاريخ ١/٧/١٩٧٦

إقرار المطعون عليها طلاقها بخلوها من الحمل ، لا تأثير له ، ذلك أن الحمل مما يخفى على المرأة والتناقص فيه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - عفو مفضل .

الطعن رقم ٤ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٢٦٤ بتاريخ ٢١/١/١٩٧٦

لئن كان المعمول عليه فى مذهب الحنفية أن الإقرار بالنسب على غير المقر ، وهو إقرار بقربة يكون فيها واسطة بين المقر له - كالإقرار بالإخوة - لا يثبت به النسب إلا بتصديق من حمل عليه النسب أو البرهنة عليه بالبينة ، إذ الإقرار بالإخوة يقتضى أولاً أن المقر له ابن لأبى المقر ويستتبع ذلك أنه أخ للمقر ، إلا أن المقر يعامل بإقراره من ناحية الميراث وغيره من الحقوق التى ترجع إليه ، وتنقسم التركة فى هذه الحالة على أساس الإعتداد بالإقرار تجاه المقر دون غيره من الورثة الذين لم يوافقوه على إقراره باعتبار الإقرار حجة قاصرة . وإذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الإقرار الموقع عليه من الطاعنة وبقية الورثة تضمن إعترافهم بأحقية المطعون عليها فى نصيبها من تركة المتوفى ، وكان دفاع المطعون عليها يقوم أساساً على حقها فى مشاركة الطاعنة وباقى الورثة فى التركة المخلفة من المتوفى إستناداً إلى الإقرار الصادر منهم ، فإن الدعوى المعروضة بالإرث بهذه المثابة تكون متعلقة بالمال .

الطعن رقم ٨ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٢٧١ بتاريخ ٢١/١/١٩٧٦

النسب كما يثبت بالإقرار يثبت بالفراش والبينة .

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٧٤٨ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٧٦

تقضى المادة ٥٨ من قواعد التقنين العرفى لطائفة الأقباط الأرثوذكس الصادر فى سنة ١٩٥٥ بأنه " لا

يؤخذ بإقرار المدعى عليه من الزوجين بما هو منسوب إليه ما لم يكن مؤيداً بالقرائن وشهادة الشهود
”وقد وردت هذه المادة ضمن مواد الباب الخاص بالطلاق وإجراءاته ولا صلة لها بالمواد الخاصة
ببطلان الزواج وهو مغاير للطلاق .

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٦٤٩ بتاريخ ١٩٧٦/١١/٢٤
الإتفاق في مذبح الحنفية على أن إقرار الوارث بوارث آخر من شأنه أن يؤدي إلى معاملته بإقراره في
صدد إستحقاق المقر له بالميراث في تركة الميت في غيره من الحقوق التي ترجع إليه ويؤخذ المقر
بإقراره لأن له ولاية التصرف في مال نفسه طالما كانت الدعوى من دعاوى المال دون ما إعتداد مما
إذا كان المقر له وارثاً حقيقة بل يكفى بأن تعبر صفته بحسب الظاهر .

الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٥١١ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢٣
الإقرار هو إقرار شخص بحق عليه لآخر بحيث لا يكون القصد هو إنشاء الحق في ذمته .
الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٧٠٣ بتاريخ ١٩٧٧/١١/١٦
المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الإقرار غير القضائي يخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لها بعد
تقدير الظروف التي صدر فيها وملابسات الدعوى أن تعتبره دليلاً مكتوباً أو مجرد قرينة أو ألا تعدد به
أصلاً دون معقب عليها .

الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٧٦٨ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٣
إنه وإن كان الأصل في الإقرار بوجه عام أنه إقرار شخصي بواقعة من شأنها أن تنتج ضده آثاراً قانونية
بحيث تصبح في غير حاجة إلى الإثبات ويتحسم النزاع في شأنها وأن الإقرار القضائي قد يرد في
صحيفة الدعوى التي يرفعها المقر ، إلا أنه يشترط فيه ما يشترط في الأعمال القانونية من وجود الإرادة
بمعنى أنه يجب أن يدرك المقر مرمى إقراره ، وأن يقصد به إلزام نفسه بمقتضاه وأن يكون مبصراً أنه
سيتخذ حجة عليه ، وأن خصمه سيخفى بموجبه من تقديم أى دليل ، فلا يعد من قبيل الإقرار الملزم ما
يورد على لسان الشخص تأييداً لإدعائه من أقوال فيها مصلحة لخصمه ، ما دام لم يقصد من إدلائه بهذه
الأقوال أن يتخذها خصمه دليلاً عليه ، ولما كان اليمين من صحيفة الدعوى التي أقامتها المطعون عليها .
أمام محكمة أول درجة أنها وإن حددت فيها حصول إعتداء عليها بالضرب وتركه منزل الزوجية يوم
١٩٧٠/٥/٢٠ إلا أنها أوردت ذلك بأنه حرر عن هذه الواقعة محضر إداري لم تذكر رقمه وكانت
المطعون عليها قد أوضحت أمام محكمة الإستئناف أن الصحيفة المشار إليها وقع بها خطأ مادي يتعلق
بتاريخ الفرقة وكان الحكم المطعون فيه قد أوضح في مدوناته عن أن المحضر الذي إستندت إليه
المطعون ضدها صادف محله في سنة ١٩٦٩ فإن مجريات الخصومة ومسلك المطعون عليها فيها لا
تساعد على حمل التاريخ المثبت في الصحيفة بأنه إقرار ملزم لها حددت فيه بدء الفرقة وبالتالي فلا

تتربى على محكمة الاستئناف إن هي أحالت الدعوى إلى التحقيق طالما لم تجد فيها ما يقيد الإقرار الحاسم للنزاع فى خصومة .

الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٦٤٦ بتاريخ ١٩٧٨/١١/١

يتعين أن تتجه إرادة المقر نحو إعتبار الحق المقر به ثابتاً فى ذمته وتمكين خصمه من التمسك بهذا الإقرار ومن ثم فإنه لا يعتبر من قبيل الإقرار الملزم ما يرد على لسان الخصم تبريراً لموقفه .

الطعن رقم ٤٩١ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٣٦٧ بتاريخ ١٩٧٨/٥/٣١

الإقرار وفقاً لنص المادة ١٠٣ من قانون الإثبات هو إعتراف الخصم أمام القضاء الواقعة قانونية مدعى بها وذلك أثناء سير الدعوى ، وتحصيل توافق الأركان اللازمة لإعتبار الإقرار الصادر من أحد الخصوم إقراراً قضائياً ملزماً له - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من الأمور التى يخالفها واقع مما يترك أمر تقديره لمحكمة الموضوع ، وإن كان الثابت أن الطاعة لم تملك أمامها بهذا الدفاع ، فإنه لا يقبل منها التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٥٥٤ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٣١٥ بتاريخ ١٩٧٨/٥/٢٤

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الإقرار الوارد بأحد الشكاوى الإدارية بعد إقرار غير قضائى ويخضع لتقدير القاضى ولا يشترط فى الإقرار غير القضائى أن يكون صادراً للمقر له بل يجوز إستخلاصه من أى دليل أو ورقة من مستندات الدعوى فإنه لا على الحكم إن هو إنتهى فى إستخلاص مانع إلى أن ما يثبت على لسان الطاعن فى محضر جمع الإستدلالات من أن الأجرة المتعاقدة عليها مؤقته - يكشف عن صدق ما ذهب إليه المطعون عليها من أن النية إنصرفت عند التعاقد إلى أن قرار لجنة تقدير القيمة الإيجارية هو المعبر فى تحديد الأجرة وأن ما ورد بالعقد من أجرة مسماة كان موقوتاً بصدور هذا القرار الذى لم يتصل بعلمها عند إبرامها العقد بما ينفى مظنة إرتضاها النزول عن الحد الأقصى للأجرة

الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٢٠٤٦ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٢٧

حجية الإقرار وفقاً للمادة ١٠٤ من قانون الإثبات قاصرة على المقر فلا تعداه إلا إلى ورثته بصفتهم خلفاً عاماً له ولا يحتج به على دائنيه وخلفه الخاص ، لما كان ذلك فإنه لا على الحكم إذا لم يحتاج المطعون عليهم - ورقة المشترين للمين - بالأجرة المحددة وفق إقرارات الملاك السابقين

الطعن رقم ١٠٦٢ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٩٤٩ بتاريخ ١٩٧٨/٤/٥

- يشترط فى الإقرار إن يكون صادراً من المقر عن قصد الإعتراف بالحق المدعى به فى صيغة تفيد ثبوت الحق المقر به على سبيل الجزم واليقين وأن يكون تعبير المقر تعبيراً عن إرادة جديده حقيقية فلا يعد من قبيل الإقرار الملزم ما يصدر عن الشخص من عبارات بقصد التودد أو المجاملة طالما أنه لم يقصد من الإدلاء بها أن يتخذها من وجهت إليه دليلاً عليه .

- كون الأقوال المنسوبة إلى الخصم تعتبر إقراراً أو لا تعتبر كذلك مسألة قانونية تخضع لرقابة محكمة النقض .

الطعن رقم ٤٩٧ لسنة ٤٥ مكتب قني ٣٠ صفحة رقم ١٩٧ بتاريخ ١٠/١٢/١٩٧٩
تقدير كون الأقوال المنسوبة للخصم تعتبر إقراراً قضائياً أو لا تعتبر كذلك هو من المسائل القانونية التي تدخل تحت رقابة محكمة النقض . وإذ قام دفاع المطعون ضده أمام محكمة الموضوع على أنه حرر الشيك كأداة إتمام فإن ذلك يعد منه إقراراً قضائياً بأن هذا الشيك لم يحرر ثمناً للأخشاب التي تسلمها فلا يسوغ إهداره .

الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٤٨ مكتب قني ٣٠ صفحة رقم ٢٩٣ بتاريخ ١٨/١/١٩٧٩
إذ كان الحكم المطعون فيه قد استدل على وكالة المطعون عليه الثاني عن الطاعنين من إقرارهم بأنه كان وكيلاً عنهم في إدارة أموالهم والتعامل باسمهم حتى إلتفاتهم التوكيلات المذكورة ، وفي هذا ما يقوم مقام الكتابة في إثبات الوكالة وتغني عن تقديم صورة رسمية منها .

الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٠ صفحة رقم ٣٦١ بتاريخ ٢٢/١٢/١٩٧٩
الإقرار القضائي طبقاً لنص المادة ١٠٣ من قانون الإثبات هو إقرار الخصم أمام القضاء بواقعة قانونية مدعى بها أثناء السير في الدعوى المتعلقة بهذه الواقعة بما ينشئ عليه إقالة خصمه من إقامة الدليل على تلك الواقعة والأصل في الإقرار أن يكون صريحاً فلا يجوز قبول الإقرار الضمني ما لم يقيم دليل يقيني على وجوده ومزماه .

الطعن رقم ٧٦٣ لسنة ٤٣ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ١٤٨٨ بتاريخ ٢٦/٥/١٩٨٠
الإقرار غير القضائي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو ما يصدر عن الخصم في مجلس القضاء وهو يخضع لتقدير قاضي الموضوع الذي يجوز له تجزئته والأخذ ببعضه دون البعض الآخر كما أن له مع تقدير الظروف التي صدر فيها أن يحصره دليلاً كاملاً أو مبدأً ثبوت بالكتابة أو مجرد قرينة أو لا يأخذ أصلاً .

الطعن رقم ٦٨٥ لسنة ٤٥ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ١٥٣١ بتاريخ ٢٨/٥/١٩٨٠
الإقرار المقصود بالمادة ١٠٤ من قانون الإثبات باعتباره حجة قاطعة على المقر هو الإقرار الصادر أمام القضاء أما الإقرار خارج القضاء فيخضع للقواعد العامة إذا لم يرد في شأنه نص خاص ولمحكمة الموضوع سلطة تقدير قوته في الإثبات بغير معقب عليها في ذلك متى كان تقديرها سائفاً .

الطعن رقم ٨١٧ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ١٨٧٧ بتاريخ ٢٦/٦/١٩٨٠
الإقرار الذي يصدر في غير مجلس القضاء يخضع لتقدير قاضي الموضوع الذي يجوز له أن يعتبره دليلاً كاملاً أو مبدأً ثبوت بالكتابة أو مجرد قرينة كما يجوز ألا يأخذ أصلاً .

الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٦٧٣ بتاريخ ١٩٨١/٦/٢

إذ كان البين من المحرر الذى أشار إليه الحكم المطعون فيه أنه إقرار مأخوذ على المقر الموصوف فيه بأنه تاجر باستلامه من الطاعة الأدوات المدونة به على سبيل العارية لاستعمالها فى الغرض المعارة من أجله وكانت عبارات المحرر المذكور لا تفيد المعنى الذى ذهب إليه الحكم المطعون فيه من أن مرتكب الحادث يعمل لحساب الشركة الطاعة بالتمتع متجولاً ، فإن الحكم يكون قد خرج فى تفسيره عما تحمله عباراته وجاوز المعنى الظاهر لها مما يعيه بمخالفة الثابت بالأوراق وفساد الاستدلال .

الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٤٥٨ بتاريخ ١٩٨١/٢/٩

النص فى المادة ١٠٤ من قانون الإثبات على أن " الإقرار حجة قاطعة ولا يتجزأ الإقرار على صاحبه إلا إذا انصب على وقائع متعددة وكان وجود واقعة منها لا يستلزم حتماً وجود الوقائع الأخرى " يدل على أن الإقرار القضائى وهو إقرار الخصم أمام القضاء بواقعة قانونية مدعى بها عليه أثناء السير فى الدعوى المتعلقة بهذه الواقعة بما يبنى عليه إثالة خصمه من إقامة الدليل على تلك الواقعة ، وقد يضاف إلى الإقرار شق آخر يكمل الإقرار بالواقعة أو يسل دلالة هذا الإقرار ويكون غير منفك فى صوره وهو ما يعرف بالإقرار المركب ، ويعتبر الشق المضاف غير منفك عن جملة الإقرار بحيث يعتبر حجة بأسره ، لا جزء منه فحسب ، لما كان ما تقدم وكان الثابت من الحكم الابتدائى الذى أبده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه وإلى أوراق الدعوى أن المطعون ضده قد أقر أمام المحكمة أن العملية محل الخلاف رست عليه ولكنه لم يتم بتنفيذها وإنما تنازل عنها لآخر ، وهو من قبيل الإقرار المركب وذلك لتوافر الارتباط بين الواقعة الأصلية - وهى رسو العملية محل الخلاف على المطعون ضده والواقعة المصاحبة لها وهى عدم قيامه بتنفيذها وتنازله عنها لآخر ، وهذا الارتباط يؤثر على كيان الواقعة الأولى ووجودها القانونى ومن ثم فهو لا يقبل التجزئة ، وإذ إنترم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بتأييد الحكم الابتدائى فيما قضى به من إلغاء قرار لجنة الطعن على أساس أن الطاعة لم تقدم الدليل على قيام المطعون ضده بتنفيذ العملية موضوع الربط لحسابه الخاص ، فإن النعى عليه بمخالفة القانون والفساد فى الاستدلال ومخالفة الثابت بالأوراق يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٩١٢ بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٣

المقرر فى لفته الحنفية أنه إذا أقر الوارث بوارث آخر فإنه يعامل بإقراره دون حاجة لإثبات نسب المقر له من المتوفى ولا يشترط لصحة هذا الإقرار أن يكون المقر وارثاً بالفعل بل يصح ولو كان وارثاً بحسب الظاهر ولم يمنعه من الميراث إلا إقراره لمن يحجبه عنه .

الطعن رقم ٤٠٢ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٤٢٥ بتاريخ ١٩٨١/٢/٧

إنه وإن كان إستخلاص الإقرار بالحق من الأوراق ، ونفى ذلك هو من شئون محكمة الموضوع إلا أنه

يشترط أن تبين كيف افادت الأوراق ما إستخلصته ، وأن يكون هذا البيان سائفاً .

الطعن رقم ٥٣٨ لسنة ٤١ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٧٩٥ بتاريخ ١٩٨٢/٦/٢١
الإقرار القضائى وفقاً لنص المادة ١٠٣ من قانون الإثبات هو إقرار الخصم أمام القضاء بالواقعة القانونية مدعى بها عليه أثناء سير الدعوى المتعلقة بهذه الواقعة ، بما يتبنى عليه إقالة خصمه من إقامة الدليل على تلك الواقعة .

الطعن رقم ٤٨٨ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٦٦٢ بتاريخ ١٩٨٢/٦/٣
المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه يشترط فى الإقرار أن يكون صادراً من الخصم عن قصد الاعتراف بالحق المدعى به لخصمه وفى صيغة تفيد ثبوت الحق المقرر به على سبيل اليقين والجزم وأن إستخلاص الإقرار بالحق ضمناً من الأوراق والأعمال الصادرة من الخصم أو نفى ذلك هو من سلطة محكمة الموضوع ما دام إستخلاصها سائفاً .

الطعن رقم ١٥٣٢ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ٧٦٧ بتاريخ ١٩٨٢/٦/١٥
الإقرار بالملكية هو نزول من المقر عن حقه فى مطالبة خصمه بإثبات ما يدعيه من ملكية وإخبار منه بملكية سابقة للمقر له وحجة على المقر دون حاجة إلى تسجيل طالما صدر منه عن إرادة حرة ويضحي دليلاً للمقر له فى إثباته للملكية قبل المقر بما يجيز له طلب الحكم بصحته ونفاذه .

الطعن رقم ٣٥٤ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ١٢٣٩ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٣
الإقرار غير القضائى يخضع لتقدير محكمة الموضوع التى لها بعد تقدير الظروف التى صدر فيها أن تعتبره دليلاً مكتوباً أو مجرد قرينة أو لا تعد به أصلاً دون معقب عليها .

الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٧٤٦ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٤
إقرار الخصم بجوهر الواقعة المراد إثباتها بالإستجواب يجعل طلب الإستجواب غير منتج .

الطعن رقم ٣٨٤ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٣٤٠ بتاريخ ١٩٨٣/١/٣٠
إذ كان الثابت من الصورة الرسمية لصحيفة الإستئناف والمقدمة ضمن حافظة الطاعنين أن المطعون عليهم عدا الأخيرة قد أوردوا فيها سبباً ثالثاً لإمتثالهم قالوا فيه " أن مجرد مشترى الأرض مفرزة محددة طبقاً للقسمه التى أشار إليها الخبير يعتبر إقراراً من جانب المستأنف عليهم الثلاثة الآخرين بالقسمه وتسليماً بها مما يحق معه للمستأنفين أن يتمسكوا بها كقسمه نهائية وليست مهاية ويتوافر لهم بذلك الجوار وحقوق الارتفاق المشتركة بين العقارين إلا أن ذلك لم يكن منهم على سبيل الإقرار بأن قسمه نهائية قد تمت بما يخالف الحقيقة التى فهمها الحكم المطعون فيه وأقام عليها قضاءه وهى قيام حالة الشيوع وإنما كان افتراضاً جدلياً سلم به المطعون ضدهم عدا الأخيرة على سبيل الاحتياط فى معرض إبراز أوجه دفاعهم ومطاعهم على الحكم المستأنف يربطون فيه بين ما جاء فى تقرير الخبير من حصول

قسمة وما يتمسك به الطاعنون من شرائهم جزءاً مفزاً واعتبار ذلك منهم إقرار للقسمة ، ومن شروط الأقرار أن يكون مطابقاً للحقيقة ومن المقرر أنه لا يعتبر كذلك ما يسلم به الخصوم إضطراراً على سبيل الاحتياط من طلبات خصمه .

الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ١٨٩٣ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٢
يشترط في الإقرار القضائي أن يكون صادراً من الخصم عن قصد الاعتراف بالحق المدعى به لخصمه وفي صيغة تفيد ثبوت الحق المقر به على سبيل اليقين والجزم مما لا يكون معه طلب محامي المطعون ضدها التأجيل لتقديم مستندات أمام الغير إقرار بحق الطاعة في طلباتها بإلزام المطعون ضدها بتقديم المستندات .

الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٤٨ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ٤٨٣ بتاريخ ١٩٨٤/٢/١٩
الإقرار هو إقرار المقر بحق عليه آخر في صيغة تفيد ثبوت الحق المقر به على سبيل الجزم واليقين وتكون حجته قاصرة على المقر ، فلا تعداه إلا إلى ورثته بصفتهم خلفاً عاماً له ، ولا يحتاج بها على دانيه أو خلفه الخاص ، ومن ثم فلا يصلح الإقرار دليلاً في ذاته يحتاج به مشتري العقار من المقر .

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ١٠٧٧ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٤
لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه وإن كان للرسائل الموقع عليها قوة الدليل الكتابي من حيث الإثبات إلا أن الإقرار الوارد في خطاب إقرار غير قضائي يخضع لتقدير القاضي وكان لقاضي الموضوع سلطة الترجيح بين البيانات وإستظهار الواقع في الدعوى ووجه الحق فيها فإنه لا على الحكم المطعون فيه إن هو رجح بينة الإثبات على بينة النفي وإستخلص أسباب ساقطة مما له أصل ثابت بالأوراق توافر الضرر المبيح للتطبيق بعد الإطلاع على الأوراق وسماع التقرير الذي تلاه السيد المستشار المقرر والمرافعة وبعد المداولة .

الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٥٣ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ٢٠٦٦ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/١٢
من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تفسير الإقرارات وإستخلاص ما تتضمنه من الإقرار بحق أو نفيه مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع طالما أنها لم تخرج عن المعنى الظاهر الذي تحمله عبارتها وكان الثابت أن الطاعة الأولى قد أقرت أمام محكمة الدرجة الأولى بمحضر جلسة ١٩٨١/٦/١١ بإقامتها بشقة النزاع لحراستها والعناية بها أثناء فترة إقامة الطاعة الثانية بسويسرا فلا على الحكم المطعون فيه إذا إعتد لهذا الإقرار ورتب على إنتفاء المساكنة لعدم توافر صفة الإستقرار في إقامة الطاعة الأولى بشقة النزاع ويضحي النعي في هذا الشق جداً موضوعاً في سلطة محكمة الموضوع النامة في إستخلاص توافر الإقرار وتفسيره .

الطعن رقم ١٦٩٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٦٦٨ بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢٨

- الإقرار المقصود في المادة ١٠٤ من قانون الإثبات باعتباره حجة قاطعة على المقر هو الإقرار الصادر أمام القضاء أما الإقرار في غير مجلس القضاء فيخضع في تقدير قوته في الإثبات لمحكمة الموضوع بغير معقب عليها في ذلك متى كان تقديرها سائفاً .

- الوارث لا يعتبر من طبقة الغير بالنسبة إلى الإقرارات الصادرة من المورث ومن ثم فإنها تسرى عليه غير أن له أن يثبت بأى طريق من طرق الإثبات أن حقيقتها وصية قصد بها إيثار أحد الورثة إضراراً به .

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٣١٤ بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢٧

الإقرار الذى يرد في إحدى الشكاوى الإدارية يعد إقراراً غير قضائى ، يخضع بهذه المثابة لتقدير القاضى الذى له مطلق الحرية في تقدير قوته في الإثبات ، فيجوز له أن يعتبره دليلاً كاملاً أو مبدأ لبوت بالكتابة أو مجرد قرينة .

الطعن رقم ١٥٤٠ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١٧٥ بتاريخ ١٩٨٦/٢/٥

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا أقر الدائن بعدم صحة السبب الوارد في سند المدين وذكر سبباً آخر مشروعاً على أنه السبب الحقيقي ، كان إقراره هذا غير قابل للتجزئة ويبقى الالتزام قائماً وصحيحاً ما لم يثبت المدين أن هذا السبب الآخر غير صحيح .

الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٨٣٣ بتاريخ ١٩٨٦/١١/١٢

حجة الإقرار مقصورة على المقر وورثته بصفتهم خلفاً عاماً ولا يحتج به على دائنيه وخلفه الخاص فضلاً عن أنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يصح أن يكون متعلقاً الواقعة لا بالتطبيق القانونى الذى هو من شأن المحكمة وحدها دون الخصوم كما يصح أن يكون صادقاً ، إذ يمنع من صحة الإقرار أن يكون المقر كاذباً في أصل إقراره .

الطعن رقم ٦٠ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٥٩٥ بتاريخ ١٩٨٦/٥/٢٧

- الإقرار إذا صدر أمام القضاء في دعوى متعلقة بالواقعة التى حصل عنها الإقرار هو إقرار قضائى حجة على المقر ويتعين على القاضى أن يأخذ به ويحكم بمقتضاه ، أما الإقرار الذى صدر في دعوى أخرى لا تتعلق بموضوع الإقرار فلا يعتبر إقراراً قضائياً ويخضع لتقدير القاضى الذى يجوز له تجزئته ، كما أن له مع تقدير الظروف التى صدر فيها أن يعتبره دليلاً كاملاً أو مجرد قرينة أو لا يأخذ به أصلاً .

- الإقرار وأن كان لا يجوز للمحامى مباشرته إلا إذا كان مفوضاً فيه غير أنه إذا كان الخصم حاضراً بشخصه وبإشراف محاميه الإقرار دون إعتراض منه اعتبر الإقرار صادر من الموكل حتى ولو كان عقد وكالة المحامى لا يبيح له ذلك إذ أن حضور الموكل بالجلسة وعدم إعتراضه على الإقرار الذى يسنده

إليه الوكيل في حضوره يعتبر إقراراً من الموكل بهذا التصرف وذلك طبقاً لمصرح نص المادة ٧٩ من قانون المرافعات .

الطعن رقم ٩٤٣ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٤٧٨ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٤
لئن كان مؤدى نص المادة ٣٨٤ من التقنين المدني أنه إذا أقر المدعى بحق الدائن إقراراً صريحاً أو ضمناً فإن من شأن هذا الإقرار أن يقطع التقادم ، إلا أنه لما كان المقصود بالإقرار - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو إقرار شخص بحق عليه لآخر بهدف اعتبار هذا الحق ثابتاً فى ذمته وإعفاء الآخر من إثباته فإنه يشترط فى الإقرار القاطع للتقادم أن يكون كاشفاً عن نية المدعى فى الاعتراف بالحق المدعى به .

الطعن رقم ١٦٥٤ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢٤٨ بتاريخ ١٩٨٩/١/٢٣
المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن الإقرار وفقاً لنص المادة ١٠٣ من قانون الإثبات هو إقرار الخصم أمام القضاء بواقعة قانونية مدعى بها وذلك أثناء السير فى الدعوى مما ينبنى عليه إقالة خصمه من إقامة الدليل على تلك الواقعة ويشترط فيه أن يكون صادراً عن المقرر عن قصد الاعتراف بالحق المدعى به فى صيغة تفيد ثبوت الحق المقر به على سبيل الجزم واليقين وكان تحصيل توافر الأركان اللازمة لإعتبار الإقرار الصادر من أحد الخصوم إقراراً قضائياً ملزماً له . وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من الأمور التى يخالفها واقع مما يترك أمر تقديره لمحكمة الموضوع وإذا كان الثابت أن الطاعن لم يتمسك أمامها بهذا الدفاع - إقرار - المطعون ضده الأول بأنه مقيم بالقاهرة حيث يعمل طبيباً - فإنه لا يقبل منه التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ١٣٣ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٣٠ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/١٤
المقرر أن الدعوى إذ تضمنت جملة وقائع لم ينازع الطاعن فى صحتها أمام محكمة الموضوع فإنه يجوز للمحكمة أن تعتبر عدم تنازعه بمثابة التسليم والإقرار الضمنى بها .

الطعن رقم ٩٧٣ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤٤٠ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٩
المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه وإن كان الأصل فى الإقرار بوجه عام أنه إقرار شخص بواقعة من شأنها أن تنتج ضده آثاراً قانونية بحيث تصبح فى غير حاجة إلى الإثبات وتحسم النزاع فى شأنها ، وأن الإقرار القضائى يجوز أن يرد فى صحيفة الدعوى التى يرفعها المقر ، إلا أن ما يسلم به الخصم اضطراً أو إحتياطاً لما عسى أن تنجبه إليه المحكمة فى أجابة خصمه إلى بعض طلباته لا يعد إقراراً بالمعنى السابق ذلك أن هذا التسليم لا يعتبر إقراراً خالصاً بوجود الحق الذى يسلم به تسليماً جديلاً فى ذمته .

الطعن رقم ١٦٩٥ لسنة ٥٥ مكتب قني ٤٠ صفحة رقم ٤٠٥ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢١
من المقرر أن الإقرار ليس مدلولاً لسببه ويكون صحيحاً وناظراً ولو كان خالياً من ذكر سببه السابق عليه ويكون حجة على المقر بما حواه ، فإن إقرار الطاعن بتسليم أرض النزاع في التاريخ المحدد به ينتج آثاره القانونية قبله بشأن زوال سبب حيازته وانتقال الحق إلى الأصيل مثلاً في شخص المطعون ضدها الرابعة المقر لها اعتباراً من هذا التاريخ وتضحى حيازة الطاعن من بعده مجردة من سندها القانوني ويعتبر غاضباً أياً كان وصف العقد أو طبيعة العلاقة القانونية التي كانت تستند إليها حيازته السابقة على إقراره .

الطعن رقم ٥٠٩ لسنة ٥٥ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٨٦ بتاريخ ١٩٩٠/٥/٩
- الأصل في الإقرار - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو أنه إقرار شخص بواقعة من شأنها أن تنتج ضده آثاراً قانونية بحيث تصبح في غير حاجة إلى إثبات ويحسم النزاع في شأنها .
- الإقرار القضائي يمكن أن يكون شفوياً يديه الخصم من نفسه أمام القضاء أو يكون كتابة في مذكرة مقدمة منه أثناء سير الدعوى وهو بهذه المثابة يعتبر حجة قاطعة على المقر .

الطعن رقم ٣٩ لسنة ١ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٠٧ بتاريخ ١٩٣٢/٥/١٩
إن مسألة توافر الأركان اللازمة لإعتراف قول صدر في مجلس القضاء إقراراً قضائياً ملزماً لقائله هي مسألة موضوعية متروكة لتقديرها لمحكمة الموضوع ، ولا رقابة لمحكمة النقض عليها فيه .

الطعن رقم ١١ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١١٧ بتاريخ ١٩٣٢/٦/٢
الإقرار بالاستحكار مانع من تملك الأرض المحكرة ، مهما طالت مدة سكوت المحكر عن المطالبة بالمحكر السنوي .

الطعن رقم ٥ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٠٣ بتاريخ ١٩٣٣/٣/٣٠
الإقرار القضائي هو إقرار خصم بالحق المدعى به لخصمه في مجلس قضاء قاصداً بذلك إعفاءه من إقامة الدليل عليه . وكون الأقوال المنسوبة إلى الخصم تعتبر إقراراً منه أو لا تعتبر مسألة قانونية تدخل تحت رقابة محكمة النقض .

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٠٤٦ بتاريخ ١٩٣٦/٢/٦
الإقرار لا يكون سبباً لمدلوله ، وإنما هو دليل تقدم الإستحقاق عليه في زمن سابق . فحكمه ظهور ما أقر به المقر ، لا ثبوته ابتداءً . ويكون الإقرار صحيحاً ناظراً ولو كان خالياً من ذكر سببه السابق عليه . فإذا أقر الولد لوالده في ورقة حررها بأنه يملك عقاراً معيناً نفذ عليه حكم هذا الإقرار ولو كان لم يذكر فيه سبب الملك المقر به .

الطعن رقم ٧٦ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٠٩٨ بتاريخ ١٩٣٦/٤/٢٣
الإقرار بالاستحكار مانع من تملك الأرض المحكرة مهما طالت مدة سكوت المحكر عن المطالبة

بالحكر السنوى .

الطعن رقم ٣ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ١٧٧ بتاريخ ١٨/٤/١٩٤٠

- إذا نفت المحكمة عن الإقرار وجود الإكراه أو الغلط المدعى به ، وأوردت الوقائع التى إستدت إليها فى قضائها بذلك ، فلا يقبل لدى محكمة النقض التعرض لهذا الإستدلال بقدر ما دامت المقدمات التى إعتد عليها الحكم تؤدى إلى ما رتب عليها من نتيجة .

- إذا كان الإقرار وارداً فيه أنه " إذا حصل منى بيع أو رهن لأحد خلافهم " إخوة المقر " فيكون لاغياً ولا يعمل به من الآن وقبل هذا التاريخ . وإذا طلبت البيع فيكون الثمن مستحقاً جنيهاً عن كل فدان " فهذا القيد ليس من قبيل الشرط الإرادى الذى يكون تنفيذه متروكاً لمحضر إرادة الملزم فيه ، وإنما هو قيد تقيد به المقر لمصلحة إخوته إذا ما إعتزم التصرف فى ملكه .

الطعن رقم ١٧ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢٢٧ بتاريخ ٣٠/٥/١٩٤٠

إذا كان مفهوم الإقرار الصادر من المدعى عليه " صاحب البناء " أنه إشتراط عدم دفع أجر عن الرسوم التى يقوم بها المدعى " مهندس " إلا إذا قبلها هو وأجرى البناء على أساسها ، فإنه يكون من الإقرارات الموصوفة التى لا تقبل التجزئة معيناً الأخذ به كله أو تركه كله . فإذا كان المدعى لا يسلم بالقيد الوارد فى الإقرار فلا يقبل منه أن يستد إلى الإقرار فيما عدا هذا القيد ، بل يكون عليه أن يثبت دعواه من طريق آخر ، لأن تجزئة الإقرار والأخذ بشق منه وإلزام المدعى عليه بدفع الأجر مع إطراح القيد الوارد فيه مخالف لقواعد الإثبات .

الطعن رقم ٣٧ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢٧٩ بتاريخ ٥/١٢/١٩٤٠

لا يصح الاعتراض بمخالفة قاعدة عدم جواز تجزئة الإقرار إذا كانت الدعوى قد ثبتت من طريق آخر غير الإقرار .

الطعن رقم ٤٠ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٢١ بتاريخ ٢٥/١١/١٩٤٣

إذا إحتج فى دعوى إقرار صدر فى دعوى أخرى من أحد الخصمين فى خصوص الحق المدعى به فلم تأخذ المحكمة به ، فلا يصح أن ينعى عليها أنها لم تعتبره إقراراً قضائياً أو بمثابة تعاقب قضائى ما دام هو فضلاً عن صدوره فى دعوى أخرى قد صدر من طرف واحد ولم يصادف قبولاً من الطرف الآخر .

الطعن رقم ٤ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٣٠ بتاريخ ٢٧/١٢/١٩٤٥

الإقرار الوارد فى صحيفة دعوى غير دعوى النزاع وإن كان لا يعد إقراراً قضائياً ملزماً حتماً هو إقرار مكتوب صدر فى مجلس القضاء . ومثل هذا الإقرار يترك تقديره لمحكمة الموضوع . فلها مع تقدير الظروف التى صدر فيها والأغراض التى حصل من أجلها أن تعتبره دليلاً مكتوباً أو مبدأً ثبوت بالكتابة أو مجرد قرينة ، كما لها أن لا تأخذ به أصلاً ، فإذا هى إعتبرته دليلاً كتابياً كان ذلك فى حدود سلطتها

التقديرية التي لا معقب عليها من محكمة النقض .

الطعن رقم ٢٦ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٠٠ بتاريخ ١٩٤٨/٤/٨

لا تريب على المحكمة إذا هي إصمدت في حكمها على أقوال وردت على لسان وكيل أحد الخصوم في دعوى أخرى ، إذ الإقرار غير القضائي خاضع لتقدير القاضي ، له أن يأخذ منه دليلاً كاملاً أو مبدأ ثبوت بالكتابة أو مجرد قرينة ، ولا معقب على تقديره في هذا معنى كان سائفاً وله سند من ذات الأقوال

الطعن رقم ٣١ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٠١ بتاريخ ١٩٤٨/٤/١٥

الأقوال الصادرة من أحد الخصوم أمام الخبير المنتدب في دعوى غير الدعوى المنظورة هي من قبيل الإقرار غير القضائي فتجوز تجزئتها والأخذ ببعضها دون بعض .

الطعن رقم ٢١ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٧٩٧ بتاريخ ١٩٤٩/٦/٩

إن عدم تجزئة الإقرار لا تحول دون اعتباره مقدمة إثبات بالكتابة .

*** الموضوع الفرعي : التوقيع على بياض :**

الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ١٣٩٩ بتاريخ ١٩٦٦/٦/١٦

متى كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى من أقوال الشهود التي إعتد عليها في قضائه إلى أن المطعون ضده لم يسلم الورقة التي وقعها على بياض بإختياره إلى الطاعن وإنما سلمها لموظف إدارة التجنيد ليحرر عليها طلباً بإعفائه من الخدمة العسكرية وأن الطاعن حصل بطريقة ما وأثبت فيها الإقرار المدعى بتزويره فإن الواقعة على هذه الصورة تعبر تزويراً طبقاً للفقرة الأخيرة من المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات لا خيانة أمانة ومن لم يجوز إثبات التزوير المدعى به بطرق الإثبات كافة وذلك لأن الفقرة الأخيرة من المادة ٣٤٠ من قانون العقوبات سائلة الذكر لا تشترط إعتبار الواقعة تزويراً أن يكون الحصول على الورقة الموقعة على بياض بطريق الإحتيال وإنما يكفي أن يحصل عليها المتمسك بها بأية طريقة كانت .

الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٣١ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ١١٠٢ بتاريخ ١٩٦٧/٥/٢٥

إذ كان الطعن على سند الدين لم يقتصر على أن طلبه قد حرر على خلاف المصدق عليه بين الدائن والمدين وإنما تتضمن أيضاً حصول تزوير بطريق المحو والإضافة في العبارة التي كانت مدونة بخط الدائن في هامش السند والتي كانت تدل على حقيقة مبلغ الدين الذي حرر السند لإثباته ، فإن هذا التزوير هو مما يجوز إثباته بطرق الإثبات كافة أياً كانت قيمة السند المدعى بتزويره .

الطعن رقم ٤٥٧ لسنة ٣٥ مكتب فني ٢١ صفحة رقم ١٧٤ بتاريخ ١٩٧٠/١/٢٢

تغيير الحقيقة في الورقة الموقعة على بياض وإن كان يعتبر - على ما جرى به قضاء محكمة النقض خيانة

أمانة يخضع للقواعد العامة ، إلا أنه إذا وقع هذا التغيير من آخر غير من سلمت له الورقة إختياراً ، فإنه يعتبر تزويراً يجوز إثباته بكافة طرق الإثبات القانونية بما فيها البينة .

الطعن رقم ٤٣٥ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٨٩ بتاريخ ١٩٧٢/٢/١٧

إنه وإن كان الأصل فى الأوراق الموقعة على بياض أن تغير الحقيقة فيها ممن إستؤمن عليها هو نوع من خيانة الأمانة ، ويرجع فى إثباته إلى القواعد العامة ، إلا أنه يخرج عن هذا الأصل حالة ما إذا كان من إستولى على الورقة قد حصل عليها خلسة أو نتيجة غش أو طرق إحتيالية أو بأية طريقة أخرى خلاف التسليم الإختيارى ، فعندئذ يعد تغير الحقيقة فيها تزويراً يجوز إثباته بكافة الطرق .

الطعن رقم ٦٦ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٢٠٥ بتاريخ ١٩٧٢/٢/١٧

الأصل فى الأوراق الموقعة على بياض أن تغير الحقيقة فيها ممن إستؤمن عليها هو نوع من خيانة الأمانة إلا أنه إذا كان من إستولى على الورقة قد حصل عليها خلسة أو نتيجة غش أو طرق إحتيالية أو بأية طريقة أخرى خلاف التسليم الإختيارى فإنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يخرج عن هذا الأصل ، وبعد تغير الحقيقة فيها تزويراً يجوز إثباته بكافة الطرق .

الطعن رقم ٦٠١ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٤٧٠ بتاريخ ١٩٧٥/١١/٢٥

متى كان الثابت أن الواقعة كما حصلها الحكم المطعون فيه هى أن المظعون عليهما وقعا على عقد إيجار مطبوع وتركوا بياناته على بياض ثم سلماه إلى الطاعن وهو شقيقهما ليتولى تأجير حصتهما فى شونة إلى الغير ، غير أن الطاعن ملأ الفراغ أسفل عقد الإيجار بعقدين يتضمنان أن المظعون عليهما باعا إليه نصيهما فى الشونة المذكورة ، فإن التكيف الصحيح للواقعة على هذه الصورة هو إنها تزوير لا خيانة أمانة إذ أن إنشاء العقدين المزورين اللذين كتب أسفل عقد الإيجار المتفق عليه وفوق توقيع المظعون عليهما كمؤجرين إنما هو تغير للحقيقة بالإصطناع ، وإذ كيف الحكم المطعون فيه الواقعة أنها تزوير وأجاز بالنالى إثباتها بكل الطرق ، وأقام قضاءه على أسباب مستقلة عن أسباب محكمة أول درجة فإن النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون والتناقض - بتأييده الحكم الابتدائى - يكون فى غير محله .

الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٩٤٠ بتاريخ ١٩٨٠/١١/٢٥

الأصل فى الأوراق الموقعة على بياض أن تغير الحقيقة فيها ممن إستؤمن عليها هو نوع من خيانة الأمانة إلا إذا كان من إستولى على الورقة قد حصل عليها خلسة أو نتيجة غش أو طرق إحتيالية أو بأية طريقة أخرى خلاف التسليم الإختيارى فإنه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يخرج عن هذا الأصل ، وبعد تغير الحقيقة فيها تزويراً يجوز إثباته بكافة الطرق .

الطعن رقم ١٢١٤ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٤١٢ بتاريخ ١٩٨٧/٣/١٩

الترقيع على بياض هو توقيع صحيح من شأنه أن يكسب البيانات التى مستكتب بعد ذلك فوق هذا التوقيع

حجية الورقة العرفية ، وإدعاء تغيير الحقيقة فيها ممن إستؤمن عليها نوع من خيانة الأمانة متى كان من وقعها قد سلمها إختياراً ، إلا إذا كان من إستولى على الورقة قد حصل عليها خلسة أو نتيجة غش أو طرق إحتيالية أو بأية طريقة أخرى خلاف التسليم الإختياري فعندئذ يكون تغيير الحقيقة فيها تزويراً ويعتبر التوقيع نفسه غير صحيح .

* الموضوع الفرعي : إلزام الخصم بتقديم مستند تحت يده :

الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ١٨ مكتب قتي ٢ صفحة رقم ٣٢٠ بتاريخ ١٩٥١/٢/٨
قاعدة أنه لا يجوز إلزام خصم بتقديم مستندات لخصمه ولا يجوز إنتقال المحكمة للإطلاع عليها إلا إذا كانت هذه المستندات رسمية ، لا تطبق في حالة ما إذا كانت الورقة مشتركة بين الطرفين بأن كانت مثبته لإلتزامات متبادلة بينهما . وإذن فمتى كان الواقع هو أن الطاعن رفع دعواه بطلب الحكم بأحقته في إسترداد جزء من الأقطان التي تزعت ملكيتها ورما مزادها على الشركة العقارية المصرية بصفتها نائبة عن الحكومة تنفيذاً لإتفاق أبرم بينهما كان الغرض منه صيانة الثروة العقارية وأن الورقة التي تمسك بها الطاعن وإدعى أنها في حيازة المطعون عليها تتضمن على ما يزعم قبولاً للإيجاب الصادر من الحكومة وفقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٣٥ فهي بهذه المثابة تنشئ علاقة قانونية بين الطرفين وتولد لإلتزامات متبادلة بينهما وبذلك يكون للطاعن حق فيها بوصفها مستنداً مشتركاً وهذا الحق يخوله طلب إلزام خصمه بتقديمها . وكان الحكم إذ لم يجب الطاعن إلى ما طلبه من إلزام المطعون عليهما بتقديم هذه الورقة أو إنتقال المحكمة أو أحد أعضائها أو ندب خبير للإطلاع عليها لم يتعرض لبحث ما إذا كان المطعون عليهما ينكران وجودها أو أنهما مع التسليم بوجودها يرفضان تقديمها مع إختلاف الحكم في الحالتين - فإن قضاءه يكون خاطئاً ومنعدم الأساس القانوني .

الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٢٠ مكتب قتي ٤ صفحة رقم ١٨٣ بتاريخ ١٩٥٢/١٢/١١
إنه وإن كانت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات تجيز للخصم أن يطلب إلزام خصمه بتقديم أية ورقة منتجة في الدعوى تكون تحت يده إذا توافرت إحدى الأحوال الثلاثة الواردة فيها ، إلا أن الفصل في هذا الطلب باعتباره متعلقاً بأوجه الإثبات متروك لتقدير قاضي الموضوع فله أن يرفضه إذا تبين له عدم جديته . وإذن فمتى كانت المحكمة إذ رفضت إجابة طلب الطاعن بإلزام المطعون عليه بتقديم دفاتر الوقف لإثبات وفاته للأجرة التي ادعى أنه قام بدفعها قد قررت بالأدلة المبررة التي أوردتها وبما لها من سلطة التقدير الموضوعية في هذا الخصوص أنه طلب غير جدي فإن النعي عليها بمخالفة القانون يكون على غير أساس .

الطعن رقم ١٨٠ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٩٤ بتاريخ ١٩٥٦/١/١٩

إن ما أجازته المادة ٢٥٣ مرافعات للخصم بأن يطلب إلزام خصمه بتقديم أية ورقة منتجة فى الدعوى مشروط بما أوجبه المادة ٢٥٤ مرافعات من بيان أوصاف الورقة التى تعينها وفحواها بقدر ما يمكن من التفصيل ، والواقعة التى يستشهد بها عليها والدلائل والظروف التى تؤيد أنها كانت تحت يد الخصم ووجه إلزامه بتقديمها . فإذا كان الخصم فى دعوى تعويض لم يطلب صراحة إلى محكمة الموضوع إلزام خصم آخر فى الدعوى بتقديم ورقة أشار إليها هو فى مذكرته لأن المحكمة لا تكون ملزمة بالرد على أمر لم يطلب إليها صراحة وعلى الوجه المعين فى القانون .

الطعن رقم ٥٥١ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٤٠٤ بتاريخ ١٩٦١/٤/٢٧

بينت المادة ٢٥٣ مرافعات على سبيل الحصر الحالات التى يجوز فيها للخصم أن يطلب إلزام خصمه بتقديم أية ورقة منتجة فى الدعوى تكون تحت يده وهذه الحالات هى :

أ- إذا كان القانون يجيز مطالبة بتقديمها أو تسليمها . ب- إذا كانت مشتركة بينه وبين خصمه وتعتبر الورقة مشتركة على الأخص إذا كانت محررة لمصلحة الخصمين أو كانت مثبتة لالتزاماتها وحقوقهما المتبادلة . ج- إذا استند إليها خصمه فى أية مرحلة من مراحل الدعوى . وإذن لمضى كانت المذكرة أو المكاتبات التى طلب الطاعن إلزام المطعون عليها بتقديمها لا تندرج تحت أية حالة من هذه الحالات لأن الحكم المطعون فيه إذ رفض إجابة طلب الطاعن لا يكون قد خالف القانون أو عاره قصور .

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٢١٢ بتاريخ ١٩٦١/٣/٩

إنه وأن كانت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات تجيز للخصم أن يطلب إلزام خصمه بتقديم أية ورقة منتجة فى الدعوى تكون تحت يده إذا توافرت إحدى الأحوال الواردة فيها ، إلا أن الفصل فى هذا الطلب بإعتباره متعلقا بأوجه الإثبات متروك لقاضى الموضوع ، ولمحكمة الموضوع بما لها من سلطة التقدير أن تطرح طلب تقديم الدفاتر التجارية أو الاحالة على التحقيق متى كانت قد كونت عقبتها فى الدعوى من الأدلة التى اطمانت إليها .

الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٢٤٤ بتاريخ ١٩٦٤/٢/٢٠

تقرير المحكمة إلزام الخصم بتقديم ورقة معينة تكون تحت يده يعتر من اجراءات الإثبات التى يجوز للمحكمة طبقا للمادة ١٦٥ مرافعات أن تعدل عنها بشرط أن تبين سبب هذا العدول .

الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٢٦٣ بتاريخ ١٩٧٠/١٢/١٧

لئن أجازت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات للخصم أن يطلب إلزام خصمه بتقديم أية ورقة منتجة فى الدعوى تكون تحت يده إذا توافرت إحدى الأحوال الثلاثة الواردة فيها ، إلا أن الفصل فى هذا الطلب

باعتباره متعلقاً بأوجه الإثبات متروك لتقدير قاضي الموضوع ، فله أن يرفضه إذا ما كونه عقيدته في الدعوى من الأدلة التي إطمأن إليها .

الطعن رقم ١ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ٥٦٨ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٣

- لنن كانت المادة ٢٠ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ تجيز للخصم أن يطلب إلزام خصمه بتقديم أي محرر منتج في الدعوى يكون تحت يده إذا توافرت إحدى الأحوال الواردة فيها وأوجهت المادة ٢١ منه أن يبين في الطلب الدلائل والظروف التي تؤيد أنه تحت يد الخصم ، إلا أن الفصل في هذا الطلب باعتباره متعلقاً بأوجه الإثبات متروك لقاضي الموضوع ، فله أن يرفضه إذا تبين له عدم جديته وله أن يكون عقيدته من الأدلة التي يطمئن إليها ، كما أن تقدير الدلائل والمبررات التي تجيز للخصم أن يطلب إلزام خصمه بتقديم أية ورقة منتجة في الدعوى تكون تحت يده هو نظر موضوعي يتعلق بتقدير الأدلة مما يستقل به قاضي الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليه فيه . وإذا كان البين من الحكم الابتدائي أنه رفض طلب إلزام المطعون عليهن بتقديم أصل الوصية إستناداً إلى إنكار وجودها أصلاً وأن الطاعنين لم يقدموا ما يدل على وجودها وأنه ليس هناك دلائل على ذلك ، وأضاف الحكم المطعون فيه أن الطاعنين لم يدللوا أيضاً على قبول الوصية أو تنفيذها ، فإن مجادلة الطاعنين في توافر تلك الدلائل والظروف لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل مما لا يجوز التحدي به أمام محكمة النقض .

- متى كان مؤدى إنكار المطعون عليهن وجود الوصية أصلاً وما إستند إليه الحكم برفض طلب إلزامهن بتقديم أصلها ، أن المحكمة قد أستظهرت عدم وجود الوصية المدعاة وأن ما يدعيه الطاعنون بشأنها غير جدي بدليل عدم تنفيذها ، فإنه لا محل لإعمال حكم المادة ٢٣ من قانون الإثبات من أن يحلف المنكر يمينا بأن المحرر لا وجود له أو أنه لا يعلم وجوده ولا مكانه وأنه لم يخفه أو لم يهمل البحث عنه ليحرم خصمه من الإستدلال به ، طالما خلصت المحكمة في حدود سلطتها الموضوعية المطلقة إلى أن هذه الوصية لا وجود لها أصلاً.

الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ٥٢٩ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢٣

نص المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات السابق المقابلة للمادة ٢٠ من قانون الإثبات ، يجيز للخصم أن يطلب إلزام خصمه بتقديم أي محرر منتج في الدعوى يكون تحت يده في الحالات التي بينها ولا يقبل الطلب طبقاً للمادة ٢٥٥ من قانون المرافعات السابق المقابلة للمادة ٢٢ من قانون الإثبات إذا لم تراعى فيه أحكام المادتين السابقتين . وتنص المادة ٢٥٤ من قانون المرافعات السابق المقابلة للمادة ٢١ من قانون الإثبات على أنه يجب أن يبين في الطلب أموراً منها الدلائل والظروف التي تؤيد أن المحرر تحت

يد الخصم . ويستفاد من إستقراء هذه النصوص أنه يشترط لإجابة المحكمة الخصم إلى طلبه أن يثبت لديها من الدلائل التي قدمها والظروف التي أبرزها أن المحرر تحت يد خصمه .

الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٥٧٢ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢٧

لئن أجازت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ المقابلة للمادة ٢٠ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ للخصم أن يطلب إلزام خصمه بتقديم أية ورقة منتجة في الدعوى تكون تحت يده إذا توافرت إحدى الأحوال الثلاثة الواردة فيها ، إلا أن الفصل في الطلب باعتباره متعلقاً بأوجه الإثبات متروك لتقدير قاضى الموضوع فله أن يلتفت عنه إذا كونه عقيدته في الدعوى من الأدلة التي إطمأن إليها . متى كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إستخلص وجود عقد تأمين بشأن إصابات العمل بين المطعون عليهما الأول والثالث من إقرار أولهما بوجود هذا العقد ومن مسارعه الطاعنه اثر ذلك الى إختصاص المطعون ضده الثالث دون أن ينازع هو أو الطاعنه في وجود هذا العقد وهو ما يجوز للمحكمة أن تعتبره بمثابة التسليم والإقرار الضمنى به ومن ثم فلا جدوى من تعيب الحكم من عدم وجود ذلك العقد ، ومن عدم إلزام المطعون عليه الثالث بتقديمه . فيكون النعى عليه بالإخلال بحقوق الدفاع والقصور في التسيب على غير أساس .

الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٥٤٣ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٣٠

الفصل في طلب إلزام الخصم بتقديم أية ورقة منتجة في الدعوى تكون تحت يده باعتباره متعلقاً بأوجه الإثبات متروك لتقدير قاضى الموضوع .

الطعن رقم ١١٧٣ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٥٨٣ بتاريخ ١٩٨١/٥/٢٥

بين المشرع في المادة ٢١ من قانون الإثبات كيفية تقديم طلب إلزام الخصم بتقديم المحررات الموجودة تحت يده ووصف المحرر الذى يعينه وفحواه والواقعة التى يستدل عليها والدلائل والظروف التى تؤيد أنه تحت يد الخصم ووجه إلزام الخصم بتقديمه ، لما كان ذلك وكان طلب الطاعن الأول في مذكرة دفاعه قد خلت من هذه البيانات القانونية بل لم يطلب صراحة إلزام الشركة المطعون ضدها الأولى بتقديمه ولا يكفى في هذا الصدد مجرد الإشارة إلى المستند محل النزاع إذ الطلب الذى يعد مطروحاً على المحكمة وتلتزم بالفصل فيه ، وبيان سبب رفضها له هو الذى يقدم إليها في صيغة صريحة جازمة تدل على تصميم صاحبه .

الطعن رقم ٤١٧ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٣٣٤ بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٩

ما أجازته المادة ٢٠ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ للخصم بأن يطلب إلزام خصمه بتقديم أى محرر منتج في الدعوى يكون تحت يده في الأحوال الثلاثة الواردة في تلك المادة مشروط بما أوجبه المادة ٢١ من هذا القانون من بيان أوصاف المحرر الذى يعينه وفحواه بقدر ما يمكن من التفصيل

والواقعة التي يستدل بها عليه والدلائل والظروف التي تؤيد أنه تحت يد الخصم ووجه إلزامه بتقديمه ونصت المادة ٢٢ من ذات القانون على أنه لا يقبل الطلب إذا لم تراعى فيه أحكام المادتين السابقتين .

الطعن رقم ١٥٣١ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٧٧١ بتاريخ ١٥/٦/١٩٨٢

مقاد المادة ٩٩ من قانون المرافعات والمواد ١٤ ، ٥٠ ، ٥١ من قانون الإثبات يدل على أن المشرع قد نظم الجزاءات التي تملك المحكمة توقيعها على الخصم المتخلف عن إيداع المستندات التي تكلفه المحكمة بتقديمها في خلال الأجل الذي حددته وهي الغرامة والوقف واعتبار الدعوى كأن لم تكن ما لم يضار خصمه من الجزائين الآخرين ولا تملك المحكمة في هذه الحالة اعتبار المستند غير موجود إلا بعد إتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في المادتين ٥٠ ، ٥١ من قانون الإثبات ، لما كان ذلك وكان البين من الحكم الابتدائي أن الطاعن قدم عقد البيع موضوع التداعى لمحكمة أول درجة التي إطلعت عليه وأثبت بياناته وكانت المطعون عليها لم تنكر صراحة توقيعها عليه واكتفت في دفاعها أمام المحكمة الإستئنافية بالقول بأن العقد مزور عليها وأنها ستخذ إجراءات الإدعاء بتزويره دون أن تتخذ هذه الإجراءات بالفعل ولم تنص المحكمة الإجراءات التي نظمها المادة ٥١ من قانون الإثبات لإعتبار المحرر غير موجود ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى الطاعن على أساس من إعتبار العقد غير موجود ودون أن يعرض لدلالة ما أثبت بالحكم المستأنف عن مضمونه يكون معيياً بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في السبب.

الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٨٩٣ بتاريخ ٢٢/١٢/١٩٨٣

من المقرر أنه يشترط لإجابة المحكمة الخصم إلى طلبه إلزام خصمه بتقديم أى محرر منتج في الدعوى يكون تحت يده في الحالات التي يبتها المادة ٢٠ من قانون الإثبات أن يثبت لديها من الدلائل التي قدمها والظروف التي أبرزها أن المحرر تحت يد خصمه .

الطعن رقم ١٥٧٩ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٩٩٠ بتاريخ ٢٢/١١/١٩٨٧

مؤدى نص المادة ٢٠ من قانون الإثبات الصادر بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٨ أنها تجزئ للخصم أن يطلب إلزام خصمه بتقديم أى محرر منتج في الدعوى يكون تحت يده إذا توافرت إحدى الحالات الواردة فيها كما أوجبت المادة ٢١ من ذات القانون أن يبين في الطلب الدلائل والظروف التي تؤيد وجود المحرر تحت يد الخصم ، والمقرر في قضاء هذه المحكمة أن الفصل في الطلب بإعتباره متعلقاً بأوجه الإثبات متروك لقاضى الموضوع فله أن يرفضه إذا تبين له عدم جديته كما أن تقدير الدلائل والمبررات التي تجزئ للخصم أن يطلب إلزام خصمه بتقديم أية ورقة منتجة في الدعوى تكون تحت يده هو أمر موضوعى يتعلق بتقدير الأدلة مما يستقل به قاضى الموضوع .

الطعن رقم ٩١٢ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٩٢٠ بتاريخ ١٩٨٨/٥/٩

و لن كانت المادة ٢٦ من قانون الإثبات قد أجازت للمحكمة أن تأذن أثناء سير الدعوى فى إدخال الغير لإلزامه بتقديم محرر منتج فى الدعوى يكون تحت يده فى الأحوال الثلاثة الواردة فى المادة ٢٠ من هذا القانون إلا أن المشرع طلب مراعاة الأحكام والأوضاع المنصوص عليها فى المواد من ٢١ إلى ٢٥ من ذلك القانون ، ومهما ما أوجبه المادة ٢١ من بيان أوصاف المحرر المطلوب إلزام الغير بتقديمه ولحواه بقدر ما يمكن من التفصيل والواقعة التى يستدل به عليها والدلائل والظروف التى تؤكد أنه تحت يد هذا الخصم المدخل ووجه إلزامه بتقديمه ، ونص المشرع فى المادة ٢٢ على أنه لا يقبل طلب إلزام الخصم بتقديم المحررات الموجودة تحت يده إذا لم يتضمن البيانات المشار إليها .

الطعن رقم ٢١١٧ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٧٩ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٦

ما أجازته المادة ٢٠ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ للخصم أن يطلب إلزام خصمه بتقديم أى محرر منتج فى الدعوى يكون تحت يده فى الأحوال الثلاثة الواردة فى تلك المادة مشروط بما أوجبه المادة ٢١ من هذا القانون من بيان أوصاف المحرر الذى يعينه ولحواه بقدر ما يمكن من التفصيل والواقعة التى يستدل بها عليه والدلائل والظروف التى تفيد أنه تحت يد الخصم ووجه إلزامه بتقديمه ونصت المادة ٢٢ من ذات القانون على أنه لا يقبل الطلب إذا لم تراعى فيه أحكام المادتين السابقتين .

الطعن رقم ٩٠ لسنة ٩ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ١٦٠ بتاريخ ١٩٤٠/٤/١١

لا يجبر خصم على أن يقدم دليلاً يرى أنه ليس فى مصلحته ، فإن من حق كل خصم أن يحتفظ بأوراقه الخاصة به ، وليس لخصمه أن يلزمه بتقديم مستند يملكه ولا يريد تقديمه .

الطعن رقم ١ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٥٦٣ بتاريخ ١٩٤٨/٣/١١

إذا طلب الخصم تكليف خصمه بتقديم ورقة تحت يده مدعياً أن له حقاً فيها وقضت المحكمة فى الدعوى بناءً على أسباب مؤدية إلى ما خلصت إليه وقالت إنه لا دليل على كذب الإدعاء بأن الورقة قد ضاعت ولا على صدق إدعاء الطالب فيما يزعمه من مشتملات الورقة أو دلالتها فلا يصح التمسك على حكمها بمقولة إن الإمتناع عن تقديم الورقة يجب قانوناً إعتباره تسليماً بصحة قول من طلب تقديمها لأنه - من جهة - لا شأن لمحكمة النقض فى تقدير أدلة الثبوت فى الدعوى ، ولأن محكمة الموضوع من جهة أخرى - لم تكلف الخصم تقديم الورقة حتى يمكن قياس الإمتناع عن التقديم بالإمتناع عن الحضور للإستجواب ، ولأنه إن صح القياس فالإمتناع إنما يكون محل إعتبار من المحكمة بحسب دلالاته المحتملة وبغير إلزام من القانون بعده حتماً تسليماً بقول الطالب .

*** الموضوع الفرعي : العدول عن الحكم التمهيدي :**

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٢ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ٧٥١ بتاريخ ١٩٦٧/٣/٣٠

للمحكمة أن تعدل عما أمرت به من إجراء الإثبات متى رأت أنه أصبح غير منتج بعد أن وجدت فيما استجد في الدعوى بعد صدور الحكم القاضي بهذا الإجراء كان يكفي لتكوين عقيدتها .

الطعن رقم ٤٥٤ لسنة ٣٦ مكتب قني ٢٢ صفحة رقم ٧٤٣ بتاريخ ١٩٧١/٦/١٠

متى كان الحكم السابق - في ذات الدعوى - قد رأى تقدير الأجرة على أساس أجرة المثل في أكثر من سنة ١٩٥٢ مخفضاً بنسبة ١٥٪ حتى آخر يونه سنة ١٩٥٨ وقضى بندب غير لمثل ذلك ، ثم رأى الحكم المطعون فيه أن أجرة شهر يونه سنة ١٩٥٨ ثابتة وواضحة من أوراق الدعوى فقضى بالعدول عما حكم به ندب غير لبيان أجرة المثل ، وذلك عملاً بالحق المخول للمحكمة بمقتضى المادة ١٦٥ مرافعات ، ومن ثم فقد أصبح قضاء الحكم السابق في خصوص بيان أجرة المثل غير قائم ، ولا يكون الحكم المطعون فيه قد فصل في نزاع على خلاف حكم آخر حائز لقوة الشيء المقضي فيه .

الطعن رقم ١٤٤ لسنة ٤٥ مكتب قني ٢٩ صفحة رقم ١٨٥٠ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٦

مفاد نص المادة التاسعة من قانون الإثبات أن لمحكمة الموضوع أن تعدل عما أمرت به من إجراءات الإثبات على أن تبين أسباب هذا العدول متى رأت أنها أصبحت غير منتجة ، بعد أن وجدت فيما استجد في الدعوى بعد صدور الحكم بهذا الإجراء ما يكفي لتكوين عقيدتها باعتباراً بأن من العبث وضياح الجهد والوقت الإصرار على تنفيذ إجراء إتضح أنه غير مجد وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ، إلا أنه إذا كانت المحكمة هي التي أمرت باتخاذ الإجراءات من نفسها فهي تملك العدول عنه دون ذكر أسباب العدول ، إذ لا يتصور - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يمس العدول في هذه الحالة أي حق للخصوم مما لا يلزم ذكر أي تبرير له .

الطعن رقم ٧٦٢ لسنة ٤٥ مكتب قني ٣٠ صفحة رقم ٤٨ بتاريخ ١٩٧٩/٤/٧

النص في المادة ٩ من قانون الإثبات على أن " للمحكمة أن تعدل عما أمرت به من إجراءات الإثبات بشرط أن تبين أسباب العدول بالمحضر ويجوز ألا تأخذ بنتيجة الإجراء بشرط أن تبين أسباب ذلك في حكمها " يدل على أن المشرع إنما قصد من الإكتفاء ببيان أسباب العدول بمحضر الجلسة - خلافاً لما أوجبه في حالة عدم الأخذ بنتيجة الإجراء من تبين أسباب ذلك في الحكم إلى مراعاة جانب التيسير مما مؤداه أن إبداء سبب العدول عن الإجراء بأسباب الحكم يكون أكثر تحقيقاً لمراد المشرع .

الطعن رقم ٧٥ لسنة ٤٦ مكتب قني ٣٠ صفحة رقم ١٠ بتاريخ ١٩٧٩/١٠/٢٩

مؤدى نص المادة التاسعة من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٧١ أن حكم الإثبات لا يجوز قوة الأمر المقضى طالما قد خلت أسبابه من حسم مسألة أولية متنازع عليها بين الخصوم وصدر بالبناء عليها حكم

الإثبات ، ومن ثم يجوز للمحكمة أن تعدل عما أمرت به من إجراءات الإثبات إذا ما حدث في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها للفصل في موضوع النزاع كما لها ألا تأخذ بنتيجة الإجراء بعد تنفيذه والمشرع وإن تطلب في النص المشار إليه بيان أسباب العدول عن إجراء الإثبات في محضر الجلسة وبيان أسباب عدم الأخذ نتيجة إجراء الإثبات - الذى تنفذ - في أسباب الحكم ، إلا أنه لم يرتب جزاءاً معيناً على مخالفة ذلك ، فجاء النص في هذا الشأن تنظيمياً ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن محكمة الاستئناف وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها لحسم النزاع دون حاجة إلى تنفيذ حكم الاستجواب ، وكان هذا منها عدولاً ضمناً عن تنفيذه ، فلا يعيب الحكم عدم الإصلاح صراحة في محضر الجلسة أو في مدوناته عن أسباب هذا العدول .

الطعن رقم ٥٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٢٣٨ بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٣
المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا كانت محكمة الموضوع هي التى أمرت باتخاذ إجراءات الإثبات من تلقاء نفسها فإنها تملك العدول عنه دون ذكر أسباب العدول .

الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١١٨٨ بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٠
النص في المادة العاشرة من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ على أن " للمحكمة أن تعدل عما أمرت به من إجراءات الإثبات بشرط أن تبين أسباب العدول بالمحضر ، ويجوز لها ألا تأخذ بنتيجة الإجراء بشرط أن تبين أسباب ذلك في حكمها " يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن حكم الإثبات لا يحوز قوة الأمر المقضى ما دام قد خللت أسبابه من حسم مسألة أولية متنازع عليها بين الخصوم وصدر بالبناء عليها حكم الإثبات ومن ثم يجوز للمحكمة أن تعدل عما أمرت به من إجراءات الإثبات إذا ما وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها للفصل في موضوع النزاع ، كما لها ألا تأخذ بنتيجة الإجراء بعد تنفيذه ، وأن تطلب المشرع في النص المشار إليه بيان أسباب العدول عن إجراء الإثبات في محضر الجلسة ، وبيان أسباب عدم الأخذ بنتيجة إجراء الإثبات في الحكم إلا أنه لم يرتب جزاء معيناً على مخالفة ذلك فجاء النص في هذا الشأن تنظيمياً .

الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٦٠١ بتاريخ ١٩٨٢/٥/٢٧
المقرر في قضاء هذه المحكمة إنه إذا كانت محكمة الموضوع هي التى أمرت باتخاذ إجراء الإثبات من تلقاء نفسها ، فإنها تملك العدول عنه دون ذكر أسباب ذلك ، إذ لا يتصور أن يمس العدول في هذه الحالة أى حق للخصوم مما لا يلزم ذكر أى تبرير له .

الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٨٩٣ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٢
من المقرر أن الحكم بتحقيق الدعوى سواء كان بنذب خير أو بأى طريق آخر لا يحوز حجية بالنسبة لما يثيره من وجهات نظر قانونية وإفراضات موضوعية ما دام لم يتضمن حسماً لخلاف بين الخصوم

ويجوز العدول عنه بالإلغاط عما تضمنه من آراء قانونية وإفراضات واقعية بقصد إنارة الطريق أمام تحقيق المأمورية حتى تنهى الدعوى للفصل في موضوعها .

الطعن رقم ١٠٤٤ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ١٧٥١ بتاريخ ١٠/٢٥/١٩٨٤

لئن كان مفاد نص المادة التاسعة من قانون الإثبات - وعلى ما جرى به قضاء النقض - أن لمحكمة الموضوع أن تعدل عما أمرت به من إجراءات الإثبات بشرط أن تبين أسباب هذا العدول بالحكم متى رأت أنها أصبحت غير منتجة في الدعوى وأن ما إستجد فيها بعد حكم الإثبات يكفى لتكوين عقيدتها إلا أنه إذا كانت المحكمة هي التي أمرت باتخاذ الإجراءات من تلقاء نفسها فإنها تملك العدول عنها دون ذكر أسباب هذا العدول إذ لا يتصور أن يمس العدول في هذه الحالة أى حق للخصوم ، ما لا يلزم ذكر أى تبرير له .

الطعن رقم ١٥٦٨ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٧٠٣ بتاريخ ٤/٢٩/١٩٨٥

الأحكام الصادرة بإجراءات الإثبات لا تعتبر أحكاماً قطعية ولا تحوز حجية الأمر المقضى فيجوز للمحكمة العدول عنها بعد إصدارها وقبل تنفيذها وذلك ما لم تتضمن تلك الأحكام فصلاً في حق من الحقوق إذ تكون بذلك حجة فيما فصلت فيه منها ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجة .

الطعن رقم ٣٥٧ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ١٢٧٢ بتاريخ ١٢/٣١/١٩٨٥

النص في المادة ٩ من قانون الإثبات على أن " للمحكمة أن تعدل عما أمرت به من إجراءات الإثبات بشرط أن تبين أسباب العدول بالمحضر ويجوز لها ألا تأخذ بنتيجة الإجراء بشرط أن تبين أسباب ذلك في حكمها " يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن الأحكام الصادرة بإجراءات الإثبات لا تعتبر أحكاماً قطعية ولا تحوز حجية الأمر المقضى فيجوز للمحكمة العدول عنها بعد إصدارها وقبل تنفيذها وإذا هي نفذتها كان لها أن لا تنقيد بالنتيجة التي أدت إليها وذلك ما لم تتضمن تلك الأحكام فصلاً في حق من الحقوق إذ تكون بذلك حجة فيما فصلت فيه منها ولا يجوز قبول دليل ينقض هذه الحجة .

الطعن رقم ٥٣ لسنة ٥٢ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٩٤ بتاريخ ١/٨/١٩٨٩

أجاز المشرع للمحكمة - أن تعدل عما أمرت به من إجراءات الإثبات وأن تصرف النظر عن تنفيذها إذا ما تبينت أنه أضحى غير لازم أو غير منتج .

الطعن رقم ٢٥٤٥ لسنة ٥٦ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٢٠٤ بتاريخ ٤/٢٧/١٩٨٩

المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه يجوز للمحكمة أن تعدل عما أمرت به من إجراءات الإثبات إذا ما وجدت في أوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها للفصل في موضوع النزاع وأن المشرع طلب في المادة التاسعة من قانون الإثبات بيان أسباب العدول عن إجراءات الإثبات في محضر الجلسة ، ولا

أنه لم يرتب جزاءاً معيناً على مخالفة ذلك ، فجاء النص في هذا الشأن تنظيمياً .

الطعن رقم ٢٩٩٤ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٤٣٤ بتاريخ ١٦/٧/١٩٩٠

مؤدى نص المادة التاسعة من قانون الإثبات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن حكم الإثبات لا يجوز قوة الأمر المقضى طالما قد خلت أسبابه من حسم مسألة أولية متازعة عليها بين الخصوم وصدر بالبقاء عليها حكم الإثبات ، ومن ثم يجوز للمحكمة أن تصدر عما أمرت به من إجراءات الإثبات إذا ما وجدت في أوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها للفصل في موضوع النزاع كما لها ألا تأخذ بنتيجة الإجراء بعد تنفيذه ، والمشرع وأن تطلب في النص المشار إليه بيان أسباب العدول عن إجراء الإثبات في محضر الجلسة ، وبيان أسباب عدم الأخذ بنتيجة إجراء الإثبات - الذى تنفذ في أسباب الحكم ، إلا أنه لم يرتب جزاءاً معيناً على مخالفة ذلك ، فجاء النص في هذا الشأن تنظيمياً ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المستأنف المؤيد بالحكم المطعون فيه قد عول في قضائه على حجية حكم التحكيم ، وكان ذلك منه عدولاً ضمنيّاً عن تنفيذ حكم الاستجواب فلا يبيح عدم الإفصاح صراحة في محضر الجلسة أو في مدوناته عن أسباب هذا العدول .

الطعن رقم ١٧٢٤ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ١٢٧٢ بتاريخ ٣٠/٥/١٩٩١

المقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه إذا كانت محكمة الموضوع هي التى أمرت باتخاذ إجراء الإثبات من تلقاء نفسها فإنها تملك العدول عنه دون ذكر أسباب لذلك ، لأنه متى كان لا يتصور أن يمس العدول في هذه الحالة أى حق للخصوم فلا يلزم تبريره .

الطعن رقم ٧١ لسنة ٨ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٥٢٩ بتاريخ ٩/٣/١٩٣٩

إن المحكمة متى أصدرت حكماً تمهيدياً بإحالة الدعوى إلى التحقيق فإنها لا تملك العدول عن تنفيذه لأن حق الخصوم قد تعلق به من جهة ما قد يؤدى إليه التحقيق من ثبوت الدعوى أو عدم ثبوتها . فإذا أحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق لإثبات المدعى بكافة الطرق بما فيها البينة أن مورث المدعى عليهم وقع على سند الدين الذى يطالب به وليفتى المدعى عليهم هذه الواقعة بكافة الطرق أيضاً ، وفي جلسة التحقيق قال الحاضر عن المدعى إن لديه أوراق مضاهاة وقدمها وإن أحد المدعى عليهم أختا المتوفى شاهد على السند ، وأنه يكفى بأن تستجوبه المحكمة في صدد توقيعه حتى إذا أنكر أو أنكر باقى الورثة فهو يستند إلى المضاهاة على الأوراق التى قدمها وطلب أن تجرى المحكمة إستجواب الخصوم في هذه الوقائع فقررت المحكمة إستجوابهم ، فلم يحضر منهم غير أخى المتوفى الذى إعترف بتوقيع مورثه على السند فأخذت المحكمة من ذلك ومن عدم حضور باقى المدعى عليهم أن السند

صحيح وحكمت بصحته ، فإن هذا الحكم يكون خاطئاً ، إذ كان يجب تنفيذ الحكم التمهيدى بإجراء المضاهاة التى هى من طرق التحقيق التى قضى بإجرائها ذلك الحكم .

* الموضوع الفرعى : القرائن :

الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ١٧ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٢١ بتاريخ ١١/٢٤/١٩٤٩
إذا قدرت نفقة زوجة على زوجها مبلغ معين "عشرين جنيهاً" بمقتضى محضر صلح حرر بينهما ثم استظهرت المحكمة من وقائع الدعوى المرفوعة من الزوجة فى شأن هذه النفقة أن الزوجة قبلت أن تقبض من زوجها مبلغ ستة جنيهات شهرياً ، وأنها كانت تقبض هذا المبلغ كل شهر حوالى خمس سنوات بمقتضى شيكات محولة لأمرها وإذنها ، وأنها لم تعرض بأى اعتراض خلال هذه المدقواتما كان اعتراضها بعد وفاة الزوج ، وبناء على ذلك قضت المحكمة برفض طلب ما تجمد من النفقة ، لأنها لا تكون قد اعتمدت على مجرد القرائن فحسب بل أيضاً على الشيكات التى وقعت الزوجة حين قبضت قيمتها ، مما مفاده أن المحكمة اعتمدت على مبدأ ثبوت بالكتابة إستكملة بتلك القرائن التى أوردتها والتي من شأنها أن تودى إلى ما إستخلصته ولا خطأ منها فى ذلك .

الطعن رقم ٣٣ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ١٤ بتاريخ ١١/٣/١٩٤٩
متى كان الإثبات بالقرائن جائزاً فإن تقديرها يكون من إختصاص قاضى الموضوع ، ولا شأن لمحكمة النقض معه فيما يستبطله منها متى كان إستباطه سائفاً . وإذن فإذا كان الحكم قد اعتبر عقد البيع الوفاى سائراً لهن مستخلصاً ذلك من بخس الثمن الذى قدر للعين المبيعة وفائياً بالنسبة إلى قيمتها الحقة ومما ورد فى الوصول المقدم من المبيع له المحرر من البائع يتسلمه مقابل الأموال الأميرية المستحقة على الأرض المبيعة ، وقبول المبيع له هذا الوصول بما تضمنه من عبارة دالة على أن الأرض المبيعة له وفائياً لا تزال مملوكة للبائع دون اعتراض منه على هذه العبارة وتقديمه الوصول كمستند على وفاء المبلغ الوارد به ومن عدم وضع المشتري يده على العين من تاريخ شرائه وتراخيه فى تسلمها إلى ما بعد السنة الزراعية التالية مع عدم محاسبة البائع عن إيجارها عن المدة التى بدأت من تاريخ عقد البيع الوفاى حتى التسليم فهذه القرائن من شأنها أن تودى إلى ما إستخلصه الحكم منها .

الطعن رقم ١١٢ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٢٩٧ بتاريخ ٣/٢/١٩٥٠
لا تثريب على المحكمة إن هى إتخذت من تجهيل المتمسك بالورقة شخصية محررها قرينة تضيفها إلى ما إستندت إليه فى قضائها بتزوير هذه الورقة .

الطعن رقم ٢١٠ لسنة ١٨ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٤٧٨ بتاريخ ٣/٢٩/١٩٥١
لا تثريب على المحكمة إن هى إستمدت من كشف التكليف قرينة على وضع يد المدعى تعزز بها

أقوال الشهود بعد أن تبين لها أن مستندات المدعى يكتنفها الغموض وأن مستندات المدعى عليهم لا تنطبق على الأرض موضوع النزاع . ومن ثم يكون القول بأن المحكمة أهدرت عقود المدعى عليهم إستناداً إلى كشف التكليف هو قول غير صحيح .

الطعن رقم ٢١٤ لسنة ١٨ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٩٣ بتاريخ ١١/٢٣/١٩٥٠

- بقاء العين فى حيازة البائع ولاء بصلح لأن يكون دلالة - قرينة قضائية - على أن نية العاقدين لم تنصرف إلى معنى البيع والشراء بل انصرفت إلى معنى الرهن وإخفائه فى صورة البيع ولو كان العقد موضوع النزاع قد أبرم قبل العمل بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ وتقدير هذه القرينة مسألة موضوعية لا معقب فيها على محكمة الموضوع إذا ما إطمأنت إليها . وإذن فإذا كان الحكم إذ قضى بإعصار العقد الصادر للطاعن مخفياً لرهن قد أقام قضاءه على ما إستخلصه من بقاء المبيع فى حيازة البائعين وكان الظاهر من أسبابه أنه لم يعتبر ذلك قرينة قانونية بالمعنى الذى قرره القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ - كان النعى عليه أنه خالف قواعد الإثبات فأخطأ فى تطبيق القانون بمقولة إنه اعتبر بقاء العين فى حيازة البائعين قرينة قانونية فى حين أن القانون سالف الذكر صدر بعد إنتقاد العقد - كان النعى على غير أساس .

- لا تقرب على المحكمة إى هى إتخذت من وضع يد البائعين ولاء على التعاقب على المبيع بوصفهم مستأجرين قرينة قضائية على أن المبيع فى حقيقته رهن بالنسبة لهم جميعاً .

الطعن رقم ٢٢ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٨٩٤ بتاريخ ٥/٣١/١٩٥١

(أ) قصر الاستدلال على نوع معين من الأدلة لا يكون إلا بنص خاص واللائحة الجمركية وكذلك "قانون مصلحة الجمارك" كلاهما خلو من أى نص يحتم أن تكون ذات البضاعة هى الدليل الوحيد الذى يركن اليه فيما يقوم بين صاحبها والجمرك من خلاف عليها أو على الرسوم المقررة عليها .

(ب) الافراج عن البضاعة من الجمرك وان جاز أن يفترض معه أن جميع الاجراءات الجمركية قد روعيت وأن الرسوم المقررة على البضائع المفرج عنها قد دفعت كما يستفاد من الفقرة الرابعة من المادة الثامنة من اللائحة الجمركية إلا أن هذا الفرض ليس قطعياً ويجوز اثبات عكسه بجميع الطرق وغاية ما فى الأمر أن تكون مصلحة الجمارك هى التى يقع عليها عبء هذا الإثبات .

(ج) الاستدلال بنصوص المواد ٨ و ١٨ و ٣٦ و ٣٨ من اللائحة الجمركية والمادة ١٧٧ من قانون مصلحة الجمارك على أن ذات البضاعة هى الدليل الوحيد الذى يركن اليه فيما يقوم بين صاحبها والجمرك من خلاف عليها أو على الرسوم المقررة عليها فى حالة الافراج عنها . هذا الاستدلال غير صحيح لأنه وإن كانت المواد سالفة الذكر قد أشارت الى البضائع وأوجبت اتباع بعض الاجراءات بشأنها ورتبت بعض الآثار عليها إلا أنها جميعها خاصة بحالة وجود البضائع فى حيازة الجمرك . وإذن

فتمنى كانت المحكمة قد قررت بناء على الأدلة التى أوردتها أن الأخشاب التى إستوردها الطاعنون
والتي تطالب المطعون عليها بفرق رسومها لم تكن من الخشب الغام كما وصفها الطاعنون فى شهادات
الاجراءات الجمركية المقدمة منهم عنها بل كانت من الخشب الممسوح فبان النعى عليها مخالفة
القانون استنادا الى أن الدليل فى مثل هذا الخلاف يجب ألا يتعدى جسم البضاعة ذاتها يكون على غير
أساس .

الطعن رقم ٨٨ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٧٩٥ بتاريخ ١٩٥١/٥/٣

لا تترتب على محكمة الموضوع ان هى اتخذت من تراخى الطاعن فى تسجيل عقد البيع الصادر له من
مورثه قرينة ضمن قرائن أخرى على ان العقد صدر فى فترة مرض موت البائع وان تاريخه قدم لستر هذه
الحقيقة اذ هى لم تتجاوز سلطتها فى تقدير الأدلة وفهم الواقع فى الدعوى .

الطعن رقم ١١٦ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٧٥٠ بتاريخ ١٩٥١/٤/١٩

متى كان الواقع هو ان مورث المطعون عليهم وابنته المطعون عليها الأولى ألما دعاها على الطاعنين
بطلبان تلتب ملكيتهما لأطيان تأسيسا على ان مورثتهما اشترت من والدتها جزءا من هذه الأطيان بعقد
مسجل وان الباقي آل الى مورثتهما عن والدتها بطريق الميراث وكانت محكمة أول درجة انما أحالت
الدعوى على التحقيق بناء على ما ادعاه الطاعن الأول من انه تملك الأرض موضوع النزاع بوضع اليد
عليها هو ومورثه من قبل المدة الطويلة المكسبة للملكية ولما تبين للمحكمة بعد سماع شهود الطرفين
ان يده وكذلك يد مورثه من قبل إنما كانت يدا عارضة بالنيابة عن مورثة المطعون عليهم ووالدتها أخت
مورث الطاعنين لما تبين لها ذلك قضت للمطعون عليهم بطلباتهم وكان الحكم المطعون فيه قد أقام
قضاءه على هذا الأساس وإنما أشار الى كشوف التكاليف وأوراد المال والى انتقال تكليف جزء من
الأطيان لاسم مورثة المطعون عليهم وقت ان كان مورث الطاعنين عمدة البلدة الواقعة فيها الأطيان
موضوع النزاع باعتبارها قرائن تعزز وضع يد المطعون عليهم ومورثهم ووالداتها من قبل بنية التملك
المدة الطويلة المكسبة للملكية فليس فى هذا ما يخالف القانون .

الطعن رقم ١٣٩ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٤٣٠ بتاريخ ١٩٥١/٣/٨

(١) دعوى التزوير لا يجب حتما أن تمر على مرحلتين : الأولى مرحلة تحقيق الأدلة والثانية
مرحلة الفصل فى الدعوى ، إذ هذا إنما يتحقق عملا فى حالة ما إذا رأت المحكمة أن من أدلة التزوير
ما هو منتج فى إثباته لو صح وأمرت بتحقيقه ، أما إذا رأت من عناصر الدعوى أن هذه الأدلة بجملة
غير منتجة فى إثبات التزوير أو أن فى وقائع الدعوى ما يدحضها دون حاجة إلى تحقيقها ، كان لها من
البداية أن تقضى برفض دعوى التزوير صحة السند .

٢) إستئناف الحكم القاضي بقبول أحد أدلة التزوير بنقل القضية بجميع عناصرها إلى محكمة الاستئناف وإذن فمتى كان الحكم الاستئنافي قد قضى فى دعوى التزوير برفضها بعد أن تبين للمحكمة أن الحكم المستأنف القاضى بتحقيق أحد الأدلة فى غير محله وأن الطعن فى عقد البيع موضوع النزاع غير جدى ، فإن النى على الحكم الاستئنافى الخطأ فى تطبيق القانون يكون غير صحيح .

٣) متى كان الحكم لم يتخذ قرينة على صحة عقد البيع المقول بصدوره من مورث الخصوم إلى المطعون عليها الأولى - لم يتخذ من مجرد عدم طعن الطاعنات الثلاث الأخيرات عليه بالتزوير فى الدعوى السابقة المقامة عليهن من المطعون عليها الأولى بطلب تثبيت ملكيتها إلى بعض أشجار النخيل المبيعة إليها من المورث بمقتضى العقد سالف الذكر وإنما اتخذ هذه القرينة من طعنهن عليه فيها بالصورية مما يفيد اعتراجهن بصدوره من المورث ، كذلك لم يتخذ الحكم من مجرد حضور الطاعن الأول فى الدعوى السابقة بصفته وكيلًا عن إحدى الطاعنات الثلاث الأخيرات وعدم طعنهن فيها بالتزوير قرينة على صحة العقد ، بل اتخذ هذه القرينة من أقواله التى لاينازع فى أنه أبدأها أمام التجير المعلن فى تلك الدعوى والتى تم عن الاعتراف بصدور عقد البيع من المورث- فإن الطعن فى الحكم بالقصور وبالخطأ فى تطبيق القانون يكون على غير أساس.

الطعن رقم ١٥٤ لسنة ١٩ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١٣٥ بتاريخ ١٩٥١/١١/٢٩

إذا كانت المحكمة قد إنتهت من الأدلة والقرائن التى أوردتها فى حكمها إلى أن سبب ملكية المطعون عليها للأطيان محل النزاع هو - فضلاً عن الميراث والشراء اللذين أشارت إليهما فى حكمها - وضع اليد المدة الطويلة من مورث المطعون عليها وورثته من بعده ، ثم كانت بعد ذلك - فى سبيل الفصل فى دفاع الطاعن بأنه كسب ملكية هذه الأطيان بالتقادم ، وفى رد المطعون عليها بأن وضع يده لم يكن بصفته مالكاً وإنما كان بصفته وكيلًا عن الورثة - قد بحثت صفة الطاعن فى وضع يده فعرضت للوكالة التى إدعتها المطعون عليها وقالت بقيامها ، فإن ذلك كان لزاماً على المحكمة للتحقق مما إذا كان وضع يد الطاعن هو بصفة المالك فيكون دفاعه صحيحاً أم بصفة الوكالة فيكون رد المطعون عليها هو الصحيح . فإذا هى إنتهت بناء على الأدلة والقرائن التى أوردتها فى حكمها إلى تقرير عجز الطاعن عن إثبات صفة الملك فى وضع يده فليس فى هذا الذى أجرتة أية مخالفة للقانون .

الطعن رقم ١٦٦ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٨٢٠ بتاريخ ١٩٥١/٥/١٠

لمحكمة الموضوع وقد أحالت الدعوى على التحقيق لأثبات واقعة ما أو فيها أن تعتمد فى استجلاء الحقيقة على أية قرينة تطرح أمامها حتى ولو استخلصتها من محضر فحص شكوى إدارية قدمت الى

البوليس من الخصم أثناء قيام الدعوى فلا تثريب عليها ان هي استندت الى أقوال المحيل وشاهدى المحال عليه في الشكويين المتقدمين من هذا الأخير الى البوليس كقرائن تؤيد بها ما انتهت اليه من اعتبار الدين الطالب به ناشتا عن عملية تجارية واذن فالطعن على الحكم بأنه مشوب بالبطلان يكون على غير أساس .

الطعن رقم ١٥ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٧١ بتاريخ ١٥/١١/١٩٥١

إذا كان الحكم قد أقام قضاءه بصورية عقد مورثة الطاعن على جملة قرائن منها القرينة المستمدقة من إقامتها مع خالها البائع في تاريخ العقد وقيام المصاهرة بينهما لوجودها وقتئذ في عصمة ابنه إستناداً إلى ما عزاه خطأ إلى الشهود الذين سمعوا في التحقيق الذى أجرى في الدعوى ، وكانت تلك القرائن التى إستند إليها وحده متماسكة تضافرت في تكوين عقيدة المحكمة بحيث أن إنهيار إحداها يترتب عليه بطلان الحكم لهذا يكون قد عاره خطأ في الإسناد يسوجب نقضه .

الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ١٨٤ بتاريخ ٢٦/١١/١٩٥٣

ثبوت حيازة المال المودع وفقاً للمادة ٦٠٨ من القانون المدنى القديم يستفاد منه وجود السبب الصحيح وحسن النية إلا إذا ثبت ما يخالف ذلك . واذن فمنى كان المطعون عليها الأولى قد تمسكت بقرينة الحيازة الدالة على ملكية القاصرين للمال المودع في حسابها بأحد البنوك فإن عبء إثبات ما يخالف هذه القرينة يقع على عاتق من يدعى العكس ، ولا يغير من هذا الحكم ذكر المودع باسمه المال أن سبب تملكه لهذا المال هو الهبة .

الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٤٧٢ بتاريخ ١٢/٢/١٩٥٣

لما كان الإثبات بكل الطرق جائزاً في دعوى التزوير كان لقاضى الموضوع السلطة في تقدير الأدلة التى يأخذ بها في ثبوت التزوير . واذن فلا على المحكمة إن عجز المدعى بالتزوير عن إثباته بالبينات إن هي اطمأنت إلى ثبوته من القرائن مادامت مؤدية إلى ما استخلصته منها .

الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٢٠٧ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٥٢

متى كانت المخالصة التى إعتد عليها البائعان في إثبات الوفاء بالتزامهما ليست إلا أمراً صادراً إليهما من المشتري بتسليم البضاعة إلى أمين النقل فإن الحكم المطعون فيه إذ قرر أن هذه المخالصة وإن كانت قرينة على حصول التسليم إلا أنه يصح دحضها بكافة القرائن الأخرى ، فليس فيما قرره ما يخالف قواعد الإثبات .

الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٨٣٤ بتاريخ ٥/٥/١٩٥٤

ذهاب الطاعن قبل نهاية الأجل إلى محل إقامة المطعون عليه ومقابلة ابن هذا الأخير وإبداء رغبته له في

الشراء واستعداده للدفع الثمن يعتبر قرينة على علم المطعون عليه بالقبول ويقع على عاتقه عبء نفي هذه القرينة .

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٢١ مكتب فني ٦ صفحة رقم ١١٩٢ بتاريخ ١٩٥٥/٦/٢
إذا كان للمحكمة وفقاً للمادة ٢٩٠ من قانون المرافعات الجديد المقابلة للمادة ٢٩٢ من القانون القديم أن تحكم برد بطلان أية ورقة رسمية كانت أم عرفية متى ظهر لها من حالتها ومن ظروف الدعوى أنها مزورة على أن تبين في حكمها الظروف والقرائن التي استبانت منها ذلك فإنه يكون لها من باب أولى أن تطرح ما ثبت في دفتر الغتام استناداً إلى الظروف والقرائن الساتفة التي استدلت بها على وجهة نظرها.

الطعن رقم ٩١ لسنة ٢٢ مكتب فني ٦ صفحة رقم ١٣٥٧ بتاريخ ١٩٥٥/٧/٧
توقيع الشريك المدير في شركة التضامن باسمه على تعهد من التعهدات دون بيان عنوان الشركة لا يترتب عليه بمجرد إعفاء الشركة من الالتزام وإنما يقوم قرينة على أن الشريك المدير يتعامل في هذه الحالة لحسابه الخاص وهي قرينة تقبل إثبات العكس بكافة طرق الإثبات بما فيها القرائن .
الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٢٢ مكتب فني ٧ صفحة رقم ١٢٥ بتاريخ ١٩٥٦/١/٢٦
إن قرينة حيازة شخص لمال مودع صندوق التوفير المستمدة من تحرير دفتر التوفير باسمه هي قرينة قانونية غير قاطعة يمكن دفعها بكافة أوجه الإثبات بما فيها القرائن .

الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٢٢ مكتب فني ٧ صفحة رقم ١٦٢ بتاريخ ١٩٥٦/٢/٢
إذا كان الحكم قد انتهى إلى ماقرره من نفي ملكية حائز الأرض موضوع النزاع بأسباب موضوعية سائفة فإنه لا يكون هناك محل للنعي عليه بالخطأ في فهم أثر القرينة المستفادة من الحيازة عليها في المادة ٩٦٤ مدني ، ذلك أن الحيازة مجرد قرينة قانونية على الملك يجوز نفيها .

الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٢٢ مكتب فني ٧ صفحة رقم ٣١٦ بتاريخ ١٩٥٦/٣/١٥
إذا كانت المحكمة قد اعتبرت القرينة التي تضمنتها المادة ٣٣٩ من القانون المدني القديم وهي بقاء العين المبيعة في حيازة البائع ليست قرينة قانونية قاطعة وإنما تقبل إثبات العكس بكافة طرق الإثبات وكان الحكم قد قرر ذلك وأحال الدعوى إلى التحقيق ليثبت البائع بكافة طرق الإثبات بما فيها البينة أن عقد البيع الصادر منه هو في الواقع عقد رهن في صورة عقد بيع وفائي فإنه يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٥٧ لسنة ٢٣ مكتب فني ٨ صفحة رقم ٧٩ بتاريخ ١٩٥٧/١/٢٤
متى كان الحكم قد استخلص نية المتعاقدين على التفاوض وحصل لهم الواقع فيها من قرائن موضوعية مؤدية إلى النتيجة التي انتهى إليها فإن ذلك مما يستقل به قاضي الموضوع .

الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٩٩٤ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٥٦

وضع يد الشريك على جزء مفروض يعادل حصته فى الملك الشائع للإنتفاع بها أو مجرد وجود مسقى فاصلة بين وضع يده ووضع شركائه - لا يقطع فى حصول القسمة بين الشركاء .

الطعن رقم ١ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٣٩٠ بتاريخ ٢٨/٣/١٩٥٦

قرينة الجنسية المصرية المنصوص عليها بالمادة ٢٢ من المرسوم بقانون رقم ١٩ سنة ١٩٢٩ لم يكن وضعها فى عهد كانت فيه الامتيازات الأجنبية سارية فى مصر إلا بقصد تقرير قرينة بسيطة استلزمها الحالة الناشئة عن هذه الامتيازات بالنسبة إلى ساكنى مصر ممن لم تثبت جنسيتهم الأجنبية حتى لا يدعى الجنسية الأجنبية من كان يريد الهروب من التكاليف العامة وقوانين البلاد وقضاء المحاكم الوطنية استنادا إلى القواعد التى كان يقرها نظام الامتيازات . فهى قرينة احتياطية مؤقتة بسبب الفرض الذى شرعت من أجله وهو إفراض الدولة الجنسية المصرية للساكنين بها الذين لم تثبت جنسيتهم الأجنبية أو المصرية كما أنها من جهة أخرى قرينة سلبية لأنها لا تمنع فى مواجهة الأفراد جنسية مصرية حقيقية لمن يدعى أنه مصرى إذ لا مناص عندئذ من أن يثبت المدعى الجنسية المصرية وذلك من غير أن تعتبر تلك القرينة مندا فى الإثبات ودون أن تعبر من قبيل القرائن المقررة لمصلحة من يدعى امتعه بالجنسية المصرية .

الطعن رقم ١٤ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ٩٣٠ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٥٧

جرى قضاء محكمة النقض بأنه ليس ثمت ما يمنع قانوناً من الأخذ بالحالة الظاهرة كقرينة احتياطية معززة بأدلة أخرى فى إثبات الجنسية سواء أكانت تلك الجنسية هى الجنسية المصرية أو الجنسية الأجنبية وسواء أكانت مؤسسة على حق الدم أو الإقليم .

الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٢٥ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ٥٨١ بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٥٩

إذا كان الحكم المطعون فيه قد استند فى إثبات مباشرة الطاعن لنشاطه من عمليات السمسرة والاستيراد والتصدير إلى القرائن التى أشار إليها بأسبابه ، وكان الإثبات فى هذه الدعوى جائزا بالقرائن وكان الطاعن لم يقدم لمحكمة الموضوع أى دليل ينفى ما استخلصته من هذه القرائن التى استمدتها من أوراق الدعوى ومستنداتها وكان تقدير الأدلة وكفايتها أو عدم كفايتها فى الإقناع من شأن محكمة الموضوع متى كان تقديرها لهذه الأدلة لا خروج فيه على ما هو ثابت بأوراق الدعوى فإن النعى على حكمها بمخالفه القانون يكون غير سليم .

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٩ صفحة رقم ٥٩٧ بتاريخ ١٩/٦/١٩٥٨

متى كانت محكمة الموضوع لم تستند إلى القرائن الصادرين بالنظر على الوقف والتمكين باعتبار أن لهما حجية فى إثبات الاستحقاق بل أخذت بما جاء فيهما باعتباره قرينة إلى جانب القرائن الأخرى التى

قامت على عدم انتساب مدعى الاستحقاق إلى مستحق في الوقف المتنازع عليه فإنه لا محل للنعي على الحكم بمخالفة القانون .

الطعن رقم ١٥٤ لسنة ١٩ مكتب فني ٣ صفحة رقم ١٣٥ بتاريخ ١٩٥١/١١/٢٩
إذا اتخذت المحكمة من عزل الطاعن عن التوكيل بإعلام شرعي قرينة أضافها إلى الأدلة والقرائن الأخرى التي أوردتها في حكمها واعتمدت على كل ذلك في أن وضع يد الطاعن على الأتيان محل النزاع لم يكن بصفته مالكا وإنما كان بصفته وكيلاً عن المظنون عليها ببقية الورثة ، فلا مخالفة في هذا لقواعد الإثبات

الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٢٠ مكتب فني ٥ صفحة رقم ١٨٤ بتاريخ ١٩٥٣/١١/٢٦
القول بأن المظنون عليها الأولى ما كانت تملك التمسك بقرينة الحيازة المشار إليها بعد أن قطعت الدعوى مرحلة طويلة لم تتر فيها هذا الدفاع مردود بأن للمظنون عليها أن تبدى هذا الوجه من الدفاع أمام محكمة الإحالة بعد نقض الحكم المظنون فيه متى كان لم يثبت نزولها عنه صراحة أو ضمناً ولا يستفاد هذا النزول من دفاعها السابق الذي طلبت فيه رفض الدعوى وقالت إن سبب ملكية القاصرين للمال المودع هو الإيهاب من جانب المورث .

الطعن رقم ١ لسنة ٢٥ مكتب فني ٧ صفحة رقم ٣٩٠ بتاريخ ١٩٥٦/٣/٢٨
- ليس ثمة ما يمنع قانوناً في مصر من الأخذ بالحالة الظاهرة كقرينة احتياطية معززة بأدلة أخرى مفيدة للجنسية سواء أكانت تلك الجنسية هي الجنسية الوطنية أو الأجنبية وسواء أكانت مؤسسة على حق الدم أو الألقاب .

- الإستناد في ثبوت الجنسية إلى أحكام صادرة من المحاكم القنصلية يتصف فيها المتنازع على جنسيته بجنسية معينة هو إستناد سليم إذ أن هذا الاتصاف لا يخرج عن كونه مظهراً من مظاهر المعاملة بالحالة الظاهرة .

الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٢٥ مكتب فني ١٢ صفحة رقم ٤٥٥ بتاريخ ١٩٦١/٥/١١
إذا كان الحكم المظنون فيه قد أقام قضاءه على أن عملية نقل سعر القطع عملية تجارية فإنه لا تشريب عليه إذ أخذ في معرض الإثبات بالقرائن متى كانت القرائن التي عول عليها تؤدي إلى إنتهى إليه من إستنتاج سائغ .

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٢٦ مكتب فني ١٢ صفحة رقم ٢١٢ بتاريخ ١٩٦١/٣/٩
قاضي الموضوع حر في استنباط القرائن التي يأخذ بها من وقائع الدعوى والأوراق المقدمة فيها ولا شأن لمحكمة النقض معه فيما يستنبطه منها متى كان استنباطه سائغاً.

الطعن رقم ٨٦ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ١٢١٤ بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٧

مؤدى نص المادتين ١٣٦ و ١٣٧ من القانون المدنى أن المشرع قد وضع بهما قرينة قانونية يفترض بمقتضاها أن للعقد سبباً مشروعاً ولو لم يذكر هذا السبب فإن ذكر في العقد فإنه يعتبر السبب الحقيقى الذى قبل المدين أن يلتزم من أجله، وإن ادعى المدين صورية السبب المذكور فى العقد كان عليه أن يقدم الدليل القانونى على هذه الصورية ومن ثم يتنزل عبء إثبات أن للعقد سبباً آخر مشروعاً على عاتق المتمسك به .

الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٢٢٨ بتاريخ ١٩٦٢/٢/١٥

إذا كانت محكمة الموضوع قد إستخلصت فى حدود سلطتها الموضوعية من المستندات المقدمة لها ومن القرائن وظروف الأحوال قيام الوكالة الضمنية فى تسلم مورث المطعون عليهم الرسائل المشحونة محل النزاع - من مصلحة السكك الحديدية نيابة عن الشاحن ، وكانت الوكالة الضمنية فى هذا الخصوص مما يجوز إثباته بالقرائن وقد إستخلصت المحكمة قيامها من وقائع ثابت بالأوراق تؤدى عقلاً إلى النتيجة التى إنتهت إليها فإن المجادلة فى تقدير الدليل على قيام تلك الوكالة جدل موضوعى لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٥٢٨ بتاريخ ١٩٦٢/٤/٢٨

لقاضى الموضوع السلطة المطلقة فى إستباط القرائن التى يعتمد عليها فى تكوين عقيدته ولا تشرب عليه إذ هو إستبط القرينة من أى تحقيق قضائى أو إدارى أو من شهادة شاهد لم يؤد اليمين فى هذا التحقيق .

الطعن رقم ٤١٤ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٨٢٤ بتاريخ ١٩٦٢/٦/٢١

حجية الأمر المقضى فى المسائل المدنية ليست من النظام العام ولا يجوز للمحكمة الأخذ بها من تلقاء نفسها [م ٤٠٥] من القانون المدنى فإذا كانت الطاعة لم تتمسك أمام محكمة الموضوع بحجية الأمر المقضى فليس لها أن تعيب على الحكم المطعون فيه عدم أخذه بهذه الحجية .

الطعن رقم ١٢٢ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٩٨١ بتاريخ ١٩٦٢/١١/٨

يجوز إثبات وضع اليد ومدته بالقرائن التى يستغل قاضى الموضوع بإستنباطها من وقائع الدعوى والأوراق المقدمة فيها ومن ثم فلا على الحكم المطعون فيه إذا هو إستند الى أقوال الشهود الذين سمعهم خبير الدعوى بغير يمين كقرينة أضافها الى قرائن أخرى فصلها وهى فى مجموعها تؤدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها .

الطعن رقم ٤٥٩ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٥٧٩ بتاريخ ١٩٦٣/٤/٢٥

- مفاد ما تنص عليه المادة ٩١٧ من القانون المدنى هو أن القرينة التى تضمنتها لا تقوم إلا بإجماع

شرطين أولهما هو احتفاظ المتصرف بحياسة العين المتصرف فيها وثانيهما احتفاظه بحقه فى الانتفاع بها على أن يكون الاحتفاظ بالأمرين مدى حياته فإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى بأسباب سائفة إلى أن حياسة المورث للأعيان المبيعة منه إلى ورثته واستغلاله لها بعد البيع لم يكن لحساب نفسه ولكن لحسابهم تنفيذًا للتوكيل الصادر منهم إليه فإن الحكم يكون قد نفى احتفاظ المورث بحقه فى الانتفاع بالأعيان المتصرف فيها مدى حياته مما تنطى به القرينة القانونية الواردة فى المادة ٩١٧ مدنى .

- المقصود بالاحتفاظ بالحق فى الانتفاع وفقا للمادة ٩١٧ مدنى هو أن يكون انتفاع المتصرف بالعين مدى حياته مستندا إلى حق ثابت لا يستطيع المتصرف إليه تجريده منه ويكون ذلك إما عن طريق اشتراط حق المنفعة وعدم جواز التصرف فى العين ، وإما عن طريق الإيجار مدى الحياة أو عن طريق آخر مماثل . ومن ثم فلا يكفى لقيام القرينة القانونية أن يحفظ المتصرف بالحياسة والانتفاع لحساب الغير ولو كان ذلك لمدى حياة المتصرف إذ يكون الحق فى الانتفاع فى هذه الحالة مقررا لهذا الغير كما لا يكفى أن يتنفع المتصرف بالعين انتفاعا فعلياً حتى وفاته ودون أن يكون مستندا فى هذا الانتفاع إلى مركز قانونى يخوله حقا فى الانتفاع .

- إذا كان الحكم المطعون فيه قد ألقى على عاتق الورثة الطاعنين إثبات ما ادعوه على خلاف الظاهر من عبارات العقد من احتفاظ المورث بالحياسة وبحقه فى الانتفاع مدى الحياة مما تتوافر به القرينة القانونية المنصوص عليها فى المادة ٩١٧ مدنى فإن الحكم لا يكون قد خالف قواعد الإثبات .

الطعن رقم ٣٤١ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٧٥ بتاريخ ١٩٦٣/١/٣

تقضى المادتان ٣٣٨ و ٣٣٩ من القانون المدنى القديم المعدلتان بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ بطلان عقد البيع المقصود به إخفاء رهن سواء بصفته بيعاً أو رهناً وبأن العقد يعتبر مقصوداً به إخفاء الرهن إذا اشترط فيه رد الثمن مع الفوائد أو إذا بقيت العين المبيعة فى حيابة البائع بأية صفة من الصفات . وهاتان القرينتان على ما استقر عليه قضاء محكمة النقض من قبيل القرائن القانونية القاطعة بحيث إذا توافرت إحدهما كان ذلك قاطعاً فى الدلالة على أن القصد هو إخفاء رهن ومانعا من إثبات العكس .

الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٦٧٣ بتاريخ ١٩٦٤/٥/١٤

- إذ نصت المادة ٩١٧ من القانون المدنى على أنه " إذا تصرف شخص لأحد ورثته واحتفظ بأية طريقة كانت بحياسة العين التى تصرف فيها وبحقه فى الانتفاع بها مدى حياته اعتبر التصرف مضافاً إلى ما بعد الموت وتسرى عليه أحكام الوصية ما لم يتم دليل يخالف ذلك " فإنها تكون قد أقامت قرينة قانونية من شأنها - متى توافرت عناصرها - إخفاء من يطعن فى التصرف بأنه ينطوى على وصية من إثبات هذا الطعن ونقل عبء الإثبات على عاتق المتصرف إليه .

- القاعدة الواردة بالمادة ٩١٧ من القانون المدني مستحقة ولم يكن لها نظير في التقنين المملّى .
والقرينة التي إستحدثتها هذه المادة لإتصالها بموضوع الحق إتصالاً وثيقاً لا يجوز إعمالها بأثر رجعى
على التصرفات السابقة على تاريخ العمل بالقانون المدني القائم . ولقد كان من المقرر فى ظل القانون
المملّى أن الأصل فى إقرارات المورث أنها تعتبر صحيحة وملمزة لورثته حتى يقيموا الدليل على عدم
صحتها بأى طريق من طرق الإثبات ، فعلى الإثبات كان على من يطعن فى التصرف ، ولم يكن إحفظاظ
البائع بحقه فى الإنتفاع بالعين المبيعة مدى حياته سوى مجرد قرينة قضائية يعوسل بها الطاعن إلى إثبات
دعواه والقاضى بعد ذلك حر فى أن يأخذ بهذه القرينة أو لا يأخذ لأنها كسائر القرائن القضائية تخضع
لمطلق تقديره .

للطن رقم ٢٣٢ لسنة ٢٩ مكتب فى ١٥ صفحة رقم ٩٠٩ بتاريخ ١٩٦٤/٧/٢

إستخلاص النزول عن حجة الأمر المقضى مما يدخل فى سلطة قاضى الموضوع :

للطن رقم ١١٥ لسنة ٣٠ مكتب فى ١٦ صفحة رقم ٥٧ بتاريخ ١٩٦٥/١/١٤

إذ يجوز إثبات واقعه التوليع على الورقة العرفية بشهادة الشهود على ما تقرره المادة ٢٧٤ من قانون
المرافعات ، فإن إثباتها بالقرائن يكون جائز أيضاً عملاً بالمادة ٤٠٧ من القانون المدني .

للطن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٠ مكتب فى ١٦ صفحة رقم ٤٠٥ بتاريخ ١٩٦٥/٣/٢٥

نقضى المادة ١/٣٩٩ من القانون المدني بأن التأشير على سند بما يستفاد منه براءة ذمة المدين حجة
على الدائن إلى أن يثبت العكس ولو لم يكن التأشير موقفاً منه ما دام لم يخرج قط من حيازته والتأشير
المشطوب ينفى حافظاً لقوته فى الإثبات وتقوم به قرينة الوفاء على الرغم من الشطب إلا إذا نقضها
الدائن بإثبات عدم حصول الوفاء وإن الشطب كان بسبب مشروع .

للطن رقم ٣٧٢ لسنة ٣٠ مكتب فى ١٦ صفحة رقم ٩٧٣ بتاريخ ١٩٦٥/١١/٤

حيازة الطاعن لإيصال إيداع مبلغ بالبنك لحساب شخص آخر إن صح إعتباره قرينة على حصول الإيداع
منه لأنها لا تعدو أن تكون قرينة قضائية وهى من الأدلة التى لم يحدد القانون حجيتها والتى أطلق للقاضى
فى الأخذ بتبجحها وعدم الأخذ بها ، كما أطلق له فى أن ينزل كل قرينة منها من حيث الأهمية والتقدير
المنزلة التى يراها .

للطن رقم ٤٠٩ لسنة ٣٠ مكتب فى ١٦ صفحة رقم ٨٠٨ بتاريخ ١٩٦٥/٦/٢٤

مفاد نص المادة ٩١٧ من القانون المدني أن القرينة القانونية المنصوص عليها فيها لا تقوم إلا بإجماع
شرطين الأول هو إحفظاظ المتصرف بحيازة العين المتصرف فيها والثانى إحفظاظه بحقه فى الإنتفاع بهذه
العين على أن يكون الإحفظاظ بالأمرين مدى حياته ولا يكفى إقيام هذه القرينة أن ينتفع المتصرف بالعين

إنشاعاً فعلياً حتى وفاته دون أن يكون مستنداً في هذا الإنشاع إلى مركز قانوني يخوله حقاً في هذا الإنشاع .

الطعن رقم ٤٦٢ لسنة ٣٠ مكتب قني ١٦ صفحة رقم ١٠٣٦ بتاريخ ١١/١١/١٩٦٥
لا مجال للإثبات بالقرائن إذا أنكر الخصم إعلانه بالجلسة أو طعن في صحة هذا الإعلان لأن سبيل الإثبات الوحيد في هذه الحالة هو أصل ورقة الإعلان إذ يفر الرجوع إلى البيانات الموجودة في أصل الإعلان أو الإخطار لا يمكن التحقق مما إذا كان قد تم صحيحاً طبقاً للقانون .

الطعن رقم ١٧١ لسنة ٣١ مكتب قني ١٦ صفحة رقم ١٣٠٤ بتاريخ ٢١/١٢/١٩٦٥
متى كان الثابت أن الحكم فوق إستاده إلى أقوال الشهود التي أطمأن إليها أقم قضاءه أيضاً على عدة قرائن متساندة يكمل بعضها البعض وتؤدي في مجموعها إلى النتيجة التي إنتهى إليها فإنه لا يجوز مناقشة كل قرينة على حده لإثبات عدم كفايتها في ذاتها .

الطعن رقم ١٣٥ لسنة ٣١ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ٥٧٧ بتاريخ ١٥/٣/١٩٦٦
قاضي الموضوع حر في إستباط القرائن التي يأخذ بها من وقائع الدعوى والأوراق المقدمة فيها . وإذا كانت القرائن التي إستند إليها الحكم المطعون فيه للتدليل على أن الطاعن تاجر يكمل بعضها بعضاً وتؤدي في مجموعها إلى النتيجة التي إنتهى إليها فإنه لا يقبل من الطاعن مناقشة كل قرينة على حدة .

الطعن رقم ٦٩ لسنة ٣٢ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ١٥٨٢ بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٦٦
القرينة القانونية المنصوص عليها في المادة ٩١٧ من القانون المدني لا تقوم - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - إلا إذا كان المتصرف لأحد ورثته قد إحتفظ لنفسه بحيازته للعين المتصرف فيها وبحقه في الإنشاع بها ، على أن يكون الإحتفاظ بالأمرين مدى حياته لحساب نفسه مستنداً إلى حق لا يستطيع المتصرف إليه حرمانه منه .

الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٣٢ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ١٧٣٥ بتاريخ ٢٩/١١/١٩٦٦
مفاد نص المادة ٩١٧ من القانون المدني هو أن القرينة التي تضمنها لا تقوم إلا بإجماع شرطين أولهما هو إحتفاظ المتصرف بحيازة العين المتصرف فيها وثانيهما إحتفاظه بحقه في الإنشاع بها على أن يكون إحتفاظه بالأمرين مدى حياته . ولقاضي الموضوع سلطة التحقق من توافر هذين الشرطين للتصرف على حقيقة العقد المتنازع عليه والتحرى عن قصد المتصرف من تصرفه وذلك في ضوء ظروف الدعوى التي أحاطت به مادام قد برر قوله في ذلك بما يؤدي إليه . ولا يجوز التحدى بعدم توافر هذين الشرطين أو إحداهما إستناداً إلى ما جاء في صياغة العقد بشأنه لأن جدية العقد بوصفه عقد بيع هي بذاتها موضوع الطعن عليه .

الطعن رقم ٣١٤ لسنة ٣٢ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ١٨٤٥ بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٨
تقدير القرائن القضائية هو مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليه في
تقديره قريبة من شأنها أن تؤدي إلى الدلالة التي استخلصها هو منها فإذا كانت محكمة الموضوع قد
أقامت قضاءها بتزوير المخالفة على قرائن مجمعة فإنه لا يجوز للطاعن مناقشة كل قرينة على حدة
لإببات عدم كفايتها في ذاتها .

الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٣٢ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ١٨٥٥ بتاريخ ١٩٦٦/٢/٨
مضى كانت المحكمة - في دعوى إخلاء المحل المؤجر إستناداً للقانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ - قد
تعرضت في حكمها إلى دفاع المدعى عليه بأن العقد المبرم بينه وبين آخرين هو عقد بيع جدد وقررت
المحكمة عدم صحة هذا التكيف لعدم توافر شروط المادة ٥٩٤/٢ من القانون المدني وأن الأمر لا
يعود أن يكون تنازلاً عن الإيجار ، وكان تقريرها هذا هو العلة التي إبتنى عليها منطوق حكمها بالإخلاء
فإن قضاءها في ذلك - متى أصبح نهائياً - يكون مانعاً من التنازع في هذه المسألة في أية دعوى تالية
بين الخصوم أنفسهم ولا يمنع من حازته قوة الأمر المقضى أن يكون التقرير به وارداً في أسباب الحكم
وذلك لإرتباط تلك الأسباب بالمنطوق إرتباطاً وثيقاً بحيث لا تقوم له قائمة بدونها ومن ثم تكون معه
وحدة لا تنجزاً وتحوز مثله قوة الأمر المقضى .

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٣ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ٦٦٦ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٢٣
من القرائن ما نص عليه الشارع أو إستنبطه الفقهاء بإجتهادهم ومنها ما إستنبطه القاضي من دلائل الحال
وشواهد وكسب الحنفية مملوءة باعتبار القرائن في مواضع كثيرة ، وبالرجوع إلى اللامعة الشرعية قبل
إلغاء ما ألفى من نصوصها بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بين أنها كانت تنص في المادة ١٢٣ منها
على أن " الأدلة الشرعية هي ما يدل على الحق ويظهره من إقرار وشهادة ونكول عن الحلف وقرينة
قاطعة " . والواقع في ذلك أن القضاء " فهم " ومن القرائن ما لا يسوغ تعطيل شهادته إذ منها ما هو
أقوى من البينة والافرار وهما خبران يتطرق إليهما الصدق والكذب .

الطعن رقم ٧٦ لسنة ٣٢ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٧٨ بتاريخ ١٩٦٧/١/٥
لما كانت سندات الشحن التي بموجبها تم نقل البضاعة قد تضمنت إتفاق أطرافها على الأخذ بالقرينة
القانونية التي تضمنتها قواعد معاهدة لاهاي لسنة ١٩٢١ والتي من مقتضاها أنه إذا لم يوجه المرسل إليه
للتناقل البحري أو وكيله بميناء التفريغ إخطاراً كتابياً " احتجاجاً " بشأن العجز أو التلف ولت إستلام
الرسالة أو عن العجز الجزئي غير الظاهر المدعى به في خلال ثلاثة أيام من تاريخ إستلامه الرسالة فإن
تسلم المرسل إليه للرسالة يعتبر قرينة على أن الناقل قد سلم البضاعة بالمطابقة لجميع الشروط
والأوصاف المبينة في مند الشحن - فإن هذه القرينة تكون واجبة الإعمال على اعتبار أنها من القواعد

المتفق عليها في سند الشحن ومن هذا الإتفاق تستمد قوتها الملزمة بالنسبة لأطراف سند الشحن ويترتب على قيام هذه القرينة لمصلحة الناقل أن ينتقل عبء الإثبات إلى المرسل إليه أو من يحل محله .
الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٣٢ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ١٨٨٥ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٦٧
- تقوم القرينة القانونية المتصوص عليها في المادة ٩١٧ من القانون المدني - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - باجماع شرطين أولهما هو احتفاظ المتصرف بحيازة العين المتصرف فيها والثاني هو احتفاظه بحقه في الإنتفاع بها لحساب نفسه مستندا إلى حق لا يستطيع المتصرف إليه حرمانه منه .
- القرينة المتصوص عليها في المادة ٩١٧ من القانون المدني على ما صرح به عجز تلك المادة قابلة للدليل العكسي .

الطعن رقم ٣٠٥ لسنة ٣٢ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ١٧٦ بتاريخ ٢٤/١/١٩٦٧
- جرى نص المادة ٦/٣ من معاهدة سندات الشحن على أنه إذا لم يحصل إخطار كتابي بالهلاك أو التلف وبماحية هذا الهلاك أو التلف للناقل أو وكيله في ميناء التفريغ قبل أو في وقت تسليم البضاعة ووضعها في عهدة الشخص الذي يكون له الحق في إستلامها طبقا لعقد النقل ، فإن هذا التسليم يعتبر إلى أن يثبت العكس - قرينة على أن الناقل قد سلم البضاعة بالكيفية الموصوفة بها في سند الشحن .
ومفاد ذلك أن المشرع وإن كان قد أقام من عدم الإخطار قرينة على إعتبار أن التسليم تم بالكيفية الموصوفة بها البضاعة في سند الشحن ، إلا أنه أجاز إثبات عكسها .
- أوجبت الفقرة الثالثة من المادة الثالثة من معاهدة سندات الشحن على الناقل بعدم إستلام البضائع وأخذها في عهده أن يسلم إلى الشاحن بناء على طلبه شحن يتضمن مع بياناته المعادة بيانات أوردتها في البنود " أ و ب وج " من تلك الفقرة . وإذ نصت على ما يأتي " ومع ذلك فليس الناقل أو الرمان أو وكيل الناقل ملزما بأن يثبت في سندات الشحن أو يدون فيها علامات أو عددا أو كمية أو وزنا إذا توافر لديه سبب جدي يحمله على الشك في عدم مطابقتها للبضائع المسلمة إليه فعلا أو عندما لا تتوافر لديه الوسائل الكافية للتحقيق منها " ، فإن مؤدى ذلك أن التحفظ الذي يدونه الناقل في سند الشحن تدليلاً على جهله بمحتويات البضاعة المسلمة إليه أو بصحة البيانات المدونة عنها بسند الشحن لا يعيد به ولا يكون له إعتبار في رفع مسؤوليته عن فقد البضاعة المسلمة إليه إلا إذا كانت لديه أسباب جدية للشك في صحة بيانات الشاحن أو لم تكن لديه الوسائل الكافية للتحقق من ذلك ، ويقع عبء إثبات جدية أسباب هذا الشك أو عدم كفاية وسائل التحقق من صحة تلك البيانات - على ما جرى به قضاء محكمة النقض على عاتق الناقل فإن عجز عن هذا الإثبات تعين عدم التحويل على هذا التحفظ .

الطعن رقم ١٧١ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٤٠٦ بتاريخ ١٦/٢/١٩٦٧
لا تبرئ على محكمة الموضوع فى الإستدلال بحكم شرعى قاض بصحة وصية بإعباره مجرد قرينة
على جدية دعوى المطعون ضدهم وعلى أحقيتهم فى طلب القضاء لهم بما يخصهم فى تلك الوصية وإن
لم يكونوا طرفا فى ذلك الحكم .

الطعن رقم ٨١ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٢٧٥ بتاريخ ١٥/٦/١٩٦٧
حسن النية مفترض فى الحامل الذى يتلقى الورقة بمقتضى تظهير ناقل للملكية أو تظهير تامينى . ويقع
على المدين - إذا ادعى سوء نية هذا الحامل - عبء نقض هذه القرينة بالدليل العكسى .

الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٦٦٨ بتاريخ ١٤/١١/١٩٣٧
إذا كان ما استخلصه الحكم المطعون فيه قد استمد من قرائن متعددة تؤدى إليه فى مجموعها فلا يقبل
من الطاعنة مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها فى ذاتها .

الطعن رقم ١١٩ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٥٨٤ بتاريخ ٣١/١٠/١٩٦٧
القرينة الواردة بالمادة ١٣٥ من قانون التجارة ، وإن كان من الجائز نقضها فى العلاقة بين طرفى التظهير
بالدليل العكسى ، ليستطيع المظهر إليه أن يثبت فى مواجهة المظهر بجميع طرق الإثبات أن التظهير
الناقض إنما قصد به فى الحقيقة نقل الملكية ، إلا أنه لا يجوز قبول الدليل ينقضها فى مواجهة الغير فلا
يستطيع المظهر إليه أن يقيم الدليل على عدم مطابقتها للحقيقة بالنسبة للمدين الأسمى أو أى شخص
آخر ملتزم فى الورقة من غير طرفى التظهير . وذلك لأن هذا الغير قد اعتمد على الظاهر فى الورقة ولم
يكن عليه استقصاء حقيقة العلاقة المستترة بين طرفى التظهير ولا يكون للمظهر إليه من سبيل للاحتجاج
على الغير بهذه الحقيقة إلا بالإقرار أو اليمين .

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٤ بتاريخ ٩/١/١٩٦٨
تقدير القرائن مما يستقل به قاضى الموضوع ولا شأن لمحكمة النقض فيما يستنبطه منها متى كان
إستنباطه سائها .

الطعن رقم ١٠٠ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٩٨٢ بتاريخ ٢٣/٥/١٩٦٨
متى أقام الحكم قضاءه على القرينة القانونية المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ٥٩١ من
القانون المدينى والى تفترض عند تسليم العين المؤجرة للمستأجر دون بيان أوصافها أنها سلمت له فى
حالة حسنة حتى يقدم الدليل على العكس وكان الطاعن " المستأجر " لم يدع أمام محكمة الموضوع بأن
التلف كان بالعين المؤجرة عندما تسلمها عند بدء الإيجار ولم يقم بإثبات ذلك ، فإن الحكم المطعون
فيه لم يكن بحاجة إلى إقامة الدليل على أن هذا التلف لم يكن موجودا بها وقت أن تسلمها المستأجر
لأن القانون قد أغناه عن ذلك بالقرينة القانونية سائفة الذكر والى لم ينقضها المستأجر بالدليل العكسى

الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٢٧١ بتاريخ ١٣/٢/١٩٦٨
إحفاظ البائع بحقه فى الإنتفاع بالعين المتصرف فيها يعتبر فى ظل القانون المدنى القديم مجرد قرينة قضائية يتوصل بها من طعن على التصرف لإثبات طعنه وتخضع كسائر القرائن القضائية لمطلق تقدير قاضى الموضوع .

الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٥٠١ بتاريخ ٥/٣/١٩٦٨
لقاضى الموضوع أن يستبطن من وقائع الدعوى ومن مسلك الخصوم فيها القرائن التى يعتمد عليها فى تكوين عقيدته .

الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٨٠١ بتاريخ ١٨/٤/١٩٦٨
و إن كان صحيحاً أن القرينة التى نصت عليها المادة ٩١٧ من القانون المدنى لا تقوم إلا بإجماع شرطين : هما إحفاظ المتصرف بعبارة العين التى تصرف فيها وإحفاظه بحقه فى الإنتفاع بها مدى حياته إلا أن غلو العقد من النص عليهما لا يمنع قاضى الموضوع ، إذا تمسك الورثة الذين أضر بهم التصرف بتوافر هذين الشرطين رغم عدم النص عليهما فى العقد ، من إستعمال سلطته فى التحقيق من توافرها للوقوف على حقيقة العقد المتنازع عليه وقصد المتصرف من تصرفه وذلك فى ضوء ظروف الدعوى وملابساتها غير متقيد فى ذلك بما ورد فى العقد من نصوص صريحة دالة على تجيزه لأن للوارث أن يثبت بطرق الإثبات كالة مخالفة هذه النصوص للواقع متى كان قد طعن فى العقد بأنه يخفى وصية إحتيالا على أحكام الإرث .

الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٤٦٠ بتاريخ ٢٩/٢/١٩٦٨
إذا كانت القرائن التى إعتمدت عليها محكمة الموضوع فى التدليل على علم الطاعنين وقت صدور التصرف إليهما من زوجة المفلس بإفلاسه من شأنها أن تؤدى عقلاً إلى الدلالة التى إستخلصتها منها تلك المحكمة فإنه لا يكون لمحكمة النقض عليها من سبيل فى ذلك .

الطعن رقم ٤٤٤ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٤٢٦ بتاريخ ٢٨/١١/١٩٦٨
لئن كان تقدير القرائن من مسائل الواقع التى تسفل بتقديرها محكمة الموضوع إلا أنها إذا أوردت أسباباً لإثبات القرينة أو نفيها فإن هذه الأسباب تخضع لرقابة محكمة النقض .

الطعن رقم ٤٨٣ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٤٤٨ بتاريخ ٢٨/١١/١٩٦٩
متى أثبت المضرور الخطأ والضرر وكان من شأن ذلك الخطأ أن يحدث عادة هذا الضرر فإن القرينة على توفر علاقة السببية بينهما تقوم لصالح المضرور والمسئول نقض هذه القرينة بإثبات أن الضرر قد نشأ عن سبب أجنبى لايد له فيه .

الطنن رقم ٣٤ لسنة ٣٦ مكتب فتى ١٩ صفحة رقم ٧٥٠ بتاريخ ١٠/٤/١٩٦٨
من شروط الأخذ بقرينة قوة الأمر المقضى وفقا للفقرة الأولى من المادة ٤٠٥ من القانون المدنى وحده الموضوع فى كل من الدعويين .

الطنن رقم ٢٨٥ لسنة ٣٤ مكتب فتى ٢٠ صفحة رقم ١٤٤ بتاريخ ٢٣/١/١٩٦٩
لمحكمة الموضوع أن تستبط القرائن التى تعتمد عليها فى إثبات الغش من أقوال شهود سمعهم الخبير دون حلف يمين ومن المعاينة التى أجراها ذلك الخبير ومن المستندات التى قدمها الخصوم إليه دون أن تكون ملزمة بإجراء أى تحقيق بنفسها .

الطنن رقم ٥٥٠ لسنة ٣٤ مكتب فتى ٢٠ صفحة رقم ٢٢ بتاريخ ٢/١/١٩٦٩
عدم إنطباق شروط المادة ٩١٧ من القانون المدنى لكون المتصرف إليه غير وارث وإن كان يؤدى إلى عدم جواز أعمال القرينة القانونية المنصوص عليها فى هذه المادة وبالتالي إلى عدم إعفاء الوارث الذى يطنن على التصرف بأنه متر وصية من إثبات هذا الطعن إلا أن ذلك لا يمنعه من أن يتحمل هو عبء إثبات طعنه هذا وله فى سبيل ذلك أن يثبت إحفاظ المورث بحيازة العين التى تصرف فيها كقرينة قضائية يتوصل بها إلى إثبات مدعاه والقاضى بعد ذلك حر فى أن يأخذ بهذه القرينة أو لا يأخذ بها شأنها فى ذلك شأن سائر القرائن القضائية التى تخضع لمطلق تقديره .

الطنن رقم ٧٩ لسنة ٣٥ مكتب فتى ٢٠ صفحة رقم ٦٤٩ بتاريخ ٢٢/٤/١٩٦٩
أقامت المادة ٩١٧ من القانون المدنى قرينة قانونية من شأنها - متى توافرت عناصرها - إعفاء من يطنن فى التصرف بأنه ينطوى على وصية من إثبات هذا الطعن ونقل عبء الإثبات على عاتق المتصرف إليه . والقاعدة الواردة بهذه المادة مستحدثة ولم يكن لها نظير فى التقنين المدنى الملغى إذ كان المقرر فى ظل ذلك التقنين أن الأصل فى تصرفات المورث أنها تعتبر صحيحة وملزمة لورثته حتى يقيموا الدليل على عدم صحتها بأى طريق من طرق الإثبات كان على من يطنن فى التصرف ولم يكن إحفاظ البائع بحقه فى الإنتفاع بالعين المبيعة مدى حياته سوى قرينة قضائية يتوصل بها الطاعن إلى إثبات دعواه والقاضى بعد ذلك حر فى أن يأخذ بهذه القرينة أو لا يأخذ كسائر القرائن القضائية تخضع لمطلق تقديره

الطنن رقم ١٥١ لسنة ٣٥ مكتب فتى ٢٠ صفحة رقم ٥٥٦ بتاريخ ١/٤/١٩٦٩
القرينة المنصوص عليها فى المادة ٩١٧ من القانون المدنى لا تقوم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إلا إذا كان المتصرف لأحد ورثته قد احتفظ لنفسه بحيازته للعين المتصرف فيها وبحقه فى الإنتفاع بها على أن يكون الإحتفاظ بالأمرين مدى حياته لحساب نفسه ومستندا إلى حق لا يستطيع المتصرف إليه حرمانه منه .

الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٣٥ مكتب قني ٢٠ صفحة رقم ٦٤٢ بتاريخ ١٧/٤/١٩٦٩

جرى قضاء محكمة النقض على أن الأصل أن يكون كل حكم مستوفيا بذاته جميع أسبابه ، وإذا صح للمحكمة أن تستند إلى أمر تقرر في حكم آخر فشرط ذلك أن يكون الحكم المستند إليه قد سبق صدوره ومودعا بملف الدعوى وأصبح من ضمن مستنداتها وغنصرها من عناصر الإثبات فيها يتنازل الخصوم في دلالته فإذا كانت محكمة الاستئناف قد أقامت الدعاية الأساسية لقضائها بثبوت وقوع إستغلال البائنة على ما إستخلصت من إستئناف آخر كان منظورا أمامها وغير متعزم لهذه القضية . ولم يكن الطاعن مختصما فيه ، فإن إحالتها إلى ما إستخلصت من هذا الإستئناف الآخر تكون قاصرة لا تغني عن تسيب قضائها .

الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٣٥ مكتب قني ٢١ صفحة رقم ٧٣٥ بتاريخ ٣٠/٤/١٩٧٠

المقصود بتصرف المورث الوارد في المادة ٩١٧ من القانون المدني هو تصرفه فيما يملكه إلى أحد ورثته فإذا كان الثابت من الأوراق أن المورث لم يكن مالكاً للعقار المتنازع عليه فإن تعرض الحكم المطعون فيه لبحث ما إذا كان المورث قد حاز العقار لنفسه أو بوصفه نائباً يكون زائدا عن حاجة الدعوى فلا يعيبه الخطأ فيه .

الطعن رقم ٤٨٣ لسنة ٣٥ مكتب قني ٢١ صفحة رقم ١١٩ بتاريخ ١٥/١/١٩٧٠

لمحكمة الموضوع سلطاتها المطلق في أن تسخلص من الوقائع ما تراه من القرائن مؤدياً عقلاً إلى النتيجة التي أنتهت إليها ، ولا شأن لمحكمة النقض فيما تستخلصه متى كان استخلاصها سائفاً .

الطعن رقم ٥٣٥ لسنة ٣٥ مكتب قني ٢١ صفحة رقم ٣٠٦ بتاريخ ٢٤/٢/١٩٧٠

تسليم المستند الذي يتضمن التصرف المطعون عليه بأنه ينطوي على وصية للمستفيد منه ليس من شأنه أن يدل بمجردده على تنجيز التصرف .

الطعن رقم ١٠١ لسنة ٣٦ مكتب قني ٢١ صفحة رقم ٧١٤ بتاريخ ٢٨/٤/١٩٧٠

مؤدى نص المادتين ١٣٦ و ١٣٧ من القانون المدني أن المشرع قد وضع بهما قرينة قانونية يفترض بمقتضاها أن للعقد سببا مشروعاً ولو لم يذكر هذا السبب ، فإن ذكر في العقد فإنه يحصر السبب الحقيقي الذي قبل المدين أن يلتزم من أجله ، وإن إدعى المدين صورية السبب المذكور في العقد كان عليه أن يقيم الدليل القانوني على هذه الصورية .

الطعن رقم ١٨١ لسنة ٣٦ مكتب قني ٢١ صفحة رقم ١٠٦١ بتاريخ ١٦/٦/١٩٧٠

— لا تترتب على محكمة الموضوع أن هي استخلصت — ضمن الأدلة التي اعتمدت عليها — نية الإيضاء من تصرفات المورث الأخرى بما لها من سلطة موضوعية في استباط القرائن التي تأخذ بها من واقع الدعوى والأوراق المقدمة فيها .

- مفاد نص المادة ٩١٧ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو أن القرينة التي تضمنها لا تقوم إلا بإجماع شرطين "أولهما" هو إحتفاظ المتصرف بحيازة العين المتصرف فيها و" ثانيهما" إحتفاظه بحقه في الإنتفاع به ، على أن يكون إحتفاظه بالأمرين مدى حياته ، ولقاضي الموضوع سلطة التحقق من توافر هذين الشرطين للتعرف على حقيقة العقد المتنازع عليه والتحرى عن قصد المتصرف من تصرفه ، وذلك في ضوء ظروف الدعوى التي أحاطت به ، ما دام قد برر قوله في هذه الخصوص بما يؤدي إليه .

الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٣٦ مكتب قني ٢١ صفحة رقم ١٣٢٨ بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٣١

متى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضائه على أن مفاد نص المادة ٩١٧ من القانون المدني أن القرينة القانونية المنصوص عليها فيها لا تقوم إلا بإجماع شرطين ، الأول هو إحتفاظ المتصرف بحيازة العين المتصرف فيها وبالتالي إحتفاظه بحقه في الإنتفاع بهذه العين ، على أن يكون الإحتفاظ بالأمرين مدى الحياة ، ولا يكفي لقيام هذه القرينة أن ينتفع المتصرف بالعين إنتفاعاً فعلياً حتى وفاته ، دون أن يكون مستنداً في هذا الإنتفاع إلى مركز قانوني يخوله حقا في هذا الإنتفاع ، فإن الحكم لا يكون فيما قرره قد خالف القانون ، وذلك أنه - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - إن كان وضع يد المشتري على العين المبيعة يصح إعتباره قرينة على إنجاز التصرف ، فإنه ليس شرطاً لازماً فيه إذ قد يكون التصرف منجزاً مع إستمرار حيازة البائع للعين المبيعة لسبب من الأسباب التي لا تتنافى مع إنجاز التصرف .

الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٣٥ مكتب قني ٢٢ صفحة رقم ٣ بتاريخ ١٩٧١/١/٥

- عدم وضع يد الطاعة " المشتري " على الأعيان محل التصرف منذ صدور العقد إليها ليس من شأنه أن يؤدي إلى عدم تنجيز التصرف ، ذلك أن وضع يد المشتري على العين المبيعة ليس شرطاً ضرورياً في إعتبار التصرف منجزاً ، إذ قد يكون التصرف منجزاً مع إستمرار حيازة البائع للعين المبيعة لسبب من الأسباب التي لا تتنافى مع إنجاز التصرف .

- إذ تدخل الحكم المطعون فيه من عجز الطاعة " المشتري " عن إثبات أدائها الثمن قرينة على أن العقد يخفى وصية ، فإنه يكون قد إستند إلى قرينة فاسدة في خصوصية هذه الدعوى ، لأن المطعون ضدها " البائعة " هي التي يقع على عاتقها عبء إثبات صورية ما ورد في العقد من أنها إقتضت الثمن المسمى فيه .

الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٣٦ مكتب قني ٢٢ صفحة رقم ٨٠٩ بتاريخ ١٩٧١/٦/٢٤

عدم توقيع جميع الشركاء على عقدي القسمة ، وكونها لا تصلح للإحتجاج بها على الطاعين ليس من شأنه أن يحول دون وضع يد المطعون عليهم - شركائهم في الملكية على الأعيان موضوع العقدين

وضماً مؤدياً لكسب الملك ، ولا يمنع من أن يتخذ الحكم من هذين العقدين قرينة على ثبوت وضع اليد
تضاف إلى أقوال شامدى الإثبات .

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٢٨٩ بتاريخ ١٩٧١/٣/١١

ما ورد بالمادة ٩١٧ من القانون المدنى ، لا يعدو أن يكون تقريراً لقيام قرينة قانونية لصالح الوارث
تطهيه من إثبات طعنه على تصرفات مورثه التى أضرت به بأنها فى حقيقتها وصية ، إلا أنه لما كان لهذا
الوارث أن يظن على مثل هذا التصرف بكافة طرق الإثبات ، لما هو مقرر من أنه لا يستمد حقه فى
الطعن فى هذه الحالة من المورث وإنما من القانون مباشرة ، على أساس أن التصرف قد صدر بحقه فى
الإرث الذى تتعلق أحكامه بالنظام العام ، فيكون تحيلاً على القانون فإنه يكون للوارث عند عدم توافر
مرور القرينة القانونية الواردة بالمادة ٩١٧ من القانون المدنى أن يدلل بكافة طرق الإثبات ، على
إحفاظ المورث بحيازة العين التى تصرف فيها كقرينة من القرائن القضائية يوصل بها إلى إثبات مدعاه
بأن المورث قصد أن يكون تملك المتصرف إليه مضافاً إلى ما بعد الموت ، وبذلك لم يتخل له عن
الحيازة التى يتخلل له عنها لو كان التصرف منجزاً ، والقاضى بعد ذلك حر فى أن يأخذ بهذه القرينة
أو لا يأخذ بها ، شأنها فى ذلك شأن سائر القرائن القضائية التى تخضع لمطلق تقديره .

الطعن رقم ٣١ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٨٢٨ بتاريخ ١٩٧١/٦/٢٤

استقر قضاء هذه المحكمة فى ظل القانون المدنى القديم على أن محكمة الموضوع إذ تحصل من
ظروف الدعوى وملابساتها أن العقد الذى يفيد بصيغته البيع والشراء أو قبض الثمن وتسليم المبيع ، هو
عقد سائر لجرع مضاف إلى ما بعد الموت ، وتذكر القرائن الدالة على ذلك وتعتمد على دلالتها وتكون
هذه الدلالة مقبولة عقلاً ، لا تنفي إلا أنها حصلت فهم الواقع فى الدعوى من دليل مقبول عقلاً ، وإذ
تقوم بوظيفتها هذه ، فلا رقابة عليها لمحكمة النقض .

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٩٧٢ بتاريخ ١٩٧١/١٢/١

تقدير القرائن مما يستقل به قاضى الموضوع ولا شأن لمحكمة النقض فيما يستبطنه من هذه القرائن متى
كان استنباطه سائفاً .

الطعن رقم ٤١١ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١١٤٢ بتاريخ ١٩٧٢/٦/٢١

أقامت المادة ٩١٧ من القانون المدنى وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة قرينة قانونية من شأنها متى
توافرت عناصرها اعفاء من يظن فى التصرف بأنه يتطوى على وصية من إثبات هذا الطعن ونقل عبء
الإثبات إلى عاتق المتصرف إليه ، وإذ كانت هذه القرينة مستحثة ولم يكن لها نظير فى التقنين الملغى
فلا يجوز إعمالها بأثر رجعى على التصرفات السابقة على تاريخ العمل بالقانون المدنى القائم لإتصالها
بموضوع الحق إتصلاً وثيقاً والمرة فى إعمال هذه القرينة هى بالتاريخ الذى انعقد فيه التصرف لا بتاريخ

التسجيل لأن القرينة القانونية تخضع للقانون السارى وقت نشوء التصرف الذى رتب عليه المشرع هذه القرينة .

الطعن رقم ٦٥ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٣٤٩ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٩
الحكم الذى يجزئ الإثبات بطريق معين من طرق الإثبات لا يجوز - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة حجية الأمر المقضى فى خصوص جواز الإثبات بهذا الطريق إلا إذا كان قد حسم النزاع بين الخصوم على وسيلة الإثبات بعد أن تجادلوا فى جوازها أو عدم جوازها . وإذا كان بين من الرجوع إلى الحكم الصادر بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ونفى سداد ثمن المبيع أنه أجاز للمطعون عليه بعد أن قدم صورة من تحقيقات شكوى إدارية ، أن يثبت بالبينة أن الطاعن لم يسدد له ثمن المبيع ، واستند الحكم فى ذلك إلى أن ما جاء بالشكوى الإدارية من أقوال يعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة ، وكان الطاعن لم يجادل فى وسيلة الإثبات أمام محكمة الاستئناف فإن الحكم المذكور لا يكون قد أنهى الخصومة كلها أو جزء منها ، مما لا يجوز معه الطعن فيه إلا مع الطعن فى الحكم الصادر فى الموضوع ، عملاً بنص المادة ٣٧٨ من قانون المرافعات السابق .

الطعن رقم ٨٩ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٢٩٨ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٧
لا تقوم القرينة القانونية المنصوص عليها فى المادة ٩١٧ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - إلا إذا كان المتصرف لأحد ورثته قد احتفظ لنفسه بحيازته للعين المتصرف فيها وبحقه فى الإنتفاع بها على أن يكون الإحتفاظ بالأمرين مدى حياته لحساب نفسه ومستنداً إلى حق لا يستطيع المتصرف إليه حرمانه منه .

الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٤٠٧ بتاريخ ١٩٧٢/٣/١٤
لا يعدو المحضر الذى يحوره معاون المالية أن يكون من قبيل محاضر جمع الاستدلال ، يخضع تمحيصه والتيقن منه لتقدير القاضى الذى يطرح عليه النزاع .

الطعن رقم ٤٧١ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١١٩ بتاريخ ١٩٧٣/١/٣٠
- مجرد بيع المورث حق الإنتفاع بالمعارات موضوع الدعوى إلى ولديه القاصرين بعد أن كان قد تصرف إليهما فى حق الرقبة ، لا يمنع من إعتبار التصرف وصية وفقاً للمادة ٩١٧ من القانون المدنى إذ لا يعدو ذلك أن يكون بمثابة بيع الرقبة وحق الإنتفاع ابتداء مع النص على تنجيز التصرف ، وهو ما لا يحول بين الطاعنات - باقى الورثة - وبين إثبات مخالفة هذا النص للواقع .

- من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه وإن كان صحيحاً أن القرينة التى نصت عليها المادة ٩١٧ من القانون المدنى ، لا تقوم إلا بإجماع شرطين هما إحتفاظ المتصرف بحيازة العين التى تصرف فيها وبحقه فى الإنتفاع بها مدى حياته ، إلا أن خلو العقد من النص عليها لا يمنع قاضى الموضوع من

إستعمال سلطته فى التحقيق من توافر هذين الشرطين للوقوف على حقيقة العقد المتنازع عليه وقصد المتصرف من تصرفه وذلك فى ضوء ظروف الدعوى وملابساتها غير متقيد فى ذلك بما ورد فى العقد من نصوص صريحة دالة على تنجيذه ، لأن للوارث أن يثبت بطرق الإثبات كافة مخالفة هذه النصوص للواقع ، متى كان قد طعن فى العقد بأنه يخفى وصية إحتيالاً على أحكام الإرث .

الطعن رقم ٨ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٢٦٥ بتاريخ ١٧/٢/١٩٧٣

مفاد نص المادة ٩١٧ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن القرينة التى تضمنتها لا تقوم إلا بإجماع شرطين أولهما إحتفاظ المتصرف بحيازة العين المتصرف فيها ولانيهما إحتفاظه بحقه فى الإنتفاع بها على أن يكون إحتفاظه بالأمرين مدى حياته ، ولقاضى الموضوع سلطة التحقيق من توافر هذين الشرطين للتعرف على حقيقة العقد المتنازع عليه والتحرى عن قصد المتصرف من تصرفه وذلك فى ضوء ظروف الدعوى التى أحاطت به ما دام قد برر قوله فى هذا الخصوص بما يودى إليه . وإذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه قضى بإعتبار التصرف محل النزاع مضافاً إلى ما بعد الموت وقصد به الإحتيال على قواعد الإرث وتسرى عليه أحكام الوصية بناء على ما إستخلصه من أقوال الشهود ومن الظروف التى أحاطت بالتصرف من أن المورث لم يقبض الثمن المسمى فى العقد وأنه إحتفظ بحق الإنتفاع لنفسه بالأرض موضوع التصرف طوال حياته ، ولم يقم الطاعنان بزراعة الأرض وإستغلالها إلا باعتبارهما مستأجرين ونائبين عن والدهما ، وكان من شأن هذه الأدلة أن تبرر النتيجة التى إنتهى إليها الحكم من أن نية الطرفين قد إنصرفت إلى الوصية لا إلى البيع المنجز ، فإن النعى على الحكم - بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى السبب يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٩ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٥١ بتاريخ ١٧/٢/١٩٧٣

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مفاد نص المادة ٩١٧ من القانون المدنى أن القرينة القانونية المنصوص عليها فيها لا تقوم إلا بإجماع شرطين [الأول] هو إحتفاظ المتصرف بحيازة العين المتصرف فيها [والثانى] إحتفاظه بحقه فى الإنتفاع بهذه العين على أن يكون الإحتفاظ بالأمرين مدى الحياة ، ولا يكفى لقيام هذه القرينة أن يتفقد المتصرف بالعين إنتفاعاً فعلياً حتى وفاته دون أن يكون مستنداً فى هذا الإنتفاع إلى مركز قانونى يخوله حقاً فيه . وإذ كان يبين من أقوال الشهود التى إطمأن إليها الحكم المطعون فيه وأوردها فى أسبابه أن أحداً لم يشهد بأن المورث ظل متفعباً بالأعيان المتصرف فيها لحسابه الخاص بإعتباره مالكاً حتى وفاته ، فإن ما إنتهى إليه الحكم من عدم قيام القرينة القانونية المنصوص عليها فى المادة ٩١٧ من القانون المدنى ومن أن مجرد إستمرار المورث واطمأن يده على

تلك الأعيان لا يتألف مع تجزئ التصرف ليس فيه خروج على أقوال هؤلاء الشهود ولا مخالفة فيه للقانون .

الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٥٧٧ بتاريخ ١٠/٤/١٩٧٣
ألاذات المادة ٩١٧ من القانون المدنى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن القرينة التى تضمنتها لا تقوم إلا بإجماع شرطين أولهما هو إحتفاظ المتصرف بحيازة العين المتصرف فيها وثانيهما إحتفاظه بحقه فى الإنفاع بها على أن يكون ذلك كله مدى حياته ، ولقاضى الموضوع سلطة التحقق من توالى هذين الشرطين للتصرف على حقيقة العقد المتنازع عليه والتحرى عن قصد المتصرف من تصرفه وذلك فى ضوء ظروف الدعوى التى أحاطت به ما دام قد برر قوله فى ذلك بما يؤدى إليه ، ولا يجوز التحدى بعدم توالى هذين الشرطين أو أحدهما إستناداً إلى ما جاء فى صياغة العقد بشأنه ، لأن جدية العقد بوصفه عقد بيع هى بذاتها موضوع الطعن عليه .

- تقدير القرائن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مما يستقل به لاقضى الموضوع ، ولا شأن لمحكمة النقض فيما يستنبطه من هذه القرائن متى كان إستباطه مائفاً .

الطعن رقم ٢٣٩ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٢٨٧ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٧٣
تحقيق القرينة المنصوص عليها فى المادة ٩١٧ من القانون المدنى بشرطها ، وجواز التدليل على عكسها من أمور الواقع التى تستقل بها محكمة الموضوع . وإذ كانت الطاعة لم تتمسك بذلك أمام تلك المحكمة فإنه لا يقبل منها التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض

الطعن رقم ٣٣١ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٥٤٢ بتاريخ ٢٦/٣/١٩٧٤
مفاد نصوص المواد ٥ ، ٣١ ، ٣٨ ، ١١٧ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ مترابطة أن المشرع قد أقام قرينة مؤداها أن وجود نقص فى مقدار البضائع المنفرطة - الصب - أو فى عدد الطرود المفرغة من السفينة أو فى محتوياتها عما هو مدرج فى قائمة الشحن ، يفترض فيه أن الرهان قد هربه إلى داخل البلاد دون أداء الضريبة الجمركية المستحقة عليه ، إلا أنه أجاز للرمان دفع مظنة التهريب هذه بإيضاح أسباب النقص وتقديم البراهين المبررة له ، وإستلزم المشرع أن يكون هذا التبرير بمستندات جدية فى حالات ثلاث هى عدم شحن البضاعة على السفينة من ميناء الشحن أصلاً أو عدم تفريغها من السفينة فى ميناء الوصول أو سبق تفريغها فى ميناء أخرى أما فى غير هذه الحالات المحددة فإن المشرع لم يقيد نقص قرينة التهريب بطريق معين من طرق الإثبات ومن ثم يجوز نقضها بكافة الطرق حسبما تقتضى القواعد العامة فإذا ما أوضح الرمان سبب النقص ، أيا كان قدره إذا لم يقيد القانون ذلك بنسبة معينة ، وأقام البرهان عليه إنتفت القرينة على التهريب ، أما إذا لم يثبت الرمان سبب النقص

أو لم يبرره بمستندات جدية في الحالات التي يستلزم فيها القانون ذلك ، ظلت تلك القرينة قائمة في حقه والتزم بأداء الضريبة المقررة وذلك ما لم يكن النقص راجعاً إلى عوامل طبيعية أو ضعف في العلاقات يؤدي إلى إنسياب محتوياتها إذ يفترض المشرع في هذه الحالة إنتفاء القرينة على التهريب إذا كان النقص لا يتجاوز نسبة التسامح التي فوض المدير العام للجمارك في تحديدها ، و يترتب على دخول النقص في حدود تلك النسبة بالشروط المتقدمة عدم إخضاعه للضريبة المستحقة على البضاعة لإنتفاء المسوغ لإستحقاقها إذ هي لا تستحق في حالة النقص الجزئي إلا حيث لا تنفي القرينة على التهريب .

الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٢١٦ بتاريخ ١٩٧٤/١/٢٢

تقدير القرائن هو ما يستقل به قاضى الموضوع ، ولا شأن لمحكمة النقض فيما يستبطل منها متى كان إستباطه سائفاً .

الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٥٧٥ بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢٦

إذا إدعى الأصل - أو وارثه - عدم صحة التاريخ المدون بالورقة - العرفية - وأنه قدم غشا حتى لا ينكشف أن التصرف الذى أجراه الوكيل صدر في وقت كانت وكالته فيه قد زالت فإنه يكون لذلك الأصل - أو وارثه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن يثبت مدعاه بكافة طرق الإثبات ومنها البينة والقرائن إذ المضرور بالغش لم تكن له خبرة فيه فلا وجه للتطبيق عليه في الإثبات بحصره في طريق دون آخر .

الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٢١٦ بتاريخ ١٩٧٥/٦/١٧

يبين من نص المادة ٩٢٢ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع وضع في الفقرة الأولى منه قرينة قانونية تقضى بأن كل ما يوجد على الأرض أو تحتها من بناء أو غراس أو منشآت أخرى يعتبر من عمل صاحب الأرض وأنه هو الذى أنشأه على نفقته فيكون مملوكاً له غير أن هذه القرينة قابلة لإثبات العكس فأجازت الفقرة الثانية للأجنبي أن يثبت أن هناك إضافاً بينه وبين صاحب الأرض خوله الحق في إقامة منشآت ويملكها وفي هذه الحالة يجب إعمال هذا الاتفاق ويمتنع التحدى بقواعد الإلتصاق .

الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٤١٤ بتاريخ ١٩٧٥/١١/١٨

- يجوز للمحكمة وفقاً للمادة ٥٨ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن تحكم من تلقاء نفسها برد أية ورقة وبطلانها وإن لم يدع أمامها بالتزوير بالإجراءات المرسومة في القانون إذا ظهر لها بجلاء من حالتها أو من ظروف الدعوى أنها مزورة ، ويجب عليها في هذه الحالة أن تبين في حكمها الظروف والقرائن التى تبينت منها ذلك ، وإذا جاءت هذه المادة خالية من أى قيد أو شرط فإن مؤدى ذلك وعلى

ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو تطبيقها في أية حالة كانت عليها الدعوى سواء حصل إدعاء بالتزوير أو لم يحصل ، وسواء نجح هذا الإدعاء أو فشل .

- إن المحكمة وهي تقضى برد وبطالان الورقة طبقاً للمادة ٥٨ من قانون الإثبات إنما تستعمل حقاً خوله لها القانون ، فهي ليست ملزمة بتبنيه الخصوم إلى ذلك وحسبها أن تقيم قضاءها وفقاً للمستندات والأدلة المطروحة عليها بما يكفى لحمله .

الطعن رقم ٥٦١ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٧٢٢ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٩

مفاد نصوص المواد ٣١ ، ٣٨ ، ١١٧ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ مجتمعة وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع أقام قرينة مؤداها أن وجود نقص فى مقدار البضائع المنفردة أو فى عدد العلود أو محتوياتها المفرغة من السفينة عما هو مبين فى قائمة الشحن يفترض معه أن الرهان قد هرب به إلى داخل البلاد دون أداء الرسوم الجمركية المستحقة عليه إلا أنه أجاز للربان دفع مظنة التهريب بإيضاح أسباب النقص وتقديم البراهين المبررة له واستلزم المشرع أن يكون هذا التبرير بمستندات جدية فى حالات ثلاث هى عدم شحن البضاعة على السفينة أصلاً وعدم تبرئها وسبق تبرئها فى ميناء آخر أما فى غير هذه الحالات المحددة فإن المشرع لم يقيد نقص تلك القرينة بطريق معين من طرق الإثبات ومن ثم يجوز فيها بكافة الطرق حسبما تقضى القواعد العامة ، فإذا ما أوضح الرهان أن من يمثله سبب النقص أباً كان مقداره وأقام الدليل عليه ، إنتفت القرينة على التهريب ، أما إذا لم يثبت الرهان سبب النقص أو ما يبرره بمستندات جدية فى الحالات التى يستلزم فيها القانون ذلك ظلت تلك القرينة قائمة فى حق الرهان وألزم بأداء الرسوم المقررة ، وذلك كله ما لم يكن النقص راجعاً إلى عوامل طبيعية أو إلى ضعف الغلافات يؤدى إلى إنسياب محتوياتها إذ يفترض المشرع فى هذه الحالة إنتفاء القرينة على التهريب إذا كان النقص لا يجاوز نسبة التسامح التى فوض المدير العام تحديدها ويترتب على كون العجز فى حدود تلك النسبة بالشروط المتقدمة عدم إخضاعه للضريبة المستحقة على البضاعة لإنقائه المبرر لإستحقاقها إذ هى لا تستحق فى حالة النقص الجزئى إلا حيث لا تنضى القرينة على التهريب . وإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قضى برفض طلب الرسوم الجمركية عن العجز الجزئى فى البضاعة موضوع الدعوى إستناداً إلى ما يكفى لإثبات أن العجز إنما يرجع إلى عمليات الشحن والتفريغ ، مما مفاده أن الحكم إنتهى إستناداً إلى تقرير خبير هيئة اللويدز من أن العجز الحاصل فى الرسالة مرجعه إلى عمليات الشحن والتفريغ فى إستدلال سائق إلى أن النقص الجزئى سالف الذكر يرجع إلى أعمال الشحن والتفريغ وهى أسباب لا دخل لإرادة الرهان فيها بما ينفى عنه مظنة التهريب وكان الإفتناع بما يقدمه الرهان لتبرير النقص أمراً يستقل به محكمة الموضوع بغير رقابة عليها من

محكمة النقض ما دام قضاؤها قائماً على أسباب تكفي لحمله بغير حاجة إلى سند آخر ، لما كان ذلك فإن العي على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون لمجاوزة القص الجزئى فى الرسالة نسبة التسامح المقررة فى المادة الثانية من قرار مدير عام الجمارك رقم ٤ لسنة ١٩٦٣ - أيا كان وجه الرأى فيه يصبح غير منتج .

الطعن رقم ١٣٧ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ١٥٨٠ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٨

مفاد نص المادة ١/٢٣٨ من القانون المدنى أن المشرع أقام قرينة قانونية على علم المتصرف إليه بفش المدين إذا كان يعلم أن التصرف يسبب أعسار المدين أو يزيد فى إعساره واستخلاص توفر هذا العلم من ظروف الدعوى هو من الأمور الموضوعية التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع .

الطعن رقم ٥ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ١٣٠٢ بتاريخ ١٩٧٥/٦/٢٥

النعى بأن شهادة الميلاد ليست حجة فى إثبات النسب مردود بأن الحكم المطعون فيه لم يتخذ من شهادة الميلاد حجة على ثبوت النسب وإنما اعتبرها قرينة بالإضافة إلى الأدلة والقرائن الأخرى التى أوردها الحكم .

الطعن رقم ١٣١ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ٤٩٤ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٥

- من الجائز إتخاذ عوائد الأملاك الميينة المربوطة على المكان المؤجر فى تاريخ شهر الأساس قرينة على مقدار أجرة المثل .

- من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه ليس ثمت ما يمنع فى القانون من أن تستند المحكمة فى حكمها إلى ما قضى به فى قضية أخرى لم يكن الخصم طرفاً فيها إذا كان ذلك لمجرد تدعيم الأدلة التى سردتها فيه لأن ذلك لا يعلو أن يكون إستباطاً لقرينة رأت فيها المحكمة ما يؤيد وجهة نظرها .

الطعن رقم ١٣٤ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ٢٤٠ بتاريخ ١٩٧٦/١/١٩

التمسك بالقرينة الواردة فى المادة ١٣٥ من القانون التجارى والتى تقضى بإعتبار التظهير توكليها إذا لم يتضمن البيانات الواردة فى المادة ١٣٤ من ذات القانون هو دفاع يقوم على واقع ينبغى التمسك به أمام محكمة الموضوع لبعته وتحقيقه ، ولا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ١٦٤ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ٩٤٥ بتاريخ ١٩٧٦/٤/١٤

إستقلال محكمة الموضوع بتقدير القرائن القضائية وإطراح ما لا ترى الأخذ به منها ، محلة أن تكون قد أطلعت عليها وأخضعها لتقديرها ، أما إذا بان من الحكم أن المحكمة لم تطلع على تلك القرائن وبالتالي لم تبحتها ، فإن حكمها يكون قاصراً قصوراً يطله .

الطعن رقم ٧١١ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ١٠٦٣ بتاريخ ١٩٧٦/٥/٥

- مفاد نص المادة ١٠٠ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن لقاضى الموضوع السلطة المطلقة

فى إستباط القرائن التى يعتمد عليها فى تكوين عقيدته غير مقيد فى ذلك بالقاعدة التى تفرض عليه ألا يبنى إقتناعه على وقائع لم تثبت بالطرق القانونية أو على وثائق لم تكن محل مناقشة الخصوم ، فله أن يعتمد على القرينة المستفادة من تحقيقات أجريت فى غيبة الخصوم أو من محضر جمع إستدلالات أجرته الشرطة أو من شهادة شاهدى لم يؤد اليمين ، ولا رقابة عليه فيما يستخلصه سائفاً . وإذا كان البين من الأوراق أن المطعون عليها قدمت صورة رسمية من محضر اللجنة لإثبات وضع يدها على الشقة موضوع النزاع ووقوع اعتداء على حيازتها ، وإستندل الحكم المطعون فيه على ثبوت مدعاها بالقرائن التى إستخلصها من الوقائع التى تضمنها المحضر ومن أقوال الشهود الذين سمعوا فيه وكان إستباطه فى ذلك سائفاً ، فإنه لا تترتب على الحكم إن هو أقام قضاءه على القرائن التى إستبطها من الأقوال الثابتة فى الصورة الرسمية لذلك المحضر ويكون النعى الموجه إلى هذه القرائن وتعييب الدليل المستمد منها مجادلة موضعية فى تقدير محكمة الموضوع بغية الوصول إلى نتيجة أخرى غير التى أخذت بها وهو ما لم يجوز أمام محكمة النقض .

— مودى المادة ١٢ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن الصور الرسمية للمحركات تعتبر مطابقة لها إذا لم تكن محل نزاع تقتضى الرجوع إلى أصولها ، بحيث يجوز للمحكمة الإستناد إليها كدليل فى الإثبات دون الرجوع إلى الأصل .

الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٦٦١ بتاريخ ١٩٧٦/١١/٢٥

مفاد نص المادة ٤٥ من لائحة المخازن والمشتريات — الصادر بها قرار مجلس الوزراء فى ١٩٤٨/٦/٦ أن القانون وضع قرينة قانونية مقتضاها إعفاء الجهة الإدارية من إثبات خطأ أمين المخزن عند وقوع عجز بعهدته وإفراض قيام هذا الخطأ من مجرد ثبوت وقوع هذا العجز ولا ترتفع هذه القرينة إلا إذا قام هو بإثبات قيام القوة القاهرة أو الظروف الخارجة عن إرادته التى ليس فى إمكانه التحوط لها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض دعوى الطاعة — وزارة الشئون الإجتماعية على عجزها عن إثبات خطأ المطعون عليه — أمين المخزن فإنه يكون قد أخطأ فى القانون .

الطعن رقم ١١ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٣٩٨ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٤

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن شهادة الميلاد بمجرد أنها ليست حجة فى إثبات النسب ، وأن كانت تعد قرينة عليه ، إذ لم يقصد بها ثبوته ، وإنما جاء ذكره فيها تبعاً لما قصد منها ووضعت له ، ولأن القيد بالدفاتر لا يشترط فيه أن يكون بناء على طلب الأب أو وكيله ، بل يصح بالإملاء من القابلة أو الأم فلا يعد نسبة الطفل فيها إلى شخص معين حجة عليه طالما لم يقر بصحة البيانات المدونة بها . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد رد على القرينة المستفادة من شهادة الميلاد بأن المطعون عليه إدعى تزويرها

فور تقديم الطاعة لها ، فذلك حسه في إهدار القرينة المستفادة منها ، ويكون النعي عليه بالقصور غير وارد .

الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٥ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ١٣٢٧ بتاريخ ١٩٧٦/٦/٩

إذ كانت محكمة الموضوع قد عرضت للمستندات المقدمة من الطاعين وأحاطت بها ولم تر فيها دليلاً كاملاً على صحة الدعوى ، وكان لقاضي الموضوع أن يأخذ بالدليل المقدم له إذا انتزع به وأن يطرحه إذا تطرق إليه الشك فيه لا فرق بين دليل وآخر إلا أن يكون للدليل حجية معينة حددها القانون ، وكانت المستندات المقدمة من الطاعين ليست سوى محاولة لإثبات وراثتهما للموتوى بزعم أنهما يلتقيان معه في أحد حدوده أخذاً باتحاد الأسماء ، وكانت هذه المستندات لا تشير بذاتها إلى ذلك على سبيل القطع واليقين ولا تعدو أن تكون مجرد قرينة من القرائن القضائية التي يخضع تقديرها المطلق لسلطان قاضي الموضوع فلا على الحكم إذا هو أطرحها لقصور دلالتها عن إفادة ثبوت النسب .

الطعن رقم ١١٥ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ١٦٦ بتاريخ ١٩٧٧/١/٥

من المقرر أنه ليس ثمة ما يمنع في القانون إستاد المحكمة في حكمها إلى ما قضى به في قضية أخرى لم يكن الخصم طرفاً فيها إذا كان ذلك لمجرد تدعيم الأدلة التي ساقها لأن ذلك لا يعدو أن يكون إستبطاً لقرينة قضائية رأت فيها المحكمة ما يؤيد وجهة نظرها .

الطعن رقم ٤٤٨ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ١٨٦٢ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٧

محكمة الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - غير ملزمة بمناقشة كل قرينة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها ، إلا أنه إذا كان من القرائن والمستندات ما هو مؤثر في الدعوى فيجب على المحكمة أن تبين في حكمها ما يدل على أنها بحثتها وخلصت من تقريرها لها إلى الرأي الذي إنتهت إليه فإن هي لم تبحث مستنداً مقدماً من أحد الخصوم ولم تقل كلمتها في دلالاته في موضوع النزاع وتبين كيف ينتفي مضمونه الذي يؤديه بما حصلته من البيئة والقرائن التي أقامت قضاءها عليها فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور .

الطعن رقم ٨٣٩ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ١٤٢٨ بتاريخ ١٩٧٨/٦/٧

الأصل في تقديرات البلدية للعوائد التي تحصل عن عقار لا يصح أن تكون أساساً لتحديد الأجرة القانونية مما مفاده أن ربط العوائد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يصلح كمجرد قرينة قضائية متروك تقديرها لمحكمة الموضوع دون إلزام عليها بالأخذ بها ، ولا على الحكم إذا هو طرح ما تضمنته الصورة الشمسية للكشف الصادر من البلدية المشار إليه بسبب النعي مهما قيل أن الأجرة المثبتة به عن شقة النزاع مطابقة للأجرة المتفق عليها في عقد الإيجار .

الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٤٤ مكتب قني ٢٩ صفحة رقم ٧٣٥ بتاريخ ١٤/٣/١٩٧٨

تنص المادة ٩١٧ من القانون المدني على قرينة قانونية قوامها إجماع شرطين : أولهما : إحضار المتصرف بحيازة العين المتصرف فيها ، ثانياً : إحضاره بحق الإضاع على أن يكون الإحضار بالأمرين مدى الحياة ومؤدى هذه القرينة - على ما هو ظاهر من نص المادة - اعتبار التصرف مضالاً إلى ما بعد الموت ففسرى عليه أحكام الوصية ما لم يقدّم دليل يخالف ذلك . ولما كان تحقيق القرينة المذكورة بشرطها وجواز التدليل على عكسها من أمور الواقع الذي تستقل به محكمة الموضوع ، وكان الطاعنون لم يمسكوا بالقرينة المستمدة من المادة ٩١٧ من القانون المدني ولم يطرحوا الواقع الذي تقوم عليه أمام محكمة الموضوع فإنه لا يجوز لهم التحدى بهذه القرينة لأول مرة أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٤٤٢ لسنة ٤٥ مكتب قني ٢٩ صفحة رقم ١٧٣١ بتاريخ ٢٢/١١/١٩٧٨

المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن حجية الأحكام القضائية في المسائل المدنية لا تقوم إلا بين من كانوا طرفاً في الخصومة حقيقة وحكماً ولا يستطيع الشخص الذي صدر لمصلحته حكم سابق الإحتجاج به على من كان خارجاً عن الخصومة ولم يكن ممثلاً فيها وفقاً للقواعد القانونية المقررة في هذا الشأن ، وأنه وإن جاز الاستدلال بها في دعوى أخرى لم يكن الخصم طرفاً فيها إلا أن ذلك لا يكون باعتبارها أحكاماً لها حجية قبله وإنما كقرينة وعندئذ تخضع لتقرير محكمة الموضوع التي لها أن تستخلص منها ما تقتضيه معنى كان إستخلاصها مائفاً ، ولها ألا تأخذ بها متى وجدت في أوراق الدعوى ما يناقض من مدلولها شأنها في ذلك شأن القرائن القضائية التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليه في ذلك .

الطعن رقم ٨٥٥ لسنة ٤٥ مكتب قني ٢٩ صفحة رقم ١٧٨١ بتاريخ ٢٨/١١/١٩٧٨

الإستئناف - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ينقل الدعوى إلى المحكمة الإستئنافية لتظرها وفقاً لما تقتضيه المادة ٢٣٣ من قانون المرافعات لا على أساس ما كان مقدماً فيها من أدلة ودفع وأوجه دفاع أمام محكمة أول درجة فحسب ، بل أيضاً على أساس ما يطرح منها عليها ويكون قد فات الطرفان إبداءه أمام محكمة أول درجة ، ولما كان الطاعنون قد تمسكوا أمام محكمة الإستئناف بقرينة المادة ٩١٧ من القانون المدني وطلبوا إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات هذا الدفاع الجوهري فإن الحكم إذ أُلغيت عن تحقيقه - إستناداً إلى عدم تحدى الطاعنين به أمام محكمة أول درجة - فإنه يكون مشوباً بالتقصير والفساد في الاستدلال .

الطعن رقم ٧٢١ لسنة ٤٥ مكتب قني ٣٠ صفحة رقم ٥٩٣ بتاريخ ٢٢/٢/١٩٧٩

النص في المادة السادسة من قرار وزير التمييز رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٦ المعدل بالقرار رقم ٣٤٥ سنة ١٩٥٦ على أنه " على القائمين بنقل المواد البترولية ومائقي السيارات تقديم مستندات الشحن إلى

أقرب نقطة مرور للجمعية التي يتم فيها التفريغ وذلك ليختتمها بالخاتم الموجود بتلك النقطة إثباتاً لمرور السيارة محلوقة قبل التفريغ وكذلك تقديم المستندات إلى النقطة لختتمها عند العودة من التوزيع وإذا تعلل على المذكورين ختم المستندات ... فعليهم إثبات ذلك قبل تفريغ الشحنة في أقرب جهة إدارية أخرى للمكان الذي يتم التفريغ فيه " يدل على أن المشرع أراد إيجاد وسيلة لإثبات توصيل شحنات البترول كاملة إلى الجهات المرسله إليها وأنشأ بمقتضاها قرينة ضد الناقل على أنه لم يقم بتوصيل الشحنة إلى تلك الجهات إذا جاءت مستندات الشحن غير مسؤولة للأختام على النحو المشار إليه في هذا القرار ورتب على ذلك حظر صرف الأجر من الشحنة موضوع تلك المستندات إلا أن هذه القرينة ليست قاطعة بل هي قابلة للإثبات العكس بحيث يجوز للناقل أن يثبت وصول الشحنة إلى الجهة المرسله إليها بكافة الطرق فإن تمكن من الإثبات إستحق أجر النقل كاملاً رغم عدم إستيفاء مستندات الشحن للأختام بالطريقة المنصوص عليها .

الطعن رقم ١١٣ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٢٧ بتاريخ ١٩٧٩/٤/٥

دلت المادة ٩١٧ من القانون المدني على أنه من بين شروط أعمال هذا النص أن يكون المتصرف إليه وارثاً للمتصرف وإذا كانت هذه الصفة لا تتخذ إلا بوفاء المتصرف ، مما لا يصح معه وصف المتصرف إليه بأنه وارث للمتصرف ما دام الأخير على قيد الحياة ، فإن المورث لا يفيد من القرينة التي أقامتها هذه المادة .

الطعن رقم ١٢٩٠ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٦٢٠ بتاريخ ١٩٧٩/٦/١٣

للقاضى إستبطا القرينة التي يعتمد عليها فى تكوين عقيدته من أى تحقيق قضائى أو إدارى ومن ثم فلا يعيب الحكم تعويله على أقوال وردت بإحدى الشكاوى الإدارية وإتخاذها منها قرينه على التأجير من الباطن طالما أن إستخلاصه سائفاً وله منده فى الأوراق .

الطعن رقم ٨٧٧ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١١٦٠ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢١

مفاد نص المادة ٦/٣ من معاهدة بروكسل لسندات الشحن أنه إذا لم يوجه المرسل إليه إخطاراً كتابياً إلى الناقل أو وكيله فى ميناء التفريغ قبل أو فى وقت تسليم البضاعة المشحونة يخطر فيه بما أصابها من هلاك أو تلف وبماهية هذا الهلاك والتلف ، إذ جاء الإخطار غير موضح به الضرر على وجه التحديد فإن إستلام المرسل إليه للبضاعة يعتبر قرينة - إلى أن يثبت العكس - على أن الناقل قد سلمه البضاعة بالحالة الموصوفة بها فى سند الشحن ، وكان الشاى بالأوراق أن الإخطار الذى أرسلته الطاعة إلى المطعون ضدها بتاريخ ١٩٧٥/٦/٢١ وقبل إستلامها الشحنة بصفة نهائية لم تتضمن تحديداً للمعجز أو التلف المدعى به بل إقتصر على تحفظ الطاعة على ما قد يظهر من عجز أو تلف فى الشحنة عند

إستلامها النهائي ، كما خلت أوراق الدعوى مما يدل على حصول إخطار كتابي موضح للضرر على وجه التحديد عقب تسليم الشحنة بصفة نهائية في ١٩٧٥/٦/٢٥ ، فإن الحكم المطعون فيه إذ اعتبر إستلام الطاعة المرسل إليها للبضاعة قرينة - إلى أن يثبت العكس - على أن المطعون ضدها [الناقلة] قد سلمتها البضاعة المشحونة بالحالة الموصوفة بها في سند الشحن بالتطبيق لنص المادة ٦/٣ من معاهدة بروكسل ساقفة البيان ، فإنه يكون قد صادف صحيح القانون .

الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٨٠٦ بتاريخ ١٩٨٠/٣/١٢

إذ كان الحكم المطعون فيه إتخذ من إدعاء الطاعن - المتناقد مع القاصر - بمحضر الشكوى شراء المتقولات الموجودة بالعين من المطعون عليه - القاصر - ومن عدم تقديمه دليل هذا الإدعاء ، قرينة على ملكية المطعون عليه لتلك المتقولات . وإذ كانت هذه القرينة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليها الحكم المطعون عليه ، لأن القاعدة فى الإثبات هى أن اليقين لا يزول بالشك ، وأن الأصل بقاء ما كان على ما كان ، وكان الطاعن قد قرر شراءه المتقولات من المطعون عليه فأثبت ذلك أن المتقولات كانت للمطعون عليه فسطل كذلك حتى يثبت أنه اشتراها منه .

الطعن رقم ٦٨٢ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٤٥٨ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٨

تقديرات البلدية للعوائد التى تحصل على العقار لا يصح أن تكون أساساً لتحديد الأجرة القانونية إلا أن ربط العوائد يصلح كمجرد قرينة قضائية متروك تقديرها لمحكمة الموضوع دون إلزام عليها بالأخذ بها شأنها فى ذلك شأن كافة ما يقدم لقاضى الموضوع من الدلائل والمستندات فيكون له سلطة بحثها وموازنة بعضها البعض الآخر وترجيح ما يطمئن إليها واستخلاص ما يراه متفقاً مع واقع الدعوى ولا رقابة لمحكمة النقض عليه فى ذلك متى كان إستخلاصه مائفاً ومستمداً من الأوراق .

الطعن رقم ٢٤٨ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٣٤٦ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢١

من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن لمحكمة الموضوع أن تعتمد فى إستجلاء الحقيقة على أية قرينة تطرح أمامها حتى ولو إستخلصتها من تحقيق شكوى إدارية .

الطعن رقم ٧٢٨ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٣٩٦ بتاريخ ١٩٨١/٥/٦

لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى إستنباط القرائن ويحق لها الإستناد إلى ما قضى به فى دعوى أخرى ولو كانت من الدعاوى المستعجلة دارت بين الخصوم أنفسهم إذا كان ذلك لمجرد تدعيم الأدلة التى سردتها فيه لأن ذلك لا يعدو أن يكون إستنباطاً لقرينة رأت فيها المحكمة ما يؤيد وجهة نظرها وطالما أن الحكم الصادر فى تلك الدعوى قد أودع ملف الدعوى وأصبح من ضمن مستنداتها وعناصرها من عناصر الإثبات فيها يتنازل الخصوم فى دلالته .

الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٤٧ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٧٤٣ بتاريخ ١٩٨١/٣/٣

إذ كان البين من مدونات حكم محكمة أول درجة الذي أبده الحكم المطعون فيه وأخذ بأسبابه أنه أقم قضاءه على أن - الواهبة - إحتفاظ المتصرفة بالعين محل النزاع والإنتفاع بها مدى حياتها - إن صح إنما كان موكولاً أمره لمشيئة المتصرف إليهما بصفتها وكيلة عنهما وليس بصفتها مالكة ، فلم تكن المتصرفة تستند في شأنه إلى مركز قانوني يخولها هذا الحق ومن ثم فإن تلك الواقعة لا تصلح لإعمال قرينة المادة ٩١٧ من القانون المدني .

الطعن رقم ٩٠٨ لسنة ٤٧ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٥٣٩ بتاريخ ١٩٨١/٢/١٧

- مفاد المادة ٩١٧ من القانون المدني وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن القرينة التي تضمنتها لا تقوم إلا بإجتماع شرطين أولهما هو إحتفاظ المتصرف بحيازة العين المتصرف فيها وثانيهما إحتفاظه بحقه في الإنتفاع بها على أن يكون ذلك له مدى حياته، وتلك القرينة القانونية متى توافرت عناصرها من شأنها إعفاء من يظن في التصرف بأنه ينطوي على وصية من إثبات هذا الطعن ونقل عبء الإثبات على عاتق المتصرف إليه ، ولقاضي الموضوع سلطة التحقق من توافر هذين الشرطين للتصرف على حقيقة العقد المتنازع عليه والتحرى عن قصد المتصرف من تصرفه وذلك في ضوء ظروف الدعوى طالما يبرر قوله في ذلك بما يؤدي إليه .

- لا يجوز التحدي بعدم توافر شرطي القرينة الواردة في المادة ٩١٧ من القانون المدني أو إحداهما إستناداً إلى ما جاء في صياغة العقد بشأنه ، لأن جدلية العقد بوصفه عقد بيع هي بذاتها موضوع الطعن عليه .

الطعن رقم ٦٠٨ لسنة ٤٨ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٢٠١٢ بتاريخ ١٩٨١/١١/١١

جرى قضاء هذه المحكمة على أن القرينة المنصوص عليها في المادة ٩١٧ من القانون المدني لا تقوم إلا بإجتماع شرطين هما إحتفاظ المتصرف بحيازة العين التي تصرف فيها وإحتفاظه بحقه في الإنتفاع بها مدى حياته إلا أن خلو العقد من النص عليها لا يمنع محكمة الموضوع إذا تمسك الورثة الذين أضر بهم التصرف بتوافر هذين الشرطين رغم عدم النص عليهما في العقد من التحقق من توافرهما للوقوف على حقيقة العقد المتنازع عليه وقصد المتصرف من تصرفه في ضوء ظروف الدعوى وملابساتها

الطعن رقم ٦٧٦ لسنة ٤٣ مكتب قني ٣٣ صفحة رقم ١٩٩ بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٦

لما كان وضع اليد واقعة مادية يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات . وأن العبرة فيها بما يثبت قيامه فعلاً ولو خالف ما هو ثابت في الأوراق ، وكان الحكم برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها يقف أثره عند وجوب الإستمرار في نظر الدعوى ولا يعتدده لينال من حجية ذلك الحكم . فلا يحول

دون الإستناد إليه كقبرية على ثبوت الحق محل النزاع أو نفيه متى كان يجوز إثبات هذا الحق بالبينة والقرائن .

الطعن رقم ٥٠ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٠٣٤ بتاريخ ١٩٨٢/١١/٢٣

الحكم المطعون فيه عول في قضائه بثبوت نسب الصغير إلى الطاعن رغم إنكار ولادتها على ما تضمنه تقرير الطبيب المتدب من أن المطعون عليها ليست عقيماً وأنه سبق لها الحمل والولادة وما أورده طبيب الوحدة الصحية في تقريره من أن المذكورة كانت حاملاً وظلت تردد على الوحدة للعلاج حتى تاريخ الوضع وما جاء بالشهادة الإدارية الموقع عليها من بعض رجال الإدارة تأييداً لما تضمنه تقرير طبيب الوحدة الصحية ، وهي مجرد قرائن إن صلحت لإثبات حل المطعون عليها إلا أنها لا تقوم به الحجة الشرعية على ولادتها الصغيرة المدعى نسبها فإن الحكم المطعون فيه إذ كفى بهذه القرائن لإثبات الولادة المتنازع فيها دون أن تتوالى عليها البينة الشرعية يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٥٣٤ بتاريخ ١٩٨٢/٥/١٨

إن من القرائن ما نص عليه الشارع أو إستنبطه الفقهاء بإجتهاهم ومنها ما يستنبطه القاضى من دلائل الحال وشواهد ، وكسب الحنفية مملوءة باعتبار القرائن فى مواضع كثيرة إعتباراً بأن القضاء " فهم " ومن القرائن ما لا يسوغ تعطيل شهادته إذ منها ما هو أقوى من البينة والإقرار وهما خبران يتطرق إليهما الصدق والكذب .

الطعن رقم ٤٧٥ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٥٩٣ بتاريخ ١٩٨٢/٥/٢٧

لئن كانت نظرية الأوضاع الظاهرة تقوم على إعتبرات مردها مواجهة الضرورات العملية بفصد حماية الأوضاع الظاهرة وإستقرار المعاملات وذلك بالإعتداد بالتصرفات التى تصدر من صاحب المركز الظاهر إلى الغير حسن النية وتصحيحها باعتبار أنها قد صدرت من صاحب المركز الحقيقى إلا أنها وفى نطاق الدعوى الراهنة - تنظر إلى سندها القانونى ، ذلك أن القانون المدنى لم يتخذ فيها مبدأ عاماً يسرى على كافة التصرفات وإنما أورد بشأنها نصوصاً إستثنائية يقتصر تطبيقها على الحالات التى وردت بصدها ، فلا يجوز التوسع فى تطبيق هذه النظرية على غير هذه الحالات التى أرتأها المشرع لحماية الأوضاع الظاهرة ، كما لا يجوز القياس عليها ، لما كان ذلك ، وكانت القواعد العامة فى القانون تقضى بأن إيجار ملك الغير لا ينفذ فى حق المالك وأن عقد الإيجار من الباطن ينقضى بإنتضاء عقد الإيجار الأصلى - وهو واقع الحال فى الدعوى فإنه لا محل للتحدى بنظرية الحائز الظاهر بدعوى إستقرار المعاملات وحماية الأوضاع الظاهرة لإهدار قواعد قانونية واجبة الإحترام والتطبيق ، وإذ إنتهى الحكم المطعون فيه إلى ذات النتيجة فإنه يكون قد صادف صحيح القانون .

الطعن رقم ٨٨ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٣ صفحة رقم ١١٧٤ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٨٢

إذ كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الحكم إذا ساق قرائن معينة ضمن قرائن أخرى إستدل بها على سوء النية ، وكان لا يبين من الحكم أثر كل واحدة من هذه القرائن في تكوين عقيدة المحكمة فإنه يكون مشوباً بالفساد في الإستدلال . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد ساق للتدليل على سوء نية الطاعين قرائن منها أن المطعون ضدهم أنذروا الطاعين فور بناتهم على جزء من أرضهم وكان الثابت بهذا الإنذار أنه أعلن للطاعين بعد أن إكملت إقامة الدور الأول من البناء وشرعوا في إقامة الدور الثاني بما لا يمكن أن يدل على سوء نيتهم وقت البناء فإن الحكم قد ساق هذه القرينة المعينة ضمن قرائن أخرى متساندة إستدل بها مجمعة على سوء نية الطاعين بما لا يبين منه أثر كل واحدة منها في تكوين عقيدة المحكمة يكون مشوباً بالفساد في الإستدلال .

الطعن رقم ٤١٩ لسنة ٤٢ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ٥٥٥ بتاريخ ٢٧/٢/١٩٨٣

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يشترط لتطبيق القرينة المنصوص عليها في المادة ٩١٧ من القانون المدني أن يكون المورث في تصرفه لوارث قد احتفظ بحياسة العین المبيعة واحتفظ بحقه في الإنفاع بها وأن يكون احتفاظه بالأمرين معاً طيلة حياته إلا أن ذلك لا يحول دون حق المحكمة المقرر بالمادة ١٠١ من قانون الأثبات في إستباط القرائن القضائية التي لم يقررها القانون وأن تستند إليها في إثبات ما يجوز إثباته بشهادة الشهود . لما كان ذلك وكان تصرف المورث تصرفاً صورياً يخفى وصية أفشأتا منه على قواعد الميراث المقررة بالقانون إضراراً بوارث آخر يعتبر من الغير بالنسبة لهذا التصرف فيجوز له إثبات صوريته وأنه في حقيقته وصية بجميع طرق الأثبات ومنها شهادة الشهود والقرائن القضائية . وكان الحكم المطعون فيه قد إستبط من أقوال شاهدي المطعون ضدهن أن تصرف مورثهن إلى القاصر المشمول بوصاية الطاعة وهو عقد البيع المؤرخ ١٩٦٧/٩/١٥ عقد غير منجز ولم يدفع له ثمن وينطوى على تصرف مضاف إلى ما بعد الموت وكانت هذه القرينة القضائية التي إستبطها الحكم قد أحاطت بعناصر الوصية من كونها تبرعاً غير منجز ومضافاً إلى ما بعد الموت فإنها تكون كافية لحمل قضائه دون ما حاجة إلى القرينة القانونية المنصوص عليها في المادة ٩١٧ من القانون المدني .

الطعن رقم ٨٣٤ لسنة ٤٧ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ٩٢٦ بتاريخ ١١/٤/١٩٨٣

الأصل في تقديرات البلدية للعوايد التي تحصل عن عقار أنه لا يصح أن تكون أساساً لتحديد الأجرة القانونية مما مفاده أن رابطة العوايد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة يصلح كمجرد قرينة قضائية متروك تقديرها لمحكمة الموضوع دون إلزام عليها بالأخذ بها .

الطعن رقم ١١ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ٩٧ بتاريخ ١/٢/١٩٨٣

- إعمال حكم المادة ٩١٧ من القانون المدني لا يكون إلا بعد وفاة المتصرف إذا ما تبين أنه تصرف

في حال حياته لمن ثبت أنه أحد ورثته وإحفظ بأى طريقة كانت بحيازة العين التي تصرف فيها وبحقه في الإنتفاع بها مدى حياته .

– التمسك بالقرينة الواردة بالمادة ٩١٧ من القانون المدني إنما يكون من صاحب المصلحة وليس لمحكمة الموضوع أن تصدى له من تلقاء نفسها .

– ثبوت الوكالة الإضافية أمر موضوعي يتوقف على فهم المحكمة للواقعة متى كان إستخلاصها سائفاً وله سند من أوراق الدعوى وعلى تقديرها للقرائن التي يستدل بها على أن الوكالة التي كانت قانونية في الصغر إنتقلت إلى وكالة إضافية في الكبر .

الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ١٥٢٤ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٣٠
إذ كان الأصل في إستباط القرائن أنها من إطلاقات محكمة الموضوع إلا أنه يشترط أن يكون إستباطها سائفاً وأن يكون إستدلال الحكم له سند من الأوراق .

الطعن رقم ٣٧٦ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ١٦٧١ بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٤
المقرر أن تقدير القرائن القضائية هو مما يستقل به قاضي الموضوع وإنه إذا كانت محكمة الموضوع قد إستدت إلى جملة قرائن يكمل بعضها بعضاً وتؤدي في مجموعها إلى النتيجة التي إنتهت إليها فإنه لا يقبل من الطاعن أن يناقش كل قرينه على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها .

الطعن رقم ٧٤٨ لسنة ٤٦ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ١٧٠٦ بتاريخ ١٩٨٤/٦/٢١
إذ كان لمحكمة الموضوع سلطة تقدير الظروف والملابسة التي قد تحيط بالسكوت وتجعله دالاً على القبول إلا أنها تلتزم بأن تورد الأسباب الساتفة التي تقيم قضاها وألا تدع دفاعاً للخصوم قد يتغير به وجه الرأي في هذا التقدير دون أن تجيب عليه بأسباب خاصة .

الطعن رقم ١٤٤٢ لسنة ٤٧ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ١٥١ بتاريخ ١٩٨٤/١/٨
مؤدى صحة القول بقيام العرف – في النزاع المائل – على ملكية الزوجة لمثل المنقولات المحجوز عليها دون المدين ، هو قيام قرينة على هذه الملكية في جانب الزوجة ولها وحدها الإستفادة منها إذا ما نازعت هي فيما توقع عليه الحجز وليس لغيرها الإستناد إليها ، وهي قرينة تخضع لتقدير محكمة الموضوع .

الطعن رقم ١٠٨٨ لسنة ٤٨ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ١٤١٠ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٤
إستدلال الحكم المطعون فيه بحكم القسمة فيما خلص إليه من أن وقف إن هو إلا لحكر موقوف على أرض الوقف الخيرية ، فهو لا يعيه ما دام قد إستدل به ، وعلى ما جرى به في أسبابه ، كقرينة يعزز بها الأدلة التي ساقها على صحة هذه الواقعة .

الطعن رقم ١٧٧٨ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ١٧٦٢ بتاريخ ١٠/٢٥/١٩٨٤

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أنه ليس فى القانون - ما يمنع من أن تستند المحكمة فى حكمها إلى ما قضى به فى قضية أخرى لم يكن الخصم طرفاً فيها إذا كان ذلك لمجرد تدعيم الأدلة التى سردتها فيه لأن ذلك لا يعدو وأن يكون إستنباطاً لقرينة رأت فيها المحكمة ما يؤيد وجهة نظرها .

الطعن رقم ٤٣٤ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٨٢٢ بتاريخ ٥/٢٧/١٩٨٥

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة الموضوع سلطة إستنباط القرائن القضائية التى تأخذ بها من وقائع الدعوى ما دامت مؤيدة عقلاً إلى النتيجة التى إنتهت إليها ولا معقب عليها فى ذلك متى كان إستنباطها سائفاً ، وأن محكمة الموضوع غير ملزمة بتتبع الخصوم فى مختلف أقوالهم وحججهم ما دام فى قيام الحقيقة التى إقتضت بها وأوردت دليلها الرد الضمنى المسقط لترك الأقوال والحجج .

الطعن رقم ١٠٥٨ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٩٨٢ بتاريخ ٧/١١/١٩٨٥

ما يقضى به فى دعوى أخرى لم يكن الخصم طرفاً فيها لا يعدو سوى قرينة بسيطة تخضع لمحض تقدير محكمة الموضوع التى لا تلتزم - عند عدم الأخذ بها - بالرد عليها إستقلالاً طالما أن الحقيقة التى إقتضت بها وأوردت دليلها فيها الرد الضمنى المسقط لها .

الطعن رقم ١٥٣١ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ١٧٦٣ بتاريخ ٣١/١٢/١٩٨٥

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن إستخلاص القرائن مما يدخل فى سلطة محكمة الموضوع بلا معقب عليها من محكمة النقض إذا كان إستخلاصها سائفاً مما له أصل بالأوراق ، وأن الأخذ بقرينة دون أخرى مما يدخل فى حدود سلطتها فى الموازنة بين الأدلة والتزجيج بينها .

الطعن رقم ١٧٨٣ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٦٢٠ بتاريخ ٥/٢٩/١٩٨٦

المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن إستنباط القرائن القضائية من أطلاقات محكمة الموضوع ومتى أقامت قضاؤها على قرائن سائفة متساندة لا يقبل الجدل فى كفاية كل قرينة على حدة .

الطعن رقم ٩٧ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٦٧٣ بتاريخ ١٢/٦/١٩٨٦

إذ كان الثابت من عقد البيع أن مورث المطعون ضدهما أشتري لنفسه حق منفعة العقار وبصفته ولياً طبيعياً عليهما حق رقبته وأن لمن هذا الحق دفع منه تبرعاً لهما و إحتفظ لنفسه بحيازته للعقار والإنشاع به مدى الحياة فإن المحكمة وقد خلصت إلى أن العقد المذكور عقد بيع منجز أشتري فيه المطعون ضدهما حق الرقبة ودفع ثمنه من مال مورثهما لحسابهما تبرعاً لهما . مع ما لها من سلطة تقديرية فى إستخلاص نية التبرع ، فإن هذا الذى خلص اليه الحكم تحصيل سائغ تحمله عبارات العقد وله مأخذه وكان القانون لا يمنع من إلزام الغير فى ذات عقد البيع بدفع الثمن تبرعاً للمشتري وبالتالي يخرج هذا

العقد عن كونه في حكم التصرف المضاف إلى ما بعد الموت المنصوص عليه في المادة ٩١٧ من القانون المدني والذي لا ينصرف حكمها إلا إلى التصرفات التي يجريها المورث في ملكه إلى أحد ورثته
الطعن رقم ١٧١٧ لسنة ٥٠ مكتب قتي ٣٨ صفحة رقم ٢٠٧ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٣٠
لمحكمة الموضوع مطلق الحرية في إستباط القرائن التي تأخذ بها من وقائع الدعوى والأوراق المقدمة ليها ولا رقابة لمحكمة النقض عليها في تقديرها لقرينة من شأنها أن تؤدي إلى الدلالة التي إستخلصتها منها وإذا ما إستدلت في قضائها إلى جملة قرائن يكمل بعضها بعضاً وتؤدي في مجموعها إلى النتيجة التي خلصت إليها فإنه لا يقبل من الخصم مناقشة كل قرينة على حدة لإثبات عدم كفايتها في ذاتها .

الطعن رقم ١٦٨ لسنة ٥١ مكتب قتي ٣٨ صفحة رقم ٢٠٧ بتاريخ ١٩٨٧/٢/٤
مضى كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في أمر الأداء رقم ٧٣٦ لسنة ١٩٥٧ الصادر من محكمة القاهرة الابتدائية إستناداً إلى أن الدعوى لا تمثل منازعة في الدين الصادر به ذلك الأمر ولا في الفوائد التي قضى بها وإنما هي تمثل منازعة موضوعية في تنفيذه بإعتبار أن عقبة قانونية صادفت تنفيذه تتمثل في فرض الحراسة على المدينين وتأميم ممتلكاتهم وأن البحث فيها هو بيان ما إذا كان لهذه العقبة أثر في تنفيذ التزام المدينين بالفوائد منذ سنة ١٩٦٢ من عدمه فإن هذه الأسباب تكون سائفة وتؤدي إلى القول بعدم وحدة الموضوع بين الدعوى وأمر الأداء آنف البيان .

الطعن رقم ٢٢٥٦ لسنة ٥٢ مكتب قتي ٣٨ صفحة رقم ٨٨٢ بتاريخ ١٩٨٧/٦/٢٥
يجوز للمحكمة وفقاً لنص المادة ١/٥٨ من قانون الإثبات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن تحكم من تلقاء نفسها برد أية ورقة - وبطلانها - وإن لم يدع أمامها بالتزوير بالإجراءات المرسومة في القانون إذا ظهر لها بجلالة من حالتها أو من ظروف الدعوى أنها مزورة وحسبها أن تبين في حكمها الظروف والقرائن التي تبين منها ذلك.

الطعن رقم ١٢٥٨ لسنة ٥٣ مكتب قتي ٣٨ صفحة رقم ٤٣٣ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٢٤
إنشاء شروط القرينة القانونية المنصوص عليها في المادة ٩١٧ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة- لا يحول دون إستباط إضافة التصرف إلى ما بعد الموت من قرائن أخرى قضائية وتقدير الأدلة والقرائن هو مما يستقل به قاضي الموضوع .

الطعن رقم ٤ لسنة ٥٦ مكتب قتي ٣٨ صفحة رقم ١١٩٧ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢٩
لا تترتب على محكمة الموضوع أن تأخذ في معرض الإثبات بالقرائن إلا إن ذلك مشروط بأن تكون القرائن التي عولت عليها تؤدي إلى ما إنتهت إليه .

الطعن رقم ١٨١ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٢٨٢ بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٣

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مفاد نص المادة ٤٥ من لائحة المخازن والمشتريات أن القانون وضع قرينة قانونية مقتضاها إعفاء الجهة الإدارية من إثبات خطأ أمين المخزن عند وقوع عجز بمهدهته التى تسلمها فعلاً وإفترض قيام هذا الخطأ من مجرد ثبوت وقوع هذا العجز ولا ترتفع هذه القرينة إلا إذا ثبت أن العجز نشأ عن أسباب قهرية أو ظروف خارجة عن إرادة الموظف لم يكن فى إمكانه التحوط لها .

الطعن رقم ٢٤٨٨ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٣٩١ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٢

وضع اليد والقيمة مادية المبرة فيه بما يثبت قيامه فعلاً فإذا كان الواقع يخالف ما ورد بالأوراق فيجب الأخذ بهذا الواقع وإطراح ما عداه .

الطعن رقم ١٩٠ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٧٤٤ بتاريخ ١٩٩٠/٣/١٤

من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة أن القرينة هى إستنباط أمر مجهول من واقعة ثابتة معلومة بحيث إذا كانت هذه الواقعة محتملة وغير ثابتة يبين فإنها لا تصلح مصدراً للإستنباط .

الطعن رقم ١٥٦١ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ١٠٢ بتاريخ ١٩٩٠/١/٣

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة الموضوع السلطة التقديرية فى إستنباط القرائن وبحق لها الإستناد إلى ما قضى به فى دعوى أخرى ولو كانت من الدعاوى المستعجلة دارت بين الخصوم أنفسهم إذا كان ذلك لمجرد تدعيم الأدلة التى سردتها .

الطعن رقم ٧٩ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٢١٢ بتاريخ ١٩٩١/١/١٥

إذا كانت القرائن التى إستند إليها الحكم من شأنها أن تؤدى متساندة فيما بينها إلى النتيجة التى إنتهى إليها فلا يجوز معه مناقشة كل قرينة على حدة للتدليل على عدم كفايتها فى ذاتها .

الطعن رقم ٣٢٦٧ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٩٧٣ بتاريخ ١٩٩١/٤/٢٨

محكمة الموضوع غير ملزمة بالتحدث فى حكمها عن كل قرينة من القرائن غير القانونية التى يدلى بها الخصوم إستللاً على دعاوهم وهى غير مكلفة بالرد إستقلالاً على كل قول أو حجة أثاروها ما دام فى قيام الحقيقة التى إقتضت بها الرد الضمنى المسقط لتلك الأقوال والحجج .

الطعن رقم ٤٨ لسنة ٩ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٧٥ بتاريخ ١٩٤٠/٢/٢٩

إن الدليل لا إرباط له بالمسئولية فى حد ذاتها ، وإنما يتعلق بذات الأمر المطلوب إثباته . فقد تكون تكون المسئولية تعاقدية ومع ذلك يكون الإثبات فيها بالينة والقرائن كما فى حالة التعهد بعدم فعل شيء " Obligation de ne pas faire " عندما يرغب المتعهد له إثبات مخالفة المتعهد لتعهد . وقد تكون المسئولية جنائية أو تقصيرية ومع ذلك يكون الإثبات فيها بالكتابة حصاً بالنسبة للعقد المرتبط بها

إذا كانت قيمته تزيد على ألف قرش في غير المواد التجارية والأحوال الأخرى المستثناة ، كما هي الحال في جريمة خيانة الأمانة .

الطعن رقم ٦٣ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٩٨ بتاريخ ١٩٤٤/٦/٨

إذا كان الحكم المطعون فيه قد إستند في قضائه برفض الدعوى المقامة من الطاعن ضد مجلس محلي الجزية بالمطالبة بمبلغ تعويضاً عما لحقه من خسارة بسبب إمتناع المجلس عن تنفيذ ما إلتزم به له مقابل إستيلائه على جزء من ملكه وملك الوقف للإلتصاف به في عمل شارعين أو مقابل ما ضاع عليه من الكسب بسبب تصرف المجلس معه - إذا كان إستند في قضائه بذلك إلى أن الطاعن كان بعد أن قرر المجلس - تنفيذاً لما إرتأته الوزارة - أن يكون التنازل بلا شرط ، قد سكت زمناً ولم يطالب بأى تعويض ، بل هو بعد ذلك تنازل للمجلس عن أرض شارع آخر بدون تعويض رغبة منه في تصحيح أرض الوقف ، ثم إنه قبض ثمن التخييل الذي وافقت الوزارة على دفعه له بكتابها الذي قالت فيه إن التنازل عن أرض الشارعين لا يكون معلقاً على شرط ، فإن كل هذا السدى استند إليه الحكم لا يخرج عن كونه قرائن أحوال لا تصلح قانوناً لإثبات التنازل المذكور عن أرض الشارعين التي تزيد قيمتها على عشرة جنيهات ، فضلاً عن أن الحكم لم يتحدث عن كون الأرض أو بعضها وفقاً مما يستلزم إجراءات خاصة فهو حكم متعين نقضه .

الطعن رقم ٩٨ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٣٤ بتاريخ ١٩٤٤/٤/٢٠

ليس ثمة في القانون ما يمنع من أن تستند المحكمة في حكمها إلى ما قضى به في قضية أخرى لم يكن المحكوم ضده خصماً فيها إذا كان ذلك لمجرد تدعيم الأدلة التي سردها فيه ، فإن هذا لا يعدو أن يكون إستنباطاً لقرينة رأت المحكمة فيها ما يؤيد وجهة نظرها .

الطعن رقم ١٩٩ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٧٤٢ بتاريخ ١٩٤٩/٣/٢٤

متى كان الإثبات في الدعوى جائزاً بالقرائن للمحكمة أن تقيم حكمها على القرائن الثابتة في أوراق الدعوى ، ومنها تقرير الخبر ، دون أن تكون ملزمة بإجراء تحقيق لا ترى أنها في حاجة إليه .

* الموضوع الفرعي : المتاع الأنبيى :

الطعن رقم ٨٣ لسنة ١٩ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٢٤٠ بتاريخ ١٩٥١/١/١١

اعتبار صلة القرابة بين أطراف الخصومة من الموانع الأدبية التي تحول دون الحصول على دليل كتابي هو من الأمور الواقعية التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع بلا معقب عليها من محكمة النقض وإذن فمتى كان الواقع هو أن الطاعنتين أقامتا دعواهما على المطعون عليه تطلبان القضاء لهما ببيع حصتهما في تركة مورثتهما ، فدفع المطعون عليه بأنه وقد كان أرشد عائلته بعد وفاة أخيه مورث

الطاعتين - وهو والد الأولى منهما وزوج الثانية - كان يتولّى بالاشتراك مع زوج الأولى إدارة الأقطان المطالب ببيعها وكان يسلم الطاعتين نصيبهما فى كل محصول ولم يكن يأخذ عليهما محرورا بذلك لقيام رابطة القرابة بينه وبينهما وكان الحكم إذ قضى بجواز إثبات تسلم الطاعتين نصيبهما من الربيع بأى طريق من طرق الإثبات بما فيها البينة قد أقام قضاءه على أساسين : الأول - أن المسائل المطلوب إثباتها بالبينة تعتبر مادية . والثانى - أن صلة القرابة بين أطراف الخصومة تعتبر من الموانع الأدبية التى تحول دون الحصول على دليل كتابى . وكان منى ما نعته الطاعتان على الحكم أنه إذ قرر وجود روكية واشتركا فى الربيع الناتج قد شابه القصور ، لأنه فهم دفاع المطعون عليه على غير حقيقته واستخلص منه ما لا تحتمله عبارته ، كذلك أخطأ فى تطبيق القانون إذ اتخذ من قيام المانع الأدبى بينهما وبين المطعون عليه تكة لا جازة لإثبات تسليم الربيع بالبينة بالنسبة إلى الوكيل مع أنه لم يقل بقيام هذا المانع بين هذا الوكيل والمطعون عليه ولم يورد ثمة دليلا عليه . فإن الطعن برمته يكون متعين الرفض ، ذلك لأن الأساس الثانى مما يستقيم به الحكم وحده فى قضاءه بجواز التحقيق بالبينة .

الطعن رقم ٦٠ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ١٠٩٩ بتاريخ ١٩٥٥/٥/٥

قيام المانع الأدبى لا يوجب على المحكمة إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات ما يدعيه المتمسك بهذا المانع بل يجيز لها ذلك ، ومن ثم فإنه لا تثريب عليها إن هى رفضت الإحالة على التحقيق ، متى كان قد بان لها من ظروف النزاع عدم الجد فى هذا الادعاء

الطعن رقم ٦٥٤ لسنة ٢٥ مكتب فنى ١٢ صفحة رقم ٦٨٠ بتاريخ ١٩٦١/١١/١٦

التحدى بقيام المانع الأدبى لتبرير عدم الحصول على الدليل الكتابى فى الأحوال التى يوجه القانون لإثبات العقد من المسائل الواقعية التى يجب التمسك بها أمام محكمة الموضوع ومن ثم فلا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٢٦ مكتب فنى ١٣ صفحة رقم ٤٥٥ بتاريخ ١٩٦٢/٤/١٢

تقدير المانع الأدبى من الحصول على دليل كتابى بالحق المتنازع فيه من المسائل التى تسغل بها محكمة الموضوع بغير معقب متى كان ذلك منبياً على أسباب ساقطة .

الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٩٧٣ بتاريخ ١٩٦٥/١١/٤

منى كان الطاعن "المشتري" قد تمسك أمام محكمة الاستئناف بقيام مانع أدبى بينه وبين البائعة وهو إنه كان يعمل خادماً لديها وأن هذه العلاقة تحول بينه وبين الحصول على كتابة بما أوفاه من الثمن وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل بحث هذا الدفاع الجوهرى والرد عليه فإن الحكم يكون مشوباً بالقصور بما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٥٥ بتاريخ ١٩٦٦/١/٦

تقدير قيام المانع المادى أو الأدبى من الحصول على دليل كتابى فى الأحوال التى يتطلب فيها القانون هذا الدليل هو من الأمور التى يستقل بها قاضى الموضوع متى كان قد بين فى حكمه الظروف التى اعتبرها مانعة وكان هذا الاعتبار معقولاً ومتى انتهى الحكم صحيحاً إلى قيام مانع مادى حال دون الحصول على دليل كتابى على إنقضاء الدين فإن إثبات هذا الإنقضاء بالبينه والقرائن يكون جائزاً قانوناً .

الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٨٦٥ بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٨

تقدير قيام المانع الأدبى من المطالبة بالحق - الذى يعتبر سبباً لوقف سريان التقادم طبقاً للمفكرة الأولى من المادة ٣٨٢ من القانون المدنى - وإن كان من مسائل الواقع التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع إلا أنه إذا أورد هذا القاضى أسباب قيام هذا المانع أو نفيه فإن هذه الأسباب تمتد إليها رقابة محكمة النقض . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد رفض اعتبار علاقة الزوجية مانعاً أدبياً لمجرد تحرير سند بالدين بمقولة أن تحريره يخالف المألوف بين الزوجين وكان تحرير سند بالحق المطالب به ليس من شأنه أن يؤدى عقلاً إلى النتيجة التى انتهى إليها الحكم إذ أنه لا يخالف المألوف بين الزوجين ولا يدل بحال على وقوع أى تصدع فى علاقة الزوجية التى تربطها كما أن هذا التسيب يتطوى على مخالفة للقانون لما يترتب على الأخذ به من تخصيص للمانع الأدبى الذى يقف به سريان التقادم بالحالة التى لا يكون فيها الحق المطالب به ثابتاً بالكتابة وهو تخصيص لا أصل له ولم يردده الشارع ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور وبمخالفة القانون بما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ٤٥١ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٥١٧ بتاريخ ١٩٦٨/١٢/١٢

لئن كان تقدير قيام المانع الأدبى من الحصول على دليل كتابى فى الأحوال التى يتطلب فيها القانون هذا الدليل هو من الأمور التى يستقل بها قاضى الموضوع ، إلا أنه يتعين عليه فى حالة رفضه هذا الطلب أن يضمن حكمه الأسباب المسوغة لذلك . فإذا أقام الحكم المطعون فيه قضاءه برفض طلب أحد الماقدنين إثبات صورية العقد بالبينه لقيام مانع أدبى يحول دون الحصول على دليل كتابى على هذه الصورية على أنه لا يمكن القول بقيام المانع الأدبى طالما أن العقد بين الطرفين قد ثبت بالكتابة فإن هذا من الحكم يكون خطأ فى القانون ولا يسوغ رفض طلب الإثبات بالبينه ، ذلك بأن وجود عقد مكتوب لا يمنع من قيام المانع الأدبى الذى يحول دون الحصول على دليل كتابى إذا توافرت شروطه ، ومتى تحقق هذا المانع لدى العاقد الذى يطعن على العقد بالصورية فإنه يجوز له إثبات هذه الصورية بالبينه والقرائن عملاً بالمادتين ٤٠٣ و ٤٠٧ من القانون المدنى .

الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٧٣٢ بتاريخ ١٩٦٩/٥/٦

- صلة القرابة مهما كانت درجتها لا تعتبر فى ذاتها - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - مانعاً

أديا يحول دون الحصول على سند كتابي بل المرجع في ذلك إلى ظروف الحال التي تقدرها محكمة الموضوع بغير معقب عليها .

- قيام المانع الأدبي لا يوجب على المحكمة إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما يدعيه المتمسك بهذا المانع

الطعن رقم ٤٥٦ لسنة ٣٥ مكتب قني ٢١ صفحة رقم ٣٥ بتاريخ ١٩٧٠/١/٨

تقدير المانع من الحصول على سند كتابي وإن كان من الأمور الواقعة التي يستقل بها قاضي الموضوع إلا أنه يتعين عليه أن يؤسس قضائه في ذلك على أسباب ماثقة تكفي لحمله .

الطعن رقم ٥٨٧ لسنة ٣٥ مكتب قني ٢١ صفحة رقم ٢٧١ بتاريخ ١٩٧٠/٢/١٠

قيام المانع الأدبي لا يوجب على المحكمة إحالة الدعوى إلى التحقيق ، وحسبها ما تقرره في هذا الخصوص بأسباب ماثقة - لتبرير رفض الاحالة إلى التحقيق .

الطعن رقم ٣٧٢ لسنة ٣٦ مكتب قني ٢٢ صفحة رقم ٣٠٥ بتاريخ ١٩٧١/٣/١٦

مفاد نص المادة ١/٣٨٤ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة- أنه يجوز وقف سريان التقادم كلما وجد مانع ولو كان أدبياً يمنع من المطالبة بالحق ، ويدخل تقدير المانع من سريان التقادم في سلطة محكمة الموضوع ومتى كان إستخلاصها ماثقاً . وإذ كان يبين من الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه أنه قرر أن المطعون عليها ربيت في كنف مورث الطاعن منذ طفولتها ، إذ كان زوجاً لوالدتها وبعد ذلك من محارمها ، وقد ظلت في مقام البنة منه تقوم على رعايته حتى وفاته ، ثم رتب على هذه الإعتبارات قيام مانع أدبي لدى المطعون عليها من مطالبة مورث الطاعن بدنيها حتى وفاته ، مما يترتب عليه عدم سريان التقادم على دينها حتى وفاة المورث في سنة ١٩٥٩ وهو إستخلاص سائح إستبطه الحكم من أوراق الدعوى وظروفها ، وكان لا يغير من ذلك ما يقول به الطاعن من أن المطعون عليها كانت تستكتب مورثة إقرارات بديونها ، إذ لا صلة بين إثبات الدين بالكتابة وقيام المانع الأدبي من المطالبة به ، فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والفساد في الإستدلال يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٧٥٩ لسنة ٤٢ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ٥٣٣ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٢

إنه وإن كان تقدير قيام المانع الأدبي من الحصول على دليل كتابي في الأحوال التي يتطلب فيها القانون هذا الدليل هو من الأمور التي يستقل بها قاضي الموضوع إلا أنه يتعين عليه في حالة رفض هذا الطلب أن يضمن حكمه الأسباب المسوغة لذلك ، ولما كان ما قرره الحكم المطعون فيه من إنتفاء قيام المانع الأدبي في حالة وجود سند كتابي يمثل في كشوف الحساب التي وقع عليها الطاعن باستلام نصيب زوجته في الربع هو خطأ في القانون لأن وجود محرر مكتوب لا يمنع من قيام المانع الأدبي الذي يحول

دون الحصول على دليل كتابي إذا توافرت شروطه ، وكان التوكيل الصادر إلى الطاعن من زوجته لتحصيل نصيبتها في الريع وتوقيعه على كشوف الحساب التي تسلم بموجبها هذا النصيب ممن يتولى إدارة المقار ليس من شأنه أن ينفي قيام المانع الأدبي في علاقة الطاعن مع زوجته ، ومنى تحقق هذا المانع لدى الطاعن فإنه يجوز له إثبات الوفاء بالبينه والقرائن عملاً بالمادة ٦٣ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ لما كان ذلك وكانت محكمة الاستئناف قد حجبت نفسها بهذا النظر الغاطي من أعمال سلطتها في تقدير الظروف التي ساقها الطاعن لتبرير قيام المانع الأدبي الذي تمسك به وعن الإدلاء برأيها فيما إذا كانت هذه الظروف تعتبر مانعة له من الحصول على الدليل الكتابي اللازم لإثبات الوفاء الذي إدعاه أو غير مانعة فإن حكمها المطعون فيه يكون معيباً بمخالفة القانون والفساد في الاستدلال والقصور في التسيب .

الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ١٨٠١ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٢١

صلة القرابة أو المصاهرة مهما كانت درجتها لا تعتبر في ذاتها مانعاً أدبياً يحول دون الحصول على سند كتابي بل المرجع في ذلك إلى ظروف الحال التي تقدرها محكمة الموضوع بغير معقب عليها متى كان هذا التقدير قائماً على أسباب سائفة .

الطعن رقم ٩٨٠ لسنة ٤٧ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ٦٥٧ بتاريخ ١٩٨١/٢/٢٥

— لن كان يجوز الإثبات بشهادة الشهود فيما كان يجب إثباته بالكتابة إذا وجد مانع أدبي إلا أنه لا يحل لمحكمة الموضوع أن تقرر من تلقاء نفسها بقيامه ونقضه بالإحالة إلى التحقيق لإثبات ما لا يجوز إثباته بالكتابة ، بل يجب على من يدعي وجود هذا المانع التمسك به ثم يكون للمحكمة بعد ذلك أن تقدر دفاعه وتجزئ الإثبات بالبينه أو لا تجيزه .

— مجال المانع الأدبي هو التصرفات القانونية ، ويترب على ذلك أن المانع الذي يبرر قيامه ليس مطلقاً وإنما هو نسبي لا يرجع إلى طبيعة التصرف بل إلى الظروف التي إنعقد فيها أو لحقته فصلة النسب مهما كانت درجتها لا تعتبر في ذاتها مانعاً أدبياً يحول دون الحصول على سند كتابي بل المرجع في ذلك إلى ظروف الحال التي تقدرها محكمة الموضوع . ومن ثم فإن تقدير قيام المانع الأدبي من المسائل التي تستقل بها تلك المحكمة بغير معقب متى كان ذلك مبنياً على أسباب سائفة .

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٤ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٥٣٦ بتاريخ ١٩٣٥/١/١٧

على أن مسألة كون القرابة المدعاة مانعة من الحصول على دليل كتابي بالحق المتنازع فيه أو غير مانعة هي من المسائل الواقعية التي تملك محكمة الموضوع التقدير فيها بلا معقب عليها من محكمة النقض .

الطعن رقم ٤٠ لسنة ٥ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٩٥٤ بتاريخ ١٩٣٥/١١/١٤

مسألة قيام المانع الأدبي من أخذ الكتابة عند لزومها هي مسألة لقاضي الموضوع الفصل فيها .

الطعن رقم ٣٨ لسنة ٩ مجموعة عمر ٣٠ صفحة رقم ٤٧ بتاريخ ١١/١/١٩٤٠

إن إعتبار علاقة الزوجية مانعة من المطالبة بالحق أو غير مانعة من الأمور الموضوعية التي تختلف في الدعاوى بحسب ظروفها . والقضاء فيها لا يخضع لرقابة محكمة النقض

الطعن رقم ١١٦ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٠ صفحة رقم ٣٩٦ بتاريخ ١/٦/١٩٤٤

إن تقدير قيام المانع الأدبي من الحصول على دليل كتابي بالحق المتنازع فيه هو من المسائل التي تملك محكمة الموضوع تقديرها . فإذا أجازت المحكمة الإثبات بالبينه لوجود علاقة القرى بين طرفي الخصومة وظروف الدعوى ، وكانت القرابة قائمة حقيقة ، فإنها تكون قد بينت بما فيه الكفاية ما أسست عليه قضاها في ذلك .

الطعن رقم ١٤١ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٠ صفحة رقم ٦٩٧ بتاريخ ٦/١/١٩٤٩

إن تقدير قيام المانع من الحصول على الدليل الكتابي هو مما يدخل في نطاق الوقائع التي يفصل فيها قاضي الموضوع بلا معقب عليه .

* الموضوع الفرعي : المعايينة :

الطعن رقم ١١٩ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٦٠٣ بتاريخ ١٥/٦/١٩٥٠

إن قرار المحكمة بالانتقال إلى محل النزاع لا يستفد ولايتها في القضاء في شكل الإستئناف فلا يحول دون الحكم بقبوله شكلاً لرفعه بعد الميعاد ، إذ هو مجرد قرار تحضيرى لا يقيد المحكمة ولا ينهى عن رأى لها وتظل معه الدعوى على حالها بما لها وما عليها .

الطعن رقم ٣١١ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٥٨١ بتاريخ ٣/٢/١٩٥٥

طلب الانتقال إلى محل النزاع لمعاينته أو ضم مستندات مودعة في ملف قضية أخرى هما من الرخص القانونية التي تعاطاها المحكمة متى شاءت ، فلا عليها إن هي لم تستجب إلى ذلك متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكفى لإقناعها للفصل فيها .

الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ١٨٤ بتاريخ ٢٥/٢/١٩٦٠

طلب الانتقال إلى محل النزاع لمعاينته هو من الرخص القانونية لمحكمة الموضوع فلا عليها إن هي لم تستجب إلى ذلك متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكفى لإقناعها بالفصل فيها .

الطعن رقم ١٤٣ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٦٣٦ بتاريخ ١٥/٣/١٩٦٧

طلب الانتقال لمعاينة المتنازع فيه وطلب الأوراق المتعلقة به هما - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض من الرخص التي تعاطاها المحكمة متى شاءت ولا عليها إن هي لم تستجب إليها متى وجدت في أوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها والفصل فيها .

الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٣٦٦ بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٢
انتقال المحكمة إلى محل النزاع لمعاينة من الرخص المخولة لها وهى صاحبة السلطة فى تقدير لزوم هذا الإجراء أو عدم لزومه ولا معقب عليها إذا رأت ألا تستجيب إلى طلبه متى كانت قد وجدت فى تقرير الخبير المعين فى الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها وما يفنيها عن إتخاذ ذلك الإجراء .

الطعن رقم ٨ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٦٥٣ بتاريخ ١٩٧٠/٤/١٦
الانتقال للمعاينة من الرخص القانونية التى تستعملها المحكمة متى شئت ولا عليها أن هى لم تستجب إلى ذلك الطلب متى وجدت فى أوراق الدعوى ما يكفى لاعتناعها للفصل فيها .

الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١١٩٣ بتاريخ ١٩٧٦/٥/٢٦
لا تترتب على المحكمة وقد وجدت فى أوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها إذا هى إلتفتت عن طلب الطاعن -المستاجر - معاينة عين النزاع لتحديد ما أجرى فيها من تعديلات وتاريخ إجرائها .

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٦٣ بتاريخ ١٩٧٨/١/١١
انتقال المحكمة لمعاينة المتنازع فيه وفق المادة ١٣١ من قانون الإثبات هو من الرخص القانونية المخولة لها ويجوز القيام به من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم وهى صاحبة السلطة فى تقدير لزوم هذا الإجراء أو عدم لزومه ، غير أنه متى قررت الانتقال للمعاينة فإن ما يثبت لها منها يعتبر دليلاً قائماً فى الدعوى يتحتم أن تقول كلمتها فيه .

الطعن رقم ١٠٢٠ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٦٩٩ بتاريخ ١٩٧٨/١١/٨
إذ كان الثابت من محضر اللجنة المشار إليه بسبب النعى أن محضر جمع الاستدلالات قد أثبت أن الطاعن قد سمح له بدخول المسكن والحديقة وأنه تمكن بذلك من إجراء المعاينة ، وكانت الأوراق خلواً مما يفيد أن الطاعن دفع أمام المحكمة الجنائية بطلان التفتيش وأن حكماً صدر بذلك حتى يمكن القول بإرتباط القاضى المدنى بالحكم الجنائى فى معنى المادة ٤٠٦ من القانون المدنى ، فإن من حق المحكمة المدنية أن تتخذ مما ورد فى المعاينة قرينة تعتمد عليها فى قضائها .

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٣٨١ بتاريخ ١٩٨٢/٤/٧
المحكمة غير ملزمة بالإستجابة لطلب الانتقال إلى المعاينة . ذلك أنه من الرخص القانونية التى تستعملها المحكمة متى شئت ، ولا عليها إن هى لم تستجب إلى ذلك الطلب متى وجدت فى أوراق الدعوى ما يكفى لإعتناعها للفصل فيها .

الطعن رقم ٥٩ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٦٤ بتاريخ ١٩٤٥/٢/٨
إذا حكمت المحكمة قبل الفصل فى الموضوع بانتقالها إلى محل النزاع فكل ما يثبت لها بالمعاينة يعتبر دليلاً قائماً فى الدعوى يتحتم عليها أن تقول كلمتها فيه ، وخاصة إذا كان النزاع بين الطرفين

المتخصصين متعلقاً بالحالة الطبيعية للعين المتنازع عليها . فإذا كان المستأنف قد بنى إستنتاجه على أن المستأنف عليه كان قبل الإتفاق على البذل الذى عقد بينهما ، قد عاين الأرض المعاينة التامة النافية للجهالة فلا يكون له من بعد حق فى الإمتناع عن إتمام الصفقة بسبب وجود حق إرتفاق ظاهر على الأرض ، ثم لفتت المحكمة بالإنتقال لتحقق بنفسها مما إذا كان الإرتفاق ظاهراً أم غير ظاهر ، ونفذ حكمها فعلاً فإنتقل أحد أعضائها وأثبت حالة هذا الحق ، ومع هذا ضربت المحكمة فى حكمها صفحاً عن نتيجة المعاينة ، فإن هذا الحكم يكون ناقص السبب

* الموضوع الفرعى : الوقائع المادية :

الطنن رقم ٢١٠ لسنة ٤٠ مكتب فتى ٢٦ صفحة رقم ٤٠٦ بتاريخ ١٧/٢/١٩٧٥
الواقعة المادية يجوز إثباتها بكافة طرق الإثبات بغير قيد النصاب الذى حدده القانون فى شأن إثبات التصرفات القانونية ، وإذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات أن المطعون ضده الأول وقع بالبعة المطموسة الموجودة على العقد لإثبات التصرف القانونى ذاته فإنه يكون منه طلباً لإثبات واقعة مادية أمر تحقيق صحتها متروك لقواعد الإثبات عامة بحيث يجوز إثبات حصولها بجميع طرق الإثبات ومنها شهادة الشهود .

الطنن رقم ٦٧٤ لسنة ٤٦ مكتب فتى ٣٠ صفحة رقم ٦٤٧ بتاريخ ٢٨/٢/١٩٧٩
يشترط فى الواقعة محل الإثبات أن تكون جائزة القبول وليست مما يحرم القانون إثباتها لإغراض مختلف هو حظر الإثبات إذا كان منوطاً على إنشاء لأسرار المهنة أو الوظيفة . لا يتعلق بواقعه يحرم إثباتها وإنما يتعلق بدليل لا يجوز قبوله فى صورة معينة بمعنى أن عدم جواز القبول لا ينصب على الواقعة فى حد ذاتها وبحيث تكون الواقعة التى يقف عليها الشخص بسبب وظيفته أو مهنته جائزة القبول ولكن لا يجوز إثباتها بشهادته .

* الموضوع الفرعى : اليمين الحاسمة :

الطنن رقم ٤ لسنة ١٩ مكتب فتى ٢ صفحة رقم ٢١٩ بتاريخ ٤/١/١٩٥١
لا تثريب على محكمة الموضوع إن هى إستخلصت من نكول الطاعن عن اليمين لدى المحكم بأن لا حق للمطعون عليه فى القناة موضوع النزاع ، قرينة على عدم أحقية الطاعن فى طلب منع تعرض المطعون عليه . ومن ثم فإن الطعن على الحكم إستناداً إلى أنه أخطأ فى تطبيق القانون إذ اعتبر أن نكول الطاعن عن هذه اليمين لدى المحكم موجباً للحكم عليه ، فى حين أنه لم توجه إليه يمين قضائية بالمعنى القانونى هذا الطعن يكون على غير أساس .

الطعن رقم ١٩٨ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٩٨٢ بتاريخ ١٩٥٢/٤/٢٤

مضى كان الواقع هو أن الطاعن أقام الدعوى على المطعون عليه بصفته ناظرا على وقف مطالبا بإياه بمبلغ هو قيمة ما يستحقه بالميراث عن زوجته النازرة السابقة على الوقف فى التعويض المحكوم لها به قبل شخص آخر وقيمة ما صرفه أثناء مباشرته دعوى التعويض فى الإستئناف بعد وفاة زوجته بناء على تكليفه من المطعون عليه وكان الطاعن قد وجه اليمين الحاسمة إلى المطعون عليه فى خصوص تكليفه برفع الإستئناف عن الحكم الصادر فى دعوى التعويض بمصاريف من طرفه على أن يقسم ما يحكم به بين الورثة بعد خصم المصروفات التى صرفها وكان الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض توجيه اليمين الحاسمة أقام قضاءه على أن الدعوى التى رفعت من المورثة بخصوص التعويض والتى جعلها الطاعن أساسا لدعواه هى دعوى شخصية لا شأن للوقف بها بل يسأل عنها الورثة من تركة مورثهم وأن اليمين غير متجهة ولا تحسم النزاع لأن الدعوى ألقت على المطعون عليه بصفته ناظرا للوقف عن إتفاق قبل بحصوله مع الطاعن عن أمور لا تختص بالوقف وأن هذا الإتفاق على فرض حصوله لا يلزم الوقف لأن ما يتعاه الطاعن على هذا الحكم من قصور لعدم ذكره أسبابا تبرر رفض توجيه اليمين الحاسمة يكون فى غير محله ذلك بأن ما قرره الحكم يفيد أن المحكمة فى نطاق سلطتها الموضوعية قدرت أن اليمين المطلوب توجيهها لا تحسم النزاع للأسباب الساتفة التى أوردتها .

الطعن رقم ١٤١ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٦٥٨ بتاريخ ١٩٦١/١١/٩

- إذا أصدر الحكم بتوجيه اليمين الحاسمة فى غيبة المكلف بالحلف وجب وفقا للمادتين ١٧٧ و ٧٨ من القواعد تكليفه بالحضور على يد محضر لحلف اليمين بالصيغة التى أقرتها المحكمة وفى اليوم الذى حددته بحيث إذا حضر وامتنع عن حلف اليمين ولم يردّها ولم ينازع أو تغيب بغير عذر من حضور الجلسة المحددة للحلف اعتبر ناكلا ومن ثم فيجب فى حالة صدور حكم اليمين فى غيبة المكلف بالحلف أن يعلن بالجلسة المحددة للحلف على يد محضر إعلانا صحيحا أما إذا لم يتم إعلانه بتلك الجلسة فإنه لا يصح الحكم عليه على اعتبار أنه ناكل عن اليمين .

- إذا نازع الخصم فى اليمين الموجهة إليه بأن الواقعة المنطبق عليها اليمين لا تتعلق بشخصه فإنه يتعين على المحكمة أن تفصل فى منازعته وأن توجه إليه اليمين على مقتضى ما انتهى إليه وأن تحدد له جلسة لحلفها إن رأت توجيهها إليه ولا يجوز اعتباره ناكلا قبل الفصل فى هذه المنازعة .

الطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٤٥٥ بتاريخ ١٩٦٢/٤/١٢

- حجة اليمين الحاسمة قاصرة على من وجهها ومن وجهت إليه ولا يتعدى أثرها إلى غيرهما من الخصوم وينبى على ذلك أنه إذا شاب اليمين الموجهة إلى أحد الخصوم بطلان فلا يمتد أثر هذا

البطلان إلى غيره ممن وجهت إليه اليمين صحيحة كما أنه ليس لغير من وجهت اليمين الحاسمة إليه أن ينازع فيها أو يعترض على توجيهها وكل ما للغير هو ألا يحتاج بأثر هذه اليمين.

- لا يجوز أعمال أثر اليمين الحاسمة التي يحلفها الوصى لى حق القاصر إذ أن أداء اليمين الحاسمة عمل من أعمال التصرف التي لا يجوز له مباشرتها.

- اليمين وسيلة إثبات فلا يجوز الإلتجاء إليها إلا عند الإنكار فإذا أقر الخصم بالجلسة بتخالص مورثه الدائن عن الدين وكان هذا الإقرار القضائي حجة عليه عن مقدار حصته الميراثية في دين مورثه المطالب به فإنه لا يجوز توجيه اليمين الحاسمة الى الخصم عن الواقعة التي أقر بها . والحكم المطعون فيه إذ أهدر هذا الإقرار أخذاً بنتيجة اليمين التي حلفها المطعون عليه على خلاف ما أقر به ، يكون قد خالف القانون بخروجه على قواعد الإثبات .

الطعن رقم ٢٨٤ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٨٥١ بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٧

لاتوجه اليمين الحاسمة إلا إلى الخصم الآخر الذى له حق المطالبة بالإثبات ويجب أن توافر فى هذا الخصم أهلية التصرف فى الحق الذى توجه إليه فيه اليمين وأن يملك التصرف فى هذا الحق وقت حلف اليمين ذلك أن كل خصم توجه إليه اليمين يجب أن يكون قادراً على الخيار بين الحلف والرد والتكول ورد اليمين كتوجيهها تشترط فيه أهلية التصرف والتكول كالإقرار لا يملكه إلا من ملك التصرف فى الحق .

الطعن رقم ٤٠ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٣٣٧ بتاريخ ١٩٦٩/٢/١٣

- لما كانت المادة ٤١٠ من القانون المدنى وأن أجازت لكل من الخصمين أن يوجه اليمين الحاسمة إلى الخصم الآخر ، إلا أنها أجازت أيضاً للقاضى أن يمنع توجيه اليمين إذا كان الخصم متعسفا فى توجيهها لأن اليمين - على ما صرح به مذكرة المشروع التمهيدي فى تعليقها على هذه المادة ليست كما يصورها الفقه - تأثراً بالانزاع ظاهر نصوص القانون المدنى الملفى - موكولة لهوى الخصوم ولا هى من شأنهم وحدهم ، كما أن تقدير كيدية اليمين والتعسف فى توجيهها مما يستقل به قاضى الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليه فى ذلك متى أقام رآيه على أسباب سائفة

- يكون طلب الأنابة القضائية بالطريق الدبلوماسى ، على ما تقضى به المادة ٧ من إتفاقية الإعلانات والإنابات القضائية المعقودة بين الدول العربية فى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٢ والموقع عليها من المملكة العربية السعودية فى ٢٣ مايو سنة ١٩٥٣ ومن الجمهورية العربية المتحدة فى ٩ يونيو سنة ١٩٥٣ والتي تم إيداع وثائق التصديق عليها منهما لدى الأمانة العامة فى ٥ أبريل سنة ١٩٥٤ و ١٥ مايو

سنة ١٩٥٤ ، وينبغي أنه متى كانت الأمانة لا يمكن طلبها إلا بالطريق الدبلوماسي لئلا طلبها يكون معترا في حالة قطع العلاقات السياسية بين البلدين .

الظعن رقم ٥٤ لسنة ٣٦ مكتب فتى ٢١ صفحة رقم ٥٧٦ بتاريخ ١٩٧٠/٤/٧
اليمن التي أجازت المادة ١٩٤ من قانون التجارة توجيهها من الدائن بدين صرفي إلى المدين المتمسك بالتقادم هي بمن حاسمة ، شرعت لمصلحة الدائن لتأييد القرينة القانونية التي يركز عليها التقادم الخمسي المنصوص عليه في هذه المادة ، وهي حصول الوفاء المستمد من مضي مدة هذا التقادم حتى إذا حلفها المدين أو ردها على الدائن لفرض ، أنتج التقادم أثره ، أما إذا نكل المدين عن الحلف سقطت هذه القرينة لأنه لا يكون للنكول معنى في هذه الحالة سوى عدم القيام بالوفاء فلا ينقض الدين الصرفي بالتقادم والمحكمة ملزمة بالأخذ بما يسفر عنه توجيه اليمن من حلف أو نكول أو رد ، باعتباره صلحا تعلق عليه نتيجة الفصل في الدعوى .

الظعن رقم ٤٣٩ لسنة ٣٨ مكتب فتى ٢٥ صفحة رقم ٤٦٤ بتاريخ ١٩٧٤/٣/٥
لما كان مناط عدم جواز الظعن في الأحكام الصادرة بناء على اليمن الحاسمة أن يكون توجيهها أو حلفها أو النكول عنها مطابقاً للقانون . وكانت اليمن الحاسمة التي وجهها الطاعن إلى المطعون ضده أمام محكمة الاستئناف قد وجهت في واقعة غير مغالفة للنظام العام ومنصة على المبلغ المطالب به ومتعلقة بشخص من وجهت إليه لحلفها المطعون ضده طبقاً للقانون وأعمل الحكم المطعون فيه الأثر الذي يترتب القانون على أداؤها بأن قضى بتعديل الحكم الابتدائي وحكم على مقتضاها ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون في ذلك كله قد خالف القانون ، ومن ثم يكون الظعن فيه بالتقضى غير جائز .

الظعن رقم ٥٧٤ لسنة ٤٢ مكتب فتى ٢٧ صفحة رقم ٨٧١ بتاريخ ١٩٧٦/٤/٦
- النص في المادتين ١٢٤ و ١١٤ من قانون الإثبات يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة على أن اليمن الحاسمة ملوك للخصم لا للقاضي ، وأن على القاضي أن يجيب طلب توجيهها متى توافرت شروطها إلا إذا بان له إن طالها بتصف في هذا الطلب ، وإنه إذا صدر الحكم بتوجيه اليمن الحاسمة في غيبة المكلف بالحلف وجب تكليفه بالحضور على يد محضر لحلف اليمن بالصيغة التي أقرتها المحكمة وفي اليوم الذي حدته ، فإن حضر وامتنع عن الحلف ولم يرددها ولم يتنازع اعتبر ناكلاً ، وإن تغيب تنظر المحكمة في سبب غيابه فإن كان بغير عذر اعتبر ناكلاً كذلك .

- لمحكمة الموضوع كامل السلطة في إستخلاص كيدية اليمن متى أقامت إستخلاصها على إعتبارات من شأنها أن تؤدي إليه ، ولما كان الطاعن لم يبين في المذكرة المقدمة إلى محكمة أول درجة الأسباب التي يستند إليها في كيدية اليمن التي وجهتها إليه المطعون عليها ، وكان عدم تقديم المطعون عليها

دليلاً على صحة دعواها حسبما ذهب إليه الطاعن في أسباب النعي لا يفيد بذاته أن اليمين كيدية بل أن اليمين الحاسمة إنما يوجهها الخصم عندما يعرضه الدليل القانوني لإثبات دعواه ، لما كان ذلك فإن النعي يكون في غير محله .

– تقدير قيام العذر في التخلف عن الحضور بالجلسة المحددة لحلف اليمين هو مما يستقل به قاضي الموضوع متى أقام قضاءه على اعتبارات سائفة .

– لما كان الحكم الصادر بناء على النكول عن اليمين له قوة الشيء المقضي فيه نهائياً ولا يقبل الطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن في الأحكام ما لم يكن الطعن مبنياً على بطلان في الإجراءات الخاصة بتوجيه اليمين أو حلفها ، وكان الحكم المطعون فيه قد غلص إلى أن الطاعن نكل عن اليمين لتخلفه عن الحضور بغير عذر وأن إجراءات توجيه اليمين وحلفها تمت طبقاً للقانون فما كان الحكم أن يعرض لبحث الدفع بعدم الاختصاص المحلي أو الدلع بطلان صحيفة الدعوى للتجهيل بالطلبات اللذين تمسك بهما الطاعن أمام محكمة الاستئناف ، وإذ إنتهى الحكم إلى القضاء بعدم جواز الاستئناف ، فإنه يكون قد ألزم صحيح القانون .

الطعن رقم ٧٠ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ١٣٢٣ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٣٠

اليمين التي أجازت المادة ١٩٤ من قانون التجارة توجيهها من الدائن بدين صرفى إلى المدين المتمسك بالتقادم هي يمين حاسمة شرعت لمصلحة الدائن لتأييد القرينة القانونية التي يركز عليها التقادم الخمسى المنصوص عليه في هذه المادة وهي حصول الوفاء المستمد من مضي مدة التقادم فإذا لم يطلب الدائن توجيهها فليس للمحكمة أن توجهها من تلقاء نفسها ولا عليها إن قضت بسقوط الدين بالتقادم الخمسى

الطعن رقم ٣٤٠ لسنة ٤٥ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٨٨٣ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٥

– من المقرر أن الحكم الصادر بناء على النكول عن اليمين له قوة الشيء المقضي فيه ولا يقبل الطعن فيه بأى طريق من طرق الطعن في الأحكام ما لم يكن الطعن مبنياً على مدى جواز اليمين أو تعلقها بالدعوى أو بطلان في الإجراءات الخاصة بتوجيهها أو حلفها .

– إذ كان الثابت بالأوراق أن اليمين الحاسمة التي وجهها الطاعن إلى المطعون عليه أمام محكمة أول درجة قد وجهت في واقعة غير مخالفة للنظام العام ومنصبة على المبلغ المطالب به ومعلقة بشخص من وجهت إليه ، وأن المطعون عليه قد أعلن بصحيفتها التي أقرتها محكمة أسوان الابتدائية للحضور أمامها بجلسة ١٩٧٢/٣/٢١ التي حددتها لحضوره للحلف كما أعلن بها مرة أخرى للحضور أمام محكمة شبرا الجزئية – المحال إليها الأوراق لتحليفه – وأنه لما حضر المطعون عليه أمام محكمة شبرا بجلسة

١٩٧٢/٥/٢٢ المحددة للحلف لم يحلف اليمين ولم ينزع فيها لإعتبرته محكمة أول درجة ناكلاً وأعملت في حقه الأثر الذي رتبته القانون على النكول عن أدائها مما كان يقتضى عدم جواز الطعن في الحكم لنهائيته .

الطعن رقم ٧٠٣ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٠١٧ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٣

- النص في الفقرة الأولى من المادة ١١٤ من قانون الإثبات على أنه يجوز لكل من الخصمين أن يوجه اليمين الحاسمة إلى الخصم الآخر وللقاضى أن يمنع توجيه اليمين إذا كان الخصم متعسفاً فى توجيهها مؤذاه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن اليمين الحاسمة ملك للخصم فيكون على القاضى أن يجب طلب توجيهها متى توافرت شروطها إلا إذ بان له أن طالبها متعسف فى هذا الطلب ولمحكمة الموضوع السلطة فى إستخلاص كيدية اليمين على أن يقيم إستخلاصها على إعتبارات من شأنها أن تؤدى إليه .

- إذ بين من الحكم المطعون فيه أنه قضى برفض طلب الطاعن توجيه اليمين الحاسمة فى شأن واقعة الوفاء بمبلغ مائة وخمسين جنيهاً من الدين العالق بلمته على سند من القول بأن الدعوى ظلت متدولة أمام محكمة أول درجة فترة إستطالات إثنى عشر عاماً دون أن يزعم الطاعن وفاء بذلك المبلغ الذى يدعيه وأنه ما إستهدف بهذا الطلب إستظهار من ظروف الدعوى وملابساتها سوى الكيد لخصمه وإطالة أمد التقاضى ، لما كان ذلك ، وكان هذا الذى أوردته الحكم كالياً فى حدود سلطته التقديرية لحمل قضائه فى إستخلاص التعسف المبرر لرفض طلب توجيه اليمين الحاسمة ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بهذا الوجه يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٧٣١ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٧٩٠ بتاريخ ١٩٨٠/٣/١٢

مفاد النص فى الفقرة الأولى من المادة ١١٥ من قانون الإثبات على أنه " لا يجوز توجيه اليمين الحاسمة فى واقعة مخالفة للنظام العام " وهو نص منقول عن صدر المادة ٤١١ من القانون المدنى الملغاة ضمن الباب السادس من الكتاب الأول من القسم الأول من هذا القانون - بما نص عليه فى المادة الأولى من القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٦٨ بإصدار قانون الإثبات فى المواد المدنية والتجارية ولم يكن له مقابل فى القانون القديم - أن الشارع -وعلى ما يؤخذ من مذكرة المشروع التمهيدى للقانون المدنى - قد أقر الفقه والقضاء على ما قيد أن نطاق تطبيق اليمين الحاسمة ومنه ما رجح فى القضاء المصرى من عدم جواز التحليف على واقعة تكون جريمة جنائية تأسيساً على أنه لا يصح أن يكون النكول عن اليمين دليلاً على إرتكاب الجريمة ولا يجوز إخراج مركز الخصم وتحليفه مدنياً على ما لا يجوز التحليف عليه جنائياً ، ولما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه برفض الإدعاء بتزوير

عقد التعارج على دعامة واحدة هي أن الطاعن وجه يميناً حاسمة في واقعة إختلاس توقيع على يياض فخلقتها المطعون ضدها وكان إختلاس التوقيع على يياض جريمة مأخوذة بقوة التزوير في الأوراق العرفية وهي عقوبة الحبس مع الشغل طبقاً للمادتين ٢١٥ ، ٢٤٠ من قانون العقوبات - لا يجوز توجيه اليمين الحاسمة فيها فإن الحكم يكون قد أقام قضاءه على سند من إجراء باطل وقع على خلاف القانون بما يجيز الطعن عليه بالنقض ويوجب نقضه وإلغاء ما كان أساساً له من أحكام وأعمال لاحقة .

الطعن رقم ٨٦٧ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ٥٤٧ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٤
مفاد نص المادة ١٢٤ من قانون الإثبات أن من وجهت إليه اليمين وقام لديه عذر منعه من الحضور للحلف لا يعتبر ناكلاً ، فإذا أبدى العذر للمحكمة تبين عليها أن تقول كلمتها فيه بعد تمحيص دليله .

الطعن رقم ١٣٧٠ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٨٠٣ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٥
المقرر بنص المادة الخامسة من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ وجوب إعلان منطوق الأحكام الصادرة بإجراءات الإثبات وتاريخ إجرائها إلى من لم يحضر جلسة النطق بها وإلا كان العمل باطلاً وتنص المادة ١٢٤ من ذات القانون على أن من وجهت إليه اليمين عليه أن يحلفها إن كان حاضراً. فإن لم يكن حاضراً وجب تكليفه على يد محضر للحضور لحلفها بالصيغة التي أقرتها المحكمة وفي اليوم الذي حدده ... أما إذا لم يتم إعلانه بهذه الجلسة فلا يصح الحكم عليه على اعتبار أنه ناكل عن اليمين وذلك رجوعاً إلى القاعدة العامة الواردة بالمادة السادسة من قانون المرافعات والتي تنص على أن " كل إعلان أو تنفيذ يكون بواسطة المحضرين بناء على طلب الخصم أو قلم الكتاب أو أمر من المحكمة "..... وعلى ذلك فلا يعد بعلم الخصم بصدور الحكم بثبوت إطلاعه عليه أو بأي طريق آخر خلاف الاعلان .

الطعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ١٨٦٨ بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢١
- الحكم الصادر بناء على اليمين الحاسمة له قوة الشيء المقضي فيه ، ولا يقبل الطعن فيه بأي طريق من طرق الطعن في الأحكام ما لم يكن الطعن مبنياً على بطلان في الإجراءات الخاصة بتوجيه اليمين أو حلفها

- المستفاد من توجيه اليمين الحاسمة أن الخصم يترك بتوجيه اليمين ما عداها من طرق الإثبات ولا يجوز له بعد أدائها أن يطلب الإثبات بدليل آخر .

الطعن رقم ١٧٧٨ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ١٧٦٢ بتاريخ ١٩٨٤/١٠/٢٥
لما كان النزاع في دعوى الإسترداد بين المسترد والدائن الحاجز يدور حول بيان ما إذا كان المسترد هو المالك للمنتقولات المحجوز عليها أو غير مالك لها فإن اليمين التي توجه فيها إلى المسترد لا تكون حاسمة إلا إن كان حلفها أو النكول عنها يحسم وحدة النزاع في هذه المسألة .

الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ١٩٨٧ بتاريخ ١٢/٦/١٩٨٤

- مناط عدم جواز الطعن في الأحكام الصادرة بناء على اليمين الحاسمة أن يكون توجيهها أو حلفها أو النكول عنها مطابقاً للقانون .

- اليمين الحاسمة ملك للخصم لا للقاضي وأن على القاضي أن يجيب طلب توجيهها متى توافرت شروطها ، إلا إذا بان له أن طالبها يتعسف في هذا الطلب .

- إذ صدر الحكم بتوجيه اليمين الحاسمة في غيبة المكلف بالحلف وجب تكليفه بالحضور على يد محضر لحلف اليمين بالصيغة التي أقرتها المحكمة وفي اليوم الذي حددته فإن حضر وإمتنع عن الحلف ولم يردّها ولم ينازع إعتبر ناكلاً ، وإن تغيب تنظر المحكمة في سبب غيابه فإن كان بغير عذر إعتبر ناكلاً كذلك .

- لمحكمة الموضوع كامل السلطة في إستخلاص كيدية اليمين متى أقامت إستخلاصها على إعتبارات من شأنها أن تؤدي إليه ، وكان تقدير قيام العذر في التغلف عن الحضور بالجلسة المحددة لحلف اليمين وهو مما يستقل به قاضي الموضوع متى أقام قضاءه على أسباب سائفة تكفي لحمله ، وكان اليمين من مدونات الحكم المطعون فيه أن محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية وجدت في إصرار الطاعنة على توجيه اليمين الحاسمة للمطعون عليه رغم علمها بإقامته في كندا وتعذر حضوره لحلف اليمين تعسفاً منها في توجيهها إليه وهي أسباب سائفة تكفي لحمل قضاء الحكم ومن ثم يكون الحكم الابتدائي بتوجيه اليمين الحاسمة للمطعون عليه قد وقع على خلاف أحكام القانون بما يجيز الطعن عليه بالإستئناف ويكون هذا النعي في غير محله .

الطعن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ١٢٠٠ بتاريخ ١٢/٢٥/١٩٨٥

مؤدى ما نصت عليه المادة ١١٧ من قانون الإثبات الصادر بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن حلف من وجهت إليه اليمين الحاسمة يحسم النزاع فيما إنصبت عليه ويقوم مضمونها حجة ملزمة للقاضي ، فإن تضمن الحلف إقرار بدعوى المدعى حكم له بموجبه ، وإن تضمن إنكاراً حكم برفض الدعوى لعدم قيام دليل عليها بعد أن سقط بحلف تلك اليمين حق من وجهها في دليل آخر .

الطعن رقم ٧٧١ لسنة ٥٢ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٦٨ بتاريخ ١٢/٤/١٩٨٩

المقرر في - قضاء هذه المحكمة - أن اليمين الحاسمة ملك للخصم لا للطاعن وأن عليه أن يجيب طلب توجيهها متى توافرت شروطها إلا إذا بان أن طالبها يتعسف في هذا الطلب فياذا ما صدر الحكم بتوجيه اليمين الحاسمة في غيبة المكلف بالحلف وجب تكليفه بالحضور على يد محضر لحلف اليمين بالصيغة التي أقرتها المحكمة في اليوم الذي حددته ، فإن حضر وإمتنع عن الحلف ولم يردّها ولم ينازع

في توجيهها أو تفيب عن الحضور في اليوم المحدد للحلف بغير عذر إعتبر ناكلاً عن اليمين ، وتقدير قيام العذر في التخلف عن الحضور بالجلسة المحددة متى أقام قضاء على إعتبرات سائفة .
الطعن رقم ١١٨٨ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٢١ بتاريخ ١٩٨٩/١/٢٩
- المقرر أن اليمين الحاسمة يجب أن توجه في خصوص الواقعة التي ينحسم بها النزاع ولا يجوز توجيهها إذا كانت تنصب على مجرد دليل في الدعوى .

- إستخلاص كيدية اليمين من سلطة محكمة الموضوع متى إستندت إلى إعتبرات سائفة. لما كان ذلك وكانت اليمين الحاسمة بالصيغة الموجهة بها من الطاعن تدور حول الغرض من إستعمال العين المؤجرة ونوع النشاط المستغلة فيه ، وكانت تلك الوقائع التي أنصبت عليها اليمين لا تعدو أن تكون مجرد أدلة إثبات دفاع مطروح من الطاعن دون أن تكون هذه الوقائع على فرض ثبوتها باليمين الموجهة حاسمة للنزاع سواء فيما يتعلق بثبوت الإضرار بالمؤجر أو التأجير من الباطن وهما سببا طلب الطاعن إخلاء العين المؤجرة بما يكون معه رفض المحكمة توجيه اليمين الحاسمة بالصيغة التي وجهت بها قد صادف صحيح القانون أياً كان وجه الراى فيما ساقه الحكم من أسباب رفض توجيهها .

الطعن رقم ١٣٦١ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤٤٦ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٨
ما نصت عليه المادة ١١٦ من قانون الإثبات من أنه " لا يجوز لمن يوجه اليمين أن يودها أو يرجع في ذلك متى قبل خصمه أن يحلف " يدل على أحقية الخصم الذي يوجه اليمين إلى خصمه في أن يعدل عن ذلك إلى أن يقبل خصمه الحلف ، ولا يسقط حق الرجوع إلا إذا أعلن الخصم الذي وجهت إليه اليمين إنه مستعد للخلف ، فإذا لم يعلن عن ذلك بقى حق الرجوع قائماً حتى يحلف فعلاً ، لما كان ذلك وكان اليس من الأوراق أن المظعون ضده الأول وجه اليمين المشار إليها إلى الطاعنة جلسة ١٩٨١/١٠/٢٢ فطلب وكيلها أجلاً لحضور محاميها الأصلي وبالجلسة التالية لم تعلن الطاعنة عن إستعدادها لحلف اليمين بينما قدم وكيل المظعون ضدها الأولى والثانية مذكرة بدفاعه طلب فيها إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات العلاقة الإجارية بينهما وبين الطاعنة وكان الحكم المظعون فيه قد إنتهى من ذلك صحيحاً إلى أن عدول المظعون ضده الأول عن طلب توجيه اليمين الحاسمة إلى طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق قد تم قبل الطاعنة الحلف فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

الطعن رقم ١٦ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢٠٥ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٧
-النص في الفقرة الثانية من المادة ١١٥ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ يدل على أنه يشترط حتى تنتج اليمين الحاسمة أثرها في حسم النزاع أن يكون موضوع اليمين واقعة شخصية ومن ثم يتعين توجيهها إلى من تعلقت الواقعة بشخصه فإن وجهت إلى غيره فحلف أو نكل لا يكون لها من أثر عليه في

حسم النزاع .

– حجية اليمين وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة مقصورة على من وجهها ومن وجهت إليه ولا يتعدى أثرها إلى غيرهما من الخصوم .

الطعن رقم ٢٣٢٣ لسنة ٥٥ مكتب قني ٤٠ صفحة رقم ١٥٢ بتاريخ ١٩٨٩/١/١٥

– للخصم توجيه اليمين الحاسمة لخصمه في أية مرحلة تكون عليها الدعوى دون أن يعد ذلك تعسفاً في توجيهها .

– المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الأحكام الصادرة بناءً على اليمين الحاسمة لا يجوز الطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن في الأحكام متى كان توجيهها أو حلقها أو النكول عنها مطابقاً للقانون وكان البين من الأوراق أن اليمين الحاسمة التي وجهتها المطعون عليها للطاعن قد وجهت في واقعة غير مخالفة للنظام العام منسبة على موضوع النزاع ومتعلقة بشخص من وجهت إليه وأن الطاعن نكل عن أدائها ، وكان الحكم المطعون فيه قد أعمل الأثر الذي يترتب القانون على النكول وحكم على مقتضاه فإن الطعن عليه بالنقض غير جائز .

الطعن رقم ٢٥٠٧ لسنة ٥٦ مكتب قني ٤٠ صفحة رقم ٨٧٧ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٨

مناط السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع في إستخلاص كيدية اليمين الحاسمة ومنع توجيهها أو إستخلاص عدم جدية الدفع بالجهالة ورفضه دون تحقيق صحة التوقيع المنسوب للمورث ، أن يكون هذا الإستخلاص سائفاً وله أصل ثابت في وقائع الدعوى ومستنداتها ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد إستخلص من مجرد إقرار الطاعة الأولى بصحة بصمتها على الورقة محل النزاع أن اليمين الحاسمة التي طلبت توجيهها إلى المطعون ضده – بشأن حقيقة مضمون هذه الورقة وقبضها الثمن المبين فيها – يمين كيدية ، وأن دفع الطاعنتين بالجهالة بالنسبة لبصمة الختم المنسوبة لمورثتها على العقد هو دفع غير جدي وأخذ بالعقد بناءً على ذلك ، دون توجيه اليمين الحاسمة ولا يمين عدم العلم ، ودون تحقيق بصمة الختم المنسوبة للمورثة عليه – في حين أن إقرار الطاعة الأولى بصحة بصمة إصبعها على ورقة العقد وإن كان يكفي حجة على أنها إرتضت مضمون هذه الورقة والتزمت به إلا أنه – وقد ادعت أنه مختلس منها غشاً لا يبرر مصادرة حقها في إثبات هذا الإدعاء ، ولا يفيد أنها متعسفة في إستعمال حقها هذا بالإحتكام إلى ذمة أخيها باليمين الحاسمة – كما أنه لا يدل بحال على صحة بصمة الختم المنسوب للمورثة لإختلاف الأمرين وعدم ترتب أحدهما على الآخر – فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون و أقام قضاءه على إعتبارات غير سائفة وليس من شأنها أن تؤدي إلى ما إنتهى إليه وشابه بذلك فساد في الإستدلال .

الظعن رقم ١٤١٩ لسنة ٥٨ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٨٦٩ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٧

- اليمين الحاسمة هي تلك التي يوجهها الخصم إلى خصمه الآخر محكما إلى ذمته في أمر يعتبر مقطع النزاع فيما نشب بينهما حوله ، وأعوز موجهها الدليل على ثبوته ، ويعترب على حلفها أو النكول عنها ثبوته أو نفيه على نحو ينحسم به النزاع حوله ويمتنع معه الجدل في حقيقته إذ يضحى الدليل المستمد من حلفها أو النكول عنها وحدة دعامة كافية لحمل قضاء الحكم في شأنه .

- عدم توقيع الحالف على محضر الحلف لا يطل إجراءات حلفها لتحقيق الغاية من ذلك وخلو نص المادة ١٣٠ من قانون الإثبات من ترتيب جزاء على عدم توقيع الحالف على ذلك المحضر .

الظعن رقم ٥ لسنة ١ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٥ بتاريخ ١٩٣١/١٢/٣

إذا طعن في الحكم الصادر من محكمة الاستئناف بتحليف اليمين ، وفي الحكم الصادر بعد ذلك على أساس الحلف ، في موضوع الدعوى ، وكانت أسباب الطعن كلها تتعلق بالحكم الأول منهما ، وجب على الطاعن أن يقدم صورة من الحكمين والمستندات المؤيدة لأسباب الطعن ، فإن لم يقدم إلا صورة الحكم الإنتهائي الأخير ، وكانت هذه الصورة خالية من كل ما تحتاج إليه محكمة النقض للتحقق من صحة الطعن وقيام أسبابه ، جاز الحكم برفض الطعن .

الظعن رقم ٦٧ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٦٢٢ بتاريخ ١٩٣٥/٢/٢٨

إن المادة ١٧٠ من قانون المرافعات تنص على أن " من يطلب التصجيل من الأشخاص يعلن حكم اليمين لخصمه ويكلفه بالحضور لأدائه مع مراعاة الأصول والمواعيد المقررة للطلب أمام المحكمة " . وفي مجيئ المادة بهذا ما يدل على أن أصل مراد الشارع بالمادة ١٦٩ التي قبلها هو أن المحكمة إذا حكمت بتحليف اليمين فهي تقتصر على مجرد الحكم بذلك مع بيان صيغة السؤال المراد التحليف عليه ثم تترك لمن يهمه من الأشخاص أن يسعى في تنفيذ هذا الحكم بإعلانه لخصمه وتحديد الجلسة لذلك أما أن تحدد المحكمة من تلقاء نفسها ميعاداً لحلف اليمين أمامها أو أن تعتبر نطقها بالحكم إعلاناً للخصوم بالجلسة التي تحددها للحلف ، فهذا خارج عما هو مفهوم من مجموع المادتين ومن نظام الإجراءات التي يريد الشارع بحسب الأصل إتباعه في مسألة الحكم باليمين وفي تنفيذ هذا الحكم . على أن ذلك ليس معناه أن المحكمة ممنوعة من أن تحدد من تلقاء نفسها جلسة لحلف اليمين أو أن تعتبر النطق بحكمها إعلاناً للخصوم ، وبحيث يمكنها عند عدم حضور من عليه اليمين في الميعاد المحدد أن تعتبره ناكلاً . كلاً بل إن لها أن تحدد جلسة للحلف ، ولكن على شرط أن تكون بعيدة بعداً يسمح بإعلان حكمها للخصم في محل إقامته الأصلي مع مراعاة مواعيد التكليف بالحضور ومواعيد المسافة ، وأن تتأكد المحكمة في اليوم المحدد للحلف أن الإعلان قد حصل صحيحاً وروعت فيه تلك المواعيد

كما لها عند تحديد الجلسة أن تعتبر حكمها إعلاناً للخصوم ، وذلك في صورة ما إذا كان ثابتاً بمحضر الجلسة أو بالحكم أن المكلف باليمين حاضر شخصياً وقت النطق به . وفي هذه الحالة تكون الجلسة التي تحددها وتعلنها إليه في حكمها مستوفية لميعاد التكليف بالحضور ما لم يقبل المكلف الحلف في ميعاد أقصر ويكون قبوله هذا مدوناً بمحضر الجلسة وإذن فإذا كانت المحكمة قد حكمت بالتحليف وحددت لذلك جلسة لميعاد أقصر من الميعاد القانوني المعتاد ، ثم هي من جهة أخرى اعتبرت النطق بالحكم إعلاناً للخصوم ولم يثبت بمحضر الجلسة ولا بالحكم أن المكلف باليمين كان حاضراً ولا أنه قبل تقصير الميعاد ، ففرضاها بعد في موضوع الدعوى على اعتبار أن الطاعن ممتنع عن اليمين وناكل عنه لمجرد عدم حضوره في اليوم التالي ، هو قضاء مؤسس على إجراء مخالف للقانون ويتعين نقضه .

الطعن رقم ١٠٣ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٩٥ بتاريخ ١٩٤٤/٦/١

إذا ما وجهت اليمين الحاسمة بصيغة معينة فإن المحكمة لا تملك تغيير هذه الصيغة تغييراً يؤثر في مدلولها ومعناها ، إذ الشأن في ذلك هو لمن يوجه اليمين دون غيره . فإذا رفضت المحكمة توجيه اليمين للورثة لكونها عن واقعة شخصية للمورث ، وعلمها عنده هو - دون الورثة - بإعتراف موجه اليمين ، فإنه لا يصح لموجه اليمين أن ينعي عليها ذلك بمقولة إنه إنما كان يقصد منها أن يحلفوا على العلم فقط وخصوصاً إذا كان الورثة قد تمسكوا بأن توجيه اليمين بالصيغة التي وجهت بها غير جائز وأن اليمين التي يصح توجيهها إليهم ، بوصفهم ورثة ، هي يمين الإستيثاق فقط ، ومع ذلك لم يعدل الخصم صيغة اليمين بل لم يقل إنه إنما قصد يمين العلم .

الطعن رقم ٤٥ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ١٢٢ بتاريخ ١٩٤٦/٣/٧

إن المستفاد من المادتين ٢٢٤ ، ٢٢٥ من القانون المدني أن اليمين الحاسمة ملك الخصم لا ملك القاضي ومن ثم يكون متعيناً على القاضي أن يجيب طلب توجيهها متى توافرت شروطها إلا إذا بان له أن طالبها متعسف في هذا الطلب . فإذا كان الحكم قد رفض توجيه هذه اليمين بمقولة إن المعاملة بين الطرفين بالكاتب وطالب اليمين رجل قانوني يقدر المستندات في مسائل الحساب فإنه يكون قد خالف القانون إذ هذا الذي قاله ليس فيه ما يفيد أن طالب اليمين كان متعسفاً في طلب توجيهها .

الطعن رقم ٩٢ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ١٨٦ بتاريخ ١٩٤٦/٥/٣٠

جرى قضاء محكمة النقض على أن اليمين الحاسمة ملك للخصم لا للقاضي وأن على القاضي أن يجيب طلب توجيهها متى توافرت شروطها إلا إذا بان له أن طالبها يتعسف في هذا الطلب . ومحكمة الموضوع وإن كان لها كامل السلطة في إستخلاص كيدية اليمين فإنه يتعين عليها أن تقيم إستخلاصها على إعتبارات من شأنها أن تؤدي إليه . فإذا أقامت المحكمة حكمها بكيدية اليمين على مجرد أن

الوفائع المراد إثباتها منقبة بمحروقات مصادرة من طالب توجيه اليمين لهذا منها تصور في التسييب ، فإن كون الواقعة المراد إثباتها باليمين تتعارض مع الكتابة لا يفيد بذاته أن اليمين كيدية .

الطعن رقم ٩٧ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ١٩٢ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٤٦

المستفاد من المادتين ٢٢٤ و ٢٢٥ من القانون المدني أن اليمين الحاسمة ملك الخصم لا لملك القاضي فمن المتعين على القاضي أن يجب طلب توجيهها متى توافرت شروطها إلا إذا بان له أن طالبها متعسف في طلبه . فالحكم الذي يؤسس قضاءه برفض طلب اليمين على أن الطرفين إعتادا التعامل بالكتابة وأن طالب توجيهها قال إن خصمه أخذ المبالغ المراد الحلف عليها في غضون سنتين طوال مما يجعل طلب اليمين غير جدي يكون مخالفاً للقانون لتأسيسه قضاءه على غير العسف في طلبها .

الطعن رقم ٢٠٠ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٧٥٠ بتاريخ ٧/٤/١٩٤٩

اليمين الحاسمة ملك الخصم له أن يوجهها متى توافرت شروطها مهما كانت قيمة النزاع ولو كان الغرض منها إثبات ما يخالف عقداً مكتوباً ولو رسمياً ، إلا فيما لا يجوز الطعن فيه " من العقد الرسمي " إلا بالتزوير ومن ثم يكون معيناً على القاضي أن يجب طلب توجيهها إلا إذا بان له أن طالبها متعسف في طلبه والقول بأن طلب توجيه اليمين غير جدي لتناقض طالبه في دفاعه ليس من شأنه أن يفيد أنه كان متعسفاً في توجيهها ، ومن ثم لا يصح أن يكون ذلك سبباً للحكم برفض توجيه اليمين .

* الموضوع الفرعي : اليمين المتممة :

الطعن رقم ١٠٣ لسنة ١٩ مكتب فني ٢ صفحة رقم ٦٢٢ بتاريخ ٤/٥/١٩٥١

أن شرط توجيه اليمين المتممة هو أن يكون لدى كل من الطرفين مبدأ ثبوت لا يرقى إلى مرتبة الدليل الكامل فإذا ما وجهت المحكمة اليمين إلى أحد الخصمين وحلفها وقدرت من ذلك أن الدليل الكامل قد توافر على صحة ما يدعيه فليس في ذلك ما يناقض ما سبق أن قررته فلي حكمها الصادر بتوجيه اليمين من أن كلا من الطرفين يستند في دعواه إلى دليل له قيمته .

الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٢١ مكتب فني ٦ صفحة رقم ٤٧٣ بتاريخ ١٣/١/١٩٥٥

اليمين المتممة ليست إلا إجراء يتخذه القاضي من تلقاء نفسه رغبة منه في تحري الحقيقة ثم يكون له من بعد اتخاذها سلطة مطلقة في تقدير نتيجته . فهي ليست حجة ملزمة للقاضي بل له أن يأخذ بها بعد أن يؤيدها الخصم أو لا يأخذ بها ولا تنقيد محكمة الاستئناف بما رتبته عليها محكمة أول درجة لأنها لاتحسم النزاع ولا تحول دون استئناف الحكم المؤسس عليها ، من ثم فلا يعيب الحكم عدم رده على الدفع بعدم قبول الاستئناف المؤسس على أن اليمين المتممة قد حسمت النزاع إذ هو دفع غير منتج لا يغير باغفاله وجه الحكم في الدعوى .

الطعن رقم ٣٢٨ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٥٧١ بتاريخ ١٩٦٢/٥/٣

لما كانت اليمين المتممة ليست إلا إجراء يتخذها القاضى من تلقاء نفسه رغبة منه فى تحرى الحقيقة وكانت هذه اليمين لا تحسم النزاع فإن القاضى -من بعد توجيه هذا اليمين- يكون مطلق الخيار أن يقضى على أساس اليمين التى أدت أو على أساس عناصر إثبات أخرى إجمعت له قبل حلف هذه اليمين أو بعد حلفها . ولا تنقيد محكمة الاستئناف بما رتبته محكمة أول درجة على اليمين المتممة التى وجهتها ومن ثم فلا تثريب عليها إن هى لم تقضى بإلغاء حكم توجيه اليمين المتممة مع إلغائها الحكم الابتدائى الصادر فى موضوع الدعوى وحسبها أن تورد فى أسباب حكمها ما جعلها تطرح نتيجة هذه اليمين . ذلك أن الحكم بتوجيه اليمين هو من الأحكام التى تصدر قبل الفصل فى الموضوع ولا تنته به الخصومة كلها أو بعضها .

الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٥٥ بتاريخ ١٩٦٦/١/٦

لا يشترط فى الدليل الناقص الذى يكمل باليمين المتممة أن يكون كتابة أو مبدأ ثبوت بالكتابة بل يصح أن يكون بينة أو قرائن يرى فيها القاضى مجرد مبدأ ثبوت عادى وإن كان يجعل الإدعاء قريب الاحتمال إلا أنه غير كاف بمجردة لتكوين دليل كامل يقنعه فيستكمل باليمين المتممة ومن ثم فلا تثريب على محكمة الاستئناف إذا هى عمدت إلى تكملة القرائن التى تجمعت لديها باليمين المتممة وإذ هى رأت بعد حلف هذه اليمين أن الدليل قد اكتمل لديها على إنقضاء الدين .

الطعن رقم ٢٢٠ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٢٧٩ بتاريخ ١٩٦٨/١٠/٢٩

يشترط لتوجيه اليمين المتممة ألا تكون الدعوى خالية من أى دليل وأن يكون بها مبدأ ثبوت يجعل الإدعاء قريب الاحتمال وإن كان لا يكتفى بمجردة لتكوين دليل كامل فيستكمل القاضى باليمين المتممة ولقاضى الموضوع الحرية فى تعيين من يوجه إليه هذه اليمين من الخصوم وهو يراعى فى ذلك من كانت أدلته أرجح ومن كان أجدر بالثقة فيه والإطمئنان إليه .

الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٤٦٣ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٢

توجيه اليمين المتممة وإن كان إجراء يتخذها القاضى من تلقاء نفسه وقوفاً على الحقيقة إلا أن له السلطة النامة فى تقدير نتيجة ، إذ اليمين المتممة دليل تكميلى ذو قوة محدودة ، ولأن العبرة أساساً هى بمدى إطمئنانه إلى صحة الواقعة محل النزاع فى مجموعها سواء حلف اليمين جميع الورثة - الموجهة إليهم أو بعضهم .

الطعن رقم ٧ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٣٤٢ بتاريخ ١٩٧٣/٢/٢٧

اليمين المتممة إجراء يتخذها القاضى من تلقاء نفسه رغبة منه فى تحرى الحقيقة ليستكمل به دليلاً ناقصاً فى الدعوى ، وهذه اليمين وإن كانت لا تحسم النزاع إلا أن للقاضى بعد حلفها أن يقضى على أساسها

باعتبارها مكملّة لعناصر الإثبات الأخرى القائمة في الدعوى ليبنى على ذلك حكمه في موضوعها أو في قيمة ما يحكم به .

الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٤٤ مكتتب قضي ٢٨ صفحة رقم ١٦٧٣ بتاريخ ١٥/١١/١٩٧٧

لا تبرير على محكمة الموضوع إن لم تستعمل حقها في توجيه اليمين المتممة إذ هو من الرخص القانونية التي تستعملها إن شئت بلا إلزام عليها في ذلك ولو تحققت شروط الحق في توجيهها .

الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٤٨ مكتتب قضي ٣٣ صفحة رقم ١٠٨١ بتاريخ ٢٩/١١/١٩٨٢

اليمين المنصوص عليها في المادة ٢٧٢ بحرى توجه في الأصل إلى الخصم الذي له حق المطالبة بالإثبات إلا أنه إذا كان هذا الخصم شخصاً متعدياً فليس هناك ما يمنع من توجيهها إلى ممثله القانوني في حدود نيابته عنه لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بتأييد الحكم الابتدائي الذي إنتهى إلى رفض الدعوى إعمالاً للأثر المترتب على سقوط الدعوى بالتقادم بعد أن رفض طلب تحليف رئيس مجلس إدارة الشركة المطعون ضدها على أن الشركة قد أولت الطاعن مبلغ ٧٨٢ ج و ٣١٤ م الذي أظهره الخبر في تقريره بمقولة أن اليمين التي طلب الطاعن توجيهها إليه غير جائزة لورودها على عمل لم يصدر منه شخصياً مع أن أداء الشركة الأجور لعمالها هو مما تتسع له نيابة رئيس مجلس الإدارة عنها وتحجب بذلك عن توجيه اليمين إليه والفصل في الدعوى بناء على ما يسفر عنه توجيه اليمين فإنه يكون فضلاً عن خطئه في تطبيق القانون قد شابه القصور بما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٥٤ مكتتب قضي ٤١ صفحة رقم ٩٧١ بتاريخ ٩/٤/١٩٩٠

اليمين هي إشتهاد الله عز وجل على قول الحق ، وقد تكون قضائية تؤدي في مجلس القضاء أو غير قضائية تحلف في غير مجلس القضاء باتفاق الطرفين ومن ثم تعتبر الأخيرة نوعاً من التعاقد يخضع في إثباته للقواعد العامة ، أما حلفها ، فهي واقعة مادية تثبت باليعة والقرائن إذ هي تؤدي شفعاً أمام المتفق على الحلف أمامهم ، ومعنى تم حلفها من أهل لها ، ترتب عليها جميع آثار اليمين القضائية متى حسم النزاع ومنها حجيتها في مواجهة من وجهها إلى خصمه .

* الموضوع الفرعي : أمانة الخبير :

الطعن رقم ٤٥٦ لسنة ٣٧ مكتتب قضي ٢٣ صفحة رقم ١٣٤٧ بتاريخ ٩/١٢/١٩٧٢

متى كانت محكمة الاستئناف قد قضت في حكمها الصادر بجلسته ١٩٦٧/٣/٢٦ بنذب غير في الدعوى وكلفت المطعون ضده بأداء الأمانة فأذاها فلما إعترض الطاعن على شخص الخبير أصدرت المحكمة حكمها الثاني بجلسته ١٩٧٦/٤/٢٣ بنذب غيرين آخرين لينضمّا إلى الخبير السابق في أداء المهمة الموضحة بالحكم الأول ، وكلفت الطاعن والمطعون ضده بإيداع أمانة تكميلية قدرها ثلاثون

جنبها مناصفة بينهما على ذمة أتعاب الخبيرين إلا أن الطاعن إمتنع عن دفع حصته في هذه الأمانة . ولما كان الحكمان بهذه المثابة كلا لا يتجزأ لأنهما يتعلقان بمهمة واحدة عهد إلى الخبراء الثلاثة مباشرتها فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد أعطى في تطبيق القانون حين إتخذ من إمتناع الطاعن عن دفع حصته في الأمانة مسوغاً للحكم بسقوط حقه في التمسك بهذين الحكمين ، ومن ثم يكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

* الموضوع الفرعي : أوراق رسمية :

الطعن رقم ٣٣٣ لسنة ٢١ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ١١٩٢ بتاريخ ١٩٥٥/٦/٢
دفتر الختام ليس من قبيل الأوراق الرسمية ولا حجة له في إثبات أن المنسوب إليه الختم المطعون فيه هو الذى طلب إلى الختام أن يصممه .

الطعن رقم ٢٥١ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ١٦٠٨ بتاريخ ١٩٥٥/١٢/٢٢
لا حجة لخراائط المساحة في بيان الملكية وإنما تعبر فقط عن الواقع المادى .
الطعن رقم ١٧٢ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ٥٢٠ بتاريخ ١٩٥٧/٥/٢٣
ما يثبت المحضر من وجود مزايدين وقعا كشهود على محاضر بيع الأشياء المحجوز عليها لا يدل بذاته على جدية البيع .

الطعن رقم ٣٣٣ لسنة ٢١ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ١١٩٢ بتاريخ ١٩٥٥/٦/٢
الطلب الذى يقدم لمصلحة المساحة لمراجعة عقد من العقود أو استمارة التغير التى تحررها المساحة لا تعتبر أيهما من الأوراق المعدة لإثبات شخصية الموقعين عليها وليس من مهمة الموظف القائم بها إثبات هذه الشخصية ولا تكون هذه الأوراق حجة بما فيها إلا بالنسبة للبيان الفنى الذى تضمنته هذه الأوراق .

الطعن رقم ١٥١ لسنة ٢٨ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ١٠٠٦ بتاريخ ١٩٦٣/١٠/٣١
توقعات ذوى الشأن على الأوراق الرسمية التى تجرى أمام الموثق تعتبر من البيانات التى يلحق بها وصف الأوراق الرسمية فتكون لها حجة في الإثبات حتى يظن فيها بالتزوير .

الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٢٤٤ بتاريخ ١٩٦٤/٢/٢٠
متى كان الحكم المطعون فيه قد إعتد على صورتين رسميتين لورقتين رسميتين - حجتى وقف - حرر كلا منهما موظف مختص بتحريرها وكان الطاعنون لم ينازعوا في مطابقة هاتين الصورتين لأصلهما فإنهما تعتبران مطابقين لهذا الأصل وبالتالي حجة بما ورد فيهما من إقرارات صادرة من الأشخاص الذين أثبت الموظف المختص بتحرير الحجتين صدورهما منهم ومن ثم فلا على الحكم إذا إعتد في

قضائه على هذه الإقرارات واتخذ منها دليلاً على ما قضى به .

الطعن رقم ٣٥٦ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ٥٩٩ بتاريخ ١٩٦٨/٣/٢٦

المحكمة غير ملزمة بأن تقبل للمضاهاة كل ورقة رسمية لم يثبت تزويرها ، ولها إذا وجدت في بعض الأوراق الصالحة للمضاهاة ما يكفي لإجرائها أن تقصرها عليها وأن تستبعد الأوراق الأخرى .

الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٧ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٤٠٧ بتاريخ ١٩٧٢/٣/١٤

ما تتضمنه محاضر جمع الاستدلالات ، ومنها المحاضر التي يحررها معاون المالية من بيانات إقرارات لا يكون لها الحجية المطلقة التي أسبغها القانون على البيانات التي أعدت لها الورقة الرسمية ، وإنما تكون خاضعة للمناقشة والتمحيص ، وقابلة للإثبات عكسها بكافة الطرق دون حاجة لسلوك طريق الطعن بالتزوير .

الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٤٢٢ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٩

إذ كان مناط رسمية الورقة وفق المادة ٣٩٠ القانون المدني المقابلة للمادة ١٠ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن يكون محررها موظفاً عمومياً أو مكلفاً بخدمة عامة مختصاً بمقتضى وظيفته بتحريرها وإعطائها الصيغة الرسمية ، ويقصد بهما في هذا الخصوص كل شخص تعينه الدولة المصرية لإجراء عمل من الأعمال المتعلقة بها أو لتنفيذ أمر من أوامرها أجرته على ذلك أو لم تجره ، فإن رجال البعثات الدبلوماسية وموظفي السفارات الأجنبية لا يعدون من قبيل الموظفين العموميين أو المكلفين بخدمة عمومية في معنى المادة المشار إليها ، ولا تعتبر المحررات التي يصدرونها من الأوراق الرسمية ، وبالتالي فلا محل للجدل حول ما إذا كان الملحق العسكري أو سواه هو الموقع على الشهادة الصادرة من السفارة التي استند إليها الحكم أو أنها لا تندرج ضمن أعمال وظيفته .

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٤٧ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٣٩٩ بتاريخ ١٩٨٧/٣/١٧

يشترط أن يتضمن مسوغ سماع الدعوى ما يبين عن صحتها دواءً لإفراء الوصايا وتحراز أشبهه تزويرها كما وأن مفاد طلب أوراق رسمية تدل على الوصية كمسوغ لسماع الدعوى بها يكفي فيه مجرد ذكرها عرضاً في محضر رسمي أو الإشارة إلى وجودها في تحقيق رسمي أدلى فيه الموصى بقوله على يد موظف مختص أو نحو ذلك وجود ورقة الوصية ذاتها تسمع الدعوى بها لوصية وفقاً للمادتين ٣٧ ، ٤٤ من قانون الوصية السالف الذكر - وعلى ما جاء بمذكرته الإيضاحية - تصح بالثلث للوارث وغيره وتنفذ من غير إجازة الورثة ، فإذا كان الموصى قد أوصى لهم بسهم شائع في التركة كلها لا يزيد على ثلثها استحق الموصى له سهمه فيها .

الطعن رقم ٢٠٥٦ لسنة ٥٦ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ٤٦٢ بتاريخ ١٩٩٠/٧/٢٥

مفاد النص في المادة ٣٧ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ عدم جواز المضاهاة على ورقة عرقية

ينكر الخصم صحتها ولم يعترف بها ، ولا يكفي في هذا الشأن بالسكوت أو باتخاذ موقف سلبى بل يجب أن يكون هناك موقف إيجابى يستدل منه بوضوح على إعترافه بصحة الورقة العرفية ، ومناط رسمية الورقة فى معنى المادتين ١٠ ، ١١ من قانون الإثبات سالف الذكر أن يكون محررها موظفاً عموماً مكلفاً بتحريرها بمقتضى وظيفته وتعتبر حجة بما دون فيها من أمور قام بها محررها فى حدود مهمته أو وقت من ذوى الشأن فى حضوره ، وشركات القطاع العام تعتبر من أشخاص القانون الخاص والعاملون بها ليسوا من الموظفين العموميين لأن علاقتهم بها علاقة تعاقدية تخضع لأحكام نظام العاملين بتلك الشركات ومن ثم لا تعتبر أوراقها أوراقاً رسمية ، وإذ كان اليمين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الخبير المنتدب لصحة توثيق مورت الطاعنة والمطعون ضدهم الخمسة الأول المرحوم على الإقرار المطعون عليه قد إستعان فى تحقيق المضاهاة بتوقيعات له على إخطارات إشراكه فى صندوق المؤسسة والزمانة بشركة إسكو وهى أوراق بحكم كنهها أوراق عرفية لم تعترف الطاعنة بصحتها وإنكرتها وتمسكت أمام المحكمة التى أصدرته بهذا الدفاع إلا أنها أغفلته مع أنه دفاع جوهري من شأن تحقيقه أن يغير وجه الراى فى الدعوى بما يعيب الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون والقصور فى التسيب .

الطعن رقم ٣٧ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢٧٩ بتاريخ ١٩٤٠/١٢/٥
الشهادة التى تستخرج من دفتر التصديقات على الإماءات والأختام الموقع بها على المحررات العرفية هى صورة رسمية لما يدون فى هذا الدفتر من ملخص للمحرر وليست صورة للورقة العرفية . ولذلك فإنه يجوز الإستناد إليها فى إثبات هذا المقدم

* الموضوع الفرعى : ترجمة للمستندات :

الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٨١٤ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٢٧
عدم ترجمة المستندات التى تقيم المحكمة عليها قضاءها من اللغة الأجنبية إلى اللغة العربية يجعل حكمها مخالفاً لقانون السلطة القضائية الذى يقرر بأن لغة المحاكم هى اللغة العربية إلا أنه لا تشترط الرسمية فى هذه التركة إلا حيث لا يسلم الخصوم بصحة الترجمة العرفية المقدمة للمستند ويتنازعون فى أمرها . وإذ كان ذلك وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه عول على الترجمة العرفية لخطاب الضمان المقدم من الشركة المطعون ضدها الثانية إستناداً إلى أن الطاعنة لم تدع بأنها غير صحيحة فإنه لا يكون قد أخطأ فى القانون أو شابه قصور فى التسيب .

الطعن رقم ٦٤٣ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٢٥٣ بتاريخ ١٩٧٩/٥/٢
إذ كان الطاعنان لم يتمسكا أمام محكمة الموضوع ، بعدم صحة الترجمة العرفية لعقد الإيجار المقدمة

من المطعون عليهم ، وكانت الرسمية لا تشترط في ترجمه المستندات إلا حيث لا يسلم الخصوم بصحة الترجمة العرفية ويتنازعون أمرها ، فلا على الحكم إن هو إعتد بها .
الطعن رقم ١٢٩٣ لسنة ٤٨ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٢٩٥ بتاريخ ١٩٨٢/٣/٨
أنه وإن كان عدم ترجمة المستندات التي تقيم المحكمة عليها قضاؤها من اللغة الأجنبية إلى اللغة العربية يجعل حكمها مخالف لقانون السلطة القضائية الذي يقرر بأن لغة المحاكم هي اللغة العربية إلا أنه لا يشترط الرسمية في هذه الترجمة إلا حيث لا يسلم الخصوم بصحة الترجمة العربية المقدمة للمستند ويتنازعون في أمرها .

* الموضوع الفرعي : تقدير أعمال الخبير :

الطعن رقم ١٢٨ لسنة ١٧ مكتب فني ١ صفحة رقم ٢٨٢ بتاريخ ١٩٥٠/٣/٢
إذا كان الخبير المعين من محكمة الاستئناف قد خالف الخبير الذي ندبته محكمة الدرجة الأولى في مبلغ من المبالغ وكان الحكم قد عني بفحص الاعتراضات الموجهة إلى تقرير الخبير المعين في الاستئناف ، وكان تقرير هذا الخبير قد ناقش دفاع المعارضين تمحيصاً كافياً ، فإن أخذ الحكم بتقرير الخبير في هذا الشأن معناه أنه أتخذ أسباب التقرير أسباباً له وفيها ما يفيد أن المحكمة أطرحت أقوال الخبير الأول .

الطعن رقم ١٨٨ لسنة ١٨ مكتب فني ١ صفحة رقم ٥١٣ بتاريخ ١٩٥٠/٥/١٨
إن عدم إشارة القاضي والخبير اللذين إستكبا المطعون في إضائه إلى وجود تلاعب منه وقت الإستكباب لا يحول دون أن تستظهر محكمة الاستئناف هذا التلاعب من إطلاعها على الإضاءات موضوع المضاهاة ومقارنتها .

الطعن رقم ١٩٦ لسنة ١٨ مكتب فني ١ صفحة رقم ٤٢٥ بتاريخ ١٩٥٠/٤/١٣
متى كانت المحكمة قد أثبتت في حكمها أنها إطلعت على تقرير الخبير ومحاضر أعماله وتحققت منه أنه إنتقل إلى العین محل النزاع وعابها وسمع أقوال الطرفين وحقق دفاعهما وإطلع على مستنداتها وطبقها على الطبيعة ، ثم أخذت بالنتيجة التي إنتهى إليها فإن الأسباب التي أوردها الخبير في تقريره تصبح أسباباً لحكمها ، وإذا كان الطاعن لم يقدم إلى محكمة النقض صورة رسمية من تقرير هذا الخبير ومحاضر أعماله حتى تستطيع محكمة النقض أن تبين ما ينهه على الحكم من قصور فإن طعنه لا يكون له وجه .

الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ١٨ مكتب فني ١ صفحة رقم ٥٧٤ بتاريخ ١٩٥٠/٤/١٣
مادامت المحكمة قد أخذت في حكمها بتقرير الخبير الذي إنتدبته للأسباب التي إنتدبها عليه

و اعتمدت طريقة التقدير التي إتبعها فذلك مفاده أنها لم تجد في تقرير الخبير الإستشارى ما يغير وجه
الرأى الذى إنتهت إليه في الدعوى .

الطنن رقم ٦١ لسنة ١٩ مكتب فتى ٢ صفحة رقم ١٠٢٠ بتاريخ ١٤/٦/١٩٥١
بحسب الحكم ان يعتمد تقرير الخبير المقدم في الدعوى ليكون ما يحويه التقرير من بيان وأسباب
وتفنيد لأقوال جزءا متما لأسبابه ، أما علة أخذ الحكم بما ورد في التقرير فمرجعها بالبداهة وبدون
حاجة الى تصريح الى ما يقوم عليه التقرير من أسباب وما يفيد ضمنا اطراح ما وجه اليه من اعتراضات
وليس الحكم في حاجة بعد ان وضحت له جليا حقيقة النزاع ان ينص على أنه صار في غنى عن تقديم
رسم تخطيطى كان يرى الاسعانة به .

الطنن رقم ١١٨ لسنة ١٩ مكتب فتى ٢ صفحة رقم ٧٥٦ بتاريخ ١٩/٤/١٩٥١
ان اجابة طلب الخصم مناقشة الخبير ليست حقا له تتحتم على المحكمة اجابته اليه بل هي صاحبة
السلطة في تقدير ما اذا كان هذا الاجراء منتجا أو غير منتج في الدعوى واذن فمتى كانت المحكمة بعد
أن محصت طعون كل من الطرفين على تقرير الخبير انتهت بالأدلة السائغة التى أوردتها الى استخلاص
الحقيقة من ثنائها وربت عليها قضاءها بالتعويض غير مقيدة في ذلك برأى الخبير فلا معقب عليها في
هذا الذى أجرتة .

الطنن رقم ١٦٣ لسنة ١٩ مكتب فتى ٣ صفحة رقم ٥٦٠ بتاريخ ٦/٣/١٩٥٢
إن رأى الخبراء غير مقيد للمحكمة ذلك أنها لا تقضى في الدعوى إلا على أساس ما تطعن إليه ومن ثم
لا يعيب قضائها إذ هي اطرحت النتيجة التى أجمع عليها ستة من الخبراء من أن أرض النزاع تدخل في
مستندات الطاعنين وذهبت بما لها من سلطة التقدير الموضوعية إلى نتيجة مخالفة متى كانت قد أوردت
الأدلة المسوغة لها .

الطنن رقم ١٩٨ لسنة ١٩ مكتب فتى ٣ صفحة رقم ٢٤٦ بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٥١
الطنن في أهلية خير لا يقبل ما دام أنه لا يشتمل على عيب معين لاحق بتقريره الذى إطمأن اليه
المحكمة .

الطنن رقم ٦٨ لسنة ٢٠ مكتب فتى ٣ صفحة رقم ٥٤٨ بتاريخ ٢٨/٢/١٩٥٢
إذا كان الحكم قد أخذ بالنتيجة التى إنتهى إليها خبير الدعوى فإنه يعتبر أنه أخذ بها محمولة على
الأسباب التى بنيت عليها للتلازم بين النتيجة ومقدماتها . ومن ثم فلا يعيبه عدم إشارته إلى الأسباب التى
بنى عليها الخبير تقريره .

الطنن رقم ١٤٦ لسنة ٢٠ مكتب فتى ٣ صفحة رقم ١١٤٥ بتاريخ ٢٩/٥/١٩٥٢
المحكمة غير مقيدة برأى الخبير المتدب في الدعوى لتقدير قيمة الأبيان التى نزع ملكيتها للمنفعة

العامة بل لها أن تطرحه وتقضى فيها بناء على الأدلة الأخرى المقدمة فيها وذلك دون أن تكون ملزمة بنذب خبير آخر متى وجدت في هذه الأدلة الأخرى المقدمة ما يكفي لإقامة قضائها

الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١١١٥ بتاريخ ١٩٥٢/٥/٢٢

- المحكمة غير ملزمة بإتباع رأى الخبراء الذين نذبوا فى الدعوى ولها السلطان المطلق فى تقدير الأدلة و فى الأخذ بتقرير الخبير الإستشارى متى وجدت فى أوراق الدعوى وفى المضاهاة التى أجرتها بنفسها ما يقنعها بصحة العقد وكانت الأسباب التى بنت عليها إقتناعها بذلك من شأنها أن تؤدى الى ما قضت به .

- إن المادة ٢٤٣ من قانون المرافعات لا توجب على المحكمة إستدعاء الخبراء لمناقشتهم فى تقريرهم وإنما تجيز لها ذلك إذا تراءى لها لزومه . وإذن فمتى كانت المحكمة لم تجد بما لها من سلطة فى تقدير الأدلة حاجة إلى هذه المناقشة إعتماذا على تقرير الخبير الإستشارى والمضاهاة التى أجرتها هى بنفسها والقرائن التى أشارت إليها فى حكمها فإن النعى عليها مخالفة القانون يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٢٧١ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٣٥٨ بتاريخ ١٩٥٣/١/١٥

لا يعيب الحكم إذ أخذ بتقرير الخبير المعين فى الدعوى أن لا يرد على ما ورد بالتقرير الإستشارى بأسباب خاصة ذلك أن فى أخذه بتقرير الخبير المعين فى الدعوى ما يفيد أن المحكمة لم تر فى التقرير الإستشارى ما يغير وجه الرأى فى الحكم .

الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٤٣ بتاريخ ١٩٥٣/١٠/١٥

أخذ المحكمة بتقرير الخبير المنتدب منها يفيد استنادها إلى أسبلبه ونبلها ما تعارض معها من الأسباب التى أقيم عليها التقرير الإستشارى .

الطعن رقم ٣٤٩ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٥٨٠ بتاريخ ١٩٥٣/٣/٥

لا على المحكمة ان هى اتخذت من تقرير خبير دعوى إلبات الحالة دليلا على الطاعن ولو لم يكن حاضرا فى تلك الدعوى متى كان المطعون عليهم الثلاثة الأولون وهم المدعى عليهم فى الدعوى الأصلية ممثلين فيها ولم يسند هو عيا معينا إلى هذا التقرير سوى قوله إن الخبير استند فى ثبوت مسئوليته إلى مجرد اعتراف المطعون عليهم الثلاثة الأولين وكان لم يقدم دليلا على صحة إسناده هذا .

الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١١٨١ بتاريخ ١٩٥٣/٦/٢٥

لا تثريب على المحكمة إذ هى لم تر ندب خبير آخر بعد أن أخذت بتقرير الخبير المنتدب وبما ذهب إليه من صحة الورقين المطعون فيهما وتحققت من صحة رأيه بما أجرته بنفسها من المضاهاة .

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢١ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٥١٧ بتاريخ ١٩/٢/١٩٥٣

إذا كان الحكم قد أخذ بتقرير الخبير المنتدب فى الدعوى فإنه أفاد عدم إقتناعه بما ورد بتقرير الخبير الإستشارى وفى هذا الرد الكافى على ما تضمنته من إعتراضات .

الطعن رقم ٣٣٣ لسنة ٢١ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ١١٩٢ بتاريخ ٢/٢/١٩٥٥

المحكمة غير ملزمة بالأخذ برأى الخبير ، ذلك أن هذا الرأى لا يعدو أن يكون عنصراً من عناصر الإثبات التى تخضع لتقديرها .

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٢١ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ١٣٣ بتاريخ ١٨/١١/١٩٥٤

- مناط الطعن ببطان تقرير الخبير هو أن يكون قد شاب إجراءاته عيب جوهرى ترتب عليه ضرر للخصم . وإذن لمضى كان الخبير قد حدد يوماً معينا ليقدم الطرفان مستنداتها ثم عجل هذا التاريخ وأتم أعماله وكان الخصم المتمسك ببطان الخبير لم يقدم ما يدل على أن الخبير أغفل فحص مستند قدمه إليه كما لم يقدم إلى محكمة الموضوع بعد إيداع تقرير الخبير حتى صدور الحكم أى مستند يستفاد منه أن الخبير فوت عليه مصلحة باتخاذ هذا الاجراء ، فإن النعى ببطان التقرير يكون غير مقبول لانقضاء المصلحة فيه .

- المحكمة غير ملزمة بإجابة الخصوم إلى طلب مناقشة الخبراء متى كانت قد رأت من الأدلة والأوراق المقدمة إليها ما يكفى للفصل فى الدعوى .

الطعن رقم ٤٢٦ لسنة ٢١ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٥٦٥ بتاريخ ٢٦/٢/١٩٥٣

متى كان الحكم إذ قضى بتزوير العقد المطعون فيه إقام قضاءه على استخلاص موضوعى مبالغ يكفى لحمله أخذاً بتقرير الخبير المنتدب فى الدعوى ، فإن فى هذا الرد الضمنى الكافى على طلب ندب خبير مرجح وعلى تقرير الخبير الاستشارى .

الطعن رقم ٢٤٠ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ١٥٨٥ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٥٥

لمحكمة الموضوع إذا ندرست خبيراً ألا تكون مقيدة برأيه طبقاً للمادة ٢٤٦ من قانون المرافعات وبحسب الحكم أن يكون قد تناول فى أسبابه الرد على ما جاء بتقرير الخبير .

الطعن رقم ٣٥٤ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٩ صفحة رقم ٤٣ بتاريخ ٢/١/١٩٥٨

لمحكمة الموضوع - فى حدود سلطتها التقديرية - أن تأخذ بتقرير الخبير كله أو ببعض ما جاء به وتطرح بعضه لأنها غير مقيدة بأراء أهل الخبرة إذ هى لا تقضى إلا على ما تظمن إليه دون أن يشوب حكمها فى ذلك أى تناقض .

الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٩ صفحة رقم ٨٢٤ بتاريخ ٢٥/١٢/١٩٥٨

لا تلتزم محكمة الموضوع بالرد على الطعون التى يوجهها الخصم إلى تقرير الخبير ما دام أنها قد

أخذت بما جاء في هذا التقرير - إذ أن في أخذها بما ورد فيه دليلا كافيا على أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق الغائها إليها وهي في تقديرها ذلك لا سلطان عليها لمحكمة الموضوع .
الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٢٤ مكتب فني ٩ صفحة رقم ٦٨٩ بتاريخ ٩٥٨/١/١٣
رأى الخبير لا يخرج عن كونه عنصرا من عناصر الإثبات لمحكمة الموضوع تقديره دون معقب عليها في ذلك .

الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٢٤ مكتب فني ٩ صفحة رقم ٧٧٠ بتاريخ ١٩٥٨/١٢/١١
إذا استندت محكمة الموضوع في قضائها إلى تقرير الخبير وإلى ما أوردته من أسباب سائلة تنفيذاً لمطاعن الطاعن - فإن ما يثيره في وجه الطعن من أن الحكم المطعون فيه قد ألقم قضاءه على أسانيد غير صحيحة وغير ثابتة بذليل في الأوراق يكون غير قائم على أساس ولا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا محل لإثارته أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ١٩٨ لسنة ١٩ مكتب فني ٣ صفحة رقم ٢٤٦ بتاريخ ١٩٥١/١٢/٢٠
لا تثريب على المحكمة إذ هي لم تجب طلب مناقشة الخبراء الذين لم تتفق تقاريرهم مع تقرير الخبير الذي اطمأنت إليه وأخذت به ما دام ما أوردته في حكمها من أسباب يفيد أنها لم تر حاجة إلى هذا الاجراء مع وضوح وجه الحق في الدعوى .

الطعن رقم ٣٨٦ لسنة ٢١ مكتب فني ٤ صفحة رقم ٩٥٩ بتاريخ ١٩٥٣/٤/٣٠
متى كانت المحكمة قد اتخذت إجراءات عديدة لتكشف حقيقة العقد المطعون فيه بالتزوير بأن حكمت بإحالة الدعوى على التحقيق وسمعت شهادة الشهود كما أصدرت ثلاثة أحكام بنبذ خبراء وتجمع لديها إلى تقاريرهم تقرير خبير استشاري آخر ورات من كل ذلك ما يكفي لاقتناعها بصحة الورقة فلا تثريب عليها إذ هي لم تستجب إلى ما طلبه الطاعن من استحضار الخبراء لمناقشتهم أو تعيين خبراء جدد إذ هذا منها تقدير موضوعي تستقل به .

الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٢٥ مكتب فني ١١ صفحة رقم ٤٣٢ بتاريخ ١٩٦٠/٦/٢٣
إذا كان الأمر محل خلاف كبير بين الأطباء فإن إستعانة المحكمة بكبير الأطباء الشرعيين للإستارة برأيه لا يعد تنحيا منها عن وظيفتها - بل هو من إطلاقاتها وهذا الرأي وغيره يخضع في النهاية لتقديرها .
الطعن رقم ٦٦٠ لسنة ٢٥ مكتب فني ١١ صفحة رقم ٥٤٤ بتاريخ ١٩٦٠/١١/٣
المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب تعيين خبير مرجح متى كانت قد وجدت في تقرير الخبير المنتدب وفي أوراق الدعوى وعناصرها الأخرى ما يكفي لاقتناعها بالرأى الذي إنتهت إليه .

الطعن رقم ٩٦ لسنة ٣٠ مكتب فني ١٥ صفحة رقم ١٢٧٤ بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٣١
المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب تعيين خبير آخر في الدعوى متى كانت قد وجدت في تقرير الخبير

السابق نديه و في أوراق الدعوى وعناصرها الأخرى ما يكفى لتكوين عقيدتها للفصل فيها .

الطعن رقم ٤٨ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ١١٠٥ بتاريخ ١١/١٨/١٩٦٥

ليس في نص المادة ٢٤٣ من قانون المرافعات ما يلزم المحكمة بمناقشة الخبير الذى عينته فى الدعوى بل إن الأمر فى إجراء هذه المناقشة جوازى لها متروك لمطلق تقديرها والأمر كذلك بالنسبة لما نصت عليه المادة ٢٤٤ من قانون المرافعات من تعيين خبير آخر أو ثلاثة خبراء آخرين إذا تبين للمحكمة وجود خطأ أو نقص فى عمل الخبير الأول أو فى بحثه ومن ثم فلا يعاب على المحكمة إن هى لم تر استعمال هذه الرخصة التى منحها المشرع لها . ذلك أن تقدير المحكمة لعمل الخبير هو مما يدخل فى سلطتها الموضوعية وهى باعتبارها الخبير الأعلى لها أن تقدر رأى الخبير ولو كان فى مسألة فنية دون حاجة إلى الإسعانة فى ذلك برأى خبير آخر ما دامت هى لم تر لزوماً لإتخاذ هذا الإجراء .

الطعن رقم ٣١ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ١٥٦٤ بتاريخ ١٠/٢٥/١٩٦٦

لا تترتب على المحكمة إن هى لم تستجب إلى طلب مناقشة الخبراء ما دام قد وضح لها وجه الحق فى الدعوى .

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١٧٦ بتاريخ ١/٢٤/١٩٦٧

لمحكمة الموضوع أن تأخذ بتقرير الخبير كله ، كما لها أن تأخذ ببعض ما جاء به وتطرح بعضه ، إذ هى لا تقضى إلا على أساس ما تطمئن إليه فيه .

الطعن رقم ٣٤٢ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٢٣٠ بتاريخ ١/٢٦/١٩٦٧

تقدير عمل أهل الخبرة والموازنة بين آرائهم فيما يختلفون فيه هو مما يستقل به قاضى الموضوع .

الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٨١٣ بتاريخ ٤/١٣/١٩٦٧

الطعن على تقرير الخبير بأنه بنى ما انتهى إليه من نتائج على أسباب لا أصل لها فى الأوراق لا يعد تزويراً ومبيل الطاعن فى إثبات ذلك هو مناقشة تقرير الخبير وإبداء اعتراضاته عليه لا الطعن عليه بالتزوير فإذا رفضت محكمة الاستئناف الإستجابة إلى الطاعن إعادة القضية للمرافعة للطعن بالتزوير فى تقرير الخبير للسبب المتقدم فإنها لا تكون قد خالفت القانون .

الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٢٨٥ بتاريخ ١/٣١/١٩٦٧

إنه وإن كانت محكمة الموضوع غير ملزمة برأى الخبير الذى نديه لإثبات حقيقة الحال فى الورقة المعلوم عليها بالتزوير ، ولئن كان لها أن تأخذ - بما لها من سلطة فى تقدير الأدلة - بتقرير الخبير الاستشارى الذى تطمئن إليه دون أن تناقش تقرير الخبير المتدب فى رأيه المخالف له ، إلا إنه يجب عليها وهى تباشر هذه السلطة أن تسبب حكمهما بإقامته على أدلة صحيحة من شأنها أن تؤدى عقلاً إلى النتيجة التى انتهت إليها .

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ٩٥٦ بتاريخ ١٩٦٧/٥/١١

– ليس في نص المادة ٢٤٣ من قانون المرافعات ما يلزم المحكمة بمناقشة الخبير الذي عينته في الدعوى بل إن الأمر في إجراء هذه المناقشة جوازى لها ومتروك لمطلق تقديرها فإن رأت في تقرير الخبير ما يفي عن إجراء هذه المناقشة فهذا حقها الذي لا مقب عليها فيه .

– ما نصت عليه المادة ٢٤٤ من قانون المرافعات من تعيين خبير آخر أو ثلاثة خبراء ، إنما هو رخصة منحها المشرع للمحكمة فلا يعاب عليها عدم استعمالها وما دامت المحكمة قد إطمأنت إلى تقرير الخبير الذي عينته في الدعوى ولم تر لزوماً لتعيين خبير آخر فلا رقيب عليها في ذلك .

الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ٧٥١ بتاريخ ١٩٦٧/٣/٣٠

لما كانت المادة ٢٢٦ من قانون المرافعات قد نصت على أن المحكمة تختار الخبراء من بين المقبولين أمامها . وقد بينت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ – بتنظيم الخبرة أمام جهات القضاء الخبراء المقبولين أمام المحاكم بأنهم خبراء الجداول الحاليون وخبراء وزارة العدل ومصالحه الطب الشرعى والمصالح الأخرى التى يعهد إليها بأعمال الخبرة وكانت إدارة تحقيق الشخصية تدخل في هذه المصالح على ما قرره المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور – فإن ندب محكمة الموضوع خبيراً من هذه الإدارة لفحص البصمات غير مخالف للقانون .

الطعن رقم ١٩٧ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ١٥٦٠ بتاريخ ١٩٦٧/١٠/٢٦

لا يعيب الحكم وقد أخذ بتقرير الخبير المنتدب – من النيابة – أن لا يرد بأسباب خاصة على ما ورد في التقرير الاستشارى إذ أن فى أخذه بالتقرير الأول ما يفيد أن المحكمة لم تر فى التقرير الاستشارى ما ينال من صحة تقرير الخبير الذى اطمأنت إليه وأخذت به .

الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٣٢ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ٩٣٤ بتاريخ ١٩٦٨/٥/١٤

لمحكمة الموضوع إذا إقتنعت بما جاء فى تقرير الخبير ورأت أنه يتضمن الرد على مزاعم الخصوم وأخذت به أن تكفى بمجرد الإحالة إليه فى أسباب حكمها ويصبح هذا التقرير جزءاً متمماً للحكم ويعتبر الحكم معه مسبباً كالياً . وليس على المحكمة أن ترد على الطعون الموجهة إلى التقرير بأسباب خاصة إذ أن فى أخذها بما ورد فيه دليلاً كالياً على أنها لم تجد فى تلك الطعون ما يستحق إلتفاتها إليها .

الطعن رقم ٢٨٦ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ١٣٢٩ بتاريخ ١٩٦٨/١١/١٢

مضى كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى من واقع تقرير الخبير المنتدب فى الدعوى ومستندات الخصوم وشهادة الشهود والقرائن المقدمة فى الدعوى إلى أن ملكية عين النزاع ثابتة للمطعون عليه فإن فى ذلك

ما يكفي لحمل قضائه ، ويتضمن الرد على دفاع الطاعنين الذى أثاروه بشأن إطراح الحكم للمستندات المقدمة منهما للتدليل على وضع يد من تصرف إليهما فى أرض النزاع .

الطعن رقم ٤٤٩ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٣٠٧ بتاريخ ١٩٦٨/١١/٧

- إذا بدا لأحد خصوم الدعوى إعتراض على شخص الخير أو على عمله فعليه أن يثبت هذا الإعتراض عند مباشرة الخير عمله فإن فاته ذلك فعليه أن يثبت هذا الإعتراض لدى محكمة الموضوع فإن فاته ذلك أيضا كان طعنه على ذلك أمام محكمة النقض سبياً جديداً وبالتالي يكون غير مقبول .

- تقدير عمل أهل الخبرة والموازنة بين آرائهم فيما يختلفون عليه هو مما يستقل به قاضى الموضوع ولا تريب عليه إذا استعان فى ذلك بالمضاهاة التى يجريها بنفسه ولا يمنع من إجرائه لها أن يكون قد رأى من قبل ندب خير أو أكثر للقيام بها لأن القاضى هو الخير الأعلى فيما يتعلق بوقائع الدعوى المطروحة عليه وله أن يسعى بنفسه لجلاء وجه الحق فيما اختلف فيه الخبراء لأن تقاريرهم لا تعدو أن تكون من عناصر الإثبات التى تخضع لتقديره .

الطعن رقم ٥٢١ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٩٥ بتاريخ ١٩٦٩/١/١٤

المقرر فى قضاء محكمة النقض أن الأخذ برأى خير أو بآخر من آراء الخبراء مما تستقل به محكمة الموضوع وأن مودى الأخذ برأى أحد الخبراء دون غيره أن المحكمة لم تر فى آراء من لم تأخذ برأيهم ما يفيد إقناعها فى الدعوى .

الطعن رقم ٥٥٥ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٤٥ بتاريخ ١٩٦٩/١/٧

- إطراح محكمة الموضوع للدفاتر والأخذ بتقرير الخير المستمد مما إستخلصه إستخلاصاً سليماً من أوراق الدعوى وملابساتها وهو من مسائل الواقع التى تخضع لتقدير قاضى الموضوع بلا معقب عليه .
- المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب إعادة المأمورية إلى الخير أو مناقشته متى رأت فى تقريره وفى أوراق الدعوى وعناصرها الأخرى ما يكفي لتكوين عقيدتها للفصل فيها .

الطعن رقم ٣٧٩ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١١٧٠ بتاريخ ١٩٦٩/١١/٦

لقاضى الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يبنى قضاءه على ما يشاهده هو بنفسه فى الأوراق المطعون فيها بالتزوير سعيًا لجلاء وجه الحق سواء أكان السبيل إلى ذلك ميسراً أم كان عسيراً فلا تريب على المحكمة إذا هى قامت بإجراء المضاهاة فى دعوى التزوير بنفسها . ولا يحد فى هذا أن تكون المحكمة قد ندبت خبيراً فى الدعوى أجرى المضاهاة إذ هى لا تنقيد برأى الخير المتدب لأن رأيه إستشارى فى جميع الأحوال ولا يعدو أن يكون عنصراً من عناصر الإثبات التى تخضع لتقديرها فلها السلطان المطلق فى إطراحه والأخذ بتقرير الخير الإستشارى متى وجدت فى أوراق الدعوى وفى المضاهاة التى أجرتها بنفسها ما يقنعها بصحة السند .

الطعن رقم ٤٠٧ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ١٣٤٤ بتاريخ ١٩٦٩/١٢/٢٥

المحكمة ليست ملزمة بإجابة طلب تعيين خبير آخر متى وجدت فى تقرير الخبير السابق ندبه وفى أوراق الدعوى وعناصرها الأخرى ما يكفى لتكوين عقيدتها للفصل فيها

الطعن رقم ٢٢١ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٧٦٩ بتاريخ ١٩٦٩/٥/١٣

ليس فى نص المادة ٢٤٣ من قانون المرافعات السابق ما يلزم المحكمة بمناقشة الخبير الذى عينته فى الدعوى بل أن الأمر فى إجراء هذه المناقشة جوازى لها ومتروك لمطلق تقديرها فإن رأت فى تقرير الخبير ما يبنى عن إجراء هذه المناقشة فهذا حقها لا مقب عليها فيه ، والأمر كذلك بالنسبة لما نصت عليه المادة ٢٤٤ من قانون المرافعات السابق من تعيين خبير آخر أو ثلاثة خبراء آخرين فذلك رخصة أخرى منحتها المشرع للمحكمة فلا يعاب عليها عدم إستعمالها .

الطعن رقم ٣٤٠ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ١٥٩ بتاريخ ١٩٧٠/١/٢٢

محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة الخصوم إلى طلب تعيين خبير مرجح ، متى كانت قد وجدت فى تقرير الخبير المنتدب ومن القرائن الأخرى ما يكفى لإقناعها بالرأى الذى إنتهت إليه ، وكان لها فى حدود سلطتها التقديرية أن تأخذ بتقرير الخبير كله أو بعضه طبقاً لما تطمئن إليه من قضائها .

الطعن رقم ٤٦٥ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٣٢٢ بتاريخ ١٩٧٠/٢/٢٦

تقدير عمل أهل الخبرة متروك لتقدير محكمة الموضوع فمتى اطمأنت إلى رأى خبير معين ورأت فيه وفى باقى أوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها فإنه ليس عليها أن تستعين بخبير آخر أو تستدعى الخبراء لمناقشتهم أو أن تعيد المأمورية للخبير ولو طلب الخصم ذلك إذ أن آراء الخبير لا تعدو أن تكون عنصراً من عناصر الإثبات التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع .

الطعن رقم ٥٠٥ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٢٢١ بتاريخ ١٩٧٠/٢/٣

إذا كان الحكم قد أمتد إلى تقرير الخبير وأتخذ منه أساساً للفصل فى الدعوى ، فإن هذا التقرير يعتبر جزءاً من الحكم .

الطعن رقم ٥ لسنة ٣٦ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٥٥٩ بتاريخ ١٩٧٠/٤/٢

- إذ أجازت المادة ٢٤٤ من قانون المرافعات السابق - والمقابلة للمادة ١٥٤ من القانون الحالى للمحكمة أن تعيد المأمورية للخبير ليتدارك ما تبينه له من وجوه الخطأ أو النقص فى عمله أو بحثه فإنه يجوز لها من باب أولى أن تدب رئيس المكتب الذى سبق أن أعتمد تقرير الخبير المنتدب والذى يعمل فى هذا المكتب تحت إشرافه ليعيد النظر فى التقرير على ضوء إطلاعه على تقرير الخبير الإستشارى وما حواه من أسباب ، والموازنة بين التقريرين لترجيح أحدهما ، والمحكمة فى ذلك غير مقيدة برأى خبير معين ، إذ المرجع فى تكوين عقيدتها هو بما تطمئن إليه دون مقب .

- من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالرد على طلب نذب خبراء جدد لإجراء المضاهاة ، متى وجدت في تقرير الخبير السابق ندبه وفي أوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها .
- إعادة المأمورية إلى الخبير مما يخضع لسلطة المحكمة التقديرية ، فلها أن ترفض طلب الإعادة إذا رأت في أوراق الدعوى ما يفنى عنها .

الطعن رقم ١٠١ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٧١٤ بتاريخ ١٩٧٠/٤/٢٨

محكمة الموضوع غير ملزمة برأى الخبير الذى ندبته لإثبات حقيقة الحال فى الورقة المدعى تزويرها ولها أن تأخذ بتقرير الخبير الاستشارى الذى تظمنن إليه متى أقامت حكمها على أدلة صحيحة من شأنها أن تؤدى عقلا إلى النتيجة التى إنتهت إليها ، كما لها أن تبنى قضاءها على نتيجة المضاهاة التى تقوم بأجرائها بنفسها لأنها هى الخبير الأعلى فيما يتعلق بوقائع الدعوى المطروحة عليها .

الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٩٠٨ بتاريخ ١٩٧٠/٥/٢٦

تقدير محكمة الموضوع لعمل الخبير هو - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مما يدخل فى سلطتها الموضوعية ، ولها باعتبارها الخبير الأعلى أن تقدر رأى الخبير ولو فى مسألة فنية دون حاجة إلى الاستعانة برأى خبير آخر ، ما دامت هى لم ترى لزوما لإتخاذ هذا الإجراء دون أن يعد ذلك منها إخلالاً بحق الدفاع لما كان ذلك وكان ما يثيره الطاعن بشأن النفاذ المحكمة عن القرائن التى ساقها لتبرير طلبه لنذب خبير مرجع بين التقريرين المقدمين ، لا يعدوا أن يكون جدلا موضوعياً فى سلطة المحكمة الموضوعية مما لا يصح آثاره أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٢٧٢ بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٢٢

متى كان الثابت أن محكمة الاستئناف ندبت من مكتب الخبراء خبيراً آخر بخلاف الخبير السابق ندبه أمام محكمة أول درجة ، وبعد أن قدم الخبير تقريره ، ترفع الخصوم فيما جاء بهذا التقرير وإنتهى إليه فإن الحكم المطعون فيه إذ أخذ بهذا التقرير يكون وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قد قضى حتماً وضمناً بعدم تعويله على التقرير السابق تقديمه فى الدعوى ولا يمكن إعتبار إغفاله الإشارة إليه قصوراً فى أسبابه .

الطعن رقم ٤٩٦ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٤٧٧ بتاريخ ١٩٧١/٤/١٤

إذا كان الحكم المطعون فيه لم يحل إلى تقرير الخبير المودع فى دعوى أخرى - غير مرددة بين الخصوم وإنما فقط إستند إلى صورته الرسمية كدليل يدعم باقى الأدلة بعد أن أودعت الشركة المطعون عليها هذه الصورة ملف الدعوى فأصبحت بذلك ورقة من أوراقها يتناضل كل خصم فى دلالتها ، فإن النعى عليه بأنه إعتد فى بيان المركز المالى للشركة المطعون عليها بذلك التقرير - يكون غير سديد .

الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٣٢٢ بتاريخ ١٩٧١/٣/١٨

- محكمة الموضوع غير مقيدة برأى الخبير ، وحسبها أن تضمن حكمها الرد على ما جاء بتقرير الخبير
- متى أخذ الحكم المطعون فيه بتقرير الخبير المنتدب فى الدعوى وأطرح تقرير الخبير الإستشارى
فإنه يكون قد رفض الأسباب التى أقيم عليها التقرير الإستشارى ، وتضمن الرد على اعتراضاته وحججه
لا يجب على الحكم أن يرد بأسباب خاصة لأن الأخذ بتقرير الخبير المنتدب ، مفاده أن الحكم لم يجد
فى تقرير الخبير الإستشارى ما يغير وجه الرأى الذى إنتهى إليه فى الدعوى .

- متى كان الحكم قد أخذ بتقرير الخبير المنتدب ، وهو فى نتيجته وأسبابه جزء مكمل لأسباب الحكم
ورد كاف على اعتراضات الخبير الإستشارى الذى لم يطعن إليه ، وكانت محكمة الموضوع غير
ملتزمة بإجابة طلب تعيين خبير آخر فى الدعوى أو إحالتها إلى التحقيق لسماع مهندس التنظيم الذى قام
بالمعاينة متى كانت قد وجدت فى تقرير الخبير المنتدب وفى عناصر الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها
للفصل فيها فإن الحكم المطعون فيه وقد جرى فى قضائه على الأخذ بتقرير الخبير السابق ندبه دون
الإنجاء إلى إجراء آخر فى الدعوى ، لا يكون قد أخطأ فى القانون .

الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٦٦٩ بتاريخ ١٩٧١/٥/٢٠

لا يعيب الحكم وقد أخذ بتقرير الخبير المنتدب فى الدعوى ألا يرد بأسباب خاصة على ما ورد فى
التقرير الإستشارى بعد أن أفصح عن أنه لم يرد فيه ما ينال من صحة تقرير الخبير الذى إطمأن إليه وأخذ
به .

الطعن رقم ٩٥ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٣٧٠ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/١٣

إطراح دفاتر الممول والأخذ بتقرير الخبير هو من مسائل الواقع التى تستقل بتقديرها محكمة الموضوع
متى أقامت حكمها على أسباب سائفة .

الطعن رقم ٤٠٤ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٤٥٦ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٣

ميعاد الإستئناف المنصوص عليه فى المادة ٧٥ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وهو عشرة أيام
وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قاصر على الأحكام التى تصدر فى دعاوى التعويض التى ترفع
بالتزام الأوضاع التى أفصحت عنها المادة المذكورة ، وما عداها باق على أصله ويتبع فى إستئنافه
الميعاد المنصوص عليه فى قانون المرافعات وهو ستون يوماً من تاريخ صدور الحكم .

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٤٦٢ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٣

رأى الخبير لا يخرج عن كونه دليلاً فى الدعوى لمحكمة الموضوع تقديره دون معقب عليها فى ذلك .

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٣٥٧ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/١٢

- إذا كانت محكمة الموضوع قد رأت فى حدود سلطتها التقديرية الأخذ بتقرير الخبير المعين فى

الدعوى لإقناعها بصحة أسبابه أنها لا تكون وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ملزمة بعد ذلك بالرد استقلالاً على الطعون التي وجهت إلى هذا التقرير لأن في أخذها به محمولاً على أسبابها يفيد أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق الرد عليها بأكثر مما تضمنه التقرير .

- لا يعيب الحكم وقد أخذ بتقرير الخبير المعين في الدعوى ألا يرد بأسباب خاصة على ماورد في التقرير الاستشاري ، إذ أن في أخذه بالتقرير الأول ما يفيد أن المحكمة لم تر في التقرير الاستشاري ما ينال من صحة تقرير الخبير الذي أطمأنت إليه وأخذت به .

الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٧ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ٨٧٦ بتاريخ ١٩٧٢/٥/١١

دخول العين المتنازع عليها في سند تملك أي من الخصوم واقعة مادية يكفى لإثباتها معرفة حدودها وأبعادها ، ومقارنة تلك الحدود والأبعاد بالحدود والأبعاد الميئة بعقود تملك الخصوم . وإذا كان الخبير قد باشر المأمورية على هذا النحو فإنه لا تريب على الحكم أن أطمأن إلى تقريره ، وأخذ بنتيجة معانيته ويكون النعي في هذا السبب على غير أساس .

الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٧ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ١١١٥ بتاريخ ١٩٧٢/٦/١٣

- لمحكمة الموضوع السلطة في تقدير عمل الخبير وفي الموازنة بين الأدلة التي تقدم في الدعوى للأخذ بما تظمن إليه وإطراح ما عدها منها ما دامت تقيم قضاها على أسباب ساقطة .

- إذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتمد النتيجة التي إنتهى إليها الخبير المنتدب في الدعوى من بحثه الأوراق التي قدمت إليه كما رد على ما قدم من اعتراضات على عمل الخبير للإعتبارات الساقطة التي تضمنتها أسبابه في هذا الخصوص والتي تحمل النتيجة التي إنتهى إليها فإن النعي على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص بالإخلال بحق الدفاع والفساد في الاستدلال يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٤٥٦ لسنة ٣٧ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ١٣٤٧ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٩

لا تناقض بين تقدير المحكمة لملاحظات الخبير السابقة على ندبه ووصفها بأنها ملاحظات عابرة لا تؤثر على حيده في أداء مهمته وبين أن تستببط المحكمة منها قرينة قضائية مع قرائن أخرى يتخذها الحكم قوأمًا لقضائه في موضوع الدعوى لأن مثل هذه القرائن موكول أمرها إلى تقدير قاضي الموضوع طالما أنها مستقاة من أصول ثابتة في الدعوى .

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٨ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ٢٨٧ بتاريخ ١٩٧٣/٢/٢٠

- من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى كانت محكمة الموضوع قد رأت في حدود سلطتها التقديرية الأخذ بتقرير الخبير لإقناعها بصحة أسبابه فإنها لا تكون ملزمة بعد ذلك بالرد استقلالاً على الطعون التي وجهها الطاعن إلى ذلك التقرير ، لأن في أخذها به محمولاً على أسبابها ما يفيد أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق الرد عليها بأكثر مما تضمنه التقرير .

- إذ كان الحكم المطعون فيه ، قد أخذ بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير لإقتناعه بالأسس التي بنى عليها ، وبما سافه الحكم من قرائن وما تكشف له من ظروف الدعوى التي أوردتها في أسبابه ، وانتهى من هذه الأدلة إلى أن التوقيع على الإقرارين المدعى بتزويرهما صحيح ، وأن إدعاء الطاعن - بالتزوير - بأن هذا التوقيع قد إختلس منه على ياض لا يتسم بطابع الجد ويتنافى مع الأساس الذي قام عليه الطعن بالتزوير في تقرير الإدعاء به أو في مذكرة شواهد ، فلا يعاب على هذا الحكم بعد ذلك إن هو لم يأخذ أو يرد على بعض القرائن التي إستند إليها الطاعن ، إذ ليس على الحكم أن يفند كل قرينة ما دام أنه إنتهى إلى صحة الورقة بأدلة تحمل قضاءه ، لأن أخذه بهذه الأدلة يتضمن الرد المسقط لما يخالفها .

الطعن رقم ٥٣ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٩٢ بتاريخ ١٩٧٤/١/١

الطبيب ليس هو الذى يعطى الوصف القانوني للحالة المرضية التي يشاهدها ، بل الشأن في ذلك للقاضي الذى يملك أن يقيم قضاءه بطلان العقود لئله المتصرف على ما يطمئن إليه من شهادة الشهود والقرائن ولو كانت مخالفة لرأى الطبيب ، إذ للقاضي مطلق الحق في تقدير ما يدلى به الخبراء من أراء .

الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٣٨٩ بتاريخ ١٩٧٤/٢/٢١

متى كانت المحكمة قد عولت في قضائها على التقرير الأصلي - للخبر - محمولاً على أسبابه دون ملحقه كدليل في الدعوى . فإنها لا تكون ملزمة بالرد على المطاعن الموجهة إليه إذ في أخذها به ما يتضمن إطرارها لما ورد بملحقه مخالفاً له .

الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٤١٩ بتاريخ ١٩٧٤/٢/٢٤

من المقرر في قضاء هذه المحكمة في ظل قانون نزع الملكية رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ الصادر في ١٩٠٧/٤/٢٤ والمعدل بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣١ في ١٩٣١/٦/١٨ المطبق على واقعة الدعوى أن المحكمة إذا قضت بالزام نازع الملكية بدفع الثمن الذي قدرته وفوائده أن تسبب حكمها بهذا الإلتزام على ما يكون قد بدالها من الأسباب الخاصة التي تقتضيه . إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بالزام الحكومة نازعة الملكية بدفع مبلغ التعويض وفوائده على أساس أنها لم تودع المبلغ - الذى قدره خبير رئيس المحكمة - خزانه المحكمة ، كما ألزمها بدفع باقى مبلغ التعويض وفوائده من تاريخ الحكم أخذاً بما جاء بالتقرير التكميلي للخبراء الثلاثة الذين ندينهم المحكمة ، فإن قضاء المحكمة بالإلزام بمبلغ التعويض وفوائده ، يكون مبني على أسباب مائفة تقتضيه ، ويكون النعي بأن سلطة المحكمة في كل قوانين نزع الملكية السابقة ، لا تنسح للحكم بالإلزام بل تقتصر على تقدير الثمن فقط - في غير محله .

الطعن رقم ٤٨٢ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٤٨٧ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٢١

النعي على الحكم المطعون فيه بالقصور لأنه أخذ بتقرير الطبيب المنتدب - فيما أوردته من أصابة

الطاعن بضغط الدم وعدم صلاحيته للبقاء في وظيفته - هو جدل حول تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع .

الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٥ صفحة رقم ١٠٥٩ بتاريخ ١٣/٦/١٩٧٤
تقدير عمل الخبير هو مما يستقل به قاضي الموضوع ، لأن تقارير الخبراء لا تعدو أن تكون من عناصر الإثبات التي تخضع لتقديره دون معقب عليه في ذلك .

الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٥ صفحة رقم ١٢٩١ بتاريخ ٢٦/١١/١٩٧٤
للخبير أن يستعين عند القيام بمهمته بما يرى ضرورة له من المعلومات الفنية التي يستفها من مصادرها ولما كان الرأي الذي ينتهي إليه في تقريره نتيجة أبحاثه الشخصية محل مناقشة بين الخصوم ومخل تقدير موضوعي من المحكمة فلا وجه للنعي بأن المحكمة نذبت خبيراً حساسياً لا دراية له بالمسائل الزراعية التي يتطلبها بحث موضوع النزاع .

الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٥ صفحة رقم ٨٧٨ بتاريخ ١٤/٥/١٩٧٤
إذا كان الحكم المطعون فيه قد إستند في قضائه بتزوير الإمضاء المنسوبة إلى - البالعة - على عقد البيع إلى تقرير مدير قسم أبحاث التزييف والتزوير الذي إطمأن إلى المحكمة واقتنعت بأسبابه ، وكان الطاعن المشتري - لم يدع أن تناقضاً قد شاب هذا التقرير ذاته ، فإن النعي عليه بأنه خالف في بعض ما ورد به تقرير الخبير الأول يكون غير منتج .

الطعن رقم ٤٢٩ لسنة ٣٨ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ٢٥٧ بتاريخ ٢٧/١/١٩٧٥
متى كانت محكمة الموضوع - كما هو ثابت من مدونات الحكم المطعون فيه قد رأت في حدود سلطتها التقديرية الأخذ بتقرير الخبير لإقناعها بصحة أسبابه فإنها - وعلى ما جرى به قضاء النقض - لا تكون ملزمة من بعد بالرد إستقلالاً على الطعون التي وجهت إلى ذلك التقرير إذ في أخذها به محمولاً على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنه التقرير .

الطعن رقم ٥٦٥ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ١٥٦٦ بتاريخ ٦/١٢/١٩٧٥
متى كانت محكمة الموضوع قد رأت في حدود سلطتها التقديرية الأخذ بتقرير الخبير لإقناعها بصحة ما جاء به فإنها لا تكون ملزمة بالرد إستقلالاً على الطعون التي توجه إليه ، أو بإجابة طلب إعادة المأمورية إلى الخبير .

الطعن رقم ٢٠٧ لسنة ٤٠ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ٣١٩ بتاريخ ٣/٢/١٩٧٥
رأى الخبير لا يخرج عن كونه عنصراً من عناصر الإثبات التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع دون معقب عليها في ذلك .

الطعن رقم ٦٦٤ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٢٦٤ بتاريخ ١٩٧٥/٦/٢٤

- تقدير عمل أهل الخبرة والموازنة بين آرائهم فيما يختلفون فيه هو مما يستقل به قاضى الموضوع وإذا أخذت المحكمة بتقرير الخبير الإستشارى الذى قدمه المطعون عليه وهو ما يكفى لحمل الحكم ، فإنها لم تكن بحاجة إلى بيان سبب إطراح تقرير الخبير الإستشارى الذى قدمه الطاعن وتقرير الجهات الإدارية أو ما أطرحت من تقرير الخبير المتدب فى دعوى إثبات الحالة ، إذ أن فى أخذها بالتقرير الأول ما يفيد أنها لم ترفى باقى التقارير ما ينال من صحة تقرير الخبير الذى أخذت به ، وما دام أنها إطمأنت إلى التقرير المذكور ووجدت فيه وفى أوراق الدعوى الأخرى ما يكفى لتكوين عقيدتها للفصل فيها فإنها لا تكون ملزمة بمناقشة الخبير المتدب أو بأن تعيد إليه المأمورية أو تندب خبيراً آخر أو ثلاثة خبراء آخرين .

- لا محل للتحدى بأن الخبير الإستشارى الذى قدم المطعون عليه تقريره لم يراع أحكام قانون الإثبات المنظمة لكيفية مباشرة الخبير لعمله لأن هذه الأحكام إنما تصرف إلى الخبير المتدب من المحكمة دون الخبير الإستشارى .

الطعن رقم ٦٧٤ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٥٩٣ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٩

لمحكمة الموضوع أن تأخذ بتقرير الخبير كله ، كما لها أن تأخذ ببعض ما جاء به وتطرح بعضه إذ هي لا تقضى إلا على أساس ما تطمئن إليه فيه . ولما كان تقدير عمل أهل الخبرة متروكاً لتقدير محكمة الموضوع فمضى إطمأنت إلى رأى خبير معين ورأت فيه وفى باقى أوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها ، فإنه ليس عليها أن تستعين بخبير آخر ولو طلب الخصم ذلك ، إذ أن آراء الخبراء لا تعدو أن تكون عنصراً من عناصر الإثبات التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع .

الطعن رقم ١٣١ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٤٩٤ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٥

من المقرر أن محكمة الموضوع متى رأت الأخذ بتقرير الخبير وأحالت إليه للأسباب التى إستند إليها فيعتبر نتيجة التقرير وأسبابه جزءاً مكماً لأسباب الحكم .

الطعن رقم ٣٤٦ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١١١٨ بتاريخ ١٩٧٦/٥/١٧

متى كان الثابت من الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى بندب الخبير أنه عهد إليه ببحث مستندات ودفاتر الطرفين فيما يتصل بالمستندات موضوع الدعوى ، فإنه لا ترتيب على عمل الخبير إن هو تناول بالبحث ما قدمه الطرفان من مستندات ودفاتر ومن بينها دفتر أوراق القبض الذى تبين له أنه مكمل لدفتر الحساب الجارى فيما يتعلق بالأوراق التجارية المقيمة بهذا الحساب وإذا إعتد الحكم المطعون فيه تقرير الخبير فى هذا الشأن فإن ذلك الرد الضمنى على ما أثاره الطاعن من مجاوزة الخبير لمهمته ويكون ما ينهه بهذا الصدد على غير أساس .

الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٥ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ١٥١٦ بتاريخ ١٩٦٧/١١/٣
لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدلالية لتقارير الخبراء المقدمة في الدعوى والجزم بما لم يقطع به الخير في تقديره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك وأكدته لديها وتستطيع بنفسها أن تشق طريقها لإيداء الرأي فيها طالما أن المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحت وبالنسبة إلى فإن الحكم المطعون فيه يكون في مطلق حقه إذ هو أدخل زمان تكرار الاستعمال ضمن الفترة التي إستغرقتها الحياة الزوجية .

الطعن رقم ٣ لسنة ٤٦ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ١٨٥١ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٢٩
لمحكمة الموضوع السلطة في تقدير الخير ورأيه دون معقب عليها باعتباره عنصراً من عناصر الإثبات وهي ليست ملزمة بإجابة طلب تعيين خير آخر أو ضم أوراق أخرى إستجابة لطلب أحد الخصوم متى وجدت في تقدير الخير المتدب وفي أوراق الدعوى وعناصرها ما يكفي لإقناعها بالرأي الذي إنتهت إليه .

الطعن رقم ٧٤ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٤١٣ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٩
لا يؤثر على عمل الخير عدم إرفاق الرسم التخطيطي الذي أشار إليه بتقريره أو عدم الإسترسال في أداء المأمورية على النحو الذي يروق للطاعن طالما أنه فصل الأمر تفصيلاً أفتع محكمة الموضوع بما رأت معه وضوح الحقيقة دون حاجة إلى إرفاق ذلك الرسم التخطيطي أو الإسترسال في أداء المأمورية .

الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ١١٧٧ بتاريخ ١٩٧٧/٥/١١
محكمة الموضوع غير ملزمة برأي الخير الذي تتدبه في الدعوى ولها أن تأخذ بتقرير الخير الإشاري الذي تظمن إليه متى أقامت حكمها على أدلة صحيحة من شأنها أن تؤدي عقلاً إلى النتيجة التي إنتهى إليها .

الطعن رقم ٨٣٧ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ٢٨٦ بتاريخ ١٩٧٨/١/٢٤
النص في المادة ١٤٢ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ يدل على أن المحكمة أو القاضي الذي عين الخير هو الذي يختص بالنظر في طلب رده باعتبار أن هذا الطلب من المسائل التي تعترض سير الخصومة .

الطعن رقم ٧٩٦ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ٦٩٥ بتاريخ ١٩٧٨/٣/٧
إذا خلت أوراق الطعن مما يفيد أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع ببطلان عمل الخير بسبب مخالفته لمنطوق الحكم الصادر بنده ، فإنه لا يقبل منه التحدى بهذا البطلان لأول مرة أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ١١٠ بتاريخ ١٩٧٩/١/٤

المستفاد مما نصت عليه المادتان ١٤٦ ، ١٤٧ من قانون الإثبات وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن تكليف الخبير الخصوم بحضور الإجماع الأول يكفى طوال مدة المأمورية ما دام العمل مستمراً لم ينقطع وعليهم هم أن يتبعوا سير العمل وفي هذه الحالة يكون للخبير أن يباشر عمله في غيبتهم .

الطعن رقم ٨٢٥ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٣٩ بتاريخ ١٩٧٩/٦/٤

للخبير أن يستعين عند القيام بهمة بما يرى ضرورة له من المعلومات الفنية التي يستفيد من مصادرها والرأى الذى ينتهى إليه فى تقريره نتيجة أبحاثه الشخصية على مناقشة من الخصوم ومحل تقدير موضوعي من المحكمة مما لا وجه معه للنسب بأن الخبير الذى يباشر المأمورية خبير زراعى لا دراية له بالمسائل الهندسية التى يتطلبها بحث موضوع النزاع .

الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ١٥٧ بتاريخ ١٩٧٩/٤/٢١

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة الموضوع مطلق الحرية فى تقدير ما يدلى به الخبراء من آراء وأن الحكم يندب خبير ثان فى الدعوى دون إستبعاد تقرير الخبير الأول لا يعدو أن يكون إجراء تتخذه المحكمة لإستكمال عناصر النزاع فلا يحول ذلك دون رجوعها إلى تقرير الخبير الأول والأخذ به عند الفصل فى موضوع الدعوى ومقارنته بما فى الأوراق من تقارير وأدلة أخرى ، ولما كان الحكم الصادر من محكمة الدرجة الأولى يندب خبير ثان فى الدعوى لم يستبعد تقرير الخبير الأول وإنما أشار فى أسبابه إلى أن التقريرين المتقدمين من الخبير المنتدب والخبير الإستشارى غير كافيين لتكوين عقيدة المحكمة ، فإنه إذا عاد هذا الحكم الذى أحال إليه الحكم المطعون فيه - وعول فى قضائه على تقرير الخبير الأول بعد أن إقتنع بصحته فى ضوء إطلاعه على تقرير الخبير المرجح لا يكون قد تناقض مع نفسه ويضحي النعى عليه البطлан فى غير محله .

الطعن رقم ١٠٨ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٢٩٧ بتاريخ ١٩٨٠/١/٢٦

لا إزام فى القانون على الخبير بأداء عمل على وجه محدد إذ بحسبه أن يقوم بما ندب له على النحو الذى يراه محققاً للغاية من ندبه ما دام عمله خاضعاً لتقدير المحكمة التى يحق لها الإكتفاء بما أجراه ما دامت ترى فيه ما يكفى لجلاء وجه الحق فى الدعوى .

الطعن رقم ٤٩٠ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٢٠٠٠ بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٤

إذ كانت المحكمة فى حدود سلطتها الموضوعية قد أخذت بالنتيجة التى إنتهى إليها الخبير للأسناد التى أوضحها فى تقريره لإقتناعها بصحتها وهى أسباب سائفة تكفى لحمل الحكم فلا عليها إن هى لم ترد على الطعون التى وجهت إلى ذلك التقرير إذ فى أخذها به محمولاً على أسباب ما يفيد أنها لم تجد فى

تلك الطعون ما يستحق الرد بأكثر ما تضمنه التقرير .

الطعن رقم ١٩١٩ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٢٠٨٢ بتاريخ ١٢/٢٢/١٩٨٠

محكمة الموضوع ليست ملزمة بإجابة طلب تعين خير آخر متى وجدت في تقرير الخبير السابق ندبه وفي أوراق الدعوى وعناصرها الأخرى ما يكفى لتكوين عقيدتها للفصل فيها ، ومن ثم فإن عدم الإشارة صراحة إلى طلب نذب الخبير يعتبر بمثابة قضاء ضمنى برفض هذا الطلب ، إذ إقامة الحكم على اعتبارات مبررة يعتبر رداً ضمنياً على ما أبدى من دفاع .

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٢١٨٤ بتاريخ ١١/٣٠/١٩٨١

– متى رأت المحكمة فى حدود سلطتها التقديرية الأخذ بتقرير الخبير لإقتناعها بصحة أسبابه ، فإنها لا تكون ملزمة بعد ذلك بالرد إستقلالاً على الطعون التى وجهها الطاعن إلى ذلك التقرير ما دامت قد أخذت بما جاء فى هذا التقرير محمولاً على أسبابه لأن فى أخذها بها ما يفيد أنها لم تجد فى تلك الطعون ما يستحق الرد عليها بأكثر مما تضمنه التقرير .

– متى كان الحكم المطعون فيه قد أخذ بتقديرات الخبير بشأن رأس المال ونسبة إجمالى الربح لما تبينه من أنها تتناسب ونشاط الطاعن ، وكان هذا التقدير المستمد من إستخلاص سليم ، من مسائل الواقع التى تخضع لتقدير قاضى الموضوع بلا معقب عليه ، فإن النعى على الحكم فى هذا الصدد لا يعدو أن يكون جديلاً موضوعياً هو بمنأى عن رقابة محكمة النقض .

الطعن رقم ٣٤٣ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٢٢٨٢ بتاريخ ١٤/١٢/١٩٨١

– محكمة الموضوع لا تنفذ برأى الخبير المتدب فى الدعوى ، فلها أن تطرحه وتقضى بناء على الأدلة المقدمة فيها ، إذ أن رأى الخبير لا يعدو أن يكون عنصراً من عناصر الإثبات التى تخضع لتقديرها وحسبها حينئذ أن تقيم قضاؤها على ما ترى إستخلاصه بأسباب ماثقة .

– إذ كان الثابت من تقرير الخبير المتدب فى الدعوى والذى إستند إليه الحكم المطعون فيه فى هذا الخصوص أنه ورد به أن مساحة المناور هى ١٢ – ٢٩ م وليس ١٢ – ٣٩ م وهذا مجرد خطأ مادى تداركه الخبير عند حساب مسطح المباني ومن ثم فلم يكن الحكم المطعون فيه فى حاجة إلى الرد على دفاع الطاعنين بأكثر مما تضمنه التقرير .

الطعن رقم ١٦٠ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٣٢ صفحة رقم ٣٢١ بتاريخ ١/٢٦/١٩٨١

– إذ كان الخبير قد أورد أن الطاعة لم تقدم ما يدل على حدوث التأخير وهو يكفى وحده لحمل النتيجة التى إنتهى إليها فإنه لا يعيبه ما يكون قد إستطرد إليه بعدئذ من ذكر أنه لم يحصل إنذار أو طلب سرعة إنهاء الأعمال لأن ذلك من قبيل التزيد الذى يستقيم بدونه وليس من شأنه أن يغير من الأساس الذى أقام عليه نتيجته .

- مؤدى نص المادة ١٥٤ من تقنين الإلزامات أن تعين خبير أو ثلاثة خبراء إنما هو رخصة منحها الشارع للمحكمة فلا يعاب عليها عدم إستعمالها ما دامت المحكمة قد إطمأنت إلى تقرير الخبير الذى عينته فى الدعوى ولم تر لزوماً لتعيين خبير آخر فلا رقيب عليها فى ذلك . ومتى رأت محكمة الموضوع الأخذ بتقرير الخبير لإقتناعها بصحة أسبابه فإنها لا تكون ملزمة بالرد إستقلالاً على الطعون التى وجهت إليه إذ فى أخذها به محمولاً على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد فى تلك الطعون ما يستحق الرد عليه بأكثر ما تضمنه التقرير .

الطعن رقم ٤٢٠ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٧٨ بتاريخ ١٩٨١/١/١٢
الثابت من مدونات الحكم الصادر فى الإستئناف رقم ... أن قضاءه لم يتصرف إلى بطلان أعمال الخبير وتقريره وإنما إنصرف لحسب إلى أن قضاء محكمة أول درجة بنسب خبير لتحقيق إستمرار شركة التضامن موضوع العقد المؤرخ رغم انقضائها بوفاة المورث قد وقع مخالفاً لنص المادة ٥٢٨ من القانون المدنى ، فلا تثريب على الحكم المطعون فيه إذ إعتد على ما جاء بذلك التقرير بشأن مقدار ربح المطعون ضدها من شركة الواقع التى قامت وإستمرت بعد وفاة مورثها .

الطعن رقم ٦٦٥ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٣٦٠ بتاريخ ١٩٨١/١/٢٧
لمحكمة الموضوع - وفى حدود سلطتها التقديرية - أن تأخذ بتقرير الخبير متى إقتعت بصحته ، دون أن تلزم بالرد إستقلالاً على الطعون التى وجهت إليه ، إذ فى أخذها به محمولاً على أسبابه ، ما يفيد أنها لم تجد فى الطعون التى وجهت إليه ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنه التقرير ، كما لا تلتزم بنسب خبير آخر أو بالإنتقال للمعينة طالما أنها رأت فى أوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها .

الطعن رقم ٦٩٩ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٠٧ بتاريخ ١٩٨١/١/١٥
المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه متى كانت محكمة الموضوع قد رأت فى حدود سلطتها التقديرية الأخذ بتقرير الخبير لإقتناعها بصحة أسبابه ، فإنها لا تكون ملزمة بعد ذلك بالرد إستقلالاً على الطعون التى وجهها الطاعن إلى ذلك التقرير أو بالرد على ما ساقه رداً على ما أوردته الخبير فى تقريره لأن فى أخذها به محمولاً على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد فى تلك الطعون ما يستحق الرد عليها بأكثر مما تضمنه التقرير ، وليس عليها أن تفند كل قرينة ما دام حكمها قد إنتهى إلى ما خلص إليه بأدلة تحمله لأن أخذه بها يتضمن الرد المسقط لما يخالفها .

الطعن رقم ٩٨٣ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٦٦٣ بتاريخ ١٩٨١/٢/٢٥
تقدير عمل أهل الخبرة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - متروك لتقدير محكمة الموضوع فمتى إطمأنت إلى رأى خبير معين ورأت فيه وفى باقى أوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها فإنه ليس عليها أن تستعين بخبير آخر ولو طلب الخصم ذلك إذ أن آراء الخبراء لا تعدو أن تكون عنصراً من

عناصر الإثبات التي تخضع لتقديرها .

الظعن رقم ٤٣٦ لسنة ٤٨ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ٢٢٤٦ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٨

لما كان تقدير رأى أهل الخبرة من إطلاقات محكمة الموضوع . ومتى قام الحكم على أسباب سائفة تكفي لحمله وكان بين من أسباب الحكم المطعون فيه أنه أخذ بتقرير الخبير المودع ملف الظعن - بما يكفي لحمله وبما يتطوى على الرد الضمني برفض ما ساقه في أسباب الحكم .

الظعن رقم ٤٦٩ لسنة ٤٨ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ١٧٦١ بتاريخ ١٩٨١/٦/٩

إطمئنان المحكمة للأسس التي أقام عليها الخبير تقديره لأعيان التركية ، هو مما يدخل في سلطتها التقديرية ولا رقابة لمحكمة النقض عليها ما دام قضاؤها قد بنى على أسباب سائفة تكفي لحمله .

الظعن رقم ٧٣١ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ١٣٨٢ بتاريخ ١٩٨١/٥/٥

الأصل في الإجراءات الصحة ، وإذ كان الثابت من مدونات أعمال تقرير الخبير - المرفق صورته بملف الظعن - أنه قام بإخطار الطاعة للحضور أمامهم لمباشرة المأمورية وذلك بموجب خطابات مسجلة وكان الخبير غير ملزم بإرفاق صور هذه الإخطارات ، فإن نعى الطاعة على الحكم المطعون فيه بالبطلان - بمقولة أنها تمسكت أمام محكمة الاستئناف بالدفع ببطلان أعمال الخبير لعدم دعوتها للحضور أمامه قبل مباشرة المأمورية - يكون في غير محله .

الظعن رقم ٩٤٤ لسنة ٤٨ مكتب قني ٣٣ صفحة رقم ١١٨٤ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٠

- للمحكمة أن تستعين بخبير في فرع من فروع المعرفة لا يتسع للقاضي الإلمام به . وليس لزماً على الخبير أن يفصح عن مصدر إستخلاصه لما يوتي به من نتائج تستند إلى خبرته العلمية والعملية .

- إذ إعتد الحكم المطعون فيه تقرير الخبير لإطمئنانه إليه فإن نتيجة تقرير الخبير وأسبابه تعتبر جزءاً مكمللاً لأسباب الحكم . ولا موجب على المحكمة أن تدعّمه بأسباب خاصة .

الظعن رقم ٩ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٣ صفحة رقم ١٠٤٢ بتاريخ ١٩٨٢/١١/٢٥

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تقرير الخبير هو من عناصر الإثبات في الدعوى التي تخضع لتقدير قاضي الموضوع دون مقب .

الظعن رقم ٥٨٥ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٣ صفحة رقم ١٢٥٩ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢٩

لما كان لمحكمة الموضوع سلطة مطلقة في تقدير الأدلة المطروحة عليها والموازنة بينها وترجيح ما تظمن إليه منها وإستخلاص ما تراه متوافقاً مع واقع الدعوى دون رقابة من محكمة النقض متى كان إستخلاصها سائفاً ، وكان تقرير الخبير لا يعدو أن يكون عنصراً من عناصر الإثبات في الدعوى فلا على الحكم المطعون فيه إن إعتد بتقريرين إستشاريين وأطرح رأى الخبير المتشدد دون أن يتأوله برد مستقل ، إذ لا إلتزام على محكمة الموضوع بتسع كل حجج الخصوم ومناحي دفاعهم والرد على كل

منها إستقلالاً وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ما يكفى لحمله فى إستخلاص سائق من واقع إدلة مطروحة على المحكمة من شأنها أن تؤدى عقلاً إلى النتيجة التى إنتهى إليها .

الطعن رقم ٥٦١ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٩٤٨ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٧
المقرر أن تقرير الخبير المنتدب فى الدعوى لا يعدو أن يكون عنصراً من عناصر الإثبات ودليلاً مطروحاً على محكمة الموضوع التى لها تقديره بلا معقب عليها فى ذلك .

الطعن رقم ٨١٩ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٩٨٠ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٩
المقرر فى قضاء هذه المحكمة إن محكمة الموضوع متى رأت الأخذ بتقرير الخبير وأحالت إليه إعتبر جزءاً مكملًا لأسباب حكمها .

الطعن رقم ٩١٧ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٣٤٥ بتاريخ ١٩٨٣/١/٣٠
إنتناع قاضى الموضوع بعمل الخبير وسلامة الأسس التى بنى عليها مما يدخل فى سلطته الموضوعية فى تقدير الدليل بغير إلزام بالرد إستقلالاً على المطاعن الموجهة إليه .

الطعن رقم ٩٣٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٨٨ بتاريخ ١٩٨٣/١/١٢
لمحكمة الموضوع سلطة تقدير قيمة عمل الخبير ولها أن تأخذ بتقرير الخبير كله أو أن تأخذ ببعض ما جاء به وتطرح البعض الآخر وتقضى بما يطمئن وجدانها .

الطعن رقم ١٠٣٥ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٧١٥ بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٨
لما كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن رأى الخبير لا يعدو كونه دليلاً فى الدعوى يخضع لتقدير قاضى الموضوع دون معقب عليه فى ذلك وكان يبين من الحكم الابتدائى الذى أيدته الحكم المطعون فيه وأخذ بأسبابه أنه إعتد ما إنتهى إليه الخبير فى تقريره من أن الرسالة محل النزاع سلمت للطاعة كاملة وسليمة للأسباب التى أوردتها والتى إطمأت إليها المحكمة ، وهو ما يكفى لحمل قضائه فى هذا الخصوص ، فإن ما تثيره الطاعة بعد ذلك بشأن سلامة الأسس التى بنى عليها الخبير تقريره لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فيما لمحكمة الموضوع من سلطة تقدير الدليل مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٨١١ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٦
تقرير الخبير لا يعدو أن يكون دليلاً من الأدلة المطروحة على محكمة الموضوع تخضع لتقديرها ، وهى غير ملزمة بإجابة طلب تعيين خبير آخر متى وجدت فى تقرير الخبير السابق ندبه وباقي أوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها للفصل فيها ، وحسبها أن تبين الحقيقة التى إقتنعت بها وأن تقيم قضاؤها على أسباب سائغة تكفى لحمله .

الطعن رقم ٣٧٥ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٩٧٢ بتاريخ ١٩٨٤/٤/١١

لما كان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من تقدير الخبير المنتدب في الدعوى عماداً لقضائه الذي قام بالتقدير بنسبة الدور المتنازع عليه إلى الأدوار الأربعة المقامة فعلاً دون أن يعتد بالنسبة المنصوص عليها في المادة ١١ مسافة الذكر لإستكمال البناء قيود الإرتفاع ، فلا عليه إن لم يرد إستقلالاً على الطعون الموجهة إليه بشأن عدم إعمال المادة ١١ من القانون سالف الذكر وبالنسبة للمنازعة في عدد أدوار المبنى وتحديد سعر المتر من المباني لأن في أخذه بهذا التقرير محمولاً على أسبابه الرد الضمني المسقط لهذه الاعتراضات كما لا يعيب الحكم أخذه بتقرير الخبير المنتدب دون التقرير الإستشاري المقدم من الطاعن إعمالاً لسلطته التقديرية في الموازنة بين تقارير الخبراء وأخذه بما تضمنت إليه منها لما كان ذلك وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة الطاعن إلى طلبه بنسب خبر مرجح طالما وجدت في عناصر الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها ومن ثم يكون الحكم قد خلا من حالة القصور المبطل والإخلال بحق الدفاع .

الطعن رقم ٥٨٣ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٧٣٠ بتاريخ ١٩٨٤/٣/١٩

- خطأ الخبير في نقل تاريخ صدور القرار المطعون فيه لا يعدو أن يكون خطأ مادياً غير مؤثر في النتيجة التي خلص إليها في تقريره الذي اعتد به الحكم المطعون فيه فإن النعي عليه يكون غير منتج .
- إذ أخذت محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية بتقرير الخبير المعين في الدعوى لإقتناعها بصحة أسبابه فإنها لا تكون ملزمة بالرد إستقلالاً على المطاعن التي وجهت إلى ذلك التقرير لأن في أخذه به محمولاً على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد في تلك المطاعن مما يستحق الرد عليها بأكثر مما تضمنه التقرير .

الطعن رقم ٦٣٩ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ١١٥٦ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٣٠

إن كان من المقرر أن المحكمة غير مقيدة برأى الخبير المنتدب في الدعوى إذ لا يعدو أن يكون هذا الرأي عنصراً من عناصر الإثبات التي تخضع لتقديرها ، إلا أنه إذا كان تقرير الخبير قد إستولى على حجج تؤيدها الأدلة والقرائن الثابتة بالأوراق ، وكانت المحكمة قد أطرحت النتيجة التي إنتهى إليها التقرير وذهبت بما لها من سلطة التقدير الموضوعية إلى نتيجة مخالفة وجب عليها وهي تبأشر هذه السلطة أن تتناول في أسباب حكمها الرد على ما جاء بالتقرير من حجج ، وأن تقيم قضاها على أدلة صحيحة سائفة من شأنها أن تؤدي عقلاً إلى النتيجة التي إنتهت إليها ولا تخالف الثابت بالأوراق .

الطعن رقم ٦٩٨ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٢١٣٥ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/١٧

المقرر أن لمحكمة الموضوع مطلق الحرية في تقدير ما يدلى به الخبراء من آراء وإن الحكم بنسب خبر ثان في الدعوى دون إستبعاد الخبير الأول لا يعدو أن يكون أجراً تتخذه المحكمة لإستكمال

عناصر النزاع فلا يحول ذلك دون رجوعها إلى تقرير الخبير الأول والأخذ به عند الفصل في موضوع الدعوى ومقارنته بما في الأوراق من تقارير وأدلة أخرى

الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٢٢٢٧ بتاريخ ١٢/٢٦/١٩٨٤

إذ كان البين من الأوراق إحتساب الخبير لقيمة الرسومات الهندسية والتأمينات ولم يتم ثمة دليل على إحتساب لها مرتين وكان تقدير الخبير يعد في ذاته دليلاً ومن أدلة الدعوى يخضع كغيره من الأدلة لتقدير محكمة الموضوع ويسوغ أن تقوم الدعوى به دون مستندات أو أدلة أخرى ولما كان الحكم لمحكمة الموضوع أن تأخذ بتقرير الخبير محمولاً على أسبابه دون إلزام منها بالرد إستقلالاً على الطعون الموجهة إليه .

الطعن رقم ١٥٣٠ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٥٩٩ بتاريخ ٣/٤/١٩٨٤

المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة الموضوع مطلق الحرية في تقدير ما يدلى به الخبراء من آراء وأن الحكم يندب خبير ثان في الدعوى دون إستبعاد تقرير الخبير الأول لا يعدو أن يكون إجراءً تتخذه المحكمة لإستكمال بحث عناصر النزاع فلا يحول ذلك دون رجوعها إلى تقرير الخبير الأول والأخذ به عند الفصل في موضوع الدعوى باعتبار أنه وإن لم تره المحكمة في البداية كافياً وحده لتكوين عقيدتها فإنه أصبح كذلك بعد إستكمال عناصر الدعوى ومقارنته بما في الأوراق من تقارير وأدلة أخرى إذ أن ذلك من سلطة محكمة الموضوع في موازنة الأدلة المطروحة عليها والأخذ بما تطمن إليه منها وإطراح ما عداها ما دامت تقيم قضاها على أسباب سائفة .

الطعن رقم ٤١٦ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ١٦١٤ بتاريخ ٦/١١/١٩٨٤

تقدير عمل الخبير - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو مما تستقل به محكمة الموضوع دون معقب عليها في ذلك من محكمة النقض لماذا رأت في حدود سلطتها التقديرية الأخذ بتقرير الخبير لإقتناعها بصحة أسبابه فإنها لا تكون ملزمة بعد ذلك بالرد إستقلالاً على الطعون التي وجهها الطاعن إلى ذلك التقرير لأن في أخذها به محمولاً على أسبابه السائفة ما يفيد أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق الرد عليها أكثر مما تضمنه التقرير .

الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٢٨٤ بتاريخ ١/٢٤/١٩٨٤

لمحكمة الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - في حدود سلطتها التقديرية وباعتبارها الخبير الأعلى الأخذ بما إنتهى إليه الخبير في تقديره محمولاً على أسبابه أو لأسباب أخرى تستبطنها من أوراق الدعوى ومستنداتها وما طرح فيها من قرائن كما أن لها أن تأخذ ببعضه دون البعض الآخر وكان البين من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه إستدل على ملكية المطعون ضده الثاني للمقار المشفوع به على الشيوع ومجاورته للمقار المشفوع فيه بما ورد في الرسم الكروكي

الذى أجراه الخبير ومن العقود المسجلة التى قدمها المطعون ضدكما الأولين وبما ورد بكشف التحديد المساحى من مجاورة عقارى الشفيعين لعقار النزاع من الناحية القبلية ودون ما إعتداد به فى إثبات الملكية وكانت هذه الأسباب سائفة وكافية بذاتها لحمل قضائه لإن النعى على الحكم المطعون فيه بما ساقه الطاعن فى هذا الخصوص يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٨٨١ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٧٧٢ بتاريخ ١٩٨٤/١٠/٢٩
تقدير عمل الخبير هو ما يستقل به قاضى الموضوع لأن تقارير الخبراء لا تعدو أن تكون من عناصر الإثبات التى تخضع لتقديره دون معقب عليه فى ذلك .

الطعن رقم ١٧٢٢ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٠٢٧ بتاريخ ١٩٨٤/٤/١٧
المقرر أن لمحكمة الموضوع فى حدود سلطتها التقديرية الأخذ بتقرير الخبير متى إقتضت بصحة أسبابه وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أخذ بتقرير الخبير الذى نذبه محكمة الاستئناف لإقتناعه بسلامة الأسس التى بنى عليها وأقام قضائه على ما خلص إليه الخبير من أن الطاعن وآخر هما مفتصبى الأطنان التى يملكها المطعون ضدكما وحدد الحكم ما يخص الطاعن فى هذا الربيع وذلك من واقع معاينة الخبير للأطنان على الطبيعة ، لما كان ذلك فإن المحكمة لا تكون ملزمة من بعد بالرد إستقلالاً على الطعون التى وجهها الطاعن إلى ذلك التقرير لأن فى أخذها به محمولاً على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد فى تلك الطعون ما يستحق الرد عليها بأكثر مما تضمنه التقرير ولا يعدو ما يثيره الطاعن أن يكون جديلاً فى كفاية الدليل التى إقتضت به محكمة الموضوع بما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٤٨١ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٩٨٧ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٦
لا تثريب على محكمة الموضوع أن تأخذ بالنتيجة التى إنتهى إليها تقرير الخبير محمولة على الأسباب التى بنى عليها للتلازم بين النتيجة ومقدماتها شريطة أن تكون الأسباب مؤدية إلى النتيجة .

الطعن رقم ١٤٤٤ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٣١١ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٣٠
لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى تقدير عمل الخبير والأخذ بتقريره محمولاً على أسباب ، ولا تلزم الرد إستقلالاً على الطعون الموجهة إليه فى أخذها به محمولاً على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد فى تلك الطعون ما يستحق الرد عليها بأكثر مما تضمنه التقرير .

الطعن رقم ٢١٢٣ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٨٩٤ بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢٥
تقرير الخبير من أدلة الدعوى التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع .

الطعن رقم ٤٣٤ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٨٢٢ بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٧
عدم التمسك ببطان عمل الخبير أمام محكمة الموضوع يعد سبباً جديداً لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ١٩٧٤ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ١٨٧ بتاريخ ١٩٨٥/١/٣١

لمحكمة الموضوع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تقدير عمل الخير و الأخذ بتقريره محمولاً على أسبابه متى إقتعت بكفاية الأبحاث التي أجراها وسلامة الأسس التي بنى عليها رأيه ، وهي غير ملازمة بالتحدث في حكمها على كل ما يقدمه الخصوم من دلائل ومستندات ، كما أنها غير مكلفة بأن تورد كل حججهم وتفننها طالما أنها أقامت قضاءها على ما يكفي لحمله إذ لم يأت في قيام الحقيقة التي إقتعت بها وأوردت دليلها التليل الضمني لإطراح هذه الدلائل والمستندات .

الطعن رقم ٥٨٥ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ١١٧٨ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢٤

إذ كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أخذ بالنتيجة التي إنتهى إليها تقرير الخير لأنه يعتبر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قد أخذ بها محمولة على الأسباب التي بنى عليها للتلزم بين النتيجة التي إنتهى إليها ومقوماتها فلا يجب الحكم بعد ذلك عدم الرد إستقلالاً على ما وجه إلى التقرير من مطاعن لأن في قيام الحقيقة التي إقتعت بها المحكمة وأوردت الدليل عليها الرد الضمني المسقط لما ساقته الطاعنة من أقوال وحجج مخالفة .

الطعن رقم ١٣٩٣ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٣٣٨ بتاريخ ١٩٨٦/٣/١٩

تقرير الخير ليس إلا عنصراً من عناصر الإثبات في الدعوى يخضع كغيره من الأدلة لتقدير محكمة الموضوع بدون معقب عليها من محكمة النقض ، ولها أن تأخذ ببعضه وتطرح بعضه الآخر بل لها أن تطرحه كلية وتأخذ بما يطمئن إليه وجدانها من أوراق الدعوى وحسبها أن تقيم قضاءها على أسباب سائفة .

الطعن رقم ٧٥١ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ١٥١ بتاريخ ١٩٨٦/١/٢٧

المحكمة في أخذها بتقرير الخير - محمولاً على أسبابه السائفة - ما يفيد أنها إقتعت به وأطرحت ما عداه كما أنها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليست ملزمة بتعقب أقوال الخصوم وحججهم وأن ترد على كل منها إستقلالاً طالما أقامت قضاءها على ما يكفي لحمله .

الطعن رقم ١٦٥٦ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٤٠٠ بتاريخ ١٩٨٦/٤/٦

رأى الخير لا يخرج عن كونه عنصراً من عناصر الإثبات وأن لمحكمة الموضوع السلطة في تقدير عمل الخير وفي الموازنة بين الأدلة للأخذ بما تطمئن إليه وإذا أخذت بالنتيجة التي إنتهى إليها تقرير الخير بأسباب سائفة فلا عليها أن هي لم ترد على الطعون التي وجهت إليه وأن النعي على تقرير الخير بتجاوزة لمهمته في تقرير لا يعدو أن يكون جدلاً في تقدير الدليل لا تجوز آثاره أمام محكمة النقض وإذا اعتمد الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه تقرير الخير بأسباب سائفة تكفي لحمل قضائه فلا على المحكمة أن هي لم ترد على الطعون الموجهة إليه إذ لم تجد فيها ما يستحق الرد .

الطعن رقم ١١٢٨ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٢٢٣ بتاريخ ١٩٨٦/٢/١٩

القصد من نذب خير في الدعوى هو الإستعانة برأيه في مسألة فنية لا يستطيع القاضي البت فيها مما لازمه أن يباشر المأمورية خير متخصص في المسألة التي نذب لأبداء الرأي فيها .

الطعن رقم ١٠٧٠ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٦٦١ بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٩

تقرير الخبير لا يعدل أن يكون عنصراً من عناصر الإثبات في الدعوى يخضع لتقدير محكمة الموضوع فلا على الحكم المطعون فيه إن إلتفت عن النتيجة التي خلص إليها الخبير بتقريره من أن حجم المفروشات وحالتها بالنسبة لإتساع الفيلا المؤجرة غير كاف للإنتفاع بها على النحو المتعارف عليه وحسب طبيعة التعامل المفروض ، طالما أقام قضاءه بأن العين مؤجرة مفروش على ما يكفي لحمله .

الطعن رقم ١٦٩٧ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٧٨٥ بتاريخ ١٩٨٧/٦/٨

جرى قضاء هذه المحكمة - على أن تقرير الخبير هو من عناصر الإثبات في الدعوى التي تخضع لتقدير قاضي الموضوع دون معقب .

الطعن رقم ١٠٢٩ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٦١٢ بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٦

محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة طلب الخصوم بنذب خير في الدعوى لأن ذلك يدخل في نطاق سلطتها التقديرية في فهم الواقع وتقدير الدليل .

الطعن رقم ٦٣٥ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ١٠٩ بتاريخ ١٩٨٧/١/١٤

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تقدير عمل أهل الخبرة متروك لمحكمة الموضوع فتى أطأأت إلى تقرير الخبير وأخذت به فلا عليها إن هي لم ترد إستقلالاً على ما يسوقه الخصوم نعباً على هذا التقرير لأن في أخلها به محمولاً على أسبابه ما يفيد لأنها لم تجد في تلك المطاعن ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنه التقرير وأن محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة الطاعن إلى طلب إعادة المأمورية إلى الخبير متى ألتعت بكفاية الأبحاث التي أجراها وبسلامة الأسس التي بنى عليها رأيه .

الطعن رقم ٢٢٤٣ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ١٢١ بتاريخ ١٩٨٧/١/١٥

أخذ محكمة الموضوع بتقرير الخبير محمولاً على أسبابه مؤداه إعتبار هذه الأسباب جزءاً مكملاً لأسباب هذا الحكم مما يجعل المجادلة في شأن عدم كفاية الدليل المستمد من هذا التقرير جدلاً موضوعياً لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٣٧٢ بتاريخ ١٩٨٧/٣/١٢

تعيين الخبير في الدعوى من الرخص المعولة لقاضي الموضوع فله وحده تقدير لزوم أو عدم لزوم هذا الإجراء ولا معقب عليه في ذلك متى كان رفضه إجابة طلب تعيين الخبير قائماً على أسباب مبررة .

الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٢٤٦ بتاريخ ١٥/٢/١٩٨٧

– المقرر في قضاء هذه المحكمة أن عمل الخبير لا يعدو أن يكون عنصراً من عناصر الإثبات الواقعية في الدعوى يخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لها سلطة الأخذ بما انتهى إليه إذ رأت فيه ما يقتضيه ويطق وما رأت أنه وجه الحق في الدعوى ، ما دام قائماً على أسباب لها أصلها وتؤدي إلى ما انتهى إليه وأن في أخذها بالتقرير محمولاً على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد في المطاعن الموجهة إليه ما يستحق الرد عليه بأكثر مما يتضمنه التقرير دون ما إلزام عليها بتعقب تلك المطاعن على استقلال ولا إلزام في القانون على الخبير بأداء عمله على وجه محدد إذ يحسب أن يقوم بما ندب له على النحو الذي يراه محققاً للغاية من ندبه ما دام عمله خاضعاً لتقدير المحكمة التي يحق لها الإكتفاء بما أجراه ما دامت ترى فيه ما يكفي لجلاء وجه الحق في الدعوى .

– المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا بدا لأحد خصوم الدعوى الاعتراض على شخص الخبير أو على مباشرته لمهمته فعليه أن يثبت هذا الاعتراض عند قيام الخبير بعمله ، فإن فاته ذلك فعليه أن يديه لدى محكمة الموضوع ، فإن أغفل ذلك فلا يجلبه الطعن بذلك أمام محكمة التقض باعتبار سبباً جديداً لا يجوز له التمسك به .

الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ١١٢٩ بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٨٧

المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه إذا كانت محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية قد أخذت بالنتيجة التي انتهى إليها تقرير الخبير لإقتناعها بصحته كانت أسبابها في ذلك مائفة تكفي لحمل الحكم فلا عليها أن لم ترد استقلالاً على الطعون التي وجهت إلى ذلك التقرير ، إذ في أخذها به محمولاً على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق الرد بأكثر مما تضمنه التقرير لأن أخذها به يتضمن الرد المسقط لما عداها .

الطعن رقم ٦١٣ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٦٧٣ بتاريخ ٦/٥/١٩٨٧

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تقدير عمل أهل الخبرة متروك لمحكمة الموضوع ، فلها أن تأخذ بتقرير الخبير كله ، كما لها أن تأخذ ببعض ما جاء به وتطرح بعضه إذ هي لا تقضي إلا على أساس ما تطمئن إليه منه .

الطعن رقم ١٣٧٤ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٨٣٧ بتاريخ ١٦/٦/١٩٨٧

المقرر – في قضاء هذه المحكمة – أنه متى رأت محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية الأخذ بتقرير الخبير لإقتناعها بصحة أسبابه فإنها لا تكون ملزمة بالرد استقلالاً على الطعون التي وجهها الطاعن إلى هذا التقرير لأن في أخذها به محمولاً على أسبابه الساتفة ما يفيد أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق الرد عليها بأكثر مما تضمنه التقرير ، كما أنها لا تكون ملزمة عندئذ بإجابة طلب إعادة المهمة

إلى الخبير أو ندب خبير آخر لإستكمالها .

الطعن رقم ٢١٤٧ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٤٢٩ بتاريخ ١٢/٢٦/١٩٨٨

تقدير عمل أهل الخبرة والموازنة بين تقارير الخبراء والأخذ بأحدها دون الآخر هو مما يستقل به محكمة الموضوع دون معقب .

الطعن رقم ٨٢٥ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤٢٢ بتاريخ ٢/٩/١٩٨٩

المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن الأخذ برأى خبير أو بآخر مما يستقل به قاضى الموضوع ، وأن مؤدى الأخذ برأى أحد الخبراء دون غيره أن المحكمة لم تر فى آراء من لم تأخذ برأيهم مما يفيد إقتناعها فى الدعوى وكانت محكمة الموضوع قد رأت - فى حدود سلطتها التقديرية الأخذ بتقرير الخبير المعين فى الدعوى لإقتناعها بسلامة أسبابه ، فإنه لا يعيب حكمها ألا ترد بأسباب خاصة على ما ورد فى التقرير الإستشارى المقدم من الطاعن إذ أن فى أخذها بالتقرير الأول ما يفيد أنها لم تر فى التقرير الإستشارى ما ينال من صحة تقرير الخبير الذى إطمأنت إليه وأخذت برأيه .

الطعن رقم ١٢٣١ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٧١٤ بتاريخ ٦/٢٨/١٩٨٩

المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه متى رأت محكمة الموضوع فى حدود سلطتها التقديرية الأخذ بتقرير الخبير لإقتناعها بصحة أسبابه فلا تكون ملزمة بعد ذلك بالرد إستقلاً على ما يوجه إليه من اعتراضات إذ فى أخذها به محموداً على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد فى تلك الاعتراضات ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنه التقرير .

الطعن رقم ٢٥٩ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢٧٤ بتاريخ ٥/١٤/١٩٨٩

المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن تقرير الخبير هو من عناصر الإثبات التى تخضع لتقدير قاضى الموضوع دون معقب .

الطعن رقم ١٣٢٥ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٢٤ بتاريخ ٥/١٨/١٩٨٩

إذ كان الثابت من تقرير الخبير أنه أحسب الزيادة التى نصت عليها المادة السابعة من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ على أساس القيمة الإيجارية المتخذة أساساً لحساب الضريبة على العقارات الميينة فى ذات وقت الإنشاء وهى ٨ و ٤ على النحو الوارد بنص هذه المادة وليس على أساس الأجرة الواردة بعقد إيجار عين النزاع وقدرها ٤ جنيه ولما كان الحكم المطعون فيه قد إستند إلى هذا التقرير فى قضائه فإنه لا يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ١٤٩٩ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٦٦٨ بتاريخ ٦/٢٥/١٩٨٩

لئن كان لمحكمة الموضوع مطلق الحرية فى تقدير ما يدلى به الخبراء من آراء وأن الحكم بندب خبير ثان فى الدعوى دون إستبعاد تقرير الخبير الأول لا يعدو أن يكون إجراء تتخذه المحكمة لإستكمال

عناصر النزاع فلا يحول ذلك دون رجوعها إلى تقرير الخبير الأول والأخذ به عند الفصل في موضوع الدعوى إلا أن الحكم يجب أن يكون فيه بذاته كما يطمئن المطلع عليه إلى أن المحكمة قد محضت الأدلة التي قدمت إليها وحصلت منها ما تؤدي إليه ، وذلك باستعراض هذه الأدلة والتعليق عليها بما ينبى عن دراسة أوراق الدعوى .

الطنن رقم ٢٢١٠ لسنة ٥٣ مكتب فتى ٤٠ صفحة رقم ١٠٥ بتاريخ ١٩٨٩/١/٩
المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب تعيين خبيراً متى كانت قد وجدت في تقرير الخبير السابق ندبه وفي أوراق الدعوى وعناصرها الأخرى ما يكفى لتكوين عقيدتها للفصل فيها .

الطنن رقم ٢٢٣٥ لسنة ٥٣ مكتب فتى ٤٠ صفحة رقم ٤٨ بتاريخ ١٩٨٩/١١/١٢
المقرر - في قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة الموضوع سلطة تقدير الأدلة والموازنة بينهما وفهم الواقع في الدعوى ، وكان تقرير الخبير من عناصر الإثبات التي تخضع لتقديرها دون معقب ، وأنها متى رأت الأخذ به محمولاً على أسبابه وأحوال إليه اعتبر جزءاً مكملاً لأسباب حكمها دون ما حاجة لتدعيمه بأسباب خاصة أو الرد إستقلالاً على الطعون الموجهة إليه .

الطنن رقم ٨٧٦ لسنة ٥٤ مكتب فتى ٤٠ صفحة رقم ٨٥٦ بتاريخ ١٩٨٩/١٠/٣٠
المقرر - في قضاء هذه المحكمة - إن رأى الخبير لا يعدو أن يكون دليلاً في الدعوى يخضع لتقدير قاضى الموضوع دون معقب عليه في ذلك . وأن لقاضى الموضوع سلطة تحصيل فهم الواقع في الدعوى طالما له مسنده ، وكان لا غروج فيه على الثابت بالأوراق وبحسبه أن يبين الحقيقة التي إقتنع بها وأن يقيم قضاءه على أسباب سائفة تكفى لحمله ، لا عليه بعد ذلك أن يتبع الخصوم في مختلف أقوالهم وحججهم وطلباتهم ويرد إستقلالاً على كل قول ، أو طلب أثاروه ما دام قيام الحقيقة التي ألتصع بها وأورد دليلها فيها الرد الضمنى المسقط لتلك الأقوال والحجج والطلبات .

الطنن رقم ٢٠٠١ لسنة ٥٤ مكتب فتى ٤٠ صفحة رقم ٦٨٣ بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢٦
المقرر - في قضاء هذه المحكمة على أنه - متى رأت محكمة الموضوع في حدود سلطتها التقديرية الأخذ بتقرير الخبير لإقتناعها بصحة أسبابه فلا تكون ملزمة بالرد إستقلالاً على الطعون التي توجه إليه . إذ أن أخذها بتقرير الخبير محمولاً على أسبابه أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق الرد عليها أكثر مما تضمنه التقرير .

الطنن رقم ٢٧٥٨ لسنة ٥٧ مكتب فتى ٤٠ صفحة رقم ٢٧٦ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٦
المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تقرير الخبير هو من عناصر الإثبات في الدعوى التي تخضع لتقدير قاضى الموضوع .

الطعن رقم ٣٩١ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢٩٨ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٨٩

لما كان لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى تقدير عمل الخير والأخذ بتقريره محمولاً على أسبابه وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على قول..... وكان الثابت من تقرير الخير المتدب وضع يد المستأنف عليها الأولى - المطعون ضدها الأولى - على العقار المشفوع به منذ شرائها للأرض القضاء فى ١٩٥٩/٢/١ وبنائها منزلاً عليها سنة ١٩٦٤ ثم بناء الدور العلوى سنة ١٩٧٣ وكان وضع يدها كما يبين من تقرير الخير هادئاً وظاهراً ومستمراً من ١٩٥٩/٩/١ حتى ١٩٧٢/٨/٤ تاريخ شراء العقار المشفوع فيه من المستأنف - الطاعنة - وهى مدة تجاوزت الخمسة عشر عاماً - كما أنه يبين من الأعمال التى تمت على العقار المشفوع به نية المستأنف عليها الأولى فى تملكه ومن ثم بمعنى المدة القانونية تكون الملكية ثابتة لها وذلك قبل بيع العقار المشفوع فيه طبقاً لما تقدم من قواعد وأخذاً بما انتهى إليه تقرير الخير المودع أمام هذه المحكمة محمولاً على أسبابه " وكان الثابت من تقرير المودع أمام محكمة الإستئناف أن شاهدى المطعون ضدها الأولى قررا أنها تضع اليد على الأرض المشفوع بها منذ شرائها عام ١٩-٥٩ ولم ينازعها أحد فى وضع يدها ، وكان ما إستخلصه الحكم المطعون فيه سائفاً وله أصل ثابت بالأوراق وكفى لحمل قضاء الحكم ، فإن ما تثيره الطاعنة بهذا السبب لا يعدو أن يكون جديلاً موضوعياً فى تقدير وكفاية الدليل الذى إقتضت به محكمة الموضوع تنحصر عنه رقابة محكمة النقض ، ولا يغير من ذلك ما ورد بالحكم المطعون فيه من خطأ فى حساب تاريخ إكمال مدة التقادم بأنها تنتهى قبل بيع العقار المشفوع فيه بتاريخ ١٩٧٢/٨/٤ بدلاً من ١٩٧٥/٨/٤ إذ أن ذلك لا يعدو أن يكون خطأ مادياً غير مؤثر على كيان الحكم .

الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٦٢٥ بتاريخ ٢٧/٢/١٩٩٠

لما كان تعيين الخبراء من الرخص المخولة لقاضى الموضوع وله وحده . تقرير لزوم أو عدم لزوم الإستعانة به ، فلا يقبل النعى على الحكم المطعون فيه عدم الإستعانة بخبير قنى متى رأى فى عناصر النزاع ما يكفى لتكوين إقتناعه .

الطعن رقم ١٨٤ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٩٥٥ بتاريخ ٥/٤/١٩٩٠

- ما نصت عليه المادة ١٥٤ من قانون الإثبات من تعيين خبر آخر أو ثلاثة خبراء وإنما هو رخصة منحها الشارع للمحكمة ، فلا يعاب عليها عدم إستعمالها ما دامت قد إطمأنت إلى تقرير الخير الذى عينته فى الدعوى ورأت فى حدود سلطتها التقديرية الأخذ به لإقتناعها بصحة أسبابه ولم تر لزوماً لتعيين خبيراً أو خبراء آخرين فلا رقيب عليها فى ذلك ، وأنها لا تكون ملزمة من بعد بالرد إستقلاً على الطعون التى وجهت إلى التقرير إذ فى أخذها به محمولاً على أسبابه ما يفيد أنها لم تجد فى تلك الطعون

ما يستأهل الرد بأكثر مما تضمنه التقرير .

- لا يعاب على الحكم إشراك الخبير المعين أولاً فى أعمال الخبرة التى عهد بها إلى هذه اللجنة المتدبة أخيراً طالما أجاز قانون الإثبات فى المادة ١٥٤ منه للمحكمة أن تعيد المأمورية إلى نفس الخبير المنتدب لإستكمال بحثها وتدارك أوجه النقص فيها . ولم يطلب الخصم أمامها رد الخبير ويسلك فى ذلك الطريق الذى رسمه القانون .

الطعن رقم ١٢٢١ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٧٦٧ بتاريخ ١٥/٣/١٩٩٠

لمحكمة الموضوع فى حدود سلطتها التقديرية أن تأخذ بتقرير الخبير كله أو ببعض ما جاء به وتطرح بعضه لأنها غير مقيدة بأراء أهل الخبرة إذ هى لا تقضى إلا على ما تطمئن إليه دون أن يشوب حكمها فى ذلك أى تناقض ، فلا على الحكم المطعون فيه إن هو قضى للمطعون ضده الأول بحقه فى الشفعة أخذاً بما أقتنع به من تقرير الخبير فى هذا الصدد وأطرح ما تضمنه من إسباغ وصف الشريك المشتاع فى أرض النزاع خطأ على الطاعن ، للأسباب السانفة التى ساقها الحكم .

الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٥٩١ بتاريخ ٢٥/٢/١٩٩٠

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه متى رأت محكمة الموضوع فى حدود سلطتها التقديرية الأخذ بتقرير الخبير لإقتناعها بصحة أسبابها فإنها لا تكون ملزمة بعد ذلك بالرد استقلالاً على المطعون التى وجهها الطاعن إلى ذلك التقرير ما دام أنها أخذت بما جاء فيه محمولاً على أسبابه لأن فى أخذها به ما يفيد أنها لم تجد فى تلك المطعون ما يستحق الرد عليها بأكثر مما تضمنه التقرير ، وهى فى تقديرها لذلك لا سلطان عليها لمحكمة النقض .

الطعن رقم ٣١٢ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ١٤٦ بتاريخ ١٠/١/١٩٩١

المقرر - أن تقرير الخبير - دليل مطروح فى الدعوى تستقل محكمة الموضوع بتقديره ولا معقب عليها متى أقامت قضاها على أسباب سانفة ، وهى لا تلتزم بالرد استقلالاً فى حكمها على ما يوجهه الخصوم من طعون إلى هذا التقرير .

الطعن رقم ١٨٨٦ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ١٠٤٨ بتاريخ ٩/٥/١٩٩١

مؤدى نص المادتين ١٣٥ ، ٣/١٣٦ من قانون الإثبات والمادة ٥٠ من المرسوم بقانون ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الخبرة أمام جهات القضاء أن الشرع اعتبر مكتب خبراء وزارة العدل عند نديه هو الخبير فى الدعوى فلا عليه إذا ما تبين له بسبب جسامه المأمورية وتشعب أعمالها أن يعهد بها إلى خبيرين أو أكثر لأداء المأمورية ولو كانوا تابعين لإختصاص مكاني لمنطقة أخرى لأن الأمر مرده فى النهاية إلى أن مكتب الخبراء هو الخبير المقصود فى الدعوى وأن توزيع الأعضاء على المناطق التابعة للمكتب ما هو إلا تنظيم داخلى لا يحول دون إنتدابهم خارج مناطقهم - ومن ثم لا يجدى المستأنف

ضدتهما القول ببطالان التقرير لأن المأمورية باشرها مكتب شمال القاهرة دون مكتب وسط القاهرة المختص .

الطعن رقم ٢٤٦٩ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ١١٢٩ بتاريخ ١٦/٥/١٩٩١
المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن رأى الخبير المتدب فى الدعوى لا يخرج عن كونه عنصراً من عناصر الإثبات لمحكمة الموضوع تقديره دون معقب عليها فى ذلك فلها أن تأخذ به كله أو بعض ما جاء به وتطرح بعضه إذ هى لا تقضى إلا على أساس ما تظمن إليه منه ، وبأن مناط بطلان تقرير الخبير هو أن يكون قد شاب إجراءاته عيب جوهرى ترتب عليه ضرر للخصم .

الطعن رقم ٨ لسنة ١ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ١٤ بتاريخ ١٩/١١/١٩٣١
- إن محكمة الموضوع غير ملزمة بالرد على الطعون التى يوجهها الخصم إلى تقرير الخبير المعين فى الدعوى ما دام أنها قد أخذت بما جاء فى هذا التقرير ، إذ أن فى أخذها بما ورد فيه دليلاً كائناً على أنها لم توجد فى تلك الطعون ما يستحق إلغائها إليه ، وهى فى تقديرها ذلك لا سلطان عليها لمحكمة النقض - إذا إمتنع الخبير عن سماع أقوال بعض الخصوم الختامية فليس فى إمتناعه هذا أية مخالفة للقانون ، إذ هو غير ملزم بإجابة طلب الخصوم إرساله فى أداء المأمورية المطلوب منه أداؤها بعد أن يكون قد رأى أنها تمت .

الطعن رقم ٣٤ لسنة ١ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٨٤ بتاريخ ١٠/٣/١٩٣٢
لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة فى تقدير قيمة العمل المطروح تقديره أمامها دون رجوع إلى رأى خبير أو إلى أوراق متعلقة بعمل مماثل ، إذ لا نص فى القانون يلزمها بالإستعانة برأى خبير أو إتباع خطة معينة فى ذلك . على أن المحكمة إذا عينت خبيراً للتقدير لأنها لا تكون مقيدة قانوناً بتقديره ، بل هى لها الحرية المطلقة فى الأخذ بتقديره أو زيادته أو نقصه .

الطعن رقم ٤١ لسنة ٢ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ١٣٩ بتاريخ ١٠/١١/١٩٣٢
الحكم التمهيدى بصين خبير فى دعوى لا يلزم المحكمة التى أصدرته بأن تقيد فى قضائها برأى هذا الخبير فيما عين له ، بل يكون لها مع ذلك حق النظر فى أصل الموضوع وبحثه من كافة وجوه والقضاء فيه على وفق ما ترى .

الطعن رقم ٦١ لسنة ٢ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ١٤٦ بتاريخ ١/١٢/١٩٣٢
الدفع ببطالان عمل الخبير المعين فى الدعوى لمباشرة عمله فيها قبل إعلان الحكم الصادر بتدبه للمدعى عليه ، مع كونه حكماً غائبياً ، ولعدم توجيهه دعوة صحيحة إلى هذا المدعى عليه ليحضر أمامه فى اليوم الذى حدده لمباشرة العمل ، ولعدم تقديمه تقريره فى الوقت اللائق - هذا الدفع ليس من قبيل الحجج التى يدلى بها الخصوم ولا تكون المحكمة ملزمة حتماً بذكرها والرد عليها فى حكمها ، بل هو

من الدفوع التي يترتب على الأخذ بها أو رفضها بطلان عمل الخبير أو صحته فلا يجوز للمحكمة إغفال الرد عليه مع أخذها في حكمها برأى الخبير ، بل من الواجب عليها - تحقيقاً للغرض الذي يرمى إليه قانون المرافعات في المادة ١٠٣ منه - أن تبين في حكمها الأسباب التي استندت إليها في رفض هذا الدفع بياناً كائناً ، فإن هي لم تفعل كان حكمها باطلاً بطلاناً جوهرياً .

الطعن رقم ٣٨ لسنة ٤ مجموعة عمر ٦١ صفحة رقم ٦٣٤ بتاريخ ١٩٣٥/٣/٢١

إن المحكمة ، إذ تلجأ إلى أرباب الخبرة تكلفهم بحث عمل من الأعمال وإبداء رأيهم فيه وتصرح لهم بسماع شهود ، فإنما معلولها الأول يكون على البحث الشخصي الذي يقوم به الخبير ليصل فيه بحسب إسماعه وكفاءته الخاصة إلى إستخراج الحقيقة التي يستعين القاضي به على كشفها ، وأما سماعه الشهود فليس لذاته مقصوداً للقاضي ، وإنما هو أمر يحصل من باب إعانة الخبير على القيام ببحثه الشخصي الذي قد يصادف أموراً ثانوية لا يستطيع إستخراج حقائقها من مجرد الماديات التي يعالج بحثها فيضطر إلى التحري عما تعيه صدور الناس من المعلومات ليثبت الحقيقة التي يظنها الواقعية أو ليرجع بين حقيقة وأخرى مما تفيد إياه الماديات ، ومعلوه في كل حال إنما يكون على الماديات التي يبحثها بشخصه كما أن معلول القضاء لا يكون إلا على البحث الشخصي الذي يجريه الخبير فإذا كلف خبير بتصفية الحساب بين طرفي الدعوى بعد معاينة الأطيان وتقدير ريعها فباتصر الخبير على سماع شهود من بينهم رجل قال له إنه كان من العمال المباشرين للزراعة (خولى) وبنى تقديره ريع الأطيان على مجرد قول هذا العامل وأثبت هذا التقدير في محاضر أعماله وتقديره ، دون أن يعاين بنفسه الأطيان ويعترف معدن أجزائها ويقدر لكل جزء الأجر الذي يناسبه بحسب مشاهدته ومعرفة الشخصية فلا يمكن الإعتماد بتقرير هذا الخبير كدليل في الدعوى . والحكم الذي يبنى في جوهره على هذا التقرير يكون قد بنى على دليل غير قائم في الواقع ويعتبر خالياً من الأسباب الموضوعية ويتعين نقضه .

الطعن رقم ٥٥ لسنة ٥ مجموعة عمر ٦١ صفحة رقم ١٠٤٤ بتاريخ ١٩٣٦/١/٣٠

دفع أحد الخصوم بأن تقرير الخبير المعين في دعوى إثبات الحالة التي لم يكن هو طرفاً فيها لا يصلح حجة عليه في دعوى التعويض المرفوعة عليه ، أو الدفع بأن الخبير المعين في الدعوى قد خرج عن المأمورية التي رسمتها المحكمة له في حكمها ، أو بأنه لم يتعرض لمسألة التعويض في محضر أعماله ولم يعرضها للبحث أمام طرفي الخصومة ليدلى كل منهما برأيه فيها هما من الدفوع الواجب إيدأؤها أمام محكمة الموضوع قبل الخوض في مناقشة التقرير وإلا فقد سقط الحق في إيدأتهما . فإيدأتهما لأول مرة أمام محكمة النقض يكون سبباً جديداً غير مقبول .

الطعن رقم ٨٤ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٠٧٤ بتاريخ ١٢/٣/١٩٣٦

إذا كان أساس الدعوة المطالبة بحساب ريع منزل مشترك وقدمت فيها جملة أوراق معترف بها من طرفي الخصومة ، ورأت محكمة الاستئناف - خلافاً لما رآته محكمة الدرجة الأولى من وجوب تعيين خبير وإحالة على التحقيق وانتقال لمحل النزاع - أن بعضاً من هذه الأوراق مضافاً إليه إقرارات الخصوم يشمل من العناصر الواقعية ما يكفي للفصل في موضوع الدعوى فلا حرج عليها في ذلك إذ هي ليست مقيدة بما صدر من أحكام تمهيدية أو تحضيرية أو بالإتياد لرأى خبير ما دامت قد كونت إعتقادها من أوراق مقدمة لها تقديماً صحيحاً ومن أقوال الخصوم الثابتة في محاضر الجلسات .

الطعن رقم ١٠١ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١١٠٨ بتاريخ ١٤/٥/١٩٣٦

إذا بدا لأحد خصوم الدعوى إعتراض على أعمال الخبير فله أن يثبت هذا الإعتراض عند مباشرة الخبير عمله ، فإذا فاتته ذلك فله أن يبدى إعتراضه لدى محكمة الموضوع ، فإن فاتته ذلك أيضاً فطعن على تلك الأعمال أمام محكمة النقض يكون سبباً جديداً لا يلتفت إليه .

الطعن رقم ١٨ لسنة ٧ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ١٩١ بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٣٧

إذا باشر الخبير أعماله في غيبة أحد الخصوم في الدعوى دون إعلانه فإن عمله يكون باطلاً حتماً . وإذا هو لم يتم ببعض ما ندب لأدائه فإن العمل الذي قام به لا يكون باطلاً . وللقاضي أن يعيد المأمورية إليه ليعمل ما فاتته منها إن كان ذلك لازماً للحكم في الدعوى وإلا فصل فيها على أساس ما قام به الخبير من الأعمال متى وجده كافياً لتكوين رأيه ، وعلى كل حال فهذا أمر موضوعي لا شأن لمحكمة النقض به ولا رقابة لها عليه .

الطعن رقم ٥٠ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤١٩ بتاريخ ١٢/٣/١٩٤٢

إذا كانت محكمة الاستئناف قد وجدت أن تقرير الخبير الذي تدبته المحكمة الابتدائية لتقدير الثمن الأرض المنزوعة ملكيتها ، فضلاً عن مناقضته لتقريرين آخرين في هذا الشأن فيه قصور ، فأمرت الخبير باستكمال النقص حتى تتوافر لديها العناصر اللازمة لتقدير الثمن بما يتفق مع حقيقة الواقع ، فإنه يكون من الواجب عليها إذا هي رجعت عن رأيها في إستكمال هذا التقرير ، وأخذت به وأسست حكمها عليه أن تبين الأسباب التي جعلتها تكفي به . فإذا هي لم تفعل فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور .

الطعن رقم ٦٦ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٧٠ بتاريخ ٢٨/٥/١٩٤٢

إن عمل الخبير ليس إلا إجراء تمهيدياً لا يقيد المحكمة بشيء عند البت في الموضوع . فإذا كان الحكم القاضي بنذب الخبير قد أخطأ في رسم الخطة التي أوجب على الخبير إتباعها في أداء مأموريته فإن ذلك لا يضير الخصوم إذ أن لهم أن يدعوا كل ما لديهم من أوجه الدفاع عن حقوقهم عند نظر الموضوع .

الطعن رقم ٤١ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٨٠ بتاريخ ١٩٤٤/٣/٩
لا جدال في أن المحكمة كما لها أن تأخذ بتقرير الخبير كله لها أن تأخذ ببعض ما جاء به وتطرح بعضه لأنها مقيدة بأراء الخبراء إذ هي لا تقضي إلا على أساس ما تطمنن إليه .

الطعن رقم ٥٥ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٦٥ بتاريخ ١٩٤٤/٢/٢٤
ما دامت المحكمة قد أثبتت في حكمها بتقدير آتاعاب الخبير أنها إطلعت على تقريره ومحاضر أعماله والكشف المقدم منه ، وبينت كل الأعمال التي قام بها ، وبينت تقديرها على هذا الأساس وبالتطبيق للمادة ١٢ من قانون الخبراء التي تخولها إنقاص عدد الأيام والساعات المبنية بالكشف المقدم من الخبير إذا رأت أن ما ذكره هو من ذلك غير متناسب مع العمل الذي قام به ، فإن حكمها يكون مبنياً على أسباب كافية مؤدية إلى ما قضى به .

الطعن رقم ٩٠ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣١٣ بتاريخ ١٩٤٤/٤/٦
إن عدم مراعاة الخبير الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٢٢٧ من قانون المرافعات لا تستوجب حتماً بطلان تقريره ، لأن المادة المذكورة ليس فيها نص على البطلان . غير أنه إذا ترتب على عدم تكليف الخصوم بالحضور أمام الخبير إخلال بحق دفاعهم لعدم تمكنهم من إبداء ما يعن لهم من الملاحظات والطلبات في سبيل صيانة مصالحهم ، فإن ذلك يكون سبباً موجباً لبطلان تقرير الخبير ، وما لم يتوافر ذلك في الدعوى فلا وجه للدفع ببطلان التقرير .

الطعن رقم ١٠٦ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٠٣ بتاريخ ١٩٤٤/١٢/٢٨
إذا كانت محكمة النقض قد قضت ببطلان تقرير الخبير المعين في الدعوى بناء على أنه قدر ريع الأطنان دون أن يعاينها فإن هذا لا يمنع محكمة الموضوع ، عند نظر الدعوى من جديد ، من الاستناد إلى ما أثبتته هذا الخبير في محاضر أعماله متعلقاً بأوراق الخصوم وما رآه في أمر آخر لم يكن تقريره معيماً فيه وهو تعيين مساحة الأطنان . وخصوصاً إذا كان الحكم يستقيم في ذلك على أسباب أخرى كافية ومنتجة ولم تكن إشارته إلى رأى الخبير إلا من باب التزيد .

الطعن رقم ٤٦ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٣٤ بتاريخ ١٩٤٥/١/١٨
إذا رفع المستأجر الجديد على المؤجر دعوى لإثبات حالة الأطنان المؤجرة وتقدير الضرر الذي عاد عليه من بقاء الأرض مشغولة بما عليها من زراعة المستأجر السابق ، ثم رفع بعد ذلك دعوى الموضوع ضد المؤجر يطالبه فيها بمبلغ التعويض الذي قدره ، فأدخل المؤجر المستأجر السابق ضامناً له للحكم عليه مباشرة بما يحكم به للمدعي وإحتياطياً لأن يحكم عليه بما عساه يحكم به للمدعي قبله ، ثم دفع الضامن بأنه لم يكن مثلاً في دعوى إثبات الحالة وأنه لذلك لا يصح الإحتجاج عليه بتقرير الخبير المعين فيها فردت المحكمة على ذلك بقولها إنه لا سبيل لندب خبير آخر لأن المعالم قد زالت فضلاً

عن أن الطاعن كان مثلاً في الدعوى بالمؤجر فذلك فيه ما يكفي للرد على هذا الدلع ، إذ أن مسئولية الضامن قبل المؤجر هي مسئولية ضمان ، وكان للمؤجر ألا يرفع عليه دعوى الضمان إلا بصفة أصلية بعد انتهاء النزاع بينه وبين المستأجر الجديد ، وحينئذ لا يكون في مقدور المستأجر السابق إلا أن يقيم دفاعه على أساس تهاون المؤجر وتقصيره في رفع الدعوى التي رفعت عليه ، مما تقتضاه أن العبرة ليست بتدخل الضامن في دعوى إثبات الحالة بل بالإعراضات التي توجه إلى الدليل المستمد منها .

الطعن رقم ٦٥ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤ ع صفحة رقم ٥٨١ بتاريخ ١٩٤٥/٣/١
إن قانون المرافعات قد عد رأى أولى الخبرة من أدلة الإثبات في الدعاوى ، وجعل للمحكمة أن تكفي به متى إقتضت بصحته . فإذا إستندت المحكمة إلى رأى الطبيب الشرعى فى تعيين زمن تحرير الورقة المطعون فيها بالتزوير وإتخذت من ذلك قرينة على صحتها ، فلا يصح أن ينمى عليها أنها إذ فعلت تكون قد إعتمدت على قرينة إحصالية ، وأن حكمها قد أقيم على التخمين لا على الجزم واليقين . وخصوصاً إذا كانت المحكمة قد نفت صلاحية القرائن التي أبداهها مدعى التزوير لأن تكون دليلاً عليه للإعتبارات المقبولة التي ذكرتها وأقامت قضاءها بصحة الإمضاء على أسباب سليمة تبرره مستخلصة من أقوال الخبير ومن الفحص الذي أجرته هي بنفسها .

الطعن رقم ٩٠ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤ ع صفحة رقم ٦٢٨ بتاريخ ١٩٤٥/٤/١٢
إذا قال الحكم إن أحداً من الطرفين لم يطعن على تقرير الخبير بأى طعن وإن ذلك يعتبر تسليماً منهما بما جاء به ، وبناء على هذا إعتدده وأخذ بالنتيجة التي إنتهى إليها ، وكان الثابت من المذكرة التي قلدتها الشفيع إلى المحكمة الابتدائية وإلى محكمة الإستئناف أنه قد طعن على هذا التقرير وتمسك بأن أرضه تجاوز الأرض المشفوعة من جهتين وأن لها عليها حق إرتفاق بالرى ، وبأن خصومه سلموا له بحقه فى الشفعة منذ اللحظة الأولى ، كما إستند إلى تقرير خبير إستشارى جاء فى نتيجته أن أرضه تحد الأرض المشفوعة من جهتين ، فإن هذا الحكم إذ لم يرد على شيء من ذلك ولم يبين أى سند له فى القول بأن أرض الشفيع لا تجاوز الأرض المشفوعة إلا من جهة واحدة يكون باطلاً لقصور أسبابه .

الطعن رقم ٨٧ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥ ع صفحة رقم ٢٣٠ بتاريخ ١٩٤٦/١٠/٣١
- إذا نذبت المحكمة ثلاثة خبراء وفقاً للمادة ٢٢٣ من قانون المرافعات وجب أن يشتركوا جميعاً لا فى الأعمال التي تقتضيها المأمورية المعهود إليهم بها فحسب ، بل أيضاً فى المداولة وتكوين الرأى . وعلى ذلك فإنه إذا إنفرد خبيران بالمداولة ووضعوا التقرير وإمتنع ثالثهما عن الإشتراك معهما كان التقرير المقدم منهما باطلاً وإمتنع على المحكمة الأخذ به .

و لا يحدث فى جواز الإعتداد على التقرير الباطل القول بأن الأمر مرده إلى المحكمة التي لها الرأى

الأعلى في تقدير نتيجة بحوث الخبراء في المسائل المتنازع عليها ، إذ أن سلطة المحكمة في تقدير آراء الخبراء محلها أن تكون هذه الآراء قدمت لها في تقرير صحيح .

- إذا أخطأت المحكمة في رفض الدفوع بطلان تقرير خبير باطل ، فإن ذلك يستلزم نقض حكمها فيما كان منه مؤسساً على هذا التقرير . أما ما إستقام من الحكم على أسباب أخرى بصفة أصلية ولم تحول فيه المحكمة على تقرير الخبير إلا من قبيل الإستئناس فلا يؤثر فيه هذا الخطأ .

الطعن رقم ١٠٥ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٢٥٤ بتاريخ ١١/١١/١٩٤٦

- إذا كان الطاعن لم يتقدم إلى محكمة الموضوع بطلب بطلان عمل الخبير لعدم إبلاغه بإياه معاد الاجتماع لا في صحيفة الإستئناف ولا في المذكرات التي قدمها ، كان طعنه أمام محكمة النقض يبطلان التقرير سبباً جديداً غير مقبول .

- إذا نسب أحد الخصوم إلى الخبير المعين في الدعوى والمقدم تقريره فيها أنه - لعداء بينهما - كان يحرض الشهود على الشهادة بغير ما فيه مصلحته ، وكان متحيزاً إلى خصومه ولذلك طلب إيداله بغيره فرفضت المحكمة هذا الطلب واعتمدت تقرير الخبير مؤسسة ذلك على أن الطالب إنما أراد رد الخبير عن العمل وأنه لم يتخذ في طلبه ما رسمه القانون من إجراءات لرد ، فحسب المحكمة ذلك تسيباً لرفض الطلب ، إذ أن ما وجه إلى الخبير يحتمل ما فهمته المحكمة من أنه طلب برده عن العمل .

الطعن رقم ٢٢ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٣٢٧ بتاريخ ١/١٢/١٩٤٧

إذا كانت المحكمة قد أخذت في تعيين ملك كل من طرفي الدعوى برأى الخبير المعين فيها على الرغم من أنه لم يمسح الأرض المتنازع عليها ولم يقسمها ، ولكنها أوردت الأسباب التي أقتعتها بصواب هذا الرأي فلا تثريب عليها فيما ذهبت إليه .

الطعن رقم ٣١ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٣٤٢ بتاريخ ٣٠/١/١٩٤٧

إن المادة ٢٤٣ مكررة من قانون المرافعات لا توجب على المحكمة مناقشة الخبراء إلا إذا هي كانت قررت هذا الإجراء في الدعوى . فإذا كان لم يصدر في الدعوى قرار من المحكمة بمناقشة الخبير فعدم مناقشته لا يكون مخالفاً للقانون .

على أن القانون قد جعل الحكم بتزوير ورقة أو بصحتها مرجعه إلى ما يثبت للمحكمة من حقيقة الحال فيها سواء أكانت في تعرف هذه الحقيقة قد إستقلت بمشاهداتها وملاحظاتها هي أم كانت قد إستعانت برأى أهل الخبرة ، ثم هو لم يجعل رأى الخبير ملزماً لها . ولما كانت مناقشة الخبير لم تجعل إلا تنويراً للمحكمة فللمحكمة وحدها أمر تقرير إجراء المناقشة من عدمه . وإذن فلا تثريب عليها إذا كان وجه

الحق في الدعوى قد تبين لها من تقرير آخر ومن ملاحظاتها هي فقضت فيها على أساس ذلك دون مناقشة الخبير .

الطعن رقم ٥٨ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥ ع صفحة رقم ٣٧٤ بتاريخ ١٩٤٧/٢/٢٧
أخذ المحكمة بتقرير الخبير الاستشاري يتضمن بذاته الرد على حجج الخبير المعين في الدعوى بأن المحكمة قد رفضتها للأسباب التي استند إليها الخبير الاستشاري .

الطعن رقم ١٥١ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥ ع صفحة رقم ٥٦٨ بتاريخ ١٩٤٨/٣/٢٥
إذا نذبت المحكمة خيراً لإجراء المضاهاة على أوراق معينة قضت بقبولها للمضاهاة ، فقصر المضاهاة على بعض هذه الأوراق دون بعض ، ثم سايرت المحكمة - وهي بسبيل إجراء المضاهاة بنفسها الخبير في استبعاد ما استعمده من الأوراق دون إبداء أسباب لذلك ، مع كون الأوراق المستعمدة من الأوراق المقبولة قانوناً في المضاهاة وفقاً للمادة ٢٦١ من قانون المرافعات ، ومع كون الحكم الصادر بنسب الخبير لإجراء المضاهاة على تلك الأوراق واجب التنفيذ ، فحكمها المقام على أساس هذه المضاهاة يكون مشوباً ببطلان جوهري يستوجب نقضه .

* للموضوع الفرعي : حجية الأوراق الرسمية :

الطعن رقم ١٦٧ لسنة ١٩ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٢٣٩ بتاريخ ١٩٥١/١٢/٢٠
إذا كان الحكم قد اعتمد في تقدير من الطاعن على الشهادة المستخرجة بمعرفة صراف البندر الذي ولد فيه من واقع دفتر المواليد باعتبار أنها شهادة رسمية في خصوص ما أعدت له ، وذلك بناء على أن الطاعن هو الذي قدم طلب هذه الشهادة إلى المديرية ودفع الرسوم المستحقة عليها ، فأحاطته المديرية على الصراف ، فاستخرج الشهادة من واقع دفتر المواليد الذي كان معروفاً بالأورنيك ثم اعتمدت المديرية هذه الشهادة بالتوقيع عليها وبالتأشير بعبارة " تعتمد لجهة لزومها " فهذا الحكم لا يكون قد أخطأ في القانون ولا خالف قواعد الإثبات . إذ هذه الشهادة تعتبر مستخرجاً رسمياً يقوم مقام شهادة الميلاد في معنى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٠ من يناير سنة ١٩٢٧ . وإذا كانت المحكمة لم تعباً بالخلاف بين الاسم الوارد بالمستخرج المذكور " عبد العزيز سيد " وأسم الطاعن كما هو وارد في الشهادة الابتدائية " عبدالعزيز فخرى " مستخلصة من الأدلة السانفة التي أوردتها في حكمها والتي لا تخالف الثابت بالأوراق أن الطاعن هو بذاته صاحب الإسم الوارد في المستخرج فلا غبار عليها في ذلك إذ هذا استخلاص تملكه في حدود سلطتها الموضوعية .

الطعن رقم ١٣٠ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١١ بتاريخ ١٩٦٧/١/٣
تقدير قيمة محتويات الطرد بمعرفة مئمن الجمرك هو مجرد رأى للمئمن ، فإذا عزف الحكم ففي حدود

سلطته الموضوعية عن الأخذ بهذا التقدير فإنه لا يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٥٧٨ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٧٤٧ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٢٢

إذا كان ما قدمه الطاعن لمحكمة الموضوع من أوراق لا يعدو أن يكون صوراً شمسية وخطية غير رسمية يقول الطاعن أنها لمكاتبات متبادلة بين الحراسة العامة والحراسة الزراعية أصلها لم يقدم ، وقد إعرض المطعون ضده فى مذكرته المقدمة لمحكمة الإستئناف على صلاحيتها لإثبات محتواها ، وكانت تلك الأوراق بحالتها هذه ليست لها أى حجية لأن الأصل أنه لا حجية لصور الأوراق الرسمية إلا إذا كانت هذه الصور بذاتها رسمية طبقاً لنص المادتين ٣٩٢ و ٣٩٣ من القانون المدنى الواجبتى التطبيق فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالنقص فى السبب لإغفاله التحدث عنها يكون غير منتج .

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٣٢٩ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٤

- المحررات الرسمية التى تقوم بتوليقيها الجهات القنصلية فى مصر وفقاً لقوانين الدول التى تتبعها تلك الجهات تعتبر محررات رسمية أجنبية لكون لها بهذه المثابة حجيتها فى الإثبات ولكنها لا تتمتع بالقوة التنفيذية إلا بعد شمولها بالأمر بالتنفيذ وفق المادة ٤٩٦ من قانون المرافعات السابق .

- النص فى الفقرة الثانية عشرة من المادة ٦٤ من القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بإصدار قانون نظام السلكين الدبلوماسى والقنصلى ، يعنى أن المحررات التى يحريها القناصل المصريون فى الخارج بوصفهم موثقين يكون لها ذات القوة الرسمية للمحررات التى تحرر وتوثق فى مصر ، وهو تطبيق لمبدأ الإمتداد الإقليمي لسلطة الدولة خارج حدودها ولا يمكن أن يفيد النص قصر القوة الرسمية للعقود داخل حدود مصر وحدها ، لا يغير من ذلك أن الفقرة الثانية من المادة ٢٢ من المرسوم الصادر بتاريخ ٥ من أغسطس ١٩٢٥ والمعدل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٤٠ الخاص بالنظام القنصلى كانت تقضى بأن للعقود التى يحريها القناصل المصريون فى الخارج " .. قوة العقود الرسمية ، وتكون واجبة التنفيذ فى القطر المصرى بمقتضى صورها المسلمة المصدق عليها بالصفة القانونية ، وتكون كذلك واجبة التنفيذ فى الخارج إذا أجازت ذلك العادات والإتفاقات السياسية " لأن هذه الفقرة إنما تتعلق بتنفيذ المحرر الرسمى لا بقوته فى الإثبات ، ولم يجد المشرع داعياً لترداده فى القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ لأن القواعد العامة فى قانون المرافعات تغنى عنها .

الطعن رقم ١٩ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٠٨٤ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٢٧

مفاد المادة ١١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ - المقابلة للمادة ٣٩١ من القانون المدنى أن الحجية المقررة للأوراق الرسمية تقتصر على ما ورد بها من بيانات تتعلق بما قام به محررها أو شاهد حصوله من ذوى الشأن أو تلقاه عنهم فى حدود سلطته وإختصاصه ، تبعاً لما فى إنكارها من مساس

بالأمانة والشفقة المتوافرين فيه ، ومن لم لا يتناول هذه الحجية البيانات الخارجة عن الحدود أو ما تعلق بمدى صحة ما ورد على لسان ذوى الشأن من بيانات لأن إلتباتها فى ورقة رسمية لا يعطيها قوة خاصة فى ذاتها بالنسبة لتحقيق وقوعها ، فيرجع فى أمر صحتها أو عدم صحتها إلى القواعد العامة فى الإلتبات .

الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ١٠٠٠ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٢٠

محضر الجلسة يعتبر ورقة رسمية وفق نص المادة ١٠ من قانون الإلتبات وما ألتت فيه حجة على الكافة فلا يجوز للطاعة أن تنكر ما جاء به إلا بالطعن عليه بالتزوير طبقاً لنص المادة ١١ من ذات القانون .

الطعن رقم ٥١٧ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٦٩٧ بتاريخ ١٩٧٧/٣/١٦

النص فى المادة ١١ من قانون الإلتبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ المقابلة للمادة ٣٩١ من القانون المدنى على أن " المحررات الرسمية حجة على الناس كافة بما دون فيها من أمور قام بها محررها فى حدود مهمته أو وقعت من ذوى الشأن فى حضوره ما لم يتبين تزويرها بالطرق المقررة قانوناً " يدل على أن حجية الورقة الرسمية تقتصر على ما ورد بها من بيانات قام بها الموظف العام أو المكلف بخدمة عامة فى حدود مهمته أو وقعت من ذوى الشأن فى حضوره ، وهى البيانات التى لا يجوز إنكارها إلا عن طريق الطعن بالتزوير أما البيانات الأخرى التى يدلى بها ذوى الشأن إلى الموظف فتقوم بتدوينها تحت مسئوليتهم ليجوز إلتبات ما يخالفها بكافة طرق الإلتبات ، لما كان ذلك وكان المطعون عليه ليس طرفاً فى المستندات محل النعى وكانت هذه البيانات تتعلق بإقرارات ذوى الشأن ولا تتضمن تصرفات قانونية له صلة بها ، فإنه يعتبر من الغير بالنسبة لها ويكون له إلتبات عكس ما ورد بها ، ولا وجه بهذه المثابة للتحدى بقاعدة عدم جواز الإلتبات بالبيئة فيما يخالف أو يجاوز ما أشتمل عليه دليل كتابى .

الطعن رقم ٥ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ١٦٤٤ بتاريخ ١٩٧٧/١١/٩

إذ كان مفاد المادة ١١ من قانون الإلتبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن الورقة الرسمية تعد حجة بما دون فيها من أمور قام بها محررها فى حدود مهمته أو وقعت من ذوى الشأن فى حضوره ، وكان ما أورده الحكم من أن ما جاء بالشهادة الرسمية من عدم منح الطاعن أجازة فى الفترة المحددة بها لا يحول دون خروجه من المعسكر بعد إنتهاء عمله أو تكليفه بعمل فإنه لا يكون قد أنطوى على إهدار لحجة هذه الشهادة وما تضمنته من بيانات صادرة من الموظف الرسمى الذى حررها ، لما فيه من تسليم بعدم وجود الطاعن فى أجازة بالفعل وقتذاك هذا إلى أن إستخلاص وجود الطاعن فى مهمة بعيداً عن عمله وإحتمال وجوده بالقاهرة حسبما قرر الحكم تظاهره الشهادة الرسمية المقدمة من المطعون عليها أمام محكمة أول درجة والثابت فيها أنه كان فى مأمورية خارجية خلال المدة من ١٩٧٣/٣/١٧ حتى ١٩٧٣/٣/٢٥ ومن لم يكون إشار الحكم أقوال شاهدى المطعون عليها أمر يحتمله منطق الأمر .

الطعن رقم ٢٠٣ لسنة ٤٤ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٣٣٨ بتاريخ ١٩٧٩/١/٢٤

المحركات الرسمية لا يمكن الطعن فيها إلا بالتزوير وتكون حجة على الناس كافة بما دون فيها من أمور قام بها محررها إذا وقعت من ذى الشأن في حضوره وإذا كان اصل تلك المحركات غير موجود لتظل لصورتها الرسمية حجتها سواء أكانت تنفيذية أو غير تنفيذية أخذت فور تحرير الأصل بمعرفة محرره أو أخذت بعد ذلك بمعرفة أحد الموظفين غير محرر الأصل وذلك متى كان مظهرها الخارجى لا يسمح بالشك في مطابقتها للأصل أما إذا كان المظهر الخارجى يبعث على الشك فى أن تكون قد عبث بها كما إذ وجد بها كشط أو محو أو تحشير فإن الصورة تسقط حجتها في هذه الحالة .

الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٤٨ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٤٩٦ بتاريخ ١٩٧٩/٢/٧

حجية الورقة الرسمية وفقاً لصريح نص المادة ١١ من قانون الإثبات تقتصر على ماورد بها من بيانات قام بها محررها فى حدود مهمته أو وقعت من ذوى الشأن فى حضوره ، وإذ كان ما دون بالمستندات الرسمية المقدمة من الطاعن إثباتاً لحيازته عين النزاع منذ سنة ١٩٥٥ من بيان يفيد إتخاذها منها مقراراً لأعماله إنما تم بناء على ما أدلى به تحت مسؤوليته وليس نتيجة قيام محررها بتحرى صحة هذا البيان ومن ثم لا تلحقها الحجة ، وتخضع لما لقاضى الموضوع من سلطة فى تقدير الدليل ، فلا على الحكم إذ لم يعدد بالقرينة المستفادة من هذه الأوراق وأرقام قضاءه على أدله مناهضة إستقامها من أقوال الشهود والتحقيقات الإدارية المقدمة فى الدعوى .

الطعن رقم ٣٤٠ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ١٤٤٨ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٨

يدل نص المادة ١١ من قانون الإثبات رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٨ المقابلة للمادة ٣٩١ من القانون المدنى وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن حجية الورقة الرسمية تقتصر على ما ورد بها من بيانات قام بها الموظف العام أو المكلف بخدمة عامة فى حدود مهمته أو وقعت من ذوى الشأن فى حضوره وهى البيانات التى لا يجوز إنكارها إلا عن طريق الطعن بالتزوير ، أما البيانات الأخرى التى يدلى بها ذوو الشأن إلى الموظف فيقوم بتدوينها تحت مسؤوليتهم فيرجع فى أمر صحتها أو عدم صحتها إلى القواعد العامة فى الإثبات .

الطعن رقم ٤٦٩ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٥٩٥ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٩

مناط رسمية الورقة فى معنى المادتين ١٠ ، ١١ من قانون الإثبات فى المواد المدنية والتجارية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يكون محررها موظفاً عمومياً مكلفاً بتحريرها بمقتضى وظيفته ، وهى حجة بما دون فيها من أمور قام بها محررها فى حدود مهمته أو وقعت من ذوى الشأن فى حضوره ، لما كان ذلك وكانت المادة الرابعة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بتأميم بعض الشركات والمنشآت - تنص على أن تظل هذه الشركات والمنشآت محفظة بشكلها

القانوني عند صدوره ، وكان القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام والقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ الذي حل محله لم يخول تلك الشركات شيئاً من خصائص السلطة العامة أو إمتيازاتها كحق التنفيذ المباشر وتوقيع الحجز الإداري ونزع الملكية للمنفعة العامة فإن مؤدى ذلك أن شركات القطاع العام تعتبر من أشخاص القانون الخاص ، وهو ما أفصح عنه المشرع صراحة عندما قام بتعديل نص المادة ٩٧٠ من القانون المدنى بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٠ بما أورده في مذكرته الإيضاحية من أن الهدف من هذا التعديل هو إعتداد الحماية المقررة بمقتضى تلك المادة للأموال الخاصة المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة ، إلى أموال شركات القطاع العام لأنها وإن كانت من أشخاص القانون الخاص إلا أنها تقوم بدور خطير في بناء الهيكل الإقتصادى للدولة لما كان ما تقدم وكان العاملون بشركات القطاع العام ليسوا من الموظفين العموميين لأن علاقتهم بها علاقة تعاقدية تخضع لأحكام نظام العاملين بتلك الشركات ، وكان الحكم المطعون فيه قد إلتم هذا النظر وإعتبر عقد التأمين المختلط - الذى أصدرته الشركة المطعون ضدها الثانية وهى من شركات القطاع العام - محرراً عرفياً لا يقبل للمضاهاة فى حالة عدم إضاق الخصوم طبقاً لنص المادة ٣٧ من قانون الإثبات ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد إلتم صحيح القانون .

الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ١٠٨٧ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٥

صورة المحرر الرسمى التى لم تصدر عن الموظف المختص بإعطائها الذى يشهد توقيعه عليها بأنها مطابقة للأصل المحفوظ لديه ، لا تعتبر صورة رسمية وإنما مجرد صورة عرفية لا قيمة لها فى الإثبات ما لم يقبلها خصم من تمسك بها صراحة أو ضمناً . و إذ كان الطاعنون لم يقدموا للدليل على أن وفاة المرحوم قد حدثت فى تاريخ سابق على قفل باب المرافعة فى الإستئناف سوى صورة عرفية من شهادة وفاة وإشهاد وراثه ، بينما تمسك المطعون ضده الأول فى مذكرته بإنتفاء أى حجة للصور العرفية مما يتعين معه عدم التحويل عليها فى الإثبات ويكون النعى بهذا السبب عارياً عن الدليل ومن ثم غير مقبول .

الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٦٩٢ بتاريخ ١٩٨٨/٤/٢٦

إذ كان محضر الجلسة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بعد ورقة رسمية وفقاً لما نصت عليه المادة العاشرة من قانون الإثبات - وما أثبت فيه يكون حجة على الناس كاله ومن ثم لا يجوز للطاعنين أن يشتموا أن من حضر بجلسته القيم كان شخصاً آخر إلا بطريق الطعن على محضر جلستها بالتزوير وإذ كان الطاعنون لم يسلكوا هذا السبيل وكان الحكم المطعون فيه قد إلتم هذا النظر فى نتيجته فإن النعى عليه بهذا الوجه يكون غير منتج .

الطنن رقم ١٠٧٣ لسنة ٥١ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ١٠١٠ بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٢٦
مناطق رسمية الورقة في معنى المادة ١١، ١٠ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن يكون محررها موظفاً عمومياً مكلفاً بتحريرها بمقتضى وظيفته ، وهي حجة بما دون فيها من أمور قام بها محررها في حدود مهمته أو وقعت من ذوى الشأن في حضوره ، كما وأن مباشرة الموظف العام أو الملكف بخدمة عامة لإجراء معين لا تقطع بمجردها في توافر الشروط اللازمة لإختصاصه به . لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن مجلس مدينة مطاي قد تدخل لتسوية النزاع الذي قام بين الطاعنة والمطمون ضده الأول وغيره من مستأجرى أطيان الطاعنة الزراعية وحرر في سبيل قيامه بهذه التسوية محاضر ضمنها ما توصلت إليه اللجنة المشكلة لهذا الغرض ، وكانت المنازعات الزراعية التي تنشأ بين مالك الأراضي الزراعية و مستأجرها تختص بنظرها لجان لفصل في المنازعات الزراعية والمحاكم من بعدها وفقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعي وتعديلاته بما لا يكون معه لجهة الإدارة المحلية إختصاص الفصل في تلك المنازعات كما أنها لا تختص كذلك بتوثيق عقود الصلح بين الأفراد التي يراعى في توثيقها الأوضاع والقواعد التي قررها القانون لتوثيق كل ورقة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى نفي صفة الرسمية عن المحاضر التي تضمنت أعمال لجنة التسوية المشار إليها لصدورها من موظفين غير مختصين بتحريرها كما نفت عنها صفة المحرر العرفي لكونها لم تتضمن توقيع المطمون ضده الأول لا يكون قد خالف القانون أو أعطى في تطبيقه .

الطنن رقم ١١٩٦ لسنة ٥٣ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ٤١٠ بتاريخ ١٩٩٠/٢/١
البين من أوراق الدعوى رقم ١٩٧٠ مدني مسالوط من أن ما قدم فيها لم يكن الصورة الرسمية لقرار لجنة الفصل في المنازعات الزراعية الصادرة في المنازعة رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٠ بل مجرد صورة كروية لم تصدر من الموظف المختص الذي يشهد توقيمه عليها بمطابقتها للأصل ، ولم يعول عليها الحكم الصادر في تلك الدعوى ، فلا على الحكم المطعون فيه إن لم يعرض لهذا المستند الذي يفقد حجتيه في الإثبات ، ويكون النعي عليه بالقصور لهذا السبب على غير أساس .

الطنن رقم ١٠٧٦ لسنة ٥٧ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ١١٨ بتاريخ ١٩٩٠/٥/١٠
المصور الرسمية للأحكام - تنفيذية كانت أو غير تنفيذية تعتبر من الأوراق الرسمية وفق نص المادة ١٠ من قانون الإثبات ، وما أثبت فيها يعد حجة على الكافة لا يجوز لأحد إنكاره إلا بالطنن عليه بالتزوير طبقاً لنص المادة ٩١ من ذات القانون .

الطنن رقم ١٤٣١ لسنة ٥٤ مكتب فني ٤٢ صفحة رقم ٥١٨ بتاريخ ١٩٩١/٢/١٩
- النص في المادة ٩١ من قانون الإثبات يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المحررات الرسمية لا يمكن الطعن فيها إلا بالتزوير وتكون حجة على الناس كافة بما ورد فيها من أمور

قام بها محررها .

– إذ كانت الشهادة الصادرة من هيئة النقل العام قد حررها رئيساً قسمي الحوادث وشئون المرور المركزي بهيئة النقل العام بالقاهرة ورأياً الأوضاع القانونية المطلوبة في تحريرها وضمناها أن السبارة رقم ٧٠٤٢ هيئة عطف ٦٨ قيادة السابق ... المتسببة في حادث المحضر ... وأنها بتاريخ ١٩٧٦/١١/١٣ كانت تحمل لوحات رقم ٢٤٤٣ أتوبس عام القاهرة لأنها تعتبر بهذه المثابة من المحررات الرسمية فلا يمكن إنكار ما ورد بها إلا عن طريق الطعن بالتزوير، وهو ما لم تلجأ إليه الشركة المطعون ضدها ، ومن ثم تكون تلك الشهادة صحيحة في الإثبات وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون معيياً بمخالفة القانون .

الطعن رقم ٢٠٤٠ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٤٢ صفحة رقم ١١٢٣ بتاريخ ١٥/٥/١٩٩١

المقرر – في قضاء هذه المحكمة – أن حجية الورقة الرسمية وفقاً لصريح نص المادة ١١ من قانون الإثبات تقتصر على ما ورد بها من بيانات قام بها محررها في حدود مهنته أو وقت من ذوى الشأن في حضوره كما أن لمحكمة الموضوع السلطة التامة في فهم الواقع في الدعوى وفي تقدير ما يقدم لها من أدلة ومستندات وترجيح ما تظن إليه منها واستخلاص ما تراه متفقاً مع الواقع في الدعوى دون رقابة عليها في ذلك من محكمة النقض طالما كان إستخلاصها سائفاً له أصل ثابت بالأوراق وإنها غير ملزمة بالرد على كل ما يقدمه الخصوم من مستندات أو تبهم في كافة مناحي دفاعهم وحججهم ، ما دام قيام الحقيقة التي إقتعت بها وأوردت دليلها فيه الرد الضمني المسقط لما عداها ولما كان ما دون بكشف مصلحة الضرائب – المنوه بسببي النعي – من بيان بشأن حجرات الشقة البحرية بالمقار الكائن به عين النزاع لا يفيد تحرى محرره عما إذا كان عقد الإيجار المؤرخ / / الذي تضمن إستئجار الطاعن مكتباً للأعمال التجارية والغير مبين به عدد حجراته – يشمل حجرة النزاع من عدمه فإنه لا يلحقه بذلك حجية الورقة الرسمية في هذا الصدد – ويخضع في تقريره لمحكمة الموضوع ، لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه بعد أن عرض في أسبابه لما إنتهى إليه تقرير الخبير المنتدب أمام محكمة أول درجة من أن الطاعن يستأجر حجتين في مواجهة حجرة النزاع التي يستأجرها المطعون ضدهما الثاني والثالث وأنه قد ضم هذه الحجرة إليه من عام ١٩٦٥ ، ولما قدمه الطاعن من كشف الضرائب العقارية للتدليل على أن الشقة المؤجرة له مكونة من ثلاث حجرات – خلص إلى إغصاب الطاعن لحجرة النزاع المؤجرة للمطعون ضدهما الثاني والثالث وهو ما يدل على أن الحكم قد عول في إستخلاصه على ما جاء بقدر الخبير سالف البيان طارحاً القرينة التي إستند إليها الطاعن من كشف الضرائب العقارية وإذ كان هذا الإستخلاص سائفاً له أصله الثابت بالأوراق ويدخل في حدود السلطة

التقديرية لمحكمة الموضوع وكان الطاعن لم يبين سنده فيما أشار إليه بسبب الطعن من إقرار المالكة الأصلية للقطار باستجاره حجرة النزاع ، ومن حصول توافق بين المطعون ضدهم لحرمانه من حجرة النزاع ، فإن النعي لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلاً موضوعياً فيما تسفل محكمة الموضوع بتقديره مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ١٢٠ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٦٨ بتاريخ ١٥/٢/١٩٤٥
إن الخطاب المرسل من وكيل وزارة المالية إلى مدير مصلحة الأملاك الأميرية متضمناً موافقة الوزير على تحرير عقد البيع بين المشتري وبين مدير مصلحة الأملاك بصفته ، هو ورقة رسمية تحمل الثقة بكل ما ورد فيها وتكون حجة على الأشخاص بما تضمنته ، ولا يجوز الطعن فيما إشتملت عليه إلا بالتزوير .

• الموضوع الفرعي : حجية الأوراق العرفية :

الطعن رقم ١٣٥ لسنة ١٨ مكتب فني ١ صفحة رقم ٤١٤ بتاريخ ٦/٤/١٩٥٠
إن ورود المحرر العرفي في محرر آخر ثابت التاريخ من شأنه أن يجعله ثابت التاريخ من يوم ثبوت تاريخ المحرر الذي ورد فيه .

الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٢٢ مكتب فني ٧ صفحة رقم ٥٧٢ بتاريخ ٣/٥/١٩٥٦
- التوقيع بالإمضاء أو بصمة الختم أو بصمة الإصبع هو المصدر القانوني الوحيد لإضفاء الحجية على الأوراق العرفية وفقاً لما تقضي به المادة ٣٩٠ من القانون المدني .
- الأصل هو أن لا حجة لصور الأوراق العرفية ولا قيمة لها في الإثبات إلا بمقدار ما تهدي إلى الأصل إذا كان موجوداً ف يرجع إليه ، أما إذا كان غير موجود فلا سبيل للإحتجاج بالصورة إذ هي لا تحمل توقيع من صدرت عنه .

الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٢٦ مكتب فني ١٣ صفحة رقم ٦٧٦ بتاريخ ٢٤/٥/١٩٦٢
الأصل أن التاريخ الذي تحمله الورقة العرفية تفترض صحته حتى يثبت صاحب التوقيع أنه غير صحيح وأن حقيقته تاريخ آخر ، ويتقيد في إثبات ذلك بالقواعد العامة ومن ثم فلا يجوز له إثبات ما يخالف التاريخ المكتوب إلا بالكتابة .

الطعن رقم ١٥١ لسنة ٢٨ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ١٠٠٦ بتاريخ ٣١/١٠/١٩٦٣
التوقيع بالإمضاء على المحرر من صدر منه لا ينفي توقيعه عليه بصمة الإصبع أيضاً إذ قد يكون التوقيع بالبصمة بالإضافة إلى الإمضاء تلبية لطلب الطرف الآخر الذي يقصد التحفظ من الطعون التي قد توجه في المستقبل إلى صحة الإمضاء .

الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ١٦٦ بتاريخ ١٩٦٤/١/٣٠

ثبوت صحة التوقيع على الورقة العرفية يجعلها بما ورد فيها حجة على صاحبه بصرف النظر عما إذا كان صلب الورقة محرراً بخطه أو بخط غيره .

الطعن رقم ١١٥ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٥٧ بتاريخ ١٩٦٥/١/١٤

— متى كانت المحكمة قد انتهت إلى أن الطاعن قد وقع بإمضائه على المحرر الذى أنكر توقيعه عليه فإن هذا المحرر يعتبر صادراً منه وحجة عليه بما فيه ولا يجوز له بعد أن أخفق فى إنكاره أن يتحلل من نسبه هذه الورقة إليه إلا بالطعن فيها بالتزوير .

— تنص المادة ٣٩٦ من القانون المدنى على أن " تكون للرسائل الموقع عليها قيمة الورقة العرفية " ومقتضى ذلك أن تكون لهذه الرسائل قوة الدليل الكتابى فتكون حجة على المرسل بصحة المدون فيها إلى أن يثبت هو العكس بالطرق المقررة قانوناً للأدبآت . وحق الاحتجاج بالرسالة الموقع عليها غير مقصور على المرسل إليه بل أن لكل من تتضمن الرسالة دليلاً لصالحه أن يحتج بها على المرسل متى كان قد حصل عليها بطريقة مشروعة .

الطعن رقم ٣١٠ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٧١ بتاريخ ١٩٦٦/١/١١

مؤدى نص المادة ١/٣٩٦ و ٢ من القانون المدنى أن الرسائل والبرقيات لها قيمة الورقة العرفية فى الأدبآت متى كانت هذه الرسائل وأصل تلك البرقيات موقفاً عليها من مرسلها . وقد قصد المشرع بهذا النص على ما الفصح عنه فى المذكرة الإيضاحية أن يستجيب لحاجة التعامل بالرسائل والبرقيات وبوجه خاص فى المسائل التجارية فأدرجها بين طرق الأدبآت بالكتابة وجعل لها حجية الورقة العرفية للتسوية بينها فى الحكم

الطعن رقم ٢٨٥ لسنة ٣١ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ١٤٦٢ بتاريخ ١٩٦٦/٦/٢٨

إذا لم يقدم الطاعن صورة رسمية من الحكم الذى يستند إليه فى دفاعه فإنه لا يغنى عن ذلك أن يكون قد قدم صورة عرفية منه .

الطعن رقم ٦٩ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ١٥٨٢ بتاريخ ١٩٦٦/١٠/٢٥

لا يشترط لصحة الورقة العرفية وإضفاء الحجية عليها فى حكم المادة ٣٩٠ من القانون المدنى إلا توقيع من نسبت إليه بالإمضاء أو بصمة الختم أو ببصمة الإصبع . وإذا اكتفى المشرع بإحدى هذه الطرق ويسوى بينها فى الحكم بصحة التوقيع على الورقة العرفية ، باعتبار أن التوقيع ينصرف فى مدلوله إلى الإمضاء أو بصمة الختم أو بصمة الإصبع ، فإنه إذا كان العقد — الذى دفع المدعى عليه بجهالة توقيع مورثه عليه يحمل توقيعاً ببصمة أصبع وآخر ببصمة ختم منسوبين إلى مورث المدعى عليه ، وكان الحكم

قد يستخلص أن المورث قد وقع فعلاً على العقد ، فإنه يكون من غير المتحتم تعيب الحكم بالنمي
بالقصور لعدم تعيينه طريقة توقيع المورث على العقد .

الطعن رقم ١٥٦ لسنة ٣٢ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ١٠٩٩ بتاريخ ١٢/٥/١٩٦٦

أباح المشرع في المادة ٣٩٤ من القانون المدني اللوارث الإكفاء بنفي علمه بأن الخط أو الإمضاء أو
الختم أو بصمة الأصبع لمورثه دون أن يضمن في هذه الأوراق بطريق الإدعاء بالتزوير أو حتى يقف
موقف الإنكار صراحة فإذا نفى الوارث علمه بأن الإمضاء التي على الورقة العرفية المحتج بها عليه
لمورثه وحلف اليمين المنصوص عليها في المادة ٣٩٤ سالفة الذكر زالت عن هذه الورقة مؤقناً قوتها
في الإثبات وتعين على الخصم المتمسك بها أن يقيم الدليل على صحتها وذلك ياتباع الإجراءات
المنصوص عليها في المادة ٢٦٢ من قانون المرافعات ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ تطلب
لإسقاط حجة هذه الأوراق أن يسلك الطاعن " الوارث " طريق الإدعاء بالتزوير فيها ، قد خالف القانون
الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٣٢ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ١٠١ بتاريخ ١٧/١/١٩٦٧

التزوير في الأوراق العرفية هو تغير الحقيقة في المحرر بقصد الفس وإحدى الطرق التي عينها القانون
تغييراً من شأنه أن يسبب ضرراً ، " وتغير المحررات " يعد ضمن طرق التزوير المنصوص عليها في
المادة ٢١١ من قانون العقوبات ، ويتسع هذا الطريق من طريق التزوير لكل تغيير له أثر مادي يظهر على
المحرر بعد تحريره بما في ذلك إزالة جزء من المحرر بالقطع أو التمزيق لإعدام بعض عباراته بنية الفس
إذا كان مدعى التزوير قد أسس إدعاءه على أن سند المديونية كان محرراً على ورقة أثبت في الجزء
الأسفل منها أنه سدد جزءاً من الدين وأن المدعى عليه بالتزوير قام بقطع هذا الجزء المثبت للتخالف
فإن إدعاء مدعى التزوير على هذا النحو يعد طعناً بالتزوير على محرر واحد مثبت للمديونية والتخالف
من جزء منها ، فلا تنفيد المحكمة في تحقيقه بقواعد الإثبات المنصوص عليها في الباب السادس من
القانون المدني الخاصة بإثبات الإلتزام والتخالف منه ، بل لها أن تحكم برد وبطلان المحرر أو جزء منه
مضى إستبان لها من ظروف الدعوى أنه مزور ، ومن ثم فلا على المحكمة إن هي قضت بإحالة الدعوى
إلى التحقيق لإثبات التزوير الذي يقع بهذه الطريقة .

الطعن رقم ١١١ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ٧٦٠ بتاريخ ٤/٤/١٩٦٧

إن المادة ١/٣٩٤ من القانون المدني إذ تقضي باعتبار الورقة العرفية صادرة ممن وقعها ما لم ينكر
صراحة ما هو منسوب إليه من إمضاء أو ختم أو بصمة ، فإنها تكون قد جعلت الورقة العرفية حجة بما
دون فيها على من نسب إليه توقيعها عليها إلا إذا أنكر ذات الإمضاء أو الختم الموقع به وكان إنكاره
صريحاً ، فإن هو إلتصق على الإنكار المدون في الورقة كله أو بعضه ، فإنه لا يكون قد أنكر الورقة

العرفية بالمعنى المقصود في هذه المادة ولا تتبع في هذا الإنكار إجراءات تحقيق الخطوط المقررة في قانون المرافعات وإنما تبقى للورقة قوتها الكاملة في الإثبات حتى تتخذ بشأنها إجراءات الإدعاء بالتزوير للطن رقم ٣٥٦ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٥٩٩ بتاريخ ١٩٦٨/٣/٢٦ من مؤدى نص المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات أن الأوراق العرفية لا تقبل المضاهة إلا إذا حصل اتفاق الخصوم عليها . وإذا لم يقبل مورث المظنون عليهم الخطابات المقدمة من الطاعتين للمضاهة عليها فلا على المحكمة وقد اكتفت بأوراق أخرى صالحة للمضاهة إن هي أطرحت الخطابات المشار إليها . للطن رقم ٢٩١ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ١٠٨٨ بتاريخ ١٩٦٨/٦/٤ مفاد نص المادة ٣٩٠/٢ من القانون المدني - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - أنه لا حجية لصور الأوراق العرفية ولا قيمة لها في الإثبات إلا بمقدار ما تهدي إلى الأصل إذا كان موجودا ف يرجع إليه أما إذا كان الأصل غير موجود فلا سبيل للإحتجاج بالصورة إذ هي لا تحمل توقيع من صدرت منه والتوقيع بالإمضاء أو بصحة الختم أو ببصمة الأصبع هي المصدر القانوني الوحيد لإحضار الحجية على الأوراق العرفية .

للطن رقم ٤٥٧ لسنة ٣٤ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ١١١ بتاريخ ١٩٦٩/١/١٦ إن الورقة العرفية تستمد حجيتها في الإثبات من التوقيع وحده فإن خلت من توقيع أحد الماعدين فلا تكون لها أية حجية قبله بل أنها لا تصلح مجرد مبدأ ثبوت بالكتابة ضده إلا إذا كانت مكتوبة بخطه . للطن رقم ٧٢ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٤٠٤ بتاريخ ١٩٦٩/٣/١١ الوارث بحكم كونه خلفا عاما للمورث لا بعد - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - من الغير في حكم المادة ٣٩٥ من القانون المدني بل حكمه بالنسبة إلى المحررات غير الرسمية التي يكون المورث طرفا فيها هو حكم مورثه ويكون تاريخها بحسب الأصل حجة عليه ولو لم يكن ثابتا ثبوتا رسميا سواء كانت الورقة صادرة إلى وارث أو إلى غير وارث ما لم يقيم الدليل على عدم صحته .

للطن رقم ٣٢٣ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ١٠١٧ بتاريخ ١٩٦٩/٦/١٩ يشترط لكي تكون للبرقية قيمة الورقة العرفية في الإثبات - طبقا لنص المادة ٣٩٦ مدنى - أن يكون أصلها المودع في مكتب التصدير موقعا عليه من مرسلها ، فإذا كان الأصل لا يحمل توقيع المرسل أو من له صفة النيابة عنه في إرسالها فلا تكون للبرقية قيمة في الإثبات .

للطن رقم ٩٩ لسنة ٣٦ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٧٩٦ بتاريخ ١٩٧٠/٥/٥ مفاد نص المادة ٣٩٤ من القانون المدني - قبل إلغائها والإستعاضة عنها بالمادة ١٤ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ بشأن الإثبات - أن حجة الورقة العرفية إنما تستمد من شهادة الإمضاء الموقع به عليها وهي بهذه المثابة تعتبر حجة بما ورد فيها على صاحب التوقيع بحيث لا يمكنه التحلل مما تسجله

عليه إلا إذا بين كيف وصل إمضاءه هذا الصحيح إلى الورقة التي عليها توقيعهم وأقام الدليل على صحة ما يدعيه من ذلك .

الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٣٦ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٥٠٦ بتاريخ ١٩٧١/٤/٢٠

الوارث بحكم كونه خلفاً عاماً لمورثه لا يعد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من الغير طبقاً للمادة ٣٩٥ من القانون المدني ، بل حكمه بالنسبة إلى المحررات غير الرسمية التي يكون المورث طرفاً فيها هو حكم مورثه ، ويكون تاريخها - بحسب الأصل - حجة عليه ، ولو لم يكن ثباتاً ثبوتاً رسمياً ، سواء أكانت الورقة صادرة إلى وارث أو إلى غير وارث ما لم يقيم الدليل على عدم صحته .

الطعن رقم ٤٧٨ لسنة ٣٦ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٦٣٠ بتاريخ ١٩٧١/٥/١٣

صور الأوراق العرفية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليست لها حجية ولا قيمة لها في الإثبات إلا بمقدار ما تهدي إلى الأصل إذا كان موجوداً فيرجع إليه ، أما إذا كان الأصل غير موجود فلا سبيل للإحتجاج بالصورة إذ هي لا تحمل توقيع من صدرت عنه ، والتوقيع بالإمضاء أو بصمة الختم أو بصمة الأصبع هو المصدر القانوني الوحيد لإثضاء الحجة على الأوراق العرفية وفقاً لما تقتضيه به المادة ٣٩٠ من القانون المدني . وإذا كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد رتب على الصورة الفوتوغرافية لعقد البيع العرفي المنسوب صدوره من الطاعن إلى المطعون عليه الثاني قضاء بصحة ونفاذ عقد البيع الصادر من هذا الأخير إلى المطعون عليه الأول ، دون أن يتحقق من قيام العقد الأول الذي نفى الطاعن وجوده وهو شرط لازم للقضاء بصحة ونفاذ عقد البيع الذي بنى عليه ، فإن الحكم يكون قد خالف القانون وأعطى في الاستدلال بما يوجب نقضه .

الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٣٧ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٧٧٤ بتاريخ ١٩٧٢/٤/٢٧

صور الأوراق العرفية لا حجية ولا قيمة لها في الإثبات إلا بمقدار ما تهدي إلى الأصل الموقع عليه . وإذا كان الثابت في الأوراق أن الطاعن قد تمسك في دفاعه بأن صورة العقد المؤرخ والتي لا تحمل توقيعهم غير مطابقة لأصله ، وأن عبارة العجز الواردة في الصورة غير واردة في الأصل ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتمد في قضائه على تلك الصورة وأغفل الرد على دفاع الطاعن في هذا الخصوص فإنه يكون قد خالف القانون وشابه قصور في التسيب .

الطعن رقم ٢٤٤ لسنة ٣٦ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ٦٢ بتاريخ ١٩٧٣/١/١١

صاحب التوقيع على الورقة العرفية إذا لجأ إلى طريق الادعاء بالتزوير ولم يقف عند حد الإنكار ، كان عليه إثبات هذا التزوير ولا يكون على المتمسك بالورقة إثبات صحتها ، ولا يستطيع من نسب إليه التوقيع أن يلجأ بعد ذلك إلى الإنكار ليستقط حجية الورقة ، ويحمل المتمسك بها عبء إثبات صدورها كما لا يستطيع الوارث أو الخلف الانتجاء إلى الإنكار أو التجهيل بعد أن أسقط سلفه حقه فيه

بالإدعاء بالتزوير . وإذا كان الواقع في الدعوى أنها أقيمت على مورث الطاعن وأن الحاضر عنه طعن على عقد البيع الذي يحمل توقيعه بالتزوير ، وأن الطاعن أختصم بعد وفاة المورث وتمسك بأنه مجهل توقيع المورث وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى النتيجة الصحيحة في قضائه بعدم قبول الطعن بالإنكار من جانب الطاعن بعد الادعاء بالتزوير - من جانب مورثه - فإن النعى عليه فيما أورده من تقارير خاطئة يكون غير منتج .

الطعن رقم ٢١٦ لسنة ٣٨ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ٧٧٢ بتاريخ ١٧/٥/١٩٧٣

دفع حجية الورقة على ما أفصحت عنه المادة ٣٩٤ من القانون المدني - التي تحكم واقعة الدعوى لا يكون إلا بإنكار الخصم ما هو منسوب إليه من غش أو إمضاء إنكاراً صريحاً ، فإذا سكت رغم مواجهته بها ولم يصرح بشئ فلا يستطيع أن يلجأ إلى الإنكار ، لأن سكوته في أول الأمر يعتبر إقراراً ضمنيّاً لها ويجب عليه إن نازع في حجيتها الطعن عليها بالتزوير .

الطعن رقم ١٦٧ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٥ صفحة رقم ٥٧٥ بتاريخ ٢٦/٣/١٩٧٤

- من المقرر أنه متى ثبت صدور الورقة العرفية ممن نسب إليه التوقيع عليها فإنها تكون حجة على طرفيها بكافة بياناتها - بما في ذلك تاريخها - إلى أن يثبت العكس وفقاً للقواعد العامة في إثبات ما يخالف ما إشتمل عليه دليل كائى ، فإن ادعى أحد طرفي المحرر أن التاريخ المدون به غير مطابق للواقع ، كان عليه بحكم الأصل - أن يثبت هذه الصورية بطريق الكتابة ، وذلك خلافاً للغير الذي لا تكون الورقة العرفية حجة عليه في تاريخها إلا منذ أن يكون لها تاريخ ثابت .

- متى كانت الورقة العرفية موقعة من الوكيل فإن تاريخها يكون حجة على الأصل - ولو لم يكن لها تاريخ ثابت - إذ أنه لا يعتبر غيراً لأنه كان ممثلاً في التصرف الذي أبرمه وكيه لحسابه ، كما يكون هذا التاريخ حجة على وارث الأصل بحكم كونه خلفاً عاماً لمورثه .

الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ٢٦٨ بتاريخ ٢٨/١/١٩٧٥

الورقة العرفية وفقاً لنص المادة ٣٤٩ من القانون المدني المنطبقة على واقعة الدعوى تعتبر صادرة ممن وقعها ما لم ينكر صراحة ما هو منسوب إليه من توقيع ، وفي هذه الحالة تنبج المحكمة إجراءات تحقق الخطوط المنصوص عليها في المادة ٢٦٢ من قانون المرافعات السابق ، أما بالنسبة للوارث فيحلف يميناً بأنه لا يعلم أن الإمضاء لمورثه .

الطعن رقم ٦٦٠ لسنة ٤١ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ١٢٨٥ بتاريخ ٧/٦/١٩٧٦

إذ كان المشرع قد جعل الورقة العرفية حجة بما دون فيها ما لم ينكر من نسبت إليه صراحة ذات الإمضاء أو الختم الموقع به ، وكان ما قرره الطاعن من أن التوقيع على الإقرار لا يتضمن طعناً صريحاً

على هذا التوقيع ينفي صدوره عن الطاعن ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أعتمد بهذا الإقرار يكون قد إلتزم صحيح القانون .

الطعن رقم ٦٨١ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ١٢٩١ بتاريخ ١٩٧٦/٦/٨
الورقة العرفية تستمد في الإثبات من التوقيع وحده فإذا غلت من توقيع أحد العاقلين فلا تكون لها أية حجية قبله .

الطعن رقم ١٤٧ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٨٠١ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٨
مفاد نص المادة ٢/٣٩٠ من التقنين المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه لا حجية لصور الأوراق العرفية في الإثبات إلا بمقدار ما تهدي إلى الأصل إذا كان موجوداً فيرجع إليه كدليل للإثبات . أما إذا كان الأصل غير موجود فلا سبيل للإحتجاج بالصورة إذ هي لا تحمل توقيع من صدرت منه والتوقيع بالإمضاء أو بصحة الختم أو ببصمة الأصبع هو شرط لإضفاء الحجية على الأوراق العرفية وإذا كان المطعون ضده الأول لم يقدم أصول مندات الشحن إكتفاء منه بتقديم صورها و كانت الطاعة قد تمسكت أمام محكمة الموضوع بأن تقديم تلك الصور لا يغني عن تقديم الأصول لإثبات الحق المدعى به لكونها قابلة للتداول ولكون المظهر إليه الأخير هو وحده صاحب الحق في البضاعة . فإن الحكم المطعون فيه إذ عول في قضائه بالزام الطاعة بشحن البضاعة على الصور وحدها واتخذ منها دليلاً على ثبوت الحق للمطعون ضده الأول فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٦٤٠ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ١٩١١ بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٢٩
الفقرة الأولى من المادة ١٤ من قانون الإثبات جعلت الورقة العرفية حجة بما ورد فيها من نسب توقيعها عليها إلا إذا أنكر صراحة ما هو منسوب إليه من خط أو إمضاء أو ختم أو بصمة وإذا كان الثابت من أوراق الدعوى أن المطعون عليه قدم أمام محكمة أول درجة عقد صلح فقرر الحاضر عن الطاعن أنه لا يقره ، ولما حضر الطاعن شخصياً قال أن هذا المحضر خاص يتنازل عن شكوى الشرطة مما مفاده التسليم بصحة هذا المستند وصدوره منه فضلاً عن عدم طعنه عليه بشيء أمام محكمة الاستئناف فإن المستند بقي حجته على الطاعن ولا يكون على محكمة الاستئناف من تزييب في تعويلها عليه .

الطعن رقم ٦٥٥ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ١٧٨٤ بتاريخ ١٩٧٧/١٢/١٤
التحدي بطلان إجراءات التحقيق ، لا يجوز التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٨١٥ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ١٢٥١ بتاريخ ١٩٧٧/٥/١٨
متى كان الطاعن لم يجد أن الصورة الكربونية تحمل توقيع ناظر الوقف فإن هذا التوقيع يكسبها حجيتها ويمنعها قيمتها في الإثبات .

الطعن رقم ٥٢٧ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٣٥٧ بتاريخ ١٩٧٨/١/٣١

التوقيع بالإمضاء أو ببصمة الختم أو بصمة الأصبع هو المصدر القانونى الوحيد لإضفاء الحجية على الأوراق العرفية وفقاً لما تقتضى به المادة ١/١٤ من قانون الإثبات - المقابلة للمادة ٢/٣٩٠ من القانون المدنى قبل إلغائها - وإذا كان المقصود بالإمضاء هو الكتابة المخطوطة بيد من تصدر منه وكان الإمضاء بالكربون من صنع ذات يد من نسبت إليه ، فإن المحرر الموقع عليه بإمضاء الكربون يكون فى حقيقته محرراً قائماً بذاته له حجته فى الإثبات . لما كان ذلك وكان الثابت من الصورة الرسمية لتقرير الخبير المتندب فى الدعوى أن التوقيع المنسوب للطاعن على المحرر المطلوب الحكم برده وبطلانه عبارة عن كتابة يخط اليد محررة بالكربون ، وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر هذا المحرر صورة منقولة من أصلها ليس لها حجية فى الإثبات فإن الحكم إذ بنى قضاءه بعدم قبول دعوى التزوير يكون معيماً بالخطأ فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ٩٦٨ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٣٤٤ بتاريخ ١٩٧٨/١/٢٦

مفاد نص المادة ١٤ من قانون الإثبات أن الأصل أن الورقة العرفية تكون حجة بما دون فيها على من نسب إليه توقيعها إلا إذا أنكر الإمضاء أو الختم الموقع به عليها ، فالتوقيع بالإمضاء أو بصمة الختم هو المصدر القانونى الوحيد لإضفاء الحجية على الأوراق العرفية . فيكتفى لدحض هذه الحجية أن ينكر من يحتج عليه بالمحرر ما هو منسوب إليه من إمضاء أو ختم أو بصمة أصبح إذ لا يلزم أن يكون المحرر مكتوب بخط موقعه إلا أنه يلزم لإنكار بصمة الختم أن يتصب الإنكار على بصمة الختم ذاتها لا على التوقيع به وقد استقر قضاء هذه المحكمة على أن القانون أقام صحة الأوراق على شهادة ذات الإمضاء أو الختم الموقع به عليها فمتى اعترف الخصم الذى تشهد عليه الورقة أن الإمضاء أو الختم الموقع به على تلك الورقة هو إمضاءه أو ختمه أو متى ثبت ذلك بالأدلة التى قدمها المتمسك بالورقة فلا يطلب من هذا المتمسك أى دليل آخر لإعتماد صحة الورقة أو إمكان اعتبارها حجة بما فيها على خصمه صاحب الإمضاء أو الختم ولا يستطيع هذا الخصم التصل بما تثبت عليه الورقة إلا إذا بين كيف وصل إمضاءه هذا الصحيح أو ختمه هذا الصحيح على الورقة التى عليها التوقيع وأقام الدليل على صحة ما يدعيه من ذلك بدعوى تزوير - يسار فيها بالطريق القانونى ، ذلك أن القانون لا يعرف إنكار التوقيع بالختم بل لا يعرف إلا إنكار بصمة الختم وكان إنكاره صريحاً فإن إقتصار على إنكار المدون فى الورقة كله أو بعضه فإنه لا يكون قد أنكر الورقة العرفية بالمعنى المقصود فى المادة ١٤ من قانون الإثبات وإذا كانت الطاعنة وعلى ما بين من الأوراق قد طعنت بالإنكار على عقد البيع المؤرخ ١٩٦٩/٦/١٣ فى مذكرتها المقدمة لمحكمة الاستئناف إلا أن الثابت من الصورة الرسمية لصحيفة إستئنافها أنها أقرت

بتوقيعها على العقد المذكور بخاتمها وبمضمة أصبعها ظناً منها أن ذلك المحرر من أوراق حصر تركه شقيقها المتوفى ولكنها لم تسلك سبل الطعن بالتزوير على العقد المذكور ، مما يلزم معه وفق صحيح القانون أن تحتاج بهذا المحرر وألا يقبل منها بعد ذلك الطعن بالإنكار عليه ، ذلك لأن سبق إعتزالها بالتوقيع عليه يكسب ذلك المحرر حجية لا سبيل لدحضها إلا عن طريق الإدعاء بالتزوير ، وإذا ألزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وحاج الطاعة بعقد البيع لعدم الطعن عليه بالتزوير بالإجراءات المقررة لذلك والتفت عن تحقيق الدفع بالإنكار فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ولا يكون معيباً بالقصور .

الطعن رقم ٨١٣ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٥١٧ بتاريخ ١٩٧٩/٢/١٣

التزوير في الأوراق العرفية وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة تم تغير الحقيقة في المحرر بقصد الغش بإحدى الطرق التي عينها القانون تغييراً من شأنه أن يسبب ضرراً ، وكان إصطناع المحررات هو من طرق التزوير المنصوص عليه في المادتين ٢١٧ و ٢٢١ من قانون العقوبات ، فإن التكيف الصحيح للواقع المنسوبة إلى الطاعنين هو أنه تزوير مادي بطريق إصطناع عقد بيع تتمثل في حصول الطاعنين على توقيع المطعون عليه بغته وأنصبت المباشرة على طبيعة المحرر ، إذ كان ذلك وكانت محكمة الاستئناف قد إنتهت إلى أن العقد موضوع الدعوى مزور على المطعون عليه وقضت برده وبطلانه فإنها تكون قد ألزمت صحيح القانون .

الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ١٥٨٧ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢٩

- من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن صورة الورقة العرفية لا حجية لها في الإثبات إلا بمقدار ما تهدي إلى الأصل الموقع عليه ، فإذا لم ينكر المحجوج بالورقة مطابقة الصورة لأصلها كانت هذه الصورة حجة عليه في الإثبات .

- إذ كان البين من الواقع أن المطعون ضدهما قدما صورة من عقد الإيجار المودعة لنسخته الأصلية مقر الجمعية التعاونية الزراعية فلم يثر الطاعنان ثمة منازعة في مطابقة هذه الصورة لأصلها أثناء التداعي في الدعوى الموضوعية أمام محكمة أول درجة بل ناقشا موضوع الإلتزامات الثابتة بها بما يعتبر إقراراً ضمناً بمطابقتها للأصل ، فلا يعتبر بعد ذلك بما يكون قد أثاره من منازعة في هذا الصدد الذي نظر الدعوى إثبات الحالة المستعجلة التي سبقت التداعي الموضوعي. ولئن كان الطاعنان قد طلبا أمام محكمة الاستئناف تقديم أصل ورقة العقد إلا أنهما أفصحتا عن علة هذا الطلب على النحو الثابت بمحضر جلسة ... هذه العلة التي كان مردها عدم وضوح الصورة مما لا يستفاد منه إنكاراً بمطابقة الصورة لأصلها .

الطعن رقم ٩٩٠ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٨٩٤ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٥

إذ كان الحكم المطعون فيه قد إستظهر من إقرار شهود المطعون عليه الأول وبما لا خروج فيه عن مدلولها أن الطاعن قد إستولى على عقود البيع من تحت يد والده المطعون عليه الأول دون علمه أو رضاه ، وكان لا يجوز لمن حصل على ورقة عرفية بطريق غير مشروع الاحتجاج بالدليل المستمد من هذه الورقة وبالتالي لا يقبل منه التمسك بعلم جواز إثبات عكس ما إشتملت عليه إلا بالكاتبه ، إذ كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ إستخلص أن الطاعن قد إستولى على عقود البيع دون علم المطعون عليه الأول أو رضاه ورتب على ذلك قضاءه بجواز إثبات ما يخالف ما إشتملت عليه المقود بالينة لا يكون قد خالف قواعد الإثبات .

الطعن رقم ٤٨٧ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٦٧٧ بتاريخ ١٩٨٠/٣/١

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى ثبت صدور الورقة العرفية من نسب إليه التوقيع عليها فإنها تكون حجة على طرفيها بكافة بياناتها إلى أن يثبت وفقاً للقواعد العامة في إثبات : إشتملت عليه دليل كتابي وأنه إن ادعى أحد الخصوم المحرر أن أحد البيانات المدونة به غير مطابقة للواقع كان عليه بحكم الأصل أن يثبت هذه الصورة بطريق الكتابة .

الطعن رقم ٤٩٨ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٦٨٤ بتاريخ ١٩٨٣/٣/١٥

عبارة نص المادة ٣٩٥ من القانون المدني المقابلة للمادة ١٥ من قانون الإثبات - فيما يتعلق بعلم تطبيق حكمه على المخالفات جاءت عامة مطلقة بحيث تسمح لكافة المحررات التي يصدق عليها هذا الوصف فإن قصر تطبيقه على نوع منها دون آخر يعتبر تقييداً لمطلق النص وتخصيصاً لعمومه بغير مخصص وهو ما لا يجوز ، وإذ كانت المذكرة الإيضاحية للقانون المدني قد أوضحت أنه قن ما جرى عليه القضاء الذى أقر العرف السائد في التعامل عن عدم اشتراط قيد المخالفات اقتصاداً للفتقات وأن هذا العرف يتناول المخالفات العادية فحسب دون المخالفات التي ترتب حقاً في الحلول ، فقد أوردت المذكرة الإيضاحية ذلك في تبرير إعطاء السلطة للقاضي في أن يعتبر المخالفات التي ليس لها تاريخ ثابت حجة على الغير أو لا يعتبرها وفقاً لما يعرض عليه من ظروف ، ذلك ولما كانت المادة ١٢ من الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ قد أجازت للمدير العام أن يرفض قبول كل اتفاق ليس له تاريخ ثابت ، بما مفاده أن له أيضاً أن يقبله حسبما يتكشف له من حقيقة الأمر في شأنه ، فإن حكمها لا يكون متعارضاً مع ما أوردته المادة ٣٩٥ من القانون المدني بشأن المخالفات .

الطعن رقم ٨٤٢ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٦٠ بتاريخ ١٩٨٤/١/٨

التزوير في الأوراق العرفية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو تغيير الحقيقة في المحرر بقصد الفسح بإحدى الطرق التي عينها القانون تغييراً من شأنه أن يسبب ضرراً ، بينما تغيير الحقيقة في

الأوراق الموقعة على يياض ممن إستؤمن عليها هو نوع من خيانة الأمانة ، ولا يعد هذا التفسير تزويراً إلا إذا كان من إستولى على الورقة قد حصل عليها خلسة أو نتيجة غش أو طرق إحتيالية أو بأية طريقة أخرى خلاف التسليم الإختياري ، والإحتيال والغش الذى يجعل من تفسير الحقيقة فى الورقة الموقعة على يياض تزويراً هو الذى يكون قد إستخدم كوسيلة للإستيلاء على الورقة ذاتها بحيث يتنفي معه تسليمها بمحض الإرادة .

الطعن رقم ١٠٣٦ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٩٧٧ بتاريخ ١١/٤/١٩٨٤
مفاد نص المادة ١٤ من قانون الإثبات فى المواد المدنية والتجارية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الأصل أن المحرر العرفى يكون حجة بما دون فيه على من نسب إليه توقيعه عليه ، إلا إذا أنكر ما هو منسوب إليه من خط أو إمضاء أو ختم أو بصمة أو نفى وارثه علمه بأن ما على المحرر منها لمن تلقى عنه الحق ، باعتبار أنها المصدر القانونى الوحيد لإضفاء الحجية على المحررات العرفية التى أقام القانون صحتها على شهادة الخط أو الإمضاء أو الختم أو البصمة ومن ثم تعين أن يكون هذا الإنكار صريحاً ومنصباً على ما بالمحرر منها ، فإن إقتصر من نسب إليه المحرر أو وارثه على إنكار المدون فى المحرر كله أو بعضه ، فإنه لا يكون قد أنكر المحرر العرفى بالمعنى المقصود فى المادة ١٤ م آتفة الذكر .

الطعن رقم ١٧٢١ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ١٩٧٨ بتاريخ ٦/١٢/١٩٨٤
الصورة الضوئية للورقة المدعى بتزويرها تكتفى للفصل فى الإدعاء بالتزوير ما دام التزوير المدعى به معنوياً ولم ينازع الخصوم فى مطابقتها لأصلها .

الطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٨٥١ بتاريخ ٢٧/٣/١٩٨٤
المقرر وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن صورة الورقة العرفية ليست لها حجية ولا قيمة لها فى الإثبات إلا بمقدار ما تهتدى إلى الأصل إذا كان موجوداً فيرجع إليه ، أما إذا كان الأصل غير موجود فلا سبيل للإحتجاج بالصورة إذ هى لا تحمل توقيع من صدرت عنه والتوقيع بالإمضاء أو بصمة الختم أو بصمة الإصبع هو المصدر القانونى الوحيد لإضفاء الحجية على الورقة العرفية .

الطعن رقم ٢١٠٨ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ١٤٤٤ بتاريخ ٢٧/٥/١٩٨٤
من المقرر فى قضاء النقض أن المادة ١٤ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أباحت للوارث الإكتفاء بنفى علمه بأن الخط أو الإمضاء أو الختم أو البصمة لمورثه دون أن يقف موقف الإنكار صراحة فإذا نفى الوارث علمه بأن الإمضاء الذى على الورقة العرفية المحتج بها عليه لمورثه وحلف اليمين المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة السابقة زالت عن هذه الورقة مؤقتاً قوتها فى الإثبات وتعين على المتمسك بها أن يقيم الدليل على صحتها وذلك بإتباع الإجراءات المنصوص عليها فى

المادة ٣٠ من ذات القانون سالف الذكر ، فإذا انتهت المحكمة إلى أن التوقيع ليس للمورث إنعدمت الورقة كدليل في الإثبات ذلك أن التوقيع بالإمضاء أو بصمة الختم أو بصمة الإصبع هو المصدر القانوني الوحيد لإضفاء الحجية على الأوراق العرفية وفقاً لما تقتضيه المادة سالفة البيان ، ويبقى الإدعاء بالتصرف المستند لهذه الورقة العرفية لا دليل عليه بالنسبة لكافة الورثة يسعى في ذلك من تمسك بعدم العلم ومن لم يتمسك به .

الطعن رقم ٨٧١ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ٩٨٧ بتاريخ ١١/١٢/١٩٨٥

لما كانت الورقة العرفية تستمد حجيتها من التوقيع وحده ، وكان ملحق وثيقة التأمين قد خلا من توقيع المؤمن لها ، فلا محل للإحتجاج به قبلها وإذا كان ما تشير الطاعنة من أن العرف الساري في مجال التأمين لا يستلزم توقيع المؤمن له على ملحق الوثيقة للإحتجاج به عليه ، هو دفاع يقوم على واقع لم يسبق له التمسك به أمام محكمة الموضوع ، فإنه لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، ويكون بهذا الوجه غير مقبول .

الطعن رقم ١٠٢٥ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ١٥٨ بتاريخ ١/٢٨/١٩٨٦

لئن كان مفاد نص المادة ١/١٤ من قانون الإثبات أن الورقة العرفية لا تستمد حجيتها في الإثبات إلا من التوقيع عليها ، إلا أنه إذا كان المحرر مكوناً من أكثر من ورقة منفصلة ذيلت الورقة الأخيرة منه بتوقيع من يراد الإحتجاج به عليه فإنه لا يشترط في هذه الحالة توقيعه على سائر أوراقه متى قام الدليل على اتصال كل منها بالأخرى اتصالاً وثيقاً بحيث تكون معاً محرراً واحداً وهي مسألة من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع بما له من سلطة في تقدير الدليل . مما مؤداه أن هذا المحرر بكل ما إشتملت عليه أوراقه يكون حجة على من وقع الورقة الأخيرة منه ، فإذا ادعى إضافة ورقة أخرى إلى المحرر أو سلخ ورقة منه واستبدال غيرها بها فلا سبيل أمامه لإثبات ذلك إلا سلوك طريق الإدعاء بالتزوير .

الطعن رقم ٢١٣٨ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٣٠٢ بتاريخ ٣/٦/١٩٨٦

— مفاد المواد ١/٤ ، ١٨ ، ٦١ من قانون الإثبات أن إعتبار المحرر العرفي دليلاً كاملاً بما تضمنه من إقرارات هو أن يكون موقعاً عليه ممن أصدره ، وحينئذ يفني من كانت الإقرارات لصالحه عن تقديم دليل آخر يؤيدها ، ويلقى عبء إثبات عكسها على من وقع المحرر .

— مناط إعتبار الدليل الكامل ذا حجية مطلقة — أي مانعة أصلاً من إثبات ما يخالفه أو يجاوزه بغير الكتابة — هو أن يكون قد تم تسليمه برضاء من أصدره إلى المستفيد منه ، أما إذا كان المحرر في حوزة من أصدره أو إنتقل بغير رضاه إلى المتمسك به فإنه يظل في حكم الورقة المنزلية .

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٢٨٣ بتاريخ ١٩٨٦/٢/٢٥
صور الأوراق العرفية - خطية كانت أو فوتوغرافية وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليست لها حجية ولا قيمة فى الإثبات إلا بمقدار ما تهذى إلى الأصل الموقع عليه إذا كان موجوداً فيرجع إليه كدليل للإثبات ، أما إذا كان الأصل غير موجود فلا ميل للإحتجاج بالصورة إذا أنكرها الخصم إذ هى لا تحمل توقيع من صدرت منه . والتوقيع بالإمضاء أو بصمة الختم أو بصمة الأصبع هى المصدر القانونى الوحيد لإضفاء الحجية على الأوراق العرفية .

الطعن رقم ٤٢٤ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٥٦٧ بتاريخ ١٩٨٦/٥/١٥
لئن كان نفى الوارث علمه بأن الإمضاء الموقع بها على الورقة العرفية المحاج بها هى لمورثه وحلفه يمين عدم العلم يترتب عليه عملاً بالمادة ١٤ من قانون الإثبات توقف قوة هذه الورقة فى الإثبات مؤقتاً ويعين على الخصم الذى يحتج بها أن يقيم الدليل على صحتها إلا أن مناط ذلك أن يظل متمسكاً بها ولا يتنازل عنها .

الطعن رقم ١٩٧٩ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٦٩٣ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢
المقرر إعمالاً لنص المادة ١٤ من قانون الإثبات أو الورقة العرفية تستمد حجيتها فى الإثبات من التوقيع فيعتبر الإقرار بورقة عرفية حجة على من وقع - كما تمتد حجته إلى الوارث طالما لم يظن على توقيع مورثه بالجهالة أو الإنكار .

الطعن رقم ١٠٧٣ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٦٣٢ بتاريخ ١٩٩٠/١١/٨
المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن الورقة العرفية تستمد حجيتها فى الإثبات من التوقيع وحده الذى يوضع عادة فى آخرها فإن خلت من توقيع أحد العاقلين فلا تكون لها أية حجية قبله بل إنها لا تصلح مجرد مبدأ لثبوت بالكتابة ضده إلا إذا كانت مكتوبة بخطه فإذا كانت الورقة موقعة ولكن بها إضافات خالية من التوقيع فإن قوة البيانات المضافة فى الإثبات تخضع لتقدير القاضى .

الطعن رقم ٢١٢٤ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٩٤٨ بتاريخ ١٩٩٠/١٢/١٩
المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن الفقرة الأولى من المادة ١٤ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ جعلت الورقة العرفية حجة بما ورد فيها على من نسب إليه توقيعه عليها إلا إذا أنكر صراحة ما هو منسوب إليه من خط أو إمضاء أو ختم أو بصمة ، وأن الأصل فى التاريخ الذى تحمله الورقة العرفية يفترض صحته حتى يثبت صاحب التوقيع أنه غير صحيح وأن حقيقته تاريخ آخر ، ومن ثم فلا يجوز له إثبات ما يخالف التاريخ المكتوب إلا بالكتابة .

الطعن رقم ٦٧ لسنة ٢ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٣٤٦ بتاريخ ١٩٣٤/٤/٢٦
إن المادة ٢٢٧ من القانون المدنى إذا كان لم يرد بها ذكر لفظ " الختم " معطوفاً على " الكتابة

أو الإمضاء" بل نصها هو " المحررات الغير الرسمية تكون حجة على المتعاقدين بها ما لم يحصل إنكار الكتابة أو الإمضاء " فإن هذا قصور فيها علته - على ما تراه محكمة النقض - هو مجرد السهو عن تكميل حكمها عند نقله عن القانون المختلط المنقول هو عن القانون الفرنسي . وليست العلة فيه أن الشارع المصرى يرى المغايرة فى الحجية بين الأوراق الممضاة والأوراق المختومة ، وإلا لما فهم تماماً كيف أنه عند إصداره قانونى المراتعات والعقوبات بعد شهرين قد ذكر لفظ " الختم " معطوفاً على لفظي الإمضاء والكتابة فى جميع المواد التى وضعها فى القصر الخاص بتحقيق الخطوط وفى المواد الخاصة بجريمة التزوير وخيانة الأمانة ، وكيف يهتم هذا الإهتمام بالختم ويسوى بينه وبين الإمضاء فى تلك الأحكام أن لم يكن للختم فى نظره قوة الإمضاء تماماً وأن لم يكن هذا التشريع تفرعاً على هذه القوة التى يوجبها له وإن لم يضعها فى القانون بالنص الصريح . ويؤكد هذا السهو عن ذكر لفظ " الختم " فى المادة ٢٢٧ المذكورة أن الشارع لم يلبث أن كشف بالنص الصريح عن مبدئه فى التسوية فى الحجية بين الأوراق المختومة والأوراق الممضاة وذلك بالنص الصريح عند وضعه لائحة المحاكم الشرعية فى سنة ١٨٩٧ فإنه تكلم فيها عن حجة الإقرار الكتابي وقرر فى المواد ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ تقريراً صريحاً أن السند الممضى أو المختوم حجة بما فيه على صاحب الإمضاء أو الختم وأنه إذا أنكره " أى أنكر موضوعه " فلا يقبل منه الإنكار . أما إذا أنكر كون السند له " أى أنكر خطه أو ختمه " فيقبل إنكاره أو لا يقبل حسبما يظهر من التحقيق . وعند تعديل تلك اللائحة وتكميلها بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩١٠ قد قررت ذلك المبدأ أيضاً بالمادة ١٣٥ بالنص الآتى " الأوراق غير الرسمية تكون حجة على من يكون موثقاً عليها بإمضائه أو ختمه " . وعند وضعه اللائحة الشرعية الجديدة بالقانون رقم ٧٨ سنة ١٩٣١ قد نقل إليها المادة ١٣٥ المذكورة برقمها ونصها . ولا مرية فى أن هذه النصوص التشريعية صريحة فى أن مبدأ الشارع المصرى هو التسوية بين الأوراق المختومة وبين الممضاة ، وأن من الخطأ الاعتماد فى كشف مراده على ظاهر نص المادة ٢٢٧ من القانون المدنى .

الطعن رقم ٧٥ لسنة ٥ مجموعة عمر ١١١٨ رقم ٢١/٥/١٩٣٦

إن الأوراق غير الرسمية وإن كانت ، بمقتضى نص المادة ٢٢٧ من القانون المدنى ، حجة بما فيها على المتعاقدين ما لم يحصل إنكار ما فيها من الكتابة أو الإمضاء إلا أن أساس هذه الحجية سلامة الرضاء المتبادل من كل عيب . والفش من الأسباب المفسدة للرضاء . ولمحكمة الموضوع القول الفصل فى تقدير القرائن والأدلة التى يسوقها أحد الخصوم فى الدعوى طعناً على الورقة المنسوبة إليه وإثباتاً لما حصل فى ظروف تحريرها من غش مؤثر فى الرضاء ، فإن رأتها جديده ووجدتها كافية حكمت فى الدعوى على أساسها وإن لم تجدها كافية أمرت بالتحقيق فيها . فإذا رأت الحكم يرد وبطلان الورقة

بدون حاجة إلى إدعاء بالتزوير ولغضت بذلك ، موازنة بين الأدلة المقدمة من الخصمين ومرجحة ما إطمأنت إلى الأخذ به منها فإن حكمها لا يكون مخطئاً في القانون من هذه الناحية .

* الموضوع الفرعي : حجية البصمة :

الطعن رقم ١٥١ لسنة ٢٨ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ١٠٠٦ بتاريخ ١٠/٣/١٩٦٣
للبصمة قوة الإضاء في نظر الشارع المصري .

* الموضوع الفرعي : حجية الصور الشمسية :

الطعن رقم ٦٣٠ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ٥٩٩ بتاريخ ٣١/٣/١٩٨٨
من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الصورة الشمسية للمحرر لا حجية لها في الإثبات إذا جمعها الخصم .

الطعن رقم ٥٠ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٦١٢ بتاريخ ٢٩/٤/١٩٤٨
لا تثريب على المحكمة إذا هي لم تر الأخذ بصورة شمسية لورقة أريد التذليل بها في الدعوى .

* الموضوع الفرعي : حجية شهادة الميلاد :

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ١٦٧ بتاريخ ٢٧/١/١٩٨٧
شهادة الميلاد وإن كانت لها حجيتها فيما أعدت لإثباته طبقاً لأحكام قانون الأحوال المدنية رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٨٠ وهي واقعة الميلاد إلا أنها ليست حجة في إثبات الوفاة والبيانات المتعلقة بها .

* الموضوع الفرعي : خبير المضاهاة :

الطعن رقم ٤٠٩ لسنة ٢٢ مكتب فني ٧ صفحة رقم ٧٨٣ بتاريخ ٢٨/٦/١٩٥٦
إن خبير التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي ليس من خبراء الجداول الذين يسرى عليهم قانون الخبراء رقم ٧٥ لسنة ١٩٣٣ فلا تسرى عليه بالتالي الشروط التي إشتراطها ذلك القانون في مادته الرابعة فيمن يقيد إسمه في جدول الخبراء إذ يعتبر موظفاً في مصلحة الطب الشرعي من بين الموظفين الذين عينهم وزير العدل نفاذاً لقانون الخبراء نفسه في المادة الحادية عشرة .

الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ٢٦٤ بتاريخ ١٣/٢/١٩٦٨
وردت المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات ضمن مواد الفصل السادس من الباب السابع من الكتاب الأول من قانون المرافعات وينظم هذا الفصل أحكام نذب الخبراء وإجراءات قيامهم بما يتدبون له من أعمال بصفة عامة ، ثم أفرد القانون الفصل السابع من هذا الباب لإجراءات الإثبات بالكتابة ونظمت المواد

٢٦٢ وما بعدها إجراءات التحقيق عند إنكار الخط أو الإمضاء أو الختم أو بصمة الإصبع ، كما يثبت تلك المواد الخطوات والإجراءات التي يجب إتباعها عند ندب خبير لمضاهاة الخطوط وهي إجراءات رآها المشرع مناسبة لهذا النوع من أعمال الخبرة وفيها ضمان كاف لحقوق الخصوم فلا تقيد المحكمة فيها على ما جرى به قضاء محكمة التقاضي - بالقواعد المنصوص عليها بالفصل السادس من قانون المرافعات وإذا تعد هذه الإجراءات دون غيرها هي الواجبة الإتباع في موضوع النزاع المتعلق بتحقيق صحة الإمضاءات لأنطباقها عليه وإختصاصها به دون ما نصت عليه المادة ٢٣٦ مرافعات من إجراءات . فإن استناد الحكم إلى المادة ٢٦٢ مرافعات يعد إستناداً صحيحاً وإذا رتب الحكم على ذلك رفض الدفع بالاطلاق لعدم دعوة الخبير للخصوم طبقاً للمادة ٢٣٦ مرافعات فإنه لا يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٣٤١ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٩ صفحة رقم ٥٤ بتاريخ ١١/١/١٩٦٨
القاعدة التي قررتها المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات بشأن بيان الأوراق التي تقبل للمضاهاة هي قاعدة أساسية تجب مراعاتها في حالة إجراء التحقيق بالمضاهاة بمعرفة أهل الخبرة ولا يجوز التوسع فيها ولا القياس عليها ومن ثم فلا تقبل للمضاهاة غير الأوراق الرسمية أو العرفية المعترف بها أو تلك التي تم استكتابها أمام القاضي وإذا فلا تجوز المضاهاة على ورقة عرفية ينكر الخصم صحتها.

الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٣٥ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٥١٤ بتاريخ ٢٥/٣/١٩٧٢
وردت المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات الملغى ضمن مواد الفصل السادس الذي نظم أحكام ندب الخبراء ونظم إجراءات قيامهم بما يندبون من أعمال بصفة عامة ، ثم أفرد القانون الباب السابع منه لإجراءات الإثبات بالكتابة ، إذ نظمت المواد ٢٦٢ وما بعدها إجراءات التحقيق عند إنكار الخط أو الإمضاء أو الختم أو بصمة الإصبع ، كما يثبت تلك المواد الخطوات والإجراءات التي يجب إتباعها عند ندب خبير لمضاهاة الخطوط ، وهي إجراءات رآها المشرع مناسبة لهذا النوع من أعمال الخبرة على وجه خاص ورأى فيها ضماناً لحقوق الخصوم ، وهذه الإجراءات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هي الواجبة الإتباع في موضوع النزاع لأنطباقها عليه وإختصاصها به دون ما نصت عليه المادة ٢٣٦ من إجراءات ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

الطعن رقم ١٧٧ لسنة ٣٧ مكتب قضي ٢٣ صفحة رقم ٥٩٤ بتاريخ ٣٠/٣/١٩٧٢
وردت المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات السابق ضمن مواد الفصل السادس الذي نظم أحكام ندب الخبراء وإجراءات قيامهم بما يندبون له من أعمال بصفة عامة ، ثم أفرد القانون الباب السابع منه

لإجراءات الإثبات بالكتابة ، ونظمت المواد ٢٦٢ وما بعدها إجراءات التحقيق عند إنكار الخط أو الإمضاء أو الختم أو بصمة الأصبع ، كما بينت تلك المواد الخطوات والإجراءات التي يجب إتباعها عند نذب خبير لمضاهة الخطوط ، وهي إجراءات رآها المشرع مناسبة لهذا النوع من أعمال الخبرة وفيها ضمان كاف لحقوق الخصوم ، فلا تنقيد المحكمة فيها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة بالقواعد المنصوص عليها في الباب السادس من قانون المرافعات السابق ، وإذ تعد هذه الإجراءات دون غيرها هي الواجبة الإتباع في موضوع النزاع المتعلق بتحقيق صحة الإمضاءات لإنطافئها عليه وإختصاصها به دون ما نصت عليه المادة ٢٣٦ من إجراءات . وإذ كان الثابت من الأوراق أن الخبير الذي نديته المحكمة هو خبير الخطوط بقسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي وأن مهمته كانت فحص الأوراق المطعون عليها بالتزوير ، فإن النعي ببطالان عمل الخبير لعدم دعوة الخصوم قبل مباشرة مهمته إعمالاً لنص المادة ٢٣٦ مرافعات سابق تكون على غير أساس .

الطعن رقم ٧٤ لسنة ٣٨ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ١٤٠٧ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٣٠

توجب المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات السابق أن تكون الأوراق التي تحصل المضاهة عليها أوراقاً رسمية أو عرفية معترفاً بها أو تم إستكتابها أمام القاضي وإذ أغفل الحكم المطعون فيه الرد على ما أثاره الطاعن بشأن ما إذا كان عقد تأسيساً الجمعية - الجمعية التعاونية الإنتاجية لقباني محافظة البحيرة يعتبر ورقة رسمية أم لا يعتبر كذلك رغم أنه دافع جوهرى واعتمد تقرير الخبير الذي أجرى المضاهة على الأوراق المقدمة وإتخله أساساً لقضائه فإن الحكم يكون قد شابه القصور وفساد الإستدلال ولا يزيل هذا العيب أنه كان من بين أوراق المضاهة عقد البيع المسجل الذي قدمته المطعون عليها ذلك لأن المحكمة لم تعول على المضاهة التي أجريت على هذا العقد وحده بل على الأوراق جميعها .

الطعن رقم ٦٩٢ لسنة ٤٥ مكتب قني ٣٠ صفحة رقم ٢٤٧ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/١٢

وردت المادة ١٤٦ وما بعدها من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ضمن مواد الباب الثامن الذي ينظم أحكام نذب الخبراء وإجراءات قيامهم بما يندبون له من أعمال بصفة عامة ، بينما أفرد القانون المادة ٣٠ وما بعدها في الفرع الأول من الفصل الرابع من الباب الأول منه لإجراءات التحقيق عند إنكار الخط أو الإمضاء أو الختم أو بصمة الأصبع ، كما بينت تلك المواد الخطوات والإجراءات التي يجب إتباعها عند نذب خبير لمضاهة الخطوط ، وهي إجراءات رآها المشرع مناسبة لهذا النوع من أعمال الخبرة وفيها ضمان كاف لحقوق الخصوم ، فلا تنقيد المحكمة فيها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة بالقواعد المنصوص عليها بالباب الثامن من قانون الإثبات ، ومنها ما نصت عليه المادة ١٤٦ منه . لما كان ذلك ، وكان النص ببطالان عمل الخبير لعدم دعوة الخصوم قبل مباشرة مهمته

إعمالاً لنص المادة ١٤٦ من قانون الإثبات يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٩٨٣ لسنة ٤٧ مكتب قتي ٣٢ صفحة رقم ٦٦٣ بتاريخ ١٩٨١/٢/٢٥

جرى قضاء هذه المحكمة في ظل قانون المرافعات القديم على أنه إذا كان الخير الذي نذبه المحكمة هو خبير خطوط وكانت مهمته هي فحص الأوراق المطعون عليها بالتزوير فإن النعي ببطان عمله لعدم دعوة الخصوم قبل مباشرة مهمته إعمالاً لنص المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات السابق يكون على غير أساس والبن من مطالعة نصوص قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ومذكرته الإيضاحية أن المشرع لم يبخ الخروج على ما استقر عليه قضاء محكمة النقض في هذا الصدد وإلا لكان قد نص صراحة على ذلك خاصة وأن نص المادة ١٤٦ من قانون الإثبات التي تقضي بأنه يترب على عدم دعوة الخصوم بطلان عمل الخير إنما وردت في الباب الثامن من القانون الذي نظم أحكام نذب الخبراء ، ونظم ما يندبون له من أعمال بصفة عامة ، أما إجراءات التحقيق عند إنكار الخط أو الإمضاء أو الختم أو بصمة الأصبع وفي حالة الإدعاء بالتزوير فقد نظمها المواد ٣٠ وما بعدها التي وردت في الفرعين الأول والثاني من الفصل الرابع من الباب الثاني الذي أورد للأدلة الكتابية ، ولقد ينس تلك المواد الخطوات والإجراءات التي يجب إتباعها عند نذب خبير لمضاهاة الخطوط وهي إجراءات رآها المشرع مناسبة لهذا النوع من أعمال الخبرة وفيها ضمان كاف لحقوق الخصوم .

الطعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٥٣ مكتب قتي ٣٨ صفحة رقم ٣١٣ بتاريخ ١٩٨٧/٢/٢٥

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن ذكر الخير في تقريره أن البصمة لا تصلح للمضاهاة لأنها مطبوسة لا يحول دون تحقيق صحتها بقواعد الإثبات الأخرى .

الطعن رقم ٥١ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٣٢١ بتاريخ ١٩٣٤/٢/٢٢

إن الشارع لم يطل البطلان على عدم قيام الخير بمأمورية المضاهاة في حضور القاضي المعين للتحقيق وكتاب المحكمة عملاً بالمادة ٢٦٧ من قانون المرافعات ، فمجرد مخالفة نص هذه المادة لا يستوجب حتماً بطلان الإجراءات ، وبالتالي بطلان الحكم الذي بنى عليها . وإنما الذي تجب ملاحظته هو معرفة ما إذا كانت هذه المخالفة كان من شأنها الإخلال بحق دفاع أحد الطرفين أم لا ، فإذا ما تحقق الإخلال وجب نقض الحكم على هذا الأساس ، وإلا فلا ينقض .

*** الموضوع الفرعي : دعوة الخبير للخصوم :**

الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٣١ مكتب قتي ١٧ صفحة رقم ١٣٣ بتاريخ ١٩٦٦/١/١٣

أوجبت المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات على الخير أن يحدد لبدء عمله تاريخاً معيناً وأن يدعو الخصوم قبل هذا التاريخ بإجراءات ومواعيد حددتها تلك المادة ثم ربت الفقرة الأخيرة من هذه المادة

على عدم دعوة الخصوم ، بطلان عمل الخبير . وإذا كان هذا البطلان منصوباً عليه بلفظه على النحو الوارد بتلك المادة فإن الحكم به يكون وجوبياً كلما قام موجه دون بحث فيما إذا كان قد ترتب أو لم يترتب على اغفال الإجراء ضرر بالتمسك بالبطلان وذلك اعتباراً بأن المشرع عندما نص عليه قد قدر أهمية الإجراء وفرض ترتب الضرر على مخالفته .

الطعن رقم ٣١ لسنة ٣٢ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ١٥٦٤ بتاريخ ١٠/٢٥/١٩٦٦

جملت المادة ١/٢٣٦ من قانون المرافعات دعوة الخبير للخصوم تتم بكتب موصى عليها ترسل إليهم قبل التاريخ المحدد لبدء العمل بسبعة أيام على الأقل يخبرهم فيها بمكان أول إجتماع ويومه وساعته . وإذا رسم القانون شكلاً معيناً للإجراء المطلوب واعتد الحكم بهذا الشكل ، فإنه يكون قد إلتزم صحيح القانون .

الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ٨١٣ بتاريخ ٤/١٣/١٩٦٧

متى كان الثابت من مطالعة أعمال الخبير أنه إتبع إجراءات دعوة الخصوم التي نصت عليها المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات ، فإن الإجراءات التي تملو هذه الدعوة لا يلحقها البطلان إلا إذا شابها عيب جوهري ترتب عليه ضرر للخصم وذلك على ما تقتضى به الفقرة الثانية من المادة ٢٥ من قانون المرافعات . فإذا كان الطاعون لم يبينوا وجه الضرر الذي لحقهم من تقديم المطعون ضده للخبير مستنداً في غيبتهم وكانوا قد علموا بتقديمه من إطلاعهم على تقرير الخبير الذي إستند إليه وكان في إستطاعتهم أن يناقشوا هذا المستند أمام المحكمة بعد أن أودعه الخبير ملف الدعوى مع تقريره فإن إدعاءهم بطلان عمل الخبير لقبوله هذا المستند يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٣٢ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ٩٣٤ بتاريخ ٥/١٤/١٩٦٨

المستفاد مما نصت عليه المادتان ٢٣٦ ، ٢٣٧ من قانون المرافعات - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن تكليف الخبير الخصوم بحضور الإجتماع الأول يكفي طوال مدة المأمورية ما دام العمل فيها مستمرا لم ينقطع وعليهم هم أن يتبعوا سير العمل وفي هذه الحالة يكون للخبير أن يباشر عمله ولو في غيبتهم .

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٣٥ مكتب فني ٢٠ صفحة رقم ٢٨٥ بتاريخ ٢/٦/١٩٦٩

مفهوم المادتين ٢٣٧ ، ٢٣٦ من قانون المرافعات أن البطلان لا يترتب إلا على عدم دعوة الخصوم للحضور في الإجتماع الأول الذي يحدده الخبير للبدء في أعماله وأنه متى قام الخبير بإخطار الخصوم بمكان أول إجتماع ويومه وساعته فإنه لا يكون عليه بعد ذلك أن يدعوهم للحضور في الإجتماعات التالية التي يحددها لإستكمال أعماله ما دام العمل فيها مستمرا لم ينقطع . أما إذا كان الخبير قد أنهى عمله ثم تراءى له أن يستأنفه مرة أخرى فإنه يجب عليه في هذه الحالة أن يدعو الخصوم للحضور في

اليوم الذى يحدده ، لأن إستئناف العمل بعد إنتقاعه وعلم الخصوم بهذا الإنقطاع يعد بمثابة بدء له من جديد وتحقق به الملة من الدعوة وهى تمكين الخصوم من الدفاع عن مصالحهم ، ويترتب على عدم توجيه هذه الدعوة بطلان عمل الخبير عملاً بالمادة ٢٣٦ من قانون المرافعات .

الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١١٤٢ بتاريخ ١١/٢٦/١٩٧٣

لما كانت المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات السابق - الذى يحكم الدعوى - توجب على الخبير دعوة الخصوم للحضور أمامه لإبداء دفاعهم فى الدعوى وكانت محاضر أعماله تعتبر من أوراقها وكل ما يثبت فيها من دفاع للخصوم يعتبر دفاعاً معروضاً على المحكمة- فإنه إذا كان الدفاع عن الطاعة قد تمسك بمحضر أعمال الخبير بأن عقد الشركة محل النزاع صورى ، قصد به حرمان موكلته من حقوقها فى الميراث وأقامت المحكمة حكمها على أن أوراق الدعوى قد خلّت من التمسك بصورية هذا العقد ولا يحق لها من تلقاء نفسها أن تثير دفاعاً لم يتمسك به الخصوم ، فإن هذا الذى قرره المحكمة يخالف الثابت فى محضر أعمال الخبير ، وقد جرأها إلى عدم الأخذ بنتيجة التحقيق الذى أجرته ، وبذلك تكون قد حجبت نفسها عن بحث دفاع الطاعة ، وهو دفاع جوهري يتغير به إن صح ، وجه للرأى فى الدعوى مما يعيب حكمها .

الطعن رقم ١٤ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٤٣٨ بتاريخ ٢/١١/١٩٧٦

توجب المادة ١٤٦ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ على الخبير أن يحدد لبدء عمله تاريخاً معيناً وأن يدعو الخصوم قبل هذا التاريخ بإجراءات ومواعيد حدتها ، ورتبت على إغفال الدعوة بطلان عمل الخبير . وإذا كان الثابت من محاضر أعمال الخبير المقدمة صورتها الرسمية من المعلنون عليه أنه أعطى طرفى النزاع بالحضور أمامه لأول مرة بغطابات موصى عليها ، وكان البين من مذكرتى الطاعة أمام محكمة الموضوع - والمقدمة ضمن مستنداتها - أنها لم تجد دعوة الخبير أياها للمثول أمامه وإنما نسبت إليه أنه لم يخطر بها باليوم المحدد لإنتقاله إلى البطريكية ، وكان المستفاد من المادتين ١٤٦ ، ١٤٧ من قانون الإثبات أن تكليف الخبير الخصوم بحضور الاجتماع الأول يكفى طوال مدة المأمورية طالما العمل فيها مستمرا ، إذ عليهم هم أن يتبعوا سير العمل ويكون للخبير مباشرة عمله ولو فى غيبتهم ، فإنه لا تترتب على الخبير إذا هو أتم مأموريته فى غيبة الطاعة ، ويكون النعى بطلان تقريره على غير أساس .

الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٥١٦ بتاريخ ٣/١١/١٩٦٧

إنه وإن كانت المادة ١/١٤٦ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ قد أوجبت على الخبير دعوة الخصوم للحضور أمامه فى الميعاد المحدد للبدء فى مباشرة مأموريته ورسمت الوسيلة التى يدعو بها

الخصوم وهي كتب مسجلة يخبرهم فيها بمكان أول إجتماع ويومه وساعته ، ورتبت الفقرة الأخيرة منها على عدم دعوة الخصوم بطلان عمل الخبير ، إلا أنه ينبغي التفرقة بين مخالفة حكم هذه المادة بعدم دعوة الخبير للخصوم وبين مخالفتها بدعوتهم للحضور بوسيلة أخرى غير الكتب المسجلة ، إعتباراً بأن مطلق الدعوة للخصم أياً كانت وسيلتها هو إجراء جوهري قصد منه تمكين طرفي الخصومة من الحضور لدى الخبير والدفاع عن صوالحهم أمامه تويراً للدعوى وهي التي يترتب على مخالفتها وحلها بطلان عمل الخبير أما حصول هذه الدعوة بوسيلة أخرى فهو إجراء خادم للإجراء الأول مقصود به الإستباق من حصولها بدليل يقيني ، فلا يقتضى البطلان إلا إذا لم يعطتن قاضى الموضوع إلى أن الدعوة بهذه الوسيلة قد بلغت محلها الواجب إبلاغها إليه ، لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه نفى مظنة البطلان تأسيساً على ما أثبت بالتقرير من إرسال إشارة للطاعن عن طريقة جهة الإدارة للحضور فى الموعد المحدد وكانت أوراق الدعوى قد جاءت خلوا مما يفيد عدم وصول ذلك الإخطار إليه فإن مفاد ذلك أن قاضى الموضوع قد إقتنع بأن دعوى الطيب الشرعى للطاعن قد صادفت محلها ، ويكون النعى على غير أساس .

الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٢٥٣ بتاريخ ١٨/١/١٩٧٨

مفاد المادة ١٤٦ من قانون الإثبات إنه يتعين دعوة الخبير للخصوم أياً كان وسيلتها باعتبارها إجراء جوهرياً قصد به تمكين طرفي النزاع من المثل تبياناً لوجهة نظرهم ، فإذا تخلفت تلك الدعوة كان عمل الخبير باطلاً ، وإذا كان البين من الإطلاع على صحيفة الإستئناف أن الطاعنين تمسكوا ببطلان عمل الخبير لعدم إخطارهم وكان الحكم المطعون فيه قد رد على هذا الدفاع بأنه ثبت من الإطلاع على تقريره إنه وجه بالبريد المسجل الدعوة للطاعنين مع إدارة لقضايا الحكومة وأرفق بالتقرير وصول الكتب المسجلة فإن مفاد هذا الذى قرره الحكم أن ثمة دعوة وجهت إلى الطاعنين وأنه تحقق من حصولها .

الطعن رقم ٧٣٠ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٧٤٤ بتاريخ ٢٢/١١/١٩٧٨

أوجبت المادة ١٤٦ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ فى فقرتها الأولى على الخبير أن يدعوا الخصوم بكتب مسجلة ترسل قبل تاريخ بدء العمل بسبعة أيام على الأقل يخبرهم فيها بمكان أول إجتماع ويومه وساعته ، ولتن نصت فى فقرتها الأخيرة على أنه يترتب على عدم دعوة الخصوم بطلان عمل الخبير إلا أن البطلان إنما يترتب على عدم دعوة الخصم للحضور لا على مخالفة الشكل الذى نظم به القانون هذه الدعوة ، بمعنى أن مطلق الدعوة للخصم أياً كان وسيلتها هو إجراء جوهري قصد منه تمكين طرفي الخصومة من الحضور والدفاع عن صوالحهم أمام الخبير فإن لم تحصل الدعوة على وجهها الصحيح ونازع الخصم فى أنها لم تبلغ محلها الواجب إبلاغها إليه فإنه يتعين على قاضى

الموضوع أن يمحى هذا الدفاع ، ولما كان المين من الحكم المطعون فيه أنه انتهى إلى رفض الدفع ببطان تقرير الخبير على سند مما أثبت في محاضر أعماله من أنه حرر خطابات بطريق البريد المسجل إلى الخصوم وأنه سلمها إلى سكرتارية مكتب الخبراء لتتولى إرسالها وكان تقرير الخبير خلواً مما ثبت إرسال هذه الكتب المسجلة إلى الطاعنين وكان مجرد قول الخبير أنه سلم الكتب المسجلة إلى الجهة الإدارية - سكرتارية مكتب الخبراء لا يفيد حصول دعوة وإنها أرسلت إلى الطاعن فعلاً ولا يسوغ للخبير أن يباشر المأمورية في غيبتهم .

الطعن رقم ٦٨٥ لسنة ٤٣ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٥١٢ بتاريخ ١٩٧٩/٦/٢
مفاد نص المادة ١٤٦ من قانون الإثبات أن البطان الذي صرح به النص إنما يترتب على إغفال الخبير دعوة الخصوم أمامه أما المواعيد المحددة به لهذه الدعوة ولبدء عمله فهي مواعيد تنظيمية لا يترتب البطان على عدم إتباعها .

الطعن رقم ٩٠٦ لسنة ٤٦ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٢٠٧ بتاريخ ١٩٧٩/٤/٢٦
من المقرر قانوناً بنص المادتين ١٤٦ ، ١٤٧ من قانون الإثبات أنه يتعين على الخبير أن يدعو الخصوم بكتب مسجلة يخبرهم فيها بمكان أول اجتماع ويومه وساعته ويترتب على عدم دعوة الخصوم ، بطلان عمل الخبير ، وأنه يجب على الخبير أن يباشر أعماله ولو في غيبة الخصوم متى كانوا قد دعوا على الوجه الصحيح .

الطعن رقم ٧٨٠ لسنة ٤٥ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٣١٧ بتاريخ ١٩٨١/١/٢٦
المناط في إتخاذ الحكم من تقرير الخبير في الدعوى أن يكون قد صدر حكم نذب الخبير وباشر مأموريته بين خصوم ممثلين فيها وذلك تمكياً لهم من إبداء دفاعهم وتحقيق الغرض من إجراء الإثبات . ولما كان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه وأحال إلى أسبابه - أنه أسس قضاءه بالزام الطاعة بالمبلغ المحكوم به على هذا التقرير وحده ولم تكن الشركة الطاعة مختصة فيها وقت نذب الخبير وتقديم تقريره ومن ثم لا تحتاج الطاعة بهذا التقرير ، وإذ خالف الحكم هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ١٧٣١ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ١٩٩٧ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٦
توجب المادة ١٤٦ من قانون الإثبات على الخبير أن يدعو الخصوم بكتب مسجلة يخبرهم فيها بمكان أول اجتماع ويومه وساعته ، ورتبت على مخالفة ذلك بطلان عمل الخبير وإذ - كان تقرير الخبير المقدم لمحكمة الاستئناف لم يدل على القيام بهذا الواجب سوى بقوله " أرسلنا خطابات عن طريق المكتب لطرفي النزاع للحضور الساعة " هي عبارة لا تفيد سوى أن الخبير سلم خطابات الدعوى إلى موظفي مكتب الخبراء ليعولوا إرسالها إلى الخصوم ، ولا تنسب إلى الخبير أنه قد تحقق من أن هذه

الخطابات قد تم إرسالها فعلاً من المكتب إلى الخصوم وأنها كانت مسجلة .

الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢٩٥ بتاريخ ١٩٨٩/١/٢٦

مفاد نص المادة ١٤٦ من قانون الإثبات أن البطلان الذى صرح به النص إنما يترتب على إغفال الخبير دعوة الخصوم أمامه .

الطعن رقم ٨٦٣ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٥٦٤ بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢٢

لما كان الحق من إعطار الخبير ببدء عمله ونفى ذلك من الأمور الواقعية التى تستقل بها محكمة الموضوع بلا سلطان عليها لأحد فى ذلك ما دامت تستند فيما تقررده إلى أسباب سائفة ترتد إلى أصل وكان الحكم المطعون فيه قد إستخلص سائفاً بما أورده من أسباب لها موردها الصحيح من الأوراق أن الخبير المنتدب قد وجه الدعوى إلى الطاعن إيداناً ببدء عمله طبقاً للإجراءات المنصوص عليها قانوناً وكان صحيحاً ما قرره الحكم من أن إغفال الخبير إرفاق إيصال الكتاب المسجل المرسل إلى الخصم لا ينفي واقعة الإخطار ذاتها ذلك أن المشرع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لم يوجب على الخبير إرفاق هذا الإيصال فمن لم يكون تقرير الخبير بمنأى عن البطلان . ويكون النعى بهذا السبب على الحكم المطعون فيه تبعاً لذلك على غير أساس .

الطعن رقم ٨ لسنة ١ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ١٤ بتاريخ ١٩٣١/١١/١٩

على الخبير ألا يباشر عمله إلا بعد دعوة الخصوم للحضور أمامه . وله ، متى بلغتهم دعوته ، أن يباشر العمل فى الموعد الذى حدده لهم ، سواء أحضروا بعد ذلك أم لم يحضروا ، أما إذا باشر عمله دون أن يدعوهم إليه كان عمله مشوباً بالبطلان ، وصح للخصوم أن يتمسكوا بذلك فى الوقت المناسب أمام محكمة الموضوع ، وكان فصل محكمة الموضوع فى ذلك خاضعاً لرقابة محكمة النقض .

الطعن رقم ٣٥ لسنة ١ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ١٠٩ بتاريخ ١٩٣٢/٥/٢٦

- إن المادة ٢٢٧ من قانون المرافعات وإن أوجبت على الخبير دعوة الخصوم للحضور أمامه حسب القانون بغير أن ترتب جزءاً مالا على عدم قيامه بإجراء هذه الدعوة أصلاً ، ولا على إجراء الدعوة بأية وسيلة أخرى غير الإعلان على يد محضر ، فإنه تبغى التفرقة بين مخالفة حكم هذه المادة بعدم إجراء أية دعوة ما للخصوم ، وبين مخالفتها بدعوتهم للحضور بورقة أخرى غير ورقة التكليف على يد محضر وذلك لأن مطلق الدعوة للخصم أية كانت وسيلةها هو إجراء جوهري قصد منه تمكين طرفي الخصومة من الحضور أمام الخبير والدفاع عن مصالحهم عند قيامه بما عهد إليه من الإجراءات اللازمة لتوير الدعوى . أما حصول هذه الدعوة بورقة من أوراق المحضرين فهو إجراء خادم للإجراء الأول مقصود منه الإستيثاق من حصول هذه الدعوة بدليل يقينى . ومقتضى هذه التفرقة أن يكون الجزاء على عدم حصول دعوة ما للخصوم هو بطلان أعمال الخبير حتماً لما يترتب على ذلك من الإخلال بحق

الدفاع الواجبة صيانتها في جميع مراحل الدعوى . أما حصول الدعوة بغير ورقة التكليف على يد محضر فلا يقتضى البطلان إلا إذا لم يطمئن قاضى الموضوع إلى أن الدعوة بهذه الوسيلة بلغت محلها الواجب إبلاغها إليه .

- إنه ما دام المقصود من دعوة الخصوم للحضور أمام الخبير هو تمكينهم من الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم أثناء مباشرته العمل فى قضيتهم فنبغى ألا تصح الدعوة - إذا تعدد الممثلون لخصم ما - إلا لهم جميعاً أو لمن يكون منهم متمكناً من الإدلاء بدفاعه . فإن ترك الخبير دعوة المتمكن ودعا غيره ولم يستطع كلاهما الحضور ترتب على ذلك الإخلال بحق الدفاع ، وكانت أعمال الخبير باطلة وتقريره باطلاً كذلك . فإذا كان لوقف ما ناظر عزله المحكمة الابتدائية الشرعية ، ثم حكمت هيئة التصرفات الشرعية أثناء قيام دعوى عزله أمام المحكمة العليا الشرعية ، بضم ناظر مؤقت له ، وأذنته فى الإنفراد ونفذ هذا الناظر حكم ضمه وإذنته فى الإنفراد جبراً على الناظر المعزول ، وتسلم منه أعبان الوقف ومستداته فإن هذا الناظر المأذون فى الإنفراد يصبح هو الذى ينبغى إعطائه بالحضور أمام الخبير فى قضايا الوقف لأن كان الناظر المعزول هو الذى أخطر دون الناظر المضموم المأذون له فى الإنفراد كانت أعمال الخبير التى بأشراها أثناء ذلك باطلة .

الطعن رقم ١٠٥ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٢٥٤ بتاريخ ١٩٤٦/١١/٢١
إن المادة ٢٢٦ من قانون المرافعات قد أوجبت على الخبير دعوة الخصوم إلى الاجتماع الأول الذى يعينه للشروع فى العمل ، وهذا إجراء جوهرى لا بد من حصوله لتمكين الخصوم من حضور عمل الخبير والدفاع عن مصالحهم عند قيامه بما عهدت به المحكمة إليه تويئراً لها ، لإغفاله يكون جزاؤه بطلان عمل الخبير لإخلاله بحق الدفاع الواجبة صيانتها فى جميع مراحل الدعوى . ولكن لما كان مناط هذا البطلان هو وقوع الإخلال بحق الخصوم فى الدفاع ، فإنه يرتفع بحضورهم عمل الخبير فيما بعد وتمكنهم من الدفاع عن مصالحهم وإبداء ملاحظاتهم وطلباتهم .

ثم إن الاستفادة من هذه المادة ومن المادة ٢٢٧ التى تليها أن تكليف الخبير الخصوم بحضور الاجتماع الأول يكفى طوال مدة المأمورية ما دام العمل فيها مستمراً لم ينقطع ، وعليهم هم أن يتبعوا سير العمل وفى هذه الحالة يكون للخبير أن يباشر عمله ولو فى غيبتهم .

* الموضوع الفرعى : دعوى التزوير الأصلية:

الطعن رقم ١١٧ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٤٨٧ بتاريخ ١٩٥٥/١١/١٧
التزوير كغيره من الجرائم لا يتلقاه الخلف عن سلفه ولا يسأل عنه إلا فاعله ومن يكون قد اشترك معه فيه.

الطعن رقم ١٢٣ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ١٠٠٩ بتاريخ ١١/١١/١٩٦٥

نظم المشرع فى المواد من ٢٨١ إلى ٢٩٠ من قانون المرافعات الطريق الذى يجب إتباعه عند الإدعاء بتزوير الأوراق التى يحتج بها الخصوم فى دعوى منظورة أمام القضاء لم أتبع ذلك بالمادة ٢٩١ التى أجاز فيها لمن يخشى الإحتجاج عليه فى المستقبل بورقه مزورة أن يرفع دعوى أصلية على من بيده تلك الورقة أو من يستفيد منها ويطلب فيها إسماعهم الحكم بتزويرها ، حتى إذا ما حكم له بذلك أمن عدم الإحتجاج عليه بهذه الورقة فى نزاع مستقبل ومفاد ذلك أن الإلتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية لا يكون إلا إذا لم يحصل بعد الإحتجاج بالورقة المدعى بتزويرها فى نزاع قائم أمام القضاء . أما إذا إحتج بهذه الورقة فى نزاع مرفوع بشأن دعوى فإنه يعنى على من إحتج عليه بتلك الورقة أن يدعى إنها مزورة أن يسلك طريق الإدعاء بالتزوير الذى رسمه القانون فى المواد ٢٨١ إلى ٢٩٠ ولا يجوز له أن يلجأ إلى دعوى التزوير الأصلية إذ أن الإدعاء بالتزوير فى هذه الحالة لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع فى ذات موضوع الدعوى فيجب إبداءه أمام المحكمة التى تنظر هذا الموضوع ولا يكون لغيرها أن تنظره .

الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٣٧٤ بتاريخ ٦/١٢/١٩٧٢

متى كان الثابت أن المطعون عليه أقام دعواه أمام المحكمة الابتدائية بطلب الحكم برد وبطلان الإعلام الشرعى وإعتباره كأن لم يكن تأسيساً على أن هذا الإعلام قد ضبط بناء على بيانات مزورة ، إذ أثبت فيه على خلاف الحقيقة أن المرحوم أحمد كتخدا الشهير بالقينجى ، هو الشهير بالرزاز ، وأنه أنجب ولدا يدعى عثمان إنحدرت سلالة إلى الطاعن وأخوته ، فى حين أن المرحوم أحمد كتخدا الشهير بالقينجى هو غير أحمد كتخدا الشهير بالرزاز وأنه لم ينجب ولدا أسمه عثمان وأنه بهذا الوضع لا يكون الطاعن وأخوته من ورثة أحمد كتخدا الشهير بالقينجى ، ولا يستحقون فى وقفه ، وكان النزاع بين الطاعن وإخوته وبين المطعون عليه يدور حول ما إذا كان الطاعن وإخوته من ورثة أحمد كتخدا الشهير بالقينجى وكانت هذه المسألة تتعلق بالأحوال الشخصية مما كان الإختصاص بنظرها أصلاً للمحاكم الشرعية الابتدائية طبقاً للمادتين السادسة والثامنة من لائحة ترتيب تلك الأحكام وقد خصت بنظرها بعد إلغاء المحاكم الشرعية ، دوائر الأحوال الشخصية فى نطاق التنظيم الداخلى لكل محكمة طبقاً للمادتين الرابعة والثامنة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ لما كان ما تقدم فإنه يعين أن تدخل النيابة العامة فى الدعوى لإبداء رأيها فيها حتى ولو كانت منظورة أمام الدائرة المدنية .

الطعن رقم ٦٠٥ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٢١٢ بتاريخ ٢١/١/١٩٧٥

المشرع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - نظم فى المواد من ٢٨١ إلى ٢٩٠ من قانون المرافعات السابق الطريق الذى يجب إتباعه عند الإدعاء بتزوير الأوراق التى يحتج بها الخصوم فى

دعوى منظورة أمام القضاء ، ثم إتبع ذلك بالمادة ٢٩١ التى أجاز فيها لمن يخشى الإحتجاج عليه فى المستقبل بورقة مزورة أن يرفع دعوى أصلية على من بيده تلك الورقة أو من يستفيد منها ويطلب فيها سماعهم الحكم بتزويرها حتى إذا ما حكم له بذلك أمن عدم الإحتجاج عليه بهذه الورقة فى نزاع مستقبل ، ومفاد ذلك أن الإلتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية لا يكون إلا إذا لم يحصل بعد الإحتجاج بالورقة المدعى بتزويرها فى نزاع قائم أمام القضاء ، أما إذا إحتج بهذه الورقة فى نزاع مرفوع بشأنه دعوى ، فإنه يعين على من إحتج عليه بتلك الورقة التى إدعى أنها مزورة أن يسلك طريق الإدعاء بالتزوير الذى رسمه القانون فى المواد ٢٨١ إلى ٢٩٠ ولا يجوز له أن يلجأ إلى دعوى التزوير الأصلية إذ أن الإدعاء بالتزوير فى هذه الحالة لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع فى ذات موضوع الدعوى فيجب إبداءه أمام المحكمة التى تنظر هذا الموضوع ولا يكون لغيرها أن تنظره .

الطعن رقم ٧٢٨ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٤٤٩ بتاريخ ١٦/٢/١٩٧٦

مفاد نص المادة ٢٩١ من قانون المرافعات السابق " الذى يحكم بإجراءات الدعوى " أن الإلتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية -وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة -لا يكون إلا إذا لم يحصل بعد الإحتجاج بالورقة المدعى بتزويرها فى نزاع قائم أمام القضاء . وإذا كانت دعوى صحة ونفاذ الإقرار بالحق ، إنما تنصب على صحة التصرف القانونى فى ذاته وتتناول محله ومداه ونفاذه ، وكان المحرر المثبت لهذا الإقرار لا يعدو أن يكون دليل إثبات فى الدعوى ، فإن مجرد إقامة دعوى صحة ونفاذ الإقرار بالحق لا يمنع من إقامة دعوى أصلية بتزوير ذلك المحرر طالما أن هذا المحرر لم يقدم بعد فى الدعوى ، ولم يحصل الإحتجاج به كدليل لإثبات التصرف فيها إذ من الجائز أن يلجأ المدعى فى إثبات دعواه إلى غير ذلك من الأدلة . ولما كان الثابت أن المطعون ضدها أقامت دعواها الأصلية بتزوير ورقة الإقرار وأعلنت صحيفتها إلى الطاعن فى ١٠/٣/١٩٦٥ وذلك قبل أن يقدم الطاعن هذه الورقة ويحتج بها كدليل فى دعواه بصحة ونفاذ الإقرار ، فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى رفض الدلع بعدم قبول دعوى التزوير الأصلية لإقامتها بعد الأوان لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه .

الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٩٥٢ بتاريخ ٥/٤/١٩٧٨

الإلتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية لا يكون إلا إذا لم يحصل بعد الإحتجاج بالورقة المدعى بتزويرها فى نزاع قائم أمام القضاء ، وإلا تعين على من إحتج عليه بتلك الورقة أن إدعى أنها مزورة أن يسلك طريق الإدعاء بالتزوير الذى رسمه قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ فى المواد ٤٩ إلى ٥٨ منه دون لجوء إلى دعوى التزوير الأصلية وإذا كان الثابت أن الطاعن لم يسلك الإدعاء بتزوير عقد الإيجار الذى رسمته المواد السالفة ، وإنما لجأ بعد الحكم ابتدائياً إلى رفع دعوى تزوير أصلية بشأنه وطلب من

محكمة الاستئناف أن توقف السير في الاستئناف عن ذلك الحكم حتى يفصل في تلك الدعوى ، فإن من حق المحكمة أن لا تعبر هذا الطلب إلخافاً وأن تعبر القصد صحيحاً ما دام لم يدع أمامها بتزويره بالطريق الذي إستلزمه القانون وما دامت هي لم تر في حالته وفي ظروف الدعوى ما يشككها في صحة وما يجعلها تستعمل الرخصة المخولة لها في المادة ٥٩٥ من قانون الإثبات بالحكم من تلقاء نفسها بتزويره الطعن رقم ٣٠ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٨٨١ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢١

من المقرر أن مناط الإلتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية ألا يكون قد إحجج بالورقة المدعى بتزويرها في دعوى ينظرها القضاء عملاً بالمادة ٢٩١ من قانون المرافعات السابق المقابلة للمادة ٥٩ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية ، أما عند الإحتجاج بالورقة في الدعوى منظورة فيحين الإدعاء بتزويرها إتباع الطريق الذي رسمه القانون في المواد ٢٨١/٢٩٠ من قانون المرافعات السابق ومقابل المواد من ٤٠/٥٨ من قانون الإثبات ، ذلك أن الإدعاء بالتزوير في هذه الحالة لا يعدو وسيلة دفاع في موضوع الدعوى فلا يكون لغير المحكمة التي تنظر هذا الموضوع أن تنظره مما يشكل قاعدة آمرة لما كان الواقع في الدعوى سبق الإحتجاج في الدعوى مدني كلى إسكندرية بالإقرارين المنسوين إلى مورث الطاعن ، مما يكون معه رفع دعوى أصلية بتزويرها مخالفاً لقاعدة من النظام العام لم تخطط بواقع لم يسبق طرحه ، ولم تكن عناصر أعمالها خافية فيما طالع محكمة الموضوع عن طبعه الدعوى ومن الإستئناف المضموم إليها ، يكون الحكم المطعون فيه إذ تناول بالبحث موضوع هذه الدعوى قد قام به سبب مبطل يجهز لهذه المحكمة أن تنيره من تلقاء نفسها وأن تحكم بما يقتضيه قيامه من نقض الحكم وإلغاء الحكم في الدعوى بعدم قبولها .

الطعن رقم ٨٦٤ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٦٧ بتاريخ ١٩٨٧/١/٤

يقوم التشريع الجنائي على مبدأ أساسي لا يرد عليه إستثناء هو مبدأ شخصية العقوبة ، إمتداداً لأصل عام هو شخصية المسؤولية الجنائية ، والجرائم لا يؤخذ بجريرتها غير جناتها والعقوبات لا تنفذ إلا في نفس من أوقعها القضاء عليه ، وحكم هذا المبدأ أن الإجرام لا يحتمل الإمتنابة في المحاكمة وأن العقاب لا يحتمل الإمتنابة في التنفيذ ، لما كان ذلك وكان الشارع في المادة ٥٩ من قانون الإثبات قد حول لمن يخشى الإحتجاج عليه بمحرر أن يختصم من ييده ذلك المحرر أو من يفيد منه لسماع الحكم بتزويره بمقتضى دعوى أصلية وهي لا تعدو أن تكون وسيلة لحماية حق أو مركز قانوني للمدعى ذاته ، وكانت الطاعنة لا تستند في دعواها إلى حماية حق أو مركز قانوني ذاتي ، ولا تكفي القرابة للمتهم شافعاً لها للإمتنابة عنه في إتخاذ إجراء يدخل ضمن نطاق المحاكمة الجنائية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الدعوى لإنشاء صفة الطاعنة في رفعها - وهي دعامة مستقلة وكافية لحمل قضائه لا يكون قد

خالف القانون .

الطعن رقم ١٩٨٤ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٧٤٧ بتاريخ ١٩٨٧/٥/٢٦

لئن كانت المادة ٥٩ من قانون الإثبات تنص على أنه " يجوز لمن يخشى الإحتجاج عليه بمحرر مزور أن يختصم من بيده ذلك المحرر ومن يفيدون منه - لسماع الحكم بتزويره ، ويكون ذلك بدعوى أصلية ترفع بالأوضاع المعتادة " وكان المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن الإلتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية طبقاً لهذه النص لا يكون إلا إذا لم يحصل بعد الإحتجاج بالورقة المدعى بتزويرها فى نزاع قائم أمام القضاء وأنه إذا إحتج بهذه الورقة فى نزاع مرفوع بشأنه دعوى " فإنه يتعين على من إحتج عليه بتلك الورقة إن ادعى أنها مزورة أن يسلك طريق الإدعاء الفرعى بالتزوير الذى رسمه قانون الإثبات فى المواد من ٤٩ إلى ٥٨ منه إذ لا يعدو هذا الإدعاء أن يكون وجهاً من وجوه الدفاع فى موضوع الدعوى تختص بتحقيقه والفصل فيه المحكمة المختصة بالفصل فى هذا الموضوع دون غيرها " إلا أن مناط ذلك أن يكون سائر من يفيدون من المحرر مختصمين فى هذه الدعوى أو يجوز إختصاصهم فيها فإذا كانت الخصومة قائمة فى مرحلة الإستئناف ، وكان الفصل فيها يتوقف على الفصل فى الإدعاء بالتزوير ضد آخرين ممن يفيدون من المحرر ويجوز إختصاصهم لأول مرة فى هذه المرحلة وجب الإلتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية ضد هؤلاء وأولئك ، مع وقف نظر الإستئناف حتى يفصل فى هذه المسألة الأولية بحكم تكون له قوة الأمر المقضى .

الطعن رقم ٦٨٩ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٧١١ بتاريخ ١٩٨٨/٤/٢٨

محكمة الموضوع لا تملك فى دعوى التزوير الأصلية بحث التزوير المدعى به إلا إذا كانت الدعوى مقبولة فإن كانت غير مقبولة وقفت عند حد القضاء بذلك .

الطعن رقم ١٦٧٣ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ١٠٢٩ بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٢٧

مفاد نص المادة ٥٩ من قانون الإثبات أن دعوى التزوير الأصلية ترفع قبل رفع دعوى موضوعية بالمحرر خشية التمسك به وهو ما يميزها عن دعوى التزوير الفرعية التى ترفع أثناء سير الدعوى التى يتمسك فيها الخصم بالسند المطعون فيه على نحو ما أفصححت عنه المادة ٤٩ من ذات القانون مما لازمه ألا يكون فى دعوى التزوير الأصلية ثمة موضوع غير التزوير وهو ليس كذلك فى دعوى التزوير الفرعية التى تتعلق بالدليل المقدم فى الدعوى وقد تعددت الأدلة على إثبات الحق ونفيه . ومن ثم فإن القضاء بصحة المحرر أو تزويره فى الدعوى الأولى تنهى به الخصومة ، والقضاء بذلك فى الدعوى الثانية مرحلة يتلوها القضاء فيما طلبه المتمسك بالسند ، ومن ثم حظر المشرع فى المادة ٤٤ من قانون الإثبات الحكم بصحة الورقة أو تزويرها وفى الموضوع معاً حتى لا يحرم الخصم من أن يقدم ما عسى

أن يكون لديه من أدلة أخرى في الموضوع إلا أنه إذا رفعت دعوى التزوير الأصلية وأبدى المدعى طلباً عارضاً فيها يعتبر نتيجة لازمة للحكم الصادر فيها فإن دعوى التزوير الأصلية يكون قد إتسع نطاقها بالطلب العارض ولا يعدو أن يكون المحرر المطعون عليه دليلاً في الطلب العارض ، ومن ثم فإن العلة التي توخاها المشرع في المادة ٤٤ من قانون الإثبات تكون قائمة . لما كان ذلك ، وكان المطعون ضدهما قد تقدمتا بطلب عارض يرد حيازتهما للمحل موضوع عقد الإيجار المدعى بتزويره في دعاوهما الأصلية ، وكان الطلب العارض قائماً على الطلب الأصلي ويترتب عليه ونتيجة لازمة له ومرتبطة به بصفة لا تقبل الإنقسام إذ أن الحكم في طلب رد الحيازة تنفيذاً لعقد الإيجار متوقف على الحكم بصحة هذا العقد أو تزويره مما تتحقق به العلة التي من أجلها أوجبت المادة ٤٤ من قانون الإثبات أن يكون الحكم بصحة المحرر أو تزويره سابقاً على الحكم في موضوع الدعوى ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى في دعوى التزوير والموضوع معاً مؤيداً في ذلك الحكم المستأنف ، فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ١٠٧٦ لسنة ٥٧ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ١١٨ بتاريخ ١٠/٥/١٩٩٠

المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن مناط الإلتجاء إلى دعوى التزوير الأصلية المتخصص عليها في المادة ٥٩ من قانون الإثبات ألا يكون قد إحتج بالورقة المدعى بتزويرها في دعوى ينظرها القضاء ، أما عند الإحتجاج بالورقة في دعوى منظوره فيعين للإدعاء بتزويرها إتباع الطريق الذي رسمه القانون في المواد من ٤٩ إلى ٥٨ من هذا القانون ، إعتباراً بأن الإدعاء بالتزوير في هذه الحالة لا يعدو أن يكون وسيلة دفاع في موضوع الدعوى ، فلا يكون لغیر المحكمة التي تنظر الموضوع أن تفصل فيه ، مما يشكل قاعدة آمرة .

الطعن رقم ٩٦ لسنة ٨ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٥٣٣ بتاريخ ٣٠/٣/١٩٣٩

إنه إذا كان قانون المرافعات لم ينص في المواد ٢٧٣ وما بعدها إلا على إجراءات دعوى التزوير التي ترفع بصفة فرعية فما ذلك إلا لأن الإدعاء بالتزوير بهذه الطريقة هو المفترض شيوعه في العمل لا لأن الشارع أراد أن يمنع رفع دعوى التزوير بصفة أصلية أمام المحاكم المدنية ، فإن هذا جائز كلما توافرت في هذه الدعوى شروط الدعاوى على العموم .

* الموضوع الفرعي : دعوى التزوير الفرعية :

الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٢٠ مكتب قني ٤ صفحة رقم ٩٢١ بتاريخ ٢٣/٤/١٩٥٣

منى كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض دعوى التزوير الفرعية بعد أن قررت المحكمة وقف الدعوى الأصلية حتى يفصل نهائياً في الطعن بالتزوير ، فإنه يكون قد أنهى الخصومه في موضوع دعوى

التزوير التي تعتبر قائمة بذاتها وإن تفرعت من الدعوى الأصلية ، ويجوز الطعن فيه على استقلال .

الطعن رقم ٢٦٨ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٤٣٥ بتاريخ ١٩٥٣/١/٢٩

متى كان الحكم الابتدائي إذ قضى برفض دعوى التزوير الفرعية بعد أن قررت المحكمة فى ظل قانون المرافعات القديم وقف الدعوى الأصلية التى طلب فيها صحة ونفاذ عقد البيع حتى يفصل نهائيا فى الطعن فيه بالتزوير ، فإنه يكون قد أنهى الخصومة فى موضوع التزوير ، وبالتالي يكون استئناف الحكم الصادر فيها استقلالا جائزا عملا بالمادة ٣٧٨ مرافعات . ولا يبطل الحكم المطعون فيه رده على الدفع بعدم قبول الاستئناف لرفعه قبل الفصل فى الدعوى الأصلية بأن الاستئناف قد استوفى شرائطه القانونية دون تفصيل أولى متى كان قضاؤه بذلك موافقا للقانون .

الطعن رقم ٣٣٩ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٤٩ بتاريخ ١٩٧٠/١/٢٢

لا تقبل دعوى التزوير إلا بعد أن تفت المحكمة على ما يكون لها من أثر فى النزاع المطروح ، فإن وجدته منتجا قبلت الدعوى وإلا قضت بعدم قبولها .

الطعن رقم ١ لسنة ٣ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٢٠٦ بتاريخ ١٩٣٣/٤/٢٧

إن المحكمة المدنية حين ترفع إليها دعوى تزوير فرعية تكون مختصة بتقدير الوقائع المقدمة إليها لإثبات التزوير من الوجهة المدنية دون الجنائية . فإذا طلب إليها أن توقف الفصل فى دعوى التزوير حتى يفصل جنائيا فى وقائع التزوير المدعاة ، فحكمت برد الورقة وبطلانها بغير أن تشير إلى طلب الإيقاف ، فهى تعتبر أنها قد رفضته ضمناً ، وليس عليها أن تسبب هذا الرفض بأسباب خاصة متى كانت الأسباب التى أقامت عليها حكمها بالرد والبطلان كافية لبيان وجهة نظرها .

الطعن رقم ٥٨ لسنة ٤ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٧٠٧ بتاريخ ١٩٣٥/٤/١٨

- لا تقبل دعوى التزوير الفرعية وتبحث أدلتها إلا بعد بحث المحكمة لما يكون للإدعاء بالتزوير من أثر فى الدعوى الأصلية حتى إذا وجدته منتجا قبلت دعوى التزوير وباحت أدلتها . فإذا رفع بعض ورثة الواقف دعوى يطالبون فيها بتسليمهم الوراثى فى أجرة الأبطالان الموقوفة على إعتبار أن هذه الأجرة إستحققت لمورثهم الواقف قبل وفاته وأنها آلت عنه تركه لورثته فأحتج المدعى عليه الذى حصل الأجرة بأنها لم تستحق على المستأجر إلا بعد وفاة الواقف وأنها إذن لا تكون تركه بل غلة وقف هى من حق مستحقها الموقوف عليه وإستند فى ذلك إلى عقود إيجار قدمها وارد بها ما يفيد أن تاريخ إستحقاق هذه الأجرة يقع بعد وفاة الواقف . فطعن الورثة ورفض الدعوى بالتزوير فى هذا التاريخ قائلين إنه كان بحسب أصله يقع قبل وفاة الواقف فأصلح وجعل بعد وفاته - إذا رفعت دعوى بهذا ثم وقع هذا الطعن بالتزوير فبحثت المحكمة هذا الطعن لمعرفة إنتاجه فى الدعوى الأصلية أو عدم إنتاجه فوجدت أن عقود الإيجار ليست عقود تأجير عادية بل هى عقود مزارعة حكمها أن الغلة المقررة كأجرة تستحق وقت نضجها وأن

هذه الغلة نصحت قبل وفاة الواقف فأصبحت ملكاً له يرثها عنه ورثه - وجدت ذلك فأنثتته وبناء على هذا الإثبات حكمت بعدم قبول دعوى التزوير لعدم إنتاجها فإن حكمها يكون سليماً لا عيب فيه .

- هذا الحكم الصادر بعدم قبول دعوى التزوير يحوز قوة الشئ المحكوم فيه لا فيما ورد في منطوقه فقط بل أيضاً في النقطة الجوهرية التي تأسس عليها وهي كون غلة الوقف المتنازع بشأنها مملوكة للواقف يستحقها ورثه .

الطعن رقم ٥٢ لسنة ٨ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ٤٢٨ بتاريخ ١٧/١١/١٩٣٨

لا تقبل دعوى التزوير الفرعية وتبحث أدلتها إلا بعد أن تقف المحكمة على ما يكون للإدعاء بالتزوير من أثر في الدعوى الأصلية ، فإذا وجده منتجاً قبلت الدعوى وإلا قضت بعدم قبولها . فإذا طعن أحد خصوم الدعوى بالتزوير في ورقة ليس له توقيع عليها ولا حجية لها قبله بالنسبة لمن قدمها ، وعلى الأخص إذا كان هذا قد صرح بأنه لم يقدم هذه الورقة إلا لتكون له الحجة بها على ورثة ضامنه الذي صدرت منه والذين أقروا بصورها من مورثهم وتوقيعها ببصمة ختمه ، كانت دعواه بالتزوير غير مقبولة ففي دعوى رفعها أخ على أخيه يطالبه بمتجمد ريع أطيانه التي بقيت تحت يده من تاريخ إقتسامها تركه مورثهما إذا دفع المدعى عليه بأنه وضع يده بطريق الإستتجار من آخر كان يتقاضى منه الأجرة سنوياً حق توفي ، وقدم تأييداً لذلك عقد تأجير له منسوباً صدوره إلى المؤجر الذي سماه وموقعاً عليه من الطرفين فيفيد أن هذه الأطيان مؤجرة إلى هذا المؤجر من مالكها وهو المدعى ، كما قدم إيصالات موقعاً عليها بختم المؤجر المذكور تفيد قيامه بدفع الإيجار السنوي المتفق عليه ، ثم طعن المدعى بالتزوير في العقد والإيصالات السالفة الذكر ، ولدى المرافعة في دعوى التزوير هذه بين المدعى عليه أن الأوراق التي قدمها لا توقيع على أى واحدة منها لمدعى التزوير ، وأنها لم تقدم للإحتجاج بها عليه بل للإحتجاج على المؤجر له هو أو على ورثته الذين أدخلهم ضمناً للمؤجر ، وطلب لذلك الحكم بعدم قبول دعوى التزوير ، فالحكم الصادر بقبول هذه الدعوى وبطلان الأوراق المطعون فيها يكون مخطئاً .

ذلك بأن الدعوى بالريع لا تندفع عن المدعى عليه فيها الدفع الذي دفعها به ، لأن المستندات التي تمسك بها لا تهض حجة له على صاحب الدعوى سواء أكان صحيحاً أم غير صحيح ما جاء بصلب عقد الإيجار من أن الأطيان المؤجرة للمدعى عليه من مؤجره مملوكة للمدعى ، بل يكفي المدعى بالريع أن ينكر هذا التأجير المتمسك به دون حاجة به إلى الطعن بالتزوير في الأوراق المتعلقة به فيكون على مقدمها إثبات ما إدعاه من هذا التأجير وهو لا يثبت إلا بدليله الخاص .

الطعن رقم ٩٢ لسنة ٩ مجموعة عمر ٢٣ صفحة رقم ١٩٠ بتاريخ ٥/٢/١٩٤٠

إن المادة ٢٩٢ من قانون المرافعات تخول المحكمة أن تحكم برد وبطلان أية ورقة متى تحقق لها أنها

مزورة . وذلك على الإطلاق في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو لم يكن قد حصل الطعن بالتزوير أو كان قد حصل ولم تستوف الدعوى به شروط صحتها . وكذلك المادة ٢٨٢ من القانون المذكور فإنها تجيز للمحكمة بعد تقديم أدلة التزوير وقبل الحكم بقبولها أن تحكم بتزوير الورقة كلما تبينت تزويرها . وإذا كان القانون قد أجاز ذلك في هذه الحالات فإن المحكمة من باب أولى لا تكون مقيدة في حكمها بتزوير الورقة التي حصل الإدعاء بتزويرها بما يسفر عنه تحقيق الأدلة المحكوم بقبولها ، بل يكون لها أن تستند في ذلك إلى أى دليل تستنتج من سائر ظروف الدعوى ومما جاء في أقوال من سمعهم من الشهود ولو كان غير وارد في أدلة التزوير .

الطعن رقم ٣٥ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٢٧٩ بتاريخ ١٩٤٠/١١/٢١
لقاضى الموضوع أن يقضى بصحة الورقة المقدمة في الدعوى دون أن يكون ملزماً بالسير فى إجراءات التحقيق متى تبين ذلك بناء على أسباب مقبولة . فإذا طلب الخصم تأخير الحكم فى الدعوى ليطعن بالتزوير فى الورقة التى رفعت هذه الدعوى بناء عليها فمن حق القاضى بما له من سلطة الفصل فى الموضوع أن يقرر هذا الطلب وأن يهدره إذا رأى أن مقدمه لم يكن جاداً فيه وأنه لم يسع به إلا مجرد المماطلة وكسب الوقت .

الطعن رقم ١٨ لسنة ١١ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٣٨٤ بتاريخ ١٩٤١/١٠/٣٠
يكفى للحكم بتزوير ورقة أن تبين المحكمة بالأدلة التى توردها أن الورقة لم تصدر ممن يطعن فيها ، ولا ضرورة لتصديها إلى الطريقة التى وقع بها التزوير .

الطعن رقم ٢٧ لسنة ١١ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٣٩٢ بتاريخ ١٩٤١/١٢/١١
للقاضى أن ينهى لقضائه على ما يشاهده هو نفسه فى الأوراق المطعون فيها بالتزوير فإنه هو الخبر الأعلى فيما يتعلق بوقائع الدعوى المطروحة عليه .

الطعن رقم ١٠٠ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٤٧٥ بتاريخ ١٩٤٧/١١/٦
الإدعاء بتزوير الأوراق المقدمة فى الدعوى يجوز إيدأه أثناء قيامها أمام محكمة الاستئناف ، فإن المادة ٢٧٣ من قانون المرافعات تجيز الطعن بالتزوير بطلب عارض فى أية حالة تكون عليها الدعوى الأصلية وقيام الخصومة أمام محكمة الاستئناف إن هو إلا حالة من الحالات التى تكون عليها الدعوى . وليس فى ذلك تفويت لدرجة من درجات القضاى على أحد من أصحاب الشأن إذ مسألة التزوير ليست فى حقيقتها إلا دافعاً موضوعياً متصباً على مستندات الدعوى وليست من قبيل الطلبات الجديدة التى يمتنع بحكم المادة ٣٦٨ من قانون المرافعات ، تقديمها لأول مرة فى الاستئناف .

*** الموضوع الفرعي : دعوى الضمان الفرعية :**

الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٣١ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ١٣٣ بتاريخ ١٣/١/١٩٦٦

الضامن المدخل في الدعوى للقضاء عليه بنسبة معينة من المبلغ الذي عساه أن يحكم به على المدعى عليه في الدعوى الأصلية طالب الضمان بعد خصماً حقيقياً وإذا شأن في الدعوى ومن ثم يتعين على الخبير دعوته طبقاً لما تسرجه المادة ٢٣٦ من قانون المرافعات ولا يغير من ذلك أن يكون الضامن قد تخلف عن الحضور أمام المحكمة الابتدائية . ولم يد في الاستئناف دافعاً مستقلاً عن الدفاع الذي أبداه المدعى عليه في الدعوى الأصلية بل التصر على الانضمام إلى الأخير إذ أن ذلك ليس من شأنه أن يرر عدم دعوة الخبير له لأن إنضمام الضامن للمدعى عليه مقتضاه أن يعتبر الدفاع المقدم من هذا المدعى عليه . وكأنه مقدم من الضامن وأن يعتبر الأخير منازعاً للمدعى في دعواه الأصلية على أساس ما ورد بهذا الدفاع .

*** الموضوع الفرعي : سلطة المحكمة في تخطي خبير الجدول :**

الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ١٥٥٤ بتاريخ ١٠/١١/١٩٧٦

مفاد نص المادة ٢٢٦ مرافعات سابق المقابلة للمادة ١/١٣٦ ، ٢ من قانون الإثبات ٢٥ لسنة ١٩٦٨ والمادة ٥٠ من المرسوم بقانون ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بشأن تنظيم الخبرة أمام جهات القضاء ، أن المشرع لم يرتب البطلان على تخطي قاضي الموضوع خبراء الجدول إلى غيرهم دون أن يفصح في حكمه عن الأسباب الدافعة لهذا التجاوز لأنه بسلوكه هذه السبيل يكون قد شف عن أنه يرتاح إلى من تم تخطيه وأنه يطمئن إلى من صار ندبه .

*** الموضوع الفرعي : سلطة محكمة الموضوع في تقدير الإثبات :**

الطعن رقم ١٣ لسنة ٣١ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٩٥٣ بتاريخ ٢/١١/١٩٦٥

لمحكمة الموضوع مطلق الحرية في تقدير الإثبات الذي تأمر به فتأخذ بنتيجته أولاً تأخذ بها وفي أن تكون عقيدتها مما أمرت به من إجراء أو من غيره مما في الدعوى من القرائن والمستندات ولا عليها إن هي حكمت لخصم كلفته بإثبات دعواه بالبينه فمعجز ما دامت قد أقامت قضاءها على ما يؤدي إليه مما استخلصته من أوراق الدعوى .

الطعن رقم ٧٢ لسنة ٣٢ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ١٨٧١ بتاريخ ١٤/١٢/١٩٦٧

متى كان الحكم متعلقاً بإجراءات الإثبات وصاحداً قبل الفصل في الموضوع ولا يتضمن في أسبابه أو في منطوقه قبول الطلب العارض الذي أبداه الطاعن ، فإنه يجوز للمحكمة - طبقاً للمادتين ١٦٥ و ٢٤٢

من قانون المرافعات - أن تعدل عن هذا الحكم أو تقضى بسقوط حق الخصم في التمسك به .

الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٣٦ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٤٥٩ بتاريخ ١٩٧١/٤/٨

متى كان الحكم المطعون فيه قد استخلص في أسباب ساقطة من أوراق الدعوى ودفاع الطرفين فيها وظروفها وملابساتها أنه لم تحرر وثيقة شحن بين الطرفين للبضاعة المتفق على نقلها ، فإن النعى على الحكم بعدم إستجابه لطلب نذب غير للإطلاع على سند الشحن ، ولطلب إلزام الخصم بتقديمه لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل مما يستل به قاضى الموضوع ولا يجوز التحدى به أمام هذه المحكمة .

الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٣٦ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٨٩٤ بتاريخ ١٩٧٢/٥/١٣

لما كانت محكمة الاستئناف لم تعرض لطلب الطاعن " العامل " تكليف المطعون ضدها الأولى " هيئة التأمينات " بتقديم ملف المطعون ضده الثانى " رب العمل " لديها ، وكان هذا الطلب من إجراءات الإثبات ويتعين على المحكمة إذا قدم إليها أن قبله أو ترفضه حسب تقديرها لدلائله ومبرراته المنصوص عليها فى المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات السابق الواجبة التطبيق ، فإنها إذ أغفلته ولم ترد عليه يكون حكماً مشوباً بالقتور .

الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ٩٤٩ بتاريخ ١٩٧٦/٤/١٤

مؤدى ما تقضى به المادة التاسعة من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ من أنه يجوز للمحكمة ألا تأخذ بنتيجة إجراء الإثبات بشرط أن تبين أسباب ذلك فى حكمها ، أن القاضى غير مقيد بما يكون قد شف عنه حكم الإثبات من اتجاه فى الراى ، ومن ثم فلا يجوز قوة الأمر المقضى بحيث يجوز للمحكمة ألا تأخذ بما أسفر عنه تنفيذ ما أمرت به من إجراءات الإثبات على أن يتضمن الحكم الصادر فى الموضوع أسباب العدول .

الطعن رقم ٨٩٥ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ١٥٢٠ بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٢

الحكم الصادر قبل الفصل فى الموضوع لا يقيد المحكمة عند الفصل فى الموضوع إلا أن يكون قد فصل فصلاً لازماً فى شق من النزاع تستنفذ به المحكمة ولايتها وفيما عدا ذلك فإن المحكمة تكون عقيدتها من مجموع الوقائع والأدلة وأوجه الدلائل المقدمة إليها تقديماً صحيحاً . وإذ يبين من الحكم الصادر بإحالة الدعوى إلى التحقيق أن المحكمة لم تفصل فى الموضوع أو فى شق منه أو قالت كلمتها قاطعة فى شأن عدم كفاية الأدلة المقدمة للإثبات بعد استعراض تلك الأدلة أو مناقشتها فلا تكون قد إستنفذت ولايتها فى هذا الشأن ويكون لها أن تحكم فى الموضوع من مجموعة الأدلة التى طرحت عليها طرْحاً صحيحاً ، وإذ كانت المادة التاسعة من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ تنص على أن للمحكمة أن تعدل عما أمرت به من إجراءات الإثبات بشرط أن تبين أسباب العدول بالمحضر وذلك

حتى لا يلزم القاضي بتنفيذ إجراء لم يعد يرى ضرورة له مادام غير مقيد في حكمه في الموضوع بما يسفر عنه هذا الإجراء وكان المطعون عليهم كما ورد بالحكم قد تنازلوا عن حكم التحقيق ، فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والتناقص يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ٦٢٢ بتاريخ ١٩٨١/٢/٢٤
إذ كان مفاد الحكم أن محكمة الاستئناف قد حصرت مقطع النزاع ورأت في الاستناد إلى أدلة الدعوى القائمة أمامها والتي أوضحتها في حكمها ما يفني عن إتخاذ أي إجراء آخر من إجراءات الإثبات وكانت هذه التقارير تتطوى على بيان ضمني لمسب عدول المحكمة عن تنفيذ ما أمرت به من تقديم شهادات الإنضمام المسحوبة ، فإن النعي يكون على غير أساس .

الطعن رقم ١ لسنة ٣ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٢٠٦ بتاريخ ١٩٣٣/٤/٢٧
إن دلالة وجود أختام لمطولين بورقة على ثبوت تاريخ هذه الورقة هي - من جهة ثبوت كون هذه الأختام قد جبرت بعد وفاة أصحابها أم هي لم تجبر فعلاً ثم استعملت بعد الوفاة في التوقيع على الورقة - مسألة موضوعية تقدرها محكمة الموضوع بحسب ما تراه من ظروف الدعوى وملابساتها .

“ الموضوع الفرعي : شهادة الشهود :

الطعن رقم ١٨٥ لسنة ١٧ مكتب قني ١ صفحة رقم ١٢٥ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٢٩
متى كانت أقوال الشهود التي يعتمد عليها الحكم في قضائه بصحة التوقيع من شأنها أن تؤدي إلى ذلك فلا يعيب الحكم إختلاف أقوال هؤلاء الشهود في أمر لمن الصفحة .

الطعن رقم ٣٤ لسنة ١٨ مكتب قني ١ صفحة رقم ٧ بتاريخ ١٩٤٩/١٠/٢٧
لا مخالفة للقانون في أن تأخذ المحكمة بشهادة شاهد من جهة ما بينه من طريقة العمل المقررة لإطلاق المدفع الذي نشأ عنه الحادث وواجب كل جندي في ذلك ولو لم تكن للشاهد علاقة بوقوع الحادث .

الطعن رقم ٤٥ لسنة ١٨ مكتب قني ١ صفحة رقم ١٤٤ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٢٩
- لا يعيب الحكم عدم ذكره أسماء الشهود في تحقيق أجرته المحكمة وعدم إيرادهم نصوص أقوالهم وحسب أن يورد مضمون هذه الأقوال .

- متى كان ما استخلصه الحكم من أقوال الشهود غير مناقض لما هو ثابت بمحضر التحقيق كان لقضاؤه سليماً ، ولا على المحكمة أن تبرر سبب أخذها بأقوال شهود الإثبات دون النفي إذ ذلك منوط بتصديقها إياهم وإطمئنانها إليهم بغیر رقابة عليها .

الطعن رقم ٨٣ لسنة ١٨ مكتب قني ١ صفحة رقم ٢٨٩ بتاريخ ١٩٥٠/٣/٢
إن الإطمئنان إلى صدق الشاهد مرده إلى وجدان القاضي فهو غير ملزم بإبداء أسباب لتبريره ولا معقب

عليه في ذلك .

الطنن رقم ١٨٤ لسنة ١٨ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٢١ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٥٠

لا تنريب على المحكمة إن هى إتخذت من أقوال الشهود الذين سمعهم الخير قرينة ضمن قرائن أخرى لنفى وضع يد مدعى الإستحقاق على المقارات موضوع النزاع .

الطنن رقم ٢١٠ لسنة ١٨ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٤٧٨ بتاريخ ٣/٢٩/١٩٥١

إذا قضت المحكمة بإحالة الدعوى على التحقيق بناء على طلب الطرفين لثبت كل منهما ما يدعيه من تملكه الأرض موضوع النزاع بالتقدم الطويل المدة وبعد أن إنتهت المحكمة من سماع شهود الطرفين رجحت أقوال شهود المدعى على شهود المدعى عليهم . فليس فيما أجرته مخالفة لقواعد الإثبات .

الطنن رقم ٤ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٢١٩ بتاريخ ١/٤/١٩٥١

إنه وإن كان صحيحاً أن القانون لم يجعل القראה سبباً لرد الشاهد ، إلا أنه من المقرر كذلك أن لقاضى الموضوع أن يأخذ بما يطمئن إليه من الأدلة وأن يطرح ما عده ، وأنه لا معقب عليه فى ذلك . وإذن فمتى كان الحكم لم يطرح شهادة شهود الطاعن القائلين بوضع يده على القناه موضوع النزاع لمجرد قربانهم له ، وإنما أطرحها ، على ما صرح به ، بسبب ما أثارته هذه القראה من شك فى صدق أقوالهم وبسبب ما توافر فى الدعوى من قرائن على صدق شهود المطعون عليه . فإن الطنن على الحكم إستاداً إلى أنه أخطأ فى تطبيق القانون على الواقعة يكون على غير أساس .

الطنن رقم ٥ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١١٤ بتاريخ ٣٠/١١/١٩٥٠

إذا كان الحكم الابتدائى إذ قضى بتثبيت ملكية الطاعن للأطيان موضوع النزاع قد إتخذ من شهادة الشهود دعامة لقضائه وكان الثابت من الصورة الرسمية لمحضر التحقيق أن هؤلاء الشهود قد ذكروا أن الطاعن كان يضع اليد على الأطيان أكثر من خمس عشرة سنة بصفته مالكاً ظاهراً بنفسه بدل إن بعضهم حدد سبب وضع يده وهو الشراء ، وكان الحكم الإستئنافى إذ قضى بإلغاء الحكم الابتدائى قد أقام قضاءه على سببين : أولهما أن شهادة الشهود من جهة تتعارض مع قول للطاعن فى دعوى سابقة خاصة بجزء من هذه الأطيان ، وثانيهما أن أحداً من الشهود لم يذكر من جهة أخرى أن الطاعن كان يضع اليد بنفسه وبصفته مالكاً فى المدة التى حددها - فإن مسخ الحكم الإستئنافى لشهادة الشهود على هذا النحو ومنافضه ما حكاه عن شهادتهم للواقع فى الدعوى مما يعيبه ويستوجب نقضه . ولا محل للقول بأن ما تناوله المسخ كان تزيداً مادام إهدار الحكم شهادة الشهود كان نتيجة للسببين مجتمعين ، أما مبلغ تأثر المحكمة بأيهما منفرداً فلا سبيل لإستباطه .

الطعن رقم ٥٥ لسنة ١٩ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ١ بتاريخ ١٠/٢٥/١٩٥١

متى كانت الأسباب التى بنى عليها الحكم المطعون فيه تطابق الثابت بمحضر التحقيق الذى أجرى فى الدعوى والأوراق التى قدمت فيها ومن شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها ، وكان ما يتعاه الطاعن عليها لا يخرج عن كونه مجادلة فى تقدير شهادة الشهود والأوراق بغية الوصول إلى نتيجة أخرى بمقولة أن المحكمة تفاضت عما إستند إليه الطاعن فى دفاعه من حجج وبراهين ، فهذا الطعن لا يكون له أساس ، إذ لمحكمة الموضوع وهى تباشر سلطتها فى هذا التقدير أن تأخذ بنتيجة دون أخرى ولو كانت محتملة متى أقامت قضاها على أدلة سائفة كافية لحمله .

الطعن رقم ٧٧ لسنة ١٩ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٢٦٠ بتاريخ ١/١٨/١٩٥١

لا تريب على محكمة الموضوع إن هى صدقت شاهداً فى بعض أقواله دون البعض الآخر لأن هذا مما تتناوله سلطتها فى تقدير الأدلة ، ومتى كانت قد أوردت جميع أقواله وأشارت إلى ما فيها من تناقض لم عولت على ما صدقته منها ، فليس فيما فعلته مسخ لأقوال الشاهد .

الطعن رقم ١٠٤ لسنة ١٩ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٣٣٦ بتاريخ ٢/٨/١٩٥١

متى كان الحكم التمهيدى قد ألقى عبء إثبات شركة المحاصة على من يدعيها وهو الطاعن ولما لم يأخذ الحكم المطعون فيه بشهادة شهوده اعتبر الدعوى عارية عن الدليل ، فليس فى هذا الذى سلكه الحكم أى قصور فى السبب إذ بحسبه أن يناقش شهادة شهود من ألقى عليه عبء الإثبات فإن هو أطرح شهادتهم كانت الدعوى بغير دليل دون حاجة منه إلى مناقشة شهود خصمه متى لم يثبت ما يستوجب نفيه من جانبه .

الطعن رقم ١٥٩ لسنة ١٩ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٤٦٢ بتاريخ ٣/٢٢/١٩٥١

لمحكمة الموضوع وهى تباشر سلطتها فى تقدير شهادة الشهود أن تأخذ بنتيجة دون أخرى ولو كانت محتملة ، كذلك لا تريب عليها إن هى اكتفت فى تكوين عقيدتها بشهادة الشهود المدونة بمحاضر التحقيق الذى أجرته محكمة الدرجة الأولى بغير حاجة إلى إجراء تحقيق جديد متى أقامت قضاها على أسباب سائفة تكفى لحمله .

الطعن رقم ١٦٦ لسنة ١٩ مكتب فنى ٢ صفحة رقم ٨٢٠ بتاريخ ٥/١٠/١٩٥١

لا تريب على محكمة الموضوع إن هى استخلصت من شهادة شاهدى المحال عليه - المطعون عليه الأول فى التحقيق الذى أجرته من انه كان فى سنة ١٩٤٥ - يشتغل سمساراً للمحيل فى تجارة الحبوب وانه عقد لهذا الأخير بعض الصفقات بهذه الصفة لا تريب عليها إن هى استخلصت منها دليلاً مضافاً إلى الأدلة الأخرى التى أوردتها على أن الدين الذى يطالب به المحال إليه - الطاعن - ولو أنه نشأ فى

سنة ١٩٤٢ كان من هذا القليل ومن ثم فهو عمل تجارى وإذن فالنعي على الحكم بالخطأ فى الاسناد يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٩٤ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٣٧٩ بتاريخ ١٠/١/١٩٥٢
إنه لما كان تقدير أقوال مختلف الشهود مرهونا بما يطمئن إليه وجدان المحكمة منها وجب أن يكون سلطان المحكمة فى ذلك مطلقا غير محدود ، إلا أن تخرج بهذه الأقوال إلى ما لا يؤدى إليه مدلولها .

الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ١٥٤ بتاريخ ٤/١٢/١٩٥٢
لاتتريب على المحكمة إذا هى لم تأخذ بأقوال شهود أحد الخصوم كما أنها غير ملزمة بتصديق الشاهد فى كل أقواله ، فها أن تطرح منها ما يطمئن إليه وجدانها ، إذ أن تقدير الشهادة واستخلاص الواقع منها أمر يستقل به قاضى الموضوع ، وبحسب الحكم أن يكون قد أقيم على أسباب من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى انتهت إليها .

الطعن رقم ٢٥٥ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٩١٦ بتاريخ ٢٣/٤/١٩٥٣
ترجيح شهادة شاهد على شهادة آخر هو من إطلاقات قاضى الموضوع لاشأن فيه لغیر ما يطمئن إليه وجدانه وهو ليس بملزم أن يبين أسباب هذا الترجيح ، فاذا ذكر أن قرائن الحال تؤيد ترجيحه فلا يعيب حكمه أن لا يكون قد حوى تفصيلاً لهذه القرائن .

الطعن رقم ٢٥٧ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٥٠٠ بتاريخ ١٩/٢/١٩٥٣
تقدير شهادة الشهود الذين سمعوا أمام المحكمة مسأله موضوعية لا يصح الجدل فيها أمام محكمة النقض متى كان استخلاص المحكمة سائفا ولا يعيب الحكم أن تكون محكمة ثانى درجة قد استخلصت من أقوال الشهود استخلاصا مغايرا لما استخلصته منها محكمة الدرجة الأولى .

الطعن رقم ٣٠١ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ٧٥٦ بتاريخ ٢٦/٣/١٩٥٣
إذا رفضت محكمة الإستئناف سماع شاهد طلب إليها أحد الخصوم سماع أقواله إستنادا إلى أنه لم يكن لديه علم فى عدم إعلانه أمام محكمة أول درجة بعد أن أحيلت الدعوى على التحقيق أمامها وأن أوراق الدعوى والأدلة المقدمة فيها كافية لتكوين رأيها فى الحكم فإنها لا تكون قد أخلت بحقه فى الدفاع .

الطعن رقم ١٥٩ لسنة ٢١ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ١٠٨ بتاريخ ٢٩/١٠/١٩٥٣
لا تتريب على المحكمة اذ اتخذت من أقوال الشهود الذين سمعهم الخبير دون حلف يمين دليلا مضافا إلى أدلة أخرى على أن التصدير وقع من جانب الطاعن لا من جانب المطعون عليه .

الطعن رقم ٢٢٥ لسنة ٢١ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٩٨٠ بتاريخ ٢٤/٦/١٩٥٤
القول بأن لمحكمة الموضوع السلطة المطلقة فى تقدير أقوال الشهود مشروط بأن لا يكون هذا التقدير مبينا على سبب مخالف للثابت فى أوراق الدعوى . وإذن فمتى كانت المحكمة إذ قضت برد وبطلان

العقد المطعون فيه بالتزوير قد صرحت بأن سبب علم إطمئنانها إلى أقوال شهود المدعى عليها في دعوى التزوير هو أن هذا السكوت صحة هذا التجريح ، وكان الثابت أن الطاعة لم تسكت عن الرد على تجريح شهودها فإن الحكم يكون مبني على سبب لا سند له في الأوراق مما يطلعه ويستوجب نقضه في هذا الخصوص .

الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٢١ مكتب فني ٦ صفحة رقم ٦٢٢ بتاريخ ١٩٥٥/٢/١٠
إن ما نصت عليه المادة ٢٧٤ من قانون المرافعات المقابلة للمادة ٢٧٠ من القانون القديم من أنه لا تسمع الشهود إلا فيما يتعلق بالثبات حصول الكتابة أو الإمضاء أو بصمة الأصبع على الورقة المقتضى تحقيقها ممن نسبت إليه فإنه خاص بانكار الخط أو الإمضاء أو الختم أو بصمة الاصبع ولا مجال لتطبيقه في حالة الادعاء بالتزوير .

الطعن رقم ٢٨٢ لسنة ٢١ مكتب فني ٤ صفحة رقم ١٢٥٩ بتاريخ ١٩٥٣/٦/٣٠
إن المادة ٢٧٠ من قانون المرافعات القديم الذي جرى التحقيق وقت مرآته اذ نصت على أنه لا تسمع شهادة الشهود إلا فيما يتعلق بالثبات حصول الكتابة أو الإمضاء أو الختم على الورقة المقتضى صدورها ممن نسبت إليه لا في المشاركة المتعلقة بها جاء نصها صريحا في عدم جواز سماع الشهود الا فيما يتعلق بالثبات واقعه الكتابة أو التوقيع على الورقة موضوع التحقيق دون اثبات الدين أو التخالص المدون بهذه الورقة . واذن فمضى كان الحكم المطعون فيه قد أقيم على خلاف ذلك فإنه يكون قد خالف القانون مخالفة تستوجب نقضه .

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٢١ مكتب فني ٦ صفحة رقم ١٣٣ بتاريخ ١٩٥٤/١١/١٨
لا تترتب على المحكمة إن هي اعتمدت في تحقيق وضع اليد على تحقيق أجراه الخبير وأقوال شهود سمعهم دون حلف يمين .

الطعن رقم ١٣٦ لسنة ٢٢ مكتب فني ٦ صفحة رقم ١٢٥٦ بتاريخ ١٩٥٥/٦/١٦
مضى كانت محكمة أول درجة إذ سمعت شهادة وصى الخصومة المتدخل في الاستئناف منضمًا إلى ناقص الأهلية لم يكن طرفًا في الدعوى المطروحة عليها وكان الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائي مستندا إلى أقوال الشهود الذين سمعهم محكمة أول درجة قد قرر أنه مع استبعاد شهادة وصى الخصومة فإن أقوال باقي الشهود تكفي لإثبات ما قضى به ، لما كان ذلك فإن المحكمة تكون قد اطمأنت في حدود سلطتها الموضوعية إلى أقوال شهود الإثبات مع استبعاد شهادة وصى الخصومة ويكون النعي عليها في هذا الخصوص على غير أساس .

الطعن رقم ٢٠٤ لسنة ٢٢ مكتب فني ٧ صفحة رقم ٤٧ بتاريخ ١٩٥٦/١/٥
مضى كانت محكمة الموضوع قد إستخلصت لأسباب سائفة من وقائع الدعوى ومن أقوال الشهود أن

المورث وقع بخته أمام الشهود على عقد مقالة طعن عليه الورثة بالتجهيل وأنهم كانوا حاضرين التحقيق الذي أباح لهم نفي ما ينسبهم بكافة طرق البتوت - فإن النعي بأن محكمة الموضوع أغفلت سؤال الشهود عن الختم الموقع به على العقد المذكور أو أنه هو الذي وقع به المورث ، هذا النعي يكون من قبيل الجدل الموضوعي في مسائل واقعية تملك محكمة الموضوع التقدير فيها بلا معقب عليها من محكمة النقض .

الطعن رقم ٣٠٤ لسنة ٢٢ مكتب قني ٧ صفحة رقم ٣١٩ بتاريخ ١٩٥٦/٣/١٥
لمحكمة الموضوع إستخلاص ما تراه من أقوال الشهود في خصوص الواقعة المطلوب تحقيقها وإقامة قضائها على ما إستخلصته متى كان سابقاً وغير مخالف للشاب وذلك بغير معقب عليها من محكمة النقض .

الطعن رقم ٤١٧ لسنة ٢٢ مكتب قني ٧ صفحة رقم ٧٠١ بتاريخ ١٩٥٦/٦/٧
إذا كان ما إستخلصته المحكمة من أقوال بعض الشهود لا يتفق وما جاء على السنتهم وكان حكمها غير مبني على أقوال هؤلاء الشهود وحدهم بل مستنداً إلى أقوال شهود آخرين وإلى قرائن أخرى في الدعوى فإن الحكم يكون بمنأى عن النقض لقيامه على أدلة أخرى تكفي لحمله .

الطعن رقم ١٦ لسنة ٢٣ مكتب قني ٧ صفحة رقم ٩١٤ بتاريخ ١٩٥٦/١١/٢٢
لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال شاهد دون آخر وأن تأخذ ببعض أقوال الشاهد مما تروح إليه وتتق به دون البعض الآخر .

الطعن رقم ٢٣١ لسنة ٢٣ مكتب قني ٨ صفحة رقم ٤٧٩ بتاريخ ١٩٥٧/٥/١٦
إذا كانت المحكمة قد إعتمدت على شهادة شاهدين من مستخدمي أحد الخصوم كان أحدهما هو ممثل هذا الخصم في الإتفاق موضوع النزاع في الدعوى فإن المحكمة لا تكون قد خالفت القانون لأن صلة هذين الشاهدين بذلك الخصم لا تمنعهما قانوناً من أداء الشهادة مادام أن أحداً منهما ليس خصماً في الدعوى .

الطعن رقم ٢٦٦ لسنة ٢٣ مكتب قني ٨ صفحة رقم ٦٠٠ بتاريخ ١٩٥٧/٦/٢٠
تقدير أقوال الشهود هو مما تستقل به محكمة الموضوع ولها أن تأخذ ببعض أقوالهم دون البعض الآخر وبأقوال واحد أو أكثر من الشهود دون غيرهم حسبما تظمنن إليه من غير أن تكون ملزمة ببيان أسباب ترجيحها لما أخذت به وإطراحها لغيره .

الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٢٤ مكتب قني ٩ صفحة رقم ٦٣٣ بتاريخ ١٩٥٨/٦/٢٤
متى تبين أن الحكم بعد أن استعرض أقوال الشهود إثباتاً ونفياً ووازن بين أقوالهم انتهى إلى ترجيح أقوال شهود أحد الطرفين بأدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها فإن المجادلة في ذلك لا

تخرج عن كونها مجادلة في تقدير الدليل وهو ما لا رقابة لمحكمة النقض على محكمة الموضوع فيه .

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٧٨٦ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٥٨

— إذا كان الحكم المطعون فيه قد أورد أن " الطاعة لم تستشهد بشهود ما يفون ما قرره شهود الإثبات " فإن هذه العبارة لا تفيد أن المحكمة قد فاتها العلم بأن للطاعة شهودا لم تطلع على شهادتهم ولم توازنها بشهادة شهود الإثبات ، وإنما تؤدي بمفهومها إلى أن المحكمة إنما قصدت إلى القول بأن شهادة شهود الإثبات كانت موضع اطمئنانها وأنه لم يأت أحد من الشهود بما يتفيا ، لهذا ذكرت أنها تظمن إلى شهادة هؤلاء وتراها مؤدية لإثبات دعوى المطعون عليهم ، ومن ثم يكون النعى على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت فى الأوراق على غير أساس .

— لا تترتب على المحكمة إذا اتخذت من أقوال الشهود الذين سمعهم الخبير بغير حلف يمين قرينة ضمن قرائن أخرى على اكتساب مورث المطعون عليهم ملكية أرض النزاع بالتقادم الطويل ولا يشوب حكمها خطأ فى القانون لأنها هى لم تسمع الشهود ولم يحلفوا أمامها اليمين .

— تقدير الشهادة مسألة موضوعية لا يصح الجدل فيها أمام محكمة النقض متى كان استخلاص المحكمة سائفا .

الطعن رقم ٤٠ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٨٤٣ بتاريخ ١٩/٦/١٩٦٣

تقدير أقوال الشهود أمر تستغل به محكمة الموضوع . فإذا كان الحكم المطعون فيه لم يأخذ فى إثبات النسب بأقوال الشهود وحدها وإنما أخذ بالقرار المتوفى بالزوجية ونسبة الحمل المستكن إليه فى محضر تحقيق وبقيدته فى دفاتر الصحة واعتباره ابنا له ، فإن النعى على الحكم بالقصور فى السبب يكون على غير أساس .

الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٢٨٩ بتاريخ ٥/٣/١٩٦٤

تقدير أقوال الشهود مرهون بما يظمن إليه وجدان المحكمة . وإذن فمتى كان ما استخلصه الحكم من أقوال الشهود سائفا ويؤدى إليه مدلولها فإن الجدل فى ذلك لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٦٩ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٥٨٢ بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٦٦

لا يشترط فى شهادة الشاهد أن تكون واردة على الواقعة المطلوب إثباتها بجميع تفاصيلها ، بل يكفى أن يكون من شأنها أن تروى إلى الحقيقة فيها .

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٦٨٨ بتاريخ ١٥/١١/١٩٦٧

ليس من شأن القاضى أن يلفت نظر الشاهد لإستكمال شروطا تحمل الشهادة .

الطعن رقم السنة ٣٩ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٨٩١ بتاريخ ١٩٧١/١١/١٠

- تقدير أقوال الشهود مرهون بما يطمئن إليه وجدان قاضى الموضوع ولا سلطان عليه فى ذلك إلا أن يخرج بتلك الأقوال إلى ما لا يؤدى إليه مدلولها .

- الحق المخول للمحكمة فى المادة ٧٠ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ بأن تستدعى للشهادة من ترى لزوماً لسماع شهادته كلما أمرت بالإثبات بشهادة الشهود ، هذا الحق جوازى لها متروك لمطلق رأيها وتقديرها تقديرأ لا تخضع فيه لرقابة محكمة النقض .

الطعن رقم ٢١٢ لسنة ٣٧ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٤٣٩ بتاريخ ١٩٧٢/٣/٢١

العبرة بالشهادة التى يدلى بها الشاهد أمام المحكمة بعد حلف اليمين ولا قيمة لما يقدمه الشهود من إقرارات مكتوبة لأحد طرفى الخصومة .

الطعن رقم ١٩٩ لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ١١١٤ بتاريخ ١٩٧٣/١١/٢٠

التحقيق الذى يصح إتخاذه سنداً أساسياً للحكم ، إنما هو الذى يجرى وفقاً للأحكام التى رسمها القانون لشهادة الشهود فى المادة ١٨٩ وما بعدها من قانون المرافعات السابق المقابلة للمادة ٦٨ وما بعدها من قانون الإثبات - تلك الأحكام التى تقضى بأن التحقيق يحصل أمام المحكمة ذاتها أو بمعرفة قاض تندبه لذلك ، وتوجب أن يحلف الشاهد اليمين إلى غير ذلك من الضمانات المختلفة التى تكفل حسن سير التحقيق توصلأ إلى الحقيقة ، أما ما يجرىه الغير من سماع الشهود ولو أنه يكون بناء على ترخيص من المحكمة لا يعد تحقيقاً بالمعنى المقصود إذ هو مجرد إجراء ليس الغرض منه إلا أن يستهدى به الغير فى أداء مهمته .

الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٥ صفحة رقم ٩٧٩ بتاريخ ١٩٧٤/٦/٥

الشهادة فى اصطلاح الفقهاء - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هى أخبار صادق فى مجلس الحكم بلفظ الشهادة لإثبات حق على الغير ، ولو بلا دعوى ، ويشترط فى الشاهد الإسلام إذا كان المشهود عليه مسلماً وعللوا ذلك بأن الشهادة فرع من فروع الولاية لما فيها من الإلزام بالحكم ولا ولاية لغير المسلم على مسلم . وإذا كان الحكم المطعون فيه - على الأساس المتقدم - لم يقل بالإقرارات المنسوبة إلى السيدات التمسويات لأنها صدرت فى غير - مجلس القضاء ، ومن مسيحيات على مسلم وكان لا محل للأخذ بهذه الإقرارات وإعتبارها قرينة قاطعة فى حالة الضرورة ، ذلك أن الفقه المعمول به لا يجيز شهادة غير المسلم على المسلم قصداً لأنها من بابا الولاية على ما سلف والإقرارات المقدمة تتضمن شهادة مقصودة من غير المسلم على المسلم ، ووجود المسلم فى غير دار الإسلام ، لا يعتبر ضرورة مسوغة لهذه الشهادة فقهاً كما أن الولاية مقطوعة باختلاف الدارين بين

مقدمى الإقرارات - السيدات النسويات - وبين الزوجين . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يقبل الإقرارات المذكورة يكون قد إلتزم المنهج الشرعى السليم ويكون النعى عليه فى غير محله .

الطعن رقم ١٦ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٦٨٧ بتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٦

- متى كان الثابت فى الأوراق أن المطعون عليها الأولى طلبت الحكم بنزول إسلام المرحوم ... وأن المحكمة أحالت الدعوى إلى التحقيق لتثبت المدعية - المطعون عليها الأولى - أن المتوفى المذكور كان مسلماً وقت وفاته ، فيكون الإسلام هو المطلوب الشهادة ، وما انطق بالشهادتين والتبرى من المسيحية والصلاة جماعة إلا الدليل عليه و هى أمور تعاد وتكرر بالنسبة للمعنى المقصود منها ومن ثم فإن إختلاف الشاهدين فى المظاهر التى إستدل بها منهما على إسلام المتوفى لا يغير شهادتهما ما دام حاصلهما إسلام المتوفى .

- النعى على شهادة الشاهدين الأول والثانى بإختلافهما ، لا جدوى منه ، إذ يكفى الحكم المطعون فيه شرعاً - شهادتا الشاهدين الثالث والرابع بالمشهود به .

الطعن رقم ١٨ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٣٧٨ بتاريخ ١٩٧٥/٢/١٢

من المقرر فى الفقه الحنفى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا كان المشهود به قولاً محضاً فإن إختلاف الشاهدين فى الزمان والمكان لا يمنع قبول الشهادة لأنهما لم يكلفا حفظ ذلك ولأن القول مما يعاد ويكرر .

الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٤٣٥ بتاريخ ١٩٧٥/١١/١٩

- مفاد ما تقضى به الفقرة الثانية من المادة ٧١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ من أنه يجب أن يبين فى منطوق الحكم الذى يأمر بالإثبات ، اليوم الذى يبدأ فيه التحقيق والميعاد الذى يجب أن يتم فيه والمادة ٧٥ منه من أنه لا يجوز بعد إنقضاء ميعاد التحقيق سماع شهود بناء على طلب الخصوم ، أن الميعاد الذى تحدده المحكمة لإجراء التحقيق خلاله تطبيقاً لهاتين المادتين لا علاقة له بمواعيد المرافعات بإعتبارها الآجال التى يحددها القانون لمباشرة إجراءاتها . وإذ أوضح حكم الإثبات الذى أصدرته محكمة أول درجة أن اليوم المقرر لبدء التحقيق هو ٣ من يناير ١٩٧٢ فإن هذا اليوم ينبغي إحتسابه ضمن الميعاد لأن من الجائز سماع الشهود وإجراء التحقيق فيه بالذات . وتكون نهاية الشهور الثلاثة المحددة لإجراء التحقيق خلالها هو يوم ٢ من أبريل ١٩٧٢ لا اليوم التالى .

- مفاد المادة السابعة من قانون الإثبات هو وجوب عرض المسائل العارضة الخاصة بالإثبات على القاضى المنتدب للتحقيق حتى ما كان منها من إختصاص المحكمة الكاملة وإلا سقط الحق فى عرضها وذلك سواء كانت هذه المسألة متعلقة بموضوع الدليل وكونه مقبولاً أو غير مقبول أو متعلقة بإجراءات

تقديم الدليل وتحققه وما يجب أن يراعى فيها من مواعيد وأوضاع ولما كان الثابت أن الطاعن إستحضر شهوده الذين سمعوا أمام قاضي التحقيق دون أى تحفظ ودون إبداء أى ملاحظة خاصة بقوات الميعاد فإن ذلك لا يجعل من حقه أصلاً عرضها على المحكمة بيهتها الكاملة عند إعادتها للمرافعة .

– إذ كان الين من مدونات الحكم المطعون فيه وهو فى معرض إستعراض أقوال الشهود أن شاهدى المطعون عليهما إتفقت كلمتهما على حضورهما واقعة السب دون واقعة الضرب التى قرر أولهما أنه سمع بها من المطعون عليها فى حين ذهب الثانى إلى أنه شهد آثار الكلمات بها بسبب الإعتداء . ولئن كان الراجع فى مذهب الحنفية أنه لإستكمال نصاب الشهادة يتعين موافقة الشهادة للشهادة بتطابق لفظى الشاهدين على إفادة المعنى بطريق الوضع لا بطريق التضمن إلا أن إختلاف اللفظ الذى لا يوجب إختلاف المعنى ليس بضائر ولا يحول دون قبول الشهادة وكان ما أثبتته الحكم من أقوال الشاهدين وإن إختلفت ألفاظهما إلا أن إجماعهما أنصب على معنى واحد هو سماعهما بنفسهما ألفاظ السباب وشهودهما مجلسه وكون المطعون عليها مصدر علم كل منهما بواقعة الإعتداء ، وبذلك لا يكون هناك تناقض بين الشاهدين .

– من شروط الشهادة عدم تكذيب الحس لها فإن لم يصدقها الحس فلا تقبل ولا يجوز أن ينسب عليها قضاء إعتباراً بأن الحس يفيد علماً قطعياً والشهادة تفيد خبراً ظاهراً والظنى لا يعارض القطعى ، وإذ كان ما أورده الطاعن بسبب النعى من صدور ألفاظ السباب عنه فى مجلس الصلح فى حضرة أقرباء المطعون عليها والشاهدين ليس فيه ما يتجافى مع منطق الأمور وطبيعة الأشياء فإن النعى يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٥٣٧ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٤٧١ بتاريخ ١٩٧٦/٢/١٩

قاعدة عدم جواز الإثبات بشهادة الشهود فى الأحوال التى يجب فيها إثبات بالكتابة – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – ليست من النظام العام فعلى من يريد التمسك بالدفع بعدم جواز الإثبات بالبينة أن يقدم بذلك لمحكمة الموضوع قبل البدء فى سماع شهادة الشهود فإذا سكت عن ذلك عد سكوته تنازلاً منه عن حقه فى الإثبات بالطريق الذى رسمه القانون .

الطعن رقم ١١ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٦٨٥ بتاريخ ١٩٧٦/٣/١٧

الأصل فى الشهادة أنه يجوز للشاهد أن يشهد بشئ عاينه بالعين أو بالسمع بنفسه .

الطعن رقم ٣ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٦٠٢ بتاريخ ١٩٧٦/٣/١٠

– من المفق عليه عند فقهاء الحنفية أنه يشترط فى الشهادة أن تكون موافقة للدعوى – فيما تشترط فيه الدعوى – فإن خالفها فلا تقبل إلا إذا أمكن التوفيق بين الدعوى وبين الشهادة عند إمكان التوفيق ولا يجد هذا الشرط – وعند الحنفية كذلك – محلاً يرد عليه إذا كان تعذر التوفيق فى شئ زائد عن

– من المقرر أنه يجوز للشاهد أن يرجع في أقواله ويصح شهادته ما دام في مجلس القضاء ولم يرحه أخذاً بأن الرجوع عن الشهادة فسخ لها فيختص بما يختص به الشهادة في المجلس .

الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٢٢٢ بتاريخ ١٩٧٦/١/١٤

المقرر في قضاء هذه المحكمة – أن الشهادة هي إخبار صادق في مجلس الحكم بلفظ الشهادة لإثبات حق الغير ولو بلا دعوى ولازم هذا أن يكون لقاضى الدعوى سلطة الترجيح بين البيئات واستظهار واقع الحال ووجه الحق فيها وسيله إلى ذلك أنه إذا قدم أحد الخصوم بينة لإثبات واقعة كان للخصم الآخر الحق دائماً في إثبات عدم صحتها وهو ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للاتعة الشرعية بقولها " وقد يقيم أحد الخصوم بينة لإثبات واقعة من وقائع الدعوى ويكون لدى الخصم ما يفيد عدم صحة هذه الواقعة فمن العدل أن يفسح له المجال لتفى صحة الوقائع التى سمعت البينة لإثباتها ويمكن من تقديم دليله ليفصل القاضى بالحق بعد الموازنة بين الأدلة والترجح لما يظهر له رجحانه " وإجماع الفقهاء على أن القاضى لا يقف مع ظواهر البيئات ولا يتقيد بشهادة من تحملوا الشهادة على الحق إذا أثبت من طريق آخر فيكون من حقه أن يأخذ بينه يطمئن إليها ويستبعد الأخرى .

الطعن رقم ٦ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٥٧ بتاريخ ١٩٧٦/١/٧

لئن كان البلوغ من الشروط العامة فى الشاهد ، إلا أنه شرط للأداء وليس شرطاً للحمل ، لما للشهادة من معنى الولاية على المشهود عليه إذ بها يلزم بالحق ويحكم عليه به ولا ولاية للصبي على نفسه فلا ولاية من باب أولى على غيره ، وبعبارة أخرى فإن البلوغ شرط عند الإدلاء بالشهادة فحسب وليس بشرط عند حدوث الواقعة المشهود عليها ، لأنه لإمكان علم الشاهد بالحادثة ولهمها وقت حصولها وتحمله الشهادة عنها أن يكون عاقلاً ولو كان صبيّاً وأهليته التحمل إنما تكون بالضبط الذى يمثل فى حسن السماع والفهم والحفظ إلى وقت الإدلاء ، وهو يثبت للصبي المميز كما يثبت للبالغ .

الطعن رقم ٤ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٦٣٦ بتاريخ ١٩٧٦/١١/٢٤

– المقرر فى الفقه الحنفى – وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – أنه إذا كان المشهود به قولاً محضاً فإن إختلاف الشاهدين فى الزمان والمكان لا يمنع من قبول الشهادة لأن اللفظ مما يعاد ويكرر .
– الفتوى على أن الإختلاف بين الشاهدين فى القذف لا يمنع من قبول الشهادة طالما إقتصروا على الزمان والمكان بخلاف ما إذا كان الإختلاف بين الإنشاء وبين الإقرار فلا تقبل إجماعاً ، وهو أمر غير متوالف فى واقعة الدعوى لأن كلا الشاهدين من قبيل الإنشاء ، هذا إلى أن الواقعة المطلوب إثباتها هى الإضرار الحادث بالزوجة من الزوج والذى يجوز للزوجة طلب التلقيق ، وما ألفاظ السباب إلا الدليل

عليه وهي أمور تعاد وتكرر بالنسبة للمعنى المقصود منها ، ومن ثم فإن الاختلاف في الشهادة زماناً ومكاناً في المظهر الذي استدل بها كل منهما على وقوع الإضرار وهي الأقوال التي سمعها الشاهدان ونقلها ليس بضائر لشهادتهما .

- الأصل أن التبليغ من الحقوق المباحة للأفراد واستعماله لا يدعو إلى مؤاخذة طالما صدر مطابقاً للحقيقة حتى ولو كان الباعث عليه الإنتقام والكيد ، لأن صدق المبلغ كفيلاً أن يرفع عنه تبعة الباعث السيئ ، وإن المبلغ لا يسأل مدنياً عن التعويض إلا إذا خالف التبليغ الحقيقة أو كان نتيجة عدم ترو ورعونة .

الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٥ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ١٣٢٧ بتاريخ ١٩٧٦/٦/٩

- لا إلزام على الحكم أن يذكر جميع أقوال الشاهد وحسبه الإشارة إلى ما ورد بها ينفي عن مراجعتها .
- لئن كان الأصل في الشهادة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه لا يجوز للشاهد أن يشهد بشئ لم يعاينه بالعين أو بالسمع بنفسه ، إلا أن فقهاء الحنفية إستثنوا من ذلك مسائل منها ما هو بإجماع كالنسب فأجازوا فيه الشهادة بالتسامع بين الناس إستحساناً وإن لم يعاينه بنفسه ، ومع ذلك لم يجوزوا للشاهد أن يشهد تسامعاً إلا إذا كان ما يشهد به أمراً متواتراً سمعه من جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب ويشتهر ويستفيض ويتواتر به الأخبار ويقع في قلبه صدقه ، لأن الثابت بالتواتر والمحسوس سواء ، أو يخبر به - ويدون إستشهاد - رجلاً عدلان أو رجل وإمرأتان عدول فيصبح له نوع من العلم الميسر في حق المَشْهُود به . والمتون فاطمة - والفضول المعبرة - أطلقت القول بأن الشاهد إذا فسر القاضي ردت شهادته ولا تقبل في جميع المواضع التي يجوز للشاهد الشهادة فيها بالتسامع ، وإذا كان الثابت أن الشاهد الذي إستبعدت محكمة الموضوع شهادته ، ذهب إلى أنه علم بسلسلة النسب نقلاً عن زوج عمته ، وكان هذا التحديد فيه لا يتواتر به التواتر الذي لا يصح بغيره شرعاً باعتبار أقواله تسامعاً فضلاً عن أنه ينفي عن معنى التفسير ويكشف عن المصدر الذي إستقى منه شهادته ، وكان الحكم قد رد شهادة هذا الشاهد ولم يعول عليها فإنه لا يكون قد خالف فقه الحنفية والراجح في المذهب في هذا الخصوص .

الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٥ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ٧٦٨ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٣

مفاد المادة ٨٢ من قانون الإنبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن القانون لم يجعل القرابة أو المصاهرة بين الخصم وشاهد سبباً لرد الشاهد أو عدم سماع شهادته .

الطعن رقم ١ لسنة ٤٦ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ١٥٨٣ بتاريخ ١٩٧٧/١٠/٢٦

إذا كان نصاب الشهادة الشرعية الواجبة وهو رجلاً أو رجل وإمرأتان يستكمل لإفقاد شرطها في

الشاهد الثاني ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام لقضائه على سند منها يكون قد أعطى في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٧١٣ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٥

النص في الفقرة الأولى من المادة ٦٢ من قانون الإثبات على أنه " يجوز الإثبات بشهادة الشهود فيما كان يجب إثباته بالكتابة إذا وجد مبدأ لثبوت بالكتابة يدل على أن المشرع قد جعل المبدأ الثبوت بالكتابة ما للكتابة من قوة في الإثبات متى أكمله الخصوم بشهادة الشهود ويسعى في ذلك أن يكون الإثبات بالكتابة مشروطاً بنص القانون ، أو بإتفاق الطرفين ، ولما كانت المادة ١٠٠ من القانون المشار إليه قد نصت على أن " يترك لتقدير القاضى إستباط كل قرينة لم يقررها القانون ، ولا يجوز الإثبات بهذه القرائن إلا في الأحوال التي يجوز فيها الإثبات بشهادة الشهود " فإن مفاد ذلك أن المشرع أجاز الإثبات بالقرائن القضائية في جميع الأحوال التي يجوز فيها الإثبات بشهادة الشهود ، و جعل تقدير تلك القرائن منوطاً بإطمئنان محكمة الموضوع ، ومن ثم فإن مبدأ الثبوت بالكتابة يجوز تكملته بشهادة الشهود كما يجوز تكملته بالقرائن القضائية حتى يكون له ما للكتابة من قوة في الإثبات .

الطعن رقم ٨ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ١٧٦ بتاريخ ١٩٧٩/١/١٠

- أوجبت المادة ٧١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن يبين في منطوق الحكم الذى يأمر بالإثبات بشهادة الشهود كل واقعة من الوقائع المأمور بإثباتها وإلا كان باطلاً وقد هدفت إلى أن تكون الوقائع معينة بالدقة وبالضبط لينحصر فيها التحقيق وليعلم كل طرف ما هو مكلف بإثباته ونفيه ، لأن الإثبات بشهادة الشهود يقوم على ركيزتين تعلق الوقائع المراد إثباتها بالدعوى وكونها منتجة فيها ، ولما كان الواقع في الدعوى أن المطعون عليها قصرت مدعاها على طلب التطلاق للضرر بسبب التعدى عليها بالسب والضرب ، وكان الثابت أن محكمة أول درجة أحالت الدعوى إلى التحقيق لتثبت المطعون عليها أنها زوجة للطاعن بصحيح العقد الشرعى وأنه دخل بها وعاشها معاشرة الأزواج ، وأنها لا تزال في عصمته وفى طاعته ، وأنه يسئ معاملتها ويعتدى عليها بالسب والقذف والضرب بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما ، وغولت الطاعن النفى ، فإنها تكون قد بينت الوقائع التى يجب أن ينحصر فيها التحقيق ، وهى كلها متعلقة بالدعوى ومنتجة فيها ، ولا يعبه أنها أوردت في الوقائع المراد إثباتها قيام الزوجية رغم ثبوتها بوثيقة رسمية غير مجمودة . وإذ لا يعلم ذكرها فى الحكم وجوب أن تكون الزوجية قائمة وقت سماع الشهود وإلا أصبحت دعوى التطلاق برمتها غير ذات موضوع ، ولا ينم هذا بمجرد عدم إحاطة بموضوع الدعوى أو تقصير في تمحيص مستنداتھا .

- يكفى لصحة الأداء في الشاهد البلوغ ، فلا يصح أداء الصبي وأن كان عاقلاً ، أخذاً بأن فى الشهادة معنى الولاية غير المشهود عليه ، لأن بها يلزم بالحق ويحكم عليه به ، والصبي لا ولاية له على نفسه فلا

ولاية له على غيره من باب أولى .

- لنن كان من أولى على السادسة عشرة من عمره يكون بالغاً ، إلا أنه لما كان يعين إنفاء التهمة عن الشاهد وهو شرط لازم لترجيح جانب الصدق على جانب الكذب فى الشهادة ، فلا تقبل شهادة الأولاد للوالدين وإن علوا ، ولا شهادة الوالدين للأولاد وإن سفلوا ، إعتباراً بأن الولد بضعة من الوالد ، دون تفرقة بين كون الواقعة المشهود عليها من المسائل الشرعية أو الخلقات المالية لتوافر التهمة فى الحالين .

- لا يسوغ القول بأن إستبعاد - المحكمة لشهادة ابن الطاعن لوالده - ينطوى على حرمان الطاعن من إستكمال نصاب الشهادة طالما أنه لم يقم الدليل على أنه قد طلب من محكمة الموضوع وبطريقة جازمة إتاحة الفرصة له للإستعانة بآخر بدلاً من ابنه الذى رفضت سماع شهادته . وإذا كانت المحكمة غير ملزمة بلفت نظر الخصوم إلى مقتضيات دفاعهم فإن النعى يكون على غير أساس

- من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الأصل أنه لا يجوز للشاهد أن يشهد بشئ لم يعاينه ويقطع بصحته يقيناً ، أخذاً بأن الشهادة مشتقة من الملاحظة وذلك فى غير الأحوال التى تصح فى الشهادة بالتسامع وليس من بينها الشهادة فى التطلاق للإضرار ، لما كان ذلك وكان البين من الصورة الرسمية لمحضر التحقيق الذى أجرته محكمة أول درجة أن الشاهد الثانى من شاهدى المطعون عليها لم ير بنفسه إعتداء بالسب أو بالضرب من الطاعن على المطعون عليها ، وأن أقواله فى أمر الشقاق بين الزوجين مستقاة من سماعه بذلك ، وكانت أقوال الشاهد بهذه المثابة لا يمكن التحويل عليها أو الأخذ بدلائلها ، وكانت البينة فى خصوص التطلاق للضرر وفق مذهب الحنفية الواجب الإلتزام من عدلين رجلين أو رجل وإمرأتين ، فإن نصاب الشهادة الشرعية يكون غير مكتمل ، وإذا إعتد الحكم المطعون فيه بهذه الأقوال فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ٥ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٧٩٨ بتاريخ ١٤/٣/١٩٧٩

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الأصل فى الشهادة وجوب معاينة الشاهد محل الشهادة بنفسه فلا يجوز أن يشهد بشئ لم يعاينه عيناً أو سماعاً فى غير الأحوال التى تصح فيها الشهادة بالتسامع ، وليس من بينها الشهادة فى التطلاق للإضرار ، ولما كان البين من الحكم المطعون فيه ومن الصورة الرسمية لمحضر التحقيق الذى أجرته محكمة أول درجة أن الشاهد الأول من شاهدى المطعون عليها ، لم ير بنفسه إعتداء بالسب من الطاعن على المطعون عليها أو واقعة طرده إياها من منزل الزوجية وأن شهادته فى هذا الخصوص نقلاً عنها فإن أقواله بهذه المثابة لا تقبل كينة على الإضرار الموجب التطلاق .

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٧٥٢ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٥

المقرر فى قضاء محكمة النقض أن إختلاف الشاهدين فى اللفظ الذى لا يوجب إختلاف المعنى ليس بضائر ولا يحول دون قبول شهادتهما كينة على الإضرار .

الطعن رقم ٤٥ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٢١١٥ بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٢٣

إذا كان من الأصول المقررة شرعاً وجوب إنتفاء التهمة عن الشاهد ، فلا تقبل شهادة الأصل لفرعه والفرع لأصله من جهة الأبوة أو الأمومة سواء علا الأصل أو سفل ، أما فيما عدا ذلك من شهادة سائر القرابات بعضهم البعض وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض فهى مقبولة .

الطعن رقم ٨١٣ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٤٠ بتاريخ ١٩٨١/١/٢٠

فى مجال الإثبات لا يستطيع الإنسان أن يتخذ من عمل نفسه دليلاً لنفسه يحتج به على غيره بغير سند من القانون ، ولما كان التحفظ الذى عول عليه الحكم المطعون فيه صادراً من المطعون عليها بناء على إنذار عرض موجه إليها من الطاعن ، فإنه لا يقوم دليل لها يحتج به على الطاعن فى هذه الحالة ، وإذا اعتد الحكم فى قضائه بهذا التحفظ ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون

الطعن رقم ١٣٤٤ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٤١٢ بتاريخ ١٩٨٢/٤/١٥

النص فى المادة ٦٩ من قانون الإثبات على أن الإذن لأحد الخصوم بإثبات الواقعة بشهادة الشهود يقتضى دائماً أن يكون للخصم الآخر الحق فى نفيها بهذا الطريق لا يعنى أن المشرع يلقى على عاتق هذا الأخير عبء نفي الواقعة المراد إثباتها وإنما هو يعطيه رخصة إتباع ذات الطريق فى دحض تقريرات شهود الإثبات لتوازن المحكمة بين أقوال الفريقين وترجح بينهما فإذا لم يستعمل هذه الرخصة أو أطرحت المحكمة أقوال دليل شهوده لا ينشأ عن ذلك دليل يعفى خصمه من عبء الإثبات أو يزيل عدم كفاية ما شهد به شهود هذا الأخير فى ثبوت الواقعة المكلف بإثباتها .

الطعن رقم ١٦١٣ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٣٤٤ بتاريخ ١٩٨٢/٣/٢٩

ترجيح شهادة شاهد على شاهد آخر هو من إطلاقات قاضى الموضوع ، لا شأن فيه لغير ما يطمئن إليه وجدانه ، وليس بملزم أن يبين أسباب هذا الترجيح ما دام لم يخرج بأقوال الشاهد عما يؤدى إليه مدلولها .

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٣١٢ بتاريخ ١٩٨٢/٣/١٦

المتفق عليه عند فقهاء الحنفية أنه يشترط فى الشهادة أن تكون موافقة للدعوى فيما تشترط فيه الدعوى فإن خالفها لا تقبل إلا إذا وفق المدعى بين الدعوى وبين الشهادة عند إمكان التوفيق وأن هذا الشرط لا يجد محلاً يرد عليه إذا كان تكذيب المدعى لشهوده فى شئ زائد عن الدعوى .

الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٤٨ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ٧٤٦ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٤

الحجة القاطعة للإقرار القضائي قاصرة على الواقعة المقر بها .

الطعن رقم ٧٤٣ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ١٦٦ بتاريخ ١٩٨٣/١/١١

مفاد نص المادة ٨٢ من قانون الأثبات رقم ٢٥ سنة ١٩٦٨ أن القانون لم يجعل القرابة أو المصاهرة بين الخصم وشاهد سبباً لرد الشاهد أو عدم سماع شهادته إلا أن الشهادة تختلف عن الأقرار واليمين الحاسمة في أنها تقتضي المقابلة بين شخص الخصم وشخص من يستشهد به لأنه يحتكم إليه في الإدلاء بمعلوماته على خلاف الأقرار الذي يصدر عن ذات الخصم واليمين الحاسمة التي يحتكم فيها الخصم إلى ذمة خصمه .

الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ٩٦٩ بتاريخ ١٩٨٣/٤/١٤

النص في المواد من ٦٠ إلى ٩٨ الواردة بالباب الثالث تحت عنوان "شهادة الشهود" من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية لم ترتب البطالان على عدم حضور الخصوم جلسات التحقيق الذي تجريه المحكمة .

الطعن رقم ٤٨ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ١٦٥٦ بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٧

المقرر في الفقه الحنفي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا كان المشهود به قولاً محضاً فإن إختلاف الشاهدين في الزمان أو المكان لا يمنع من قبول شهادتهما .

الطعن رقم ٦٤ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ١٢٠١ بتاريخ ١٩٨٣/٥/١٧

و إن كان الغالب في الشهادة أن تكون مباشرة بأن يقرر الشاهد في مجلس القضاء بالواقعة المشهود بها باعتبار حدوثها تحت بصره وسمعه وهي أعلى درجات الشهادة ، إلا إنها قد تكون غير مباشرة أو سماعية بأن يقرر الشاهد بسماعه عن الواقعة رواية عن شخص معين وهي أقل درجة من الشهادة المباشرة وتخضع من حيث قيمتها في الإثبات لتقدير قاضي الموضوع ، وهذا بخلاف الشهادة بالتسامع التي يقرر فيها الشاهد بما يتناقله الناس عن الواقعة المراد إثباتها وهذه أدنى درجات الشهادة ولا تقبل إلا في الحالات التي يحددها الشارع ، وإذ كانت مجموعة قواعد الأحوال الشخصية لطائفة الأقباط الأرثوذكس - التي ينتمي إليها الطرفان - والتي أقرها مجلسهم الملى العام في سنة ١٩٣٨ لم تقيد الشهادة على سوء سلوك أحد الزوجين بأى قيد مما يقتضاه أن يكون للقاضي قبول الشهادة ولو كانت سماعية متى إطمأن إليها .

الطعن رقم ١٠٠٢ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٤١٧ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٨

تقدير أقوال الشهود مرهون بما يطمئن إليه وجدان محكمة الموضوع ولا سلطان لأحد عليها في ذلك إلا أن تخرج بتلك الأقوال إلى ما لا يؤدي إليه مدلولها ، فلمحكمة الموضوع السلطة المطلقة في الأخذ

ما تظمن إليه من أقوال الشهود ما دام لم تخرج عن مدلولها . ولها أن تطرح أقوال باقي الشهود دون حاجة منها إلى الرد إستقلاً على من تم بأخذ بشهادتهم أو تورد العلة في ذلك . ولها أن تأخذ بالشهادة السماعية إذ هي جائزة حيث تجوز الشهادة الأصلية وكلتاها تخضع لتقدير قاضي الموضوع.

الطعن رقم ١٧٧٨ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ١٧٦٢ بتاريخ ١٠/٢٥/١٩٨٤

من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن تقدير أقوال - الشهود مرهون بما تظمن إليه محكمة الموضوع فلها أن تأخذ بأقوال شاهد دون آخر طالما لم تخرج بها عما يؤدي إليه مدلولها وهي غير ملزمة بتتبع حجج الخصوم والرد على كل منها على حدة طالما أقامت قضاها على ما يكفي لحمله ويتضمن الرد الضمني المسقط لكل حجة تخالفه .

الطعن رقم ٨٨٥ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ١٢٥٨ بتاريخ ١٢/٣١/١٩٨٥

تقدير أقوال الشهود وإستخلاص الواقع وترجيح شهادة شاهد على شاهد آخر هو من إطلاقات قاضي الموضوع ولا شأن فيه لغير ما يظمن إليه وجدانه ، وليس عليه أن يبين أسباب هذا الترجيح ما دام لم يخرج بأقوال الشاهد عما يؤدي إليه مدلولها .

الطعن رقم ٥١ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٦٥٨ بتاريخ ٤/٢٣/١٩٨٥

صلة المصاهرة بين المظنون عليه الأول وأحد شاهديه ليست بمانع من قبول شهادته

الطعن رقم ١٢٢٦ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٣١٣ بتاريخ ٢/٢٥/١٩٨٧

تقدير أقوال الشهود مرهون بما يظمن إليه وجدان قاضي الموضوع ولا سلطان عليه في ذلك إلا أن يخرج بها عما يؤدي إليه مدلولها .

الطعن رقم ٧٤١ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٩٨٤ بتاريخ ١١/٢٢/١٩٨٧

لمحكمة الموضوع أن تأخذ ببعض أقوال الشهود دون البعض الآخر حسبما يظمن إليه وجدانها ولا سلطان لأحد عليها في ذلك إلا أن تخرج بتلك الأقوال عما يؤدي إليه مدلولها ، ولا عليها بعد ذلك أن تعرض لمناقشة أقوال الشهود التي لم تأخذ بها أو ترد عليها .

الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٧٠٨ بتاريخ ٥/١٣/١٩٨٧

الشهادة السماعية جائزة حيث تجوز الشهادة الأصلية وتخضع مثلها لتقدير قاضي الموضوع .

الطعن رقم ١١٧ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ١١٦٢ بتاريخ ١٢/٢٢/١٩٨٧

تقدير أقوال الشهود وإستخلاص الواقع منها هو مما تستغل به محكمة الموضوع . ولا سلطان لأحد عليها في ذلك إلا أن تخرج بتلك الأقوال إلى غير ما يؤدي إليه مدلولها ، وكانت محكمة الموضوع قد أطمأت من أقوال شهود المظنون ضدها إلى أن الحينة الزوجية قد تصدعت بما لا يستطاع معه إستمرارها بسبب تعدى الطاعن عليها بالضرب والسب ، وهو منها إستخلاص سائق يكفي وجوده لحمل

قضاء الحكم فإن النعي بهذا الشق لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٤٢٠ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ١٠٩٩ بتاريخ ١٩٨٨/٦/٢٩
من المقرر أن تقدير أقوال الشهود واستخلاص الواقع منها هو من إطلاقات قاضي الموضوع شريطة ألا يخرج بطلك الأقوال عما يؤدي إليه مدلولها .

الطعن رقم ١١٢٩ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ١٧٧ بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٦
لئن كان جواز إثبات التصرفات القانونية بشهادة الشهود طبقاً للإستثناء المنصوص عليه في المادة ٦٣ من قانون الإثبات - عند وجود مانع مادي أو أدبي يحول دون الحصول على دليل كتابي - متوطناً بالآلا تكون هذه التصرفات مما يوجب الشارع إفراغها في محرر رسمي ، لأن الرسمية تكون ركناً من أركانها فلا تتعقد ولا تثبت بغيرها ، وكان النص في المادة ٤٨٨ من القانون المدني على أن " تكون الهبة بورقة رسمية وإلا وقعت باطلة ما لم تتم تحت سائر عقد آخر " . وفي المادة ٤٨٩ منه على أنه " إذا قام الواهب أو ورثته مختارين بتنفيذ هبة باطلة لعب في الشكل فلا يجوز لهم أن يستردوا ما سلموه " يدل على أنه وإن كانت الورقة الرسمية شرطاً لإنقاذ الهبة فلا تصح ولا تثبت بغيرها " إلا أنه لما كانت الهبة الباطلة لعب في الشكل ترد عليها الإجازة عن طريق تنفيذها تنفيذاً إختيارياً من جانب الواهب أو ورثته - بأن يكون الواهب أو الوارث عالماً بأنها باطلة لعب في الشكل ومع ذلك يقوم بتنفيذها راضياً مختاراً وهو على بينة من أمره فيسلم المال الموهوب إلى الموهوب له قاصداً من ذلك إجازة الهبة فتنقلب الهبة الباطلة إلى هبة صحيحة لهذه الإجازة الخاصة ولا يجوز له أن يسترد ما سلمه - فإن مقتضى ذلك أن إثبات عقد الهبة التي يتم تنفيذها تنفيذاً إختيارياً لا يتقيد بأن يكون بورقة رسمية بل يكون خاضعاً للقواعد العامة في إثبات سائر العقود .

الطعن رقم ٧٧ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ١١٨٨ بتاريخ ١٩٨٨/١١/٢٢
إذا نصت المادة ١١٣ من قانون الإثبات رقم ٢٥ سنة ١٩٦٨ على أنه " إذا تخلف الخصم عن الحضور للإستجواب بغير عذر مقبول أو امتنع عن الإجابة بغير مبرر جاز للمحكمة أن تقبل الإثبات بشهادة الشهود والقرائن في الأحوال التي ما كان يجوز فيها ذلك " . فإن مجال إعمال النص يكون مقصوراً على بقاء حكم الإستجواب قائماً ، وإذا عدلت محكمة الإستئناف عن حكم الإستجواب فلا محل لإعمال حكم النص ولا عليها إن هي لم تحل الدعوى إلى التحقيق من جديد على سند منه .

الطعن رقم ٨٦٤ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ١٢١٥ بتاريخ ١٩٨٨/١١/٢٤
(١) مفاد نص الفقرة الأولى من المادة ٧٣ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ وإن كان الأصل سماع شهود النفي في نفس الجلسة التي سمع فيها شهود الإثبات إلا أن هذا ليس أمراً حتمياً يترتب

على مخالفته البطلان ، بل ترك المشرع تنظيمه للمحكمة التي تتولى إجراء التحقيق ، فلها أن ترحي،
سماع شهود النفي إلى جلسة أخرى غير التي سمعت فيها شهود الإثبات إذا حال دوح سماعهم في نفس
الجلسة مانع وتقدير المانع بدخل في نطاق سلطة محكمة الموضوع بلا معقب .

٢)المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن لمحكمة الموضوع سلطانها المطلق في إستخلاص ما تقتنع
به وما يطمئن إليه وجدانها متى كان إستخلاصها سائفاً ولا مخالفة فيه للثابت بالأوراق وأن تقدير أقوال
الشهود وإستخلاص الواقع منها هو مما تستقل به وهي لا تلتزم ببيان أسباب ترجيحها لشهادة شاهد على
آخر طالما أنها لم تخرج عما تؤدي إليه .

الطعن رقم ٩٧٣ لسنة ٥٥ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٤٤٠ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٩

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الإطمتان إلى أقوال الشهود الذين سمعوا في التحقيق أو عدم
الإطمتان إليها مرده إلى وجدان القاضي وشعوره ، وهو غير ملزم بإبداء الأسباب التي تبرره ولا معقب
عليه في ذلك ، وأن القاضي غير مقيد بالرأى الذي يديه الشاهد تعليقا على ما رآه أو سمعه ، فله أن
يأخذ ببعض أقواله بما يرتاح إليه ويتق به دون بعضها الآخر ، بل أن له أن يأخذ بمعنى الشهادة دون
معنى آخر تحمله ما دام المعنى الذي أخذ به لا يتجاني مع عباراتها .

الطعن رقم ١١٧ لسنة ٥٧ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٦١٤ بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢٠

المقرر في الفقه الحنفي قبول شهادة مائر القرباب بعضهم لبعض عدا الفرع لأصله والأصل لفرعه مما
تقبل معها شهادة الشخص لشقيقة زوجته .

الطعن رقم ١٦٧٦ لسنة ٥٦ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ١٠١٧ بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٢٦

النص في المادة ٧١ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ - يدل وعلى ما جاء بالمذكرة التفسيرية
لقانون المرافعات الملقى - بصدد المادة ١٩١ منه المطابقة لها في الحكم - على أن الإثبات بشهادة
الشهود يقوم على ركنين تعلق الوقائع المراد إثباتها بالدعوى ، - وكونها منتجة فيها ، ومقتضى هذا أن
تكون تلك الوقائع مبنية بالدقة والضبط لينحصر فيها التحقيق وليعلم كل طرف ما هو مكلف بإثباته
أو بنفيه فإذا إستخلصت المحكمة من أقوال الشهود الذين سمعهم دليلاً عن ثبوت أو نفي واقعة لم
يتناولها منطوق حكم التحقيق وتمسك الخصم ببطلان هذا الدليل فإن إستخلاصها هذا يكون مخالفاً
للقانون ، إذ أنها إنتزعت من التحقيق دليلاً على خصم لم تمكنه من إثبات عكسه ، لما كان ذلك وكان
الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بتنفيذ عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٧/١٢/١ - الصادر من المطعون
ضدها الثانية إلى المطعون ضده الأول - في حق باقي شركاء العقار الكائن به شقة النزاع والذي رتب
عليه رفض دعوى الطاعين على سند مما إستظهره من أقوال شهود المطعون ضدهما في التحقيق الذي

أجرته المحكمة نفاذاً للحكم الصادر منها بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٨ من حصول قسمة مهياة بين الشركاء المشتاعين في المقار " الطاعنون من الثاني حتى الرابع والمطعون ضدهم من الثانية حتى الأخيرة " إختصت بموجبها المطعون ضدها الثانية بشقة النزاع بما يعادل حصتها في العقار ، في حين أن البين من منطوق حكم التحقيق الذي أصدرته محكمة الإستئناف في ١٩٨٠/١٢/٢٨ أنه قضى بالإحالة إلى التحقيق لتثبت المطعون ضدها الثانية أن الإتفاق على إدارة العقار لم يكن قائماً قبل رفع الدعوى ولتثبت والمطعون ضده الأول أو عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٧/١١/١ - الصادر من مورث الشركاء إلى الطاعن الأول - هو عقد صوري ، وإذ كان ذلك ، وكانت واقعة حصول قسمة المهياة بين الشركاء التي خلصت إليها المحكمة الإستئنافية من أقوال الشهود لم تكن محللاً للإثبات والنفي في منطوق حكم التحقيق المشار إليه فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٨٢١ لسنة ٥٨ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٨٧٨ بتاريخ ١٩٩٠/٣/٢٦

مفاد نص المادة ٨٢ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ أن القانون لم يجعل القرابة أو المصاهرة بين الخصم وشاهده سبباً لرد الشاهد أو عدم سماع شهادته - ومن باب أولى - سائر صلات المودة وما شابهها إلا أن الشهادة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تختلف عن الإقرار واليمين الحاسمة وكذلك اليمين المتممة في أنها تقتضي المفسرة بين شخص الخصم وشخص من يشهد به وذلك إلتزاماً بالقاعدة السائدة من أن الخصم لا يجوز له أن يصطنع لنفسه دليلاً على خصمه لما يداخله من شبهة مصلحته الخاصة فيما يدلي به من معلومات بشأن الواقعة المشهود عليها وإذ كانت تلك الغشبية هي المدار في رد الشهادة - أو قبولها وهي متحققة بتيقن في شهادة الشريك في ملكية العقار إذا ما تناولت الشهادة وقائع تنتهي إلى الحكم بإخلاء العين المؤجرة وتسليمها إلى المؤجر إذ من شأن هذا القضاء أن تحقيق مصلحة الشريكين معاً وهي تطهير العين المملوكة لهما من حق الإيجار المحملة به وخلوصها من شاغلها ومن ثم يكون الشريك الشاهد قد شهد لنفسه وبطريق الزوم - المادة شريكه الآخر بتلك الشهادة لأن الحكم بإنهاء عقد الإيجار يصدر لصالح جميع الشركات في ملكية العقار سواء من إختصم منهم في الدعوى أو من لم يختصم فيها .

الطعن رقم ١٠٤٩ لسنة ٥٣ مكتب قني ٤٢ صفحة رقم ٨٣٠ بتاريخ ١٩٩١/٣/٢٧

إذا قضت محكمة الموضوع بتحقيق واقعة معينة بشهادة الشهود لا يمنعها من الإعتماد على أقوالهم وإثبات واقعة أخرى يجوز إثباتها بشهادة الشهود طالما أن هذه الواقعة تدخل في نطاق الواقعة محل التحقيق أو يتسع لها نطاق حكم التحقيق ، لما كان ذلك وكان البين من الحكم الصادر من محكمة أول درجة بتاريخ / / أن المحكمة أحالت الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن أن المرحوم . . . المستاجر

ومن بعده زوجته المرحومة . . . كانا يقيمان بعين التداعى بمفردهما حتى تاريخ وفاتهما ، وأنه لئن كانت المطعون ضدها الثالثة لم تكن طرفاً في الخصومة عند صدور حكم التحقيق سالف الذكر ، إلا أنه قد استخلص الحكم المطعون فيه من أقوال شاهدي المطعون ضدهم - والتي إطمأن إليها - أن المطعون ضدها الثالثة - وهي حفيدة المستأجر الأصلي لعين النزاع كانت تقيم مع جدتها بشقة النزاع لمدة تزيد عن سنة سابقة على وفاة الأخيرة ، وهي واقعة يتسع لها حكم التحقيق فإن الحكم المطعون فيه إذ اتخذ من أقوال المطعون ضدهم سالف الذكر دليلاً إطمأنت إليه في إمتداد الإجارة إليها وعدم إنهاء عقد الإيجار فإنه لا يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٢٤٦٩ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ١١٢٩ بتاريخ ١٦/٥/١٩٩١
من المقرر أن لقاضى الموضوع تقدير أقوال الشهود التى وردت شهادتهم فى أى تحقيق قضائى أو إدارى أو لدى الخبير المنتدب فى الدعوى دون حلف يمين لإستخلاص الواقع منها ، ما دام لم يخرج بتلك الأقوال إلى غير ما يؤدى إليه مدلولها .

الطعن رقم ١٧ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣٨٣ بتاريخ ١٦/١٠/١٩٤١
للمحكمة الإستئنافية أن تكفى بمراجعة أقوال الشهود فى التحقيق وتستخلص منها ما تطمئن إليه ولو كان مغالفاً لما إستخلصته المحكمة الابتدائية التى سمعهم . كما أن من حقها ألا تأخذ من أقوال الشاهد إلا ما ترى صدقه ، وهى إذا أخذت بعض الشهادة ولم تأخذ ببعض لا يصح أن ينعى عليها أنها مسخت هذه الشهادة .

الطعن رقم ٢٦ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٩ بتاريخ ٢١/١/١٩٤٣
إذا كانت أسباب الحكم لا يستبان منها وجه الرأى الذى أخذت به المحكمة وجعلته أساساً لقضائها فهذا إبهام يعيب الحكم . وكذلك يعيب الحكم إنعدام الإرتباط بين أسبابه ومنطوقه بحيث لا تؤدى الأسباب إلى النتيجة التى إنتهى إليها .

الطعن رقم ٤٧ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٦ بتاريخ ٣١/١٢/١٩٤٢
إذا إعتمدت المحكمة ، فيما إعتمدت عليه ، فى حكمها برد وبطلان عقد البيع المطعون فيه بالتزوير على ما قرره بعض الشهود من أن المنسوب إليها صدور العقد كانت قد تصرفت قبل وفاتها فى بعض أطيائها وأن هذا التصرف يتناول بعض الوارد فى العقد ، فإن ذلك منها لا غبار عليه قانوناً . لأن هذه الشهادة إنما كانت عن واقعة لا دخل لطرفي الخصومة فيها ، ولم يكن تحدث المحكمة عنها لإثبات حق لأحد منهما أو نفيه بناء عليها بل لتعرف الظروف التى لا يست العقد المطعون فيه بالتزوير ، فلا مأخذ على المحكمة والحالة هذه إن هى ، بغية تكوين رأى لها فى الطعن الموجه ضد العقد المذكور ، قد إستندت إلى البيئة .

الطعن رقم ٩٠ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣١٣ بتاريخ ١٩٤٤/٤/٦
إذا كان ما إستخلصته المحكمة من أقوال بعض الشهود في التحقيق الذي أجرته لا يفتق وما جاء على ألسنتهم ، ولكن كان حكمها غير مبنى على أقوالهم وحدها بل مستنداً أيضاً إلى أقوال شهود آخرين وإلى تقرير الخبير المقدم في الدعوى ، فلا يصح نقضه متى كانت الأسباب الأخرى كافية لأن يحمل عليها .

الطعن رقم ٢١ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٧٨ بتاريخ ١٩٤٤/١٢/١٤
إن الأخذ بأقوال الشهود منوط بتصديق المحكمة إياهم وإطمئنانها إليهم . ولا سلطان لأحد على المحكمة في تكوين عقيدتها مما يدلى به الشهود أمامها ما دامت هي لا تخرج في ذلك عما تحتمله أقوالهم . ولا يضير المحكمة الإستثنائية أن تلعب في تقدير أقوال الشهود مذهباً مغايراً لتقدير المحكمة الابتدائية ولا يكون عليها في هذه الحالة أن تفند الأسباب التي إعتمدت عليها المحكمة الابتدائية في وجهة نظرها وإنما يكفيها أن تكون وجهتها هي قائمة على ما يبررها .

الطعن رقم ٥١ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٨٤ بتاريخ ١٩٤٥/٣/٨
- إن القانون لم يحرم على المحكمة في المادة ٢٧٠ مرافعات إثبات صحة الختم الموقع به على الورقة بشهادة الشهود ، وإنما هو حرم عليها إثبات المشاركة المتعلقة بها الورقة بهذه الوسيلة ، فمن حق المحكمة أن تستنتج صحة ختم في ذاته متى ثبت لديها أن صاحبه قد وقع به الورقة المطعون فيها بشخصه .

- إذا كان الظاهر مما قالته المحكمة بصدد شهادة أحد الشهود أنها جعلت لمركزه الديني وزناً في تقدير شهادته فلا تريب عليها في ذلك .

الطعن رقم ١٠٠ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٤١ بتاريخ ١٩٤٦/١/١٠
إذا استعرضت محكمة الاستئناف التحقيق الذي أجرى في الدعوى بما تناوله من أقوال الشهود جميعاً سواء في ذلك شهود الإثبات أو النفي والشهود الذين سمعهم المحكمة الابتدائية من تلقاء نفسها ووازنت بين مختلف أقوالهم ، ثم رجحت شهادة شهود الإثبات بما تعززت به من القرائن التي أوردتها في حكمها واستخلصت منها الواقع الذي بنت عليه الحكم إستخلاصاً سليماً ، فلا قصور في التسيب .

الطعن رقم ١٧ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١١ بتاريخ ١٩٤٥/١٢/١٣
إن الحكم يجب أن يكون فيه ذاته ما يطمئن المطلع عليه إلى أن المحكمة قد محصت الأدلة التي قدمت إليها وحصلت منها ما تؤدي إليه وبذلت في سبيل ذلك كل الوسائل التي من شأنها أن توصلها إلى ما ترى أنه الواقع . ففي دعوى حساب عن شركة في إجارة إذا قالت المحكمة إن تصفية الحساب تتوقف على معرفة مقدار الأرض التي زرعها الشريك المدعى عليه لحسابه وتلك التي أجرها الشريكان من

باطنهما ومقدار ما استولى عليه كل منهما من أجرتها وما دفعه إلى المؤجر خصماً من الأجرة ، ثم قالت إنه وإن كان يؤخذ من مجموع أقوال الشهود أن الشريك المدعى عليه زرع بعض الأطنان المؤجرة على ذمته فإن مقدار هذه الأطنان كان ولا يزال موضع شك وليس من وسيلة للتحقق منه ، وإن تجهيل مقدار الأطنان التي زرعها المدعى عليه لحسابه وتلك التي أجرها الشريكان من الباطن ومقدار ما حصله كل منهما من أجرتها وما دفعه إلى المؤجر - ذلك يحول دون تصفية الحساب وتكون دعوى المدعى مفقورة إلى الدليل ويتعين رفضها ، لهذا الحكم يكون قاصر البيان معيناً نقضه ؛ إذ ليس فيه ما يفيد أن المحكمة قد استندت كل ما لها من سلطة التحقيق للتوصل إلى كشف الواقع .

الطعن رقم ٦٨ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ١٤٣ بتاريخ ١٩٤٦/٣/٢٨
إن تقدير الدليل لا يحوز قوة الأمر المقضى ، فلا تثريب على المحكمة المدنية إذا هي أخذت بشهادة شهود سمعهم بعد أن كانت المحكمة الجنائية قد تشككت في صحة شهادتهم وصار حكمها الذي لم تعد فيه بهذه الشهادة نهائياً .

الطعن رقم ١١٥ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٢٦٠ بتاريخ ١٩٤٦/١١/٢٨
الإطمانان إلى أقوال شاهد وعدم الإطمانان إلى أقوال آخر مرجعه إلى وجدان القاضى فهو ليس ملزماً بإبداء أسباب تصديقه رواية دون أخرى .

الطعن رقم ٥٠ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦١٢ بتاريخ ١٩٤٨/٤/٢٩
لا تثريب على المحكمة في تكوين عقيدتها من أقوال شهود سمعوا في قضية أخرى إن هي أخذت بهذه الأقوال كقربة ، وكان الإثبات في الدعوى مما يجوز له قبول القرائن .

الطعن رقم ١١٤ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٦٥٧ بتاريخ ١٩٤٨/١١/٤
إن مجرد تراضى طرفى الخصومة على أن يشهدوا شخصاً معيناً ثقة فيه وإطماناً إليه - ذلك لا يكون إضافاً على قاعدة للإثبات في الدعوى تنقيد بها المحكمة ويتحتم عليها الفصل فيها على مقتضى هذه الشهادة ، فهو لا يمنع الخصوم من أن يشهدوا غير من تراضوا على شهادته ولا المحكمة من الأخذ بشهادة سواه .

* الموضوع الفرعى : طرق الإثبات :

الطعن رقم ١٤١ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ١١٥٩ بتاريخ ١٩٥٥/٥/١٩
الاستناد إلى البشعة كوسيلة لإثبات الحق أو نفيه هو مما تأباه منن المجتمع وتحرمه قواعد النظام العام لما فيه من احتمال إيقاع الأذى بالمتخاصمين .

الطن رقم ٢٢١٩ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٦٢٩ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٥

سقرر فى قضاء هذه المحكمة ، وعلى ما سلف بيانه من أن الشرط الوارد بالفقرة [د] من المادة ١٨ آتفة الذكر والخاص باستلزام ثبوت الضرر بسلامة المبنى بحكم قضائى لا يسرى إلا من تاريخ العمل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ دون أن يكون له أثر على الدعاوى القائمة وقت نفاذه والتى رفعت فى ظل القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لما كان ذلك .

الطن رقم ٢٠٢٩ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٦٧٣ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٨

من أصول الإثبات أن سكوت المدعى عليه عن النفى لا يصلح بذاته للحكم المدعى بطلانه متى كان الأخير لم يثبت ما يدعيه ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر - إذ إعتد فى قضائه كذلك على سكوت الشركة الطاعنة عن نفى مسئوليتها المدعى بها دون أن يكون المدعون قد أثبتوا توافر عناصر هذه المسئولية - فإنه يكون قد خالف القانون وشابه لساد فى الاستدلال .

* الموضوع الفرعى : عبء الإثبات :

الطن رقم ٥٨ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٣٦٦ بتاريخ ١٩٥١/٢/٢٢

أ) تنص المادة الثانية من اللائحة الجمركية على أنه يجوز فيما وراء حدود دائرة المراقبة الجمركية نقل البضائع بحرية وذلك فيما عدا الإستثناءات الواردة بها . ومن مقتضى هذا النص أن يكون الأصل فى البضائع الموجودة فيما وراء حدود هذه الدائرة أنها تعتبر خالصة الرسوم الجمركية وأن يكون مدعى خلاف هذا الأصل هو المكلف قانوناً بإثباته .

ب) الدعوى بتصرف هيئة أو فرد من المتمتعين بالإعفاءات الجمركية فى البضائع المعفأة إلى غير من يشملها هذا الإعفاء بدون دفع الرسوم الجمركية المقررة عليها والواجب تحصيلها عند حصول هذا التصرف ، هى دعوى يقع على مدعيها عبء إثباتها .

ج) القول بأن آلات التصوير المطالب برسومها هى غير خالصة الرسوم الجمركية إستناداً إلى أن من ضبطت لديه - المطعون عليه - قد إشتراها من جنود بريطانيين ، لا يعدو أن يكون مجرد قرينة موضوعية وليست قرينة قانونية مما يدخل فى نطاق سلطة المحكمة الموضوعية ، فلا تثيرب عليها إن هى لم تأخذ بهذه القرينة . وإذن فمتى كان الحكم إذ قضى بإلغاء قرار اللجنة الجمركية المعارض فيه قد أقام قضاءه على أن إدعاء مصلحة الجمارك - الطاعنة أن الآلات المضبوطة غير خالصة الرسوم الجمركية يعوزه الدليل وأن هذا الدليل يقع على عاتق مصلحة الجمارك دون غيرها ، ولا يكفى للإثبات مجرد أن البائع من الجنود البريطانيين . فإن الطعن عليه بالخطأ فى تطبيق القانون يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٢٠٧ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٥٢

إذا كانت الدعوى مؤسسة على عقد ينشئ التزامات متقابلة فى ذمة كل من المتعاقدين ، فإنه يقع على عاتق كل من إلترم بالتزام بمقتضاه عبء إثبات قيامه بما تعهد به ، وذلك بغض النظر عما إذا كان هو المدعى أصلا فى الدعوى أو المدعى عليه وعما إذا كان قد طلب إحالة الدعوى على التحقيق أم لم يطلب . وإذن فمتى كان الواقع هو أن المطعون عليه إشتري بضاعه من الطاعنين وأقام الدعوى بطلب إلزامهما بمبلغ هو قيمة ما لم يتم تسليمه من هذه البضاعة وكان الثابت من الأوراق أنه لا نزاع فى أن المطعون عليها لمشتري قد قام بالتزامه بدفع الثمن فإن الحكم فيه لا يكون قد خالف القانون إذ ألقى عبء إثبات تسليم البضاعة على عاتق من يلزمه عقد البيع بذلك وهما الطاعنان باعتبارهما بائعين .

الطعن رقم ٣١٥ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١٠٤٧ بتاريخ ٢١/٥/١٩٥٣

لما كان يبين من الصورة الرسمية للمذكرة المقدمة من الطاعن إلى محكمة الدرجة الأولى أنه طلب إحالة الدعوى على التحقيق ليشب صحة بصمة ختم البائع له وصحة التوقيع به على العقد ، وكانت قواعد الإثبات فى هذا الشأن لاتتعلق بالنظام العام فليس ثمة ما يمنع الطاعن من أن يأخذ على عاتقه هذا الاتبات بشقيه دون خصمه الذى أنكر صدور العقد من مورثه ومن ثم لايجوز له أن يعيب على الحكم الابتدائى أنه أجابه إلى طلبه وكلفه هذا الإثبات بشقيه ، أما ما جاء بالحكم المطعون فيه ردا على دفاع الطاعن فى هذا الخصوص من أن إنكار الختم يقتضى إنكار التوقيع به وترتيبه على ذلك أن عبء إثبات التوقيع به يقع فى هذه الحالة على الطاعن فهو وإن كان تقريرا خاطئا إلا أنه لا تأثير له على سلامة النتيجة التى انتهى إليها الحكم .

الطعن رقم ٥٧ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٨١٩ بتاريخ ٢٩/٤/١٩٥٤

على من يدعى خلاف الظاهر عبء إثبات إدعائه . وإذن فمتى كان المدعى قد طلب الحكم بصحة ونفاذ عقده وتسليمه العين مشتراه ، وكان دفاع المدعى عليه أن هذه العين قد اشترها مورثه بعقد مسجل وأنه وضع يده عليها المدة الطويلة المكسبة للملكية ، وكان الخبير المنتدب فى الدعوى قد انتهى فى تقريره إلى أن العين تدخل فى مستندات تملك البائعين للمدعى ولا تدخل فى مستندات تملك المدعى عليه ، وكان الظاهر فى هذه الحالة مؤيدا دعوى المدعى ونالها لدفاع المدعى عليه فإن الحكم إذ كلف المدعى عليه بإثبات وضع يده على العين موضوع النزاع المدة الطويلة المكسبة للملكية لا يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٥٨٩ بتاريخ ٨/٣/١٩٦٧

صاحب الدفع أو الدفاع هو المكلف بإثباته .

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١٧٢٠ بتاريخ ١١/١١/١٩٦٧
يلتزم الكفيل بتقديم الدليل على القدر الذى قبضه الدائن من الدين حتى يمكن خصمه منه ولا على المحكمة إن هى لم تلتزم الدائن بتقديم هذا الدليل .

الطعن رقم ٥٥ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١٣٢٤ بتاريخ ٦/٢٢/١٩٦٧
حسن النية مفترض وعلى من يدعى العكس إثبات ما يدعيه .

الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٢٧١ بتاريخ ٢/١٣/١٩٦٨
من المقرر فى القانون المدنى القديم أن الأصل فى تصرفات المورث أنها حجة على ورثته وعلى من يطعن من هؤلاء بأن الصرف يخفى وصية أن يقيم الدليل على ذلك بأى طريق من طرق الإثبات .
الطعن رقم ٣٧٨ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ١٧٦٣ بتاريخ ١٠/٢٢/١٩٦٨
على الطاعن بالتزوير - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن يتحمل عبء إثبات هذا التزوير طبقاً لما تقضى به المادة ٣٩٤ من القانون المدنى .

الطعن رقم ١١١ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ١٠٧٥ بتاريخ ٦/٢٦/١٩٦٩
لئن كان مقتضى اعتبار إلتزام الطبيب إلتزاماً يذل عناية خاصة ، أن المريض إذا أنكر على الطبيب بذل العناية الواجبة ، فإن عبء إثبات ذلك يقع على المريض ، إلا أنه إذا أثبت هذا المريض واقعة ترجع إهمال الطبيب كما إذا أثبت أن الترفيع الذى أجراه له جراح التجميل فى موضع الجرح والذى نتج عنه تشويه ظاهر بجسمه لم يكن يقتضيه السير العادى لعملية التجميل وفقاً للأصول الطبية المستقرة ، فإن المريض يكون بذلك قد أقام قرينة قضائية على عدم تنفيذ الطبيب لإلتزامه فينتقل عبء الإثبات بمقتضاها إلى الطبيب ويعين عليه لكى يبرأ المسئولية عن نفسه أن يثبت قيام حالة الضرورة التى إقتضت إجراء الترفيع والتى من شأنها أن تفى عنه وصف الإهمال .

الطعن رقم ٢٨٧ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٩٢٩ بتاريخ ٦/١٢/١٩٦٩
إذا كانت الإلتزامات التى إعتبر الحكم المطعون فيه الطاعن مخلاً بها هى إلتزامات بتحقيق نتيجة إيجابية فإن عبء إثبات تحقق هذه النتيجة يقع على عاتق المدعين الطاعن وما على الدائن إلا أن يثبت الإلتزام ومن لم يكون الحكم المطعون فيه إذ إعتبر إخلال الطاعن بتلك الإلتزامات ثابتاً بعدم تقديمه أى دليل على وفائه بها ، لم يخالف قواعد الإثبات .

الطعن رقم ٥٩٢ لسنة ٣٤ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٢٥٠ بتاريخ ٢/٤/١٩٧٠
مزدى النص فى المادة ١٤ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ أن العامل غير مكلف بإثبات ما يدعيه من متأخر الأجر قبل إستبعاد نظام السراكى لنص المادة ٤٩ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ إلا أن قواعد الإثبات فى المواد المدنية ليست من النظام العام فيجوز الإتفاق على مخالفتها صراحة أو ضمناً

الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٦ مكتب فنى ٢١ صفحة رقم ٥٨١ بتاريخ ١٩٧٠/٤/٧

إذا كان الحكم المطعون فيه قد أعتبر الطاعنين عاجزين عن أقامه الدليل على ادعائهما " صورية عقد البيع " واستند الحكم فى ذلك إلى أن الطاعنين لم يحضروا شهودهما أو يكلفاهم بالحضور فى الجلسة المحددة رغم تأجيل الدعوى بناء على طلبهما أكثر من مرة وانقضاء الميعاد المحدد للتحقيق ، وكان المدعى هو المكلف بإثبات دعواه وتقديم الأدلة التى تؤيد ما يدعيه فيها ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه رفض إجابة الطاعنين إلى طلبهما بإصدار حكم جديد بإحالة الدعوى إلى التحقيق لأنهما عجزا عن إثبات ادعائهما على النحو السالف بيانه ، فإن النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون والقصور فى السبب يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٣٦٩ لسنة ٣٦ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٢٨٩ بتاريخ ١٩٧١/٣/١١

متى كان الثابت من الأوراق أن الطاعنين قد أرتضوا الحكم الذى أصدرته محكمة الاستئناف بإحالة الدعوى إلى التحقيق ، وتفلوه بسماع شاهدهم ، ولم يعترضوا على ذلك الحكم حتى صدر الحكم المطعون فيه ، ولما كانت قواعد الإثبات ليست من النظام العام ، ويجوز الاتفاق على مخالفتها صراحة أو ضمناً ، فإنه لا يجوز إثارة هذا النعى - نقل عبء الإثبات - لأول مرة أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ١ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٢ صفحة رقم ٨٩١ بتاريخ ١٩٧١/١١/١٠

المدعى هو المكلف قانوناً بإثبات دعواه وتقديم الأدلة التى تؤيد ما يدعيه .

الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ١١٤٦ بتاريخ ١٩٧٣/١١/٢٧

من المقرر أن على صاحب الدفع إثبات دفعه ، ومن لم على من يتمسك بالنظام الثلاثى لدعوى ضمان الما قول لمعوب البناء أن يثبت إنكشاف العيب فى وقت معين ومعنى المدة المذكورة بعدئذ .

الطعن رقم ٢٢٩ لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٤ صفحة رقم ٩٤٠ بتاريخ ١٩٧٣/٦/١٩

لما كان المطعون عليه قد أنكر على البنك الطاعن حصول التيبه بالفواء ، وكان هذا الأخير وهو الذى يباشر الإجراءات قد إدعى حصول هذا التيبه ، فإنه بذلك يصير مدعياً بهذا الادعاء ومطالباً بأن يقيم الدليل على ما يدعيه بغض النظر عما إذا كان هو المدعى أصلاً فى الدعوى أو المدعى عليه فيها وتكون مطالبته بتقديم هذا الدليل لا خطأ فيها .

الطعن رقم ٩٤ لسنة ٣٨ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ١٠٦ بتاريخ ١٩٧٥/١/١

إن المادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ قبل تعديلها بالقانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ - والنسب تحكم هذا النزاع - وإن جعلت عبء الإثبات على الطرف الذى تخالف طلباته قرار لجنة التقدير ، إلا أنه لما كان الثابت أن مورث المطعون عليهم الثمانية الأولى - الممول - هو الذى طعن فى قرار اللجنة بتقدير أرباحه فى ستنى النزاع طالباً بإلغاء وكانت الطاعة - مصلحة الضرائب - هى التى إرتضت منذ

البداية أن تتحمل عبء إثبات أن الممول كان يزاول نشاطاً تجارياً في تلك السنوات مستندة في ذلك إلى الإقرار الموقع عليه منه ومتسكة بدلالته ، فإنه ليس لها من بعد أن تنعى على المحكمة نقلها عبء الإثبات إذ أن القواعد التي تبين على أى خصم يقع العبء لا تتصل بالنظام العام .

الطعن رقم ٨٩ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ١٣٠٧ بتاريخ ١٩٧٦/٦/٩

إذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعة الأولى ومورثة الطاعة الثانية لإرضاء الحكم الذى أصدرته محكمة الاستئناف بإحالة الدعوى إلى التحقيق ونفذاته بتقديم شاهدهما ولم يعترض عليه حتى صدر الحكم المطعون فيه ، ولما كانت قواعد الإثبات ، ومنها ما يتعلق بمن يكلف به ليست من النظام العام ويجوز الاتفاق على مخالفتها صراحة أو ضمناً ، فإنه لا يجوز النعى لأول مرة أمام محكمة النقض بمخالفة الحكم المطعون فيه لقواعد الإثبات .

الطعن رقم ٣٨ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٢٣٢ بتاريخ ١٩٧٧/١/١٢

المدعى ملزم بإقامة الدليل على ما يدعيه سواء أكان مدعى أصلاً فى الدعوى أم مدعى عليه فيها . ولئن كانت الطاعة مدعى عليها فى الدعوى إلا أنها تعتبر فى منزلة المدعى بالنسبة للدفع المبدئى منها بعدم اختصاص المحكمة محلها بنظر الدعوى وتكون مكلفة قانوناً بإثبات ما تدعيه لأنها إنما تدعى خلاف الظاهر وهو ما أثبت فى صحيفة افتتاح الدعوى من أن إعلانه قد تم بحمل إقامتها المحدد فى القاهرة .

الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ١٢١٠ بتاريخ ١٩٧٨/٥/١٠

مفاد المادة الرابعة من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ أنها تجعل من الأجرة المتفق عليها فى شهر أبريل ١٩٤١ الأصل الواجب الإتيان بحيث لا يلجأ إلى أجرة المثل إلا عند فقدان هذا الأصل ، ومن ثم فلا مجال للتحدث عن أجرة المثل إذا كان المستأجر المنازع فى قانونية الأجرة هو نفسه الذى كان يشغل العين فى شهر الأساس ، ويتعين الإعتداد بالأجرة الفعلية فيه ، ويقع عليه هو عبء إثبات أن الأجرة النسي يدفعها تزيد عن الأجرة التى كان يدفعها هو نفسه فى ذلك الشهر مضافاً إليها الزيادة القانونية ومقابل الإصلاحات إن وجدت .

الطعن رقم ١٠٧ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٥٠٥ بتاريخ ١٩٧٩/٦/٢

الأصل فى الإجراءات أن تكون قد روعيت وعلى من يدعى أنها خولفت إقامة الدليل على ما يدعيه كما لا يجوز له أن يجحد ما أثبتته المحكمة إلا بالطعن بالتزوير وإذا كان الثابت بمحضر الجلسة أمام هيئة التحكيم أن كلا من عضوى الهيئة - مندوبى وزارة العمل ووزارة الصناعة - قد أديا اليمين القانونية وأن طرفى النزاع صمما على طلبتهما ، وقررت الهيئة - فى غيصة مندوبى أصحاب العمل والنقابات غير ذات الصلة المباشرة بالنزاع - النطق بالحكم بالجلسة التى صدر فيها القرار المطعون فيه وكانت الطاعة لم تقدم دليلاً على عدم إنداب مندوبى وزارة العمل ووزارة الصناعة ، ولا يجوز لها أن تجحد

ما ثبت بمحضر الجلسة من حلفهما اليمين القانونية إلا بالظن بالتزوير فإن النفي على القرار المطعون فيه يكون على غير أساس .

الظن رقم ٤١٥ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٥٠٨ بتاريخ ١٣/٢/١٩٨٠

مؤدى حكم المادة ٢٢٤ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه متى وجد شرط جزائي فى العقد بأن تحققه يجعل الضرر واقعاً فى تقدير المتعاقدين فلا يكلف الدائن إثباته وإنما يقع على المدين عبء إثبات أن الضرر لم يقع أو أن التعويض مبالغ فيه إلى درجة كبيرة .

الظن رقم ١٣٢٥ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ١٧١٤ بتاريخ ٦/٤/١٩٨١

المدعى ملزم بإقامة الدليل على ما يدعيه سواء كان مدعى عليه أصلاً فى الدعوى أم مدعياً فيها ، أو إذا كانت الطاعة مدعى عليها فى الدعوى ، إلا أنها تعتبر فى منزلة المدعى بالنسبة للدفاع المبدى منها بأن عقد البيع مثار النزاع كان وليد إكراه وقع عليها ، فإنها تكون مكلفة قانوناً بإثبات ما تدعيه لأنها تدعى خلاف الظاهر وهو أن العقد المذكور وقع صحيحاً نتيجة تراضى طرفيه .

الظن رقم ١٥٨١ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٣ صفحة رقم ٧٧٤ بتاريخ ٦/١٥/١٩٨٢

مؤدى حكم المادة ٢٢٤ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه متى وجد شرط جزائي فى العقد ، فإن تحقق مثل هذا الشرط يجعل الضرر واقعاً فى تقدير المتعاقدين فلا يكلف الدائن إثباته ، وإنما يقع على المدين عبء إثبات أن الضرر لم يقع .

الظن رقم ٩١٦ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ١٩٠٨ بتاريخ ٢٦/١٢/١٩٨٣

تنص المادة الأولى من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ على أنه على الدائن إثبات الالتزام وعلى المدين إثبات التخلص منه فالأصل هو براءة الذمة وإنشغالها عارض ويقع عبء الإثبات على عاتق من يدعى خلاف الثابت أصلاً مدعياً كان أو مدعى عليه .

الظن رقم ١٥٠ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ١٠٩٩ بتاريخ ٤/٢٨/١٩٨٣

النص فى المادة الأولى من قانون الإثبات على أنه " على الدائن إثبات الالتزام وعلى المدين إثبات التخلص منه " يدل على أنه يكفى الدائن إثبات نشأة الالتزام فثبت بذلك إنشغال ذمة المدين به ويكون عليه بعد ذلك إثبات براءة ذمته منه .

الظن رقم ٧٤٣ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٤ صفحة رقم ١٦٦ بتاريخ ١/١١/١٩٨٣

لئن كانت المادة الأولى من قانون الإثبات رقم ٢٥ سنة ١٩٦٨ قد وضعت القاعدة العامة من قواعد الإثبات - وهى غير متعلقة بالنظام العام بما نصت عليه من أن على الدائن إثبات الالتزام وأن على المدين إثبات التخلص منه - إلا أن هذه القاعدة قد وردت عليها بعض الاستثناءات ومن بينها الحالات التى أورد فيها المشرع قرائن قانونية كالحالة المنصوص عليها بالمادة ٢٢٤ من القانون المدني والتى

اعتبر فيها المشرع إضاق المتعاقدين على الشرط الجزائي قرينة قانونية غير قاطعة على وقوع الضرر .
الطعن رقم ١٢٧٣ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ١٢٧١ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٢٣
محسب الدائن - إذا إدعى إفسار المدين وعلى ما تقتضيه المادة ٢٣٩ من القانون المدني - أن يثبت مقدار ما في ذمة مدينة من ديون وحينئذ يكون على المدين نفسه أن يثبت أن له مالا يساوي قيمة هذه الديون أو يزيد عليها .

الطعن رقم ١٠٨٨ لسنة ٤٨ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ١٤١٠ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٤
الأصل في الإجراءات أن تكون قد روعيت وعلى من يدعى أنها خولفت أن يقيم الدليل على ما يدعيه .
الطعن رقم ٧٩ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٧٣٤ بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢٤
المدعى ملزم بإقامة الدليل على ما يدعيه سواء أكان مدعى عليه أصلاً في الدعوى أم مدعياً فيها .
الطعن رقم ١٨٠٨ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٧٥٩ بتاريخ ١٩٨٧/٦/٣
المقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه إذا إدعى المنكر في الدعوى خلاف الظاهر فيها يقع عليه عبء إثبات ما يخالفه سواء كان مدعى أصلاً في الدعوى أم مدعى عليه فيها .

الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ١٠٢ بتاريخ ١٩٨٧/١/١٤
لما كان الثابت من محضر جلسة ١٩٨٤/١٢/٩ المحددة للنطق بالحكم أن المحكمة عقدت الجلسة ونطقت بالحكم علانية وكان الطاعن لم يثبت علم صحة هذا البيان ، وكان حضور الخصوم بالجلسة أو غيابهم غير ذي أثر في هذا الخصوص فإن النعي بغيره يكون غير مقبول عار من الدليل .
الطعن رقم ٧٤٦ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ١٣١١ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١٥
لا يغني الخصم عن تقديم المستند إشارته إلى تقديمه في دعوى أخرى غير منتظمة ولو كانت مرددة بين نفس الخصوم و منظورة في نفس الجلسة المحددة لنظر الدعوى المحتج به فيها .

الطعن رقم ١٦٣١ لسنة ٥١ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٣٥٦ بتاريخ ١٩٨٩/١/٣٠
المقرر أن قواعد الإثبات لا تتعلق بالنظام العام مما يبيح الاتفاق على مخالفتها صراحة أو ضمناً ولن كان سكوت الخصم عن الاعتراض على الإجراء يعد قبولاً ضمناً له إلا أن شرط ذلك أن يكون في مكبيه إبداء الاعتراض عليه .

الطعن رقم ١٩١٠ لسنة ٥١ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٧٦٠ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٨
المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن المدعى هو المكلف قانوناً بإثبات دعواه بتقديم الأدلة التي تؤيد ما يدعيه وأن محكمة الموضوع هي صاحبة الحق في تقدير ما يقدمه الخصوم من أدلة وقرائن وهي غير ملزمة بتبني الخصم في جميع نواحي دفاعه والرد عليها إستقلاً لما كان ذلك وكان الطاعن قد ادعى أن المطعون ضده مستأجر شقة النزاع قد نقل للعمل بكلية العلوم بالمنيا ولم يقدم إلى محكمة الموضوع

دليلاً تطمئن إليه يؤيد حالة على مسكن آخر إستقر فيه بالبلد المنقول إليها ، وكان لا يكفى فى هذا الصدد مجرد نقل المطعون ضده للعمل بالمدينة المذكورة أو قيامه بتأجير الشقة المؤجرة له إلى آخر من باطنه فإن الحكم المطعون فيه إذ خلص فى قضائه إلى أن الطاعن قد أخفق فى إقامة الدليل على حصول المطعون ضده على مسكن فى تلك المدينة لا يكون قد خالف القانون أو شابه القصور فى التسيب .

الطعن رقم ١٢٢٣ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٧٠١ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٥

مزدى حكم المادة ٢٢٤ من القانون المدنى الخاص بالتعويض الإضافى هو وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنه متى وجد شرط جزائى فى العقد فإن تحقق مثل هذا الشرط يجعل الضرر واقعاً فى تقدير المتعاقدين فلا يكلف الدائن إثباته وإنما يقع على المدين عبء إثبات أن الضرر لم يقع أو أن التعويض مبالغ فيه إلى درجة كبيرة . لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بإلزام الطاعن الأول - بالتعويض الإضافى عن التأخير فى تنفيذ التزامه بتسليم مورث المطعون ضدهم العين محل النزاع وفقاً للعقد المبرم بينهما فى ١٩٧٧/١٢/١ على سند من تعمله بالإشتراك مع إينة الثانى تغيير معالم العين بعد إعادة بنائها سعيًا إلى حرمان المستأجر من الحصول على وحدة مماثلة لتلك التى كان يستأجرها وعدم تقديمه الدليل على إنتفاء الضرر أو قيام سبب أجنبى حال دون تنفيذ التزامه على النحو المتفق عليه وكان هذا الذى أقام عليه الحكم قضاءه سائغاً ومقبولاً وله أصله الثابت بالأوراق وكاف لحمل قضائه فإن النعى عليه فى ذلك يكون على غير أساس .

الطعن رقم ١٣٦١ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤٤٦ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٨

المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن عبء إثبات تخلى المستأجر عن العين المؤجرة سواء بالتنازل عنها لآخر أو بتأجيرها له من الباطن إنما يقع على عاتق مدعية ، وذلك أخذاً بالأصل المقرر بالمادة الأولى من قانون الإثبات من أن على الدائن إثبات الإلتزام وإستهداء بالمبدأ العام فى الشرعية الإسلامية والذى يقضى بأن البيئة على من إدعى .

الطعن رقم ١٣٣ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٣٠ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/١٤

الأصل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - خلو المكان لمالكه فيكفى الشركة المطعون ضدها إثباتاً لواقعه الغصب التى تقيم عليها دعواها أن تقيم الدليل على وجود الطاعن فى العين محل النزاع المملوكة لها لينتقل بذلك عبء إثبات العكس على عاتق الطاعن " المقتصب " بوصفه مدعياً خلاف الأصل ويثبت أن وجوده بالعين يستند إلى سبب قانونى يبرر ذلك .

الطعن رقم ٢٨٠٩ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢٢ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٧

إذا كان المدعى أثبت ظاهر حقه - بأن قدم محرر يحتاج به المدعى عليه ويدل على قبضه المبلغ

تمدعي به دون أن يتضمن ما يعيد أن هذا القبض وقع وفاء لإلتزام سابق - فإن للمحكمة أن يستخلص من ذلك إشغال ذمة المدعي عليه بهذا المبلغ وإنتقال عبء الإثبات إليه . وأن تلزمه بالرد متى عن ذلك الطعن رقم ٣٩١ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢٩٨ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٨٩ صاحب الدفاع أو الدافع هو المكلف بإثباته ، وكانت الطاعة لم تقدم لمحكمة الإستئناف الدليل على ما أثارته بشأن وفاة البائع أو أن له ورقة آخرين فإن النعى يكون على غير أساس الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ١٤٨ بتاريخ ١٧/٥/١٩٩٠ مؤدى ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ١٣٧ من القانون المدنى - أن المشرع وضع قرينة قانونية يفترض بمقتضاها أن للعقد سبباً مشروعاً ولو لم يذكر هذا السبب فإذا ادعى المدعى إنعدام السبب أو عدم مشروعيته فإن عبء إثبات ذلك يقع على عاتقه .

الطعن رقم ١٠٧٦ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ١١٨ بتاريخ ١٠/٥/١٩٩٠ المدعى هو الملزوم بإقامة الدليل على ما يدعيه ، سواء أكان مدع أصلاً فى الدعوى أو مدعى عليه فيها . الطعن رقم ٣٣ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٣٨ بتاريخ ٣/١١/١٩٣٢ إذا نفى المدعى سبب دين القرض بالطريق القانونى كان على الدائن أن يقيم هذا الدليل على ما يدعى أنه السبب الحقيقى للتعهد وعلى أنه سبب صحيح جائز قانوناً .

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٦٠ بتاريخ ٢٣/١١/١٩٣٣ إن القانون إنما يكلف المدعى إقامة الدليل على دعواه ، إلا إذا سلم له خصمه بها أو ببعضها فإنه يعفيه من إقامة الدليل على ما يعترف به . فإذا اعترف شخص بأن الأرض موضوع النزاع أصلها من أملاك الحكومة الخاصة ، ولكنه تملكها بالتقادم ، لم تبحث المحكمة مع ذلك مستندات ملكية الحكومة لهذه الأرض وقضت بعدم كفايتها لإثبات الملكية ، فقد خالفت القانون بإقتضاها دليلاً على أمر معترف به .

الطعن رقم ٧ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٤٠٩ بتاريخ ٣١/٥/١٩٣٤ إن من الخطأ تكليف المتمسك بالورقة أن يثبت توقيع خصمه عليها فى صورة إعتراف ذلك الخصم ببصمة ختمه . بل فى هذه الحالة يجب اعتبار الورقة صحيحة حتى يظن فيها بالتزوير وبطريقه القانونى وإذا فصل المحكمة فى دعوى التزوير وفى الدعوى الأصلية بما يثبت لديها .

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٨٨٣ بتاريخ ٢٠/٦/١٩٣٥ من يدعى براءة الذمة فعليه إقامة دليها . والإنسان لا يستطيع أن يتخذ من عمل نفسه دليلاً لنفسه يحتاج به على الغير . فدفتر الناظر المثبت لحساب الوقف ومقدار ما يستحقه كل من المستحقين لا يعتبر دليلاً لورثته على المستحقين بقضهم قيم إستحقاقهم ما دام لا توقيع لهم على هذا الدفتر ثبت هذا القبض

الطعن رقم ١١٨ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٥٦ بتاريخ ١٩٤٥/٢/١

متى كان الظاهر أن البيع بيع ولاء ، ولا تتوالى فيه القرائن القانونية التي تجعله مقصوداً به إخفاء رهن فإنه يكون على البائع إذا ادعى خلاف هذا الظاهر أن يثبت ما يدعيه . وليس على المشتري أن يثبت أن البيع لا يخفى رهنًا . فإذا كانت المحكمة قد فدت القرائن التي قدمها البائع للإستدلال بها على أن العقد يخفى رهنًا وقضت بأن العقد بيع ولاء غير مخف لرهن ، بانية ذلك على ما إستظهرته من الأدلة القائمة في الدعوى على صحة بيع الوفاء فلا مقب عليها في ذلك .

الطعن رقم ٣ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٣٩ بتاريخ ١٩٤٦/١/٣

صاحب الدفع هو المكلف بإثبات دفعه . كما أن المدعى هو المكلف بإقامة الدليل على دعواه بحكم المادة ٢١٤ من القانون المدني . فإذا دلح المدين بأنه من صغار الزراع فلا يجوز توقيع الحجز على ملكه كان عليه إثبات هذا الدفع . ذلك هو حكم القانون المدني ، كما أنه حكم المادة الأولى من القانون رقم ٤ لسنة ١٩١٣ الخاص بعدم جواز توقيع الحجز على الأملاك الزراعية الصغيرة ، فإن هذه المادة بعد أن نصت على أنه " لا يجوز توقيع الحجز على الأملاك الزراعية التي يملكها الزراع الذين ليس لهم من الألبان إلا خمسة ألدنة أو أقل ... " قد أضافت أنه " ليس للمدين أن يتنازل عن التمسك بهذا الحظر بل يجب عليه التمسك به لغاية وقت صدور حكم نزع الملكية على الأكثر وإلا سقط حقه فيه " . وتمسكه بالحظر مقتضاه أن يتولى هو إثبات موجه أى إثبات أنه زارع ، وأنه لا يملك أكثر من خمسة ألدنة ، وأنه كان كذلك وقت نشوء الدين .

فإذا قضت المحكمة بقبول الدفع بعدم جواز الحجز بناءً على أن الدائن مع عدم إنكاره أن المدين يملك أقل من خمسة ألدنة لم يقدم ما يثبت أن المدين كان ، وقت نشوء الدين ، يملك أكثر من ذلك القدر فإنها قد تكون قد خالفت قواعد الإثبات .

الطعن رقم ١٤٣ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٣٧٥ بتاريخ ١٩٤٧/٣/٦

إن المادة ٢١٤ من القانون المدني تنص على أنه " على الدائن إثبات دينه وعلى المدين إثبات براءته من الدين " . فإذا أثبت أولهما دينه وجب على الآخر أن يثبت براءة ذمته منه ، لأن الأصل خلوص الذمة وإنشغالها عارض ، ومن ثم كان الإثبات على من يدعى ما يخالف الثابت أصلاً أو عرضاً ، مدعياً كان أو مدعى عليه . فإذا رفع الموكل دعواه بندب خبير لتحقيق الحسابات التي قيدها وكيله في دفاتر الدائرة لهذه الدعوى لا تعدو أن تكون دعوى تحقيق حساب بين موكل ووكيله غايتها تعيين المبالغ التي قبضها الوكيل من أموال الموكل لإنشغلت بها ذمته والمبالغ التي صرفها في شتونه فبرئت منها ذمة الوكيل ، فهي تخضع ولا بد لقاعدة الإثبات العامة السابق ذكرها . فيعين على الموكل وورثته إثبات

قبض الوكيل للمال الذي يدعون أنه قبضه ، فإن فعلوا تعين على الوكيل وورثه أن يثبتوا صرف هذا المال في شئون الموكل أو مصيره إليه . فإذا كان الثابت بتقرير الخبير أنه اعتمد في حصر المبالغ التي وصلت إلى الوكيل على الدفاتر التي كان هو يرصد فيها حساب وكالته ، فإنه يكون على ورثة الوكيل وقد أقام الموكل بما قبده الوكيل بالدفاتر الدليل على إتشغال ذمة مورثهم بما ورد فيها من مبالغ ، أن يقيموا هم بدورهم الدليل على خلوص ذمته منها كلها أو بعضها . فإذا اعتمدت المحكمة على تقرير الخبير الذي أخذ مورثهم بعجزهم هم عن إثبات براءة ذمته من مبالغ ثبت وصولها إلى يده من الدفاتر التي قبدها بها ، فإنها لا تكون قد خالفت القانون .

الطعن رقم ٧١ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٤٣٢ بتاريخ ١٩٤٧/٥/١
الدعوى المرفوعة على سيد وخادمه يطلب الحكم عليهما متضامنين بأن يدفعها إلى المدعية مبلغاً تعويضاً لها عن عبث الخادم بحلى كانت في علة إستودعتها السيد هي دعوى متضمنة في الواقع دعويين : الأولى أساسها الجريمة المنسوبة إلى الخادم وفيها يدور الإثبات بينه وبين المدعية على وقوع الجريمة وإثبات الجريمة جائز قانوناً بأى طريق من طرق الإثبات ، فهي دعوى غير متوقفة على عقد الوديعة ولا لها بالوديعة إلا صلة عرضية من ناحية أن الجواهر التي وقعت عليها الجريمة كانت وديعة ، وهذا ليس من شأنه أن يغير من حقيقة الدعوى ولا من طريق الإثبات فيها . والثانية موجهة إلى السيد ، وأساسها أن الخادم الموجهة إليه الدعوى الأولى قد ارتكب الجريمة في حال تأدية وظيفته عنده ، وهذه ليس مطلوباً فيها إثبات عقد الوديعة على السيد . ومن ثم يجوز إثبات محتويات العلة بالبينه والقرائن .

* الموضوع الفرعي : عدم إعتراض الطاعن على الخبير :

الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٤٧ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ٢١٩٤ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٥
عدم إعتراض الطاعنين على مباشرة الخبير لمأموريته تنفيذاً لذلك الحكم أو مناقشتهم لتقريره بعد ذلك لا يعد بذاته إرضاءً بما تضمنه الحكم المذكور من قضاء ولا بما ورد بمدونات من أسباب ولا يعتبر بدوره قبولاً مانعاً لهم من الطعن عليه وذلك إزاء ما كفله لهم القانون من الحق في هذا الطعن عند الطعن في الحكم الصادر في الموضوع المنهى للخصومة كلها .

* الموضوع الفرعي : غرامة التزوير :

الطعن رقم ١٠١ لسنة ٢٠ مكتب قني ٤ صفحة رقم ٢٨ بتاريخ ١٩٥٢/١٠/٣٠
إن غرامة التزوير هي جزء أوجب القانون توقيعه على مدعى التزوير عند تقرير موقوف حقه في دعواه أو عجزه عن إثباتها بالحكم الذي يصدر فيها ولذا فالقضاء بهذه الغرامة يكون بصفة عامة وفقاً للقانون

الذى كان سارياً وقت رفع دعوى التزوير . وإذن فمتى كان الطاعن قرر طعنه بتزوير السند موضوع الدعوى قبل تاريخ سريان قانون المرافعات الجديد فتكون الغرامة الواجب الحكم بها عليه هي الغرامة التى حددت المادة ٢٩١ من قانون المرافعات القديم مقدارها بمبلغ عشرين جنيها لا الغرامة المنصوص عليها فى المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات الجديد والتى رفعت مقدارها إلى مبلغ خمسة وعشرين جنيها من ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بتفريم الطاعن خمسة وعشرين جنيها قد أخطأ فى تطبيق القانون وتعين نقضه فى هذا الخصوص .

الطعن رقم ٢٦٧ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٦٢٢ بتاريخ ١٠/٢/١٩٥٥

متى كان مدعى التزوير قد قرر بالطعن بالتزوير فى ظل قانون المرافعات القديم فإن الغرامة التى توقع عليه فى حالة سقوط حقه فى الادعاء بالتزوير أو عجزه عن إثباته هي الغرامة التى حددتها المادة ٢٩٣ من قانون المرافعات القديم بمبلغ عشرين جنيها لا الغرامة التى أصبحت خمسة وعشرين جنيها بمقتضى المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات الجديد ، وتعين هذه الغرامة أمر متعلق بالنظام العام تملك محكمة النقض إثارته من تلقاء نفسها ولو لم يتمسك به المحكوم عليه فى تقرير الطعن .

الطعن رقم ٤١٧ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٤٩٠ بتاريخ ١٣/١/١٩٥٥

متى كان الحكم إذ قضى برفض دعوى التزوير قد صدر بعد العمل بقانون المرافعات الجديد مما يستتبع تطبيقه على الدعوى عملاً بالمادة الأولى منه إلا أن الغرامة التى يحكم بها إنما هي جزاء أوجب القانون توقيعه على مدعى التزوير عند سقوط حقه فى دعواه أو عجزه عن إثباتها والقضاء بهذه الغرامة يكون وفقاً للقانون الذى كان سارياً وقت التقرير بالطعن فإذا كان مدعى التزوير قد قرر طعنه بالتزوير وقت سريان قانون المرافعات القديم الذى كانت تنص المادة ٢٩١ منه على أن مقدار الغرامة هو عشرين جنيها بينما رفعها القانون الجديد إلى خمسة وعشرين جنيها ، وكان الحكم قد ألزم مدعى التزوير بغرامة مقدارها خمسة وعشرون جنيها تطبيقاً للقانون الجديد فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، وبالرغم من أن المحكوم عليه لم يتمسك فى طعنه بهذا الدفاع إلا أن لمحكمة النقض أن تثيره ولو من تلقاء نفسها على اعتبار أن القانون الذى يحدد هذه الغرامة كجزء يعتبر من النظام العام .

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٩٢٥ بتاريخ ٧/٤/١٩٥٥

مناط الحكم بغرامة التزوير وفقاً لنص المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات هو القضاء بسقوط حق مدعى التزوير أو برفض دعواه ، فلا يجوز القضاء بها فى غير هاتين الحالتين وإذن فمتى كان الحكم إذ قضى بعدم قبول دعوى التزوير لأنها غير منتجة فى الدعوى الأصلية قد ألزم مدعى التزوير بالغرامة المنصوص عليها فى المادة ٢٨٨ مرافعات فإنه يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ١٠٣ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ١٠٤١ بتاريخ ١٩٥٥/٤/٢٨

الغرامة التى يحكم بها على مدعى التزوير عند تقرير سقوط حقه فى دعواه أو عجزه عن إثباتها هى جزاء أوجبه القانون تحكم به المحكمة لصالح الخزنة العامة من تلقاء نفسها ولو لم يطلبه الخصوم ، وهى بوصفها جزاء متصلا بالنظام العام يجوز لمحكمة النقض أن تتدارك ما تقع فيه محكمة الموضوع من خطأ إذا هى قضت على مدعى التزوير بأزيد من الغرامة التى نص عليها القانون . وإذن فمتى كان مدعى التزوير قد قرر بالطعن بالتزوير فى ظل قانون المرافعات القديم الذى حددت المادة ٢٩١ منه الغرامة التى يحكم بها على مدعى التزوير فى حالة سقوط حقه فى دعواه أو عجزه عن إثباتها بمبلغ عشرين جنيها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلزامه بمبلغ خمسة وعشرين جنيها تطبيقا لنص المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات الجديد يكون قد خالف القانون.

الطعن رقم ١٦٩ لسنة ٢٢ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ١٢٤٠ بتاريخ ١٩٥٥/٦/٩

جرى قضاء محكمة النقض على أن غرامة التزوير هى جزاء أوجبه القانون على مدعى التزوير عند تقرير سقوط حقه فى دعواه أو عجزه عن إثباتها وإن القضاء بهذه الغرامة يكون وفقا للقانون الذى كان ساريا وقت التقرير بالتزوير ، ولما كان إيقاع الغرامة بوصفها جزاء هو أمر متعلق بالنظام العام فإنه يكون لمحكمة النقض أن تصرح له من تلقاء نفسها . وإذن فمتى كان التقرير بالطعن بالتزوير وإعلان أدله قد حدث فى ظل قانون المرافعات القديم فإن الغرامة الواجب الحكم بها هى التى حددتها المادة ٢٩١ من قانون المرافعات القديم بمبلغ عشرين جنيها.

الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٧٨٠ بتاريخ ١٩٦٨/٤/١٨

لا محل لإلزام مدعى التزوير بالغرامة المنصوص عليها فى المادة ٢٢٨ من قانون المرافعات فى حالة النزول عن الادعاء بالتزوير لأنه لا يحكم بها طبقا لهذه المادة إلا فى حالة الحكم بسقوط حق مدعى التزوير فى إدعائه أو برفضه .

الطعن رقم ٤٠٦ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٩٢٤ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٩

شرط إعفاء مدعى التزوير من الغرامة وفقا لنص المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات هو أن يثبت بعض ما إدعاه من تزوير لا ما يكون فقد أبداه على سبيل الإحتياط من دفاع موضوعى آخر .

الطعن رقم ٤٥٧ لسنة ٣٤ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ١١١ بتاريخ ١٩٦٩/١/١٦

منى أضحى الإدعاء بالتزوير غير منتج فى النزاع فإن ذلك يقتضى من المحكمة أن تحكم بعدم قبوله ولا تبحث ما أسفر عنه تحقيقه ولا توقع على مدعى التزوير أية غرامة إذ لا يجوز توقيع الغرامة المنصوص عليها فى المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات إلا إذا حكم بسقوط حق مدعى التزوير فى إدعائه أو برفضه

الطعن رقم ٧٦ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٣٨٢ بتاريخ ١٩٦٩/٣/٤

مناط الحكم بالفراغة المنصوص عليها في المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات السابق هو الحكم بسقوط حق مدعى التزوير في إدعائه أو برفضه ، فلا تعدد الفراغة في هذه الحالة بتعدد المدعين بالتزوير .

الطعن رقم ٣٤٦ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٨٥٢ بتاريخ ١٩٧٢/٥/١١

مفاد نص المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات أن الفراغة المنصوص عليها فيها جزاء مدنى ، يحكم به على من فشل في إدعائه بالتزوير ، وبالتالي فإنها لا تعدد بتعدد الطاعنين إذا ما كان إدعائهم بالتزوير واحد وحاصلا بتقرير واحد ومنصب على ورقة أو أوراق مرتبطة ببعضها . وإذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه وماتر الأوراق أن إدعاء الطاعنين بالتزوير تم بتقرير واحد ، وأنصب على عقد البيع المنسوب صدوره لمورثتهم تأسيسا على أن بصمتي الختم والأصبع المنسوبين لها مزورتان ، وأنصب أيضا على بصمة الإبهام المنسوبة لها على إعلان صحيفة الدعوى التى أقيمت بطلب صحة ونفاذ هذا العقد ، وعلى بصمة الختم المنسوبة لها على الإعلان الإدارى الموجه لها فى الدعوى المذكورة ، وعلى بصمة ختمها على إعادة إعلانها ، وعلى بصمة ختمها على أصل إعلان الحكم رقم الذى صدر ضدها بصحة ونفاذ العقد المذكور ، فإن هذا الإدعاء يكون واحدا ، وبتقرير واحد وقصد به رد وبطلان عقد البيع المنسوب صدوره لمورثتهم لتزوير بصمتي ختمها وأصبعها وبطلان إجراءات التقاضى فى الدعوى التى أقيمت بصحة ونفاذ هذا العقد ، وبطلان إعلان الحكم الذى صدر فيها لذات السبب وهو تزوير بصمتي الختم والإصبع ، مما يقتضى أن يكون الحكم عليهم بفراغة واحدة إذا ما فشلوا فى إدعائهم بالتزوير وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، وقضى على كل منهم بفراغات متعددة بقدر الأوراق المطعون فيها ، فإنه يكون قد أخطأ فى القانون .

الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٢٣٤ بتاريخ ١٩٧٤/١/٢٧

الفراغة المنصوص عليها فى المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات السابق هى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - جزاء مدنى يحكم به على من فشل فى إدعائه التزوير فلا تعدد الأوراق المطعون فيها ، متى كان الطعن عليها بتقرير واحد . وإذا كانت المادة ٢٩١ من ذات القانون والخاصة بدعوى التزوير الأصلية قد أحالت إلى المادتين ٢٨٨ و ٢٨١ من القانون المذكور فى تحقيق هذه الدعوى والحكم فيها فإن جزاء الفراغة لا يتعدد بتعدد الأوراق المطعون فيها بالتزوير ، وإنما يتعدد بتعدد الإدعاء ذاته سواء كان هذا الإدعاء فى صحيفة دعوى تزوير أصلية أم فى تقرير إدعاء أمام قلم الكتاب فى دعوى قائمة .

الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٤٢٧ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/١٢

- يترتب على النزول عن التمسك بالورقة أو بجزئها المطعون عليه بالتزوير إنهاء إجراءات الإدعاء به فى أية حالة تكون عليها الدعوى طبقاً للمادة ٢٨٩ من قانون المرافعات السابق الذى يحكم واقعة

النزاع ولا يجوز لمحكمة الاستئناف بعد هذا النزول أن تعود فتبحث أمر صحة الإدعاء أو عدم صحته ثم تقطع بصحة الورقة ، بل كان عليها أن تصحح الخطأ الذى وقع فيه الحكم الابتدائى بعدم إنهائه الإجراءات لنزول مورث المظنون عليهم عن التمسك بالعبارات المضافة إلى العقد .

- مناط الحكم بالفرامة المنصوص عليها فى المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات السابق هو الحكم بسقوط حق مدعى التزوير فى ادعائه أو برفضه ، إما فى حالة التنازل عن الطعن بالتزوير أو ترك الخصومة فيه أو فى حالة إنهاء إجراءات الإدعاء بالتزوير بسبب تنازل المدعى عليها فيها عن التمسك بالورقة أو بجزئها المظنون عليه عملاً بالمادة ٢٨٩ من قانون المرافعات السابق ، فلا يحكم بالفرامة ذلك لأن المادة ٢٨٨ آتفة الذكر قد فرضتها فى الحالتين الواردتين فيها دون غيرها .

الطعن رقم ٥١١ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ٣٠٧ بتاريخ ١٩٧٦/١/٢٧

إذ كان بين أن الحكم المظنون فيه قد عرض للإدعاء بالتزوير ورأى أنه غير صحيح ، وقضى بإلزام الطاعن بالفرامة المنصوص عليها فى المادة ٥٦ من قانون الإثبات فإنه لا يكون أخطأ فى تطبيق القانون أما ما أورده الحكم من أن الإدعاء بالتزوير غير منتج فهو تزيد لا يؤثر فى سلامة قضائه .

*** الموضوع الفرعى : قضاء للقاضى يعلمه العلم :**

الطعن رقم ٣٩١ لسنة ٢٤ مكتب فنى ١٠ صفحة رقم ٢٥٩ بتاريخ ١٩٥٩/٣/٢٦

إذا كان الحكم المظنون فيه إذ عرض للنزاع فى شأن تحديد ما يخصم مقابل طعام عمال المؤسسة قد قرر أنه "ليس صحيحاً أن يقدم للخدم ما يقدم للعملاء من طعام بل يجهز لهم عادة طعام قليل التكاليف " فإن هذا الذى قرره الحكم ليس من قبيل المعلومات الشخصية المحظور على القاضى أن يبنى حكمه عليها ولكنه من المعلومات المستقاة من الخبرة بالشئون العامة .

الطعن رقم ٦٦٠ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ١٢٨٥ بتاريخ ١٩٧٦/٦/٧

الأصل فى الإجراءات أنها روعيت ، وإذا كان بين من الحكم المظنون فيه أن الشاهد بمحض أعمال الخير أنه أخطر الطرفين بالجلسة المحددة بإخطارات موسى عليها وكان الشارع لم يوجب على الخير إرفاق إيصال الخطاب الموصى عليه وكان إغفال إرفاق هذا الإيصال لا ينفى واقعة الإخطار فى ذاتها فإن الحكم المظنون فيه إذ رفض الدفع ببطالان أعمال الخير يكون قد ألزم صحيح القانون .

*** الموضوع الفرعى : قواعد الإثبات ليست من النظام العام :**

الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٢١ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ٩٨٢ بتاريخ ١٩٥٥/٤/١٤

لا تتعلق قواعد الإثبات بالنظام العام فيجوز الاتفاق صراحة أو ضمناً على مخالفتها ، فإذا طلب أحد

الخصوم إثبات حقه بالينة وسكت الخصم الآخر عن التمسك بالدفع بعدم جواز هذا الإثبات ولم يعارض فيه عند تنفيذ الحكم الصادر بالاحالة على التحقيق فإن ذلك يعد قبولا منه لجواز الإثبات بالينتولا محل للتحدى في هذا المقام بنص المادة ٤٠٤ مرافعات التي تنص على أن استئناف الحكم الصادر في موضوع الدعوى يستيع حتما استئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها في القضية ما لم تكن قبلت صراحة إذ لا إرتباط بين الحالتين ، فسقوط الحق في الدفع بعدم جواز الإثبات بالينة لعدم التمسك به في الوقت المناسب ليس من نتائجه عدم جواز استئناف الحكم الصادر بالتحقيق ذلك أن رفض الدفع في هذه الحالة لا يترتب عليه إلا تثبيت مبدأ جواز الإثبات بالينة في الدعوى أما الحكم في ذاته فإنه يبقى جائز الاستئناف في خصوص الإجراءات المتعلقة به أو المترتبة عليه ما لم يكن قد قبل صراحة .

الطعن رقم ٤٨ لسنة ٣٠ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ٣٢ بتاريخ ١٩٦٣/١/٢

مفاد المواد ٥ و ٦ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ و ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أن المشرع فرق في الإثبات بين الدليل وإجراءات الدليل فأخضع إجراءات الإثبات كبيان الوقائع وكيفية التحقيق وسماع الشهود وغير ذلك من الإجراءات الشكلية لقانون المرافعات أما قواعد الإثبات المتصلة بذات الدليل كبيان الشروط الموضوعية اللازمة لصحة وبيان قوته وأثره القانوني فقد أبهاها المشرع على حالها خاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية والحكمة التي ابتناها المشرع من ذلك هي احترام ولاية القانون الواجب التطبيق حتى لا يكون هناك إخلال بحق المتخاصمين في تطبيق أحكام شريعتهم ولا يغير من ذلك أن يكون المشرع قد نص في المادة الثالثة عشرة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ على إلغاء الباب الثالث من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وهو الخاص بالأدلة ولم يستبق من مواده سوى المواد الخاصة بعدم سماع دعوى الوقف عند الإنكار وشهادة الاستكشاف والنفقات والشهادة على الوصية إذ أنه لم يقصد بهذا الإلغاء الخروج على الأصل المقرر بمقتضى المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التي أحالت إليها المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ السالف الإشارة إليها وإذ كان إثبات وقوع الطلاق ونفيه عند المسلمين من مسائل الأحوال الشخصية ومن ثم يخضع لأحكام الشريعة الإسلامية التي يرجع إليها في إثبات وقوعه وكيف يكون معتبرا شرعا فإن الحكم المطعون فيه وقد طبق حكم الشريعة الإسلامية دون قانون المرافعات والقانون المدني في هذا الخصوص لا يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ١٨٧ لسنة ٣٢ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ١٧٣٥ بتاريخ ١٩٦٦/١١/٢٩

القواعد التي تبين على أي خصم يقع عبء الإثبات لا تتصل بالنظام العام ، ويجوز للخصم الذي لم يكن

مكلفا في الأصل بحمل عبء إثبات واقعة أن يتطوع لإثباتها بطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق من أجلها فإذا أجابته المحكمة إلى طلبه امتنع عليه أن يحتج بأنه لم يكن مكلفا قانونا بالإثبات وذلك على أساس أن تقدمه بهذا الطلب وسكوت خصمه عنه يعد بمثابة اتفاق بينهما على نقل عبء الإثبات إليه .

الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ١٧٠٧ بتاريخ ١٩٦٧/١١/١٦

قاعدة عدم جواز الإثبات بالبينة والقرائن في الأحوال التي يجب فيها الإثبات بالكتابة ليست من النظام العام فيجوز الاتفاق صراحة أو ضمنا على مخالفتها .

الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٣٥ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٣ بتاريخ ١٩٧١/١/٥

قاعدة عدم جواز الإثبات بشهادة الشهود والقرائن في الأحوال التي يجب فيها الإثبات بالكتابة ليست من النظام العام ، فيجوز الاتفاق صراحة أو ضمناً على مخالفتها . وإذا كانت محكمة الاستئناف قد أجازت للمطعون ضدها " البائعة " إثبات طعنها على العقد بكافة طرق الإثبات بما فيها شهادة الشهود ولم تعرض الطاعة " المشتري " على ذلك ، بل قامت من جانبها بتنفيذ الحكم الصادر بهذا الإجراء بأن أشهدت شاهدين سمعتهما المحكمة فإن ذلك يعتبر قبولاً منها للإثبات بغير الكتابة .

الطعن رقم ٤٠ لسنة ٣٧ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ١٠٠٨ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٩

قواعد الإثبات ليست من النظام العام ، ومتى كان الثابت أن محكمة أول درجة أصدرت حكمها بإحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات صورية مند الدين ، وقد ارتضى الطاعن هذا الحكم ونفذه دون أن يطعن عليه بالطريق المناسب ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بمخالفة قواعد الإثبات ، يكون غير مقبول .

الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٣٨ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ٦٦٧ بتاريخ ١٩٧٣/٤/٢٤

من المقرر أن قاعدة عدم جواز الإثبات بالبينة في الأحوال التي يجب فيها الإثبات بالكتابة ليست من النظام العام ، فيجوز الاتفاق صراحة أو ضمناً على مخالفتها ، ولقاضي الموضوع السلطة التقديرية في استخلاص القبول الضمني من سلوك الخصم ، ولا يخضع في ذلك لرقابة محكمة النقض متى أقام قضاء على أسباب مائفة .

الطعن رقم ١٥٧ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ١٧١٤ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٨

قواعد الإثبات ليست من النظام العام ويجوز الاتفاق على مخالفتها صراحة أو ضمناً ، وإذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعة قد ارتضت حكم الإحالة على التحقيق ونفذته بإعلان شاهدها وسماعه ، ولم تعرض على هذا الحكم حتى صدر الحكم المطعون فيه ، فإن ما تثيره الطاعة بشأن إقرار المطعون ضده " من أنه دليل كتابي لا يجوز إثبات عكسه بشهادة الشهود " أياً ما كان وجه الرأي فيه - يكون غير مقبول .

الطعن رقم ٧٢٦ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٧١٨ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٢٠

قواعد الإثبات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليست من النظام العام ، فإذا سكت عنها من يريد التمسك بها ، عد ذلك تنازلاً منه عن حقه فى الإثبات بالطريق الذى رسمه القانون ، ولا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٤٤١ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٤٠٠ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٩

إذ كان ما تقضى به المادة ٣٩٥ من القانون المدنى المنطبقة على واقعة الدعوى والمقابلة للمادة ١٥ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ من إشتراط التاريخ الثابت فى المخالفات لتكون حجة على الغير بتاريخها ، هذه القاعدة - قاعدة ثبوت التاريخ - ليست من قواعد النظام العام وإنما وضعت لحماية الغير وكان الطاعنان لم يتمسكا فى صحيفة الطعن بالنقض بعدم ثبوت التاريخ وإقتصرا على وجوب التسجيل فإنه يكفى التاريخ العرفى لتكون الورقة حجة على الغير رغم عدم وجود التاريخ الثابت أخذاً بأنهما قد نزلا عن حقهما فيه وقد أوردت المذكرة الإيضاحية أن هذه المادة لا تطبق إذا كان من

يحتج عليه بالتاريخ قد اعترف بصحته صراحة أو ضمناً أو تنازل عن التمسك بعدم مطابقته للواقع

الطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٣٢٤ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/١٩

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن قواعد الإثبات ليست من النظام العام فيجوز الإتفاق على مخالفتها صراحة أو ضمناً كما يجوز لصاحب الحق فى التمسك بها أن يتنازل عنه ، ولما كان الثابت من الأوراق أن المظعون ضده الأول قد إرتضى حكم الإحالة إلى التحقيق الصادر من المحكمة الابتدائية ونفذه بإعلان شهوده وسماعهم وليس فى الأوراق ما يدل على إعتراضه عليه حتى صدور الحكم فى الموضوع فإن ذلك يعد نزولاً منه عن حقه فى التمسك بعدم جواز الإثبات بالبينة ، فلا يجوز له إثارة هذا الدفع أمام محكمة الإستئناف .

الطعن رقم ١٠٦٦ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٦٣٧ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٣١

إذ كانت الطاعنة لم تقدم وفق طعنها ما يثبت إعتراضها أمام محكمة الدرجة الأولى على إجراء التحقيق فيما أحالت المحكمة الدعوى لإثباته وكانت قواعد الإثبات غير متعلقة بالنظام العام مما يجيز الإتفاق على مخالفتها صراحة أو ضمناً ويعتبر سكوت الخصم عن الإعتراض على الإجراء مع قدرته على إيدائه قبولاً ضمناً له .

الطعن رقم ٨٩٩ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٢٥٦ بتاريخ ١٩٨١/١٢/١٠

قواعد الإثبات ليست من النظام العام ولذلك يجوز للخصوم الإتفاق على مخالفتها صراحة أو ضمناً كما يجوز لصاحب الحق فى التمسك بها أن يتنازل عنه .

الطعن رقم ١١٥٧ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٣٠٤ بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٨
إذا ارتضى الطاعن الحكم الصادر بإحالة الدعوى إلى التحقيق ونفذه وأشهد شاهدين وسمعت المحكمة الشهود دون إعتراض منه ، ولما كانت قواعد الإثبات ومنها ما يتعلق بمن يكلف به ليست من النظام العام ويجوز الإتفاق على مخالفتها صراحة أو ضمناً ، ومن ثم فإنه لا يجوز التحدى - بمخالفة حكم محكمة أول درجة الذى أبده الحكم المطعون فيه لتلك القواعد .

الطعن رقم ٤٣٢ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١١٨٨ بتاريخ ١٩٨١/٤/٢٠
قواعد الإثبات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليست من النظام العام ، وإذا كان الطاعن لم يتمسك بذلك أمام محكمة الموضوع ، فإن سكوته يعد قبولاً منه للإثبات بغیر الطريقة التى رسمها القانون .

الطعن رقم ١١٥ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٢٣٤ بتاريخ ١٩٨٢/٢/١٥
قواعد الإثبات وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ليست من النظام العام فإذا سكت عنها من يريد التمسك بها عد ذلك تنازلاً عن حقه فى الإثبات بالطريق الذى رسمه القانون .

الطعن رقم ٦١٠ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٨٠٦ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٨
لما كانت قواعد الإثبات ليست من النظام العام ويجوز الإتفاق على مخالفتها صراحة أو ضمناً وكان الثابت أن البنك الطاعن لم يعترض على حكم التحقيق الذى أصدرته محكمة الاستئناف بتاريخ ١٩٧٣/١٢/١٣ - والذى كلفته فيه بأن يثبت بكافة طرق الإثبات بما فيها شهادة الشهود - أن الموقعين على سرائكى تسليم البريد الخاصة بمبلغ لهم صفة فى إستلام إشعارات الخصم الخاصة بهذا المبلغ نيابة عن المطعون ضده كما أنه لم يشهد أحداً ، فلا على المحكمة إن هى لم تأخذ بكشوف الحساب التى لم يقم الدليل على إرسالها للمطعون ضدهم كدليل فى إثبات الدعوى ولا تكون قد خالفت القانون أو خالفت قواعد الإثبات .

الطعن رقم ٥٤٢ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٩٦٩ بتاريخ ١٩٨٣/٤/١٤
من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن قواعد الإثبات ليست من النظام العام فيجوز الإتفاق على مخالفتها صراحة أو ضمناً ، كما يجوز لصاحب الحق فى التمسك بها أن يتنازل عنها .

الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٧٣١ بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٨
من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن قاعدة عدم جواز الإثبات بالبيئة فى الأحوال التى يجب فيها الإثبات بالكتابة ليست من النظام العام فعلى من يريد التمسك بالدفع بعدم جواز الإثبات بالبيئة أن يتقدم بذلك إلى محكمة الموضوع قبل سماع شهادة الشهود فإذا سكت عن ذلك عد سكوته

تنازلاً عن حقه في الإثبات بالطريق الذي رسمه القانون ، ومن ثم فلا يجوز التحدى به لأول مرة أمام هذه المحكمة .

الطعن رقم ٦٦٦ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ٢٤١ بتاريخ ١١/٢/١٩٨٥

لما كانت المطعون ضدها قد تنازلت عن سماع بقية شهودها ولم يعترض الطاعن على ذلك ولم يتمسك بسماع شهودها فأحالت المحكمة الدعوى إلى المرافعة ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة ، أن قواعد الإثبات غير متعلقة بالنظام العام مما يجيز الاتفاق على مخالفتها صراحة أو ضمناً ويعبر سكوت الخصم عن الاعتراض على الإجراء مع قدرته على إبدائه قبولاً ضمناً له ، وكان لا يعيب الحكم إستاده في قضائه إلى شهادة شاهد المطعون ضدها فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون أو الإخلال بحق الدفاع لا يكون له أساس .

الطعن رقم ٩٦٠ لسنة ٤٧ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٦١٥ بتاريخ ٢٨/٥/١٩٨٦

قواعد الإثبات - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليست من النظام العام فإذا سكت عنها الخصم عد ذلك تنازلاً منه عن حقه في الإثبات بالطريق الذي رسمه القانون ولا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ١٦٨٢ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٣١٩ بتاريخ ١٢/٣/١٩٨٦

قواعد الإثبات - ومن بينها الإستجواب - ليست من النظام العام فإذا سكت من يريد التمسك بها عد ذلك تنازلاً منه ، وليس له التحدى بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٢١٢٤ لسنة ٥٥ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٤٨ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٩٠

المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن قواعد الإثبات غير متعلقة بالنظام العام فيجوز الإتفاق على مخالفتها صراحة أو ضمناً ، كما يجوز لصاحب الحق في التمسك بها أن يتنازل عنها ، وإذا خلت الأوراق من سبق تمسك الطاعن أمام محكمة الموضوع بما تقضي به المادة ١٥ من قانون الإثبات من اشتراط التاريخ الثابت في المحرر العرفي ليكون حجة على الغير ، فإنه لا يجوز للطاعن التمسك لأول مرة أمام هذه المحكمة بمخالفة الحكم المطعون فيه لقاعدة من قواعد الإثبات .

الطعن رقم ٢١٤٩ لسنة ٥٣ مكتب قني ٤٢ صفحة رقم ١٠٠١ بتاريخ ٥/٥/١٩٩١

لما كان النص في المادة ١٥ من قانون الإثبات على أن " يكون المحرر العرفي حجة على الغير في تاريخه إلا منذ أن يكون له تاريخ ثابت " لا يتعلق بالنظام العام وكان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بعدم الاحتجاج قبلهما بالتاريخ الذي حملته المستندات المشار إليها ولم ينازعا فيما حوته من تنازل فإن الحكم المطعون فيه إذ عول على ما جاء فيها كقرينه على ترك المستاجر للعين المؤجرة وتخليه عنها لمطلقة المطعون ضدها في التاريخ المثبت بها لا يكون قد خالف القانون .

* الموضوع الفرعي : مبدأ الثبوت بالكتابة :

الطعن رقم ٦٢ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٦٢ بتاريخ ١٩٤٩/١٢/١

يجب - لكى يعتبر المحرر الصادر من يوب عن الخصم المطلوب الإثبات عليه كوكيل أو ولى أو وصى مبدأ ثبوت بالكتابة - أن يكون قد صدر منه فى حدود نيابته . فإذا كان الحكم قد إقتصر فى إعتباره الإقرار سالف الذكر مبدأ ثبوت بالكتابة على كونه صادراً من جد القصر والوكيل عن الوصية دون أن يبين ما إذا كان هذا الإقرار قد صدر فى حدود وكالة الجدة عن الوصية من ناحية ، وفى حدود سلطتها كوصية على القعد من ناحية أخرى ، فإنه يكون قاصر البيان قصوراً يستوجب نقضه .

الطعن رقم ٧٤ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ١٦٢ بتاريخ ١٩٥٠/١/٥

إذا قدم شخص ضمن مستنداته مستنداً صادراً له من آخر يقرر فيه أنه كانت بيده ورقة ضد صادرة له من هذا الشخص خاصة ببيع قدر من الأرض وأنه وقد أصبح هذا البيع نهائياً فإن ورقة الضد التى ضاعت منه تعتبر لاغية ولا يعمل بها إذا ظهرت ، فأجازت المحكمة لهذا الآخر أن يثبت ما إحتوته هذه الورقة بقرائن الأحوال فإنها لا تكون قد خالفت القانون . إذ أن تمسك ذلك الشخص بالمستند الذى قدمه يفقد تسليمه سبق وجود ورقة الضد وبضائعها وبأن موضوعها خاص بالبيع الذى هو محل الدعوى .

الطعن رقم ٩٣ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٣٨٥ بتاريخ ١٩٥٠/٣/٣٠

إن تقدير ما إذا كانت الورقة المتمسك بها تعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة من حيث كونها تجعل الإثبات قريب الإحتمال أو لا تجعله كذلك هو إجتهد فى فهم الواقع مما يستقل به قاضى الموضوع ، فمتى كانت المحكمة قد حصلت فى منطق سليم من أوراق الدعوى وأقوال الخصوم فيها أن التعاقد لم يتم وأن الورقة المتمسك بها كمبدأ ثبوت بالكتابة إنما تشير إلى مشروع عقد عدل عنه ، فلا مسيل إلى الجدل فى ذلك أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ١٤٦ لسنة ١٨ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٣٤٦ بتاريخ ١٩٥١/٢/١٥

لا تريب على المحكمة إن هى إتخذت من الخطابات الصادرة من مورثة الخصوم إلى مستأجر أطيان الروكية التى كانت تقوم بإدارتها لاسيما الخطاب التى تطالب فيه المستأجر المذكور بمبلغ سبق أن طالته به فى خطاب سابق لحاجتها الشديدة إليه فى العمارة - لا تريب على المحكمة إن هى إتخذت منها مبدأ ثبوت بالكتابة يقرب إحتمال أن المال الذى أنفق فى شراء الأرض وبناء العمارة التى يدعى الطاعن أنها كانت مملوكة للورثة إنما كان من مال الروكية ولحسابها . ومتى كانت المحكمة قد إستكملت مبدأ الثبوت هذا بقرائن عديدة ساقها ومن شأنها أن تؤدى إلى ما إستخلصته منها فإن حكمها يكون مطابقاً للقانون وإن لم يذكر القاعدة القانونية التى أقام قضاءه عليها ، إذ بحسبه أن يكون هذا

الذى إنتهجه موافقاً للتطبيق الصحيح للقانون . ومن ثم فإن الطعن فيه بالخطأ فى تطبيق القانون إستناداً إلى أنه خالف قواعد الإثبات يكون غير صحيح.

الطعن رقم ١٩٧ لسنة ١٩ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٨٧ بتاريخ ١٩٥١/١١/٢٢

إذا قدمت فى الدعوى قصاصات ورق مجموعة بعضها إلى بعض بطريق اللصق على إنها تضمنت شروط إسترداد العين المبيعة فاستدلت المحكمة منها ومن ترتيب العبارة الواردة بها وخصوصاً ما يتعلق منها بالعين ومقدارها وحق إستردادها ، مع إتحاد الخط والحبر والورق ووجود توقيع بصمة ختم المشتري على إحداها إستدلت من ذلك على أن هذه البقايا هى أجزاء لأصل واحد فاعتبرتها - لا ورقة ضد كاملة - بل مبدأ ثبوت بالكتابة أكملته بما إستخلصته من شهادة الشهود والقرائن التى أوردتها ، وبناء على ذلك قضت بأن العقد وإن كتب فى صورة عقد بيع بات هو فى حقيقته يخفى رهنا فذلك ليس فيه خطأ فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ٢٣٦ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٥٧٠ بتاريخ ١٩٥٣/٣/٥

متى كان الواقع هو أن الطاعن أقام الدعوى على المطعون عليهم وطلب الحكم بإلزامهم بمبلغ معين بموجب سند ذكر فيه أن هذا المبلغ سلم لهم على سبيل القرض ، فدفع المطعون عليهم الدعوى بأن المبلغ المطالب به ليس قرضاً وإنما هو ثمن حصة فى ماكينة اشتروها من الطاعن بموجب عقد بيع محرر فى تاريخ تحرير السند وكان الحكم المطعون فيه إذ اعتبر عقد البيع مبدأ ثبوت بالكتابة يجيز للمطعون عليهم تكمله إثبات دفاعهم بالينة قد قرر أن هذا العقد هو ورقة صادرة من الطاعن ومحورة مع السند موضوع الدعوى فى مجلس واحد علاوة على اتحادهما فى خط الكاتب لهما والشهود الموقعين عليهما والممداد المحررين به ، كما أنه يستبعد أن يشتري المطعون عليهم حصة الطاعن فى الماكينة وأن يدفعوا اليه الثمن ويفترضوا فى نفس مجلس العقد المبلغ المحرر به السند إذ قرر الحكم ذلك فإنه يكون قد استند إلى أدلة مسوغة تؤدي إلى النتيجة التى رتبها عليها ، وليس فيما قرره مخالفة للقانون .

الطعن رقم ٣١٤ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٨٤٨ بتاريخ ١٩٥٣/٤/٩

متى كان الحكم الابتدائى قد قضى بإلزام الطاعن بمبلغ مقابل ثمن أطيان كلف بيعها من مورث المطعون عليهم وكان الطاعن قد تمسك فى دفاعه لدى محكمة الإستئناف بأنه أوفى ثمن هذه الأطيان للمورث المذكور مستنداً إلى محضرى صلح موقفاً عليهما من المورث باعتبارهما ورفقين صادرين من خصمه فى تاريخ لاحق لتاريخ بيع الأطيان لم ينص فيهما على مديونية للمورث بأى إلزام لا بصفته الشخصية ولا بصفته وكيلًا عنه ، وأنهما يصلحان لأن يكونا مبدأ ثبوت بالكتابة يجملان دفاعه بعدم

مديونته في ثمن الأطنان قريب الاحتمال وطلب إحالة الدعوى على التحقيق لإثبات هذا الدفاع ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل الرد على هذا الطلب يكون قد عاره قصور مبطل له بما يستوجب نقضه في هذا الخصوص .

الطعن رقم ٧ لسنة ٢١ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٢٩٧ بتاريخ ١٩٥٣/١٢/٢٤

تقدير ما إذا كانت الورقة تعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة هو من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع متى أقام قضاءه على استخلاص ماتغ .

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٢٢ مكتب فني ٦ صفحة رقم ١٠٨٦ بتاريخ ١٩٥٥/٥/٥

تقدير وجود المانع الأدبي من الحصول على كتابة أو انعدامه هو مما يستقل به قاضي الموضوع دون معقب عليه .

الطعن رقم ٦٠ لسنة ٢٢ مكتب فني ٦ صفحة رقم ١٠٩٩ بتاريخ ١٩٥٥/٥/٥

صلة القرابة مهما كانت درجتها لا تعتبر في ذاتها مانعا أدبيا يحول دون الحصول على سند كتابي بل المرجع في ذلك إلى ظروف الحال التي تقدرها محكمة الموضوع بغير معقب عليها .

الطعن رقم ٧٩ لسنة ٢٢ مكتب فني ٦ صفحة رقم ١٧١٤ بتاريخ ١٩٥٥/٦/٢

لما كانت قواعد الإثبات في المواد المدنية ليست من النظام العام فإنه لا يحل لمحكمة الموضوع أن تقرر من تلقاء نفسها بقيام المانع الأدبي من الحصول على سند كتابي وتقضي بإحالة الدعوى على التحقيق لإثبات ما لا يجوز إثباته إلا بالكتابة ، بل يجب على من يدعى وجود هذا المانع أن يتمسك به ثم يكون للمحكمة بعد ذلك أن تقدر دفاعه وتجزئ الإثبات بالينة أو لا تجزئ .

الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٢٢ مكتب فني ٦ صفحة رقم ٦٦٣ بتاريخ ١٩٥٥/٢/١٠

قاعدة عدم جواز الإثبات بالينة في الأحوال التي يجب فيها الإثبات بالكتابة ليست من النظام العام فعلى من يريد التمسك بالدفع بعدم جواز الإثبات بالينة أن يتقدم بذلك لمحكمة الموضوع قبل البدء في سماع شهادة الشهود فإذا سكت عن ذلك عد سكوته تنازلا منه عن حقه في الإثبات بالطريق الذي رسمه القانون وإذن فمتى كانت المحكمة قد أحالت الدعوى إلى التحقيق لإثبات أن العقد المدعى بتزويره حرر من صورة واحدة على خلاف الثابت بالعقد المذكور من أنه حرر من نسخ بعدد المتعاقدين وسكت المدعى عليه في دعوى التزوير عن هذا الحكم ولم يعترض عليه بل نفذه بإعلان شهوده لتأييد صحة ما يدعيه وصدر الحكم في الدعوى ولما استأنفه لم ينع في استئنافه على قضاء ذلك الحكم شيئا فإن هذا يكون قاطعا في الدلالة على قبوله الحكم مانعا من الطعن فيه بالنقض .

الطعن رقم ١٩٦ لسنة ٢٢ مكتب فني ٨ صفحة رقم ٢٤١ بتاريخ ١٩٥٧/٣/٢١

لكي يؤخذ من وقع على كشف حساب بإقراره يجب أن يثبت أنه كان عالما بتفاصيل الحساب ، فإذا

كان التوقيع على ورقة مجملة ذكر بها أن رصيد الحساب السابق مبلغ معين فليس في هذا ما يدل على أن الموقع كان ملماً بالحسابات السابقة على إثبات هذا الرصيد .

الطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٢٣ مكتب فني ٨ صفحة رقم ٩١٧ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٥٧

لمبدأ الثبوت بالكتابة ما للكتابة من قوة في الإثبات متى كملته البينة يستوى في ذلك أن يكون الإثبات بالكتابة مشروطاً بنص القانون أو باتفاق الطرفين - وعلى ذلك فإذا رفع البائع الدعوى بطلب لمن ألقطان باعها وقدم المشتري للمحكمة ورقة عندها مبدأ ثبوت بالكتابة على التخالص من ثمن تلك الألقطان طالباً تكملته بالبينة فلم يعتد الحكم بهذا الدفاع إستناداً إلى إتفاق الطرفين على عدم إثبات التخالص بغير الكتابة فإن الحكم يكون قد أخطأ إذ لو صح إعتبار تلك الورقة مبدأ ثبوت بالكتابة يجعل التخالص محتملاً لكان للمتمسك بها تكملته بالبينة .

الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٢٤ مكتب فني ١٠ صفحة رقم ٢٥٢ بتاريخ ٢٦/٣/١٩٥٩

إذا كان يبين من نص الخطابات المتبادلة بين الطاعنة الأولى والمطعون عليه ما يفيد إقراره بحصول إتفاق بينه وبينهما قبل دخول المزاد ، وكانت الواقعة المدعاة التي طلب الطاعنون إحالة الدعوى إلى التحقيق لتكملة إثباتها بالبينة أن الاتفاق قد انعقد على أن يكون المزاد صورياً على حد قولهم ، وكان ما قرره الحكم من أنهم لم يقدموا مبدأ ثبوت بالكتابة على أن من الشروط المضق عليها ألا نزول ملكية المنزل المتنازع عليه إلى المطعون عليه - يعتبر من قبيل المصادرة على المطلوب فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق يكون معيياً بالقصور .

الطعن رقم ٤٨٩ لسنة ٢٥ مكتب فني ١١ صفحة رقم ٦٣٥ بتاريخ ٨/١٢/١٩٦٠

جرى قضاء محكمة النقض على أن تقرير ما إذا كانت الورقة التي يراد إعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة تجعل الإثبات قريب الاحتمال أو لا تجعله هو إجتهد في فهم الواقع يستقل به قاضي الموضوع متى أقام قضاءه على إستخلاص سائغ .

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٢٦ مكتب فني ١٢ صفحة رقم ٢١٢ بتاريخ ٩/٣/١٩٦١

تقدير ما إذا كانت الورقة التي يراد إعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة من شأنها أن تجعل الأمر المراد إثباته قريب الاحتمال أو لا تجعله هو إجتهد في فهم الواقع يستقل به قاضي الموضوع متى أقام قضاءه على إستخلاص سائغ .

الطعن رقم ٢٣٤ لسنة ٣٢ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ١٤٠٩ بتاريخ ١٦/٦/١٩٦٦

لا تتطلب المادة ٤٠٢ من القانون المدني في مبدأ الثبوت بالكتابة سوى أن يجعل وجود التصرف المدعى به قريب الاحتمال فإذا كان الحكم المطعون فيه قد إستند أساساً في عدم إعتبار الإيصال الموقع عليه من المطعون ضده مبدأ ثبوت بالكتابة إلى خلوه هذا الإيصال من بيان إسم دافع المبلغ وسبب

تحريره وأوصاف المبيع وطريقة أداء الثمن ومدة الضمان وتاريخ التسلم ورتب الحكم على خلو الإيصال من البيانات المذكورة أن ذلك الإيصال لا يجعل التصرف المدعى به قريب الاحتمال وهي بيانات لو توافرت في الإيصال المذكور لكونت منه دليلاً كتابياً كاملاً فإن الحكم يكون قد أقام قضاءه على أساس خاطيء لمفهوم مبدأ ثبوت الكتابة فجاء بذلك مخالفاً للقانون .

الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٠٣٥ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٥

إذا كان سبب الالتزام ثابتاً بالكتابة فإنه لا يجوز للمصالحدين إثبات صوريته إلا بالكتابة إلا أن المشرع قد أجاز الإثبات بالينة فيما كان يجب إثباته بالكتابة إذا وجد مبدأ ثبوت بالكتابة ومتى تميز هذا المبدأ بالينة أو القرائن فإنه يقوم مقام الدليل الكتابى الكامل فى الإثبات .

الطعن رقم ٢٤٣ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٧٤٣ بتاريخ ١٩٦٧/٣/٣٠

تقدير الورقة المراد اعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة من جهة كونها تجعل وجود التصرف المدعى به قريب الاحتمال أو لا تجعله هو مما يستقل به قاضى الموضوع ولا رقابة لمحكمة النقض عليه فى ذلك متى كان رأيه لا يتعارض مع ما هو ثابت بالورقة ومقاماً على أسباب تسوغه .

الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٧٩٠ بتاريخ ١٩٦٧/١١/٣٠

يشترط للاحتجاج بالكتابة أن تكون صادرة ممن وقعها أو من نائبه كما يشترط فى المحرر كى يعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة أن يكون صادراً كذلك من الخصم المطلوب الإثبات عليه أو ممن ينوب عنه فى حدود نيابته .

الطعن رقم ٧ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٣٤٢ بتاريخ ١٩٧٣/٢/٢٧

إن المادة ٤٠٢ - من القانون المدنى ، لا تتطلب فى مبدأ الثبوت بالكتابة سوى أن يجعل وجود التصرف المدعى به قريب الاحتمال ، كما أن تقدير الورقة المراد اعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة من جهة كونها تجعل هذا التصرف قريب الاحتمال أو لا تجعله كذلك هو مما يستقل به قاضى الموضوع ، ولا رقابة لمحكمة النقض عليه فى ذلك ، متى كان رأيه لا يتعارض مع ما هو ثابت بالورقة ومقاماً على أسباب تسوغه .

الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٢٦٨ بتاريخ ١٩٧٥/١/٢٨

يكفى فى مبدأ الثبوت بالكتابة طبقاً للمادة ٤٠٢ من القانون المدنى أن يجعل وجود التصرف المدعى به قريب الاحتمال وإذا كان الحكم المطعون فيه قد إستند فى عدم اعتبار الخريطة - التى تدعى الزوجة الطاعة أن المورث حررها بخطه وبين بها الأطيان المبيعة لها - مبدأ ثبوت بالكتابة ، إلى أنه لا يبين منها الصفة التى وقع بها المورث عليها ، وإلى خلوها من بيان إسم البائع وموقع الأطيان والثمن وما تم فيه ورتب الحكم على ذلك أن هذه الخريطة لا تجعل التصرف المدعى به قريب الاحتمال ، ولما كانت

هذه البيانات لو توافرت في الخريطة المذكورة لكونت منها دليلاً كاملاً ، هذا إلى أن الثابت من الإطلاع على الخريطة إنها تشمل على حدود الألبان المبيعة للطاعة فإن الحكم يكون بذلك قد أقام قضاءه في هذا الخصوص على أساس خاطئ لمفهوم مبدأ البتوت بالكتابة علاوة على مخالفة الثابت بالأوراق .

الطعن رقم ١٨٩ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٦١٠ بتاريخ ١٧/٣/١٩٧٥

إذ كان الحكم المطعون فيه قد اعتمد فيما استخلصه من المخالفات والمستندات - بصدد مقدار أجرة سنة ٦٤/٦٥ الزراعية موضوع النزاع - على المعنى الظاهر لها وبين الإعتبارات المقبولة المؤدية لما ذهب إليه ، وكان لا مانع من إعتبار الورقة دليلاً كاملاً على إثبات تصرف معين وفي ذات الوقت مبدأ ثبوت بالكتابة بالنسبة لتصرف آخر ، وكان تقدير ما إذا كانت الورقة المتمسك بها من الخصم تعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة هو من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع ، فإنه بحسب الحكم المطعون فيه أن إعتبر ورقة المحاسبة عن سنتي ٦٢/٦٣ ، ٦٤/٦٣ الزراعيتين بقيمة إيجارية أقل من الأجرة الواردة بالعقد وبعد خصم المصاريف المتمسك بها من الطاعين الأول والثاني " المستأجرين " مبدأ ثبوت بالكتابة لم يطلبها تكملته بالينة ، ومن ثم إتخذ من عجزهما عن إثبات إدعائهما - الأجرة الأقل وخصم المصاريف موجباً لرفضه .

الطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٨٠ بتاريخ ٢٧/١١/١٩٧٩

لا يتطلب القانون بيانات معينة في الورقة لإعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة ويكفي أن تكون صادرة من الخصم أو يحتج عليه بها وأن تجعل التصرف المدعى به قريب الاحتمال .

الطعن رقم ١٢٠٥ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ١٠٧ بتاريخ ١١/٤/١٩٧٩

مجرد تمسك الخصم بورقة مكتوبة صادرة من خصمه بإعتبار أنها تكون مبدأ ثبوت بالكتابة لا يقوم مقام الدليل الكامل فيما يجب إثباته بالكتابة بل على صاحب المصلحة طلب إستكمالها بشهادة الشهود أو بالقرائن أو بهما معاً حتى تنظر المحكمة في طلبه إحالة الدعوى إلى التحقيق ، وإذا كان الثابت إن الطاعين لم يطلبها الإحالة إلى التحقيق لإستكمال الناقص ، فلا تريب على الحكم المطعون فيه إن هو إلتفت عنه .

الطعن رقم ٩٨٠ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٦٥٧ بتاريخ ٢٥/٢/١٩٨١

مبدأ الثبوت بالكتابة يقتضى فضلاً عن وجود كتابه من شأنها أن تجعل المدعى به قريب الاحتمال ، أن تكون هذه الكتابة صادرة من الخصم الذي يحتج عليه بها أو من ينوب عنه قانوناً .

الطعن رقم ٤٥ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ١٤٧٠ بتاريخ ١٤/٥/١٩٨١

مفاد الفقرة الثانية من المادة ٦٢ من قانون الإثبات أن كل كتابة تصدر من الخصم ويكون من شأنها أن

تجعل وجود التصرف المدعى به قريب الاحتمال تعبر مبدأ ثبوت بالكتابة ، وإذ كان المطعون ضده قد جرى دفاعه على أن التاريخ الثابت بالعقد المؤرخ ١-١-١٩٦٨ ليس التاريخ الحقيقي لإبرامه وأنه أبرم تهرباً من تنفيذ حكم نفقة ، فإنه إذ إتخذ الحكم مع ذلك من أقوال الطاعين في محضر حرر بتاريخ ١٢-٥-١٩٦٩ - بعدم سابقة صدور بيع لهما من المطعون ضده - دليلاً يجعل الإدعاء بصورية العقد الظاهر قريب الاحتمال فإنه يكون قد شابه فساد في الاستدلال ومن ثم لا يصلح أساساً لمبدأ ثبوت بالكتابة يجيز الإثبات بالبينة .

للطنن رقم ٤٩٣ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٥٨١ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٨

نص المادة ٦٢ من قانون الإثبات يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المشرع قد جعل لمبدأ الثبوت بالكتابة ما للكتابة من قوة في الإثبات متى أكمله الخصوم بشهادة الشهود أو القرائن واشترط لتوافر مبدأ الثبوت بالكتابة أن تكون هناك ورقة مكتوبة صادرة من الخصم المراد إقامة الدليل عليه أو من يمثله أو يتوب عنه قانوناً وأن يكون من شأنها أن تجعل الالتزام المدعى به أو الواقعة المراد إثباتها مرجحة الحصول وقرينة الاحتمال ، ومن المقرر أيضاً أن تقدير الورقة المراد اعتبارها مبدأ ثبوت الكتابة من جهة كونها تجعل التصرف المدعى به قريب الاحتمال يعتبر من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع بشرط أن يكون ما استخلصه وبني عليه لقضائه سابقاً .

للطنن رقم ٢٥١٥ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٦٠٠ بتاريخ ١٩٨٦/٥/٢٧

مبدأ الثبوت بالكتابة هو كل كتابه تصدر من الخصم ويكون من شأنها أن تجعل وجود التصرف المدعى به قريب الاحتمال .

للطنن رقم ٦٣٥ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ١٠٩ بتاريخ ١٩٨٧/١/١٤

يدل نص المادة ٦٢ من قانون الإثبات الصادر بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المشرع قد جعل لمبدأ الثبوت بالكتابة ما للكتابة من قوة في الإثبات متى أكمله الخصوم بشهادة الشهود ويستوى في ذلك أن يكون الإثبات بالكتابة مشروطاً بنص القانون أو باتفاق الخصوم وأن القانون لا يتطلب بيانات معينة في الورقة لإعتمادها مبدأ ثبوت بالكتابة ويكفي أن تكون صادرة من الخصم الذي يحتج عليه بها وأن تجعل التصرف المدعى به قريب الاحتمال وأن تقدير ما إذا كانت الورقة التي يراد اعتبارها كذلك من شأنها أن تجعل الأمر المراد إثباته قريب الاحتمال ، هو إجهاد في فهم الواقع يستقل به قاضي الموضوع ولا رقابة عليه في ذلك من محكمة النقض متى كان استخلاصه سابقاً . وإذ كان الحكم الابتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه في صدد ثبوت وكالة الطاعن عن مورث المطعون عليهما قد استند في إعتبار الخطابات المرسله من الطاعن لمورث المطعون

عليهما والتي أقر بصورها منه وتوقيعه عليها مبدأ لبوت بالكتابة إلى ما خلص إليه من عباراتها ، أن الطاعن كان يقوم بتحصيل مبالغ لحساب ذلك المورث يودعها حسابه في البنك ويود مبالغ للمستأجرين مودعه كأمين ويدفع أجرة مسمره ويقوم بإصلاح بعض أثاث الفيلات ويتأجيرها للغير وتضمن أحدها تقريراً مفصلاً عن الإيراد والمصروفات ثم أجاز تكملة الدليل بشهادة الشهود ، وكان الحكم المطعون فيه قد إستخلص في حدود سلطته التقديرية من أقوال شاهد المظنون عليهما ومن عبارات تلك الخطابات أن الطاعن كان وكيلاً عن مورث المظنون عليهما ورتب على ذلك إلزامه بتقديم كشف حساب عن تلك الوكالة وأداء ما أسفرت عنه تصفية الحساب بينهما وكان إستخلاصه في هذا المقام سائفاً فإن ما يطره الطاعن .. لا يبدو أن يكون جديلاً موضوعياً في تقدير محكمة الموضوع للأدلة تنحصر عنه رقابة محكمة النقض

الطعن رقم ٩٨٨ لسنة ٥٢ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٥٨٥ بتاريخ ١٣/٦/١٩٨٩

لما كان مجرد إنكار الخط لا يبرر إهدار حق من يتمسك به في أن يثبت صدوره ممن هو منسوب إليه بل يتعين - وفقاً لنص المادة ٣٠ من قانون الإثبات - إذا كان المحرر منتجاً في النزاع ولم تكف وقائع الدعوى ومستنداتها لتكون عقيدة المحكمة في شأن صحة الخط أو الأمضاء أو الختم أو بصحة الأصبع أن تأمر المحكمة بالتحقيق لإثبات صحته بالمضاهاة أو سماع الشهود أو بكليةما ، وكان الين من الأوراق أن الطاعن قدم إلى محكمة الموضوع عقداً يفيد إستجاره من مورثه أطيان النزاع وتمسك بإعتباره مبدأ لبوت بالكتابة تأسيساً على أنه محرر بخط مورث المظنون ضدهم نفسه فرد الحكم المطعون فيه على ذلك بمجرد القول بأن الوكيل المظنون ضده نفى أن هذا العقد بخط مورثهم وحجب الحكم نفسه بذلك عن تطبيق القاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٠ من قانون الإثبات فإنه يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٣٤٥ بتاريخ ٢٢/٥/١٩٨٩

إذ كان الإثبات يتناول - في واقع الأمر - مسائل موضوعية فإنه يدخل في سلطة محكمة الموضوع في تحصيل فهم الواقع في الدعوى ولا يخضع فيه لرقابة محكمة النقض متى أقامت قضاءها على أسباب سائفة لها أصلها من أوراق ومستندات وما إستخلصه منها من إدلة أو قرائن فلا إلزام عليها بتكليفهم بإقامة الدليل على دفاعهم أو لفت نظرهم إلى مقتضيات هذا الدفاع ولا يعاب عليها عدم إحالتها الدعوى إلى التحقيق أو إصدار حكم الإستجواب من تلقاء نفسها إذ أن ذلك من الرخص المتخولة لها والتي لمطلق تقديرها .

الطعن رقم ٣٦٥٢ لسنة ٥٨ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٩٩٣ بتاريخ ١٢/٢٦/١٩٩٠

المقرر وفقاً للقواعد العامة في الإثبات أن النص في الفقرة الأولى من المادة ٦٢ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ - يدل على أن المشرع خرج على الأصل العام الذي يقضي بعدم جواز الإثبات بشهادة الشهود فيما يجب إثباته بها بأن يجعل لمبدأ الثبوت بالكتابة ما للكتابة من قوة في الإثبات متى أكمله الخصوم بشهادة الشهود أو القرائن يستوي في ذلك أن يكون الإثبات بالكتابة مشروطاً بنص القانون أو بإتفاق الطرفين وإشترط لتوافره أن تكون هناك ورقة مكتوبة أيّاً كان شكلها والغرض منها وأن تكون هذه الورقة صادرة من الخصم المراد إقامة الدليل عليه أو من يمثله أو يتوب عنه قانوناً وأن يكون من شأنها أن تجعل الإلتزام المدعى به أو الواقعة المراد إثباتها مرجحة الحصول و قربية الاحتمال .

الطعن رقم ٥٥ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٧٢١ بتاريخ ١٩٣٥/٤/٢٥

إذا قالت المحكمة في حكمها : " إن إعتراف أحد طرفي الخصوم بإستلامه أجرة شهر معين هو إعتراف ضمنى بسداد أجور المدة السابقة على هذا الشهر " فقولها هذا لا يقصد منه إلا أن هذا الإعتراف هو مبدأ ثبوت بالكتابة يقرب معه إحتمال تسديد الأجرة عن المدة الماضية . فإذا هي ذكرت في ذات الحكم ظروفاً تعزز هذا الإحتمال وتوسع لها إعتبار قيام الدليل كاملاً على واقعة التسديد عن المدة الماضية كان حكمها صحيحاً لا عيب فيه .

الطعن رقم ٥٧ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٦٥٣ بتاريخ ١٩٣٥/٣/٢٨

الشهادة الرسمية المستخرجة من قلم العقود بالمحكمة المختلطة الدالة دلالة صريحة على أن هناك عقد بيع صدر من زيد لعمرو وأن البيع هو بمن قدره كذا وأن زيداً الصادر منه البيع هو الذي قدم العقد بنفسه لإثبات تاريخه فأثبت بتاريخ كذا تحت رقم كذا وأن زيداً هذا هو نفسه الذي تسلمه من قلم الكتاب بتاريخ كذا - هذه الشهادة مفادها أن بقلم العقود بالمحكمة المختلطة إيصالاً موقعاً عليه من زيد يفيد تسلمه لذلك العقد وأن هذا العقد صادر منه بالبيع لعمرو بمبلغ كذا . ولا شك أن ذلك الإيصال المستفاد حتماً من عبارة الشهادة الرسمية ، التي هي في ذاتها حجة لمن يطعن فيها بأى مطعن هو ورقة صادرة من زيد دالة على ما كان منه من البيع لعمرو بالثمن المذكور . وهذا الإيصال وإن كان لا يفيد قطعاً أن الثمن الوارد بعقد البيع الذي تسلمه زيد قد دفعه عمرو له فعلاً أو أنه كان ثمناً مؤجلاً إلا أن جريان العادة الغالبة بأن المشتري يدفع الثمن ، ذلك يقرب الإحتمال بأن هذا الثمن دفع فعلاً وإذن فهذا الإيصال المدلول عليه حتماً بتلك الشهادة الرسمية هو مبدأ ثبوت بالكتابة يقرب إحتمال صحة تسلم زيد لمبلغ الثمن ويجيز بحسب القانون تكميل الاستدلال بالبينه والقرائن .

الطعن رقم ٣٧ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٢٧٩ بتاريخ ١٩٤٠/١٢/٥

الإيصال المعطى من البائع لمن إسترد منه عقد البيع الذي كان قد أودعه إياه يجوز للمشتري أن يعتمد

عليه في إثبات حصول البيع له متى كان قد حصل عليه برضاء المودع لديه .

الطعن رقم ٥٨ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٣٢ صفحة رقم ٢٩٤ بتاريخ ١٩٤١/١/٢

لا يجوز أن يعطى على الحكم بمخالفته لقواعد الإثبات لعدم عده ورقة من الأوراق مبداً لثبوت بالكتابة إلا إذا كان الطاعن قد طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق على أساس أن الورقة صالحة لذلك .

الطعن رقم ٣٥ لسنة ١١ مجموعة عمر ٣٢ صفحة رقم ٤٠٢ بتاريخ ١٩٤٢/١/٨

إذا كان المتعاقبون قد رموا بإثباتهم إلى غرض معين ، وتحقق لهم هذا الغرض بالفعل ، ثم تنازعا بعد ذلك على الاتفاق ذاته من حيث وجوده ، فإن العبرة في تقدير قيمة النزاع في صدد تطبيق قواعد الإثبات تكون بقيمة ذلك الغرض ولو كانت قيمة ما ساهم فيه المتعاقبون جميعهم مما يجوز الإثبات فيه بالينة ولما كان الغرض من أوراق النصيب التي تصدرها الجمعيات الخيرية طبقاً للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٠٥ هو إستفادة هذه الجمعيات بجزء من المبالغ التي تجمع لتنفقها في الوجوه النافعة ، ثم فوز بعض مشتري تلك الأوراق بالجوائز المسماة فيها ، كان كل من يشتري ورقة مساهماً في الأعمال الخيرية وفي الجوائز التي تربحها الأوراق المسحوبة بنسبة ما دفعه من ثمن ، وبهذا تعتبر الجائزة مساهمة من صاحب الورقة بعض ما دفعه ومن المشتريين بعض ما دفعوه وهم جميعاً راضون من بادية الأمر بأن يجعلوا هذه المساهمة عرضة للتضحية مقابل الأمل في الربح . وهذا يترتب عليه أن الورقة الرابحة بمجرد إعلان نتيجة السحب تنقلب صكاً بالجائزة التي ربحتها ، ويكون من حق حاملها أن يطالب بالجائزة نقوداً كانت أو عيناً معينة . وإذا فالجائزة في الواقع هي موضوع التعاقد والغرض الملحوظ فيه عند مشتري الورقة وعند الهيئة التي أصدرت ورق النصيب على السواء . أما الورقة الرابحة فهي سند الجائزة ومظهرها الوحيد فلا تكون الجائزة مستحقة إلا بها . والقيمة المدفوعة ثمناً لها لا يكون لها عندئذ وجود إذ هي قد صارت مستهلكة في الجوائز وفي الأغراض التي من أجلها أصدرت أوراق النصيب . ولما كانت أوراق النصيب غير اسمية فإن الورقة الرابحة تكون سنداً لحامله بالجائزة ، وإذا كانت العبرة في ملكية السندات التي من هذا النوع هي بالحيازة فإن صاحب الحق في المطالبة بالجائزة هو من تكون بيده الورقة الرابحة . فإذا ما ادعى غيره إستحقاق الجائزة كلها أو بعضها فإنه ، في غير حالتي السرقة والضياع ، يتعين اعتبار القيمة المطلوبة لا بالنسبة للمحكمة المختصة فقط بل بالنسبة لقواعد الإثبات أيضاً بحيث إذا كانت قيمة المدعى به تزيد على ألف قرش كان الإثبات بالكتابة عملاً بالمادة ٢١٥ من القانون المدني .

الطعن رقم ٥٣ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٥٦ بتاريخ ١٩٤٤/٢/٣

إذا كانت المحكمة قد إستجوبت طرفي الخصوم فيما تقدم به المدين من القرائن للتدليل على كذب

الإيصال الصادر منه ، فإن محضر هذا الاستجواب لا يمكن اعتباره لذاته مبدأ ثبوت بالكتابة ، لأنه يجب إعتباره كذلك أن يكون قد تضمن قولاً صادراً عن يراد الإثبات ضده يجعل الحق المراد إثباته بالبيئة قريب الاحتمال . فإذا كان الثابت في المحضر أن كلاً من الطرفين قد أصر إصراراً تاماً على وجهة نظره : الدائن ينكر إنكاراً مطلقاً كل ما يدعيه المدين ، والمدين مصر على دعواه ، فإنه لا يمكن إعتباره مبدأ ثبوت بالكتابة .

الطعن رقم ٦٩ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٦١٤ بتاريخ ١٩٤٥/٤/٥

ليس لمن يدعي صورية الشركة التي بين شخص وآخرين أن يتخذ من هذه الصورية مبدأ ثبوت بالكتابة يجيز له أن يثبت بالبيئة والقرائن الشركة التي يدعي قيامها بينه وبين هذا الشخص . لأن تلك الصورية ليس من شأنها - حتى لو صحت - أن تجعل الشركة التي يدعيها قريبة الاحتمال .

الطعن رقم ٦١ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٣٨٧ بتاريخ ١٩٤٧/٣/٢٧

إذا كان الحكم حين تحدث عن مبدأ الثبوت بالكتابة إقتصر على إقرار المراد الإثبات ضده بوجود ورقة ضد ولكنه لم يبين ما هو هذا الإقرار ولا في أية ورقة ورد ، وهل هو يجعل الواقعة المراد إثباتها قريبة الاحتمال ، وكيف ذلك ، فإن غلوه من هذا يعجز محكمة القضاة عن مراقبة صحة تطبيق القانون إذ لا يتسنى لها بدون هذا البيان التحقق من وجود مبدأ ثبوت بالكتابة بالمعنى المراد في المادة ٢١٧ من قانون المرافعات ، فيكون معنياً نقضه لقصوره .

الطعن رقم ١٢٧ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٥٤٨ بتاريخ ١٩٤٨/٢/٢٦

إذا كانت المحكمة قد أقامت حكمها ، في الدعوى المرفوعة بمطالبة المدعى عليه بتقديم حساب عن إدارته المخبز الذي يملك المدعى نصيباً فيه ، على أن يد المدعى عليه على المخبز قد تغيرت صفتها من يد إدارة إلى يد مستأجر ، معتمدة في ذلك على أن المدعى وإن كان لم يوقع عقد الإجارة مع بقية وارثي ذلك المخبز إلا أنه أجازها إجازة ضمنية ، مستخلصة ذلك من وصول صادر من المدعى إلى المدعى عليه يفيد تسلمه مبلغ كذا على أنه ما يوازي نصيبه في أجرة المخبز ، ومن مسكوته عدة سنين عن المطالبة بحساب ، ومن قول إخوته بإقراره الإجارة ، وذلك دون أن توضح في حكمها هل إعتادها بهذا الوصول كان على إعتبار أنه كتابة دالة بذاتها على قبوله للأجرة أم على إعتبار أنه مبدأ ثبوت بالكتابة تكمله القرائن التي أوردتها ، أم على إعتبار أنه مجرد قرينة تعلق في المرتبة على تلك القرائن بحيث لا يفهم من هذا الحكم هل إلتزمت المحكمة في إثبات الإجارة الضمنية لعقد الإجارة قواعد الإثبات العامة الواردة في المادة ٢١٥ وما بعدها من القانون المدني أم قاعدة الإثبات الخاصة المنصوص عليها في المادة ٣٦٣ ، وإن كانت هي إلتزمت القواعد العامة لما الطريق الذي سلكه أهو

طريق الإثبات بالكتابة أو ما يقوم مقامها من الإثبات بالبينة والقرائن ، فهذا من الحكم قصور يعجز محكمة النقض عن مراقبته من جهة مخالفته القانون أو نزوله على أحكامه ، وهو بهذا يكون باطلاً .
الطعن رقم ١٣٠ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٥٦٦ بتاريخ ١٨/٣/١٩٤٨
إن تقدير الورقة التي يراد اعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة من جهة كونها تجعل الإثبات قريب الاحتمال أو لا تجعله هو إجتهد في فهم الواقع يستقل به قاضي الموضوع .

الطعن رقم ١٦٤ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٧٤٠ بتاريخ ٢٤/٣/١٩٤٩
- إذا رفضت المحكمة طلب الإحالة على التحقيق لإثبات وجود سند كتابي ضاع بسبب قهري ، مقيمة قضاءها بذلك على عدم جدية هذا الإدعاء لما أوردته من أسباب مبررة لوجهة نظرها ، فلا مخالفة في ذلك لحكم المادة ٢١٨ من القانون المدني .

- الورقة التي يمكن اعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة يجب أن تكون صادرة من الخصم المراد إقامة الدليل عليه وعلى ذلك فإذا صدر حكم ابتدائي بناءً على طلب أحد الدائنين بصورة عقد أبرمه مدينه ثم قضت محكمة الاستئناف بإلغائه وعدم قبول دعوى المدعي ، فهذا الحكم لا يصلح مبدأ ثبوت بالكتابة في دعوى صورة العقد التي يرفها المدين " أو ورثته " فيما بعد على من أصدر له التصرف " أو ورثته " .

الطعن رقم ٢١ لسنة ١٨ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٧٩٧ بتاريخ ٩/٦/١٩٤٩
إن كون الورقة الصادرة من الخصم منتجة قرب إحتمال التصرف المراد إثباته هو من المسائل التي يستقل قاضي الموضوع بتقديرها متى كان تقديره مستنداً إلى علة سائفة .

* الموضوع الفرعي : معنى الإثبات :

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٥٤ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٣٤٥ بتاريخ ٢٢/٥/١٩٨٩
الإثبات بمعناه القانوني هو إقامة الدليل أمام القضاء بالطرق التي حددها القانون فهو قوام الحق الذي يتجرد من قيمته ما لم يقوم الدليل عليه .

* الموضوع الفرعي : نذب الخبر :

الطعن رقم ٦١ لسنة ١٩ مكتب فني ٢ صفحة رقم ١٠٢٠ بتاريخ ١٤/٦/١٩٥١
متى كان الواقع في الدعوى هو ان الطاعن ادعى ملكية جزء من الأتيان يضع اليد عليه بمقولة انه لم يدخل فيما سبق ان باعه له المطعون عليه الثالث وترع هذا الأخير ملكيته منه وفاء لمتأخر الثمن استنادا الى ان ما نزع ملكيته أقل مما بيع فضلاً عن اختلاف الحد القبلي فيهما ، وكان الثابت من محضر أعمال الخبر أنه نفذ الحكم التمهيدى بمعينة الأتيان وطبق المستندات وأنه وان لم يشفع التقرير برسم تخطيطي كما كلفه بذلك الحكم التمهيدى الا انه فصل الأمر تفصيلاً أفتع محكمة الموضوع بما رأت

معه وضوح الحقيقة - ان ادعاء الطاعن غير صحيح - دون حاجة الى الاستعانة برسم تخطيطي فلا عليها فيما رأت ومن ثم فإن النعي على الحكم مخالفة القانون يكون على غير أساس .

الطعن رقم ١٨٣ لسنة ١٩ مكتب فني ٢ صفحة رقم ٨٠٧ بتاريخ ١٩٥١/٥/٣
المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب تعيين خبير آخر أو الانتقال متى كانت قد وجدت في تقرير الخبير السابق ندبه وفي أوراق الدعوى وعناصرها الأخرى ما يكفي لتكوين عقيدتها للفصل فيها . وإذن فمتى كان ما أورده الحكم من أسباب يفيد أنها لم تر حاجة للتجاء الى اجراء آخر في الدعوى فإن الطعن عليه بالقصور يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٢ مكتب فني ٦ صفحة رقم ٨٦٧ بتاريخ ١٩٥٥/٣/٢٤
ندب خبراء ثلاثة أو مناقشة الخبير المقدم تقريره ليس مما يجب على محكمة الموضوع إجراؤه إذ لها عملاً بالمادتين ٢٢٥ و ٢٤٣ من قانون المرافعات اتخاذ هذين الإجرايين عند الاقتضاء إن رأت حاجة لذلك ، أما إذا كانت قد كونت عقيدتها من الأدلة التي التفتت بها بما يفني عن اللجوء إليهما فلا تشرب عليها إن هي لم تأمر باتخاذهما .

الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٢٦ مكتب فني ١٢ صفحة رقم ٧٥٢ بتاريخ ١٩٦١/١٢/٧
ندب الخبير في الدعوى بعد - وفقاً للمادة ٢٢ من قانون المرافعات - من الرخص المخولة لقاضي الموضوع وله وحده تقدير لزوم أو عدم لزوم هذا الإجراء ولا معقب عليه في ذلك متى كان رفض طلب تعيين الخبير قائماً على أسباب مبررة له . وإذن فإذا كان الحكم المطعون فيه قد رد على طلب ندب خبير بما مفاده أن المحكمة لم ترى محلاً لإجابة هذا الطلب اكتفاء بما قام عليه الحكم المستأنف من أسباب أقرتها عليه محكمة الاستئناف فإن النعي على الحكم بالإخلال بحق الدفاع أو القصور يكون في غير محله متعيناً ورفضه .

الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٢٧ مكتب فني ١٣ صفحة رقم ٢٨٥ بتاريخ ١٩٦٢/٢/٢١
ندب خبير في الدعوى هو - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - من الرخص المخولة لقاضي الموضوع وله وحده تقدير لزوم هذا الإجراء أو عدم لزومه ولا معقب عليه في ذلك متى كان رفضه إجابة هذا الطلب قائماً على أسباب مبررة له ، ومن ثم فلا تشرب على المحكمة إذا هي لم تر محلاً لندب خبير بعد أن ثبت لها أن عناصر تقدير أرباح الممول والأسس التي بنى عليها تقدير وعاء الضريبة سليمة وعادلة .

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٨ مكتب فني ١٤ صفحة رقم ٣٩٨ بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٨
تعيين الخبير في الدعوى رخصة من الرخص المخولة لقاضي الموضوع فله وحده تقرير لزوم أو عدم لزوم هذا الإجراء ولا معقب عليه في ذلك متى كان رفض إجابة طلب تعيين الخبير قائماً على أسباب

مبررة له . ومتى كان ما استند إليه الحكم في رفض طلب تعيين الخبير سائفا فلا سبيل للمجادلة في ذلك أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٣١٧ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٢٠٣٠ بتاريخ ١٢/٢٩/١٩٦٦
تعيين الخبير في الدعوى من الرخص المخولة لقاضى الموضوع فله وحده تقدير لزوم أو عدم لزوم هذا الإجراء ولا معقب عليه في ذلك متى كان رفضه لطلب تعيين الخبير قائماً على أسباب مبررة له .

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٩٥٦ بتاريخ ٥/١١/١٩٦٧
لقاضى الموضوع أن يبنى قضاءه بعدم صحة الورقة على نتيجة المضاهاة التى يقوم بإجرائها بنفسه دون الاستعانة بخبير لأن القاضى هو الخبير الأعلى فيما يتعلق بوقائع الدعوى المطروحة عليه ومن ثم فإذا كانت محكمة الموضوع قد أجرت المضاهاة بنفسها وانتهت منها إلى تزوير السند فإن ما يشير به الطاعن في شأن عدم كفاية أوراق المضاهاة التى إستعان بها الخبير الذى جاء تقريره متفقاً مع نتيجة المضاهاة التى أجرتها المحكمة يكون غير منتج .

الطعن رقم ١٢٧ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٤٨٢ بتاريخ ٧/٢٥/١٩٦٧
سلطة قاضى الموضوع في الحكم بصحة الورقة المدعى بتزويرها أو بطلانها ووردها بناء على ما يستظهره من ظروف الدعوى وملابساتها هي من إطلاقاته دون أن يكون ملزماً بالسير في إجراءات التحقيق أو ندب خبير ، فإذا كان الحكم المطعون فيه قد ساق الأدلة والقرائن التى خلص منها إلى تزوير إيصال فلا عليه بعد ذلك إذ لم يندب خبيراً أو يحيل الدعوى إلى التحقيق .

الطعن رقم ٣٥٦ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٥٩٩ بتاريخ ٣/٢٦/١٩٦٨
محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة الخصوم إلى طلب تعيين خبير مرجح متى كانت قد وجدت في تقرير الخبير المنتدب ومن القرائن الأخرى ما يكفى لإقناعها بالرأى الذى إنتهت إليه . وكان طلب الخصوم مناقشة الخبراء ليس حقا تتحتم على المحكمة إجابته بل هي صاحبة السلطة في تقدير ما إذا كان هذا الإجراء منتجاً أو غير منتج .

الطعن رقم ٨٩ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٥٦٩ بتاريخ ٣/٢١/١٩٦٨
لا إزام على محكمة الموضوع في أن تجيب الخصم إلى طلب الإستعانة بخبير إستشارى إذ الأمر في إجابة هذا الطلب وعدم إجابته متروك لتقديرها .

الطعن رقم ٨٤ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٦٥٦ بتاريخ ٤/٢٢/١٩٦٩
تقتصر مهمة الخبير على تحقيق الواقعة في الدعوى وإبداء رأيه في المسائل الفنية التى يصعب على القاضى إستقصاء كنهها بنفسه دون المسائل القانونية .

الطعن رقم ٥٦٥ لسنة ٣٥ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ١٢٦ بتاريخ ١٩٧٢/٢/٢
متى كانت المحكمة قد وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لإقناعها بالرأى الذى إنتهت إليه فى شأن المكافأة - من أن العرف لم يجر فى الشركة إلا على صرف مكافأة تعادل مرتب شهرين سنوياً دون حاجة إلى إجابة الطاعن - العامل - إلى طلبه بنذب خبير لتحقيق قيام مخالف على النحو الذى أثاره فى دفاعه فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالقصور فى التسيب والإخلال بحق الدفاع يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٣٧ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ١٣٥٧ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/١٢
نذب خبير آخر ليس مما يجب على محكمة الموضوع إجراؤه بل أن هذا الإجراء وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة جوازى لمحكمة الموضوع متروك لمطلق تقديرها ، ومن ثم فلا تثريب عليها إن هى لم تر استعمال هذه الرخصة التى منحها المشرع لها ، ذلك أن تقدير المحكمة لعمل الخبير هو مما يدخل فى سلطتها الموضوعية ، وهى باعتبارها الخبير الأعلى لها أن تقدر رأى الخبير ، ولو كان فى مسألة فنية دون حاجة إلى الإستعانة فى ذلك برأى خبير آخر ما دامت لم تر لزوماً لهذا الإجراء .

الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٣٨ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ١٢٦٨ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/١٧
لا تثريب على المحكمة إذا لم ترد على مختلف مناحي دفاع الطاعنة ، كما أنها غير ملزمة بأن تجيب الخصم إلى طلب الإستعانة بخبير آخر أو ثلاثة خبراء ، إذ الأمر فى إجابة ذلك أو عدم إجابته متروك لتقديرها .

الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٥ صفحة رقم ٧٦١ بتاريخ ١٩٧٤/٤/٢٩
- محكمة الموضوع ليست ملزمة بإجابة طلب تعيين خبير آخر متى وجدت فى تقرير الخبير السابق ندبه فى أوراق الدعوى وعناصرها الأخرى ما يكفي لتكوين عقيدتها للفصل فيها ، كما أنها ليست ملزمة بالرد إستقلالاً عن المطاعن التى وجهت إلى تقرير الخبير ما دامت أنها أخذت بما جاء فيه محمولاً على أسبابه لأن فى أخذها به ما يفيد أنها لم تجد فى تلك المطاعن ما يستحق الرد عليه بأكثر مما تضمنه التقرير ، وهى فى تقديرها لذلك لا سلطان عليها لمحكمة النقض .

- إذ كانت محكمة الموضوع ليست ملزمة بإجابة طلب نذب خبير أصلاً ، فإن عدم إشارتها صراحة إلى طلب نذب خبير يعتبر بمثابة قضاء ضمنى برفض هذا الطلب إذ إقامة الحكم على إعتبارات تبرره يعتبر رداً ضمنياً على ما أثير من دفاع .

الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٥ صفحة رقم ٨٧٨ بتاريخ ١٩٧٤/٥/١٤
مفاد نص المادتين ٢٤٤ ، ٢٤٦ من قانون المرافعات السابق أنه إذا قدم الخبير المنتدب فى الدعوى تقريره إلى محكمة ورات ما يبرره إستجلاء ما ورد به أو إعادة بحثه فى ضوء ما إشتمل عليه تقرير

إستشارى تقدم به الخصوم ، فإنه يجوز لها لإستكمال عقيدتها أما أن تعيد المأمورية إلى الخبير نفسه أو أن تدب خبيراً غيره أو ثلاثة خبراء للترجيح بين التقريرين ، وليس ثمة ما يمنع من أن يكون الخبير المرجح رئيساً للخبير السابق نديه فى الدعوى ، ذلك أن الوضع الوظيفى للخبير ليس هو المناط فى الإستناد إلى عمله ، كما أن رأى الخبير لا يقيد محكمة الموضوع وتقدير عمله والموازنة بينه وبين غيره هو مما تستقل به ، وإذا تعددت التقارير فإنها تبنى إقتاعها على تقرير الخبير الذى تراه مدعاة لإطمئنانها بعض النظر عن مركزه الوظيفى بالنسبة إلى خبير آخر سبق نديه فى الدعوى . لما كان ذلك فإنه لا يعاب على الحكم الصادر بتدب رئيس قسم أبحاث التزييف والتزوير للترجيح بين التقرير المقدم من أحد خبراء هذا القسم وبين التقرير الإستشارى .

الطعن رقم ١٩٨ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ٢٩ بتاريخ ١٩٧٦/١/٢٦

إذ كان تعيين الخبراء من الرخص المخولة لقاضى الموضوع وله وحده تقدير لزوم أو عدم لزوم الإستعانة به فلا يقبل النعى عليه عدم الإستعانة بخبير معى رأى فى عناصر النوع ما يكفى لتكوين إقتاعه.

الطعن رقم ٥٨٨ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ٧٥٢ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٤

يجوز للقاضى أن يستعين بالخبراء فى المسائل التى تستلزم الفصل فيها إستيعاب النقاط الفنية التى لا تشملها معارفة والوقائع المادية التى قد يشق عليه الوصول إليها دون المسائل القانونية التى يفتخر فى العلم بها . وإذا كانت المهمة التى نيطة بالخبير المتدب هى الانتقال إلى مأمورية الإبرادات للإطلاع على الملف الخاص بعقار النزاع - ويان ما إذا كان قد أقيم طعن من المؤجر فى قرار تقدير الإيجارات وهى واقعة مادية محضة لا تنطوى بأى حال على الفصل فى المسألة القانونية التى إستخلصتها المحكمة بنفسها مقرر أن الطعن مقام فى الميعاد القانونى دون مدخل للخبير فى ذلك ، فإنه لا يعيب الحكم سلوك هذا السبيل .

الطعن رقم ٥٧٣ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ١٦٤٦ بتاريخ ١٩٧٨/١١/١

الأصل أنه لا يجوز للمحكمة أن تقضى فى المسائل العلمية إلا بعد تبيان المصدر الذى إشتقت منه ما قررتة إلا أنه لما كان الحكم وهو فى مقام الرد على ما ساقه الطاعن من قرينة على ضرورة الأجرة بأنها مبالغ فيها وأنها لا تمثل الحقيقة ، ذهب إلى أنه لا مبالغة فى الأجرة بالمقارنة بأوصاف العين المؤجرة ومزاياها المثبتة بالعقد وهو إستخلاص سليم مؤد إلى ما أراده الحكم دون حاجة إلى الإستعانة بأهل الفن من الخبراء طالما وجدت المحكمة من المستندات المتبادلة ما يكفى لتكوين عقيدتها .

الطعن رقم ١٧٦ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ٢٠٧٧ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٣٠

من المقرر أنه لا يجوز التحدى أمام محكمة النقض بدفاع لم يسبق التمسك به أمام محكمة الموضوع أو كان قد سبق طرحه أمام محكمة الدرجة الأولى ثم تنازل عنه صاحبه صراحة أو ضمناً أمام محكمة

الدرجة الثانية ولما كان الثابت أن الطاعن قد طلب إحتياطياً أمام محكمة الدرجة الأولى نذب خبير آخر لفحص الحساب وتطبيق قوانين التخفيض إلا أن الأوراق قد خلت مما يفيد تمسكه بهذا الطلب سواء بصفة أصلية أو إحتياطية أمام محكمة الدرجة الثانية التي إستأنف لديها الحكم - ومن ثم فإن ما أثاره بهذا الوجه - من التعي يعد سبباً جديداً غير مقبول .

الطعن رقم ٧٩٠ لسنة ٤٦ مكتب فتي ٢٩ صفحة رقم ١٧٥٠ بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٢

من حق محكمة الموضوع ألا تأخذ بدلالة التقرير الاستشاري الذي يقدمه الخصوم إكتفاء منها بالإعتداد بما خلص إليه تقرير الخبير المتتدب ، لأن مناط ذلك أن يكون التقرير الأخير قد تناول القول في نقطة الخلاف ودلل عليها بأسباب سائغة مؤديه إلى النتيجة التي إنتهت إليها .

الطعن رقم ٥٧١ لسنة ٤٩ مكتب فتي ٣٣ صفحة رقم ٦٧٠ بتاريخ ١٩٨٢/٦/٦

نذب الخبير في الدعوى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من الرخص المخولة لقاضي الموضوع فله وحده تقدير لزوم أو عدم لزوم هذا الإجراء ولا معقب عليه في ذلك متى كان رفضه لطلب نذب الخبير قائماً على أسباب مبررة له .

الطعن رقم ٣٧٦ لسنة ٥٠ مكتب فتي ٣٤ صفحة رقم ١٦٧١ بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٤

لمحكمة الموضوع السلطة التامة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وفي تقدير قيمة ما يقدم لها من أدلة وتعيين خبير في الدعوى من الرخص المخولة لقاضي الموضوع فله وحده تقدير لزوم أو عدم لزوم هذا الإجراء ولا معقب عليه في ذلك متى كان رفضه لطلب نذب خبير قائماً على أسباب مبررة له .

الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٥٠ مكتب فتي ٣٤ صفحة رقم ١٦٦٤ بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٤

المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب إعادة المأمورية إلى الخبير متى رأت في أوراق الدعوى وعناصرها الأخرى ما يكفي لتكوين عقيدتها للفصل فيها .

الطعن رقم ١٣٩٦ لسنة ٥٢ مكتب فتي ٣٤ صفحة رقم ١١٦٥ بتاريخ ١٩٨٣/٥/١٢

نذب خبير في الدعوى هو مجرد وسيلة لإثبات يقصد بها التحقق من واقع معين يحتاج الكشف عنه إلى معلومات فنية خاصة ولا شأن له بالفصل في نزاع قانوني أو الموازنة بين الآراء الفقهية لإختيار أحدهما فهذا من صميم واجب القاضي لا يجوز التغلبي عنه لغيره .

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٥٤ مكتب فتي ٣٥ صفحة رقم ٢٢١١ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٥

و إذا كانت هذه اللاحقة وإذ رتب بمقتضى المادتين ٣١٦ و ٣١٩ على عدم حضور المستأنف بالجلسة المحددة بورقة إستئنافه إعتبار الإستئناف كان لم يكن إلا أنها لم تتضمن قواعد خاصة بغياب الخصوم في غير تلك الجلسة مما مقتضاه وجوب إتباع أحكام قانون المرافعات في هذا الخصوص لما كان ذلك وكانت المادة ٢٤٠ من قانون المرافعات تنص على أن " تسرى على الإستئناف القواعد المقررة أمام

محكمة الدرجة الأولى سواء فيما يتعلق بالإجراءات أو الأحكام ما لم يقصد القانون غير ذلك " وكان النص في المادة ٨٢ من هذا القانون ... مفاده - وعلى ما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة - أن المشرع أورد قاعدة مستحدثة مقتضاها أنه إذا تغيب المدعى والمدعى عليه وجب على المحكمة أن تحكم في الدعوى إذا كانت صالحة للحكم فيها وإلا قررت شطبها وتكون الدعوى كذلك إذا أدلى الخصوم بأقوالهم وحددوا طلباتهم وأوضحوا دفاعهم .

الطعن رقم ٢٢٦٧ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٣٥٠ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٤

المادة ١٤٦ من قانون الإثبات وردت ضمن مواد الباب الثامن الذى نظم أحكام نذب الخبراء وإجراءات قيامهم بما يندبون له من أعمال بصفة عامة ، كما أفرد القانون ذاته الباب الثانى منه للأدلة الكتابية ونظمت المواد ٣٠ وما بعدها إجراءات التحقيق عند إنكار الخطأ أو الإمضاء أو الختم أو بصمة الإصبع كما بينت تلك المواد الخطوات والإجراءات التى يجب إتباعها عند نذب خبير لمضاهاة الخطوط وهى إجراءات رآها المشرع مناسبة لهذا النوع من أعمال الخبرة وفيها ضمان كاف لحقوق الخصوم فلا تنفيد المحكمة فيها - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - بالقواعد المنصوص عليها بالباب الثامن من قانون الإثبات ، وإذ تعد هذه الإجراءات دون غيرها هى الواجبة الإتباع فى موضوع النزاع المتعلق بتحقيق صحة الإمضاءات لإنتطابقها عليه وإختصاصها به دون ما نصت عليه المادة ١٤٦ من إجراءات . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن محكمة أول درجة نذبت بتاريخ ١٩٧٩/٣/٣١ قسم أبحاث التزييف والتزوير بالإسكندرية لينذب أحد خبرائه المختصين لفحص المستند المطعون عليه بالتزوير وبعد أن قدم الخبير تقريره الذى إنتهى فيه إلى أن المستند مزور قدم الطاعن تقريراً لخبير إستشارى فقضت المحكمة فى ١٩٨٠/٣/٣١ بنذب الإدارة العامة للتزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى بالقاهرة لتندب أحد خبرائها لفحص المستند المطعون عليه بالتزوير والتزجيج بين التقريرين السابقين لما كان ذلك فإن النعى بطلان عمل الخبيرين لعدم دعوتهما الخصوم قبل مباشرة مهمتهما إعمالاً لنص المادة ١٤٦ من قانون الإثبات يكون على غير أساس .

الطعن رقم ١٩٦٤ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٦٧٧ بتاريخ ١٩٨٦/٦/١٢

تعيين الخبراء - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو من الرخص المخولة لقاضى الموضوع فله وحده تقدير لزوم أو عدم لزوم هذا الأجراء ، ولا معقب عليه إن لم ير إجابة طلب تعيين خبير آخر متى وجد فى تقرير الخبير السابق نذبه ما يكفى لتكوين عقيدته للفصل فى الدعوى .

الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢٢٢ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٢٧

قاضى الموضوع غير ملزم بإجابة طلب الخصوم نذب خبير فى الدعوى ما دام قد وجد بالأوراق ما

يكفى لتكوين عقيدته فيها بما يكفى عن هذا الإجراء وما دام قد أقام قضاءه على أسباب سائفة تكفى لحمله .

الطعن رقم ٢٥٦٤ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ١٩٦ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٢٧
لما كانت محكمة الموضوع قد ألصحت فى أسباب حكمها بما يقيد أنها قد تولت بنفسها بيان حقيقة العلاقة الإيجارية بين الطرفين وتكييفها ولم تتخل عن التكييف للخير الذى تقتصر مهمته على تحقيق الواقع فى الدعوى وإبداء رأيه فى المسائل الفنية التى يصعب على القاضى إستقصاء كنهها بنفسه ، دون المسائل القانونية التى يضطلع بها الأخير وحده ، فمن ثم يكون النعى على الحكم المطعون فيه فى هذا الخصوص على غير أساس .

الطعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ٣٠١ بتاريخ ١٩٩٠/١/٢٩
مؤدى نص المادتين ١٣٥ ، ١٣٦/٣ من قانون الإثبات والمادة ٥٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الخبرة أمام جهات القضاء ، أن المشرع قد اعتبر مكتب خبراء وزارة العدل عنه نذبه هو الخير فى الدعوى ، فلا عليه إذا ما تبين بسبب جسامته المأمورية وتشعب أعمالها وحسب نظامه الداخلى أن يمهّد بها إلى خيرين أو أكثر ولو كان عددهم زوجياً دون أن يكون بذلك قد تجاوزت القيد الوارد بالمادة ١٣٥ من قانون الإثبات ، لأن الأمر مرده فى النهاية أن مكتب الخبراء هو الخير المقصود فى الدعوى ، لما كان ذلك وكان الثابت فى الدعوى أن محكمة أول درجة نذبت مكتب خبراء وزارة العدل لتحقيق اعتراضات الطاعة فى الطعن رقم ٤٧١ لسنة ١٩٧٦ فتدب المكتب المذكورين خيرين له لمباشرة المأمورية ، فإن ذلك لا ينال من سلامة التقرير إذ أن مرد الأمر إبتداءً وإنهاءً أن مكتب الخبراء هو المنتدب فى الدعوى ، ولا على المحكمة إن هى أغفلت الرد على دفاع الطاعة الوارد بسبب النعى لعدم إمتاده إلى أساس قانونى صحيح .

الطعن رقم ٣٨١ لسنة ٥٤ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ٦٧٩ بتاريخ ١٩٩٠/١١/١٨
محكمة الموضوع ليست ملزمة بإجابة الخصوم إلى طلبهم ندب خير مرجح فى الدعوى متى وجدت تقارير الخبراء المقدمة إليها ما يكفى لإقتناعها بالرأى الذى إنتهت إليه بصدد المنازعة التى إستعانت برأى أهل الخبرة فيها .

الطعن رقم ١٠٩٠ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ٦٧٣ بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢٨
لا يعيب الحكم عدم الإستجابة لتعيين خير آخر ما دامت أن المحكمة قد إطمأنت إلى تقرير الخير الذى عيّنته فى الدعوى .

الطعن رقم ٢١٧٣ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٤٢ صفحة رقم ٢٤٥ بتاريخ ١٩٩١/١/٢٠
المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن محكمة الموضوع ليست ملزمة بإجابة الخصم إلى طلب ندب

خبير في الدعوى ، إذ أن هذا ليس حقاً له تنحتم إجابته بل لها أن ترفض ما دامت قد رأت في عناصر الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها والفصل في موضوعها دون حاجة إليه ، وتحجير عدم الإشارة صراحة إلى طلب نذب خبير بمثابة قضاء ضمنى برفض هذا الطلب ، إذ أن إقامة الحكم على اعتبارات مبررة يعتبر رداً ضمنياً على ما أهدى من دفاع .

الطعن رقم ٦٨ لسنة ٣ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٣٤٠ بتاريخ ١٩٣٤/٣/٢٢

ما دام الحساب الذي يقدمه ناظر الوقف مشفوعاً بمسنداته ، فالمستحق هو الذي عليه مراجعته وبما أن موطن الخلل فيه ، وليس له أن يلزم المحكمة بتعيين خبير ما دامت المحكمة لا ترى ضرورة للإستعانة بخبير في فحص الحساب .

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٥ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ١٠٢٠ بتاريخ ١٩٣٦/١/٥

إذا كان طلب التحقيق بواسطة أرباب الخبرة جائزاً قانوناً وكان هذا التحقيق هو الوسيلة الوحيدة للخصم في إثبات مدعاه ، فلا يجوز للمحكمة رفضه بلا سبب مقبول . فإذا ادعى الناظر أن الربح في السنين التي يطلب المستحق حقه فيها يضيّق عن أن يسع دفع هذا الإستحقاق كاملاً وقدم للمحكمة حساب تلك السنين - وهو حساب معتمد من لجنة معينة من كتاب الوقف - وطلب إلى المحكمة تعيين خبير لفحصه للثبوت من صحة إدعائه فلم تعأ المحكمة بطلبه هذا ، بل قضت ضمناً برفضه بلا سبب ظاهر مقبول كان هذا الرفض مصادرة للناظر في وسيلته الوحيدة في الإثبات التي هي حق له لا يسوغ قانوناً حرمانه منه وصح طعنه من هذه الجهة في الحكم .

الطعن رقم ٦٢ لسنة ٩ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٦٨ بتاريخ ١٩٤٠/٢/١٥

إن المادة ٢٤٣ المكررة من قانون المرافعات ليس في نصها ما يلزم المحكمة بأن تناقش الخبر الذي لم تعينه وقدم تقريره بصفة إستشارية ، ولا بأن تعيد مناقشة خبير سبق أن ناقشته ورأت إستبدال غيره به للقيام بالمأمورية التي كان مكلفاً بها ، ولا بأن تجب الخصم إلى ما يطلبه من مواجهة الخبير بخبير أو بشاهد ، بل كل ما توجبه هو أنه إذا قررت المحكمة إستدعاء الخبير لمناقشته فإنه يجب عليها تنفيذ قرارها . وفيما عدا ذلك فإن المحكمة حرة في تعيين الخبراء أو عدم تعيينهم وفي الأخذ بتقاريرهم أو عدم الأخذ بها .

الطعن رقم ١١٦ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٦٥٠ بتاريخ ١٩٤٥/٤/٢٦

إن المادة ٢٤٣ المكررة من قانون المرافعات لا توجب على المحكمة مناقشة الخبير ، لأن قاضي الموضوع هو صاحب الحق المطلق في تعيين الخبراء وفي عدم تعيينهم وفي الأخذ بما ينتهون إليه في تقاريرهم أو عدم الأخذ به ، فليدعى أن له تقرير حضور الخبير لمناقشته أو رفض طلبه للمناقشة إذا كان يرى في تقريره ما يضي عن المناقشة . وكل ما أوجبه هذه المادة هو أنه إذا قررت المحكمة حضور

الخبر لمناقشته كان عليه أن يحضر وكان عليها تنفيذ قرارها . وكذلك المادة ٢٣٢ المعدلة من قانون المرافعات لا تحتم على القاضي مناقشة الخبر بل هي لا تفيد أكثر من تقدير أتعاب الخبر في خلال ثلاثة شهور من مناقشته إذا حصلت مناقشته .

ومما يؤكد أن الشارع لا يوجب على المحاكم مناقشة الخبر في كل دعوى أن مشروع القانون رقم ٧٦ سنة ١٩٣٣ - كما قدمته الحكومة لمجلس النواب وأقره هذا المجلس أولاً - كان يلزم المحكمة بمناقشة الخبر ، إذ كانت المادة ٢٢٣ من قانون المرافعات المعدلة بهذا القانون تنص في الفقرة الرابعة منها على أن على المحكمة أن تذكر في نص الحكم الصادر بتعيين الخبر " تاريخ الجلسة التي تؤول لها القضية من جديد أمام المحكمة للمناقشة في التقرير والفصل في الموضوع إلخ " ، ولكن لما عرض المشروع على مجلس الشيوخ حذف منه العبارة الخاصة بتعيين جلسة للمناقشة في تقرير الخبر وجعل نص الفقرة المذكورة مقصوراً على عبارة " تاريخ الجلسة التي تؤول لها القضية للمرافعة إلخ " وقد وافق مجلس النواب على هذا التعديل وصدر به القانون .

الطعن رقم ١١٥ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٥٠ صفحة رقم ٦٨٤ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٤٨
إن تعيين الخبر في الدعوى هو بحسب المادة ٢٢٣ من قانون المرافعات من الرخص المخولة لقاضي الموضوع ، وله وحده تقدير لزوم أو عدم لزوم هذا الإجراء ، ولا معقب عليه في ذلك متى كان رفضه إجابة طلب تعيين الخبر قائماً على أسباب مبررة له .

* للموضوع الفرعي : ورقة الضد :

الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ١٧ مكتب فني ١ صفحة رقم ٤٨ بتاريخ ١/١٢/١٩٤٩
إن ورقة الضد غير المسجلة يجوز الإحتجاج بها على طرفيها ولو كانت في صيغة تفاسخ متى كان من الثابت أنها ليست في حقيقتها تفاسخاً بل إقراراً بصورية عقد آخر المرغ في صورة تفاسخ ، كما أنها يصح أن يواجه بها الغير ولو كانت غير مسجلة متى ثبت علمه بها .

الطعن رقم ١ لسنة ١٩ مكتب فني ٢ صفحة رقم ٦٩٣ بتاريخ ١٩/٤/١٩٥١
الوارث لا يعتبر من طبقة الغير بالنسبة إلى الإقرارات الصادرة من المورث ومن ثم فإنها تسرى عليه غير أن له أن يثبت بأى طريق من طرق الإثبات أن حقيقتها وصية قصد بها إيثار أحد الورثة إضراراً به . وإذن لمعنى كان ما يتعاه الطاعن - الثاني - على المحكمة هو القصور في التسيب والخطأ في تطبيق القانون استناداً إلى أنه أهدر إقرار التخالص الوارد في عقد القسمة بناء على ورقة الضد المحررة في ذات التاريخ من المورثة لابتها المطعون عليها مع أن هذه الورقة لا يصح أن يحتج بها عليه وكان الحكم قد

قرر عززه عن البات ان الاقرار الصادر من المورثة هو في حقيقته وصية قصد به اضرار المعلوم عليها فإن الطعن يكون في غير محله .

الطعن رقم ٣١ لسنة ٧ مجموعة عمر ٢٤ صفحة رقم ١٩٩ بتاريخ ١٨/١١/١٩٣٧

اتفق شخصان لغرض ما على إنشاء عقد بيع صوري يبقى تحت يد من صوره مشترئاً مقابل تسليمه زميله ورقة كاشفة عن الصورة ، ففش أولهما الثاني بأن سلمه ورقة عليها توقيع باسمه لم يكتبه هو وإنما كتبه شخص آخر بإتفاقه معه ، وحصل هذا التسليم بعد أن وقع الثاني على عقد البيع أمام الموظف الرسمي . ثم طعن البائع بصورية العقد وبالفش في ورقة الضد ، فحكمت المحكمة بجواز إثبات الفش بالبينوات القرائن ثم قضت بإبطال البيع ، طعن المشتري في الحكم بأن الواقعة التي اعتبرتها المحكمة غشاً واعتمدت عليها ، وهي تسليم ورقة الضد ، قد حصلت بعد تمام عقد البيع مما ينفي قولها بأن التوقيع على هذا العقد كان تحت تأثير الفش ، كما أن المحكمة خالفت القانون إذ أجازت الإثبات بالبينة ضده على أساس أن ورقة الضد تعتبر مبدأ ثبوت بالكتابة مع أنها لم تصدر منه . ومحكمة النقض رفضت الطعن لما تبينه من أن الأمر بالتحقيق لم يؤسس على وجود مبدأ ثبوت بالكتابة ، بل كان لإثبات ما يجوز إثباته بالبينة وغيرها وهي وقائع الفش المدعاة ، فلما ثبت لمحكمة الموضوع أن الفش قد وقع فعلاً اعتبر ما وقع من طرفي الخصومة عملية واحدة متصلة وقائمتها ببعضها بعض ، وأن الفش قد لابسها من مبدئها إلى نهايتها مما لا عبرة معه بالوقت الذي ملمت فيه ورقة الضد .

الطعن رقم ٨٢ لسنة ٩ مجموعة عمر ٣٤ صفحة رقم ١٧٨ بتاريخ ٢٥/٤/١٩٤٠

حكم لزيد يدين له على بكر ، فحول هذا الحكم إلى خالد ، وكان خالد مديناً لبكر بمبلغ محكوم به نهائياً فأعلن بكر خالداً بتبنيه نزع ملكية ، فعارض فيه خالد بناء على أنه أصبح دائماً لبكر بموجب التحويل الصادر إليه من زيد ، وطلب المقاصة بمقدار دينه فحكم برفض المعارضة . ثم حول خالد الحكم إلى صاحبه زيد ليقوم بتنفيذه باسمه . وفي نفس الوقت أقر زيد في ورقة مستقلة بأن التحويل صوري الغرض منه التنفيذ باسم زيد على المبالغ المستحقة لبكر . فهذه الورقة لا يصح أن يعتد أثرها إلى غير الطرفين فيها وهما زيد وخالد ، فلا يجوز الإعتداد بها في حق بكر وإلا لعد قابلاً - على الرغم منه - حوالة الحكم الصادر ضده لمصلحة زيد إلى خالد ، وهذا يخالف حكم المادة ٣٤٩ من القانون المدني . ومتى كانت هذه الورقة لا حجية لها قبل بكر ، فإن خالداً يكون في مركزه الأول محتالاً بحوالة باطلة غير جائز له الإستناد إليها في علاقاته القانونية مع بكر ، ولا يبقى له غير مركزه الجديد كمحجوز لديه . وإذا فالحكم الذي يأخذ بهذه الورقة بالنسبة لبكر و يأمر بالمقاصة بناء عليها يكون خاطئاً متعيناً نقضه .

الطعن رقم ٢٧ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٥٢ بتاريخ ١٩٤٤/١١/٢٣

إنه من المقرر قانوناً ورقة الضد لا يحتج بها إلا فيما بين العاقلين وأن للغير أن يتمسك بالعقد الظاهر وذلك سواء أكانت ورقة الضد ثابتة التاريخ أم غير ثابتة ما دامت هي لم تسجل . فمتى كان العقد صريحاً في أنه بيع لا رهن فلا يجوز قانوناً التمسك قبل طالب الشفعة - وهو من طبقة الغير بالنسبة إلى ذلك العقد - بأنه رهن لا بيع بناء على إقرار من البائع بذلك مقول إنه صار ثابت التاريخ بوفاء بعض الشهود الموقعين عليه .

الطعن رقم ١٢٢ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٤٦٩ بتاريخ ١٩٤٧/١٠/١٦

إذا كان الحكم لم يعثر بورقة الضد المقدمة في الدعوى ، وكان كل ما قاله في ذلك هو أن ما ورد في الورقة المذكورة من أنه إذا أصبح البيع نهائياً يقوم المشتري بدفع المبلغ الذي يتفق عليه - هذا لا يدل على أن التصرف رهن إذ ليس هناك ما يمنع أن يتناول البائع عن الشرط الوفاي مقابل مبلغ ، فإن هذا الحكم يكون قد مسخ مدلول هذه الورقة بخروجه عن ظاهر معناها دون تعليل مانع .

*** الموضوع الفرعي : وسائل إثبات التاريخ :**

الطعن رقم ٥ لسنة ٥ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٨٢١ بتاريخ ١٩٣٥/٥/٣٠

إن وسائل إثبات التاريخ الواردة بالمادة ٢٢٩ مدني ليست واردة بها على وجه الحصر . فإذا قدمت ورقة ما في قضية وتناولتها المرافعة بالجلسة التي نظرت بها تلك القضية فهذا يكفي لإعتبار تاريخ الورقة ثابتاً من يوم تلك الجلسة .

بسم الله الرحمن الرحيم

" يا أيها الذين امنوا لم تقولون ما لا تفعلون

كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون "

صدق الله العظيم

إثراء بلا سبب

* الموضوع الفرعي : إثبات الإثراء :

الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٣٣ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ٧٢٥ بتاريخ ١٩٦٧/٣/٣٠

إذ كان عبء إثبات حصول الإثراء بلا سبب ومقداره يقع دائماً على الدائن المفترض فإن المشتري من المفلس - إذا قضى بعلان عقده طبقاً للمادة ٢٢٨ تجارى - لا يستطيع فى جميع الأحوال أن يرجع بالثمن على التغطية إلا إذا أثبت أنه قد عادت عليها منفعة من هذا الثمن وبقدر هذه المنفعة يكون رجوعه عليها على ألا يتجاوز ما يرجع به الثمن الذى التقى به ويعتبر فى هذه الحالة دائناً لجماعة الدائنين بهذه المنفعة ولذا يحصل على حقه من أموال التغطية بالأولوية على الدائنين الذين تتكون منهم الجماعة أما إذا أخفق فى هذا الإثبات فإنه لا يستطيع أن يسترد الثمن من أموال التغطية ولا يكون له فى هذه الحالة إلا أن ينظر حتى تقفل التغطية ثم يرجع على المفلس بضمان الإستحقاق طبقاً لما تقتضى به المادة ٤٣ من القانون المدنى إذ أن العقد فى العلاقة بينهما يعتبر قائماً وصحيحاً . وليس صحيحاً القول بتحويل المشتري من المفلس فى هذه الحالة الحق فى أن يشترك بالثمن فى التغطية بوصفه دائناً عادياً فى جماعة الدائنين يخضع مثلهم لقسمة الغرماء وذلك ما لم يثبت السندىك أم الثمن الذى قبضه المفلس لم يعد بأى نفع على جماعة الدائنين - ذلك أن هذا القول على أساس إفتراض إلقاء جماعة الدائنين من الثمن الذى قبضه المفلس وإلقاء عبء هذه القرينة على عاتق السندىك وفى هذا قلب لأوضاع الإثبات فى دعوى الإثراء وابتداع لقرينة لا سند لها من القانون .

الطعن رقم ٤٣٩ لسنة ٣٨ مكتب قني ٢٥ صفحة رقم ٤٦٤ بتاريخ ١٩٧٤/٣/٥

لا يلتزم القاضى فى تقديره للتعويض عن الإثراء بلا سبب بحكم المادة - ٣٣ من قانون الإصلاح الزراعى .

الطعن رقم ٤٣٦ لسنة ٤٨ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ٢٢٤٦ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٨

إذ كان مؤدى ما أورده الحكم المطعون فيه هو إثراء فى جانب الطاعنين يتمثل فيما حصلوا عليه من قيمة الثمار التى لم تكن مملوكة لهم وإفتقار فى ذمة المطعون عليهم عدا الأخيرة متمثلاً فى قيمة الثمار المملوكة لهم بموجب ذلك المقد [عقد الإيجار] و التى إستولى عليها أفراد القوات المسلحة بعملهم غير المشروع مما يتوافر فيه عناصر الإثراء بلا سبب .

*** موضوع الفرعي : إثراء على حساب الغير :**

الطعن رقم ٢٦٠ لسنة ٣٣ مكتب قني ١٩ صفحة رقم ٢٤٣ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٨

متى كانت وزارة التموين ملتزمة أصلاً بتسليم القمح لأصحاب المطاحن من الشون المحلية لأن سعر القمح حدد على هذا الأساس و أنها في سبيل عدم المساس بهذا السعر كانت تصرف لهم في حالة إستلامهم القمح من شون بعيدة ما يزيد من أجرة النقل على مبلغ الأربعين مليماً المحددة في تكاليف إنتاج الدقيق نظير نقل القمح من تلك الشون المحلية إلى المطاحن ، و متى كانت الوزارة هي الملتزمة أصلاً بنقل القمح إلى الشون المحلية فإنه لا يقبل منها القول بأن صاحب المطاحن قد أنرى من هذا العمل على حسابها بغير سبب مشروع .

الطعن رقم ٤٦ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ٣٥٩ بتاريخ ١٩٧٥/٢/٨

متى كان إستناد الطاعنة إلى المادة ١٨٢ من القانون المدني يفترض إلى الدليل على أن سبب إلزامها قد زال بصدر القانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٥٩ - بعد أن كانت قد أوفت إلى المطعون ضده بالمبلغ "الزائد في مكافأة نهاية الخدمة" الذي تطالبه برده ، ذلك أن الغائب من أوراق الطعن أن الطاعنة قد قدمت صورة طبق الأصل من المخالصة التي تسلم المطعون ضده بمقتضاها مستحقته ، و هي صورة غير موثقة منه و لا تحمل تاريخاً ، و إذ لم يثبت أن الولاء قد تم قبل زوال سببه ، فإن إستناد الطاعنة إلى المادة ١٨٢ المشار إليها يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٤١ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ٦٦٢ بتاريخ ١٩٧٦/٣/١٦

- إذا كان الثابت أن الطاعن - المقاتل - أقام دعواه بطلب الحكم بإلزام المطعون عليه بقيمة المباني موضوع النزاع على أساس أنه أقام هذه المباني لصالح المطعون عليه على أرض مملوكة للأخير دون أن توجد بينهما رابطة عقدية ، على حسابيه بلا سبب فإن مفاد ذلك أن الطاعن لا يستند إلى عقد مقولة كسب لدعواه بل يستند في ذلك أصلاً إلى أحكام الإثراء بلا سبب .

- مؤدى نص المادة ١٧٩ من القانون المدني أنه إذا تولى شخص عملاً لآخر وأدى هذا العمل إلى إفقار في جانب ذلك الشخص وإلى إثراء بالنسبة إلى الآخر ، وكان هذا الإثراء بلا سبب قانوني ، فإن المثرى يلتزم بتعويض المفقّر بأقل القيمتين الإثراء أو الإفقار و لما كان الإثراء والإفقار من الوقائع المادية فإنه يصح إثباتها بجميع وسائل الإثبات ومنها البيئة والقرائن ، و إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض الدعوى على سند من أنها تقوم على عقد مقولة تزيد قيمته على عشرة جنيهات دون أن يثبت بالكتابة ورفض على هذا الأساس إجابة الطاعن - إلى طلب الإحالة إلى التحقيق لاثبات أنه هو الذي أقام المباني - لصالح المطعون عليه - فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٤٧٠ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ١٥٣٠ بتاريخ ١٨/٥/١٩٨١

من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه حيث تقوم بين طرفي الخصومة رابطة عقدية فلا قيام لدعوى الإثراء بلا سبب أو لأحكام الفضالة ، بل يكون العقد وحده هو مناط تحديد حقوق كل منهما و إلتزاماته قبل الآخر ، لما كان ذلك و كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه و سائر مستندات الطعن أنه قد تم الاتفاق بين الشركة الطاعة و المطعون ضدهم بموجب العقود المؤرخة على كيفية سداد تكاليف تخزين اللحوم المسعورة بالتلجيات بجمهورية مصر العربية و أن الملزم بها البائع أو المشتري حسب ميناء الوصول و يتحمل المورد - المطعون ضدهم - بمصاريف تخزين البضاعة في ثلاجات بورسعيد دون الإسكندرية حسبما ورد في بنود التسليم في عقد التوريد و قد تمهد المطعون ضدهم بالعقد المؤرخ بتحمل نفقات التخزين بتلجيات الجيش بالسويس و كالة الإلتزامات المترتبة على تخزين هذه الكمية ، و من ثم فإن العلاقة بين طرفي الخصومة علاقة تعاقدية و إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر و قضى بسقوط حق الشركة الطاعة تأسيساً على قواعد الإثراء بلا سبب و الفضالة فإنه يكون مشوباً بالخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٥٩ لسنة ٢ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١٥٧ بتاريخ ٢٢/١٢/١٩٣٢

حيثما وجد بين المتخاصمين رابطة عقدية فلا قيام لدعوى الإثراء بغير سبب على حساب الغير ، بل تكون أحكام العقد هي مناط تحديد حقوق كل من المتخاصمين و واجباته قبل الآخر . فإذا كان الثابت بالحكم أن البائع طالب المشتري منه بباقي الثمن المقسط على خمسة أقساط ، ثم عدل طلباته إلى طلب الحكم له بباقي القسطين الأولين ، موصوفاً هذا الباقي خطأ بأنه باقى الثمن وقضى له بذلك ، ثم أراد أن يطالب بالأقساط الثلاثة الباقية ، و تصور أنه قد سد في وجهه طلبها باعتبارها باقية من ثمن المبيع ، أقام دعواه بالمطالبة بها على نظرية الإثراء بغير سبب على حساب الغير ، و محكمة الموضوع حكمت ، بعد استعراض وقائع الدعوى ، بأنه لا محل للإستناد إلى هذه النظرية ، و بأن حق البائع في المطالبة بالأقساط الباقية القائم على أساس الشراء لا يزال باه مفعوفاً أمامه ، فإن قضاءها بذلك سليم لا طعن عليه .

الطعن رقم ٩٦ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ١٩١ بتاريخ ١٣/٦/١٩٤٦

إلتزام المستحق في الوقف برد ما تسلمه زيادة على إستحقاقه يقوم على حكم المادة ١٤٥ من القانون المدني ، فالحكم الذي يلزمه بالرد متعاً من إثارته على حساب الغير لا مخالفة فيه للقانون . و لا محل للإحتجاج بالمادة ١٤٧ مدني إذ أنها وردت في شأن الإلتزامات الطوعية و إمتناع الرد فيما يوفي منها .

*** الموضوع الفرعي : رد غير المستحق :**

الطعن رقم ١٧٨ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ١٠١ بتاريخ ١٠/٢٢/١٩٥٣

إذا ثبت للمحكمة أن المبلغ المدفوع من المدعى والذي يطلب الحكم برده إنما دفع منه عن بصيرة ونور تفليداً لعقد تصفية شركة يتضمن التزامات متبادله أبرم بينه وبين المدعى عليه فإنه لا يكون محقاً في استرداده .

الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٤٢٥ بتاريخ ٢/٢٤/١٩٦٦

الجهل بالحق في استرداد ما دفع بغير حق لا يمنع من سريان التقادم ومن ثم فإن هذا الجهل لا يمكن أن يكون من الموانع التي يعرّب عليها وقف التقادم بعد سريانه طبقاً للمادة ٣٨٢ من القانون المدني .

الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٢٤٧ بتاريخ ٢/٣/١٩٦٦

متى قضى بحكم حائز لقوة الأمر المقتضى بزوال سبب إلزام الزوج بأداء النفقة التي تعهد بإدائها فإن مؤدى ذلك أن يلتزم الطاعة "الزوجة" برد ما قبضته تفليداً لحكم النفقة لأن وفاء المظنون ضده بهذه المبالغ يعتبر بعد زوال سبب التزامه وفاء بما ليس مستحقاً ولا يفترض منه التبرع إذ لم يكن هذا الوفاء عن إختيار وإنما عن إكراه وتحت تأثير أوامر الأداء الصادرة بهذه النفقة والمشمولة بالإنفاذ المعجل .

الطعن رقم ١١٥ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٥٥٧ بتاريخ ٣/٢١/١٩٦٨

- لما كان القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة قد نص في المادة ٧٣ منه على أنه بالنسبة للمنازعات الخاصة بالضرائب والرسوم تظل الجهات الحالية المختصة بنظرها وفقاً لقوانينها الخاصة وذلك إلى أن يصدر قانون الإجراءات الخاصة بالقسم القضائي متضمناً تنظيم نظر هذه المنازعات وكان قانون الإجراءات المشار إليه يصدر بعد ، فإن الدعوى المرفوعة من الشركة بطلب رد رسوم دفعت منها بغير حق إستناداً إلى المادة ١٨١ من القانون المدني و بطلب التعويض عن الأضرار التي أصابت الشركة بسبب الحجز الإدارى الذى أوقفه المجلس البلدى ضدها وفاء لهذه الرسوم ، تكون من إختصاص المحاكم العادية باعتبارها ذات الإختصاص العام حتى ولو كلفت الدعوى بأنها تتضمن منازعة فى تقدير الرسوم .

- تنص المادة ١٨١ من القانون المدني على أن من تسلم على سبيل الوفاء ما ليس مستحقاً له وجب عليه رده وأنه لا محل للرد إذا كان من قام بالوفاء يعلم أنه غير ملزم بما دفعه إلا أن يكون قد أكرهه على الوفاء فإذا استخلصت محكمة الموضوع أن وفاء الشركة للبلدية بالرسوم لم يكن تبرعاً بل نتيجة إكراه لحصوله تحت تأثير الحجز الذى توقع على أموالها و تحديد يوم لبيع هذه الأموال و حضور مندوب البلدية فى هذا اليوم لإجراء البيع فعلا فإن هذا الإستخلاص سائق لا مخالفة فيه للقانون لأن الإكراه بالمعنى المقصود فى المادة ١٨١ يتحقق فى هذه الصورة .

الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٨٠٩ بتاريخ ١٥/٣/١٩٧٩

عبء الإثبات في بيان أن ناقص الأهلية قد أتى و في تقدير مدى إثرائه يقع على الدافع الذى يطلب رد ما دفع ، فإن عجز عن الإثبات كان ذلك موجباً في ذاته لرفض طلبه .

الطعن رقم ١١٢٤ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٦٤١ بتاريخ ٢٥/٢/١٩٨١

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه حيث تقوم بين طرفى الخصومة رابطة عقدية فلا قيام لدعوى الإثراء بلا سبب و الذى من تطبيقاته رد غير المستحق ، بل يكون العقد وحده هو مناط تحديد حقوق كل منهما و إلتزاماته قبل الآخر ، إذ يلزم لقيام هذه الدعوى ألا يكون للإثراء الحادث أو للإلتزام المترتب عليه سبب قانونى يبرره ، لما كان ذلك و كان الثابت من الأوراق أن علاقة المطعون ضده بمورث الطاعنين يحكمها عقد إيجار مبرم بينهما يلزم أولهما بأداء الأجرة مقابل تمكين ثانيهما من الإنتفاع بالعين المؤجرة ، و إن تعرضاً مادياً وقع للمطعون ضده من الغير لا يدلله فيه بلغ من الجسامة حداً حرمة كلية من الإنتفاع بالعين المؤجرة و هو يخوله الحق بصفته مستأجراً فى الإمتناع عن الوفاء بالأجرة إعمالاً لنص المادة ٢/٥٧٥ من القانون المدنى ، فإذا كان قد أداها للمؤجر " مورث الطاعنين " حق له أن يستردها منه وفقاً لأحكام عقد الإيجار المبرم بينهما و التى تحدد حقوق كل منهما و إلتزاماته قبل الآخر و تحمل المؤجر تبعة حرمان المستأجر من الإنتفاع بالعين المؤجرة باعتبار أن عقد الإيجار من العقود المستمرة و الأجرة فيها مقابل المنفعة و ليس وفقاً لقواعد الإثراء بلا سبب و الذى من تطبيقاته رد غير المستحق طالما أن للإثراء الحاصل لمورث الطاعنين سبب قانونى يبرره و هو عقد الإيجار سالف الذكر ، و إذا إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فى قضائه برفض الدفع المبدى من مورث الطاعنين يسقط حق المطعون ضده فى رفع الدعوى بالتقادم الثلاثى المنصوص عليه فى المادة ١٨٧ من القانون المدنى يكون قد صادف صحيح القانون .

الطعن رقم ١٨٨٦ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٢١٧ بتاريخ ١٧/٥/١٩٨٣

مؤدى نص المادتين ١٨١ و ١٨٢ من القانون المدنى أن المشرع أورد حالتين يجوز فيهما للموفا أن يسترد ما أوفاه ، أولاهما الوفاء بدين غير مستحق أصلاً و هو وفاء غير صحيح بدين غير مستحق الأداء و فى هذه الحالة يلتزم المدفوع له بالرد إلا إذا نسب إلى الدافع نية القيام بتصرع أو أى تصرف قانونى آخر و ثانيهما أن يتم الوفاء صحيحاً بدين غير مستحق الأداء ثم يزول السبب الذى كان مصدراً لهذا الإلتزام و لا يتصور فى هذه الحالة الثانية أن يكون طلب الرد عالمياً وقت الوفاء بأنه غير ملزم بما أوفى لأنه كان ملتزماً به فعلاً و سواء أتم الوفاء إختياراً أو جبراً ، قصد منه الموفى تحقيق مصلحة شخصية أو لم يقصد فإن الإلتزام بالرد يقوم بمجرد زوال سبب الوفاء .

الطعن رقم ٨٩٩ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٣٩٧ بتاريخ ١٩٨٦/٤/٣

يدل نص المادة ١٨٥ من القانون المدني على أن المشرع قد أوجب على من تسلم غير المستحق رد ما حصل عليه مضافاً إليه الفوائد متى كان سئ النية و قد اعتبره المشرع كذلك من الوقت الذي ترفع عليه دعوى رد غير المستحق .

الطعن رقم ١٣٩٨ لسنة ٥٣ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ٧٦٥ بتاريخ ١٩٨٧/٦/٤

المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه حيث تقوم بين طرفي الخصومة رابطة عقدية فلا قيام لدعوى الإثراء بلا سبب ، و التي من تطبيقاتها رد غير المستحق بل يكون العقد و حده هو مناط تحديد حقوق كل منهما و التزاماته قبل الآخر ، إذ يلزم هذه الدعوى ألا يكون للإثراء الحادث ، أو الإفطار المترتب عليه سبب قانوني يبرره .

الطعن رقم ١٠٦ لسنة ٤ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٧٩٣ بتاريخ ١٩٣٥/٥/٢٣

إن تطبيق المادتين ١٤٥ و ١٤٦ من القانون المدني يقتضي حتماً التفريق بين الشيء المأخوذ بدون حق و بين ثمرته فإن لكل حكماً إذ الشيء المأخوذ واجب الرد على كل حال ، أما الثمرة فواجبة الرد إذا كان أخذ الشيء قد أخذه بسوء نية عالماً أن لا حق له فيه . أما إذا كان أخذه إياه وقع بسلامة نية دون علمه بعدم إستحقاقه له فلا رد للثمرة .

فإذا كانت الوقائع الثابتة بالحكم هي أن زيداً كان يعتبر نفسه مستحقاً في وقف كذا ، و كان يعتقد هذا تمام الاعتقاد و يعتقد معه ناظر الوقف و بالي المستحقين إعقاداً هم جميعاً سليمو النية فيه ، و إستمر زيد مدة طويلة يسئولى على نصيبه من غلة الوقف حتى جاء بكر لإدعى الإستحقاق دونه و حصل على حكم شرعى نهائى لمصلحته ، ثم رفع بكر دعوى يطالب بها زيداً أن يرد ما أخذه من غلة الوقف في السنين الماضية التى إستولى فيها على هذه الغلة ، فهذه الوقائع تدل على أن الذى أخذه زيد بدون حق إنما هو حق الإنتفاع أو أصل الإستحقاق ذلك الحق العيني الذى كان واضحاً يده عليه بواسطة ناظر الوقف و أن المال الذى كان يقبضه سنوياً إنما هو الثمرة الناتجة من ذلك الحق العيني الذى أخذه بدون وجه حق . و إذن فالشئ الذى يجب رده بمقتضى المادة ١٤٥ هو أصل الإستحقاق في الوقف أى حق الإنتفاع العيني (droit d usufruit) و هو ما حصل رده تنفيذاً للحكم الشرعى . أما الثمرة و هي الربيع الذى كان يقبضه فغير واجب ردها ما دام أخذه لأصل الحق المنتج لها و وضع يده عليه كان بسلامة نية .

الطعن رقم ١١ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ١١٤٥ بتاريخ ١٩٣٦/٦/٤

إذا تمحضت الدعوى إلى أنها دعوى إثراء بغير سبب و عجزت محكمة النقض عن إستخلاص عناصرها

الواقعية من بيانات الحكم المطعون فيه فأنها تعيد القضية إلى المحكمة التي أصدرت هذا الحكم لتحكم فيها من جديد .

*** الموضوع الفرعي : شرط إفتقار المدعى :**

الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٦٧٢ بتاريخ ١٩٥٦/٦/٧

شرط إفتقار المدعى هو شرط جوهرى لدعوى الرجوع إستنادا إلى قاعدة الإثراء بلا سبب .

الطعن رقم ٣ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٠٦٤ بتاريخ ١٩٦٦/٥/١٠

إنفاق المستاجر مصروفات على إصلاح البور و إحياء الموات بالعين المؤجرة له ، و هى من المصروفات الضرورية النافعة - التى لم يبت حصول الإتفاق عليها - و ليست من المصروفات الضرورية لحفظ العين من الهلاك ، فلا محل معه للرجوع بهذه المصروفات إستناداً إلى قاعدة الإثراء بلا سبب ما دام هناك عقد يحكم الطرفين - إذ أن للإثراء و الإفتقار سبباً مشروعاً هو عقد الإيجار القائم بين الطرفين و لأن هذه المصروفات قد أفاد منها المستاجر طوال مدة إستغلاله للعين ، فينعدم بذلك قانوناً شرط إفتقار المستاجر الذى هو شرط جوهرى لدعوى الرجوع .

الطعن رقم ٢١٩٠ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٧٤١ بتاريخ ١٩٨٤/٣/١٩

لما كان الحكم المطعون فيه - و على ما سلف بيانه فيما تقدم - قد أقام قضاءه على أساس قاعدة الإثراء بلا سبب و كان من مقتضى هذه القاعدة إتزام المثرى فى حدود ما أثرى به بتعويض المفتقر عما لحقه من خسارة - و كانت العبرة فى تقدير قيمة الإفتقار هو وقت صدور الحكم فإن الفائدة القانونية التى تستحق عن هذا التعويض لا تكون إلا من وقت صدور الحكم النهائى .

*** الموضوع الفرعي : مناه تطبيق قواعد الإثراء :**

الطعن رقم ٤٢١ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٧٠٣ بتاريخ ١٩٧٧/١١/١٦

إذ كان الثابت أن علاقة الطاعن و المطعون عليه الأول يحكمها عقد إيجار مبرم بينهما ، فلا محل لتطبيق قواعد الإثراء بلا سبب لوجود رابطة عقدية ، و تكون أحكام العقد هى المرجع فى تحديد حقوق و واجبات كل من الطرفين قبل الآخر .

الطعن رقم ٧٦٦ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٢٠٧ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢

إذ جرى قضاء هذه المحكمة على أنه كانت علاقة الخصوم يحكمها عقد فلا محل لتطبيق قاعدة الإثراء بلا سبب لوجود رابطة عقدية ، و تكون أحكام العقد هى المرجع فى تحديد حقوق و واجبات كل من الطرفين و المقد الذى هو سبب الإثراء قد يكون مبرماً بين المثرى و الغير دون أن يكون طرفاً فيه و يقدم المقد مع ذلك سبباً قانونياً للإثراء .

الطعن رقم ٧٢٧ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٨٨١ بتاريخ ١٩٨٨/٥/٢

المقرر فى قضاء هذه المحكمة إنه حيث تقوم بين طرفى الخصومة رابطة عقدية فلا قيام لدعوى الإثراء بلا سبب و الذى من تطبيقاته رد غير المستحق ، بل يكون العقد وحده هو مناط تحديد حقوق كل منهما و إلتزاماته قبل الآخر إذ يلزم لقيام هذه الدعوى ألا يكون للإثراء الحادث أو للإلتزام المترتب عليه سبب قانونى يبرره .

الطعن رقم ١١٥ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٣٩ بتاريخ ١٩٤٤/١١/١٦

متى كان هناك عقد يحكم علاقات الطرفين فلا محل لتطبيق قاعدة الإثراء على حساب الغير ، فإن هذه القاعدة هى مصدر لا تعاقدى للإلتزام فلا يكون لها محل حيث يوجد التعاقد . فإذا كان المستأجر قد إلتزم فى عقد الإيجار بأجرة رى الأرض ، و تعهد بأن يدفع الأموال الأميرية على أن تخصم له من أجرة الأطنان ثم دفع للصراف على ذمة الأموال مبالغ تزيد على قيمة المستحق منها على الأطنان فخصمت له الحكومة الزيادة من أجرة الرى الملزم هو بها ، ثم خصمتها المحكمة من أجرة الأطنان على أساس أن دفعها إنما كان على ذمة الأموال ، و حفظت للمؤجر أن يرجع بها على المستأجر بدعوى الإثراء على حساب الغير ، فإنها تكون قد أخطأت .

قال صلى الله عليه وسلم

" لن تزل قديما عبد يوم القيامة حتى يسأل عن أربع خصال

عن عمره فيما أفناه ، وعن شبابه فيما أبلاه

وعن ماله من أين أكسبه وفيما أنفقه

وعن علمه ماذا عمل به "

صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم

إجراءات المرافعات

* الموضوع الفرعي : إجراءات العرض و الإيداع :

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢٣ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ١٠٢٢ بتاريخ ١٢/٢٧/١٩٥٦.

إذا كان المستأجر عندما عرض السيارة المؤجرة عرضاً رسمياً على المؤجر عند انتهاء مدة العقد ورفض المؤجر إستلامها قام بإيداعها "جراجاً" معنا و أنذر المؤجر بذلك على يد محضر و صرح له بإستلامها بغير قيد ولا شرط ، فيجب على المحكمة أن تقول كلمتها فى هذا الإجراء وهل يعتبر مماثلاً للإيداع فى حكم المادة ٣٣٩ مدنى وهل هو يؤكد صحة العرض ويتوافر فيه موجب الإيداع من تخلى المدين وصلاحة مكان الإيداع . فإذا كانت المحكمة قد إعتبرت أن عرض السيارة فى هذه الحالة كان ناقصاً دون أن تبحث صحة الإجراء الذى إتخذه المستأجر وتطلبت منه أن يكون قد حصل مبدئياً على حكم بإيداع السيارة فإن الحكم يكون قد خالف القانون إذ أن هذا الإجراء ليس من الشروط الحتمية لصحة الإجراء المماثل للإيداع الذى يجب أن يعقب العرض . فكما يجوز أن يكون هذا الإجراء المماثل قد طلب ابتداء من القضاء فى صورة دعوى حراسة يجوز أن يعرض على القضاء كدفع فى دعوى المطالبة بالأجرة ليقول فيه كلمته من حيث إستيفاء الشروط السابق بيانها .

الطعن رقم ٣٣٧ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٢١٥ بتاريخ ١/٢٦/١٩٦٧

إذا كانت الشروط التى قيد بها العرض الحقيقى و الإيداع ليس فيها ما يخالف النظام العام أو يتنافى مع مقتضى و مرمى الصلح الذى تم بين الطرفين بل هى شروط يستلزمها الدين المعروض و لا تخالف طبيعة العرض ، و كانت محكمة الإستئناف قد إنتهت فى حدود سلطتها التقديرية - بأسباب سائفة - إلى أن رفض الدائن قبول الوفاء المعروض عليه عرضاً صحيحاً كان بغير مجرر و أن الإيداع الذى تلا هذا العرض كان صحيحاً و تم وفقاً للقانون فإنها إذ إعتبرت ذمة المدين قد برئت من المبلغ المودع - الذى إنترم به فى عقد الصلح - تكون قد طبقت القانون تطبيقاً صحيحاً .

الطعن رقم ١٥ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١٤٣ بتاريخ ١/١٩/١٩٦٧

يشترط لقيام العرض الحقيقى المشفوع بالإيداع مقام الوفاء أن يكون رفض الدائن قبول الوفاء المعروض بغير مبرر .

الطعن رقم ٦٢٤ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ١٨٧ بتاريخ ١/١٦/١٩٧٥

متى كان ما أبدته الطاعنة فى دفاعها من مجرد الإستعداد لتسليم قطعة الأرض المبيعة مقابل سداد كامل الثمن فوراً لا يعتبر عرضاً حقيقياً يقوم مقام الوفاء ، لأن الطاعنة لم تنبع إستعدادها لتسليم العين المبيعة

يطلب تعيين حارس لحفظها طبقاً لما توجيه المادتان ٣٢٩ مدني ، ٤٨٩ مراعات ، فإن الحكم المطعون فيه إذ التفت عن هذا العرض ، و عدل عن التنفيذ المعني إلى التنفيذ بطريق التمييز لا يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٤٢ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ١٧٤ بتاريخ ١٩٧٧/١/٥
إذا كان محضر الإيداع لم تسبقه إجراءات العرض الحقيقي المنصوص عليها في المادتين ٤٨٧ ، ٤٨٨ من قانون المراعات والمادتين ٣٣٤ ، ٣٣٩ من القانون المدني بما لا يعبر وفاء مبرئاً للذمة .

الطعن رقم ٦٥٤ لسنة ٤٥ مكتب قني ٢٩ صفحة رقم ١٣٢٨ بتاريخ ١٩٧٨/٥/٢٥
لا يمنع من صحة الإيداع أن يكون معلقاً على شرط يحل للمدين فرضه .

الطعن رقم ١٣٨٦ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ٦٧٩ بتاريخ ١٩٨٣/٣/١٤
العرض الحقيقي الذي يتبعه الإيداع - سواء أكان هذا العرض على يد محضر أو أمام المحكمة وقت المرافعة هو الوسيلة القانونية لإبراء ذمة المدين ومن لم يتعين أن تتوالى فيه الشروط المقررة في الوفاء المبرئ للذمة و منها أن يتم العرض على صاحب الصفة في إستيفاء الحق . لما كان ذلك و كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن عرض المبلغ المذكور في الجلسة على محامي المطعون ضده في غيبة موكله و إذ كان قبول هذا العرض يعتبر من التصرفات القانونية التي لا يجوز للمحامي مباشرتها إلا إذا كان مفوضاً فيها في عقد الوكالة ، و كان الثابت من سند وكالة محامي المطعون ضده أنه غير مفوض في قبول العرض ، فإن العرض يكون قد تم على غير ذي صفة في إستيفاء الحق و يكون الإيداع المشار إليه بسبب النعي غير مسبوق بإجراءات العرض الحقيقي التي يتطلبها القانون مما لا يعتبر وفاءً مبرئاً للذمة .

الطعن رقم ١٠٨٣ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ٥١٢ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢١
- المقرر أنه لا يؤثر في صحة الإيداع أن يكون معلقاً على شرط يكون للمدين الحق في فرضه و لا يتنافى مع طبيعة الوفاء بالإلتزام .

- النص في المادة ٣٣٨ من القانون المدني على أنه " لا يجوز للمدين الوفاء بدينه عن طريق إيداعه مباشرة دون عرضه على الدائن إذا كانت هناك أسباب جدية تبرر ذلك " و على ما صرحت به المذكورة الإيضاحية على أنه من بين هذه الأسباب حالة إذا كان المدين يطالب بالإنزام مقابل لم يتيسر له إستيفاؤه قبل تنفيذ الإنزامه .

الطعن رقم ٨٥٥ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٩٤٢ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٤
من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يمنع من صحة الإيداع أن يكون معلقاً على شرط يحق للمدين فرضه .

الطعن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٣٧٢ بتاريخ ١٢/٣/١٩٨٧
إستصدار المدين حكماً من القضاء بالإيداع وفقاً للمادة ٣٣٦ من القانون المدني - لا يعد من الشروط
الاجتبية لصحته فيجوز للمدين إيداع الشيء المعين بذاته مع إنذار الدائن بتسلمه على أن يخضع الأمر
بعد ذلك لرقابة القضاء عند المنازعة في صحة الوفاء .

الطعن رقم ٤٣٧ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٥٦٦ بتاريخ ١١/٦/١٩٨٩
النص في الفقرة الأولى من المادة ٤٨٧ من قانون المرافعات على أن " يحصل العرض الحقيقي بإعلان
الدائن على يد محضر و يشتمل محضر العرض على بيان الشيء المعروض و شروط العرض و قبول
المعروض أو رفضه " يدل على أن كل ما يشترطه المشرع لحصول العرض أن يتم إعلان الدائن به على
يد محضر و إذ لم يضع المشرع قواعد خاصة لإعلان الأوراق المتضمنة عرضاً بالوفاء فإنه يستوى في
شأنها القواعد العامة في إعلان الأوراق بمعرفة المحضرين و منها ما تنص عليه المادة العاشرة من ذات
القانون على أن " تسلم الأوراق المطلوب إعلانها إلى الشخص نفسه أو موطنه و إذ لم يجد
المحضر الشخص المطلوب إعلانها في موطنه كان عليه أن يسلم الورقة إلى من يقرر أنه وكيله أو أنه
يعمل في خدمته أو أنه من الساكنين معه من الأزواج و الأقارب و الأصهار " و من ثم فإن العرض
الحقيقي يكون صحيحاً إذا تم إعلانها وفقاً لما تقدم حتى لو كان المخاطب معه شخصاً آخر غير الدائن
أو كان غير مفوض في إستلام الدين فإذا رفض العرض - و أياً كان سبب رفضه - و كان المعروض
نقوداً قام المحضر بإيداعها خزنة المحكمة في اليوم التالي لتاريخ المحضر على الأكثر طبقاً لما أورده
المادة ٤٨٨ من القانون المشار إليه و لا يؤثر في صحة العرض و الإيداع خصم رسم الإيداع من
المبلغ المعروض طالما أن رفض العرض لم يكن هناك ما يسوغه .

الطعن رقم ١٨٠٤ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٢٠٢ بتاريخ ٢٧/٥/١٩٩٠
المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن العرض الحقيقي الذي يتبعه الإيداع هو الوسيلة القانونية لإبراء
دعة المدين و من ثم يتعين أن تتوافر فيه الشروط المقررة في الوفاء المبرئ للذمة و منها أن يتم العرض
على صاحب الصفة في إستيفاء الحق ، لما كان ذلك و كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن
المطعون عليهم عرضوا بتاريخ ١٩٨٥/٧/٢٤ - مبلغ ٢٥٠ جنيه على محامى الطاعنين كما عرضوا
بتاريخ ١٩٨٧/١١/١٥ مبلغ ١١٧٠ جنيه إلا أنه رفض إستلام المبلغين على سند من أنه غير مفوض من
الطاعنين في قبض المبلغ المعروض ، و إذا كان قبول العرض يعتبر من التصرفات القانونية التي لا يجوز
مباشرتها إلا إذا كان مفوضاً فيها في عقد الوكالة و كان الثابت من سند وكالة محامى الطاعن الأول أنه
خلا من تفوض في قبول العرض كما خلت الأوراق من ثمة ما يفيد وكالة أصلاً عن باقي الطاعنين فإن

هذا العرض يكون قد تم على غير ذى صفة فى إستيفاء الحق و من ثم فإن الإيداع الحاصل من المطعون عليهم لا يعتبر وفاء مبرئاً للذمة و لا يرتب أثراً ، و إذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر و إعتد بالإيداع المبني على إجراءات عرض غير قانونية فإنه يكون أخطأ فى تطبيق القانون .

*** للموضوع الفرعى : الطعون التى ترفع من النيابة العامة :**

الطعن رقم ٢٣٨٣ لسنة ٥٢ مكتب قضاى ٣٩ صفحة رقم ١٠٦٣ بتاريخ ١٩٨٨/٦/٢٦
النص فى المادة ٢١٨ من قانون المرافعات على أنه " فيما عدا الأحكام الخاصة بالطعون التى ترفع من النيابة العامة لا يفيد من الطعن إلا من رفعه و لا يحتج به إلا على من رفع عليه على أنه إذا كان الحكم صادراً فى موضوع غير قابل للتجزئة أو فى إلتزام بالتضامن أو فى دعوى يوجب القانون فيها إختصاص أشخاص معينين جاز لمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع فى الميعاد من أحد زملائه متضمناً إليه فى طلباته فإن لم يفعل أمرت المحكمة الطاعن بإختصاصه فى الطعن " يدل - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنه و إن كان الأصل أنه لا يفيد من الطعن . إلا رافعة غير إنه لإزاء عدم إستساعة تنافر المواقف بين المحكوم عليهم فى موضوع غير قابل للتجزئة أو فى إلتزام بالتضامن أو فى دعوى يوجب القانون إختصاص أشخاص معينين مما لا يحتمل بطبيعته سوى حل واحد يسرى عليهم جميعاً ، أجاز القانون لمن لم يستعمل من المحكوم عليهم حقه فى الطعن أن ينضم فيه إلى من طعن منهم فى الميعاد جمعاً لشمول المحكوم عليهم بما يحقق وحدة موقفهم جميعاً فيما ينتهى إليه أمر ذلك الحكم بل و أوجب القانون على المحكمة المنظور أمامها الطعن أن تأمر الطاعن فى حالة تخلف سواه من المحكوم عليهم من إستعمال حقهم بأن يدخلهم فى الطعن بطريقة إختصاصهم ليستكمل صورته الجامعة التى لا معدى عنها لصدور حكم واحد فى أمر يتأبى على تعدد الأحكام ، فإذا ما تم إختصاص باقى المحكوم عليهم إستقام شكل الطعن و إكتملت له موجبات قبوله بما لازمه سريان أثر الطعن فى حق جميع الخصوم و منهم من تم إختصاصهم فيه بعد رفعه ، أما إذا امتنع الطاعن عن تنفيذ ما أمرته به المحكمة فلا يكون الطعن قد إكتملت له مقوماته و يجب على المحكمة - و لو من تلقاء نفسها - أن تقضى بعدم قبوله . و إذ كانت هذه القاعدة إنما تشير إلى قصد الشارع تنظيم وضع بذاته على نحو محدد لا يجوز الخروج عليه على ما سلف بيانه - إلتزاماً بمقتضيات الصالح العام و تحقيقاً للغاية التى هدف إليها و هى توحيد القضاء فى الخصومة الواحدة ، فإن هذه القاعدة تعتبر من القواعد الآمرة المتعلقة بالنظام العام بما لا يجوز مخالفتها أو الإعراض عن تطبيقها و تلتزم المحكمة بأعمالها .

*** الموضوع الفرعي : المرافعة في الدعوى :**

الطعن رقم ١١ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ٩٧ بتاريخ ١٩٨٣/١/٢

من المقرر أن الدفاع القانوني الذي لا يتعلق بالنظام العام لا يجوز لغير صاحب المصلحة فيه التمسك به
الطعن رقم ١٨٤٥ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ٩٤٨ بتاريخ ١٩٨٣/٤/١٢
لما كان ما ترمي إليه المادة ١٦٨ من قانون المرافعات من عدم جواز قبول مستندات أو مذكرات من
أحد الخصوم دون إطلاع الخصم الآخر عليها إنما هو - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - عدم
إتاحة الفرصة لأحد الخصوم لإبداء دفاع لم يتمكن خصمه من الرد عليه ، و كان البين من مطالعة أصل
عقد البيع المؤرخ ١٩٦٢/٧/٢٢ أنه مؤشر عليه بسبق تقديمه لمحكمة الدرجة الأولى كما أشار الخبير
المنتدب من تلك المحكمة بتقريره بإطلاعه على العقد المذكور ، و كان النزاع بين الطرفين يدور حول
إعمال نص البند الحادى عشر من عقد البيع مالف الذكر و كان هو موضوع الخلاف الذى دار حوله
الجدل بين الخصوم و قد رد الطاعنون هذا البند فى عريضة طعنهم بالإستئناف و بالمذكورة المقدمة
منهم أمامها بما لا يخرج عن الثابت عنه بأصل العقد الذى كان مقدماً و مطروحاً لدى محكمة الدرجة
الأولى و من ثم فإن إعادة تقديمه لمحكمة الإستئناف - و على ما ورد بسبب النعى لا يعدو طرْحاً
لدفاع جديد للمطعون ضدهما و لا يشكل بالتالى إخلالاً بحق الطاعنين فى الدفاع و هو ما يضحى معه
النعى على الحكم بالطلان على غير أساس .

الطعن رقم ١٣٢٥ لسنة ٥٣ مكتب قني ٤٠ صفحة رقم ٣٢٤ بتاريخ ١٩٨٩/٥/١٨

الدفاع الذى تلتزم المحكمة بالرد عليه و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو الدفاع الجوهري
المنتج فى الدعوى .

الطعن رقم ٩١ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٤٠١ بتاريخ ١٩٣٤/٥/١٧

لا يعتبر من إجراءات المرافعات الصحيحة المانعة من بطلان المرافعة مجرد حضور صاحب الدعوى بناء
على تعجيل قلم الكتاب و إبداءه طلبات من أى نوع كانت فى غيبة خصمه الذى لم يأبه لهذا التعجيل .

*** الموضوع الفرعي : إنتهاء الخصومة :**

الطعن رقم ٧٧٠ لسنة ٤٨ مكتب قني ٣٠ صفحة رقم ٨١ بتاريخ ١٩٧٩/٤/٩

لا وجه لما يقول به المطعون ضد الأول من أن الحكم المستأنف - الصادر بعدم قبول التدخل - كان
منهياً للخصومة بالنسبة له لأن العبرة فى إنهاء الخصومة الواحدة كلها هو إنتهائها بالنسبة لجميع
أطرافها فإن كان الحكم ينهى الخصومة بالنسبة إلى البعض بحيث تبقى معلقة بالنسبة إلى البعض الآخر
فإنه لا يقبل الطعن المباشر متى كانت الخصومة واحدة ذلك أن نص المادة ٢١٢ من قانون المرافعات

صريح في أن الأحكام المشار إليها في الشق الأول منه و يجوز الطعن فيها هي الأحكام الختامية التي تنتهي بها الخصومة كلها .

الطعن رقم ١١٣٧ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ٢٧٢ بتاريخ ١٨/٢/١٩٨٧
من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه لا يعد بانتفاء الخصومة حسب نطاقها الذي رفعت به أمام محكمة الاستئناف ذلك لأن الخصومة التي ينظر إلى إنتهاؤها إعمالاً لنص المادة ٢١٢ مرافعات - هي الخصومة الأصلية المنعقدة بين طرفي الدعاى .

* للموضوع الفرعى : إندام الخصومة :

الطعن رقم ١٦١ لسنة ٤٧ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ٢٠١٠ بتاريخ ٩/١٢/١٩٨٠
الأصل أن تقوم الخصومة بين أطرافها من الأحياء فلا تنقذ أصلاً إلا بين أشخاص موجودين على قيد الحياة و إلا كانت معدومة لا ترتب أثراً و من ثم يعين إعتبار الخصومة فى الطعن معدومة بالنسبة للمطعون عليه الأول الذى تولى قبل رفع الطعن .

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٤٧ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ١٩٢ بتاريخ ١٣/١/١٩٨١
إذ كان الأصل أن تقوم الخصومة بين أطرافها من الأحياء فلا تنقذ أصلاً إلا بين أشخاص موجودين على قيد الحياة و إلا كانت معدومة لا ترتب أثراً و لا يصححها إجراء لاحق ، كان على من يريد عقد الخصومة أن يراقب ما يطرأ على خصومة من وفاة أو تغير فى الصفة قبل إختصامهم .

* للموضوع الفرعى : إنقطاع المرافعة :

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٢ مجموعة عمر ١٦ صفحة رقم ١٣٥ بتاريخ ٣٠/٦/١٩٣٢
إنقطاع المرافعة فى الدعوى التي لم تها بعد للحكم يحصل بمجرد قيام أحد أسباب ثلاثة بأحد الخصوم و هى الوفاة و تغير الحالة الشخصية و العزل من الوظيفة المتصف بها فى الدعوى . و يترتب على هذا الإنقطاع أن يكون كل ما يباشره الخصم الآخر فى الدعوى من أعمال و إجراءات باطلاً لا يحتج به على وارث المتوفى أو على من يقوم عمن عزل أو عمن تغيرت حالته الشخصية . أما الدعوى المهيئة للحكم و هى تعتبر كذلك متى قدم الخصوم للمحكمة أقوالهم و طلباتهم الختامية - فلا يترتب على قيام أى تلك الأسباب الثلاثة بأحد الخصوم فيها إنقطاع المرافعة ، بل يكون للمحكمة أن تحكم فى الدعوى على حاصل تلك الأقوال و الطلبات الختامية .

* الموضوع الفرعي : بطلان المرافعات :

الطعن رقم ١٠٩ لسنة ٤ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٨٥٢ بتاريخ ١٩٣٥/٦/٦

توجب المادة ٣٠١ من قانون المرافعات فيما يعتبر قاطعاً قانوناً لمدة بطلان المرافعة أن يكون إجراء من إجراءات المرافعة الصحيحة في الخصومة ذاتها أى مقصوداً بها المضي في الخصومة ووجهاً من ذى المصلحة في متابعة السير فيها إلى خصمه الذى يحق له طلب الحكم ببطلان المرافعة لإسقاط هذه الخصومة عنه . فلا تنقطع هذه المدة إذن لا بالإجراءات التى لا يمكن اعتبارها قانوناً أنها من إجراءات الخصومة و لو كانت إجراءات قانونية في ذاتها كالإجراءات المتعلقة بتغيير حالة الخصم أو عزله من الوظيفة المتصف هو بها ، و لا بالأعمال غير القضائية كالإنذارات و الرسائل و مفاوضات الصلح الجارية الخالية مما يدل على إتمامه .

الطعن رقم ٩ لسنة ١١ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٣٥٨ بتاريخ ١٩٤١/٥/١

إن المادتين ٢٩٩ و ٣٠١ من قانون المرافعات صريحتان في أنه متى تقرر وقف الدعوى لوفاء أحد الخصوم فإنه يكون من واجب كل من يهمه من الخصوم المحافظة على الدعوى أن يحدد السير فيها قبل أن يفاجأ بطلب بطلان المرافعة . فإذا كانت الدعوى قد وقفت لوفاء أحد المدعى عليهم ، ثم ادعت سيدة أنها كانت زوجة للمعوفى ، و أنها رزقت منه بنت ، و أن إرثه منحصر فيها هى و بنتها و المدعى عليه الآخر و رفعت بهذا النزاع دعوى أمام المحكمة الشرعية ، و لم يكن المدعى فى الدعوى الموقوفة خصماً فيها ، ثم بعد مضي أكثر من ثلاث سنوات على تاريخ وقف الدعوى رفع المدعى عليه الآخر بصفته الأصلية لا بصفته وارثاً لأخيه - دعوى طلب فيها بطلان المرافعة ، فرفضت المحكمة طلبه على أساس أن الدعوى الشرعية تعتبر عذراً يمنع المدعى قانوناً من تجديد السير فى دعواه ، فإن المحكمة تكون مخطئة . لأن النزاع أمام المحكمة الشرعية - و المدعى لم تكن له أية علاقة به و الدعوى لم توقف من أجله - لا يعتبر مانعاً قهرياً من تحريك الدعوى ، و لا يقطع مدة البطلان . و إذن فقد كان على المدعى ليتحاشى بطلان المرافعة أن يجدد قبل فوات الوقت السير فى دعواه سواء فى مواجهة المدعى عليه الآخر وحده ليحدد طلباته ضده و يحتفظ بحقوقه قبل و رثة المدعى عليه المعوفى أو فى مواجهة هذا المدعى عليه هو و المتنازعين على إرث المعوفى إذا أراد أن يستبقى طلباته فيها كاملة ، ثم يطلب وقفها لحين الفصل فى النزاع القائم بشأن الإرث .

الطعن رقم ١٨ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤ بتاريخ ١٩٤٢/١١/١٩

إن القانون المصرى و إن استمد فكرة بطلان المرافعة من القانون الفرنسى إلا أنه لم يجاره فى جميع الأسباب التى يترتب عليها بطلان المرافعة ، كما هو المستفاد من مقارنة المادتين ٣٠١ و ٣٠٠

بالمادة ٣٩٧ فرنسي فالقانون الفرنسي يجيز الحكم ببطان المرافعة في جميع الأحوال التي تنصف فيها الدعوى ثلاث سنوات بلا تحريك . و ذلك تمثيلاً مع نظام المرافعات الوارد به ، إذ هو يوجب على الخصوم في الدعاوى المدنية تعيين وكلاء عنهم ، الأمر الذي من شأنه أن يسهل لكل طرف في الدعوى الوقوف على ما يطرأ على حالة خصمه من التغيرات ، فتصبح إذن مواخلة بآى إهمال أو تقصير في تسيير الدعوى . أما القانون المصرى فقد خول الخصوم أن يسيروا فى دعاوهم بأنفسهم ، و لذلك فإنه لم يجز الحكم ببطان المرافعة إلا فى الحالات الثلاث الواردة بالمادة ٣٠٠- تلك الحالات التى لا تصدر أسبابها إلا عن خصم موجود فى الخصومة فعلاً ، و هى أسباب مستقلة تمام الإستقلال عن الأسباب الأخرى الموجبة للوقف القانونى بمقتضى المادة ٢٩٧ ثم إن القول بأن ورثة الخصوم الذين لم يعلنوا بالسير فى الدعوى يعتبرون خصوماً فيها بمجرد وفاة مورثهم قول لا وجه له . لأن القانون فى المادة ٢٩٩ و هو يتحدث عن خصوم الدعوى لم ينظر إليهم موصوفين بهذا الوصف ، بل أشار إليهم وإلى من فى حكمهم بما يفيد أنهم ، فى الخصوص الذى تحدث عنه ، مستقلون عن مورثهم غير مفروض فيهم العلم بالإجراءات التى تتم فى دعواه . و إذن فموت المدعى أو المستأنف أثناء إنقطاع المرافعة يقف مدة البطان ، و يكون على المدعى عليه أو المستأنف ضده إعلان ورثته للسير فى الدعوى حتى يصبح إعتبارهم خصوماً فيها .

الطعن رقم ٣٧ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٤٨ بتاريخ ١٩٤٣/١/٢٨
من المقرر قانوناً أن دعوى بطان المرافعة لا تقبل إلا ممن كان مدعى عليه فى الدعوى و مطالباً فى ذات الوقت بأداء الحق المدعى به . فلا يكفى أن يكون الشخص مختصماً فى الدعوى ليكون له حق طلب بطان المرافعة فيها متى كان بعيداً عن دائرة النزاع القائم بشأن الحق المدعى به .

* الموضوع الفرعى : بطان قرار الإحالة للمرافعة :

الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٢ بتاريخ ١٩٧٤/٣/٤
متى إنقضت الخصومة بإعلان الخصوم على الوجه المنصوص عليه فى قانون المرافعات و إستوفى كل خصم دفاعه و حجزت المحكمة الدعوى للحكم إنقطعت صلة الخصوم بها ، و لم يبق لهم إتصال بها إلا بالقرار الذى تصرح به المحكمة ، و تصبح الدعوى فى هذه المرحلة - مرحلة المداولة و إصدار الحكم بين يدى المحكمة لمبحثها و المداولة فيها فإذا بدا لها بعدئذ أن تعيد الدعوى إلى المرافعة إستئنافاً للسير فيها ، تحتتم دعوى طرفيها للإتصال بها بإعلانهما قانوناً إلا إذا حضرا ، وقت النطق بالقرار و لا يفنى عن إعلان الغائب ، أن تقرر المحكمة إعتبار النطق بقرارها إعلاناً له ، لما فى ذلك من إغفال لإجراء يوجب القانون .

الطعن رقم ٦٩ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٥٠٦ بتاريخ ١٩٩٠/٧/٣١

النص في المادة ٩٥ من قانون الإثبات على أنه " بمجرد إنتهاء التحقيق أو إنتضاء الميعاد المحدد لإتمامه يعين القاضى المنتدب أقرب جلسة لنظر الدعوى و يقوم قلم الكتاب بإخطار الخصم الغائب " . مؤداه أنه يجب على المحكمة إخطار الغائب من الخصوم بقرار إحالة الدعوى من التحقيق إلى المرافعة للإتصال بالدعوى و أن الإخطار لا يتم إلا بإعلانه قانوناً أو ثبوت حضوره وقت النطق بقرار الإحالة . لما كان ذلك و كان الين من الأوراق أن الطاعة لم تحضر جلسة التحقيق أمام محكمة أول درجة فى..... و قرر القاضى المنتدب إحالة الدعوى إلى المرافعة لذات الجلسة حيث أصدرت المحكمة قرارها بشطب الدعوى رغم عدم إخطار الطاعة بقرار الإحالة أو ثبوت حضورها وقت النطق به . فبان قرارها يكون مشوباً بالبطالان و يترتب عليه إعتبار قرار الشطب على غير سند من القانون و بالتالى لا تلتزم الطاعة بتجديد السير فى الدعوى خلال الميعاد المحدد فى المادة ٨٢ من قانون المرافعات و إذ أسست محكمة أول درجة -- بعد ذلك قضاءها بإعتبار الدعوى كأن لم تكن على عدم تجديدها خلال ستين يوماً من تاريخ شطبها فإن حكمها يكون قد وقع باطلاً لإنتائه على إجراء باطل قام عليه قضاؤها .

* الموضوع الفرعى : سقوط الخصومة :

الطعن رقم ٧٤ لسنة ٢١ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٨٥٤ بتاريخ ١٩٥٣/٤/٩

دعوى سقوط الخصومة أى بطلان المرافعة لإنقطاعها ثلاث سنوات وفقاً لأحكام قانون المرافعات القديم يجب أن ترفع للمحكمة المنظورة أمامها الدعوى ، فإذا كانت الدعوى مطروحة أمام محكمة الإستئناف وجب رفعها أمامها ، ولا يعتبر هذا إخلالاً بمبدأ وجوب نظر الدعوى لدى درجتين ، ذلك أن دعوى بطلان المرافعة هى فى الواقع دفع للخصومة أوجب القانون رفعه بصحيفة ، وقد أقر قانون المرافعات العالى هذا النظر حتى أنه أجاز تقديم طلب سقوط الخصومة فى صورة دفع أمام المحكمة المنظورة أمامها الدعوى إذا عجل المدعى دعواه بعد إنتضاء السنة المقررة للسقوط [م ٣٠٣] مرافعات ولا يحول دون إختصاص محكمة الإستئناف بنظر دعوى بطلان المرافعة أن يكون الإستئناف الذى رفع أمام محكمة الإستئناف المختلطة لم يقيد ، إذ وفقاً لأحكام قانون المرافعات المختلط كان الإستئناف يعتبر مرفوعاً أمام المحكمة بمجرد إعلان صحيفته وما يترتب على عدم قيده إعتبار الإستئناف كأن لم يكن .

الطعن رقم ٢٧٨ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١٧٠ بتاريخ ١٩٦٣/١/٢٤

استخلاص الحكم أن فى مكتبة الطاعن تحريك الإستئناف باسم المطعون عليه قبل فوات ميعاد سقوط الخصومة وأنه من أجل ذلك يكون إسناده الإهمال الجسيم إلى المطعون عليه كسبب لاعتراض الخارج

عن الخصومة على الحكم الصادر بسقوط تلك الخصومة - في غير محله ، استخلاص موضوعي مير متى كان ذلك الاستخلاص سائفا .

الطعن رقم ٦٠٠ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ١٠٢٧ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٣
من المقرر - وفقاً للمادة ١٣٣ من قانون المرافعات - أن الدعوى تستأنف سيرها بصحيفة تعلن إلى من يقوم مقام الخصم الذي توفي أو فقد أهليته للخصومة أو زالت صفته بناء على طلب الطرف الآخر أو بصحيفة تعلن إلى هذا الطرف بناء على طلب أولئك ، و لا يؤثر في صحة الإعلان عدم نظر الدعوى في الجلسة المحددة ، و توقيع الجزاء بسقوط الخصومة مناطه عدم السير في الدعوى بفعل المدعى أو إمتناعه مدة سنة من تاريخ آخر إجراء صحيح فيها ، إذ أن سقوط الخصومة جزاء لفرضه المشرع على المدعى الذي يتسبب في عدم السير في الدعوى بفعله أو إمتناعه إذا طلب صاحب المصلحة ذلك .

الطعن رقم ٤٠٣ لسنة ٤١ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٢٢٩٩ بتاريخ ١٩٨١/١٢/١٤
يشترط في الإجراء المانع من سقوط الخصومة أن يكون صحيحاً أو يصبح صحيحاً لعلم التمسك بطلانه في الوقت المناسب .

الطعن رقم ٢٧٢ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ١٠٤٤ بتاريخ ١٩٨٥/١١/٢٦
من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن إنقضاء الخصومة طبقاً لنص المادة ١٤٠ من قانون المرافعات يترتب عليه ذات الآثار التي تترتب على سقوطها ، و النص في الفقرة الأولى من المادة ١٣٧ من هذا القانون على أنه " يترتب على الحكم بسقوط الخصومة سقوط الأحكام الصادرة فيها بإجراءات الإثبات و إلغاء جميع إجراءات الخصومة بما في ذلك رفع الدعوى و لكن لا يسقط الحق في أصل الدعوى و لا في الأحكام القطعية الصادرة فيها و لا في الإجراءات السابقة لتلك الأحكام أو الإقرارات الصادرة من الخصوم أو الإيمان التي حلقوها " مفاده أن الحكم بسقوط الخصومة في الاستئناف يترتب عليه زوالها أمام المحكمة مما يخرج النزاع عن ولايتها و يمتنع عليها النظر فيه - و كان الحكم بإنقضاء الخصومة - و على ما تقدم بيانه له ذات الأثر الذي - لا يحول دون إعماله سبق صدور حكم قطعي في الدعوى لأن عدم سقوط هذا الحكم طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ١٣٧ المشار إليها و أباً كان موضوعه - ليس من شأنه المساس بما للحكم بإنقضاء الخصومة من حجية بصدد زوالها .

* الموضوع الفرعي : شقوية المرافعة :

الطعن رقم ١٩٢٥ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ١٢٢٨ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٩
من المبادئ الأصلية في النظام القضائي أن المرافعة قد تكون شفوية أو بمذكرات مكتوبة و أن الخصوم إذا طلبوا من المحكمة الاستماع إلى مرافعتهم فلم تمكنهم من ذلك فإنها تكون قد أخلت بحقوقهم في

الدفاع و الأصل في الإجراءات أنها روعيت و على المتمسك بعدم حصول المرافعة أن يقدم دليله .

الطعن رقم ١٢٣٦ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٨ صفحة رقم ٤٨٧ بتاريخ ١٩٨٧/٣/٢٩

لئن كان حق الدفاع - بما في ذلك المرافعة الشفوية - أمر كضله القانون لأطراف النزاع في الدعوى إلا أن ذلك لا يحول بين المحكمة و بين تنظيم هذا الحق على وجه يصونه و لا يكلف المحكمة من أمرها رهقاً و حسبها في ذلك أن تفصح للخصوم المدى المعقول لتمكينهم من الدفاع دون غلو أو إسراف في التأجيل أو تكرار الاستماع إليهم أو خروج عن موضوع الدعوى و مقتضيات الدفاع فيها ، و قد نصت المادة ٩٧ من قانون المرافعات على أن تجرى المرافعة في أول جلسة .

* الموضوع الفرعي : طلب فتح باب المرافعة :

الطعن رقم ٣١ لسنة ١٨ مكتب فنى ١ صفحة رقم ١٦٦ بتاريخ ١٩٥٠/١/١٢

ما دامت المحكمة قد حجزت القضية للحكم مع الإذن في تقديم مذكرات دون أن تأذن في تقديم مستندات ، و لم يكن الخصم قد طلب إلى المحكمة فتح باب المرافعة لإيداع مستندات بل كل ما طلبه في مذكرته التي أورد فيها صور هذه المستندات هو أن تقرر المحكمة إما الانتقال إلى مصلحة التنظيم للإطلاع على رخصة البناء و الطلب الخاص بها و إما الإذن له في إستخراج صورتها ، فلا يقبل النعى عليها بأنها إذ رفضت قبول هذه المستندات قد أخلت بحقه في الدفاع ، و خصوصاً إذا كانت المحكمة قد أقامت حكمها على أسباب كافية لحمله و كانت الأدلة التي إعتمدت عليها تفيد بذاتها أنها لم تر في تلك المستندات المنسوخة صورها في المذكرة ما يغير وجه الحكم في الدعوى .

الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٢٠ مكتب فنى ٣ صفحة رقم ٥١٦ بتاريخ ١٩٥٢/٢/٢١

إذا كانت المحكمة إذ رفضت إجابة الطاعن إلى طلب إعادة القضية إلى المرافعة بعد أن حجزتها للحكم مع الإذن في تقديم مذكرات قد ترائي لها للأسباب السائفة التي أوردتها أنه طلب غير جدى لم يقصد به غير إطالة أمد الخصومة فلا محل للطعن على حكمها بأنه أغل بحق الطاعن في الدفاع .

الطعن رقم ٥٣ لسنة ٢١ مكتب فنى ٥ صفحة رقم ٤٥٨ بتاريخ ١٩٥٤/١/٢٨

لا تثريب على محكمة الموضوع إن هي لم تجب الطلب المقدم إليها بفتح باب المرافعة أو التصريح بتقديم صور تحقيقات أو تقديم مذكرات متى كان قد قدم إليها بعد انتهاء المرافعة في الدعوى إذ تصح إجابة هذا الطلب من الاطلاقات التي لا يعاب على المحكمة عدم الاستجابة إليها .

الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٢١ مكتب فنى ٤ صفحة رقم ١٢٥ بتاريخ ١٩٥٢/١١/٢٠

إذا كان الثابت بالحكم أنه بعد أن قدم الخصوم مستنداتهم في الدعوى و تراجعوا فيها قررت المحكمة بالجلسة الأخيرة حجزها للحكم ، فإنه لا تثريب عليها إذ هي فصلت في الدعوى دون أن تجيب الطاعنة

إلى طلب إعادتها إلى المرافعة لتقديم مستندات أو مد أجل الحكم لتقديم مذكرات ، إذ أن هذا الطلب لا يعتبر دفعاً تمسكت به الطاعة أمام المحكمة ، ومن ثم فإنه يكون في غير محله النعى عليها بأنها أخلت بحق الطاعة في الدفاع .

الطعن رقم ١٥١ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٣٨٢ بتاريخ ١٩٥٨/٥/١

متى كانت المحكمة قد استكملت في الدعوى دفاع الخصوم لم منحهم الآجال الكافية لتقديم المذكرات والمستندات وكونت عقيدتها مما أبدى في الدعوى و ما قدم فيها من مذكرات فلا تكون ملزمة بعد ذلك بإجابة طلب مد أجل الحكم لتقديم مذكرات أخرى - وليس في رفضها لهذا الطلب إخلال بحق الدفاع .

الطعن رقم ٦٦٠ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٥٤٤ بتاريخ ١٩٦٠/١١/٣

إذا كان الثابت أن طرفي الخصومة كانا مائلين بوكالاتهما وأنهما طلبا حجز القضية للحكم مع التصريح لهما بتقديم مذكرات و قد إنقضى الأجل المصرح فيه بتقديمها و لم يرد طلب فتح باب المرافعة إلا بعد فواته فلا تترتب على المحكمة إن هي رفضته بعد أن بررت عدم جديته و أنه لم يقصد به غير إطالة أمد التقاضي .

الطعن رقم ٦٨ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٧٦٣ بتاريخ ١٩٧٠/٤/٣٠

إذا كان الحكم المطعون فيه قد إستند في رفض طلب فتح باب المرافعة إلى ما قرره من أن المحكمة تطرحه لعدم تقديم الدليل على ما جاء فيه و أن الطاعن لم يظعن على تقرير الخبير بأى مطن و أنه قصد بطلبه تعطيل الفصل في الدعوى ، فإن هذا الذى ذكره الحكم هو مما يدخل في نطاق السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، طالما أن تلك المحكمة المسحت له من الوقت ما يكفى لتقديم مذكرة بدفاعه و ما دامت قد رأت في أوراق الدعوى ما يكفى لتكوين عقيدتها .

الطعن رقم ٢٧٧ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٣٢٨ بتاريخ ١٩٧٠/١٢/٣١

إذا رأت محكمة الموضوع لأسباب سائفة أن طلب إعادة فتح باب المرافعة في الدعوى بعد أن حجزت للحكم هو طلب غير جدى لم يقصد به سوى إطالة أمد الخصومة ، فلم يستجب إليه ، فإن النعى على حكمها بأنه أخل بحق الطاعن في الدفاع يكون على غير أساس .

الطعن رقم ١١ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١١٦١ بتاريخ ١٩٧٠/١١/٢٥

لا تترتب على محكمة الموضوع إن هي لم تجب الطلب المقدم إليها بفتح باب المرافعة و التصريح بتقديم مستندات ، متى كان قد قدم إليها بعد إنهاء المرافعة في الدعوى إذ تصبح إجابة هذا الطلب أو عدم إجابته من الإطلاقات التي لا يعيب المحكمة الإلتفات عنها .

الطعن رقم ٣٦٠ لسنة ٣٧ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ١٢٥٠ بتاريخ ١٦/١١/١٩٧٢
تقدير مدى الجد في الطلب الذي يقدمه الخصوم بغية إعادة الدعوى إلى المرافعة هو من الأمور التي تستقل بها محكمة الموضوع .

الطعن رقم ١١٤ لسنة ٣٨ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ٥٩٦ بتاريخ ١٢/٤/١٩٧٣
إعادة الدعوى إلى المرافعة ليس حقاً للخصوم تتحم إيجابتهم إليه بل هو أمر متروك لتقدير محكمة الموضوع و إذ كان الحكم المطعون فيه لم يجب طلب إعادة الدعوى إلى المرافعة للرد على مذكرة المطعون عليها هذا إلى أنه لم يحول على ما جاء بتلك المذكرة ، بل و لم يشر إليها فإن النعى عليه بالبطلان يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٢٢٢ لسنة ٣٨ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ١٣٣١ بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٧٣
إعادة الدعوى إلى المرافعة بعد حجزها للحكم و انتهاء المرافعة فيها هو من الإطلاقات التي لا يجب الحكم بالإلغاط عنها .

الطعن رقم ١١ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ١٣١٠ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٧٣
المحكمة ليست ملزمة بإجابة طلب فتح باب المرافعة ، و بالتالي - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة ليست ملزمة بالإشارة إلى هذا الطلب في حكمها .

الطعن رقم ٤٥٠ لسنة ٣٨ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ١٢٣٧ بتاريخ ١٩/١١/١٩٧٤
المحكمة غير ملزمة بالإستجابة لطلب فتح باب المرافعة لأن تقدير مدى الجد في هذا الطلب هو من الأمور التي تستقل بها محكمة الموضوع .

الطعن رقم ١٦٢ لسنة ٣٨ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ١٣٩ بتاريخ ١٠/١/١٩٧٤
المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب فتح باب المرافعة أو مد أجل الحكم لتقديم مستد جديد في الدعوى . و إذ كانت الطاعنة لم تقدم ما يدل على أن محكمة الإستئناف عندما قررت حجز القضية للحكم قد أذنت بتقديم مذكرات أو مستندات ، فإنه لا يجب الحكم بعدم الإستجابة لهذا الطلب أو إغفال الإشارة إليه و إلى المستند المقدم معه .

الطعن رقم ٢١ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ١٢٣ بتاريخ ٩/١/١٩٧٤
المحكمة غير ملزمة بإجابة طلب فتح باب المرافعة ، كما أنها غير ملزمة بإجابة الخصم إلى طلب إستجواب خصمه : لأنه من الرخص المخولة لها طبقاً لنص المادة ١٠٨ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ فلها أن ترفضه متى وجدت في الدعوى من العناصر ما يكفي لتكوين عقيدتها بغير حاجة لإتخاذ هذا الإجراء .

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٢٥٠ بتاريخ ١٩٧٤/١/٣٠

لا تترتب على محكمة الموضوع أن هي لم تجب الطلب المقدم إليها بفتح باب المرافعة لتقديم مذكرات أو مستندات ، متى كان قد قدم إليها بعد انتهاء المرافعة فى الدعوى ، إذ يصبح هذا الطلب من الإطلاقات التى لا يعيب المحكمة الإلزامات عنها .

الطعن رقم ٢ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٥٩٢ بتاريخ ١٩٧٦/٣/١٠

لا تترتب على محكمة الموضوع - بحسب الأصل - أن هي لم تجب على الطلب المقدم إليها بفتح باب المرافعة و التصريح بتقديم مستندات ، لأن إجابة هذا الطلب أو عدم إجابته من الإطلاقات ، فلا يعيب الحكم الإلزامات عنه ، و لما كان إغفال الحكم الإشارة إلى الطلب يعتبر بمثابة رفض ضمنى له فإن التمسى يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٤٠٣ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٢٢٤ بتاريخ ١٩٧٧/١/١٢

المقرر- فى قضاء هذه المحكمة - أنه متى بدأ للمحكمة بعد حجز الدعوى للحكم أن تعيدها إلى المرافعة إستئنافاً للسير فيها تحتم دعوة أطراف الخصومة للإتصال بالدعوى ، و لا تتم هذه الدعوى إلا بإعلانهم قانوناً أو ثبوت حضورهم وقت النطق بالقرار ، لما كان ذلك وكان البين فى الصورة الرسمية لمعاضر الجلسات أمام محكمة الإستئناف أن الهيئة التى نظرت الدعوى كانت مشكلة أصلاً من المستشارين ، وبعد سماع المرافعة حجزت الدعوى للحكم لجلسة ١٩٧٣/٣/٤ ، وفى الجلسة المذكورة المعددة للنطق بالحكم إنعقدت بهيئة حل فيها المستشار محل المستشار وحضر محامون عن كل من الطاعنين والمطعون عليهما الثانى والثالث و توافروا جميعاً مصممين على طلباتهم لم قررت المحكمة بهيئتها الجديدة إعادة الدعوى إلى المرافعة لنفس اليوم ، وناطت بقلم الكتاب إعلان الخصوم وبعد ذلك وفى ذات الجلسة أصدرت حكمها المطعون فيه ، فإن مفاد ذلك أن الطاعنين والمطعون عليهما الثانى والثالث تحقق علمهم القينى وعاودوا إتصالهم بالدعوى بعد إعادتها للمرافعة ، وحضر وكلاء عنهم وأبدوا أمام الهيئة الجديدة التى أصدرت الحكم ، لا يقدح فى ذلك أن إثبات حضورهم بمحضر الجلسة جاء سابقاً على تحرير القرار بإعادة الدعوى للمرافعة بدلاً من وروده قبل النطق بالحكم المطعون فيه لأن ذلك لا يعدو أن يكون تسجيلاً لمغول الخصوم عند النطق بالقرار .

الطعن رقم ٤١٣ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٩٥٢ بتاريخ ١٩٧٨/٤/٥

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن لقاضى الموضوع أن يقضى بصحة الورقة المقدمة فى الدعوى دون أن يكون ملزماً بالسير فى إجراءات الإدعاء بالتزوير متى إستبان له ذلك بناء على أسباب مقبولة ، فتمتى طلب الخصم تأخير الفصل فى الدعوى ليتمكن من الإدعاء بتزوير ورقة رفعت الدعوى بناء عليها أو طلب إعادة الدعوى إلى المرافعة لإتاحة الفرصة له بذلك ، فمن حق القاضى بما له من سلطة الفصل

في الموضوع أن يقدر هذا الطلب و أن يهده إذا رأى أن مقدمه لم يكن جاداً فيه و أنه لم يبع منه إلا مجرد المماطلة و كسب الوقت .

الطعن رقم ٦٣١ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٣٦٠ بتاريخ ١٩٧٨/١/٣١

- من المقرر في قضاء هذه المحكمة - إنه إذا بدا للمحكمة بعد حجز الدعوى للحكم أن تعيدها إلى المرافعة إستئنافاً للسير فيها تحتم دعوة طرفى الخصومة للإتصال بها بإعلاتهما قانوناً إلا أن حضور الخصم أو من يمثله فى جلسة المرافعة التى تعاد إليها الدعوى ، يضى عن دعوته ، و ذلك لتحقيق الغاية من هذا الإجراء .

- البطلان المترتب على عدم إعلان من لم يحضر من الخصوم فى الجلسة التى أعيدت فيها الدعوى للمرافعة بطلان نسى لا يجوز أن يتمسك به إلا لمن شرع لمصلحته .

الطعن رقم ٨٠٥ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٨٨٧ بتاريخ ١٩٧٨/٣/٢٩

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تقدير مدى الجد فى الطلب الذى يقدمه الخصوم بنية إعادة الدعوى إلى المرافعة هو من الأمور التى تستقل بها محكمة الموضوع ، إلا أن ذلك مرهون بأن تكون المحكمة قد مكنت الخصوم من إبداء دفاعهم و أتاحت لهم الفرصة للرد على ما يثار فى الدعوى - بعد حجزها للحكم - من دفوع جديدة تحقيقاً لمبدأ المواجهة بينهم و مراعاة للقواعد الأساسية التى تكفل عدالة التقاضى . و إذ كان الين من مدونات الحكم المطعون فيه و أوراق الطعن أن طرفى الخصومة طلبا بجلسة ١٩٧٤/٤/١٨ حجز الإستئناف للحكم مع تقديم مذكرات فقررت المحكمة إصدار حكمها بجلسة ١٩٧٤/٥/١٩ و رخصت لمن يشاء من الطرفين بتقديم مذكرات فى عشرة أيام دون أن تحدد موعداً لكل من الطرفين ليقدم مذكرته فى خلاله حتى تتاح الفرصة للأخر للرد عليه ، و كان المطعون ضده قد تقدم بمذكرة سلمت صورتها للطاعن فى ١٩٧٤/٤/٢٧ - قبل إنقضاء الأجل المحدد لتقديم المذكرات بيوم واحد - تضمنت لأول مرة دفعاً بطلان إعلان صحيفة الإستئناف و آخر باعتبار الإستئناف كأن لم يكن فطلب الطاعن فى ١٩٧٤/٥/٤ إعادة الدعوى إلى المرافعة ليمكن من الرد على هذين الدفيعين ، غير أن المحكمة لم تستجب لهذا الطلب ثم عولت فى قضائها على ما دفع به المطعون ضده فى مذكرته المشار إليها فحكمت بقبول الدفع باعتبار الإستئناف كأن لم يكن ، فإنها بذلك تكون قد صادرت حق الطاعن فى الرد على ما أثير فى الدعوى من دفوع جديدة مما يعد إخلالاً بمبدأ المواجهة بين الخصوم و خروجاً على القواعد الأساسية التى تكفل عدالة التقاضى ، و يكون الحكم المطعون فيه قد شابه البطلان لإخلاله بحق الدفاع .

الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٨٦٥ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٧

إذ كان الثابت من الأوراق أن وكيل الطاعن حضر أمام محكمة الاستئناف بجلسة - فطلب حجز الدعوى للحكم وأوجب إلى طلبه فلا تثريب على محكمة الموضوع إذا لم تستجب إلى طلب إعادة الدعوى للمرافعة الذى قدمه بعد ذلك لضم ملف الجئنة المستأنفة لأن تقدير مدى الجد فى هذا الطلب هو من الأمور التى تستقل هى بها .

الطعن رقم ٩٨٩ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٠٦ بتاريخ ١٩٨١/١/٥

إذا إنعقدت الخصومة أمام المحكمة و استوفى كل خصم دفاعه و حجزت المحكمة الدعوى للحكم إنقطعت صلة الخصوم بها و لم يبق لهم إتصال بها إلا بالقدر الذى تصرح به المحكمة و تصبح القضية فى مرحلة المداولة و إصدار الحكم بين يدى المحكمة ليبحثها و المداولة فيها و يتمتع على الخصوم إبداء أى دفاع ، كما يتمتع الإستماع إلى أحد منهم فى غيبة الآخر ، فإذا بدا للمحكمة أن تعبد الدعوى إلى المرافعة إستئنافاً للسير فيها تحتم دعوة طرفى الخصومة للإتصال بالدعوى و لا تتم هذه الدعوى إلا بإعلانهما قانوناً أو ثبوت حضورهما وقت النطق بالقرار و لا يبنى عن إعلان الفائب أن تقرر المحكمة إعتبار النطق بقرارها إعلاناً له إذ يجوز للمحكمة أن تقرر إغفال إجراء يوجب القانون ، و قد نصت المادة السادسة من قانون المرافعات على أن كل إعلان أو تنفيذ يكون بواسطة المحضرين بناء على طلب الخصم أو قلم الكتاب أو أمر المحكمة ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، و نصت المادة ١٩ من القانون ذاته على أن عدم مراعاة هذه الإجراءات يترتب عليه البطلان و لم ينص القانون على إغفال إعلان طرفى الخصومة إلا فى صورة ما إذا رأت المحكمة مد أجل النطق بالحكم كما يستفاد من نص المادة ١٧٢ من قانون المرافعات .

الطعن رقم ٣٠١٠ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٨٧٣ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢١

لا يجوز للمحكمة طبقاً لنص المادة ١٦٨ من قانون المرافعات أن تقبل أثناء المداولة أوراقاً أو مذكرات من أحد الخصوم دون إطلاع الخصم الآخر عليها و إلا كان العمل باطلاً ، و لا يسوغ الخروج على هذه القاعدة أن تكون المحكمة التى أصدرت الحكم قد أذنت للطاعنين بإبداء مذكرتهم بملف الدعوى دون إعلان الخصم بها إذ ليس من شأن هذا و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يغير من قواعد وضعت كفالة لعدالة التقاضى و عدم تجهيل الخصومة على من كان طرفاً فيها ، إلا أنه لما كان الثابت أن الدعوى بعد أن حجزت للحكم أعيدت للمرافعة لم حكم فيها فصارت المذكرة من مرفقاتها التى يملك أطراف النزاع الإطلاع عليها و الرد على ما تضمنته .

الطعن رقم ١٨٢٢ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٧٧٢ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٨

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا تثريب على محكمة الموضوع - بحسب الأصل - إن هى لم

تجب الطلب المقدم إليها بفتح باب المرافعة لجلسة معينة لأن إجابته أو عدم إجابته من إطلاقاتها و لا يعيب الحكم الإلتفات عنه ، و إغفال الحكم الإشارة إلى الطلب يعتبر بمثابة رفض ضمنى له .
الطعن رقم ١٣٨٥ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ١٢٧٤ بتاريخ ١٤/٥/١٩٨٤
جرى قضاء محكمة النقض على أن طلب إعادة الدعوى للمرافعة ليس حقا للخصوم يتحتم إجابتهم إليه بل هو متروك لمحكمة الموضوع التى تستقل بتقدير مدى الجد فيه . كما أن إغفال الإشارة إلى هذا الطلب يعد بمثابة رفض ضمنى له .

الطعن رقم ٧٤٤ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٩٩٥ بتاريخ ١٦/٤/١٩٨٤
لا ترتيب على محكمة الموضوع - بحسب الأصل - إن هى لم تجب على الطلب المقدم إليها بفتح باب المرافعة و التصريح بتقديم مستندات لأن إجابة هذا الطلب أو عدم إجابته من الإطلاقات ، فلا يعيب الحكم الإلتفات عنه ، و كان إغفال الحكم الإشارة إلى الطلب يعتبر بمثابة رفض ضمنى له .
الطعن رقم ٣٩٣ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ١٣١٠ بتاريخ ١٥/٥/١٩٨٤
إعادة الدعوى إلى المرافعة هو من إطلاقات محكمة الموضوع .

الطعن رقم ١٠٠٦ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ١٢٣٥ بتاريخ ٨/٥/١٩٨٤
طلب إعادة الدعوى إلى المرافعة ليس حقا للخصوم يتحتم إجابتهم إليه بل هو متروك لمحكمة الموضوع التى تستقل بتقدير مدى الجد فيه ، و لا محل للطعن على حكمها بأنه أحل بحق الدفاع متى رأت لأسباب سائفة أن هذا الطلب غير جدى و لم يقصد به غير إطالة أمد الخصومة .
الطعن رقم ٣٦ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ١٩٣٠ بتاريخ ٢٧/١١/١٩٨٤
المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن إعادة الدعوى للمرافعة ليست حقا للخصوم يتحتم إجابتهم إليه بل هى أمر متروك لتقدير محكمة الموضوع .

الطعن رقم ٢٠٣٦ لسنة ٥٠ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٢١٠ بتاريخ ٥/٢/١٩٨٥
المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن إجابة طلب فتح باب المرافعة هو بحسب الأصل من الأمور الخاضعة للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع فإن هى إنتفت عنه أو أغفلت الإشارة إليه كان ذلك بمثابة رفض ضمنى له .

الطعن رقم ١٧٩٥ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٢٥٥ بتاريخ ٢٠/٢/١٩٨٦
المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن قاضى الموضوع يستقل بتقدير مدى جدية طلب إعادة الدعوى للمرافعة لتقديم مستندات و لا محل للنعى على قضاؤه إذا هو رفض الإستجابة إليه بأنه أحل بحق الدفاع .
الطعن رقم ١١٩٩ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٨٨٥ بتاريخ ٢٧/١١/١٩٨٦
إعادة الدعوى للمرافعة ليست حقا للخصوم بل هو أمر متروك لتقدير محكمة الموضوع .

الطعن رقم ٨٧٨ لسنة ٥٤ مكتب قتي ٣٨ صفحة رقم ٦٠ بتاريخ ١٩٨٧/١/١

لا ترتيب على محكمة الموضوع - بحسب الأصل - إن هي لم تستجب للطلب المقدم إليها لفتح باب المرافعة في الدعوى و التصريح بتقديم مستندات لأن إجابة هذا الطلب أو عدم إجابته هو من إطلاقات تلك المحكمة فلا يعيب الحكم الإلزامات عنه أو إغفال الإشارة إليه بما يعد رفضاً ضمنياً للطلب .

الطعن رقم ٢٤٥١ لسنة ٥٢ مكتب قتي ٣٩ صفحة رقم ٥١٦ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٨

- متى كانت المذكرة التي أستهديتها المحكمة قد قدمها الطاعن بعد انقضاء الأجل المصرح له بتقديم مذكرات فيه فإنه لا على المحكمة إن هي رفضت قبولها و اعتبرت الدفاع الوارد بها غير مطروح عليها .
- لا ترتيب على محكمة الموضوع - بحسب الأصل - إن هي لم تجب على الطلب المقدم إليها بفتح باب المرافعة لأن إجابة هذا الطلب أو عدم إجابته من إطلاقاتها فلا يعيب الحكم الإلزامات عنه ، و إن إغفال الحكم الإشارة إلى الطلب يعتبر بمثابة رفض ضمنى له .

الطعن رقم ١٣٧٧ لسنة ٥٦ مكتب قتي ٣٩ صفحة رقم ١٤٤٤ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٧

طلب فتح باب المرافعة لتقديم مستندات جديده هو من إطلاقات محكمة الموضوع فلا يقبل النعي على إلتافاتها عنه .

الطعن رقم ١٨٣١ لسنة ٥٢ مكتب قتي ٤٠ صفحة رقم ٢٢٩ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٣٠

المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن إعادة الدعوى إلى المرافعة ليس حقاً للخصوم يتعين إجابتهم إليه و إنما هو أمر متروك لتقدير قاضي الموضوع .

الطعن رقم ٢٥٤٥ لسنة ٥٦ مكتب قتي ٤٠ صفحة رقم ٢٠٤ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٢٧

إغفال إثبات لقرار المحكمة إعادة الدعوى إلى المرافعة بمحضر الجلسة لا يؤدي إلى بطلان الحكم الذي يصدر من بعد في الدعوى طالما كان هذا القرار قد أثبت بورقة الجلسة التي يحورها القاضي بخطه " الرول " و تحقق بمقتضاه و تنفيذاً له إستئناف السير في الخصومة بعد إقفال باب المرافعة و ذلك بدعوة طرفيها للإتصال بها بإعلان صحيح في القانون .

الطعن رقم ٤ لسنة ٥٨ مكتب قتي ٤٠ صفحة رقم ٥١٧ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢١

المقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه متى إتخذت الخصومة على الوجه المنصوص عليه في قانون المرافعات و إستوفى كل خصم دفاعه ، و حجزت الدعوى للحكم إنقطعت صلة الخصوم بها و لم يبق لهم إتصال بها إلا بالقدر الذي تصرح به المحكمة و تصبح الدعوى في هذه المرحلة بين يدي المحكمة ليبحثها و المداولة فيها فإذا بدا لها بعدئذ أن تعيد الدعوى إلى المرافعة إستئنافاً للسير فيها تحتتم دعوة طرفيها للإتصال بها بإعلانهما قانوناً إلا إذا حضرا وقت النطق بالقرار .

الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٥٦ مكتب قني ٤٢ صفحة رقم ٣١٦ بتاريخ ١٩٩١/١/٢٨

المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا تثريب على محكمة الموضوع إن هي لم تستجيب إلى طلب فتح باب المرافعة بعد أن قفلت هذا الباب لأن ذلك من إطلاقتها فلا يعيب الحكم إن لم تستجيب إلى طلب الطاعن إعادة الدعوى للمرافعة لتقديم مستندات بعد أن قررت حجزها لإصدار الحكم .

الطعن رقم ١٦٠٢ لسنة ٥٦ مكتب قني ٤٢ صفحة رقم ١٢٩٤ بتاريخ ١٩٩١/٥/٣٠

المقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه لا تثريب على محكمة الموضوع إن هي لم تعجب إلى الطلب المقدم إليهما بإعادة الدعوى إلى المرافعة ذلك أنه أمر يرجع لمطلق تقديرها .

* الموضوع الفرعي : مجال تطبيق أحكام قانون المرافعات :

الطعن رقم ١١ لسنة ٢٦ مكتب قني ٨ صفحة رقم ١٩٤ بتاريخ ١٩٥٧/٢/٢٨

تطبيق أحكام قانون المرافعات في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية إنما يكون فيما لم تشملها الإستثناءات المنصوص عليها في المواد ١١٠٨، ١١٠٩، ١٢٠٨ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الخاص بإلغاء المحاكم الشرعية و فيما يستجد من إجراءات بعد إحالة الدعاوى الشرعية إلى المحاكم المدنية .

* الموضوع الفرعي : وقف المرافعة :

الطعن رقم ٣٧٠ لسنة ٣٦ مكتب قني ٢٥ صفحة رقم ١٢ بتاريخ ١٩٧٤/٣/٤

بعد الإجراء باطلا - وفقا لنص المادة ١/٢٥ من قانون المرافعات السابق الذي تم الإجراء في ظله - إذا نص القانون على بطلانه أو شابه عيب جوهري ترتب عليه ضرر للخصم ، وإذا كان حضور الخصم أو من يمثله بجلسة المرافعة التي تعاد إليها الدعوى ، يعني عن دعوته للإتصال بها ، و ذلك لتحقيق الغاية من هذا الإجراء ، و كانت الحال في الطعن المائل أنه قد حضر محام عن الطاعن بالجلسة مسالفة الذكر فإنه ينتفي بذلك وجه الضرر من إغفال دعوته .

الطعن رقم ١٨٤ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٧٨٦ بتاريخ ١٩٤٩/٦/٢

إن نزول المتمسك بالورقة المطعون بتزويرها عن التمسك بها يوجب وقف المرافعة في مادة التزوير و لا يلزم للحكم بوقف المرافعة أن يطلبه المدعي عليه صراحة فإذا طعن بالتزوير في تاريخ ورقة مقدمة في الدعوى و أجاب المتمسك بها بأنه لا يعول في دفاعه على هذا التاريخ و لا يهيمه أن يكون كذا كما هو ظاهرها ، أو كذا ، كما يزعم خصمه ، و إنما هو يعول على ذات محتوياتها غير المطعون فيها ، فإن هذا القول يكون نزولاً منه عن التمسك بالتاريخ المطعون فيه و عن الدفاع الذي كان يقيمه عليه يتعين معه على المحكمة وقف المرافعة في دعوى التزوير الخاصة بتغيير التاريخ ، فإن هي لم تفعل و قضت

برد و بطلان التغير المدعى حصوله فى التاريخ كان حكمها مغالفاً للقانون ، و جاز لمحكمة القضا أن تقضى فى موضوع الإدعاء بالتزوير بوقف المرافعة فيه إذ هو صالح للحكم .

" غير لك أن تشعل مصباحاً ضئيلاً لا يكاد يرى
حق أن تنفق وقتك فى أن تلعن الظلام "

" كونفوشيوس "

أحوال شخصية لغغير المسلمين

* الموضوع الفرعي : آثار عقد الزواج :

الطعن رقم ١٧ لسنة ٢٨ مكتب فني ١١صفحة رقم ٥٨٣ بتاريخ ١٧/١١/١٩٦٠
عقد الزواج لا يكسب أياً من الزوجين فيما يختص بالطلاق أو التطلق حقا مستقرا بما قد يطرا بعد إبرامه مما يكون من شأنه سريان قانون آخر في هذا الخصوص .

الطعن رقم ٥٣٢ لسنة ٢٦ مكتب فني ١٤صفحة رقم ١٨٩ بتاريخ ٣٠/١/١٩٦٣
لا يكسب عقد الزواج أياً من الزوجين - فيما يختص بالطلاق أو التطلق حقا مستقرا و من ثم فلا يصح التحدى من أحد الزوجين قبل الآخر بأن له حقا مكتسبا في استقاء عروة الزوجية معقودة طبقا للقانون الذى كان يحكم به قبل تغيير الزوج ديانته .

* الموضوع الفرعي : أثر الصلح في طلاق الأرثوذكس :

الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٥ مكتب فني ٢٨صفحة رقم ٧٦٨ بتاريخ ٢٣/٣/١٩٧٧
إذ كانت المادة ٥٧ من مجموعة قواعد الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس جاءت خلواً مما يوجب عرض الصلح بداءة على طرفي النزاع ، و كانت محاولة التوفيق بين الزوجين و عرض الصلح عليها المشار إليه في المادتين ٥٩ ، ٦٠ من مجموعة قواعد الأحوال الشخصية الخاصة بالأقباط الأرثوذكس الصادرة في ١٩٣٨ لا مجال للأخذ بها بعد إلغاء المجالس المليية بمقتضى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ لأن المادتين وردتا في باب إجراءات الطلاق و لا تعتبران من القواعد الموضوعية المتعلقة بأسبابه ، و مردهما إلى السلطات الممنوحة للكنيسة بشأن تأديب الأب الروحي للزوجين حتى يتوبا و ينصلح أمرهما و لا محل لتطبيقهما أمام القضاء .

* الموضوع الفرعي : إختصاص المجالس المليية :

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٢١ مكتب فني ٤صفحة رقم ٥١١ بتاريخ ١٩/٢/١٩٥٣
متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي فيما إنتهى إليه من أن المحاكم الشرعية غير مختصة بفرض نفقة للطاعة على زوجها المطعون عليه أقام قضاءه على أن المجلس الملي لطائفة السريان الكاثوليك هو وحده صاحب الولاية بنظر ما ينشأ بين الزوجين من منازعات بشأن الزواج الذى إرتضت فيه الطاعة أحكام هذه الطائفة حتى وإن لم تكن أصلا من أبنائها ، فليس في هذا التقرير مخالفة للقانون أو تناقض يطله .

الطعن رقم ١ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٦٨٧ بتاريخ ١٩٥٤/٥/٢٢

مضى كانت الزوجة التابعة لطائفة الأقباط الأرثوذكس قد أسست دعواها أمام المجلس الملى بطلب النفقة والطلاق من زوجها التابع لنفس الملة على سوء العشرة والخيانة الزوجية ، وكان الزوج قد أشهر إسلامه بعد رفع الدعوى ودفع بعدم اختصاص المجلس الملى بنظرها فتنازلت الزوجة عن طلب النفقة وطلبت الطلاق لإسلام الزوج ، فإن المجلس المذكور إذ قضى برفض الدفع بعدم الاختصاص وبالطلاق لإسلام الزوج دون أن يعرض لأى من السببين اللذين أقيمت عليهما الدعوى ابتداء يكون قد جاوز حدود اختصاصه ذلك أنه فصل فى دعوى اختلف طرفاها ديانة فى حين أن مناط اختصاصه الاستثنائي المحدود هو وجوب اتحاد طرفى الخصومة فى الملة ، ولا يسوغ أن يعد المجلس اختصاصه لمثل هذا الطلب الإضافي بمقولة أنه متى كان الزواج قد تم أمام الكنيسة القبطية الأرثوذكسية كان المجلس الملى مختصا بالفصل فى آثار الزواج مهما اختلفت ديانة الزوجين بعد العقد ذلك لأن الأمر العالى الصادر بإنشاء هذا المجلس إنما أقام اختصاصه على اتحاد ملة طرفى الخصومة فحسب ولم يجعل لجهة تحرير عقد الزواج شأنا فى الأمر كذلك لا محل لتبرير اختصاصه بأنه وقد كان هو المختص بنظر الدعوى وقت رفعها يظل مختصا مهما طرأ عليها بعد رفعها مما يؤثر على اختصاصه إذ هذا القول مدفوع -أولاً- بأن الدعوى التى رفعت للمجلس الملى وكان مختصا وقت ذاك بنظرها هى دعوى نفقة وطلاق لسوء العشرة والخيانة الزوجية أما الطلب الذى فصل فيه وأجابه وهو الطلاق لإسلام الزوج فقد رفع له بعد إسلام المدعى عليه ولم يعرض للطلب السابق - وثانياً - بأن المدعى عليه أصبح بعد إشهار إسلامه مسلما تحكم الشريعة الإسلامية وحدها دون غيرها حالته الشخصية فلا يسوغ أعمالا للقاعدة المقررة فى فقه المرافعات إخضاعه فى أحواله الشخصية للمجلس الملى وهو مجلس طائفى محدود الولاية لا يستطيع أن يحكم بغير القواعد التى وضعت لأبناء الطائفة من الأقباط الأرثوذكس إذ فى هذا إهدار غير جائز لحقوق موضوعية ومخالفة للنظام العام .

الطعن رقم ٢ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١٢٦٣ بتاريخ ١٩٥٣/٦/٣٠

لما كان بين من الحكم المطعون فيه أن المطعون عليها أقامت دعواها بصحيفتها المعلنة فى ٧ نوفمبر سنة ١٩٤٩ أمام المحكمة الابتدائية بطلب تطليقها من زوجها الطاعن وتصفية الشركة الزوجية وتأييد قرار قنصل فرنسا بحضانتها لولدها والزام الطاعن بأن يدفع إليها نفقة شهرية . وقررت المحكمة ضم ملف القضية القنصلية المرفوعة من المطعون عليها على الطاعن بطلب تطليقها منه كما قررت ضم القضية المرفوعة من الطاعن على المطعون عليها إلى قضية هذه الأخيرة ثم قام رئيس المحكمة الابتدائية بمحاولة التوفيق بين الزوجين إلا أنه لم يوفق فى مسعاه مما يفيد أن المحكمة - وإن لم تصرح بذلك

في حكمها اعتبرت دعوى المطعون عليها دعوى جديدة منقطعة الصلة بما سبقها من دعاوى وإجراءات اتخذت قبل الطاعن أمام المحكمة القنصلية ، وكان قرار المحكمة بضم ملف القضية القنصلية ليس من شأنه أن ينفي عن دعوى المطعون عليها التي رفعتها بعريضة جديدة أمام المحكمة الابتدائية كيانها المستقل عن الدعاوى التي ضمت إليها ، فلا يسوغ القول بأنها ليست إلا تمة واستمرارا للإجراءات القضائية التي نشأت في المحكمة القنصلية ، لما كان ذلك وكانت دعوى الطاعن هي دعوى مبتدأة أعلنت صحيفتها في ٧ من نوفمبر سنة ١٩٤٩ بعد إلغاء المحاكم القنصلية . فإنه وفقا لأحكام المادة ١٢ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ باصدار قانون نظام القضاء الواجب العمل به ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ وللمواد ٨٢٧ وما بعدها من القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣٧ الخاص بالإجراءات في مواد الأحوال الشخصية وهو الواجب العمل به عملا بنص المادة ٢ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ باصدار قانون المرافعات المدنية والتجارية ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ تكون جميع المسائل الخاصة بإجراءات التطلق والانفصال خاضعة للقانون المصري وحده إذ هو قانون البلد الذي أقيمت فيه الدعوى وبشرت فيه الإجراءات وذلك وفقا لنص المادة ٢٢ من القانون المدني .

الطعن رقم ٣ لسنة ٢٣ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٧٠١ بتاريخ ١٩٥٤/٥/٢٢

لما كانت طائفة الروم الكاثوليك هي من الطوائف التي كان معترفا لمجلسها الملي بالفصل في المنازعات الخاصة بالأحوال الشخصية التي تقوم بين أبناء هذه الطائفة ، وكان القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٥ قد نص في المادة الأولى منه على استمرار السلطات القضائية الاستثنائية المعترف بها حتى الآن في الديار المصرية إلى حين الاقرار على أمر آخر بالتمتع بما كان لها من حقوق عند زوال السيادة العثمانية ، وكان من مقتضى ذلك أن السلطات القضائية المذكورة هي والهيئات التي تمارس تلك السلطات أعمالها يكون مخولا لها بصفة مؤقتة جميع الاختصاصات والحقوق التي كانت تستمدها لغاية الآن من المعاهدات والقرارات والبراءات العثمانية فإن المجلس الملي لطائفة الروم الكاثوليك أصبح يستمد ولايته من القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٥ ولا محل للجدل في أصل مشروعية ولايته التي كان يمارسها قبل صدور هذا القانون .

الطعن رقم ٨ لسنة ٢٣ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٩٦١ بتاريخ ١٩٥٤/٦/١٧

خطأ الزوج لا يعتبر وفقا لأحكام القانون الفرنسي الواجب التطبيق سببا لعدم قبول دعواه بطلب التطلق للإلحاح الجسيمة التي لحقت به بسبب خطأ زوجته وإنما يعتبر من المسائل الموضوعية البحتة التي يتعين على المحكمة أن تقيم لها وزنا في تقدير جسامتها ما لحق الزوج طالب التطلق من إهانة للأخطاء المنسوبة إلى الزوجة المدعى عليها حتى إذا انتهت من هذا التقدير برأى رتبته على نتيجته آثاره القانونية

بالنسبة إلى طلب حضانة الاولاد و النفقة إن كانت مطلوبة ومصروفات دعوى التطلق .

الطنن رقم ٤ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١ بتاريخ ١١/٢٩/١٩٥٤

- القاعدة الواردة في لائحة المجلس الملى للأقباط الكاثوليك التى تنص على أن ميعاد استئناف الأحكام الحضرورية يبدأ من تاريخ صدورها ليست مخالفة للقانون أو النظام العام ، ذلك إنه و إن كانت القاعدة العامة فى خصوص الطنن فى الأحكام هو وجوب إعلانها حتى يفتح ميعاد الطنن فيها إلا أن القانون أجاز الاستثناء من هذه القاعدة فنص فى المادة ٣٧٩ من قانون المرافعات على أنه " تبدأ مواعيد الطنن من تاريخ إعلان الحكم ما لم ينص القانون على غير ذلك " وجاء القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ الخاص بالإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية بقاعدة عامة فى المادة ٨٧٥ تنص بأن ميعاد استئناف الأحكام الحضرورية يبدأ من تاريخ النطق بها وهذه القاعدة مطابقة تماما للقاعدة التى قررتها لائحة المجلس الملى .

- لما كانت طائفة الأقباط الكاثوليك هى من الطوائف التى كان معترفا لمجلسها الملى بالفصل فى المنازعات الخاصة بالأحوال الشخصية التى تقوم بين أبناء هذه الطائفة وكان القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٥ قد نص فى مادته الأولى على استمرار السلطات القضائية الاستثنائية المعترف بها حتى الآن فى الديار المصرية إلى حين الإقرار على أمر آخر بالتمتع بما كان لها من حقوق عند زوال السيادة العثمانية و كان مقتضى ذلك أن السلطات القضائية المذكورة هى و الهيئات التى تمارس تلك السلطات أعمالها يكون مخولا لها بصفة مؤقتة جميع الاختصاصات والحقوق التى كانت تستمدها لغاية الآن من المعاهدات و القرارات و البراءات العثمانية ، فإن المجلس الملى لطائفة الأقباط الكاثوليك أصبح يستمد ولايته فى مسائل الأحوال الشخصية من القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٥ ويكون هو المختص بالفصل فى هذه المسائل بين أبناء الطائفة فيما عدا بعض المسائل التى أخرجت من اختصاصه بإنشاء المجالس الحسية وبإخضاع الوصية لنظام الموارث باعتبارها من المسائل العينية ، وتكون المحكمة الشرعية إذ قضت بدخول الزوجة القبطية الكاثوليكية فى طاعة زوجها الذى ينتمى لنفس الملة على خلاف الحكم السابق صدوره بينهما من المجلس الملى قد جاوزت نطاق اختصاصها بما يستوجب وقف تنفيذ حكمها .

الطنن رقم ٥ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٣ بتاريخ ١١/٢٩/١٩٥٤

متى كانت الزوجة و هى مارونية أصلا قد انضمت قبل زواجها إلى طائفة الروم الكاثوليك التى ينتمى إليها زوجها وعقد زواجهما فى كنيسة الروم الكاثوليك التى إتممت إليها وتم عماد أولادهما حسب طقوس هذه الكنيسة ، فإن المجلس الملى لطائفة الروم الكاثوليك يكون هو المختص بنظر المنازعات

المعلقة بالأحوال الشخصية بين هذين الزوجين ولا يؤثر على هذا الاختصاص استصدار الزوجة شهادة من الكنيسة القبطية الأرثوذكسية تفيد انتمائها إلى هذه الطائفة متى كانت قد ظلت حتى بعد نشوب الخلاف بينها وبين زوجها تعتبر نفسها من طائفة الكاثوليك و التجأت فعلا إلى مجلس ملى الأقباط الكاثوليك و رفعت دعواها أمامه بطلب الحضانة والنفقة ، وكانت الشهادة المذكورة تناقض الثابت بالأوراق من انتمائها إلى طائفة زوجها لا يمين منها متى وكيف انتمت إلى طائفة الأقباط الارثوذكس وهل كان هذا الانتماء سابقا على زواجها أم لاحقا له .

الطعن رقم ٦ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٤٠٣ بتاريخ ١٩٥٥/٢/٨

لما كان اختصاص المجلس الملى للروم الأرثوذكس منوطا باتحاد ملة الطرفين و جنسيتها المصرية وكان الزوج مصرية أرثوذكسيا في حين أن زوجته كاثوليكية يوجوسلافية ، و كان لا يؤثر على جنسيتها هذه مجرد كونها قد تزوجت من مصرى بعد العمل بالمادة ٩ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٥٠ ، فإن هذا المجلس لا يكون مختصا بنظر دعوى الطلاق المرفوعة من الزوج و تكون المحكمة المدنية هي الجهة الوحيدة المختصة بنظر ما ينشأ بين الزوجين من نزاع يتعلق بأحوالهما الشخصية وذلك وفقا لنص المادتين ١٢ و ١٣ من قانون نظام القضاء .

الطعن رقم ٧ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٢٦ بتاريخ ١٩٥٣/١٢/١٨

جرى قضاء هذه المحكمة بأن جهة تحرير عقد الزواج لا يمنع الجهة التى حررتة اختصاصا قضائيا بل العبرة فى ذلك هى باتحاد طرفى الخصومة الذى أقام المشرع عليه وحده اختصاص المجالس الملية . وإذن فمتى كان الواقع هو أن الزوج تابع لطائفة المذهب الانجيلى بينما تتبع زوجته طائفة الأرمن الأرثوذكس وكان رضا الزوج باجراء عقد الزواج أمام كيسة الأرمن الأرثوذكس التى تنتمى إليها زوجته وقبوله اتباع طقوس هذه الكنيسة ونظمها لايفيد بذاته تغيير المذهب أو الملة وكان الزوج قد قدم ما يفيد أنه ولد بروتستنتا ومن أبوين انجيليين وعمد فى كنيسة الانجيليين وليس فى الاوراق ما يفيد أنه اعتنق مذهبا مخالفا فإن الحكم الصادر من المجلس الملى لطائفة الأرمن الأرثوذكس بطلاق الزوجة يكون قد صدر من جهة لا ولاية لها ويعين وقف تنفيذه ويكون الحكم الصادر من المحكمة الشرعية بدخول الزوجه فى طاعة زوجها قد صدر منها فى حدود ولايتها و يعين رفض طلب وقف تنفيذه .

الطعن رقم ٣ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٧١٢ بتاريخ ١٩٥٤/٥/٢٢

لما كان الأمر العالى الصادر فى ١٤ من مايو سنة ١٨٨٣ بالتصديق على لائحة ترتيب و إختصاصات المجلس الملى للأقباط الأرثوذكس و المعدل بالقوانين رقم ٨ لسنة ١٩٠٨ و رقم ٣ لسنة ١٩١٢ ورقم ١٩ لسنة ١٩٢٧ قد قصر إختصاص هذا المجلس على المنازعات التى تقوم بين أبناء هذه الطائفة

و كانت المحاكم الشرعية هي صاحبة الولاية العامة في الفصل في منازعات الأحوال الشخصية بين المصريين المختلفي المذهب ، و كانت الطالبة تنتمي إلى طائفة الأقباط الأرثوذكس في حين ينتمي المدعى عليه إلى طائفة الأقباط الكاثوليك لما كان ذلك ، فإن المجلس الملي للأقباط الأرثوذكس إذ قضى بالزام المدعى عليها بنفقة للطالبة يكون قد جاوز حدود اختصاصه و يكون الحكم الصادر من المحكمة الشرعية ببراءة دمة المدعى عليه من متجمد هذه النفقة قد صدر من جهة ذات ولاية و يتعين رفض طلب وقف تنفيذ الحكم الشرعى .

الطعن رقم ١ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٤٧٧ بتاريخ ١٩٥٦/٦/٢٦

مسألة عدم اختصاص المجلس الملي التى تثار فى طلب الاستئناف هى مسألة متعلقة بموضوع الاستئناف و لا يملك المجلس الملي التعرض لبحثها قبل البحث فى شكل الاستئناف .

الطعن رقم ٢ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١ بتاريخ ١٩٥٦/١/٢٨

ليس للمجلس الملي للأقباط الأرثوذكس ولاية فى النظر فى دعوى الميراث و تعيين الورثة إذا اختلفت ديانتهم ، ذلك أن شرط ولايته وفقاً لنص المادة ١٦ من الأمر العالى الصادر فى ١٤ من مايو سنة ١٨٨٣ فى مسائل الموارث هو اتحاد ملة الورثة جميعاً و اتفاقهم على التراجع إليه ، و إلا كانت الولاية على أصلها للمحاكم الشرعية ، فإذا كان المورث قد تزوج حال حياته حينما كان قبطياً أرثوذكسياً بزوجة رزق منها بأولاد ثم اعتنق الإسلام و تزوج بعد ذلك بزوجة رزق منها بأولاد آخرين حينما كان مسلماً فصاروا مسلمين بالتبعية له ثم أرتد عن الإسلام - فإن الحكم الصادر من المجلس الملي المذكور فى دعوى إثبات وفاة هذا المورث و إنحصار إرثه فى ورثة معينين يكون قد صدر منه فى غير حدود ولايته بعكس حكم المحكمة الشرعية الصادر فى هذا الخصوص .

الطعن رقم ١١ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ١ بتاريخ ١٩٥٩/١/٩

إذا كان الطرفان -الطالبة و المدعى عليه - ينتميان وقت الزواج الذى تم أمام الكيسة القبطية الأرثوذكسية -إلى تلك الطائفة ، و كان المجلس الملي لطائفة الأقباط الأرثوذكس هو المختص حينذاك بالفصل فى دعوى الفصل و النفقة -إلا أنه لايسوغ القول بأنه متى كان الزواج قد تم أمام الكيسة القبطية الأرثوذكسية فإن المجلس يبقى مختصاً بالفصل فى آثار الزواج مهما اختلفت ديانة الزوجين بعد العقد . ذلك لأن الأمر الصادر بإنشاء هذا المجلس أنما أقيم إختصاصه على اتحاد ملة طرفى الخصومة فحسب و لم يجعل لجهة تحرير عقد الزواج شأن فى الأمر ، و إذن فمتى كان الثابت أن المدعى عليه أصبح بعد إشهار إسلامه - مسلماً - فإن الشريعة الإسلامية وحدها دون غيرها - من وقت حصول هذا التغيير هى التى تحكم حالته الشخصية فلا يجوز إخضاعه فى أحواله الشخصية التى طرأت بعد الزواج

للمجلس الملى و هو مجلس طائفي محدود الولاية لا يستطيع أن يحكم بغير القواعد التي وضعت لأبناء طائفته من الأقباط الأرثوذكس إذ في هذا إهدار غير جائز لحقوق موضوعية ومخالفة للنظام العام . و لا محل للقول بأن المدعى عليه لا يصبح اعتباره مسلماً بعد ارتداده و أنه لا يزال على دينه و أنه إنما أظهر اعتناقه للإسلام تهرباً من إختصاص المجلس الملى أو احتيالاً للكيد للمدعية بعد ما أثبتت المحكمة الشرعية أن إسلام المدعى عليه أصبح ثابتاً رسمياً من تاريخ الإشهار بإشهار إسلامه و أنه أوقع الطلاق فعلاً ، و من ثم فإن الحكم الصادر من المحكمة الشرعية بالكف عن مطالبة بالنفقة من تاريخ إسلامه تأسيساً على وقوع الطلاق يكون قد صدر من جهة ذات ولاية .

الطعن رقم ٤ لسنة ٢٥ مكتب قني ٧ صفحة رقم ٧٤ بتاريخ ١٩٥٦/١/١٢

متى رفعت الدعوى بطلب أحقية في إستعمال إسم وكان المدعى مقيماً بمصر والمدعى عليهم من الأجانب المقيمين بها فإن هذا الطلب يدخل في إختصاص المحاكم الوطنية للأحوال الشخصية .

الطعن رقم ٦ لسنة ٢٥ مكتب قني ٧ صفحة رقم ٨٣ بتاريخ ١٩٥٦/٦/٢٦

- دعاوى نفقات ذوى الأرحام من طائفة الأقباط الأرثوذكس هي مما يدخل في ولاية المجلس الملى العام للأقباط الأرثوذكس وفقاً لحكم المادة ١٦ من الأمر العالي الصادر بتاريخ ١٤ من مايو سنة ١٨٨٣ المعدل بالقانون رقم ١٩ سنة ١٩٢٧ .

- متى كان يبين من الإطلاع على الحكم الصادر من المجلس الملى العام للأقباط الأرثوذكس أن الدعوى رفعت بإعتبار طرفي الخصومة فيها من طائفة الأقباط الأرثوذكس ، و سلم الطرفان طيلة مراحل التقاضي أمام المجلس الملى بالوحدة الطائفية و استمر المدعى عليه لا يدعى غير ذلك حتى صدر الحكم النهائي من المجلس الملى العام ، فإن إدعائه لأول مرة أمام محكمة النقض أنه من اتباع المذهب الإنجيلي لا يفيد شيئاً و يكون حكم المجلس الملى حائزاً لقوة الأمر المقضى .

الطعن رقم ٩ لسنة ٢٥ مكتب قني ٨ صفحة رقم ١ بتاريخ ١٩٥٧/١/٢٦

إختصاص المحاكم الشرعية بالفصل في دعاوى الأحوال الشخصية بين غير المسلمين إنما يكون عند إختلاف المذهب أما إذا اتحد الطرفان مذهباً فلا إختصاص للمحاكم الشرعية بالفصل في الدعوى - ومن ثم فلا تختص المحاكم الشرعية بطلب وقف تنفيذ حكم النفقة الصادر لزوجة على زوجها من طائفة الأقباط الأرثوذكس ، و لا يؤثر في ذلك أن تكون الزوجة لجأت في بادئ الأمر إلى المحاكم الشرعية بطلب فرض النفقة لها على زوجها . ذلك لأن عدم ولاية المحاكم الشرعية بالفصل في هذا النزاع أمر يتعلق بالنظام العام

الطعن رقم ٤ لسنة ٢٥ مكتب قني ٧ صفحة رقم ٣٠ بتاريخ ١٩٥٦/٢/٢٥

إذا صدر حكم من المجلس الملى الماروني بنفقة شهرية لزوجة ثم صدر بعد ذلك حكم من المحكمة

الشرعية بالكف عن المطالبة بالنفقة لزوال مقوماتها فإنه لا يكون لمة تعارض بين الحكيمين بالمعنى المقصود بالمادة ١٩ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ ولا يقبل طلب وقف تنفيذ الحكم الشرعى .

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٨٥٨ بتاريخ ١٩٥٧/١١/٢٨

متى كان الحال فى الدعوى المرفوعة بطلب نفقة شهرية أنها كانت منظورة أمام الدائرة الاستئنافية بالمجلس الملى العام و لم يكن قد تم الفصل فيها حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ فإن المحكمة التى تخصص باستمرار النظر فيها هى محكمة الاستئناف الواقع فى دائرتها المحكمة التى أصدرت الحكم المستأنف وفقا لنص المادة الثانية من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ . فإذا كان الحكم قد استند إلى المادة الثامنة من هذا القانون بمقولة إنها تجعل الاختصاص فى مثل هذه الدعوى للمحاكم الجزئية وإن استئنافها يكون أمام المحكمة الابتدائية فإن هذا الاستناد يكون خاطئا ومخالفا للقانون - على ما جرى به قضاء محكمة النقض .

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ٤٠٠ بتاريخ ١٩٥٧/٤/٤

متى تبين أن دعوى النفقة كانت منظورة أمام الدائرة الإستئنافية بالمجلس الملى و لم يكن قد تم الفصل فيها حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ فإن المحكمة التى تخصص باستمرار النظر فيها هى محكمة الإستئناف الواقع فى دائرتها المحكمة التى أصدرت الحكم المستأنف و ذلك وفقاً لنص المادة الثانية من القانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ الصادر بإلغاء المحاكم الشرعية و المدنية ، و القول بأن الإختصاص فى هذه الدعوى للمحاكم الجزئية و إستئنافها يكون أمام المحاكم الإبتدائية هو قول خاطئ مخالف للقانون .

الطعن رقم ٢ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ١٢٦٣ بتاريخ ١٩٥٣/٦/٣٠

- لما كانت المواد ٨٢٧ وما بعدها قبل تعديلها بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ إضافة كتاب رابع الى قانون المرافعات المدنية والتجارية المعمول به إبتداء من ١٥ سبتمبر سنة ١٩٥١ بينت كيفية رفع دعوى الضريق الجسماني والطلاق بأن يكون ذلك بالطرق المعتادة بالمحكمة الابتدائية الكائن بدائرتها محل توطن الزوج ، و إنه إذا كان قانون بلد الزوج يقضى بأن يسبق رفع دعوى الطلاق سعى فى الصلح وجب القيام بذلك أمام رئيس المحكمة الابتدائية . ولم يوجب القانون غير ذلك من الإجراءات المشار إليها فى سبب الطعن ، وكان الحكم قد أثبت أن محاولة الصلح قد قام بها رئيس محكمة الأحوال الشخصية كملتضى القانون ، لما كان ذلك ، كان غير منتج بحث ما ينعاه الطاعن على الإجراءات

السابقة على رفع الدعوى استنادا إلى المواد ٢٣٤ و ٢٣٥ و ٢٣٦ و ٢٣٧ و ٢٣٨ من القانون المدني الفرنسي .

- متى كانت المحكمة إذ أقرت الإجراءات التحفظية التي أمر بها قاضي القنصلية تملك إصدارها عملا بنص المادة ٨٢٨ من القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣٧ فإن إقرارها يجعلها بمنأى عن كل تعيب .

الطعن رقم ٣ لسنة ٢٣ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٧٠١ بتاريخ ١٩٥٤/٥/٢٢
متى كان الثابت أن والد المدعى عليها الذي كان تابعا لطائفة الأرمن الكاثوليك قدم طلبا لانضمامه الى كنيسة الروم الكاثوليك هو و زوجته وابنته وقبل انضمامه لهذه الطائفة و تم عماد المدعى عليها و تثبيتها حسب طقوس هذه الكنيسة ، فلما تزوجت من الطالب الذي ينتمي لنفس الطائفة نص في عقد الزواج على أنها من طائفة الروم الكاثوليك ، و لما أنجبت ولدا تم عماده أيضا حسب طقوس الكنيسة المذكورة كما نص في الشهادة الصادرة من كنيسة الروم الكاثوليك أن طرفي الخصومة من أبناء هذه الطائفة وكانت المدعى عليها أيضا هي التي التحت النزاع بأن التجأت الى المحكمة الكنيسة للروم الكاثوليك بطلب تقرير نفقة لها على زوجها الطالب وهي المحكمة التي لا تختص إلا بالفصل في منازعات أبناء هذه الطائفة فانها تكون بالأقل قد أقرت بعد أن جاوزت من الرشد تبعيتها لمذهب الروم الكاثوليك الذي سبق أن اعتقه والدها ، ويكون المجلس الملي لهذه الطائفة هو المختص بنظر مسائل الأحوال الشخصية الخاصة بالطرفين وتكون المحكمة الشرعية إذ قضت في دعوى النفقة المقامة من الزوجة على زوجها قد جاوزت حدود ولايتها مما يتعين معه إيقاف تنفيذ الحكم الصادر منها .

الطعن رقم ٨ لسنة ٢٣ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٩٦١ بتاريخ ١٩٥٤/٦/١٧
تقدير ما يعد إهانة جسيمة تبرر طلب التطبيق وفقا لنص المادة ٢٣٢ من القانون المدني الفرنسي المعدلة بالأمر الصادر في ١٢ من أبريل سنة ١٩٤٥ هو ما جرى به قضاء محكمة النقض الفرنسية من مسائل الواقع التي تستقل بتقديرها محكمة الموضوع بغير رقابة عليها من محكمة النقض .

الطعن رقم ٥ لسنة ٢٤ مكتب قني ٦ صفحة رقم ١٣ بتاريخ ١٩٥٤/١١/٢٩
مهما يكن الرأي في القرارات التركية الصادرة في شأن اختصاص مجالس الطوائف المليية وسرياتها بذاتها في مصر أو حاجتها إلى تشريع خاص يصدر بنفاذها و كذلك ما إذا كانت تلك المجالس تختص بالفصل في مسائل الأحوال الشخصية الخاصة برعايا الطوائف من أبناء الملة الواحدة على سبيل التحكيم أو سبيل القضاء الملزم مهما يكن الرأي فإنه لا نزاع في أن طائفة الروم الكاثوليك هي من الطوائف التي كان معترفًا لمجلسها الملي بولاية الفصل في المنازعات الخاصة بالأحوال الشخصية التي تقوم بين أبناء هذه الطائفة ، و لما كان القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٥ قد نص في مادته الأولى على استمرار السلطات

القضائية الامتثالية المعترف بها حتى الآن في الديار المصرية إلى حين الإقرار على أمر آخر بالتمتع بما كان لها من حقوق عند زوال السيادة العثمانية ، و كان مقتضى ذلك أن السلطات القضائية المذكورة هي والهيئات التي تمارس تلك السلطات أعمالها يكون مغولا لها بصفة مؤقتة جميع الاختصاصات والحقوق التي كانت تستمدها لغاية الآن من المعاهدات والقرارات والبرامات العثمانية ، فان المجلس الملى لطائفة الروم الكاثوليك أصبح يستمد ولايته في مسائل الأحوال الشخصية من القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٥ فلا محل للجدل في أصل مشروعية ولايته التي كان يمارسها قبل صدور القانون المذكور .

الطعن رقم ٤ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٣٤١ بتاريخ ١٩٦١/٦/٢٤

— تختص الهيئة العامة للمواد المدنية بمحكمة النقض وفقا للمادة ٢١ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ سنة ١٩٥٩ بالفصل في الأمور التالية :

— في الادعاء الواقع أثناء الدعوى أو من صدور الحكم ولو قطعيا بشأن عدم اختصاص محكمة مذهبية أو روحية بروية الدعوى

— في مخالفة الأحكام الصادرة عن المحاكم المذهبية أو الروحية لقواعد الأصول و القانون و في قابليتها للتنفيذ و مفهوم ذلك أن الشارع لم يقصر اختصاص الهيئة في مسائل الأحوال الشخصية على نظر النزاع السلى أو الابحاي في الاختصاص بين مختلف محاكم الاحوال الشخصية بالاقليم الشمالى بل جعل لها ولاية الفصل في مخالفة الاحكام الصادرة من تلك المحاكم لقواعد الاصول و القانون ، وهي إذ تمارس هذه الولاية انما تكون جهة طعن لا محكمة تنازع .

— تتقيد الهيئة العامة للمواد المدنية بوصفها محكمة نقض منعقدة بهيئة عامة في نظر الطعون المقدمة لها بالقواعد التي وضعها القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ في بيان ما يجوز الطعن فيه من الأحكام و ما لا يجوز و لما كان قانون السلطة القضائية لم يتضمن أحكاما خاصة في هذا الشأن تخرجه من نطاق القاعدة العامة كما فعل في شأن كيفية تقديم الطلب و إذا كان الحكم المطعون فيه لم يصدر من محكمة استئنافية فهو لا يقبل الطعن بالنقض وفقا للمادة الأولى من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٥ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٣٣٩ بتاريخ ١٩٦١/٦/٢٤

الهدايا التي يقدمها أحد الخاطين إلى الآخر إبان فترة الخطبة تعد من قبيل الهبات إذ أنها ليست ركنا من أركان الزواج ولا شرطا من شروطه و يبنى على ذلك أن القضاء بردها يخرج عن اختصاص المحاكم الروحية فإذا كانت المحكمة الروحية قد قضت في حكمها المطعون فيه بالزام الطاعة بأداء مبلغ معين في مقابل تلك الهدايا فإنها تكون قد فصلت في نزاع خارج عن ولايتها.

الطعن رقم ٢ لسنة ٣٣ مكتب قني ١٥ صفحة رقم ٩٧٤ بتاريخ ١٢/٢٩/١٩٦٤

تحرير عقد الزواج لدى جهة ملية معينة لا يمنح هذه الجهة - و على ما جرى به قضاء محكمة النقض إختصاصاً قضائياً بالفصل في المنازعات الناشئة عن هذا الزواج ، إذ العبرة بكون طرفي الخصومة من أبناء ملة واحدة تابعة لهذا المجلس . و متى كان الثابت أن الطرفين قبطيان أرثوذكسيان و قد تم عقد الخطبة بينهما أمام الكنيسة التي يتبعانها ثم عقد زواجهما أمام ذات الكنيسة و ظلاً يتزاعان أمام المجالس الملية للأقباط الأرثوذكس دون أن يشير أحدهما أو كلاهما نزاعاً ما حول ملتتهما إلى أن قضى إستئنافاً من المجلس الملى العام للأقباط الأرثوذكس بالفصل بينهما و التصريح لكل منهما بالزواج فبان هذا الواقع يدل على أنهما قبطيان أرثوذكسيان من أبناء ملة واحدة ، و لا يغير من ذلك كونهما عقداً زواجاً ثانياً أمام الكنيسة الإنجيلية في الفترة بين الخطبة و الزواج الأول .

الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٠ مكتب قني ١٦ صفحة رقم ٢٤٤ بتاريخ ٣/٣/١٩٦٥

بالرجوع إلى الأمر العالى المؤرخ ١٤ مايو ١٨٨٣ بالتصديق على لائحة ترتيب مجالس طائفة الأقباط الأرثوذكس و إختصاصها بعد تعديله بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٧ و القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٤٨ و القرار المؤرخ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٢٠ بالتصديق على اللائحة الداخلية لهذه المجالس ، يبين أن من بين إختصاصات المجلس الملى العام و المجالس الملية الفرعية النظر فى جميع ما يتعلق بالأوقاف الخيرية التابعة للأقباط عموماً و على الأخص ما يتعلق بإدارتها ، و إذ كان الحكم المطعون فيه قد جرى فى قضائه على أن الأعيان التى صدر بشأنها قرار المجلس الملى لا يمكن إسباغ صفة الوقف عليها ويختص المجلس بتعيين مديريها لها فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه .

الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٣٤ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ١٤٥٠ بتاريخ ٦/٢٩/١٩٦٧

إن المادة ١٦ من القانون الصادر فى ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ بترتيب مجالس الأقباط الأرثوذكس قد نصت على ما يفيد إختصاص تلك المجالس بالحكم فى الوراثة إذا اتحدت ملة الورثة جميعاً واتفقوا على إختصاصها .

الطعن رقم ٨ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ٩٥٢ بتاريخ ٥/١٧/١٩٧٢

إلغاء المحاكم الملية بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ٤٦٣ لسنة ١٩٥٥ ، يقتصر نطاقه على إختصاص المحاكم الملية بولاية القضاء فى بعض مسائل الأحوال الشخصية دون أن يمتد إلى السلطات الممنوحة لرجال الدين و التى لازالت باقية لها ، و من بينها قبول طلبات الإنضمام أو رفضها أو إبطالها .

الطعن رقم ٤٦ لسنة ٤٥ مكتب قني ٣٠ صفحة رقم ٦٦٢ بتاريخ ٣/١/١٩٧٩

- مؤدى نصوص المواد ١ ، ٢ ، ٤ ، ١٩ ، ٢١ من الأمر العالى الصادر فى ١٩٠٢/٣/١ بشأن الإنجليس و باقى الوطنين و باقى أحكامه أن المشرع جعل من المجلس الملى العام للإنجليس هيئة

أعطاه الإختصاص بالإشراف الشامل على مراكز المسيحيين الوطنيين من النواحي الدينية و الإدارية وتنظيمها كما أعطاه إختصاصاً قضائياً بالفصل في المسائل التي حددها في المادة ٢١ منه .

- جعل القانون رقم ٤٦١ لسنة ١٩٥٥ الإختصاص بالفصل في مسائل الأحوال الشخصية والوقوف والولاية عليه ، مما كان يدخل أصلاً في إختصاص المحاكم المالية ، للمحاكم العادية ، و قد ألغيت المحاكم المالية بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ و مفاد ذلك أن نطاق الإلغاء يقتصر بالنسبة لإختصاص المجلس الملي العام على ما كان عليه من ولاية القضاء في بعض مسائل الأحوال الشخصية دون أن يمتد إلى السلطات الممنوحة له بالإشراف الشامل على مراكز الإنجيليين الوطنيين من النواحي الدينية و الإدارية ، و التي لا تزال باقية له ، و من بين تلك الإختصاصات الأخيرة حق المجلس في منح عنوان " كنيسة إنجيلية " لكل هيئة دينية تستوفي الشروط المشار إليها في المادة ١٩ من الأمر العالي الصادر في ١٩٠٢/٣/١ ، مما يقتضى قيام حق المجلس في منع ذلك العنوان أو سحبه من أية هيئة تتخلف عنها تلك الشروط ، و كذا حقه في تقرير ضم هيئة لا تتوافر لها تلك الشروط في أخرى مستوفية لها .

- إذ كان الثابت من مدونات حكم محكمة الدرجة الأولى المؤيد بالحكم المطعون فيه ، أن المطعون عليه قدم شهادة صادرة من رئيس المجلس الملي العام ورد بها أن المدعى " الطاعن " و من معه خرجوا على قرارات المجلس و أن شخصيته كممثل لكنيسة المثال قد زالت ، كما قدم قرارين صادرين من المجلس الملي العام بضم كنيسة المثال المسيحي بشبرا إلى كنيسة نهضة القداسة ، و كان الحكم المطعون فيه و من قبله الحكم الابتدائي المؤيد به ، قد عولوا على تلك المستندات و إستخلصا منها إنتفاء صفة المدعى وقت رفع الدعوى في تمثيل طائفة كنيسة المثال المسيحي لضمها لطائفة نهضة القداسة ، و هو إستخلاص مبالغى يكفى لحمل قضائه بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى صفة ، فإن النعي على الحكم بمخالفة القانون ، يكون غير صحيح .

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ١٣٠٦ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٧

النص في المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية و المحاكم المالية على أنه " تتبع أحكام قانون المرافعات في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية و الوقف التي كانت من إختصاص المحاكم الشرعية أو المجالس المالية عدا الأحوال التي وردت بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين الأخرى المكملة لها " يدل على أن الدعاوى التي كانت من إختصاص المحاكم الشرعية تظل - و على ما جرى به قضاء محكمة النقض - خاضعة للائحة ترتيب المحاكم الشرعية و القوانين الأخرى المكملة لها ، و أن خلت هذه اللائحة و تلك القوانين من تنظيم

للإجراءات فى الدعاوى المذكورة ، فهندئذ تتبع الإجراءات الميينة بقانون المرافعات بما فى ذلك ما ورد بالكتاب الرابع منه و إذ كانت القواعد المقررة بالمواد ٨٢ إلى ٩٧ من اللائحة المذكورة والمتعلقة بإجراءات سماع الدعوى ومنها ما تستوجب المادة ٨٤ من عناية المرافعة إلا فى الأحوال التى تأمر المحكمة بإجرائها سراً ، قد ألفت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ سالف الإشارة ، فإنه يصح الرجوع بهدد هذه الإجراءات إلى مواد الكتاب الرابع من قانون المرافعات الخاص بالإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية .

الطن رقم ١٦ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٢١٦ بتاريخ ١/٢٣/١٩٩٠
أن ما تقضى به الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ من صدور الأحكام فى المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين المتحدى الطائفة و الملة طبقاً لشريعتهم لا يقتصر مدلوله على ما جاء بالكب السماوية وحدها بل ينصرف إلى ما كانت تطبقه جهات القضاء الملى قبل إلغائها باعتبارها شريعة نافذة .

الطن رقم ٣٥ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٦٩ بتاريخ ٥/٨/١٩٩٠
- لئن كان الأصل أن المصلحة النظرية البحتة لا تصلح أساساً للطن متى كان الطاعن لا يحقق أى نفع من ورائها ، فلا يقبل طن على الحكم صدر وفق طلبات الطاعن بدعوى تعديل بعض الأسباب التى تصادف هوى فى نفسه ، إلا أن شرط القول بعدم توافر المصلحة المؤدية إلى عدم جواز الطعن - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - وجوب أن يكون الحكم محققاً لمقصود الطاعن و متمشياً مع المركز القانونى الذى يدعيه بما يترتب عليه من آثار بحيث لا يكون من شأنه إنشاء التزامات جديدة أو الإبقاء على الإلتزامات يريد التحلل منها أو حرمانه من حق يدعيه سواء وردت هذه القيود فى منطوق الحكم أن أسبابه طالما كانت هذه الأسباب هى جوهر القضاء و له ، و لا يستقيم الحكم بغيرها و تعتبر بهذه المثابة مكملة للمنطوق لما كان ذلك و كان منطوق الحكم الابتدائى قد جرى فى ظاهرة لصالح المظنون ضده حين قضى برفض إعتراض الطاعنة ، إلا أنه فى أسبابه المكملة للمنطوق قد أضر به حين قضى عليه بأنه ليس من حقه أن ينزى زوجته - الطاعنة - للمودة إلى طاعته فى مسكن الزوجية طبقاً لأحكام الشريعة المسيحية الواجبة التطبيق و لم يكن القضاء بالرفض إلا وليد ما غلب على إليه الحكم فى هذا الخصوص و من ثم يكون للمظنون ضده مصلحة فى الطعن على هذا الحكم بالإستئناف .

- النص فى الفقرة الثانية من المادة ٦ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشريعة والمالية على أنه " بالنسبة للمنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين و المتحدى الطائفة و الملة الذين لهم جهات قضائية ملية منظمة وقت صدور هذا القانون فتصدر الأحكام - فى

نطاق النظام العام - طبقاً لشريعتهم " مفاده . إن الأحكام التى يعين على المحاكم تطبيقها هى الأحكام الموضوعية فى الشريعة الخاصة الواجبة التطبيق ، و كان ما ورد فى المادة ١١ مكرر ثانية من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المشار إليه و المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ فى خصوص ما يتبع فى دعوة الزوج زوجته للدخول فى طاعته و إعتراضها على ذلك أمام المحكمة الابتدائية إنما هى من قواعد الإختصاص و مسائل الإجراءات فإنها تسرى على جميع منازعات الطاعة أياً كانت ديانة أطرافها .

للطنين رقم ٦٦ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٧٤ بتاريخ ١٩٤٣/٤/١

- إن ما جاء بالمواد ٥٤ و ٥٥ و ١٣٠ من القانون المدنى الأهلئ لم يكن الغرض منه وضع قواعد للتنازع الداخلى بين القوانين المتعلقة بالأحوال الشخصية ، بل المقصود من هذه المواد هو تعيين القانون الواجب تطبيقه بالنسبة إلى الأجانب فيما عساه يطرح أمام القضاء الأهلئ من نزاع متعلق بالمسائل المعينة المنصوص عليها فيها .

- الإحتكام إلى المجلس الملئ فى مسائل الموارث لا يكون إلا إستثناء فى حالة الميراث الخالى عن الوصية . فإذا لم يتفق ذوو الشأن - و هم الورثة على حسب الشريعة الإسلامية باعتبارها مصدر الأحكام العامة فى ذلك - على الإحتكام إليه كان لا مناص من التقاضى أمام جهة الأحوال الشخصية ذات الولاية العامة و هى المحكمة الشرعية . و كذلك الحال فى الميراث الإيصائى ، إذ النوعان مرتبطان كل الارتباط أحدهما بالآخر . و لا يمكن أن يتناول إختصاص المجلس مسائل الوصايا إطلاقاً فلكون الشخص الواحد فى مسائل الموارث تابعاً لتشريعين مختلفين : يوصى إذا ما أراد الإيضاء لأى غرض من الأغراض وفقاً لأحكام القانون ثم يرثه ورثته على مقتضى قانون آخر ، و قد لا يجدون تركه يرثونها إذا أعمل القانونان . و بهذا يكون فى وسع المورث فى حال حياته العب بما أوجبت شريعة التورث العامة أن يحفظ للورثة ، فلكون إختلافهم على الميراث غير منتج . ذلك مع أن القاعدة الأساسية العامة ، وفقاً للأحكام الشرعية التى لم يرد فى القانون الوضعى ما يخالفها ، تقضى بإحترام حقوق الورثة فيما يجب أن يبقى محفوظاً لهم إحتراماً تاماً و لا سبيل لتحقيق ذلك إلا إذا إستطاعوا الحيلولة دون المساس بها . واذن فلا يمكن أن يفسر القول بإختصاص المجلس الملئ بالفصل فى الميراث الخالى عن الوصية عند الإنشاق و اتحاد الملة بأن هذا المجلس يختص بالوصايا إطلاقاً لمجرد إعتبارها من مواد الأحوال الشخصية . و مع ذلك فإن المقصود بالأحوال الشخصية التى من إختصاص المجلس المذكور لا يمكن أن يكون إلا المواد المذهبية أو الروحية التى لا تصادم مع القواعد الأساسية العامة فى التشريع و التقاليد المتبعة فى ذلك إزاء الطوائف الملئية جميعاً و التى لم يرد الشارع الخروج عنها بأى حال .

*** الموضوع الفرعي : إختصاص المحاكم الشرعية :**

الطعن رقم ١ لسنة ٢٣ مكتب فني ٥ صفحة رقم ٦٨٧ بتاريخ ١٩٥٤/٥/٢٢

كانت المحاكم الشرعية منذ القدم هي المحاكم ذات الولاية العامة في مسائل الأحوال الشخصية وقد ظلت كذلك فلم يخرج من ولايتها إلا ما سمح المشرع أن يعهد به من هذه المسائل إلى جهات قضائية أخرى وبين من نصوص الأمر العالي الصادر في ١٤ من مايو ١٨٨٣ بإنشاء المجلس الملي للأقباط الأرثوذكس والقوانين المعدلة له أن المشرع قصر اختصاص هذا المجلس على مسائل الأحوال الشخصية المعنية في المادة ١٦ منه كما أنه جعل مناط هذا الاختصاص الاستثنائي المحدود أن يكون طرفا الخصومة من أبناء الملة أي من طائفة الأقباط الأرثوذكس وقد حرص المشرع عند إنشاء المجلس المذكور على تأكيد وجوب مراعاة شروط هذا الاختصاص وعدم تجاوزها فأشار إلى ذلك في المادة الأولى من الأمر العالي المشار إليه كما نص في المادة ٢٩ منه المعدلة بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٧ عل أن أحكام هذا المجلس لا تنفذ إلا إذا صدرت في حدود اختصاصه ، فإذا كان طرفا الخصومة مختلفين في الملة امتنع الاختصاص وظل على حاله للمحاكم الشرعية .

الطعن رقم ٩ لسنة ٢٤ مكتب فني ٦ صفحة رقم ٤٧١ بتاريخ ١٩٥٥/٣/٢٦

جرى قضاء هذه المحكمة على أن جهة تحرير عقد الزواج لا يمنح الجهة التي حررت اختصاصاً قضائياً بل العبرة في ذلك باتحاد مذهب طرفي الخصومة وهو وحده الذي أقام عليه المشرع اختصاص المجالس المليّة . و إذن فتى كانت الزوجة المدعية قنمت ما يفيد أنه ولدت كاثوليكية لاثنية وعمدت كذلك في الكنيسة اللاتينية وأنها ظلت على ولايتها لمذهبها الكاثوليكي وفقاً للشهادات الطائفية التي قدمتها ، كما ثبت أنها بعد زواجها وبعد تقريرها في محضر الخطبة أنها أرثوذكسية عمدت ولدها الذي كان ثمرة هذا الزواج بالكنيسة الكاثوليكية دون اعتراض من زوجها المدعي عليه ، وكان رضاء هذه الزوجة إجراء عقد الزواج أمام كنيسة الأقباط الأرثوذكس التي ينتمي إليها المدعي عليه وقبولها اتباع طقوس هذه الكنيسة ونظمها لا يفيد بذاته تغيير المذهب أو الملة لا ينهض وحده دليلاً على هذا التغيير لأنه قد يكون المراد به مجرد توثيق العقد دون مساس بالملة أو المذهب الذي تنتمي إليه الزوجة لما كان ذلك فإن المجلس الملي للأقباط الأرثوذكس لا يكون مختصاً بنظر المنازعات الناشئة عن هذا الزواج ، ويكون الإختصاص للمحاكم الشرعية .

الطعن رقم ٨ لسنة ٢٥ مكتب فني ٧ صفحة رقم ٤٧١ بتاريخ ١٩٥٦/٦/١٢

منى تبين أن التجاء القبطية الأرثوذكسية للمحكمة الشرعية إنما كان للطعن في الحكم الذي أصدرته ضدها باعتباره صادراً من محكمة لا ولاية لها ، فإن هذا لا يعتبر رضاء أو تسليماً بإختصاصها .

الطعن رقم ٤٠ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٨٤٣ بتاريخ ١٩/٦/١٩٦٣
دعوى الإرث بالنسبة لغير المسلمين المصريين كانت من اختصاص المحاكم الشرعية تجرى فيها وفق أحكام الشريعة الإسلامية .

الطعن رقم ١٣ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٢٣٧ بتاريخ ١٥/٦/١٩٣٣
إن مناط اختصاص مجالس الطوائف غير الإسلامية بالفصل فى المنازعات الناشئة عن الوصايا هو اتحاد ملة ذوى الشأن فيها . فإذا اختلف مللهم كانت الجهة الوحيدة التى يرفع إليها النزاع هى المحاكم الشرعية صاحبة الاختصاص العام فى مواد الأحوال الشخصية .

• الموضوع الفرعى : أسباب طلاق الأرثوذكس :

الطعن رقم ١ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٤٧٧ بتاريخ ٢٦/٦/١٩٥٦
متى كانت الدعوى قد رفعت باعتبار طرفي الخصومة فيها من الأرمن الأرثوذكس و مسلم الطرفان أمام المجلس الملى الابتدائى بالوحدة الطائفية و استمر لا يدعيان غير ذلك حتى صدر الحكم فى الدعوى فلم يمرض المدعى عليه واقعة إسلامه الطارئ، رغم حضوره أمام المجلس من وقت إشهار إسلامه إلى وقت صدور الحكم فى الدعوى ، فإنه لا يكون هناك محل لما يتمسك به المدعى عليه بعد ذلك من أن المجلس قد جاوز اختصاصه .

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٦٢٨ بتاريخ ٢٦/٥/١٩٦٥
متى كان الحكم قد استخلص من أوراق الدعوى وفى حدود سلطته الموضوعية أن الزوج إنضم إلى طائفة الأقباط الإنجليس قبل رفع الدعوى بينما تنتمى الزوجة إلى طائفة الأقباط الأرثوذكس و كلاهم يدين بالطلاق ، و طبق فى شأنهما أحكام الشريعة الإسلامية و هى تجيز للزوج أن يطلق زوجته بإرادته المنفردة فإنه - و على ما جرى به قضاء محكمة النقض - لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه .

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٩١٤ بتاريخ ٢٧/٥/١٩٧٠
عنه الرجل السابقة على الزواج مانع من موانع انعقاده فى شريعة الأقباط الأرثوذكس بحكم الحق الطبيعى نفسه ، و هى مانع يتصل بأمر واقع لا يرتفع برضا الطرف الآخر .

الطعن رقم ١ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٦٧٣ بتاريخ ٢٢/٤/١٩٧٠
تجيز شريعة الأقباط الأرثوذكس طلب الطلاق إذا أساء أحد الزوجين معاشرة الآخر أو أخل بواجباته نحوه إخلالاً جسيماً أدى إلى استحكام النفور بينهما و إنتهى الأمر بإفراقهما ثلاث سنين متوالية .

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٩٧٢ بتاريخ ١/١٢/١٩٧١
تقضى المادة ٢٧ من مجموعة سنة ١٩٣٨ للأقباط الأرثوذكس بأنه " لا يجوز الزواج إذا كان لدى

أحد طالبي الزواج مانع طبيعي أو عرضي لا يرجى زواله يمنعه من الاتصال الجنسي كالعنة و الخنثى و الخصاء ... " و تقدير قيام المانع الطبيعي أو العرضي الذى لا يرجى زواله و يحول دون مباشرة العلاقة الزوجية هو مما يدخل فى سلطة محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض متى كان قضاؤها يقوم على أسباب سائفة .

الطنن رقم ١٥ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٢٤٢ بتاريخ ١٩٧٢/١١/١٥

- متى كان النزاع فى الدعوى يدور حول صحة زواج تم بين زوج مصرى و زوجة يونانية ينتسب كلاهما إلى طائفة الروم الأرثوذكس فإن شريعة هذه الطائفة هى الواجبة التطبيق على هذا النزاع عملاً بأحكام المواد ١٢ ، ١٤ ، ٢٦ من القانون المدنى والمادة ٢/٦ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ .

- مفاد نص المادة الأولى من لائحة الزواج و الطلاق و الباتنة الخاصة بطائفة الروم الأرثوذكس الصادرة فى ١٥ من مارس سنة ١٩٣٧ و المعدلة فى فبراير سنة ١٩٥٠ أنه لا يكتفى لإنقضاء الزواج فى شريعة الروم الأرثوذكس أن تتوافر الشروط الموضوعية من حيث الأهلية و الرضا و إنتفاء الموانع و إنما يلزم إلى جانب ذلك أن يتم الزواج علناً وفقاً للطقوس الدينية المرسومة و إلا كان الزواج باطلاً . مثلها فى ذلك مثل سائر الشرائع المسيحية فى مصر .

- ما توجه الشرائع المسيحية فى مصر من تحرير الكاهن عقود الزواج بعد القيام بالمراسم الدينية وقيدها فى سجلات خاصة هى إجراءات لاحقة على إنقضاء العقد و ليست من شروطه الموضوعية أو الشكلية اللازمة لإنقضائه بل هى من قبيل إعداد الدليل لإثبات الزواج فلا يترتب على إغفالها بطلانه .

- مؤدى نص المادة الثالثة من قانون التوثيق رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ و نص المادة الثالثة من القانون الأخير أن المشرع إنتزع عملية توثيق الزواج عند الطوائف المسيحية من رجال الدين الذين يقومون بطقوسه و أعطاهما إما لمكاتب التوثيق أو لموثق متدرب له الإمام بالأحكام الدينية للجهة التى يتولى التوثيق بها دون أن يجعل من التوثيق شرطاً لازماً لصحة العقد ، و إنما يعقد العقد صحيحاً ، و تترتب عليه آثاره بإتمام المراسم الدينية ، يؤيد هذا النظر ما أورده المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ .

الطنن رقم ٩ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٨١١ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٣

تنص المادة ٣٦ من مجموعة سنة ١٩٥٥ الخاصة بقواعد الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس على أنه يجوز الطعن فى الزواج " إذ وقع غش فى شأن بكارة الزوجة بأن إدعت أنها بكر ، و ثبت أن بكارتها أزيلت بسبب سوء سلوكها " و مفاد هذا النص أن الغش فى بكارة الزوجة يجرى إبطال الزواج على أساس أنه غلط فى صفة جوهرية يعيب الإرادة ، و هو يتوافر بمجرد إدعاء الزوجة أنها بكر على خلاف

الحقيقة ثم يتبين فيما بعد أنها لم تكن بكراً ، و لم يكن الزوج يعلم بذلك من قبل ، على أن يثبت هو أن بكارتها قد أزيلت نتيجة سوء سلوكها ، و لما كان الثابت أن الطاعن قد تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بأنه تزوج من المطمون عليها ، و أدعت أنها بكر ، غير أنه تبين حينما دخل بها أن بكارتها قد أزيلت ، و كان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطمون فيه لأسبابه أنه لم يعتد بوافر الغش في هذه الحالة بإدعاء الزوجة أنها بكر على خلاف الحقيقة ، و إنما إشتراط لذلك أن تكون الزوجة أو أحد أفراد عائلتها قد أدخل في روع الزوج أنها بكر و ليست ثيبا ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطمون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ١٨ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ٨٤٣ بتاريخ ١٩٧٢/٥/١٠

مفاد نص المادة ٥٧ من مجموعة سنة ١٩٣٨ الخاصة بالأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس أن إستحكام النفور بين الزوجين الذي يحجز الحكم بالتطليق ، يجب أن يكون نتيجة إساءة أحد الزوجين معاشرة الآخر أو إخلاله بواجباته نحوه إخلالا جسيما ، بحيث تصبح الحياة الزوجية مستحيلة ، على ألا يكون ذلك الخطأ من جانب طالب التطليق حتى لا يستفيد من خطئه ، فإذا كان الخطأ راجعا إلى كل من الزوجين و إستحالت الحياة بينهما ، فإنه يجوز التطليق في هذه الحالة أيضا لتحقيق ذات السبب و هو تصدع الحياة الزوجية بما لا يستطيع معه دوام العشرة ، و لا وجه للتحدى بأن الخلاصة القانونية في الأحوال الشخصية لكنيسة الأقباط الأرثوذكسية للإيغومانس فيلوثاؤس تقتصر في هذه الحالة على محاولة التوفيق بين الزوجين ذلك أنه إذا استمر الخلاف بينهما و أصبحت الحياة الزوجية مستحيلة بما لا يتحقق معه أعراض الزواج فلا يكون هناك محل لتطبيق ما ورد في الخلاصة القانونية بهذا الخصوص - بشأن تأديب الأب الروحي للزوجين حتى يتوبا و ينصلح أمرهما - و يتعين الحكم بالتطليق .

الطعن رقم ٤ لسنة ٤٠ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ١٣ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٢٤

تعجز المادة ٥٧ من مجموعة سنة ١٩٣٨ الخاصة بالأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس ، طلب الطلاق إذا أساء أحد الزوجين معاشرة الآخر أو أغل بواجباته نحوه إخلالا جسيما أدى إلى إستحكام النفور بينهما و إنتهى الأمر بإفتراقهما ثلاث سنين متوالية ، على ألا يكون ذلك الخطأ من جانب طالب التطليق حتى لا يستفيد من خطئه .

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٤٠ مكتب قني ٢٣ صفحة رقم ١٤٧٩ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٧

تنص المادة ٦٠ من مجموعة الأحوال الشخصية لطائفة الأرمن الأرثوذكس على أنه " إذا رفع طلب الطلاق لآى سبب كان ، عدا السبب المنصوص عليه في المادة ٣٩ فللمحكمة ألا تحكم مباشرة به ولو كان الطلب على حق ، و في هذه الحالة تأمر بانفصال الزوجين ، أو تبقى هذا الإجراء إذا كان قد سبق

لها إتخاذها ، و ذلك لمدة لا تزيد على سنة ، و يعين على المحكمة أن تأمر أولاً بإفصال الزوجين لمدة سنة في الحالة المنصوص عليها في المادة ٥٢ ، فإذا إنتقض الأجل الذي حددته المحكمة دون أن يتصالح الزوجان كان لكل منهما أن يعلن الآخر بالحضور إلى المحكمة لسماع الحكم بالطلاق . لما كان ذلك ، فإنه لا وجه للأمر بإفصال الزوجين لمدة سنة ، كمحاولة للتوفيق طبقاً لما نصت عليه هذه المادة إذا رفضت المحكمة طلب الطلاق .

الطعن رقم ٧ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ٦٣٠ بتاريخ ١٨/٤/١٩٧٣

- متى كان المطعون عليه [الزوج] ليس طرفاً في الدعوى السابقة التي أقامتها الطاعة ضد زوج آخر للحكم بتطليقها منه ، فلا يحتاج المطعون عليه بأن الحكم صدر في تلك الدعوى على أساس أن الطاعة تنتمي إلى طائفة الأقباط الأرثوذكس ، و لما كان المطعون عليه لم يسلم للطاعة في الدعوى الحالية إتحادها معه في الطائفة ، بل إنه أسس دعواه بإتداء على إختلافهما في ذلك ، فإن النعي على الحكم يكون في غير محله .

- إذا إستخلصت المحكمة في حدود سلطتها الموضوعية أن الطاعة [الزوجة] قد إنضمت إلى طائفة الروم الأرثوذكس و إستمرت كذلك حتى إنعقدت الخصومة في الدعوى الحالية [دعوى إثبات طلاق] و أطحرت المحكمة المستندات التي قدمتها الطاعة للتدليل على أنها عادت إلى طائفة الأقباط الأرثوذكس طائفة الزوج و لم تعول عليها ، و أنه بهذا الوضع يكون الطرفان مختلفي الطائفة و إستندت في كل ذلك إلى أسباب سائغة لا مخالفة فيها للثابت في الأوراق ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه يكون مجرد جدل موضوعي لا يسوغ طرحه أمام هذه المحكمة .

الطعن رقم ٣ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ٨٧٠ بتاريخ ٦/٦/١٩٧٣

- تقضى الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية و المليية على أنه " أما بالنسبة للمنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة و الملة الذين لهم جهات قضائية عليا منظمة وقت صدور هذا القانون فتصدر الأحكام في نطاق النظام العام طبقاً لشريعتهم " و لفظ شريعتهم التي تصدر الأحكام طبقاً لها - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو لفظ عام لا يقتصر مدلوله على ما جاء في الكتب السماوية وحدها ، بل ينصرف إلى كل ما كانت تطبقه جهات القضاء الملي قبل إلغائها بإعتباره شريعة نافذة ، إذ لم يكن في ميسور المشرع حين ألغى هذه الجهات أن يضع القواعد الواجبة التطبيق في مسائل الأحوال الشخصية لغير المسلمين فبالكفي بتوحيد جهات القضاء تاركاً الوضع على ما كان عليه بالنسبة للأحكام الموضوعية التي يعين على المحاكم تطبيقها ، و أحال إلى الشريعة التي كانت تطبق في تلك المسائل

أمام جهات القضاء الملى و لم تكن هذه الشريعة التى جرى العمل على تطبيقها تقتصر على ما جاء بالكتب السماوية .

- إذ كان البين من الحكم المطعون فيه أنه إستند فى قضائه بالتطبيق لسوء السلوك و لفساد الأخلاق إلى نص المادة ٥٦ من مجموعة القواعد الخاصة بالأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس التى أقرها المجلس الملى العام فى ١٩٣٨/٥/٩ ، و عمل بها من ١٩٣٨/٧/٨ بعد تجميعها من مصادرها واضطرت المجالس الملية على تطبيقها ، لما كان ذلك ، و كان لا محل للتحدى بأن أحكام مجموعة سنة ١٩٥٥ هى الواجة التطبيق و أنها قد خلت من نص خاص يجيز التطبيق لهذا السبب ، ذلك أنه لا إلزام فى الإستناد إلى الأحكام التى حوتها نصوص هذه المجموعة دون غيرها من المصادر الأخرى التى يرجع إليها لدى الطائفة المذكورة ، إذ لم يصدر بأى منهما تشريع من الدولة بحيث يجوز القول بأن التنظيم اللاحق يلغى التنظيم السابق ، و العبرة فى هذا الخصوص بما كانت تسير عليه المحاكم الملية فى قضائها إستقاء من المصادر المختلفة لشريعة تلك الطائفة ، و لما كان الحكم المطعون فيه ، و على ما سلف البيان ، قد طبق على واقعة الدعوى النص الوارد بشأنها فى مجموعة سنة ١٩٣٨ باعتبار أن المحاكم الملية قد جرت على تطبيق أحكام هذه المجموعة منذ وضعها حتى ألغيت تلك المحاكم بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

- النص فى المادة ٥٦ من مجموعة القواعد الخاصة بالأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس على أنه "إذا ساء سلوك أحد الزوجين و فسدت أخلاقه و إنغمس فى حمأة الرذيلة ، و لم يجد فى إصلاحه توبىخ الرئيس الدينى و نصائحته ، فللزواج الآخر أن يطلب الطلاق " يدل على أنه يجوز الحكم بالتطبيق إذا أتى أحد الزوجين العالاً تنطوى على إخلال جسيم بواجب الإخلاص نحو الزوج الآخر ، دون أن تصل إلى حد الزنا و أن يعتاد على ذلك بصورة لا يرجى منها صلاحه ، على أنه لا محل لإشترط توبىخ الرئيس الدينى ما دام قد ثبت إعتياد الزوج على السلوك السيء .

للطعن رقم ١٢ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٠٣٥ بتاريخ ١٢/٦/١٩٧٤

مفاد نص المادتين ٣٧ ، ٣٨ من مجموعة قواعد الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس الصادرة فى سنة ١٩٣٨ التى طبقها الحكم ، أن الغش فى بكارة الزوجة يجيز إبطال الزواج على أساس أنه غلط فى صفة جوهرية يعيب الإرادة ، و بشرط أن يرفع الزوج دعوى البطلان فى ظرف شهر من وقت علمه بالغش على ألا يكون قد حصل إختلاط زوجى بين الطرفين بعد هذا العلم لأن ذلك يعتبر إجازة ضمنية للعقد .

الطعن رقم ٨ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ١٤٢٦ بتاريخ ١٩/١١/١٩٧٥

تقدير وجود العيب المستحكم بالزوج الذي لا يرجى زواله أو لا يمكن البرء منه إلا بعد زمن طويل ويحول دون مباشرة العلاقة الزوجية بما تنصر من الزوجة هو مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض متى كان قضاؤها يقوم على أسبابا سائفة .

الطعن رقم ١٠ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ١٣٦٦ بتاريخ ١٩٧٥/١١/٥

- لأن كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن دعوى الطاعة تختلف في موضوعها وفي سببها عن دعوى التطليق للضرر بحيث لا يمنع الحكم الصادر في دعوى الطاعة من جواز نظر دعوى التطليق لإختلاف المناط في كل منهما ، إلا أنه لا تترتب على محكمة الموضوع وهي بصدد بحث الضرر في دعوى التطليق أن تستعين بما تبين لها من وقائع متصلة به في دعوى الطاعة . و إذ كان أساس الدعوى الماثلة هو طلب الطاعن تطليق المظنون عليها للضرر وإستحكام النفور بسبب هجرها إياه ، و كان الحكم المظنون فيه و هو بسيل تقصى دواعي الهجر قد إستدل بما ثبت في دعوى الطاعة من أن مرده إلى إخلال الطاعن بواجبه و تقاعسه عن إعداد المسكن الشرعى ، و كان ذلك من مسائل الواقع التى يستقل قاضى الموضوع بحث دلالتها و الموازنة بينها و ترجيح ما يطمئن إليه منها و إستخلاص ما يقتنع به ما دل حكمه على أسباب سائفة من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى ينتهى إليها .

- النص في المادة ١٤٩ من مجموعة القواعد الخاصة بالأحوال الشخصية للألباط الأرتوذكس الصادرة في سنة ١٩٣٨ - والمقابلة للمادة ١٤٤ من مجموعة الأحوال الشخصية للألباط الأرتوذكس المؤرخة في سنة ١٩٥٥ - على أنه ،، يجب على الزوج أن يسكن معه زوجته في مسكن مستقل يتناسب مع حالة الزوجين ، ولا تجبر الزوجة على إسكان أحد معها من أهل زوجها سوى أولاده من غيرها ما لم يأمر المجلس بغير ذلك في الحالة المنصوص عليها في المادة ١٤٤ ، وليس للزوجة أن تسكن معها في بيت الزوج أحدا من أهلها إلا برضاها ،، وفي المادة ١٤٤ المقابلة للمادة ١٣٩ من مجموعة سنة ١٩٥٥ على أنه ،، إذا أثبت الشخص المزم بالنفقة أنه لا يستطيع دفعها نقدا للمجلس أن يأمره بأن يسكن في منزله من تجب نفقته عليه وأن يقدم له ما يحتاجه من طعام وكسوة ،، يدل على أنه يتعين على الزوج إعداد المسكن المناسب ، وأن من حق الزوجة شرعا أن تتمسك بالإقامة في مسكن مستقل لا يشاركها فيه أحد من أقارب زوجها سوى أولاده من غيرها ، على أنه إذا لم يكن لدى الزوج القدرة المالية على إنشاء سكن مستقل فانه يجوز لقضاء الأحوال الشخصية المختص إعفاؤه من ذلك عن طريق إسكانها مع من تجب عليه نفقته . و إذ أقام الحكم المظنون فيه قضاءه برفض الدعوى على أساسا

أن امتناع المطعون عليها عن مساکة الطاعن كان بسبب نكوله هو عن تهیئة المسكن الشرعی فانه لا يكون قد أخطأ فی تطبیق القانون .

— إذ كان المستقر فی قضاء هذه المحكمة أن خریعة الألباط الأرثوذكس تجیز طلب الطلاق إذا أساء أحد الزوجین معاشرۃ الآخر أو أدخل بواجباته نحوه إخلالاً جسیماً أدى إلى إستحکام النور بینهما وانتهی الأمر بإفتراقهما وإلا فإحد من لعلته ، و كان الحكم المطعون فیہ أقام قضاءه برفض دعوی التطلاق المرفوعة من الطاعن علی سند من نفی التشوؤ و الهجر عن المطعون علیها طبقاً لما إستخلصه من حکمی إلغاء الطاعة و إبطال إسقاط النفقة و أضاف أن للطاعن عجز عن تقديم الدلیل المثبت لإساءة المطعون علیها لزوجها أو إخلالها بواجباتها نحوه مقررأ أن الإساءة فی واقع الأمر من جانب الطاعن فإن هذا الذى قرره الحكم من شأنه أن یؤدى إلى رفض دعوی التطلاق و یتفق و صحیح القانون .

الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٤٤٤ بتاريخ ١٩/١١/١٩٧٥

— مفاد المادة ٣٦ من مجموعة قواعد الأحوال الشخصية للألباط الأرثوذكس الصادرة فی سنة ١٩٥٥ و المقابلة للمادة ٣٧ من مجموعة سنة ١٩٣٨ و علی ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن الفش فی بکارة الزوجة یجیز إبطال الزواج علی أساس أنه غلط فی صفة جوهریة یعیب الإرادة ، و هو یتوافر بمجرد إدعاء الزوجة أنها بكر علی خلاف الحقیقة ، ثم یتبین فیما بعد أنها لم تكن بکراً و لم یکن الزوج علی علم بذلك من قبل ، خریطة أن یثبت هو أن بکارتها قد أزيلت بسبب سوء سلوكها .

— إذا كان الحكم المطعون فیہ أسس قضاء بطلان عقد زواج الطاعنة من المطعون علیه علی أن الزوجة قد أزيلت بکارتها بسبب سوء سلوكها قبل عقد قرانها ، و أنها أدخلت الفش علی الزوج بإدعائها فی عقد الزواج أنها بكر و لم یکن هو یعلم و بأنها لیب ، الأمر الذى یجعل إرادته مشوبة بغلط فی صفة جوهریة إستناداً إلى أقوال شاهدى المطعون علیه المؤیدة للإقرار الذى حررته الطاعنة لیلۃ زفافها و كان هذا الإقرار قد حول إعتراضاً صریحاً من الزوجة بذلك ، و كان ما أثبت فی ذلك الإقرار بالإضافة إلى ما سبق لا یشير إلى إتفاق علی فسخ الزواج و إنما ینطوی علی تأکید للقول ببطلانه ، فإنه لا تشریب علی الحكم إن إعتد بدلالة ذلك الإقرار . و لیس یجوز التلوع فی هذا الصدد بما جاء بالمادة ٥٨ من قواعد التقنین العرفی لطائفة الألباط الأرثوذكس الصادرة فی سنة ١٩٥٥ من أنه لا یؤخذ بإقرار المدعی علیه من الزوجین بما هو منسوب إلیه ما لم یکن مؤیداً بالقرائن أو شهادة الشهود لأن هذه المادة جاءت ضمن الباب الثانى الخاص بالطلاق و إجراءاته و لا صلة لها بالمادة ٣٦ الواردة فی الفصل السادس من الباب الأول و الخاصة ببطلان الزواج و هو مغایر للطلاق . و لا محل أيضاً فی هذا المجال لإثارة واقعة سبق فسخ الخطبة و العود لإتمام الزواج لأنه جدل موضوعی تنحسر عنه رقابة محكمة النقض .

الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ١٤٥٣ بتاريخ ١٩/١١/١٩٧٥

إذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه إستد في قضائه بانضمام المطعون عليه إلى طائفة السريان الأرثوذكس إلى الشهادة المؤرخة ... ، و رتب على ذلك أن ، الطاعة و المطعون عليه مختلفاً الملة مما يجيز التطبيق بالإرادة المنفردة تطبيقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ، و كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن من حق الرئيس الديني للملة أو الطائفة المنتمى إليها أن يتحقق قبل قبول طلب الإنضمام من جديته و أن يستولى من صدره عن نية سليمة كما أنه أن يطل الإنضمام بعد قبوله و إعتباره كأن لم يكن إذا تبين له عدم جديته ، و كان الحكم المطعون فيه لم يعرض لشهادة إلغاء الإنضمام - المقدمة من الطاعة إلى محكمة الإستئناف - مع أنها تطوى على دفاع جوهري قد يكون من شأن تحقيقه تغيير وجه الرأي في الدعوى ، فإنه يكون قاصراً السبب .

الطعن رقم ١٠ لسنة ٤٤ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ٣٣٠ بتاريخ ٢٨/١/١٩٧٦

- تقضى المادة ١٤٤٨ من القانون المدني اليوناني المنطبقة على واقعة الدعوى - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بأن حق طالب الطلاق في الحالة المنصوص عليها في المادة ١٤٤٢ - تسبب أحد الزوجين بخطئه في تصدع الحياة الزوجية بما لا يستطيع معه دوام العشرة - يسقط بمضى سنة من تاريخ علم الزوج المعتدى عليه بسبب الطلاق ، أو بمضى عشر سنوات من تاريخ قيام هذا السبب في كل الأحوال .

- تشترط المادة ١٤٤٢ من القانون المدني لتبرير طلب الطلاق بمقتضاها طروء أسباب جديدة تعزى لخطأ الزوج المدعى عليه و تؤدي إلى تصدع الحياة الزوجية بحيث يصبح إستمرارها فوق ما يطبقه طالبه ، على ألا يكون لهذا الأخير حق الطلاق متى كان المنوء عنه معزواً إلى الزوجين معا ، حتى لو كان الصدع الذي أصاب العلاقة الزوجية ناتجاً في الغالب من خطأ الزوج الآخر .

الطعن رقم ٢ لسنة ٤٥ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ١٠٢٨ بتاريخ ٤/٢٨/١٩٧٦

- مفاد نص المادة ٣٧ من مجموعة قواعد الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكسين الصادرة في ١٩٣٨/٥/٩ أن العيب الذي يشوب الإدارة و يكون من شأنه بطلان عقد الزواج في شريعة الأقباط الأرثوذكس هو وقوع غلط في شخص المتعاقد بالنسبة لأى من الزوجين ، أو وقوع غلط في صفة جوهرية متعلقة بالزوجة و بالنسبة لصفتين بالذات هما البكارة و الخلو من الحمل ، دون ما اعتداد بالصفات الجوهرية الأخرى ، مما مفاده أن إخفاء حقيقة سن أحد الزوجين - في حالة تجاوز الحد الأدنى لا يصح الزواج قبل بلوغه عملاً بالمادة ١٦ من المجموعة سالفة الذكر - لا يترتب عليه بطلان الزواج ، لا بغير من ذلك ما تنص عليه المادة ٣٣ منها من أن " يثبت الزواج في عقد يحرره الكاهن بعد

حصوله على الترخيص المنصوص عليه في المادة السابقة ، ويشتمل عقد الزواج على البيانات الآتية :
إسم كل من الزوجين و لقبه و صناعته و محل إقامته و تاريخ ميلاده من واقع شهادة الميلاد أو ما يقوم مقامها ... : لأن هذه المادة - طبقاً لصريح نصها - إنما يقصد بها مجرد إعداد الدليل لإثبات حصول عقد الزواج ، و ليس من شأن التحريف في بعض هذه البيانات إبطال عقد الزواج الذي تواجهه المادة ٣٧ على ما سلف بيانه .

- تجيز المادة ٥٧ من مجموعة سنة ١٩٣٨ الخاصة بالأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس طلب الطلاق إذا أساء أحد الزوجين معاشرة الآخر أو أخل بواجباته نحوه إخلالاً جسيماً أدى إلى استحكام النفور بينهما و إنتهى الأمر بالفراقهما ثلاث سنوات متوالية على ألا يكون ذلك بخطأ من جانب التطلق حتى لا يستفيد من خطئه .

- دعوى النفقة تختلف في موضوعها و سببها عن دعوى التطلق للفرقة في شريعة الأقباط الأرثوذكس لإختلاف المنط في كل منهما ، فبينما تقوم الأولى على سند من احتباس الزوجة لزوجها و قصرها عليه لحقه و منفعه بحيث لا يحق لها أن تنشر عن طاعته إلا بحق ، إذ بالثانية تؤسس على إدعاء الإساءة و إستحكام النفور و الفرقة بين الزوجين .

الظعن رقم ٢٠ لسنة ٤٥ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ١٧٤٨ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٧٦

- بطلان الزواج هو الجزاء على عدم إستجماع الزواج شروط قيامه و هو ينسحب على الماضي بحيث يعتبر الزواج لم يقم أصلاً و هو بهذه المثابة يفترق عن انحلال الزواج بالتطلق الذي يفترض قيام الزواج صحيحاً مستوفياً أركانه و شرائطه القانونية فيعد إنهاء للزواج بالنسبة للمستقبل مع الاعتراف بكل آثاره في الماضي .

- النص في المادة ٣٧ من مجموعة قواعد الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس الصادرة في سنة ١٩٣٨ على أنه " إذا وقع غش في شخص أحد الزوجين فلا يجوز الظعن في الزواج إلا من الزوج الذي وقع عليه الغش . كذلك الحكم فيما إذا وقع غش في شأن بكاراة الزوجة بأن إدعت بأنها بكر و ثبت أن بكارتها أزيلت بسبب سوء سلوكها أو في خلوها من الحمل و ثبت أنها حامل " يدل و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن الغش في بكاراة الزوجة يجيز إبطال الزواج على أساس أنه غلط في صفة جوهرية يعيب الإرادة و هو يتوافر بمجرد إدعاء الزوجة أنها بكر على خلاف الحقيقة ثم يثبت فيما بعد أنها لم تكن بكراً و أن الزوج لم يكن على علم بذلك من قبل ، شريطة أن يثبت هو أن بكارتها أزيلت نتيجة سوء سلوكها .

- النص في المادة ٣٨ من مجموعة قواعد الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس الصادرة في سنة

١٩٣٨ على أنه " لا تقبل دعوى البطلان في الأحوال المنصوص عليها في المادة السابقة إلا إذا قدم الطلب في ظرف شهر من وقت أن أصبح الزوج متمتعاً بكامل حريته أو من وقت أن علم بالفش و بشرط ألا يكون قد حصل إختلاط زوجي من ذلك الوقت " يدل على أن - بطلان الزواج بسبب الفش في بكاراة الزوجة أو الفش في شخص أحد الزوجين أو غلوا الزوجة من الحمل - بطلان نسبي يزول بالإجازه اللاحقة من الزوج السدى وقع في الغلط بما وقع فيه و يعتبر الإختلاط الزوجي بعد إكتشاف الغلط من قبيل الإقرار اللاحق ، لما كان ذلك و كان الحكم قد إتخذ من تاريخ إقرار الطاعنة بتحقيقات النيابة العامة في ١٠/٤/١٩٧٣ تاريخاً لعلم الزوج اليقيني بالفش المدعى به ، و قضى بقبول الدعوى لرفعه خلال شهر من تاريخ هذا العلم ، و كان ما خلص إليه الحكم في هذا الصدد مانع و له مأخذه من التحقيقات ، فإن النسي عليه يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٦٢ بتاريخ ١٧/١١/١٩٧٦

- النص في المادة ١٥ من مجموعة قواعد الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس الصادرة في سنة ١٩٣٨ على أن " الزواج سر مقدس يثبت بعقد يرتبط به رجل و امرأة إرتباطاً علنياً طبقاً لطقوس الكنيسة القبطية الأرثوذكسية بقصد تكوين أسرة جديدة التعارف على شئون الحياة " يدل على أن الزواج في شريعة الأقباط الأرثوذكس نظام ديني لا يكفى لإنعقاد توالف الشروط الموضوعية من حيث الأهلية والرضا و إنضاء الموانع دائماً و إنما يلزم أن يتم الزواج علناً وفقاً للطقوس الدينية المرسومة و بعد صلاة الإكليل إعتباراً بأن الصلاة هي التي تحل النساء للرجال و الرجال للنساء و إلا كان الزواج باطلاً .

- مؤدى نص المادة الثالثة من قانون التوثيق رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بعد تعديلها بالقانون ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ أن المشرع إنتزع عملية توثيق الزواج عند الطوائف المسيحية من رجال الدين الذين يقومون بطقوسه و أعطاهام لمكاتب التوثيق بالنسبة للمصريين غير المسلمين عند إختلاف الملة أو الطائفة وحوّلها لموثق منتدب له إمام بالأحكام الدينية للجهة التي يعول التوثيق بها بالنسبة للمصريين غير المسلمين متحدى للطائفة و الملة ، دون أن يجعل من التوثيق شرطاً لازماً لصحة العقد ، و إقتصّر على جعله من قبيل إعداد الدليل لإثبات الزواج ، بمعنى أن عدم توثيق عقد الزواج أصلاً أو عدم مراعاة الإجراءات الصحيحة فيه أو التراخي في توقيفه لا يؤثر في صحة الزواج ، إعتباراً بأن التوثيق إجراء لاحق على إنعقاد العقد و ليس من أركانه الشكلية أو الموضوعية .

- التوثيق لا بعد إنشاء لزواج جديد و لا يقيد ببياناته سواء المقولة عن العقد الأصلي أو المبتعة على لسان الزوجين للحاجة في تحديد الطائفة أو الملة التي ينتميان أو أحدهما إليها ، لأنه لا يحدو أن يكون وسيلة لإثبات أصلية للزواج ، لأن إقرار أحد الزوجين في وثيقة التصديق بإتسمانه إلى طائفة معينة لا يفيد

و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - عدم تغيره لتلك الطائفة و لا ينهض وحده دليلاً على رجوعه إليها إذ كان قد سبق له الخروج منها ، إذ قد يكون المراد منه مجرد تيسير توثيق العقد دون مساس بالملة أو المذهب أو الطائفة التي أصبح ينتمى إليها في حقيقة الواقع .

الطنين رقم ٣١ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٥٧٤ بتاريخ ١٠/١١/١٩٧٦

- المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن استحكام التفويض بين الزوجين الذى تجيز المادة ٥٧ من مجموعة القواعد الخاصة للأحوال الشخصية الخاصة للأقباط الأرثوذكس الصادرة فى ١٩٣٨ طلب الحكم بالتطليق بسببه ، يجب أن يكون نتيجة إساءة أحد الزوجين معاشرة الآخر و إخلاله بواجباته نحوه إخلالاً جسيماً ، بحيث تصبح الحياة الزوجية مستحيلة ، على ألا يكون ذلك الخطأ من جانب طالب التطليق حتى لا يستفيد من خطئه .

- المقم طالما كان مستقلاً بذاته لا يعتبر سبباً للتطليق فى شريعة الأقباط الأرثوذكس لأن قواعدها لم تنص عليه من بين أسبابه و اكتفت بذكر الموانع التى تحول دون الإتصال الجنى مما مفاده أنه لا يمكن الربط بين التطليق و بين عدم تحقيق الغاية من الزواج ، و من ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدعوى لا يكون قد خالف القانون لأنه حصل بما له من سلطة فهم الواقع فى الدعوى وفى حدود سلطته التقديرية أن أساس طلب التطليق يرجع إلى عقم المطعون عليها و أن الفقرة بينها و بين زوجها الطاعن نجمت عن هذا السبب الذى لا يد لها فيه و أنه ليس من خطأ مرده إليها الأمر الذى ينشئ معه إشراك الزوجين فى الخطأ . لما كان ذلك فإن ما يشره الطاعن - الزوج - لا يعدو أن يكون مجادلة فى سلطة محكمة الموضوع فى تقدير الدليل لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

الطنين رقم ٣٠ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٧٥٨ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٧٦

دعوى الطلاق لا تسمع من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر إلا إذا كانا يدينان بوقع الطلاق أى أن يكون الطلاق مشروعاً فى ملة الزوجين غير المسلمين و لو توقف على حكم من القاضى ، مما مفاده أنه لا يرجع إلى شريعة الزوجين عند إختلافهما فى الملة أو الطائفة إلا لبحث دينونهما بوقوع الطلاق فقط .

الطنين رقم ٣٩ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٣٠٢ بتاريخ ٢٦/١/١٩٧٧

- إذ كان البين من الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه إستد فى قضائه بإبطال عقد الزواج إلى مجموعة القواعد الخاصة بالأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس التى أطردها المجالس المليية على تطبيقها و كان ما ساقه إستدلالاً على عدم قابلية العجز الجنى للشفاء بمضى سنة يتتبع فيها الفصول الأربعة إستهداء بقواعد الشريعة الإسلامية ، إنما جاء تزايداً و لم يكن له من أثر فى قضائه ، فإنه لا

يصح النعى عليه بالإنحراف عن تطبيق الشريعة الواجبة التطبيق .

- مؤدى نص المواد ٢٧ ، ٤١ ، ٢/٥٤ من مجموعة القواعد الخاصة بالأحوال الشخصية للألباط الأرثوذكس الصادرة فى سنة ١٩٣٨ أنها فرقت بالنسبة للجنة و هو المعجز الكامل الذى يكون بإنعدام المقدرة الجنسية إنعداماً كاملاً بحيث لا يستطيع أحد الطرفين الإتصال بالآخر على الوجه العادى ، بين حالة ما إذا كانت سابقة على الزواج و متحققة وقت قيامه فتحيز مانعاً من موانع إنقاده يتصل بأمر واقع يتعلق بالشخص و يجعله غير صالح له بحكم الحق الطبيعى ، فيكون العقد باطلاً بطلاناً مطلقاً ، بشرط ثبوت أن المعجز لا يرجى زواله و لا يمكن البرء منه . و بين حالة ما إذا كانت إصابة الزوج بالعنة لاحقة للزواج فهى لا تؤثر فى صحته طالما إنقضى فى الأصل صحيحاً ، فيجوز للزوجة طلب التطلق متى مضى على الإصابة ثلاث سنوات و ثبت عدم قابليتها للشفاء و كانت الزوجة فى من يخشى عليها من الفتنة و كان ما إستدل عليه الحكم المطعون فيه من أن عنه الطاعن مصاحبة لإنقاده الزواج إنما هو تطبيق سليم لتوافر شرائط المادة ٢٧ المشار إليها و له ماخذ من الأوراق ، إذ لا يهم مع ثبوت المعجز الجنسى أن يكون نتيجة عنه عضوية أو مرده إلى بواحت نفسه ، و لا يصح مسaire الطاعن فى القول بموجب مضى مدة السنوات الثلاث لأنها متعلقة بالعنة الحاصلة بعد الزواج لا قبله .

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٥٣٥ بتاريخ ١٩٧٩/٢/١٤

- المستقر فى قضاء هذه المحكمة أن المادة ٥٧ من مجموعة القواعد الخاصة بالأحوال الشخصية للألباط الأرثوذكس الصادرة فى سنة ١٩٣٨ تجيز طلب الطلاق إذا أساء أحد الزوجين معاشرة الآخر أو أدخل بواجباته نحوه إخلالاً جسيماً أدى إلى إستحكام النفور بينهما و إنتهى الأمر بإفتراقهما ثلاث سنوات متوالات ، و لما كان يعين للقول بإستحكام النفور بين الزوجين أن تقوم الجفوة بينهما مما يحصل حياتهما المشتركة أمراً غير محتمل ، و بحيث يكون التصدع الواقع مما يصعب رأيه ، و كان إثبات الخطأ بهذه المثابة مسألة لازمة سابقة على التحقق من إستحكام النفور ، بإعتباره نتيجة لتوافر سوء المعاشرة أو الإخلال بواجب من الواجبات التى يفرضها عقد الزواج ، و كان التطلق فى هذه الحالة عقابى يستهدف توقيع الجزاء على الزوج الذى أدخل بواجباته الزوجية أو أدى إلى إستحكام النفور والفرقة ، فإنه لا محل لأعمال حكم هذه المادة متى كانت الفرقة أو واقعة الهجر المنسوبة لأحد الزوجين مردها إلى إخلال الزوج طالب التطلق بواجباته الجوهرية .

- مفاد المادة ١٤٩ من مجموعة القواعد الخاصة بالأحوال الشخصية للألباط الأرثوذكس الصادرة فى سنة ١٩٣٨ - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يعين على الزوج إعداد المسكن المناسب و من حق الزوجة التمسك بالإقامة فى مسكن مستقل لا يشاركها فيه أحد من أقارب زوجها سوى أولاده

من غيرها - إن وجدوا ، و من ثم فإن الفرقة التي جعلها الحكم المطعون فيه عمدته لم تلجأ إليها الطاعة إلا نتيجة إخلال الزوج المطعون عليه بواجب من واجبات الزوجية الملقاة على عاتقه وإصراره على إقامتها في منزل أهله رغم إستفحال النزاع بينها وبين أهله الأمر الذي ينطوى على خطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٤٣٥ بتاريخ ١٩٧٣/٥/٢٣

النص في المادة ٢٧ من مجموعة سنة ١٩٣٨ للأقباط الأرثوذكس التي طبقها الحكم المطعون فيه على أنه لا يجوز الزواج إذا كان لدى أحد طالبي الزواج مانع طبيعي أو عرض لا يرجى زواله يمنعه من الإتصال الجنسي كالعنة و الخنثة و الغصاة " و النص في المادة ٤١ من ذات المجموعة على أنه كل عقد يقع مخالفاً لأحكام المواد ٢٧ يعتبر باطلاً " يفيد أنه إذا كانت حالة العجز الجنسي سابقة الزواج و متحققة وقت قيامه فإنها تعتبر مانعاً من مواد إنقاده ، لإتصالها بأمر واقع يتعلق بالشخص و يجعله غير صالح له بحكم الحق الطبيعي ، فيكون العقد باطلاً العقد باطلاً مطلقاً ، بشرط ثبوت أن العجز لا يرجى زواله و لا يمكن البرء منه ، فإذا برىء الشخص منه و لو بعملية جراحية فلا يعد العجز مانعاً مطلقاً لعقد الزواج ، و لما كان تقدير ما إذا كان العجز الجنسي قد برىء منه الشخص أم لا بما يدخل في سلطنة محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض متى كان قضاؤها يقوم على أسباب سائفة .

الطعن رقم ٤ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٢١٨٣ بتاريخ ١٩٨٠/١٢/٣٠

- مفاد الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ من صدور الأحكام في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين و التحدى الطائفة و الملة طبقاً لشريعتهم لا يقتصر مدلوله على ما جاء بالكذب السماوية وحدها بل ينصرف إلى ما كانت تطبقه جهات القضاء الملى إلغائها باعتباره شريعة نافذة ، و إذ كان البين من الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه استند في قضائه بالتطبيق إلى مجموعة القواعد الخاصة بالأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس الصادرة سنة ١٩٣٨ التي أطرت المجالس الملية على تطبيقها فإنه لا يصح النعى عليه بالإنحراف عن تطبيق الشريعة الواجبة التطبيق .

- إذ كانت مجموعة القواعد الخاصة بالأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس الصادرة سنة ١٩٣٨ بعد أن نصت على التطبيق لعدة الرزا في المادة ٥٥ منها أخذت بسوء السلوك - و هو ما يعرف بالزنا الحكمي - كسبب آخر من أسباب التطلاق بالنص عليه في المادة ٥٦ بقولها " إذا ساء سلوك أحد الزوجين و فسدت أخلاقه و إتغمس في خمارة الرذيلة و لم يجد في إصلاحه تويخ الرئيس الدينى

ونصائحه جاز للزوج الآخر أن يطلب للطلاق " لمفاد ذلك أن التطلق كما يكون لعلّة الزنا يكون أيضاً لسوء السلوك الذى لا يرقى إلى هذا الحد . لما كان ذلك ، و كان سوء السلوك مسألة نسبية تختلف من مكان إلى آخر ومن زمان إلى آخر ، فإن تقدير ما إذا كانت الأفعال المكونة لسوء السلوك بلغت من الخطورة بحيث تغل بما يجب من إخلاص بين الزوجين أو يحتمل معها أن تؤدى إلى الزنا مرجعه إلى محكمة الموضوع تستخلصه من ظروف الدعوى بفهر مقب عليها من محكمة التقض ما دام إستخلاصها سائفاً ، وهى غير مقيدة فى ذلك بما تضمنه النص من أن يوبخ الرئيس الدينى الزوج سىء السلوك فلا يردع ، إذ هذا التوبيخ لا يعد شرطاً للتطلق بل هو من قبيل الزجر الدينى و ليس إجراء قانونياً يقتضيه تطبيق النص .

الطعن رقم ٦٨ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٣٠٩ بتاريخ ١٤/١٢/١٩٨١

- المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن إستحكام التفور بين الزوجين الذى يجيز المادة ٥٧ من مجموعة القواعد الخاصة بالأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس الصادرة فى سنة ١٩٣٨ طلب الحكم بالتطلق بسببه ، يجب أن يكون نتيجة إساءة أحد الزوجين معاشره الآخر وإخلاله بواجباته نحوه إخلالاً جسيماً بحيث تصبح الحياة الزوجية مستحيلة على ألا يكون ذلك الخطأ من جانب طالب التطلق حتى لا يستفيد من خطئه و أن ينتهى الأمر بإفتراقهما ثلاث سنوات متوالية .

- رفض دعوى - التطلق لإستحكام التفور - المقامة من أحد الزوجين لثبوت أن الفرقه حدثت بسبب من جانب ، لا يحول دون حقه فى إقامة دعوى جديدة متى إمتدت الفرقه ثلاث سنوات أخرى و أثبت أن زوجه هو المتسبب فى هذا الإمتداد .

الطعن رقم ٦٠ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٦١٧ بتاريخ ٢٤/٢/١٩٨١

- إذ كان تصدع الحياة الزوجية من الأسباب التى تجيز التطلق فى شريعة الأقباط الأرثوذكس إلا أنه يشترط لتوافره وفقاً لنص المادة ٥٧ من مجموعة قواعد الأحوال الشخصية الخاصة بهذه الطائفة و التى أقرها المجلس الملى العام سنة ١٩٣٨ - إساءة أحد الزوجين معاشره الآخر أو إخلاله بواجباته نحوه إخلالاً جسيماً يؤدى إلى إستحكام التفور بينهما و أن ينتهى الأمر بإفتراقهما مدة لا تقل عن ثلاث سنوات متتالية و ألا يكون ذلك بخطأ من جانب طالب التطلق حتى لا يستفيد من خطئه ، و إذ لم يدع الطاعن أن التفور الحادث بينه و بين زوجته نتيجة إعتداء أهلها عليه و على أفراد أسرته قد أدى إلى إفتراقهما المدة المذكورة فإنه لا يوفر به موجب التطلق ، و يكون النعى على الحكم المطعون فيه فى خصوص عدم إعتداده بهذا السبب على غير أساس .

- مفاد المادة ٥٥ من مجموعة قواعد الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس سنة ١٩٣٨ أن الإعتداد

الذى يرر الطلق لدى هذه الطائفة هو الذى يصل إلى حد محاولة القتل و يكفى له أن يقع مرة واحدة أو الذى لا يصل إلى هذا الحد و لكنه يبلغ من الجسامة بحيث يترتب عليه تعرض صحة الزوج المعصدي عليه للخطر ، و فى هذه الحالة يشترط تكرر الإعتداء بحيث يصبح عادة لدى الزوج المعصدي و بسوى فى الحالتين أن يكون الزوج لاعلاً أصلياً أو شريكاً فى الإعتداء ، و لكنه لا يشترط أن يتحقق فيه موجب توقيع العقوبة الجنائية ، و ذلك لأن الأمر لا يرجع إلى التقرير بترتب أثر على إرتكاب الجريمة بحيث يتعين إعماله متى توافرت فيها أركانها المقررة فى قانون العقوبات ، و إنما مرده إلى إخلال الزوج بما يلتقيه عليه ميثاق الزوجية المقدس من واجب التعاون مع الزوج الآخر على شئون الحياة ، فضلاً عن إخلاصه له و إحسان معاشرته و هو ما يكفى لتحقيقه مساهمة الزوج بأى صورة فى التعصدي على زوجته ولو لم يبلغ فعله مبلغ الجريمة .

— إذ كان الثابت من مدونات الحكم أن ما يدعيه الطاعن من تحريض زوجته المظنون ضدها أهلها على الإعتداء عليه كان بقصد تأديبه لا قتله ، و قد غلت الأوراق مما يدل على ما يخالف ذلك أو اعتياد زوجته إتيان هذا الفعل ، فإنه على فرض ثبوت واقعة التحريض هذه فإنه لا يترافق بها موجب الطلق المنصوص عليه فى المادة ٥٥ من مجموعة ١٩٣٨ .

الطعن رقم ٥١ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ١٢٢٦ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢١

— مفاد المادتين ٢٧ ، ٤١ من مجموعة القواعد الخاصة بالأحوال الشخصية للألباط الأرثوذكس الصادر فى سنة ١٩٣٨ أن العنة و هى إنعدام المقدرة الجنسية إنعداماً كاملاً تعتبر مانعاً من موانع إنعقاد الزواج إذا كانت سابقة عليه و متحققة وقت قيامه سواء كان العجز الجنسى نتيجة عنه عضوية أو مرده إلى بواعث نفسية لأن هذا المانع يتصل بأمر واقع يتعلق بالشخص و يجعله غير صالح للزواج فيكون عقد الزواج باطلاً بطلاناً مطلقاً .

— تقدير المانع الطبيعى أو المرضي الذى لا يرجى زواله و يحول دون مباشرة العلاقة الزوجية هو — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — مما يدخل فى سلطة محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض متى قام أقضاؤها على أسباب سائفة .

الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٧٤٩ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٠

مفاد المادتين ٢٧ ، ٤١ من مجموعة سنة ١٩٣٨ للألباط الأرثوذكس ، و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنه إذا كانت حالة العجز الجنسى سابقة على الزواج و متحققة وقت قيامه فإنها تعتبر مانعاً من موانع إنعقاده ، و يكون العقد باطلاً بطلاناً مطلقاً بشرط ثبوت أن العجز لا يرجى زواله و لا يمكن البرء منه

الطعن رقم ٣١ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٩٥٩ بتاريخ ١٠/٤/١٩٨٤
المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يكفي في القضاء بعدم سماع الدعوى طبقاً لنص اللائحة المذكورة
إنشاء أحد الزوجين إلى طائفة لا تدن بوقوع الطلاق .

الطعن رقم ٧٧ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ١٨٣٦ بتاريخ ١٣/١١/١٩٨٤
الطاعن يستد في طلب تطليق المطعون عليها إلى سوء السلوك المنصوص عليه في المادة ٥٦ من
مجموعة الأقباط الأرثوذكس لسنة ١٩٣٨ ، إلى الفقرة طبقاً للمادة ٥٧ منها ، تقدير سوء السلوك
ودواعي تلك الفقرة من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع يبحث دلالتها والموازنة بينها
وترجيح ما يطمئن إليه منها وإستخلاص ما يقتضيه به ما دام يقيم حكمه على أسباب سائفة من شأنها أن
تؤدي إلى النتيجة التي ينتهي إليها .

الطعن رقم ٩ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٦٠٦ بتاريخ ١٦/٤/١٩٨٥
- المادة ٣٧ من مجموعة قواعد الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس الصادرة في سنة ١٩٣٨ تنص
على أنه يجوز للزوج الطعن في الزواج إذا وقع غش في شأن بكاراة الزوجة بأن ادعت أنها بكر و ثبت
أن بكارتها أزيلت بسبب سوء سلوكها أو في خلوها من الحمل و ثبت أنها حامل ، كما تنص المادة ٣٨
منها على أنه " لا تقبل دعوى البطلان في الأحوال المنصوص عليها في المادة السابقة إلا إذا قدم الطلب
في ظرف شهر من وقت أن علم الزوج بالغش و بشرط أن لا يكون حصل إختلاط زوجي من ذلك
الوقت " مما مفاده أن الغش في شأن بكاراة الزوجة يجيز إبطال الزواج بإعتباره غلطاً في صفة جوهرية
يعيب إرادة الزوج وقت إنعقاده بشرط أن يرفع دعوى البطلان في ظرف شهر من وقت علمه بالغش
على ألا يكون قد حصل إختلاط زوجي بين الطرفين من ذلك الوقت لما في هذا الإختلاط من إجازة
ضمنية للعقد .

- توافر الغلط وقت إتصال علم الزوج به و مخالطته أو عدم مخالطته لزوجته بعد هذا العلم من مسائل
الواقع التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها طالما قد بينت الحقيقة التي إقتضت بها و أوردت دليها
عليها و أقامت قضاها على أسباب سائفة تكفي لحمله .

الطعن رقم ٦٢ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٤٥٧ بتاريخ ٢٢/٤/١٩٨٦
لما كان الطاعن الأول يستد في طلب تطليق المطعون عليها إلى سوء السلوك المنصوص عليه في
المادة ٥٦ من مجموعة الأقباط الأرثوذكس لسنة ١٩٣٨ ، و كان تقرير سوء السلوك من مسائل الواقع
التي يستقل قاضي الموضوع يبحث دلالتها والموازنة بينها و ترجيح ما يطمئن إليه منها وإستخلاص ما
يقتضيه به مادام يقيم حكمه على أسباب سائفة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي ينتهي إليها و كان
الحكم المطعون فيه بعد أن عرض للمستندات التي قدمها الطرفان و أقوال شهودهما قد خلص إلى أن

بينه الطاعن الأول جاءت قاصرة عن إثبات سلوك المطعون عليها وذلك على قوله " ... " و كان هذا الذى أورده الحكم إستخلاصاً موضوعياً ساتفاً مما له أصله الثابت فى الأوراق و يؤدى إلى النتيجة التى إنتهى إليها فإن النعى لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير الدليل مما لا تجوز آثاره أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٩٣ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١١٤ بتاريخ ١٩/١/١٩٨٨
الحكم الصادر فى الدعوى رقم ٣٨٢ لسنة ٧٩ كلى أحوال شخصية جنوب القاهرة بإلزام المطعون ضدهما بتقديم عقد زواجهما بإعتباره مستدأً منتجاً فى الدعوى رقم ٥٩٩ لسنة ١٩٧٨ كلى أحوال شخصية جنوب القاهرة بإعلان عقد زواج المطعون ضدها الأولى بصلق بدليل من أدلة إستنتاجه إستقلالاً طبقاً لحكم المادة ٢١٢ من قانون المرافعات .

الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢٩٦ بتاريخ ١٦/٥/١٩٨٩
المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن المادة ٥٧ من مجموعة قواعد الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس جاءت خلواً مما يوجب عرض الصلح بداءة على طرفى النزاع ، و أن محاولة التوفيق بين الزوجين و عرض الصلح عليهما المشار إليها فى المادتين ٥٩ ، ٦٠ من تلك المجموعة لا مجال للأخذ بها بعد إلغاء المجالس المليية بمقتضى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ لأن المادتين وردتا فى باب إجراءات الطلاق و لا تعتبران من القواعد الموضوعية المتعلقة بأسبابه و مردهما إلى السلطات الممنوحة للكنيسة بشأن تأديب الأب الروحى للزوجين حتى يتوبا و ينصلح أمرهما و لا محل لتطبيقها أمام القضاء الوضعى .

الطعن رقم ١٦ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٢١٦ بتاريخ ٢٣/١/١٩٩٠
النص فى المادة ٦٤ من المجموعة الخاصة بالأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس الصادرة سنة ١٩٣٨ تقضى بأنه " لا تقبل دعوى الطلاق إذا حصل صلح بين الزوجين سواء بعد حدوث الوقائع المدعاة فى الطلب أو بعد تقديم هذا الطلب " مفاده أن حق الزوج البرئ فى طلب التطبيق لعدة الزنى يسقط إذا تم صلح بين الطرفين ، أو ثبت أن الزوج البرئ صفح عن الزوج المخطئ صراحة أو دلالة بعد حدوث الواقعة و يكون النعى على الحكم المطعون فيه إذ إستند إلى نص المادة ٦٤ سالفه الذكر فى قضائه بعدم قبول الدعوى على غير أساس ، لما كان ذلك و كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة - إن تقدير الأدلة على قيام التنازل الضمنى عن حق من الحقوق التى يرتبها القانون من مطلق سلطة محكمة الموضوع و لا رقابة عليها فى ذلك طالما جاءت أسبابها متفقة مع مقتضى العقل و المنطق . و كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بعدم قبول دعوى الطاعن على ما إستخلصه من أوراق الدعوى

من أن صلحاً قد حدث من إقرار تنازل الطاعن عن الدعوى الجنائية بالإبقاء على المطعون ضدها في منزل الزوجية و معاشرتها لها و تصالحه مع شريكها في الزنى صلح مانع من قبول دعوى هذا الطلاق وكان الإستخلاص سائفاً له سنده من الأوراق و يؤدى إلى ما إنتهى إليه فإن ما يشره الطاعن من أن تصالحه مع المطعون ضدها ليس له سند من الأوراق لا يعلو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقديره الأدلة المقدمة في الدعوى لا تجوز إثارته أمام هذه المحكمة .

الطعن رقم ١٣ لسنة ٥٩ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ٦٩٩ بتاريخ ١١/٢٠/١٩٩٠

– المقرر – و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة – و إعمالاً لحكم المادة ٨٣ من قانون الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس أنه لا يؤخذ بإقرار المدعى عليه من الزوجين بما هو منسوب إليه ما لم يكن مؤيداً بالقرائن أو شهادة الشهود لما كان ذلك و كان الحكم المطعون فيه و المؤيد للحكم الابتدائي قد أقام قضاءه بتطبيق الطاعة لعلّة الزنا إستناداً إلى الإقرارين الصادرين منها بإرتكاب جريمة الزنا و أيد ذلك بقرينة مستمدة من خطاب صادر منها متضمناً إقرارها بواقعة الزنا فإن ما أثارته بسبب النعى يكون على غير أساس .

– التطبيق لعلّة الزنا – أن يثبت في جانب المرأة – لا يشترط فيه بيان الإسم الصحيح لشريكها في جريمة الزنا .

• الموضوع الفرعى : إعتاق الدين المسيحي :

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ٢٨٤ بتاريخ ٢٩/١/١٩٧٥

الدخول في المسيحية هو عمل إرادى من جانب الجهة الدينية المختصة و من ثم فهو لا يتم و لا ينتج أثره بمجرد القول أو الطلب أو إبداء الرغبة ، و لكن بعد الدخول فيها و إتمام طقوسها و مظاهرها الخارجية الرسمية بقبول الجهة الدينية الجديدة طلب الإنضمام و قيده في سجلاتها و إعتبار طالب الدخول عضواً يتبعها و يمارس طقوسها .

• الموضوع الفرعى : إقرار الزوج المسيحي بالطلاق :

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٢ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٨٣ بتاريخ ١٥/١/١٩٦٤

إقرار الزوج غير المسلم بوقوع الطلاق في تاريخ معين و معاملته بإقراره لا يتأتى إلا بعد ثبوت اختلاف الزوجين طائفة و ملة قبل رفع الدعوى .

* للموضوع الفرعي : الانفصال الجسماني :

الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٤٢٦ بتاريخ ١٤/١/١٩٥٤

— متى كان الحكم إذ قضى بالانفصال الجسماني بين زوجين فرنسين لا يبين منه أن ما قضى به كان من تلقاء نفس المحكمة أو بناء على طلب الزوج الاحتياطي أو بناء على طلب أصلي للزوج بعد أن نزل عن طلب الطلاق مع اختلاف الحكم في كل من هذه الأحوال في القانون الفرنسي ، فإن هذا الحكم يكون قد شابه الطلاق ، كما خالف المادة ٣٤٩ مراحعات التي توجب أن يبين في الحكم نص ما قدم الخصوم من طلبات أو دفاع أو دفرع وخلاصة ما استندوا إليه من الأدلة الواقعية والحجج القانونية .

— إن المادة ٢٣٩ من القانون المدني الفرنسي إذ نصت على أن " للمدعى في كافة مراحل الدعوى أن يحول الطلب المقدم منه للطلاق إلى طلب فرقة بينه وبين زوجته " فقد دلت بذلك على أنه لا يجوز الجمع بين الطلبين ، و لو كان طلب الفرقة البدنية مقدما على سبيل الاحتياط ، و من ثم فإنه لا يسوغ للمحكمة أن تقضى بالانفصال الجسماني استنادا إلى هذا الطلب الاحتياطي و إلا كان قضاؤها مخالفا نصريح المادة المذكورة .

* الموضوع الفرعي : الخطبة وفقا لشريعة الأرثوذكس :

الطعن رقم ٣ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٨٥١ بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٧٦

إتمام الخطبة أو إبرام عقد الزواج وفقاً لطقوس الطائفة التي ينتمي إليها أحد الزوجين لا يسوغ له التحدى بانضمام الزوج الآخر إلى ذات الطائفة التي تمت الخطبة أو إبرام الزواج على أساسها ، و لا ينهض بذاته دليلاً على تغيير طائفته أو مذهبه لأنه قد يكون المراد مجرد تيسير توثيق العقد دون مساس بالملة أو المذهب الذي يدين به ، و بالتالي فإن رضا المطعون عليها إجراء الخطبة و عقد الزواج وفقاً لشريعة الأقباط الأرثوذكس التي ينتمي إليها الطاعن و قبولها إباح طقوسها لا يفيد بذاته تغيير طائفتها وانضمامها إلى طائفة الطاعن " الزواج " .

* الموضوع الفرعي : الزواج في القانون الإيطالي :

الطعن رقم ٥ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٠٩ بتاريخ ١٩/١/١٩٥٦

تقرير آثار الزواج الصحيح للزواج الباطل منذ أن يعقد إلى أن يقضى بطلانه طبقاً للمادة ١٢٨ من القانون المدني الإيطالي مشروط بأن يكون هذا الزواج معقوداً بحسن نية .

* الموضوع الفرعي : الطلاق في الشريعة الموسوية :

الطعن رقم ١٥ لسنة ٢٥ مكتب قني ٨ صفحة رقم ٦٠ بتاريخ ١٩٥٧/١/١٠

- للزوج - طبقاً للشريعة الموسوية لطائفة القرائين - أن يطلق زوجته إذا عارضت نفسها للإبتدال في الطرق والأسواق والمجمعات أو خالعت غير أهل الحشمة والوقار أو أتت امرأة مريباً ، و تقدير ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع - أما ما قال به بعض الفقهاء الإسرائيليين من أنه يشترط في الريبة المبررة للطلاق أن يصدق الزوج ما يبلغه من ريبة عن زوجته و أن يكون التصديق خلقاً له عادة فالمقصود به أن يكون الزوج مصداقاً لما بلغه عن زوجته و أن اتهمه لها بالريبة لم يكن تحتياً .

- نظام الغيرة في الشريعة الموسوية لطائفي القرائين كان جوازيًا و عدل عنه .

- إذا كان الحكم القاضي بتطبيق الزوج من زوجته للريبة طبقاً للشريعة الموسوية لطائفة القرائين قد أحال الدعوى إلى التحقيق للثبت من أهلية المطلقة للحضانة فإن إحالة الدعوى إلى التحقيق لا تعارض مع ما انتهت إليه المحكمة من قيام مرور الطلاق إذ أن الأم لا تحرم من حضنة ولدها إلا إذا كانت لا تؤمن على أخلاقه ونفسه بسبب إغواء سلوكها و هو ما أرادت المحكمة تحقيقه .

الطعن رقم ٥ لسنة ٢٥ مكتب قني ٧ صفحة رقم ١٠٩ بتاريخ ١٩٥٦/١/١٩

متى كان القانون المدني الإيطالي - وهو قانون أجني - هو القانون الواجب التطبيق في شأن الإيطاليين وفقاً للمادتين ١ فقرة أولى ، ٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٣٧ فإنه لا يكون للمحكمة الشرعية الإسرائيلية ولاية الفصل في مواد الأحوال الشخصية بالنسبة ليهودى الديانة منهم ولا يكون لحكمها الصادر في ذلك حجية أو أثر ، ذلك أن الاختصاص القضائي في مواد الأحوال الشخصية لرعايا إيطاليا كان للمحاكم المختلطة من تاريخ العمل بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٤١ بعد أن نقل إليها الاختصاص القضائي الذي محتفظا به للفتنصليات الإيطالية في مواد الأحوال الشخصية في مصر طبقاً لأحكام معاهدة مونترو . وإذن فمتى كانت المحكمة الشرعية الاسرائيلية قد أصدرت بعد العمل بهذا القانون حكماً بتطبيق زوجين ينطبق في شأنهما القانون المدني الإيطالي فإن هذا الحكم يكون قد صدر من هيئة غير ذات ولاية .

* الموضوع الفرعي : المحكمة المختصة بتجريد الكاهن :

الطعن رقم ١٠١ لسنة ١٩ مكتب قني ٣ صفحة رقم ٨٨٣ بتاريخ ١٩٥٢/٤/١٠

- متى كان المطعون عليه حدد أساس دعواه بأنه صدور فعل من الطاعن مخالف للقانون ، هو تجريده من رتبته الكهنوتية ، مع أنه لا يملك قانوناً هذا الحق ، إذ الذي يملكه وفقاً لقانون سنة ١٨٨٣ هو المجلس الملي العام و المجلس الروحي فإن الفصل في الدعوى لا يقتضى الا مراجعته أحكام هذا

القانون لتحديد ما إذا كان تجريد المطعون عليه قد صدر ممن يملكه أم غير ذلك . و لما كانت هذه الدعوى بموضوعها هي دعوى تعويض . و مظهرها من إختصاص المحاكم دون غيرها و من ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإختصاص المحاكم بنظرها لا يكون قد خالف القانون .

- إن قوانين كيسة الألقاب الأرثوذكس تجمل من إختصاص المطران حق تجريد الكاهن من رتبته الكهنوتية و إذن فمضى كان الطاعن و هو الرئيس الدينى للمطعون عليه قد جرده من رتبته الكهنوتية لخروجه عن طاعته و كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلزام الطاعن بالتعويض للمطعون عليه أقام قضاءه على أن حق تجريد الكاهن من رتبته الكهنوتية قد إنتقل بقانون سنة ١٨٨٣ من الرئيس الدينى إلى المجلس الروحى المنصوص عليه فى المادة ١٧ منه مع أنه لا سند لهذا القول فى القانون المذكور فإن هذا الحكم يكون قد خالف القانون و يعين نقضه فى هذا الخصوص .

*** الموضوع الفرعى : المقصود بالأجانب :**

الطعن رقم ٥ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١٠٩ بتاريخ ١٩٥٦/١/١٩

المقصود بالأجانب فى حكم الفقرة الثانية من المادة الأولى من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٣٧ هم الأجانب الذين تقضى تشريعات بلادهم أن يخضعوا فى مسائل أحوالهم الشخصية إلى قوانين دينية تطبقها محاكم مصرية مختصة بنظر الأحوال الشخصية أو الذين نزلت فصلياتهم عن النظر فى هذه المواد لمحاكم الأحوال الشخصية المصرية نزولا مبناه إعتبار أن المحاكم المصرية أقدر على الفصل فى دعاوهم ولذلك فلا يعتبر الايطاليون من بين هؤلاء الأجانب .

*** الموضوع الفرعى : المنع من سماع الدعوى :**

الطعن رقم ٣ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٨٥١ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٢٩

إذ كان الثابت من ملونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة إستخلصت من أوراق الدعوى فى حدود سلطتها الموضوعية أن الزوجة المطعون عليها كاثوليكية المذهب منذ ١٩٥٦/١١/٤ - قبل الزواج - و أقامت قضاها بعدم سماع الدعوى على سند صحيح من المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية باعتبار أن طائفة الكاثوليكية التى تنتمى إليها المطعون عليها لا تدن بوقوع الطلاق ، فإن النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون يكون على غير أساس .

الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٣٩٨ بتاريخ ١٩٩١/٢/٥

نص المادة ٣٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية بعدم سماع الدعوى التى مضى عليها خمس عشرة سنة مع تمكن المدعى من رفعها و عدم العذر الشرعى فى إقامتها مع إنكار الحق فى تلك المدة مفاده -

و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المدة المقررة لسماع الدعوى ليست مدة تقادم و إنما مبناها نهى المشرع للقضاء عن سماع الدعوى بمجرد إنتضاء المدة المقررة لسماعها و لا يقف سريانها إلا بقيام علر شرعى بالمدعى يحول بينه و بين رفع ما بقى هذا العلر قائماً .

*** الموضوع الفرعى : المنقولات الزوجية :**

الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ١٥٩٤ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢٩
النص فى المادة ٧٩ من أحكام الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس على " الجهاز ملك المرأة وحدها فلا حق للزوج فى شئ منه و إنما له الإنتفاع بما يوضع منه فى بيته . و إذا إغتصب شيئاً منه حال قيام الزوجية أو بعدها فلها مطالبته به أو بقيمته إن هلك أو إستهلك عنده " . ثم النص فى المادة ٨٠ من ذات الأحكام على " إذا إختلف الزوجان حال قيام الزواج أو بعد الفسخ فى متاع موضوع فى البيت الذى يسكنان فيه يصلح للنساء عادة فهو للمرأة إلى أن يقيم الزوج البينة على أنه له ، و ما يصلح للرجال أو يكون صالحاً لهما فهو للزوج ما لم تقيم المرأة البينة على أنه لهما " . قد دلا على أن القرينة القانونية التى وردت فى المادة ٧٩ من أحكام الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس من أن منقولات الزوجية ملك للزوجة هى قرينة قانونية بسيطة و ليست قرينة قانونية قاطعة فقد أجازت المادة ٨٠ من ذات الأحكام جواز إثبات عكسها عند قيام الخلاف بين الزوجين حول ملكية هذه المنقولات .

*** الموضوع الفرعى : المهر فى الشريعة الموسوية :**

الطعن رقم ٣ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ٦٥٣ بتاريخ ١٩٥٧/٦/٢٧
توجب أحكام الشريعة الموسوية أن يدفع الزوج مهراً لزوجته - على ما نصت عليه المادتان ٩٨ و ٩٩ من كتاب الأحكام الشرعية فى الأحوال الشخصية للإسرائيليين و مفهومهما أن دفع المهر شرط لصحة عقد الزواج و أنه مقدر بمايتى محبوب للكر . فإذا إدعت الزوجة بأنها لم تقبض مهراً فإن القرينة القانونية تقوم على عكس هذا القول .

*** الموضوع الفرعى : النظام المالى بين الزوجين :**

الطعن رقم ٤٥ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ٩١٣ بتاريخ ١٩٦٣/٦/٢٦
- المنازعات المتعلقة بالنظام المالى بين الزوجين هى من مسائل الأحوال الشخصية و من ثم فكل ما اتصل بهذا النظام من قواعد خاصة بتقرير حقوق للزوجين و مدى هذه الحقوق وماهيتها والمواعيد الخاصة ببقائها أو سقوطها يخضع لقواعد الإسناد الواردة بالمادة ١٣ من القانون المدنى . و ما تثيره الزوجة من نزاع حول العقد الذى اختار بموجبه الزوجان نظام فصل الأموال من حيث وجود الرضا أو

انعدامه وتقدم دعوى الإبطال أو عدم تقادمها لا يخرج المنازعة عن نطاق النظام المالى الذى يخضع له الزوجان باعتبارهما من صميم مسائل الأحوال الشخصية .

— ما نصت عليه المادة ١٩٥ من القانون المدنى السويسرى من أن الزوج المالك لكل أموال الزوجية التى لا تكون حصصا للزوجة وأن إيرادات الزوجة ابتداء من تاريخ استحقالها و الثمار الطبيعية لحصصها بعد انفصالها تصبح ملكا للزوج يدل على أن الزوج هو المالك لإيرادات و ثمار جميع الأموال الزوجية .

— الإستناد إلى المادة ٢١٤ من القانون المدنى السويسرى لا يحول دون اعتبار حق الزوجة فى الربح— فى حالة اتحاد أموال الزوجين — حقا شخصا .

الطعن رقم ٣٤٩ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٣٧٢ بتاريخ ١٩/٣/١٩٦٤

— الأصل بحسب أحكام القانون المدنى الفرنسى أن تخضع أموال الزوجين لنظام الاشتراك Communauté الذى نظمت قواعده المادة ١٣٩٩ و ما بعدها . و قد أجاز المشرع الفرنسى للزوجين الذين يريدان الخروج على قواعد هذا النظام كلها أو بعضها أن يعلنوا رغبتهما هذه فى مشاركة يعقدانها ويبنان فيها النظام المالى الذى يحاراه ، و هذه المشاركة يطلق عليها بالفرنسية Contrat de Mariage و هى غير وثيقة الزواج التى يتم بها الزواج acte de Mariage و يجب القانون تحرير تلك المشاركة أمام الموثق و قبل الزواج . فإذا لم يستعمل الزوجان هذه الرخصة و لم يحررا مشاركة من هذا القبيل خضعت أموالهما حتما لنظام الاشتراك باعتباره أثرا من الآثار التى يرتبها القانون أصلا على الزواج و يتمتع عليهما فى هذه الحالة أن يعدلا من القواعد التى وضعها القانون لهذا النظام باتفاقات خاصة يعقدانها فيما بينهما بعد الزواج ، لأن تلك القواعد تعتبر غير قابلة للتغيير بإرادة الزوجين ما دامت الزوجية قائمة . و تبعاً لذلك لا يعتد بما يصدر منهما بعد الزواج من إتفاقات أو إقرارات يكون القصد منها إخراج أى عنصر من عناصر المال المشترك من نظام الاشتراك و إعتباره مملوكا ملكية خاصة لأحدهما .

— من مقتضى نظام الاشتراك أن يعتبر مالا مشتركا بين الزوجين جميع المنقولات التى كان يملكها كل منهما وقت الزواج وكذلك المنقولات التى يكتسبها أحدهما أثناء قيام الزوجية و لو كان قد دفع ثمنها من إيراد خاص حصل عليه من عمله الشخصى ، و يحق لدائنى أى الزوجين التنفيذ على جميع الأموال المشتركة . و لا يغير من الأمر صدور حكم للزوجة بالتطليق من زوجها ، إذ أن هذا الحكم لا يؤثر على حق الدائن الذى نشأ قبل صدوره و أثناء قيام الزوجية و تعلق هذا الحق بالأموال المشتركة .

*** الموضوع الفرعي : تعدد الزوجات ليس مبدأ علم :**

الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٨ مكتب فني ٣٠ صفحة رقم ٢٧٦ بتاريخ ١٧/١/١٩٧٩

و إن خلا التقنين المدني و القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ من تحديد المقصود بالنظام العام ، إلا أن المتفق عليه أنه يشمل القواعد التي ترمي إلى تحقيق المصلحة العامة للبلاد سواء من الناحية السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية و التي تتعلق بالوضع الطبيعي المادى و المعنوى لمجتمع منظم و تعلق فيه على مصالح الأفراد و تقوم فكرته على أساس مذهب علمانى بحث يطبق مذهباً عاماً تدين به الجماعة بأسرها و لا يجب ربطه البتة بأحد أحكام الشرائع الدينية ، و أن كان هذا لا يتغى قيامه أحياناً على سند مما يمت إلى العقيدة الدينية بسبب متى أصبحت هذه العقيدة وثيقة الصلة بالنظام القانونى و الاجتماعى المستقر فى ضمير الجماعة ، بحيث يتأذى الشعور العام عند عدم الإعتداد به ، مما مفاده وجوب أن تصرف هذه القواعد إلى المواطنين جميعاً من مسلمين و غير مسلمين بصرف النظر عن دياناتهم ، فلا يمكن تقييد فكرة النظام العام و جعل بعض قواعده مقصورة على المسيحيين و ينفرد المسلمون ببعضها الآخر ، إذ لا يتصور أن يكون معيار النظام العام شخصياً أو طائفاً و إنما يتسم بتقديره بالموضوعية ، متفقاً و ما تدين به الجماعة فى الأغلب الأعم من أفرادها ، و بهذه المثابة فلا يمكن إعتبار مبدأ عام تعدد الزوجات من النظام العام بالمعنى السابق تجليته ، أخذاً بما هو مسلم به من قصره على الشريعة المسيحية وحدها .

*** الموضوع الفرعي : تغيير الطائفة و الملة :**

الطعن رقم ٥ لسنة ٢٤ مكتب فني ٦ صفحة رقم ١٣ بتاريخ ٢٩/١١/١٩٥٤

الإقرار بالانضمام إلى إحدى الطوائف الدينية مرتبط بالولاية على النفس دون المال فلا يشترط لصحته أن يكون المقر قد بلغ الحادية والعشرين ميلادية وهى سن الرشد القانونى اللازم لصحة التصرفات المالية بل يكفي بلوغ سن الخامسة عشر التى تزول فيها الولاية على النفس . واذن لمضى كانت الزوجة عند إقرارها بالانضمام إلى طائفة الروم الكاثوليك قد تجاوزت سن الخامسة عشر فزال عنها الولاية على النفس وأصبحت تملك مباشرة زواجها بنفسها ، فإنه يكون فى غير محله الطعن على هذا الإقرار بالبطلان لعدم بلوغها سن الحادية والعشرين ميلادية وقت صدوره منها .

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ٢٦١ بتاريخ ٩/٢/١٩٦٦

التمتع فى المسيحية - وهو مدخل الأسرار - واجب على الرجل والمرأة ، كبيرهم وصغيرهم . ومن ثم فهو مما يتراخى وقت الدخول فيه بما لا يتأتى معه القول بأن من لم يتناول سر العمد لا يعتبر مسيحياً

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٧٩٢ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٣٠

تغيير الطائفة أو الملة هو عمل إرادى من جانب الجهة الدينية المختصة و من ثم فهو لا يتم و لا ينتج أثره بمجرد الطلب و إبداء الرغبة و لكن بعد الدخول فيه و إتمام طقوسه و مظاهره الخارجية الرسمية و قبول طلب الانضمام إلى الطائفة أو الملة الجديدة ، و إذا كان الثابت أن الطائفة انضمت إلى طائفة السريان الأرثوذكس بعد أن كانت من طائفة الأقباط الأرثوذكس و لم يعول الحكم المطعون فيه على هذا التغيير لحصوله أثناء سير الدعوى ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أعطى فى تطبيقه .

الطعن رقم ٢ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٧ صفحة رقم ٦٨٥ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٢٣

تغيير الطائفة أو الملة أمر يتصل بحرية العقيدة و من ثم فهو ينتج أثره بمجرد الدخول فيه و إتمام طقوسه و مظاهره الخارجية الرسمية و لا يتوقف على إخطار الطائفة القديمة ، والقول بوجوب إخطار الجهة الدينية التى تتبعها الطائفة أو الملة القديمة لا مفهوم له إلا أن يكون لهذه الجهة الحق فى أن توافق أو أن تعرض على حصول هذا التغيير وهو وضع شائك ، و إذا كان الحكم المطعون فيه قد جرى فى قضائه على أنه " لا يكفي لتغيير الطائفة أو الملة أن ينتمى الشخص إلى الطائفة أو الملة الجديدة ، وإنما يجب فوق ذلك أن يخطر الطائفة أو الملة القديمة بانتانة للطائفة أو الملة الجديدة " فإنه يكون قد خالف القانون و أعطى فى تطبيقه .

الطعن رقم ٢ لسنة ٣٧ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ١٧٩ بتاريخ ١٩٦٨/١/٣١

- تغيير الطائفة أو الملة - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أمر يتصل بحرية العقيدة و من ثم فهو ينتج أثره بمجرد الدخول فيه و إتمام طقوسه و مظاهره الخارجية الرسمية و لا يتوقف على إخطار الطائفة القديمة . و إذا كان المطعون ضده قدم طلب الانضمام إلى طائفة السريان الأرثوذكس فى ١٩٦٥/٥/٢٥ و صدرت الموافقة على انضمامه لتلك الطائفة فى ١٩٦٥/٩/٧ فإن التغيير ينتج أثره من هذا التاريخ و لا يتوقف على إخطار الطائفة القديمة أو موافقتها .

- القول بأن انضمام المطعون عليه إلى طائفة السريان الأرثوذكس لا يعتبر تغييراً للملة والطائفة لأن السريان والأقباط الأرثوذكس يتبعان مذهباً واحداً هو المذهب المسيحى الأرثوذكسى مردود بأن طائفة السريان الأرثوذكس تختلف عن طائفة الأقباط الأرثوذكس و لكل منهما مجلسها الملى الخاص بها ، ، .

الطعن رقم ١٨ لسنة ٣٩ مكتب فنى ٢٣ صفحة رقم ٨٤٣ بتاريخ ١٩٧٢/٥/١٠

تنص الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والملية على أنه " أما بالنسبة للمنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة و الملة الذين لهم جهات قضائية ملية منظمة وقت صدور هذا القانون ، فتصدر

الأحكام فى نطاق النظام العام طبقاً لشريعتهم " ... و لفظ "شريعته" التى تصدر الأحكام طبقاً لها فى مسائل الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين و المتحدى الطائفة و الملة و الذين لهم جهات ملية منظمة - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو لفظ عام لا يقتصر مدلوله على ما جاء فى الكتب السماوية وحدها ، بل ينصرف إلى كل ما كانت تطيقه جهات القضاء الملية قبل إلغائها باعتبارها شريعة نافذة ، إذ لم يكن فى ميسور المشرع حين ألقى هذه الجهات أن يضع القواعد الواجبة التطبيق فى مسائل الأحوال الشخصية لغير المسلمين ، لإكفى بتوحيد جهات القضاء تاركاً الوضع على ما كان عليه بالنسبة للأحكام الموضوعية التى يعين على المحاكم تطبيقها ، و أحال إلى الشريعة التى كانت تطبق فى تلك المسائل أمام جهات القضاء الملية و لم تكن هذه الشريعة التى جرى العمل على تطبيقها تقتصر على ما جاء بالكتب السماوية . و مما يدل على حقيقة قصد المشرع و أن ما يحتر شريعة عند غير المسلمين لم يكن قاصراً على القواعد التى جاءت بها الكتب المنزلة ، ما أورده المشرع بالمذكرة الإيضاحية للقانون المشار إليه من أن " القواعد الموضوعية التى تطبقها أكثر المجالس فيما يطرح عليها من الألفية غير مدونة ، و ليس من اليسير أن يهتدى إليها عامة المتقاضين ، و هى مبحرة فى مكانها بين متون الكتب السماوية و شروح و تأويلات لبعض المجتهدين من رجال الكهنوت " .

الطعن رقم ٨ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٩٥٢ بتاريخ ١٧/٥/١٩٧٢

- إنه و إن كان المستقر فى قضاء هذه المحكمة ، أن تغيير الطائفة أو الملة أمر يتصل بحرية العقيدة إلا أنه عمل إرادى من جانب الجهة الدينية المختصة ، و من ثم فهو لا يتم و لا ينتج أثره بمجرد الطلب و إبداء الرغبة ، و لكن بعد الدخول فيه و إتمام طوقه و مظاهره الخارجية الرسمية ، و قبول طلب الإنضمام إلى الطائفة أو الملة الجديدة ، مما مقتضاه أن للرئيس الدينى للملة أو الطائفة التى يرغب الشخص فى الإنضمام إليها أن يتحقق قبل قبول الطلب من جديته ، و أن يستوثق من صدوره عن نية سليمة ، كما أن له أن يطل الإنضمام بعد قبوله ، و يعتبره كأن لم يكن إذا تبين له عدم جديته .

- بطلان إنضمام الطاعن " الزوج " لطائفة السريان الأرثوذكس ، مؤداه أن تغييراً لم يحصل فى طائفته بل يظل كما كان قبطياً أرثوذكسياً ، و إذ لا يتصور الفصل بين بطلان الإنضمام و بين إنعدام أثره ، فلا يكون هناك محل للقول بإمكان تطبيق قواعد الشريعة الإسلامية على والفة النزاع . و إذ رتب الحكم على بطلان إنضمام الطاعن إلى طائفة السريان الأرثوذكس ، أن الزوجين متحدان الطائفة و الملة ، و تطبق فى شأنهما شريعة الأقباط الأرثوذكس ، و هى لا تحيز الطلاق بالإرادة المنفردة ، فإنه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح .

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٤٧٩ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٧

تنص المادة ٤٥ من مجموعة قواعد الأحوال الشخصية لطائفة الأرمن الأرثوذكس على أنه " يقضى أيضاً بالطلاق إذ قصر أحد الزوجين في واجبات المعونة والتجدة والحماية التى يفرضها الزواج عليه نحو الزوج الآخر " وتنص المادة ٥٢ على أنه " كذلك يجوز الحكم بالطلاق إذا وجد تنافر شديد بين طابع الزوجين يجعل إشتراكهما فى المعيشة مستحيلاً " وفاد النص الاول أنه يجوز الحكم بالطلاق لتقصير أحد الزوجين فى تقديم المعونة والحماية للزوج الآخر ، ويجوز النص الثانى القضاء بالطلاق إذا استحکم النفور بين الزوجين بصورة يستحيل معها إمكان التوفيق .

الطعن رقم ٥ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٥٩١ بتاريخ ١٩٧٣/٤/١١

إنه وإن كان تغير الطائفة أو الملة - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أمر يتصل بحرية العقيدة إلا أنه عمل إرادى من جانب الجهة الدينية المختصة ، و من ثم فهو لا يتم و لا ينتج أثره بمجرد الطلب و إبداء الرغبة ، و لكن بعد الدخول فيه و إتمام طقوسه و مظاهره الخارجية الرسمية ، و قبول طلب الانضمام إلى الطائفة أو الملة الجديدة . و لما كانت المحكمة قد استخلصت من أوراق الدعوى و فى حدود سلطتها الموضوعية عدم انضمام الطاعن " الزوج " إلى الطائفة الأنجليكية ، لأن مظاهر الانضمام الخارجية لم تتم ، و أنه بالتالى لا زال بالياً على طائفته الأولى ، و هى طائفة الأقباط الأرثوذكس لأن تغييراً فى الطائفة لم يحدث ، إذ يعين إثبات تغير الطائفة أو الملة بطريقة لا تقبل الشك ، و إلا اعتبر الشخص بالياً على طائفته أو ملته القديمة . و لما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن الزوجين متحدان الطائفة و الملة و تطبق فى شأنهما شريعة الأقباط الأرثوذكس ، و هى لا تجيز الطلاق بالإرادة المنفردة ، فإنه يكون قد طبق القانون على وجه الصحيح .

الطعن رقم ٧ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٦٣٠ بتاريخ ١٩٧٣/٤/١٨

إذ كان الثابت فى الدعوى أن الطاعنة [الزوجة مقرة بأنها إنضمت إلى طائفة الروم الأرثوذكس و لكنها تدعى أنها عادت إلى طائفة الأقباط الأرثوذكس] طائفة الزوج و استندت على ذلك بمستندات قمتها ، و كان الحكم المطعون فيه لم يستند فى عدم عودة الطاعنة إلى طائفة الأقباط الأرثوذكس إلى أنها لم تعتمد أمام هذه الطائفة ، و إنما أطرحت المستندات التى قدمتها للتدليل على عودتها إلى الطائفة المذكورة فلا جدوى من تعيب الحكم بأنه ساق التعميد فى مجال الإستدلال على انضمام الطاعنة إلى طائفة الروم الأرثوذكس .

الطعن رقم ١٤ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٤٣٨ بتاريخ ١٩٧٦/٢/١١

لئن كان تغير الطائفة أو الملة - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أمراً يتصل بحرية العقيدة إلا أنه عمل إرادى من جانب الجهة الدينية المختصة ، و من ثم فهو لا يتم و لا ينتج أثره بمجرد الطلب

وإبداء الرغبة و لكن بعد الدخول فيه و إتمام طقوسه و مظاهره الخارجية الرسمية و قبول طلب الإنضمام إلى الطائفة أو الملة الجديدة .

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٦٠٦ بتاريخ ١٧/١١/١٩٧٦ .

- مؤدى نص المادة السادسة من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أنه فى المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين المختلفى الطائفة و الملة تصدر الأحكام طبقاً لأرجح الأقوال فى مذهب أبى حنيفة باعتبارها القانون العام فى مسائل الأحوال الشخصية و لا يؤثر فى وضع الخصومة أو الخصوم و القانون الواجب التطبيق عليهم تغيير الطائفة أو الملة بما يخرج أحدهم من وحدة طائفية إلى أخرى أثناء سير الدعوى ما لم يكن هذا التغيير إلى الإسلام .

- مؤدى نص المادة السابعة من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن الشارع إنما يتخذ من سير الدعوى " و " إنعقاد الخصومة فيها " و هو وصف ظاهر منضبط منوطاً بتحدد به الاختصاص و القانون الواجب التطبيق على أطرافها ، و لما كان سير الدعوى فى هذا المجال ينصرف إلى الوقت الذى تعتبر فيه الدعوى مرفوعة إلى القضاء طبقاً لما يقضى به قانون المرافعات حتى صدور حكم نهائى فيها ، فيعتمد بالتغيير - الملة أو الطائفة - إذا تم قبل رفع الدعوى ، و يراعى عند تحديد الاختصاص التشريعى بخلاف التغيير الطارىء أثناء سيرها .

- إذ كان الثابت أن المطعون عليه انضم إلى طائفة الإنجيليين قبل رفع الدعوى و بذلك أصبح و زوجته الطاعنة مختلفى الطائفة فإن الحكم يكون قد إلتزم صحيح القانون بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية التى تجيز إيقاع الطلاق بالأرادة المنفردة ، دون اعتداد بتغير الطاعنة لطائفها أو الإنضمام لطائفة المطعون عليه أثناء سير الدعوى ، لا يغير من ذلك ، أن المطعون عليه لم يوقع الطلاق إلا فى تاريخ لاحق لتغيير الطاعنة طائفتها و إنضمامها لطائفة المطعون عليه الجديدة ، أو أنه لم يطلب عند رفعه الدعوى إثبات طلاقه أباهما لأن الدعوى قائمة منذ البداية على إختلاف الطرفين طائفة و أن من حقه إيقاع الطلاق .

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٧٥٨ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٧٦ .

- المستقر - فى قضاء هذه المحكمة - أن تغيير الطائفة أو الملة أمر يتصل بحرية العقيدة و من ثم فهو ينتج أثره بمجرد الدخول فيه و إتمام طقوسه و مظاهره الخارجية ، فلا يجوز القول بأن إنضمام المطعون عليها الزوجة - إلى طائفة اللاتين الكاثوليك لم يكن وليد عقيدة أو نتيجة تحايل .

- و إن كان المذهب الكاثوليكي لا يدين بالطلاق و هو يسرى على أفراد طوائف الكاثوليك الشرقيين مهما اختلفت مللهم ، إلا أن هذا لا ينفى أن لكل ملة شعائرها الخاصة التى تمارسها فى كنيستها ببلغه البلد الذى نشأت أو إنتشرت فيه ، فإن ماورد بوثيقة المجمع الفاتيكاني التى تقدم بها الطاعن و التى

تفيد إحتفاظ الشرقيين الذين يعشقون الكتلكة بطقوس الطائفة الأولى التي كانوا ينتمون إليها ، إنما تنصرف إلى هذا المعنى وحده و لا أثر لها في الدينونة بوقوع الطلاق .

الطعن رقم ٣ لسنة ٤٦ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ١٨٥١ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/٢٩

تغيير الطائفة أو الملة - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - و إن كان مسألة نفسية تتعلق بحرية العقيدة إلا أنه عمل إداري من جانب الجهة الدينية لا يتم و لا ينتج أثره إلا بعد إبداء الرغبة فيه و إتمام طقوسه و مظاهره الخارجية الرسمية و قبول طلب الانضمام إلى الطائفة أو الملة الجديدة . و يتعين ثبوته على نحو قاطع لا يقبل تأويلًا .

الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٥ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٢٩٦ بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٦

- المستقر - في قضاء هذه المحكمة - أن تغيير الطائفة أو الملة أمر يتصل بحرية العقيدة إلا أنه عمل إرادي من جانب الجهة الدينية المختصة ، و من ثم فهو لا يتم و لا ينتج أثره بمجرد الطلب و إبداء الرغبة و لكن بعد الدخول فيها و إتمام طقوسها و مظاهرها الخارجية الرسمية و قبول طلب الانضمام إلى الطائفة أو الملة الجديدة .

- للرئيس الديني للملة أو الطائفة التي يرغب الشخص في الانضمام إليها أن يتحقق قبل قبول الطلب من جديته و أن يستوثق من صدوره عن نية سليمة ، كما أن له أن يطل الانضمام بعد قبوله و يعتبره كأن لم يكن إذا تبين له عدم جديته اعتباراً بأنه يندرج في صميم الأعمال الدينية . الهائية للجهات الكنسية و لا يعد من قبيل ممارسة أى سلطة قضائية أصبحت هذه الجهات لا تملكها بعد صدوره القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ .

- للجهات الكنسية سلطة البحث في دوافع و بواعث التغيير بقبول الانضمام إليها براءة ، كما أن لها سلطة تتبع مدى سلامة الانضمام بعد حصوله ، فلها أن تبطله و تعتبره كأن لم يكن متى إستبان لها أن الشخص كان عند إنضمامه سيء النية و لم يستهدف من التغيير إلا التحايل على القانون ، بحيث يكون سبب البطلان معاصراً لقرار الانضمام و ليس لاحقاً عليه ، فيسرى عندئذ بأثر رجعي ، أما إذا كان حسن النية صادق العقيدة عند إنضمامه ثم جدت ظروف أتاح له الإستفادة من الآثار القانونية التي تخولها إياه أحكام هذا التغيير ، فإن إبطال القرار بالمعنى السالف لا يكون له محل . و إن كان يجوز للجهات الكنسية أن تفصله طالما وجدت في سلوكه الديني ما لا يروق لها ، و القرار بالفصل لا يكون له في هذه الحالة أثر رجعي لأن الانضمام يكون تم صحيحاً .

الطعن رقم ٢١ لسنة ٤٥ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٦٥٤ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٩

- المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تغيير الطائفة أو الملة أمر يتصل بحرية العقيدة ، إلا أنه عمل إرادي

من جانب الجهة الدينية المختصة ، و من ثم فهو لا يتم و لا ينتج بمجرد الطلب و إبداء الرغبة ، و لكن بعد الدخول فيها و إتمام طقوسها و مظاهرها الخارجية الرسمية و قبول طلب الإنضمام إلى الطائفة أو الملة الجديدة .

– للرئيس الدينى للملة أو الطائفة التى يرغب الشخص فى الإنضمام إليها أن يتحقق قبل قبول الطلب من جديته و أن يستوثق من صدوره عن نية سليمة ، كما أن له أن يطل الإنضمام بعد قبوله و يعتبره كأن لم يكن إذا تبين عدم جديته اعتباراً بأنه يندرج فى صميم الأعمال الدينية الباقية للجهات الكنسية ، و لا يعد من قبيل ممارسة أية سلطة قضائية أصبحت هذه الجهات لا تملكها بعد صدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، و مفاد ذلك أن للجهات الكنسية سلطة البحث فى دوافع و بواعث التغير لقبول الإنضمام إليه بداءة كما أن لها سلطة تتبع مدى سلامة الإنضمام بعد حصوله ، فلها أن تبطله و تعتبره كأن لم يكن متى إستبان لها أن الشخص كان عند إنضمامه سىء النية و لم يستهدف من التغير إلا التحايل على القانون بحيث يكون سبب البطلان معاصراً بقرار الإنضمام و ليس لاحقاً عليه .

– بطلان الإنضمام لا يترتب عليه أن يصبح الشخص بلا مذهب أو ملة بل يعتبر باقياً على مذهبه القديم لأن تغييراً لم يحدث فيه إذ تعرض قواعد البطلان أن يعود الشخص إلى الحالة التى كان عليها قبل حدوث التغير الباطل أخذاً بأن التغير عمل إرادى من جانب الجهة الدينية الجديدة وحدها ، فإذا هى لم تقبل الإنضمام أو أبطلته بعد قبوله فلا تنبذ النية فى العقيدة ، فإنه لا تعارض بين سلطة الكنيسة فى مسائل التغير مع مبدأ حرية العقيدة طالما أن الإنضمام معقود بإرادتها ، و طالما أن هذه السلطة محدودة بمهمتها الدينية دون تدخل مع السلطة الحاكمة .

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٣٠٢ بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٦
المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن ما تقضى به الفقرة الثانية – المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ من صدور الأحكام فى المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة و الملة طبقاً لشريعتهم ، لا يقتصر مدلوله على ما جاء بالكذب السماوية وحدها ، بل ينصرف إلى ما كانت تطبقه جهات القضاء الملى قبل إلغائها باعتبارها شريعة نافذة ، و لا يجوز بهذه المثابة تطبيق قواعد الشريعة الإسلامية .

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٤٦ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ١١٣٧ بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٦
– المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تغير الطائفة أو الملة أمر يتصل بحرية العقيدة إلا أنه عمل إرادى من جانب الجهة الدينية المختصة و من ثم فهو لا يتم و لا ينتج أثره إلا بعد الدخول فى الملة أو الطائفة الجديدة التى يرغب الشخص فى الإنتماء إليها بقبول طلب إنضمامه إليها . و إتمام الطقوس و المظاهر

الخارجية الرسمية المطلوبة ، مما مقتضاه وجوب أن تكون للطائفة أو الملة وجود قانوني معترف به من الدولة و رئاسة دينية معتمدة منها من حقها الموافقة على الإنضمام و التحقق من جديته .

-- إذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن أقام دعواه على سند من أنه إنضم إلى طائفة الإنجيليين ثم تبين أن إنتماءه كان لجماعة البتئين " الأذفتست " و هي إحدى شيع الملعب البروتستانتى و كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن إلغاء المحاكم المليية بمقتضى المادة الأولى من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ يقتصر نطاقه على إختصاص المحاكم المليية بولاية القضاء فى بعض مسائل الأحوال الشخصية دون أن يمتد إلى السلطات الممنوحة لرجال الدين و التى لا زالت باقية لها ، و من بينها قبول طلبات الإنضمام أو رفضها أو إبطالها ، و كان المجلس الملى العام لطائفة الإنجيليين الوطنيين بموجب المادة ٢٠ من الأمر العالى آنف الذكر هو صاحب الإختصاص الوحيد فى الفصل فى طلبات الإنضمام إلى الطائفة الواحدة بكافة شيعها و فرقها و كنائسها فإن إقتصار الطاعن على الإنتماء إلى جماعة البتئين ليس من شأنه فى التشريع القائم أن ينتج أى أثر قانونى فى صدد تغيير الطائفة و الملة بما يخرجها عن وحدة طائفية إلى أخرى تجزئ له إيقاع الطلاق بإرادته المنفردة وفق الشريعة الإسلامية ، لا يغير من ذلك أن هذه الجماعة تتبع قواعد دينية خاصة أو أن لها كنائس مأذون بها من وزارة الداخلية لأن ذلك لا يحول لها إلا أن تمثل فى المجلس الملى العام للطائفة الإنجيلية و بعد موافقة ذلك المجلس . و إذ لزم الحكم المطعون فيه هذا النظر فإن النعى عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس . و لا ينال منه إلفاته عن المستندات التى قدمها الطاعن للتدليل على إنضمامه لتلك الجماعة لأنه غير منتج و لا جدوى منه .

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٣٠ صفحة رقم ٩٦٨ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٨

(١) من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن تغيير الطائفة أو الملة أمر يتصل بحرية العقيدة ، إلا أنه عمل إرادى من جانب الجهة الدينية المختصة ، و من ثم فهو لا يتم و لا ينتج أثره إلا بعد الدخول فى الملة أو الطائفة الجديدة التى يرغب الشخص فى الإنتماء إليها بقبول طلب إنضمامه إليها ، و إتمام الطقوس و المظاهر الخارجية الرسمية المطلوبة ، مما مقتضاه وجوب أن يكون للطائفة أو الملة وجود قانوني معترف به من الدولة و رئاسة معتمدة منها من حقها الموافقة على الإنضمام و التحقق من جديته .

(٢) مؤدى المادتان السادسة و السابعة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية و المليية ، أن ضابط الإسناد فى تحديد القانون الواجب التطبيق فى مسائل الأحوال الشخصية للمصريين هو الديانة ، بحيث تطبق الشريعة الإسلامية على كل المسلمين و غير المسلمين المختلفين فى الملة أو الطائفة و تطبق الشريعة الطائفية على غير المسلمين المتحدى الملة و الطائفة .

٣) الشرائع الخاصة أو الطائفية هي القواعد الدينية التي تحكم مسائل الأحوال الشخصية بالنسبة للمصريين غير المسلمين الذين يدينون بدين سماوى ، و هي تطبق في مصر إستناداً إلى نظم قانونية تقوم على أساسها ، فإن الأصل أن هذه القواعد القانونية الوضعية بالإضافة إلى المصادر الدينية هي التي تحكم علاقات المصري غير المسلمين و تبين ما إذا كان الإنتماء إلى جماعة معينة يعتبر من قبيل تغير العقيدة الدينية التي تسوغ تطبيق الشريعة الإسلامية أم أنه لا يفيد و أن تغيراً لم يحصل .

٤) يقصد بالطائفة ذلك الفريق من الناس الذين يجمعهم رباط مشترك من الجنس أو اللغة أو العادات تؤمن بدين معين و تعتق مذهباً أو ملة واحدة ، و طائفة الإنجليين الوطنيين قد إعترفت بها الدولة طائفة قائمة بذاتها بموجب فرمان العالي الشاهاني الصادر في ١٩٨٠/١١/٢١ و تأكد بالإرادة الخديوية السنية الصادر في ١٩٧٨/٦/٤ بتعيين وكيل لها بالقطر المصري ثم بالتشريع الصادر به الأمر العالي المؤرخ في ١٩٠٢/٣/١ و أطلق عليها فيه إسم طائفة الإنجليين الوطنيين .

٥) مؤدى نصوص المواد ٢ ، ٤ ، ١١ ، ٢٠ من الأمر العالي الشاهاني الصادر في ١٨٥٠/١١/٢١ أن المشرع اعتبر أن أتباع المذهب البروتستانتي في مصر طائفة واحدة عرفت " بطائفة الإنجليين الوطنيين " دون أن يكون لتعدد شيع و فرق و كنائس هؤلاء الأتباع أى أثر في تنظيم شئونهم القانونية فوحد الطائفة بضم أهل الفرق البروتستانتية التي كانت موجودة حينذاك ، و أجاز سلفاً ضم الكنائس والفرق التي قد تنشأ في المستقبل و تعيّلها في المجلس العمومي بنسبة عدد أتباعها و جعل من المجلس الإنجلي العام الهيئة ذات الأشراف الأصل الشامل على كافة مرافق المسيحيين البروتستانت من النواحي الدينية و الإدارية على سواء تحت وصاية الدولة ممثلة في وزارة الداخلية ، يؤيد هذا النظر ما أورده المذكرة التفسيرية للأمر العالي مالف الإشارة من أن " " مما مفاده أن أية كنيسة أو شعبة أو فرقة تفرعت عن المذهب البروتستانتي لا يمكن إعتبار الانضمام إليها بمجرد تغير العقيدة الدينية طالما أن المشرع أعتد بطائفة الإنجليين الوطنية كوحدة واحدة و رسم وسيلة الانضمام إليها .

٦) إذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن أقام دعواه على سند من أنه أنضم إلى طائفة الإنجليين ، و تبين أن إنتماءه كان للكنيسة الأسقفية بالولايات المتحدة الأمريكية و هي إحدى شيع المذهب البروتستانتي ، و التي لا تتبع طائفة الإنجليين الوطنيين ، و ليس لها أدنى علاقة بها حسبما جاء بالشهادة الصادرة من المجلس الملئ العام لهذه الطائفة و المقدمة من المطعون عليها أمام محكمة الإستئناف و كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن إلغاء المحاكم المليية بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ يقتصر نطاقه على إختصاص المجالس المليية بولاية القضاء في بعض مسائل الأحوال الشخصية دون أن يمتد إلى السلطات الممنوحة لرجال الدين و التي لا زالت باقية لها

و من بينها قبول طلبات الانضمام أو رفضها أو إبطالها ، و كان المجلس الملى لطائفة الإنجليس الوطنية بموجب المادة ٢٠ من الأمر العالى هو صاحب الإختصاص الوحيد بالفصل فى طلبات الانضمام إلى الطائفة الواحدة بكافة شيعها و فرقها و كنائسها فإن إقتصار الطاعن على الإنتماء إلى الكنيسة الأسقفية بالولايات المتحدة الأمريكية ليس من شأنه فى التشريع القائم أن تنتج أى أثر قانونى فى صدد تغيير الطائفة أو الملة بما تخرجه من وحده طائفة إلى أخرى تجيز له إيقاع الطلاق بإرادته المنفردة وفق الشريعة الإسلامية .

— إذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن أقام دعواه على سند من أنه أنضم إلى طائفة الإنجليس ، و تبين أن إنتماءه كان للكنيسة الأسقفية بالولايات المتحدة الأمريكية و هى إحدى شيع المذهب البروتستانتى ، و التى لا تتبع طائفة الإنجليس الوطنيين ، و ليس لها أدنى علاقة بها حسبما جاء بالشهادة الصادرة من المجلس الملى العام لهذه الطائفة و المقدمة من المطعون عليها أمام محكمة الإستئناف و كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن إلغاء المحاكم المالية بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ يقتصر نطاقه على إختصاص المجالس المالية بولاية القضاء فى بعض مسائل الأحوال الشخصية دون أن يمتد إلى السلطات الممنوحة لرجال الدين و التى لا زالت باقية لها و من بينها قبول طلبات الانضمام أو رفضها أو إبطالها ، و كان المجلس الملى لطائفة الإنجليس الوطنية بموجب المادة ٢٠ من الأمر العالى هو صاحب الإختصاص الوحيد بالفصل فى طلبات الانضمام إلى الطائفة الواحدة بكافة شيعها و فرقها و كنائسها فإن إقتصار الطاعن على الإنتماء إلى الكنيسة الأسقفية بالولايات المتحدة الأمريكية ليس من شأنه فى التشريع القائم أن تنتج أى أثر قانونى فى صدد تغيير الطائفة أو الملة بما تخرجه من وحده طائفة إلى أخرى تجيز له إيقاع الطلاق بإرادته المنفردة وفق الشريعة الإسلامية .

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٦٤٦ بتاريخ ١٩٨٠/٢/٢٧

— المستقر عليه فى قضاء محكمة النقض أن تغيير الطائفة أو الملة أمر يتصل بحرية العقيدة ، إلا أنه عمل إدارى من جانب الجهة الدينية المختصة ، و من ثم فهو لا يتم و لا ينتج أثره بمجرد الطلب وإبداء الرغبة و لكن بعد الدخول فيه و إتمام طقوسه و مظاهره الخارجية الرسمية و قبول طلب الانضمام إلى الطائفة أو الملة الجديدة .

— النص فى المادة ٢٠ من الأمر العالى المؤرخ أول مارس سنة ١٩٠٢ على أن "يختص المجلس العمومى أيضاً بمنح لقب إنجليى وطنى لكل واحد من الرعايا العثمانين التابعين لمذهب إنجليى من الديانة المسيحية للمواطنين أو المقيمين عادة بالقطر المصرى و لم يكونوا من الأعضاء أو المتشبعين

لكنييسة إنجيلية معروفة ... و يتخذ المجلس سجلاً لتقيد أسماء جميع الأشخاص المعروفين رسمياً بصفة إنجيليين طبقاً لأحكام هذه المادة " يدل على أن المشرع جعل من المجلس الملي الإنجيلي العام الهيئة ذات الاختصاص الأصيل في قبول الإنضمام إلى طائفة الإنجيليين .

– إذ كان قرار المجلس الملي الإنجيلي العام بإعلان لقرار إنضمام المطعون عليه بطلاناً مطلقاً لعدم التصديق عليه في نطاق السلطات الكنيسية و مؤداه أن تغييراً لم يحصل في طائفته بل يظل قبطياً أرثوذكسياً فإنه لا يجوز له إيقاع الطلاق بإدارته المنفردة لزوجه المتحدة معه في الطائفة و الملة .

الطعن رقم ٣١ لسنة ٤٧ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ٤٣٩ بتاريخ ١٩٨٠/٢/٦

مؤدى نصوص المواد ٢ و ٤ و ١١ و ٢٠ من الأمر العالي الشاهاني الصادر في ١٨٥٠/١١/٢١ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة – أن المشرع اعتبر أتباع المذهب البروتستانتي في مصر طائفة واحدة عرفت بطائفة الإنجيليين الوطنيين وإن اختلفوا شيعاً و كنائس و جعل من المجلس الملي الإنجيلي العام الهيئة ذات الإشراف الشامل عليهم جميعاً ، مما مفاده أن إنضمام من يدين بهذا المذهب إلى أية كنيسة أو شعبة أو فرقة تفرعت عنه ، لا يعد تغييراً لملة أو طائفته .

الطعن رقم ٤٦ لسنة ٤٨ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ٣٤٥ بتاريخ ١٩٨١/١/٢٧

– جرى قضاء محكمة النقض أن تغيير الطائفة أو الملة و إن كان أمراً يتصل بحرية العقيدة إلا أنه عمل إرادى من جانب الجهة الدينية المختصة ، و من ثم فهو لا يتم و لا ينتج أثره بمجرد الطلب و إبداء الرغبة و لكن بعد الدخول فيها و إتمام طقوسها و مظاهرها الخارجية الرسمية و قبول طلب الإنضمام إلى الطائفة أو الملة الجديدة .

– الرئيس الدينى للملة أو الطائفة التى يرغب الشخص فى الإنضمام إليها عليه أن يتحقق قبل قبول الطلب من جديته و أن يستوفى من صدوره عن نية سليمة كما أن له أن يطل الإنضمام بعد قبوله ويعتبره كأن لم يكن إذا تبين عدم جديته ، و أن الشخص لم يستهدف من التغيير إلا التحايل على القانون . باعتبار أنه يندرج فى صميم السلطات الدينية الباقية للجهات الكنسية ، و كان بطلان الإنضمام لا يترتب عليه أن يصبح الشخص بلا مذهب أو ملة بل يعتبر بالياً على مذهبه القديم كأن تغييراً لم يحدث فيه وكان من حق قاضى الموضوع – و على ما جرى به قضاء محكمة النقض – مراقبة الظروف التى حدثت بالجهة الدينية على إبطال قرار الإنضمام للتحقق من صدوره فى نطاق السلطات الكنسية الباقية لها و أنه مبنى على أساس سوء نية طالب الإنضمام منذ قدم الطلب به ، لأنه مسألة تكييف تتعلق بتطبيق القانون على واقعة الدعوى .

الطنن رقم ٢٧ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٥٧٧ بتاريخ ١٩٨٥/٤/٩
يشترط للتطبيق طبقاً للمادة ٥٧ من مجموعة الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكسين التي أقرها المجلس الملي العام في ٩ مايو سنة ١٩٣٨ أن يستحكم النفور بين الزوجين بحيث تصبح الحياة الزوجية مستحيلة و أن تستطيل الفقرة بينهما بسبب هذا النفور لمدة ثلاث سنوات متصلة و أن لا يكون طالب التطبيق هو المتسبب في هذه الفقرة .

الطنن رقم ٦٨ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ١١٧٠ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢٤
- للشخص أن يغير دينه أو مذهبه أو طائفته و هو في هذا - و على ما جرى به قضاء محكمة النقض مطلق الإرادة تحقيقاً لمبدأ حرية العقيدة طالما توافرت له أهلية الأداء . و إستخلاص هذا التغيير من مسائل الواقع التي يستقل بها قاضي الموضوع ما دام إستخلاصه سائفاً له أصله الثابت من الأوراق .
- إن مفاد نصوص المواد ٦ ، ٧ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ و ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أن المشرع قصد تطبيق أحكام الشريعة الطائفية في منازعات الأحوال الشخصية التي تقوم بين غير المسلمين المتحدى الطائفة و الملة و تطبيق الشريعة الإسلامية في تلك المنازعات بين غير المسلمين المختلفين طائفة و ملة ، و أن العبرة في إتحاد الطائفة و الملة أو إختلافها هي بوقت رفع الدعوى فلا يترتب على تغيير الطائفة أو الملة أثر في تحديد الشريعة الواجبة التطبيق إذا كان حاصل أثناء سير الدعوى ما لم يكن إلى الإسلام . لما كان ذلك و كان الحكم المطعون فيه قد اعتد في ثبوت تغيير المطعون عليه لطائفته قبل رفع الدعوى بالشهادة الصادرة من الرئاسة الدينية لطائفة الروم الأرثوذكس بإنضمامه إلى تلك الطائفة في ١٩٨٠/١٢/١٦ و إنتهى في قضائه إلى أن الطائفة و المطعون عليه غير متعدي الطائفة و الملة و طبق في شأنهما أحكام الشريعة الإسلامية التي تجيز الطلاق بالإرادة المنفردة فإن هذا من الحكم يكون إستخلاصاً موضوعياً سائفاً و تطبيقاً صحيحاً للقانون ، و لا ينال من صحته قيام نزاع بين الطرفين قبل رفع الدعوى بشأن تقرير نفقة للطائفة ، و يكون النعي على غير أساس .

الطنن رقم ٤١ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٥٨٣ بتاريخ ١٩٨٥/٤/٩
- تغيير الطائفة أو الملة ، أمراً يتصل بحرية العقيدة إلا أنه عمل إرادى من جانب الجهة الدينية المختصة و من ثم فهو لا يتم و لا ينتج أثره بمجرد الطلب و إبداء الرغبة في الإنتماء إلى الطائفة أو الملة الجديدة و إنما بالدخول فيها بقبول الإنضمام إليها من رئاستها الدينية المعتمدة .

- مودى نصوص المواد ٤ ، ١١ ، ٢٠ ، من الأمر العالي الصادر في أول مارس ١٩٠٢ بالتشريع الخاص بطائفة الإنجليس - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع إعتبر أن إتباع المذهب البروتستانتي في مصر على إختلاف شيعهم طائفة واحدة عرفت بطائفة الإنجليس. " ... فوحد

الطائفة بضم أهل الفرق البروتستانتية و جعل من المجلس الملى الإنجليى العام الهيئة ذات الإشراف الأصيل الشامل على كافة مرافق المسيحيين البروتستانت من النواحي الدينية و الإدارية على سواء مما مفاده أن أية كنيسة أو شعبة أو فرقة تفرغت عن المذهب البروتستانتى لا يمكن إعتبار مجرد الإنضمام إليها تعبيراً للعقيدة الدينية .

- المشرع أعند بطائفة الإنجليين كوحدة واحدة و رسم وسيلة الإنضمام إليها و هى قبول هذا الإنضمام من المجلس الملى العام للطائفة باعتباره صاحب الإختصاص الوحيد بالفصل فى طلبات الإنضمام إليها بكافة شعبيها و فرقها و كنائسها و طبقاً للمادة ٢٠ من الأمر العالى السالف البيان .

- المطعون عليه إذ أسس دعواه على إختلاف طائفته عن الطاعة إستند إلى شهادة من مطرانية الأقباط الأرثوذكس بأنصفائه عن طائفته الأصلية و إتباعه المذهب الإنجليى و شهادة من كنيسة النعمة للأقباط الإنجليين بإنضمامه إليها دون أن يقدم ما يفيد قبول المجلس الإنجليى العام إنضمامه إلى طائفة الإنجليين و كان الحكم المطعون فيه قد إعتد بهاتين الشهادتين وحدهما دليلاً على تغيير المطعون عليه لطائفته بإنتمائه إلى الكنيسة المذكورة و قضى بإثبات طلاقه للطاعة بإرادته المنفردة وفق أحكام الشريعة الإسلامية على سند من إختلافهما طائفة فى حين أن ذلك الإلتواء لا يترتب عليه بذاته أى أثر قانونى فى هذا الصدد فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون و عابه الفساد فى الإستدلال .

الطعن رقم ٥١ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٣٠٩ بتاريخ ١٩٨٧/٢/٢٤

إذ كان مؤدى نص المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع قصد تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية فى المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين المختلفى الطائفة أو الملة و كانت أحكام هذه الشريعة لا تجيز للزوجة طلب التفريق إذا غيرت طائفتها عن التى ينتمى إليها الزوج . فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض دعوى الطاعة بالتطلىق على سند من أن إختلافها مع المطعون عليه طائفة لا يترتب بذاته تطليقها عليه لا يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ١١٧ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١١٦٢ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢٢

محكمة الإستئناف إذا إستعملت حقها ... و كيفت الوقائع المطروحة عليها و دون أن تضيف إليها جديداً بأن الطرفين متحدوا الطائفة و الملة قبل رفع الدعوى - و بلا نعى من الطاعن - و أن شريعتهما هى الواجبة التطبيق على واقعة النزاع ، و قضت بالتطلىق للضرر على هذا الأساس ، فإنه لا يجوز تعيب حكمها بأنها غيرت سبب الدعوى .

الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ١٠١٤ بتاريخ ١٩٩١/٥/٧

- تغيير الطائفة أو الملة وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أمر يتصل بحرية العقيدة ، إلا أنه عمل إرادى من جانب الهيئة الدينية المختصة ، و من ثم فهو لا يتم و لا ينتج أثره بمجرد الطلب و إيداء الرغبة و لكن بعد الدخول فى الطائفة و الملة الجديدة و إتمام طقوسها و مظاهرها الرسمية و قبول طلب الانضمام إليها .

- المجلس الملى العام لطائفة الإنجليس طبقاً للمادة ٢٠ من الأمر العالى المؤرخ ١٩٠٢/٣/١ هو صاحب الاختصاص الوحيد بالفصل فى طلبات الانضمام إلى الطائفة الواحدة بكافة شيعها و فرقها و كنائسها و لما كان الثابت من مدونات الحكم الإبدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه إعتد فى إثبات تغيير المطعون ضده الطائفة بشهادة صادرة من رئيس الطائفة الإنجيلية تفيد موافقة اللجنة الملية للأحوال الشخصية على قبول طلب إنضمام المطعون ضده إليها و قضى بإثبات الطلاق دون أن يقدم المطعون ضده قرأراً من المجلس الملى العام لهذه الطائفة بمنحه لقب إنجيلي ، فإنه يكون معيياً بالخطأ فى تطبيق القانون و الفساد فى الاستدلال .

• الموضوع الفرعى : تنازع الاختصاص :

الطعن رقم ١ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٦٨٧ بتاريخ ١٩٥٤/٥/٢٢

ليس للزوجة قانوناً التحدى بحق مكسب فى أن تطلب التطبيق وفقاً لأحكام القانون الذى أبرم عقد الزواج تحت سلطانه ذلك لأن عقد الزواج لا يكسب أياً من الزوجين فيما يختص بالطلاق والتطبيق حقاً مستقراً لا يتأثر بما قد يطرأ بعد إبرامه مما يكون من شأنه سريان قانون آخر فى هذا الخصوص وقد أيد المشرع المصرى هذا النظر فيما سنه من قواعد لتنازع القوانين وذلك بما قرره فى المادة ١٣ من القانون المدنى .

الطعن رقم ٤ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٣٣٦ بتاريخ ١٩٥٤/١٢/١٦

إذا كانت المحكمة العليا بـلندن غير مختصة بدعوى التطلاق وفقاً لأحكام القانون المصرى بسبب توطن الزوج فى مصر فإنه لا يصح حكمها أن يكون القانون الانجليزى قد خولها الاختصاص بسبب وجود الزوج فى إنجلترا وقت رفع الدعوى ويكون الاختصاص بدعوى التطلاق وما تفرع عنها للمحاكم المصرية وفقاً للمادة ٢٢ من القانون المدنى المصرى .

الطعن رقم ٤ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٧٤ بتاريخ ١٩٥٦/١/١٢

- متى كان المدعى عليه مقيماً فى بلد المحكمة الأجنبية ولو لم تدم إقامته فيها إلا زمناً يسيراً فإنها

تكون مختصة بنظر الدعوى طبقاً للقانون الدولي الخاص ما دام المدعى عليه لم ينكر أنه إستلم صحيفة الدعوى وهو فى ذلك البلد ولم يدع بوقوع بطلان فى الإجراءات أو غش .

– إن المادة ٨٨٥ من القانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣٧ إذ إشتطت فى إختصاص المحاكم المصرية بالدعاوى الخاصة بتركة أجنبى أن يكون هذا الأجنبى " متوطناً بالقطر المصرى " تكون قد إشتملت فى الواقع على قاعدة من قواعد الإختصاص العام فى مصر و إستبعدت بهذا الشرط تركة الأجنبى المتوطن فى بلاد أجنبية من إختصاص المحاكم المصرية .

الطعن رقم ٤ لسنة ٢٤ مكتب فنى ٦ صفحة رقم ٣٣٦ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٥٤

– متى كان قد ثبت لمحكمة الموضوع أن المدعى عليه متوطن فى مصر قبل بدء النزاع مع زوجته بزمان طويل مما رتب عليه أن حكم المحكمة العليا الانجليزية الصادر بالتطبيق إنما صدر من محكمة غير مختصة فلا تترتب عليها إذ هى لم تتحدث عن أسباب هذا الحكم الأجنبى أو التحقيقات الخاصة به .

– عدم اختصاص المحاكم الانجليزية بتطبيق المدعى عليه المتوطن فى مصر من المدعية هو أمر متعلق بالنظام العام فلا يصححه قبول المدعى عليه هذا الحكم وعدم استئنافه فى بلده ثم حضوره فى دعوى النفقة أمام محكمة بلده دون أن يدفع بعدم اختصاصها و تنفيذ أحد أحكام النفقة من تلقاء نفسه معترفًا بحكم التطبيق .

الطعن رقم ٤ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٧٤ بتاريخ ١٢/١/١٩٥٦

إنه وإن كانت المادة ٨٨٥ من القانون ٩٤ لسنة ١٩٣٧ قد تضمنت قاعدة من قواعد الإختصاص الداخلى بتحديد الإختصاص للمحكمة الابتدائية التابع لها مكان المتاح تركة الأجنبى المتوطن بالقطر المصرى ، إلا أن هذه القاعدة فى الوقت ذاته من ضوابط الإختصاص الخارجى فى كثير من القوانين الأجنبية كلما كانت التركة أموالاً منقولة . فإذا كان الحكم قد طبق هذه القاعدة التى أقرها المشرع المصرى فى توزيع الإختصاص الداخلى فى تعرف إختصاص محاكم لبنان بتركة أجنبى متوطن فى دائرتها فإنه لا يكون قد خالف القانون ما دامت القاعدة التى طبقها لا تتعارض مع أية قاعدة أخرى أساسية فى القانون المصرى يتعقد بها الإختصاص للمحاكم المصرية وحدها ومتى كان لم يمسك أحد أمام محكمة الموضوع بأن للتركة عقارات بمصر .

الطعن رقم ٣٣٠ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ٤٧٥ بتاريخ ٢٩/٢/١٩٦٨

لم يقصد بالمواد ٥٤ و ٥٥ و ١٣٠ من القانون المدنى الملقى – على ما جاء بالمذكرة التفسيرية للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٤ مواجهة حالة التعارض الداخلى فى دعاوى المصريين بين الشريعة الإسلامية و الشرائع السارية على المصريين غير المسلمين من مختلف الملل فى أحوالهم الشخصية بل

إن المواد المذكورة هي مواد إسناد إلى القوانين الأجنبية التي يجوز تطبيقها في مصر في المسائل التي أشير إليها فيها و من أجل ذلك عدلت تلك المواد بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٤ لتصحيح صيغتها العربية بحيث تتفق مع الأصل الفرنسي لها ، و ليس في هذا التصحيح إضافة لحكم جديد في التشريع المصري بل هو ضبط للعبارة العربية بيزيل كل أثر لخطأ الترجمة و يحقق غرض المشرع من هذه المواد

*** الموضوع الفرعي : جباتات :**

الطعن رقم ١٩٢٥ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٢٢٨ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٩
المادة الأولى من الأمر العالى الصادر بتاريخ ١٨٨٣/٥/١٤ بلاحقة ترتيب و اختصاصات مجلس الأقباط الأرثوذكس العمومى المعدل بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٧ و القانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٤٨ قد قضت بأن يشكل مجلس عمومى لجميع الأقباط بالقطر المصرى للنظر فى كافة مصالحهم الداخلة فى دائرة اختصاصاته التى حددتها المواد من ٨ إلى ١٩ من ذات اللائحة و التى تتعلق بالأوقاف الخيرية التابعة للأقباط عموماً و بمدارسهم التى تخضع لفتيش نظارة المعارف و بكنائسهم و بشتون فقرائهم و بصرف ما يلزم لدفن المعدمين و تربية أيتامهم و بمطبعتهم و النظر فيما يحيل بين أبناء الملة من الدعوى المتعلقة بالأحوال الشخصية ، و قد خلت هذه الإختصاصات مما يخول هذا المجلس حق إنشاء جباتات لدفن الموتى من الأقباط أو إدارة تلك المخصصة لدفن موتاهم أو الإشراف عليها بأية صورة من صور الإشراف الدينى أو الإدارى ، و لا يغير من ذلك صدور القانون رقم ١ لسنة ١٩٢٢ بتشكيل لجنة لجباتات المسلمين بمدينة القاهرة ثم القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٢٣ بتشكيل لجان لجباتات المسلمين بالبلاد التى بها مجالس بلدية أو محلية عدا مدينة الإسكندرية لعدم سريان أحكامها على هذه المدينة الأخيرة و التى تقع بها المقابر محل النزاع .

*** الموضوع الفرعي : حجبة إعلانات الوفاة و الوراثة :**

الطعن رقم ١٣ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٥٤ بتاريخ ١٩٦٧/١/٤
إعلانات الوفاة و الوراثة التى تعارف المجالس المالية لمختلف الطوائف على ضبطها لا تخلو من حجبة سواء أعتبرت أوقافاً رسمية أو عرفية ، و الجدل فيما إنطوت عليه دلالتها من وإليات أو غيرها هو جدل موضوعى فيما يملكه قاضى الدعوى لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

*** الموضوع الفرعي : حجبة حكم المجلس الملى العام :**

الطعن رقم ١ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٤٧٧ بتاريخ ١٩٥٦/٦/٢٦
متى كان الحكم الصادر بالتطبيق من المجلس الملى الإبتدائى لطائفة الأرمن الأرثوذكس قد قضى بعدم

قبول إستئنافه شكلاً فإنه يصبح حكماً نهائياً ولا يغير من ذلك القول بأنه لم يشهر ولم يصدق عليه من الرئيس الدينى لطائفة الأرمن الأرثوذكس - إذ لا يشترط لتنفيذ حكم الطلاق تصديق الرئيس الدينى عليه بل يكفى بالتأشير بها فى سجل الزواج بعد صدورها .

الطنن رقم ٢١ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٥٤٠ بتاريخ ١٠/١٠/١٩٦٠

الأصل فى الأحكام الصادرة بالنفقة أنها ذات حجية مؤقتة لأنها مما يقبل التغير والتعديل وترد عليها الزيادة والنقصان بسبب تغير الظروف كما يرد عليها الإسقاط بسبب تغير دواعيها - إلا أن هذه الحجية المؤقتة تظل باقية طالما أن دواعي النفقة وظروف الحكم بها لم تتغير . فالحكم الذى ينكر هذه الحجية يكون قد خالف القانون ويجوز الطعن فيه بالنقض عملاً بالمادة ٤٢٦ من قانون المرافعات . فإذا كان يبين من الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن محكمة الدرجة الأولى إنما رددت فى أسباب حكمها المراحل التى إنتهت بصور حكم المجلس الملى العام - الذى قضى برفض دخول الطاعة فى طاعة زوجها وقضى لها بالنفقة - ولم تستد فى القضاء بإسقاطها إلى سبب إستجد بعد صدور ذلك الحكم وإنما إستندت إلى ذات الظروف التى قضى المجلس الملى العام رغم قيامها بوجود النفقة فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإسقاط النفقة تأسيساً على التشويز يكون قد خالف القانون بإنكاره حجية حكم النفقة السابق ولأنه صدر على خلاف ذلك الحكم على الرغم من أنه لم يحصل تغيير مادى أو قانونى فى مركز الطرفين يسوغ الحكم بإسقاط النفقة .

* الموضوع الفرعى : حظر تعدد الزوجات فى الدين المسيحى :

الطنن رقم ٦٢ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٤٥٧ بتاريخ ٢٢/٤/١٩٨٦

لما كان مبدأ حظر تعدد الزوجات يعتبر من القواعد الأصلية فى المسيحية على إختلاف مللها وطوائفها المتعلقة بصميم العقيدة الدينية والواجبة الاحترام والخليفة بالإنصاع فيما بين المسيحيين بحيث يعتبر الزواج الثانى المعقود حال قيام الزوجة الأولى باطلاً ولو رضى به الزوجان . ويكون لهما ولكل ذى شأن حق الطعن فيه ، و كان أطراف الدعوى ممن يدينون بالمسيحية و كانت المطعون عليها زوجة للطاعن الأول فإن من حقها رفع دعواها ببطالان زواجه بالطاعة الثانية .

* الموضوع الفرعى : حكم أجنبى قضى بنفى بنوة شخص لأجنبى :

الطنن رقم ٤ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٧٤ بتاريخ ١٢/١/١٩٥٦

مضى كان الحكم الأجنبى قد قضى بنفى بنوة شخص لآخر أجنبى فإن ذلك لا يخالف النظام العام فى مصر حيث تقضى الشريعة الإسلامية بحرمان الولد غير الشرعى من الميراث والنسب .

* الموضوع الفرعي : دعوى الحضانة :

الطعن رقم ٢ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ١٩ بتاريخ ١٢/٥/١٩٥٣

لما كانت الأحكام الصادرة فى النزاع على الحضانة أحكاماً وقية بطبيعتها يجوز العدول عنها تبعاً لتغير ظروف النزاع سواء بالنسبة لحالة الصغير أو سنه أو إستقامة من يدعى حضانته متى تحققت بهذا العدول مصلحته ، و كان الحكم بالضم المطلوب وقف تنفيذه قد صدر من المحكمة الشرعية بعد أن تغيرت الظروف و بلغت الصغيرة سن الخامسة عشرة فإن هذا الحكم لا يعتبر متناقضاً مع الحكم الصادر من المجلس الملى العام الذى قضى برفض طلب الضم قبل بلوغ الصغيرة هذه السن .

الطعن رقم ٧٦ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ١٧٣ بتاريخ ١/٢٧/١٩٨٧

إذ كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بتأييد الحكم الابتدائى برفض الدعوى - و على ما سلف بيانه فى الرد على مسببى الطعن الأول و الثانى - أن الطاعن لا حق له فى حضانة الصغير و أن حضانته للمطعون عليها باعتبارها مدعية الطلاق و لم ينسب إليها خطأ ما و ذلك طبقاً للفقرة الأولى من المادة ١٥٠٣ من القانون المدنى اليونانى ، و كانت هذه الدعامة كافية وحدها لحمل قضائه فإن النعى عليه فيما إستلّو إليه فى أسبابه من أن مصلحة الصغير تقتضى حضانته لأمه لا يبدو أن يكون تزييداً يستقيم الحكم بدونه ، و يكون النعى بهذا السبب - و أياً كان وجه الرأى فيه - غير منتج .

* الموضوع الفرعي : دعوى النسب :

الطعن رقم ٤٠ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٨٤٣ بتاريخ ٦/١٩/١٩٦٣

دعوى النسب بعد وفاة المورث لا يمكن رفعها استقلالاً و بالنسب وحده بل يجب أن تكون ضمن دعوى حق فى التركة يطلبه المدعى مع الحكم بثبوت نسبه . مما ينبى عليه أن اختصاص القضاء الشرعى بالنظر فى دعوى الارث بالنسبة لغير المسلمين يستتبع حتما اختصاصه بدعوى النسب عملاً بقاعدة أن قاضى الأصل هو قاضى الفرع و لا مجال للقول بفصل دعوى النسب عن دعوى الميراث وجعل الأولى من اختصاص المجلس الملى ، لأنه إذا اعتبر ثبوت النسب مسألة أولية يجب الفصل فيها أولاً من المجالس المليية فإن دعوى الميراث لا تكون إلا مجرد تقسيم للتركة لا يقتضى الالتجاء إلى القضاء . و لا جدوى من الاستناد إلى القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ فى هذا الصدد لأن هذا القانون إنما نقل الاختصاص من المحاكم الشرعية و المجالس المليية إلى القضاء العام دون تغير لقواعد الاختصاص السابقة فيما بين القضاء الشرعى و المجالس المليية .

*** الموضوع الفرعي : دعوى بطلان الزواج :**

الطعن رقم ٥ لسنة ٢٥ مكتب فنى ٧ صفحة رقم ٣٤ بتاريخ ١٩٥٦/٢/٢٥

إن القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الصادر بتاريخ ١٩٥٥/٩/٢١ بإلغاء المحاكم الشرعية و المالية ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ قد أنهى ولاية هذه المحاكم جميعاً أصبح الاختصاص فى مسائل الأحوال الشخصية الخاصة بجميع الطوائف فى مصر للمحاكم المدنية . و بذلك فلم يعد للمحكمة الكنسية المسؤولية أية ولاية قضائية فى نظر دعوى بطلان الزواج المعقود بين مسيحين ، و إذا كان هناك دعوى أخرى مرفوعة أمام المحاكم المدنية بتطبيق الزوجين فإنه لم يعد محل للقول بوجود دعوتين أمام جهتين قضائيتين مما نصت عليه المادة ١٩ من قانون نظام القضاء .

*** الموضوع الفرعي : منسلة الكنيسة فى الفصل فى العضوية :**

الطعن رقم ١٥ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٢٩٦ بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٦

— إذ كان البين من الدفاع الذى ساقه الطاعن أمام محكمة الموضوع نعيًا على الشهادة الصادرة بإلغاء إنضمامه إلى طائفة الروم الأرثوذكس أنها موقعة من غير مختص بإصدارها و أنها فى حقيقتها إسقاط للعضوية أو فصل من الكنيسة و ليست إقراراً لحالة البطلان التى شابت قبول الإنضمام ، و أنه ليس للجهة الدينية إلغاء الإنضمام دون سماع دفاعه ، و القول بأن الشهادة المشار إليها تعبر قراراً بإلغاء الإنضمام أو تعد فصلاً من الكنيسة هى مسألة تكييف يقصد بها إسباغ الوصف الصحيح عليها لمعرفة ما إذا كان لها من أثر رجعى أو لا يترتب عليها هذا الأثر ، و هى من مسائل القانون التى يخضع قضاء الموضوع بصدددها لرقابة محكمة النقض .

— لقاضى الموضوع الحق فى مراقبة الأسباب التى حدثت بالجهة الدينية على إلغاء قرار الإنضمام — أياً كان الوصف الذى تطلقه عليه — للتحقق من أنه صدر فى نطاقه و لم يخرج عنه و إستهدف الحيلولة دون التحايل على القانون و حتى لا يمثل الإلغاء قيداً على مبدأ حرية العقيدة و المساس به ، لما كان ما تقدم و كان الحكم المطعون فيه وقف عند حد تقرير سلطة الرئيس الدينى فى سلامة إلغاء إنضمامه وقيامه على أسباب مسوعة ، فإنه يكون فضلاً عن خطئه فى تطبيق القانون قد أغفل دفاعاً جوهرياً من الجائز أن يترتب عليه تغير وجه الرأى فى الدعوى .

الطعن رقم ٢١ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٦٥٤ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٩

— إنه و أن كان من حق قاضى الموضوع — و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — مراقبة الظروف التى حدثت بالجهة الدينية على إبطال قرار الإنضمام للتحقق من صدوره فى نطاق السلطات الكنسية الباقية لها و أنه مبنى على أساس سوء نية طالب الإنضمام منذ تقدم الطلب به ، لأنه مسألة تعلق

بتطبيق القانون على واقعة الدعوى ، إلا أن القرار الصادر بالإبطال قرار ديني بحيث تستقل الجهة الدينية بأصداره دون أن تقدم حساباً عنه أمام جهات القضاء أو أية سلطة دنيوية ، وبهذه المثابة لا يلزم تسميته أو تضمينه المبررات المسوغة لإبطال طلب الانضمام و إعتبره كأن لم يكن بعد سبق قبوله ، بحيث تنحصر رقابة القضاء في أن يستشف من ظروف الدعوى وملاساتها بعد صدور قرار الإبطال ما يعين على الاعتداد به أو أطراحه ، لما كان ما تقدم و كان ما أورده الحكم المعلوم فيه ينطوى على مخالفة القانون ، ذلك أنه يقتصر على إهدار دلالة قرار إبطال الانضمام بمقتضى خلوه من بيان سببه ومبرره مستنداً إلى مخالفة ذلك لحرية العقيدة ، و تحجب بذلك عن مراقبة ظروف إبطال القرار توصلأ إلى التحقق من صدوره في نطاق الرئاسة الدينية ، و أن طالب الانضمام لم يكن يستهدف سوى التحايل على القانون ، و هو ما يعيه بما يستوجب نقضه .

– إذ كان الثابت أن المعلوم عليه إنضم إلى طائفة الروم الأرثوذكس في ١٣/١/١٩٧٣ وأنه أوقع طلاقه على الزوجة في ١٨/٢/١٩٧٣ ، وأنه يستشف من هذا التقارب بين التاريخين ظهور نية التحايل لديه الأمر الذي دفع رئاسة الجهة الدينية التي إنضم إليها في ١٦/٥/١٩٧٣ لإبطال إنضمامه بأثر رجعي ، في حدود السلطات الباقية لها ، فإنه يترتب على ذلك أن تغييراً في طائفته لم يحصل ، وبالتالي لا يجوز له إيقاع الطلاق بإرادته المنفردة .

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٤٦ مكتب قني ٢٩ صفحة رقم ١٦٢٨ بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٧٨

– المقرر في قضاء هذه المحكمة إن للجهات الكنسية سلطة البحث في دوافع و بواعث تغيير العقيدة ، لقبول الانضمام إليها بداءة ، كما أن لها أيضاً تتبع مدى سلامة الانضمام بعد حصوله ، بمعنى أن لها أن تبطله و تعتبره كأن لم يكن متى إستبان لها أن الشخص كان عند إنضمامه سيء النية و لم يستهدف من التغيير إلا التحايل على القانون شريطة أن يكون سبب الإبطال معاصراً لقرار الانضمام و ليس لاحقاً عليه فينبسط الإلغاء عندئذ بأثر رجعي ، و يعتبر باقياً على مذهبه القديم و كأن تغييراً لم يحدث ، و لقاضي الموضوع مراقبة الظروف التي حدثت الجهة الدينية إلى إبطال قرار الانضمام – أيأ كان الوصف الذي تطلقه عليه للتحقق من صدوره في نطاق السلطات الكنسية الباقية لها ، و أنه ينشأ على أساس سوء فيه طالب الانضمام عند تقديم طلبه و أن مرده إلى سبب مصاحب لقرار الانضمام و معاصر له و ليس مبعثه سلوك الشخص في فترة لاحقة على إنتمائه سليماً ، باعتبار ذلك مسألة تكيف تتعلق بتطبيق القانون على واقعة الدعوى .

– يتعين التفرقة بين هذه الحالة – حالة إبطال قرار الانضمام – التي جزأها السحب أو الإلغاء أو البطلان جزاء الفش في التغيير ، و بين إتمام الانضمام عن عقيدة و بحسن نية ثم يتبين للجهة الدينية

المتسمى إليها أن سلوك المنضم الشخصي غير قويم و أنه أقدم على ما يخالف تعاليم الطائفة فإنها توقع عليه جزاء الفصل من الكنيسة ، و لا يعود المفصول إلى ملته القديمة بل يحير بلا مله أو مله .

* الموضوع الفرعي : طائفة الإنجيليين الوطنيين :

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٩٦٨ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٨

– يقصد بالطائفة ذلك الفريق من الناس الذين يجمعهم رباط مشترك من الجنس أو اللغة أو العادات تؤمن بدين معين و تعتق مذهباً أو ملة واحدة ، و طائفة الإنجيليين الوطنيين قد اعترفت بها الدولة طائفة قائمة بذاتها بموجب فرمان العالي الشاهاني الصادر فى ١٩٥٠/١١/٢١ و تأكد بالإرادة الخديوية السنية الصادر فى ١٩٧٨/٦/٤ بتعين وكيل لها بالقطر المصرى ثم بالتشريع الصادر به الأمر العالي المؤرخ فى ١٩٠٢/٣/١ و أطلق عليها فيه إسم طائفة الإنجيليين الوطنيين .

– مؤدى نصوص المواد ٢ ، ٤ ، ١١ ، ٢٠ من الأمر العالي الشاهاني الصادر فى ١٩٥٠/١١/٢١ أن المشرع اعتبر أن أتباع المذهب البروتستانتي فى مصر طائفة واحدة عرفت " بطائفة الإنجيليين الوطنيين " دون أن يكون لتعدد شيع و فرق و كنائس هؤلاء الأتباع أى أثر فى تنظيم شؤونهم القانونية فوحد الطائفة بضم أهل الفرق البروتستانتية التى كانت موجودة حينذاك ، و أجاز سلفاً ضم الكنائس والفرق التى قد تنشأ فى المستقبل و تمثيلها فى المجلس العمومى بنسبة عدد أتباعها و جعل من المجلس الإنجيلي العام الهيئة ذات الأشراف الأصيل الشامل على كافة مرافق المسيحيين البروتستانت من النواحي الدينية و الإدارية على سواء تحت وصاية الدولة ممثلة فى وزارة الداخلية ، يؤيد هذا النظر ما أوردته المذكرة التفسيرية للأمر العالي مالف الإشارة من أن " " مما مفاده أن أية كنيسة أو شعبة أو فرقة تفرعت عن المذهب البروتستانتي لا يمكن اعتبار الانضمام إليها بمجرد تغييراً للعقيدة الدينية طالما أن المشرع اعتد بطائفة الإنجيليين الوطنية كوحدة واحدة و رسم وسيلة الانضمام إليها .

الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٢٧٦ بتاريخ ١٩٧٩/١/١٧

– إذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليه الأول عقد قرانه على المطعون عليها الثانية ، و ثابت فى وثيقة الزواج أنهما ينتميان إلى طائفة الإنجيليين الوطنيين ، و كان الواقع فى الدعوى المعروضة أن المنازعة القائمة من الطاعة – زوجة أخرى – إنما انصبت على هذه الوثيقة بالذات ، و دارت حول مدى سلامة الزواج المعقود بين طرفين متحدى الملة و الطائفة . فإن القانون الواجب التطبيق على هذه المنازعة هى الشريعة الخاصة و دون ما إعتداد بأن الطاعة هى التى أقامت الدعوى ، و أنها تختلف عن طرفى عقد الزواج طائفة ، لأن علاقة الطاعة بالمطعون عليه الأول خارجة

عن العلاقة موضوع النزاع فى الخصومة الماثلة ، و إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر و ذهب إلى وجوب تطبيق الشريعة الإسلامية فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

- الإجماع أخذاً بروح الإنجيل و فكرة الجسد الواحد و غفة الزواج المسيحي على أن الوحدة فى الزواج تعتبر من المبادئ التى تمسكت بها المسيحية من مستهل بزوغها ، و من خصائص الزواج المسيحي أنه علاقة فردية لا يمكن أن تنشأ إلا بين رجل واحد و امرأة واحدة فلا يجوز للرجل أن يتزوج بأكثر من امرأة واحدة فى نفس الوقت ، و لا يجوز للمرأة أن تجمع أكثر من زوج فى وقت واحد و حظر تعدد الزوجات و تعدد الأزواج على سواء يعد من المبادئ التى سادت المسيحية طوال العشرين قرناً الماضية و لم تكن إطلاقاً موضع خلاف على الرغم من إنقسام الكنيسة إلى شرقية و غربية و إلى أرثوذكسية و كاثوليكية و بروتستانتية ، حتى أصبحت شريعة الزوجة الواحدة لها سمة و عليها علماً مما مؤداه أن هذا المبدأ - و إن لم يرق إلى مرتبة النظام العام على ما سبق بيانه - يعتبر من القواعد الأصلية فى المسيحية على اختلاف مللها و نحلها و طوائفها و مذاهبها المتعلقة بتصميم العقيدة الدينية و الواجبة الاحترام و الخليفة بالإنصياع فيما بين المسيحيين ، بحيث أنه فى نطاق التعدد المعاصر للزيجات - بخلاف الزيجات المتعاقبة - يعتبر الزواج الثانى المعقود حال قيام الزوجية الأولى باطلاً و لو رضى به الزوجان و يكون لهما و لكل ذلك شأن حق الطعن فيه .

• الموضوع الفرعى : طلاق الإسرائيليين :

الطعن رقم ٣ لسنة ٢٦ مكتب فنى ٨ صفحة رقم ٦٥٣ بتاريخ ١٩٥٧/٦/٢٧

- للزوج الإسرائيلى أن يطلق زوجته إذا ظهر له أنها ليست بكرّاً و أن يرد لها حقوقها المالية المنصوص عليها فى العقد بعد خصم المهر طبقاً لما نصت عليه المادة ١٥٢ من كتاب الأحكام الشرعية فى الأحوال الشخصية للإسرائيليين .

- متى كانت الخصومة بين الزوجين الإسرائيليين تقوم على تصفية الحقوق المالية التى لكل منهما قبل الآخر نتيجة لإفصام عرى الزوجية بينهما فإن المهر و المطالبة برده أو خصمه هو مما تناوله هذه الحقوق و هو يندرج فى عموم دفع الزوج للدعوى . فإذا كان الحكم قد قضى بخصم المهر مما قضى به للزوجة فإنه لا محل للإعتداد بما تقول به الزوجة من أن الزوج لم يطالب برده و أن القضاء به قضاء فى أمر لم يكن مطروحاً فى الخصومة .

*** الموضوع الفرعي : طلاق طبقاً للقانون الفرنسي :**

الطعن رقم ٣٨ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٢٥٩ بتاريخ ١٩٥٨/٣/٢٧

متى كان الحكم لم يصدر بالتطبيق لمصلحة الزوجة وبناء على خطأ الزوج وحده إنما صدر لخطأ الزوجين معا طبقاً للقانون المدني الفرنسي كما قضى بكفالة الزوج لانيه ، فإنه لا مصلحة للزوجة فى التمسك بالقاعدة العامة الواردة فى صدر المادة ٣٠٢ من ذلك القانون و التى تقضى بأن تكون كفالة الأولاد حقاً للزوج الذى حكم له بالطلاق بمقولة إنه لا يمكن أن تكون الحضانة للزوج تطبيقاً لهذا النص .

*** الموضوع الفرعي : طلاق طبقاً للقانون اليونانى :**

الطعن رقم ٩ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٩٥٠ بتاريخ ١٩٥٤/٦/١٠

لما كانت المادة ١٤٤٢ من القانون المدني اليونانى تشترط لتوالى حالة تصدع الحياة الزوجية التى تبرر طلب الطلاق أن يكون التصدع ناشئاً عن خطأ الزوج المدعى عليه ، وأن يكون هذا الخطأ قد أدى إلى تصدع الحياة الزوجية بشكل جدى ، وأن يصبح استمرارها فوق مايطبقه طالب الطلاق وكانت المادة ١٤٤٨ من هذا القانون قد نصت على سقوط حق الزوج طالب الطلاق بمضى سنة من تاريخ علمه بسبب الطلاق أو بمضى عشر سنوات من تاريخ قيام هذا السبب فى كل الأحوال ، وكانت المحكمة فى حدود سلطتها الموضوعية قد نفت وقوع التصدع القوى الذى يبيح للزوج طلب التطلق وأنه على فرض حدوث هذا التصدع فلم تكن الزوجة هى المتسببة فيه ، وأن مانسبه الزوج إليها لا يمدو أن يكون من الهنات التى تقع بين الزوجين ولا تكون سبباً لتصدع الحياة الزوجية وأن المآخذ التى عزاها إليها لم تحل دون استمرار الحياة الزوجية من تاريخ زواجهما إلى أن حدثت بينهما مشادة يقع الخطأ فيها على عاتق الزوج لما كان ذلك فإن المحكمة تكون قد استعملت سلطتها الموضوعية فى تقدير واقعة الدعوى ولم ينطو هذا التقدير الموضوعى على خطأ فى فهم معنى تصدع الحياة الزوجية المبرر لطلب الطلاق.

الطعن رقم ٧ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٥٦١ بتاريخ ١٩٥٤/٢/٢٥

متى كانت المحكمة قد تبينت أن الأفعال التى نسبها المدعى اليونانى الجنسية فى دعوى طلاق رفعها على زوجته قد وقعت كلها قبل تاريخ الصلح معها ، وأنه وفقاً للمادة ١٤٧٤ من القانون المدني اليونانى لا يجوز طلب الطلاق لأسباب كان قد تم الصلح عنها ، فإن الحكم لا يكون قد أعطى فى تطبيق القانون الواجب تطبيقه على واقعة الدعوى .

الطعن رقم ١ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٦٧١ بتاريخ ١٩٦٥/٦/٢
وفقاً للمواد ١٤٤٢ و ١٤٤٨ و ١٤٤٩ من القانون المدنى اليونانى يجوز لكل من الزوجين أن يطلب التطلق إذا تسبب الزوج الآخر بخطئه فى تصدع الحياة الزوجية بما لا يستطيع معه دوام العشرة ولا يعتد بأسباب التطلق التى مضت عليها سنة من تاريخ علم الزوج المحدث عليه بها أو عشر سنوات من تاريخ وقوعها ، ويجوز مع ذلك الاستناد إليها لتدعيم دعوى مؤسسة على أسباب أخرى .

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٦٩٨ بتاريخ ١٩٧٧/٤/١٢
- مؤدى نص المادة ٢٩/٣ ، من لائحة التنظيم القضائى للمحاكم المختلطة المملعة ، و المادة ١/١٧ من القانون المدنى - و الزوجان يونانيا الجنسية - أن القانون اليونانى هو الواجب التطبيق على واقعة الدعوى " دعوى بطلان الزواج المعقود فى مدينة القس سنة ١٩٢٦ " .

- أخذ الفقه اليونانى - تخفيفاً على الآثار المترتبة على الزواج الباطل فى ظل القانون البيزنطى - بنظام الزواج الظنى ، و هو يكون فى حالة ما إذا كان الزوجان أو أحدهما حسن النية يعتقد بصحة إنعقاد الزواج ، و هذا الزواج و إن كان باطلاً إلا أنه ليس للبطلان فيه أثر رجعى ، بل يظل العقد صحيحاً منتجاً لكافة آثاره حتى يحكم بالبطلان ، و من هذه الآثار حق الزوج حسن النية فى أن يرث فى تركة الزوج الآخر إذا ما حكم بالبطلان بعد الوفاة ، و ذلك حماية لحسن النية ، و تلبية للضرورات الإجتماعية التى أملت هذا النظام .

- لا تناقض بين ما قدره الحكم من بطلان الزواج - الزواج الظنى فى القانون اليونانى - و ما قدره من إعتباره قائماً منتجاً لآثاره حتى تاريخ الحكم ، إذ يتفق هذا التقدير مع طبيعة البطلان فى الزواج الظنى .

الطعن رقم ١٦ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٤٤٢ بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٠
أحكام الشريعة الإسلامية هى الواجبة التطبيق فى منازعات الأحوال الشخصية التى كانت تقوم بين الزوجين غير المسلمين قبل صدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية و المحاكم المالية إذا ما اختلفا طائفة أو ملة ، و لم يشأ المشرع عند إصدار هذا القانون أن يخالف ما إستقر عليه الوضع فى هذا الشأن بإعتبار أن المحاكم الشرعية هى صاحبة الإختصاص العام فى مسائل الأحوال الشخصية بالنسبة للمصريين غير المسلمين المختلفى الطائفة أو الملة ، و هو ما ضمنه المشرع نص المادة السادسة من القانون المذكور - و إذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطائفة و المطعون عليه الأول و إن إتحدوا ملة فهما مختلفان فى الطائفة ، و أنهما يدينان بوقوع الطلاق فإنه يتعين تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية فى شأن واقعة الطلاق ، و هى تبيح للزوج أن يطلق زوجته بإرادته المنفردة .

* الموضوع الفرعي : طلاق للعة :

الطعن رقم ١٠ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ٤٢١ بتاريخ ١٤/٣/١٩٧٣

إذا كان البين من الحكم المطعون فيه أنه استخلص من وقائع الدعوى أنه لم يثبت أن الزوج مصاب بمرض جنسي مستحكم مما لا يرجى شفاؤه ، و استدل على ذلك بأن الطاعة لم تمكث معه في منزل الزوجية المدة الكافية للحكم على حالته ، و قدر هذه المدة بسنة كاملة على أساس أن السنة تحوي فصلاً أربعة و ربما يستطيع الزوج القيام بواجباته في فصل دون آخر ، و رب الحكم على عدم ثبوت المعجز الجنسي بالمطعون عليه قضاءه برفض دعوى الطاعة بطلان عقد الزواج ، و هو استخلاص موضوعي سائق يؤدي إلى ما انتهى إليه ، و مما يستقل به قاضي الموضوع . لما كان ذلك ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه يكون في غير محله .

* الموضوع الفرعي : عدم جواز طلاق الكاثوليك :

الطعن رقم ١٦ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ١٤٤٢ بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٧٢

مفاد نص المادة ٥٩ من الإدارة الرسولية " مجموعة قواعد الأحوال الشخصية للأقباط الكاثوليك " أنها لا تحرم الزواج إلا على من كان مرتبطاً برباط زواج سابق قائم ، حتى ولو كان الزواج السابق لم يكتمل بالمساكنة بين الزوجين أو المعاشرة الجنسية التامة ، لأن الدين المسيحي في نظرهم يعتبر أن الزواج علاقة جسدية و روحية غير قابلة للقصم ، غير أنه إذا كان الزواج السابق باطلاً أو كان قد انحل لسبب من أسباب الإنحلال ، فلا يجوز عقد الزواج الثاني إلا بعد التثبيت من بطلان الزواج الأول أو إنحلاله .

الطعن رقم ٣١ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٩٥٩ بتاريخ ١٠/٤/١٩٨٤

قول الطعن بانه ياتنماته إلى إحدى ملل الكاثوليك التي لا تدين بوقوع الطلاق و هي الأقباط الكاثوليك دفاع يقوم على واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع و لا يجوز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٥٨ مكتب فني ٤٢ صفحة رقم ٨١٩ بتاريخ ٢٥/٣/١٩٩١

النص في الفقرة السابقة من المادة ٩٩ من اللاتحة الشرعية على أنه " لا تسمع دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر إلا إذا كانا يدينان بوقوع الطلاق . يدل - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن الشارع قصد التفرقة بين الطوائف التي تدين بالطلاق فأجاز سماع الدعوى به بالنسبة لها دون تلك التي لا تدين بالطلاق فمنع سماع دعوى الطلاق بينهما دفلاً للحرج و المشقة . لما كان ذلك و كان المذهب الوحيد الذي لا يجيز التطلق في المسيحية هو المذهب الكاثوليكي على

إختلاف ملله - و كان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم الطعون فيه أن المطعون ضدها من طائفة الأقباط الكاثوليك ، فإن قضاءه بعدم سماع الدعوى على سند من الفقرة السابقة من المادة ٩٩ سالفة الذكر يكون قد صادف صحيح القانون و لا عليه إن هو التفت - بعد ذلك - عن الشهادة المقدمة من الطاعن بإتضامه إلى مذهب الأرثوذكس .

*** الموضوع الفرعي : عدم سماع دعوى الطلاق :**

الطعن رقم ٣١ لسنة ٥٣ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ٩٥٩ بتاريخ ١٩٨٤/٤/١٠
الدفع بعدم سماع دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر لأنهما لا يدينان بوقوع الطلاق طبقاً لنص الفقرة السادسة من المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية يرمى إلى الطعن بعدم توافر الشروط اللازمة لسماع الدعوى ومن ثم فهو بحسب مرماته دفع موضوعي بعدم قبول الدعوى ويجوز إيدأؤه في أية حالة تكون عليها عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة ١١٥ من قانون المرافعات كما أن الباعث على تقرير ذلك الدفع وعلى ما جاء بالمذكرة الإيضاحية لنص اللائحة المذكورة هو دفع الحرج والمشقة بالنسبة للطوائف التي لاتدين بالطلاق أى أنه مقرر لصالح هذه الطوائف حماية لعقيدتهم الدينية وليس لصالح الخصم المدعى عليه مما مؤداه تعلق هذا الدفع بالنظام العام .

*** الموضوع الفرعي : عقد الزواج :**

الطعن رقم ١٥ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٣ صفحة رقم ١٢٢٠ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٢١
مفاد نصوص الكتاب الرابع من قانون المرافعات السابق الذي أبقى عليه القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات الحالي ، و التي تحكم إجراءات دعاوى الأحوال الشخصية للأجانب لا تستوجب لسماع دعاوى المطالبة بالحقوق المترتبة على إبطال الزواج أن يكون العقد موثقاً توثيقاً رسمياً .

*** الموضوع الفرعي : ماهية الطائفة :**

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٤٦ مكتب قني ٢٩ صفحة رقم ١١٣٧ بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٦
يقصد بالطائفة ذات الفريق من الناس الذين يحيمهم رباط مشترك من الجنس أو اللغة أو العادات تؤمن بدين معين و تحتق مذهباً أو ملة واحدة و الأدقست إحدى شيع المذهب البروتستانتى ، و طائفة الإنجليبين الوطنيين أو البروتستانتات إعترفت بها الدولة طائفة قائمة بذاتها بموجب فرمان العالى الشاهانى الصادر فى ١٩٥٠/١١/٢١ ، و تأكد بالإرادة الخديوية السنية الصادرة فى ١٩٧٨/٦/٤ بتعين

وكيل لها بالقطر المصري ، ثم بالتشريع الصادر به الأمر العالي المؤرخ ١٩٠٢/٣/١ و أطلق عليها فيه أسم " طائفة الإنجليجن الوطنين " و النص فى المادة الثانية من الأمر العالي المشار إليه على أنه " لا تعتبر بصفة كنيسة إنجيلية معترف بها إلا التى يكون الاعتراف بوجودها حصل طبقاً لأمرنا هذا " و فى المادة الرابعة على أن " يشكل مجلس عمومى لطائفة الإنجليجن الوطنيين يؤلف من مندوب من الكنائس الإنجيلية المعترف بها التى يكون ناظر الداخلية حولها الحق فى انتخاب أو تعيين مندوبين فى المجلس المذكور " و فى المادة الحادية عشرة على أنه " لا يخول ناظر الداخلية لكنيسة ما الحق فى الإستابة عنها بالمجلس العمومى و لا يصرح بزيادة عدد مندوبى أى كنيسة إلا بعد أخذ رأى المجلس العمومى " و فى المادة العشرين على أن " يختص المجلس العمومى أيضاً بمنح لقب إنجيلى وطنى لكل واحد من الرعايا العثمانيين لمذهب إنجيلى من الديانة المسيحية المتوطنين أو المقيمين عادة بالقطر المصرى ولم يكونوا من الأعضاء أو المتشيعين لكنيسة إنجيلية معروفة و يتخذ المجلس سجلاً لتقيد أسماء جميع الأشخاص المعروفين رسمياً بصفة إنجليجن طبقاً لأحكام هذه المادة " يدل على أن المشرع اعتبر أن إتباع المذهب البروتستانى فى مصر طائفة واحدة عرفت " بطائفة الإنجليجن " دون أن يكون لتعدد شيع و فرق كنائس هؤلاء الأنباع أى أثر فى تنظيم شئونهم القانونية ، فوحد الطائفة بضم أهل الفرق البروتستانتية التى كانت موجودة حينذاك ، و أجاز سلفاً ضم الكنائس و الفرق التى قد تنشأ فى المستقبل و تمثيلها فى المجلس العمومى بنسبة عدد أتباعها و جعل من المجلس الملى الإنجيلى العام الهيئة ذات الإشراف الأصيل الشامل على كافة مرافق المسيحيين البروتستانت من النواحي الدينية و الإدارية على سواء تحت وصاية الدولة ممثلة فى وزارة الداخلية . يؤيد هذا النظر ما أورده المذكرة التفسيرية للأمر العالي سالف الإشارة من أن الطائفة الإنجيلية ... تشمل جملة كنائس إنجيلية و لكن أهمها بكثير من جهة عدد الأعضاء الكنيسة المسيحية المتحدة المصرية .. و السبب فى وضع مشروع الأمر العالي الذى نحن بصددده هو ما طلبته تلك الكنيسة حديثاً من نظارة الحفانية من إنشاء مجلس عمومى لها بنوع مخصوص لا للطائفة الإنجيلية بأجمعها ، و قد تملز على نظارتي الحفانية و الداخلية تنفيذ هذا الطلب لأنه كان يترتب عليه حرمان الكنائس الأخرى الإنجيلية التى تقل أهمية عن هذه الكنيسة من المحكمة المختصة الآن بنظر قضاياهم المتعلقة بالأحوال الشخصية ، و لأنه نظراً لقلة عدد متشيعيها و عدم وجود نظام محلى لها فى غالب الأحوال لا يتسنى إنشاء محكمة مخصصة لكل كنيسة على حدها ،. بيد أنه لم ير مانع قوى من إيجاد مجلس عمومى مع الوكيل يكون لجميع الكنائس مندوبون فيه و تكون إختصاصاته كإختصاصات المجالس العمومية للطوائف القبطية ... إلا أن بعض الكنائس التابعة للطائفة الإنجيلية لها قواعد إكليريكية متعلقة بالزواج و الطلاق ... و لكن هناك بعض أشخاص يسعون بدعوى

أنهم مسيحيون في تغيير القواعد المختصة بهذه الدار ملتجئين لحيل يبتلقونها و هي إنشاء كنيسة على حداثها فلا يمكن التصريح لقسم من هؤلاء الأشخاص بتعديل هذه القواعد ... مما مفاده أن أية كنيسة أو شعبة أو فرقة تفرعت عن المذهب البروتستانتي لا يمكن إعتبار الإنضمام إليها بمجرد تغييراً للعقيدة الدينية طالما أن المشرع أعده بطاقة الإنجليبين الوطنيين كوحدة واحدة و رسم وسيلة الإنضمام إليها .

* الموضوع الفرعي : مناهض إختصاص البطريرك :

الطعن رقم ٤١ لسنة ٣٤ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٩٣ بتاريخ ١٩٧١/١/٢٠
مؤدى نص المادتين ٣ ، ١٤ / رابعاً من الأمر العالى الصادر فى ١٤ مايو سنة ١٩٨٣ بالتصديق على لائحة ترتيب و إختصاصات مجلس الأقباط الأرثوذكسين العمومى و المعدل بالقانون رقم ١٩ لسنة ١٩٢٧ ، أن البطريرك بوصفه رئيساً لمجلس الأقباط الأرثوذكس هو الذى يختص دون غيره برسمه القسس و ترفيتهم و نقلها من كنيسة إلى أخرى و عزلهم و تجريدهم و أنه وحده صاحب الحق فى الإشراف الإدارى و المالى على جميع أديرة الأقباط و كنائسهم ، و لا يوجد ما يمنع من أن يعهد بإدارة كنيسة أو أكثر إلى هيئة أو جمعية فتولى الإدارة بقبوض منه و نيابة عنه و لا تستطيع الخروج على النظام الذى رسمه لها ، و تظل هذه الكنائس و القسس العاملين بها خاضعة لتبعيته و إشرافه و تعتبر عقود العمل المبرمة مع هؤلاء قائمة بينهم و بين البطريركية و لو إقتضى التنظيم المالى فى هذه الكنائس صرف أجورهم من الهيئات أو الجمعيات التى تتولى الإدارة نيابة البطريرك ، و إذ كان الثابت فى الدعوى أن مورث الطاعنين قد رسم كاهناً لدى الهيئة الكنسية للأقباط الأرثوذكس فى ١٩١٥/٩/١٦ ثم نقل إلى كنيسة السيدة العذراء و إستمر فى عمله حتى توفى ١٩٦١/٧/٢٢ و لم يكن قد صدر قرار بفصله من عمله و كان الحكم المطعون فيه قد جرى فى قضائه على إنتهاء عقد عمله مع المجلس الملى فى ١٩٥٣/١/١ لإنتطاع صلته به فى هذا التاريخ و تقاضيه مرتبه بعد ذلك من كنيسة السيدة العذراء و هي لا تتبع المجلس الملى و لها ذمة مالية مستقلة عنه ، فإن الحكم - و قد إجتزأ مدة العقد و هي متصلة و رتب على هذه التجزئة آثارها - يكون قد خالف القانون و أخطأ فى تطبيقه .

* الموضوع الفرعي : مناهض تطبيق الشريعة الإسلامية :

الطعن رقم ٨ لسنة ٣٦ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ٢٩٣ بتاريخ ١٩٦٨/٢/١٤
تبيح الشريعة الإسلامية للزوج أن يطلق زوجته بإرادته المنفردة و هي - و على ما جرى به قضاء محكمة النقض - القانون العام الواجب التطبيق فى مسائل الأحوال الشخصية بالنسبة للمصريين غير المسلمين

المختلفى الطائفة أو الملة و تصدر الأحكام فيها طبقاً لما هو مقرر فى المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

الطعن رقم ١٤ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ٤٣٨ بتاريخ ١٩٧٦/٢/١١
مؤدى ما نصت عليه المادة السابعة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الشارع أراد أن يتخذ من " مير الدعوى " و " إنقضاء الخصومة فيها " - و هى وصف ظاهر منضبط - لا من مجرد قيام النزاع ، مناطاً يتحدد به الإختصاص و القوانين الواجب التطبيق على أطرافها . و إذا كان الثابت أن المظنون عليه غير طائفته و إنضم إلى طائفة الروم الأرثوذكس و من قبل رفع الدعوى بينما كانت الطاعة فى هذا التاريخ متممة إلى طائفة الأقباط الأرثوذكس ، فإن الطرفين عند رفع الدعوى الحالية يكونان مختلفى الطائفة مما يستتبع تطبيق أحكام الشرعية الإسلامية التى تجيز الطلاق بالإرادة المنفردة ، دون ما إعتداد بقيام نزاع بينهما قبل رفع الدعوى بشأن تقرير نفقة للطاعة و إذ إنتم الحكم المظنون فيه هذا النظر و قضى بإثبات الطلاق ، فإنه لا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون أو شابه قصور فى السبب .

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ١٦١٢ بتاريخ ١٩٧٦/١١/١٧
إذ كان الثابت من الأوراق أن المراسم الدينية لزواج المظنون عليه بالطاعة تمت طبقاً لشرعية الأقباط الأرثوذكس فى ١٩٦٢/٦/١٧ ثم إنضم المظنون عليه إلى طائفة الروم الأرثوذكس فى ١٩٧١/١٢/١٧ و أصبح مختلفاً و الطاعة طائفة قبل رفع الدعوى ، فإن ذلك يحجز له تطبيقها وفق أحكام الشرعية الإسلامية إعمالاً للفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، و لا يؤثر على ذلك ما أثبتت بوثيقة التصديق على الزواج المؤرخة ١٩٧٢/٨/١٤ و المشار فيها إلى سبق إتمامه فى ١٩٦٢/٦/١٧ من أنه قبطى أرثوذكسى .

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ١٧٥٨ بتاريخ ١٩٧٦/١٢/١٥
النص فى الفقرة السابعة من المادة ٩٩ من اللائحة الشرعية على أنه " لا تسمع دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر إلا إذا كان يدينان بوقوع الطلاق " يدل - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن الشارع قصد التفرقة بين الطوائف التى تدين بوقوع الطلاق فأجاز سماع الدعوى بالنسبة لها دون تلك التى لا تدين بالطلاق فمنع سماع دعوى الطلاق بينهما دفعاً للحرج و المشقة ، لما كان ذلك و كان المذهب الوحيد الذى لا يحجز التطلاق فى المسيحية هو المذهب الكاثوليكي على إختلاف ملله ، و كان يبين مما أورده الحكم - المظنون فيه - أن المحكمة فى حدود سلطتها الموضوعية إستخلصت أن المظنون عليها إنضمت إلى طائفة اللاتين الكاثوليك من قبل رفع

الدعوى و من يقع الطاعن - الزوج طلاقها بإرادته المتفردة و إستندت إلى أدلة سائفة لا مخالفة فيها للثابت فى الأوراق ، و من ثم فإن النعى على الحكم المطعون فيه - الذى قضى بعدم سماع دعوى الطلاق - يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١١٣٧ بتاريخ ١٩٧٨/٤/٢٦

مؤدى المادتين السادسة و السابعة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية و المالية أن ضابط الإسناد فى تحقيق القانون الواجب التطبيق فى مسائل الأحوال الشخصية للمصريين هو الديانة بحيث تطبق الشريعة الإسلامية على كل المسلمين و غير المسلمين المختلفى الملة أو الطائفة ، و تطبق الشريعة الطائفية على غير المسلمين المتحدى الملة و الطائفة ، و الشرائع الخاصة أو الطائفية هى القواعد الدينية التى تحكم مسائل الأحوال الشخصية بالنسبة للمصريين غير المسلمين الذين يدينون بدين سماوى و هى تطبق فى مصر إستناداً إلى نظم قانونية تقوم على أساسها و الأصل أن هذه القواعد القانونية الوضعية بالإضافة إلى المصادر الدينية هى التى تحكم علاقات المصريين غير المسلمين و تبين ما إذا كان الإنتماء إلى جماعة معينة يعتبر من قبيل تغيير العقيدة الدينية التى تسوغ تطبيق الشريعة الإسلامية أم أنه لا يفيد و أن تعبيراً لم يحصل .

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٩٦٨ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٨

الشرائع الخاصة أو الطائفية هى القواعد الدينية التى تحكم مسائل الأحوال الشخصية بالنسبة للمصريين غير المسلمين الذين يدينون بدين سماوى ، و هى تطبق فى مصر إستناداً إلى نظم قانونية تقوم على أساسها فإن الأصل أن هذه القواعد القانونية الوضعية بالإضافة إلى المصادر الدينية هى التى تحكم علاقات المصريين غير المسلمين و تبين ما إذا كان الإنتماء إلى جماعة معينة يعتبر من قبيل تغير العقيدة الدينية التى تسوغ تطبيق الشريعة الإسلامية أم أنه لا يفيد و أن تعبيراً لم يحصل .

الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٢٧٦ بتاريخ ١٩٧٩/١/١٧

- مؤدى نص المادة السادسة من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية و المحاكم المالية أن المشرع جعل المناطق فى إتحاد الملة أو إختلافها و ما يستتبعه من تطبيق الشريعة الإسلامية بإعتبارها الشريعة العامة أو إحدى الشرائع الخاصة ، هو بالمنازعة المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين المطلوب إصدار حكم من القضاء فى شأنها ، و وضع لذلك معياراً موضوعياً بحثاً إتخذ فيه من العلاقة التى نشأت عنها أو بسببها المنازعة ، و من أطراف العلاقة بالذات ، الأساس الذى يحدد الشريعة الواجبة التطبيق تبعاً لاتحادهما أو إختلافهما طائفة أو ملة بإعتبار هذه العلاقة هى محل التداعى وموضوعه و بذلك فرق الشارع بين المنازعة التى يعنها النص بالمعنى السالف بيانه ، و بين الخصومة

التي يجوز أن تتردد بين أشخاص يختلفون في الملة والطائفة عن أطراف العلاقة المتنازع بشأنها دون أن يكون ذلك مسوغاً لتطبيق الشريعة العامة متى كان أطراف العلاقة موضوع المنازعة متحدى الملة والطائفة .

- للزوج المسيحي أسوة بالزوج المسلم الحق في إيقاع الطلاق بإرادته المنفردة ، إذا كانت الشريعة الإسلامية تحكم العلاقة بين الزوجين تبعاً لعدم توافر شروط إنطباق الشرائع الطائفية رغم أن قواعد الشرائع المطبقة حالياً لا تعرف الطلاق بمشيتة الزوجين أو أحدهما ، إعتباراً بأنه لا يجوز أن يترك للإرادة حل عقدة الزواج ولما فيه من تحكيم أهواء النفس البشرية فيما لا يجوز فيه سيطرة الهوى النفسى والضعف الإنسانى ، لأن الثابت أن الشريعتين اللتين كانتا سائدتين عند ظهور الديانة المسيحية - وهما الشريعة اليهودية والقانون الرومانى - كانتا تبيحان تراضى الزوجين على إنهاء العلاقة الزوجية وتقران حق الزوج في الطلاق بمحض إرادته ، وظلت مبادئ هاتين الشريعتين فى هذه المسألة هى السارية مع إنتشار المسيحية يساندها إستعمال الكتاب المقدس للفظ الطلاق لا التطلق فى إنجيل متى وتحديثه عن حل وثاق الزوجية حال الزنا ، ولم تتم الغلبة لحظر الطلاق بالإرادة المنفردة إلا بعد تسعة قرون فى مجمع القسطنطينية المنعقد سنة ٩٢٠ ميلادية حين بدأت الكنيسة تراول إجراءات إختصاصاً قضائياً بتصريح ضمنى من الأباطرة رغم عدم وجود قانون يقضى بذلك ، فهو أقرب إلى تنظيم الطلاق وتقييده منه إلى إلغائه ومنه - و إذ كانت مختلف الشرائع المسيحية الطائفية - فيما عدا شريعة واحدة لها وضع خاص تبيح التطلق على تفاوت فى أسبابه بين توسعه وتضييق ، وكانت مسألة تطبيق الشريعة العامة لا تنور إلا عند إختلاف الزوجين طائفة أو ملة فإن اللجوء إلى الأحكام الموضوعية للشريعة الإسلامية يباحة التطلق بالإرادة المنفردة يبدو لازماً تبعاً لعدم إتاحة مجال للخير بين الأحكام الموضوعية لأى من الشرائع الطائفية وهى ذات الملة التى كانت تواجه القضاء الملى قبل إلغائه ، فكان يرفض الفصل فى النزاع بين مختلفى الملة لعدم وجود قاعدة موحدة لغير المسلمين . هذا بالإضافة إلى أنه طالما ترفع الدعوى بطلب إثبات الطلاق الواقع بالإرادة المنفردة ويعرض النزاع على القضاء ليقول قائنه فى الشريعة التى تحكمه ، فإن ثبت له توافر شرائط إنطباق الشريعة الطائفية لم يقع الطلاق صحيحاً وإن إستبان تخلف الشروط وخضوع المنازعة لأحكام الشريعة الإسلامية أقر وقوع الطلاق ، فإن هناك توافقاً فى النتيجة رغم تفاوت الوسيلة ، ومن ثم فلا يمكن قياس هذه المسألة على حالة تعد الزوجات .

* الموضوع الفرعى : مناط تطبيق الشريعة الإسلامية :

الطعن رقم ٣١ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٤٣٩ بتاريخ ١٩٨٠/٢/٦

مناط تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية على غير المسلمين بالتطبيق للمادتين السادسة والسابعة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ هو إختلاف الطرفين فى الملة أو الطائفة ، و لما كان البين من الأوراق أن المطعون عليه - المطلق - انضم إلى جماعة الأدينتست بعد أن كان يتبع كنيسة الإنجليس الوطنيين كلاهما من شيع المذهب البروتستانتى ، فإن ذلك لا يعد بذاته تغييراً للطائفة أو الملة له يجوز له إيقاع الطلاق بإرادته المنفردة وفق الشريعة الإسلامية ، و يكون الحكم - المطعون فيه - إذ أقام قضاءه على مند من مجرد إلتواء المطعون عليه لطائفة الأدينتست يجعله و الطاعة - المطلقة - التى لا زالت تنتمى لطائفة الإنجليس الوطنيين مختلفى الملة و الطائفة قد أعطى فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ١٣ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١٠٣٢ بتاريخ ١٩٨٥/١١/٢٦

إذ كانت المادة ٢٥ من القانون المدنى تنص على أن " يعين القاضى القانون الذى يجب تطبيقه فى حالة الأشخاص الذين لا تعرف لهم جنسية " و كان الحكم المطعون فيه قد خلص - إعمالاً لحكم هذا النص - إلى أن القانون المصرى هو الواجب التطبيق على الدعوى بالنظر إلى أن النزاع فيها يتعلق بمسألة من مسائل الأحوال الشخصية بين طرفين لا تعرف لهما جنسية ، و كان مقتضى هذا وقوع العلاقة محل النزاع تحت سلطة القانون الداخلى فى مصر ، و بالتالى تأخذ هذه العلاقة حكم العلاقة بين المصرين من حيث تحديد الشريعة التى تحكم النزاع . و إذ إلتزم الحكم المطعون فيه فى تحديد تلك الشريعة بالضابط الذى وضعه المشرع فى المواد ٦ و ٧ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية و المدنية و ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، و مؤداه تطبيق الشريعة الإسلامية على المسلمين و على غير المسلمين المختلفى الطائفة و الملة و تطبيق الشريعة الطائفية على غير المسلمين المتحدى الطائفة و الملة و خلص إلى إنزال أحكام شريعة طائفة الأرمن الأرثوذكس - التى ينتمى إليها الطرفان - على واقعة النزاع فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

الطعن رقم ٤٠ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٤٥٤ بتاريخ ١٩٣٤/٦/٢١

- إن المشرع المصرى فى القوانين المختلطة جعل الحكم فى الأحوال الشخصية لقانون الجنسية ونظراً لعدم وجود قانون واحد يحكم الأحوال الشخصية للمصريين جميعاً ، جعل فى القانون الأهلى قانون ملة كل منهم هو الذى يحكم أحواله الشخصية و غالباً ما يكون قانون الملة هو نفس الشريعة المحلية أى الشريعة الإسلامية .

- إذا لم يتم النزاع لا على علاقة الموصى بالموصى لهم و لا على علاقته بباقى ورثته ، و لم يكن متعلقاً

بصفة الوصية و لا بأهلية الموصى للتبرع ، فلا يعتبر ذلك مما يتعلق بالأحوال الشخصية . و لكن إذا قام النزاع على وصف الحقوق العينية التي رتبها الموصى للفقراء و الكسائس و لبناته على العقار الموصى بحق الإنشاع به ، و على حكم القانون في هذا الوصف ، فليس في ذلك شيء من الأحوال الشخصية التي يحكمها قانون الملة و يقضى فيها المجلس الملى ، بل هو متعلق بأمور عينية يجب الرجوع فيها إلى القانون المدني - الذى هو قانون موقع العقار - و إتباع قواعده ، لأنها من النظام العام .

* الموضوع الفرعى : ميراث الإقباط الأرثوذكس :

الطعن رقم ٢ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ١ بتاريخ ١٩٥٦/١/٢٨

١) ليس للمجلس الملى للأقباط الأرثوذكس ولاية فى النظر فى دعوى الميراث و تعيين الورثة إذا اختلفت ديانتهم ، ذلك أن شرط ولايته وفقاً لنص المادة ١٦ من الأمر العالى الصادر فى ١٤ من مايو سنة ١٨٨٣ فى مسائل الموارث هو إتحاد ملة الورثة جميعاً و إضاقهم على الترافع إليه ، و إلا كانت الولاية على أصلها للمحاكم الشرعية ، فإذا كان المورث قد تزوج حال حياته حينما كان قبطياً أرثوذكسياً بزوجة رزق منها بأولاد ثم اعتنق الإسلام و تزوج بعد ذلك بزوجة رزق منها بأولاد آخرين حينما كان مسلماً فصاروا مسلمين بالتبعية له ثم أرتد عن الإسلام - فإن الحكم الصادر من المجلس الملى المذكور فى دعوى إثبات وفاة هذا المورث و إنحصار إرثه فى ورثة معينين يكون قد صدر منه فى غير حدود ولايته بعكس حكم المحكمة الشرعية الصادر فى هذا الخصوص .

* الموضوع الفرعى : نظام التبني :

الطعن رقم ١٢ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٩٠ بتاريخ ١٩٧٠/١/١٤

مؤدى نص المادة ٩١١ من قانون المرافعات أن الشارع قصد إستثناء من أحكام قانون التوثيق رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ - إسناد الإختصاص بتوثيق محضر التبني إلى رئيس المحكمة الابتدائية دون وكالاتها أو قضاتها ، و ذلك لإعتبارات تتعلق بطبيعة التبني ، من حيث جوازه و توافر ما تستلزمه القوانين الأجنبية من شروط قد تدق على غيره ، و هو ما أفصحته عنه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ بإضافة كتاب رابع إلى قانون المرافعات .

* الموضوع الفرعى : نظام الرهينة لدى الأرثوذكس :

الطعن رقم ٩ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٢٩١ بتاريخ ١٩٦٦/٥/٣١

الرهينة - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - نظام متبع لدى بعض الطوائف المسيحية فى مصر . وقد إعترفت به الحكومة إذ منحت الرهبان بعض المزايا فأعفتهم من الخدمة العسكرية ومن الرسوم

الجمركية وقد صرح الأمر العالى الصادر فى ١٤/٥/١٩٨٣ بترتيب المجلس الملى لطائفة الأقباط الأرثوذكس وتحديداً إختصاصاته بأن للرهبنة نظاماً خاصاً يجب إحترامه والعمل على نفاذ الأحكام المقررة له . وفقاً لهذه الأحكام لا تعدم الرهبنة شخصية الراهب ولا تمس أهلية وجوبه ، إذ يظل صالحاً لاكتساب الحقوق والتحمل بالالتزامات ، وإنما يعتبر كل ما يقتنيه الراهب بعد إنخراطه فى سلك الرهبنة ملكاً للبيعة التى كرس حياته لخدمتها لأنه يعتبر طبقاً لأحكام الكنيسة نائباً عن البيعة هذه الأموال إذ الأصل أن الراهب يدخل الدير فقيراً مجرداً عن كل مال كى يصف ويوسى وفقاً لأحكام الدين على حساب الدير وهو راض بالنظام الكنسى القاضى بأن كل ما يصيبه من رزق يعتبر أصلاً ملكاً للكنيسة ما لم يثبت عكس ذلك . وهذا الذى جرى عليه العرف الكنسى ليس فيه ما يخالف أحكام القانون أو مبادئ النظام العام .

الطعن رقم ٤٩٤ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٢٠٢ بتاريخ ٢٠/٦/١٩٦٨
لئن كان نظام الرهبنة لدى طائفة الأقباط الأرثوذكس - وهو على ما جرى به قضاء هذه المحكمة معترف به فى مصر - يقضى بأن كل ما يقتنيه الراهب بعد إنخراطه فى سلك الرهبنة من غير طريق الميراث أو الوصية يعتبر ملكاً للبيعة التى كرس حياته لخدمتها فإن ذلك لا يرجع إلى إنعدام شخصية أو أهلية الراهب وإنما إلى أنه يعتبر طبقاً لقوانين الكنيسة نائباً عن البيعة فى تملكه لهذه الأموال وعلى ذلك يكون للراهب الحق فى أن يتعاقد باسمه أو باسم البيعة التى ينتمى إليها ويكون للبيعة فى الحالة الأولى أن تملك بالتصرف أثر العقد إليها ولا يكون للمتعاقد مع الراهب شأن فى ذلك ما دام المقدر قد إنقضى صحيحاً مرتباً لكل آثاره .

الطعن رقم ٦٨٥ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٠٩١ بتاريخ ٣٠/٤/١٩٧٧
استقر قضاء هذه المحكمة على أن البطريك بوصفه رئيساً لمجلس الأقباط الأرثوذكس هو الذى يختص دون غيره برسامه القسس وترقيتهم ونقلهم من كنيسة إلى أخرى وعزلهم وتجريدهم وأن الكنائس والقسس العاملين بها خاضعة لتبعيته وإشرافه وتعتبر العقود المبرمة مع هؤلاء قائمة بينهم وبين البطريكه ولو إقتضى التنظيم المالى صرف أجورهم من الهيئات أو الجمعيات التى تتولى الإدارة وأن علاقة الكاهن لدى الهيئة الكنيسة للأقباط الأرثوذكس هى علاقة عمل .

الطعن رقم ٥٧ لسنة ١١ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٤٣١ بتاريخ ١٤/٥/١٩٤٢
الرهبنة نظام جار عند بعض الطوائف المسيحية فى مصر . وقد إعترفت به الحكومة المصرية إذ إختصت الرهبان على إختلاف درجاتهم ببعض المزايا فأعفتهم من الخدمة العسكرية ومن الرسوم الجمركية . و القانون فى المادة ١٤ من الأمر العالى الصادر فى ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ بترتيب

واختصاصات المجلس الملى لطائفة الأقباط الأرثوذكس قد صرح بأن للرهبنة نظاماً خاصاً يجب إحترامه و العمل على نفاذ الأحكام المقررة له . و من هذه الأحكام أن كل ما يقتنيه الراهب بعد إنخراطه فى سلك الرهبنة يعتبر ملكاً للبيعة التى كرمس حياته لخدمتها . فالراهب يدخل الدير فقيراً مجرداً عن كل مال ليقتف و يربى وفقاً لأحكام الدين على حساب الدير و هو راض بالنظام الكسى القاضى بأن كل ما يصيب الراهب من رزق لا يملك فيه شيئاً بل يكون ملكاً للكنيسة . و لما كان هذا الذى جرى العرف الكسى عليه ليس فيه ما يخالف أحكام القانون أو مبادئ النظام العام فإن الحكم الذى يعد المطران مالاً لنفسه ، لا للكنيسة ، ما يشتربه وقت شغله منصبه الدينى على أساس أن عقود الشراء صدرت له شخصياً لا بصفته نائباً عن الكنيسة يكون مخطئاً فى ذلك لعدم تطبيقه القواعد الكنسية المحددة لعلاقة الرهبان بالكنيسة فى ملكية الأموال باعتبارها قانون العقد الواجب الأخذ به .

* الموضوع الفرعى : نفقة :

الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٤٢٦ بتاريخ ١٩٥٤/١/١٤
إن المادة ٣٠١ من القانون المدنى الفرنسى التى تجيز الحكم لصالح الزوج الذى يحصل على الطلاق بنفقة لا تتجاوز ثلث إيراد الزوج الآخر لا تنطبق إلا فى حالة ما إذا قضى لأحد الزوجين بالطلاق لخطأ الطرف الآخر وكان قد طلب الحكم له بالنفقة على خصمه . و إذن فمتى كان الحكم المطعون فيه لم يقض بالطلاق بل قضى بالانفصال الجسمى لخطأ مشترك بين الزوجين و كانت الطاعنة لم تطلب النفقة استناداً إلى المادة ٣٠١ مدنى فرنسى وإنما قضى بالحكم الابتدائى لها ولأولادها بالنفقة استناداً إلى المادتين ٢٠٣ و ٢١٢ من القانون المذكور ولحاجتها إليها هى وأولادها ولاستمرار بقاء الرابطة الزوجية التى لم تنفصم بالحكم الصادر بالفرقة البدنية . فإن الحكم المطعون فيه إذ عدل المبلغ المقضى به من محكمة أول درجة بما لا يزيد على ثلث إيراد المطعون عليه استناداً إلى المادة ٣٠١ من القانون المدنى الفرنسى يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون المذكور .

الطعن رقم ٩ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٩٥٠ بتاريخ ١٩٥٤/٦/١٠
لما كان الزوج وفقاً لنص المادتين ١٣٩١ ، ١٣٩٤ من القانون المدنى اليونانى ملزماً بالنفقة لزوجته إلا إذا كانت هى التى انسحبت من الحياة الزوجية المشتركة من غير مرور معقول ، وكانت المحكمة قد أثبتت بالأدلة السائفة التى أوردتها أن الزوج هو الذى رفض استئناف الحياة الزوجية وأن الزوجة سعت إلى منزل الزوجية فصددها هو عنه وأنها لم ترتكب خطأ يبرر هجر زوجها لها ، فإن حق الزوجة فى هذه الأحوال لا يسقط فى تقاضى النفقة المستحقة لها عملاً بالمادتين المشار إليهما .

* الموضوع الفرعي : نفقة أقباط أرثوذكس :

الطعن رقم ٤ لسنة ٢٤ مكتب قني ٦ صفحة رقم ٣٣٦ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٥٤

اختصاص المحكمة الابتدائية بدعوى النفقة وفقاً لنص المادة ٩٢٠ من قانون المرافعات إنما يكون عند طرح دعوى النفقة في أثناء نظر دعوى التطلاق أو الطلاق أو التفريق الجسماني ولا يصح تأسيس هذا الاختصاص على المادة ٩٢١ إلا عندما يكون الحكم القاضي بالطلاق أو التطلاق أو التفريق الجسماني صادراً من إحدى المحاكم المصرية .

* الموضوع الفرعي : نفقة أقباط أرثوذكس :

الطعن رقم ٥٤ لسنة ٣ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٢٦٩ بتاريخ ٣٠/١١/١٩٣٣

إن الذي يتبين من مقارنة نصوص المواد ١٥٥ و ١٥٦ و ١٥٧ من القانون المدني بالمادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية و بالمواد ٥ و ٦ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية و بالمادة ٢١ من الأمر العالي الصادر في أول مارس سنة ١٩٠٢ الخاص بمجلس على طائفة الإنجليخ الوطنيين و بالمادة ١٦ من الأمر العالي الصادر في ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ تصديقاً على لائحة ترتيب و اختصاصات مجلس الأقباط الأرثوذكس العمومي و بالمادة ١٦ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٠٥ بشأن الأرمن الكاثوليك - الذي يتبين من مقارنة هذه النصوص بعضها البعض هو أن الفصل في ترتيب و تقدير نفقة الزوجة و النفقة بين الأصول و الفروع و بين ذوى الأرحام الذين يرث بعضهم بعضاً يكون من اختصاص جهات الأحوال الشخصية على حسب ما يتسع له قانون كل جهة من هذه الجهات . أما من عدا هؤلاء ممن يتناولهم نص المادتين ١٥٥ و ١٥٦ من القانون المدني فيكون الفصل في أمر النفقة بينهم من اختصاص المحاكم الأهلية . و ذلك إعمالاً لنص هاتين المادتين مع المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية .

فإذا رفعت دعوى نفقة من زوجة ملية على زوجها و والد زوجها لدى المحاكم الأهلية ، و ادعى الزوج أنه غير ملزم بأداء نفقة لزوجته لنشوزها ، و حصلت محكمة الاستئناف من فهم الواقع في الدعوى أن هذا الإدعاء غير جدي و قضت بإلزام الزوج و والده بأداء النفقة ، ثم طعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ، و أقصرا طعنهما عليه من حيث قضاؤه بالإختصاص فقط ، فإن هذا الحكم يكون من جهة قضائه بالنفقة على الزوج قد أخطأ في تطبيق القانون ، لخروج ذلك عن اختصاصه . أما من جهة قضائه بها على والد الزوج فإنه صحيح قانوناً ، إذ حق الزوجة في النفقة على والد زوجها مستمد في هذه الصورة من نص المادة ١٥٦ مدني لا من قواعد الأحوال الشخصية و لا من قوانين المجالس المليية

* الموضوع الفرعي : وصية طبقاً للقانون اليوناني :

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٢٧ مكتب فني ١٠ صفحة رقم ٣٣١ بتاريخ ١٩٥٩/٢٤

نص المادة ١٨٤٣ من القانون المدني اليوناني فيما ورد به من ذكر سبب الحرمان في ذات الوصية يفيد ضرورة إعماله لتعلقه بانتقال الحقوق في التركات بطريق الأثر لمن لهم الحق فيه شرعاً - فإذا لم يذكر سبب الحرمان في الوصية فلا مسيل إلى إثباته ، و من ثم لا يقبل من الطاعنتين الدليل على سبب الحرمان .

" إن المحاماه تسمو إلى أعلى درجات الرفعه

دون أن تفقد شيئاً من حرياتهما الأصلية أنها تستطيع

أن تجعل من الإنسان رجلاً نبيلاً دون نظر إلى مولد ، و ثرياً

دون مال و رقيقاً دون أتعاب ، و سعيداً دون حاجة إلى ثروة "

" نيبان نقيب المحامين الأسبق بفرنسا "

أحوال شخصية للمسلمين

* الموضوع الفرعي : آثار عقد الزواج :

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٢٠٦ بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٦

الدعوى يطلب عدم تعرض الزوجة لزوجها فى أمور الزوجية بموجب عقد زواج معين يتسع نطاقها لبحث ما إذا كانت عقدة النكاح بينهما فى زواج سابق قد انحلت عند عقد الزواج أم أنها كانت قائمة وقت إبرامه لما يترتب على قيامها فى هذه الحالة من ورود الزواج الثانى على غير محل وبقاء الآثار المترتبة على الزواج الأول من حقوق و إلتزامات متبادلة بين الزوجين .

* الموضوع الفرعي : إثبات الطلاق :

الطعن رقم ٣١ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٩٥٩ بتاريخ ١٩٨٤/٤/١

المقصود بدعوى الطلاق التى يراد بها إنهاء علاقة الزوجية إنهاء منتجاً لآثاره المقررة فى القانون سواء رفعت بطلب إيقاف الطلاق أو إثبات وقوعه ، و على ذلك فإن النص فى الفقرة السادسة من المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أنه " " يسرى على الدعوى بإثبات الطلاق ، و هذا يتفق و الغرض من النص و هو - و على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - تجنب الطوائف التى لا تدين بوقوع الطلاق المشقة و الحرج تزولاً على إحترام مختلف الشرائع ، و فى القول بقصر النهى عن سماح الدعوى الوارد بالنص على الدعوى بطلب إيقاف الطلاق تفويت لذلك الغرض لما فيه من إجازة الطلاق عند تلك الطوائف بطريق الحكم بإثبات وقوعه بينها .

* الموضوع الفرعي : أثر التفويض فى الصلح :

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٧٥٢ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٥

التفويض فى الصلح يستيع التفويض برفضه ، لما كان ذلك و كان البين من الأوراق أن وكيل المظلمون عليها المفوض بالصلح قد رفضه ، فإن ذلك لا يكفى لإثبات عجز المحكمة عن الإصلاح بين الزوجين .

* الموضوع الفرعي : أثر الحكم بعدم دستورية نص شرعى :

الطعن رقم ٧٢ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٦٥١ بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٨

النص فى المادة السابعة من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية على أن " ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية و يعمل به من تاريخ نشر الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ و ذلك عدا حكم المادة

٢٣ مكرراً فيسرى حكمها في اليوم التالي لتاريخ نشره ، يدل - و على ما أوضحت عنه الأعمال التحضيرية لهذا القانون - على أن المشرع قد استهدف بتقرير الرجعية لأحكامه التي جاءت متفقة مع القواعد المقررة بقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ المقضى بعدم دستوريته لعب لحق بإجراءات إصداره و إسناد سريانها إلى تاريخ نشر الحكم القاضي بعدم دستوريته أن تسرى هذه الأحكام على المراكز القانونية التي تكونت في ظل العمل بالقانون القديم و لم يصدر بتقريرها أحكام حائزة لقوة الأمر المقضى و ذلك تحقيقاً للعدالة و التسوية بين أصحاب الحقوق الشرعية التي قننت بالقرار بقانون المشار إليه ، سواء من تمكن منهم من إستصدار حكم بات بها قبل صدور الحكم بعدم دستوريته و من لم يتمكن من ذلك و هو ما يؤيده أن المشرع لم يحدد لرجعية القانون الجديد رغم تضمنه في الجملة ذات القواعد المقررة بالقانون القديم اليوم التالي لنشر الحكم بعدم دستورية الأخير بإعتباره اليوم الذي ينتهي فيه العمل به و إنما حدد لها يوم نشره أى في وقت كانت أحكام القانون القديم فيه سارية مما يكشف عن رغبته في توفير الإستمرارية لهذه الأحكام بعد تلافي العيب الذي شاب إجراءات إصداره وإخضاع الوقائع الناشئة في ظله للقواعد المماثلة المقررة في القانون الجديد إذا لم يكن قد صدر بشأنها حكم حائز لقوة الأمر المقضى ، إذ كان ذلك و كانت المادة ١٨ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ - الذي يحكم واقعة الدعوى - توجب فرض متعة للزوجة المدخول بها في زواج صحيح إذا طلقها زوجها دون رضاها و لا بسبب من قبلها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد إستحقاق المطعون عليها المتعة المقضى بها على سند من أن الطاعن طلقهما في ١٩٨٠/٦/١ دون رضاها و لا بسبب من قبلها يكون قد إنتهى إلى نتيجة صحيحة في القانون و لا يعيبه أنه لم يعرض في قضائه لأحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ و سريانه على واقعة الدعوى دون القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ المحكوم بعدم دستوريته و الذي أمتنع تطبيقه عليها من اليوم التالي لنشره في الجريدة الرسمية في ١٩٨٥/٥/١٦ طالما أن ذلك القصور في الأسباب القانونية ليس من شأنه أن يغير وجه الراى في الدعوى و أن لمحكمة النقض أن ترد الحكم إلى الأساس الصحيح في القانون .

الطعن رقم ٢٢٨٧ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٤١ صفحة رقم ١٣٩ بتاريخ ١٩٩٠/٥/١٥

- المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية و أخذاً بمفهوم المادة السابقة منه يسرى على المراكز القانونية التي تكونت في ظل العمل بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ و الذي حكم بعدم دستوريته طالما لم يصدر بتقريرها أحكام حائزة لقوة الأمر المقضى .

- النص في الفقرتين الأولى والرابعة من المادة ١٨ مكرر ثالثاً من المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضاف بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بأن "على الزوج المطلق أن يهيئ لصغاره من مطلقة و لحاضتهم المسكن المستقل المناسب ، فإذا لم يفعل خلال مدة العدة إستمروا في شغل مسكن الزوجية المؤجر دون المطلق مدة الحضنة فإذا إنتهت مدة الحضنة للمطلق أن يعود للمسكن " و في الفقرة الأولى من المادة ٢٠ من المرسوم بقانون المذكور المعدلة بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على أن " ينتهي حق حضنة النساء ببلوغ الصغير من العاشرة و بلوغ الصغيرة إثنين عشر سنة " مفاده أن الحضنة التي تخول الحاضنة مع من تحضنهم الحق في شغل مسكن الزوجية دون الزوج المطلق هي الحضنة التي تقوم عليها النساء لزوماً خلال المرحلة التي يعجز فيها الصغار عن القيام بمصالح البدن وحدهم ، و أن حق الحضنة في شغل مسكن الزوجية يسقط ببلوغ المحضون هذه السن كل بحسب نوعه ذكر كان أو أنثى و حينئذ يعود للزوج المطلق حقه في الإنتفاع بالمسكن ما دام له من قبل أن تحفظ به قانوناً .

الطعن رقم ٨٩ لسنة ٥٨ مكتب قني ٤٢ صفحة رقم ١٩٤ بتاريخ ١٥/١/١٩٩١
المقرر في قضاء هذه المحكمة أن القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية و أخذاً بمفهوم المادة السابعة منه يسرى على المراكز القانونية التي تكونت في ظل العمل بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ الذي حكم بعدم دستوريته لما لم يصدر بقريرها أحكام حائزة لقوة الأمر المقضي .

الطعن رقم ١٠ لسنة ٥٩ مكتب قني ٤٢ صفحة رقم ٩٢١ بتاريخ ٢٣/٤/١٩٩١
مفاد المادة السابعة من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ الصادر بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن تسرى أحكام هذا القانون على المراكز القانونية التي تكونت في ظل العمل بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٨٩ طالما لم يصدر بقريرها أحكام حائزة لقوة الأمر المقضي .

* الموضوع الفرعي : أثر نقض الحكم :

الطعن رقم ٣ لسنة ٤٧ مكتب قني ٢٩ صفحة رقم ١٦٠٤ بتاريخ ٢٨/٦/١٩٧٨
١) مفاد المادة ٢/٢٦٩ من قانون المرافعات أنه إذا نقض الحكم و أحيلت القضية إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه لتحكم فيها من جديد بناء على طلب الخصوم فإنه يتحتم على تلك المحكمة أن تتبع حكم محكمة النقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها هذه المحكمة ، و كان يقصد بالمسألة القانونية في هذا المجال أن تكون قد طرحت على محكمة النقض و أدلت برأيها فيها عن

قصد و بصر فلاكتسب حكمها قوة الشيء المحكوم فيه بشأنها في حدود المسألة أو المسائل التي تكون قد بنت فيها بحيث يتمتع على محكمة الإحالة عند إعادة نظر الدعوى المساس بهذه الحجية ، و كان لمحكمة الإحالة بهذه المثابة الحق في أن تبني حكمها على فهم جديد لواقع الدعوى تحصله حرة من جميع عناصر التحقيق أو على توجهات قانونية يقتضيها هذا الفهم غير التي جاءت بالحكم المطعون فيه و إستوجبت نقضه . لما كان ذلك و كان البين من حكم محكمة الإستئناف الصادر في ١٩٦٦/١٢/٣١ أنه بعد أن خلص إلى أنه يانضمام المطعون عليه إلى السريان الأرثوذكس أصبح يخالف طائفة و ملة عن زوجته المطعون عليها ، و إنتهى رغم ذلك إلى إلغاء حكم محكمة أول درجة والقضاء بعد سماع دعوى التطلق على سند من عدم الإعتداد بهذا التغير لحصوله أثناء سير النزاع في دعوى النفقة المرددة بين طرفي التداعي و السابقة على دعوى التطلق و كان الثابت من حكم محكمة النقض الصادر في الطعن رقم أن سبب النعي الوحيد أنصب على تعيب قضاء محكمة الإستئناف آنف الإشارة بصدد تحديد الوقت الذي ينبغي أن يحصل فيه التنفيذ و نقضته المحكمة تأسيساً على أن الشارع إتخذ من سير الدعوى يانقضاء الخصومة لا من مجرد قيام النزاع نطاقاً يتحدد به الإختصاص والقانون الواجب التطبيق ، فإن تحديد ميقات التنفيذ هو وحده و بذاته المسألة القانونية التي حسمتها محكمة النقض و التي يعين على محكمة الإحالة إلتزام رأيها فيها . و لا يسوغ القول بأنها تستطيل إلى الإدلاء بالرأى في إختلاف الطائفتين خاصة و أنه طالما أن المطعون عليه هو الذي طعن على الحكم في المرة الأولى و حكم بقبول طعنه فإن حق الطاعن يتجدد في التمسك بعدم وقوع الإختلاف في الملة والطائفة أمام محكمة الإحالة بمجرد نقض الحكم الذي كان صادراً لمصلحتها في موضوع الدعوى تبعاً لأنه لم يكن يجوز لها عند طعن المطعون عليه في حكم محكمة الإستئناف الأول المشار إليه أن ترفع طعناً آخر يناقض به هذا الحكم من قيام إختلاف بينها و بين المطعون عليه في الملة و الطائفة لإنعدام مصلحتها فيه و يكون القول بالبت في هذه النقطة بإعتبارها مسألة قانونية في معنى المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات تنطوي على مجاوزة لمراد حكم النقض .

- ٢) المقرر في قضاء هذه المحكمة أن طائفة السريان الأرثوذكس تختلف عن طائفة الأقباط الأرثوذكس و أن لكل منهما مجلسها الملي قبل إلغاء المحاكم الملية فإن إنضمام المطعون عليه إلى طائفة السريان الأرثوذكس و إنسلاخه من طائفة الأقباط الأرثوذكس التي بقيت عليها زوجة الطاعن يعتبر تغييراً للملة و الطائفة يجوز تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وفق المادتين السادسة و السابعة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ و لا إعتداد بالقول بأنهما يتبعان مذهباً واحداً هو المذهب المسيحي الأرثوذكسي
- ٣) السلطات الممنوحة لرجال الدين المسيحي و التي لازالت باقية لهم رغم إلغاء المحاكم الملية

بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ٤١٢ لسنة ١٩٥٥ إنما تتمثل في السلطان الكهنوتى المستمد من الرب الذى يقوم عليه النظام الكنسى بما يفرضه لرجال الدين من حقوق وإميازات و ما يوجب على المؤمنين بهذا النظام من ولاء و خضوع ، و أبرز هذه السلطات الباقية التى تتمتع بها الجهات الرئاسية الكنسية سلطة التعليم و سلطة منح الأسرار المقدسة و سلطة قبول أو رفض طلبات الإنضمام دون سلطة القضاء أو التشريع .

٤) إذا كان مناط ثبوت الشخصية الاعتبارية للهيئات و الطوائف الدينية عملاً بحكم المادة ٥٢ من القانون المدنى هو و على ما جرى به قضاء النقض إعتراف الدولة إعترافاً خاصاً بها سواء صراحة بصدر القانون أو ضمناً بالمصادقة على تمثيل الهيئة الدينية ، فإن ما تضمنته القرارات الصادرة من الرئاسة العليا لطائفتى الأقباط الأرثوذكس و السريان الأرثوذكس من أن الكنيستان شقيقتان متحدتان فى الإيمان و العقيدة و ليس بينهما أى فرق مذهبى أو خلاف عقائدى ، ليس من شأنه إدماج إحدى الطائفتين فى الأخرى أو إلغاء الإعتراف الذى قرره الدولة لأيهما ، و لا يندرج ذلك ضمن السلطات الدينية الخالصة الباقية لرجال الكنيسة إذ هى مزاج من الدين و من محاولة التحلل من أوضاع قانونية قائمة معترف بها بما لا يغير من بقاء قيام الخلاف بين الطائفتين .

١ - المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن طائفة السريان الأرثوذكس تختلف عن طائفة الأقباط الأرثوذكس و أن لكل منهما مجلسها الملى قبل إلغاء المحاكم المليية فإن إنضمام المطعون عليه إلى طائفة السريان الأرثوذكس و إنسلاخه من طائفة الأقباط الأرثوذكس التى بقيت عليها زوجة الطاعن يعتبر تغييراً للملة و الطائفة يجوز تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وفق المادتين السادسة و السابعة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ و لا إعتداد بالقول بأنهما يتبعان مذهباً واحداً هو المذهب المسيحى الأرثوذكسى .

٢) السلطات الممنوحة لرجال الدين المسيحى و التى لازالت باقية لهم رغم إلغاء المحاكم المليية بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ٤١٢ لسنة ١٩٥٥ إنما تتمثل فى السلطان الكهنوتى المستمد من الرب الذى يقوم عليه النظام الكنسى بما يفرضه لرجال الدين من حقوق و إميازات و ما يوجب على المؤمنين بهذا النظام من ولاء و خضوع ، و أبرز هذه السلطات الباقية التى تتمتع بها الجهات الرئاسية الكنسية سلطة التعليم و سلطة منح الأسرار المقدسة و سلطة قبول أو رفض طلبات الإنضمام دون سلطة القضاء أو التشريع .

*** الموضوع الفرعي : إختصاص المجالس الحسبية :**

الطعن رقم ١ لسنة ٢١ مكتب قني ٣ صفحة رقم ٧١١ بتاريخ ١٩٥٢/٣/٢٧

متى كانت المادة المعروضة على المحكمة الحسبية و التي أصدرت فيها الحكم المطعون فيه هي مادة حساب و صدر الحكم من محكمة أول درجة على هذا الاعتبار و قبل الإستئناف من الطاعن على هذا الاعتبار كذلك فتكون المحكمة بذلك قد إعتبرته فعلا خصما في دعوى الحساب و من ثم يكون الدفع بعدم جواز الطعن بطريق النقض على إعتبار أن المادة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه لم تكن مادة حساب في معنى المواد ٢٤ ، ٥٥ ، ٧٨ ، من قانون المحاكم الحسبية رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ في غير محلة . أما بالنسبة لما قبل تبريرا لهذا الدفع من أن الطاعن إنما كان يقدم الحساب إلى المحكمة الحسبية بصفته مديرا للشركة التي للقاصر نصب فيها و أن تقديم الحساب بهذا الإعتبار لا يعدو كونه مجرد إخطار للمحكمة الحسبية عن حالة أموال القاصر في الشركة و أداء للإلتزام المفروض عليه بوصفه مديرا للشركة بأن يقدم إلى الشركاء حسابا عن إدارته فإذا رأت المحكمة الحسبية عدم الموافقة على حسابه فلا يكون لها إلا أن تأمر الوصي باتخاذ الإجراءات القانونية قبل مدير الشركة لدى المحكمة المختصة . هذا القول و إن كان من شأنه أن يبرز وجه عدم إختصاص المحكمة الحسبية بالفصل في النزاع الذي أثير من الطاعن في أثناء نظر الحساب موضوع البحث إلا أنه لا يغير من حقيقة وصف المادة الأصلية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه من أنها كانت مادة حساب و إن كانت المحكمة الحسبية قد تجاوزت سلطتها بالفصل في منازعات تولدت عن هذا الحساب لم يكن من إختصاصها الفصل فيها .

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٥ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٩٥٧ بتاريخ ١٩٣٥/١٢/٥

إن المادة الثالثة من المرسوم بقانون الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بشأن ترتيب المجالس الحسبية و المادتين ٢١ و ٢٤ منه واضحة الدلالة في أن مراقبة أعمال الأوصياء و القامة و الوكلاء و فحص حساباتهم لا يختص به سوى المجالس الحسبية دون مجالس الطوائف التي كان لها مشاركة في هذا الإختصاص من قبل و دون المحاكم العادية أيضاً . فتمت نظرت هذه المجالس عمل أيهم و أجازته و متى فحصت حساب أيهم و إعتدته ، فإن إجازتها للعمل و إعتمادها للحساب يعتبران حجة نهائية للمتولى يحتج بها على عديم الأهلية كأنها صادرة منه و هو ذو أهلية تامة . و متى قام متولى شان عديم الأهلية بواجبه من تقديم الحساب السنوي أو النهائي للمجلس الحسبي فقط سقط عنه واجب تقديم الحساب و لا يمكن مطالبة مرة أخرى لدى القضاء بتقديم هذا الحساب . على أنه إذا كان طلب الحساب من جديد محظوراً بعد تقديم الحساب مرة أولى للجهة المختصة ، و إذا كان محظوراً أيضاً الرجوع

للمناقشة في عموم أرقام الحساب بعد أن حصلت تلك المناقشة مرة أولى و تقررت نتيجته النهائية تقريراً هو حجة على طرفيه ، فإن من غير المحظور قانوناً الرجوع للحساب المعتمد لتصحيح ما يكون وقع في أرقامه من خطأ عملياته الحسابية أو للظن في أرقام خاصة بعينها من أرقامه تكون قائمة على غلط مادي أو تدليس أو تزوير .

الظن رقم ٤٩ لسنة ١٠ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٢٩٣ بتاريخ ١٢/٢٦/١٩٤٠
ليس للمجلس الحسى بعد أن ينظر عمل الوصى ويحيزه ، أو يفحص الحساب ويعتمده ، أن يرجع عما قرره ما لم تظهر أسباب جديدة تسوغ ذلك .

* الموضوع الفرعى : إختصاص المحاكم الشرعية :

الظن رقم ٧ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ١٥٦ بتاريخ ١/٥/١٩٥٠
إنه لما كانت المادتان ١٥ ، ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم التى كان معمولاً بها - أولاهما تمنع المحاكم المدنية من نظر أية دعوى لا تكون بذاتها من إختصاصها ، و الثانية تحظر عليها الفصل فى مسائل الأحوال الشخصية و تأويل الأحكام الصادرة فيها من الجهات الممهودة إليها بنظرها ، و كان حكم الطاعة حكماً فى مسألة هى بلا جدال من صميم الأحوال الشخصية ، لا يمس حقاً مالياً ولا يحتمل تنفيذاً على المال ، فإن أى نزاع يقوم بشأن هذا الحكم لا تختص به المحاكم المدنية .

الظن رقم ٢ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٥ بتاريخ ١/١٨/١٩٦٦
إذ نصت المادة الرابعة من القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المليية على أن تشكل بالمحاكم الوطنية دائرة جزئية وإبتدائية وإستئنافية لنظر قضايا الأحوال الشخصية والوقف التى كانت من إختصاص المحاكم الشرعية أو المجالس المليية فإن مفاد ذلك أن دوائر الأحوال الشخصية التى شكلت طبقاً لهذه المادة تعتبر من دوائر المحاكم وتابعة لها .

الظن رقم ٢٧ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٤٣٠ بتاريخ ١٢/٥/١٩٨١
أوجبت المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ أن تصدر الأحكام فى المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف التى كانت أصلاً من إختصاص المحاكم الشرعية طبقاً لما هو مقرر فى المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم المذكورة و التى تقضى بأن " تصدر الأحكام طبقاً للمدون فى هذه اللائحة و لأرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة " .

الظن رقم ١٠ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٢٠٥ بتاريخ ٤/٢١/١٩٨١
إذ كان المقرر وفقاً لنص المادة ٦ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية و المليية و المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وجوب إصدار الأحكام فى المنازعات المتعلقة

بالأحوال الشخصية والوقف التي كانت أصلاً من إختصاص المحاكم الشرعية طبقاً لأرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة فيما عدا الأحوال التي ترد بشأنها قواعد قانونية خاصة فيجب أن تصدر الأحكام فيها طبقاً لتلك القواعد ، فإن الحكمين المطعون فيهما إذ خالفا مقتضى نص المادة الأولى من القانون ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ المعدلة وقضيا للمطعون ضدها بما لم تكن قبضته من غلة الوقف التي تحققت فى المدة من ١٩٥٤/٢/١ وهذا تاريخ تالى للعمل بالقانون ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ حتى تغير المصرف إلى جهة بر أخرى ، يكونان قد أخطأ فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٢٥٢ بتاريخ ١٩٨١/١٢/١
مسائل الأحوال الشخصية لا تخضع لأحكام هذا القانون وإنما تسرى عليها الأحكام المقررة بلاحقة ترتيب المحكمة الشرعية وأرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة ما عدا الأحوال التى تنص فيها فى قوانين الأحوال الشخصية على قواعد خاصة وذلك إعمالاً لنص المادة ٢٨٠ من اللائحة المذكورة والمادة ٦ من القانون ٤٦٢ / ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية .

* الموضوع الفرعى : إختصاص المحاكم الوطنية :

الطعن رقم ٢١ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٤٧ بتاريخ ١٩٤٦/١/١
إن إختصاص المحاكم المختلطة بمسائل الأحوال الشخصية يتحقق بوالى شرطين : الأول أن يكون طرفا الخصومة كلاهما أو أحدهما أجنبياً ، والثانى أن يكون القانون الواجب التطبيق على النزاع قانوناً أجنبياً أما المحاكم المصرية للأحوال الشخصية فتكون مختصة بالنسبة إلى الأجانب فى حالة ما يكون القانون الواجب التطبيق غير أجنبى أو فى حالة ما يكون هؤلاء الأجانب منتسبين إلى أديان ومذاهب أو ملل لها محاكم أحوال شخصية مصرية . و لما كان الإختصاص يعين هكذا بالقانون الواجب التطبيق وكان القانون الواجب التطبيق فى المسائل الخاصة بعلاقات الزوجين - ومنها النفقة - هو قانون بلد الزوج وقت الزواج ، وذلك بنص المادة ٢٨ من لائحة تنظيم المحاكم المختلطة والمادة ٣ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٣٧ - لما كان ذلك كانت الدعوى التى يرفعها إيطالى على مطلقة لإبطال نفقتها المحكوم بها عليه من إختصاص المحاكم المختلطة - دون المحاكم الشرعية - و لو كان الزوج قد دخل الإسلام بعد الزواج . و لا محل للتحدى هنا بقاعدة المحافظة على النظام العام بمقولة إن دخول الزوج فى الإسلام يجعل القانون الواجب تطبيقه على أحواله الشخصية كلها هى الشريعة الإسلامية لا القانون الأجنبى ، فإن مجال هذه القاعدة هو خصوص النظام العام ، والعمل بها إنما يكون على قدر ما تقتضيه مراعاة النظام العام فى كل حالة . وإبطال نفقة المطلقة المسيحية على زوجها المسلم أو عدم إبطالها لا يمس النظام العام المصرى فى شئ ، و من ثم كان إسلام الزوج لا يترتب عليه فى خصوص

مسألة النفقة بالذات أن تكون الشريعة الإسلامية هي الواجبة التطبيق دون قانون بلد الزوج وقت الزواج
الطعن رقم ٥٤ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٣٩٠ بتاريخ ١٩٤٧/٤/٣
إن مسائل الهبة في نظر الشارع ليست كلها من الأحوال الشخصية ولا هي كلها من الأموال العينية
و من ثم كانت الهبة محكومة بقانونين لكل مجاله في التطبيق : القانون المدني فيما أورده من أحكام لها
بالذات مكملتها بالأحكام العامة للإلزامات ، و قانون الأحوال الشخصية في غير ذلك من مسائلها .
و إذا كان القانون المدني لم يتعرض بنطاق إلى أمر الرجوع في الهبة و ليس فيما وضعه لها و لأسباب
إنقال الملكية و زوالها من نصوص ، و لا فيما أورده للإلزامات من أحكام عامة ، ما ينافي الرجوع في
الهبة كان لا مندوحة عن الرجوع في هذا الأمر إلى قانون الأحوال الشخصية ، سافرة كانت الهبة أو
مستورة .

و على ذلك فالحكم الذي يقضى بوقف الفصل في طلب ثبوت ملكية عين مبيعة بعقد يستر هبة رجع لها
البائع حتى تفصل جهة الأحوال الشخصية في أمر الرجوع عن الهبة لا يكون مخالفاً القانون .

*** الموضوع الفرعي : أسباب صحة الزواج :**

الطعن رقم ١٠ لسنة ٢٩ مكتب فني ١٣ صفحة رقم ٧٢ بتاريخ ١٩٦٢/١/١٧
من المقرر شرعاً أن الوعد و الاستعداد لا يتعد به زواج ، و أن الزواج لا يصح تعليقه بالشروط و لا
إضافته إلى المستقبل .

الطعن رقم ٢ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٦ صفحة رقم ٥١٥ بتاريخ ١٩٦٥/٤/٢٨
من شروط صحة الزواج محلية المرأة وأن لا يقوم بها سبب من أسباب التحريم ومنها الجمع بين
الأخوين والمحققون من الحنفية على إنه إذا تزوج إحداها بعد الأخرى جاز زواج الأولى وفسد زواج
الثانية وعليه أن يفارقتها أو يفرق القاضي بينهما ، فإن فارقها قبل الدخول فلا مهر ولا عدة ولا تثبت
بينهما حرمة المصاهرة و لا النسب و لا يتوارثان ، و إن فارقها بعد الدخول فلها المهر وعليها العدة
ويثبت النسب ويعزل من إمرأته حتى تنقضي عدة أختها - وإذا كان الحكم المطعون فيه قد جرى في
قضائه على اعتبار عقد زواج الثانية باطلاً ولا يثبت به نسب فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في
تطبيقه .

الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٣ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ١٨١١ بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٧
الزواج الذي لا يحضره شهود هو زواج فاسد وبالدخول الحقيقي ترتب عليه آثار الزواج الصحيح
ومنها النسب .

الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٥٨٥ بتاريخ ١٩٦٧/٢/٨

المسلمة لا تتزوج إلا مسلماً ، و زواج المسلمة بغير المسلم حرام باتفاق - لا يتعقد أصلاً ولا يثبت منه النسب .

الطعن رقم ١٨ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٠٥٣ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٣١

- الرجعة عند الحنفية هي إستدامة ملك النكاح بعد أن كان الطلاق قد حدده بانتهاء العدة ، فهي ليست إنشاء لعقد زواج بل إمتداد للزوجة القائمة ، و تكون بالقول أو بالفعل ، و لا يشترط لصحتها الإشهاد عليها و لا رضا الزوجة و لا علمها ، مما لا يلزم لسماع الدعوى بها أن تكون ثابتة بوثيقة رسمية على نحو ما إستلزمته الفقرة الرابعة من المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية بالنسبة لدعوى الزوجة و ذلك تحقيقاً لأغراض إجتماعية إستهدفها المشرع من وضع هذا الشرط بالنسبة لعقد الزواج و هو ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للاتحة الشرعية .

- المستقر عليه شرعاً أنه إذا اختلف الزوجان فى صحة الرجعة فإدعى الزوج أنها صحيحة لأنها وقعت فى العدة و أنكرت هى ذلك لأنها وقعت بعد انقضاء العدة ، فالقول للزوجة يمينها إن كانت المدة بين الطلاق و بين الوقت الذى تدعى فيه انقضاء عدتها يحتمل ذلك ، و كانت العدة بالحيض ، لأن الحيض و الطهر لا يعلم إلا من جهتها ، و أقل مدة للعدة بالحيض فى الراجع من مذهب أبى حنيفة ستون يوماً . و إذ خلص الحكم المطعون فيه إلى أن الرجعة وقعت صحيحة قبل انقضاء العدة ، و إستدل على ذلك بما أثبت الزوج أسفل طلبات الحج الثلاثة التى قدمتها الزوجة بعد الطلاق الرجعى من عبارات تتضمن إنها " زوجته " و يوافق على سفرها بهذه الصفة إلى الأقطار الحجازية ، و أن الرجعة قد صادفت محلاً لأن الزوجة لم تنكر على الزوج صحتها و صادقت عليها بتقديم الطليين الأولين للحج بعنوان منزل الزوجية الذى يقيمان فيه مما يفيد قيام المعاشرة الزوجية ، و بتقديمها هذه الطلبات الثلاثة فى فترات متفاوتة إلى الجهات المختصة لإتمام الإجراءات المطلوبة بشأنها بعد أن أثبت الزوج عليها العبارات التى تتضمن موافقته على سفرها بصفتها زوجته ، و أن هذا الإقرار من الزوجة بصحة الرجعة لا يقبل الرجوع فيه ، لأنه تعلق به حق الغير " الزوج " و هو إستخلاص موضوعى إستند فى الحكم إلى أسباب ساقطة تكفى لحمله ، و من ثم فإن النعى على الحكم المطعون فيه يكون على غير أساس .

- إذ خلص الحكم إلى أن المطعون عليه الأول " الزوج الأول " قد أثبت صحة الرجعة ، فإن زوجته بالتوفاة تظل قائمة رغم زواجها بغيره ، و يعتبر الزواج الثانى غير صحيح ، لا يثبت به توارث بين الزوجين ، و يكون ما أقربت به الزوجة فى وثيقة زواجها من الطاعن " الزوج الثانى " بانقضاء عدتها من المطعون عليه الأول و عدم زواجها من بعده ، إقراراً يتعلق بإبطال حق الغير - و هو المطعون عليه

الأول - وهي لا تملكه فلا يعتبر ، و لا محل للتحدى بدلالة المستندات التي تشير إلى إقامة المتوفاة "الزوجة" مع الطاعن ، لأن ذلك ليس من شأنه تصحيح الزواج الثاني .

الطعن رقم ٧ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ٢٥١ بتاريخ ١٤/٢/١٩٧٣
الرأى فى المذهب الحنفى أنه إذا زوج المعتوه نفسه أو وزجه وليه الأبعد مع وجود الأقرب ، فإن عقد الزواج يكون موقوفاً على إجازة الولي الأقرب ، فإن أجازته نفذ وإلا بطل ، و الإجازة تثبت بالصریح و بالضرورة و بالدلالة قولاً أو فعلاً ، و لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أن المرحوم ... زوج المعتوه بالمطعون عليها ، و هو من أقاربه البعدين ، و إعتبر الحكم أن الطاعن ، و هو شقيق المعتوه وولى النكاح الأقرب ، قد أجاز عقد الزواج دلالة بحضوره مجلس العقد ، و استتجاره مسكناً لشقيقه المذكور بعد الزواج للإقامة فيه مع زوجته ، و تردده عليهما فى ذلك المسكن و استلامه لشقيقه [المعتوه] من والد زوجته ، و تأخره فى رفع الدعوى ، و لما كانت هذه الأمور لا تدخل فى مفهوم الإجازة دلالة بمعناها الشرعى ، إذ لا تحمل أى معنى مشترك من المعانى التى وضعت لإجازة عقد الزواج ، و ليست شرطاً له و لا ركناً فيه و لا أثراً من آثاره ، و لا يوجد فيها معنى ثابت للإجازة ثبوتاً قطعياً لا يحتمل الشك ، بل تحتمل أكثر من احتمال ، لأن مكوت ولى النكاح فى مجلس عقد زواج محجوره ، لا يكون رضا إذ يحتمل الرضا و يحتمل السخط ، و لأن تأجير الطاعن مسكناً للمعتوه بعد الزواج و زيارته فيه و إستلامه من والد الزوجة ، أمور يباشرها ولى النفس باعتبار أنها من لوازم ولاية الحفظ و مقتضياتها الواجبة عليه نحو محجوره أو بدافع الشفقة عليه ، و لأن مضى المدة مهما طال أمدھا لا يعتبر إجازة لطريق الدلالة من الولي الأقرب لعقد زواج المعتوه ، و ذلك ما لم يكن قد جرى عرف مخالف اعتبرھا إجازة بالدلالة .

الطعن رقم ٣ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ٦٠٢ بتاريخ ١/٢/١٩٧٦
- مفاد نص الفقرتين الأولى و الثانية من المادة ٩٩ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بالاتحة ترتيب المحاكم الشرعية و المقابلتين لذات الفقرتين من المادة ١٠١ من اللاتحة الشرعية الصادر بها الأمر العالى الرقم ١٨٩٧/٥/٢٧ و اللاتحة الشرعية الصادرة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٠٩ ، ٣١ لسنة ١٩١٠ - أن المشرع بالنظر لما أثبتته الحوادث من أن الزوج كثيراً ما يدعى زوراً طمعاً فى المال أو رغبة فى النكاح و التشهير ، يشترط وجود مسوغ لسماع دعاوى الزوجية عند الإنكار ، و لئن لم تكن لمة لاتحة تنقيد سماع الدعوى بالنسبة لوقائع الزوج السابقة على سنة ١٨٩٧ بحيث تبقى قواعد الإثبات فيها على أصلھا فى الفقه الحنفى ، مما مؤداه ثبوت الزواج عند النزاع بشهادة الشهود و بالنصاب

العادى . إلا أنه إذا أقيمت الدعوى من أحد الزوجين فيكفى فيها بشهادة الشهود بشرط أن تكون الزوجية معروفة بالشهرة العامة ، أما إذا أقيمت من غيرهما بعد وفاتهما أو وفاة أحدهما ، فلا تسمع إلا إذا كانت مؤيدة بأوراق خالية من شبهة التزوير ، و لم يورد القانون تحديداً لماهية هذه الأوراق فيترك أمر تقديرها للقاضى .

– اللائحة الشرعية الصادرة فى ١٧/٦/١٨٨٠ – بفرض أنه كان معمولاً بها عند عقد الزواج محل النزاع – تضمنت نصوعاً تشير إلى ضرورة توثيق عقود الزواج إلا أن نفاقها مقصوراً على كيفية التوثيق و ما ينهى على المأذونين مراعاته عند مباشرتها دون أن تضع قيوداً على سماع دعوى الزوجية تاركة أمر إثباتها لأحكام المذهب الحنفى .

الطعن رقم ١٩ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٠٨٤ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٢٧
و إن كان توثيق الزواج بغير المسلمات يخرج عن اختصاص المأذونين الشرعيين طبقاً للمادتين ١٨ ، ١٩ من لائحة المأذونين إلا أن عقد التصديق على الزواج – الذى قام به المأذون بين زوج مسلم وزوجة كناية – لم يقع باطلاً بطلاناً جوهرياً إذا إتفق المتعاقدان فيه على الزواج ، و إن كان من الجائز أن يطرأ عليه البطلان حين يتضح أن الزوجة لم تكن مسلمة و أنه لم تتبع الإجراءات الخاصة بالشكل الذى أوجب القانون إتباعها ، و يجوز إثبات ذلك بكافة طرق الإثبات إعتبار بأن ديانة الزوجة و إعتبارها مسلمة ضمناً تبعاً لتوثيق عقد الزواج بمعرفة المأذون لا يمكن إعتبارها من البيانات التى قام بها محرره فى حدود مهمته .

الطعن رقم ٦١ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٥٤١ بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٩
الحكم النهائى بثبوت نسب الصغير إلى الطاعن لم يخالف نصاً فى القرآن أو السنة أو إجماع الفقهاء لأن عقد زواجه بالمطعون عليها – وفق ما ثبت بالحكم و على أوجه الأقوال من مذهب أبى حنيفة – يكون فاسداً طالما أن المطعون عليها كانت جاهلة بالحرمة فيرتب على الدخول بها آثاره و منها ثبوت النسب .

الطعن رقم ١١٤ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٢٠٢ بتاريخ ١٩٩١/١/١٥
المقرر فى فقه الأحناف لكى يكون الزواج صحيحاً له وجود يحترمه الشارع و يرتب عليه آثاره الشرعية أن تكون المرأة محلاً لعقد الزواج عليها بالنسبة لمن يريد زواجها ، و أن يحضر زواجهما شاهدان . لما كان ذلك و كان زنا الزوجة – إن ثبت – لا يؤثر فى محليتها لزوجها و لا يحرمها عليه أو يطل عقد زواجهما و كان الثابت من الأوراق أن عقد زواج الطاعنة بالمطعون ضده تم صحيحاً فإن الحكم المطعون فيه إذ أيد حكم محكمة أول درجة فيما ذهب إليه من أن زنا الزوجة يؤدى إلى بطلان زواجهما

لأنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

*** الموضوع الفرعي : إستئناف الحكم الشرعي :**

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٤٤ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ٥٥٦ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢٣

المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن مفاد المادتين ٥ ، ١٣ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ أن المشرع استبقى إستئناف الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية و الوقف التي كانت من إختصاص المحاكم الشرعية محكوماً بذات القواعد التي كانت تحكمه إلغاء هذه المحاكم و الوارد في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ لا بقواعد أخرى من قانون المرافعات و أن هذه اللائحة لا تزال هي الأصل الأصل الذي يجب إلتزامه و يتعين الرجوع إليه للتصرف على أحوال إستئناف هذه الأحكام و ضوابطه و إجراءاته ، لما كان ذلك و كان الإستئناف يعتبر مرفوعاً و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - و تنصل به محكمة الإستئناف بتقديم صحيفة إلى قلم الكتاب في الميعاد المحدد بالمادة ٣٠٧ من اللائحة ، و بقيده في الجدول في الميعاد المحدد في المادة ٣١٤ منها ، أما اعلان الصحيفة للخصم لتقوم الخصومة بينه و بين المستأنف فهو إجراء لم يحدد له القانون ميعاداً ، إذ للمستأنف أن يقوم به أو يقوم به قلم الكتاب بعد قيد الدعوى ، لما كان ما تقدم و كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر و أستوجب إتمام هذا الإعلان خلال الثلاثة أشهر التالية لتقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب و رتب على مخالفة إعتبار الإستئناف كأن لم يكن بالتطبيق لنص المادة ٧٠ من قانون المرافعات ، رغم أنه لا أنطباق لها ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه .

الطعن رقم ١٦ لسنة ٥٣ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ٥٢٧ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢١

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن إستئناف الأحكام الصادرة في قضايا الأحوال الشخصية التي كانت من إختصاص المحاكم الشرعية يخضع في إجراءاته للمواد الخاصة به الواردة في الفصل الثاني من الباب الخامس من الكتاب الرابع من المرسوم بقانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية إعتباراً بأنها الأصل الأصل الذي يجب إلتزامه و يتعين الرجوع إليه في التصرف على أحوال إستئناف هذه الأحكام و ضوابطه و إجراءاته .

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٥٣ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ١٩٣٠ بتاريخ ١٩٨٤/١١/٢٧

- المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد المادتين ٥ ، ١٣ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ أن المشرع استبقى إستئناف الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية و الوقف التي كانت من إختصاص المحاكم الشرعية محكوماً بذات القواعد التي كانت تحكمه قبل إلغاء هذه المحاكم والوارد في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ لا بقواعد أخرى

فى قانون المرافعات و أن هذه اللائحة لا تزال هى الأصل الأصل الذى يجب إتزامه و يتعين الرجوع إليه للتعرف على أحوال إستئناف هذه الأحكام و ضوابطه و إجراءاته .

– لائحة ترتيب المحاكم الشرعية لا تعرف طريق الإستئناف القرعى و لم تنص عليه و إنما هو إستثناء من القواعد العامة أجازته قانون المرافعات لمن فوت ميعاد الإستئناف أو قبل الحكم .

الطعن رقم ٥١ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٦٥٨ بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢٣

– مفاد المادتين ٥ و ١٣ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ – و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن المشرع إستبقى إستئناف الأحكام الصادرة فى مسائل الأحوال الشخصية و الوقف التى كانت من إختصاص المحاكم الشرعية – أو المجالس المليية – محكوماً بذات القواعد التى كانت تحكمه قبل إلغاء هذه المحاكم و الواردة فى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٤٤ لا بقواعد أخرى فى قانون المرافعات إعتباراً بأنها هى الأصل الأصل الذى يجب إتزامه و يتعين الرجوع إليه للتعرف على أحوال إستئناف هذه الأحكام و ضوابطه و إجراءاته .

– إلغيات الحكم عن رأى الذى أبدته النيابة قد دل على أنه لم يرد الأخذ به .

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٦٤٥ بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٨

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مفاد المادتين ٥ ، ١٣ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ أن المشرع إستبقى إستئناف الأحكام الصادرة فى مسائل الأحوال الشخصية و الوقف التى كانت من إختصاص المحاكم الشرعية أو المحاكم المليية محكوماً بذات القواعد التى كانت تحكمه قبل إلغاء هذه المحاكم و الواردة فى الفصل الثانى من الباب الخامس من الكتاب الرابع من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بترتيب المحاكم الشرعية بإعتبار أن هذه اللائحة هى الأصل الأصل الذى يجب إتزامه و يتعين الرجوع إليه للتعرف على أحوال إستئناف هذه الأحكام و ضوابطه و إجراءاته ، و النص فى المادتين ٣١٦ ، ٣١٩ من هذه اللائحة مؤداه – و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة – أن الحكم بإعتبار الإستئناف كأن لم يكن هو جزء تولفه المحكمة على المستأنف إذا تخلف عن حضور الجلسة الأولى المحددة بورقة الإستئناف لما يدل عليه تغييره عن حضورها أنه غير جاد فى طعنه فلا تلزم المحكمة بتحقيق موضوعه .

الطعن رقم ٨٩ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ١٩٤ بتاريخ ١٩٩١/١/١٥

– المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مفاد المادتين ٥ ، ١٣ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ أن المشرع إستبقى إستئناف الأحكام الصادرة فى مسائل الأحوال الشخصية و الوقف التى كانت من إختصاص المحاكم الشرعية محكوماً بذات القواعد التى كانت تحكمه قبل إلغاء هذه المحاكم و الواردة

في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ لا بقواعد أخرى في قانون المرافعات وأن هذه اللائحة لا تزال هي الأصل الذي يجب إلتزامه و يتبعن الرجوع إليه للتعرف على أحوال إستئناف هذه الأحكام و ضوابطه و إجراءاته .

– الإستئناف يعتبر مرلوغاً و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة تتصل به محكمة الإستئناف بتقديم صحيفته إلى قلم الكتاب في الميعاد المحدد بالمادة ٣٠٧ من اللائحة و بقيده في الجدول في الميعاد المحدد في المادة ٣١٤ منها ، أما إعلان الصحيفة للخصم لتقوم الخصومة بينه و بين المستأنف عليه فهو إجراء لم يحدد له القانون ميعاداً إذ للمستأنف أن يقوم به أو يقوم به قلم الكتاب بعد قيد الدعوى لما كان ذلك لأن المادة ٧٠ من قانون المرافعات لا يكون لها إنطباق في شأن إعلان صحيفة إستئناف الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية و الوقف و لا ترتب على الحكم عدم رده على دفاع الطاعن في هذا الخصوص و يكون النعي على غير أساس .

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٥٩ مكتب قني ٤٢ صفحة رقم ٤٠٥ بتاريخ ١٩٩١/٢/٥

النص في المادة ٣١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أن يحضر الخصوم أو وكلائهم في الميعاد المحدد بورقة الإستئناف و يعتبر المستأنف مدعياً " و في هذه المادة ٣١٩ على أنه " إذا لم يحضر المستأنف في الميعاد المحدد اعتبر الإستئناف كأن لم يكن . مفاده – و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة – أنه لا يحكم بإعتبار الإستئناف كأن لم يكن إلا إذا تخلف المستأنف عن الحضور بالجلسة الأولى المحددة لنظر الإستئناف و هي الجلسة المحددة بورقة الإستئناف .

*** الموضوع الفرعي : إسم الشهرة :**

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ١٦٧ بتاريخ ١٩٨٧/١/٢٧

لكل شخص أن يتخذ لنفسه اسماً غير الاسم المسمى به في شهادة الميلاد يذيعه في الناس بالطريقة التي يراها مادام هذا الاسم لم يكن معروفاً إنتحله قصداً لغرض خاص .

*** الموضوع الفرعي : إشهار الإسلام :**

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٦ مكتب قني ٢٠ صفحة رقم ٧٥١ بتاريخ ١٩٦٩/٥/٧

– لا وجه لتطبيق أحكام المادة ٨٩٦ من قانون المرافعات الخاصة بمحاولة التوفيق بين الزوجين متى كان الزوج قد أشهر إسلامه و طلق زوجته طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية قبل أن يرفع أى من الطرفين دعواه .

– الإعتقاد الديني من الأمور التي تبنى الأحكام فيها على الإقرار بظاهر اللسان و التي لا يجوز لقاضي

الدعوى - و على ما جرى به من قضاء محكمة النقض - أن يبحث في جديتها و لا بواعثها و دواعيها.

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٤١٧ بتاريخ ١١/١٢/١٩٧٤

- المستقر فى قضاء هذه المحكمة أن الاعتقاد الدينى من الأمور التى تبنى الأحكام فيها على الأقوال بظاهر اللسان ، و التى لا يجوز لقاضى الدعوى أن يبحث فى جديتها و لا فى بواعثها أو دواعيها .

- من المقرر شرعاً أنه إذا نطق المسيحي بالشهادتين و ثبت من وقائع الدعوى أنه ترك ديانته المسيحية نهائياً و صار مسلماً إسلاماً حقيقياً فإن ذلك كاف فى إعتباره مسلماً شرعاً و معاملته معاملة المسلمين و سريان أحكام الإسلام عليه بدون حاجة إلى إعلان هذا الإسلام رسمياً أو إتخاذ أى إجراء آخر لإعتباره فى عداد المسلمين .

- المفتى به فى الراجع من مذهب الحنفية هو صحة الإسلام بالشهادتين بلا تبىرى ، لأن النلفظ بالشهادتين أصبح علامة على الإسلام و عنواناً له . لما كان ذلك و كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بأن المتوفاه ماتت على دين الإسلام إستناداً إلى ما ثبت لديه من البينة الشرعية بأنها نطقت بالشهادتين و أنها كانت تؤدى بعض شعارات الدين الإسلامى من صلاة و صوم و تلاوة للقرآن ، و لم يجعل من النطق بالتبىرى من أى دين آخر شرطاً لإعتبارها مسلمة ، فإن الحكم لا يكون قد خالف القانون أو تنكب نهج الشرع الإسلامى .

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٢٨٤ بتاريخ ٢٩/١/١٩٧٥

الإعتقاد الدينى - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مسألة نفسانية و هو من الأمور التى تبنى الأحكام فيها على الإقرار بظاهر اللسان و التى لا يسوغ لقاضى الدعوى التطرق إلى بحث جديتها أو بواعثها و دواعيها . و لما كان والد المتوفاه قد أقر بأنه مسلم و نطق بالشهادتين بين يدى القضاء فإنه لا يجوز التعرض لحقيقة إسلامه و صحة إيمانه به .

الطعن رقم ١٦ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٦٨٧ بتاريخ ٢٦/٢/١٩٧٥

النص فى المادة ١٧٠ من قانون المرافعات على أنه " يجب أن يحضر القضاة الذين إشتراكوا فى المداولة تلاوة الحكم فإذا حصل لأحدهم مانع وجب أن يوقع مسودة الحكم يدل على أن المشرع قد توقع أنه قد يعرض للقاضى الذى اشترك فى وضع الحكم ما يحول بينه و بين حضوره بشخصه وقت تلاوته ، فاكفى بأن يوقع على المسودة على أن يبين فى الحكم أن القاضى الذى لم يحضر المنطق به قد اشترك فى المداولة و وقع على مسودته . و إلا كان باطلاً ، و لئن كان من المتعين أن يكون المانع القهرى الذى يجيز الاستعاضة بتوقيع القاضى مسودة الحكم عن حضوره شخصياً هو المانع المادى المجرد دون المانع القانونى الذى مبناه زوال صفة القاضى أو انتفاء ولايته لضرورة صدور الحكم ممن

يُصنف بوصف القاضي و لزوم ثبوت هذه الصفة له حتى النطق بالحكم كي يتوالى له مكتة الإصرار على رأيه أو العدول عنه حتى ذلك الوقت إلا أنه ليس يلزم الإفصاح في الحكم عن بيان المانع لأنه لصيق بشخص القاضي و من المسير الصرف عليه وقت النطق بالحكم ، لما كان ذلك ، و كانت الأوراق خلوا مما يفيد تحقق مانع قانوني بالمستشار الذي لم يحضر النطق بالحكم و وقع على مسودته فإن النعي يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٨ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٢٧١ بتاريخ ١٩٧٦/١/٢١

المفتي به في الراجع من مذهب الحنفية - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو صحة الإسلام بمجرد النطق بالشهادتين دون أن يشترط التبري من كل دين يخالفه لأن التلفظ بالشهادتين أصبح علامة على الإسلام وعنواناً له . و إذا كان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بأن المتوفى مات على دين الإسلام استناداً إلى ما ثبت لديه بالبيئة الشرعية من أنه نطق بالشهادتين و كان يؤدي شعائر الدين الإسلامي من صلاة و صوم ، و لم يجعل بالتبري من أي دين آخر شرطاً لإعتباره مسلماً ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو تكب نهج الشرع الإسلامي .

الطعن رقم ١٩ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ١٠٨٤ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٢٧

عدم إسلام الزوجة الكتابية لا يعد مانعاً شرعياً أو قانونياً في معنى المادة ٣٣٥ من لائحة المأذونين الصادر بها قرار وزير العدل في ١٩٥٥/١/٤ يحول دون زواج المسلم بها بما لا يضي على ما أورده المأذون في وثيقة زواج المورث بزوجه من بيان يفيد خلوهما من الموانع الشرعية و القانونية حجية على إسلام الزوجة .

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٥ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ٦٥١ بتاريخ ١٩٧٨/٢/١

المستقر في قضاء هذه المحكمة أن الاعتقاد الديني من الأمور التي تبنى الأحكام فيها على الأقوال بظاهر اللسان ، و التي لا يجوز لقاضي الدعوى أن يبحث في جديتها و لا في بواعثها أو دواعيها ، و إن نطق الشخص بالشهادتين كاف في إعتباره مسلماً شرعياً و معاملته معاملة المسلمين و صريان أحكام الإسلام عليه بدون حاجة إلى إعلان هذا الإسلام رسمياً أو إتخاذ أي إجراء تعبر لإعتباره في عداد المسلمين و بالتالي فإنه لا مسأغ لما يستوجبه الطاعن من شهر الإسلام على النموذج الذي قدمه وتوقيعه و التصديق عليه من الجهات الإدارية لأنه إنما يقصد بها مجرد تيسر الإثبات لمن يطلبه دون أن تخل بحرية العقيدة الدينية فتضفي عليها شكلية معينة أو تحول دون من يتغنى الإسلام ديناً و من سلوك أية وسيلة أخرى يرى فيها غناء .

الطعن رقم ٥٦ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ١٤٢٩ بتاريخ ١٩٨٣/٦/١٤

- المقرر شرعاً - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الاعتقاد الديني من الأمور التي تبنى

الأحكام فيها على الأقوال بظاهر اللسان ، و التي لا يجوز البحث في جديتها و لا في بواعثها أو دواعيها
و أن نطق الشخص بالشهادتين كاف في اعتباره مسلماً .

- الإشهار و قد صدقت عليه الجهات المصرية المعنية يعتبر - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة
محزراً رسمياً و له بهذه المثابة حجية في الأثبات .

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٥٥ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٧٧٣ بتاريخ ١١/٢٧/١٩٩٠
الإعتقاد الديني من الأمور التي تبنى الأحكام فيها على الأقوال بظاهر اللسان و التي لا يجوز البحث في
جديتها و لا في دواعيها أو بواعثها و أن النطق بالشهادتين كاف في إعتبار الشخص مسلماً دون ما حاجة
إلى إتخاذ أى إجراء آخر .

* الموضوع الفرعي : الإبراء :

الطعن رقم ٩ لسنة ٣١ مكتب قني ١٤ صفحة رقم ١٠٤٥ بتاريخ ١١/١٣/١٩٦٣
الطلاق على مال هو يمين من جانب الزوج ومعاوضة من جانب الزوجة لا يتم إلا بإيجاب و قبول من
الجانبيين ، و إذ كانت عبارة الإقرار الصادر من الزوجة إنما تتضمن إبرائها لزوجها من مؤخر صداقها
و نفقتها و جميع الحقوق الزوجية المترتبة لها بموجب عقد الزواج مقابل حصولها على الطلاق ، و قد
خلت مما يفيد إيقاع الزوج يمين الطلاق على زوجته مقابل هذا العوض ، فإن هذه العبارة بمجرد أنها لا
تعنو أن تكون مجرد إيجاب من الزوجة بعرض العوض على الزوج مقابل حصولها على الطلاق لم
يصادفه قبول منه بإيقاع الطلاق فعلاً ، و من ثم فلا يتحقق فيها وصف الطلاق على مال و شروطه
وبالتالي لا يترتب عليها أثره المقرر شرعاً .

* الموضوع الفرعي : الإثبات في الممقل للشرعية :

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٤٠ مكتب قني ٢٥ صفحة رقم ١٤٦٢ بتاريخ ١٢/١٨/١٩٧٤
مفاد المادتين ٥ و ٦ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ و المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم
الشرعية أن المشرع فرق في الإثبات بين الدليل و إجراءات الدليل فأخضع إجراءات الإثبات كبيان
الوقائع و كيفية التحقيق و سماع الشهود . و غير ذلك من القواعد الشكلية للتخصص الإجرائية الواردة
في قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ ، أما قواعد الإثبات المتصلة بذات الدليل كبيان الشروط
الموضوعية اللازمة لصحته و بيان قوته و أثره القانوني فقد أبقاها المشرع على حالها خاضعة لأحكام
الشرعية الإسلامية ، و لا يغير من ذلك أن يكون المشرع قد نص في المادة الثالثة عشرة من القانون رقم
٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ على إلغاء الباب الثالث من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الخاص بالأدلة فيما عدا

مواد معينة ليس من بينها الإرث ، لأنه لم يقصد بهذا الإلغاء الخروج على الأصل المقرر في المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التي أحالت إليها المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥.

الطعن رقم ٢٥٨ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٢٤١ بتاريخ ١٩٧٥/٦/٢٣
مفاد المواد ٥ و ٦ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أن المشرع فرق في الإثبات بين الدليل وإجراءات الدليل فأخضع إجراءات الإثبات كيان الوقائع وكيفية التحقيق و سماع الشهود و غير ذلك من الإجراءات الشكلية لقانون المرافعات أما قواعد الإثبات المتصلة بذات الدليل كيان الشروط الموضوعية اللازمة لصحته و بيان قوته و أثره القانوني فقد أبقاها المشرع على حالها خاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية - و الحكمة التي إبتناها من ذلك هي إحترام القانون الواجب التطبيق حتى لا يكون هناك إخلال بحق المتخاصمين في تطبيق أحكام شريعتهم - و لا يهر من ذلك أن يكون المشرع قد نص في المادة الثالثة عشرة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ على إلغاء الباب الثالث من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية و هو الخاص بالأدلة و لم يستبق من مواده سوى المواد الخاصة بعدم سماع دعوى الوقف عند الإنكار و شهادة الاستكشاف في النفقات و الشهادة على الوصية إذ أنه لم يقصد بهذا الإلغاء الخروج على الأصل المقرر بمقتضى المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التي أحالت إليها المادة السادسة من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ السالف الإشارة إليها للطعن رقم ٢ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٦٧٤ بتاريخ ١٩٧٨/١١/١
المقرر في قضاء هذه المحكمة أن لمحكمة الموضوع أن تستند إلى وقائع سبقت رفع الدعوى أو إستجدت بعدها لإثبات التطلق لما تتم عنه من إستمرار الخلاف الزوجي و إتساع هوته بما لا يستطيع معه الإبقاء على الحياة الزوجية و من ثم فإن ما يثيره الطاعن من أن الحكم أقام قضاءه على سند من وقائع لاحقة لرفع الدعوى يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٤١ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٤١٩ بتاريخ ١٩٨١/٥/١٢
إذا كانت المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية و المالية توجب إتباع أحكام قانون المرافعات في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية و الوقف التي كانت من إختصاص هذه المحاكم عدا الأحوال التي وردت بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين الأخرى المكملة لها ، و كانت المواد الواردة بهذه اللائحة و تنظيم إجراءات الطعن في صحة الأدلة الخطية ألغيت بالمادة ١٣ من هذا القانون فيعين الرجوع في شأن الإجراءات إلى القواعد المقررة في قانون الإثبات الذي حل فيها محل قانون المرافعات ، لما كان ذلك و كان

مؤدى نص المادة ٥٨ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ - و على ما جرى به قضاء محكمة النقض - أنه لا يشترط لإستعمال المحكمة الرخصة المخولة لها فى هذه المادة أن يكون قد ادعى أمامها بتزوير الورقة التى قضت بتزويرها إذا أن نصها صريح فى تخويلها الحق فى أن تحكم برد أية ورقة و بطلانها إذا ظهر لها بجلاء من حالها أو من ظروف الدعوى أنها مزورة و لو لم يدع أمامها بالتزوير وفق الإجراءات المرسومة لها .

الطعن رقم ٥١ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٢١١ بتاريخ ١/٢٦/١٩٨٢
من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الإجراءات الشكلية للإثبات فى مواد الأحوال الشخصية تخضع للقواعد المقررة فى قانون المرافعات و كان النص فى الفقرة الأولى من المادة ٧٦ من قانون الإثبات الذى حل محل قانون المرافعات فى تنظيم الأحكام الإجرائية للإثبات على أنه " إذا لم يحضر الخصم شاهده أو لم يكلفه بالحضور فى الجلسة المحددة قررت المحكمة أو القاضى المنتدب إلزامه بإحضاره أو بتكليفه الحضور لجلسة أخرى ما دام الميعاد المحدد للتحقيق لم ينتقض فإذا لم يفعل سقط الحق فى الإستشهاد به " يدل على أن المشرع هدف إلى عدم تمكين الخصوم من إطالة أمد التقاضى عن طريق تعمد إستغرق مدة التحقيق كاملة دون مقتضى فأوجب على المحكمة أو القاضى المنتدب للتحقيق إذا لم يحضر الخصم شاهده بالجلسة المحددة لبدء التحقيق أو لم يكلفه الحضور فيها أن يلزمه بذلك مع تحديد جلسة تالية ما دام التحقيق ما زال قائماً فإذا لم يتفد الخصم ما إنتزم به سقط حقه فى الإستشهاد به و هو جزء يتصل بفض النظر عن إنتهاء أجل التحقيق أو بقاءه ممتداً .

الطعن رقم ٤ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٩٢٥ بتاريخ ١١/٢٧/١٩٨٤
الدفع - فى إصطلاح الفقهاء - و على ما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة - إنما هو دعوى من قبل المدعى عليه يقصد به دفع الخصومة عنه أو إبطال دعوى المدعى بمعنى أن المدعى عليه يصير مدعياً إذ أتى بدفع و يعود المدعى مدعياً ثانياً عند دفع الدفع .

الطعن رقم ٦١ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٥٤١ بتاريخ ٢/٢٩/١٩٨٨
المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مفاد المواد ٥ ، ٦ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ و ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أن المشرع فرق فى الإثبات بين الدليل و إجراءات الدليل فأضعف إجراءات الإثبات لقانون المرافعات أما قواعد الإثبات المتصلة بذات الدليل فقد أبقاها المشرع على حالها خاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية .

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٠٧٧ بتاريخ ٦/٢٨/١٩٨٨
مفاد المادتين الخامسة و السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ و المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع فرق فى الإثبات بين الدليل

و إجراءات الدليل فأضعف إجراءات الإثبات كيان الوقائع و كيفية التحقيق و سماع الشهود و غير ذلك من الإجراءات الشكلية لقانون المرافعات أما قواعد الإثبات المتصلة بذات الدليل كيان الشروط الموضوعية اللازمة لصحته و بيان قوته و أثره القانوني فقد أبهاها المشرع على حالها خاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية .

الطعن رقم ٧٩ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٢١٢ بتاريخ ١٩٩١/١/١٥

— لما كان الطاعنون لم يطلبوا أمام محكمة الموضوع إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ما يدعونه وكان الحق المغول لمحكمة الموضوع في المادة ٧٠ من قانون الإثبات من أن لها أن تأمر بإحالة الدعوى إلى التحقيق للإثبات بشهادة الشهود متروك لمطلق تقديرها و لا تخضع فيه لرقابة محكمة النقض فإنه لا يقبل النعى بأن الحكم المطعون فيه لم يتخذ هذا الإجراء و يكون النعى عليه بالقصور في السبب و الفساد في الاستدلال على غير أساس .

— لما كان الثابت من الأوراق أن طلبات الطاعنين في الدعوى قد انتهت إلى طلب الحكم بطلان إشهار إسم المعوفى ... و سريان حجية الإعلام الشرعى رقم ... و كان تدخل المطعون ضده الثانى لى ذات الدعوى بطلب رفضها و بطلان ذلك الإعلام الشرعى و إستحقاقه للتركة فإنه يعد بذلك خصماً فى الدعوى و تعجيلها بعد ذلك بعيد اتصالها بها و تكون طلباته معروضة فيها و يصين على المحكمة الحكم فيها و يكون النعى على الحكم المطعون فيه بطلانه لعدم رده على ذلك الدفاع على غير أساس .

الطعن رقم ٨٩ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ١٩٤ بتاريخ ١٩٩١/١/١٥

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن من القرائن ما نص عليه الشارع أو إستنبطه الفقهاء بإجتهادهم و منها ما إستنبطه القاضى من دلائل الحال و شواهد و كتب الحنفية مملوءة بإعتبار القرائن فى مواضع كثيرة إعتباراً بأن القضاء لهم و أن إستنباط القرائن من إطلاقات محكمة الموضوع متى كان إستنباطها سائفاً وله أصله الثابت بالأوراق و يؤدى إلى النتيجة التى بنى عليها قضاؤها .

الطعن رقم ٢٠٨ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٧٠٧ بتاريخ ١٩٩١/٢/١٢

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الأصل فى الإجراءات إنها روعيت صحة ما لم يقم الدليل على خلاف ذلك . لما كان ذلك و كان البين من محضر جلسة ... أمام محكمة الاستئناف أنه خلا مما يفيد إنقادها فى علانية مما مفاده إنقادها فى غرفة مشورة ، و إذ لم يقدم الطاعن الدليل على خلاف ذلك فإن نعيه بهذا السبب يكون على غير أساس .

*** الموضوع الفرعي : الإختصاص بالمسائل المالية :**

الطعن رقم ٨١ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ١٧٨ بتاريخ ١٩٣٧/١/٢٨
المحاكم المدنية ممنوعة من النظر في المسائل المالية المترتبة على روابط الأحوال الشخصية من مهر أو نفقة أو بدل خلع إلا إذا كانت تلك المسائل ثابتة أصلاً و مقداراً من جهة الإختصاص الأصلية وكانت مرفوعة إليها للنظر في المطالبة المدنية فقط ، أما إذا كانت المسألة المتنازع عليها مما يتوقف على حلها تعيين مدى إلزام أحد الزوجين بحق مالى فيوقف الفصل فيها حتى تفصل فيها جهة الأحوال الشخصية المختصة .

*** الموضوع الفرعي : الإعتقاد الدينى :**

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٧٤ بتاريخ ١٩٦٦/١/١٩
الإعتقاد الدينى من الأمور التى بنى الأحكام فيها على الإقرار بظاهر اللسان و التى لا يجوز لقاضى الدعوى - و على ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن يبحث فى جديتها و لا فى بواعثها و دواعيها .
الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٨٧ بتاريخ ١٩٦٩/١/٢٩
للشخص أن يغير دينه أو مذهبه أو طائفته و هو فى هذا - و على ما جرى قضاء محكمة النقض - مطلق الإرادة تحقيقاً لمبدأ حرية العقيدة طالما قد توافرت له أهلية الأداء . و الأعتقاد الدينى مسألة نفسانية فلا يمكن لأى جهة قضائية البحث فيها إلا عن طريق المظاهر الخارجية الرسمية فقط . و من وقت هذا التغير لا يعتبر خاضعاً إلا لأحكام الدين أو المذهب الجديد .

الطعن رقم ٢١ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٢٣ بتاريخ ١٩٧٤/١/٩
المنصوص عليه شرعاً ، أن الولد يتبع خير الأبوين ديناً ، متى كان صغيراً لم يبلغ على إسلامه إلى البلوغ و لا يحتاج بعد البلوغ إلى تجديد إسلامه ، و إذ كان الحكم قد أقام قضاء بإسلام المَطْعُون عليه - مدعى الوراثة - على أنه مسلم تبعاً لإسلام أبيه أخذاً بما سلف و إن الأصل بقاء ما كان على ما كان حتى يثبت ما يخالفه و أن هذا لم يثبت إذ لم تأخذ المحكمة فى حدود سلطتها الموضوعية بالأدلة و القرائن التى إستندت إليها الطاعنة فى أن المَطْعُون عليه كان مرتد وقت وفاة والده ، و لما كانت هذه الدعامة كافية لحمل قضائها فى هذا الخصوص ، دون ما حاجة للإستناد إلى أقوال شهود المَطْعُون عليه أو إلى المستند المؤرخ ٢٦ من أكتوبر ١٩٦٥ - الذى أقر فيه المَطْعُون عليه بعد رفع دعواه بقبول وراثته بأنه لم يرتد عن دين الإسلام - فإن النعى على الحكم المَطْعُون فيه بمخالفة القانون و الفساد فى الإستدلال يكون لا محل له .

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٢٨٤ بتاريخ ١٩٧٥/١/٢٩

- المفق عليه في الفقه الإسلامي أن الولد يتبع أحد أبويه في الإسلام باعتباره خير الديانات حتى يصير مكلفاً ، و لا تقطع هذه التبعية و يتحقق التكليف إلا بالقتل و البلوغ لأنه أنظر له ، و لا يكفي من التمييز ، و الأصل في البلوغ أن يظهر بأماراته المعهودة و إلا فيتجاوز الخمس عشرة سنة هجرية و لما كان الثابت أن المتوفاه لم تكن تجاوزت الثامنة من عمرها - و على ما أفصح الحكم - عند إعتناق والدها الإسلام فإن من المتعين أن تلاحقه دينه الجديد و تتابعه فيه .

- الراجع في مذهب الحنفية أن المسلم تبعاً لإسلام أحد أبويه لا يلزمه تجديد الإيمان بعد بلوغه لوقوعه فرضاً باختياره البقاء على أصل الفطرة أو ما هو أقرب إليها .

الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ١٣٧٦ بتاريخ ١٩٧٥/١١/٥

المستقر في قضاء هذه المحكمة أن للشخص أن يغير دينه أو مذهبه ، و هو في هذا مطلق الإرادة تحقيقاً لمبدأ حرية العقيدة ، إذ الاعتقاد الديني مسألة نفسية فلا يمكن لأية جهة قضائية البحث فيها إلا عن طريق المظاهر الخارجية الرسمية وحدها .

الطعن رقم ٥٧ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ١٩٠٧ بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٣

إذ كان للشخص أن يغير دينه أو مذهبه أو طائفته و هو في هذا مطلق الإرادة تحقيقاً لمبدأ حرية العقيدة إلا أن مناط ذلك أن تتوفر له أهلية الأداء لهذا التغيير ، و هي في اصطلاح الفقهاء صلاحية الإنسان لصدور الفعل منه على وجه يعتد به شرعاً ، و يكفي فيه إذا كان التغيير إلى الإسلام أن تكون للشخص أهلية الصبي المميز لما فيه من نفع محض له في حق أحكام الآخرة .

الطعن رقم ٤٨ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ١٤٨٦ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٩

ما أثر عند الأحناف من عدم الإلتاء بتغيير المسلم متى أمكن حمل كلامه على الإسلام و لو في رواية ضعيفة إنما ورد في باب المرتد عن الإسلام فلا وجه للإحتجاج به في صدد إعتناق المورثة - و هي مسيحية أصلاً - للإسلام .

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٥٥ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ٧٧٣ بتاريخ ١٩٩٠/١١/٢٧

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المرتد يستاب و يؤمر بالرجوع إلى الإسلام فإن هو عاد إلى الإسلام عاد ملكه إلى ماله بعد أن كان قد زال عنه برده زوالاً موقوفاً .

الطعن رقم ١٠٥ لسنة ٥٠ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ٣٢ بتاريخ ١٩٣٦/١٢/٣

الإعتقاد الديني مسألة نفسانية فلا يمكن لأية جهة قضائية البحث فيها إلا عن طريق المظاهر الخارجية الرسمية فقط . فإذا ما غير شخص دينه أو مذهبه رسمياً فإنه من وقت هذا التغيير لا يعتبر خاصعاً إلا لأحكام الدين أو المذهب الجديد . و لا ينبغي للقضاء أيّاً كانت جهته أن ينظر إلا في توائل تلك المظاهر

الخارجية الرسمية لإعتاق هذا الدين أو المذهب . فإذا وجدها متوافرة وجب عليه قصر بحثه على النتائج المترتبة على هذا التفسير طبقاً لأحكام الدين أو المذهب الجديد . و إذن فلا يصح التحدى من أحد الزوجين قبل الآخر بأن له حقاً مكتسباً فى إستتاء عروة الزوجية معقودة طبقاً للقانون الذى كان يحكم به قبل تغيير الزوج الآخر مذهبه .

* الموضوع الفرعى : الإقرار :

الطعن رقم ١٨ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٦٩٢ بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٩
الراى عند الحنفية أنه إذا إدعى المطلق بمضى عدة مطلقته و كذبه قبل قولها بحلفها إذا الحيض والطهر لا يعلم إلا من جهتها والقول فيه قولها يمينها .

الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٥٠٩ بتاريخ ١٩٧٦/١١/٣
إستثنى فقهاء الأحناف من الأصل الفقهى بالأا ينسب لساكت قوله ، بعض مسائل جعلوا السكوت فيها بمثابة الإقرار ، ليس من بينها السكوت عند نسبة الحمل الحاصل قبل الزواج و ولادته لأقل من أدنى فترة الحمل .

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٢٨٨ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٢٥
إذ كانت عدة المطلقة من وقت إخبار الزوج أو إقراره بالطلاق لا من وقت الإسداد ، و كان تعديل جعل المدة من وقت الإقرار هو خشية تهمة المواضعة فإنه ينبغى أن يتحرى محلها و يرجع إلى الناس الذين هم مظانها ، فإن كان واقع الحال يتجالى عن مظنة هذه التهمة أو قامت على صحة تاريخ الطلاق بينة شرعية هو و ليس الإقرار مناده ، فإنه ينبغى الإعتداد بتاريخ الإسداد و إتخاذ بدءاً للطلاق ، لما كان ذلك كان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه على أن بينة شرعية لم تقم على إيقاع الزوج الطلاق فى الزمان الماضى الذى إسنده إليه مما مفاده قيام مظنة تهمة المواضعة ، و كان واقع الحال فى الدعوى لا ينفيها فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٦٥١ بتاريخ ١٩٧٨/٢/١
الإقرار شرعاً هو إخبار الإنسان عند لبوت حق لغيره على نفسه ، و السكوت فى بعض المواقع يجعل الساكت مقراً بالحق بسكوته عنه كما يجعل المتكلم مقراً بالحق بكلامه و إن خالف القاعدة الفقهية القائلة لا ينسب لساكت قول ، و من بينها لو هنا الناس الزوج بزواجه فسكت لزمه الزواج و ليس له نفيه بعد أن أقر به لما كان ذلك فإن ما خلص إليه الحكم من إقرار ضمنى صدر من المتوفى بحصول زواجه من المطعون عليها السادسة فى سنة ١٩٧٦ إستقاء من مصاحبتة لها إلى مجمع البحوث الإسلامية و تقريرها ذلك فى مواجته و قبوله له ليس فيه ما يعاب .

الطعن رقم ٢ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٦٧٤ بتاريخ ١١/١/١٩٧٨

- يشترط لصحة الإقرار شرعاً وجوب أن يفيد ثبوت الحق المقررة على سبيل الجزم واليقين ، فلو شابه مظهره أو اعتوره إثارة من شك فى بواعث صدوره فلا يؤخذ به صاحبه ولا يعتبر من قبيل الإقرار بمعناه لما كان ذلك و كان ما صرح به المطعون عليها فى الشكوى الإدارى - بفرض صحة صدوره عنها من رغبتها فى العودة للإقامة مع زوجها الطاعن قد قرنته بأنه كان منها إلقاء وصفها بالشوز وبالتالي الحرمان من الثقة فهو بهذه المثابة - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ليس إلا وسيلة دفاع فرضتها عليها الظروف التى تكتفها و لا يدل بذاته على زغبتها الحقيقية فى استمرار العشرة الزوجية و لا ينطوى على إقرار تؤاخذ بأصرته و لا على الحكم إن هو إلغى عما تمسك به الطاعن فى هذا الخصوص - المستقر فى قضاء هذه المحكمة أن معايير الضرر فى معنى المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، شخصى لا مادى ، و تصوره بما يجعل دوام العشرة مستحيلاً أمر موضوعى متروك لقاضى الموضوع ، و تختلف باختلاف بيئة الزوجية و درجة ثقافتهما و الوسط الاجتماعى الذى بينهما و إذ كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن العشرة لا يمكن أن تدوم بين الزوجين المتنازعين بعد أن وصل الأمر إلى حد اتهامها و أهلها بالسرقة و تعددت الخصومات القضائية بينهما ، فليس فيما خلص إليه الحكم ما يعاب .

- الأصل أن التبليغ من الحقوق المباحة للأفراد و أن إستعماله لا يمكن أن يرتب مسئولية طالما صدر معبراً عن الواقع حتى و لو كان الانتقام هو ما حفز إلى التبليغ لأن إقامة هذا الحق لا يتنافر مع كونه يجعل دوام العشرة مستحيلاً لإختلاف المجال الذى يدور فى فلكه مجرد إقامة الإدعاء أو التبليغ و مدى تأثير أيهما على العلاقة بين الزوجين .

الطعن رقم ٨ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٠٤٧ بتاريخ ٩/٤/١٩٨٠

المقرر فى فقه الأحناف الواجب العمل به طبقاً لنص المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أن إنقضاء العدة بالقروء لا يعلم إلا من جهة الزوجة و قد إلتمتها الشرع على الإخبار به فالقول فيه قولها يمينها متى كانت المدة بين الطلاق و بين الوقت الذى تدعى إنقضاء العدة فيه تحتل ذلك و لما كان النص فى الفقرة الثانية من المادة ١٧ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ بشأن بعض أحكام الأحوال الشخصية على أنه " لا تسمع عند الإنكار دعوى الإرث بسبب الزوجية لمطلقة توفى زوجها بعد سنة من تاريخ الطلاق " يدل على أن المشرع قد جعل من مدة السنة التالية للطلاق حداً تصدق فيه المطلقة التى توفى عنها زوجها فيما تدعيه من عدم إنقضاء عدتها ، و كان الثابت أن المطعون ضدها طلقت رجعيًا من زوجها قبل وفاته بأقل من سنة و أنكرت رؤيتها ثلاث حيضات كوامل حتى وفاته

وحلفت اليمين على ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأحقيتها للميراث يكون قد أصاب صحيح القانون .

الطعن رقم ٤٦ لسنة ٥٣ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ١٣٩٤ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٢

- المقرر في فقه الأحناف الواجب العمل به طبقاً لنص المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أن إنتضاء العدة بالقروء لا يعلم إلا من جهة الزوجة وقد إلتمتها الشرع على الإخبار به فالقول فيه قولها يمينها متى كانت المدة بين الطلاق وبين الوقت الذي تدعى عدم إنتضاء العدة فيه تحتل ذلك .

- مفاد نص الفقرة الثانية من المادة ١٧ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المشرع قد جعل من مدة السنة التالية للطلاق حداً تصدق فيه المطلقة التي توفي زوجها فيما تدعيه من عدم إنتضاء عدتها .

الطعن رقم ٧٣ لسنة ٥٦ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ١٠٩٢ بتاريخ ١٩٨٨/٦/٢٨

- المقرر في فقه الأحناف الواجب العمل به طبقاً لنص المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أن إنتضاء العدة بالقروء لا يعلم إلا من جهة الزوجة وقد إلتمتها الشرع على الإخبار به بشرط أن تكون المدة بين الطلاق والوقت الذي تدعى عدم إنتضاء العدة فيه تحتل ذلك .

- مفاد نص الفقرة الثانية من المادة ١٧ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المشرع جعل من مدة السنة التالية للطلاق حداً تصدق فيه المطلقة التي توفي زوجها فيما تدعيه من عدم إنتضاء عدتها .

* الموضوع الفرعي : الإياس :

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٢٩ مكتب قني ١٣ صفحة رقم ٦٦٢ بتاريخ ١٩٦٢/٥/٢٣

إختلف فقهاء الحنفية في " الإياس " فهو " عند الجمهور خمس وخمسون سنة وعليه الفتوى - قبل الفتوى على خمسين - وفي ظاهر الرواية لا تقدير فيه بل أن تبلغ من السن ما لا تحيض مثلها فيه وذلك يعرف بالاجتهاد والمماثلة في تركيب البدن والسمن والهزال ونهوا هل يؤخذ بقولها أنها بلغت من الإياس كما يقبل قولها بالبلوغ بعد الصغر أم لا بد من بينة وينبئ الأول على رواية التقدير . أما رواية عدمه فالمعتبر إجتهد الرأي " . ومن ثم فإن النعي على الحكم المطعون فيه بأنه أغفل شروط العدة إذ هي مما تنفرد به الزوجة ولا يعرفه أحد سواها وما لا يقع تحت حس الزوج " الطاعن " أو شهوده وهو لا يستطيع أن يطلب يمين الزوجة - المتوفاة أو يمين المطعون عليها " الوارثة لها " لأن إنقطاع الدم أو عدم إنقطاعه لم يكن قائماً بها .

الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٤ مكتب فني ١٧ صفحة رقم ٧٧٢ بتاريخ ١٩٦٦/٢/٣
اختلف فقهاء الحنفية في الإياس وهو عند الجمهور خمس وخمسون سنة وعليه الفتوى وقيل الفتوى على خمسين وفي ظاهر الرواية لا تقدير فيه بل أن تبلغ المرأة من السن ما لا يحضئ مثلها فيه وذلك يعرف بالاجتهاد والمماثلة في تركيب البدن والسمن والهزال .

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٦ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ٢٧ بتاريخ ١٩٧١/١/٦
الفتى به في مذهب أبي حنيفة أن حد إياس المرأة خمس وخمسون سنة - وقيل الفتوى على خمسين و شرطه أن ينقطع الدم عنها لمدة طويلة ، وهي ستة أشهر في الأصح ، سواء كانت مدة الإنقطاع قبل مدة الإياس أو بعد مدته ، فإن هي بلغت مدة الحد و إستوفت الشرط حكم بإياسها واعتدت بثلاثة أشهر فإن عاودها الدم على جارى عادت قبل تمام هذه المدة إنتقضت عدة الأشهر و إستأنفت العدة بالأقراء و أن القول في إنقضاء عدة المرأة هو قولها بإنقضائها في مدة يحتمل الإنقضاء في مثلها و هو ما اختارته لجنة وضع قانون الأحوال الشخصية حيث نصت في البند الثالث من الفقرة ج من المادة ١٦٥ من مشروع القانون على أن " من بلغت الخمسين فإنها تعد بثلاثة أشهر إن كان الحيض قد إنقطع عنها ستة أشهر قبل الخمسين .

* الموضوع الفرعي : التبنى :

الطعن رقم ٢ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٥٩٢ بتاريخ ١٩٧٦/٢/١
التبنى و هو إستلحاق شخص معلوم النسب أو إستلحاق مجهول النسب مع التصريح بأنه يتخذه ولداً وليس بولد حقيقي حرام وباطل في الشريعة الإسلامية و لا يترتب عليه أثر أو حكم من الأحكام الشرعية إكتفاء بأن الإسلام قد أورد تنظيمأ كاملاً محكماً لأحوال اللقطاء و بما يكفل الحياة الشريفة لهم .

الطعن رقم ١١١ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٢٢٦٨ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٧
المقصود بالتبنى إستلحاق شخص معروف النسب أو مجهوله مع التصريح بأن يتخذه ولداً مع أنه ليس ولد حقيقي ، و هو ما يعد حراماً و باطلاً في الشريعة الإسلامية ، و لا يترتب عليه أى حكم من الأحكام الشرعية الثابتة ، و كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن النسب يثبت بالدعوة و هي الإقرار المجرد بالنسبة لما ينطوى عليه من إعراف ببنوة الولد ، و أنه يخلق من مثله سواء كان صادقاً في الواقع أم كاذباً ، فثبت لهذا الولد عند ذلك شرعاً جميع أحكام البنوة و يصح النسب بهذا الطريق حتى و لو كانت الظواهر تكذبه و لا يحول دون ذلك ورود الإقرار الصريح أو الضمني لاحقاً على التبنى المدعى به لما ينم عنه من رغبة المقر في تصحيح الأوضاع ، ما دام لم يبين وقت إقراره مسبب هذه البنوة ، فلا يشكل التبنى تناقضاً مع الإقرار بالبنوة ، لأنه من الميسور التوفيق بين الكلامين طالما لم يثبت نسبه إلى

أخرى ، لما كان ذلك فإن الحكم رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٧٨ أحوال شخصية كلى جنوب القاهرة لا يكون قد خالف أحكام القرآن أو السنة أو إجماع الفقهاء ، و تكون له حجية على الكافة ، و إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر و إعتبر حجية هذا الحكم نسيه و لم يحتد به ، باعتبار الطاعة إينه بالنبنى للمقرة فإنه يكون قد خالف القانون ، و قد جره هذا إلى عدم بحث شروط إنطباق المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ التى تجيز استمرار عقد الإيجار لأولاد المستأجر المقيمين معه عند وفاته بدعوى أن الطاعة ليست إينة حقيقية للمستأجرة .

* الموضوع الفرعى : التحكيم فى المسائل الشرعية :

الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١١٠٨ بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢٨
نص المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض أحكام الأحوال الشخصية يدل على أن المشرع رأى أن الزوجة إذا إدعت على زوجها إضراره بها بأى نوع من أنواع الضرر الذى لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما و من هما فى طبقتهما و طلبت من القاضى تطبيقها منه ، و لبث الضرر الذى إدعته و لم يفلح القاضى فى التوفيق بينهما طلقها منه ، و إن عجزت الزوجة عن إثبات الضرر رفض مدعاها ، فإذا جاءت مكررة شكواها طالبة التطبيق للإضرار و لم يثبت للمرة الثانية ما تشكو منه كان على القاضى أن يعين الحكيمين بمعنى أن مناط إتخاذ إجراءات التحكيم المنصوص عليها فى المواد من ٧ - ١١ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ أن تكون الدعوى المقامة للتطبيق هى دعوى ثانية سبقتها دعوى أولى يطلب التطبيق للضرر و لم يثبت للمحكمة فى الدعوىين هذا الضرر المدعى .

الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١١٠٨ بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢٨
- نص المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ يدل على أنه يشترط فى الحكيمين أن يكونا عدلين رشيدين من أهل الزوجين إن أمكن فإن لم يوجد من أقاربهما من يصلح لهذه المهمة عين القاضى أجنبيين ممن لهم خبرة بحالهما و قدرة على الإصلاح و إزالة الخلف بينهما . و لما كان من الأصول الفقهية المتراضع عليه أنه إذا أطلق النص فى التشريع وجب الرجوع إلى مأخذه ، و كان المعمول عليه فى مذهب المالكية المستمد منه هذا النص أنه إذا لم يكن فى الأهل أحد يوصف بما يستحق به التحكيم أو كان الزوجان ممن لا أهل لهما ، فيختار من هو عدل من غيرهما من المسلمين مما مؤداه أنه لا يشترط أن يكون للحكيمين المتدينين من غير دائرة الأقارب إتصال شخصى بالزوجين قريبين منهما مطلعين على أحوالهما و يكفى أن يكون لهما من الخبرة العامة ما يستطيعان به التوفيق بين الزوجين . لما كان ذلك . و كان الين من الإطلاع على الأوراق أن محكمة أول درجة عينت فى البداية

حكيم من أهل الزوجين بناء على ترشيحهما ، غير أن حكم الزوج تعتمد عدم القيام بالمهمة فقصت المحكمة بندب آخرين أجنيين ، و كان لم يوجه أى مطعن إلى عدالتهما ، فإن الحكم لا يكون قد خالف قواعد الشرع الإسلامى .

– المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الحكمين طريقهما الحكم لا الشهادة و لا الوكالة و أنه إذا إتفقا على رأى نفذ حكمهما و وجب على الحاكم إمضاؤه دون تعقيب .

الطعن رقم ٤٥ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٢١١٥ بتاريخ ٢٣/١٢/١٩٨٠

مفاد نص المادة ٦ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض أحكام الأحوال الشخصية يدل على أن إتجاه القاضى إلى التحكيم فى النزاع بين الزوجين لا يلزمه إلا إذا تكرر من الزوجة طلب التفريق لأضرار الزوج بها بعد رفض طلبها الأول مع عجزها عن إثبات ما تنزجر منه ، و إذ خلص الحكم المطعون فيه إلى ثبوت وقائع الأضرار و المدعاه، فإن موجب أعمال قاعدة التحكيم يكون متفياً الطعن رقم ٣ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ١٤٨٠ بتاريخ ٥/٥/١٩٨٤

– مفاد المادة ٦ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ أن التحكيم فى دعوى التطلاق للضرر لا يكون إلا عندما تكرر الزوجة شكواها طالبة التطلاق و لم تثبت ما تشكو منه بعد الحكم برفض دعواها الأولى بطلب التفريق .

– مجال أعمال المادتين ١٠ و ١١ من القانون – رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ – و المتعلقين بالتفريق نظير بدل تلزم به الزوجة أو مع إسقاط كل أو بعض حقوقها المالية هو دعوى التطلاق التى تتخذ فيها إجراءات التحكيم .

الطعن رقم ١٣ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٧ صفحة رقم ٣١٦ بتاريخ ١١/٢/١٩٨٦

لما كانت قواعد التحكيم الواردة فى المواد من ٧ إلى ١١ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ سواء قبل تعديلها بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ أو بعد هذا التعديل – قد أخذت من مذهب الأمام مالك فإنه يجب الرجوع إلى هذا المذهب فى بيان الشروط الواجب توافرها فى الأحكام فيما لم يرد به نص صريح فى المواد المشار إليها . و إذ كان هذا المذهب يشترط الذكورة فى الأحكام على إتبار أن طريقهم هو الحكم و ليس الشهادة أو الوكالة فيتعين الإلتزام بهذا الشرط و إن لم يرد له نص صريح فى المادة السابعة بعد تعديلها بالقرار بقانون المشار إليه . لما كان ذلك و كانت المحكمة لم تلزم بهذا الشرط فيما بعثتهم حكماً فى الدعوى بأن كان من بينهم امرأة مما يطل التقرير المقدم من هؤلاء الحكام فإن الحكم المطعون فيه إذ إتخذ من هذا التقرير سنداً لقضائه بالتفريق يكون بدوره باطلاً.

الطعن رقم ٧٧ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ١٢٦٠ بتاريخ ٢٩/١١/١٩٨٨

النص فى الفقرة الخامسة من المادة ١١ مكرراً ثانياً و فى الفقرة الأولى من المادة ١١ من القانون ٢٥

لسنة ١٩٢٩ يدل على إنه إذا طلبت الزوجة الطلاق من خلال دعاها بالإعراض على دعوة زوجها لها للعودة إلى منزل الزوجية تعين على المحكمة - بعد أن يتضح لها عند التدخل بين الزوجين لإنهاء النزاع صلحاً أن الخلاف مستحکم أن تتخذ إجراءات التحكيم ، فإذا إتفق الحكمان على الطلاق ورفعا تقريرهما إليها قضت بما قرراه دون معارضة أو مناقضة ، لما كان ذلك ، و كان الثابت أن دعوى الطاعنة بالطلاق جاءت من خلال إعتراضها على إنذارى دعوتها للعودة لمنزل الزوجية ، و إتخذت المحكمة الإستئنافية - و من قبلها محكمة أول درجة - إجراءات التحكيم فإتفق الحكمان على إستحكام الخلاف و إستحالة العشرة بين الزوجية بما لازمه أن تحکم المحكمة بما إرتأه من التفريق بينهما ، و إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر و قضى بإلغاء الحكم و حيث أن هذا النعى في محله ذلك أن الإعلانات التى توجه من الموكل أو إليه متى تمت فى حدود الوكالة و إقرن فيها إسم الوكيل بأسم الموكل ، و إذا رفعت الدعوى من شخص أو على شخص بصفته وكيلاً عن غيره فإن الأصل يكون هو الخصم فيها ، كما أن الحكم الصادر فى هذه الدعوى للوكيل أو عليه بصفته هذه يكون صادراً للأصيل أو عليه ، و إذ كان معاد الطعن فى هذا الحكم يبدأ من تاريخ إعلانه وفقاً لنص المادة ٢١٣ من قانون المرافعات - فإن إعلانه كما يصح لشخص الأصيل يصح أيضاً فى شخص هذا الوكيل بصفته متى تم فى حدود الوكالة و أعلن إليه بهذه الصفة التى صدر الحكم على أساسها و تجرى مواعيد الطعن عندئذ فى حق الأصيل من وقت تمام هذا الإعلان ، و لما كان ذلك و كان الواقع الثابت فى الدعوى أن المطعون ضده الثانى كان مختصماً فيها عن نفسه و بصفته وكيلاً عن شقيقته المطعون ضدها الأولى - بالتوكيل الرسمى العام المشهر برقم ٢٠٣٦ سنة ١٩٦٧ توثيق الإسكندرية الذى يتسع لذلك - و صدر الحكم عليه و أعلن له بهذه الصفة بتاريخ ١٩٧١/١٢/٧ فلم يستأنفه كما لم تستأنفه المطعون ضدها المذكورة إلا فى ١٩٨١/١١/٢٥ فإن حقها فى الإستئناف يكون قد سقط ؛ و إذ خالف أول الحكامين المطعون فيهما هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون و أخطأ فى تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب مع نقض الحكم الثانى - الصادر فى موضوع الإستئناف بتاريخ ١٩٨٤/١٢/١٢ - تبعاً لذلك بإعتباره لاحقاً له و مؤسساً عليه دون حاجة لمناقشة باقى أوجه الطعن .

و حيث إن موضوع الطعن صالح للفصل فيه ، و لما تقدم يعين القضاء بسقوط الحق فى الإستئناف .

المستأنف و رفض الطلاق على من يد من أن الطاعنة عجزت عن إثبات الضرر الذى لا يستطيع معه دوام العشرة بين أمثالهما - عملاً بالمادة السادسة من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ - فإنه يكون معيلاً بالخطأ فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ١١٧ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٦١٤ بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢

- مفاد المادة السادسة من المرسوم بق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض أحكام الأحوال الشخصية - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن التحكيم فى دعوى التطلق لا يكون إلا إذا تكرّر من الزوجة طلب التفريق لإضرار الزوج بها رفض طلبها الأول مع عجزها عن إثبات ما تنزّرها منه ، و إذا كان الثابت فى الأوراق أن دعوى المَطعون ضدها بتطبيقها على الطاعن طبقاً لنص المادة السادسة المشار إليها هى دعوها الأولى قبله فإن تعيب الحكم لعدم إتخاذ الإجراءات الخاصة بالتحكيم بين الزوجين قبل القضاء بالتفريق بينهما يكون على غير أساس .

- لما كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن التطلق إعمالاً لحكم المادة السادسة من المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ مناطه أن يعجز القاضى عن الإصلاح و لم يستوجب حضور الزوجين أمام المحكمة عند إتخاذ هذا الإجراء و كان الثابت أن محكمة أول درجة عرضت الصلح على الطاعن ووكيل المَطعون عليها و رفضه الأخير و هو ما يكفى لإثبات عجز المحكمة عن الإصلاح بين الزوجين .

الطعن رقم ١٣١ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٦٢٦ بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢

لا يجب على المحكمة أن تتخذ إجراءات التحكيم فى طلب التطلق طبقاً للمادة ١١ مكرراً ثانياً من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ و المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ إلا إذا أبدت الزوجة هذا الطلب عند نظر المحكمة دعوها بالإعتراض على دعوة زوجها لها للدخول فى طاعته و بعد أن يكون قد بان للمحكمة إستحكام الخلاف بين الطرفين أما إذا إعتزست الزوجة على دعوتها لطاعة زوجها و ضمنت صحيفة دعوها بالإعتراض طلب التطلق عليه للضرر ، فإن هذا الطلب يعتبر من طلبات الدعوى القائمة بذاتها و لا على المحكمة أن هى لم تتخذ فيه إجراءات التحكيم ، و أن هى فعلت فإن تقرير الحكّمين لا تفيدها فى الحكم بمقتضاه و إنما يعتبر من أوراق الدعوى التى تخضع لتقدير المحكمة فى مجال الإثبات .

الطعن رقم ٤ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٥١٧ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢١

- المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن النص فى المادة السادسة من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ يدل على أن إتجاه القاضى إلى التحكيم فى النزاع بين الزوجين إنما يكون إذا تكرّر من الزوجة طلب التطلق لإضرار الزوج بها بعد رفض طلبها الأول مع عجزها عن إثبات ما تنزّرها منه .

- النص فى الفقرة الرابعة من المادة العاشرة يدل على أن عمل المحكمين هو التوفيق بين الزوجين ما أمكن و السعى لإعادة الحياة بينهما و تحرى أسباب الخلاف و الوقوف على كل ما يشكو كل من الزوجين من صاحبه ، فإن جهل الحال و كان هناك ضرر بينهما و لم يعرف الحكّمان من المسمى من

الزوجين إقتراحاً تطلقاً دون بدل و كان الثابت من تقرير الحكامين إنهما حاولا التوفيق بين الطاعن والمطعون ضدها التي أصرت على عدم استمرار الحياة الزوجية بسبب عدم استطاعتها العيش مع الطاعن لإختلافهما في الطباع والعادات وتنازلت له عن جميع مالها من حقوق طرفه ، فإن إقتراح الحكامين التفريق بين الطاعن والمطعون ضدها مع حرمانها من جميع حقوق الزوجية يكون قائماً على مسبب جهل الحال بين الزوجين .

الطعن رقم ٢١ لسنة ٥٨ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٣٥٢ بتاريخ ١٩٩٠/٦/٢٦

- النص في المادة السابعة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على أنه يشترط في الحكامين أن يكونا عدلين من أهل الزوجين إن أمكن و إلا من غيرهم ممن لهم خبرة بحالهما و قدرة على الإصلاح بينهما - يدل على أنه يشترط في الحكامين أن يكونا عدلين من أهل الزوجين إن أمكن ، فإن لم يوجد من أقاربهما من يصلح لهذه المهمة عين القاضي أجيبين ممن لهم خبرة بحالهما و قدرة على الإصلاح وإزالة الخلاف بينهما .

- الحكمان طرفهما الحكم لا الشهادة و لا الوكالة ، و أنهما إذا اتفقا على رأى نفذ حكمهما و وجب على القاضي إمضاءه دون تعقيب .

* الموضوع الفرعي : التماس إعادة النظر :

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣١ مكتب قني ١٥ صفحة رقم ٧٧١ بتاريخ ١٩٦٤/٦/٣

إنه و إن كان الطعن في أحكام المحاكم الشرعية الصادرة قبل إلغاء هذه المحاكم بطريق اعتراض الخارج عن الخصومة وفقاً للمادة ٤٥٠ مرافعات غير جائز قانوناً ، إلا أن ذلك لا يمنع هذا الخارج عن الخصومة من الطعن عليها بالفسخ و التواطؤ بطريق الدفع في دعوى قائمة أو بطريق الدعوى المبتدأة وفقاً للقواعد العامة ونهاية الحكم لا تحول دون ذلك .

الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٦ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ١٨٧١ بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٢١

إذ كانت المواد من ٣٢٩ حتى ٣٣٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الواردة في الفصل الخاص بالتماس إعادة النظر قد صار إلغاؤها بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ - فإنه يتعين أعمال أحكام المواد التي أفردت له في قانون المرافعات المدنية و التجارية .

الطعن رقم ٤ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ١٦٢١ بتاريخ ١٩٨١/٥/٢٦

مؤدى نصوص المواد من ٢٤١ إلى ٢٤٧ من قانون المرافعات و التي تحكم الطعن بطريق التماس إعادة النظر في الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية وفقاً لنص المادة الخامسة من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية و المالية أن الأصل في نظر الطعن أن يمر على مرحلتين تقتصر

أولهما على الفصل في جواز قبوله و تناول الثانية الفصل في موضوع النزاع و مع ذلك يجوز للمحكمة أن تحكم في قبول الإلتماس و في موضوع بحكم واحد إذا كان الخصوم قد قدموا أمامهما طلباتهم في الموضوع ، و أنه يكفي للفصل في قبول الإلتماس أن تتحقق المحكمة من توافر الأوضاع الشكلية فيه من حيث رفعه خلال الميعاد وفقاً للأوضاع القانونية المقررة و وروده على حكم قابل له و إبتائه على وجه من الأوجه المبينة في القانون على سبيل الحصر فإن وجدت أنها متوافرة و لم يكن الخصوم قد أبدوا طلباتهم في الموضوع أمامها أو لم تشأ أن تستعمل ما لها من حق في الفصل في الموضوع في هذه الحالة قضت بقبول الإلتماس و حددت جلسة للمرافعة في الموضوع دون حاجة إعلان جديد و عندئذ يعود الخصوم إلى مواضعهم الأصلية في النزاع و ينمحي كل ما ترتب على الحكم المطعون فيه من آثار.

الطعن رقم ١٦ لسنة ٥٣ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ٥٢٧ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢١

مقتا المادتين ٢٨٣ و ٢٨٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية " أن الحكم يكون حضورياً إذا سمعت الدعوى و أدلتها في مواجهة المدعى عليه الحاضر بنفسه أو بوكيل عنه .

*** الموضوع الفرعي : الحكم في الدعوى الشرعية :**

الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٥٨ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٩٣٣ بتاريخ ١٩٩٠/١٢/١٨

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الحكم إذ أقيم على دعامين و كانت إحدهما كافية وحدها لحمل الحكم فإن تعييه في الدعامة الأخرى بفرض صحته يكون غير منتج .

*** الموضوع الفرعي : الشهادة :**

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٣٤ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ١٦٨٨ بتاريخ ١٩٩٧/١١/١٥

إخترط فقهاء الحنفية لقبول الشهادة - في النسب و في غيره - شروطاً منها أن يكون الشاهد عدلاً و أن يتلوك ما وقع في شهادته من خطأ قبل أن يبرح مجلس القاضي فإن هو غادر المجلس ثم عاد إليه و قال " لوهمت بعض شهادتي " لنمكن تهمة استوائه من المدعى أو المدعى عليه .

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٣٤ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ١٦٨٨ بتاريخ ١٩٩٧/١١/١٥

للشهادة على الشهادة في فقه الشريعة الإسلامية ضوابط و شروط منها أن يشهد على شهادة كل أصل رجلان أو رجل و إمرأتان ، و لو كان أحد الشهود الأصل إمرأة فلو شهد على شهادة كل أصل شاهد واحد أو رجل و إمرأة أو إمرأتان لم تقبل هذه الشهادة لأن الفروع إنما تشهد أمام القاضي على شهادة الأصوار و تعتبر شهادة كل أصل حق يراد إثباته أمام القاضي و لا يثبت الحق أمامه بدون نصاب كامل .

الطعن رقم ١١ لسنة ٣٦ مكتب قني ١٩ صفحة رقم ٩٧٥ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٢

المقرر عند الحنفية أن الشهادة على النفي تقبل إن كانت في المعنى شهادة على أمر وجودي كالبنوة .

الطعن رقم ١١ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١١٦١ بتاريخ ١٩٧٠/١١/٢٥

شهادة المستأجر للأجير ، على عكس شهادة الأجير للمستأجر ، مقبولة شرعاً ، لأنها لا تجر للشاهد مفعلاً ولا ترفع عنه مفعلاً .

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٦٨٩ بتاريخ ١٩٧٤/٤/١٧

— لما كان الثابت من الإطلاع على محضر التحقيق ، أن الشاهدين الأول والثاني من شهود المطعون عليهم المدعين فى دعوى الورثة — قد شهدا بتسلسل نسب المتوفى والمطعون عليهم إلى الجد الجامع كما شهدا بأن المتوفى ترك ما هو مبين بالدعوى ، فإن نصاب الشهادة الصحيحة يكون قد اكتمل ، ولا يغير من ذلك أن الشاهد الثانى أخطأ فى ذكر الاسم الكامل للمطعون عليه الأول ، ثم استدرك فوراً وصححه لأن للشاهد أن يعدل فى شهادته أو يزيد عليها قبل أن يرح مجلس القاضى .

— فقه الحنفية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أنه لقبول الشهادة على الإرث ، لا بد من ذكر سببه وطريقه ، فإذا شهدوا أنه أخوه أو عمه أو ابن عمه ، لا تقبل حتى يبينوا طريق الأخوة والعمومة بأن يبينوا الأسباب المورثة للميت " و ينسبوا الميت والوارث حتى يلتصقا إلى أب واحد " .

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١١٨٠ بتاريخ ١٩٧٥/٦/١١

إنه وإن كانت الشهادة فى اصطلاح الفقهاء هى إخبار صادق فى مجلس الحكم بلفظ الشهادة لإثبات حق على الغير ، إلا أن العبرة هى بمضمون الشهادة وفهم القاضى للواقع فيها وليس بالفاظ أداها .

الطعن رقم ١٦ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٦٨٧ بتاريخ ١٩٧٥/٢/٢٦

من المقرر فى المذهب الحنفى ، قبول شهادة سائر العقوبات بعضهم لبعض عدا القرع لأصله والأصل لفرعه ، كالأخ والأخت والعم والممة والخال والخالة ، وعلى ذلك فإن شهادة ابن أختها وابن أخيها لها مقبول شرعاً .

الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٤٠٠ بتاريخ ١٩٧٥/١١/١٢

المقرر فى فقه الحنفية — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن الشهادة فيما هو قول محض وفيما يستوى فيه لفظ الإنشاء ولفظ الأخبار ، لا يعرضها ولا يطلها ولا يمنع من قبولها الاختلاف الحاصل بين الشاهدين ، لأن القول مما يعاد ويكرر ولأنهما لم يكلفا حفظ ذلك . وإذ ذهب الحكم إلى أن شاهدى المطعون عليها قد اجتمعت كلمتهما على أن الطاعن وجه إليها ألفاظ سبب معينة فى زمان ومكان واحد وإعتبر أن هذه الواقعة تشكل مضارة موجبة للتطليق ، فإنه لا يوهن منها إختلافهما فى بيان مظاهر الأنفعال الذى إنطبعت آثاره على المطعون عليها أو فى أشخاص الحضور بمجلس السبب .

الطعن رقم ٣ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٥٤٤ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٣

لئن كان من الأصول المقررة شرعاً وجوب انتفاء التهمة عن الشاهد ، فلا تقبل شهادة الأصل لفرعه و الفرع لأصله سواء علا الأصل أو سفل ، و سواء كان الأصل من جهة الأبوة أو الأمومة ، أما فيما عدا ذلك من شهادة سائر القربايات بعضهم لبعض - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - فهي مقبولة . و إذ كان البين من حكم محكمة أول درجة أن الطاعن تمسك بعلان شهادة أو شاهدى المطعون عليها تأسيساً على أنها جدة لزوجته و أن هذه الأخيرة من ورثتها فيعتبر أنه يشهد لزوجته ، و كان الشاهد بهذه المثابة ليس من فروع المطعون عليها ، فإنه لا تترتب على الأعداد بشهادته .

الطعن رقم ١١ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٣٩٨ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٤

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الممول عليه فى فقه الحنفية أن الشهادة على النفى تقبل إن كانت فى المعنى شهادة على أمر وجودى .

الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٧٧٠ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢٤

من المقرر فى الفقه الحنفى أن الشهادة على ما يثبت حكمه بنفسه من قول أو فعل تكون مقبولة ممن عاينه سمعاً أو مشاهدة متى وافقت الدعوى . فإذا كان ما أورده الحكم يقطع فى شهادة شاهدى المطعون عليها قد أنصب على وقائع حدثت فى حضرتهما و عايناهما سمعاً و مشاهدة و أتفقت أقوالهما فى جوهرها مع الوقائع المشهود بها فتكون شهادتهما قد أستوفت شروط صحتها شرعاً .

الطعن رقم ١ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٥٨٣ بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٦

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن العشرة أو المساكنة لا تعتبر وحدها دليلاً شرعياً على قيام الزوجية و الفراض ، و كان ما أحله مذهب الحنفية للشاهد من أن يشهد بالنكاح و إن لم يعاينه مشروط بأن يشتهر عند ذلك بأحدى نوعى الشهرة الحقيقية أو الحكمية على القول الراجح و هو رأى صاحبين فلا يجوز أن يكون مصدر الشهادة هو مدعى النكاح نفسه أو بناء على إخبار منه أو وليد إستشهاده ، و إذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الشاهد الثانى شهد بتلقيه خبر الزوجية عن المطعون عليها بنفسها ، و بناء على إخبارها فإن شهادته تكون غير مقبولة شرعاً .

الطعن رقم ٦ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٧٦٤ بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٧

المقرر فى الفقه الحنفى الواجب الإلتزام أنه يشترط لصحة الشهادة عدم الإختلاف فيها متى كان المشهود به قولاً ملحقاً بالفعل من قبيل النكاح ، لأنه و إن كان عبارة عن إيجاب و قبول و هما قولان إلا أنه يشترط لصحته حضور شاهدين و هو فعل لإلحاق بالفعل . و لئن كان إختلاف الشاهدين فى زمان النكاح و مكانه يعتبر مانعاً فى الأصل من قبول الشهادة و الإعتداد بها ، إلا أن العبرة فى الأخذ بالشهادة أو إطراحها هو بالمعنى لا باللفظ فليس بشرط أن يحدد الشاهدان الزمان أو المكان فى الفاظ واحدة

بل يكفي أن تتطابق جماع أقوالهما على أنها تنصب على واقعة بعينها و أن تنصرف الشهاداتان و بما لا يوجب خللاً في المعنى إلى ذات الزمان أو المكان ، و لما كان ما شهد به الشاهدان يؤدي بصريح لفظه إلى تطابق شهادتهما على قيام فراض صحيح بين الطاعن و المطعون عليها في شهر يوليو ١٩٦٩ و لا يؤثر ما قرره أولهما من تحديد يومه و إغفال الثاني هذا التحديد طالما توافقت أقوالهما على حصول العقد بمجلس بعينه و البين من سياق ما ورد على لسان الشاهد الثاني بشأن تحديد الساعة السابعة والنصف مساءً أنه كان يعني وقت ذهابه إلى منزل المطعون عليها ، و ليس فيه ما يشير إلى أنه يقصد بقائه تلك تحديد وقت إجراء العقد ، و من ثم فلا تعارض بين هذا الذي ذكره و ما قرره الشاهد الأول من أن الطاعن حضر إلى منزل المطعون عليها يومئذ الساعة الثامنة و النصف مساءً . لما كان ما تقدم فإنه لا يكون هناك إختلاف بين الشاهدين في زمان أو مكان المشهود به .

الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٦ مكتب قني ٢٩ صفحة رقم ١٢١٧ بتاريخ ١٩٧٨/٥/١

- الشهادة في إصلاح الفقهاء - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هي إخبار صادق في مجلس الحكم بلفظ الشهادة لإثبات حق على الغير ، و الأصل فيها إنه لا يجوز للشاهد أن يشهد بشيء لم يعانيه بالعين أو بالسمع بنفسه ، و إستثنى فقهاء الحنفية من هذا الأصل مواضع أجازوا فيها الشهادة بالسمع إستحساناً ليس من بينهما ثبوت أو نفي الضرر المبيح للتطبيق .

- المناط في دعوى الطاعة هو هجر الزوجة زوجها و إخلالها بواجب الإقامة المشتركة و القرار في منزل الزوجية ، و سبب وجوب نفقة الزوجة ما يترتب على الزوجية الصحيحة من حق الزوج في إحباس الزوجة لأجله و دخولها طاعته ، فإذا فوتته المرأة على الرجل بغير حق فلا نفقة لها و تعد ناشزاً ، لما كان ذلك و كان يشترط لصحة الإقرار شرعياً وجوب أن يفيد ثبوت الحق المقرر به على سبيل اليقين والجزم فلو شابهته مظنة أو أعتوره شك في بواعث صدوره فلا يؤاخذ به صاحبه ، و لا يعتبر من قبيل الإقرار بمعناه لما كان ما تقدم و كان ما صرح به المطعون عليها في دعوى الطاعة المرددة بينها وبين الطاعن من إبداء إستعدادها للإقامة مع زوجها في المسكن الشرعي الذي يعده ، قد يحمل على إستعدادها أن تدرك عن نفسها وصف النشوز و بالتالي الحرمان من النفقة ، و هو بهذه المثابة ليس إلا وسيلة دفاع تفرضها طبيعة الدعوى التي صدر فيها ، و لا يدل بذاته على أن العشرة بينها و بين زوجها ليست مستحيلة ، و لا ينطوي على إقرار بذلك تؤخذ بأصرتة ، فلا على الحكم إن هو إلغى عما يتمسك به الطاعن في هذا الخصوص .

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٦ مكتب قني ٢٩ صفحة رقم ١٣٨٣ بتاريخ ١٩٧٨/٥/٣١

المقرر شرعاً أن من موانع قبول الشهادة عدم تهمة الشاهد فيما يشهد به و لو كان في ذاته عدلاً ، و من

ذلك شهادة الأصل لفرعه أو الفرع لأصله سواء علأ الأصل أو سفل ، فلا تقبل شهادة الوالد لوالديه و لا أجداده وجداته و لا شهادة واحد منهم له .

الطعن رقم ٢ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ١٦٧٤ بتاريخ ١٩٧٨/١١/١

يشترط لصحة الشهادة شرعاً أن يكون الشاهد عدلاً غير متهم فى شهادته فلا يجوز أن يكون فى الشهادة جر مغم للشاهد أو دفع مغرم عنه ، كما لا تقبل شهادته متى كان بينه و بين المشهود عداوة دنوية ، إلا أن العداوة الدنوية ليست هى كل خصومة تقع بين شخص و آخر فى حق من الحقوق ، بل إن إبطال الشهادة مشروط بأن يشهد الشاهد على خصمه فى واقعة يخاصمه فيها و مثلوا لذلك بشهادة المقلوف على القاذف و المقلوع عليه الطريق على القاطع و المقتول و له على القاتل و المجروح على الجراح و الزوج على امرأته بالزنا إذا كان قذفها به أولاً ، و لا يسوغ بداهة أن يخلق من يطن على شهادة لهذا السبب خصومة مدعاة ليتخذ منها وسيلة لإبطالها . و لما كان البين من محضر الشكوى الإدارى أن الطاعن هو الذى تقدم ببلاغ يزعم فيه أن أحد أقر بأنه سمع حواراً بين شاهد المطعون عليها و بين أحد شهود الطاعن و فهم منه هذا الأخير أنه شهد زوراً ضد الطاعن بسبب إستدعاء زوجته للتحقيق معه و لم يسأل الشاهد فى هذه الشكوى و لم يواجه بأقوال الطاعن أو شاهده ، لما كان ذلك و كان ما اصطنعه الطاعن من خصومة بينه و بين شاهد المطعون عليها على النحو السالف لا يرقى إلى حد العداوة المانعة من قبول شهادته ، كانت شهادة الزور التى يصم بها هذا الشاهد لا تعدو أن تكون إدعاء لم يقم الدليل القطعى على صحته حيث لم يقدم الطاعن ما يشير إلى الجحنة المباشرة التى أقامها و إلى الحكم الصادر فيها فإن النعى فى هذا الخصوص يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٧ مكتب فنى ٢٩ صفحة رقم ١٨٢٦ بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٩

- الشهادة كطريق من طرق البتوت فى فقه الحنفية تعد تعبيراً عن الواقع و تأكيداً لبتوته دون أن تقلب الحق باطلاً أو تحيل الباطل حقاً ، فإن شرطها أن تكون مطابقة للوقائع المادية ، فلا تكذبها الأمور المحسوسة أو تخرج عن تلك الحقائق الثابتة ، فإن كذبها الحس فلا تقبل و لا يجوز أن يبنى عليها قضاء إعتباراً بأن الحس يفيد علماً قطعياً و الشهادة تفيد خيراً ظنياً و الظنى لا يعارض القطعى .

- المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن شروط صحة أداء الشهادة فى المذهب الحنفى أن يكون الشاهد عالماً بالمشهود به و ذاكرأ له وقت الأداء ، فلو نسى المشهود به لم يجز أن يشهد ، و أن يكون المشهود به معلوماً حتى يتيسر القضاء به ، و لا يكون كذلك إلا إذا وضح الشاهد للقاضى صاحب الحق و من عليه الحق و نفس الحق المشهور به ، و القرض المستهدف هو التعريف لا كثرة الحروف فبحث تحقق التعريف و ثبت لدى القاضى علم الشاهد بالمدعى و المدعى عليه اللذين تتصل بهما وقائع

الشهادة موضوع التحقيق إكفى به وضع الإعتداد بالشهادة . و لما كان البين من الإطلاع على محضر التحقيق الذى أجرته محكمة أول درجة أن الطاعن تخلف فى جلسة التحقيق عن الحضور بينهم مثلث المظعون عليها و أشهدت شاهدها فى غيبته و كانت أقوالهما بينة الدلالة على أنها تصب على الخلاف بين الطاعن و المظعون عليها بالذات و إن لم يصرحاً بذكر إسمهما أو نسبهما فإن هذا كاف فى التعريف بهما و تعيينهما تعييناً نائلاً لأى جهالة بحيث ينضى أى إحتمال ، و إذ سائر الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المظعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد إلتزم المنهج الشرعى السليم .

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٥٠٠ بتاريخ ١٣/٢/١٩٨٠

يشترط فقهاء الحنفية لقبول تدارك الشاهد ما وقع فى شهادته من خطأ أن يتم ذلك قبل أن يبرح مجلس القاضى فإن هو غادره ثم عاد إليه و قال " أوهمت بعض شهادتى " أى أخطأ بنسيان ما كان يحق عليه ذكره أو بزيادة باطلة لا تقبل شهادته لتمكن تهمة إستغوائه من المدعى أو المدعى عليه ، و من ثم فلا على محكمة الموضوع إذا لم تستجب إلى طلب الطاعن إعادة سماع شاهده إستيفاء لأوجه النقض فيها

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٤٢٦ بتاريخ ١٢/٥/١٩٨١

– جهات الإرث كثيرة بعضها يحجب بعضاً ، و يجب أن يقول الشاهدان أن " لا وارث لهذا الميت غير هذا المدعى " أو يقولوا " لا نعلم له وارثاً غيره " فإذا لم يقولوا و كان المدعى يرث ممن يرث فى حال دون حال لا يقضى القاضى أصلاً لإحتمال عدم إستحقاق على فرض وجود من يحجبه ، فإذا كان ممن يرث على كل حال و لكنه لا يأخذ الكل إذا انفرد كان ذلك داعياً لطوم القاضى ، هذا إلى أنه يلزم أيضاً بيان أن المورث ترك ما يورث عنه شرعاً .

– الراجح فى مذهب الحنفية أن إقرار وارث بوارث آخر لا يثبت به النسب لأنه يتضمن حمل نسب المقر له على الغير ليكون مجرد دعوى أو شهادة و شهادة الفرد غير مقبولة فیتعين سماع البينة كى يتعدى الحكم إلى غير المقرر .

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٩٩٤ بتاريخ ٣١/٢/١٩٨١

المقرر فى فقه الحنفية – و على ما جرى به قضاء محكمة النقض – أنه و إن كان يتعين لقبول الشهادة على حقوق العباد أن تكون موافقة للدعوى و أن ترد أقوال كل شاهد مطابقة لأقوال الآخر ، إلا أنه لا يشترط أن تكون هذه الموافقة تامة بأن يكون ما شهد به الشهود هو عين ما إدعاه المدعى به و أن تتوافق أقوالهم فى إفادة المعنى المقصود بالدعوى .

الطعن رقم ١٩ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٨٣٤ بتاريخ ١٦/٦/١٩٨١

لفقهاء المذهب الحنفى و إن أوجبوا على الشاهد ذكر إسم الخصم و إسم أبيه و جده إن كان غائباً أو الإشارة إليه إن كان حاضراً ، إلا أن إيجابهم ذلك ليس مقصوداً لذاته و إنما هدفاً منه تأكيد معرفة

الشاهد للخصم تحقيقاً لصحة أداء الشهادة التي من شروطها عندهم أن يكون المشهود به معلوماً حتى يتيسر القضاء به ، فطلبوا لذلك أن يوضح الشاهد للقاضي صاحب الحق و من عليه الحق و نفس الحق المشهود به ، فالعبرة إذن هي بالتعريف فمتى تحقق و ثبت للقاضي علم الشاهد بالمدعى و المدعى عليه اللذين تتصل بهما وقائع الشهادة موضوع التحقيق إكفى بذلك و صح الاعتداد بالشهادة .

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ١٠٢٤ بتاريخ ١٩٨٢/١١/٢٣

إنه و إن اختلف فقهاء الشريعة الإسلامية فى اشتراط الإشهاد على الطلاق - فبينما أوجه البعض ذهب الغالبية إلى أنه ليس شرط لوقوعه لأن الأمر به فى قوله تعالى " فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف و أشهدوا ذوى عدل منكم " . هو للتدب لا للوجوب ، غير أن أحداً منهم لم يستلزم لوقوع الطلاق أو ثبوته أن يكون موثقاً . لما كان ذلك ، و كان ما نصت عليه المادة الخامسة مكرراً من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ من وجوب مبادرة المطلق إلى توليى إشهار طلاقه لدى المولى المختص لم يهدف - و على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - إلى وضع قيد على حق الطلاق الذى أسنده الله تعالى للزوج أو على جواز إثباته قضاء بكافة الطرق و إنما هدف إلى مجرد عدم سريان آثاره بالنسبة للزوجة إلا من تاريخ علمها به ، فإنه لا على محكمة الموضوع إذا استمعت إثباتاً للطلاق المدعى به إلى غير الشهود الموقعين على الوثيقة المحررة عنه .

الطعن رقم ٥٠ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٣ صفحة رقم ١٠٣٤ بتاريخ ١٩٨٢/١١/٢٣

لما كانت الشهادة فى اصطلاح الفقهاء هى إخبار صادق فى مجلس الحكم بلفظ الشهادة لإثبات حق على الغير فخرج بذلك الأخبار الكاذب و الأخبار الصادق فى غير مجلس الحكم ، و كأن المقرر فى نفى الحقيقة أنه إذا ادعت الزوجة الولادة و أنكر الزوج حدوثها أو حصل خلاف بينهما على تعيين الولد بعد إتفاقيهما على نفس الولادة فإنه يكفى فى الإثبات شهادة امرأة مسلمة عدل و ذلك لأن أصل الولادة و تعيين المولود من الأمور التى لا يطلع عليها إلا النساء عادة فتكفى فيها شهادتاهن وحدهن إذ لو اشترط فى إثباتها نصاب الشهادة الكاملة لأدى ذلك إلى الحرج و هو مرفوع شرعاً ، أما إذا ثار هذا النزاع بين الزوج و معتدته من طلاق رجعى بائن فلا يثبت النسب عند الإمام أبى حنيفة إلا بشهادة رجلين عدلين أو رجل و امرأتين عدل تبعاً لإتقضاء الفرض بإتقضاء العدة فوجبت الحجة الكاملة و ذلك ما لم يقر الزوج بالحمل أو كان الحمل ظاهراً فإن النسب يثبت قبل الولادة و أما صاحبان فلم يشترط سوى شهادة امرأة واحدة عدل فى كل حال و هو الراى المفتى فى المذهب دفعاً للحرج ناشئ عن اشتراط الشهادة الكاملة .

الطعن رقم ٣١ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٢٥١ بتاريخ ١٨/١/١٩٨٣

يتعين لصحة الشهادات فيما يشترط فيه التعدد أن تتفق مع بعضها لأنه باختلافها لا يوجد إلا شطر الشهادة و هو غير كاف فيما يشترط فيه العدد ، و إذا كان نصاب الشهادة على الضرر الموجب للتطبيق وفقاً للراجع فى مذهب أبى حنيفة رجلين عدلين أو رجل و إمرأتين عدول ، و كان البين من الأوراق أن الشاهد الثانى من شاهدى المظنون عليها و إن شهد بأن الطاعن تهجم على زوجته المظنون عليها فى حضوره حال وجوده فى منزلها . إلا أنه إذ لم يفصح عن كيفية حصول التهجم المشهود به و ما إذا كان قد تم بالقول أو بالفعل حتى تقف المحكمة على حقيقة ما صدر من الطاعن تجاه المظنون عليها و تقدر ما فيه من إساءة لها و تضرر أمثالها منه ، فإن شهادته لا يتوالت بها نصاب الشهادة على المضارة التى شرع التفريق بين الزوجين بسببها . و إذ أيد الحكم المظنون فيه رغم ذلك ما قضى به الحكم المستأنف من تطبيق المظنون عليها على زوجها الطاعن على سند مما شهد به شاهدها فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ٥٠ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٤٩٥ بتاريخ ٢٨/٦/١٩٨٣

الراجع فى فقه الحنفية أن شهادة القربايات بعضهم لبعض عدا شهادة الأصل لقرعه أو الفرع لأصله أو أحد الزوجين لصاحبه تقبل و ذلك ما لم تتوافر لها أسباب التهمة من جلب مغم أو دفع مغم .

الطعن رقم ٢ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٨٦٤ بتاريخ ٢/١٢/١٩٨٣

- المقرر فى فقه الحنفية - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه و إن كان يتعين لقبول الشهادة على حقوق المباد أن تكون موافقة للدعوى إلا أنه لا يشترط أن تكون هذه الموافقة تامة بأن يكون ما شهد به الشهود هو عين ما إدعاه المدعى بل تكفى الموافقة التضمنية بأن توافق شهادتهم بعض المدعى به .

- شرط قبول الشهادة كطريقة من طرق البتوت فى فقه الحنفية - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تكون مطابقة للوقائع المادية فلا تكذبها الأمور المحسوسة أو تخرج عن تلك الحقائق الثابتة ، فإن كذبها الحس فلا تقبل و لا تجوز أن يبنى عليها قضاء إعتباراً بأن الحس يفيد علماً قطعياً و الشهادة تفيد خبراً ظنياً و الظنى لا يعارض القطعى .

- المقرر شرعاً أن من شروط قبول الشهادة إنفاء التهمة من الشاهد بالآ يكون فى شهادته جر مغم له و دفع مغم عنه أو أن يكون ميل طبعى للمشهود له أو ميل على المشهود عليه أو أنه تكون يسه و المشهود عليه عداوة فى أمر دنيوى من مال أو جاه أو خصام أو ما فى ذلك .

الطعن رقم ٤ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٩٢٥ بتاريخ ٢٧/١١/١٩٨٤

عدم قبول شهادة زوج الطاعنة لها - تضى معه - شهادة شاهدها الآخر منفردة مما لم يكتمل معه

نصاب البينة الشرعية و هو شهادة رجلين عدلين أو رجل و امرأتين عدول .

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٠٧٧ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٤

لما كان المقرر أن الشهادة على ما ثبت حكمه بنفسه من قول أو فعل تكون مقبولة ممن عاينه سمعاً أو مشاهدة متى وافقت الدعوى ، و كان الثابت من التحقيق الذى أجرته محكمة أول درجة أن شاهدى المطعون عليها شهدا بأنهما كانا بمنزل والدتها و حضر الطاعن و علما من المطعون عليها أنها ترفض السفر معه لأنه يحرضها على الرذيلة فعصى عليها الطاعن بالسب أمامهما قائلاً أنه تزوجها لهذا السب فإن شهادتهما إذ انتصبت بذلك على وقائع حدثت على مرأى و سمع منهما لا تكون شهادة مسامعة و إنما هى شهادة عيان استوفت شروط قبولها شرعاً ، فلا على الحكم إذ عول عليها فى قضائه بالتطبيق.

الطعن رقم ٣ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٤٨٠ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٩

المقرر فى المذهب الحنفى قبول شهادة سائر القرابات بعضهم لبعض عدا الفرع لأصله و الأصل لفرعه مما تقبل معه شهادة الأخ لأخيه .

الطعن رقم ٥٧ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٧٤٢ بتاريخ ١٩٨٤/٦/٢٦

من شروط صحة أداء الشهادة فى المذهب الحنفى الواجب التطبيق على واقعة الدعوى عملاً بالمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، أن يكون الشاهد عالماً بالمشهود به و ذاكرًا له وقت الأداء و أن يكون المشهود به معلوماً حتى يتيسر القضاء به ، و لا يكون كذلك إلا إذا وضع الشاهد للقاضى صاحب الحق و من عليه الحق و نفس الحق المشهود به .

الطعن رقم ٦٢ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٨٠٤ بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢١

المقرر فى المذهب الحنفى أن الشهادة على ما يثبت حكمه بنفسه من قول أو فعل تقبل ممن عاينه سمعاً و مشاهدة متى وافقت الدعوى .

الطعن رقم ٦٢ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٤٥٧ بتاريخ ١٩٨٦/٤/٢٢

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا تقبل شهادة الأولاد للوالدين و أن علوا و لا شهادة الوالدين للأولاد و أن ملغوا .

الطعن رقم ٥ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٢٠٠ بتاريخ ١٩٨٦/٢/١١

لما كان إشتراط بعض فقهاء الحنفية عدم التفريق بين المرأتين لدى أدلائهما بالشهادة سندده قوله تعالى فى سورة البقرة " و إستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل و امرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى " و كانت الآية الكريمة لم تشترط إجتماع المرأتين عند الأدلاء بالشهادة و إنما أوردت العلة فى جعل شهادة المرأتين مساوية لشهادة رجل واحد و هى أن المرأة معرضة للنسيان و أن وجود أخرى معها يعينها على التذكر ، و كان مقتضى هذه العلة أن

إشراط سماع المرأتين مجتمعين لا يكون إلا إذا جاءت أقوالهما غير متطابقة أما إذا انفقت أقوالهما فإن موجب عدم التفريق بينهما عند الشهادة يكون منتفياً .

الطعن رقم ٨٣ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٦٢٥ بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٨

إذ كان النص فى الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٦ مكرر من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعدل بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ و الذى طبقه الحكم المطعون فيه " .. و يعتبر إضراراً بالزوجة إقتران زوجها بأخرى غير رضاها و يسقط حق الزوجة فى طلب التفريق بمضى سنة من تاريخ علمها بقيام السبب الموجب للضرر ... " و كان الثابت من الأوراق أن المظنون عليها أعلنت الطاعن بتاريخ ١٩٨١/٣/٢٨ بدعوى إعتراضها على دعوتها لها بالدخول فى طاعته و بينت فى هذا الإعلان أسباب إعتراضها و كان من بينها مشغولية بيت الطاعة بسكن الغير بزوجة أخرى و هى عبارة واضحة تدل على أن الطاعن متزوج بأخرى ، و أن المظنون عليها تعلم بهذا الزواج من تاريخ ذلك الإعلان و أقامت دعواها بالتطليق فى ١٩٨٣/١/١ ، فإذا استخلص الحكم من عبارة " زوجة أخرى " ساقطة البيان أن هذه الزوجة ليست زوجة للطاعن و نفى بذلك علم المظنون عليها بذلك الزواج و هو ما يناقض صراحة مدلول تلك العبارة فإنه يكون مشوباً بالفساد فى الاستدلال .

الطعن رقم ٦٢ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ١٦٨ بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢٢

الراجح فى هذه الأحكام أنه يحل للشاهد أن يشهد بالنكاح و إن لم يعانته متى أشعره عنده ذلك بأحد نوعى الشهرة الحقيقية أو الحكيمية . فمن شهد رجلاً و امرأة يسكنان فى موضع أو بينهما إنسباط الأزواج أو شهد لديه رجلان عدلان بلفظ الشهادة أنها زوجته حل له أن يشهد بالنكاح و أن لم يحضر وقت العقد .

الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٦٢٥ بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢٧

من المقرر فى المذهب الحنفى - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - قبول شهادة سائر القرابات بعضهم لبعض - عدا الفرع لأصله و الأصل لفرعه - كالأخ و الأخت و العم و العمة و الخال و الخالة

* للموضوع الفرعى : الشهادة بالتسامع :

الطعن رقم ١٣ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٥٤ بتاريخ ١٩٦٧/١/٤

- أجاز الحنفية الشهادة بالتسامع فى مواضع منها النسب . و اختلفوا فى تفسيره و تحمل الشهادة به فمن أبى حنيفة لا يشهد حتى يسمع ذلك من جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب و يشترى ويستغنى و تتواتر به الأخبار و على هذا إذا "أخبره" رجلان أو رجل و امرأة لا تحل له الشهادة ما لم يدخل فى حد التواتر و يقع فى قلبه صدق الخبر ، و عن الصاحبين إذا أخبره بذلك رجلان عدلان أو

رجل وإمرأتان عدول يكفى وتحل لله الشهادة ، و الفتوى على قولهما ، و إشتراطوا فى الإخبار - هنا وعن العدلين - أن يكون بلفظ " أشهد " و بمعنى أن يشهدا عنده بلفظ الشهادة . و المتون قاطبة والنقول المعبرة أطلقت القول بأن الشاهد إذا فسر للقاضى ردت شهادته و لا تقبل فى جميع المواضع التى يجوز للشاهد الشهادة فيها بالتسامع ، و من الفقهاء من إستثنى الوقف و الموت فقبل و لو فسر للقاضى أنه أخبره به من يتق به لأن الشاهد ربما يكون عمره عشرين سنة و تاريخ الوقف أو الموت مائة سنة فيتيقن القاضى أنه يشهد بالتسامع فكان الإفصاح كالسكوت . و إختلفوا فى معنى التفسير للقاضى أنه يشهد بالتسامع : فلو شهدا و فسرا و قالوا شهدنا بذلك لأما سمعنا من الناس لا تقبل . و لو قالوا سمعنا من قوم لا يتصور إجماعهم على الكذب لا تقبل و قيل قبل ، و لو قالوا أخبرنا بذلك من نتق به من قال أنه من التسامع و منهم من قال أنه ليس منه و جعله الراجع ، و الظاهر أنه حيث أجز للشاهد أن يشهد بالتسامع فى المواضع التى يتنوها وجب أن يقضى بشهادته و إن فسر و إلا كان فى المقام ما يشبه الناقص إذ كل ما فى الأمر أنهم يريدون تحميل الشاهد عبء ما يشهد به ولا يحملون القاضى ذلك .

- الطريق إلى تحمل الشهادة بالتسامع وحدها هو أن لا يشهد الشاهد حتى يسمع ذلك من جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب و يشتهر و يستفيض و تواتر به الأخبار و يقع فى قلبه صدقها أو أن يخبره بذلك رجلان أو رجل و إمرأتان يحصل له بنوع من العلم الميسر فى حق المشهود به وأنهم أوجبوا على الشاهد أن يطلق أداء الشهادة و لا يفسر القاضى أنه يشهد بناء على ما سمع من الناس - و إذ كان ذلك فإن تعين الحكم بأنه لم يمين أنه توافرت فى أقوال الشهود شروط قبول الشهادة بالتسامع يكون فى غير محله إذ هى أمور تتصل بتحمل الشهادة و حليتها للشاهد ، و كذلك تعييبه لأن أحداً منهم لم يشهد بواقعة معاصرة للواقعة المطلوب إثباتها و لا بما شهد به لديه عدلان و لم يدع الحكم أن ما شهدوا به تحققت فيه شروط التواتر إذ هى أمور تتصل بأداء الشهادة و حكاية ما تحمله الشاهد منها و الشهادة بالتسامع - عند الأداء - يضرها الإفصاح و يصححها السكوت و إن يكن سكوتاً كالإفصاح .

- الأصل فى الشهادة إنه لا يجوز للشاهد أن يشهد بشيء لم يعاينه بالعين أو بالسمع - بنفسه و إستثنى الفقهاء من ذلك مسائل منها ما هو بإجماع كالتسب و منها ما هو على الصحيح أو على أرجح الأقوال أو على أحد قولين مصححين أو على مرجوح أجازوا فيها الشهادة بالتسامع من الناس و إن لم لم يعاينها بنفسه ، و هى ضرورة بعد ضرورة دعت إليها رعاية المصالح و الحاجة الشديدة أو هى إستحسان مرده و الوجه فيه أنها أمور يختص بمعاينة أسبابها خواص من الناس لا يطلع عليها إلا هم و قد تتعلق بها أحكام تبقى على إنقضاء القرون و أنها يقترن بها فى العادة ما تشتهر به فنزل الشهرة فى كل منها منزلة العيان و الناس يعتمدون فيها على الخبر فكان الخير مسوغاً للشهادة و لو لم تقبل أدى ذلك إلى الحرج

وتعطيل الأحكام و الحرج مدفوع شرعاً . و هم مع ذلك لم يجوزوا للشاهد أن يشهد بالتسامع إلا إذا كان ما يشهد به أمراً متواتراً سمعه من جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب و إشتهر و إستفاض وتواترت به الأخبار عنده و وقع في قلبه صدقها لأن الثابت بالتواتر و المحسوس سواء ، أو يخبره به وبدون إستشهاد - رجلاً عدلان أو رجل و إمرأتان عدول فيحصل له نوع من العلم الميسر في حق المشهود به و هي مراتب منها ما يفيد العلم كشهادة التواتر و منها ما يفيد ظناً قوياً يقترب من القطع كشهادة الإستفاضة و منها ما يفيد ظناً دون شهادة الإستفاضة بأن يقولوا سمعنا سماعاً فاشياً أو لم نزل السمع من الثقات ، و الفقهاء و قد أوجبوا على الشاهد أن لا "يفسر" للقاضي إنما أرادوا بذلك تحميل الشاهد عبء ما شهد به لا تحميل القاضي هذا العبء .

- الشهادة بالتسامع في فقه الشريعة الإسلامية لا هي شهادة برأى و لا هي شهادة على شهادة و من الدرجة الثانية ، و إنما هي شهادة أصلية و متميزة بضوابطها و دواعيها ، لها قوتها في الأثبات ، و يحمل فيها الشاهد عبء ما شهد به و هي بذلك لا تدخل من باب شهادة السماع و لا من باب الشهادة بالشهرة العامة في فقه القانون الفرنسي و لا تجرى مجراها و بالتالي مما تستقل به محكمة الموضوع بما لا رقابة لمحكمة النقض عليها فيه ما لم تخرج بها إلى ما لا تؤدي إليه .

- فقه الحنفية على أنه لقبول الشهادة على الإرث لأبد من ذكر سبه و طريقة فإذا شهدوا أنه أخوه أو ابن عمه لا تقبل حتى يبينوا طريق الأخوة و العمومة بأن الأسباب الموروثة للميت " و ينسبوا الميت والوارث حتى يلتقيا إلى أب واحد .

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٣٤ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ١٦٨٨ بتاريخ ١٩٦٧/١١/١٥

الأصل في الشهادة أنه لا يجوز للشاهد أن يشهد بشيء لم يعانيه بالعين أو بالسمع بنفسه و إستثنى فقهاء الحنفية من ذلك مسائل منها ما هو بإجماع كالنسب و منها ما هو على الصحيح أو على أرجح الأقوال أو على أحد قولين مصححين أو على قول مرجوح أجازوا فيها الشهادة بالتسامع من الناس إستحساناً و إن لم يعانيها بنفسه و هم مع ذلك لم يجوزوا للشاهد أن يشهد بالتسامع إلا إذا كان ما يشهد به أمراً متواتراً سمعه من جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب و إشتهر و استفاض و تواترت الأخبار عنده و وقع في قلبه صدقها لأن الثابت بالتواتر و المحسوس سواء أو يخبر به - و بدون إستشهاد - رجلاً عدلان أو رجل و إمرأتان عدول فيصح له نوع من العلم الميسر في حق المشهد به.

الطعن رقم ٣٩٤ لسنة ٣٥ مكتب قني ٢١ صفحة رقم ٧٣٥ بتاريخ ١٩٧٠/٤/٣

الشهادة السماعية جائزة حيث تجوز الشهادة الأصلية ، و هي مثلها تخضع لتقدير قاضي الدعوى .

الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٨ مكتب فتى ٢٥ صفحة رقم ٩٧٩ بتاريخ ١٩٧٤/٦/٥

من شروط تحمل الشهادة ، معاينة الشاهد المشهود عليه بنفسه لا يغيره فيما لا تقبل فيه الشهادة بالتسامع و الطلاق من بين ما لا تقبل فيه .

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٩ مكتب فتى ٢٦ صفحة رقم ٨٦٠ بتاريخ ١٩٧٥/٤/٣

- الشهادة بالتسامع - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - جائزة عند الحنفية فى مواضع منها النسب و شرطها أن يكون ما يشهد به الشاهد أمراً متواتراً مشتهراً سمعه من جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب و يشتهر و يستغض و تتوافر به الأخبار و يقع فى قلبه صدقها ، أو أن يغيره به رجلاً عدلان أو رجل و امرأتان عدول .

- لا محل لتسبب الحكم بأنه لم يبين شروط الشهادة بالتسامع فى أقوال الشهود لأنها أمور تتصل بتحمل الشهادة و صلتها للشاهد .

الطعن رقم ١ لسنة ٤٦ مكتب فتى ٢٨ صفحة رقم ١٥٨٣ بتاريخ ١٩٧٧/١/٢٦

إنه و إن كان الأصل فى الشهادة أنه لا يجوز للشاهد أن يشهد بشئ لم يعاينه بنفسه عياناً أو سماعاً إلا أن فقهاء الحنفية إستتوا من هذا الأصل مواضع منها النكاح و النسب أجازوا فيها الشهادة بالتسامع إستحساناً ، و لن أطلقت المتن و القول المعبرة القول بأن الشاهد إذا فسر للقاضى ردت شهادته ولا تقبل فى جميع المواضع التى يجوز للشاهد الشهادة فيها بالتسامع ، إلا أن الظاهر - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه حيث أجاز للشاهد أن يشهد تسمعاً فى المواضع التى بينها و يجب أن يقضى بشهادته و أن فسر ، و إلا كان فى المقام ما يشبه التناقض ، إذ كل ما فى الأمر أنهم يريدون تحميل الشاهد عبء ما يشهد به و لا يحملون القاضى ذلك ، و لا معنى لبقاء القضاء فى مثل هذا على القياس و الأخذ فى الشهادة بالإستحسان ، و لما كان الثابت من محاضر التحقيق الرسمية المقدمة أن أول الشاهدين قرر أنه يعرف أن الطاعن تزوج بالمطعون عليها من حوالى ثلاث سنوات و أكثر ، و عندما سئل عن كيفية علمه رده إلى ما كان يتردد لدى أهل الحى ، بالإضافة إلى إقامة الطاعن و المطعون عليها فى منزل مجاور فترة من الزمن ، فإن هذه الأقوال لا تنبئ عن معنى التفسير و لا تكشف للقاضى أنه شهد عما أدلى به لأنه سمعه من الناس .

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٤٦ مكتب فتى ٣١ صفحة رقم ٨٩٤ بتاريخ ١٩٨٠/٢/٢٥

الشهادة السماعية جائزة حيث تجوز الشهادة الأصلية و هى مثلها تخضع لتقدير قاضى .

الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٩ مكتب فتى ٣٢ صفحة رقم ٢٠٩٢ بتاريخ ١٩٨١/١١/٢٤

إذ كان الأصل فى الشهادة الإحاطة و اليقين ، و كان فقهاء الحنفية و إن أجازوا الشهادة بالتسامع فى مسائل منها ما هو بإجماع كالنسب ، إلا أنهم لم يجزوا للشاهد أن يشهد تسمعاً إلا إذا كان ما يشهد به

أمراً متواتراً سمعه من جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب ويشتهر ويستفيض و تتواتر به الأخبار و يقع في قلبه صدقة أو يخبره به - بدون إستشهاد - رجلان عدلان أو رجل و إمرأتان عدول فيصبح له نوع من العلم الميسر في حق المشهود به ، و أن الشاهد إذ فسر للقاضي ردت شهادته و لا تقبل في جميع المواضع التي يجوز للشاهد أن يشهد فيها بالتسامع .

الطعن رقم ١٧ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٦١٤ بتاريخ ١٩٨١/٢/٢٤

الأصل في الشهادة أنه لا يجوز للشاهد أن يشهد بشيء لم يعاينه بنفسه و إستثنى فقهاء الحنفية من هذا الأصل مسائل منها ما هو بإجماع كالنسب و الموت و النكاح و الدخول و ولاية القاضى و منها على الصحيح كاصل الوقف و منها ما هو على الأصح كالمهر و منها ما هو على أحد قولين مصححين كشرائط الوقف و منها ما هو على قول مرجوح كالعق و الولاء فأجازوا في هذه المسائل الشهادة بالتسامع من الناس إستحساناً و إن لم يعاينها الشاهد بنفسه ، و إذ كانت الواقعة المشهود فيها في الدعوى المائلة و هي رضاع الطاعتين من إمرأة واحدة ليست من المسائل المشار إليها فإنه لا يقبل الشهادة عليها بالتسامع .

الطعن رقم ١٥٣٥ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٥٤٥ بتاريخ ١٩٨٢/٥/١٩

الأصل في فقه الشريعة الإسلامية جواز الشهادة بالتسامع في الزواج إلا أن المشرع تدخل - إستثناء من هذا الأصل - إحتراماً لروابط الأسرة و صيانة للحقوق الزوجية فنص في الفقرة الرابعة من المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أن " لا تسمع عند الإنكار دعوى الزوجية أو الإقرار بها إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة رسمية في الحوادث الواقعة من أول أغسطس سنة ١٩٣١ و لما كانت دعوى الطاعن هي طلب إنهاء عقد إيجار المستاجر الأصلي الذي ترك شقة النزاع بإعتبار أن الشاغلة لها ليست زوجة له لعدم وجود وثيقة رسمية معها مثبته للزواج - و هي دعوى متميزة عن دعوى الزوجية التي عنتها المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، فإن الزوجية التي هي من شرائط إمتداد عقد الإيجار عملاً بنص المادة ٢١ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ لا يلزم لتوافرها ثبوت الزواج بوثيقة رسمية و لو قصد المشرع ذلك لنص عليه صراحة .

الطعن رقم ٩٧٣ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢١٧٦ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢

الأصل في فقه الشريعة الإسلامية جواز الشهادة بالتسامع في الزواج إلا أن المشرع تدخل إستثناء من هذا الأصل - إحتراماً لروابط الأسرة و صيانة للحقوق الزوجية - نص في الفقرة الرابعة من المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أن " لا تسمع عند الإنكار دعوى الزوجية أو الإقرار بها إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة رسمية في الحوادث الواقعة من أول أغسطس سنة ١٩٣١ " ، و لما كانت دعوى

الطاعن هي طلب استمرار عقد الإيجار الذي كان مبرماً بين المطعون ضده وبين السيدة بالنسبة له باعتبار أنه كان زوجاً لها ، ومقماً معها بالعين المؤجرة حتى وفاتها - وهي دعوى متميزة عن دعوى الترجية التي عنتها المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، فإن الزوجة التي هي من شرائط استمرار عقد الإيجار عملاً بنص المادة ١/٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ - المقابلة للمادة ١/٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ - لا يلزم لدولها ثبوت الزواج بوثيقة رسمية ، ولو قصد المشرع غير ذلك لنص عليه صراحة .

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ٦٧١ بتاريخ ١٩٨٤/٢/١٣
المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الشهادة بالسامع لا تقبل شرعاً في إثبات أو نفى وقائع الإضرار المبيحة لتطبيق الزوجة على زوجها .

الطعن رقم ٦ لسنة ٥٣ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ٦٧٥ بتاريخ ١٩٨٤/٢/١٣
الراجع في فقه الحنفية الواجب الرجوع إليه في نطاق الدعوى عملاً بالمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن شهادة السامع لا تقبل إلا في بعض الأحوال وليس منها التطبيق للضرر .

الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٥٨ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٦٢٥ بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢٧
الشهادة بالسامع - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - : جائزة عند الأحناف في مواضع منها النسب و شرطها أن يكون ما يشهد به الشاهد أمراً متواتراً مشتهراً سمعه من جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب و يشتهر و يستفيض و تتواتر به الأخبار و يقع في قلبه صدقها .

* للموضوع الفرعي : الصلح :

الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ١٤٤٤ بتاريخ ١٩٧٥/١١/١٩
من اللازم لإعتبار العقد صلحاً في معنى المادة ٥٤٩ من القانون المدني وجوب أن يتنازل كل من الطرفين عن جزء من إدعائه في سبيل الحصول على الجزء الباقي فإن لم يكن هناك نزول عن إدعاءات متعابلة و يقتصر التنازل على أحد الطرفين دون الآخر فلا يعد الاتفاق صلحاً . و إذ كان البين أن الإقرار المنسوب للزوجة أنه مقصور على نزول الزوجة عن كافة حقوقها إزاء ما أقرت به من فض بكارتها قبل عقد الزواج ، فإنه لا وجه للقول بطلان الإقرار ، على سند من المادة ٥٥١ من القانون المدني .

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ٩٨٩ بتاريخ ١٩٨١/٢/٣١
- المقرر في فقه المالكة أن للزوجة طلب التطلاق إذا أوقع الزوج بها أي نوع من أنواع الإيذاء بالقول أو بالفعل الذي لا يكون عادة بين أمثالهما و لا يستطيع معه دوام العشرة بينهما ، و أنه لا يشترط

لإجابتها إلى طلبها وفق المشهور عندهم أن يتكرر إيقاع الأذى بها بل يكفى لذلك أن تثبت أن زوجها أتى معها ما تنضرر منه ولو لمرة واحدة ، و كان تقدير عناصر الضرر مما تستقل به محكمة الموضوع ما دامت قد أقامت قضاها على أسباب سائفة ، و كان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن تعد بالفعل و القول وقع من جانب الطاعن على زوجته المطعون ضدها على مرأى و مسمع من شاهديها على النحو الثابت بأقوالهما و أن ذلك مما يتوافر به ركن الضرر و المبرر للتطبيق بالنظر إلى حالة المطعون ضدها و كونها زوجة عامل على قدر من التعليم و الثقافة و هي أسباب سائفة تكفى لحمله . فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون و الفساد في الاستدلال يكون على غير أساس .

- إذ كان الشارع قد إشتراط للحكم بالتطبيق طبقاً للمادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ أن تثبت الزوجة إضرار الزوج بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة ، و أن يعجز القاضى عن الإصلاح بينهما و كان الثابت بمحضر جلسة ١٩٦٩/٦/٩ أن محكمة أول درجة قد عرضت الصلح على الطرفين لرفضه الحاضر عن المطعون ضدها و وافق عليه الطاعن و هو ما يكفى - و على ما جرى به قضاء هذه محكمة النقض - لإثبات عجز المحكمة عن الإصلاح بين الزوجين ، دون حاجة لإعادة عرض الصلح من جديد أمام محكمة الاستئناف ما دام لم يستجد ما يدعوا إليه ، و كان لا يغير من ذلك رفض محكمة أول درجة القضاء بالتطبيق طالما أن الاستئناف وفقاً لنص المادة ٣١٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية يعيد الدعوى إلى الحالة التى كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه ، بما لا يكون معه ثمة موجب لإعادة عرض الصلح من جديد أمام المحكمة الاستئنافية ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٢٨٥ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٢٤

إذا كان الهدف من إلزام القاضى بالعمل على الإصلاح بين الزوجين قبل قضائه بالتفريق وفقاً لنص المادة السادسة من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ هو محاولة إزالة أسباب الشقاق بينهما و عودة الحياة الزوجية إلى ما كانت عليه من نقاء و سكينه و حسن معاشره ، و كان مؤدى نص المادة السادسة مكرراً من هذا القانون أن إقتران الزوج بأخرى دون رضا الزوجة الأولى يتحقق به الضرر بمجرد وقوعه فلا يزول أثره حتى و لو إنتهت الزيجة الجديدة بالطلاق ، فإن محاولة الإصلاح التى تقتضى إزالة أسباب الضرر تكون غير مجدية فى هذه الحالة التى أفرد لها الشارع باعتبار ما لها من طبيعة خاصة نصاً مستقلاً و خصها بقواعد مغايرة لتلك التى تحكم صور الضرر الأخرى و الواردة بنص المادة السادسة السالفة البيان .

الطعن رقم ٧ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٨٨٥ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٨

عرض محكمة أول درجة الصلح على الطرفين كاف لإثبات عجزها عن الإصلاح بينهما دون ما حاجة

لإعادة عرض الصلح من جديد أمام محكمة الاستئناف .

*** الموضوع الفرعي : الطعن بالنقض في المسائل الشرعية :**

الطعن رقم ١٩ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٤٠١ بتاريخ ١٣/٤/١٩٨٢

إنه ولئن جرى قضاء هذه المحكمة على أن إجراءات الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية و قد أعيدت بمقتضى نص المادة الثالثة من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ إلى ما كانت عليه قبل إنشاء دوائر فحص الطعون فإن إلزام الطاعن بإيداع الأوراق المبينة بالمادة ٤٢ من قانون المرافعات القديم الصادر برقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ و التى تحيل إليها المادة ٨٨١/٢ منه يعود ثانية طالما أن قانون المرافعات الحالى و إن أُلغى قانون المرافعات القديم ، قد أبقى على الموارد ٨٦٨/١٠٣٢ الخاصة بالإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية ، إلا أنه لما كان قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ قد أُلغى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ بكل مواده ، و حلت نصوصه من نص مماثل لحكم المادة الثالثة من القانون الملغى و التى كانت الأساس فى العودة بالإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية إلى ما كانت عليه قبل إستحداث دوائر فحص الطعون ، فإنه يتعين إعتباراً من تاريخ العمل بقانون السلطة القضائية الحالى إخضاع إجراءات الطعن بالنقض فى مسائل الأحوال الشخصية لنص المادتين ٨٨١ ، ٨٨٢ من الكتاب الرابع من قانون المرافعات القديم و للقواعد العامة المقررة فى قانون المرافعات الحالى للطعن فى الأحكام بالنسبة لما لم ترد بشأنه أحكام خاصة فى هاتين المادتين ، و إذ كانت المادة ٤٢ من قانون المرافعات القديم التى تحيل إليها الفقرة الثانية من المادة ٨٨١ سالفة الإشارة فى خصوص الأوراق التى يتعين إيداعها مع صحيفة الطعن بالنقض قد ألغيت و حلت محلها المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات الحالى فقد وجب الرجوع إلى هذه المادة لتحديد ما يلتزم الطاعن بإيداعه من أوراق ، و إذ عدلت هذه المادة بالقانون رقم ٢١٨ لسنة ١٩٨٠ بحيث أصبح إلزام الطاعن قاصراً على إيداع صور من صحيفة الطعن بقدر عدد المطعون عليهم و صورة لقلم الكتاب و سند توكيل الموكل فى الطعن و مذكرة شارحة لأسباب طعنه و المستندات المؤيدة له إن لم تكن مودعة ملف القضية ، و كان الطعن قد تقرر به بعد تاريخ العمل بالقانون المذكور و هو ٢٩/١٢/١٩٨٠ فإن الدفع بطلانه لعدم إيداع الطاعن صورة رسمية من الحكم المطعون فيه و من الحكم الابتدائى الذى أحال إليه فى أسبابه يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٥٣٤ بتاريخ ١٨/٥/١٩٨٢

متى كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات القديم الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ التى تحيل إليها الفقرة الثانية من المادة ٨٨١ منه فى خصوص الأوراق التى يتعين

إيداعها مع صحيفة الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية و قد ألغيت و حلت محلها المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات العالي ، فقد وجب الرجوع إلى هذه المادة لتحديد ما يلتزم الطاعن بإيداعه من أوراق و إذ عدلت هذه المادة بالقانون رقم ٢٨٠ لسنة ١٩٨٠ بحيث أصبح إلزام الطاعن قاصراً على إيداع صور من صحيفة الطعن بقدر عدد المطعون عليهم و صورة لقلم الكتاب و سند توكيل الموكل في الطعن و مذكرة شارحة لأسباب طعنه و المستندات المؤيدة له إن لم تكن مودعة ملف القضية و كان الطعن قد تقرر به بعد ١٩٨٠/١٢/٢٩ تاريخ العمل بالقانون المذكور و أودع الطاعن و قست التقرير به الأوراق المبينة في المادة سائلة الإشارة ، فإنه لا محل لطلب إيداع ما عداها من الأوراق المنصوص عليها في المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات القديم .

الطعن رقم ١٢ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٥٨٦ بتاريخ ١٩٨٦/٥/٢٧

لما كان القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية و المدنية ، قد ألغى بعض مواد لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ و أستبقى من بين ما أستبقاه المواد الخاصة بالأحكام الغائية و المعارضة فيها و نص في المادة الخامسة على أن تتبع أحكام قانون المرافعات في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية و الوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المجالس المدنية عدا الأحوال التي وردت بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين المكملة لها " فقد دل على أنه أراد أن تبقى الأحكام الغائية الصادرة في تلك المسائل محكومة بذات القواعد التي كانت تحكمها قبل إلغاء المحاكم المذكورة و أن تظل اللائحة الشرعية هي الأصل الأصل الذي يجب إلتزامه و الرجوع إليه في التصرف على أحوال المعارضة و ضوابطها ، و كان النص في المادة ٢٨٦ من اللائحة على أنه " إذا غاب المدعى عليه بعد الجواب عن الدعوى بالأنكار و إثباتها بالطرق الشرعية حكم عليه في غيبته بدون إعلان و يعتبر الحكم صادراً في مواجهة الخصوم و كذلك إذا غاب المدعى عليه بعد الجواب عن الدعوى بالإقرار " مفاده أن الحكم لا يعتبر حضورياً إلا إذا كان الغياب بعد الجواب عن الدعوى بالإقرار أو بعد الثبوت عقب الإنكار أي إذا كان غياب المدعى عليه إنما جاء بعد قيام الدليل في وجهه ، لما كان ذلك و كان الثابت بالأوراق أن الطاعنة قد غابت طوال جلسات نظر الإستئناف بما مفاده أن أدلة الدعوى لم تقم في مواجهتها فإن الحكم الإستئنافي الصادر غيباً في ١٩٨٤/٦/٧ لا يعتبر حكماً حضورياً ، و لا يغير من هذا النظر وجود مذكرات كتابية مقدمة من الطاعنة تتضمن دفاعها و ردها على أدلة الدعوى ذلك أن الموافقة الشفهية - طبقاً للائحة - هي الأصل و ليست المذكرات الكتابية سوى وسيلة لضبطها و بيان أوجه الدفاع بما يسهل الرجوع إليها ، و إذ كان الحكم المطعون فيه لم يستلزم هذا النظر و قضى بعدم قبول

المعارضة في الحكم الاستثنائي السالف الذكر على سند من أن الطاعة قدمت مذكرة بدفاعها فيعتبر الحكم في حقها حضورياً طبقاً لنص المادة ٢٨٦ و لا يقبل المعارضة فيه أعمالاً للمادة ٢٩٠ فإنه يكون قد خالف القانون و أخطأ في تطبيقه

الطعن رقم ١٥ لسنة ٥٥ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٥١٢ بتاريخ ١٩٩٠/٧/٣١
لئن كانت النيابة العامة بعد صدور القانون ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ أصبحت طرفاً أصلياً في قضايا الأحوال الشخصية التي لا تختص بها المحاكم الجزئية إلا أن القانون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لم يوجب عليها إبداء رأيها في كل خطوة من خطوات الدعوى و لا في كل جزئية من جزئيات النزاع وإنما أوجب إبداء رأيها في القضية على أي وجه .

* الموضوع الفرعي : الطلاق الرجعي :

الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ١٣٧٦ بتاريخ ١٩٧٥/١١/٥
- الطلاق الرجعي يرفع قيد الزواج الصحيح في المال لا في الحال ، و لا يزيل ملكاً و لا حلاً ما دامت العدة قائمة ، و يترتب عليه اثران ، أولهما نقص عدد الطلقات التي يملكها الزوج على زوجته والمراجعة لا تمحو هذا الاثر ، و ثانيهما تحديد الرابطة الزوجية بانتهاء العدة بعد أن كانت غير محددة .
- إذ كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى إثبات الطلاق ، و كان ما خلاص إليه في هذا الشأن يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ، فلا يعيبه ما أورده من تقارير مخالفة أباً كان وجه الرأي فيها .

الطعن رقم ٢١٤٩ لسنة ٥٣ مكتب قني ٤٢ صفحة رقم ١٠٠١ بتاريخ ١٩٩١/٥/٥
المقرر في فقه الحنفية - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الطلاق الرجعي لا يغير شيئاً من أحكام الزوجية فهو لا يزيل الملك و لا يرفع الحل و ليس له من الأثر إلا نقص عدد الطلقات التي يملكها الزوج على زوجته و لا تزول حقوق الزوج إلا بانقضاء العدة لما كان ذلك و كان الثابت من محضر الصلح المؤرخ بين المطعون ضدها و مطلقها في ١٩٧٧/٧/٦ و المقدمة صورة طبق الأصل منه في حافظة الطاعنين أن طلاق المطعون ضدها الحاصل في ١٩٧٧/٧/١ بالإشهاد رقم ... كان طلقه أولى رجعية و هو ما لا يجادل فيه الطاعن ، فإن المطعون ضدها وقت أن ترك مطلقها الإقامة في الشقة محل التداعي بموجب التنازل المثبت في محضر الصلح تكون ما زالت في حكم زوجته لعدم إنقضاء عدتها منه و من ثم يستمر عقد الإيجار بالنسبة لها طبقاً لأحكام المادة ١/٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ طالما توافر في حقها شرط الإقامة وقت حصول الترك .

*** الموضوع الفرعي : الطلاق المضاف إلى الماضي :**

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٤٥ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ١٢٨٨ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٢٥
الفتوى أن الأصل في الطلاق المضاف إلى الماضي أن يكون من وقت الإقرار به من الزوج مطلقاً وسواء
أصدقته الزوجة فيه أو كذبتة إذا إدعت جهلها به نفياً لتهمة المواضعة مخالفة أن يكون إنقفاً على الطلاق
و إنقضاء العدة توصلاً إلى تصحيح إقرار الزوج المريض لها بالدين أو ليحل له الزواج بأختها أو أربع
سواها ، و لا تعدو مصادقة الزوجة زوجها المقر في إسناد طلاقها إلى تاريخ سابق إلا إسقاط لحقتها هي
في النفقة و ما إليها ، دون أن يعمل بهذه المصادقة فيما هو من حقوق الله تعالى .

*** الموضوع الفرعي : الطلاق المعلق :**

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٤٤ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ١٠٢٤ بتاريخ ١٩٧٦/٤/٢٨
- مفاد نص المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض أحكام الأحوال الشخصية أن
المشرع - أخذاً برأى بعض المتقدمين من الحنفية - أرتأى أن تعليق الطلاق إن أريد به التخييف
أو الحمل على ما فعل شيء أو تركه ، و قاتله يكره حصول إطلاق و لا وطر له فيه كان في معنى اليمين
ولا يقع به الطلاق .
- المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يشترط فيما يقع به الطلاق أن يصدر ممن يملكه ما يفيد رفع القيد
الثابت بالزواج الصحيح بلفظ الطلاق أو ما يقوم مقامه حالا بالطلاق البائن أو مآلاً بالطلاق الرجعي إذا
لم تعقب الرجعة أثناء العدة ، على أن يصادف محلاً لوقوعه ، و يقع الطلاق باللفظ الصحيح قضاء و ديانه
دون حاجة إلى نية الطلاق ، و من ثم فإن لفظ الطلاق الصحيح الصادر من الطاعن بالإشهاد - أمام
المأذون و الذي ورد منجزاً غير معلق يقع به الطلاق طبقاً للنصوص الفقهية بإعتباره منبت الصلة بما
يسوقه الطاعن من أن نيته انصرفت إلى إثبات طلاق معلق على شرط وقر في ذهنه تحققه .
- لا يشترط لإيقاع الطلاق حضور الزوجة لأن الشارع جعله للزوج يستقل بإيقاعه من غير توقف على
رضائها به .

*** الموضوع الفرعي : العرف :**

الطعن رقم ٧ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ٢٥١ بتاريخ ١٩٧٣/٢/١٤
العرف معتبر إذا عارض نصاً مذهبياً منقولاً عن صاحب المذهب ، إذ الجمود على ظاهر المنقول مع ترك
العرف ، فيه تضيق حقوق كثيرة ، دون أن يكون في ذلك مخالفة للمذهب .

*** الموضوع الفرعي : القانون الذي يسرى على الحضنة :**

الطعن رقم ٧٥ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٤٢٢ بتاريخ ١٩٨٥/٢/١٩
نص القانون المدني في المادة ١٣ منه على أن " يسرى قانون الدولة التي ينتمي إليها الزوج وقت إنقضاء الزواج على الآثار التي يربتها عقد الزواج .. " إلا أنه استثنى من ذلك حالة ما إذا كان أحد الزوجين مصرياً وقت إنقضاء الزواج نص في المادة ١٤ منه على سريان القانون المصري وحده في هذه الحالة فيما عدا شرط الأهلية للزواج مما مفاده أن الحضنة باعتبارها من الآثار المترتبة على الزواج يسرى عليها القانون المصري وحده إذا كان أحد الزوجين مصرياً وقت إنقضائه .

*** الموضوع الفرعي : القانون الواجب التطبيق :**

الطعن رقم ١١ لسنة ٢٥ مكتب فني ٩ صفحة رقم ٤٢٥ بتاريخ ١٩٥٨/٥/١
يبين من نصوص المواد ١٣ و ٢٦ و ٢٧ من القانون المدني أن طلب التطبيق يطبق عليه قانون الدولة التي ينتمي إليها الزوج بجنسيته و أنه إذا كان الزوج ينتمي وقت رفع الدعوى بالتطبيق إلى جنسية دولة أجنبية تتعدد فيها الشرائع تعين أن تكون الشريعة التي تطبق أحكامها هي إحدى الشرائع المشار إليها دون القانون المصري الذي يتمتع تطبيقه في هذه الحالة . فإذا كان الثابت أن الزوج مالطي الأصل بريطاني الجنسية و لم يكن له موطن في مالطة أو في غيرها من بلاد المملكة المتحدة أو المستعمرات وكان موطنه هو القطر المصري فإن القانون الواجب التطبيق في طلب التطبيق يكون هو القانون الانجليزي باعتبار أنه قانون عاصمة الدولة التي ينتمي إليها الزوج بجنسيته .

الطعن رقم ١٨ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٣٧٨ بتاريخ ١٩٧٥/٢/١٢
يقضى المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية و المالية بأن تتبع أحكام قانون المرافعات في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المجالس المالية عدا الأحوال التي وردت بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين الأخرى المكملة لها ، و لما كانت المادة ١٣ من ذات القانون قد ألغت المواد من ٧٤ - ٨١ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية و هي الخاصة بحضور الخصوم أو وكلائهم ، فإن هذا الإلغاء وجوب الرجوع بصدها لأحكام قانون المرافعات .

الطعن رقم ٦١ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ١٠٥٠ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٩
- مفاد المواد ٥ ، ٦/١ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية و المالية و المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أن الدعاوى التي كانت من اختصاص المحاكم

الشرعية ، تظل خاضعة للاتحة ترتيب هذه المحاكم والقوانين الأخرى الخاصة بها ، و أن خلت هذه اللاتحة و تلك القوانين من تنظيم للإجراءات فى الدعاوى المذكورة فعندئذ تتبع الإجراءات المبينة بقانون المرافعات بما فى ذلك ما ورد بالكتاب الرابع .

— إذ كان الطاعن مما كانوا يخضعون للمحاكم الشرعية ، لأنه أردنى الجنسية ، فلا يعتبر من الأجانب الذين تختص بقضاياهم المحاكم القسطنطينية أو المحاكم المختلطة و لأنه ينتسب بإسلامه إلى ديانة لها محاكم مصرية للأحوال الشخصية — المواد ١٠ من إتفاقية مونتريه و ٢٥ و ٢٧ من لاتحة تنظيم المحاكم المختلطة و ٣ من المرسوم بقانون ٩١ لسنة ١٩٣٧ — و من ثم فإن صيرورة الاختصاص للمحاكم الوطنية بنظر أنزعة الأحوال الشخصية الخاصة به ، يلزمها بالأخذ بما ورد به نص فى لاتحة ترتيب المحاكم الشرعية و قوانينها عملاً بالمواد ٥ ، ١/٦ من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، ٢٨٠ من اللاتحة المذكورة ، و إذ إلزم الحكم المطعون فيه هذا النظر — و قضى بعدم قبول إستئناف الطاعن عن الحكم الصادر ضده بالتطبيق لرفعته بتقرير فى قلم الكتاب و ليس بورقة تعلن للخصم الآخر طبقاً للاتحة — فإنه قد أتبع صحيح القانون

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٢١١ بتاريخ ١٢/٢٥/١٩٨٤

مفاد المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ أن المشرع و إن إستبقى الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية و الوقف محكومة بذات القواعد التى كانت تحكمها قبل إلغاء هذه المحاكم و الواردة فى لاتحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ إلا أنه أوجب إتباع أحكام قانون المرافعات بالنسبة لتلك الإجراءات فيما لم ترد بشأنه قواعد خاصة فى اللاتحة

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٠٧٧ بتاريخ ٦/٢٨/١٩٨٨

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ تقضى بإتباع أحكام قانون المرافعات فى الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية و الوقف التى كانت من إختصاص المحاكم الشرعية و ذلك فيما عدا الأحوال التى وردت بشأنها قواعد خاصة فى لاتحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين الأخرى و إذ ألقى الفصل الرابع من الباب الثانى من هذه اللاتحة و الخاص بدفع الدعى قبل الجواب عنها بموجب نص المادة ١٣ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ — السالف البيان فإنه يتعين إعمال القواعد المنصوص عليها فى قانون المرافعات بشأن إيداء الدفوع الشككية فى دعاوى الأحوال الشخصية و الوقف و منها ما نصت عليه المادة ١٠٨/١ منه من أن " الدفع بعدم الإختصاص المحلى و سائر الدفوع المتعلقة بالإجراءات يجب إيدؤها معاً قبل إيداء أى

طلب أو دفاع في الدعوى أو دفع بعدم القبول وإلا سقط الحق فيما لم يبد منها " و إذا كان مزوى هذا النص إنه يتعين على الخصم الذى يرغب فى التمسك بالموضوع المتعلقة بالإجراءات أن يبدىها قبل التكلم فى موضوع الدعوى وإلا سقط الحق فى التمسك بما لم يبد منها .

الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٧٩٠ بتاريخ ١٩٨٩/٧/٢٥

إذا كان المشرع المصرى قد أدخل الوصية ضمن نطاق مسائل الأحوال الشخصية ، و كانت قاعدة خضوع العقار لقانون الموقع و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - إنما تنصرف إلى الأحكام المتعلقة بحيازته و ما يمكن أن يكسب فيه من الحقوق العينية و طبيعة هذه الحقوق و نطاق كل منها وطرق إكسابها و إنقضائها و غير ذلك من الأحكام الخاصة بنظام الأموال فى الدولة و لا شأن لها بمسائل الأحوال الشخصية ، و كان مفاد المادة ١٧ من القانون المدنى أو الوصية و سائر التصرفات المضافة إلى ما بعد الموت يسرى عليها قانون الموصى لا يكون قد خالف القانون .

*** الموضوع الفرعى : القرائن :**

الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٢١٧ بتاريخ ١٩٧٨/٥/١

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن من القرائن ما نص عليه الشارع أو استنبطه الفقهاء بأجتهاهم و منها ما يستنبطه القاضى من دلالات الحال و شواهد ، و كتب الحنفية مملوءة باعتبار القرائن فى مواضع كثيرة ، إعباراً بأن القضاء " فهم " و من القرائن القاطعة ما لا يسوغ تعطيل شهادته إذ منها ما هو أقوى من البينة و الإقرار و هما خبران يتطرق إليهما الكذب و الصدق ، إلا أنه لما كانت القرينة القاطعة هى ما يستخلصه المشرع أو القاضى من أمر معلوم للدلالة على أمر مجهول ، و هى أمانة ظاهرة تفيد العلم عن طريق الإستنتاج بما لا يقبل شكاً أو إحتماً ، و هى بهذه المثابة تنفى عن المشاهدة .

*** الموضوع الفرعى : للمباراة و الخلع :**

الطعن رقم ٨١ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ١٧٨ بتاريخ ١٩٣٧/١/٢٨

المباراة و الخلع أو الطلاق على مال ليست من المعارضات المالية التى تطبق فى شأنها أحكام القانون المدنى بل هى من التصرفات التى تدخل فى نطاق الأحوال الشخصية فتخضع لأحكام الشريعة الإسلامية التى يرجع إليها وحدها لتقرير ما يجب أن يتم به رضا الزوجين ، و كيف يفصح عنه كل منهما فيما يصدر عنه من إيجاب و قبول ، و كيف يكون الإيجاب و القبول معتبرين شرعاً حتى تقع الفرقة ويستحق المال .

*** الموضوع الفرعي : للمعارضة في الحكم القلبي :**

الطعن رقم ٧ لسنة ٣٦ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ٤١٢ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٨
النص في الفقرة الرابعة من المادة ٣٠٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أنه "يجوز الاستئناف في مدة المعارضة وحينئذ يسقط الحق فيها " مؤداه أنه لا يجوز للمستأنف بعد أن سقط حقه في المعارضة أن يطلب محكمة الاستئناف إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة لنظر هذه المعارضة .

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٤٧ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٢١٨ بتاريخ ١٩٨٤/١/١٧
لما كانت الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية يجوز الطعن فيها بطريق المعارضة فإن عدم إعادة إعلان من لم يعلن لشخصه من المدعى عليهم الغائين لا يترتب عليه - وعلى ما هو مقرر في قضاء هذه المحكمة - بطلان الحكم الصادر في الدعوى وإنما يؤدي إلى مجرد إعتبار الحكم غائباً في حقه تجوز له المعارضة فيه أمام محكمة الموضوع .

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٥٧٧ بتاريخ ١٩٨٥/٤/٩
مفاد المادتين ٢٩٠ و ٣٢٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ - و هما ضمن المواد المستقاة بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ - جواز المعارضة في الأحكام الاستئنافية الصادرة في الغيبة في طرف الأيام العشرة التالية لإعلانها .

*** الموضوع الفرعي : المنع من سماع الدعوى :**

الطعن رقم ١٠ لسنة ٢٩ مكتب فني ١٣ صفحة رقم ٧٢ بتاريخ ١٩٦٢/١/١٧
- من المقرر في فقه الشريعة الإسلامية أن التناقض مانع من سماع الدعوى ومن صحتها فيما لا يخفى سببه ما دام باقياً لم يرتفع ولم يوجد ما يرفعه بإمكان حمل أحد الكلامين على الآخر أو بتصديق الخصم أو بتكذيب الحاكم أو بقبول المتناقض تركت الكلام الأول مع إمكان التوفيق بحمل أحد الكلامين على الآخر وهو يتحقق كلما كان الكلامان قد صدرتا من شخص واحد وكان أحدهما في مجلس القاضي و الآخر خارجه ولكن ثبت أمام القاضي حصوله إذ يعتبر الكلامان وكأنهما في مجلس القاضي في ذلك أن يكون التناقض من المدعى أو منه ومن شهوده أو من المدعى عليه ، و إذ كان ذلك وكانت دعوى المطعون عليها على الطاعن أنه عقد عليها عقداً صحيحاً شرعاً و عاشرها معاشره الأزواج ووزقت منه على فراش الزوجية بنتت ، تناقض مع أقوالها في تحقيقات شكوى سابقة و ما قررت فيها من أنها لم تكن زوجة للطاعن لا بعقد صحيح و لا فاسد خلال المدة التي كانت طرفاً لحمل البنت . كما أن أقوالها قد تناقضت مع أقوال شهودها من أن الطاعن قد عقد عليها عقداً صحيحاً بإيجاب و قبول شرعيين بحضورهم في منزل والدة المطعون عليها و هو تناقض يتعذر معه التوفيق على النحو الذي قال

به الحكم المطعون فيه فإن دعوى نسب البنت من الطاعن بسبب الزوجية تكون غير صحيحة شرعاً و إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون و أخطأ في تطبيقه على واقعة الدعوى. - التناقض فيما هو محل خفاء - و منه النسب - غرض مضر و لا يعبر كذلك التناقض في دعوى الزوجية و الفراض الصحيح لأنه ليس محل خفاء .

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١١٩٣ بتاريخ ١٩٦٧/٥/٣١

في الحوادث الواقعة من أول أغسطس سنة ١٩٣١ ووفقاً للفقرة الرابعة من المادة ٩٩ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ لا تسمع عند الإنكار دعوى الزوجية أو الإقرار بها إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية تصدر أو يصدر الإقرار بها من موظف مختص بمقتضى وظيفته بإصدارها ، وطلب إستخراج البطاقة العائلية لا يدخل في هذا النطاق ولا يحمل معنى الرسمية . و إذا كان الحكم المطعون فيه أقام قضائه على أنه " والزواج مدعى بحصوله في سنة ١٩٥٥ فلا تسمع الدعوى به إلا إذا كان ثابتاً بوثيقة زواج رسمية من موظف مختص بتوثيق عقود الزواج سواء أكانت الدعوى في حال حياة الزوجين أم بعد الوفاة " والإقرار الموعول عليه في هذا الشأن " هو الإقرار الذى يحصل في مجلس القضاء أما الإقرار الذى يحصل خارج مجلس القضاء أو في ورقة عرقية أو أمام جهة رسمية غير مختصة بتوثيق الزواج فلا يؤخذ به ولا يعول عليه " فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٦٧٧ بتاريخ ١٩٧٣/٤/٢٥

التناقض لا يمنع من سماع الدعوى إذا وجد ما يرفعها بإمكان حمل أحد الكلامين على الآخر أو بتصديق الخصم أو بتكذيب الحاكم ، أو بقول المتناقض تركت الكلام الأول مع إمكان التوفيق بين الكلامين وحمل أحدهما على الآخر . و إذ بين من الأوراق أن دعوى الطاعنة على المطعون عليه - ببنوت نسب ابنتها منه - أنه تزوجها بعقد صحيح عرفي و عاشرها معاشرة الأزواج و رزقت منه على فراض الزوجية وابتنتها و كان ما ألبته الطاعنة في الشهادة الإدارية التي قدمتها مع طلب الحج - من أنها لم تتزوج بعد طلاقها من زوجها الأول ، هذا القول لا ينفي لزوماً إنها زوجة للمطعون بعقد عرفي و إنما ينصرف إلى نفى زواجها بوثيقة رسمية ، و ذلك لما هو متواضع عليه في مصر من إطلاق الزواج على الزواج الموثق فقط لما كان ذلك ، فلا يكون هناك تناقض بين الكلامين يمنع من سماع الدعوى .

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١١٨٠ بتاريخ ١٩٧٥/٦/١١

- من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه في الحوادث الواقعة من أول أغسطس سنة ١٩٣١ ووفقاً للفقرة الرابعة من المادة ٩٩ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ لا تسمع عند الإنكار دعوى الزوجية

أو الإقرار بها إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة رسمية تصدر أو يصدر الإقرار بها من موظف مختص بمقتضى وظيفته بإصدارها

- تقدير إنكار الخصم للزوجة المدعاة - في دعوى الوراثة - من عدمه من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع مما لا يجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض ما دام يقوم على أسباب مقبولة تكفي لحمله .

الطعن رقم ٤١ لسنة ٤٠ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ١٦٧ بتاريخ ١٩٧٥/١/١٥

التناقض في الدعوى هو أن يسبق من المدعى كلام مناف للكلام الذي يقوله في دعواه وهو مانع من سماع الدعوى ومن صحتها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - فيما لا يخفى سببه ما دام باقياً لم يرفع ولم يوجد ما يرفعه بإمكان حمل أحد الكلامين على الآخر أو بتصديق الخصم أو بتكذيب الحاكم أو بقول المتناقض تركت الكلام الأول مع إمكان التوفيق بحمل أحد الكلامين على الآخر وهو يتحقق كلما كان الكلامان قد صدرا من شخص واحد وكان أحدهما في مجلس القاضي والآخر خارجه ولكن ثبت أمام القاضي حصوله إذ يعتبر الكلامان وكأنهما في مجلس القاضي ، وإذ كان الثابت من تقريرات الحكم المطعون فيه أن الطاعن الأول سبق أن أدلى بأقوال في تحقيق نيابة الأحوال الشخصية في طلب المطعون عليها الأولى سلب ولاية المورث عن أولادها القصر بوصفه جدهم لأبيهم مفادها أن والد القصر هو ابن صلي للمورث ، فإن إنكاره هذه البتة ودعواه أنه متبناه فلا يرثه يتحقق به التناقض الذي يتعلم معه التوفيق لاستحالة ثبوت الشيء و ضده معاً ، دون استلزام لصدور الأقوال السابقة في ذات الدعوى بل يكفي أن تكون مناقضة لما ادعى فيها ودون اشتراط لأن يكون الكلام المتناقض لما يقوله المدعى في دعواه قد صادف محله بعد ثبوت حقه فيما يدعيه من إرث ، وإذ كانت الدعوى الماثلة من دعاوى المال التي لا يفتر فيها التناقض فإن الدعوى تفقد شرطاً من شروط صحتها فيمتنع سماعها .

الطعن رقم ١٦ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٦٨٧ بتاريخ ١٩٧٥/٢/٢٦

التناقض المانع من سماع الدعوى ومن صحتها هو أن يسبق من المدعى كلام مناف للكلام الذي يقوله في دعواه - فيما لا يخفى سببه - ما دام باقياً لم يرفع ولم يوجد ما يرفعه بإمكان حمل أحد الكلامين على الآخر . وذلك لاستحالة ثبوت الشيء و ضده ويتحقق التناقض متى كان الكلامان قد صدرا من شخص واحد أمام القاضي أو كان أحد الكلامين في مجلس القاضي والآخر خارجه ولكن ثبت أمام القاضي حصوله ، إذ يعتبر الكلامان وكأنهما في مجلس القاضي يستوي في ذلك أن يكون التناقض من المدعى أو منه ومن الشهود أو من المدعى عليه .

الطعن رقم ٥ لسنة ٤٢ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ١٣٠٢ بتاريخ ١٩٧٥/٦/٢٥

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن التناقص مانع من سماع الدعوى بالنسب ما لم يكن في موضع خفاء فيكون عفواً و هو لا يفتر إذا كان فيه تحميل للنسب على الغير كالأخوة و العمومة باعتبار غير مقصود لذاته بل يستهدف حقاً لا يتوصل إليه إلا بإثبات النسب فيكون تناقصاً في دعوى مال لا في دعوى نسب

الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٥ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ١٥٠٩ بتاريخ ١٩٧٦/١١/٣

من الأصول المقررة - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن التناقص مانع من سماع الدعوى ومن صحتها فيما لا يخفى سببه ما دام باقياً لم يرفع ولم يوجد ما يرفعه بإمكان حل أحد الكلامين على الآخر أو بتسليمه الخصم أو بتكذيب الحاكم أو بقول المتناقض تركت الكلام الأول ، مع إمكان التوفيق بين الكلامين و حمل أحدهما على الآخر و هو يتحقق متى كان الكلامان قد صدرتا من شخص واحد و كان أحد الكلامين في مجلس القضي والآخر خارجه و لكن ثبت أمام القاضي حصوله ، إذ يعتبر الكلامان وكأنهما في مجلس القاضي ، لما كان ذلك و كان يبين من الحكم المطعون فيه أن الطاعنة أفصحت في صحيفة الدعوى أنه لم يكن لها أية علاقة مشروعة بالمطعون عليه قبل العقد الرسمي الموثق بعد تقديمها شكواها ، و أكدت ذلك في مراحل تحقيق الشكوى بالشرطة و أمام النيابة كما أقرت في محضر جلسة محكمة أول درجة بأنه لم يكن بينها وبين المطعون عليه عقد زواج عرفي قبل عقد زواجها الرسمي فإن ذلك يتناقض مع ما أوردته في صحيفة الاستئناف من أنه تزوجها زواجاً عرفياً أمام شهود على وعد منه بإتمام العقد الرسمي ، و هو تناقص يتعذر معه التوفيق بين الكلامين . لا يغير من ذلك ما هو مقرر من أن التناقص فيما هو محل خفاء و منه النسب عفو مفتقر لأن التناقص هنا في دعوى العلاقة المنتجة للنسب و هي الزوجية و الفراض الصحيح و هو ليس محل خفاء .

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٤٥ مكتب قني ٢٩ صفحة رقم ٩٢٤ بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٩

- مودى نص المادة ٣٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ ، إنه يشترط للمنع من سماع الدعوى بمضي المدة أن يكون الحق المدعى موضع إنكار من الخصم طيلة المدة المشار إليها مع توافر المكنة في رفع الدعوى و عدم العذر الشرعي في إقامتها لأنه ما لم يكن الحق متنازعاً عليه فإنه لا يحتاج إلى الدعوى و هي لا تكون مقبولة شرعاً ما لم يكن الحق فيها موضع نزاع و تحصيل الوقت الذي بدأ فيه النزاع حول الحق المدعى باعتباره الواقعة التي تسرى منها المدة اللازمة لعدم سماع الدعوى هو مما تستقل به محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض متى كان تحصيلها سائفاً

- مفاد نص المادة ٩٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، أنه في الحوادث السابقة على سنة ١٩١١ لا تسمع الدعاوى المنوه عنها و منها دعوى العتق عند الإنكار إلا إذا وجدت أوراق خالية من شبهة التصنع رسمية كانت أو عرفية تدل على صحتها ، أما في الحوادث التالية لهذا التاريخ فيشترط لسماع أى من هذه الدعاوى أن يستمد دليل صحتها من أوراق رسمية أو من أوراق عرفية محررة جميعها بخط المتوفى و موقعه منه .

الطعن رقم ٦٨ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ١٠٣٧ بتاريخ ١٧/٤/١٩٨٤
النهى عن سماع دعوى الزوجية بعد وفاة أحد الزوجين بالنسبة إلى الحوادث الواقعة من أول سنة ١٩١١ و حتى آخر يوليو سنة ١٩٣١ ما لم تكن الزوجية ثابتة بأوراق رسمية أو بأوراق مكتوبة كلها بخط المتوفى و عليها إمضاءه كذلك ، لا يكون وفقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية - إلا عند إنكار الزوجية من صاحب الشأن .

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ١٩٣٠ بتاريخ ٢٧/١١/١٩٨٤
- الشريعة الإسلامية و إن كانت لا تعترف بالتقدم المكسب أو المسقط و تقضى ببقاء الحق لصاحبه مهما طال به الزمن ، إلا أنه إعمالاً لقاعدة تخصيص القضاء بالزمان و المكان فقد شرع منع سماع الدعوى بالحق الذى مضت عليه المدة .

- عدم سماع الدعوى بموجب نص المادة ٣٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، ليس مبنياً على بطلان الحق و إنما هو مجرد نهى للقضاء عن سماعها قصد به قطع التزوير و الحيل ، المنع من السماع لا أثر له على أصل الحق و لا يتصل بموضوعه و إنما يقتصر حكمه على مجرد سماع الدعوى أو عدم سماعها .

- الأعذار الشرعية المانعة من سريان المدة اللازمة لعدم سماع الدعوى متروك تقديرها لقاضى الموضوع ما دام يقيم حكمه فيها على أسباب سائفة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التى ينتهى إليها .

الطعن رقم ٩ لسنة ٥٥ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ٢٧٨ بتاريخ ٢٣/٢/١٩٨٨
إذ كانت دعوى الإرث - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من الدعاوى التى يوجب القانون إختصاص أشخاص معينين فيها هم جميع الورثة لأن نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به فى الإستئناف رقم ٣٦٥ لسنة ٩٩ ق القاهرة يستتبع نقض قضائه فى الإستئناف نقض قضائه فى الإستئناف رقم ٣٦٢ لسنة ٩٩ ق دون حاجة لبحث أسباب الطعن فيه على أن يكون مع النقض الإحالة .

الطعن رقم ١٢٤ لسنة ٥٦ مكتب فنى ٤٠ صفحة رقم ٨٩٧ بتاريخ ٢٨/٢/١٩٨٩
التناقض المانع من سماع الدعوى و من صحتها - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو أن يسبق من المدعى كلام مناف للكلام الذى يقوله فى دعواه فيما لا يخفى سببه ما دام بالياً لم يرتفع و لم

يوجد ما يرفعه بإمكان حمل أحد الكلامين على الآخر ، أو بتصدق الخصم أو بتكذيب الحاكم أو قول المتناقص تركت الكلام الأول مع إمكان التوفيق بين الكلامين و حمل أحدهما على الآخر ، و ذلك لإستحالة ثبوت الشئ وحده و يتحقق التناقض متى كان الكلامان قد صدرتا من شخص واحد أمام القاضي أو كان أحد الكلامين فى مجلس القاضي و الآخر خارجه ، و لكن ثبت أمام القاضي حصيلة إذ يعتبر الكلامان و كأنهما فى مجلس القاضي ، و يستوى فى ذلك أن يكون التناقض من المدعى أو منه و من شهوده أو من المدعى عليه .

* للموضوع الفرعى : المهر :

الطعن رقم ١٠٢ لسنة ١٩ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١١٨٧ بتاريخ ١٩٥٢/٦/١٢
الإتفاق بين المصرين على أن تقدم الزوجة " دوتة " بائة ، تسلم إلى الزوج عند الزواج للإنتفاع بفلتها فى تحمل أعباء الحياة الزوجية هو إتفاق ذو طابع مالى ، و من ثم يخضع لحكم القواعد العامة و لما تنصرف إليه إرادة عاقلديه و العرف الجارى بين أفراد الطائفة التى يتسبون إليها ، فيما لا مخالفة فيه لقواعد النظام العام ، و إذن فمتى كان العرف بين أفراد الطائفة التى ينتمى إليها المتخاصمان على فرض جواز تطبيقه بلا قيد ، يقضى حسبما بين من أوراق الطعن بعدم قبول دعوى الزوج بخصوص الدوتة بعد مضى أكثر من عشر سنوات من وقت إنقضاء الزواج ، و كان المظعون عليه قد تسلم من الطاعة المبلغ المطالب به بعد إنقضاء الزواج بأكثر من عشر سنوات ، فإن إعتبار الخمن المبلغ المذكور مع ذلك ، من البائة دون الإعتبار بدلالة الوصولات الصادرة من المظعون عليه و حقيقة ما إتجهت إليه إرادة الطرفين فى هذا الخصوص ، هو لقصور يعيه و يستوجب نقضه ، كما يعيه لقصور آخر إذ أغفل الإعتبار بما جاء بعقدى شراء العقارين من أن الطاعة كسبت بهما ملكية النصف فىهما خالية من أى قيد ذلك بأن إنتقال الملكية فى العقار و كذا إنشاء أى حق عنى لا يكون إلا بالتسجيل . و لما كان الحكم قد أطرحت هذا الأصل إستادا إلى أن ما تملكه الطاعة فى العقارين يعتبر جزءا من البائة و أن للمظعون عليه حق حبس حصتها فىهما و حق الإنتفاع بفلتهما مدى قيام الحياة الزوجية دون أن يعد بدلالة العقدين المشار إليهما و دون أن يكون لقضائه سند من القانون أو من عقد مسجل منشئ للحقوق المقضى بها ، لما كان ذلك كان الحكم باطلا بطلانا يستوجب نقضه

الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٥٨٨ بتاريخ ١٩٧٩/٢/٢١
الإجماع على أن أداء المهر واجب شرعا للزوجة على زوجها إبانة لشرف المحل و إن صح النكاح بدون به حيث يجوز لها أن تمتنع عن أن ترف إلى زوجها و الدخول فى طاعته حتى تستوفى الحال من صداقتها الذى إتفقا على تمجيله ، و لا تعد بهذا الإمتناع ناشرا عن طاعته .

الطعن رقم ٥ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ١٧٠ بتاريخ ١٩٤٣/٥/٢٧

– إن " الدوطة " ليست ركناً من أركان الزواج و لا شرطاً من شروطه ، إذ الزواج يتم صحيحاً بدونها و إذا تعهدت الزوجة أو أحد من أهلها " بدوطة " للزوج فلا يترتب على الإمتناع عن دفعها إليه فسخ الزواج بل يكون له فقط حق المطالبة بها على أساس أن التعهد بها يتولد عنه إلترام مدنى . فالنزاع المتعلق بالدوطة هو نزاع يعبد عن المساس بعقد الزواج و ما هو متعلق بالزواج ، و من ثم فهو من اختصاص المحاكم المدنية .

– إذا كان القانون المدنى المصرى قد خلا من نصوص خاصة بالدوطة ففى وسع المحاكم المدنية عملاً بالمادة ٢٩ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية ، أن تتبع قواعد القانون العامة أو قواعد العدالة والقانون الطبيعى و العرف الجارى بين الناس .

* الموضوع الفرعى : النشوز :

الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٦٩٧ بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٩

النشوز لا يمنع من نظر دعوى الطلاق .

* الموضوع الفرعى : النفاس :

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٦٥٨ بتاريخ ١٩٧٨/٢/١

– النفاس فى عرف الشرع الإسلامى يطلق على الدم الخارج من الرحم عقب الولادة و هو شهادة على حصولها و ليس هناك حد لأقله ، و إن كان أقصى مدة له أربعون يوماً فإذا طلقت المرأة بعد الولادة و أقرت بأنها نفست ثم طهرت فإنها تصدق بقولها و تعتبر صالحة للمعاشرة الزوجية ، و القول بعدم إمكان حمل المرأة فى مدة النفاس لم يذهب إليه أحد من علماء الشريعة و فقهاها .

– المقرر فى فقه الحنفية أن الطلاق الرجعى لا يغير شيئاً من أحكام الزوجية ، فهو لا يزيل الملك و لا يرفع الحل و ليس من الأثر إلا نقص عدد الطلقات التى يملكها الزوج على زوجته ، و لا تزول حقوق الزوج إلا بانقضاء العدة ، و المطلق – و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة – يملك مراجعة زوجته بالقول أو بالفعل ما دامت فى العدة ، و لا يشترط لصحة الرجعة رضا الزوجة و لا علمها .

* الموضوع الفرعى : النيابة العامة فى الأحوال الشخصية :

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٠٢٤ بتاريخ ١٩٧٦/٤/٢٨

لئن كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه بعد صدور القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ أصبحت

النيابة طرفاً أصلياً في دعاوى الأحوال الشخصية التي لا تختص بها المحكمة الجزئية ، إلا أن الرأي الذي تبديه النيابة على ضوء ما تبيّنه من وقائع الدعوى ومدى تفسيرها للقانون لا تنقيد به المحكمة فلها أن تأخذ به أو أن تطرحه ولا يعد أخذها رأي النيابة إعتماً عليه في قضائها ، إذا كان ذلك ، فإنه لا محل للنعي على الحكم المطعون فيه أنه لم يناقش ذاك الرأي لأن إغفاله يحمل على أنه لم يرى الأخذ به الطعن رقم ٣٢ لسنة ٤٤ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ٥٥٦ بتاريخ ١٩٧٧/٢/٢٣

- مفاد نص المواد الأولى والثانية والثالثة من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٠ أن - المشرع يستهدف بإصداره تنظيم تدخل النيابة العامة في القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف التي تختص بها المحاكم بمقتضى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، وأنه منذ صدوره - أصبحت النيابة العامة طرفاً أصلياً في قضايا الأحوال الشخصية التي تختص بالمحاكم الابتدائية حيث أوجب القانون تدخلها فيها وخولها ما للخصوم من حق الطعن في الأحكام الصادرة فيها بطريق الاستئناف والنقض . ولما كانت الدعوى الماثلة من دعاوى الطلاق التي أدخلتها المادة الثامنة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ في اختصاص المحاكم الابتدائية وكان يصح تبعاً لذلك تدخل النيابة العامة فيها . وكان الحكم الصادر فيها مما يقبل الاستئناف عملاً بالمادة الثامنة من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية فإنه يجوز للنيابة العامة الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

- لا تعارض بين المواد الأولى والثانية والثالثة من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ وبين ما تنص عليه المادة ٩٦ من قانون المرافعات ، لأنه بالأضافه إلى أن المادة الأخيرة خولت النيابة العامة الطعن في الأحكام حال نص القانون على ذلك وهو الأمر المتحقق بالقانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ فإن المراحل التشريعية للنص المستحدث الذي أوردته المادة ٩٦ مرافعات يبين منه أنه قصد به مواجهة الحالات التي لا تتدخل فيها النيابة على الرغم من أنه كان عليها أولها التدخل فيها ، بقصد أن تتدارك ما فاتها من تدخل ، بفكرة أنه لا يسوغ مجازاة النيابة أن هي قعدت عنه فيطيع حق المجتمع ، إذ للنظام العام مصلحة تعلق على تقدير النيابة ، ودفع المضارة عن المجتمع أحق بالتقدمه وأولى بإعتبار .

الطعن رقم ٥ لسنة ٤٦ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ١٦٤٤ بتاريخ ١٩٧٧/١١/٩

إذا قرر الحكم المطعون فيه أن " النيابة العامة قدمت مذكرة إنتهت فيها إلى طلب الحكم بقبول الإستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف " فإن هذا الذي أوردته الحكم كان لتحقيق غرض الشارع من وجوب تدخل النيابة العامة في قضايا الأحوال الشخصية .

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٦ مكتب قني ٢٩ صفحة رقم ٣٣٨ بتاريخ ١٩٧٨/١/٢٥

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن ذكر إسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية ليس من البيانات

الأساسية التي يترتب على إغفالها بطلان الحكم وفق المادة ١/١٧٨ من قانون المرافعات و كانت النيابة قد أبدت رأيها في القضية أمام المحكمة الإستئنافية و أثبت ذلك في الحكم المطعون فيه فإن النعي يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٢٩٦ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٩٩ بتاريخ ١١/٢٨/١٩٧٩
إعمالاً لنص المادة الأولى من القانون ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن بعض الإجراءات في قضايا الأحوال الشخصية و الوقف و المادة ٣/٨٨ من قانون المرافعات - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة كلما كانت القضية تتعلق بالأحوال الشخصية ، مما تختص بنظرها المحاكم الابتدائية طبقاً للقانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٩ الخاص بإلغاء المحاكم الشرعية و المالية فإن تدخل النيابة العامة يكون واجباً عند نظر النزاع و إلا كان الحكم الصادر فيه باطلاً يسرى في ذلك أن تكون الدعوى أصلاً من دعاوى الأحوال الشخصية التي تختص بها المحاكم الابتدائية أو أن تكون قد رفعت باعتبارها دعوى مدنية أثبتت فيها مسألة تتعلق بالأحوال الشخصية ، و لكن كانت الدعوى الراهنة مدنية يطلب تبييت ملكية إلا أن البين من الحكم المطعون فيه أن نزاعاً دار بين الطرفين حول إعلام للوراثة و صفة المطعون ضدهم كورثة و صحة الوصية الصادر من المورث و هي من المسائل التي تتعلق بالأحوال الشخصية ناقشها الحكم و فصل فيها مما كان يعين فيه أن تدخل النيابة العامة في الدعوى لإبداء رأيها فيها حتى و لو كانت منظورة أمام الدائرة المدنية ، و إذ كان الثابت أنها لم تدخل إلى أن صدر الحكم المطعون فيه إن هذا الحكم يكون باطلاً بما يوجب نقضه لهذا السبب .

الطعن رقم ١١٧ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٦١٤ بتاريخ ٦/٢/١٩٨٩
لئن كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه بعد صدور القانون ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ أصبحت النيابة طرفاً أصلياً في قضايا الأحوال الشخصية التي لا تختص بها المحكمة الجزئية إلا أن الرأي الذي تبديه النيابة على ضوء ما تبينه من وقائع الدعوى و مدى تفسيرها للقانون لا تنقيد به المحكمة فلها أن تأخذ به أو أن تطرحه .

الطعن رقم ١٣ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٦٩٩ بتاريخ ١١/٢/١٩٩٠
- لا لئن كان من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه بعد صدور القانون ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ أصبحت النيابة العامة طرفاً أصلياً في قضايا الأحوال الشخصية التي لا تختص بها المحكمة الجزئية إلا أن الرأي الذي تبديه النيابة على ضوء ما تبينه من وقائع الدعوى و مدى تفسيرها للقانون لا تنقيد به المحكمة فلها أن تأخذ به أو تطرحه .

- من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن بيان إسم عضو النيابة الذي أبدى رأيه في القضية ليس من

البيانات الأساسية التي يترتب على إغفالها بطلان الحكم ما دامت النيابة قد أبدت رأيها بالفعل و أثبت ذلك في الحكم .

- من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن تحصيل فهم الواقع في الدعوى من شأن قاضي الموضوع وحده و لا رقيب عليه في ذلك متى كان إستخلاصه سائفاً له سنده من الأوراق و أنه رتب على ما إستخلصه نتيجة سائفة و محمولة على ما يكفى لحملها

الطعن رقم ١١٦ لسنة ٥٨ مكتب فنى ٤٢ صفحة رقم ٢٠٥ بتاريخ ١٩٩١/١/١٥

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه بعد صدور القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ و إن أصبحت النيابة العامة طرفاً أصلياً في قضايا الأحوال الشخصية و الوقف التي لا تختص بها المحكمة الجزئية إلا أن يسان إسم عضو النيابة الذى أبدى رأيه في القضية ليس من البيانات الأساسية التي يترتب على إغفالها بطلان الحكم ما دامت النيابة قد أبدت رأيها بالفعل في مذكرتها و أثبت ذلك بالحكم . لما كان ذلك و كان الثابت من الأوراق أن النيابة العامة قدمت مذكرة برأيها و أثبت الحكم المطعون فيه في مدوناته أن النيابة قدمت مذكرة بالرأى و هو ما يكفى لتحقيق مراد الشارع من وجوب تدخل النيابة العامة في قضايا الأحوال الشخصية و الوقف . و لا عليه بعد ذلك إن لم يورد إسم عضو النيابة الذى قدم المذكرة أو مضمونها و يكون النعى بهذا الوجه على غير أساس .

* الموضوع الفرعى : اليمين :

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٥٧ مكتب فنى ٣٩ صفحة رقم ١٠٧٧ بتاريخ ١٩٨٨/٦/٢٨

من المقرر في فقه الحنفية إنه إذا أقام المدعى البينة على دعواه ثم طلب المدعى عليه بعد ذلك يمين المدعى على أنه محق في دعواه فإن القاضي لا يجيبه إلى طلبه لأن اليمين حق المدعى على المدعى عليه لقول الرسول عليه الصلاة و السلام لك يمينه و البينة على المدعى و اليمين على من أنكر و القسمة تنافى الشركة .

* الموضوع الفرعى : بطلان الزواج :

الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ١٤٤٤ بتاريخ ١٩٧٥/١١/١٩

بطلان الزواج هو الجزء المترتب على عدم إستجماع شروط إنشائه الموضوعية منها و الشكلية و هو ينسحب على الماضى بحيث يعتبر أن الزواج لم يقم أصلاً بخلاف أسباب إنحلال الزواج من طلاق أو فسخ و التي تعتبر إنهاء له بالنسبة للمستقبل من الإعتراف بكافة آثاره في الماضى .

*** الموضوع الفرعي : تأثير التبليغ عن الجريمة على العلاقة الزوجية :**

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٢٨٨ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٢٥

المقرر فى فقه الحنفية أن إفساد الطلاق فى زمن ماض يقع من الزوج إذا كان أهلاً لإيقاعه وقت إنشائه متى كانت المرأة محللاً له فى ذلك الوقت الذى أضيف إليه ، و يعتبر إنشاء للطلاق و ليس اختياراً عنه لأن الزوج إذ لا يمكنه إنشاء الطلاق فى الماضى فقد أمكن إعتباره تعجزاً فى الحال .

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٤٠٥ بتاريخ ١٩٩١/٢/٥

التبليغ من الحقوق المباحة للأفراد و إن إستعماله لا يمكن أن يوجب مسئولية طالما صدر معبراً عن الواقع حتى و لو كان الإنتقام هو ما حفز إلى التبليغ لأن إباحة هذا الحق لا يتألى مع كونه يجعل دوام العشرة مستحيلاً لإختلاف المجال الذى يدور فى فلكه مجرد إقامة الإدعاء أو التبليغ و مدى تأثيرهما على العلاقة بين الزوجين .

*** الموضوع الفرعي : تنفيذ الحكم الأجنبى :**

الطعن رقم ٤ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٣٣٦ بتاريخ ١٩٥٤/١٢/١٦

مناط تطبيق المادة ٤٩٣ من قانون المرافعات أن يكون تمت أمر تنفيذ مطلوب لحكم أجنبى وأول شرط يجب تحقيقه بمقتضى الفقرة الأولى من المادة المذكورة هو أن يكون الحكم صادراً من هيئة قضائية مختصة . و إذن فمضى كان قد ثبت لمحكمة الموضوع أن الحكم الأجنبى قد صدر من محكمة غير مختصة فلا جدوى من التحدث عن الشروط التى اشترطتها باقى فقرات المادة المشار إليها .

*** الموضوع الفرعي : ثبوت النسب و نفيه :**

الطعن رقم ١٠ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٧٢ بتاريخ ١٩٦٢/١/١٧

من الأصول المقررة فى فقه الشريعة الإسلامية أن " الولد للفراش " و قد فرع الفقهاء على هذا الأصل أن النسب يثبت بالفراش الصحيح و هو الزواج الصحيح و ملك اليمين و ما يلحق به و هو المخالطة بناء على عقد فاسد أو شبهه ، كما فرعوا عليه أن النسب لا يثبت ما لم يثبت سببه بالحجة لأن ثبوت الحكم يبنى على ثبوت السبب ، و رتبوا على ذلك أن الزنا لا يثبت نسباً و إختلفوا فيما تصير به الزوجة فراشاً على ثلاثة أقوال : أحدهما أنه نفس العقد و إن لم يجمع بها بل و لو طلقها عقبة فى المجلس الثانى أنه العقد مع إمكان الوطء ، و الثالث أنه العقد مع الدخول المحقق لا إمكانه المشكوك فيه .

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ١٠٤٦ بتاريخ ١٩٦٢/١١/٢١

لئن كان الفقهاء إختلفوا فيما تصير به الزوجة فراشاً على ثلاثة أقوال : أحدهما — أنه نفس العقد و إن لم يجمع الزوج بها أو طلقها عقبة فى المجلس — و الثانى — أنه العقد مع إمكان الوطء — و الثالث — أنه

العقد مع الدخول الحقيقي لا إمكاناته المشكوك فيه ، وكانت المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية قد نصت على أنه " لا تسمع عند الإنكار دعوى النسب لولد زوجة ثبت عدم التلاقي بينها وبين زوجها من حين العقد " و هو مذهب وسط ، و كان ما قرره شاهد الإثبات من أنه لا يعلم أن الطاعن قد عاشر المطعون عليها أثر الزواج العرفي معاشرة الأزواج لا يفيد ثبوت عدم التلاقي بينهما في الحكم المطعون فيه — إذ لم يخالف هذا النظر — لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ١١٤٦ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٦٢
ثبت النسب بالفراش والإقرار كما ثبت بالبينة فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بثبوت النسب على دعائم عدة من بينها شهادة الشهود الذين شهدوا بإسلام الطاعن ، و إستخلص منها ما ينفق و الثابت في محضر التحقيق ، و كان الدليل المستمد من شهادة الشهود يكفى لحمله و كان إستخلاص الواقع منها أمراً يستقل به قاضى الموضوع لتعلقه بتقدير الدليل ، فإن النسي عليه يكون غير منتج ، و لا يغير من ذلك ما أورده الحكم بشأن ثبوت النسب مع إختلاف الدين فهو افتراض جدلى لم يتم عليه قضاءه .

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٢١ بتاريخ ١/٢/١٩٦٣
إن الحمل مما يخفى على المرأة و يفتقر التناقض فيه .

الطعن رقم ٣ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٣٣١ بتاريخ ٢/٢/١٩٦٣
مضى كان الثابت فى الدعوى أن الطلاق " الحاصل سنة ١٩٤٤ " نظير الإبراء من مؤخر الصداق و نفقة المدة فإنه يكون طلاقاً باتناً طبقاً للمادة الخامسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ التى تنص على أن " كل طلاق يقع رجماً إلا المكمل للثلاث و الطلاق قبل الدخول و الطلاق على مال . . . " و إذ كان ذلك و كانت دعوى المطعون عليها تقوم على ماتدعيه من حصول زواج جديد بينها وبين الطاعن بعد الطلاق المذكور بعقد و مهر جديدين و لم تقدم وثيقة زواج رسمية أو عرقية تدل على ذلك ، و كانت إقراراتها بمحضر تحقيق النيابة و أمام محكمة أول درجة و اعلانات الدعاوى التى رفعتها على الطاعن تفيد عدم حصول هذا الزواج الجديد ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بثبوت نسب الصغير " المولود سنة ١٩٥٠ " إلى الطاعن يكون فضلاً عن قصوره قد خالف القانون إذ تكون المطعون عليها قد أتت به لأكثر من سنه من تاريخ الطلاق .

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٧٨٧ بتاريخ ١٩٦٤/٦/١

إذا كان ما إستظهره الحكم لا ينبىء عن قيام زواج صحيح أو فاسد أو وطء بشبهة بين الطاعنة والمطعون عليه مما يعتبر فراشا صحيحا يثبت معه نسب الصغير إليه ، فإن النعى عليه بمخالفة القانون فيما قرره من أن الولد المطلوب إثبات نسه إن للمطعون عليه من الزنا يكون على غير أساس .

الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٦ صفحة رقم ٦٨ بتاريخ ١٩٦٥/١/٢

فى الدعوى يطلب نفقة للصغير يكون موضوع النسب قائماً باعتباره سبب الإلتزام بالنفقة لا تتجه الى المدعى عليه الا به فيكون قائماً فيها وملزماً لها وتبعه وجوداً وعدمأ ، و على ذلك فمتى كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر دعوى نسب الصغير إستاداً إلى أن موضوعها يختلف عن موضوع دعوى النفقة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٤٨٠ بتاريخ ١٩٦٦/٦/٢٩

الأصل فى دعوى النسب أن ينظر إلى النسب المتنازع فيه ، فلو كان مما يصح إقرار المدعى عليه به و يثبت باعتباره و ليس فيه تحميل النسب على الغير كالأبوة و البنوة فإنها تسمع مجردة أو ضمن حق آخر سواء إدعى لنفسه حقاً أو لم يدع ، و يفتقر فيها التناقض لأن مقصودها الأصل هو النسب و النسب يفتقر فيه التناقض للخفاء الحاصل فيه ، و لو كان مما لا يصح إقرار المدعى عليه به و لا يثبت باعتباره وفيه تحميل النسب على الغير كالأخوة و العمومة لا تسمع إلا أن يدعى حقاً من إرث أو نفقة و يكون هو المقصود الأول فيها و لا يفتقر فيها التناقض لأنه تناقض فى دعوى مال لا فى دعوى نسب و دعوى المال يضرها التناقض ما دام بالياً لم يرتفع و لم يوجد ما يرفعه بإمكان حمل أحد الكلامين على الآخر أو بتصديق الخصم أو بتكذيب الحاكم أو بقول المتناقض " تركت الكلام الأول " مع إمكان التوفيق بين الكلامين و حمل أحدهما على الآخر ، و هو يتحقق متى كان الكلامان قد صدرتا من شخص واحد و كان أحد الكلامين فى مجلس القاضى و الآخر خارجه و لكن يثبت أمام القاضى حصوله إذ يعتبر الكلامان و كأنهما فى مجلس القاضى .

الطعن رقم ١٤ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٨١١ بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٧

دعوى النسب لا تزال بالية على حكمها المقرر فى الشريعة الإسلامية ويجوز إثباتها بالبينة .

الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٧٧٢ بتاريخ ١٩٦٦/٢/٣

- ثبوت نسب الولد حق أصلى للأب كحق الولد لأنها تعبر بولد ليس له أب معروف .

- الأصل فى دعوى النسب أنها تسمع ولو كانت مجردة وليست ضمن حق آخر متى كان المدعى عليه بالنسب حياً وليس فيها تحميل النسب على الغير .

- النسب في جانب المرأة يثبت بالولادة ولا مرد لها وهو إذ ثبت يلزم لا يحتمل النفي أصلاً ، وفي جانب الرجل يثبت بالفراش وبالإقرار وبالينة وهو بعد الإقرار به لا يحتمل النفي لأن النفي يكون إنكاراً بعد الإقرار فلا يسمع .

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٣ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٥٨٩ بتاريخ ١٩٦٧/٢/٨

يثبت النسب في الشريعة الإسلامية ، بالإقرار ، وإذ عول الحكم المطعون فيه على إقرار المورث للمطعون عليها بالنسب ، فإنه يكون صحيحاً فيما انتهى إليه .

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٣٥ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ٦٥٥ بتاريخ ١٩٦٧/٢/١٥

- متى كانت الدعوى قد رفعت إلى دائرة الأحوال الشخصية للمصريين المسلمين باعتبارها من الدعاوى التي تختص المحاكم الشرعية بنظرها وفقاً للإجراءات المقررة ، وأثناء نظرها أمام محكمة أول درجة طلب الطاعن إحالتها إلى دائرة الأحوال الشخصية للأجانب ورفضت المحكمة الإحالة ، وفي الاستئناف قرر الطاعن أن طلب الإحالة هو في حقيقته دفع بعدم الاختصاص لأنه أجنبي و الدعوى ضده تختص بنظرها دائرة الأحوال الشخصية للأجانب و هي تتميز عن غيرها بأنها تتعقد في غير علانية وبهيئة غرفة مشورة وتمثيل النيابة فيها يختلف ورفضت المحكمة الدفع ، و كان الطاعن لم ينع على الحكم المطعون فيه قضاءه في خصوص الدفع بعدم الاختصاص وبذلك تكون أوضاع الدعوى قد استقرت نهائياً على أنها من دعاوى النسب التي كانت تختص المحاكم الشرعية بنظرها و رفعت وفقاً للإجراءات المقررة في القانون وحاز قضاء المحكمة في هذا الخصوص قوة الشيء المحكوم فيه وهى تسمو على اعتبارات النظام العام ، فإنه لا يكون هناك وجه للدفع بطلان صحيفة الدعوى لعدم رفعها وفقاً للإجراءات المقررة في المادتين ٨٦٩ و ٨٧٠ من الكتاب الرابع من قانون المرافعات ، إذ محل إلزام هذه الإجراءات ومحل البطلان لعدم إلتزامها أن تكون الدعوى قد رفعت باعتبارها من قضايا الأحوال الشخصية للأجانب ومن الخلط والتلفيق في إجراءات التقاضي أن ترفع الدعوى إلى دائرة الأحوال الشخصية للمصريين المسلمين ثم تلتزم فيها وفي الإجراءات أحكام الكتاب الرابع من قانون المرافعات .

- من الأصول المقررة في فقه الشريعة الإسلامية أن " الولد للفراش " واختلفوا فيما يصير المرأة به فراشاً على ثلاثة أقوال أحدها أنه نفس المقد وإن لم يجتمع الزوج بها أو طلقها عقيبها في المجلس والثاني أنه المقد مع إمكان الوطء والثالث أنه العقد مع الدخول الحقيقي لا إمكانه المشكوك فيه والقول بأن معنى التلاقي هو الإتصال الجتنسى يؤدي إلى أن الفراش لا يثبت إلا بالدخول الحقيقي و هو ما لم يقصده الشارع بالمادة ١٥ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ .

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٦٣٩ بتاريخ ١٩٦٧/١١/٨

ثبوت النسب وإن كان حقاً أصلياً للأب لتلغ عن نفسها تهمة الزنا أو لأنها تعير بولد ليس له أب معروف إلا أنه فى نفس الوقت حق أصلى للولد لأنه يرب له حقوقاً بينها المشرع والقوانين الوضعية ، كحق النفقة والرضاع والحضانة والإرث ، ويعلق به أيضاً حق الله تعالى لإتصاله بحقوق وحرمان أوجب الله رعايتها فلا تملك الأم إسقاط حقوق ولدها أو المساس بحقوق الله تعالى ، فإذا كانت المطعون عليها قد تركت الخصومة فى دعوى ثبوت النسب نزولاً منها عن حقها فيه ، فلا يتصرف هذا النزول إلى حق الصغير أو حق الله .

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٥٢٢ بتاريخ ١٩٦٨/٢/٦

الوصية والإقرار بالنسب ، كل منهما تصرف مستقل ، أحدهما بالإيضاء و لانيهما بالإقرار بالنسب و بطلان أحدهما لا يستتبع حتماً بطلان الآخر .

الطعن رقم ٤ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٢٩٠ بتاريخ ١٩٧٠/٢/١١

من الأصول المقررة عند فقهاء الشريعة الإسلامية أن " الولد للفراش " و اختلفوا فيما تصير به الزوجة فراشاً على ثلاثة أقوال أحدها أنه نفس العقد و إن لم يجتمع بها ، بل لو طلقها عقبه فى المجلس والثانى أنه العقد مع إمكان الوطء و الثالث أنه العقد مع الدخول المحقق لا إمكانه المشكوك فيه ، و قد اختار الشارع بالمرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الرأى الثانى على ما يؤدى إليه نص المادة ١٥ منه و هذا يدل على أن المناط فيما تصير به الزوجة فراشاً إنما هو العقد مع مجرد إمكان الوطء بصرف النظر عن تحقق الدخول أو عدم تحققه .

الطعن رقم ١١ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١١٦١ بتاريخ ١٩٧٠/١١/٢٥

النسب يثبت شرعاً عند الإنكار بالبينة .

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١١٣٢ بتاريخ ١٩٧٢/٦/١٤

النسب يثبت فى جانب الرجل — و على ما قضت به هذه المحكمة — بالفراش والإقرار و البينة .

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٠٠٤ بتاريخ ١٩٧٣/٧/١١

الأصل فى دعوى النسب — و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن ينظر إلى النسب المتنازع فيه فلو كان مما يصح إقرار المدعى به و يثبت بإعترافه و ليس فيه تحميل النسب على الغير كالأبوة و البنوة فإنها تسمع مجردة أو ضمن حق آخر ، سواء إدعى لنفسه حقاً أو لم يدع ، و يغتفر فيها التناقض لأن مقصودها الأصلى هو النسب ، و النسب يغتفر فيه التناقض ، للخفاء الحاصل فيه . أما لو كان مما لا يصح إقرار المدعى عليه به ، و لا يثبت بإعترافه و فيه تحميل النسب على الغير ، كالأخوة و العمومة فلا تسمع إلا أن يدعى حقاً من إرث أو نفقة ، و يكون هو المقصود الأول فيها و لا يغتفر فيها التناقض

لأنه تناقض في دعوى مال لا في دعوى نسب ، و دعوى المال يضرها التناقض ما دام قائماً لم يرتفع ولم يوجد ما يرفعه بإمكان حمل الكلامين على الآخر ، أو بتسليم الخصم أو تكذيب الحاكم ، أو بقول المتناقض تركت الكلام الأول مع إمكان التوفيق بين الكلامين وحمل أحدهما على الآخر ، و التناقض يتحقق متى كان الكلامان قد صدرتا من شخص واحد ، و كان أحد الكلامين في مجلس القاضي و الآخر خارجه ، و لكن ثبت أمام القاضي حصوله ، إذ حضر الكلامان و كأنهما في مجلس القاضي . و إذ كان البين من الإطلاع على محاضر جلسات الدعوى رقم ١٣٨٣ لسنة ١٩٥٩ مدني بنظر طنطا أن مورث المطعون عليهم الخمسة الأولين المدعى في دعوى النسب - دعى للإدلاء بشهادته فيها بجلسته أول ديسمبر ١٩٦٠ و أقر بأنه لا تربطه بالمتوفاة صلة قرابة ، و كان هذا القول منه يتناقض مع الأساس الذي أقام عليه دعواه الماثلة في سنة ١٩٦٦ ، من أنه ابن ابن عمها و يرث نصف تركتها تعصياً ، و كان الحكم المطعون فيه قد أطلق القول و ذهب إلى أن التناقض في النسب عفو يغفر ، مع أن النزاع يتعلق بدعوى العمومة ، و المقصود الأول فيها هو المال ، و لا يتعلق بدعوى أبوه أو بنوه فإن الحكم يكون قد أعطى في تطبيق القانون . و إذ حجب الحكم نفسه بهذا التقرير القانوني الخاطئ عن بحث إمكان رفع هذا التناقض بين الكلامين فإنه يتعين أن يكون مع النقص الإحالة .

الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ٦٧٧ بتاريخ ١٩٧٣/٤/٢٥

من الأصول المقررة في الشريعة الإسلامية - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن " الولد للفراش " و فرع الفقهاء على هذا الأصل أن النسب يثبت بالفراش الصحيح ، و هو الزواج الصحيح وملك اليمين و ما يلحق به ، و هو المخالطة بناء على عقد فاسد أو بالدعوة في وطء بشبهة .

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ٨١٦ بتاريخ ١٩٧٣/٥/٢٣

- النسب يثبت بالفراش ، و إذ كان بين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بأن نسب الصغيرة من الطاعن ثبت بالفراش ، و استند في ذلك إلى أقوال شاعدى المطعون عليها ، و أضاف إلى هذه البينة الشرعية سكوت الطاعن عن نفى النسب من تاريخ ولادة البنت في يولييه سنة ١٩٦٢ حتى سبتمبر سنة ١٩٦٧ ، و إقدامه على الزواج الرسمي من المطعون عليها في سنة ١٩٦٤ بعد ولادتها للصغيرة و كان ما استند إليه الحكم يكفي لحمله ، فإن النفي عليه بالقصور يكون على غير أساس .

- من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه و إن كان ثبوت النسب حق أصلي للأُم لتدفع عن نفسها تهمة الزنا أو لأنها تعير بولد ليس له أب معروف ، فهو في نفس الوقت حق أصلي للولد ، لأنه يرتب له حقوقاً بينها المشرع و القوانين الوضعية كحق النفقة و الرضاع و الحضنة و الإرث ، و يتعلق به أيضاً حق الله تعالى لإتصاله بحقوق و حرمان أوجب الله رعايتها ، فلا تملك الأم إسقاط حقوق ولدها

أو المساس بحقوق الله تعالى . و إذ يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر و قرر " إن الاعتراف المنسوب إلى المطعون عليها ينكار نسب البنت ، لا يؤثر على حق الصغيرة في ثبوت النسب و لا يدفع ما ثبت بالبينّة الشرعية " ، فإن النعي عليه يكون في غير محله .

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ١٢٣٢ بتاريخ ١٩٧٣/١٢/٥

- النسب يثبت بالإقرار ، و هو بعد الإقرار به لا يحتمل النفي ، لأن النفي يكون إنكاراً بعد الإقرار فلا يسمع ، و إذا أنكر الورثة نسب الصغير بعد الإقرار ، فلا يلتفت إليهم ، لأن النسب قد ثبت باعتراف المقر و فيه تحميل لنسب على نفسه ، و هي أذى من غيره بالنسبة لما أقر به ، فيرجع قوله على قول غيره .

- متى كان الحكم المطعون فيه قد رد على ما إدعاه الطاعن من أن الطفل الذى أقر المورث ببنته هو اللقيط الذى تسلمه من المستشفى ، فإنه مع التسليم بهذا الإدعاء ، فإن المورث أقر بأن هذا الطفل هو ابنه و لم يقل أنه يتناه ، و هو قول من الحكم لا مخالفة فيه للقانون لأن نسب اللقيط يثبت بمجرد الدعوى و هى الإقرار بنسبه ، أما التبنى و هو إستلحاق شخص معروف النسب إلى أب أو إستلحاق مجهول النسب مع التصريح بأنه يتخذه ولداً و ليس بولد حقيقى فلا يثبت أبوة و لا بنوة و لا يترتب عليه أى حق من الحقوق الثابتة بين الأبناء و الآباء .

- متى كان الطاعن لم يقدم ما يدل على أنه تمسك في دفاعه أمام محكمة الموضوع بكذب الإقرار إستناداً إلى أن المقر عقيم ، و أن المطعون عليها الأولى " زوجته " بلغت سن اليأس ، و كانت الأسباب التى إستند إليها الحكم المطعون فيه في ثبوت النسب فيها الرد الكافى و الضمنى على ما تمسك به الطاعن من قرائن و أدلة على نفيه ، لما كان ذلك فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب يكون في غير محله .

- من المقرر شرعاً أن من أقر لمجهول النسب أنه ولده فهو معترف ببنة هذا الولد بنوة حقيقية ، و أنه خلق من مائه ، سواء أكان صادقاً في الواقع أم كاذباً فيثبت لهذا الولد شرعاً جميع أحكام البنوة ، غير أنه إذا كان كاذباً في الواقع ، كان عليه إثم ذلك الإدعاء لما كان ذلك فلا محل للتحدى بصورية حكم النسب الصادر في دعوى سابقة بناء على الإقرار به - و يكون النعي الحكم المطعون فيه ، على غير أساس .

الطعن رقم ٢١ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٢٣ بتاريخ ١٩٧٤/١/٩

النسب يثبت في جانب الرجل بالفراش و بالإقرار و بالبينّة ، و هو بعد الإقرار به لا يحتمل النفي ، لأن النفي يكون إنكاراً بعد الإقرار فلا يسمع ، و الإقرار يتعلق به حق المقر له في أن يثبت نسبه من المقر

و ينتفى به كونه من الزنا ، و لا يصدق الزوجان فى إبطاله . و لما كان بين من الحكم المطعون فيه أنه إستند فى قضائه بثبوت نسب المطعون عليه من المورث إلى اليقينة و أن المورث أقر بينوته فى شهادة ميلاده و كان الحكم لم يثبت أن المورث أقر بأن المطعون عليه ابن زنا ، و إنما إدعته الطاعة الزوجة الأخرى للمورث - إستنادا إلى قرائن أوردها فى سبب النعى ، و لما كان هذا الإقرار بالبنوة قد تعلق به حق المطعون عليه فى أن يثبت نسبه من المورث و لا يطله أن تاريخ وثيقة زواجه من والدته المطعون عليه لا حق على ولادته بثلاثة أشهر ، لما كان ذلك ، فإن النعى على الحكم يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٦٨٩ بتاريخ ١٩٧٤/٤/١٧

الأصل فى دعوى النسب - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن ينظر إلى النسب المتنازع فيه فلو كان مما يصح إقرار المدعى عليه به و يثبت باعتباره و ليس فيه تحميل النسب على الغير كالأبوة والبنوة فإنها تسمع مجردة أو ضمن حق آخر سواء إدعى لنفسه حقاً أو لم يدع ، و يغتفر فيها التناقض لأن مقصودها الأصلي هو النسب و النسب مما يغتفر فيه التناقض للغماء الحاصل فيه ، أما لو كان مما لا يصح إقرار المدعى عليه به ، و لا يثبت باعتباره ، و فيه تحميل النسب على الغير كالأخوة و العمومة فلا تسمع إلا أن يدعى حقاً من إرث أو نفقة ، و يكون هو المقصود الأول فيها ، و لا يغتفر فيها التناقض لأنه تناقض فى دعوى مال لا فى دعوى نسب و دعوى المال يضرها التناقض ما دام بالياً لم يرتفع و لم يوجد ما يرفعه بإمكان حمل أحد الكلايمين على الآخر أو بتصدق الخصم أو بتكذيب الحاكم ، أو بقول المتناقض تركت الكلام الأول مع إمكان التوفيق بين الكلايمين و حمل أحدهما على الآخر لما كان ذلك و كان الثابت أن المطعون عليهما الأولين بالإشتراك مع سائر المطعون عليهم أقاما الدعوى الماثلة بإثبات الوراثية - إستنادا إلى أنهما من ورثة المتوفى بصفتها ابني عم لأب ، فإن التناقض بين القولين يرتفع - بين ما جاء بمحضر التحرى فى مادة الوراثية الخاصة بالمتوفى و بين الدعوى الحالية - لأنهما لم ينفا فى محضر التحرى القرابة التى تربطهما بالمتوفى ، و إنما غم عليهما فى البداية أن هذه القرابة من شأنها أن تورثهما بعد الصلة ، فقررا أنهما من أقاربه غير الوارثين ، و لدى وقوفهما على الحكم الشرعى الصحيح - من واقع ما أفادت به لجنة الفتوى بالجامع الأزهر - قررا فى الدعوى الحالية أنهما من ورثته و بنا جهة الإرث . و إذ إنتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة السليمة ، فإنه لا يعيبه ما أورده من تقريرات خاطئة بإطلاق القول بأن التفاض فى النسب ، عفو مفتر ، و يكون النعى عليه فى غير محله .

الطعن رقم ٣٦ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٧٩٢ بتاريخ ١٩٧٤/٥/١

التناقض يمنع من سماع الدعوى فيما لا يخفى سببه ، ما دام بالياً لم يرتفع ، فلو ارتفع بإمكان التوقيع

بين الكلامين لم يمنع من سماع الدعوى . و إذ بين من الأوراق أن دعوى الطاعة على المطعون عليه بأنها زوجة له بالعقد الصحيح الشرعى و دخل بها و عاشرها معاشرة الأزواج و رزق منها على فراش الزوجية بينت بتاريخ ١٩٦٦/١١/٨ ، لا يتناقض مع ما ذكرته فى الشكوى التى قدمتها فى شهر يوليو سنة ١٩٦٦ إلى الجهة الرئيسية للمطعون عليه ذلك أن الثابت فى الدعوى أن الطاعة تقول من الأصل بأن علاقتها بالمطعون عليه هى علاقة زوجية ، و هو ما أثبتته فى إستمارة الحالة الإجتماعية التى حررتها فى سنة ١٩٦٤ من أنها زوجة له و ذلك على نحو ما شهد به مدير العلاقات العامة بالشركة التى تعمل فيها و ما أثبتته فى الشكوى التى قدمتها إلى الشرطة بتاريخ ١٩٦٦/٦/٢٣ ، أما عن الشكوى التى قدمتها بعد ذلك فى شهر يوليو سنة ١٩٦٦ إلى الجهة الرئيسية للمطعون عليه ، فواضح أن الطاعة تقصد منها بعد أن تنكر لها المطعون عليه و طردها من منزل الزوجية ، مساعدتها على تصحيح الوضع وأن يوثق العقد بالطريق الرسمى صيانة للمقوق و إحتراما لروابط الأسرة بدلالة ما قالته فى الشكوى من أنه " راوغ فى إتمام " العقد و هو ما يتفق مع سبق تقريرها بقيام الزوجية ، لما كان ذلك و قد أمكن التوفيق بين الكلامين و حمل أحدهما على الآخر ، فيتبين المصير إليه ، و إذ قضى الحكم المطعون فيه بعدم سماع الدعوى للتناقض بين دعوى الطاعة و ما جاء بالشكوى التى قدمتها إلى رئاسة المطعون عليه و ما قرره شهودها فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون على والمة الدعوى .

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٤٨٣ بتاريخ ١٩٧٥/٢/٢٦

– النص فى المادة ٩٠٦ من قانون المرافعات على أنه " يتبع فى قبول دعوى إنكار النسب و إثباتها و المواعيد التى ترفع فيها و الآثار التى ترتب عليها القواعد و الأحكام التى يقررها قانون البلد الواجب التطبيق . و توجه الدعوى إلى الأب أو الأم على حسب الأحوال و إلى الولد الذى أنكر نسبه فإذا كان قاصراً تعين أن يقام وصى خصومة " يدل على أن المشرع رأى أن ثبوت النسب كما هو حق أصلى للإن لأن يترتب له حقوقاً يمتنعها القوانين و الشرائع كحق النفقة و الحضانة و الإرث ، فإنه حق أصلى أيضاً للأمم لتدفع عن نفسها تهمة الزنا ، و لتلا تغير بولد ليس له أب معروف ، و الحقان فى هذا المجال متساويان و متكاملان لا يجزئ أحدهما عن الآخر ، فلا تملك الأم إسقاط حقوق ولدها كما لا يؤثر موقف ذلك الأخير على ما تدعيه الأم .

– لما كان إستنزاف تمثيل الوليد القاصر بوصى خصومه – فى دعوى النسب تطبيقاً للمادة ٩٠٦ مرافعات – قصد به رعاية حقوق ناقصى الأهلية مخافة تعارض صوالهم أثناء سير الدعوى مع منكر النسب أو مدعيه ، و كان البين من الإطلاع على الأوراق أن الصغيرة المنكورة نسبها مثلت فى الدعوى أمام محكمة أول درجة بالمطعون عليه الأخير بإعتباره وصى خصومة إعمالاً لحكم المادة ٩٠٦/٢ من

قانون المرافعات ، و إذ إستأنفت الطاعنة وحدها الحكم الابتدائي و إختصت وصى الخصومة فى مرحلة الإستئناف الذى قدم مذكرة يانضمامه إليها فى دفاعها و طلباتها فإن مصلحة الطاعنة - الأم - فى إقامة الطعن المائل بادية و لا يترتب على عدم مشاركة وصى الخصومة لها فى رفعه صيرورة الحكم نهائياً بالنسبة للصغيرة للإرتباط الوثيق بين حق الأم و حق الصغير ، و يكون الدفع - بعدم قبول الطعن - غير وارد .

- لنن كان الأصل فى الدعوى بطلب نفقة للصغير أن يكون موضوع النسب قائماً فيها باعتبار سبب الإلتزام بالنفقة لا تتجه إلى المدعى عليه إلا به ليكون قائماً فيها و ملازماً لها و تبعه وجوداً و عدماً أخذاً بأن سبب وجوب نفقة الولاد هو الجزئية التابعة من كون الفرع من صلب الأصل ، إلا أنه يصح للقول بحجية حكم النفقة فى موضوع النسب أن يعرض لهذه المسألة الأساسية و يحصنها باعتبارها سبب الإلتزام بها ، لما كان ذلك و كان البين من الإطلاع على حكم النفقة أنه صدر فى غيبة المدعى عليه المطعون عليه الأول ، و بنى قضاءه بنفقة للصغيرة على أساس القدرة المالية للمدعى عليه فيها مبنياً القاعدة العامة و شرائطها فى نفقة الفروع على الأصول وفقاً للقانون الواجب التطبيق دون أن يبحث إنعقاد الزوجية التى تدعيها الطاعنة و مدى ثبوت نسب الصغيرة بالفراش و كان لا حجة لحكم قضى بالنفقة دون أن يناقش فعلاً واقعاً - و ليس ضمناً - أو قانوناً - قرابة المحكوم عليه للمحكوم له فى صدد القرابة و النسب ، فإن الدفع بسبق الفصل فى صورة الدعوى المعروضة - دعوى إنكار النسب - يقع على غير محل .

- من الأصول المقررة فى فقه الشريعة الإسلامية - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن النسب لا يثبت ما لم يثبت سببه بالحجة ، لأن ثبوت الحكم يبنى على ثبوت السبب و أنه ، كما يثبت بالفراش حال تحقق شروطه فإنه يثبت بالإقرار به و يثبت عند الإنكار بإقامة البينة عليه .

- متى كان الواقع فى الدعوى أن المطعون عليه الأول أقامها منكرأ نسب ابنة الطاعنة إليه فدلعتها هذه الأخيرة بأنها رزقت بها منه على فراش زوجية حرر بها عقد عرفى فقد منها و لما كان الدفع فى اصطلاح الفقهاء هو دعوى من قبل المدعى عليه أو ممن ينتصب المدعى عليه خصماً عنه يقصد بها دفع الخصومة عنه أو إبطال دعوى المدعى ، بمعنى أن المدعى عليه يصير مدعياً إذا أتى بدفع و يعود المدعى الأول مدعياً ثانياً عند دفع الدفع ، فإن ما جرى عليه الحكم المطعون فيه من التحقق من ثبوت الزوجية بالفراش و من تكليف الطاعنة إثباته توصلأ لثبوت النسب باعتبارها مدعية فيه مع أن الدعوى مقامة أصلاً بإنكار النسب من المطعون عليه الأول ، يتفق مع المنهج الشرعى السليم .

- إذ يبين مما قرره الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بنفسه النسب على قرائن إستخلصها من واقع الأوراق و المستندات الرسمية ، و هي تقارير موضوعية سائفة لها سندها الثابت ، و لما كان إجماع الفقهاء على أن القاضي لا يقف مع ظواهر البيّنات و لا يتقيد بشهادة من تحملوا الشهادة على الحق إذا ثبت له من طريق آخر ، اعتباراً بأن القضاء فهم و من القرائن ما لا يسوغ تعطيل شهادته ، إذ منها ما هو أقوى من البيّنة و الإقرار و هما غيران يتطرق إليهما الصدق و الكذب ، و كانت هذه الدعامة بمجردها كافية لحمل قضاء الحكم ، فإن تعيب الحكم في اعتداده بشهادة وحيدة لمواطن المطعون عليه الأول وهو أحد شهود الطاعة - و إطراح أقوال باقي شهودها و القول بعدم إستكمال نصاب الشهادة - أيا كان وجه الرأى فيه - يكون غير منتج .

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١١٨٠ بتاريخ ١٩٧٥/٦/١١

إذ يبين مما أورده الحكم أنه لم يأخذ بما جاء بمستندات المطعون عليه الأول بوصفها تحوى إقرارات ينسب هذا الأخير إلى المتوفاة سواء أكانت إقرارات ينسب مباشر أو غير مباشر ، و إنما أخذ بها بالإضافة إلى الدليل المستمد من البيّنة الشرعية باعتبارها قرائن إستخلص منها الحكم قرابة المطعون عليه الأول للمتوفاة بوصفه ابن عم لأب لها ، و هو ما يجوز .

الطعن رقم ٤١ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٦٧ بتاريخ ١٩٧٥/١/١٥

- المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الأصل في دعوى النسب ، النظر إلى النسب المتنازع فيه فلو كان مما يصح إقرار المدعى عليه به و يثبت باعتراؤه و ليس فيه تحميل النسب على الغير كالأبوة و البنوة فإنها تسمع مجردة أو ضمن حق آخر سواء ادعى لنفسه حقاً أو لم يدع ، و يخفى فيها التناقض ، لأن مقصودها الأصلي هو النسب ، و النسب يخفى فيها التناقض للخفاء الحاصل فيه ، أما لو كان مما لا يصح إقرار المدعى عليه به و لا يثبت باعتراؤه و فيه تحميل النسب على الغير كالأخوة و العمومة فلا تسمع إلى أن يدعى حقاً من إرث أو نفقة و يكون هو المقصود الأول فيها و لا يخفى فيها التناقض لأنه تناقض في دعوى مال لا في دعوى نسب .

- إذا كانت الأقوال التى أدلى بها الطاعن الأول في تحقيقات نيابة الأحوال الشخصية ، تعد إقراراً فيه تحميل النسب على الغير ابتداء ، ثم يصدى إلى المقر نفسه ، و إن كان لا يصلح في الأصل سبباً لثبوت النسب ، إلا أن المقر يعامل بإقراره من ناحية الميراث و غيره من الحقوق التى ترجع إليه لأن المقر ولاية التصرف في مال نفسه .

- النسب كما يثبت في جانب الرجل بالقراض و بالبيّنة يثبت بالإقرار ، و يشترط لصحة الإقرار بالبنوة أن يكون الولد مجهول النسب لا يعرف له أب و أن يكون ممكناً ولادة هذا الولد لمثل المقر و أن

يصدق الولد المقر في إقراره إن كان مميزاً ، و صدور الإقرار صحيحاً مستوفياً شرائطه ينطوي على إعراف ببنوة الولد بنوة حقيقية ، و هو بعد الإقرار به لا يحتمل النفي و لا ينفك بحال .

- القول المعتبر في الفقه الحنفى المعمول به أن النسب يثبت بالدعوة من غير أن يبين المقر وجه النسب سواء أكان المقر صادقاً في الواقع أم كاذباً فيكون عليه إثم إدعائه .

الطعن رقم ١ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٢٩٧ بتاريخ ١٩٧٥/١/٢٩

من المقرر وفقاً لحكم المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ألا تسمع عند الإنكار دعوى النسب لولد المطلقة إذا أتت به لأكثر من سنة من وقت الطلاق و إذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن قد ولد في سنة ١٩٥٠ أى بعد ست سنوات من الطلاق ، و قد أنكره مورث المطعون عليهم حال حياته ، كما أنكر قيام أية علاقة زوجية جديدة بينه و بين والدة الطاعن بعد الطلاق و كان الحكم قد دلل على عدم قيام الزوجية بعد الطلاق على أسباب سائفة ، فإن النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس .

الطعن رقم ١٠ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٣٤٨ بتاريخ ١٩٧٥/٢/٥

- من المقرر شرعاً أنه في حال قيام الزوجية الصحيحة ، إذا أتى الولد لسنة أشهر على الأقل من وقت عقد الزواج ، و كان يتصور الحمل من الزواج بأن كان مراهماً أو بالهاً ثبت نسب الولد من الزوج بالفراش دون حاجة إلى إقرار أو بينة ، و إذا نفاه الزوج فلا ينشئ إلا بشرطين " أولهما " أن يكون فيه وقت الولادة ، " و ثانيهما " أن يلاعن امرأته ، فإذا تم اللعان بينهما مستوفياً شروطه فرق القاضى بينهما و نفى نسب الولد عن أبيه و الحقه بأمه .

- إذ ثبت نسب المطعون عليها الأولى من المتوفى بالفراش ، فإنه لا يفض من ذلك ما إدعاه الطاعنون من أن المورث كان عقيماً ففضلاً عن عدم ثبوته أمام محكمة الموضوع ، فإن الفقه الحنفى - المعمول به بوصفه أصلاً ما لم ينص القانون على خلافه يكتفى في ثبوت النسب بالفراش ، بالعقد وحده إن كان صحيحاً مع تصور الدخول و إمكانه .

- متى ثبت نسب المطعون عليها الأولى من المتوفى بالفراش ، فما أجراه المتوفى من قيد المطعون عليها الأولى منسوبة إليه في دفتر المواليد و ما جاء على لسان وكيله في دعوى النفقة التي رفعتها ضده المطعون عليها الأولى تطالبه بالإتفاق عليها بوصفه إياها و ملزماً بتفقيتها من مصادقة عليها ، ليس إلا إقراراً مؤيداً لثبوت النسب بالفراش ، و إقرار الأب بنسب الولد إليه يكون منه باللفظ صريحاً أو دلالة وبالإشارة حتى مع القدرة على العبارة و بالكتابة الخالية من مظنة التزوير ، و بالسكوت عند تهنته الناس له بالمولود ما دام النسب ليس محالاً عقلاً بأن كان المقر له يولد مثله لمثل المقر ، أو باطلاً شرعاً

كسب ولد الزنا دون إشرطه حصول الإقرار في مجلس القضاء على أن يكون الولد المجهول النسب و أن يصادق على ذلك إن كان مميزاً . و لا يغير من ذلك ما جاء في كتاب مستشفى الأطفال الجامعي من أنه ثابت في سجلاتها الخاصة ب ورود الأطفال اللقطاء من أن الطفلة سلمت للمورث و إستخرجت لها شهادة ميلاد من مكتب صحة السيدة زينب ، طالما أن النسب قد ثبت بالقراش المؤيد بالإقرار

الطعن رقم ٥ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ١٣٠٢ بتاريخ ١٩٧٥/٦/٢٥

يشترط لصحة الإقرار - بالنسب - بوجه عام ألا يكذب ظاهر الحال المقر في إقراره و ألا يكون المقر به محالاً عقلاً أو شرعاً و القول المعول عليه أن الإقرار بما يفرع من أصل النسب و هو الإقرار بغير الإبوة و البنوة ، لا يثبت به نسب أصلاً و لا بد إما من تصديق من حمل عليه النسب أو إثباته بالبينه لأن الإقرار في هذه الحالة يقتضي تحميل النسب على غير المقر و الإقرار بذاته حجة قاصرة .

الطعن رقم ٧ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ١٧٨٦ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٣١

لئن كان ثبوت النسب - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يعلق بحق الأم و بحق الصغير و بحق الله تعالى ، و لا تملك الأم إسقاط حق ولدها في هذا المجال فإن الدعوى التي ترفعها الأم أو المر يطلب ثبوت نسب الصغير يعتبر الأخير ماثلاً فيها و إن لم يظهر في الخصومة باسمه لتبابة مفترضة في جانب رافعها لما ينطوى عليه من حق للخالق يصح أن ترفع به الدعوى حسب

الطعن رقم ٩ لسنة ٤٤ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ١٦٩٢ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٤

البيانات الواردة بشهادات الميلاد - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - باعتبارها من إملاء صاحب القيد لا تصلح بمجرد ثبوت النسب و إن كانت تعد قرينة لا يمتنع دحضها و إقامة الدليل على عكسها

الطعن رقم ٢ لسنة ٤٣ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٥٩٢ بتاريخ ١٩٧٦/٢/١

- قيد طفلة ، وردت إلى ملجأ الرضع باسم .. لا يفيد أنها إينة لشخص حقيقي يحمل هذا الاسم و أنها معلومة النسب ، لما هو مقرر من إطلاق اسم على اللقطاء تمييزاً لهم و تعريفاً بشخصيتهم عملاً بالمادة ١٠ من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٢ بشأن المواليد و الوفيات و التي أوجبت إطلاق اسم و لقب على حديث الولادة .

- من المقرر في قضاء هذه المحكمة ، أن النسب يثبت بالدعوة و هي الإقرار المجرد بالنسب بما ينطوى على إقرار ببنوة الولد بنوة حقيقية و أنه تخلق من مائه ، و هو بعد الإقرار به لا يحتمل النفي و لا ينفك بحال . و الراجع في مذهب الأحناف ثبوت النسب بهذا الطريق دون أن يقرن به ما يبين وجهه حتى لو كانت الظواهر تكذبه ، و لا يحول دون ذلك ورود الإقرار لاحقاً على التبنى لما ينسجم عنه من رغبة المقر في تصحيح الأوضاع ، طالما لم يبين وقت إقراره سبب هذه البنوة .

- إقرار المرأة المتزوجة بالأموعة من زوجها لا يثبت به النسب إلا إذ صدقها الزوج لأن إقرارها بالولد في هذه الحالة فيه تحميل نسبة على الزوج ، فلا يلزم بقولها إلا عند مصادفته ، فيثبت حينذاك . نسب الولد منهما .

الطعن رقم ٦ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٥٧ بتاريخ ١٩٧٦/١/٧
الراجح في مذهب الحنفية - وهو قول الصاحبين - أنه يكفي لإثبات الولادة من المدة من طلاق بائن إذا أنكرها الزوج بشهادة القابلة أو أمة امرأة مسلمة عدلة ، و الشهادة هنا لا تنصب على ثبوت النسب طالما أتت المعتدة بالولد في مدة يحتمل أن يكون من مطلقها ، فهي شهادة على مجرد واقعة الولادة و ثبوت النسب إنما يجيء تبعاً لا قصداً ، و يكون إستلزام الشهادة الكاملة في هذه الحالة على غير أساس .

الطعن رقم ١١ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٣٩٨ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٤
- النسب كما يثبت بالفراش الصحيح بالإقرار و بالينة ، غير أن الفراض فيه ليس طريقاً من طرق إثباته فحسب بل يعتبر سبباً منشأً له ، أما البينة و الإقرار فهما أمران كاشفان له يظهران أن النسب كان ثابتاً من وقت الحمل بسبب من الفراض الصحيح أو شبهته .

- إذ كان التناقض في إدعاء الزوجية و الفراض الصحيح لا يفتقر إذ هو ليس محل خفاء فإنه لا محل لإستناد الطاعة إلى ما هو مقرر من أن التناقض في النسب عفو مغفر و تجوز فيه الشهادة بالسماع لأن التناقض هنا واقع في دعوى الفراض الصحيح الذي يواد به إثبات النسب .

الطعن رقم ٢١ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٨٩٥ بتاريخ ١٩٧٦/٤/٧
- النص في المادة ٩٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ على أنه " لا تسمع عند الإنكار دعوى الوصية أو الإيصاء أو الرجوع عنها أو العتق أو الإقرار بواحدة منها و كذلك بالنسب أو الشهادة على الإقرار بعد وفاة الموصى أو المعتق أو المورث في الحوادث السابقة على سنة ألف و تسعمائة و إحدى عشر الإفرنكية إلا إذا وجدت أوراق خالية من شبهة التصنع تدل على صحة الدعوى . و أما الحوادث الواقعة من سنة ألف و تسعمائة و إحدى عشر الإفرنكية فلا تسمع فيها دعوى ما ذكر بعد وفاة الموصى أو المعتق أو المورث إلا إذا وجدت أوراق رسمية أو مكتوبة جميعها بخط المتوفى و عليها إمضاء كذلك تدل على ما ذكر " و أن كان يواجه الحالات الواردة به التي يكون الإدعاء فيها بعد وفاة المنسوب إليه الحادث فيتوقف سماع الدعوى بها على مسوغ كتابي يختلف باختلاف الحوادث السابقة على سنة ١٩١١ و تلك التالية لها ، تقديرأ من المشرع بأن من يحلون محل المنسوبة إليه الحادث بعد وفاته قد لا يحسنون الدفاع عن مصالحهم ، إلا

أنه في خصوص النسب فإن المادة قصرت عدم السماع على حالتى الإقرار به من الشخص المتسوفى أو الشهادة على الإقرار ، فلا يستطيل إلى الدعوى بالنسب التى لا تعتمد على أى من الحالتين و يخضع الحكم فيها للقواعد العامة المقررة فى الشريعة الإسلامية لخروجها عن ذلك القيد ، فثبت النسب فيها بالفراض حال تحقق شروطه ، كما يثبت عند الإنكار بإقامة البينة عليه و إذ كان البين من الحكم المطعون فيه - فى الدعوى بالنسب - أنه حصل من أقوال الشهود ثبوت نسب المطعون عليه لوالده المتوفى بالفراض ، فإن ذلك لا يتطوى على خروج على القانون .

- متى كانت دعوى المطعون عليه هى دعوى إرث بسبب البتة ، و هى دعوى متميزة عن دعوى إثبات الزوجية أو إثبات أى حق من الحقوق التى تكون الزوجية سبباً مباشراً لها ، فإن إثبات البتة الذى هو سبب الإرث لا يخضع لما أورده المشرع فى المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية من قيد على سماع دعوى الزوجية أو الإقرار بها ، إذ لا تأثير لهذا المنع على دعوى النسب سواء كان السبب مقصوداً لذاته أو كان وسيلة لدعوى المال ، فإن هذه الدعوى باقية على حكمها المقرر فى الشريعة الإسلامية حتى و لو كان النسب مبناه الزوجية الصحيحة . و إذ كان إثبات البتة و هى سبب الإرث فى النزاع الراهن بالبينة جائزاً قانوناً فلم يكن على الحكم المطعون فيه أن يعرض لغير ما هو مقصود أو مطلوب بالدعوى . لما كان ذلك ، و كان الحكم قد أقام قضاءً بنسب المطعون عليه للمتوفى واستحقاقه الإرث فيه على البينة الشرعية التى إطمأن إليها و إستخلصت المحكمة فى نطاق سلطاتها المطلق من هذه البينة قيام الزوجية الصحيحة بين المتوفى و والده المطعون عليه ، فإن النعى على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون يكون فى غير محله .

الطعن رقم ٨ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٢٧١ بتاريخ ١٩٧٦/١/٢١

إذا كانت الدعوى المطعون عليها دعوى إرث بسبب البتة و هى متميزة عن دعوى إثبات الزوجية و كان موضوع النسب مطروحاً فيها باعتباره سبب إستحقاق الإرث و كان المشرع لم يشترط لإثبات النسب وجود وثيقة زواج رسمية لأن المنع الخاص بعدم سماع دعوى الزوجية أو الإقرار بها فى الحوادث الواقعة من أول أغسطس ١٩٣١ لا تأثير له شرعاً على دعاوى النسب بل هى باقية على حكمها المقرر فى الشريعة الإسلامية رغم التعديل الخاص بدعوى الزوجية فى المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، فإنه لا تثريب على الحكم إن هو أطرح ما قدمه الطاعنون من أوراق بعد قيام الدليل - البينة - على ثبوت النسب المتنازع عليه لأن قيام الحقيقة التى ألتفت بها فيه الرد الضمنى المسقط لكل حجة تخالفه

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٤٤ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ١٠٩٣ بتاريخ ١٢/٥/١٩٧٦

- إذا كان النسب يثبت بالفراش و كان البين من الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه ببيوت نسب الصغيرة إلى الطاعن على سند من إقراره بالتحقيقات الإدارية المقدمة صورتها الرسمية بقبوله الزواج من المطعون عليه عرياً و دفعه مهرأ لها ثم دفعه لها مؤخر صداقها عن شهرين سابقين على تقديم الشكوى و هو إقرار صريح يفيد قيام الزوجية بينه و بين المطعون عليها بعقد صحيح شرعاً في التاريخ الذي حددته و إلى عدم ثبوت قيام المانع من الدخول و بثبوت تمام الوضع لأكثر من ستة أشهر من عقد الزواج، و كانت هذه الأسباب تكفي لحمل هذا القضاء فإن النعى على الحكم المطعون فيه بصدد ما ساقه من قرينة مساندة إستخلصها من الإقرار - الصادر من المطعون عليها يكون غير منتج .

- لئن كان ثبوت النسب حقاً أصلياً للأُم لتدفع عن نفسها تهمة الزنا أو لأنها تعير بولد ليس له أب معروف ، فهو في نفس الوقت حق أصلي للولد لأنه يرتب له حقوقاً بينها المشرع و القوانين الوضعية كحق النفقة و الرضاع و الحضانة و الإرث و يتعلق به أيضاً حق الله تعالى لإتصاله بحقوق و حرمان أوجب الله رعايتها فلا تملك الأم إسقاط حقوق ولدها أو المساس بحقوق الله تعالى و من ثم فلا يعيب الحكم و قد ثبت لديه إقرار الطاعن بالفراش أن يطرح مدلول ما جاء بالإقرار المقدم من الطاعن و المنسوب صدوره إلى المطعون عليها من أنه لم يعاشرها معاشرة الأزواج طالما أن فيه إسقاطاً لحقوق الصغيرة لا تملكه .

الطعن رقم ٣ لسنة ٤٥ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ١٨٣٤ بتاريخ ٢٩/١٢/١٩٧٦

- النسب كما يثبت بالفراش و الإقرار يثبت بالبينة ، فإذا ادعت امرأة على رجل أنها ولدت منه و لم تكن فراشاً له فلها إثبات مدعاها بالبينة المكاملة أى بشهادة رجلين عدلين أو رجل و إمرأتين عدول والبينة في هذه المجال أقوى من مجرد الدعوى أو الإقرار ، و الشهادة المنسبة على النسب لا يشترط فيها معاينة واقعة الولادة أو حضور مجلس العقد إن كان .

- لئن كان الحكم المطعون فيه قد إعتبر مجرد مساكنة المطعون عليها للطاعن دليلاً على الفراش و ثبوت النكاح بينهما و إعتد بها كشهادة عيانية بالإرتباط الزوجي ، و كان في ذلك مخالفاً للقواعد الشرعية إلا أنه كان يبين من مدوناته أنه إستند فيما إستند إليه في قضائه بثبوت النسب الصغير إلى البينة الشرعية و كان الحكم المطعون فيه و في نطاق سلطته الموضوعية في ترجيح بين البينات و إستظهار واقع الحال و وجه الحق فيها قد إنتهى بأسباب سائغة إلى ترجيح بينة المطعون عليها على بينة الطاعن ثم

ساندا بقرينة إستمدتها من وجود الولد مع الطاعن و المطعون عليها ، و كانت هذه الدعامة تكفي وحدها لحمل قضاء الحكم فإنه لا يعيبه ما يزيد فيه من إثبات النسب بالفراش .

الطعن رقم ١٨ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٥٠٩ بتاريخ ١٩٧٦/١١/٣

- من الأصول المقررة فى فقه الشريعة الإسلامية . و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن النسب يثبت بالفراش و هو الزواج الصحيح و ما يلحق به من مخالطة بناء على عقد فاسد أو شبهه ، ورتب الفقهاء على ذلك أن الزنا لا يثبت نسباً ، و أساس الأخذ بهذه القاعدة هو ولادة الزوجة أو المطلقة فى زمن لا يقل عن ستة أشهر من تاريخ الزواج ، لما هو مجمع عليه من أنها أقل مدة للحمل أخذاً بقوله تعالى " و حملها و فصله لثلاثين شهراً " و قوله تعالى " و فصله فى عامين " فإسقاط مدة الفصل الواردة فى الآية الأخيرة من مدة الحمل و الفصل الواردة فى الآية الأولى فيتبقى للحمل ستة أشهر ، و فرع الفقهاء على ذلك أنه إذا تزوج رجل امرأة فجاءت بولد لأقل من ستة أشهر من زوجها لم يثبت نسب له لأن العلوق سابق على النكاح يبين فلا يكون منه ، و من الراجح فى مذهب الحنفية سريان هذه القاعدة و لو كان الطوق من نفس الزوج نتيجة الزنا ، فيحق للزاني أن ينكح مزنيته الجبلى منه و يحل له أن يطأها فى هذا النكاح لكن لا يثبت الولد منه إذا أتت به لأقل من ستة أشهر لأنه لم يكن وليد مدة حمل تام .

- النص أن الولد للفراش إنما يراد به الزوجية القائمة بين الرجل و المرأة عند ابتداء الحمل لا عند حصول الولادة ، لما كان ما تقدم و كان الحكم المطعون فيه قد أقام على سند من أن الطاعنة آتت بالبنات المدعى نسبها للمطعون عليه لأقل من ستة أشهر من تاريخ العقد فلا يثبت نسبها به لتحقيق قيام الوطء فى غير عصمة و تيقن العلوق قبل قيام الفراش ، فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون و يكون النعى عليه فى هذا الخصوص غير مديد .

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٣٧٩ بتاريخ ١٩٧٨/٥/٣١

- من الأصول المقررة فى فقه الشريعة الإسلامية أن النسب يثبت " بالفراش الصحيح " و هو الزواج الصحيح و ملك اليمين و ما يلحق به و هو المخالطة بناء على عقد فاسد أو شبهة و أن الوعد و الإستبعاد لا يتعد بهما زواج باعتبار أن الزواج لا يصح تعليقه بالشرط و لا إضافته بالمستقبل .

- التناقض يمنع من سماع الدعوى و من صحتها فيما لا يخفى سببه ما دام باقياً لم يرتفع ، فإذا ارتفع بإمكان التوفيق بين الكلامين لم يمنع من سماع الدعوى و هو يتحقق متى كان الكلامان قد صدرتا من شخص واحد فى مجلسي القاضى يستوى فى ذلك أن يكون التناقض من المدعى أو منه و من شهوده أو من المدعى عليه .

- المقرر في الفقه الحنفى أن الزواج الذى لا يحضره شهود هو زواج فاسد يترتب عليه آثار الزواج الصحيح ومنها النسب بالدخول الحقيقى ، و القاعدة فى إثبات النسب أنه إذا استند إلى زواج صحيح أو فاسد فيجب لثبوت أن يكون الزواج ثابتاً لا نزاع فيه سواء كان الإثبات بالفراش أو بالإقرار أو بالينة الشرعية و هى على من ادعى .

الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٥٦٨ بتاريخ ١٩٧٨/٢/٢٢

- نسب الولد يثبت من المرأة التى تقر بأمومتها له متى لم تكن له أم معروفة ، و أن يكون ممن يولد مثله لمثلها و أن يصادقها المقر على إقرارها إن كان فى سن التمييز دون توقف على شيء آخر و دون حاجة إلى إثبات ، سواء كانت الولادة من زواج صحيح أو فاسد ، أو من غير زواج شرعى كالسفاح والدخول بالمرأة بشبهة ، إذ ولد الزنا يثبت نسبه من الأم بخلاف الأب طالما لم تكن المرأة ذات زوج أو معتدة ويجب لثبوت نسبه من زوجها أو مطلقها أن يصادقها على إقرارها أو أن تثبت أن هذا الولد جاء على فراش الزوجية ، و حينئذ يثبت نسبه منها . فإذا تحققت هذه الشروط فى إقرار الأم نفذ عليها وثبت النسب به و تعين معاملة المقر بإقراره و المصادق بمصادقته ، و لا يجوز الرجوع عن هذا الإقرار بعد صحته ، و يترتب عليه جميع الحقوق و الأحكام الثابتة بين الأبناء و الآباء .

- الإقرار كما يكون باللفظ الصريح يجوز - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يستفاد من دلالة التعبير ، أو من السكوت فى بعض المواضع التى يعتبر السكوت فيها مقراً بالحق بسكوته إستثناء من قاعدة ألا ينسب لسكوت قول و منها سكوت الوالد بعد تهنته الناس له بالولد بعد ولادته ، فقد اعتبر سكوته فى هذه الحالة إقراراً منه بأنه ابنه فليس له أن ينفيه بعد ذلك ، و كان ما أورده الحكم المطعون فيه فى مقام التدليل على ثبوت نسب المطعون عليها من أمها المتوفاه يفتق و صحيح القواعد الشرعية المعمول بها فى فقه الحنفية ذلك أنه حصل فى ظروف قيد ميلادها باعتبارها ابنة المتوفاه ، و تقديم الأخيرة طلبها لإستخراج صورة من هذا القيد فى اليوم التالى لإجرائه و تسلمها المستخرج موضحاً به أنها والدة البنت المقيمة و عدم إعتراضها على ذلك ، إقرار المتوفاه بأمومتها للمطعون عليها ، و هو تحصيل صحيح شرعاً لجواز الإستدلال على ثبوت البنية بالسكوت المفصح عن الإقرار به

- يقصد بالتبني إستلحاق شخص معروف النسب أو مجهول مع التصريح بأنه يتخذه ولداً مع أنه ليس بولد حقيقى ، و لئن كان يعد حراماً و باطلاً فى الشريعة الإسلامية و لا يترتب عليه أى حكم من الأحكام الشرعية الثابتة ، إلا أن المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن النسب يثبت بالدعوة و هى الإقرار المجرد بالنسب مما ينطوى عليه من إعتراف ببنوة الولد و أنه يخلق من مثله سواء كان صادقا فى الواقع أم كاذباً فثبت لهذا الولد عند ذاك شرعاً جميع أحكام البنوة إعتباراً بأنه ابنه كان كاذباً وقع عليه إثم الإدعاء

ويصح النسب بهذا الطريق طالما لم يقرن به وجهه حتى ولو كانت الظواهر تكذبه ، و لا يحول دون ذلك ورود الإقرار الصريح أو الضمني لاحقاً على التبنى المدعى به لما يتم عنه من رغبة المقر في تصحيح الأوضاع ما دام لم يبين وقت إقراره سبب هذه البتة فيفرض أن المتوفاه قد تسلمت المطعون عليها من المستشفى بقصد التبنى فلا يشكل ذلك تناقضاً ، و من الميسور التوفيق بين الكلامين طالما لم يثبت نسبها إلى أخرى .

- المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة أن الإقرار بما يفرع عن أصل النسب و هو الإقرار بغير الأبوة و البتة - كالإقرار بالخؤوله موضوع الدعوى المماثلة - و إن كان لا يثبت به النسب إلا بتصديق من حمل عليه أو البرهنة عليه بالبينة لأن فيها تحميلاً له على الغير ، إلا أن المقر يعامل بإقراره من ناحية الميراث و سائر الحقوق التي ترجع إليه كما لو كان النسب ثابتاً من المورث حقيقة ، و كان الواقع في الدعوى على ما تفصح عنه مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن الأول وقع على وثيقة زواج المطعون عليها بوصف أنه خالها و وكيلها في عقد قرانها و أنه وقع مع الطاعنة الثابتة على محضر احتفظ به أفاد تضمن أن المورثة توليت عنها و عن ابنتها المطعون عليها ، كما أن الطاعنة الثانية تقدمت بطلب لإستصدار إشهاد شرعى فى المادة . . . لسنة ١٩٦٩ و رالات الجزية أقرت فيه ببنة المطعون عليها المتوفاه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاؤه بثبوت نسب المطعون عليها من أمها المتوفاه على سند من إقرار من حمل عليه النسب و هى المتوفاه طبقاً لما سلف بيانه بما ينطوى عليه من تصديق للإقرار المنسوب للطاعنين ، و الذى تأيد بالبينة التى تقدمت بها المطعون عليها فإنه يكون قد أصاب .

الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٧١ بتاريخ ١٩٧٨/١/١١

إذ كان مجرد إدعاء الطاعنة بعدم قابلية المطعون عليها الأولى للحمل و تكذيبها واقعة المولودة و طلبها إحالتها للكشف الطبى لا يفيد صراحة أو ضمناً إنكارها صدور الإقرار المؤرخ ١٩٧١/١/٣١ من زوج المطعون عليها أو طعنها عليه بأى وجه من أوجه البطلان ، و كان الإقرار المشار إليه إذ تضمن إبداء الزوج رغبته فى تسمية الجنين عند ولادته باسم معين يستقيم قرينة على أن الزوجة كانت حاملاً فى المولود وقت صدور هذا الإقرار و يصلح التدليل به فى نطاق الدعوى فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالإخلال بحق الدفاع و مخالفته الثابت بالأوراق و الفساد فى الإستدلال يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٣٨٣ بتاريخ ١٩٧٨/٥/٣١

- المستقر فى قضاء هذه المحكمة أن الشهادة فى إصطلاح الفقهاء هى إخبار صادق فى مجلس الحكم بلفظ الشهادة لإثبات حق على الغير ، فخرج بذلك الأخبار الكاذب و الأخبار الصادق فى غير مجلس الحكم أو الخالى من ذكر الشهادة .

- لن كان المأثور عند الأحناف وجوب أن يقدم الشاهد قوله بلفظ أشهد بالمضارع ، فلا تقبل الشهادة بدونه و أن إشتملت على ما يفيد العلم واليقين ، إعتباراً بأنه ركن في الشهادة على قول ، أو مجرد شرط عام في كل ما يشهد به أمام القاضي في قول آخر هو الراجح ، إلا أنه لما كانت العلة في إثبات هذا اللفظ في مذهب الحنفية أنه أقوى في إفادة التأكيد من غيره من الألفاظ ، و أنه يتضمن في ذات الوقت معنى المشاهدة و القسم و الإخبار للحال فكانه يقول " أقسم بالله لقد إطلعت على ذلك و أنا أخبر به " و هذه المعاني مفقودة في غيره فصين ، و كان لا دليل من الكتاب أو السنة أو من القياس و الإستنباط على إشتراط يكون الأداء بلفظ الشهادة فضلاً عن لفظ " أشهد " بالذات ، فإنه إذا وجدت صياغة تفيد هذه المعاني جميعاً ، و تكون أكد على يقين الشاهد و ما يحيطه علمه بغير تردد فإنها تغني عن هذا اللفظ و تعتبر بديلاً عنه . و إذا كان لفظ أشهد بحمل معنى القسم و يتضمن توليق الكلام بالحلف بإسم الله فإن إستبدال الحلف بلفظ أشهد و إستلزام أن يبدأ به قول الشاهد قبل الأداء بأقواله ، و إعتبار ذلك أمراً لازماً تطل بدونه ، هو إعتداد بجوهر مذهب الحنفية ، و تحقيقاً للمرض الذي يستهدفه من إيجابه بل هو أكثر عمقاً في النفاذ إلى وجدان الشاهد و الفوص في أعماق ضميره بتبصيرة بما ينطوى عليه الجانب بالله من وجوب إلتزام الصدق و تحرى الحقيقة . و قد سار المشرع المصري على هذا السدرب متدرجاً في مختلف المراحل الشرعية ، فبدأ بأن نسخت المادة ١٧٣ من اللائحة الشرعية الصادرة بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٠٩ إشتراط الشهادة متوقفة أن يقرن الشاهد بذكر اللفظ المشار إليه فخلت القاضي أن يشبهه بقوله أنشهد بذلك فإن إجابته ألا يجاب كان ذلك كافياً . و ما لبث أن ألغى هذا النص سنة ١٩٢٦ و إمتد به لمدة ١٧٤ من اللائحة الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ التي شرعت وجوب أن يحلف الشاهد اليمين الشرعية و جعلتها بديلاً من إيجاب ذكر لفظ الشهادة أو تذكّر الشاهد ، و إستمّر الشارع في طريقه القاصدة فألغيت هذه المادة ضمن ما ألغى بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ إكتفاء بأعمال حكم المادة ٢١٢ من قانون المرافعات السابق المقابلة للمادة ٨٦ من قانون الإثبات رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٨ .

- إن ما يشترطه بعض الفقه الإسلامي في الشهادة على الإرث وجوب قول الشاهد " ألا وارث له سوى ما ذكر " أو " لا أعلم له وارثاً غيره " ، ليس شرطاً لصحة الشهادة وإنما هو شرط لتلوم القاضي في قضائه ، أي تريته و إنتظاره ، عسى أن يظهر الميت وارث آخر مزاحم له أو مقدم عليه ، متى لم يحضر الشهود الأثر فيمن شهدوا لهم به ، و منه التلوم غير محددة و مفوضة إلى رأى القاضي إن شاء تربث و إن شاء حكم دون رقابة عليه في قضائه في هذا الشأن ، و إذ كان الثابت في محضر التحقيق أن

شاهدى المطعون عليها قد حصرا الإرث فى الطاعة و المطعون عليهم و كذا القاضى مؤنه التلوم فإن النعى عليه فى قضائه غير وارد .

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٦٥٨ بتاريخ ١٩٧٨/٢/١

– مفاد نص المادة الخامسة عشرة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض أحكام الأحوال الشخصية ، أن المشرع الوضعى منع سماع دعوى النسب لأى معتدة من طلاق إن جاءت بولد لأكثر من سنة شمسية من وقت الطلاق أخذاً بأن الطب الشرعى – وعلى ما أوردته المذكرة الإيضاحية يعتبر أقصى مدة للحمل ٣٦٥ يوماً حتى تشمل جميع الأحوال النادرة ، لما كان ما تقدم و كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على أن المطعون عليها أقرت بما يفيد أنها ظهرت من الوضع و أنها أصبحت حراً لزوجها و صالحة لمعاشرته بعده ، و أنها إذ طلقت طلاقاً رجعية فى ١٩٧٠/١٢/٧ دون أن تقر بانقضاء عدتها منه ، و كانت ولادتها للصغيرة ثابتة الوقوع فى ١٩٧١/٨/١٢ أى لأقل من سنة – وقت الطلاق الرجعى ، و رب على ذلك أن نسبة الصغيرة للطاعن تكون ثابتة ، فإن هذا الذى خلص إليه الحكم لا ينطوى على مخالفة للقانون لإحتمال أن بدء الحمل كان قبل الطلاق و المطعون عليها على عصمته أو أنه كان بعده و هى فى عدته .

– المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة طلب الخصم بنسب خبير فى الدعوى متى وجدت فيها ما يكفى لتكوين عقيدتها . لما كان ذلك و كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى ثبوت نسب الصغيرة من الطاعن على ما استخلصه من البيئة الشرعية و ما حصله من أوراق الدعوى و كان لهذا التحصيل ما أخذه ، و كانت أسبابه كافية لحمل قضائه فلا تشريب على المحكمة إن هى إلتفتت عن إجابة طلب تحليل دمه و دم الصغيرة للمقارنة بينهما إذ الأمر فى الاستجابة له متروك لتقديرها .

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٧٥٣ بتاريخ ١٩٧٩/٢/٧

النسب كما يثبت فى جانب الرجل – و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة بالفراض و بالبيئة يثبت بالإقرار ، و يشترط لصحة الإقرار بالبنة أن يكون الولد مجهول النسب لا يعرف له أب ، و هو بعد الإقرار به لا يحتمل النفى و لا ينفك بحال ، كما أن الإقرار يتعلق به حق المقر له فى أن يثبت نسبه من المقر و ينتفى به كونه من الزنا . لما كان ذلك ، و كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه إستند ضمن ما إستند عليه فى قضائه بثبوت نسب المورث من والده إلى إقرار الأخير ببوته فى دعوى قيده بدفاتر المواليد ، و كان هذا الإقرار بالبنة قد تعلق به حق المورث فى أن يثبت نسبه من والده المشار إليه و لا يطله أن يكون تاريخ وثيقة زواج والديه لاحقاً على تاريخ ميلاده القديرى أو أن

يسبق التاريخ الأخير إقرار والدته بانتضاء عدتها من طلاقها رجياً من زواج سابق طالما لم يدع المذكور بنوته ، لا يقدح في ذلك ، أن مقتضى إقرار المرأة بانتضاء المدة أنها ليست بحامل ، و أن عدة الحامل لا تنقضي إلا بوضع الحمل ، وأن الولد الذي تأتي به بعد ذلك لا يلزم إسناده إلى حمل حادث بعد الإقرار ، لأن مفاد ما خلص إليه الحكم أنه طالما تصادق الزوجان على نسبة المورث لهما بقيد في دفتر المواليد ، فإن إقرار والدة المورث بانتضاء مدتها من مطلقها يسند إلى ما قبل الولادة ، و رتب على ذلك أن المورث ولد على فراش زوجية صحيحة بالزوج الثاني ، و نسبة موصول بهذا الأخير و هو إستخلاص موضوعي سانغ لدلالة الإقرار يستقل به قاضي الموضوع .

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٩٦٣ بتاريخ ١٩٧٩/٢/٢٨

نسب الولد يثبت من المرأة التي تقر بأموئها له متى لم تكن له أم معروفة و كان ممن يولد مثله لمثلها و صادقها المقر له على إقرارها إن كان في سن التميز دون توقف على شيء آخر و دون حاجة إلى إثبات سواء كانت الولادة - زواج صحيح أو فاسد أو من غير زواج شرعى كالسفاح أو الدخول بالمرأة بشبهه إذ ولد الزنا يثبت نسبه من الأم بخلاف الأب ، طالما لم تكن المرأة ذات زوج أو معتدة لأن إقرارها عندئذ يكون يكون قاصر الأثر عليها و لا يتعداها إلى الغير ، أما إذا كانت وقت الإقرار متزوجة أو أقرت بالولد و نسبته إلى كل من كان زوجاً لها ، و كان النسب لا يثبت إقرارها لما فيه من تحمل النسب على الغير و هو الزوج و يصح لثبوته أن يصادقها زوجها أو أن تقيم الحجة الكاملة على مدعائها لأن الإقرار متى حمل النسب على الغير يكون دعوى مجردة أو شهادة مفردة ، و الدعوى المجردة لا تكفى للقضاء بموجبها كما أن شهادة الفرد فيما يطلع عليه الرجال لا تقبل ، لما كان ذلك و كان الواقع في الدعوى - على ما تفصح عنه مدونات الحكم المطعون فيه - أن المطعون عليها الأولى تستند في ثبوت بنوتها للمتوفاه إلى إقرارها بإنها إبنتها من زوجها .. الذى زوجته بعقد عرفى ودون أن تدعى مصادفة الزوج على نسبها إليه أو الزوجة المدعاة ، فإن هذا القرار لا تكفى لإثبات البنوة لما فيه من تحمل النسب على الغير و إنما وجهت إقامة الحجة عليها و على الفراض المدعى باعتبار أن النسب لا يثبت ما لم يثبت سببه بالحجة ثبوت الحكم يبنى على ثبوت النسب ، لما كان ما تقدم وكانت المطعون عليها الأولى قدمت الإثبات شاهدين شهد أحدهما بالزوجة و البنوة المدعى عليها و لم يشهد بهما الآخر و إنما أنصبت شهادته الواجب شرعاً و هو إعلان رجلان عدلان أو رجل و امرأتان عدول ، و لا تقوم بشهادتهما بنية شرعية كاملة على النسب المدعى و سببه .

الطعن رقم ٣٨ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ٧٤٦ بتاريخ ١٩٨٠/٢/٥

النسب كما يثبت بالفراض أو الإقرار ، يثبت بالينة ، بل أن الينة في هذا المجال أقوى من مجرد

الدعوى أو الإقرار ، و لا يشترط لقبولها معانة واقعة الولادة أو حضور مجلس المقد إن كان ، و إنما يكفي أن تدل على توافر الزواج و الفرائض بمعناه الشرعى .

الطعن رقم ٢١ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٤٥٦ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٢١

المقرر فى فقه الأحناف أنه يشترط لصحة الإقرار بالأبوة أن يكون الولد المقرر له مجهول النسب فإن كان معروفاً نسبة من غير المقرر لا يثبت نسبه منه بمجرد الإقرار لأنه لا يمكن ثبوت نسبه من رجلين بل لابد أن ينتفى أحدهما ، و لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنين تمسكوا أمام محكمة الإستئناف بأن المطعون ضده معلوم النسب لأبيه ... إذا ألحق به فى سجلات قيد المواليد وتزوج و جند باسمه منتسباً له ، و شهد بصحة هذا النسب كل من زوجة هذا الأب و ابنه عند سؤالهما فى التحقيقات الإدارية المقدمة صورها فى الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قبل الإستئناف شكلاً بما ينطوى عليه هذا القضاء من رفض للدفع بنهائية الحكم المستأنف ثم تعرض للموضوع فإيد الحكم المستأنف فيما قضى به من ثبوت نسب المطعون ضده الآخر - مورث الطاعنين - على سند من مجرد إقراره بإبوته له ، و ذلك دون أن يقيم المطعون ضده البينة على عدم صحة نسبه لمن هو منسوب إليه حتى يتحقق لدى المحكمة أنه مجهول النسب و يصح إقرار الغير بأبوته له ، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٤٢٦ بتاريخ ١٩٨١/٥/١٢

المقرر فى قضاء محكمة النقض أن شهادة الميلاد بمجرد أنها ليست حجة فى إثبات النسب لأن القيد فى الدفاتر لا يشترط فيه أن يكون بناء على طلب الأب أو وكيله بل يصح بالإملاء من القابلة أو الأم فلا يعد نسب الطفل فيها إلى شخص معين حجة عليه ، طالما لم يقر بصحة البيانات المدونة بها .

الطعن رقم ٥ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٦١٤ بتاريخ ١٩٨١/٥/٢٦

إذا كان البين من مدونات الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - أنه إستدل على ولادة الصغير خلال سنة من تاريخ إنقضاء فرائض الزوجية بقوله " إن الثابت من أقوال شاهدى المدعى عليه أنه سافر إلى دولة الكويت فى منتصف سنة ١٩٧٤ و أن المدعية قد وضعت الصغير المذكور فى ١٧-١-١٩٧٥ أى خلال السنة ... " ، فى حين أن الواضح من أقوال شهود الطاعة فى جميع مراحل الدعاى أنهم نفوا قيام الزوجية أصلاً فلم يرجعوا إنقضاء فرائضها إلى تاريخ سفره إلى الخارج و إنما إنصرفت شهادتهم إلى تحديد الوقت الذى غادر فيه البلاد فحسب ، و من ثم فإن شهادتهم لا تستقيم بينه على ما خلص إليه الحكم من أن المدة التى مضت بين إنقضاء فرائض الزوجية و بين ولادة الصغير تقل عن سنة مما يثبت به نسبه إلى الطاعن . لما كان ذلك و كان البين من أقوال الشهود المطعون

ضدّها أن أياً منهم لم يشهد بولادة الصغير في هذه المدة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بنبوت نسبة على سند من تلك الشهادات يكون قد أقام قضاءه على بينة غير مقبولة شرعاً و هو ما يعيبه بالخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٩ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٢٤٦٨ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٩

المقرر في فقه الحنفية أن النسب كما يثبت في جانب الرجل بالفراش و البينة فإنه يثبت بالإقرار ويشترط لصحة الإقرار بالبينة أن يكون الولد مجهول النسب و أن يكون ممكناً ولادته لمثل المقر و أن يصدق الولد المقر في إقراره إن كان معيماً و أنه متى صدر الإقرار مستوفياً هذه الشرائط فإنه لا يحتمل النفي ولا ينفك بحال سواء أكان المقر صادقاً في الواقع أم كاذباً

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٣ صفحة رقم ٣١٢ بتاريخ ١٩٨٢/٢/١٦

دعوى النسب لا زالت باقية على حكمها المقرر في المذهب الحنفي فلا يشترط لسماع الدعوى بإثبات النسب و صحتها إذا كان سببه زواج صحيح أن يكون هذا الزواج ثابتاً بوثيقة رسمية و إنما يصدق عليه هذا الوصف و يصح سبباً لإثبات النسب باعتباره كذلك متى حضره شهود و إستوفى أركانه و سائر شروط صحته شرعاً سواء وثق رسمياً أو أثبت بمحرر عرفي أو كان بعقد غير مكتوب .

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٣ صفحة رقم ٥٣١ بتاريخ ١٩٨٢/٥/١٨

المقرر في فقه الحنفية - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن النسب كما يثبت في جانب الرجل بالفراش و البينة فإنه يثبت بالإقرار و أنه متى صدر الإقرار مستوفياً شرائطه فإنه لا يحتمل النفي ولا ينفك بحال سواء أكان المقر صادقاً في الواقع أم كاذباً .

الطعن رقم ١١١ لسنة ٥٤ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ٢٢٦٨ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٧

مسائل الأحوال الشخصية و منها واقعات النسب ثبوتاً و نفياً و آثار كل ذلك تحكمها قواعد الشريعة الإسلامية على الوجه المبين في المادة ٢٨٠ من الموسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلاتحة ترتيب المحاكم الشرعية و التي تنص على أن " تصدر الأحكام طبقاً للمدّون في هذه اللاتحة و لأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة ، ما عدا الأحوال التي ينص فيها قانون المحاكم الشرعية على قواعد خاصة فيجب فيها أن تصدر الأحكام طبقاً لتلك القواعد " ، و كانت هذه اللاتحة لم ترد بها أحكام خاصة بالنسب ، فإنه يتعين الرجوع فيه إلى الراجح في مذهب أبي حنيفة ، و الراجح فيه أن أحكام النسب حجة على الكافة فالشريعة الإسلامية تجعل النسب من النظام العام ، فلا ينقض بالحدود ، كما لا يترد بالرد و لا يفسخ بعد ثبوته ، و مبدأ القضاء يقتصر على المقضى عليه ، و لا يتعدى إلى غيره إلا في خمسة فني أربعة يتعدى إلى كافة الناس فلا تسمع دعوى أحد فيه بعده ، في الحرية الأصلية ، و النسب و ولاء العتاقة و النكاح .

الطعن رقم ٥٣ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٨٥٦ بتاريخ ١٩٨٥/٦/٤

يشترط لقبول دعوى النسب بعد وفاة طرفها أو أحدهما أن تكون ضمن دعوى الحق .

الطعن رقم ٦٥ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٥٠٤ بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢٦

- النص في المادة ١٥ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على أنه لا تسمع عند الإنكار دعوى النسب لولد المطلقة إذا أتت به لأكثر من سنة من تاريخ الطلاق إنما تدفع به الدعوى التي يكون فيها الزواج السابق سبباً لثبوت نسب الولد لما أفاد به الطبيب الشرعى - وعلى ما ورد بالمذكرة الإيضاحية - من اعتبار أقصى مدة للحمل ٣٦٥ يوماً حتى تشمل جميع الأحوال النادرة مما مقتضاه عدم سرعان حكم النص على دعوى نسب الولد الذى أتى به بعد الطلاق من فرائض صحيح لاحق عليه و يثبت به النسب شرعاً و هو الزواج و ملك اليمين و ما يلحق به و هو المخالطة بناء على عقد فاسد أو شبهه .

- دعوى المطعون عليها دعوى نسب و هى باقية على حكمها المقرر فى الشريعة و يجوز إثباتها بالبينة.

الطعن رقم ٣٠ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١٦٢ بتاريخ ١٩٨٦/١/٢٨

نسب الولد و أن صح ثبوته من المرأة التى تقر بأمومتها له متى لم تكن له أم معروفة و كان ممن يولد لمثله و صادقها المقرر له على أقرارها و أن كان فى سن التمييز دون توقف على شئ آخر و دون حاجة إلى إثبات سواء كانت الولادة من زواج صحيح أو فاسد أو من وطأ بشبهة أو من غير زواج شرعى كالسفاح إذ ولد الزنا يثبت نسبه من الأم بخلاف الأب . إلا أن ذلك مشروط بالألا تكون المرأة ذات زوج أو معتدة لأن إقرارها عندئذ يكون قاصر الأثر عليها و لا يصددها إلى الغير ، أما إذا كانت وقت الإقرار متزوجة أو معتدة أو أقرت بالولد و نسبته إلى من كان زوجاً لها فإن النسب لا يثبت بإقرارها لما فيه من تحميل النسب على الغير و هو الزوج و يعين لثبوته أن يصادقها الزوج و إلا وجبت إقامة الحجة كاملة على مدعاها لأن الإقرار متى حمل النسب فيه على الغير يكون دعوى مجردة أو شهادة مفردة و الدعوى المجردة لا تكفى للقضاء بموجبها كما أن شهادة الفرد فيما يطلع عليه الرجال لا تقبل .

الطعن رقم ٥ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٢٠٠ بتاريخ ١٩٨٦/٢/١١

التناقض فى دعوى النسب عفو مغفّر ، و لمحكمة الموضوع السلطة التامة فى تقدير الأدلة المقدمة فى الدعوى و فى إستخلاص الواقع منها ، و إذ أقام الحكم المطعون فيه قضاءه بأن المطعون عليها أتت بالصغيرة لأكثر من ستة أشهر من زواجها من الطاعن على سند مما إستخلصه سائفاً من أقوال شهود المطعون عليها و من الوثيقة المحررة بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٢ بالتصادق على زواجها من الطاعن الحاصل فى ١٩٧٢/٤/١ فإن ما خلص إليه الحكم من ذلك يكون لا مخالفة فيه للمنهج الشرعى السليم .

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٦٠٨ بتاريخ ١٩٨٦/٥/٢٧

الدخول مع العقد على من هى فى عصمة آخر مع العلم بذلك ، لا يثبت به نسب الولد من أبيه لأنه لقاء

جنسي محرم شرعاً بغير شبهة حل ، و تقدير توافر هذا العلم من مسائل الواقع التي يستقل قاضي الموضوع ببحث دلالتها و الموازنة بينها و ترجيح ما يطمئن إليه منها و إستخلاص ما يقتنع به مادام يقيم حكمة على أسباب سائفة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التي ينتهي إليها

لظعن رقم ٦٠ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٥٩٥ بتاريخ ١٩٨٦/٥/٢٧
المقرر شرعاً أن النسب يثبت بالإقرار و أن من أقر لمجهول النسب أنه ولده و لم يصرح في إقراره بأنه ابنه من الزنا . فهو معترف ببنة هذا الولد بنوة حقيقية و أنه خلق من مائه ، سواء أكان صادقاً في الواقع أو كاذباً فيثبت لهذا الولد شرعاً جميع أحكام البنة .

لظعن رقم ١ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٥٨٢ بتاريخ ١٩٨٦/٥/٢٧
- من الأصول المقررة في فقه الشريعة الإسلامية - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن النسب يثبت " بالفراش الصحيح " و هو الزواج الصحيح و ملك اليمين و ما يلحق به و هو المخالطة بناء على عقد فاسد أو شبهه ، كما أن المقرر في الفقه الحنفي أن الزواج الذي لا يحضره شهود هو زواج فاسد يترتب عليه آثار الزواج الصحيح و منها ثبوت النسب بالدخول الحقيقي .

- القاعدة في إثبات النسب أنه إذا استند إلى زواج صحيح أو فاسد فيجب لثبوته أن يكون الزواج ثابتاً لا نزاع فيه سواء كان الإثبات بالفراش أو بالإقرار أو بالبينة الشرعية و هي على من ادعى بل أن البينة في هذا المجال أقوى من مجرد الدعوى أو الإقرار و لا يشترط لقبولها معانة واقعة الولادة أو حضور مجلس العقد و إنما يكفي أن تدل على توافر الزواج أو الفراش بمعناه الشرعي .

لظعن رقم ٢٣٣٠ لسنة ٥٢ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٥٤٣ بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢
فقد نص المادة ٣٠ من القانون المدني أن الأصل أن شهادة الميلاد و شهادة الوفاة كالتين للإثبات إلا إذا ثبت ذو الشأن عدم صحة ما أدرج بالسجلات أو إذا لم توجد شهادة الميلاد أو شهادة الوفاة لأي سبب من الأسباب فيجوز عندئذ الإثبات بجميع الطرق .

لظعن رقم ٨٠ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٢٦٣ بتاريخ ١٩٨٧/٢/١٧
المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن دعوى النسب بعد وفاة المورث لا يمكن رفعها إستقلالاً و بالنسب وحده ، بل يجب أن تكون ضمن حق في التركة يطلبه المدعى مع الحكم بثبوت نسب

لظعن رقم ٤٧ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ١٦٨ بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٦
- النسب يثبت في جانب الرجل بالفراش و بالبينة و بالإقرار .
- البينة في دعوى النسب هي شهادة رجلين أو رجل و امرأتين .

لظعن رقم ١٢٤ لسنة ٥٦ مكتب فني ٤٠ صفحة رقم ٨٩٧ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٨
المقرر في فقه الأحناف أنه إذا كان الحمل ظاهراً و صدر الإعتراف به من الزوج فإن النسب يثبت قبل

الولادة لما في البطن ، و كان نفى نسب الولد - و على ما جرى به فقه الأحناف - لا يكون معبراً ولا يقطع النسب إلا بشروط منها أن يكون النفي عند الولادة و عند التهنة ، و منها ألا يسبق النفي لإقراراً بالنسب لا نكاحاً ولا دالة ، فإن سبق لا يصح النفي ، فإذا قال الولد منى أو سكنت عند التهنة بولادته ثم نفاه ذلك لا يقبل منه لأن النسب بعد الثبوت صار حقاً للولد فلا يمكن الرجوع فيه .

الطعن رقم ٧٣ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٧٥ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٣

- من الأصول المقررة في فقه الشريعة الإسلامية أن النسب يثبت بالفراش و هو الزواج الصحيح و ما يلحق به و هو المخالطة بناء على عقد فاسد أو يشبهه و من المقرر في الفقه الحنفى أن الزواج الذى لا يحضره شهود زواج - فاسد يترتب عليه آثار الزواج الصحيح و منها النسب بالدخول الحقيقى .

- القاعدة فى إثبات النسب أنه إذ استند إلى زواج صحيح أو فاسد فيجب ثبوته أن يكون الزواج ثابتاً لا نزاع فيه سواء كان الإثبات باللفظ الصريح أو يستفاد من دلالة التعبير أو السكوت فى بعض المواضع التى يعتبر السكوت فيها قرناً بالحق بسكوته إستثناء من قاعدة لا ينسب لساكت قول .

الطعن رقم ٨ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٣٣ بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢١

- المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن دعوى النسب متميزة عن دعوى إثبات الزوجية و أن إثباتها لا يخضع لما أورده المشرع فى المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية من قيد على سماع دعوى الزوجية أو الإقرار بها إذ لا تأثير لهذا المنع من السماع على دعوى النسب التى ما زالت باقية على حكمها المقرر فى الشريعة الإسلامية .

- النسب كما يثبت بالبينة و الإقرار يثبت بالفراش الصحيح و هو الزواج الصحيح و ملك اليمين و ما يلحق به و هو المخالطة بناء على عقد فاسد أو بسبه .

الطعن رقم ١٥٥ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤٦٦ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٣

المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن شهادة الميلاد بمفردها ليست حجة فى إثبات النسب ، و إن كانت تعد قرينة عليه ، إذ لم يقصد بها ثبوته ، و إنما جاء ذكره فيها تبعاً لما قصد منها و وضعت له و لأن القيد بالدفاتر لا يشترط فيه أن يكون بناء على طلب الأب أو وكيله ، بل يصح بإملاء من القابلة أو الأم ، فلا يعتبر نسبة الطفل فيها إلى شخص معين حجة عليه طالما لم يقر بصحة البيانات المدونة بها

الطعن رقم ١٥ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٥١٢ بتاريخ ١٩٩٠/٧/٣١

- من المقرر وفقاً لصريح نص المادة ٤٤ من قانون الإثبات أنه لا يجوز للمحكمة أن تقضى بصحة المحرر أورده أو بسقوط الحق فى إثبات صحته و فى الموضوع معاً بل يجب أن يكون قضاؤها بذلك سابقاً على الحكم فى موضوع الدعوى إعتباراً بأنه يجمع بين هذه الحالات الثلاث فى هدف واحد و هو أن لا يحرم الخصم الذى تمسك بالمحرر و قضى بتزويره أو بسقوط الحق فى إثبات صحته

أو المحكوم بصحته من أن يقدم ما عسى أن يكون لديه من أدلة قانونية أخرى أو يسوق دفاعاً متاحاً جديداً أخذاً بأن الإدعاء بالتزوير كان مقبولاً و منتجاً في النزاع . إلا أنه لا مجال لإعمال هذه القاعدة وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - متى قضى بعدم قبول الإدعاء بالتزوير لأنه غير منتج إذ في هذه الحالة تفقد المحكمة التي ترمي إلى الفصل بين الحكم في الإدعاء بالتزوير و الحكم في الموضوع طالما ليس من ورائه تأثير على موضوع الدعوى الأصلية فلا يكون ثمة داع لأن يسبق الحكم بعدم قبول الإدعاء بالتزوير الحكم في الموضوع .

- من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن للزوجين أن يرما زواجهما في الشكل الذي يقتضيه قانونهما الشخصي أو يرما زواجهما في الشكل المقرر لقانون البلد الذي عقد فيه .

الطعن رقم ٦٢ لسنة ٥٨ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ١٦٨ بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢٢

- المقرر - في قضاء المحكمة - أن دعوى النسب متميزة عن دعوى إثبات الزوجية ... إن إثبات البتة لا يخضع لما أورده المشرع في المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية من قيد على سماع دعوى الزوجية أو الإقرار بها إذ لا تأثير لهذا المنع على دعوى النسب و التي ما زالت باقية على حكمها المقرر في الشريعة الإسلامية حتى و لو كان النسب مبناه الزوجية الصحيحة .

- الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه بثبوت نسب الصغير شريف للطاعن على ما إستخلصه من بنية المظنون ضدها الشرعية بأسباب سائفة تكفي لحمل قضاؤه فلا على الحكم المطعون فيه إن إلثفت عن طلب إحضار الصغير أمام القضاء .

الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٥٨ مكتب فني ٤١ صفحة رقم ٦٢٥ بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢٧

من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن شهادة الميلاد بمفردها ليست حجة في إثبات النسب و إن كانت تعد قرينة عليه ، إذ لم يقصد بها ثبوته . و إنما جاء ذكره فيها تبعاً لما قصد منها و وضعت له و الآن القيد بالدفاتر لا يشترط فيه أن يكون بناء على طلب الأب أو وكيله بل يصح الإملاء من القابلة . أو الأم فلا يعتبر نسبة الطفل فيها إلى شخص معين حجة عليه طالما لم يقر بصحة البيانات المدونة بها .

الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٥٩ مكتب فني ٤٢ صفحة رقم ٣٩٨ بتاريخ ١٩٩١/٢/٥

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن ثبوت النسب حق أصلي للأب وللأم ليدفع عنها نفسها تهمة إلزام أو لأنها تعبر بولد ليس له أب معروف و هو في ذات الوقت حقاً أصلياً للولد لأنه يرتب له حقوقاً بينها المشرع و القوانين الوضعية كحق النفقة و الرضاع و الحضانة و الإرث .

* الموضوع الفرعي : حجية الإعلام الشرعي :

الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٥٤٥ بتاريخ ١٩٥٩/٦/٢٥
إذا كانت الدعوى التى أقامها الطاعن على المطعون عليهم بمحكمة الأمور المستعجلة بطلب وقف حجة إعلام شرعى تهدف إلى عدم الاعتداد بذلك الإعلام و ما أثبت فيه من أن المطعون عليهم من الثالث إلى السادس هم ورثة المتوفى بوصفهم جميعاً من عصبة و أنه لا وارث و لا حاجب خلاصهم فإن الفصل فيها يتأثر به ذلك الإعلام فى جملة و فيما انطوى عليه من تقرير صفة الوارث لكل فرد من الأفراد المذكورين و المتساوين جميعاً فى الدرجة - و لا يتأتى أن يكون لهذه الصورة إلا وضع واحد ذلك أن الحجة المقررة لإعلام الوفاة و الورثة تلتصق بذات الإعلام و تظل ثابتة له فى كل ما احتواه ما لم يصدر حكم فى الموضوع بإخراج بعض الورثة أو إدخال آخرين . فإذا ما عرضت - قبل صدور هذا الحكم - على قاضى الأمور المستعجلة منازعة فى شأن هذا الإعلام بطلب وقف حجة فإن قضاءه فى هذا الخصوص يعتبر فصلاً فى موضوع غير قابل للتجزئة .

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٦٠٣ بتاريخ ١٩٥٨/٦/١٩
إن حجة الإعلام الشرعى تدفع وفقاً لنص المادة ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية بحكم من المحكمة المختصة ، و هذا الحكم كما يكون فى دعوى أصلية يصح أن يكون فى دفع أبدى على الدعوى التى يراد الاحتجاج فيها بالإعلام الشرعى . فإذا كانت الهيئة التى فصلت فى هذا الدفع مختصة أصلاً بالحكم فيه فإن قضاءها فيه لا يعتبر إهداراً لحجة الإعلام لا تملكه المحكمة قانوناً بل هو قضاء من محكمة مختصة يخالف ما ورد فى الإعلام بتحقيق الوفاة و الورثة ، و هذا القضاء أجازته المشرع و حد به من حجة الإعلام و ذلك إلفصاحاً عن مراده من أن حجة الإعلام الشرعى بتحقيق الوفاة و الورثة الذى يصدر بناء على إجراءات تقوم فى جوهرها على تحقيقات إدارية يصح أن ينقضها بحث تقوم به السلطة القضائية المختصة .

الطعن رقم ٢٤ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٦١٩ بتاريخ ١٩٦٢/٥/٩
تدفع حجة الإعلام الشرعى بحكم من المحكمة المختصة . و هذا الحكم كما يكون فى دعوى أصلية يصح أن يكون فى دفع أبدى فى الدعوى التى يراد الاحتجاج فيها بالإعلام الشرعى متى كانت الهيئة التى فصلت فى الدفع مختصة أصلاً بالحكم فيه . و قضاؤها هذا لا يعتبر إهداراً لحجة الإعلام لا تملكه المحكمة بل هو قضاء من محكمة مختصة يخالف ما ورد فى الإعلام بتحقيق الوفاة و الورثة . وهذا القضاء أجازته الشارع و حد به من حجة الإعلام الذى يصدر بناء على إجراءات تقوم جوهرها على تحقيقات إدارية يصح أن ينقضها بحث تقوم به الجهة القضائية المختصة .

الطعن رقم ٤٥ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٣٤٠ بتاريخ ١١/٢/١٩٦٤

مؤدى المادة ٣٦١ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلاحقة ترتيب المحاكم الشرعية أن المشرع أراد أن يضى على إشهاد الوفاة والوراثة حجة ما لم يصدر حكم على خلافه ، و من ثم أجاز لذوى الشأن ممن لهم مصلحة فى الطعن على الإشهاد أن يطلبوا بطلانه سواء أكان ذلك فى صورة دعوى مبتدأة أو فى صورة دفع .

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٤٨٠ بتاريخ ٢٩/٦/١٩٦٦

تحقيق الوفاة و الوراثة حجة فى هذا الخصوص ما لم يصدر حكم شرعى على خلاف هذا التحقيق .

الطعن رقم ٢ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٠٨٣ بتاريخ ١١/٥/١٩٦٦

وفقاً للمادة ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية يكون تحقيق الوفاة و الوراثة حجة فى هذا الخصوص ما لم يصدر حكم على خلاف هذا التحقيق ، و إنكار الوراثة الذى يستدعى إصدار مثل هذا الحكم يجب و على ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن يصدر من وارث ضد آخر يدعى الوراثة و بيت المال وزارة الخزانة - لا يعتبر وارثاً بهذا المعنى و إنما تؤول إليه التركة على أنها من الضوائع التى لا يعرف لها مالك و هو ما تؤكده المادة الرابعة من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ فى قولها " فإذا لم يوجد أحد من هؤلاء آلت التركة أو ما بقى منها للخزانة العامة " - و إذ كان الثابت أن الطاعن إستند فى دعواه على الإعلام الشرعى الذى بمقتضاه تحققت وفاة والده و إنحصار إرثها فيه وأفضل الحكم المطعون فيه حجة هذا الإعلام فى مواجهة بيت المال فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه و شابه قصور يمينه .

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٦٨٨ بتاريخ ١٥/١١/١٩٦٧

حجة الإعلام الشرعى - و على ما جرى به قضاء محكمة النقض - تدفع بحكم من المحكمة المختصة و هذا الحكم كما يكون فى دعوى أصلية يصح أن يكون فى دفع أبدى فى الدعوى التى يواد الاحتجاج فيها بالإعلام الشرعى متى كانت الهيئة التى فصلت فى الدفع مختصة أصلاً بالحكم فيه و قضائها هذا لا يعتبر إهدار لحجة الإعلام لا تملكه المحكمة بل هو قضاء من محكمة مختصة يخالف ما ورد فى الإعلام و هذا القضاء أجازه المشرع و حد به من حجة الإعلام بتحقيق الوفاة و الوراثة الذى يصدر بناء على إجراءات تقوم فى جوهرها على تحقيقات إدارية يصح أن يتقصها بحث تقوم به الجهة القضائية المختصة .

الطعن رقم ٦ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٢١٤ بتاريخ ٧/٢/١٩٦٨

- الإعلام الشرعى - و على ما جرى به قضاء محكمة النقض - تدفع حجينه وفقاً لنص المادة ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية بحكم من المحكمة المختصة وهو بهذه المثابة لا يتصور أن يكون

محلاً للطعن بطريق النقض إستقلالاً ، و لا عمرة بالتحدى بأن الأحكام الصادرة فى مسائل الأحوال الشخصية تسرى على الكافة إلى أن يقضى بإلغائها لأن الحجية المطلقة للأحكام الصادرة فى مسائل الأحوال الشخصية لا تكون إلا للأحكام التى تنشأ الحالة المدنية لا الأحكام التى تقرها . و إذ خلغ حكم على الطاعن صفة البتة وإنما يقرر حالة و لا ينشئها و من ثم تكون حجته نسبية قاصرة على أطرافه لا تعداهم إلى الغير .

- حجية الإعلام الشرعى - و على ما جرى به قضاء محكمة النقض - تدفع وفقاً لنص المادة ٣٦١ من اللائحة الشرعية بحكم من المحكمة المختصة ، و هذا الحكم كما يكون فى دعوى أصلية يصح أن يكون فى صورة دفع أبدى فى الدعوى التى يراد الإحتجاج فيها بالإعلام الشرعى . و إذ كانت الهيئة التى فصلت فى هذا الدفع مختصة أصلاً بالحكم فيه فإن قضاءها هو الذى يعول عليه و لو خالف ما ورد بالإعلام الشرعى و لا يعد قضاءها إهداراً لحجية الإعلام لأن الشارع أجاز هذا القضاء و حد به من حجية الإعلام الشرعى الذى يصدر بناء على إجراءات تقوم فى جوهرها على تحقيقات إدارية يصح أن ينقضها بحث تقوم به السلطة القضائية المختصة .

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٢٥٠ بتاريخ ١٩٧٤/١/٣

حجية الإعلام الشرعى - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تدفع وفقاً لنص المادة ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية بحكم من المحكمة المختصة و هذا الحكم كما يكون فى دعوى أصلية يصح أن يكون فى صورة دفع أبدى فى الدعوى التى يراد الإحتجاج فيها بالإعلام الشرعى و هو ما سلكته المظعون عليها أمام محكمة الموضوع ، و إذ كانت الهيئة التى فصلت فى الدفع مختصة أصلاً بالحكم فيه فإن قضاءها هو الذى يعول عليه ، و لو خالف ما ورد بالإعلام الشرعى و لا يعد ذلك إهداراً لحجية الإعلام لأن المشرع أجاز هذا القضاء و حد به من حجية الإعلام الشرعى الذى صدر بناء على إجراءات تقوم فى جوهرها على تحقيقات إدارية يصح أن ينقضها بحث تقوم به السلطة القضائية المختصة .

الطعن رقم ٨ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٢٧١ بتاريخ ١٩٧٦/١/٢١

إذ كان الإعلام الشرعى - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يصدر بناء على إجراءات تقوم فى جوهرها على تحقيقات إدارية يصح أن ينقضها بحث تقوم به السلطة القضائية المختصة و كانت المحكمة قد رجحت البينة فإن مفاد ذلك إنها لم تجد فى تحريرات الإشهاد ما يستأهل الرد عليها .

الطعن رقم ٤ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٣٠٦ بتاريخ ١٩٨٢/٢/١٦

المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن حجية الإعلام الشرعى تدفع وفقاً لنص المادة ٣٦١ من لائحة

ترتب المحاكم الشرعية بحكم من المحكمة المختصة و هذا الحكم كما يصدر بناء على دفع يدى فى الدعوى التى يراد الاحتجاج فيها بالإعلام الشرعى يصح أن يكون فى دعوى أصلية و أنه متى كانت المحكمة التى أصدرته مختصة بنظر الدعوى و أن قضاءها هو الذى يعول عليه و لو خالف ما ورد فى الإعلام الشرعى الذى صدر بناء على إجراءات تقوم فى جوهرها على تحقيقات إدارية يصح أن ينقضها بحث تقوم به السلطة القضائية المختصة .

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٦٨ بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٦

المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن حجية الإعلام الشرعى تدفع وفقاً لنص المادة ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية بحكم من المحكمة المختصة و هذا الحكم كما يصدر بناء على دفع فى الدعوى التى يراد الاحتجاج فيها بالإعلام الشرعى يصح أن يكون فى دعوى أصلية و إنه متى كانت المحكمة التى أصدرته مختصة بنظر الدعوى فإن قضاءها هو الذى يعول عليه و لو خالف ما ورد فى الإعلام الشرعى الذى صدر بناء على إجراءات تقوم فى جوهرها على تحقيقات إدارية يصح أن ينقضها بحث تقوم به السلطة القضائية المختصة .

* الموضوع الفرعى : حجية شهادة الوفاة :

الطعن رقم ١٩ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٠٨٤ بتاريخ ١٩٧٧/٤/٢٧

شهادة الوفاة ورقة رسمية معدة لإثبات حصول الوفاة ، و مهمة الموظف المختص بتدوين الوفيات تقتصر وفقاً لنص المادة ٢٩ و ما بعدها من قانون الأحوال المدنية رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ على التحقق من شخصية المتوفى قبل القيد إذا كان التبليغ إليه غير مصحوب بالبطاقة الشخصية ، أما البيانات الأخرى المتعلقة بسن المتوفى و محل ولادته و صناعته و جنسيته و ديانته و محل إقامته و إسم و لقب والده و والدته فعلى الموظف المختص تدوينها طبقاً لما يدلى به ذوى الشأن ، و من ثم فإن حجية شهادات الوفاة بالنسبة لتلك البيانات تنحصر فى مجرد صدورهما على لسان هؤلاء دون صحتها فى ذاتها و تجوز الإحالة إلى التحقيق لإثبات ما يخالفها .

* الموضوع الفرعى : حضنة :

الطعن رقم ٣٨ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ٢٥٩ بتاريخ ١٩٥٨/٢/٢٧

لمحكمة الموضوع أن تصدر قراراً مؤقلاً بشأن حضنة الطفل لحين الفصل فى دعوى الطليق و لها أن تعدل عن هذا القرار أو أن تستيقه وفقاً لما يترأى لها عند الفصل فى الدعوى على ما هو مستفاد من الفقرتين الثانية والخامسة من المادة ٢٣٨ من القانون المدنى الفرنسى .

الطعن رقم ٦٩ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣١ صفحة رقم ١٢٦٩ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٣

الأصل فى الأحكام الصادرة فى دعاوى الحضانة أنها ذات حجية مؤقتة لأنها مما تقبل التغيير والتبديل بسبب تغير دواعيها ، إلا أن هذه الحجية المؤقتة تظل باقية طالما أن دواعي الحضانة وظروف الحكم بها لم تغير ، والحكم الذى ينكر هذه الحجية يكون قد خالف القانون ويجوز الطعن فيه بالنقض عملاً بالمادة ٢٤٩ من قانون المرافعات متى كان الحكم قد حاز قوة الأمر المقضى .

الطعن رقم ٧٥ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٤٢٢ بتاريخ ١٩٨٥/٢/١٩

— النص فى الفقرة الأولى من المادة ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعدل بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ على أن " ينتهى حق حضانة النساء ببلوغ الصغير سن العاشرة و ببلوغ الصغيرة سن إثني عشرة سنة و يجوز للقاضي بعد هذا السن إبقاء الصغير حتى سن الخامسة عشرة و الصغيرة حتى تتزوج فى يد الحاضنة بدون أجر حضانة إذا تبين أن مصلحتها تقتضى ذلك " .

— خلو الحاضنة من الزوج الأجنبي كشرط من شروط صلاحيتها للحضانة يخضع لتقدير القاضي فله أن يبقى الصغير فى يدها إذا إنتضت مصلحته ذلك إلقاء لأشد الأضرار بإرتكاب أخفها .

الطعن رقم ٨٦ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٨٩١ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٨

مفاد الفقرتين الأولى و الرابعة من المادة ١٨ مكرراً ثالثاً من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضاف بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ و الفقرة الأولى من المادة ٢٠ من المرسوم بقانون المذكور المعدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ أن الحضانة التى تخول الحاضنة مع من تحضنهم الحق فى شغل مسكن الزوجية دون الزوج المطلق هى الحضانة التى تقوم عليها النساء لزوماً خلال المرحلة التى يعجز فيها الصغار عن القيام بمصالح البدن و حدهم ، و هو ما مؤداه أن مدة الحضانة التى عناها الشارع بنص الفقرة الأولى و الرابعة من المادة ١٨ مكرراً ثالثاً المشار إليها و التى جعل من نهايتها نهاية لحق الحاضنة فى شغل مسكن الزوجية هى المدة المقررة لحضانة النساء ، و إذ تنتهى هذه المدة ببلوغ الصغير سن العاشرة و ببلوغ الصغيرة سن إثني عشرة سنة طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٢٠ فإن حق الحاضنة فى شغل مسكن الزوجية يسقط ببلوغ المحضون هذه السن كل بحسب نوعه ذكراً كان أو أنثى ، و لا يغير من ذلك إجازة نص الفقرة الأولى من المادة ٢٠ — بعد إنتهاء مدة حضانه النساء للقاضي فى أن يأذن بإبقاء الصغير حتى سن الخامسة عشر و الصغيرة حتى تتزوج فى يد من كانت تحضنها دون أجر حضانه إذا تبين أن مصلحتها تقتضى ذلك لأن هذه المدة لم ترد فى النص حداً لمدة حضانه النساء و لا هى تعتبر إمتداد لها و إنما هى مدة إستبقاء بعد أن أصبح فى مقدور الأولاد الفناء عن حضانه و خدمه النساء و هى بالنسبة للبنت التى لم تتزوج قد تطول إلى ما بعد أن تكون قد بلغت سن

الرشد كاملة الأهلية و تملك وحدها القرار فى شئونها و يخضع الإذن بهذه المدة لتقدير القاضى من حيث دواعيها و العائد منها ، فإذا ما رخص بها لمن إختارت لنفسها أن تشارك الأب مهامه الأصلية فى مرحلة حفظ و تربيته أولاده متبرعه بخدماتها لهم فلا إلتزام على الأب نحوها إلا بأجر حضانه لها و لا يسكنها و يقع عليها أن تسكن الأولاد معها السكن المناسب مقابل أجر المسكن من مالهم إن كان لهم مال أو من مال من يجب عليه نفقتهم و فى القول على خلاف ذلك تحميل للنصوص المعينه بما لا تتسع له و تكاثر للمنازعات بسبب حيازة مسكن الزوجية بما يعود على الأولاد بالأذى النفسى و الاجتماعى وهو ما يتباه الشرع و الشارع .

الطعن رقم ١٠ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٩٢١ بتاريخ ١٩٩١/٤/٢٣

لما كانت المادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلاحقة ترتيب المحاكم الشرعية قد نصت على أن " تختص المحكمة الابتدائية الشرعية بالحكم الابتدائى فى المواد الشرعية التى ليست من اختصاص المحاكم الجزئية بمقتضى نص المادتين الخامسة و السادسة " و إذ كانت المادتان الخامسة و السادسة سالتى الذكر قد حددت اختصاص المحاكم الجزئية على سبيل الحصر و ليس من بينها طلب المطلقة الحاضنة الإستقلال بمسكن الزوجية إعمالاً لأحكام المادة ١٨ مكرراً ثانياً من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ مما مفاده اختصاص المحاكم الابتدائية دون غيرها بنظر المنازعات المتعلقة بطلب الحاضنة الإستقلال بمسكن الزوجية .

* الموضوع الفرعى : حق التأديب للشرعى :

الطعن رقم ٥ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٦٤٤ بتاريخ ١٩٧٧/١١/٩

حق التأديب الشرعى المعبر عنه بالضرائب فى الآية الكريمة " و اللاتى يخافون نشوزهن فعتوهن أو أهجروهن فى المضاجع و أضربوهن فإن أظعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً " و لا يلجأ إليه إلا بعد سلوك سبيل الموعظة الحسنة - و الهجر فى المضاجع باعتباره الوسيلة الثالثة و الأخيرة للإصلاح ، و الرأى فيه أن يقتصر مجاله حال إنحراف البينة و غلبة الأخلاق الفاسدة ، و لا يسأح إلا إذا رأى الرجل أن رجوع المرأة عن نشوزها يتوقف عليه ، فهو منوط بالضرورة الأشد و أشبه بالحلال المكروه ، و تقديره بهذه المثابة متروك لقاضى الموضوع ، و إذ إنتهى الحكم أن إعتداء الطاعن على المطعون عليها بالطريق العام و إنقراط عقدها و تلويث ملابسها و تجهير المارة حولها فيه تجاوز لحق التأديب الشرعى بمراعاة البينة التى ينتمى إليها الخصيمان المتدعيان فإنه لا سلطان عليه فى ذلك طالما كان إستخلاصه سائفاً .

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢١٨ بتاريخ ١٩٨٤/١/١٧

تعتبر وسائل الإكراه و مبلغ جسامتها و تأثيرها فى مسلك الشخص من الأمور الواقعية التى تستقل

بالتفصيل فيها محكمة الموضوع دون رقابة من محكمة النقض متى أقامت قضاءها على أسباب سائفة .

* الموضوع الفرعي : حكم للمرتد :

الطعن رقم ٣٧ لسنة ٣٢ مكتب قني ١٦ صفحة رقم ٤٩٦ بتاريخ ١٩٦٥/٤/٢١

المرتد - وهو الراجع عن دين الإسلام - لا مله له وهو لا يقر عن رده ولا على ما اختاره ديناً له بل يستتاب ويؤمر بالرجوع إلى الإسلام ، فإن هو عاد إلى إسلامه عاد ملكه إلى ماله بعد أن كان قد زال عنه برده زوالاً موقوفاً . وإذ كان الثابت في الدعوى أن الطاعن أقر في طلب إستخراج جواز سفره بأنه " مسلم " وإقراره هذا مفاده أنه تاب وعاد إلى إسلامه وهي أمور تتصل بالعقيدة الدينية التي تبنى الأحكام فيها " على الإقرار بظاهر اللسان " ولا يجوز لقاضي الدعوى أن يبحث في بواطنها ودواعيها وكان الحكم المطعون فيه لم يعمل على هذا الإقرار وجري في قضائه وراء البحث في علته والأسباب التي دعت إليه ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٣٣ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ١٧٤ بتاريخ ١٩٦٦/١/١٩

الردة - وهي الرجوع عن الإسلام - من موانع الإرث . وإجماع الفقهاء على أن المرتد لا يرث من مسلم ولا من غير مسلم ولا من مرتد مثله ، ولا يغير من هذا النظر غلو قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ من النص على حكم إرث المرتد من غيره وإرث غيره منه إذ أن هذا القانون لم يتضمن جميع المسائل المتعلقة بالموارث بل أحال فيما لم ينص عليه منها إلى أرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة عملاً بالمادة ٢٨٠ من لائحة المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ وهو ما لا يجوز معه القول بأن سكوت القانون أو غلوه من النص على حكم في مسألة من هذه المسائل ، ومنها إرث المرتد من غيره ، إنما أراد به الشارع أن يخالف نصاً في القرآن أو السنة الصحيحة أو حكماً إتفق عليه فقهاء المسلمين .

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٤ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ٧٨٢ بتاريخ ١٩٦٦/٢/٣

الردة - وهي الرجوع عن دين الإسلام - سبب من أسباب الفرقة ، ومن أحكامها أنه ليس لمرتد أن يتزوج أصلاً ، لا بمسلم ولا بغير مسلم ، إذ هي في معنى الموت وبمترئته والميت لا يكون محلاً للزواج وهي لو اعتزعت على الزواج رفعت وإذا قارنته تمنعه من الوجود ، وفقه الحنفية على أن المرأة إذا إرتدت ثم تزوجت لا ينعقد لها زواج وإذا تزوجت ثم إرتدت إنسخ العقد ووجبت الفرقة بين الزوجين بمجرد تحقق سببها وبفس الردة وبغير على توقف على قضاء القاضي - وإذ كانت دعوى المطعون عليه هي دعوى فرقة سببها ردة الطاعة الثانية وزواجها بعد ردها من الطاعن الأول وأنهما

بمعاشران معاشرة الأزواج بينما لم يتعقد بينهما زواج ، فإنها بذلك تكون من إختصاص المحاكم الإبتدائية و لا تعتبر من منازعات الزواج و المواد المتعلقة بالزوجية التى تختص بها المحاكم الجزئية .

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٣٧ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ١٠٣٤ بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٩

ردة الرجل لفرقة بغير طلاق ،، نسخ ،، فى قول أبى حنيفة و أبى يوسف و عند محمد فرقة بطلاق و هى بالإجماع تحصل بنفس الردة فنثبت فى الحال و تقع بغير قضاء القاضى سواء أكانت الزوجة مسلمة أم كاتبة فإن كانت الردة بعد الدخول للزوجة المهر و النفقة إلى وقوع الفرقة و نفقة العدة ما دامت فيها

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٧٥١ بتاريخ ١٩٦٩/٥/٧

تمسك الزوج - المظنون ضده الذى إعتنق الإسلام - ببطلاق زواجه من الطاعة لعدم توافر أركانه المقررة فى شريعة اليهود الربانيين التى إتخذ طبقاً لأحكامها وقت أن كان موسى الدبانة لا يجعله مرتداً عن الإسلام الذى إعتنقه بإشهار إسلامه .

الطعن رقم ٩ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٦٩٢ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٤

من المقرر شرعاً - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن زواج المسلمة بغير المسلم كتابياً كان أم غير كتابى حرام باتفاق و لا يتعقد أصلاً ، كما أن المرأة المسلمة إذا إرتدت ثم تزوجت لا يتعقد لها زواج . لما كان ذلك ، فإن معاشرة والده الطاعنين لوالد المظنون عليه " المسيحى " سواء قبل ردها أو بعدها محرمة شرعاً لا تنتج لفاشاً و لا تثبت نسباً يتولد عنه أى حق فى الميراث .

الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٧٩٠ بتاريخ ١٩٨٩/٧/٢٥

الراجع فى فقه الأحناف أن الوصية للمرءة صحيحة لأن رده لا تخرجه عن أهليته فى التعامل فيملك غيره من ماله ما شاء و يملكه غيره من ماله ما شاء ، و أن الوصية و مائر التصرفات المضافة إلى ما بعد الموت يسرى عليها قانون الموصى أو من صدر منه التصرف وقت موته .

* الموضوع الفرعى : خطبة :

الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ١٠٣٨ بتاريخ ١٩٦٢/١١/١٥

إستطالة أمد الخطبة فى الزواج و الإحجام عن إتمامه ثم العدول عن الخطبة ، كل ذلك أمور لا تفيد سوى العدول عن إتمام الخطبة و لا تعد أعمالاً مستقلة بذاتها عن هذا العدول و مجرد العدول عن الخطبة على ما جرى به قضاء محكمة النقض لا يعد سبباً موجباً للتصويص مهما إستطالت مدة الخطبة إلا إذا إقترن هذا العدول بأفعال أخرى مستقلة عنه ألحقت ضرراً بأحد الخطبيين .

الطعن رقم ٣٠٢ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٩٦٧ بتاريخ ١٩٦٣/١/٢٤

الخطبة و إن كانت تمهيداً للزواج و هو من مسائل الأحوال الشخصية ، إلا أن الهدايا التى يقدمها أحد

الغاطين للآخر - ومنها الشبكة - إبان فترة الخطبة لا تعتبر من هذه المسائل لأنها ليست ركناً من أركان الزواج ولا شرطاً من شروطه إذ يعم الزواج صحيحاً بدونها ولا يتوقف عليها ومن ثم يكون النزاع بشأن تلك الهدايا بعيداً عن المساس بعقد الزواج وما هو مطلق به ويخرج بذلك عن نطاق الأحوال الشخصية . و تعتبر هذه الهدايا من قبيل الهبات ويسرى عليها ما يسرى على الهبة من أحكام في القانون المدني ، و قد أورد هذا القانون أحكام الهبة باعتبارها عقداً مالياً كسائر العقود واستمد أحكامها الموضوعية من الشريعة الإسلامية . و من ثم فالمعول عليه في حق الغاطب في استرداد تلك الهدايا هو أحكام الرجوع في الهبة الواردة في المادة ٥٠٠ وما بعدها من القانون المدني

الطعن رقم ٦٢ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٥ صفحة رقم ٩٤٨ بتاريخ ١٩٧٤/٥/٢٦

- الهدايا التي يقدمها أحد الغاطين للآخر إبان فترة الخطبة ومنها الشبكة ، تعتبر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من قبيل الهبات فيسرى عليها ما يسرى على الهبة من أحكام في القانون المدني و لما كان السبب ركناً من أركان العقد و ينظر في توفره أو عدم توفره إلى وقت إنقضاء العقد و كان العقد قد إنقضى صحيحاً بتوفر سببه فإنه يمكن القول بعد ذلك بتخلف هذا السبب بعد وجوده ، و من ثم فإذا كانت الخطبة هي السبب في هذا النوع من الهبات و ذلك باعتبارها الباعث الدافع للتبرع فإن فسخها لا يمكن أن يؤدي إلى إنعدام هذا السبب بعد أن تحقق و تظل الهبة صحيحة قائمة رغم المدلول عن الزواج

- حق الغاطب الواهب في استرداد هدايا الخطبة يخضع لأحكام الرجوع في الهبة الواردة في المادة ٥٠٠ و ما بعدها من القانون المدني ، و تشترط المادة المذكورة للرجوع في الهبة في حالة عدم قبول الموهوب له أن يستند الواهب في الرجوع إلى عذر يقبله القاضي ، و إذ كانت محكمة الموضوع قد أعملت حكم هذه المادة و إنتهت - في حدود سلطتها التقديرية - إلى عدم أحقية الطاعن في استرداد الشبكة و الهدايا ، فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه .

الطعن رقم ٢٠٠٣ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ١٢٠٠ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢٥

- الهدايا التي يقدمها أحد الغاطين للآخر إبان فترة الخطبة ومنها الشبكة تعتبر من قبيل الهبات فيسرى عليها ما يسرى على الهبة من أحكام في القانون المدني ، و منها أن حق الغاطب الواهب في استرداد هذه الهدايا يخضع - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لأحكام الرجوع في الهبة الواردة في المادة ٥٠٠ من القانون المدني التي تشترط لهذا الرجوع في حالة عدم قبول الموهوب له أن يستند الواهب إلى عذر يقبله القاضي و ألا يوجد مانع من موانع الرجوع .

- مجرد فسخ الخطبة لا يعد بذاته عنراً يسوغ للخاطب الرجوع في الهبة إلا إذا كان هذا الفسخ قائماً على أسباب تبرره .

الطعن رقم ١٣ لسنة ٩ مجموعة عمر ٤٣ صفحة رقم ٣٠ بتاريخ ١٤/١٢/١٩٣٩
إن الخطبة ليست إلا تمهيداً للعقد الزواج . وهذا الوعد بالزواج لا يقيد أحداً من المتعاقدين ، فلكل منهما أن يعدل عنه في أي وقت يشاء ، خصوصاً وأنه يجب في هذا العقد أن يتوافر للمتعاقدين كامل الحرية في مباشرته لما للزواج من الخطر في شئون المجتمع ، وهذا لا يكون إذا كان أحد الطرفين مهدداً بالتعويض . ولكن إذا كان الوعد بالزواج - المدلول عنه ، باعتبار أنهما مجرد وعد فعدول ، قد لازمها أفعال أخرى مستقلة عنهما استقلالاً تاماً ، وكانت هذه الأفعال قد ألحقت ضرراً مادياً أو أدبياً بأحد المتعاقدين ، فإنها تكون مسبوقة للمضيق على من وقعت منه . وذلك على أساس أنها هي في حد ذاتها - بغض النظر عن المدول المعهود - أفعال حارة موجهة للتعويض .

* الموضوع الفرعي : دعوى الحسبة :

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٤ مكتب قضي ١٧ صفحة رقم ٧٨٢ بتاريخ ٣/٢/١٩٦٦
- الحسبة هي فعل ما يحسب عند الله وفي اصطلاح الفقهاء هي أمر بمعروف إذا ظهر تركه ونهى عن منكر إذا ظهر فعله ، وهي من قروض الكفاية وتصدر عن ولاية شرعية أصلية - أو مستمدة - أضفاها الشارع على كل من أوجبه عليه وطلب منه القيام بها وذلك بالتقدم إلى القاضي بالدعوى والشهادة لديه أو باستعداء إلى المحاسب أو وإلى المظالم . ودعوى الحسبة تكون فيما هو حق الله أو فيما كان حق الله فيه غالباً كالدعوى بإثبات الطلاق البائن وبالفرق بين زوجين زواجهما فاسد .
جمهور الفقهاء على عدم تقييد دعوى الحسبة بشرط الإذن أو التفويض من ولي الأمر .

* الموضوع الفرعي : دعوى الطاعة :

الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٥ مكتب قضي ١٨ صفحة رقم ٦٩٧ بتاريخ ٢٩/٢/١٩٦٧
تختلف دعوى الطاعة في موضوعها وفي سببها عن دعوى التطلق للضرر إذ تقوم الأولى على الهجر وإخلال الزوجة بواجب الإقامة المشتركة والقرار في منزل الزوجية بينما تقوم الثانية على إدعاء الزوجة إضرار الزوج بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة ، ومن ثم فإن الحكم الصادر في دعوى الطاعة لا يمنع من دعوى التطلق وجواز نظرها لإختلاف المناط في كل منها ، وإذ لم يعول الحكم المطعون فيه على الدفع بعدم جواز نظر دعوى الطلاق لسبق الفصل فيه بالحكم الصادر في دعوى الطاعة فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ، وقضاؤه يعتبر رفضاً ضمناً لهذا الدفع .

الطعن رقم ٤ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٦٣٦ بتاريخ ١٩٧٦/١١/٢٤

— المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن دعوى الطاعة تختلف فى موضوعها و سببها عن دعوى التطبيق للضرر إذ تقوم الأولى على الهجر و إخلال الزوجة بواجب الإقامة المشتركة و القرار فى منزل الزوجية بينما تقوم الثانية على إدعاء الزوجة إضرار الزوج بما لا يستطاع دوام العشرة ، و أن النشوز ليس بمانع بفرض حصوله من نظر دعوى التطبيق و الفصل فيها ، لما كان ذلك فإنه لا تثريب على محكمة الموضوع إذ هى رفضت الإستجابة لطلب الطاعن — الزوج — تقديم حكم الطاعة و أبت التعويل على دلالتها لإختلاف المناط فى كل منهما .

— يشترط للحكم بالتطبيق للضرر وفق المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ توافر وقوع الضرر أو الأذى من جانب الزوج دون الزوجة ، و أن تصبح العشرة مستحيلة بين أمثالهما ، و لما كان الضرر هو إيذاء الزوج لزوجته بالقول أو بالفعل و يدخل فى ذلك التشهير بإرتكاب إحدى الجرائم و كان البين أن محكمة الموضوع ذهبت إلى أن الطاعن تسرع فى التبليغ ضد المطعون عليها بمقارفة جريمة الإجهاض و أنه لم يثبت من التحقيقات التى أجريت إنها كانت حاملاً و تخلصت من حملها و أن تقرير مفتش الصحة لا يفيد الجزم بحدوث إجهاض لما قرره من أن الظواهر التى أسفر عنها الكشف توجد فى سائر السيدات اللاتى سبق لهن الولادة ، و أنه لم ينتج عن هذا التبليغ أية معفيات و إستخلص من ذلك أن الطاعن كان يستهدف الإضرار بالمطعون عليها بحيث لا تدوم العشرة بينهما و كان لهذا القول مأخذه من الأوراق ، فإن هذا الإستخلاص يقوم على أسباب سائفة و يكون النعى على الحكم على غير أساس .

الطعن رقم ٥ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٧٩٨ بتاريخ ١٩٧٩/٢/١٤

رفع الزوج دعوى بدخول زوجته فى طاعته ثم رفعه دعوى بنشوزها و إسقاط حقها فى النفقة إنما إستعمال لحق خولته إياه الشريعة ، فلا يمكن أن يكون فيه مسيئاً للزوجة بموجب التفريق بينهما .

الطعن رقم ١٥ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٧٨١ بتاريخ ١٩٨٢/٦/١٥

مؤدى نص المادة ٦ مكرراً ثانياً من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ يدل على أنه يشترط لتطبيق الأحكام الواردة فى هذا النص أن تكون الزوجة قد إمتنعت عن طاعة زوجها و دعاها للعودة لمنزل الزوجية على يد محضر ثم إعتزمت الزوجة على هذه الدعوة ، فإذا إستوفى الإعتراض شكله القانونى وجب على المحكمة عند نظر موضوعه التدخل لإنهاء النزاع صلحاً بين الطرفين من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحدهما ، فإذا إتضح لها أن الخلاف مستحكم بين الزوجين و طلبت الزوجة التطبيق إتخذت المحكمة إجراءات التحكيم فى المواد ٧ - ١١ من ذات

القانون . و هذه الصورة التي يقتصر الأمر فيها على مجرد ثبوت إستحكام الخلاف بين الزوجين دون تحر لسيه أو تحديد أى من الزوجين يسأل عنه تختلف عن تلك الواردة بنص المادة السادسة من ذات القانون و التي يشترط لتحقيقها ثبوت تعمد الزوج إيذاء زوجته بالقول أو الفعل على نحو لا يستطيع معه دوام العشرة بين أمثالها .

الطعن رقم ١٤ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٣٢٠ بتاريخ ١٥/٥/١٩٨٤

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن دعوى الطاعة تختلف فى موضوعها و سببها عن دعوى التطليق للضرر إذ تقوم الأولى على الهجر و إخلال الزوجة بواجب الإقامة المشتركة و القرار فى منزل الزوجية بينما تقوم الثانية على إدعاء الزوجة إضرار الزوج بها بما لا يستطيع معه دوام العشرة بينهما و من ثم فإن الحكم بدخول الزوجة فى طاعة زوجها و نشوذهما لا يكون بذاته حاسماً فى نفى ما تدعيه من مضارة فى دعوى التطليق للضرر تبعاً لتغاير الموضوع فى الدعويين مما لا يمنع محكمة الموضوع و هى بصدد بحث دواعى الضرر فى دعوى التطليق أن تسعين بما يتبين لها من وقائع متصلة به فى دعوى الطاعة .

الطعن رقم ٥٣ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٥٢٤ بتاريخ ٢١/٢/١٩٨٤

مفاد الفقرة الأخيرة من المادة ٦ مكرر ثانياً من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ، أن المشرع قد أوجب على المحكمة عند نظر الدعوى إعتراض الزوجة على إعلان الزوج لها بطاعته فى المسكن المعد للزوجية التدخل لإنهاء النزاع بينهما صلحاً .

الطعن رقم ٦٣ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٢٢٤ بتاريخ ٨/٥/١٩٨٤

دعوى الطاعة تختلف فى موضوعها و سببها عن دعوى التطليق للضرر إذ تقوم الأولى على إخلال الزوجة بواجب الإقامة المشتركة و القرار فى منزل الزوجية بينما تقوم الثانية على إدعاء الزوجة إضرار الزوج بها بما لا يستطيع معه دوام العشرة بينهما ، و أن النشوز ليس بمانع بفرض حصوله من نظر دعوى التطليق و الفصل فيها لإختلاف المناط فى كل .

الطعن رقم ٧٦ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٥٩١ بتاريخ ٢٧/٥/١٩٨٦

مفاد الفقرة الثانية من المادة ٦ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية و المليية أن الأحكام التى يتعين على المحاكم تطبيقها هى الأحكام الموضوعية فى الشريعة الخاصة الواجبة التطبيق . و لكن ما ورد فى المادة ٦ مكرر ثانياً من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المشار إليها فى خصوص ما يتبع فى دعوة الزوج زوجته للدخول فى طاعته و إعتراضها على ذلك أمام المحكمة الابتدائية إنما هى من قواعد الإختصاص و مسائل الإجراءات فإنها تسرى على جميع منازعات الطاعة أياً كانت ديانة أطرافها .

الطعن رقم ١١٦ لسنة ٥٥ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٧٤٠ بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢٤

- إن كانت الطاعة حقاً للزوج على زوجته إلا أن ذلك مشروط بأن يكون الزوج أميناً على نفس الزوجة ومالها ، فلا طاعة له عليها إن هو تعمد مضارته بأن أساء إليها بالقول أو بالفعل أو أسئولى على مال لها بدون وجه حق و يجب فى مجال إثبات هذه المضارة الرجوع إلى أرجح الأراء فى مذهب أبى حنيفة عملاً بنص المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية و هى إن كانت توجب أن تكون البينة من رجلين أو رجل و امرأتين إلا أنه يكفى فى ثبوت إضرار الزوج بزوجه إضراراً يدل على عدم أمانته على نفسها و مالها أن تتفق شهادة الشهود على إيذاء الزوج زوجته على نحو معين تتضرر منه دون أن يشترط لذلك أن تنصب شهادتهم على كل واقعة من الوقائع التى تشكل هذا الإيذاء باعتبار أنها ليست بذاتها مقصود الدعوى بل هى تمثل فى مجموعها سلوكاً تتضرر منه الزوجة و لا يقره الشرع .

- إذ كانت عدم أمانة الطاعن على نفس المظنون ضدها لثبوت مضارته لها تعد دعامة كافية لحمل قضاء الحكم فإن تعييه فيما أورده بشأن عدم أمانته على مالها يكون - أياً كان وجه الرأى فيه - غير منتج .

الطعن رقم ١٠٨ لسنة ٥٥ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ٦٥٦ بتاريخ ١٩٨٧/٤/٢٨

النص فى المادة السابعة من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية على أن " ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية و يعمل به من تاريخ نشر الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ و ذلك عدا حكم المادة ٣٣ مكرراً فىسرى حكمها من اليوم التالى لتاريخ نشره " يدل - و على ما أفصحت عنه الأعمال التحضيرية لهذا القانون - على أن المشرع ، إستهدف بتقرير الرجعية لأحكامه التى جاءت متفقة مع القواعد المقررة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ المقضى بعدم دستوريته لعب لحق بإجراءات إصداره و إسناد سريانها إلى تاريخ نشر الحكم بعدم دستوريته أن تسرى هذه الأحكام على المراكز القانونية التى تكونت فى ظل العمل بالقانون القديم و لم يصدر بتقريرها أحكام حائزة لقوة الأمر المقضى و ذلك تحقيقاً للعدالة و التسوية بين أصحاب الحقوق الشرعية التى قنت بالقرار بقانون المشار إليه سواء من تمكن منهم من إستصدار حكم بات بها قبل صدور الحكم بعدم دستوريته و من لم يتمكن من ذلك و هو ما يؤيده أن المشرع لم يحدد لرجعية القانون الجديد رغم تضمينه فى الجملة ذات القواعد المقررة بالقانون القديم اليوم التالى لنشر الحكم بعدم دستورية الأخير بإعتباره اليوم الذى ينتهى فيه العمل به و إنما حدد لها يوم نشره أى فى وقت كانت أحكام القانون القديم فيه سارية مما يكشف عن رغبته فى توفير الإستمرارية لهذه الأحكام بعد تلافى العيب الذى شاب إجراءات إصداره و إخضاع القواعد الناشئة فى ظله للقواعد المماثلة المقررة بالقانون الجديد إذا لم يكن قد صدر بشأنها حكم حائز

لقوة الأمر المقضى . إذ كان ذلك و كانت المادة ١١ مكرراً ثانياً من المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ الذى يحكم واقعة الدعوى - تجيز للزوجة الاعتراض على دعوة الزوج إليها للعودة لمنزل الزوجية و أن ترفع هذا الاعتراض أمام المحكمة الابتدائية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ هذا الإعلان أوجبت عليها أن تبين فى صحيفة الاعتراض الأوجه الشرعية التى تستد إليها فى إمتناعها عن طاعة زوجها و إلا حكم بعدم قبول إعتراضها ، و هى فى جملتها ذات القواعد التى كانت مقررة فى القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ المحكوم بعدم دستوريته و كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء الحكم الابتدائى ورفض دعوى الاعتراض على الطاعة قد اكتفى بالقول بأنها أصبحت غير ذات موضوع لإمتناع تطبيق القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ المحكوم بعدم دستوريته عليها ، و لحجب بذلك عن الفصل فى موضوع الاعتراض على الطاعة و عن أعمال حكم القانون الواجب تطبيقه عليها ، فإنه يكون قد شابه القصور فى التسيب الذى أدى به إلى الخطأ فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ٧ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٨٨٥ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٨

- دعوى الزوجة بالإعتراض على دعواها بالدخول فى طاعة زوجها - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - غير دعواها بطلب الطلاق عليه لإختلاف المناط فى كل . و ضم إحدى هاتين الدعويتين إلى الأخرى لتيسير الفصل فيهما من المسائل التقديرية لمحكمة الموضوع و لا رقابة فى هذا لمحكمة النقض .

- مفاد النص فى المادة السادسة مكرراً ثانياً من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٢٩ المعدل بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ الذى صدر الحكم المطعون فيه فى ظله - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع أوجب على المحكمة عند نظر دعوى إعتراض الزوجة على إعلان الزوج لها بالدخول فى طاعته فى المسكن المعد للزوجة التدخل لإنهاء النزاع بينهما صلحاً - إلتزام إجراءات التحكيم لا يكون إلا إذا طلبت الزوجة الطلاق من خلال دعواها بالإعتراض على دعوة زوجها لها للعودة إلى منزل الزوجية .

- دعوة الطاعة تختلف فى موضوعها و سببها عن دعوى الطلاق .

الطعن رقم ١١٧ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٦١٤ بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢

المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن دعوى الطاعة تختلف فى موضوعها و سببها عن دعوى الطلاق للضرر إذ تقوم الأولى على الهجر و إخلال الزوجة بواجب الإقامة المشتركة و القرار فى منزل الزوجية بينما تقوم الثانية على إدعاء الزوجة إضرار الزوج بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بينهما ، و من ثم

فإن الحكم بدخول الزوجة في طاعة زوجها و نشوزها لا يكون بذاته حاسماً في نفي ما تدعيه من مضارة في دعوى الطلاق تبعاً لتفاير الموضوع في الدعوى ، و من ثم فإنه لا تترتب على محكمة الموضوع إذا هي لم تعول على دلالة الحكم الصادر في الدعوى مخالفة الذكر بعد أن انتهت بأسباب مخالفة إلى توافر الضرر الموجب للطلاق .

الطعن رقم ٢ لسنة ٥٨ مكتب قني ٤٠ صفحة رقم ٤٢٧ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢٦

الفقرة الثانية من المادة السادسة مكرر ثانياً من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ إذ أوجبت على الزوج أن يبين في الإعلان الموجه منه لزوجته المسكن الذي يدعوها للعودة إليه ، فقد أفادت أن يكون هذا البيان الوارد في الإعلان - كالمبدأ ذاته لإعلام الزوجة بهذا المسكن إعلاناً يمكنها من معرفته و الإهتمام إليه و حتى تبين - عند إعتراضها عليه - أوجه الإعتراض التي تستند إليه في إمتناعها عن طاعة زوجها فيه فإذا كان هذا الإعلان ناقص البيان أو جاء مبهماً أو غير مقرر لا يمكن الزوجة من التعرف على المسكن المبين فيه فإنه يفقد صلاحيته للغرض الذي أعد له و يعتبر في شأنه كأن لم يكن ، لما كان ذلك و كان تقدير كفاية البيان الوارد في الإعلان أو عدم كفايته من مسائل الواقع التي يستقلها قاضي الموضوع متى أقام قضاءه على أسباب تكفي لحمله ، و كان الثابت من ورقة الإعلان المعلقة بالمطعون ضدها بتاريخ بناء على طلب الطاعن أنه لم يرد بيان المسكن الذي يدعوها إليه بياناً واضحاً يمكن الشخص العادي من قراءته و تحديده و التعرف عليه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه بعدم الإعتداد به على سند مما قدره من أن الإعلان لا يكفي للتدليل على مسكن الزوجة بما يفقده صلاحيته و هو من الحكم إستخلاص سائق له أصله الثابت في الأوراق و يؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها ، و إذ يدور النعي حول تعيب هذا الإستخلاص فإنه لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز إثارته أمام هذه المحكمة .

الطعن رقم ٢١ لسنة ٥٨ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٣٥٢ بتاريخ ١٩٩٠/٦/٢٦

- الفقرة الأخيرة من المادة ١١ مكرراً ثانياً من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ قد أوجبت عند نظر الإعتراض أو بناء على طلب أحد الزوجين التدخل لإنهاء النزاع بينهما صلحاً ، فإذا بان لها أن الخلاف مستحكم و طلبت الزوجة الطلاق إتخذت إجراءات التحكيم الموضحة في المواد من ٧ إلى ١١ ق هذا القانون - يدل - على أن للزوجة أن تطلب الطلاق على زوجها من خلال إعتراضها على دعوتها لها للعودة لمنزل الزوجية ، و أن هي إستعملت هذا الحق إتخذت المحكمة إجراءات التحكيم إذ بان لها أن الخلاف مستحكم بين الزوجين .

- النص في الفقرة الرابعة من المادة العاشرة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على أنه " إذا كانت الإساءة مشتركة إقترحا التطلق دون بدل أو يبدل يتناسب مع نسبة الإساءة "مؤداه أنه ليس بـلازم - في حالة الإساءة المشتركة بين الزوجين - أن يكون التطلق ببدل يقرره الحكمان وإنما الأمر فيه متروك لإقتراحهما .

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٤١ صفحة رقم ١٥٢ بتاريخ ١٦/١/١٩٩٠
المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط لصحة الشهادة فيما يشترط فيه العدد أن تتفق مع بعضها لأن باختلافها لا يوجد إلا شطر الشهادة وهو غير كاف فيما يشترط فيه العدد . و إذا كان نصاب الشهادة على شرعية المسكن وفقاً للرأى الراجح في فقه الأحناف رجلين عدلين أو رجل و امرأتين عدول و كان البين من الأوراق أن الشاهد الأول من شاهدي المطعون ضدها و إن شهد أمام محكمة أول درجة أن الطاعن طرده شقيقه من مسكن الزوجية إلا أن الشاهد الثاني قرر أنه لا يعلم شيئاً عن هذا المسكن و بذلك لا توافر بشهادته نصاب الشهادة المطلوبة على عدم شرعية مسكن الزوجية .

الطعن رقم ٤٢ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٤١ صفحة رقم ١٠٥٦ بتاريخ ٢٣/٤/١٩٩٠
- مفاد المادة السابعة من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن تسرى أحكام هذا القانون على المراكز القانونية التي تكونت في ظل العمل بالقرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ طالما لم يصدر بقريرها أحكام حائزة . لقوة الأمر المقضى .

- النص في المادة ١١ مكرر ثانياً من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على أنه " إذا امتنعت الزوجة عن طاعة الزوج دون حق توقفت نفقة الزوجية من تاريخ الإمتناع و تعتبر ممتنعة دون حق إذا لم تعد لتمتزل الزوجية بعد الزوجية بعد دعوة الزوجة إليها المودة بإعلان على يد محضر لشخصها أو من ينوب عنها ، و عليه أن يبين في هذا الإعلان المسكن و للزوجة حق الاعتراض على هذا أمام المحكمة الابتدائية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ هذا الإعلان ، و عليها أن تبين في صحيفة الاعتراض الأوجه الشرعية التي تستند إليها في إمتناعها عن طاعته و إلا حكم بعدم قبول إعتراضها و يعتد بوقف نفقتها من تاريخ إنتهاء ميعاد الاعتراض إذا لم تقدم به في الميعاد و على المحكمة عند نظر الاعتراض أو بناء على طلب أحد الزوجين ، التدخل لإنهاء النزاع بينهما صلحاً باستمرار الزوجية و حسن المعاشرة فإذا بان لها أن الخلاف مستحکم و طلبت الزوجة التطلق إتخذت المحكمة إجراءات التحكيم الموضحة في المواد من ٧ إلى ١١ من هذا القانون مفاده أن دعوى إعتراض الزوجة على دعوة زوجها لها للعودة لمتزل الزوجية إنما هي من دعاوى الزوجية حال قيامها فإذا طلبت الزوجة التطلق سواء من خلال دعوى الاعتراض أو بدعوى أخرى مستقلة و قضى لها بطلبها

بحكم نهائي ، فإن علاقة الزوجية بين الطرفين تكون قد انقضت و يتعين في هذه الحالة الحكم بعدم الإعتداد بإعلاناتها للعودة لمنزل الزوجية و إعتبره كأن لم يكن إذ لا طاعة لمطلقه لمن طلقت عليه .

الطعن رقم ٨١ لسنة ٥٨ مكتب قتي ٤٢ صفحة رقم ٥٩٥ بتاريخ ١٩٩١/٢/٢٦

النص في الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية نص على أنه " بالنسبة للمنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمهرين غير المسلمين و المتحدى الطائفة و الملة الذين لهم جهات قضائية ليست منظمة وقت صدور هذا القانون فتصدر الأحكام - في نطاق النظام العام - طبقاً لشريعتهم " مفاده - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الأحكام التي يتعين على المحاكم تطبيقها هي الأحكام الموضوعية في الشريعة الخاصة الواجبة التطبيق و كان النص في المادة ١١ مكرراً ثانياً من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض أحكام الأحوال الشخصية المضادة للقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على أنه " إذا إمتعت الزوجة عن طاعة الزوج دون حق توقف نفقة الزوجة من تاريخ الإمتناع و تعتبر متممة دون حق إذا لم تعد إلى منزل الزوجية بعد دعوة الزوج إليها للعودة بإعلان على يد محضر لشخصها أو من يتوب عنها و عليه أن يبين في هذا الإعلان المسكن و للزوجة الاعتراض على هذا أمام المحكمة الابتدائية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ هذا الإعلان و عليها أن تبين في صحيفة الاعتراض الأوجه الشرعية التي تستند إليها في إمتناعها عن طاعته و إلا حكم بعدم قبول إعتراضها و يعتد بوقف نفقتها من تاريخ إنتهاء معاد الاعتراض إذا لم يقدم في الميعاد . . . " يدل على أن ما تضمنته هذه المادة من أحكام في خصوص ما ينبع من دعوة الزوج لزوجه للدخول في طاعته و إعتراضها على ذلك أمام المحكمة الابتدائية إنما هو من قواعد الإختصاص و مسائل الإجراءات و من ثم تسرى على جميع منازعات الطاعة أي كانت ديانة أطرافها و إذا إلزم الحكم المطعون فيه هذا النظر و إعتد بإجراءات دعوة المطعون ضده الطاعة للعودة لمنزل الزوجية و إعتراضها على ذلك أمام المحكمة الابتدائية المختصة فإنه لا يكون قد تكب الجادة و لا أخطأ في تطبيق القانون فإن النعي عليه لهذا السبب يكون على غير أساس .

الطعن رقم ١١٦ لسنة ٥٨ مكتب قتي ٤٢ صفحة رقم ٢٠٥ بتاريخ ١٩٩١/١/١٥

من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أنه يشترط للحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها أن يتحد الموضوع و الخصوم و السبب في الدعويين فإذا تخلف أحد هذه الشروط إمتنع تطبيق قاعدة قوة الأمر المقضي . لما كان ذلك و كانت الطاعة قد إعتزضت على إعلان الطاعة الموجه إليها من المطعون ضده بتاريخ . . . بالإعتراض رقم . . . و لبست المحكمة أوجه الاعتراض و إنتهت إلى أن الحكم بعدم الإعتداد بإعلان الطاعة يخلوه من بيان مسكن الزوجية الذي يدعوا لها للعودة إليه - إلا أن

المطعون ضده عاد و وجه لها إعلاناً آخر بتاريخ . . . إعتزست عليه الطاعنة بالدعوى المطروحة و من لم يكون موضوع الإعتراض المائل مغايراً لموضوع الإعتراض الأول و لا يمنع الحكم الصادر فيه من نظر الإعتراض الثاني .

الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٥٩ مكتب قتي ٤٢ صفحة رقم ٦٤٤ بتاريخ ١٩٩١/٢/٥

— من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن السبب في دعوى التطلق طبقاً للمادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ يخالف السبب في طلب الزوجة التطلق أثناء نظر إعتراضها على دعوة زوجها لها للعودة إلى منزل الزوجية الذي تحكمه المادة ١١ مكرراً ثانياً من ذات القانون . إذ تقوم الدعوى الأولى على ضرر يقع من الزوج على زوجته بحيث لا يستطيع معه دوام العشرة بينهما ، بينما تقوم الثانية على الخلاف المستحكم بينهما . لما كان ذلك و كان القضاء برفض الدعوى الأولى لا يمنع من نظر الدعوى الثانية ، و كان لا يشترط للحكم بعدم جواز الدعوى لسابقة الفصل فيها أن يتحدد الموضوع والخصوم و السبب في الدعوتين . بحيث إذا تخلف أحد هذه الشروط إمتنع تطبيق قاعدة قوة الأمر المقضى ، و كان الثابت من الأوراق أن المطعون ضدها طلبت التطلق في الدعوى رقم ١٠١٩ لسنة ٨٥ كلى أحوال شخصية الجيزة للضرر الذي تحكمه المادة السادسة . ثم طلبت بعد ذلك التطلق في الدعوى رقم ٧٩٢ لسنة ١٩٨٦ كلى أحوال شخصية الجيزة من خلال إعتراضها على إعلان الطاعن لها للعودة إلى منزل الزوجية الذي تحكمه المادة ١١ مكرراً ثانياً بما يكون معه السبب في كل من الدعوتين مغايراً للسبب في الدعوى الأخرى ، و لا يكون الحكم الصادر برفض الدعوى الأولى حجة مانعة من نظر الثانية ، و إن إختلاف السبب في دعوى التطلق للضرر عنه في دعوى التطلق من خلال إعتراض الزوجة على دعوة زوجها لها للعودة إلى منزل الزوجية يجعل لكل من الدعوتين كياناً مستقلاً عن الدعوى الأخرى و تنفرد كل منهما بإجراءاتها ، و لا يحول اللجوء إلى إجراءات التحكيم في الدعوى الأولى دون اللجوء إليها في الدعوى الثانية متى توافرت شروطه .

— جرى قضاء هذه المحكمة على أنه إذا كان ما أورده الحكم المطعون فيه سائفاً و له أصله الثابت بالأوراق و يكفي لحمل قضائه فإن المجادلة في ذلك لا تعدو أن تكون مجادلة موضوعية فيما تستقر محكمة الموضوع بتقديره و تنحسر عنه رقابه محكمة النقض . لما كان ذلك و كان البين من حكم محكمة أول درجة المؤيد بالحكم المطعون فيه — أنه إستخلص إستحكام الخلاف بين الطاعن والمطعون ضدها من إصرار الأخيرة على الطلاق و عجز المحكمة عن التوفيق بينهما ، و هو إستخلاص موضوعي سائغ له أصله الثابت في الأوراق و يكفي لحمل قضائه بتطبيق المطعون ضدها على الطاعن.

و كان النعى بهذا السبب إذ يدور في هذا الشأن حول تعيب هذا الإستغلاص فإنه لا يعدو أن يكون جديلاً موضوعياً تنحسر عنه رقابة هذه المحكمة .

* للموضوع الفرعي : دعوى المتعة :

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ١٦٣ بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٩
و إذ خلا القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ من النص على الأثر الرجعي لأحكامه فإنه لا محل لتطبيق نص المادة ١٨ مكرراً منه على الوقائع ، و المراكز القانونية التي تمت قبل العمل به - و عملاً بالمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية - فإن إستحقاق المطلقة بعد الدخول للمصعة لاعتبرة فيه بقاء الملك و عدم زوال الحل خلال العدة من الطلاق الرجعي لأن ذلك إنما يتعلق به حقوق و أحكام خاصة و ليس منها مصعة الزوجة و إنما العبرة في إستحقاقها هي بالطلاق ذاته أيأ كان نوعه ، باعتباره الواقعة القانونية المنشئة لالتزام الزوج بها .

الطعن رقم ٥٨ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ١٠٢٦ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٢٣
إذ كانت لائحة ترتيب المحاكم الشرعية هي المرجع في قواعد الإختصاص النوعي بمسائل الأحوال الشخصية طبقاً لنص المادة ٨ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية و المحاكم المالية و كان النص في المادة ١/٦ من اللائحة على إختصاص المحاكم الجزئية بالمنازعات في "... المواد المتعلقة بالزوجية غير ما سبق " إنما يقصد به المواد التي تكون الزوجية هي سبب الحق المدعى به ، و كان سبب الحق في المتعة هو الطلاق المنصوص عليه في المادة ١٨ مكرراً من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ و المضافة بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ فإن المتعة بذلك تخرج من عداد المواد المتعلقة بالزوجة الواردة في نص اللائحة المذكورة ، لما كان ذلك و كانت المادة ١/٨ من اللائحة تعقد الإختصاص للمحاكم الابتدائية بالمنازعات التي ليست من إختصاص المحاكم الجزئية بمقتضى نص المادتين ٥ ، ٦ منها ، و كانت المصعة ليست من المسائل المنصوص عليها في هاتين المادتين فإن الإختصاص بالدعوى بها يكون معقوداً للمحكمة الابتدائية .

الطعن رقم ٧٩ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٧٣٤ بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢٤
- إذ كان الحكم المطعون فيه قد صدر حضورياً من محكمة إستئناف القاهرة في ١٩٨٥/٥/٩ و من ثم يكون قد حاز قوة الأمر المقضى تبعاً لعدم جواز الطعن فيه بطرق الطعن العادية و ذلك من قبل نشر الحكم للمحكمة الدستورية العليا القاضي بعدم دستورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ في الجريدة الرسمية في ١٩٨٥/٥/١٦ فإن صدور هذا الحكم و نشره لا يمس بحق المطعون ضدها في المتعة المقضى بها بالحكم المطعون فيه

- إذ كان توجيه اليمين إلى المظنون ضدها بالصيغة التي طلبها الطاعن غير جائز قانوناً لأنها غير منتجة في الدعوى إذ لا تنصب على حصول الطلاق برضاء من المظنون ضدها وإنما على واقعة زواجها من آخر بعد إنقضاء عدتها وهي بذاتها لا تقطع في أن طلاق الطاعن لها كان برضاها فلا ينحسم النزاع بظنهما ، فإنه على المحكمة إذا ما التفتت عن توجيه تلك اليمين .

الطعن رقم ٤٠ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ٧٥٢ بتاريخ ١٩٨٧/٥/٢٦

- المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن الاختصاص بنظر دعوى المتعة معقود للمحكمة الابتدائية لأن المتعة ليست من المسائل التي تختص بها المحكمة الجزئية والمنصوص عليها في المادتين ٥ ، ٦ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ومنها نفقة الزوجة لإختلاف المتعة عنها إذ تستحق هذه النفقة مقابل إحساس الزوج لها بينما سبب الحق في المتعة هو الطلاق المنصوص عليه في المادة ١٨ مكرر من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، والأصل في التشريع بها - وعلى ما ورد بالمذكرة الإيضاحية هو جبر خاطر المطلقة ... وفيها ما يحقق المعونة التي تقيها من الناحية المادية على نتائج الطلاق .

- المشرع الإسلامي جعل للرجل أن يوقع الطلاق ويستقل بإيقاعه فإذا تدخل القاضي في الأحوال التي يكون فيها الحكم بتطليق الزوجة على زوجها فإن فعله هذا - وعلى مذهب الحنفية يضاف إلى الزوج فكانه أطلقها بنفسه مما يسعى معه في شأن استحقاق المتعة أن يكون الطلاق من نفس الزوج أو من القاضي ونابة عنه ، ولا يغير من ذلك ما ورد في نص المادة ١٨ مكرر من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ باستحقاق الزوجة للمتعة من عبارة " إذا أطلقها زوجها لأن هذه العبارة مقرررة للوضع الشرعي من أن الطلاق ملك للزوج وحده دون سواء سواء استعمل حقه هذا بنفسه أو بمن نأب عنه نيابة شرعية مثل القاضي ، و لجوء الزوجة إلى القاضي لتطليقها على زوجها بسبب مضارته لها وثبوت هذه المضارته فيه إكراه لها على طلب التطليق لتدفع الضرر عنها بما لا يتوافر به الرضا بالطلاق

الطعن رقم ٤ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٨ صفحة رقم ١١٩٧ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢٩

إذ لم تحقق محكمة الاستئناف دفاع الطاعن ولم تعرض لمستنداته المقدمة ودلائلها وأقامت قضاءها باستحقاق المظنون عليها للمتعة على مجرد وقوع الطلاق غيائياً وهو ما لا يكفي وحده لحمل قضائها مما يوجب الحكم المظنون فيه بالقصور ويتعين نقضه

الطعن رقم ٧٥ لسنة ٥٦ مكتب فني ٣٩ صفحة رقم ١٣٧٩ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢

مفاد النص في المادة ١٨ مكرراً من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ والمضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ أن تقدير المتعة وتسيط مصاد ما هو محكوم به يدخل في سلطة محكمة الموضوع ولا رقابة

لمحكمة النقض عليها في ذلك طالما لم ينزل الحكم بها عن الحد الأدنى في تقديرها بتفقة مستتين على الأقل .

الطعن رقم ٥١ لسنة ٥٨ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ١٠٠٠ بتاريخ ١٧/٤/١٩٩٠
- لما كان المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية أخذاً بمفهوم المادة السابعة منه يسرى على المراكز القانونية التي تكونت في ظل العمل بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ الذي حكم بعدم دسوعيته طالما لم يصدر بقريرها أحكام حائزة لقوة الأمر المقضى و كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بالمتعة للمطعون ضدها على سند من أحكام القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ قد إلتم هذا النظر فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً و يكون النعى عليه بهذا السبب على غير أساس .

- إذ كان الحكم المطعون فيه قد حصل فهم الواقع في الدعوى تحصيلاً صحيحاً ثم أنزل عليه حكم المادة ١٨ مكرراً من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ الذي أعطى الزوجة المدخول بها في زواج صحيح . إذا طلقها زوجها دون رضاها و لا بسبب من قبلها - الحق في المتعة فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

- من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - إنه ، و إن كان لا تثريب على محكمة الموضوع أن تأخذ في معرض الإثبات بالقرائن إلا أن ذلك مشروط بأن تكون القرائن التي عولت عليها تؤدي إلى ما انتهت إليه و كان الثابت من الأوراق أن الطاعن تمسك أمام محكمة الاستئناف بأن طلاقه للمطعون ضدها كان بسبب من قبلها و طلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ذلك ، و إذ لم تحقق محكمة الاستئناف هذا الدفاع و أقامت قضاءها باستحقاق المطعون ضدها للمتعة على مجرد وقوع الطلاق غيابياً و هو لا يكفي وحده لحمل قضائها مما يعيب الحكم المطعون فيه بالقصور في التسيب و الإخلال بحق الدفاع .

الطعن رقم ٨٩ لسنة ٥٨ مكتب قني ٤٢ صفحة رقم ١٩٤ بتاريخ ١٥/١/١٩٩١
إقامة الحكم المطعون فيه بفرض متعة للمطعون ضدها على ما إستخلصه من أن إيقاع الطاعن طلاقه عليها غيابياً قريبة على أن هذا الطلاق قد وقع بدون رضاها و لا بسبب من قبلها و هو من الحكم إستخلاص موضوعي سائق له أصله الثابت بالأوراق و يؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها ، لما كان ذلك و كان الطاعن لم يقدم أمام محكمة الموضوع - الدليل على خلاف ما إستخلصه الحكم فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

• الموضوع الفرعي : دعوى التفقة :

الطعن رقم ٣٧٨ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٦٣٩ بتاريخ ١٩٧٨/٢/١

نصت المادة ١٢ من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ على أن " تنفذ الأحكام الصادرة فى مسائل الأحوال الشخصية وفقاً لما هو مقرر فى لائحة الإجراءات الواجب إتباعها فى تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية الصادرة فى ١٤ أبريل سنة ١٩٠٧ . " وقد جاء بمذكرته الإيضاحية أن الطريق الإدارى الذى تجيز اللائحة تنفيذ الأحكام به أيسر للمتقاضين و يكفل سرعة التنفيذ مما يتلاءم مع طبيعة الحقوق المتعلقة بالأحوال الشخصية و قد نظمت اللائحة المشار إليها فى المادة ١٩ منها الإجراءات التى تتبع فى تنفيذ الأحكام الشرعية إذا كان المحكوم عليه مستخدماً فى الحكومة فنصت على أنه " إذا كان المدين المحكوم عليه مستخدماً فى الحكومة أو من أرباب المعاشات يجوز توقيع الحجز على الجزء الجائز حجزه من ماهيته أو معاشه فى الأحوال المنصوص عليها فى القانون و يجب على الدائن فى هذه الحالة أن يقدم للمصلحة التابع لها المستخدم طلباً على الإستمارة الخاصة بذلك و يشتمل الطلب على إسم و لقب و صناعة و محل إقامة كل من الطالب و المدين و كذلك مقدار المبالغ المستحقة بالضبط إلى تاريخ الطلب و يرفق بالطلب نسخة الحكم المقتضى التنفيذ بموجبها و صورة منه " إذا كان لم يسبق إعلانه " و يعلن الحكم للمستخدم بإفادة من المصلحة يبين فيها فى الوقت نفسه الحجز الذى وقع والمبلغ الذى إبنى عليه الحجز و كذلك مقدار المبلغ المحجوز عليه و تدفع المبالغ المحجوزة عند حلول مواعيد إستحقاقها للدائن بموجب إيصال يحرر على ظهر السند " ، و تختلف إجراءات هذا الحجز عن إجراءات حجز ما للمدين لدى الغير المنصوص عليها فى المواد من ٣٢٥ من قانون المرافعات المدنية و التجارية و التى تقابلها المواد من ٥٤٣ إلى ٥٧٦ من قانون المرافعات السابق التى تم الأجراء فى ظله ، و التى يحصل الحجز وفقاً لها بموجب ورقة من أوراق المحضرين تعلن إلى المحجوز لديه و يتم الوفاء فيه بالإيداع فى خزانة المحكمة . و إذ كانت المادة ٥٧٤ من قانون المرافعات السابق - التى وردت بين المواد المنظمة لإجراءات حجز ما للمدين لدى الغير - قد جعلت مبدأ الثلاث سنوات المقررة لسقوط الحجز الواقع تحت يد إحدى المصالح الحكومية هو تاريخ إعلان الحجز لها أو تاريخ إيداع المبالغ المحجوز عليها خزانة المحكمة و كان أى من هذين الإجراءين لا وجود له فى إجراءات الحجز المنصوص عليها فى المادة ١٩ من اللائحة ، كما أن هذا الحجز بحسب الدين الذى يوقع عليه و طبيعته الدورية المتجددة - باعتباره مرتباً شهرياً - و ما يقتضيه نظام الوفاء فيه من أن يتقدم الدائن الحاجز شهرياً للجهة الحكومية المحجوز لديها لقبض التفقة المحجوز من أجلها وهو ما تحقق معه الغاية التى توخاها المشرع فى المادة ٥٧٤ من إشرطه تجديد الحجز أو إعلان

المحجوز لديه باستيفاء الحجز كصير عن رغبته في التمسك باستمراره ، فإنه يتجالي بحسب طبيعته وإجراءاته و ما توخاه الشارع فيه من التيسر على المتقاضين مع تطبيق حكم المادة ٥٧٤ من قانون المرافعات السابق و التي تقابلها المادة ٣٦٠ من قانون المرافعات المدنية و التجارية المعمول به .

الطعن رقم ٤ لسنة ٧ مجموعة عمر ٢٧ صفحة رقم ١٦٣ بتاريخ ١٩٣٧/٥/١٣
إن القضاء بنفقة مؤقتة لمستحق في وقف و تحديد قيمتها مما يدخل في سلطة القاضي الإطلاعية " pouvoir Discretionaire " فالمحكمة ليست ملزمة بإبداء ما تستد إليه في النفقة و في تقدير قيمتها

* الموضوع الفرعي : دعوى حساب بين عديم الأهلية و النقلب عنه :

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٣٦ مكتب فني ١٩ صفحة رقم ٢٩٧ بتاريخ ١٩٦٨/٢/١٤
النص في المادة ٩٧٠ من قانون المرافعات على أنه ،، لا تتبع الإجراءات و الأحكام المقررة في هذا الباب إذا إنتهت الولاية على المال و مع ذلك تظل المحكمة المرفوعة إليها المادة مختصة بالفصل في الحساب الذي قدم لها و في تسليم الأموال وفقاً للإجراءات و الأحكام المذكورة ،، و في المادة ١٠٠٨ مرافعات على أنه " تختص المحكمة المنظورة أمامها المادة دون غيرها بالفصل في حساب النائب عن عديم الأهلية أو الوكيل عن الغائب أو المدير المؤقت " ، مؤداهما - و على ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن لمحاكم الأحوال الشخصية في مواد الحساب بين عديم الأهلية و النائب عنه اختصاصاً أصيلاً في نظر الحساب تنفرد به مانعاً لأى جهة أخرى من نظره ، فلها في سبيل الفصل في الحساب الذي يقدمه النائب عن عديم الأهلية ما لأى محكمة مدنية عند النظر في حساب يقدمه و كيل عن موكله ، و أنه متى بلغ القاصر من الرشد فلا يكون لمحكمة الأحوال الشخصية ولاية إلا في بحث ما قدم لها من حساب عن مدة سابقة على إنتهاء الوصاية .

* الموضوع الفرعي : دعوى ملكية أعيان التركة :

الطعن رقم ٨ لسنة ٢٥ مكتب فني ٧ صفحة رقم ٤٤٠ بتاريخ ١٩٥٦/٢/٢٩
- إذا كانت محكمة الأحوال الشخصية قد إستعرضت النزاع الذي أثير حول ملكية بعض أعيان التركة و إنتهت إلى وجوب إدراجها في قائمة الجرد لإنها لا تكون قد جاوزت ولايتها . ذلك أن المحكمة لا تصدق على قائمة الجرد إلا بعد التحقق من صحة بياناتها و مقتضى هذا التحقق أن يكون على المحكمة تمحيص كل زعم و تقدير أى نزاع يعرض عليها في هذا الخصوص سواء كان المنازع هو الوصى أو الغير . فإذا رأت عند التصديق على قائمة الجرد أن المنازعة القائمة بشأن عنصر من عناصرها غير

جديدة قررت إدراج المال أو الدين بالقائمة دون أن يعتبر قرارها فاصلاً في النزاع القائم على الملكية أو على صحة الدين

- مفاد نص المادة ١٠٠٨ من قانون المرافعات أن لمحاكم الأحوال الشخصية في مواد الحساب بين عديم الأهلية والنائب عنه إختصاصاً أصيلاً في نظر الحساب تفرد به مانعاً لأي جهة أخرى من نظره . فلها في سبيل الفصل في الحساب الذي يقدمه النائب عن عديم الأهلية ما لأي محكمة مدنية عند النظر في حساب يقدمه وكيل عن موكله إذا دفعت الدعوى أمامها بأى دفع . إذ ليست مهمتها قاصرة على مناقشة أرقام الحساب و تمحيصها بل تتناول أيضاً كل دفع يتمسك به المدعى عليه سعيّاً وراء حسم الخصومة أو تحديد مستويله أو لأى سبب آخر .

• الموضوع الفرعى : سرية الجلسات :

الطعن رقم ١٤ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ٤٢٦ بتاريخ ١٩٧٨/٢/٨
مفاد المادتين ٨٧١ ، ٨٧٨ من الكتاب الرابع من قانون المرافعات أن المشرع أوجب نظر الدعاوى المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية للأجانب في غرفة مشورة ، و قد أفصحت المذكرة الإيضاحية للقانون ١٢٦ لسنة ١٩٥١ الذى أضاف الكتاب الرابع إلى قانون المرافعات ، بأنه ينظر المحكمة الطلب في غرفة مشورة تتوافر بذلك السرية الواجبة لمسائل قد تكون أولى المسائل بذلك ، مما مفاده أنه يقصد بغرفة المشورة عقد الجلسة سرية بالنظر لأن قضايا الأحوال الشخصية تدور حول حالة الشخص و أهليه و نظام الأسرة ، و هى كلها مسائل يجب أن تعرض فى أضيق نطاق و ألا تلوك الألسن ما يدور فيها ، و لذا إقتضت إرادة المشرع وجوب نظرها فى غير علانية ، و لما كان هذا الإجراء يتعلق بنظم التقاضى الأساسية و يتصل بالنظام العام فإنه يترتب على مخالفته بطلان الأحكام الصادرة فى هذه الدعاوى . يؤيد هذا النظر أن الأصل فى الجلسات أن تكون علنية و أن تجرى المرافعة فيها علناً ، و لما لهذه القاعدة الأصلية من أهمية بالغة و لما فيها من ضمان حقوق الدفاع المقدسة لم يكف المشرع بالنص عليها فى المادة ١٠١ من قانون المرافعات الواردة فى الأحكام العامة بل ضمنها دساتير الدولة المتعاقبة و آخرها المادة ١٦٩ من دستور جمهورية مصر العربية فى سنة ١٩٧١ لتكون بعيدة عن إمكان العبث بها ، فإذا ما عنى المشرع بإيراد وجوب السرية فى أحوال معينة فإنها فى حدود هذا النطاق تعتبر من القواعد الأساسية فى المرافعات التى تصم الحكم عند تخلفها بالبطلان دون حاجة إلى النص عليه صراحة ، و دون إمكان القول فى شأنها بتحقيق الغاية من الإجراء فى معنى المادة ٢٠ من قانون المرافعات . يظهر هذا القول أن المادتين ٨٦٩ ، ٧٨٠ الوارديتين فى الكتاب الرابع من قانون

المرافعات و اللتين أبقي عليهما قانون المرافعات الحالي رسماً طريقاً لرفع الدعوى في مسائل الأحوال الشخصية للأجانب يخالف الطريق المعتاد في كل الدعاوى المنصوص عليها في المادة ٦٣ و ما بعدها فلا تعلن عريضة الدعوى فيها إلى الخصم و إذا تولى قلم الكتاب إعلانها إلى المدعى عليه على نماذج خاصة روعي الإقتصار فيها على ذكر موجز الطلب إمعاناً في السرية و حفاظاً على الحرامات و الأسرار . لما كان ما تقدم و كان النزاع في الدعوى يدور حول ثبوت نسب صغيرة تدعى زوجة مصيرية لثبوت لأب كويتي الجنسية ، و بهذه المثابة يتعلق هذا النزاع بمسألة من مسائل الأحوال الشخصية للأجانب مما كان يوجب عقد الجلسة سرية ، و كان الثابت من محاضر الجلسات أن الإستئناف نظر في جلسات علنية فإن الحكم يكون مشوباً بالبطلان .

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٤٨ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ١٣٠٦ بتاريخ ١٩٨٠/٥/٧
النص في المادة ٨٧١ من قانون المرافعات على أنه " تنظر المحكمة في الطلب متعقدة في غرفة المشورة بحضور أحد أعضاء النيابة العامة و تصدر حكمها علناً " يدل على وجوب نظر دعاوى الأحوال الشخصية في غير علانية ، و كان يترتب على مخالفة ذلك - و على ما جرى به قضاء محكمة النقض البطلان و كانت المادة ٣٢٢ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية تقضي بسريان جميع القواعد المستأنفة . و كان يبين من صور محاضر جلسات محكمة أولى و ثاني درجة أن الدعوى نظرت أمامها في جلسات علنية فإن كلا من حكميها يقع باطلاً .

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ١٥٠٧ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٨
مفاد المادتين ٨٧١ ، ٨٧٨ من قانون المرافعات السابق الواردتين في الفصل الثاني من الباب الأول من الكتاب الرابع منه -و الذي أبقي عليه قانون المرافعات الحالي - أن المشرع أوجب نظر الدعاوى المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية في غرفة المشورة أى في جلسة سرية على أن يصدر الحكم علناً و مخالفة هذه القاعدة الأساسية - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يترتب عليه البطلان .

الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٥٩ مكتب فني ٤٢ صفحة رقم ٣٩٨ بتاريخ ١٩٩١/٢/٥
المقرر في قضاء محكمة النقض أن مفاد المادتين ٨٧١ و ٨٧٨ من الكتاب الرابع من قانون المرافعات أن المشرع أوجب نظر الدعاوى المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية في غرفة مشورة و مؤدى هذا أن يكون نظر هذه الدعاوى في جلسات سرية لأنها تدور حول حالة الشخص و أهليته و نظام الأسرة و هي كلها يجب أن تعرض في أضيق نطاق و ألا تلوك الألسن ما يدور حولها ، لما كان ذلك و كان البين من محاضر جلسات محكمة الإستئناف أن جلسة . . . و إن عقدت في علانية إلا أن المرافعة فيها لم تتناول مسائل متعلقة بالأحوال الشخصية الخاصة بأى من طرفي النزاع و كانت بقية محاضر الجلسات التي

تداولت فيها الدعوى و دارت فيها المرافعة بينهما قد خلت مما يقيد إنعقادها في علانية مما يتحقق معه السرية المطلوب توافرها عند نظر الدعوى أمام محكمة الاستئناف .

*** الموضوع الفرعي : سلطة السفير في القضاء :**

الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٨ مكتب قني ٢٥ صفحة رقم ٩٧٩ بتاريخ ١٩٧٤/٦/٥

السفير لا يملك مباشرة حق القضاء على مواطنيه الموجودين على إقليم الدولة المعتمد لديها و هو في مقام الشهادة أمام المحاكم في أمر بين زوجين كغيره من أفراد الناس ، فلا تغني صفته عن وجوب توافر نصاب الشهادة .

*** الموضوع الفرعي : سماع دعوى الطلاق :**

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٢٩ مكتب قني ١٣ صفحة رقم ٦٦٢ بتاريخ ١٩٦٢/٥/٢٣

التنازع في موضع الخفاء غفر . و إذ كان الطلاق مما يخفى على الزوجة فإن دعواها به تكون مقبولة رغم الإقرار بالزوجة .

*** الموضوع الفرعي : شروط ثبوت المسجنية :**

الطعن رقم ٣٤٥ لسنة ٣٢ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ٢٠٣٩ بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٢٩

يشترط في المسجد - على أرجح الأقوال في مذهب أبي حنيفة - خلوصه لله تعالى و إنقطاع حق العبد عنه فإن كان علواً تحته سفلى مملوك أو كان سفلاً فوقه علو مملوك فلا يصير مسجداً لأنه لم يخلص لله لتعلق حقوق العباد به بغير الصلاة فيه و لأن في وجود مسكن أو مستغل فوقه أو تحته ما يتنافى تعظيمه و على هذا لا يخرج من ملك صاحبه و لو جعل بابه إلى الطريق العام وعزله عن مسكنه فله أن يبيعه و إذا مات يورث عنه . و ليست العبارة في ثبوت المسجنية للمكان بقول وزارة الأوقاف و إنما يانطبق شروط المسجد عليه بحسب أرجح الأقوال في مذهب أبي حنيفة .

*** الموضوع الفرعي : طلاق :**

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٢٨ مكتب قني ١١ صفحة رقم ٤٧١ بتاريخ ١٩٦٠/٦/٢٣

- نص المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على أن الطلاق المقترن بالعدد لفظاً أو إشارة لا يقع إلا واحدة - يشمل الطلاق المتتابع في مجلس واحد - لأنه مقترن بالعدد في المعنى وإن لم يوصف لفظ الطلاق بالعدد ، يؤكد ذلك ما ورد في المذكرة الإيضاحية من أن الطلاق شرع على أن يوقع على دفعتين متعديتين و أن الآية الكريمة " الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان "

تكاد تكون صريحة في أن الطلاق لا يكون إلا مرة بعد مرة و أن دفعات الطلاق جعلت ثلاثاً ليحرب الرجل نفسه بعد المرة الاولى و الثانية و يروضها على الصبر و الاحتمال و لتجرب المرأة نفسها أيضاً حتى إذا لم تعد التجارب و وقع الطلاق بعد الطلقة الثالثة علم إنه ليس في البقاء خير و أن الانفصال البات بينهما أحق و أولى .

- لما كان الطلاق المتتابع دفعه واحدة لا يقع إلا طلقة واحدة ، فإن إستاد الحكم المظعون فيه إلى شهادة الشهود باستمرار الحياة الزوجية حتى وفاة الزوج ، يكون مؤداه أن الحكم قد إتخذ من هذه الشهادة دليلاً على حصول مراجعة الزوج لزوجته بعد هذا الطلاق الذي يعتبر رجعي ، و ليس في ذلك ما يعتبر مخالفاً للقانون طالما أن الرجعة تكون بالقول أو بالفعل ، و من ثم يكون الحكم قد إستند في إثبات الزوجية إلى دليل مقبول .

الطعن رقم ٩ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ١٠٤٥ بتاريخ ١٣/١١/١٩٦٣

الطلاق البائن بينونة صغرى يستوى مع الطلاق البائن بينونة كبرى في المنع من الميراث شرعاً .

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٧٨٢ بتاريخ ٣/٢/١٩٦٦

طبقاً للمادة الثامنة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية أصبحت دعاوى النسب في غير الولف و الطلاق و الخلع و المبرأة " و الفرقة بين الزوجين بجميع أسبابها " من اختصاص المحاكم الابتدائية بعد أن كانت وفقاً للمادة السادسة من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية من اختصاص المحاكم الجزئية .

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٧٥١ بتاريخ ٧/٥/١٩٦٩

المبرأة الدالة بلفظها الصريح على حل رباط الزوجية متى صدرت من زوج هو أهل لإيقاع الطلاق و صادفت محلاً ، يقع بها الطلاق فور صدورهما ، و يكون طلاقاً مستقلاً قائماً بذاته و لا يغير من ذلك ما إقترن بها من أنها تأييد لطلاق سابق إذ ليس من شأن هذه الإضافة أن تحول دون تحقيق الأثر الفوري المترتب عليها شرعاً .

الطعن رقم ١١ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٥٢٦ بتاريخ ٢/٢/١٩٧٤

- يشترط فيما يقع به الطلاق أن يصدر ممن يملكه ، ما يفيد رفع القيد الثابت بالزواج الصحيح بلفظ الطلاق أو ما يقوم مقامه حالاً بالطلاق البائن ، أو مآلاً بالطلاق الرجعى إذا لم تعقب الرجعة أثناء العدة على أن يصادف محلاً لوقوعه ، و يقع الطلاق باللفظ الصريح قضاء و ديانة دون حاجة إلى نية الطلاق .
- المنصوص عليه شرعاً أن الإقرار بالطلاق كاذباً يقع قضاء لا ديانة ، و أن الرجل إذا سئل عن زوجته فقال أنا طلقتها و عدت عنها ، و الحال أنه لم يطلقها ، بل أعبر كاذباً ، فإنه لا يصدق قضاء - فى إدعائه أنه أعبر كاذباً - و يدين فيما بينه و بين الله تعالى . و لما كان يمين من الإطلاع على الإقرارات

الثلاثة المنسوبة للمتوفى و التي كانت تحت نظر محكمة الموضوع - و هي الإقرارات المؤرخة ١٩٥٧/٣/٢٨ و ١٩٥٨/٨/٩ و الثالث ورد بالحكم الصادر بتاريخ ١٩٥٩/١٢/٢٩ فى دعوى النفقة التى أقامتها الطاعنة و هي الزوجة الأخرى للمتوفى - أن ألفاظ الطلاق الصريح و الإقرارات بالطلاق المنسوبة إلى المتوفى ، يقع بها الطلاق طبقاً للتصوص الفقهية ، و هو طلاق وقع لاحقاً على مراجعة المتوفى للمطعون عليها - الزوجة الأولى - بتاريخ ٣ من أكتوبر ١٩٣٤ المثبتة بأسفل إشهاد الطلاق المؤرخ ١٣ من سبتمبر ١٩٣٤ ، و هذه الألفاظ و الإقرارات منبئة الصلة بما تضمنه الإقرارات المؤرخان ٢٨ من مارس ١٩٥٧ و ٩ من أغسطس ١٩٥٨ من عبارات أخرى تشير إلى الإخبار عن الطلاق الرسمى الصادر بتاريخ ١٣ من سبتمبر ١٩٣٤ ، فلا محل من بعد لإستناد الحكم إلى أقوال شهود المطعون عليها - فى إثبات قيام الزوجية حتى وفاة المورث - لما كان ذلك و كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر و جرى فى قضائه على أن الإقرارات المذكورة المنسوبة إلى المتوفى لا تعتبر إنشاء لطلاق ، بل هى إخبار عن الطلاق الذى أوقعه على المطعون عليها بالإشهاد الشرعى المؤرخ ١٣ من سبتمبر ١٩٣٤ ، و أن الإخبار يحتمل التصديق و التكذيب و أن قوله فى الإقرارات الثلاثة بأنه لم يراجعها يكذبه أنه راجعها بعد هذا الطلاق بتاريخ ٣ من أكتوبر ١٩٣٤ ، و رب الحكم على ذلك أن المطعون عليها بقيت زوجة له حتى تاريخ وفاته و تروث فى تركته فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

لقطن رقم ١ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٢٩٧ بتاريخ ١٩٧٥/١/٢٩

إذ بين من الرجوع إلى الأوراق أن الطلاق الذى تم بين والدة الطاعن و مورث المطعون بتاريخ ١٩٤٤/٥/٧ كان طلاقاً نظير الإبراء من مؤخر الصداق و نفقة العدة فيكون الطلاق باتناً طبقاً للمادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ التى تنص على أن كل طلاق يقع رجعيّاً إلا المكمل للثلاث ، و الطلاق قبل الدخول و الطلاق على مال .

لقطن رقم ١٥ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٤٦ بتاريخ ١٩٧٦/١/٧

مؤدى نص المادة ٣/١١ من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ أن المشرع الوضعى قرر أخذاً بالمذهب الحنفى ، أن من كان مريضاً مرض موت و طلق إمراته باتناً بغير رضاها و مات حال مرضه و الزوجة لا تزال فى العدة ، فإن الطلاق الباتن يقع على زوجته و يثبت منه من حين صدوره لأنه أهمل لايقاعه ألا أنها تروث مع ذلك بشرط أن تكون أهلاً لارثة من وقت إبانته إلى وقت موته رغم أنه المطلقة باتناً لا تروث لإنقطاع العصمة بمجرد الطلاق ، إستناد إلى أنه لما أبانها حال مرضه اعتبر إحتياطياً فإراً و هارباً فبرد عليه قصده لها و يثبت لها الإرث .

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٤٥ مكتب قتي ٢٨ صفحة رقم ١٢٨٨ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٢٥

إذ كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن عبارة الطلاق المقترن بالعدد لفظاً أو إشارة بالتطبيق للمادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ يشتمل الطلاق المتتابع في مجلس واحد لأنه مقترن بالعدد في المعنى وإن لم يوصف لفظ الطلاق بالعدد ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن إقرار الطاعن بطلاق المطعون عليها كان مجرداً عن العدد لفظاً أو إشارة ولم يكن طلاقاً على مال وليس مكماً للثلاث وحصل بعد الدخول فإنه لا يقع به إلا واحدة ويكون طلاقاً رجعيّاً ، ولا عبرة بوصف الطلاق الذي يرد على لسان أحد الزوجين .

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٤٨ مكتب قتي ٣١ صفحة رقم ٥٠٠ بتاريخ ١٩٨٠/٢/١٣

- المقرر في فقه الحنفية الواجب به وفقاً لنص المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أن طلاق الغضبان لا يقع إذا بلغ به الغضب مبلغاً لا يدرى منه ما يقول أو يفعل أو وصل به إلى حالة من الهذيان يغلب عليه فيها الإضطراب في أقواله أو أفعاله وذلك لإفقاده الإرادة والإدراك الصحيحين ولما كان تقدير توافر الأدلة على قيام حالة الغضب هذه هو مما يدخل فيما لمحكمة الموضوع من سلطة تقدير الدليل في الدعوى فلا تخضع بصده لرقابة محكمة النقض طالما كان إستخلاصها سائغاً وكان لا يوجد معيار قطي أو غير قطي للمدة التي يستغرقها الغضب تبعاً لضاوت مداه ومدى التأثير به بالنسبة لكل حالة.

- لا يكفي لبطان طلاق الغضبان أن يكون معته الغضب بل يشترط أن تصاحب حالة الغضب المؤثرة إيقاع الطلاق حتى تنتج أثرها على إرادة المطلق .

الطعن رقم ٥٤ لسنة ٥٤ مكتب قتي ٣٦ صفحة رقم ٥٠١ بتاريخ ١٩٨٥/٢/٢٦

الطلاق شرعاً هو حل رابطة الزوجية الصحيحة بلفظ الطلاق الصريح أو عبارة تقوم مقامه تصدر ممن يملكه وهو الزوج أو نائبه .

الطعن رقم ١٦ لسنة ٥٧ مكتب قتي ٤٠ صفحة رقم ٧٦٢ بتاريخ ١٩٨٩/٧/١٨

النص في المادة ٣/١١ من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ على أن " وتعتبر المطلقة بانناً في مرض الموت في حكم الزوجة إذا لم ترض بالطلاق ومات المطلق في ذات المرض وهي في عدته " يدل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المشرع الوضعي قرر أخذاً بالمذهب الحنفي أن من كان مريضاً بمرض الموت و طلق أمراته بانناً بغير رضاها ومات حال مرضه والزوجة لا تزال في العدة ، فإن الطلاق البائن يقع على زوجته ويثبت منه من حين صدوره فإنه أهل لإيقاعه ، إلا أنها ترثه مع ذلك بشرط أن تكون أهلاً لإرثه من وقت إبانها إلى وقت موته ، رغم أن المطلقة بانناً لا ترث لإقطاع

العصمة بمجرد الطلاق إستناداً إلى أنه لما أبانها حال مرضه - إحتياطياً - فارقاً هارباً فيرد عليه لصدته ، و ثبت لها الإرث .

الطعن رقم ٨١ لسنة ٦ مجموعة عمر ٤٢ صفحة رقم ١٧٨ بتاريخ ١٩٣٧/١/٢٨
إن ركن الطلاق على مال " الذي هو عقد الطلاق بعوض " هو الإيجاب و القبول بلفظ الطلاق معلقاً على المال المسمى بين الزوجين . و لذلك كان مجرد الإتفاق على الطلاق و بدله في مجلس واحد بدون حصول الإيجاب و القبول على الصورة الشرعية المتقدمة الذكر لا يعتبر طلاقاً مستوجباً لزوم المال على الزوجة . فالحكم الذي يعتبر أن الإيجاب و القبول الشرعيين لوقوع الفقرة بين الزوجين و استحقاق الزوج للعوض قد حصل على أساس ما تم بينهما على ما ينهي أن تبدل الزوجة من المال لزوجها لطلبها عليه و تنفيذ هذا الإتفاق بإيفائها بعض المال المتفق عليه و تسليمه بيأليه سندات إذنية إلخ . لا على أساس ما دون في وثيقة الطلاق من أن الخلع قد وقع على الإبراء من مؤخر الصداق و نفقة العدة هو حكم مخالف للقواعد الشرعية الواجب الأخذ بها في هذا الموطن و يعين نقضه .

*** الموضوع للرجعى : طلاق رجعى :**

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٦٦٢ بتاريخ ١٩٦٢/٥/٢٣
الطلاق و الرجعة مما يستقل به الزوج إن شاء راجع و إن شاء فارق ، أما العدة فمن أنواعها و أحوال الخروج منها و إنتقالها ما تفرد به الزوجة و إلتمتها الشرع عليه .

الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٣٧٦ بتاريخ ١٩٧٥/١١/٥
- لئن كانت الرجعة عند الحنفية - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - و هى إستدامة ملك النكاح بعد أن كان الطلاق قد حذده بانتهاه العدة ، و هى ليست بإنشاء لعقد زواج بلى إمتداداً لزوجية قائمة و تكون بالقول أو بالفعل ، إلا أنها حق ثابت مقرر للزوج وحده دون سواه و لا يملك إسقاطه و لا يشترط لصحتها رضا الزوجة أو علمها بها ، و لو بدر من الزوجة ما يفيد الرجعة ، فلا تكون ثمة مراجعة لأنها حق للزوج لا لها .

- مجرد عودة الزوجة إلى منزل الزوجية في فترة العدة دون إعتراض من زوجها لا يعتبر رجعة ، لأن حكم الطلاق الرجعى لا يؤثر على قيام الزوجية ما دامت الزوجة في العدة ، فيحق لها البقاء في البيت الذى تسكن فيه زوجها قبل الطلاق .

• الموضوع الفرعي : طلاق للزواج بأخرى :

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٥٢ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ١٢٨٥ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٢٤
مفاد النص في المادة ٦ مكرراً من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ أن مجرد إتمام الزواج الجديد يعتبر ضرراً يجوز للزوجة الأولى أن تلجأ إلى القضاء طالبة التطلق من زوجها إلى إثبات قصد الإضرار لدى الزوج أو السماح له بإثبات أن ضرراً ما لم يلحق بالزوجة ذلك أن الضرر في هذه الحالة مفترض بحكم القانون ولا يقبل إثبات العكس .

الطعن رقم ٤٢ لسنة ٥٣ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٥٧٣ بتاريخ ١٩٨٥/٤/٩
النص في الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٦ مكرراً من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ على أنه " ويعتبر إضراراً بالزوجة إضرار زوجها بأخرى بغير رضاها ... و يسقط حق الزوجة في طلب التفريق بمعنى سنة من تاريخ عملها بقيام السبب الموجب للضرر ما لم تكن قد رضيت بذلك صراحة أو ضمناً " مفاده أن المشرع قد ألقم بهذا النص قرينة قانونية لصالح الزوجة التي في عصمة زوجها مؤداها أن إقراره بأخرى بغير رضاها يعتبر إضراراً بها و عليها من إثبات هذا الضرر متى طلبت التفريق لأجله و إذا لم يقض القانون بعدم جواز نقض هذه القرينة فإن للزوج إسقاط دلالتها بإثبات رضا زوجته بزواجه الجديد و هو مما يجوز إثباته بالبينة .

الطعن رقم ٤٥ لسنة ٥٤ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٣٩٨ بتاريخ ١٩٨٥/٢/١٢
النص في المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المقصود بالضرر الموجب للتفريق هو إيذاء الزوج زوجته بالقول أو بالفعل إيذاء لا يليق بمثلها بحيث تعتبر معاملته لها في العرف معاملة شاذة تشكو منها المرأة و لا ترى الصبر عليها .

الطعن رقم ٢١ لسنة ٥٥ مكتب فني ٣٧ صفحة رقم ٤٣٥ بتاريخ ١٩٨٦/٤/١٥
النص في المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على أنه " إذا أدعت الزوجة إضرار الزوج بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما يجوز لها أن تطلب من القاضي التفريق و حيثئذ يطلقها القاضي طليقة بائنة إذا ثبت الضرر و عجز عن الإصلاح بينهما " يدل و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن المشرع اشترط للحكم بالتطلاق في هذه الحالة أن يثبت إضرار الزوج بزوجه بما لا يستطاع معه دوام العشرة و أن يعجز القاضي عن الإصلاح بينهما .

* الموضوع الفرعي : طلاق للضرر :

الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٤٨٢ بتاريخ ١٨/٤/١٩٦٢

إشترط الشارع للقضاء بالتطليق ثبوت الضرر بما لا يستطاع معه دوام العشرة و عجز القاضى عن الإصلاح بين الزوجين . وإذا كان يبين من الحكم و محضر الجلسة أن المحكمة ناقشت الطرفين و عجزت عن الإصلاح بينهما و أصرت الزوجة على طلب التطليق و ثبت لدى المحكمة إضرار الزوج بزوجه إضراراً لا يستطاع معه دوام العشرة و استدلت على ذلك بأدلة ماثقة مما يستقل بتقديره قاضى الموضوع فإنه لا يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ١٩ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٦٩٧ بتاريخ ٢٩/٢/١٩٦٧

النص فى المادة ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض أحكام الأحوال الشخصية على أنه " إذا ادعت الزوجة إضرار الزوج بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما يجوز لها أن تطلب من القاضى التفريق " يدل على أن معيار الضرر الذى لا يستطاع معه دوام العشرة و يجوز التطليق هو معيار شخص لا مادى .

الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٩٧٩ بتاريخ ٥/٦/١٩٧٤

تقضى المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التى أحالت إليها المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، بأن تصدر الأحكام طبقاً للمدون فى هذه اللائحة و لأرجح الأقوال فى مذهب أبى حنيفة فيما عدا الأحوال التى ينص فيها قانون المحاكم الشرعية على قواعد خاصة فتصدر الأحكام طبقاً لها و إذا كان المشرع بعد أن نقل حكم التطليق للضرر من مذهب مالك ، لم يحل فى إثباته إلى هذا المنهج كما لزم ينص على قواعد خاصة فى هذا الشأن ، فيتعين الرجوع فى قواعد الإثبات المتصلة بذات الدليل إلى أرجح الأقوال فى مذهب أبى حنيفة عملاً بما تنص عليه المادة ٢٨٠ مאלفة الذكر فتكون البينة من رجلين أو من رجل و امرأتين فى خصوص التطليق للضرر .

الطعن رقم ١٦ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٩٧٩ بتاريخ ٥/٦/١٩٧٤

- لما كانت الطاعنة قد أقامت دعواها ضد المطعون عليه طلب تطليقها منه طلاقاً بآئنة للضرر عملاً بحكم المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، و كان ما أضافه الطاعنة أمام محكمة الاستئناف من أن المطعون عليه أمتنع عن الإنفاق عليها بعد أن تزوجها ، يعد طلباً جديداً يختلف فى موضوعه عن الطلب الأول ، لأن الطلاق يسبب عدم الإنفاق يقع رجعيّاً ، و له أحكام مختلفة أوردتها المواد ٤ ، ٥ ، ٦ ، من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٥ ، و بالتالى فلا يجوز قبول هذا الطلب الجديد أمام محكمة الاستئناف ، عملاً بما تقضى به المادة ٣٢١ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية من أنه لا يجوز للخصوم أن يقدموا فى الاستئناف طلبات

بدعاوى جديدة غير الدعاوى الأصلية ، إلا بطريق الدفع للدعوى الأصلية ، و هي من المواد التى أبقي عليها القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ . لما كان ذلك فإن النعى على الحكم المطعون فيه بأنه لم يرد على طلب التطبيق لعدم الإنفاق يكون غير منتج .

- إذ كان الثابت فى الدعوى أن المطعون عليه - الزوج - قدم بين مستنداته إلى محكمة الموضوع تقريراً من مستشفى فيها علق عليه بأن الطاعة - زوجته - كانت حاملاً منه قبل أن يعقد عليها ، و أنه أحبها ووقف منها موقف الرجل ، لأنه كان فى إستطاعته ألا يتزوجها ، كما قدم شهادتين من رجال الشرطة بالنمسا بأن الطاعة كانت تقيم معه قبل الزواج فى مسكن واحد ، و ذلك ردأ على إدعائها بأنها لم تدرس أغلاقه الدراسة الكافية قبل الزواج ، و قد تمسكت الطاعة أمام محكمة الموضوع بأن هذا القذف الشائن من المطعون عليه فى حقها كان تنفيذاً لوعيده أمام السفير المصرى بالنمسا بأنه سيستخدم كل وسيلة للتشهير بها لو أقامت عليه دعوى بالطلاق ، و أن هذا يكفى لإثبات الضرر بما لا يمكن معه إستدامة العشرة . و لما كانت العبارات التى أوردها المطعون عليه على النحو السالف البيان لا يستلزمها الدفاع فى القضية التى رفعتها عليه الطاعة بطلب تطبيقها منه للضرر ذلك أن مجرد قول الطاعة بأن فترة الخطبة كانت من القصر بحيث لم تسمح لها بالعرف على أخلاق المطعون عليه ، كما أن رغبته فى التدليل على حبه لها ووقوفه منها موقف الرجل ، لم يكن يستلزم أن يتهمها فى خلعها وعفتها مدعياً بأنها كانت على علاقه غير شرعية به ، و حملت منه قبل الزواج . لما كان ذلك و كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى أن تلك العبارات يقتضيها حق الدفاع فى الدعوى فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه . و إذ كان الموضوع صالح للفصل فيه ، و كان ما نسبته المطعون عليه إلى الطاعة على الوجه المتقدم ينطوى على مضارة لا يمكن مع وجودها إستدامة العشرة الزوجية بينهما ، فإنه يحسن القضاء بتطبيق الطاعة من المطعون عليه طلاقه بآنة للضرر عملاً بحكم المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ .

الطعن رقم ٤٦ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٣٧٩ بتاريخ ١٩٧٤/٢/٢

- النص فى المادة " السادسة " من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض أحكام الأحوال الشخصية ، يدل على أن من حق الزوجة أن ترفع دعوى جديدة تطلب فيها التطبيق لذات السبب و هو الضرر ، على أن تستند فى ذلك إلى وقائع مغايرة لتلك التى رفعت الدعوى الأولى على أساسها . لما كان ذلك و كان البين من الحكم المطعون فيه أن الموضوع مختلف فى الدعويين ، لأن الدعوى الأولى رفعت عن الوقائع السابقة عليها ، أما الدعوى الماثلة فهى عن واقعة أخرى إستجدت بعد صدور الحكم فى الدعوى الأولى إذ حدثت عند إنصراف المطعون عليها عقب نظر الإستئناف المرفوع عن دعوى

الطاعة ، و لما كان من حق المطعون عليها أن ترفع دعواها بالتطليق عن هذه الواقعة الجديدة لدفع عن نفسها الضرر الذى إدعت أثناء قيام الحياة الزوجية دون أن يلزم لذلك أن تكون مقيمة مع زوجها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى السابقة الفصل فيها لا يكون قد خالف القانون .

- مفاد نص المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ أنه إذا كررت الزوجة شكواها طالبة التطليق لإضرار الزوج بها بعد رفض طلبها بالتفريق و لم تثبت ما تشكو منه ، فإنه يصح أن يعث القاضي حكيم على النحر المبين بالمواد من ٧ إلى ١١ من القانون المذكور ، و هو حكم مأخوذ من مذهب الإمام مالك فى أحكام الشقاق بين الزوجين . و لما كان الثابت أن المطعون عليها أقامت دعواها الأولى طالبة التطليق للضرر ، و قضى برفضها نهائياً لمجزها عن الإثبات ثم أقامت دعواها الحالية بنفس الطلبات و قضى فيها إبتدائياً بالتطليق ، و لما كانت محكمة الإمتئناف بعد أن ألغت حكم محكمة أول درجة بالتطليق - لعدم الإطمئنان إلى أقوال شهود المطعون عليها - قد عصت فى نظر الدعوى و قضت بعث الحكمين تطبيقاً لما يوجب القانون على النحر سائل البيان ، التى على الحكم يكون فى غير محله - مؤدى نصوص المواد الثامنة و التاسعة و العاشرة و الحادية عشر من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ أن المشروع غول الحكمين أن يعرفاً أسباب الشقاق بين الزوجين و يبدلاً جهدهما فى الإصلاح فإن أمكن على طريقة مينة قرارها و إذا عجزاً عن الإصلاح و كانت الإساءة من السزوج أو الزوجين معاً أو جهل الحال و لم يعرف من أى جانب كانت الإساءة قرراً التفريق بينهما بطلاقاً ثانية وإذا اختلف الحكمان أمرهما القاضي بمعاودة البحث ، فإن استمر الخلاف بينهما حكم غيرهما و على الحكمين أن يرفعا إلى القاضي ما يقرران ، و على القاضي أن يحكم بمقتضاه . و هذه الأحكام مستمدة من فقه المالكية و من المنصوص عليه فيه أن الحكمين طريقهما الحكم لا الشهادة و لا الوكالة و لو كان من جهة الزوجين لأن الحكم فى اللغة هو الحاكم ، فإن إضفاً الحكمان نفذ حكمهما ووجب على الحاكم إمضاؤه من غير تعقيب و لو خالف مذهبه ، و إن اختلفاً فطلق أحدهما و لم يطلق الآخر ، فلا يكون هناك فراق لأن إلى كل واحد منهما ما إلى صاحبه بإجماعهما عليه . و لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الحكمين الآخرين ، كسابقهما اختلفاً و لم يقرراً بجهل الحال ، و كان يصح إزاء اختلافهما أن تكلفهما المحكمة بمعاودة البحث تطبيقاً لحكم المادة العاشرة من القانون ، و إذ إستنتج الحكم جهل الحال من إختلاف الحكمين ، و قضى بتطليق المطعون عليها مع أن المشرع ترك للحكمين بجهل الحال و بالتفريق بين الزوجين تبعاً لذلك ، على أن يحكم القاضي بالتطليق حسبما قراره

عمالاً بحكم المادتين التاسعة والحادية عشر من القانون ، لما كان ما تقدم لإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون

الطعن رقم ١٨ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٣٧٨ بتاريخ ١٢/٢/١٩٧٥
المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ التي تشترط للقضاء بالتطليق ثبوت الضرر بما لا يستطاع معه دوام العشرة و عجز القاضي عن الإصلاح بين الزوجين ، جاءت خلواً من وجوب معول الزوجين بشخصهما أمام المحكمة ، و إذ كان البين من الصورة الرسمية لمحضر جلسة أول أبريل سنة ١٩٧٠ أمام محكمة أول درجة إن كلا من الطاعن و المظعون عليه قد أناب عنه وكيلاً مفوضاً بالصلح و أن وكيل المظعون عليها رفضه على حين قبله وكيل الطاعن ، فإن ذلك يكفي لإثبات عجز المحكمة عن الإصلاح بين الزوجين

الطعن رقم ١٧ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ١٤٩٩ بتاريخ ٢٦/١١/١٩٧٦
- من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ أنه إذا ادعت الزوجة على زوجها إضراره بها و أقامت دعوى بتطليقها منه و رفضت دعواها لمعجزها عن إثبات الضرر ، فإن من حقها أن ترفع دعوى جديدة تطالب فيها بالتطليق لذات السبب و هو الضرر على أن تستند في ذلك إلى الوقائع مغايرة لتلك التي رفعت الدعوى الأولى على أساسها . و إذ كان البين من الأوراق أن سند الطاعة في طلب التطليق في الدعوى الأولى كان قائماً على أساس إعتداء المظعون عليه الذي أصابها بتلف في إحدى رثتها و رفض طلبها المبني على هذا السبب ، فإنه لا يجوز لها التلذذ بذات الواقعة طلباً للتطليق في الدعوى المعروضة ، و إذ انتهى الحكم المظعون فيه إلى هذا النظر فإن النعي عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون في غير محله .

- النص في المادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ بأن " على الحكيمين أن يصفرا أسباب الشقاق بين الزوجين و يبذلا جهدهما في الإصلاح فإن أمكن على طريقة معينة قرأها " و في المادة التاسعة بأنه " إذا عجز الحكيمان عن الإصلاح و كانت الإساءة من الزوج أو منها أو جهل الحال قررا التفريق بطلقة باتنة " و في المادة الحادية عشرة بأنه " على الحكيمين أن يرفعا إلى القاضي ما يقرانه و على القاضي أن يحكم بمقتضاه " يدل - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المشرع خول الحكيمين أن يصفرا أسباب الشقاق بين الزوجين و يبذلا جهدهما في الإصلاح فإن أمكن على طريقة معينة قرأها و إذا عجزا عن الإصلاح و كانت الإساءة من الزوج أو من الزوجين معاً أو جهل الحال بأن غم عليهما مويأ الوقوف على أي من الزوجين كانت منه الإساءة قرراً التفريق بينهما بطلقة باتنة ؛ أما إذا كانت الإساءة من الزوجة دون الزوج فلا يكون هناك تفريق تجنباً - طبقاً لما جاء

بالمذكرة الإيضاحية - لأسباب إفراء الزوجة المشاكسة على قسم عرى الزوجية بلا مبرر . و هذه الأحكام - فيما عدا كون الإساءة من الزوجة - مستمدة من فقه المالكية و من المنصوص عليه فيه أنه إذا إتفق الحكماء على رأى رفاه إلى القاضى الذى عليه أن يتخذ ما قرراه دون معارضة أو مناقضة و لو كان حكمهما مغالفاً لمذهبه .

- متى كان ما قرره الحكم يتفق و متعلق بقرير الحكمين الذى لم ينسب فيه إساءة إلى الزوج المطعون عليه فى ذات الوقت الذى قررا فيه فشلهما فى إقناع الطاعنة فى الإستجابة لطلبهما المدلول عن إصرارها على فك عروة الزوجية رعاية لأبنائهما ، و بهذه المثابة فلا يكون ما خلص إليه الحكماء مجهلاً للحال لأن رأيهما قد اجتمع على التصرف على المسى من الزوجين و أنه من الطاعنة دون المطعون عليه وكانت الإساءة من الزوجة وحدها لا تبرر الطريق ، فإن قضاء الحكم برفض الدعوى لا مخالفة فيه للقانون .

الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٤٣٥ بتاريخ ١٩/١١/١٩٧٥

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مؤدى نص المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ أنه كى يحكم القاضى بالتطليق للضرر لابد من توافر أمرين : الأول أن يكون الضرر أو الأذى واقعاً من الزوج دون الزوجة ، و الثانى أن تصبح العشرة بين الزوجين مستحيلة بين أمثالهما ، و الضرر هو إيذاء الزوج زوجته بالقول أو بالفعل إيذاء لا يليق بمثلها ، بمعنى أن معيار الضرر هنا شخصى و ليس مادياً .

الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٧٧٠ بتاريخ ٢٤/٢/١٩٧٦

متى كان الحكم المطعون فيه بعد أن يستعرض أقوال شهود الطرفين و قطع فى إطمئنانه إلى أقوال شاهدى المطعون عليها دون أقوال شاهدى الطاعن و أبان أن معيار الضرر المنصوص عليه فى المادة ٦ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ و الذى لا يستطيع معه دوام العشرة بين الزوجين معيار شخصى و أن تقدير مدها يدخل فى سلطة قاضى الموضوع ، خلص مما أورده فى مقام التدليل على تحقيق هذا الضرر بأسباب ماثلة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التى إنتهى إليها إلى تحقق الضرر المدعى به و عدم إمكان استمرار الزوجية بين الطرفين . و كان ما أورده الحكم فى هذا الصدد يكفى لحمل قضائه فإنه لا يعبه إستطراده تزيها فى تقريره إحتماد الخلف بين الزوجية بعد رفع دعوى الطلاق نتيجة تعداد نواحي الخصومة ، كما يعبه عدم تعقبه ما أورده الطاعن من حجة مناهضة أخذ بها الحكم الابتدائى لأن قيام الحقيقة التى إستخلصها فيه الرد الضمنى المسقط لكل حجة تغالفاً

الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٥١٦ بتاريخ ٣/١١/١٩٦٧

- النص فى المادة السادسة من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ أنه " إذا ادعت الزوجة إضرار الزوج بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما يجوز لها أن تطلب من القاضى التفريق و حينئذ يطلقها القاضى

طلقة بائنة إذا ثبت الضرر وعجز عن الإصلاح بينهما " يدل - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة- أن الشارع إشتراط للحكم بالتطليق في هذه الحالة ثبوت الضرر بما لا يستطاع معه دوام العشرة وعجز القاضى عن الإصلاح بين الزوجين ، و لما كان البين من الحكم المظنون فيه و من محضر جلسة ١٩٧٤/٢/١٠ أمام محكمة أول درجة أن الطاعن استأجل الدعوى للصلح فأجابته المحكمة إلى طلبه و في الجلسة التالية أنكرت المظنون عليها قوله و أمرت على طلب الطلاق و مضى الطاعن في دفاعه طالباً رفض الدعوى ، فإن هذا يكفى في ثبوت عجز المحكمة عن الإصلاح بين الزوجين .

- إثبات الزوج زوجته في غير موضع الحرح يشكل ضرراً لا تسقيم به الحياة الزوجية و يوجب التفريق عند ثبوته في معنى المادة السادسة من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، وهذا الفعل ينطوى على إضرار المظنون عليها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما .

الطعن رقم ٥ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٦٤٤ بتاريخ ١٩٧٧/١١/٩

- مؤدى نص المادة السادسة من المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض أحكام الأحوال الشخصية و أن الشارع أوجب كسى يحكم القاضى بالتطليق أن يكون الضرر أو الأذى والظمان من الزوج دون الزوجة و أن تصبح العشرة بين الزوجين مستحيلة بين أمثالهما ، و يقصد بالضرر في هذا المجال إيذاء الزوج زوجته بالقول أو بالفعل إيذاء لا يليق بمثلها بحيث تعتبر معاملة الزوج لزوجته فى العرف معاملة شاذة ضارة تشكو منها المرأة و لا ترى الصبر عليها ، و معيار الضرر الذى لا يستطاع معه دوام العشرة و يحجز التطليق و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو معيار شخصى لا مبادئ يختلف باختلاف البيئة و الثقافة و مكانة المضرور فى المجتمع .

- إذ كان البين فى صحيفة الدعوى الابتدائية أن المظنون عليها و إن سالت فيها بعض صور سوء المعاملة التى تلقاها من الطاعن ، و ضربت على ذلك أمثلة من قبيل الهجر و الإمتناع عن الإنفاق والإهانة على مسمع من الزملاء إلا أنها فى طلباتها الختامية إقتضت على الحكم بتطبيقها بأنساً بالتطبيق لأحكام المادة السادسة آنفة الإشارة ، مما مفاده أنها جعلت من الأضرار سبباً للتفريق بينهما ، و من ثم فلا تثرىب على محكمة الموضوع إن هى ضربت صفحاً عن الأسئلة التى عدتها المظنون عليها طالما وجدت من وقائع الدعوى عناصر يتحقق بها المضارة وفق حكم المادة التى أقيمت الدعوى بالإستناد إليها .

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٨٠٤ بتاريخ ١٩٧٧/١٢/١٤

- مفاد نص المادتين التاسعة و الحادية عشر من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ بشأن أحكام النفقة

وبعض مسائل الأحوال الشخصية ، و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة على أن المشرع جعل للزوجة حق طلب التفريق من الزوج إن الثابت به عيب مستحكم لا يمكن البرء منه أصلاً أو يمكن البرء منه بعد زمن طويل بحيث لا يتسنى معها الإقامة معه إلا بضرب شديد ، و أنه توسع في العيوب المبيحة للفرقة فلم يذكرها على سبيل الحصر مغلولاً بالإسمانة بأهل الخبرة ليان مدى إستحكام المرض و مدى الضرر الناجم عن الإقامة مع وجوده ، كل ذلك شريطة ألا تكون الزوجة قد رضيت بالزوج مع علمها بعيب صراحة أو دلالة . و لما كانت المذكرة الإيضاحية للقانون قد أوضحت أن التفريق للعيب في الرجل قسمان قسم كان معمولاً به بمقتضى مذهب أبى حنيفة و هو التفريق للعيوب التى تتصل بقربان الرجل لأهله و هى عيوب العنه و الغصاء ، و باقى الحكم فيه وثيقة و قسم جاء به القانون وزاده على ما كان معمولاً به و هو التفريق لكل عيب مستحكم لا تعيش الزوجة معه إلا بضرب ، و كان ما نصت عليه المادة ١١ مابقة للذكر من الإسمانة بأهل الخبرة من الأطباء بقصد به تعرف العيب و ما إذا كان متحققاً فيه الأوصاف التى أشارت إليها ، و مدى الضرر المتوقع من المرض و إمكان البرء منه و المدة التى يتسنى فيها ذلك ، و ما إذا كان موسعاً لطلب التطلق أولاً .

— إذا كان القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ قد سكت عن التعرض للإجراء الواجب على القاضى إتباعه للوصول إلى الحكم بالفرقة ، فلم يعين الزمن الطويل الذى لا يمكن بعد فواته البرء من المرض أو يرتبه على تقارير أهل الخبرة من الأطباء بعد ثبوت وجود العنه من الحكم بالفرقة فى الحال أو بعد التأجيل مما يوجب الأخذ بأرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة طبقاً للمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية لما كان ذلك و كان المقرر فى هذا المذهب أنه إذا ادعت على زوجها أنه عين و أنه لم يستطع مباشرتها بسبب هذا العيب و ثبت أنها لازالت بكرأ و أنه لم يصل إليها فيؤجله القاضى سنة ليسين بمرور القصول الأربعة المختلفة ما إذا كان عجزه عن مباشرة النساء لعارض يزول أو لعيب مستحكم ، و بدء السنة من يوم الخصومة إلا إذا كان الزوج مريضاً أو به مانع شرعى أو طبيعى كالأحرام و المرض فبدأ حين زوال المانع و لا يحسب فى هذه السنة أيام غيبتها أو مرضها أو مرضه إن كان مرضاً لا يستطيع معه الوقاع ، فإن مضت السنة و عادت الزوجة إلى القاضى مصرة على طلبها لأنه لم يصل إليها طلقت منه ، لما ذلك و كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه تبين من تقرير الطب الشرعى أن المظعون عليها ما زالت بكرأ تحتفظ بمظاهر العنصرية التى يتنfy معها القول بحدوث مباشرة ، و أن الطاعن و إن خلا من أسباب العنة العضوية الدائمة إلا أن ما به من عيب قد يكون ناتجاً عن عوامل نفسية ، و عندئذ تكون عنته مؤقتة يمكن زوالها بزوال بواعثها مما يمهد للشفاء و إسترجاع القدرة على الجماع ، فإن الحكم إذ قضى بالتفريق على سند من ثبوت قيام العنة النفسية به دون إهمال ، يكون قد خالف القانون . لا

يشفع في ذلك تقريره أن عجز الطاعن عن الوصول إلى زوجته المطعون عليها استمر لأكثر من سنة قبل رفع الدعوى لأن مناط تحقيق عيب العنة المسوغ للفرقة عند الحنفية ليس بمجرد ثبوت عجز الزوج عن الوصول إلى زوجته بل استمرار هذا العجز طيلة السنة التي يؤجل القاضي الدعوى إليها و بالشروط السابق الإشارة إليها .

الطعن رقم ١٢ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٢١٧ بتاريخ ١٩٧٨/٥/١

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن معيار الضرر الذي لا يستطيع معه دوام العشرة بين الزوجين في معنى المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ معيار شخصي وليس مادياً ، و إذ كان الحكم المطعون فيه قد استخلص قيام حاله الشقاق بين الزوجين و أنه لا يرجى زوالها بأسباب مؤدية لها ما خلاها و استقامها من فارق السن بينهما و من مركزها الاجتماعي دون تحقق الضرر بإلذاء الزوج زوجته بالقول و الفعل بما لا يليق بأفعالها و هو ما تستقل به محكمة الموضوع طالما كان إستخلاصها سائفاً ، فإن ما يسوقه الطاعن من إستلزام أن تكون الحالة ميؤساً منها لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل غير مقبول .

الطعن رقم ٥ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٧٩٨ بتاريخ ١٩٧٩/٢/١٤

مفاد المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ أنه كى يحكم القاضي بالتطليق يتعين أن يكون الضرر أو الأذى واقعاً من الزوج دون الزوجة ، و يتعين القول بأن استمرار الشقاق مجلبة للضرر تبيح للزوجة طلب التطليق أن تحت دواعيه و معرفة المتسبب فيه ، و إذ أُلقي الحكم القبول و إتخذ من استمرار الشقاق و من إسكان الطاعن زوجته الأولى بمسكن الزوجية بعد مفارقة المطعون عليها له سبباً تحقق به الضرر الموجب للتطليق فإنه يكون قاصر السبب .

الطعن رقم ١١ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ١٩٦ بتاريخ ١٩٧٩/٤/٢٥

— المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يشترط لإثبات عجز المحكمة عن الإصلاح بين الزوجين وفقاً لنص المادة ٦ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ مثلولهما بشخصيهما أمامها ، و إنما يكفي حضور الوكيلين المفوضين بالصلح عنهما و رفض أحدهما للصلح و إذ كان البين من مدونات الحكم أن وكيل الطاعنة المفوض بالصلح حضر عنها أمام محكمة أول درجة و قرر برفضها الصلح فإن ذلك يكفي لإثبات عجز المحكمة عن الإصلاح بين الزوجين دون حاجة لإعادة عرض الصلح من جديد أمام محكمة الإستئناف ما دام لم يستجد ما يدعى إليه .

— الراجع في فقه الحنفية الواجب الرجوع إليه في نطاق الدعوى عملاً بنص المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية — و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أن شهادة السامع لا تقبل إلا في

بعض الأحوال و ليس منها الطلاق للضرر ، و من ثم تكون البينة فيه بشهادة أصلية من رجلين عدلين أو رجل و امرأتين عدول .

الطعن رقم ١٤ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٩٠٦ بتاريخ ١٩٧٩/٢/٢١

- البين من مدونات الحكم الابتدائى أن المحكمة بجلسته عرضت الصلح على الطرفين قبله الزوج و أبته الزوجة ، فى هذا ما يكفى لإثبات عجز المحكمة عن الإصلاح بينهما على ما تشترطه المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ .

- إذ كان البين من قرارات الحكم المطعون فيه أنه إسقى من أقوال شاهدى المطعون عليها و من أقوال أحد شاهدى الطاعن نفسه ، أنه على الرغم من مرور زهاء أربع سنوات على إبرام الزواج ، إلا أن الطاعن لم يدخل بها ، أو يمكنها من الإستقرار فى حياة زوجية ، بما يترتب عليه ضرر محقق بها و أنه غير سائق لتعلل الزوج بعدم الضرر على مسكن مناسب طيلة هذه السنين ، إذ هو أمر لا دخل لها فيه و من واجبه توفير المسكن الشرعى ، و كان التراضى عمداً فى إتمام الزوجية بسبب من الزوج بعد ضرباً من ضربوب الهجر ، لأن إستقالته تنال من الزوجية و تصيبها بأبلغ الضرر ، و من شأنه أن يجعلها كالمعلقة فلا هى ذات بعل و لا هى مطلقة ، و كان المناط فى الطلاق بسبب الضرر و هو وقوعه فعلاً ، و لا يمنع من الطلاق توقع زواله أو محاولة رأبه طالما قد صادف الضرر محلله و حاق بالزوجة عقباته ، و كان الثابت من الأوراق أن زواج الطاعن بالمطعون عليها أبرم فى ١٩٧٢/٩/٢١ و أنها أقامت دعواها فى ١٩٧٥/١/١٨ فإنه لا يفتى الطاعن التلزع باستجاره شقة بتاريخ ١٩٧٦/٢/١ أى فى تاريخ لاحق لصحوق الاضرار و شكوى الزوجة منه .

- الإضرار الذى تنفيه المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض أحكام الأحوال الشخصية و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يشترط فيه أن يكون مقصوداً من الزوج و معتمداً سواء كان الإضرار إيجابياً أو سلبياً .

الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٨٠٥ بتاريخ ١٩٧٩/٢/١٤

المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ التى تشترط للقضاء بالطلاق عجز القاضى عن الإصلاح بين الزوجين جاءت خلواً من وجوب متول الزوجين بشخصهما أمام المحكمة عند محاولة الإصلاح بينهما ، و إذ كان البين من صورة محضر الجلسة أمام محكمة الاستئناف أن المطعون عليها حضرت بشخصها و رفضت الصلح و حضر وكيل الطاعن ، كان ذلك كاف لإثبات عجز المحكمة عن الإصلاح بين الزوجين .

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٦٣٠ بتاريخ ١٣/٦/١٩٧٩

مؤدى نصوص المواد ١٢ ، ١٣ ، ٢٣ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، أن المشرع أجاز للزوجة إذا غاب عنها زوجها سنة عدتها ٣٦٥ يوماً فأكثر و تضررت فعلاً من بعده عنها هذه المدة الطويلة ، أن تطلب الطلاق بسبب هذا الضرر ، و لو كان له مال تستطيع الإتفاق منه ، و الطلقة هنا بائنة لأن سببها الضرر فكانت كالفرقة بسبب مضارة الزوج ، و شرط لذلك توافر أمرين : أولهما - أن تكون غيبه الزوج المدة المشار إليها فى بلد آخر غير البلد الذى تقيم فيه الزوجة ، أما إذا كان يقطنان بلداً واحداً و ترك الزوج زوجته فيعتبر ذلك منه هجراً لها يجوز التطلق وفق المادة السادسة من القانون و الثانى أن تكون غيبه الزوج بغير عذر مقبول ، و تقدير العذر أمر متروك لقاضى الموضوع طالما كان إستخلاصه سائفاً ، و غول المشرع القاضى التطلق لهذا السبب من غير أضرار أو ضرب أجل إن كان الزوج الغائب غير معلوم محل إقامته أو معلوماً و لا سبيل إلى مراسلته ، أما أن أمكن وصول الرسائل إليه فيحدد القاضى له أجلاً يحضر فيه للإقامة معها أو ينقلها إليه أو يطلقها ، و أنه و إن ضربت المذكرة الإيضاحية للقانون الأمثال على العذر المقبول بأنه طلب العلم أو التجارة أو انقطاع المواصلات ، إلا أن المناطق فى إعتباره كذلك هو ألا يقصد الزوج به الأذى ، بحيث يتعين ثبوت أن الزوج لا يستطيع نظراً لظروفه نقل زوجته إلى حيث يطلب العلم أو يمارس التجارة ، و تقدير توافر الغيبة و الهجر المعتمد يخضع لتقدير قاضى الموضوع دون رقابة عليه فى ذلك من محكمة النقض متى كان إستخلاصه سائفاً له أصله الثابت من الأوراق .

الطعن رقم ١٩ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٥٨٨ بتاريخ ٢١/٢/١٩٧٩

- التطلق للضرر الذى تحكمه المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ مستقى من مذهب المالكية ، و لم يعرف المشرع المقصود بالأضرار المشار إليه فيها ، و إقتصر على وصفه بأنه مما لا يستطيع معه دوام العشرة بين أمثالهما ، و إذ كان المقرر أنه إذا أطلق النص فى التشريع وجب الرجوع إلى مآخذ و كانت مضارة الزوج وفق هذا المذهب تتمثل فى كل إيذاء للزوجة بالقسول أو بالفعل بحيث تعد معاملة الرجل فى العرف معاملة شاذة ضارة تشكو منها المرأة أو لا تطبق الصبر عليها فهى بهذه المثابة كثيرة الأسباب متعددة المناحي متروك تعددها لقاضى الموضوع ، مناطها أن تبلغ المضارة حداً يحمل المرأة على طلب الفرقة .

- إذ كان الدافع فى الدعوى أن المطعون عليها أقامت طالية التطلق للضرر وفق المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، و كان البين من مدونات الحكم الابتدائى و الحكم المطعون فيه المؤيد له أيهما منبياً قضاءهما بالتطلق لهذا السبب على سند مما لحقتها من مضارة مردها إلى تعمد الطاعة

عدم إيقانها معجل صداقها رغم أنه مثبت بالعقد بقاءه في ذمته ، ورغم الأداء بذلك عند إستجوابه أمام محكمة أول درجة ثم في صحيفة الإستئناف و أنه بذلك قد تركها معلقة رغم أنها شابة يخشى عليها من الفتنة و أنه لو كان يريد لها حقاً لبادر بدفع الصداق المستحق لها ، و فاء من هذا الزوج لزوجته من أشد ضروب الضرر الذي ينال منها سواء كان ناجماً عن فعل إيجابي منه أو بفعل سلبي بالإمتناع عن الوفاء بالتزاماته نحوها ، فيكون دافعاً بسبب منه لا منها ، و كان لا مبالغ لما يلزم إليه الطاعن من إبداء إستداده أمام محكمة الموضوع لدفع معجل صداق جديد رغم إدعائه لسداده الحال منه المقتضى وثيقة الزواج خلافاً لما إنتهى إليه الحكم لأن المناط في التطبيق بسبب الضرر هو تحقق وقوعه ، و لا يمنع منه زواله أو محاولة محوه طالما قد وقع فعلاً .

— من المقرر أن دعوى التطبيق للضرر تختلف في موضوعها و سببها عن دعوى الطاعة ، و لا يمنع إقامتها من نظر دعوى التطبيق .

للطنن رقم ١٥ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ١٠٠٩ بتاريخ ١٩٨٠/٤/٢

— المقرر في قضاء محكمة النقض أن المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ بشأن بعض أحكام الأحوال الشخصية و إن إستمدت أحكامها فيما يتعلق بدعوى التطبيق للضرر من مذهب الأمام مالك إلا أنها إذ لم تتضمن قواعد خاصة بطرق إثبات عناصرها فيعين الرجوع في شأنها إلى أرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة عملاً بنص المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التي أحالت إليها المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية و المجالس المليسة و من ثم يعين ثبوت الضرر الموجب للتطبيق قيام البيئة عليه من رجلين أو رجل و امرأتين — الممول عليه في مذهب المالكية المتخذة مصدراً تشريعياً لنص المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ بشأن بعض أحكام الأحوال الشخصية ، أنه يجوز للزوجة أن تطلب التفريق إذا ضارها الزوج بأي نوع من أنواع الإيذاء المعتمد سواء كان إيجابياً كالصدى بالقول أو بالفعل أو سلبياً كهجر الزوج لزوجته و منعها مما تدعو إليه الحاجة الجنسية ، و من ثم فإن ثبوت واقعة هجر الطاعن لزوجته المظمون ضدها في الفرائض تكفي وحدها للحكم بالتفريق .

للطنن رقم ٣٣ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ٩٩٤ بتاريخ ١٩٨١/٢/٣١

و إذ كان المقرر في فقه المالكية أن للزوجة طلب التطلاق إذا أوقع الزوج بها أي نوع من أنواع الإيذاء بالقول أو بالفعل الذي لا يكون عادة بين أمثالهما و لا يستطيع معه دوام العشرة بينهما و أنه لا يشترط لإجابتها إلى طلبها وفق المشهور عندهم أن يتكرر إيقاع الأذى بها بل يكفي لذلك أن يثبت أن زوجها أتى معها ما تتضرر منه و لو مرة واحدة و كان تقدير عناصر الضرر مما تستقل به محكمة الموضوع ما

دامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائفة و كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بتطبيق المطعون عليها من الطاعن قد أقام قضاءه على ثبوت الضرر الحاصل من الإيذاء بالقول الفاحش ، و كانت هذه الدعامة قد إسقطت و تكفى لحمل الحكم ، فإن النعى عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

الطعن رقم ١٩ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٨٣٤ بتاريخ ١٩٨١/٦/١٦

- مفاد نص المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ٢٩ ببعض أحكام الأحوال الشخصية يدل و على ما جرى به قضاء محكمة النقض - على أن المقصود بالضرر فى هذا المجال هو إيذاء الزوج زوجته بالقول أو بالفعل إيذاء لا يليق بمثلها بحيث تعتبر معاملته لها فى العرف معاملة ضارة تشكو منها المرأة لا ترى العبر عليها .

- إذ كان الأساس الذى تقوم عليه دعوى الطلاق للضرر هو إضرار الزوج بزوجه و إساءته معاملتها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالها فإنه يكفى لإكمال نصاب الشهادة فيها أن تتفق شهادة الشهود على إيذاء الزوج على وجه معين تتضرر منه و لا ترى معه العبر و الإقامة معه دون أن يشترط لذلك أن تنصب شهادتهم على كل واقعة من الوقائع التى تشكل هذا الإيذاء باعتبار أنها ليست بذاتها مقصود الدعوى بل هى تمثل فى مجموعها سلوكاً تتضرر منه الزوجة و لا يقره الشرع .

الطعن رقم ٥١ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٢١١ بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٦

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه يشترط للحكم بالطلاق للضرر طبقاً للمادة ٦ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ثبوت الضرر بما لا يستطاع معه دوام العشرة و عجز القاضى عن الإصلاح بين الزوجين .

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٧٧٧ بتاريخ ١٩٨٢/٦/١٥

النص فى المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على أنه " إذا ادعت الزوجة إضرار الزوج بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالها يجوز لها أن تطلب من القاضى التفريق و حينئذ يطلقها القاضى طلاقاً بائنة إذا ثبت الضرر و عجز عن الإصلاح بينهما " يدل - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع إشتراط للحكم بالطلاق فى هذه الحالة - أن يثبت إضرار الزوج بزوجه بما لا يستطاع معه دوام العشرة و أن يعجز القاضى عن الإصلاح بينهما .

الطعن رقم ٤٧ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٥٣٤ بتاريخ ١٩٨٢/٥/١٨

- من المقرر فى قضاء هذه المحكمة فى أن محل الإلتزام بالإجراءات المقررة بالمادة ٨٩٦ من الكتاب الرابع من قانون المرافعات القديم أن تكون الدعوى قد رفعت بإعتبارها من قضايا الأحوال الشخصية للأجانب و إذ كانت الدعوى الماثلة بين مصريين مسلمين و هى من الدعاوى التى كانت تختص المحاكم الشرعية بنظرها و كان مناط الحكم بالطلاق طبقاً للمادة ٦ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يعجز القاضى عن الإصلاح بين الزوجين مع

توافر الضرر المبيح للتطليق و يكفى لإثبات هذا المعجز أن تعرض محكمة أول درجة الصلح على الزوجين لرفضه أحدهما دون حاجة لإعادة عرضه مرة أخرى في الاستئناف ما دام لم يستجد ما يدعو إليه .

- دعوى الطاعة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة تختلف في موضوعها و مسبها عن دعوى التطليق للضرر إذ بينما تقدم الأولى على الهجر و إخلال الزوجة بواجب الإقامة المشتركة و القرار في منزل الزوجية تقوم الثانية على إدعاء الزوجة إضرار الزوج بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة و أن النشوز ليس بمانع بفرض حصوله من نظر دعوى التطليق و الفصل فيها ، و من ثم لا تترتب على محكمة الموضوع إذا هي أبست التحويل على دلالة الحكم الصادر في دعوى الاعتراض على إنذار الطاعة لإختلاف المناط في الدعويين .

- من المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن المشرع إذ نقل حكم التطليق للضرر من مذهب مالك لم يحل في إثباته إلى هذا الملعب كما لم ينص على قواعد خاصة في هذا الشأن و من ثم فإنه يتعين الرجوع في قواعد الإثبات المتصلة بذات الدليل إلى أرجح الأقوال في مذهب أبي حنيفة عملاً بنص المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية .

الطعن رقم ٤٨ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٧١٤ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٢

يشترط للتطليق للضرر وفق المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ إنشاء الزوج زوجته بالقول أو بالفعل إنشاء لا يليق بمثلها بحيث تعبر معاملته إياها في العرف معاملة " شاذة " ضارة تشكو منها المرأة و لا ترى الصبر عليها ، و إذ كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بالتطليق على قوله " و حيث أنه قد مضى على عقد زواجهما أكثر من خمس سنوات " و لم يدخل بها " بل دب الخلاف بينهما و استحکم عقب العقد مباشرة و امتد الخلاف المتشعب بينهما إلى ساحات المحاكم بدعاوى طاعة و نفقة و غيرها .. ترى المحكمة .. أن هذه الزيجة لن يكتب لها التوفيق على ما شرع الله للزوج من تواد و رحمة و مودة و أصبحت بذلك الحياة الزوجية مستحيلة بين الطرفين .. " و كان هذا الذي خلص إليه الحكم لا يفيد إضرار الطاعن بزوجته المطعون عليها على النحو السالف البيان لأنه بإقامته دعوى الطاعة إنما يستغل حقاً خولته إياه الشريعة مما لا يعتبر بذاته من دواعي الإضرار .

الطعن رقم ٤٨ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٦٥٦ بتاريخ ١٩٨٣/١١/٢٢

و إن كانت المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ توجب على المحكمة محاولة الإصلاح بين الزوجين قبل الحكم بالتطليق إلا إنها لا تستلزم القيام بهذه المحاولة في كل مرحلة من مراحل الدعوى و إذ كان الثابت أن محكمة أول درجة عرضت الصلح بجلسة ١٩٨٠/١/١٢ على المطعون

عليها فأنه و عندما قضى برفض دعواها إستأنفت الحكم مصممة على طلب التظليق و هو ما يكفى وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لتحقيق شرط المعجز عن الإصلاح بين الزوجين و كان لا يغير من هذا النظر رفض محكمة أول درجة الحكم بالتظليق طالما إن الإستئناف طبقاً لنص المادة ٣١٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية يعيد الدعوى إلى الحالة التى كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه مما لا يكون معه ثمة موجب على محكمة الإستئناف أن تعيد عرض الصلح من جديد ما دام لم يستجد ما يدعو إليه .

الطعن رقم ٥٠ لسنة ٥٢ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ١٤٩٥ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٢٨

مفاد المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ أن الشارع أوجب كى يحكم القاضى بالتظليق أن يكون الضرر أو الأذى واقعاً من الزوج دون الزوجة و أن تصبح العشرة بين الزوجين مستحيلة بين أمثالهما ، و إذ يقصد بالضرر فى هذا المجال إيذاء الزوج زوجته بالقول أو بالفعل إيذاء لا يلىق بمثلها فإن ما تسوقه الزوجة فى صحيفة دعواها من صور لسوء المعاملة التى تلقاها من زوجها لا تعدو أن تكون بياناً لتناصر الضرر الموجب للتظليق وفقاً لحكم المادة المشار إليها فلا تعدد الدعوى بعددها بل إنها تدرج فى ركن الأضرار الذى هو الأساس فى إقامتها و لا على محكمة الموضوع إن هى اجتازت بعض هذه الصور طالما وجدت فيها ما يكفى لتحقيق الضرر الموجب للتظليق و لا يحول ذلك دون وجوب إعادة النظر فى الصور الأخرى الذى طرح النزاع أمام محكمة الإستئناف ذلك أن الإستئناف وفقاً لنص المادة ٣١٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية يعيد الدعوى إلى الحالة التى كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف و ذلك بالنسبة لما رفع عنه الإستئناف .

الطعن رقم ٢١ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ٨٦٥ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٧

مفاد المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ أن الشارع إشتط للحكم بالتظليق أن يثبت إضرار الزوج بزوجه بما لا يستطيع معه دوام العشرة و أن يعجز القاضى عن الإصلاح بينهما مما مقتضاه وجوب تدخل المحكمة بغرض إزالة أسباب الشقاق بين الزوجين المتخاصمين فإن هى قضت بالتظليق دون أن تحاول التوفيق بينهما كان قضاؤها باطلاً باعتبار أن سعيها للإصلاح قبل الحكم بالتفريق إجراء جوهرى أوجب القانون و لصيق بالنظام العام .

الطعن رقم ١٢ لسنة ٥٣ مكتب فنى ٣٥ صفحة رقم ١٧٣٨ بتاريخ ١٩٨٤/٦/٢٦

إذ كانت الطاعة قد أقيمت الدعوى بطلب تطبيقها على المظنون عليه للغبية إستناداً إلى المادة ١٢ من المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ و كان ما أضافته أمام محكمة الإستئناف من طلب التظليق للهجر عملاً بالمادة السادسة من هذا المرسوم بقانون يعد طلباً جديداً يختلف فى سببه عن الطلب الأصلي لا

يجوز قبوله أمام محكمة الاستئناف عملاً بما تقتضيه المادة ٣٢١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وهي من المواد التي أبقى عليها القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ و من ثم فإنه لا على الحكم المطعون فيه إن هو لم يعرض لهذا السبب .

الطعن رقم ٤٥ لسنة ٥٤ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ٣٩٨ بتاريخ ١٩٨٥/٧/١٢
تراعى الزوج عمداً في الدخول بزوجه و قعوده عن معاشرتها بعد ضرباً من ضرب الهجر الذي يتحقق به الضرر الموجب للتفريق طبقاً لحكم المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ .

الطعن رقم ٧٩ لسنة ٥٤ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ١٧٢ بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٦
- المقرر في قضاء هذه المحكمة أن نص الفقرتين الثانية و الثالثة من المادة السادسة مكرراً من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ و الذي رفعت الدعوى على سند منه أن المشرع أقام قرينة قانونية لصالح الزوجة التي هي في عصمة زوجها مؤداها إقراره بأخرى بغير رضاها يعتبر إضراراً بها و بعضها من إلبات هذا الضرر متى طلبت التفريق لأجله و إذ لم يقض القانون بعدم جواز نقض هذه القرينة فإن للزوج إسقاط دلالتها عليه بإلبات رضا زوجته بزواجه الجديد .

- الهدف من إلزام القاضي بالعمل على الإصلاح بين الزوجين قبل قضائه بالتفريق وفقاً لنص المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ - ولعل ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو محاولة إزالة أسباب الشقاق بينهما و عودة الحياة الزوجية إلى ما كانت عليه من نقاء و مسكينة و حسن معاشرة و كان مؤدى نص المادة السادسة مكرراً من هذا القانون و المضافة بالقرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ أن إقرار الزوج بأخرى دون رضا الزوجة الأولى يتحقق به الضرر بمجرد وقوعه فلا يزول أثره حتى و لو انتهت الزيجة الجديدة بالطلاق فإن محاولة الإصلاح التي تقتضي إزالة أسباب الضرر تكون غير مجدبة في هذه الحالة التي أورد لها المشرع باعتبار مالها من طبيعة خاصة نصاً مستقلاً و خصها بقواعد مغايرة لتلك التي تحكم صورة الضرر الأخرى و الواردة بنص المادة السادسة السالفة البيان و يكون النعي على غير أساس .

الطعن رقم ١٢ لسنة ٥٦ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ٣٩٥ بتاريخ ١٩٨٨/٧/١٥
البيئة في خصوص التطبيق للضرر - وفق مذهب الحنفية - من رجلين عدلين أو رجل و امرأة .
الطعن رقم ٢٣ لسنة ٥٧ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ١٠٧٧ بتاريخ ١٩٨٨/٦/٢٨
- الضرر الموجب للتفريق وفقاً لنص المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ هو إيذاء الزوج زوجته بالقول أو بالفعل إيذاء لا ترى المرأة الصبر عليه و يستحيل معه دوام العشرة بين أمثالهما مما

يستغل محكمة الموضوع بتقديره دون رقابة عليها في ذلك من محكمة النقض متى أقامت قضاءها على أسباب مائفة مستمدة مما له أصل ثابت بالأوراق .

- المقرر في قضاء هذه المحكمة أن معيار الضرر في معنى المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ شخصي لا مادي و تقديره بما يجعل دوام العشرة مستحيلاً أمر موضوعي متروك لقاضي الموضوع و يختلف باختلاف بيئة الزوجين و درجة ثقافتهما و الوسط الاجتماعي الذي يحيطهما .

- من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ إذ اشترطت للقضاء بالتطليق عجز القاضي عن الإصلاح بين الزوجين لم ترسم طريقاً لمحاولة الإصلاح ولم يستوجب حضور الزوجين شخصياً عند اتخاذ هذا الإجراء و كان الثابت بالأوراق أن محكمة أول درجة عرضت الصلح على و كل المطعون عليها فرفضه فإن ذلك يكفي لإثبات عجز المحكمة عن الإصلاح بين الطرفين .

الطعن رقم ٥٩ لسنة ٥٧ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ٩٧٣ بتاريخ ١٩٨٨/٥/٢٤

النص في المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ يدل - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع اشترط للحكم بالتطليق في هذه الحالة أن يثبت إضرار الزوج بزوجته بما لا يستطاع معه دوام العشرة و أن يعجز القاضي عن الإصلاح بينهما . لما كان ذلك و كان النص في المادة ٢٥ من قانون المرافعات و في المادة ١٥٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ يدل على أنه يعين لإحتجاج الخصوم أو محتاجهم بما اتخذ في الدعوى من إجراءات للإثبات و ما أدلوا به أو وكلائهم من إقرارات أو أهدوه من دلسوع أو أوجه دفاع شفاها بالجلسات أن تكون واردة في محاضر مدونه بواسطة الكاتب فلا يجوز للمحكمة أن تستد في قضائها على ما يخالف أو يجاوز ما دون فيها بخصوص هذه الإجراءات و تلك القرارات و كان الثابت من محاضر جلسات محكمتي أول و ثاني درجة أنها غلت من إثبات أية محاولات للإصلاح بين الزوجين قد بزلت و أنها و وكلاهما المصرح لهم بالصلح لم يستجيرا لهذه المحاولات مما يتحقق به شرط عجز القاضي عن هذا الإصلاح اللازم للحكم بالتطليق للضرر و كان لا يكفي لإثبات عجز المحكمة عن الإصلاح بين الطرفين قيام المطعون عليها بإعلان الطاعن للحضور أمام المحكمة لظوم بالتوفيق بينهما طالما لم يثبت من محاضر الجلسات أن المحكمة حاولت الإصلاح بين الطرفين أثناء مفولهما أمامها بالجلسات التي تلت هذا الإعلان فإن ما تضمنه الحكم الابتدائي الذي تأيد بالحكم المطعون فيه من أن محاولة الإصلاح بين الطرفين باءت بالفشل لا يكون له سند من الأوراق و يكون الحكم بالتطليق رغم تخلف هذا الشرط قد خالف القانون و إذ أيده الحكم المطعون فيه على

سند من القول بأنه لا يتحتم على محكمة أول درجة اتخاذ هذا الإجراء فإنه يكون بدوره معيماً بمخالفة القانون مما يوجب نقضه .

الطعن رقم ٩٦ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢٥٥ بتاريخ ١٩٨٩/١/٢٤

يدل نص المادة السادسة من المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٣٩ بعض أحكام الأحوال الشخصية على أن الشارع أوجب كى يحكم القاضى بالطلاق أن يكون الضرر أو الأذى واقعاً من الزوج دون الزوجة وأن تصبح العشرة بين الزوجين مستحيلة بين أمثالهما ، و يقصد بالضرر فى هذا المجال إيذاء الزوج زوجه بالقول أو الفعل إيذاء لا يليق بمثلها بحيث تعتبر معاملة الزوج لزوجه فى العرف معاملة شاذة ضارة تشكو منها المرأة و لا ترى الضرر عليها ، و معيار الضرر الذى لا يستطيع معه دوام العشرة و يحيز التطبيق و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو معيار شخصى لا مادى - يختلف باختلاف البيئة والثقافة و مكانة المضرور فى المجتمع ، و محكمة الموضوع تستقل بتقدير عناصر الضرر دون رقابة عليها من محكمة النقض ما دامت استندت على ذلك بأدلة سائفة.

الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢٩٦ بتاريخ ١٩٨٩/٥/١٦

تقدير دواعى الفرقة بين الزوجين من مسائل الواقع التى يستقل قاضى الموضوع ببحث دلالتها والموازنة بينهما و ترجيح ما يطمئن إليه منها و إستخلاص ما يقتنع به ما دام يقيم حكمة على أسباب سائفة من شأنها أن تؤدي إلى النتيجة التى إنتهى إليها .

الطعن رقم ٤ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٥١٧ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢١

المقرر فى قضاء هذه المحكمة - أن مفاد المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ انه إذا إدعت الزوجة على زوجها إضراره بها ، و أقامت دعوى بتطبيقها عليه و رفضت دعواها لعجزها عن إثبات الضرر ، فإن من حقها أن ترفع دعوى جديدة تطلب فيها التطبيق لذات السبب - و هو الضرر على أن تستند فى ذلك إلى وقائع مغايرة لتلك التى رفعت الدعوى الأولى على أساسها .

الطعن رقم ١٧ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ١٧٢ بتاريخ ١٩٩٠/١/١٦

مؤدى نص المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن التطبيق للضرر مناطه - ثبوت الضرر بما لا يستطيع معه دوام العشرة بين الزوجين .

لما كان ذلك و كان النص فى الفقرة الأخيرة من المادة ١١ مكرراً . ثانياً من ذات المرسوم بقانون و المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على أنه و على المحكمة عند نظر الاعتراض أو بناء على طلب أحد الزوجين التدخل لإنهاء النزاع بينهما صلحاً باستمرار الزوجية و حسن المعاشرة فإذا بان لها أن الخلاف مستحكم و طلبت الزوجة التطبيق إتخذت المحكمة إجراءات التحكيم الموضحة فى المواد من ٧ إلى ١١ من هذا القانون - مؤداه أن طلب الزوجة التطبيق على زوجها أثناء

نظر اعتراضها على دعوتها للعودة لمنزل الزوجية - مناطق - إستحكام الخلاف بين الزوجين و كان يشترط للحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها أن يتحد الموضوع و الخصوم و السبب فى الدعوى فإذا تخلف أحد هذه الشروط إمتنع تطبيق قاعدة قوة الأمر المقضى - لما كان ذلك ، و كانت الطاعة قد طلبت التطلق فى الدعوى رقم ١٣٥٥ لسنة ١٩٨٣ على سند من إضرار المطعون ضده بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بينهما و قضى فيها بالرفض فإذا عادت بعد ذلك و طلبت التطلق فى الدعوى رقم ١٤٤١ لسنة ١٩٨٣ لإستحكام الخلاف بينهما فإن سبب هذه الدعوى يكون مغايراً للسبب فى الدعوى الأولى و لا يمنع الحكم الصادر فيها من نظر الدعوى رقم ١٤٤١ لسنة ١٩٨٣ وإذا لم يلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر و قضى بعدم جواز نظر الدعوى الأخيرة لسابقة الفصل فيها بالحكم الصادر فى الدعوى رقم ١٣٥٥ لسنة ١٩٨٣ يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ٧٩ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٦٥٣ بتاريخ ١١/١١/١٩٩٠

- المنصوص عليه فى مذهب المالكية و هو الذى أخذت به المادة السادسة من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٥ أنه " إذا تعدى الزوج على زوجته و رفعت أمرها إلى القاضى و أثبتت تعديه عليها - و لكنها تختار البقاء معه - كان لها أن تطلب من القاضى تأديبه و زجره ليكف عن أذاه لها " مما مفاده أن زجر القاضى للزوج مشروط بأن تثبت الزوجة تعديه عليها أمام القاضى و أن تختار البقاء مع زوجها .

- مفاد المادة السادسة من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن التحكيم فى دعوى التطلق للضرر لا يكون إلا عندما تكرر الزوجة شكواها فى طلب التفريق و لم يثبت ما تشكو منه بعد الحكم برفض دعواها الأولى بطلب التفريق .

- من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أنه يكفى لإثبات عجز المحكمة عن الإصلاح بين الزوجين أن تعرض المحكمة أول درجة الصلح عليهما فرفضه أحدهما دون حاجة لإعادة عرضه مرة أخرى أمام محكمة الإستئناف ما دام لم يستجد ما يدعوا إليه .

- التطلق للضرر الذى تحكمه المادة السادسة من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ إستعادة المشرع من مذهب الأمام مالك ، و هو لا يفرق بين الزوجة المدخول بها و غير المدخول بها فى طلب التطلق للضرر فتسمع الدعوى به من كليهما و المناط فى التطلق لهذا السبب هو تحقق وقوع الضرر فعلاً .

الطعن رقم ٩٩ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٤٠٥ بتاريخ ٢/٥/١٩٩١

- لما كانت المادة السادسة من الرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ بعض أحكام الأحوال الشخصية إذ إشتطت للقضاء بالتطلق عجز القاضى عن الإصلاح بين الزوجين لم يتسم طريفاً معيناً لمحاولة الإصلاح و كان الثابت من الأوراق أن محكمة أول درجة عرضت الصلح على الطرفين فرفضته

المطعون ضدها و هو ما يكفي لإثبات عجز المحكمة عن الإصلاح بين الزوجين دون حاجة لإعادة عرض الصلح من جديد أمام محكمة الاستئناف .

- المقرر في قضاء هذه المحكمة أن معيار الضرر في معنى المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ شخصي لا مادي و تقديره بما يجعل دوام العشرة مستحيلاً أمر موضوعي لقاضي الموضوع و يختلف باختلاف بيئة الزوجين .

الطعن رقم ٢٠٥ لسنة ٥٩ مكتب قتي ٤٢ صفحة رقم ٦٤٤ بتاريخ ١٩٩١/٢/٥

النص في الفقرة الثانية من المادة ١١ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على أنه " . . . و إن عجزت المحكمة عن التوفيق بين الزوجين و تبين لها استحالة العشرة بينهما و أصرت الزوجة على الطلاق قضت المحكمة بالتطليق بينهما بطلقة بانه مع إسقاط حقوق الزوجة المالية كلها أو بعضها و إلزامها بالتعويض المناسب إن كان لذلك كله مقتضى - مفاده - أن تقدير مقتضى التعويض متروك لتقدير محكمة الموضوع و كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه رفض الطلب الإحتياطي بالتعويض على سند من أن المحكمة لا ترى له مقتضى و هو ما مؤداه إلغاث المحكمة عن المستندات و الدلائل التي أثارها الطاعن بسبب النقص للجدل في سلطة محكمة الموضوع في تقدير مقتضى التعويض ، مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

* الموضوع الفرعي : طلاق للثقة :

الطعن رقم ٨ لسنة ٤٣ مكتب قتي ٢٦ صفحة رقم ١٤٢٦ بتاريخ ١٩٧٥/١١/١٩

- مؤدى نص المادتين التاسعة و الحادية عشرة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ بأحكام النفقة و بعض مسائل الأحوال الشخصية أن المشرع جعل للزوجة حق طلب التفريق من الرجل أن ثبت به عيب " مستحکم " لا يمكن البرء منه أصلاً أو بعد زمن طويل بحيث لا يتسنى للزوجة الإقامة مع زوجها المعيب إلا بضرر شديد . و توسع القانون في العيوب المبيحة للفراق فلم يذكرها على سبيل الحصر مغولاً الإسماعنة بأهل الخبرة لبيان مدى استحکام المرض و مدى الضرر الناجم عن الإقامة مع وجوده كل ذلك على شريطة ألا تكون الزوجة قد رضيت بالزوج مع علمها بعيبه صراحة أو دلالة .

- إذ كانت المذكرة الإيضاحية للقانون - رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ - قد أوضحت أن التفريق للمعيب في الرجل قسماً قسماً كان معمولاً به بمقتضى مذهب أبي حنيفة و هو التفريق للمعيب التي تتصل بقربان الرجل لأهله و هي عيوب العنه و الحب و الخصاص و باق الحكم فيه وفقه ، و قسم جاء به القانون وزاده على ما كان معمولاً به و هو التفريق لكل عيب مستحکم لا تعيش الزوجة معه إلا بضرر ، و كان المقرر في مذهب الحنفية أن من شرائط إباحة حق التطليق للزوجة بسبب العنه ألا يكون زوجها قد وصل إليها

في النكاح ، فإن كان قد وصل إليها ، ولو مرة واحدة لم يثبت لها هذا الحق ، لأن حقها إنما هو في أن يباشرها مرة واحدة وقد استوفته ، وما زاد عن ذلك لا يؤمر به قضاء بل ديانة فإن ما قرره الأحناف من أن القول للزوج يمينه إذا وجدت الزوجة ليماً أو كانت ليماً من الأصل قاصر عندهم على العيب الذي يتبين بالزوج قبل الدخول و قبل الوصول إلى زوجته دون العيب الحادث بعد الدخول لأن هذا النوع الأخير لا يثبت به خيار العيب عندهم ، وعلى خلاف هذا المذهب أجازت المادة التاسعة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ التطبيق للعيب الحادث بعد الدخول دون أن توجب يميناً على الزوج ، و إذا كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن المطعون عليها قررت أن الطاعن دخل بها و قضى بكارتها و أن الضعف الجنسي طرأ بعد الدخول ، فإن تحليفه اليمين يكون في غير موضعه .

- الإضرار الذي تعنيه المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض أحكام الأحوال الشخصية يشترط فيه أن يكون الزوج قد قصده و تعمده سواء كان ضرراً إيجابياً من قبيل الإيذاء بالقول أو الفعل أو ضرراً سلبياً يتمثل في هجر الزوج لزوجته و منعها مما تدعو إليه الحاجة الجنسية على أن يكون ذلك بإختياره لا قهراً عنه ، يؤيد ذلك أن المشرع استعمل لفظ " الإضرار " لا الضرر ، كما يؤيده أن مذهب المالكية مآخذ هذا النص يبيح للزوجة طلب التفريق إذا ما ضارها الزوج بأي نوع الإيذاء التي تتمتع كلها في أن للزوج مدخلاً فيها واردة محكمة في إتخاذها . و العنة النفسية لا يمكن عدها بهذه المثابة من قبيل الإضرار في معنى المادة السادسة سائلة الإشارة لأن الحيلولة دون ممارسة الحياة الزوجية بسببها لابد للزوج فيها بل هي تحصل رغماً عنه و بغير إرادته .

الطعن رقم ١٣ لسنة ٤٤ مكتب قتي ٢٧ صفحة رقم ٤٣٢ بتاريخ ١١/٢/١٩٧٦

- مؤدى نص المادتين ٩ ، ١١ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ بشأن أحكام النفقة و بعض مسائل الأحوال الشخصية و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع جعل للزوجة حق طلب التفريق من الزوج إن ثبت به عيب مستحكم لا يمكن البرء منه أصلاً أو يمكن البرء منه بعد زمن طويل بحيث لا يتسنى لها الإقامة معه إلا بضرر شديد و أنه توسع في العيوب المبيحة للفرقة فلم يذكرها على سبيل الحصر مخولاً بالإستعانة بأهل الخبرة لبيان مدى استحكام العرض و مدى الضرر الناتج عن الإقامة مع وجوده ، كل ذلك شريطة ألا تكون الزوجة قد رضيت بالزوج مع علمها بعيبه صراحة أو دلالة .

- إذا كانت المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ قد أوضحت أن التفريق للعيب في الرجل قسماً لقسماً كان معمولاً به بمقتضى مذهب أبي حنيفة و هو التفريق للعيوب التي تحصل بقربان الرجل لأهله و هي عيوب العنة و الجب و الخصاص و باق الحكم فيه و الله ، و قسم جاء به القانون و زاده على ما كان معمولاً به و هو التفريق لكل عيب مستحكم لا تمشي الزوجة معه إلا بضرر ، و كان عليه

المادة ١١ من هذا القانون من الإسعانة بأهل الخبرة من الأطباء يقصد به تعرف العيب وما إذا كان متحققاً فيه الأوصاف التي أشارت إليها ، و مدى الضرر المتوقع من المرض وإمكان البرء منه و المدة التي يتسنى فيها ذلك ، وما إذا كان مسوغاً لطلب الطلاق أو لا و كان القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ قد سكت عن التعرض للإجراء الواجب على القاضي اتباعه للوصول إلى الحكم بالفرقة ، فلم يعين الزمن الطويل الذي لا يمكن بعد فواته البرء من المرض ، و بين ما يرتبه على تقارير أهل الخبرة من الأطباء بعد ثبوت وجود العنة من الحكم بالفرقة في الحال أو بعد التأجيل مما يوجب الأخذ بأرجح الأقوال من مذهب الحنفية طبقاً للمادة ٢٧٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . إذا كان ذلك ، و كان المقرر في هذا المذهب أنه إذا ادعت الزوجة على زوجها أنه عنين و أنه لم يستطع مباشرتها بسبب هذا العيب وثبت أنها لازالت بكرّاً و صادقاً الزوج أنه لم يصل إليها ، فيؤجله القاضي سنة ليبين بمرور الفصول الربعة المختلفة و ما إذا كان عجزه عن مباشرة النساء لعارض يزول أو لعيب مستحكم ، و بدء السنة من يوم الخصومة إلا إذا كان الزوج مريضاً أو به مانع شرعي كالإجرام و المرض فتبدأ من حين زوال المانع و لا يحسب من هذه السنة أيام غيبتها أو مرضها أو مرضه إن كان مرضاً لا يستطاع معه الوقاع ، فإن مضت السنة و عادت الزوجة إلى القاضي مصرة على طلبها لأنه لم يصل إليها طلقت منه . لما كان ما تقدم ، و كان البين من تقرير الطبيب الشرعي أن المطلق عليها مازالت بكرّاً تحتفظ بمظاهر العلية التي ينطى معها القول بحدوث معاشرة ، و أن الطاعن و أن خلا من أسباب العنة المضوية الدائمة إلا إنها قد نتجت عن عوامل نفسية و عندئذ تكون مؤقتة و يمكن زوالها بزوال بواعتها مما يمهد للشفاء واسترجاع القدرة على الجماع ، فإن الحكم إذا قضى بالتفريق على سند من ثبوت قيام عيب العنة النفسية به دون إهمال يكون قد خالف القانون ، لا يشفع في ذلك تقريره أن عجز الطاعن عن الوصول إلى زوجته المطلق عليها استمرار لأكثر من سنة قبل رفع الدعوى ، لأن مناط تحقق عيب العنة المسموع للفرقة عند الحنفية ليس بمجرد ثبوت عجز الزوج من الوصول إلى زوجته بل استمرار هذا العجز طيلة السنة التي يؤجل القاضي الدعوى إليها و بالشروط السابق الإشارة إليها .

• الموضوع الفرعي : طلاق للغبية :

للطن رقم ١٣ لسنة ٤٨ مكتب قني ٣٢ صفحة رقم ٢٤٧ بتاريخ ١/٢/١٩٨١
مفاد المادة ١٣ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية أن المشرع جعل المناط في وجوب إهمال الزوج الغائب فترة من الزمن مع إعداده ، هو إمكانية وصول الرسائل إليه ، إلا أنه لم يحدد وسيلة إعلانه بما يقرره القاضي في هذا الشأن . و إذ كانت مدة الإهمال

المنصوص عليها في هذه المادة ليست من قبيل مواعيد المرافعات التي يمتنع مراعاتها عند القيام بالإجراء المطلوب ، وإنما هي مجرد مهلة يقصد بها حث الزوج الغائب على العودة للإقامة مع زوجته أو نقلها إليه بجهة إقامته بحيث إذا فعل ذلك بعد إنتقضاء المهلة أو في أى مرحلة من مراحل الدعوى إنتهى موجب التطلق ، فإنه يكفي لتحقيق شرط الإمهال و الإعذار في حق الزوج الغائب أن يصل إلى علمه ما يقرره القاضي في هذا الشأن . لما كان ذلك و كان البين من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن الطاعن مثل بوكيل عنه بالجلسة المحددة بقرار الإمهال و الإعذار المعلن إليه بما يقطع بعلمه به ، فإنه لا محل لما ينص به على إجراءات إعلانه بهذا القرار و يكون النعى بهذا السبب على غير أساس .

الطعن رقم ٤٥ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٣٩٨ بتاريخ ١٢/٢/١٩٨٥

ما أوجبه المشرع في المادة ١٣ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ من إصدار القاضي إلى الزوج الغائب طبقاً للشروط و الأوضاع المينة فيها إنما يكون في حالة دعوى الزوجة بطلب تطلقها عليه لتضررها من غيبته عنها في بلد آخر غير البلد الذي تقيم فيه طبقاً لنص المادة ١٢ من ذلك المرسوم بقانون و لما كانت المطعون عليها قد إستندت في دعواها إلى نص المادة السادسة منه وطلبت تطلقها على الطاعن لتضررها من هجره لها ، و كان الثابت بالأوراق أن الطاعن لم يدع أمام المحكمة الموضوع بأن مرد هذا الهجر غيبته عنها في بلد آخر غير الذي تقيم فيه ، فإن ما يثيره من ذلك سبب النعى يكون دفاعاً قائماً على واقع ... لا تقبل منه إثارته لأول مرة أمام محكمة التقض .

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ٨٧٢ بتاريخ ٢٥/١١/١٩٨٦

- يدل نص المادة ١٢ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على أن المشرع أجاز للزوجة إذا أدعت على زوجها غيابها عنها سنة فأكثر ، و تضررت فعلاً من بعده عنها هذه المدة الطويلة أن تطلب الطلاق بسبب هذا الضرر و الطلقة هنا باتنة لأن سببها الضرر فكانت كالفرقة بسبب مضارة الزوج و شرط لذلك توافر أمرين : أولهما أن تكون غيبة الزوج المدة المشار إليها في بلد آخر غير البلد الذي تقيم فيه الزوجة . و الثاني أن تكون غيبة الزوج بغير عذر مقبول ، و تقدير العذر أمر متروك لقاضي الموضوع طالما كان إستخلاصه سائفاً .

- إذ كان الحكم المطعون فيه قد صدر برفض دعوى الطاعنة بطلب التطلق للغيبة طبقاً للمادة ١٢ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، و كانت هذه المادة لم تشترط عرض الصلح على الطرفين فإن التحدى في سبب النعى بما أوجبه المادة السادسة من القانون المذكور من عرض الصلح يكون في غير محله .

الطعن رقم ١٨ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٤٣٢ بتاريخ ١٥/٤/١٩٨٦

لما كان النص فى المادة ١٢ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على أنه " إذا غاب الزوج سنة فأكتر بلا عذر مقبول جاز لزوجته أن تطلب إلى القاضى تطليقها باتناً إذا تضررت من بعده عنها و لو كان له مال تستطيع الإنفاق منه " يدل على أن المشرع أجاز للزوجة إذا أدعت على زوجها غيابها عنها سنة فأكتر وتضررت فعلاً من بعده عنها هذه المدة الطويلة أن تطلب الطلاق بسبب هذا الضرر ، و الطلقة هنا باتنة لأن سببها الضرر فكانت كالفرقة بسبب مضارة الزوج ، و شرط ذلك توافر أمرين أولهما أن تكون غيبة الزوج المدة المشار إليها فى بلد آخر غير البلد الذى تقيم فيه الزوجة ، أما إذا كان يقطنان بلسداً واحداً وترك الزوج زوجته فبغير ذلك منه هجراً بها يجوز التطلاق وفق المادة السادسة من القانون ، و الثانى أن تكون غيبة الزوج بغير عذر مقبول ، و تقدير العذر أمر متروك لقاضى الموضوع طالما كان إستخلاصه سائلاً .

الطعن رقم ٩٧ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ١٦٣ بتاريخ ٢٦/١/١٩٨٨

نص المادة ١٢ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ يدل على أن المشرع أجاز للزوجة إذا ما إدعت على زوجها غيابها عنها سنة فأكتر ، و تضررت فعلاً من بعده عنها هذه المدة الطويلة أن تطلب الطلاق بسبب هذا الضرر و الطلقة هنا باتنة لأن سببها الضرر فكانت كالفرقة بسبب مضارة الزوج و شرط ذلك توافر أمرين : أولهما أن تكون غيبة الزوج المدة المشار إليها فى بلدة غير البلد الذى تقيم فيه الزوجة ، و الثانى : أن تكون غيبة الزوج بغير عذر مقبول . و تقدير الضرر أمر متروك لقاضى الموضوع طالما كان إستخلاصه سائلاً .

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ١٥٢ بتاريخ ١٦/١/١٩٩٠

النص فى المادة ١٣ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية على أنه " إذا أمكن وصول الرسائل إلى الغائب ضرب القاضى أجلاً و أعذر إليه بأنه يطلقها عليه إن لم يحضر للإقامة معها أو ينقلها إليه أو يطلقها فإذا انقضى الأجل و لم يفعل و لم يدع عذراً مقبولاً فرق القاضى بينهما بتطبيقه باتنة " يدل على أن المشرع أوجب على القاضى أن يضرب أجلاً للزوج الغائب إذا أمكن وصول الرسائل إليه - و يكتب له يعذره بأنه يطلق زوجته عليه إن لم يحضر للإقامة معها أو ينقلها إليه أو يطلقها و هذا الإعذار قصد به - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - حث الزوج الغائب على العودة للإقامة مع زوجته أو ينقلها إليه لجهة إقامته . بحيث إذ إختار أحد هذه الخيارات الثلاث إنقضى موجب التطلاق - أى لا طلاق عليه من القاضى .

• الموضوع الفرعي : طلاق للهجر :

الطعن رقم ١١ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ٤٧٨ بتاريخ ١٩٨٣/٢/١٥
لما كان إعمال نص المادة ٦ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية يختلف في مجاله عن نطاق إعمال المادة ١٢ منه ذلك أن هجر الزوج لزوجه المعتبر من صور الاضرار الموجب للتفريق وفقاً لنص المادة السادسة و على ما أوضحت عنه المذكرة الإيضاحية هو الذي يتمثل في غيبته عن بيت الزوجية مع الإقامة في بلد واحد أما إن غاب عنها بإقامته في بلد آخر غير بلدها فإن لها أن تطلب التطلق إذا استمرت الغيبة مدة سنة فأكثر بلا عذر مقبول و ذلك وفقاً لنص المادة الثانية عشر و يسرى في شأنه عندئذ حكم المادة التالية رقم ١٣ و التي توجب على القاضي إن أمكن وصول الرسائل إلى الغائب أن يضرب له أجلاً مع الاعذار عليه بتطبيق زوجته عليه إن هو لم يحضر للإقامة معها أو ينقلها إليه أو يطلقها فإذا انقضى الأجل و لم يفعل و لم يد عذراً مقبولاً فارق القاضي بينهما بتطبيقه بآنة و إن لم يمكن وصول الرسائل إلى الغائب طلقها القاضي عليه بلا أضرار و ضرب أجل .

الطعن رقم ٦٣ لسنة ٥٣ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ١٢٢٤ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٨
لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بالتطبيق على سند من هجر الطاعن للمطعون عليها دون عناصر الاضرار الأخرى التي إستند إليها في طلب التطلق ، و إستخلص ثبوت الهجر من أقوال شاهديها في التحقيق الذي أجرته محكمة أول درجة ، و كان يبين من أقوال هذين الشاهدين أن أحدهما و إن شهد بالتسامع على بعض وقائع الضرر إلا أن ما شهد به من ضرر تمثل في طرد الطاعن للمطعون عليها من منزل الزوجية و هجره لها جاء شهادة عيان و ليس شهادة تسامع و وافقت شهادته شهادة العيان للشاهد الثاني في هذا الصدد ، فإن الحكم إذ عول في ثبوت الضرر الموجب للتفريق على هذه البينة التي توافرت فيها شروط قبولها شرعاً لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٥٦ مكتب قني ٤٠ صفحة رقم ٦١١ بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢
سبب الدعوى - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو الواقعة التي يستمد منها المدعى الحق في الطلب - و هو لا يتغير بتغير الأدلة الواقعية و الحجج القانونية التي يستند إليها الخصوم ، لما كان ذلك و كان الثابت من الأوراق أن المطعون ضدها أقامت دعواها تأسيساً على الهجر ضراراً الذي تحكمه المادتان ٦ ، ١١ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض أحكام الأحوال الشخصية ، و كان الحكم الابتدائي قد أقام قضاءه بالتطبيق على أساس الغيبة التي يحكمها المادتان ١٢

١٣ من ذات القانون فيكون من ثم قد غير من تلقاء نفسه سبب الدعوى ، و إذ قضى الحكم المطعون فيه بتأييده فإنه يكون معيياً بالخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٩٢ لسنة ٥٨ مكتب قضي ٤١ صفحة رقم ٩٤٣ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٩٠

- المقرر في قضاء هذه المحكمة أن التراخي في إتمام الزوجة بسبب من الزوج بعد ضرباً من ضروب الهجر لأن إستطالته تال من الزوجة و تصيبها بأبلغ الضرر و من شأنه أن يجعلها كالمعلقة فلا هي ذات بعول ولا هي مطلقة . لما كان ذلك و كان الثابت من الأوراق أن الزوج الطاعن بالمطعون ضدها تم في ١٩٨٤/٨/٢٠ و أقامت دعواها بالتطليق في ١٩٨٦/١٢/٢ لتراخيه في الدخول بها و تضررها من ذلك و كان البين من تقريرات الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن عرض الصلح على الطرفين أقام قضاءه بالتطليق للضرر على ما إستخلصه من أقوال شاهدي المطعون ضدها أن الطاعن لم يقم بإعداد مسكن شرعي لإتمام الدخول بها بالإحالة إلى هجرة لها بدون عذر مقبول - و هو من الحكم إستخلاص سائق له أصله الثابت في الأوراق و يكفي لحمل قضائه و يكون النعي عليه بعدم إتخاذ إجراءات التحكيم أو عدم تطبيق المادتين ١٢ ، ١٣ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ في شأن التطبيق لغياب الزوج قائماً على غير أساس .

- المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن النعي إذا كان وارداً على ما إستطرد إليه الحكم تريدأ لتأييد وجهة نظره فيما يستقيم الحكم بدونه ، فإنه يكون أياً كان وجه الرأي فيه - غير منتج . لما كان ذلك و كان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بالتطليق على سند من عدم إتمام الدخول بالمطعون ضدها - على ما هو وارد بالرد على السبب السابق و هو ما يكفي وحده لحمل قضائه لأن النعي عليه بعدم الرد على إيفاء معجل الصداق أو إعداد مسكن زوجية - أياً كان وجه البرأي فيه يكون غير منتج و من ثم غير مقبول .

* الموضوع الفرعي : حولرض الاهلية :

الطعن رقم ٩ لسنة ٢٥ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ١٤٨٥ بتاريخ ١/١١/١٩٥٥

- متى كان الحجر مؤسسا على عته الشخص المطلوب توقيع الحجر عليه وعلى السفه لتصرفه في بعض أملاكه وإتفاق ثمنها على غير مقتضى العقل و الشرع ، و كان الحكم المطعون فيه بعد أن نفى عنه حالة العته اكتفى في الرد على حالة السفه باستعراض تصرفه في أمواله وتقديره أن هذا لا يعتبر موجبا لقيام السفه واغفل بحث ما تمسك به طالب الحجر من إتفاق ثمن ما تصرف فيه على غير مقتضى العقل و الشرع ومن ثم فإن هذا الحكم يكون قد أغفل بحث دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى ويكون بذلك قد شابه قصور مبطل له .

- متى كان الحجر مؤسسا على عته الشخص المطلوب توقيع الحجر عليه وعلى السفه لتصرفه في بعض أملاكه وإنفاق ثمنها على غير مقتضى العقل و الشرع ، و كان الحكم المطعون فيه بعد أن نفى عنه حالة العته اكتفى في الرد على حالة السفه باستعراض تصرفه في أمواله وتقريره أن هذا لا يعتبر موجبا لقيام السفه واغفل بحث ما تمسك به طالب الحجر من إنفاق ثمن ما تصرف فيه على غير مقتضى العقل والشرع ومن ثم فإن هذا الحكم يكون قد أغفل بحث دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ويكون بذلك قد شابه قصور مبطل له .

- متى كان الحجر مؤسسا على عته الشخص المطلوب توقيع الحجر عليه وعلى السفه لتصرفه في بعض أملاكه وإنفاق ثمنها على غير مقتضى العقل و الشرع ، و كان الحكم المطعون فيه بعد أن نفى عنه حالة العته اكتفى في الرد على حالة السفه باستعراض تصرفه في أمواله وتقريره أن هذا لا يعتبر موجبا لقيام السفه واغفل بحث ما تمسك به طالب الحجر من إنفاق ثمن ما تصرف فيه على غير مقتضى العقل والشرع ومن ثم فإن هذا الحكم يكون قد أغفل بحث دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ويكون بذلك قد شابه قصور مبطل له .

الطعن رقم ٩ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ١ بتاريخ ١٩٥٧/١/٢٦ .

لا تختص هذه المحكمة بالفصل في أثر إشهاد الطلاق المثبت أمام المحكمة الشرعية لأنه ليس حكماً وذلك وفقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ١٩ من قانون نظام القضاء .

الطعن رقم ٢٣ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٨٩ بتاريخ ١٩٧٧/١/٥

العتة آفة تصيب العقل فتعييه و تنقص من كماله ، و المرجع فى ذلك و على ما أوردته المذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بأحكام الولاية على المال - هو خبرة المختصين فى الآفات العقلية و شواهد الحال إذ كان ذلك و كان ما يعنى محكمة الولاية على المال و هى بسبيل بحث طلب الحجز هو التحقق من قيام عارض من عوارض الأهلية يستوجب ، و فى نسبة العتة إلى شخص بعينه تنحصر مهمتها فى تحيى مدى تأثير هذا المرض على أهليته بما لا يمكنه معه من أن يستبين وجه المصلحة فيما يرمه من تصرفات و فى إدارته لأمواله و فى فهمه للمسائل المالية الخاصة به ، و هى فى هذا الشأن لها مطلق الحرية فى تقدير قيام حالة العته باعتبارها تتعلق بفهم الواقع فى الدعوى فلا تخضع فى قضائها هذا لرقابة محكمة النقض متى كان إستخلاصها مائفاً .

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٢٩٣ بتاريخ ١٩٧٧/٥/٢٥

- للنزاع فى مواد الولاية على المال ذاتية مستقلة تطوى على معنى الحسبة حفاظاً على أموال ناقصى الأهلية أو عديمها و ليست بخصومة حقيقية ، و طلب الحجر يستهدف مصلحة خاصة و مصالح عامة

ترجع كلها إلى حفظ مال من لا يستطيع المحافظة على ماله بهذه المثابة طلب شخصي لصيق بإنسان موجود على قيد الحياة هو المطلوب الحجر عليه تستدعي حالته إتخاذ تدابير معينة لحمايته من نفسه ومن الغير بفرض القوامة عليه و إخضاعه لإشراف محكمة الولاية على المال يوجه إلى شخص المطلوب الحجر عليه ، و لا يجوز توجيهه إلى خلفه العام ، و لذلك ناطت المادة ٩٦٩ من قانون المرافعات بالنيازة العامة وحدها رعاية مصالحه و التحقق على أمواله و الإشراف على إدارتها ، و عولت لها في هذا السبيل سلطة التحقيق في حالة المطلوب الحجر عليه و قيام أسباب الحجر التي حددها القانون وإقتراح التدابير التي ترى إتخاذها للمحافظة على أمواله .

- مفاد نصوص المواد ٤٧ مدني ، ٤٧ ، ٧٨ من المرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بأحكام الولاية على المال ، ٩٧٠ من قانون المرافعات ، أنه إذا مات المطلوب الحجر عليه قبل صدور حكم في الطلب المقدم فإنه ينتهي الحق فيه و تنفي ولاية محكمة الحجر بنظره لهلاك الشخص المراد إخضاعه للحجر تبعاً لإستحالة أن يقضي بعد الموت بقيد ينصب على شخص المطلوب الحجر عليه أو بالتحفظ على ماله يؤيد هذا النظر أن المشرع بموجب المادة ٧٨ من المرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ أجرى الأحكام المقررة في شأن الوصاية على القوامة ، و قصد بذلك - و على ما جرى بالمذكرة الإيضاحية أن القواعد الخاصة بالوصاية تسرى على القوامة بالقدر الذي تتلاءم في حدود أحكامها مع طبيعتها ، مما مفاده أنه إذا تولى المطلوب الحجر عليه فقد طلب الحجر محله و موضوعه و إستحال قانوناً أن تمضي المحكمة في نظرها . و أكد المشرع هذا المعنى في المادة ٩٧٠ من قانون المرافعات بإستعادته إتباع الإجراءات و الأحكام الخاصة بالولاية على المال و منها توقيع الحجر و رفعه و تعيين القامة و مراقبة أعمالهم و حساباتهم إذ إنتهت الولاية على المال فيما عدا حالي الفصل في الحساب السابق تقديمه للمحكمة و تسليم الأموال لورثة ناقصي الأهلية أو عديميها إعتباراً بأن الولاية مشروطة بقيام موجهها فإذا إنعدم الموجب زالت الولاية و جاء بالمذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات تعليقاً على تلك المادة ما مؤداه أنه يستحيل على المحكمة أن تأمر بتعيين قيم على شخص ليس على قيد الحياة لتتأخر ذلك مع طبيعة الحجر ذاته ، أو أن يعهد إليه بتسليم أمواله أو تولى إدارتها و حفظها لأن الموت لا يبقى له على مال بعد أن إنتقل بمجرد الوفاة و بقوة القانون للوراث أو الموصى له ، فينقض بالتالي الطلب المقدم بالحجر و يصبح بسبب الموت غير ذي موضوع .

للمطعن رقم ٤ لسنة ٤٦ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ١٦٢٣ بتاريخ ١١/٢/١٩٧٧

مفاد المادة ١٠٢٥ من قانون المرافعات المضادة بالقانون ١٢٦ لسنة ١٩٥١ ، على ما يبين من عبارته و من المذكرة الإيضاحية للقانون ١٢٦ لسنة ١٩٥١ ، و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن

الشارع قصد الحد من جواز الطعن بالنقض في مسائل الولاية على المال فلا يتناول إلا القرارات التي تصدر في المسائل الواردة بذاتها في هذه المادة دون المسائل الأخرى ، و لما كانت مواد الحجر المشار إليها في ذلك النص إنما تقتصر على المسائل اللصيقة بالحجر في حد ذاته من قبيل القرارات بتوقيع الحجر أو رفعه و كذلك القرارات الخاصة بتعيين القيم أو عزله ، لما كان ذلك و كانت القرارات الصادرة من المحكمة بالإذن للقيم على المحجور عليه بمباشرة التصرفات التي من شأنها إنشاء حق من الحقوق المقاربة الأصلية أو التسمية أو نقله أو تغييره أو زواله طبقاً للمادتين ٧٨ ، ٧٩/١ من المرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بأحكام الولاية على المال لا تتعلق بالحجر في صميمه و يعارض الأهلية في جوهره و إنما تتعلق بواجبات القيم في إدارة أموال المحجور عليه ، يؤيد هذا النظر أن المادة ٧٨ المشار إليها قصدت أن تطبق على القوامه القواعد المتعلقة بواجبات الأوصياء و حقوقهم . لما كان ما تقدم و كان القرار المطعون فيه قد صدر في مادة التصريح للقيم بالتصرف في عقار ملوك للمحجور عليه ، و كانت هذه المادة ليست من المسائل الواردة في المادة ١٠٢٥ آنفة الذكر فإن الطعن عليه بطريق النقض يكون غير جائز .

للطعن رقم ٢٠٥١ لسنة ٥١ مكتب قتي ٣٤ صفحة رقم ١٥٢٧ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٣

طلب الحجر لعارض من عوارض الأهلية يستهدف مصلحة خاصة و مصالح عامة ترجع كلها إلى حفظ مال من لا يستطيع المحافظة على ماله فهو بهذه المثابة طلب شخصي لصيق بإنسان على قيد الحياة وهو المطلوب الحجر عليه أو تستدعي حالته تدابير معينة لحمايته من نفسه و من الغير و ذلك بغرض القوامه عليه و إخصاعه لإشراف محكمة الولاية على المال بإجراءات توجه إلى شخص المطلوب الحجر عليه ولذلك ناطت المادة ٩٦٩ من قانون المرافعات بالنيابة العامة رعاية مصالحه و التحفظ على أمواله والإشراف على إدارتها ... لما كان ذلك فإن الحكم الذي يصدر في دعوى الحجر من محكمة الولاية على المال تكون له حجة مطلقة قبل الكافة .

الطعن رقم ٣٤ لسنة ٥٢ مكتب قتي ٣٥ صفحة رقم ١٠٣٢ بتاريخ ١٩٨٤/٤/١٧

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المقصود بغية الزوج عن زوجته في حكم المادة ١٢ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ أن تكون الغيبة لإقامة الزوج في بلد آخر غير الذي تقيم فيه زوجته . أما الغيبة كسبب من أسباب الضرر الذي يبيح التطلق طبقاً لنص المادة السادسة من هذا القانون - و على ما أوضحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون - غيبة الزوج عن بيت الزوجية مع إقامته في البلد الذي تقيم فيه زوجته ، و يكون الضرر في هذه الحالة هجراً قصداً به الأذى فيفريق بينهما لأجله .

الطعن رقم ١٦١ لسنة ٥٣ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٨٢٨ بتاريخ ١٩٨٦/١١/١٢

تقدير حالة العنة لدى أحد المتعاقدين هو - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مما يتعلق بفهم الواقع في الدعوى . فلا يخضع فيه القاضي لرقابة محكمة النقض متى كان إستخلاصه في ذلك مائفاً والعبرة في تحري أهلية الماقد هي بحالته في الوقت الذي اتفق فيه القعد .

الطعن رقم ٣٠ لسنة ١٢ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٢٧ بتاريخ ١٩٤٢/١٢/٣١

إن مسؤولية التاليين عن عديمي الأهلية يجب أن يكون تحديدها في نطاق أحكام قانون المجالس الحسبية الصادر في ١٣ أكتوبر سنة ١٩٢٥ . ذلك القانون الواجب تطبيقه على المصريين جميعاً ، مسلمين وغير مسلمين . و قد أوردت المادة ٢٨ من هذا القانون الأحكام الخاصة بولاية الأب على مال ولده القاصر المشمول بولايته ، و منها جواز الماس بهذه الولاية من قبل المجلس الحسبي إلا إذا كان الولي قد عث برأس مال ولده ، لا بالتمرات ، و كان الطلب في هذا الشأن مقدماً من النيابة دون سواها . ومبب ذلك ما للوالد ، دون غيره من التاليين عن عديمي الأهلية ، من حق التصرف في مال إبنه القاصر من غير أن يكون مطالباً بتقديم حساب عن إدارته لهذا المال إلى المجلس الحسبي . و إذ كان مما لا شك فيه أن الأحكام المتعلقة بأموال عديمي الأهلية مستمدة من قواعد الشريعة الإسلامية ، فإنه يكون من المصين الرجوع إلى تلك القواعد دون غيرها باعتبارها الأحكام العامة في هذا الصدد للوقوف على ما يكمل أحكام قانون المجالس الحسبية . و إذن فمن الخطأ أن يقرر الحكم أن من إختصاص المجلس الملئ الفصل في مدى سلطة الأب على مال إبنه القاصر ، و أن يقف الفصل في الدعوى المعروضة عليه حتى يصدر المجلس المذكور حكمه في ذلك ، إذ مسؤولية الولي عن مال إبنه القاصر من إختصاص المحاكم الأهلية تفصل فيها على وفق أحكام الشريعة الإسلامية .

*** الموضوع الفرعي : لقون إثبات للزواج :**

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٥ مكتب قني ٢٩ صفحة رقم ٦٥١ بتاريخ ١٩٧٨/٢/١

للزوجين أن يبرما زواجهما في الشكل الذي يقتضيه قانونهما الشخصي ، أو يبرما زواجهما في الشكل المقرر طبقاً لقانون البلد الذي عقد فيه ، و إثبات الزواج يخضع للقانون الذي يحكم شكله .

*** الموضوع الفرعي : قرابة للمصاهرة :**

الطعن رقم ١١١٠ لسنة ٤٧ مكتب قني ٢٩ صفحة رقم ١٩٨٣ بتاريخ ١٩٧٨/١٢/٢

مقاد المواد من ٣٤ حتى ٣٧ من التفتين المدني متراطة أنه يقصد بالقرابة تحديد مركز الشخص في أسرة معينة باعتباره عضواً فيها تربطه بباقي أعضائها قرابة نسب أو قرابة أصهار ، بمعنى أن الأسرة تنظم

ذوى القربى ، و قد يكون منشأ القرابة الزوجية أو الإجتماع فى أصل مشترك و دم واحد و هى قرابة النسب سواء كانت قرابة الولادة أو قرابة الحواشى ، و قد يكون مرجعها العلاقة من الزوج و أقارب الزوج الآخر و هى قرابة المصاهرة ، فإذا تحددت قرابة شخص من آخر و درجة هذه القرابة فإن هذا الشخص يعتبر فى نفس القرابة و الدرجة بالنسبة إلى زوج الشخص الآخر و هو ما جلسته المذكرة الإيضاحية للقانون المدنى تعليقاً على المادة ٣٧ من أن " القرابة - بما فى ذلك المصاهرة - أما أن تكون من جهة الأب أو من جهة الأم أو من جهة الزوج

* الموضوع الفرعى : قواعد الإثبات الشرعية :

الطعن رقم ٢١ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ١٣٧٧ بتاريخ ١٣/١٢/١٩٧٧

- فرق المشرع فى الإثبات - و على ما جرى به قضاء محكمة النقض - بين الدليل و إجراءات الدليل فى مسائل الأحوال الشخصية ، فأخضع إجراءات الإثبات كميان الوقائع و كيفية التحقق و سماع الشهود و غير ذلك من الإجراءات الشكلية لقانون المرافعات ، أما قواعد الإثبات المتعلقة بذات الدليل كميان الشروط الموضوعية اللازمة لصحته و بيان قوته و أثره القانونى فقد أبهاها المشرع على حالتها خاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية .

- من شروط صحة أداء الشهادة فى المذهب الحنفى ، أن يكون الشاهد عالماً بالمشهود به ، ذاكرًا له وقت الأداء ، فلو نسى المشهود به لم يجز له أن يشهد و إن يكون المشهود به معلوماً حتى يتيسر القضاء به و لا يكون كذلك إلا إذا وضح الشاهد للقاضى صاحب الحق و من عليه الحق ، و نفس الحق المشهود به و على هذا إذا شهد الشهود على حاضر بعين حاضرة ، و جب عليهم لأجل صحة شهادتهم أن يذكروا لثلاثة أشياء ، المدعى و المدعى عليه و المين المدعاة ، لأن الغرض التعريف ، و الإشارة أقوى سبل التعريف و عند ذلك لا يلزم الشاهد أن يؤكد اسم المدعى أو المدعى عليه و لا نسبهما لأنه لا يحتاج مع الإشارة إلى شيء آخر ، فإن شهدوا على غائب أو ميت و جب ذكر ما يؤدى إلى التعريف به ، و يبين من ذلك أنه يجب أن يكون الشاهد عالماً بالمدعى و المدعى عليه اللذين تصل بهما وقائع الشهادة موضوع التحقيق أما إذا كانت الشهادة تتعلق بحالة شخص من يسار أو فقر فلا يطلب من الشاهد إلا التعريف بهذا الشخص الذى تصل به وقائع الشهادة المطلوب إثباتها . و لما كان النابت أن محكمة أول درجة أحالت الدعوى إلى التحقيق ليثبت الطاعن أنه من ذوى الاستحقاق فى ثلث الوقف أو أنه المستحق الوحيد لذلك الثلث لإنطباق شرط الواقفة عليه بأنه لا يكسب قدر كفايته ، و لا يوجد من تجب عليه نفقته شرعاً و ذلك حتى تاريخ انتهاء الوقف على غير الخيرات ، و صرحت المحكمة

للمطعون عليهما الأولين بنفى ذلك . و كان المطلوب من شاهدى النفى الشهادة على حالة الطاعن على النحر المين بالحكم ، فلا محل للنعى على شهادتهما بإبطالان لأنهما قررا أنهما لا يعرفان المطعون عليهما ، إذ لا يتعلق هذا الأمر بوقائع الشهادة موضوع التحقيق .

الطعن رقم ٤ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٦٣٦ بتاريخ ١٩٧٦/١١/٢٤

- من المقرر فى الفقه الحنفى أنه يشترط لقبول الشهادة على حقوق العباد أن تكون موافقة للدعوى فيما يشترط فيه الدعوى فإن خالفها لا تقبل ، و قد تكون الموافقة تامة بأن يكون ما شهد به الشهود هو عين ما إدعاه المدعى ، و قد تكون الموافقة تضمنية و هى تقبل اتفاقاً و يأخذ القاضى بما شهد به الشهود باعتباره القدر الثابت من المدعى بالينة ، و لا تلزم الموافقة فى اللفظ بل تكفى الموافقة فى المعنى و المقصود سواء اتحدت الألفاظ أو تباينت لما كان ذلك و كانت المطعون عليها قد أقامت دعواها بالتطليق إستناداً إلى أن الطاعن أساء عشرتها و أضر بها و أنه دأب على الإعتداء عليها بالضرب و السب و ضربت لذلك المحل الذى ساقته فإن شهادة شاهديها المتضمنة أن الطاعن وجه إليها ألفاظ سباب تكون ألفاظا واردة على الدعوى و المقصود بها و تكون المطابقة قائمة بين الشهادة و الدعوى .

- أنه و إن كان إشتراط العدد فى الشهادة فى الشرع الإسلامى إنما يعنى أصلاً موافقة الشهادة بحيث ترد أقوال كل شاهد مطابقة لأقوال الآخر و لكن اختلفت الأقوال عند الحنفية فيما يتعلق بشروط موافقة الشهادة للشهادة بين الإمام و صاحبيه ، فبينما يرى صاحبان الإكتفاء بالموافقة التضمنية أسوة بمطابقة الشهادة للشهادة ، إذ برأى الإمام يوجب لقول الشهادة تطابق لفظى الشاهدين بطريق الوضع لا بطريق التضمن ، إلا أن المراد عنده أيضاً هو تطابق اللفظين على إفادة المعنى سواء كان ذلك بعين اللفظ أو بمرادف له ، و إذ كان البين أن الشاهدين قد توافقا أقوالهما فى العبارة الأولى من الطاعن ، و أنهما و إن اختلفا فى العبارة الثانية إلا أن كل عبارتين تحقق ذات المعنى المتعارض عليه عرفاً فى أنهما من ألفاظ السباب المترادفة و التى تعنى مقصوداً واحداً ، الأمر الذى يسوغ معه القول بمطابقة الشهادة للشهادة فى هذا المجال .

* الموضوع القرعى : ماهية الأحوال الشخصية :

الطعن رقم ١٦٩٤ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٦٦٨ بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢٨

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الأحوال الشخصية هى مجموعة ما يتميز به الإنسان عن غيره من الصفات الطبيعية أو العائلية التى رتب القانون عليها أثراً قانونياً فى حياته الإجتماعية لكونه إنساناً أما الأمور المتعلقة بالمسائل المالية فكلها بحسب الأصل من الأحوال العينية .

الطعن رقم ٤٠ لسنة ٣ مجموعة عمر ٤١ صفحة رقم ٤٥٤ بتاريخ ١٩٣٤/٦/٢١

الأحوال الشخصية هي مجموعة ما يتميز به الإنسان عن غيره من الصفات الطبيعية أو العائلية التي رتب القانون عليها الرأ قانونياً في حياته الاجتماعية ككون إنسان ذكراً أو أنثى ، و كونه زوجاً أو أرملاً أو مطلقاً أو أباً أو ابناً شرعياً ، أو كونه تام الأهلية أو ناقصها لصغر سن أو عته أو جنون ، أو كونه مطلق الأهلية أو مقيداً بسبب من أسبابها القانونية . أما الأمور المتعلقة بالمسائل المالية فكلها بحسب الأصل من الأحوال العينية ، و إذن فالوقف والهبة والوصية والتفقات على اختلاف أنواعها ومناشئها هي من الأحوال العينية لتعلقها بالمال و باستحقاقه و عدم إستحقاقه . غير أن المشرع المصري وجد أن الوقف والهبة والوصية - وكلها من عقود التبرعات - تقوم غالباً على فكرة التصديق المنسوب إليه ديانة فالجاء هذا إلى اعتبارها من قبيل مسائل الأحوال الشخصية كما يخرجها عن اختصاص المحاكم المدنية التي ليس من نظامها النظر في المسائل التي قد تحوى عنصراً دينياً ذا أثر في تقرير حكمها . على أن أية جهة من جهات الأحوال الشخصية إذا نظرت في شيء مما يخص به من تلك العقود ، فإن نظرها فيه بالدهاء مشروط بإتباع الأنظمة المقررة قانوناً لطبيعة الأموال الموقوفة والموهوبة والموصى بها .

* الموضوع الفرعي : مسكن الزوجية :

الطعن رقم ٢٠٢٣ لسنة ٥٦ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ٩٢٩ بتاريخ ١٩٨٧/١/٢٨

إذ نص المشرع في المادة ١٨ مكرر ثالثاً من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية المضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على أنه " على الزوج المطلق أن يهيء لصغاره من مطلقته و لحضانتهم المسكن المستقل المناسب ، فإذا لم يفعل خلال مدة العدة ، إستمروا في شغل مسكن الزوجية المؤجر - دون المطلق - مدة الحضانة . و إذا كان مسكن الزوجية غير مؤجر كان من حق الزوج المطلق أن يستقل به إذا هيا لهم المسكن المستقل المناسب بعد إنقضاء مدة العدة " و إذا كان المقصود بمسكن الزوجية في هذا الخصوص هو المكان الذي كان مشغولاً فعلاً بسكنى الزوجية ، فإذا ثار خلاف بين الحاضنة و والد الصغير حول مسكن الحضانة ، إنصرفت كلمة المسكن إلى المكان المشغول فعلاً بسكنى الصغير وحاضنته . لما كان ذلك و كان البين من الأوراق أن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع بأن عين النزاع لم تكن مسكناً للزوجية بالمعنى المتقدم ، إذ أنه تزوج بالمطعون ضدها و أقام معها بمسكن أسرتها حتى وقوع الطلاق ، و لم تكن لها إقامة مع الصغير بشقة الطداعي ، و قدم مستندات منها شهادة ميلاد ابنه الصغير تفيد أنه ولد بمسكن جدته و عقود إيجار تفيد أن الشقة كانت تزجر مفروشة للغير ، و كان الحكم قد أقام قضاءه بتمكن المطعون ضدها من مسكن النزاع على قوله " " و إذ لم يعرض الحكم على النحو المتقدم - لدفاع

الطاعن سالف البيان ، و ما قدمه من مستندات دلت بها على صحة دفاعه على نحو يدل على أن المحكمة قد فطنت إلى حقيقة هذا الدفاع أو أطلعت على مستنداته و أخضعها لتقديرها ، رغم إنه دفاع جوهري قد يطير به - أن صح - وجه الرأى فى الدعوى ، فإنه يكون معيأ بالقصور فى السبب .

للطعن رقم ٦٣٠ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٥٩٩ بتاريخ ١٩٨٨/٢/٣١
المقرر فى المادة ١/٩٤٩ من القانون المدنى أن الحايضة لا تقوم على عمل يتحمله الغير على سبيل التسامح و لما كان المقرر شرعاً أن الزوج هو المكلف بإعداد مسكن الزوجية ، فإذا قامت الزوجة بإعداده و أقام معها زوجها فإن ذلك يكون على سبيل التسامح بغير إلزام عليها فلها أن تمنعه و لو كانت علاقة الزوجية قائمة و مستمرة .

للطعن رقم ٨٥٥ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣١٤ بتاريخ ١٩٨٩/١/٢٩
المادة الرابعة من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية نص فى فقرتها الأولى على أن للمطلة الحاضنة بعد طلاقها الإستقلال مع صغيرها بمسكن الزوجية المؤجر ما لم يهين المطلق مسكناً آخر مناسباً فإذا إنتهت الحضانة أو تزوجت المطلقة فللمطلق أن يستقل دون مطلقة بذات المسكن إذا كان من حقه إبتداء الإحتفاظ به قانوناً ، و كانت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون قد أوردت فى هذا الخصوص أنه إذا وقع الطلاق بين الزوجين و بينهما صغار فإن المنازعة تنور بينهما فحين يختص بمسكن الزوجية المؤجر للزوج هل تنفرد به المطلقة و الصغار بوصفها حاضنة لهم أو تنفرد به المطلق باعتبار أنه المعتاد - و إذا كان ذلك فإن للمطلة الحاضنة بعد الطلاق الإستقلال مع محتضونها بمسكن الزوجية لمطلقها والد المحتضون ما لم يعد لها المطلق مسكناً مناسباً حتى إذا ما إنتهت الحضانة أو تزوجت المطلقة فللمطلق أن يعود ليستقل دونها بذات المسكن إذا كان من حقه إبتداء الإحتفاظ به قانوناً مما مفاده أن مسكن الحضانة بحسب الأصل هو ذلك المسكن المناسب الذى يعده المطلق لإقامة مطلقة فيه فترة حضانتها لأولاده منها ، فإذا لم يقم المطلق بإعداد هذا المسكن المناسب ، فإن مسكن الزوجية الذى إستأجره الزوج للإقامة فيه مع زوجته قبل حصول الطلاق بينهما يعتبر هو مسكن الحضانة . و يحق للمطلة الحاضنة أن تستقل بالإقامة فيه مع صغيرها من مطلقتها فترة الحضانة سواء كان الزوج هو المستأجر إبتداء لهذا المسكن أو كان قد صار المستأجر له بإمتداد عقد الإيجار إليه فى الحالات التى يقرها القانون مادام أن الزوجين كانا يقيمان فيه قبل حصول الطلاق بينهما و لم يكن الزوج قد تغلى عنه وفقاً لأحكام القانون قبل هذا الطلاق .

• الموضوع الفرعي : مناهج تطبيق للشرعية الإسلامية :

للطعن رقم ١٦ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٢٧٦ بتاريخ ١٧/١/١٩٧٩

المستقر في قضاء هذه المحكمة أن الشرعية الإسلامية هي شريعة القانون العام و بمعنى أنها تختص أصلاً بحكم علاقات الأسرة بالنسبة للمسلمين و غيرهم و أن الشرائع الأخرى تختص بصفة إستثنائية وعند توافر شروط معينة بحكم هذه العلاقات ، و مفاد المادتين ٦ و ٧ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن إلغاء المحاكم الشرعية و المحاكم المدنية و المادة ٢٨٠ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلاتحة ترتيب المحاكم الشرعية ، أن أحكام الشرعية الإسلامية باعتبارها الشرعية العامة هي الواجبة التطبيق في منازعات الأحوال الشخصية التي تقوم بين الزوجين المسيحيين إذا اختلفا طائفة أو ملة ، و المقصود بالخضوع للشرعية الإسلامية أن تكون أحكامها الموضوعية التي يخضع إليها المسلم - دون أحكام الشرعية الخاصة هي الواجبة التطبيق ، لأنه من غير المقصود أن يكون تطبيق الشرعية العامة يقصد به تطبيق قواعد الإسناد التي تقضى بترك غير المسلمين و ما يلتزمون في تنظيم أحوالهم الشخصية و تكون الإحالة إلى الشرعية الإسلامية منذ البداية لغواً ينهى أن ينزعه عنه المشرع إلا أنه لا محل لأعمال هذه القواعد الموضوعية في الشرعية العامة و التي يتمتع بمقتضاها الزوج المسيحي بنفس حقوق الزوج المسلم إذا تصادمت مع أحد المبادئ المتصلة بجوهر العقيدة المسيحية و التي تعد مخالفة المسيحي لها مروقاً من ديانته و إنحرافاً عن عقيدته و عرقاً لمسيحيته طالما لا تتطوى مبادئ الشرعية الخاصة على ما يتجافى و قواعد النظام العام في مصر و من قبل هذه المبادئ التي لا تتعارض و قواعد النظام العام و تعتبر من الأصول الأساسية في الديانة المسيحية مبدأ حظر تعدد الزوجات إذ لا يجوز إعمال ما يناقضه من الأحكام الموضوعية في الشرعية العامة لما كان ما تقدم و كان ما أوردته المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ من أنه " يكفل إحترام ولاية القانون الواجب التطبيق حتى لا يكون هناك إخلال بحق أى فريق من المصريين مسلمين أو غير مسلمين في تطبيق شريعة كل منهم " دليل غير داحض على أن المشرع إنما قصد إحترام كافة الشرائع عامة وخاصة و أن الإخلال بالقواعد الأساسية المتعلقة بصميم العقيدة و بجوهر الديانة ، لم يدر يخلده و فيه مجاوزة لمراده . يؤيد هذا النظر أن الشارع إستبقى الفقرة الأخيرة من المادة ٩٩ من لاتحة ترتيب المحاكم الشرعية التي تستلزم الدينونة بالطلاق لسماع الدعوى به من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر ، عانياً بذلك طائفة الكاثوليك التي تدعى بعدم قابلية العلاقة الزوجية للإتحلال ، إحتراماً لمبدأ أصيل متعلق بجوهر العقيدة الكاثوليكية بطوائفها المختلفة أخذاً بتخصيص القضاء و دفعاً للحرج والمشقة . يظهر هذا القول أن إباحة تعدد الزوجات في الشرعية الإسلامية مقيد بعد مجاوزة الزواج من

أربع و مشروط بالعدل بين الزوجات و القدرة على الإنفاق ، و لكن لم يكن هذان الشرطان من شروط الصحة فيعتقد الزواج صحيحاً رغم تخلفهما ، إلا أن الشخص يكون آتماً يحاسبه الله سبحانه على الجور و على عدم القيام بتكاليف الزواج ، فإن الخطاب في هذا الشأن - كما هو ظاهر - موجه إلى المسلمين دون غيرهم و يغلب فيه الجزء الديني بحيث يستعصى القول بإسحاب هذه القاعدة الدينية البحتة على من لا يدين أصلاً بالمقيدة التي تستند إليها إباحة التعدد ، و يكون إجازة تعدد الزوجات المتصاعدة للمسيحي حتى عند اختلاف الملة أو الطائفة بغير سند . و إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر و جعل عمدته في قضائه أعمال الأحكام الموضوعية للشريعة العامة في غير حالات إنطباقها و أباح تعدد الزوجات للمسيحي رغم تنافره مع أصل أساسي من أصول عقيدته فإنه يكون مخالفاً للقانون .

* الموضوع الفرعي : منقولات الزوجية :

الطعن رقم ١٠٦ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٦٣٢ بتاريخ ١٩٤٥/٤/١٩

- الدعوى التي ترفعها المطلقة بمطالبة مطلقها برد جهاز الزوجية أو يدفع ثمنه عند تعذر رده هي دعوى مدنية بحتة من اختصاص المحاكم الأهلية ، و ليس فيها ما يصح أن يدخل في اختصاص القضاء الشرعي أو ما يصح أن ينطبق عليه أحكام الشريعة . و إذن فلا تنفد المحاكم المدنية في مثل هذه الدعوى بالأحكام الشرعية المتبعة أمام القضاء الشرعي في تعيين طرق الإثبات و في تحميل عبئه و في إجراء التحقيق ، بل ذلك كله يكون على وفق قواعد القانون المدني و قانون المرافعات في المواد المدنية ، والتجارية .

- إذا بنت المحكمة قضاءها بمسئولية الزوج المطلق عن فقد الأشياء التي تدعيها الزوجة المطلقة على أن هذه الأشياء كانت في ذمته و أنه منعها من إستردادها و أهمل إعمالاً غير يسير في المحافظة عليها فلا تترتب على المحكمة في ذلك ، لأن مسئولية الوديع ناشئة عن إلتزامه قانوناً برد الوديعة للمودع متى طلب منه ذلك ، و عن إلتزامه بالمحافظة عليها بغير تقصير جسيم . و ما دامت المحكمة قد أثبتت في حدود سلطتها الموضوعية حصول المطالبة برد الوديعة و حصول التقصير الجسيم في المحافظة عليها و لم تخرج فيما أثبتت من ذلك عما تبينه بحق من أوراق الدعوى و ظروفها فلا رقابة عليها لمحكمة النقض . و ليس صحيحاً أن مسئولية الوديع لا تنشأ إلا بعد تكليفه رسمياً برد الوديعة . ذلك لأن مثل هذا التكليف لا محل له لتقرير المسئولة المدنية المترتبة على هلاك الشيء المودع ، فضلاً عن أن المطالبة القضائية بالرد تجب كل تكليف رسمي آخر .

الطعن رقم ١٧٧ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٧٣٥ بتاريخ ١٧/٢/١٩٤٩
إذا كان المبلغ المحكوم به من المحكمة الشرعية على الزوج برده لزوجه و والدعا إنما هو مبلغ حصل
الإتفاق على إعداد الجهاز به ، أى أنه لمن لجهاز لم يتم شراؤه ، فالنزاع على هذا المبلغ - ولو كان
بعضه فى الأصل مقدم الصداق - هو نزاع مالى صرف مما تختص به المحاكم المدنية ، لا نزاع على
مسألة من مسائل الأحوال الشخصية المختصة بها المحاكم الشرعية . و لذلك يكون الحكم الصادر من
المحكمة المدنية بوقف تنفيذ حكم المحكمة الشرعية لخروجها فيه عن ولايتها ، غير مخالف للقانون .

* الموضوع الفرعى : مواعع الزواج :

الطعن رقم ٣٩ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٣٠٢ بتاريخ ٢٦/١/١٩٧٧
- إذ كان تقدير قيام المانع الطبيعى أو العرض الذى لا يرجى زواله و يحول دون مباشرة العلاقة الزوجية
هو - و على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مما يدخل فى سلطة محكمة الموضوع دون رقابة عليها
من محكمة النقض متى قام قضاؤها على أسباب سائفة و كان ما ألصق عنه الحكم من أن دوام العلاقة
الزوجية أكثر من عامين و الزوجة على فراش الزوجية لا تفارق زوجها طوالها ، تعطية طوعية و إختيار
المكينة لتدارك ما فاتة حريصة على الإبقاء على عروة الزوجية ، و مع ذلك ظلت عذراء ، بل و قطع
تقرير الطبيب الشرعى أن المعاشرة الزوجية الصحيحة لم تتم بينهما على صورة ما و أن ما إدعاه الزوج
من حصول الوفاق كاملاً مرة واحدة منذ بدء الحياة الزوجية غير صحيح ، و كان ذلك كله يعوارى به
التدليل المقنع على عنة الطاعن و أنها غير قابلة للزوال ، فإن ما ينصاه الطاعن لا يصدو فى حقيقته أن
يكون مجادلة فى تقدير الدليل لمحكمة الموضوع لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض .
- لا تترتب على المحكمة إن هى جازمت بما لم تقطع به تقارير الأطباء متى كانت وقائع الدعوى قد
أهدت ذلك عندها و أكدت لديها .

* الموضوع الفرعى : نفقة :

الطعن رقم ٤ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٣٠ بتاريخ ٢٥/٢/١٩٥٦
الحكم الصادر فى النزاع القائم على النفقة هو بطبيعته حكم مؤقت يزول أثره متى زالت دواعيه ، ذلك
لأن النفقة تقدر بحسب الحاجة و لها مقوماتها القانونية فإذا زالت هذه المقومات سقط الحق فيها .
وإذن فمتى صدر حكم بالنفقة على أساس قيام الزوجية بين طرفي النزاع يصح القضاء بعدئذ بالكف عن
المطالبة بها متى أنحلت عقدها بالطلاق و إنقضت سنة من تاريخ هذا الطلاق .

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٣٦ مكتب قني ١٩ صفحة رقم ١٤١٧ بتاريخ ١١/٢٧/١٩٦٨

الرأى عند الحففة على أن الفقير - رجلا كان أو امرأة - ضئى بنى ولده الذى تجب عليه نفقته .

الطعن رقم ١١ لسنة ٣٩ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ٢٨ بتاريخ ١٩٧٣/١/٣

لمحكمة الموضوع تقدير نفقة للقاصر بما يطق مع مصلحته . و إذ كان البين من القرار المطعون فيه أن محكمة الاستئناف فى حدود سلطتها الموضوعية ، عدلت القرار المستأنف و قدرت مبلغ خمسة عشر جنيهاً نفقة شهرية للقاصر و ألزمت والدته تبعاً لذلك بتقديم حساب مؤيد بالمستندات عما قبضته من معاش عن مدة سابقة ، و قررت أنها راعت فى تقديرها ظروف الدعوى و أن القاصر لم يبلغ الخامسة من عمره ، و حتى يجد فى المستقبل من المدخرات ما يكفل له الحياة الكريمة و التعليم الذى هو أهل له . لما كان ذلك ، فإن النعى على القرار المطعون فيه ، يكون فى غير محله .

الطعن رقم ٧ لسنة ٤٤ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ١٧٨٦ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٣١

إذ كان البين من الإطلاع على دعوى النفقة أن الطاعة أقامتها بطلب فرض نفقة زوجية على المطعون عليه بأنواعها الثلاثة ، و أنه على الرغم من أنها أوردت بصحتها أنها حامل من المطعون عليه فى شهرها الثانى ثم قررت بالجلسة أنها أنجبت من زوجها الوليد المدعى نسبه و طلبت فرض نفقة له ، إلا أن الحكم الصادر برفض دعوى النفقة لم يعرض لهذا الطلب و لم يناقشه أو يفصل فيه بعد إذ قرر المطعون عليه نفسه بالجلسة . . . أن ذلك الموضوع خارج من نطاق الطلبات المطروحة ، فإن ذلك الحكم يكون و لا مساس له بأى حق يتصل بالصغير المطلوب ثبوت نسبه بالدعوى الراحنة و لا يجوز حجبه قبله . لا يغير من ذلك القول بأن هذا القضاء قد فصل فى مسألة كلية شاملة قطع فيها بقصم العلاقة الزوجية ، إعتباراً بأن الزوجية القائمة هى الموجبة للنفقة و أن الفراض الذى تدعيه الطاعة سبباً للنسب يستلزم قيام الزوجية لأنه بالإضافة إلى أنه لا يحتج بذلك إلا على الخصوم الذين كانوا ممثلين فى الدعوى التى صدر فيها الحكم إعمالاً لقاعدة نسيبة أثر الأحكام ، و الصغير لم يكن خصماً فى الدعوى بالنفقة على ما سلف القول ، فإن الرجعة التى تدعيها الطاعة فى الدعوى الماثلة لم تتر على الإطلاق فى دعوى النفقة . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ إتخذ مما فصل فيه الحكم الصادر فى دعوى النفقة من إنتهاء العلاقة الزوجية بالطلاق و إنقضاء العدة حجة فى نفي الفراض الموجب للنسب فى الدعوى الحالية ، يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ٣٧٨ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٩ صفحة رقم ٦٣٩ بتاريخ ١٩٧٨/٢/١

المطلقة فى ظل الأحكام التى كان معمولاً بها بمقتضى القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٠ كانت تستطيع أن تحصل على نفقة عدة بغير حق لمدة طويلة مما أثار الشكوى من تلاعب المطلقات و إحتيالهن ، و دعا المشرع إلى إصدار القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ مقررأ فى الفقرة الأولى من المادة ١٧ منه أنه " لا تسمع

الدعوى لنفقة عدة لمدة تزيد على سنة من تاريخ الطلاق . و نظراً لأن أحكام النفقة تصدر من غير تحديد مدة فقد رأى من اللازم إستكمالاً للنص المشار إليه و مسايرة لحكمه أن يوضع حد للمدة التي تستطيع الزوجة المحكوم لها بنفقة زوجية أن تحصل خلالها على النفقة إذا ما طلقها زوجها المحكوم عليه بعد صدور الحكم المشار إليه فنص المشرع في الفقرة الأولى من المادة ١٨ على أنه " لا يجوز تنفيذ حكم بنفقة صادر بعد العمل بهذا القانون لمدة تزيد على سنة من تاريخ الطلاق " و مع أن المشرع قد إستهل النص بعبارة " لا يجوز تنفيذ " مما قد يعث على الاعتقاد بأن الخطاب فيه موجه إلى القاتمين على التنفيذ ، إلا أن المشرع قد قصد منه تحديد حق الزوجة في إقتضاء نفقة زوجية بموجب حكم صادر لها إبان قيام الزوجية - إذا ما طلقها زوجها بعد صدور الحكم - بمدة سنة من تاريخ الطلاق . فإذا تجاوزت المطلقة هذا الحق كان لمطلقها أن يحتج قبلها بحكم المادة المشار إليها و سبيله في ذلك هو الدفع به فيما ترفعه ضده من دعاوى أو الإستشكال في التنفيذ أو الإلتجاء إلى القضاء بالطلب لإستصدار حكم بكف يد مطلقة عن التنفيذ بحكم النفقة أو إبطال المقرر لها ، و يكون الحكم الصادر بذلك سنداً له في منع التنفيذ بحكم النفقة كما يكون أيضاً - بعد إعلانه لجهة الإدارة - القائمة على تنفيذ حكم النفقة إذا لم يكن صدر قد صدر في مواجهتها - سند لتلك الجهة في الإمتناع عن إقتطاع النفقة للمطلقة ، و بغير ذلك لا يتأتى للمحكوم عليه بالنفقة أن يجبر جهة الإدارة المنوط بها تنفيذ الحكم على وقف تنفيذه لما في ذلك من إهدار للحجية الواجبة للأحكام القضائية و تعليق مصيرها على مشيئة القائم على إقتطاع النفقة من مرتب الزوج و تقديره توافر شروط إعمال هذا النص أو تخلفها و إذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فألأم قضاءه على أن مفاد نص المادة ١٨ من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ أن حكم النفقة يفقد قوته كسند تنفيذي بانقضاء سنة من تاريخ الطلاق دون حاجة إلى إستصدار حكم بذلك و أن خطاب المشرع فيه إلى الكافة بما فيهم المحكوم لها و القائمون على التنفيذ والمحجوز تحت يدهم و رتب على إستمرار الطاعن الثاني في تنفيذ حكم النفقة بعد إنقضاء سنة من تاريخ الطلاق تحقق الخطأ الذي يدعل في عداد الفعل غير المشروع في جانبه ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون و تأويله .

الطعن رقم ٢٩ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٧٥٣ بتاريخ ١٩٧٩/٢/٧

علة وجوب النفقة بالقرابة هو سد حاجة القريب و منعه من السؤال صلة لرحمه ، و السبب فيها هو قرابة الرحم المحرمة مع الأهلية للميراث ، و من ثم فإن موضوع النسب يكون قائماً في الدعوى بطلب نفقة القريب باعتباره سبب الإلتزام بها لا تنجبه إلى المدعى عليه إلا به ، فيكون ماثلاً فيها و ملازماً لها و تبعه و جوداً و عدماً ، لما كان ذلك . و كان حكم النفقة الذي إستصدرته و الدة المطعون عليه لصالحه في

الدعوى رقم صدر ضد والد المورث تأسيساً على أنه عم شقيق المطعون عليه ، فلا على الحكم المطعون فيه إن هو استدل بما إشتمل عليه حكم النفقة من قضاء على ثبوت صلة قرابة المطعون عليه بالمورث و أنه أبن عم شقيق له باعتبارها سبب الإلزام بالنفقة .

الطعن رقم ٤٠ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٣٨ صفحة رقم ٧٥٢ بتاريخ ١٩٨٧/٥/٢٦
النص فى المادة "١" من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ على أنه " لا تسمع دعوى النفقة عن مدة ماضيه لأكثر من سنة نهائيتها تاريخ رفع الدعوى هو نص - وعلى ما ورد بالمذكرة الإيضاحية - خاص بنفقة الزوجة على زوجها لا يصدها إلى غير هذا من الحقوق ، مما يقتضاه عدم جواز أعمال هذا النص فى شأن المعتدة .

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٥٦ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٥٤٨ بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٩
لما كان الطاعن قد قدم لمحكمة الموضوع صورة رسمية من الحكم الصادر فى الإستئناف رقم ١٣١ لسنة ٩٨ ق القاهرة الثابت منه أنه حكم نهائياً برفض إعتراض المطعون عليها على دعوة الطاعن لها بالدخول فى طاعته بموجب الإعلان المؤرخ ١٩٧٩/٨/٤ و تمسك بعدم إستحقاقها نفقتها فترة إمتناعها عن طاعته دون حق و كانت المادة ١١ مكرراً ثانياً من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضالفة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية تقضى بأنه إذا إمتعت الزوجة عن طاعة الزوج دون حق توقف نفقتها من تاريخ الإمتناع فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلزام الطاعن بنفقة المطعون عليها عن فترة إمتناعها عن طاعته دون حق على النحو الثابت من الحكم السابق صدوره بين الطرفين فى دعوى الإعتراض على الطاعة يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون بما يوجب نقضه جزئياً لهذا السبب .

الطعن رقم ١٠٤ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٩٢٣ بتاريخ ١٩٩٠/١٢/١٨
النص فى المادة ١١ مكرر ثانياً من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على أنه " إذا إمتعت الزوجة عن طاعة الزوج دون حق توقف نفقة الزوجة من تاريخ الإمتناع و تعتبر متمتعة دون حق إذا لم تعد لمنزل الزوجية بعد دعوة الزوج إليها للعودة لإعلان على يد محضر لشخصها أو من ينوب عنها و عليه أن يبين فى هذا الإعلان المسكن و للزوجة الإعتراض على هذا أمام المحكمة الابتدائية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ هذا الإعلان و عليها أن تبين فى صحيفة الإعتراض الأوجه الشريعة التى تستند إليها فى إمتناعها عن طاعته و إلا حكم بعدم قبول إعتراضها . و بعد توقف نفقتها من تاريخ إنتهاء معاد الإعتراض إذا لم تقدم به فى الميعاد . و على المحكمة عند نظر الإعتراض أو بناء على طلب أحد الزوجين التدخل لإنهاء النزاع بينهما صلحاً باستمرار الزوجية و حسن المعاشرة فإن بان لها أن الخلاف مستحکم و طلبت

الزوجة التطلق إتخذت إجراءات التحكيم الموضح فى المواد من ٧ إلى ١١ من هذا القانون " بدل على أنه يشترط لتطبيق الأحكام الواردة فى هذا النص أن تكون الزوجة قد إمتنعت عن طاعة زوجها ودعاها للعودة لمنزل الزوجة على يد محضر ثم إعتضت الزوجة على هذه الدعوى فإن إستوفى الإعتراض شكله القانونى وجب على المحكمة عند نظر موضوعه التدخل لإنهاء النزاع صلحاً بين الطرفين من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحدهما فإذا بأن لها أن الخلاف مستحكم بين الزوجين وطلبت الزوجة التطلق إتخذت إجراءات التحكيم المنصوص عليها فى المواد من ٧ إلى ١١ من ذات القانون و كانت هذه الحالة التى يقتصر الأمر فيها على مجرد ثبوت إستحكام الخلاف بين الزوجين دون تحرر لاسبه أو تحديد أى من الزوجين يسأل عنه تختلف عن تلك الواردة بنص المادة السادسة من ذات القانون و التى يشترط لتحقيقها ثبوت تعمد الزوج إيذاء زوجته بالقول أو الفعل على نحو لا يستطيع معه دوام العشرة بين أمثالهما .

الطعن رقم ١٢٦ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٦١٩ بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢٧
من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن مؤدى نص المادة ١ ، ٣ من قانون المرافعات أنه إذا وجدت معاهدات بين جمهورية مصر العربية و غيرها من الدول بشأن تنفيذ الأحكام الأجنبية فإنه يصح أعمال أحكام هذه المعاهدات . لما كان ذلك و كانت حكومتا جمهورية مصر العربية و دولة الكويت قد إنضمتا إلى إتفاقية تنفيذ الأحكام الصادرة من مجلس جامعة الدول العربية فى ١٩٥٢/٩/١٤ وصارت نافذة المفعول فى شهر أغسطس سنة ١٩٥٥ فإن أحكام هذه الإتفاقية تكون هى الواجبة التطبيق على واقعة الدعوى . و قد بينت المادة الأولى من هذه الإتفاقية الأحكام القابلة للتنفيذ فى دول الجامعة العربية و منها كل حكم نهائى متعلق بالأحوال الشخصية صادر من هيئة قضائية فى إحدى دول الجامعة .

الطعن رقم ٢٢٧٠ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٣٦٢ بتاريخ ١٩٩١/١/٣١
المقرر شرعاً - و حتى قبل صدور القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية - أن نفقة الإبن واجبة على والده شرعاً بأنواعها و تشمل أجر الحاضنه و مسكن الحضانه و من ثم فليس هناك ما يمنع من أن يوفر الوالد مسكناً لابنه و من يقوم على حضانهه و لو لم يلزمه قانون بهذا الأمر .

الطعن رقم ١٠ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٩٢١ بتاريخ ١٩٩١/٤/٢٣
المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الدفاع الذى تلتزم محكمة الموضوع بالرد عليه هو الدفاع الجوهري الذى من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، و الذى يكون مدعاه أقام الدليل عليه أمام

المحكمة أو طلب إليها وفقاً للأوضاع المقررة في القانون تمكينه من إثباته ، أما دون ذلك من أوجه الدفاع فإنه لا يعدو أن يكون من قبيل المرسل من القول الذي لا إلزام على محكمة الموضوع بالإلتفات إليه ولا يجب حكمها بالتالي ما تكون قد ردت به عليه أيأ ما كان وجه الرأي في ردها ، لما كان ذلك وكان الطاعن لم يضح تحت نظر محكمة الموضوع ثمة مستندات تفيد القضاء للمطعون ضدها بنفقة شاملة أجر المسكن في الدعوى رقم . . . فلا عليها أن التفتت عن ذلك الدفاع ويكون النعي بهذا السبب على غير أساس .

* الموضوع الفرعي : نفقة القارب :

الطعن رقم ٨٦٠ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٣٦١ بتاريخ ١٦/٥/١٩٧٩
الوالد ملتزم بحكم القانون بالإلتفاق على أولاده في سبيل رعايتهم وإحسان تربيتهم فلا يصح إعتبار ما ينفقه في هذا السبيل خسارة تستوجب التعويض ، لما كان ما أنفقه الطاعن الأول على ولده المجنى عليه هو من قبيل القيام بالواجب ، المفروض عليه قانوناً فلا يجوز له أن يطالب بتعويض عنه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ إلزم في قضائه هذا النظر يكون قد أصاب صحيح القانون .

* الموضوع الفرعي : نفقة الصغير :

الطعن رقم ٥٣٥ لسنة ٤٢ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ١٧٥٣ بتاريخ ٣١/١٢/١٩٧٥
إذ كان بين من الحكم المطعون فيه أنه ألت في سرده لأسباب الإستئناف أن الطاعن تمسك فيها بأن ما كان ينفقه على أولاده المطعون ضدهم يزيد أضعافاً على ما كان يغطه القار وأنه قام بإصلاح وتجديد القار خلال فترة إدارته له و شيد طابقاً جديداً إحسب الخبير ريعه وأغلل إحساب تكاليف الإصلاح والتشييد ، كما ردد ذلك الدفاع بتفصيل في مذكرته ، و لما كان ذلك وكان من المقرر شرعاً وفقاً للراجع في ملهب إين حنيقة الواجب الإلتماع عملاً بنص المادة السادسة من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٢ بإلغاء المحاكم الشرعية و المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب تلك المحاكم ، أن الصغير - إنساً كان أم بنتاً - إذا كان ذا مال حاضر فإن نفقته تقع في ماله ولا تجب على أبيه ، و كان الثابت بمدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن قدم شهادات بواريخ ميلاد أولاده المطعون ضدهم في ... للتدليل على قصرهم غالبية الفترة المطالب بالريع عنها ، كما قدم حافظة أخرى بجلسة ... ضمنها أربع شهادات رسمية من قلم الضريبة على القارات المبنية موضعاً بها حالة القارين موضوع التداعي و ريعهما قبل شرائهما و بعده و ذلك للتدليل على تضاعف ريعهما نتيجة ما قام به من إصلاحات وإنشاءات ، لما كان ذلك ، و كان الحكم المطعون فيه قد أغفل الرد كلية عن الشق الأول من دفاع الطاعن الجوهري الذي

قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى و أطر حقه الثاني بقوله " أن الطاعن لم يقدم ما يدل على الإصلاحات و التحسينات ملحقاً عن التحدث بشيء عن الشهادات الصادرة من قلم الضريبة على العقارات المبنية عن حالة و ربح المقارين موضوع الدعاى قبل شرائهما و بعده مع ما قد يكون لهذه المستندات من دلالة فى هذا الخصوص ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد جاء قاصر البیان مما يصين نقضه .

* الموضوع الفرعى : نفقة العدة :

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٩٢٧ بتاريخ ١٩٧٤/٥/٢٢
يشترط لسماع الدعوى بنفقة العدة ألا تزيد المدة المطالب بهذه النفقة عنها على سنة من تاريخ الطلاق و هو ما تنص عليه الفقرة الأولى من المادة ١٧ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ من أنه " لا تسمح الدعوى لنفقة عدة لمدة تزيد على سنة من تاريخ الطلاق " و يشترط لسماع تلك الدعوى فوق ذلك ألا يكون قد مضى على هذه السنة ثلاث سنوات نهايتها تاريخ رفع الدعوى ، و ذلك عملاً بحكم الفقرة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بملاحة ترتيب المحاكم الشرعية التى تنص على أنه " لا تسمح دعوى النفقة عن مدة ماضية لأكثر من ثلاث سنوات نهايتها تاريخ رفع الدعوى " ولا محل للقول بأن هذا النص مقصور على نفقة الزوجية دون نفقة العدة ، ذلك لأن لفظ النفقة جاء عاماً مطلقاً فيشمل نفقة الزوجية و نفقة العدة على سواء ، و لأن نفقة العدة هى فى حقيقتها نفقة زوجة على زوجها .

الطعن رقم ٣٣ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٠٧٧ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٤
لما كان المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن لفظ النفقة - فى القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعدل بالقانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ، و المرسوم بقانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ بملاحة ترتيب المحاكم الشرعية قد جاء عاماً مطلقاً فيشمل نفقة الزوجية و نفقة العدة على سواء و لأن نفقة العدة هى فى حقيقتها نفقة زوجة على زوجها ، و كان الحكم المطعون فيه إذ أيد الحكم الابتدائى بتطبيق المرسوم عليها على الطاعن و عدله بجعل المقضى به نفقة زوجية نفقة عدة لها من تاريخ الحكم بالتطبيق لحين إنقضاء عدتها شرعاً يكون قد فصل فى طلب كان مطروحاً أمام محكمة أول درجة .

إختصاص

• الموضوع الفرعي : إختصاص المحاكم الأهلية :

الطعن رقم ٣٢ لسنة ١٩ مكتب قني ٢ صفحة رقم ٥٠٢ بتاريخ ١٩٥١/٣/٢٩

مناط خروج الدعوى عن ولاية المحاكم وفقاً لنص الفقرة العاشرة من المادة ١٥ من لائحة ترتيبها هو أن تكون صفة الملك العام خالية من النزاع ، فإذا قام النزاع الجدى على هذه الصفة كانت المحاكم مختصة بنظرها ، فإن أخطأت فى تطبيق القانون عند التصدى للموضوع فإن هذا لا يكون خطأ فى مسألة متعلقة بالإختصاص . وإذا لم تكن المحاكم إذ قضى برفض الدفع المؤسس على الفقرة العاشرة من المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم قد ألام قضاءه على .. أن خروج النزاع عن ولاية المحاكم متوط بجهوت صفة الملك العام وعلوه من النزاع فإذا كان موضوع الدعوى مسألة النظر فيما إذا كان المملك المنازع فيه يدخل فى الأملاك العمومية أم لا يدخل فإن المحاكم الوطنية تنظر وتفصل فى ذلك .. وأن النزاع فى الدعوى يقوم فى الواقع حول ما إذا كانت الأرض موضوع النزاع ملكاً عاماً له الضمان الوارد فى المادة ٩ من القانون المدنى القديم أو ملكاً خاصاً للحكومة تملكه بعد ذلك المدعى ومن تلقى عنه الحق فى الملك فليس ثمة من خطأ فى تطبيق القانون أو فى تأويله فيما قرره الحكم من رفض الدفع . ومن ثم فإن الطعن عليه استناداً إلى أنه أخطأ فى فهم معنى الفعل الذى يخرج الملك العام إلى ملك خاص للدولة كذلك الطعن عليه بحجة بطلانه فى الإستناد - هذا الطعن بوجهه يكون غير مقبول .

الطعن رقم ١١٠٧ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٥ صفحة رقم ٧٥٨ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٢٠

القضاء العادى - وعلى ما هو مقرر فى قضاء هذه المحكمة - هو صاحب الولاية العامة فى نظر المنازعات المدنية والتجارية وأن أى قيد يضعه المشرع للحد من هذه الولاية - ولا يخالف به أحكام الدستور - يعتبر إستثناءً واداً على أصل عام ومن ثم يجب عدم التوسع فى تفسيره - لما كان ذلك وكان النص فى المادة ٦٦ من القانون ٤٧ سنة ١٩٧٢ بتنظيم مجلس الدولة يدل على أن المشرع لم يسيغ على الجمعية العمومية لقسى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة ولاية القضاء فى المنازعات التى تقوم بين فروع السلطة التنفيذية ، ذلك أن هذه الجمعية ليست من بين ما يتألف منه القسم القضائى بمجلس الدولة ولا تتبع عند طرح المنازعة عليها الإجراءات التى رسمها قانون المرافعات أو أية قواعد إجرائية أخرى تقوم مقامها وتوافر بها سمات إجراءات التقاضى وضماناته . وهى على هذا النحو لا تعد من جهات القضاء أو الجهات ذات الإختصاص القضائى وإنما تختص فقط

بمهمة الإلتقاء في المنازعات بإبداء الرأي مسبقاً على ما أفصح عنه صدر النص السالف . ولا يؤثر في ذلك ما أضفاه المشرع على رأيها من صفة الإلزام للجانبين لأن هذا الرأي الملزم لا يتجاوز حد التقوى ولا يرقى به نص المادة ٦٦ المشار إليها إلى مرتبة الأحكام فلا يحوز الرأي الذي تبديه بشأن ما يطرح عليها حجية الأمر المقضي . لما كان ذلك وكان المشرع لم يمنع - على أي وجه - قيداً يحول بين هذه الجهات وبين اللجوء مباشرة إلى جهة القضاء للحصول على حكم قضائي قابل للتنفيذ الجبري وكانت المنازعة المطروحة هي مما تختص به جهة القضاء العادي - فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بعدم الإختصاص الولائي يكون قد إنتهى إلى نتيجة صحيحة .

الطنين رقم ٣٧٣ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٦ صفحة رقم ٨٦٢ بتاريخ ١٩٨٥/٦/٥
لما كانت المحكمة قد إنتهت إلى القضاء بنقض الحكم لمخالفة قواعد الإختصاص ومن ثم فإنها تقتصر على الفصل في مسألة الإختصاص دون الإحالة إعمالاً لصحيح نص المادة ٢٦٩/١ من قانون المرافعات الطنين رقم ٢٠ لسنة ٢ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ١٢٧ بتاريخ ١٩٣٧/٦/٩
يجب ، للحكم بعدم إختصاص المحاكم الأهلية عملاً بالمادة ١٣ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة أن يثبت أمام المحكمة أن العين المطلوب نزوع ملكيتها عليها حقيقة وهن لأجنبي ضماناً لذين لم يزل باقياً في ذمة المدين . فبحث المحكمة الأهلية في الأدلة المثبتة لوجود هذا الحق العيني ، والأدلة النافية لوجوده هو حق من حقوقها توجبه ضرورة تمكينها من الفصل في الدفع المرفوع لها بعدم الإختصاص . فإذا لم يثبت لها من شهادة التسجيلات المقدمة إليها أن العين المطلوب نزوع ملكيتها داخلية ضمن الأعيان المرهونة ، وثبت لها فوق ذلك أن الدين الذي هو أساس التسجيلات غير المنصبة على العين قد زال فزال بزوال قوة التسجيل فقضت بناء على ذلك برفض الدفع بعدم الإختصاص ، كان قضاؤها سليماً ولا مخالفة فيه للقانون .

الطنين رقم ٨٤ لسنة ٢ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ١٨٤ بتاريخ ١٩٣٣/٢/٩
الحكم الصادر بعدم إختصاص المحاكم الأهلية بالفصل في صحة وصية لا يحوز الطعن عليه بمقولة إنه أهمل الفصل في الدفع المقدم بطلان هذه الوصية إذ عدم الإختصاص لا يجعل محلاً لبحث مثل هذا الدفع .

الطنين رقم ٦٩ لسنة ٣ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٤١٥ بتاريخ ١٩٣٤/٦/٧
إنه ما دامت الدعوى القائمة أمام المحكمة الأهلية مرددة بين وطنين فلا يجوز للمحكمة أن تتخلى عن إختصاصها لمجرد أن لأحد الخصوم دعوى ضمان قبل أجنبي لا يستطيع إحضاره أمامها .

الطنين رقم ٧٢ لسنة ٣ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٤٠٣ بتاريخ ١٩٣٤/٥/٢٤
إن ضابط إختصاص المحاكم الأهلية هو - مبدئياً - أن تكون الدعوة مرددة بين خصمين وطنين .

وكما يجوز لمن أريد التنفيذ عليه بحكم صادر من المحكمة المختلطة أن يستشكل في التنفيذ لدى المحاكم المختلطة أيًا كانت جنسية الخصوم ، فإن له كذلك أن يرفع دعوى إستحقاق إلى المحكمة الأهلية المختصة ، إذا كان طرفاً الخصومة مصريين .

الطعن رقم ٨٩ لسنة ٣ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٤١٠ بتاريخ ١٩٣٤/٥/٣١

إن مناط إختصاص المحاكم الأهلية وفقاً للفقرتين الأولى والثانية من المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية المعدلتين بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ إنما هو - بصفة مبدئية - كون خصوم الدعوى مصريين أو أجناب غير خاضعين للمحاكم المختلطة . فكلما تحققت هذه الصفة تحقق إختصاص المحاكم الأهلية . ويجب أن تثبت المحاكم الأهلية على التقرير بإختصاصها كلما تحقق لها الإختصاص بالضابط المتقدم ذكره . وألا تقيم وزناً لنظرية الصالح المختلط إلا في حدود المادة ١٣ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة . وإذن فشراء الأجنبي عقاراً متنازعاً فيه قضائياً بين طرفين خاضعين للمحاكم الأهلية لا يكون سبباً لتخلي المحكمة الأهلية - المختصة أصلاً بنظر الدعوى - عن نظرها . والحكم الذي تصدره المحكمة الأهلية في مثل هذه الحالة يكون حجة على من يخلف أحد طرفي الخصومة أثناء قيامها ، أجنبياً كان أو غير أجنبي .

الطعن رقم ٩٠ لسنة ٣ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٣٩٥ بتاريخ ١٩٣٤/٥/١٠

- إن مناط إختصاص المحاكم الأهلية على مقتضى الفقرتين الأولى والثانية من المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية المعدلتين بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ إنما هو - بصفة مبدئية - كون خصوم الدعوى مصريين أو أجناب غير خاضعين لقضاء المحاكم المختلطة . فكلما تحققت هذه الصفة في الخصوم تحقق إختصاص المحاكم الأهلية .

- إن نظرية الصالح المختلط يجب ألا يقام لها وزن إلا في حدود المادة ١٣ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة . ونص هذه المادة لا يخرج عن إختصاص المحاكم الأهلية إلا دعوى صحة الرهن الواقع لمصلحة أجنبي على عقار مملوك لمصري أو موضوعة عليه اليد من مصري كذلك ، وإلا إجراءات التنفيذ الجبرى على هذا العقار وتوزيع ثمنه . فمتى كانت الدعوى قائمة بين مصريين وليست من قبيل ما هو مشار إليه بالمادة ١٣ المذكورة فهي من إختصاص المحاكم الأهلية ، ولا يخرجها عن إختصاصها مجرد أن لأحد المدعى عليهم حق ضمان قبل أجنبي لا ولاية لهذه المحاكم عليه .

الطعن رقم ٤ لسنة ٤ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٥٦٧ بتاريخ ١٩٣٥/١/٢٤

متى كانت المحكمة الأهلية مختصة بنظر موضوع الدعوى كان لها بداعة أن تبحث دليل هذا الموضوع

إذا احتج لديها بحكم شرعى نهائى فإن لها أن تبحث ما إذا كان هذا الحكم قد صدر فى حدود ولاية المحاكم الشرعية فثبت له حجته أم لم يصدر فى حدود هذه الولاية ليكون معدوم الحجية .

الطعن رقم ١٠٢ لسنة ٤ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ٨٤٧ بتاريخ ١٩٣٥/٦/٦

إن المحكمة الأهلية لا يجوز لها أن تتدخل إلا بعد أن تنظر المحكمة الشرعية فى الأمر وتبين ما إذا كانت دعوى الوارث صحيحة أم لا ، وإن كانت صحيحة هما هو بالتحديد والتعيين المقدار الباطل فيه الوقف وما هو بالتحديد والتعيين حق ذلك الوارث فى هذا المقدار ، وما هو بالتحديد والتعيين حقه الذى قد يكون له فى ريع المقدار الباقى من الوقف ذلك المقدار الذى يعتبر فيه الوقف صحيحاً ولكنه يعتبر أيضاً تركة بالنسبة لهذا الوارث وله ريع حصته فيه بصفته وارثاً كان هذا المقدار لم يوقف . فتمت فصلت المحكمة الشرعية فى هذا وبينت بحكم منها مبلغ حق الوارث فى ملكية ما الوقف باطل فيه ومبلغ ما قد يكون حقاً له كوارث فى ريع ما لم يطل فيه الوقف ، فهذا الحكم الذى تصدره المحكمة الشرعية بعد أن تكون طبعاً قدرت بنفسها بواسطة الخبراء قيمة التركة وعرفت ما ينهى لها أن تحكم به وما لا ينهى مما هو جميعه من ذلتها هي - هذا الحكم يصبح سنداً رسمياً للوارث مقررراً لحقوقه . وإذا وقعت له من بعد منازعة فى حقوقه هذه فهناك فقط تتدخل المحكمة الأهلية لإقراره عليها تنفيذاً لذلك السند الرسمى

الطعن رقم ٦٧ لسنة ٦ مجموعة عمر ٢٢ صفحة رقم ٤٤ بتاريخ ١٩٣٦/١٢/٣

إن مناط إختصاص المحاكم الأهلية بحسب الأصل هو كون خصوم الدعوى مصريين أو من الأجانب غير الخاضعين لقضاء المحاكم المختلطة ، فكلما تحقق هذا الوصف فى الخصوم ثبت الإختصاص للمحاكم الأهلية . فإذا كانت الدعوى القائمة أمام المحكمة الأهلية مرددة بين وطنيين فلا يجوز لهذه المحكمة أن تتخلى عن إختصاصها بنظرها لمجرد أن لأحد الخصوم دعوى ضمان ضد أجنبى لا يستطاع إحضاره أمامها

الطعن رقم ٦٦ لسنة ٩ مجموعة عمر ٣٣ صفحة رقم ٦٩ بتاريخ ١٩٤٠/٢/١٥

إذا كانت الدعوى قد أقيمت أمام المحكمة الأهلية ثم بعد صدور الحكم الابتدائى فيها أجلس أحد الخصمين وحل محله دائيه سنديك القليسة فتولى بنفسه إعلان الحكم للخصم الآخر ، ولما رفع الإستئناف عنه من وصى الخصومة الذى حل محل ذلك الخصم دفع السنديك فى جلسة التحضير بعدم قبول الإستئناف شكلاً بحجة أن الوصية على القصر قبلت الحكم المستأنف ، ثم تداولت القضية فى التحضير وأحيلت إلى المرافعة فلا يقبل من هذا السنديك أن يدفع بعدم إختصاص القضاء الأهلى ، لأن

مسلكه ذلك يفيد قبوله الإختصاص أمامه ، وبمقتضى المادتين ٢٥ و ٢٦ من لائحة التنظيم القضائي الصادر بها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٧ لا يكون له بعد قبوله أن يطلب عدم الإختصاص .

الطعن رقم ٦ لسنة ١٩٤١ مجموعة عمر ٣٣٧ صفحة رقم ٣ بتاريخ ١٩٤١/٣/٢٧
إذا كان المدعى عليه قد دفع أمام محكمة الدرجة الأولى بأنه اجتنب لا يخضع لقضاء المحاكم الأهلية ولم يقدم ما يؤيد دفعه ، فقضت المحكمة برفضه ، فاستأنف وقدم إلى المحكمة شهادة من القنصلية لتأييد ذلك الدفع ، فإنه يجب عليها أن تنظر في هذه الشهادة وتقول فيها كلمتها وإلا كان حكمها مشوباً بالقصور معنياً بفضه .

الطعن رقم ٦ لسنة ١٩٤٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ١٠٨ بتاريخ ١٩٤٦/٢/٢٨
إن المحاكم الأهلية هي المحاكم ذات الولاية العامة التي لا يخرج عنها إلا المسائل التي نص القانون عليها فإن حصل أن قضت المحكمة الشرعية في مسألة ليست متعلقة بأصل الوقف بالذات فإن قضاءها هذا يكون صادراً في خصومة لم يجعل لها القانون ولاية القضاء فيها ، ويكون لا حجية له

• الموضوع الفرعي : إختصاص للمحاكم للقنصلية في مصر :

الطعن رقم ٥ لسنة ١٩٥٣ مجموعة عمر ٢٢ مكتب قني ٤ صفحة رقم ٦٠٧ بتاريخ ١٩٥٣/٣/٥
إختصاص المحاكم القنصلية اليونانية عند إلغاء الامتيازات الأجنبية بمقتضى اتفاقية منترو في ٨ من مايو سنة ١٩٣٧ كان مقصوراً في فترة الانتقال التي انتهت في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ على المنازعات الخاصة بالأحوال الشخصية المتعلقة بالرعايا اليونانيين فقط . واذن فمتى كان الثابت أن الطاعن كان لقيطاً من أبوين مجهولين عثر عليه في الدولة المصرية ، فإنه يعتبر في التاريخ الذي عثر عليه فيه ، وفي تاريخ صدور حكم التبنى من المحكمة القنصلية مصرياً ، ومن ثم لا تكون المحكمة القنصلية ذات ولاية في خصوص طلب تبنيه ، ويكون الحكم الصادر منها باطلاً بطلاناً مطلقاً ولا يغير من هذا النظر أن تكون دعوى البطلان قد رفعت بعد بلوغ الطاعن من الرشد ، لأنه ليس لأهليته شأن في تصحيح حكم باطل صدر من محكمة ليست ذات ولاية للفصل في طلب تبنيه .

الطعن رقم ٣ لسنة ١٩٥٣ مجموعة عمر ٢٣ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٣٣٢ بتاريخ ١٩٥٣/١٢/٢٤
— لما كانت دولة اليونان من الدول التي وقعت على إتفاقية منترو الصادر بها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٧ وأودعت وثيقة الاحتفاظ لمحاكمها القنصلية بالإختصاص في مواد الأحوال الشخصية أثناء فترة الانتقال وفقاً للمادة التاسعة من الاتفاقية المذكورة ، وكانت الوصيتان موضوع النزاع قد صدرتا من إحدى رعايا الدولة اليونانية ، فإنه يسرى عليها القانون اليوناني وفقاً للمادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة

١٩٣٧ ، وبالتالي تكون المحكمة القنصلية هي المختصة بالفصل في صحتها وفقا للمادة ٥٦ من لائحة التنظيم القضائي للمحاكم المختلطة والمادة التاسعة من اتفاقية منترو .

— متى كان الاستئناف عن الحكمين الصادرين من المحكمة القنصلية اليونانية قد رفعنا إلى محكمة استئناف أثينا قبل انتهاء فترة الانتقال ، فإن ولاية هذه المحكمة بالفصل فيها تستمر لها ، ولا يجوز التحدى في هذا الخصوص بما تنص عليه الفقرة الأخيرة من المادة التاسعة من اتفاقية منترو والمادة ٧ من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٨ الخاص بإلغاء المحاكم المختلطة والقضاء القنصلى من وجوب إحالة الدعاوى التى تكون منظورة أمامها بالحالة التى تكون عليها إلى المحاكم الوطنية ذلك أن حكم هاتين المادتين لا يسرى على الاستئناف اللذين رفعنا إلى محكمة استئناف أثينا قبل انتهاء فترة الانتقال ولم تكن قد فصلت فيهما بعد ، ولا محل أيضا للتحدى بالمادة ٨٨٥ من الكتاب الخامس المضاف إلى قانون المرافعات بالقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٣٧ ، ذلك أن هذه المادة إنما تنظم الاختصاصين النوعى والمحلى للمحاكم المصرية بالنسبة للدعاوى الخاصة بتركة أجنبى موطن بالقطر المصرى وخاضع للقضاء الوطنى .

الطعن رقم ٤ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٣٣٦ بتاريخ ١٩٥٤/١٢/١٦

أحكام المحاكم القنصلية فى مصر لم تكن معتبرة أحكاما أجنبية رغم صدورها باسم سلطان أجنبى فهى ليست صادرة فى الخارج بل صادرة فى مصر بطريق الإنابة من الحاكم الشرعى للبلاد ، وقد توضح ذلك بجلاء فى أحكام معاهده مونترو سنة ١٩٣٧ ، وينبى على ذلك أن اختصاص المحكمة القنصلية البريطانية بمصر لا يعتبر بالنسبة للمحاكم الانجليزية اختصاصا محليا بل خاصا بالولاية فلا يصححكم المحكمة العليا البريطانية قبوله من المحكوم عليه على أساس أنه اختصاص محلى بالنسبة للمحكمة القنصلية البريطانية فى مصر .

الطعن رقم ٣ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٣٣٧ بتاريخ ١٩٥٣/١٢/٢٤

إذا كانت محكمة استئناف أثينا وفقا لوثائق اتفاقية منترو مختصة بالفصل فى الاستئنافين المرفوعين أمامها عن الوصيتين موضوع النزاع ، فإن الحكمين الصادرين منها تكون لهما حجتهما لصدورهما فى حدود ولايتها ولا يجوز القول بعدم الاعتداد بهما بحجة أنهما خطأ ، إذ لم يطبقا على شكل الوصايا أحكام القانون المصرى رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ متى كانت المحكمة قد فصلت فى هذا الطلب فى حدود ولايتها المعترف بها فى التشريع المصرى ، ذلك أنه ليس لهذه المحكمة رقابة على ماقتضى به محاكم الأحوال الشخصية فى حدود ولايتها .

* الموضوع الفرعي : إختصاص المحاكم المختلطة :

الطعن رقم ١٤٢ لسنة ١٦ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٦١٩ بتاريخ ١٩٥٠/٦/٢٢

ما دام قضاء المحاكم المختلطة كان يجرى على أن ذمة المودع لديه تبرا بإبداعه الأموال المتنازع عليها خزانة المحكمة ، كما له أن يبرهن حتى يفصل فى النزاع القائم على تلك الأموال من الجهة المختصة بالفصل فإن المودع لديه لا يكون خصماً حقيقياً فى الدعوى التى تقوم على ملكية الأموال المتنازع عليها . وبما أن إختصاص المحاكم المختلطة كان مقصوراً على المنازعات التى يكون فيها أحد الخصمين أجنبياً ، والمادة ٣٣ من لائحة التنظيم القضائى كانت تنص على أن إختصاص هذه المحاكم يتحدد بجنسية الخصوم الذين تقوم الدعوى بينهم فعلاً ، والمقصود بعبارة الدعوى فى هذا الخصوص هو الخصومة القائمة على المنازعة فى حق من الحقوق - فإن القضاء بأن المودع لديه الذى لم يكن مطلوباً منه إلا أن يوفى ولاء صحيحاً إلى من يثبت لدى المحكمة المختصة أنه صاحب الحق فى الأموال المتنازع عليها ، لم يكن خصماً حقيقياً فى الدعوى يكون موافقاً لحكم القانون .

الطعن رقم ١٤٢ لسنة ١٦ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٦١٩ بتاريخ ١٩٥٠/٦/٢٢

- إن تدخل الخصوم فى دعوى أمام المحكمة المختلطة ليست من إختصاصها بل إن إضاقهم على إختصاصها لا يمكن أن يترتب عليه إختصاصها بنظرها ، لأن الإلتفاق على ما يخالف قواعد الإختصاص المتعلقة بالنظام العام غير جائز ، ولأن تحديد إختصاص المحاكم المختلطة إنما قصد به قصر ولايتها على منازعات معينة لا يجوز لها مجاوزتها بأية حال ، فإذا هى فعلت كان حكمها فى ذلك كأنه غير موجود .

- إذا كانت المحكمة المختلطة قد تعدت حدود الدعوى التى كانت مرفوعة إليها بطلب صرف أموال مودعة لدى بنك إلى الفصل فى ملكية الأموال المتنازع عليها بين وطنيين فإن حكمها يكون قد صدر خارج ولايتها فلا تكون له أية حجية .

الطعن رقم ١١١ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٤٣٦ بتاريخ ١٩٥٠/٤/٢٠

مادام المدعى المصرى هو الذى طرح النزاع على المحكمة المختلطة مسلماً بالجنسية الأجنبية لخصمه وعلى هذا الاعتبار تابع نظرها أمامها حتى إنتهت بحكم نهائى منها - فلا يقبل منه بعد ذلك أن يتكرر لهذا الحكم بعد أن حاز قوة الأمر المقضى وي طرح النزاع من جديد على المحاكم الوطنية بحجة أن خصمية لم يثبت أنهما ينتميان إلى جنسية أجنبية مستنداً فى ذلك إلى شهادة من وزارة الداخلية .

الطعن رقم ١٩١ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ١٠٦٧ بتاريخ ١٩٥٢/٥/١٥

متى كان الحكم المطعون فيه إذ قضى بقبول الدفع بطلان الإستئناف أقام قضاءه على أنه رفع إلى

محكمة إستئناف مصر غير المختصة بنظره في حين كان يجب رفعه إلى محكمة إستئناف الإسكندرية المختلطة وكان رفع الإستئناف إلى محكمة غير مختصة لا يبنى عليه القضاء بطلانه بل الحكم بعدم الإختصاص إن كان له محل ، وكانت محكمة الإستئناف المختلطة وفقا للمادة ٧٩ من لائحة المحاكم المختلطة في عطلة قضائية تبدأ من أول يوليو وتنتهي في ١٥ أكتوبر من كل سنة وقد تلا هذه العطلة في سنة ١٩٤٩ إلغاء المحاكم المختلطة وإحالة أعمالها على المحاكم ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ وفقا للقانون رقم ١١٥ سنة ١٩٤٨ وبذلك إستمدت مدة العطلة القضائية لمحكمة الإستئناف المختلطة في سنة ١٩٤٩ حتى تاريخ إلغائها فصار ممتمعا على الطاعنين عندما أعلنوا المطعون عليه بإستئنافهم في ١٨ من يوليو سنة ١٩٤٩ لجلسة ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ أن يرفعه لدى محكمة الإستئناف المختلطة لتعذر تحديد جلسة أمامها خلال مدة عطلتها القضائية ولتقرير إلغائها عقب إنقضاء هذه العطلة مباشرة ومن ثم كان لا مفر لهم من رفعه لدى إحدى محاكم الإستئناف الوطنية التي آل إليها ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ أمر الفصل في إستئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الابتدائية المختلطة سواء منه ما سبق رفعه إلى محكمة الإستئناف المختلطة ولم يفصل فيه لغاية تاريخ إلغائها أو ما أريد رفعه أثناء عطلتها القضائية كما هو الحال في إستئناف الطاعنين . ولما كان يبين من الأوراق أن محكمة إستئناف مصر قررت إحالة إستئناف الطاعنين إلى محكمة إستئناف المنصورة بموافقة الطرفين مما يمتنع معه على المطعون عليه أن يتمسك بالدفع الذي أبداه وأخذت به المحكمة . ولما كان ذلك يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بإعلان الإستئناف قد أخطأ في تطبيق القانون .

للطعن رقم ٣١١ لسنة ٣٥ مكتب قتي ٢٠ صفحة رقم ١١٨٠ بتاريخ ١١/١١/١٩٦٩

— لن كانت المحاكم المختلطة — بعد إتفاق مونترو الخاص بإلغاء الإمتياز بمصر والموقع عليه في ٨ مايو سنة ١٩٣٧ وطبقا للمادة ٢٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٧ الخاص بلاحقة التنظيم القضائي للمحاكم المختلطة — هي التي كانت مختصة بالنظر في المنازعات والمسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية للأجانب الذين كانت لهم إمتيازات ، في الأحوال التي يكون القانون الواجب التطبيق فيها طبقا لأحكام المادة ٢٩ هو قانون أجنبي ، إلا أنه قد أجاز بمقتضى المادة العاشرة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٧ بشأن إتفاق مونترو المشار إليه لكل من الدول المتعاقدة التي لها محاكم قنصلية في مصر ومنها المملكة المتحدة أن تحتفظ بها فتولى القضاء في مواد الأحوال الشخصية في كل الأحوال التي يكون القانون الواجب التطبيق هو قانون هذه الدولة وذلك خلال فترة الإنتقال المنوه عنها بالاتفاق صالف الذكر والتي تنتهي في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ .

- تقضى المادة العاشرة من القانون ٤٨ لسنة ١٩٣٧ بأن الأحوال الشخصية تشمل المواد المبنية في المادة ٢٨ من لائحة التنظيم القضائي للمحاكم المختلطة ، وأن القانون الواجب التطبيق يمتنع تبعاً للقواعد المقررة في المادتين ٢٩ و ٣٠ من اللائحة المذكورة ، وإذ تنص المادة ٢٨ صالفة الذكر على أنه مما تشمله الأحوال الشخصية المسائل المتعلقة بالموارث والوصايا وغيرها من التصرفات المضافة إلى ما بعد الموت كما تقضى المادة ٢٩ من اللائحة المذكورة بأنه يرجع في الموارث والوصايا إلى قانون بلد المتوفى أو الموصى ، فإن مقتضى ذلك أن يعد الحكم الصادر من محكمة القنصلية البريطانية - خلال فترة الانتقال السابقة على إلغاء الامتيازات الأجنبية - بصين مدير لوكالة قد صدر من جهة ذات اختصاص بإصداره .

*** الموضوع الفرعي : اختصاص المحاكم المدنية بنظر طلب الرسوم :**

الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٢٢ مكتب قني ٦ صفحة رقم ٨٢١ بتاريخ ١٠/٣/١٩٥٥
رفع الدعوى بطلب إلزام المجلس البلدى برد قيمة ما حصله من المدعى كرسوم بدون وجه حق هو طلب يدخل الفصل فيه في ولاية المحاكم المدنية ولا يخرجها من ولايتها أن يكون الفصل فيه يقتضى البحث في مشروعية الرسوم الصادر بفرض الرسوم .

*** الموضوع الفرعي : اختصاص المحكمة الابتدائية :**

الطعن رقم ١٩٥ لسنة ٢٢ مكتب قني ٦ صفحة رقم ١٥٧٥ بتاريخ ٨/١٢/١٩٥٥
إذا كانت المحكمة مختصة بالفصل نهائياً في الدعوى فإنها تكون بطريق اللزوم مختصة كذلك بالفصل نهائياً في الدفع الخاص بعدم قبول هذه الدعوى وسواء أخطأت في ذلك أم أصابت فإن حكمها يكون غير قابل للطعن . وإذن فمضى كانت المحكمة الابتدائية وفقاً لنص المادة ٤٨ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ تختص بالفصل نهائياً في المعارضة في قرار لجنة التعويضات الخاص بالمواد التموينية التي تستولى عليها الحكومة فإن حكمها الصادر بعدم قبول المعارضة رفعها بعد الميعاد لا يكون قابلاً للطعن
الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٣٠ مكتب قني ١٤ صفحة رقم ١١٩٧ بتاريخ ٢٥/١٢/١٩٦٣
المحكمة الابتدائية هي المحكمة ذات الاختصاص العام في النظام القضائي ، ومتى كانت محكمة مختصة بالنظر في طلب ما فإن اختصاصها هذا يمتد إلى ما عساه أن يكون مرتبطاً به من طلبات أخرى وإن كانت أصلاً مما تدخل في الاختصاص النوعي للقاضي الجزئي ، ومن ثم فمضى كانت الدعوى قد تضمنت عدة طلبات منها طلب المكافأة وطلب العمولة وكانت المكافأة تحدد على أساس جملة عناصر منها الأجر الثابت والعمولة وقد استظهرت محكمة الاستئناف في حدود سلطتها الموضوعية قيام

الارتباط بين هذين الطلبين وأقامت قضاءها باختصاص المحكمة الابتدائية بطلب العمولة على هذا النظر فإنها لا تكون قد خالفت القانون أو أخطأت في تطبيقه .

الطعن رقم ١٤٢٦ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١١٤١ بتاريخ ١٥/٤/١٩٨١
النص في المادة ٤٣ من قانون المرافعات على " تختص محكمة المواد الجزئية كذلك بالحكم ابتدائياً مهما تكن قيمة الدعوى وإنتهائها إذا لم تتجاوز قيمتها خمسين جنهما فيما يلي :

١- الدعوى المتعلقة بالإنضاع بالمياه وتطهير الترع والمساقى والمصارف " . ومن بين الدعاوى المتعلقة بالإنضاع بالمياه - الدعاوى المتعلقة بحقوق لإرتفاق الرى ، وإذا كانت الدعوى التى أقامها المطعون ضده ابتداء أمام محكمة دماط الابتدائية هى بطلب منع تعرض الطاعنين له فى الرى من المسقى الميينة بصحيفة الدعوى ومن ثم فهى بهذا الوصف تعتبر من الدعاوى المتعلقة بالإنضاع بالمياه التى عنها المادة ٤٣ سائلة الذكر وتدخل بالتالى فى الإختصاص الإستثنائى لمحكمة المواد الجزئية .

* الموضوع الفرعى : إختصاص المحكمة للشرعية :

الطعن رقم ٧٠ لسنة ١٤مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٦٧٥ بتاريخ ١٧/٥/١٩٤٥
إنه لما كانت المحاكم الشرعية جهة قضائية أنشأها الشارع بجانب المحاكم الأهلية لفصل فى المنازعات التى جعلت من إختصاصها ، ثم لما كانت هذه المحاكم مختصة بالفصل فى مسائل الحكر طبقاً للمادة ٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، فإن قضاءها النهائى فى هذه المسائل تكون له قوة الشئ المقضى به ويكون على المحاكم المدنية أن تحترمه . وإذن فإذا قضت المحكمة الشرعية نهائياً برفض طلب التحكير فلا تجوز إثارة هذا النزاع من جديد أمام المحكمة المدنية . فإذا أثير وقضت المحكمة المدنية للطالب بأن يكون له حق البقاء والقرار على أرض الوقف فإنها تكون قد خالفت حجة الحكم الشرعى النهائى السابق الحائز قوة الشئ المقضى فيه بين الخصوم ويجب نقض حكمها .

* الموضوع الفرعى : إختصاص قيمي :

الطعن رقم ٨١ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٧٨١ بتاريخ ٢٢/٤/١٩٥٤
الأصل فى تقدير قيمة الدعاوى المتعلقة بالأراضى وفقاً لنص المادة ٣٠ من قانون المرافعات القديم هو باعتبار الأموال المقررة عليها مضروبة فى عشرين ولا يلجأ إلى التقدير على أساس آخر إلا فى حالة ما إذا لم يكن مقرراً على العقار مال . وقد أخذ قانون المرافعات الجديد بهذه القاعدة وإن اختلف مع القانون القديم فى تحديد نسبة قيمة الأرض إلى مقدار الضريبة المربوطة عليها إذ نصت المادة ٣١ منه على أن يكون تقدير الدعاوى المتعلقة بالأراضى باعتبار ستين مثلاً لقيمة الضريبة المقررة عليها وأن لا

يلجأ إلى تقدير قيمة العقار بحسب المستندات أو بمعرفة خبير إلا إذا كان العقار غير مربوط عليه ضريبة ، مما يبين منه أن الشارع هدف في النصين القديم والجديد إلى اتخاذ أساس ثابت موحد لتقدير قيمة المنازعات المتعلقة بالأراضي تحقيقاً للعدالة والاستقرار بحيث لا يلجأ في تقديرها إلى المستندات أو إلى أهل الخبرة إلا إذا لم يكن مقرراً عليها ضريبة ولا عبء في هذا الخصوص بما ورد في المادة ٧٥ من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالرسوم القضائية في المواد المدنية ورسوم التوثيق من تقدير الرسوم القضائية على أساس قيمة العقار الحقيقية بشرط أن لا تقل عن ستين مثلاً لقيمة الضريبة لأن هذا النص خاص بتقدير الرسوم وليس من شأنه أن يغير الأساس الذي رسمه قانون المرافعات في خصوص تقدير قيمة المنازعات المتعلقة بالأراضي لتحديد الاختصاص ونصاب الاستئناف .

الطعن رقم ١٣٢ لسنة ٢١ مكتب قني ٥ صفحة رقم ٢٢٣ بتاريخ ١٩٥٣/١٢/٣

إذا جاوزت قيمة الطلبات المعارضة في الدعوى نصاب القاضى الجزئى وكان من مقتضى حسن سير العدالة الفصل في الطلبات المعارضة قبل الفصل في الدعوى الأصلية وجب على المحكمة أن تحكم من تلقاء نفسها بأحالة الدعوى الأصلية والطلبات المعارضة إلى المحكمة الابتدائية المختصة عملاً بنص المادة ٥٠ من قانون المرافعات . وإذن فتى كانت المحكمة قد قبلت تدخل الخصم الثالث الذى تمسك بصحة عقده الذى تزيد قيمته عن نصاب القاضى الجزئى ، وكانت المدعى قد طعت في هذا العقد بالتزوير فكان يصح على المحكمة في هذه الحالة أن تحل الدعوى الأصلية مع الطلب الخاص بادعاء المدعى في الدعوى الأصلية بتزوير عقد التدخل إلى المحكمة الابتدائية المختصة .

الطعن رقم ١٣ لسنة ٢٢ مكتب قني ٦ صفحة رقم ٦٤٤ بتاريخ ١٩٥٥/٢/١٠

إذا كانت الدعوى المنظورة أمام المحاكم المختلطة وأحيلت منها إلى المحكمة الابتدائية الوطنية عملاً بالمادة ٢ من القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٤٨ لا تتجاوز قيمتها مائتين وخمسين جنيهاً فإنه يجب عليها أن تحيلها إلى محكمة المواد الجزئية عملاً بالمادة ٤ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ والمادتين ٤٥ و ١٣٤ من قانون المرافعات فإذا لم تقرر إحالتها وفصلت فيها فإن قضاءها يكون مخالفاً لقواعد الاختصاص النوعى ولا يغير من ذلك أن أحداً من الخصوم لم يطلب الإحالة لأن عدم إبداء هذا الدفع لا يضافى على المحكمة الابتدائية الاختصاص بنظرها إذ الاختصاص بحسب نوع القضية أو قيمتها أصبح وفقاً لأحكام المادة ١٣٤ من قانون المرافعات الجديد متعلقاً بالنظام العام تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو فى الاستئناف ولا يجوز اتفاق الخصوم على مخالفته .

الطعن رقم ٣٨ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٣٩٥ بتاريخ ١٩٥٤/١/٧

- إذا كانت محكمة المواد الجزئية غير مختصة بالفصل فى الطلب الأسمى فإنها لا تكون مختصة بها بالفصل فى الطلب الأحتياطى ولو كانت قيمته تدخل فى نصاب اختصاصها عملاً بقاعدة أن الفرع يتبع الأصل ما لم ينص القانون على غير ذلك وإذن فإن كان الحكم المطعون فيه بعد أن قرر أن قيمة الطلب الأسمى تزيد على نصاب اختصاص محكمة المواد الجزئية لا يكون فى حاجة إلى التصريح لتقدير قيمة الطلبات الأحتياطية

- إذا كانت الدعوى قد رفعت بعد العمل بقانون المرافعات الجديد لتسرى عليها قواعد الاختصاص المنصوص عليها فى هذا القانون ، ولا عبرة بتاريخ تقديم عريضتها إلى قلم الكتاب لتقدير الرسوم المستحقة عليها فى تاريخ سابق على تاريخ العمل بالقانون الجديد ، بل العبرة هى بتاريخ اعلان صحيفتها إلى المدعى عليهما فيها .

الطعن رقم ١٣ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٦٤٤ بتاريخ ١٩٥٥/٢/١٠

إذا كانت المحكمة الابتدائية قد خالفت قواعد الاختصاص النوعى وحكمت فى دعوى من اختصاص محكمة المواد الجزئية ولم تقرر إحالتها إليها لأنها تكون قد خالفت قاعدة من قواعد النظام العام ويكون حكمها قابلاً للطعن فيه بطريق الاستئناف عملاً بالمادة ١٠٤/٢ مرافعات التى تجيز استئناف الأحكام الصادرة فى مسائل الاختصاص والإحالة إلى محكمة أخرى مهما تكن قيمة الدعوى ، ولا يرد على ذلك بأن المادة ٥١ من قانون المرافعات قد نصت على أن تختص المحكمة الابتدائية بجميع الدعاوى المدنية والتجارية التى ليست من اختصاص محكمة المواد الجزئية وأن يكون حكمها انتهائياً إذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز مائتين وخمسين جنياً ؛ إذ مناط تطبيق هذا النص أن تكون المحكمة الابتدائية قد التزمت قواعد الاختصاص التى رسمها القانون بأن لاتخرج صراحة أو ضمناً على القواعد المتعلقة بالنظام العام .

الطعن رقم ٣٣٥ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٤ صفحة رقم ٢٥٨ بتاريخ ١٩٦٣/٢/١٤

مفاد نص المادة ٤٤ من قانون المرافعات أن الدعوى تعتبر غير قابلة للتقدير فى نظر المشرع إذا كان المطلوب فيها لا يمكن تقدير قيمته طبقاً لأية قاعدة من قواعد تقدير الدعاوى التى وضعها المشرع فى المواد من ٣٠ - ٤٣ من قانون المرافعات . ولما كان طلب التسليم الذى يبدى بصفة أصلية ليس من بين الطلبات التى أورد المشرع قاعدة لتقديرها فى المواد المشار إليها فإن الدعوى يطلبه تكون غير قابلة للتقدير وتعتبر قيمتها زائدة على مائتين وخمسين جنياً . ويؤيد ذلك أن المشرع حين عرض فى المذكرة التفسيرية لقانون المرافعات يضرب أمثلة للطلبات غير المقدرة القيمة ذكر " التسليم " من بينها

الطعن رقم ١٧٨ لسنة ٣١ مكتب قتي ١٧ صفحة رقم ٢٦٩ بتاريخ ١٠/٢/١٩٦٦

إذا رفعت دعوى إلى المحكمة الابتدائية المختصة بنظرها ثم عدلت الطلبات إلى طلب تقل قيمته عن مائتين وخمسين جنيهاً فإن ذلك لا يسلب المحكمة الابتدائية الاختصاص بنظر هذا الطلب مادام أنها كانت مختصة أصلاً بنظر الدعوى وقت رفعها إليها ، ذلك أن قانون المرافعات القائم يصير مثل هذا الطلب المعدل طلباً عارضاً فهو قد نص في المادة ١٥١ منه عند بيان الطلبات العارضة التي تقدم من المدعى على ما يتضمن تصحيح الطلب الأصلي أو تعديل موضوعه لمواجهة ظروف طرأت أو تبينت بعد رفع الدعوى وأكدت ذلك المذكرة الإيضاحية في تعليقها على هذه المادة - ومتى أعتبر الطلب المعدل طلباً عارضاً فإن المحكمة الابتدائية تختص بنظره مهما تكن قيمته وفقاً للمادة ٥٢ مرافعات .

الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٣١ مكتب قتي ١٧ صفحة رقم ١٣٧٣ بتاريخ ١٤/٦/١٩٦٦

تقدير قيمة الدعوى لتعيين اختصاص المحكمة في حكم المادة ٣٠ مرافعات أساسه قيمة موضوعها وأنه وإن كانت هذه تقدر في الأصل باعتبارها يوم رفع الدعوى إلا أن الشارع - وقد أجاز للمدعى في الحدود المبينة بالمادة ١٥١ مرافعات أن يعدل أثناء الخصومة من طلباته الواردة بصحيفة دعواه بالزيادة أو بالنقص وأوجب أن يكون التقدير لتحديد نصاب الاستئناف بنص المادة ٤٠٠ مرافعات على أساس آخر طلبات للخصوم أمام محكمة الدرجة الأولى - إنما أراد بذلك أن يتخذ من هذه الطلبات أساساً لتعيين الاختصاص وتحديد نصاب الاستئناف معاً حتى لا يختلف أحدهما عن الآخر في تقدير قيمة الدعوى ذاتها فإذا كانت القساطر المترتبة على عقد الإيجار هي التزامات متعددة تنشأ على التعاقب من سند واحد وكانت الأقساط المطلوبة وقت تعديل المدعى طلباته أمام محكمة أول درجة " المحكمة الابتدائية " يجاوز مجموعها اختصاص المحكمة الجزئية كما يجاوز النصاب الإنهائي للمحكمة الابتدائية فإن الحكم يكون قابلاً للاستئناف .

الطعن رقم ١١١ لسنة ٣٤ مكتب قتي ١٨ صفحة رقم ١٥٢١ بتاريخ ١٧/١٠/١٩٦٧

- إذا كان الثابت من تقارير الحكم المطعون فيه أن قيمة الدعوى لا تجاوز ٢٥٠ جنيهاً فإنها تدخل في اختصاص محكمة المواد الجزائية عملاً بالمادة ٤٥ من قانون المرافعات ، وإذا كانت المادة ١٣٤ من هذا القانون قبل تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ قد جعلت عدم الاختصاص بسبب قيمة الدعوى من النظام العام تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو في الاستئناف ، فإن مؤدى ذلك - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أنه يتعين على المحكمة الابتدائية أن تقضي بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ، فإذا قضت في موضوع الدعوى تكون قد

خرجت على قواعد الاختصاص القيمي التي كانت محبرة من النظام العام في ظل القانون الواجب التطبيق ويكون حكمها مما يجوز استئنافه عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٤٠١ من قانون المرافعات .

- مناط تحديد الاختصاص النهائي للمحكمة الابتدائية عملاً بالمادة ٥١ من قانون المرافعات أن تكون المحكمة قد التزمت قواعد الاختصاص التي رسمها القانون وألا تخرج صراحة أو ضمناً على ما كان من تلك القواعد متعلقاً بالنظام العام .

الطعن رقم ٢٩٨ لسنة ٣٤ مكتب قني ١٩ صفحة رقم ٩٤٤ بتاريخ ١٤/٥/١٩٦٨

إذ صدر الحكم المطعون فيه بعد تطبيق القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ الذي أصبح بمقتضاه قواعد الاختصاص القيمي غير متعلقة بالنظام العام ، وكان الطعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بأن النزاع مما تختص به المحكمة الجزئية ، وكان تحقيق هذا الدفع يخالفه واقع وهو تقدير قيمة الأرض موضوع النزاع لمعرفة ما إذا كانت الدعوى تدخل في اختصاص المحكمة الجزئية أو المحكمة الابتدائية ، فإن هذا الدفع يكون سبباً جديداً لا تقبل إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٤٠٣ لسنة ٣٤ مكتب قني ١٩ صفحة رقم ٩١٤ بتاريخ ٩/٥/١٩٦٨

و إن كان الاختصاص القيمي من النظام العام - قبل العمل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ إلا أنه لا يجوز الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالفه من واقع كان يجب طرحه على محكمة الموضوع هو التحقق من قيمة العقار المقرر عليه حق الارتفاق محل النزاع .

الطعن رقم ٤٦٠ لسنة ٣٥ مكتب قني ٢١ صفحة رقم ٥٤٩ بتاريخ ٢/٤/١٩٧٠

متى كان الثابت أن الأجرة الشهرية للشقة موضوع النزاع كانت ١٠ ج و ٢٠٠ م شهرياً وإنها خففت إلى ٨ ج و ١٦٠ م فإن قيمة الدعوى في عقد الإيجار تكون أقل من ٢٥٠ ج سواء أعتبرت مدة العقد مشاهرة عملاً بالمادة ٥٦٣ من القانون المدني أو أعتبرت مدة سنة كمائر عقود الإيجار الخاصة بشقق المنزل موضوع النزاع ، وبالتالي فإن الفصل في الدعوى وفي الدفع المقدمة فيها يكون نهائياً عملاً بالمادة ٥١ من قانون المرافعات ولا يجوز الطعن فيها بطريق الاستئناف إلا بسبب وقوع بطلان في الحكم أو في الإجراءات أثر في الحكم عملاً بالمادة ٣٩٦ من قانون المرافعات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ .

الطعن رقم ٤٣ لسنة ٣٦ مكتب قني ٢١ صفحة رقم ٥٠٣ بتاريخ ٢٤/٣/١٩٧٠

إذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز ٢٥٠ ج ، ولم يتمسك المطعون عليه بالدفع بعدم الاختصاص القيمي أمام المحكمة الابتدائية قبل إيداع أى طلب أو دفاع في الدعوى طبقاً للمادة ١٣٢/٢ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ المنطبق على واقعة الدعوى والذي جعل هذا الاختصاص غير متصل بالنظام العام ، وإنما أقصر المطعون عليه في دفاعه على مجرد إنكار انطباق

القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ على واقعة الدعوى، فإن قضاء المحكمة الابتدائية فى الدعوى يكون قضاء إنتهائيا غير جائز إستئنافه ، عملاً بالمادة ٥١ من قانون المرافعات السابق .

الطعن رقم ٣٦٢ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٣٥٣ بتاريخ ١٩٧١/٣/١٨

مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٢ بتحديد إنجاز الأماكن ، أن قيمة ما يخص العين المؤجرة من ضرائب عقارية أو إضافية هى أحد عناصر الأجرة تضاف إلى القيمة الإيجارية ، وتعتبر مع باقي العناصر ناشئة عن سبب قانونى واحد هو عقد الإيجار . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد جرى فى قضائه على تقدير قيمة الدعوى - بشأن تخفيض الأجرة - بالأجرة المحددة فى العقد شاملة عنصر القيمة الضريبية المفروضة على المكان المؤجر ، ورتب على ذلك قضائه برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية فإنه لا يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٣٣٨ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٨٢٨ بتاريخ ١٩٧٢/٥/٩

قوة الأمر المقضى كما ترد على منطوق الحكم ، ترد أيضا على ما يكون من أسبابه مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بهذا المنطوق بحيث لا تقوم له قائمة بدونه ، وإذا كانت المحكمة الجزئية قد أسست قضائها بعدم الإختصاص وبالإحالة إلى المحكمة الابتدائية على أن طلب الطاعنين رفض الدعوى إستنادا إلى المخالفة المقدمة منهما ، يعتبر منهما بوصفهما مدعى عليهما طلباً عارضاً ، فتقدر قيمة الدعوى بقيمة الدين الصادرة عنه تلك المخالفة أى مبلغ ٤٣٠ ج مما يجعل المحكمة الابتدائية هى المختصة ، ولم يعلن فى ذلك أحد من الخصوم عن طريق إستئناف الحكم الصادر به ، فإن قوة الأمر المقضى التى حازها هذا الحكم لا تقتصر على ما قضى به فى منطوقه من عدم إختصاص المحكمة الجزئية والإحالة إلى المحكمة الابتدائية بل تلحق أيضا ما ورد فى أسبابه من تقدير قيمة الدعوى بهذا المبلغ ، لأن هذا التقدير هو الذى إبنى عليه المنطوق ، ولا يقوم هذا المنطوق إلا به وعقتضى ذلك أن تنقيد المحكمة المحال إليها الدعوى بذلك التقدير ولو كان قد بنى على قاعدة غير صحيحة فى القانون ، ويمتنع عليها كما يمتنع على الخصوم الجدل فيه من جديد ، وترتباً على ذلك يعتبر الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية فى موضوع النزاع صادراً فى دعوى قيمتها ٤٣٠ ج ، وهو ما يزيد على النصاب الإنتهائى للمحكمة الابتدائية ، ويكون هذا الحكم لذلك جائزاً إستئنافه على هذا الاعتبار ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم جواز الإستئناف تأسيساً على تقديره قيمة الدعوى بمبلغ ٢٦ ج قيمة المبلغ المطالب به ، مهذراً بذلك قوة الأمر المقضى التى حازها حكم المحكمة الجزئية فى هذا الخصوص ، فإنه يكون مخالفاً للقانون .

الطعن رقم ٢٦٥ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٤٩٠ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٧

مؤدى نصوص المواد ٤٧، ٤٢، ١/٢١٩، ٢٢٣ من قانون المرافعات - أن الأصل أن المحاكم الابتدائية إنما تختص بالحكم فى الدعاوى المدنية والتجارية التى تريد قيمتها على مائتين وخمسين جنيهاً إلا أن المشرع إستثنى من هذا الأصل بعض الدعاوى التى لا تتجاوز قيمتها هذا النصاب وخص المحاكم الابتدائية بالحكم فيها وجعل مناط إستئناف الأحكام الصادرة من تلك المحاكم هو تجاوز قيمة الدعاوى للنصاب الإنتهاى فيكون الحكم الذى يصدر من المحكمة الابتدائية فى دعوى لا تزيد قيمتها على مائتين وخمسين جنيهاً، غير قابل للإستئناف سواء كان إختصاصها بها بناء على قاعدة الإختصاص الواردة فى قانون المرافعات أو بمقتضى قوانين أخرى ما لم ير المشرع الخروج على ذلك بنص خاص .

الطعن رقم ٣٠٧ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٤ صفحة رقم ٤٩٩ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٧

مؤدى نصوص المواد ٤٢، ٤٧، ١/٢١٩، ٢٢٣ من قانون المرافعات - أن الأصل أن المحاكم الابتدائية إنما تختص بالحكم فى الدعاوى المدنية والتجارية التى تريد قيمتها على مائتين وخمسين جنيهاً إلا أن المشرع إستثنى من هذا الأصل بعض الدعاوى التى لا تتجاوز قيمتها هذا النصاب وخص المحاكم الابتدائية بالحكم فيها، وجعل مناط إستئناف الأحكام الصادرة من تلك المحاكم هو تجاوز قيمة الدعاوى للنصاب الإنتهاى، فيكون الحكم الذى يصدر من المحكمة الابتدائية فى دعوى لا تزيد قيمتها على مائتين وخمسين جنيهاً غير قابل للإستئناف، سواء كان إختصاصها بها بناء على قاعدة الإختصاص الواردة فى قانون المرافعات أو بمقتضى قوانين أخرى ما لم ير المشرع الخروج على ذلك بنص خاص

الطعن رقم ٢٧٤ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٨٥٤ بتاريخ ١٩٧٤/٥/١١

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه متى كانت المحكمة الابتدائية مختصة بالنظر فى طلب ما فإن إختصاصها هذا يمتد إلى ما عساه أن يكون مرتبطاً به من طلبات أخرى ولو كانت مما يدخل فى الإختصاص النوعى للقاضى الجزئى . وإذ كان بين من الأورق أن دعوى المطعون ضده قد تضمنت إلى جانب طلب الأجر عن مدة الإيقاف طلب التعويض عن وقته خطأ عن العمل وهو يدخل فى الإختصاص القيمى للمحكمة الابتدائية، وكان هذا الطلب يرتبط بطلب الأجر لوحدة سببهما القانونى وهو عقد العمل، فإن إختصاص المحكمة الابتدائية بالنظر فى طلب التعويض يمتد إلى طلب الأجر .

الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٦٦٧ بتاريخ ١٩٧٤/٤/١٠

إذ كان المطعون عليه الأول قد رفع دعواه طالباً بإثبات وفاة والده وأنه الوارث الوحيد له ويستحق جميع تركته التى حددها بأنها أطيان زراعية مساحتها ٨٤ فدان، ٣٢ قيراطاً، ١٦ سهماً ومحل تجارى وقدر قيمتها بمبلغ عشرين ألف جنيه وكان الثابت أن الطاعنين أسوا الدفع بعدم الإختصاص لا على إنكار

وجود هذه التركة المخلفة عن المورث ، وإنما على أساس أنه قد تصرف فيها قبل وفاته إلى زوجته المسيحية وأحد أولاده منها ، الأمر الذي ينكره المطعون عليه الأول مدعياً صورة التصرفين ، وكان التحقق من صحة هذا الدفاع الأخير يخرج عن نطاق الدعوى الماثلة أخذاً بأنها دعوى وفاة وورثة يقصد بها إثبات صفة المدعى ، وليست نزاعاً مدنياً ولما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى تقدير قيمة الدعوى بأكثر من مائتي ألف قرش ، وهو ما يجعل الإختصاص معقود للمحكمة الابتدائية وفق المادتين ٨/٦ و ٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، ورتب على ذلك قضاءه برفض الدفع بعدم الإختصاص فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٢١٩ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٩١٧ بتاريخ ١٩٧٤/٥/٢٠

إذ كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز ٢٥٠ جنيهاً ، وتمسكت الطاعنة بالدفع بعدم الإختصاص القيمى أمام المحكمة الابتدائية ، قبل إبداء أى طلب أو دفاع فى الدعوى ورددته فى صحيفة الاستئناف طبقاً للمادة ١٣٢ من قانون المرافعات السابق بعد تعديلها بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ المنطبق على واقعة الدعوى والذي جعل هذا الإختصاص غير متعلق بالنظام العام ، فإنه كان يتعين على الحكم المطعون فيه قبول الدفع والقضاء بعدم إختصاص المحكمة الابتدائية بنظرها - وإذ خالف الحكم هذا النظر واعتبر الدعوى غير قابلة للتقدير ورتب على ذلك قضاءه برفض الدفع بعدم الإختصاص القيمى ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

الطعن رقم ٤٧٤ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٥٨٠ بتاريخ ١٩٧٥/٣/١٢

أنه وإن كان الإختصاص بحسب قيمة الدعوى من النظام العام ، إلا أنه فى خصوص الدعوى الحالية قد تضمنت إلى جانب طلب إخلاء الأرض المؤجرة وتسليمها بما عليها من مبان طلب إزالة السقف ، فإنه يعدد بقيمته عند تقدير قيمة الدعوى وفقاً للمادة ٢/٣٦ من قانون المرافعات وإذ كانت أوراق الدعوى قد خلت مما يفيد تمسك الطاعنين أمام محكمة الموضوع بأن قيمة الدعوى بما فيها من طلب إزالة السقف لا تتجاوز مائتين وخمسين جنيهاً ، فإنه لا يجوز لهما التمسك بهذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالفه من واقع كان يجب عرضه على محكمة الموضوع .

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ١٣٣٠ بتاريخ ١٩٧٥/٦/٣٠

متى كان الطاعن قد أقام دعواه أمام المحكمة الابتدائية بطلب صحة ونفاذ عقد البيع الصادر له من المطعون ضدّهما الأول والثاني والذي تريد قيمته على مائتين وخمسين جنيهاً ، وتوطئة لذلك طلب الحكم بصحة الصاقد عن عقود البيع الثلاثة عن ذات القدر الصادرة للبايعين له حتى يتسنى له تسجيل الحكم الصادر بصحة ونفاذ هذه العقود وانتقال الملكية إليه ، وكان إختصاص المشتري - فى دعوى

صحة التعاقد - البائع للبائع له - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - مبيعاً حتى يجاب إلى طلبه الحكم بصحة ونفاذ عقده وإلا كانت دعواه به - قبل أن يسجل البائع له عقد شرائه - غير مقبول . إذ كان ذلك ، فإن طلبات الطاعن التي ضمنها دعواه بصحة التعاقد عن عقود البيع الصادرة للبائعين له تعتبر بهذه المثابة مرتبطة بطلبه الأصلي بصحة التعاقد عن عقده وتختص المحكمة الابتدائية بالحكم ابتدائياً بالنظر فيها تبعاً وإعداداً لإختصاصها بالنظر فيه وذلك عملاً بنص الفقرة الثالثة من المادة ٤٧ من قانون المرافعات التي تقتضي باختصاص المحكمة الابتدائية بالحكم في الطلبات المرتبطة بالطلب الأصلي مهما تكن قيمتها أو نوعها - إذ هي المحكمة ذات الاختصاص العام في النظام القضائي ومتى كان مختصة بالنظر في طلب ما فإن اختصاصها هذا يمتد إلى ما عساه أن يكون مرتبطاً به من طلبات أخرى ولو كانت مما يدخل في الاختصاص القيمي أو النوعي للقاضي الجزئي ، ويكون حكمها الصادر في الطلب الأصلي الذي تجاوز قيمته النصاب الإنتهائي للمحكمة الابتدائية - وفي الطلبات المرتبطة به جائزاً إستئنافه إذ المبرة في تقدير قيمة الدعوى في هذه الحالة بقيمة الطلب الأصلي وحده ولا يكون للطلبات المرتبطة به تقدير مستقل عنه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بعدم جواز الإستئناف لقلّة النصاب بالنسبة لطلبات الطاعن صحة ونفاذ عقود البيع الثلاثة الصادرة للبائعين له باعتبار أن كل طلب من هذه الطلبات ناشئ عن سبب قانوني مستقل عن الآخر فتقدر قيمة الدعوى بقيمة كل طلب على حدة دون نظر إلى قيمة الطلب الأصلي وإرتباط هذه الطلبات به وقد ترتب على ذلك أن حجب الحكم نفسه عن التصريح للدفاع الطاعن الذي أثاره بشأنها في موضوع إستئنافه وأسس على إعتبار الحكم المستأنف نهائياً في هذا الخصوص قضاءه برفض الإستئناف بالنسبة لطلب الطاعن الحكم بصحة ونفاذ عقده هو إستناداً إلى أنه قد أخفق في إثبات ملكية البائعين له فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور بما يوجب نقضه .

الطعن رقم ٦٣ لسنة ٤٠ مكتب قني ٢٧ صفحة رقم ٤٨٠ بتاريخ ١٩٧٦/٢/٢١

متى كان يبين من الأوراق أن محكمة شئون العمال الجزئية قضت بإحالة الدعوى إلى المحكمة الابتدائية لإختصاصها قيمياً بنظرها ، وكان هذا القضاء الصادر في الاختصاص والذي تعتبر قيمة الدعوى به زائدة على مائتين وخمسين جنيهاً قد أصبح إنتهائياً وحاز قوة الأمر المقضى يعين على المحكمة المحالة إليها الدعوى أن تنقيد به حتى ولو كان قد خالف صحيح القانون ويمتنع عليها كما يمتنع على الخصوم معاودة الجدل فيه ، فإن الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في موضوع النزاع يعتبر صادراً في دعوى تجاوز قيمتها مائتين وخمسين جنيهاً ويجوز إستئنافه على هذا الأساس ، إذ كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بعدم جواز الإستئناف تأسيساً على أن قيمة الدعوى

تدخل في النصاب الإنتهائي للمحكمة الابتدائية وأهمل بذلك قوة الأمر المقضى التى حازها قضاء المحكمة الجزئية في هذا الخصوص ، فإنه يكون مخالفا للقانون .

الطعن رقم ٢٩٠ لسنة ٤٢ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ١٤٣٥ بتاريخ ١٩٧٦/٦/٢٨
قواعد الاختصاص بالنسبة لنوع الدعى أو قيمتها طبقاً للمادة ١٠٩ من قانون المرافعات تعبر من النظام العام وتكون قائمة في الخصومة ومطروحة دائماً على المحكمة ومن ثم فإنه يصعب على محكمة الإستئناف أن تقضى بعدم جواز الإستئناف لقلة النصاب .

الطعن رقم ٩٠٧ لسنة ٤٤ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٥٣٩ بتاريخ ١٩٨٠/٢/١٩
إذ كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الدعى تضمنت طليين ناشئين عن سبب قانونى واحد أولهما أحقية المطعون ضده - العامل - فى تقاضى بدل إقامة أسوان وثانيهما مرتبط به ومتربط عليه وهو إلزام الطاعن - رب العمل - أن يؤدي له مبلغ ٢٠٠ ج و ٢٠٨ م قيمة ما إستحق من هذا البدل عن المدة المطالب بها وإذا كان الطلب الأول غير قابل للتقدير بحسب القواعد المنصوص عليها فى المواد من ٣٦ إلى ٤٠ من قانون المرافعات فإن قيمته تعبر زائدة على مائتين وخمسين جنيهاً وفقاً للمادة ٤١ منه ومن ثم تختص له المحكمة الابتدائية .

الطعن رقم ٧٢ لسنة ٤٥ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ١٧٤٦ بتاريخ ١٩٨٠/٦/١١
لئن كان الاختصاص القيمى يتعلق بالنظام العام إلا أنه لا يجوز - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض الدلج به لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالطه من واقع كان يجب طرحه على محكمة الموضوع هو التحقق من مقدار المقابل النقدي عن المدة التى قام النزاع على إمتداد العقد إليها .

الطعن رقم ٥٧٠ لسنة ٤٩ مكتب فنى ٣١ صفحة رقم ٩٨٢ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٩
إذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن النزاع فى الدعى إنما يدور حول ما إذا كان الطاعن يشغل عين النزاع بسبب رابطة العمل بينه وبين المالكين السابقين للعقار ومن ثم فلا تسرى عليها أحكام الباب الأول من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وفقاً للمادة الثانية منه ، أم أن سكنى الطاعن بالعين إنما تستند إلى عقد إستجاره لها وهو ما تمسك به فى دفاعه وكان النص فى المادة ٤٠ من القانون سالف البيان على أن " تختص المحاكم العادية دون غيرها بالفصل فى المنازعات التى تنشأ عن تطبيق أحكام هذا القانون وترفع الدعاوى إلى المحكمة الابتدائية الكائن فى دائرتها العقار " يدل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة على أن المشرع قد إستثنى من الأصل المقرر فى المواد ٣٧ و ٤٢ و ١/٢١٩ و ٢٢٣ من قانون المرافعات بعض الدعاوى حتى ولو لم ترد قيمتها على مائتين وخمسين جنيهاً وخص المحاكم الابتدائية بالحكم فيها .

الطعن رقم ١٥١١ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٧ صفحة رقم ١٩٧٢ بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٤

إذ كان بين من الأوراق أن محكمة طنطا قضت في ٣١-٥-١٩٧٧ بعدم اختصاصها قيمياً بنظر الدعوى وإحالتها إلى المحكمة الابتدائية باعتبار أن قيمتها زائدة على مائتين وخمسين جنيهاً أصبح هذا الحكم نهائياً وحاز قوة الأمر المقضى بحيث يمتنع على المحكمة المحالة إليها الدعوى أن تنقذ به حتى ولو كان قد خالف صحيح القانون ويمتنع عليها كما يمتنع على الخصوم معاودة الجدل فيه ، فإن الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية في موضوع النزاع يعتبر صادراً في دعوى تجاوز قيمتها مائتين وخمسين جنيهاً ويجوز إستئنافه على هذا الأساس .

الطعن رقم ١٦٧٢ لسنة ٤٩ مكتب قضي ٣٥ صفحة رقم ١٠٩٥ بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٦

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الدعوى بطلب صحة عقد أو إبطاله أو فسخه تقدر قيمتها بقيمة المتعاقد عليه عملاً بالفقرة السابعة من المادة ٣٧ من قانون المرافعات ، وأنه متى كانت المحكمة الابتدائية مختصة بالنظر في طلب ما فإن اختصاصها هذا يمتد إلى ما عساه أن يكون مرتبطاً به من طلبات أخرى ولو كانت مما يدخل في الإختصاص النوعي للقاضي الجزئي ومن ثم فإن الإختصاص بنظر الدعوى برمتها يتعقد للمحكمة الابتدائية لأنها المحكمة ذات الإختصاص العام في النظام القضائي .

الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ٥١ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ٨١ بتاريخ ١٩٨٧/١/٨

إذا كان الواقع في الدعوى أن المطعون ضدها قد أقامت دعواها بطلب إخلاء الأرض القضاء محل النزاع وتسليمها إليها غالية وكان التكيف الصحيح لهذه الطلبات أنها تشتمل ضمناً على طلب أصلى بإنهاء عقد الإيجار بسبب إنتهاء مدته ، وطلب آخر بإغلاء العين وتسليمها ، وهذا الطلب الأخير يعد طلباً مندمجاً في الطلب الأصلي إذ هو مترتب عليه والقضاء فيه يعد قضاء في الطلب الآخر ، فهو بحسب الأصل لا يعد بقيمه إلا أنه لما كان الطاعن قد أثار نزاعاً بشأن هذا الطلب أمام محكمة أول درجة في مذكرته المقدمة بجلسة ١٩٨٠/١/٦ إذ تمسك فيها بملكية للأرض محل النزاع بطريق الشراء ووضع اليد عليها المدة الطويلة المكسبة للملكية من سنة ١٩٦٣ وطلب إحالة الدعوى إلى التحقيق لإثبات ذلك ودفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة لأنه هو المالك للأرض ، كما أشار الحكم الابتدائي في مدوناته إلى إطرار هذا الطلب لعدم تقديم الطاعن ما يؤيد دفاعه وأن في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها بعد أن قدمت المطعون ضدها مستندات ودفاعها بشأن ملكيتها دون الطاعن لمين التداعي ومن ثم فإن طلب الإخلاء والتسليم لا يعد - بعد ذلك المنازعة التي ثارت بين الطرفين ، طلباً مندمجاً - يعين تقديره تقديرًا مستقلاً عن الطلب الأصلي .

الطعن رقم ٦٤٩ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٣٨ صفحة رقم ١١٩١ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢٩

الحكم بعدم الإختصاص القيمي والإحالة إلى المحكمة المختصة وفقاً لنص المادة ١١٠ من قانون

المرافعات ينهى الخصومة كلها فيما فصل فيه وحسمه بصدد الإختصاص ، إذ لا يعطيه حكم آخر فى موضوع الدعوى من المحكمة التى أصدرته ويكون قابلاً للإستئناف فى حينه ، فإذا لم يستأنف أصبح نهائياً والتزمت به المحكمة التى قضى بإختصاصها ولو خالف حجة حكم سابق لها فى هذا الشأن أو بنى على قاعدة أخرى غير صحيحة فى القانون . لأن قوة الأمر المقضى تعمل على إعتبارات النظام العام الطعن رقم ٣١٤ لسنة ٥١ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٨٢٣ بتاريخ ١٩٨٩/٩/٢٥ إذ كان المطعون ضدهما أقاما الدعوى الرأهنة بطلب الحكم بإغلاء بالعين المؤجرة لإنهاء مدة الإيجار بالتسبيه الصادر منهما للطاعن بحسبان أن علاقة الإيجار إنصبت على أرض فضاء ولا تخضع لأحكام الإمتداد القانونى لعقد الإيجار بينما جرى دفاع الطاعن على أن عقد الإيجار يمتد قانوناً لوروده على مكان يخضع لقانون إيجار الأماكن ، ومن ثم فإن مثار النزاع فى الدعوى يدور حول ما إذا كان العقد يمتد قانوناً وفق دفاع الطاعن أم أن هذا الإمتداد ينحصر عنه لورود الإيجار على أرض فضاء ولما كانت للمادة ٨/٣٧ من قانون المرافعات تقضى بأنه إذا كانت الدعوى الرأهنة متعلقة بامتداد العقد كان التقدير باعتبار المقابل التقضى للمدة التى قام النزاع على إمتداد العقد إليها وكانت المدة فى دعوى المطروحة غير محددة فإن قيمة الدعوى تعد زائدة عن خمسمائة جنيه طبقاً للمادة ٤١ من ذات القانون فينقصد الإختصاص بنظرها للمحكمة الابتدائية .

الطعن رقم ٩٠٩ لسنة ٥٣ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤٤١ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٥
 - الأصل أنه لا يجوز الاعتراض على قيمة الدعوى بعد صدور الحكم فيها ما يخالف الأسس التى وضعها المشرع للتقدير ، بمعنى أن التقدير الذى يحدده المدعى فيها لدعواه يكون حجة له وحجة عليه بالنسبة لنصاب الإستئناف إلا إذا كان هذا التقدير يصطدم مع إحدى القواعد التى قررها القانون لتقدير قيمة الدعوى ، فعندئذ لا يعد بتقدير المدعى لدعواه أو بعدم إعتراض خصمه عليه بل يعين على محكمة الدرجة الثانية أن ترأب من تلقاء نفسها إضفاق التقدير مع قواعد القانون أن تعتمد فى ذلك على القواعد التى نص عليها قانون المرافعات فى المواد ٣٦ إلى ٤١ وذلك عملاً بالمادة ٢٢٣ من هذا القانون ، لما كان ذلك وكان الواقع فى الدعوى أن الطاعة أقامت دعواها بإنهاء عقد الإيجار المؤرخ ١٩٧٣/٥/٢٣ إستناداً إلى أن عين النزاع مؤجرة مفروشة لا تخضع لأحكام الإمتداد القانونى وكان المطعون ضده قد أجاب على الدعوى بأن عقد الإيجار المفروش قد لحقه الإمتداد القانونى إذ أنه يستفيد من حكم المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لئلا شروط تطبيقها فإن مثار النزاع فى الدعوى يكون فى حقيقة الواقع دائراً حول ما إذا كان العقد ممتداً قانونياً طبقاً لدفاع المطعون ضده إعمالاً لحكم المادة ٤٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، أو أن عقد الإيجار المفروش مازال

خاضعاً للقواعد العامة في القانون المدني ولا يلحقه الأمتداد القانوني أخذ بقول الطاعنة ، لما كان ما تقدم وكان البند الثالث من المادة ٣٧/٨ من قانون المرافعات تقضى بأنه إذا كانت الدعوى متعلقة بإمتداد العقد كان التقدير بإعتبار المقابل النقدي للمدة التي قام النزاع على إمتداد العقد إليها ، وكانت المدة المشار إليها في الدعوى المطروحة غير محددة ، فإن قيمة الدعوى تعد عندئذ زائدة عن ٥٠٠ جنيه طبقاً للمادة ٤١ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٨٠ وبجواز الطعن بطريق الاستئناف في الأحكام الصادرة فيها ، عملاً بالمادة ٤٧ من هذا القانون وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بعدم جواز الاستئناف على سند من أن دفاع المطعون ضده لم يأخذ صورة الطلب المعارض في حين أن المنازعة في إمتداد العقد - وهي أهم وأشمل من الطلبات - قد تتحقق بالتمسك بدفاع موضوعي يتعلق بالإمتداد أيًا كان وجه الرأي في هذا الدفاع ، وهو يعتبر بخصوص تطبيق البند الثالث من المادة ٣٧/٨ مرافعات إستثناء من القاعدة العامة التي تعول على قيمة الطلب الأصلي أو الطلب المعارض في تقدير قيمة الدعوى فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

- إذا كان النعي الذي أثارته النيابة متعلقاً بقواعد الإختصاص القيمي وقواعد قبول الاستئناف هي متعلقة بالنظام العام ، وينصب على الحكم المطعون فيه الصادر بعدم جواز الاستئناف كانت عناصره التي تمكن من الإلزام به مطروحة على محكمة الموضوع .

الطعن رقم ١٦٦٨ لسنة ٥٥ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٩٦ بتاريخ ١٩٩٠/٥/٩

إذا كانت ما تثيره الطاعنة في سبب النعي أن قيمة الدعوى في طلب الفسخ تقدر بقيمة أجرة المدة الباقية من العقد وهي المدة المحددة لدفع الأجرة التي تدخل في حدود الإختصاص القيمي لمحكمة المواد الجزئية على الرغم من تعلقه بالنظام العام عملاً بالمادة ١٠١ من قانون المرافعات . مختلط بواقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع هو تحقيق مدة عقد الإيجار السارية ومداها تقدير المقابل النقدي عنها فلا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

* الموضوع الفرعي : إختصاص لجان التقييم :

الطعن رقم ٦٤١ لسنة ٤٨ مكتب قني ٣٠ صفحة رقم ٦٨٢ بتاريخ ١٩٧٩/٣/١

إختصاص لجان التقييم كما بيته المادة الثانية من القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ هو تقييم رؤوس أموال المنشآت التي أمتت بالقانون المذكور ، وتقيم رأس مال المنشأة إنما يكون بتحديدده على أساس من العناصر المكونة له وهي الحقوق والأموال المكونة للمنشأة وقت التأميم وتتمتع لجنة التقييم المختصة في هذا الشأن بسلطة تقديرية مطلقة لا تخضع لأى رقابة إدارية أو قضائية لكن ليس لها أن تضيف إلى

الأموال والحقوق المؤممة شيئاً أو أن تستبعد منها شيئاً ، ذلك أن السلطة التشريعية وحدها هي التي تختص بإجراء التأميم وتولي في القانون الصادر به تحديد نطاقه وأحكامه وتعيين بالشركات والمشروعات والمنشآت التي ينصرف إليها التأميم أما لجان التقييم فليس لها إختصاص في هذا الشأن ويترتب على ذلك أنه لا يجوز لها أن تقيم ما لم يقصد المشرع إلى تأميمه أو تستبعد بعض العناصر التي أدخلها المشرع في نطاق التأميم فإن هي فعلت شيئاً من ذلك فلا يكون قرارها من أثر ولا يكتسب أية حصانة ولا يكون حجة قبل الدولة أو أصحاب الشأن ولا يحول قرارها دون المحاكم المختصة والنظر في المنازعات التي تنور بين الغير وبين المنشأة المؤممة بشأن الأموال المتنازع عليها أو في أى نزاع آخر لا يتعلق بالتقييم في ذاته ، ذلك أن تحقيق هذه المنازعات من إختصاص المحاكم ذات الولاية العامة في ذلك إلا ما إستثنى بنص خاص ولا يكون ذلك طعناً في قرار لجنة التقييم ، وإنما هو مسعى للحصول على قضاء يحسم تلك المنازعات .

الطعن رقم ٩٧ لسنة ٤٧ مكتب قني ٣١ صفحة رقم ٣٢٧ بتاريخ ١٩٨٠/١/٢٨

- إختصاص لجان التقييم - وعلى ما بيته المادة الثالثة من القانونين ١١٧، ١١٨ سنة ١٩٦١ هو تقييم رؤوس أموال الشركات المساهمة المؤممة التي لم يكن أسهمها متداولة في البورصة كان قد مضى على آخر تعامل عليها أكثر من ستة أشهر وكذلك تقييم المنشآت غير المتخذة شكل شركات مساهمة . وتقييم رأس مال المنشأة يكون بتحديد الحقوق والأموال المملوكة لها وقت تأميمها وتقدير قيمتها وتحديد مقدار ديونها في ذلك التاريخ على ضوء ذلك يتحدد صافي رأس مال المنشأة ويكون قرار لجنة التقييم في هذا الشأن نهائياً وغير قابل للطعن فيه متى إلزمت اللجنة في تقييمها عناصر المنشأة أصولاً وغصبواً وقت تأميمها أما إذا خرجت لجنة التقييم عن هذا النطاق الذي رسمه لها المشرع بأن أضافت إلى أموال وحقوق المنشأة ما ليس لها وإستبعدت منها شيئاً أو حملتها بديون ليست ملزمة بها ، فإن قرارها في هذا الصدد لا يكتسب أية حصانة ولا يكون حجة قبل الدولة أو أصحاب الشأن .

- ليس للجان التقييم أن تفصل في أى نزاع ينور بشأن الأموال والحقوق المتنازع عليها بين المنشأة المؤممة وبين الغير أو أن تعرض لأى نزاع آخر يتعلق بالتقييم في ذاته ذلك أن تحقق المنازعات والفصل فيها من إختصاص المحكمة صاحبة الولاية العامة في ذلك إلا ما إستثنى بنص خاص ، فإذا تعرضت لجنة التقييم للفصل في المنازعات فإن قرارها لا يكتسب حصانة تحول دون طرح تلك المنازعات على المحكمة المختصة لتحقيقها والفصل فيها ولا يعد ذلك طعناً في قرارات التقييم وإنما هو مسعى إلى الجهة ذات الولاية العامة للحصول على قضاء يحسم تلك المنازعات .

- تقدير لجنة التقييم لعنصر من عناصر المنشأة المؤممة على نحو مؤقت لا يخرج هذا العنصر من عناصرها سواء كان من الخصوم أو الأصول ولا يعده عن نطاق التأمين ، ومن ثم إذا تم تحديد هذا العنصر بصفة نهائية لإرتداد أثر هذا التحديد إلى وقت التأمين ، فإن ترتب عليه زيادة فى صالى رأس مال المنشأة جرت على تلك الزيادة ما يجرى على قيمة المنشأة المؤممة من أحكام على أن تؤدى قيمة المنشأة المؤممة بموجب سندات إسمية على الدولة فى حدود خمسة عشر ألف جنيه لكل من الملاك السابقين لتلك المنشآت وفقاً لأحكام القانون رقم ١٣٤ سنة ١٩٦٤ ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى فى قضائه إلى أن مطالبة الطاعن - أحد أصحاب المنشأة المؤممة - بتسليمه فى مبلغ العشرة آلاف جنيه الذى خصصته لجنة التقييم لمطلوبات القضايا الفرامات يعتبر طعنأ فى قرار هذه اللجنة فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ١٢١٩ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ٤٣٥ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٧

ليس للجان التقييم أن تفصل فى أى نزاع يثور بشأن الأموال والحقوق المتنازع عليها بين المنشأة المؤممة والغير أو أن تعرضه لأى نزاع آخر يتعلق بالتقييم فى ذاته ، ذلك أن تحقيق المنازعات الفصل فيها هو من اختصاص المحاكم صاحبة الولاية العامة فى ذلك ، إلا ما استثنى بنص خاص فإذا تعرضت لجنة التقييم للفصل فى تلك المنازعات فإن قرارها لا يكتسب حصانة تحول دون طرح تلك المنازعات على المحاكم المختصة لتحقيقها والفصل فيها ، ولا يعد ذلك طعنأ فى قرارات لجان التقييم وإنما هو سعى إلى الجهة ذات الولاية العامة للحصول على قضاء بحسم تلك المنازعات .

* الموضوع الفرعى : إختصاص لجنة التعويض :

الطعن رقم ٢٤٥ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٢٣٤ بتاريخ ١٩٧٠/١٢/١٥

لما كانت لجنة التعويض قد تطرقت إلى القول بعدم إلزام الطاعن "المسؤولى لديه" بسداد الفوائد التأخيرية لديونه عن الفترة من ١٩٦٠/٧/١٧ حتى تسلمه التعويضات ، وكان هذا منها لا يعدو أن يكون إستطرادا وتريدا تجاوزت به اللجنة حدود إختصاصها الذى رسمته لها المادة التاسعة من القانون رقم ٢١٢ لسنة ١٩٦٠ وهو تقدير التعويض عما يتم الإستيلاء عليه ، فإن ما قرره اللجنة تريدا فى هذا الخصوص لا يكتسب حجية يصح التحدى بها فى هذه الدعوى لا على محكمة الإستئناف إن هى لم تعرض له .

*** الموضوع الفرعي : إختصاص محلي :**

الطعن رقم ٣٧٩ لسنة ٢٢ مكتب قني ٧ صفحة رقم ٧٦٧ بتاريخ ١٩٥٦/٦/٢٨

تقضى المادة ٥٥ من قانون المرافعات بأنه إذا تعدد المدعى عليهم جاز للمدعى رفع الدعوى أمام المحكمة التى بها موطن أحدهم ، وكما تسرى هذه القاعدة فى حالة تعدد المدعى عليهم المتوطنين داخل الدولة فإنها تسرى كذلك فى حالة ما إذا كان موطن أحدهم فى الداخل والآخر له موطن فى الخارج .

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٢٥ مكتب قني ١١ صفحة رقم ٢٦٥ بتاريخ ١٩٦٠/٤/٣٠

يسن من المادة ١٣٥ من قانون المرافعات والمذكرة التفسيرية لذلك القانون أن سلطة القضاء فى الإحالة إلى محكمة أخرى إنما يقتصر على حالات عدم الإختصاص المحلى أو النوعى بين المحاكم التى تتبع جهة قضائية واحدة ولا يمتد إلى المسائل التى يكون مرجع عدم الإختصاص فيها إنشاء الوظيفة القضائية إلا بنص خاص .

الطعن رقم ٤١ لسنة ٣٨ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ٤٤٥ بتاريخ ١٩٧٣/٣/٢٠

- حرص المشرع على النص فى المادتين ٥٤٥ و ٥٥٢ من قانون المرافعات السابق على أن المحكمة التى يختص قاضيا محلياً بإصدار الأمر بالحجز وتقليد الدين والمحكمة التى تختص بدعوى ثبوت الدين وصحة الحجز هى المحكمة التى يتبعها المدين المحجوز عليه ، أى التى يقع موطنه فى دائرتها باعتبار أنه هو وحده الخصم الحقيقى فى الدعوى ولو إختصم معه المحجوز لديه ذلك نفياً لشبهة إختصاص المحكمة التى يتبعها المحجوز لديه أو اشتراكها مع محكمة المحجوز عليه فى الإختصاص المحلى .

- إستفاد إحدى محاكم الدرجة الأولى ولايتها على الدعوى بفصلها فى موضوعها ، إنما يتحقق بالنسبة إلى تلك المحكمة ، دون المحكمة المختصة التى يتعين إحالة الدعوى إليها طبقاً لنص المادة ١٣٥ من قانون المرافعات السابق إذا ألغت المحكمة الإستئنافية الحكم الابتدائى وقضت بعدم إختصاص المحكمة التى أصدرته محلياً .

الطعن رقم ٢٩٥ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ١٨٤١ بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٢١

نص المادة ٤٥ من قانون المرافعات الواردة فى الفصل الخاص بالإختصاص النوعى يدل على أن الشارع قد أفرد قاضى المسائل المستعجلة بإختصاص نوعى محدد هو الأمر بإجراء وقضى إذا توافر شرطان : هما عدم المساس بالحق وأن يتعلق الإجراء المطلوب بأمر مستعجل يخشى عليه من فوات الوقت وهذا الإختصاص متميز عن الإختصاص النوعى للمحاكم الجزئية والإبتدائية التى تختص بالفصل فى موضوع الأنزعة التى ترفع إليها وإذا رفعت الدعوى لقاضى المسائل المستعجلة بطلب إتخاذ إجراء وقضى وتبين له

أن الفصل فيه يقتضي المساس بالحق أو أن الإستعجال مع خشية فوات الوقت غير متوفر قضى بعدم إختصاصه بنظر الدعوى وبهذا القضاء تنتهي الخصومة أمامه ولا يبقى منها ما يجوز إحالته لمحكمة الموضوع طبقاً للمادة ١١٠ من قانون المرافعات أولاً لأن هذا القضاء يتضمن رفضاً للدعوى لعدم توافر الشرطين اللازمين لقبولها وهما الإستعجال وعدم المساس بالحق وثانياً لأن المدعى طلب فى الدعوى الأمر باتخاذ إجراء وقضى وهذا الطلب لا يختص به إستقلالاً محكمة الموضوع ولا تملك المحكمة تحويله من طلب وقضى إلى طلب موضوعى لأن المدعى هو الذى يحدد طلباته فى الدعوى .

الطعن رقم ٣٧٦ لسنة ٤٤ مكتتب فى ٢٨ صفحة رقم ١٧٩٤ بتاريخ ١٤/١٢/١٩٧٧

إذ كانت المادة ٩٤٢ من القانون المدنى نصت على أنه " يجب خلال ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ إعلان الرغبة فى الأخذ بالشفعة - أن يودع خزنة المحكمة الكائن فى دائرتها العقار كل الثمن الحقيقى الذى حصل به البيع مع مراعاة أن يكون هذا الإيداع قبل رفع الدعوى بالشفعة فإن لم يتم الإيداع فى هذا الميعاد على الوجه المتقدم سقط حق الأخذ بالشفعة " وكان إيداع الثمن الحقيقى خزنة المحكمة فى خلال الموعد الذى حددته المادة السابقة هو إجراء من إجراءات دعوى الشفعة فإنه يعين إتخاذها أمام المحكمة المختصة قانوناً بنظر تلك الدعوى ، يؤكد ذلك أن المادة ٩٤٣ من القانون المدنى قد حددت المحكمة التى ترفع إليها دعوى الشفعة بأنها المحكمة الكائن فى دائرتها العقار المشفوع فيه مستخدمة ذات العبارة التى حددت بها المادة ٢/٩٤٢ السابقة عليها المحكمة التى يجب إيداع الثمن الحقيقى بخزانتها إذ إستخدام هذه العبارة فى القضية بمعنى اصطلاحى واحد يدل على وجوب إيداع الثمن الحقيقى للعقار المشفوع فيه بخزنة المحكمة المختصة قانوناً بنظر دعوى الشفعة وإلا سقط الحق فيها ، وإذا كان المطعون ضده الأول قد أودع هذا الثمن خزنة محكمة أدلو الجزئية دون محكمة أسوان الابتدائية الواقع بدائرتها العقار المشفوع فيه والتى رفعت إليها دعوى الشفعة ، وقد إعتبر الحكم المطعون فيه إيداع الثمن بخزينة المحكمة الجزئية صحيحاً تأسيساً على أن العقار يقع بدائرة محكمة أدلو الجزئية وإن كانت محكمة أسوان الابتدائية هى المختصة بنظر الدعوى ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تأويله وتفسيره بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن ، ونظراً لأن الموضوع صالح للفصل فيه ، ولما تقدم لا يعتد بالإيداع الحاصل ويحصر طالب الشفعة متخلفاً عن إيداع الثمن وفقاً للقانون مما يسقط حقه فى الأخذ بالشفعة ويتعين لذلك إلغاء الحكم المستأنف والقضاء بسقوط حق المطعون ضده الأول فى الشفعة ورفض دعواه .

الطعن رقم ٩٦ لسنة ٤٤ مكتتب فى ٢٨ صفحة رقم ١٨٨٢ بتاريخ ٢٦/١٢/١٩٧٧

تجيز المادة ٤١ من القانون المدنى إعتبار محل التجارة - بالنسبة للأعمال المتعلقة بها - موطناً للتاجر

بجانب موطنه الأصلي للمحكمة التي ألصحت عنها الشارع من أن قاعدة تعدد الموطن تعدد بالأمر الواقع وتستجيب ل حاجة المتعاملين ، وإذ كان موطن الأعمال يعبر قائماً ما بقي النشاط التجاري مستمراً وله مظهره الواقعي الذي يدل عليه والذي تستخلصه محكمة الموضوع من أوراق الدعوى وظروفها - لما لها من سلطة تقديرية - وحسبها أن تورد في حكمها الأدلة المسوغة لاستخلاصها . فإن الجدول في هذا الشأن يعبر جداً موضوعياً حول تقدير العناصر الواقعية لمواطن الأعمال وهو ما تنحسر عنه رقابة محكمة النقض ويكون النتي - بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية محلياً بنظر الدعوى على غير أساس .

الطعن رقم ٤٤٣ لسنة ٤٥ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ٥٥١ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٧

النص في المادة ١٣٣ من قانون المرافعات السابق - المنطبق على إجراءات الدعوى - إذ نصت على وجوب إيداء الدفوع بعدم الاختصاص المحلي قبل الدفع بطلان ورقة التكليف بالحضور وقبل إيداء أى طلب أو دفاع في الدعوى وإلا سقط الحق فيه فقد دلت على أن هذا الدفع لا يتعلق بالنظام العام وإنما يضمن التمسك به قبل غيره من الدفوع وقبل التكلم في موضوع الدعوى وإلا سقط الحق فيه كما يجوز النزول عن التمسك به صراحة أو ضمناً . لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن ساق في صحيفة تظلمه من أمر الحجز أسباباً من بينها الدفع بعدم اختصاص محكمة القاهرة الابتدائية محلياً بإصدار أمر الحجز ثم تقرر في حضوره إحالة التظلم إلى الدائرة الذي تنظر أمامها الدعوى الموضوعية فقررت بجلسة تالية ضم الدعويين للإرباط وفي جلسة أخرى دفع الطاعن بطلان إجراءات الحجز لعدم إعلانه به إعلاناً " وكان الحكم المطعون فيه قد اعتبر إيداء هذا الدفع دفاعاً موضوعياً ينطوي على نزول الطاعن عن التمسك بالدفع بعدم الاختصاص المحلي الذي أورده بصحيفة التظلم وكان هذا الاستخلاص سائماً وله أصله الثابت في أوراق فإن ما يتناه الطاعن على الحكم المطعون فيه بهذا السبب من تناقض ومخالفة الثابت بالأوراق وفساد في الاستدلال يكون على غير أساس .

الطعن رقم ١٩١٤ لسنة ٥٠ مكتب فني ٣٦ صفحة رقم ٣٨٠ بتاريخ ١٩٨٥/٣/١٢

- مفاد النص في المادة ١٩٤ و ٥٥ و ٤٩ من قانون المرافعات أن قاضي الأمور الوقية المختص محلياً بإصدار الأمر هو قاضي الأمور الوقية بالمحكمة المختصة محلياً بنظر الدعوى ، وهي محكمة موطن المدعى عليه ، وعند تعدد المدعى عليهم يكون الاختصاص لأية محكمة يقع في دائرتها موطن أحدهم ويشترط لتطبيق هذه القاعدة أن يكون تعدد المدعى عليهم حقيقياً لا صورياً .

- تنص المادة ١٩٧ من قانون المرافعات على أنه " للطالب إذا صدر الأمر برفض طلبه ولمن صدر عليه الأمر الحق في التظلم إلى المحكمة إلا إذا نص القانون على خلاف ذلك " كما نصت المادة ١٩٩ من

القانون على أن " يكون للخصم الذى صدر عليه الأمر بدلاً من التظلم للمحكمة المختصة الحق فى التظلم منه لنفس القاضى الأمر " ومفاد ذلك أن التظلم من الأمر إما أن يكون لنفس القاضى الأمر أو أن يكون للمحكمة المختصة التابع لها .

الطعن رقم ١٦٩٧ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٥٩٣ بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٣

المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه متى كان النص عاماً مطلقاً فلا محل لتخصيصه أو تقييده إستثناء بقصد المشرع منه لما فى ذلك من إستحداث لحكم مغاير لم يأت به النص عن طريق التأويل . ولما كان النص فى الفقرة الثالثة من المادة ٤٩ من قانون المرافعات على أن " وإذا تعدد المدعى عليهم كان الإختصاص للمحكمة التى يقع فى دائرتها موطن أحدهم " قد ورد فى عبارة عامة مطلقة بحيث يتسع لكافة المدعى عليهم المتعددين فى الخصومة تعدداً حقيقياً ، والمقصود بهم هؤلاء الذين وجهت إليهم طلبات فى الدعوى لا أولئك الذين إختصوا لصدور الحكم فى مواجهتهم أو لمجرد التمثول فيها . فمن ثم يجوز للمدعى طبقاً لهذا النص رفع الدعوى على المدعى عليهم المتعددين تعدداً حقيقياً على إختلاف مراكزهم القانونية فيها أمام المحكمة التى يقع فى دائرتها موطن أحدهم سواء كان مستولاً بصفة أصلية أو ضامناً دون قيد أو تخصيص ، ولا محل للقول بقصر تطبيق حكمه على فئة المدعى عليهم المتساويين فى المراكز القانونية فى الدعوى دون سواهم أو تغليب موطن المستول الأعلى على موطن الضامن له عند تحديد المحكمة المختصة محلها لما ينطوى عليه ذلك القول من تقييد لمطلق النص وتخصيص لمعومه بغير مخصص وهو ما لا يجوز .

الطعن رقم ١٨٣٦ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٦١٢ بتاريخ ١٩٩٠/١١/٧

إذ كانت المادة ٩٤٢ من القانون المدنى قد نصت فى فقرتها الثانية على أنه يجب - خلال ثلاثين يوماً على الأكثر من تاريخ إعلان الرغبة فى الأخذ بالشفعة - أن يودع خزانة المحكمة الكائن بدائرتها العقار كامل الثمن الحقيقى الذى حصل به البيع مع مراعاة أن يكون هذا الإيداع قبل رفع الدعوى بالشفعة فإن لم يتم الإيداع فى هذا الميعاد على الوجه المتقدم سقط حق الأخذ بالشفعة ، وكان إيداع الثمن الحقيقى خزانة المحكمة فى خلال الموعد الذى حددته المادة السالفة هو إجراء من إجراءات دعوى الشفعة فإنه يعين إتخاذها أمام المحكمة المختصة قانوناً بنظر تلك الدعوى ، يؤكد ذلك أن المادة ٩٤٣ من القانون المدنى قد حددت المحكمة التى ترفع إليها دعوى الشفعة بأنها المحكمة الكائن فى العقار المشفوع فيه مستخدمة ذات العبارة التى حددت بها المادة ٩٤٢/٣ السابقة عليها المحكمة التى يجب إيداع الثمن الحقيقى بخزانتها إذ إستخدمت هذه العبارة فى النصين بمعنى إصطلاحى واحد يدل على وجوب إيداع

التمن الحقيقي للعقار المشفوع فيه خزنة المحكمة المختصة قانوناً بنظر دعوى الشفعة إلا سقط الحق فيها .

الطنين رقم ١٤٢١ لسنة ٥٩ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ١٣٤ بتاريخ ١٤/٥/١٩٩٠ .

- مفاد نص المادتين ٥٢ ، ٦٢ من قانون المرافعات اختصاص المحكمة التى يقع فى دائرتها مركز إدارة الشركة أو الجمعية أن المؤسسة الخاصة محلياً بنظر الدعاوى التى ترفع عليها مدنية كانت أم تجارية ، ما لم يتفق ذوو الشأن على اختصاص محكمة معينة بنظر ما قد ينشئ بينهم من منازعات .

- لما كان الثابت بالدعوى أن الشركة الطاعة قد دفعت أمام محكمة أول درجة بعدم اختصاصها محلياً بنظر الدعوى لإنعقاد الاختصاص بنظرها لمحكمة شمال القاهرة الابتدائية التى يقع بدائرتها موطن الشركة المشار إليه بأمر النشر إلا أن المحكمة قضت فى ١٩٨٣/٣/٢٠ برفض الدفع إعمالاً لإتفاق الطرفين على اختصاص محكمة جنوب القاهرة الابتدائية بنظر ما يثار بينهما من نزاع ، لم قضت فى ١٩٨٣/١٢/٢٥ برفض الدعوى ، وكان إستئناف هذا الحكم من جانب الطاعة التى تمسكت بصحيفة الإستئناف بعدم اختصاص تلك المحكمة بنظر الدعوى لتزوير الإتفاق الوارد بأمر النشر على اختصاصها - يطرح النزاع برمته على محكمة الدرجة الثانية ، ويستتبع حتماً إستئناف جميع الأحكام السابقة عليه بما فى ذلك حكمها برفض الدفع بعدم الاختصاص المحلى .

الطنين رقم ٦٨ لسنة ١٦ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٤٣٨ بتاريخ ١٥/٥/١٩٤٧

إن قواعد الاختصاص المركزى إنما وُجعت رعاية لمصالح المتقاضين الخاصة ، ولا شأن لها بالنظام العام . فإن كان المدعى عليه مقرأ فى العقد الذى هو محل الدعوى بأنه يجعل محل إقامته بالقاهرة فى خصوص تنفيذ هذا العقد فلا يجديهِ فى تمسكه بعدم اختصاص محاكم القاهرة أن يكون مقيماً خارج القاهرة .

* الموضوع الفرعى : إختصاص نوعى :

الطنين رقم ١ لسنة ٢١ مكتب قنى ٣ صفحة رقم ٧١١ بتاريخ ٢٧/٣/١٩٥٢

إنه وإن كانت المحكمة الحسبية مختصة بفحص ما يقدمه إليها الوصى ومن فى حكمه من حساب عن إدارته لأموال القاصر ولها أن تعين خبيراً لفحصه قبل إعتماذه وإن ترسم له الأساس الذى يبنى عليه فحصه إلا أنه متى كان الطاعن بوصفه مديراً للشركة التى للقاصر حصة فيها قد نازع فى إجراء الحساب على أساس أن حصة القاصر فى رأس مال الشركة تعادل حصته فيه وكانت المحكمة الحسبية بالرغم من أن الفصل فى هذا النزاع خارج عن اختصاصها قضت فيه بإلزام الطاعن بتعديل القيد فى دفاتر الشركة على أساس أن حصة القاصر " المطعون عليه الثانى " فى رأس مالها معادلة لحصته وعدم جواز ضم

الأرباح إلى رأس المال وكلفت الخير حساب نصيب المطعون عليه الثاني في أرباح الشركة عن مدة معينة على هذا الأساس وبذلك جاوزت نطاق اختصاصها . لما كان ذلك وكان هذا الإختصاص هو من النظام العام وفقا للمادة ١٣٤ من قانون المرافعات وكان لمحكمة التقض عملا بالمادة ٤٢٩ فقرة ثانية منه أن تأخذ بالأسباب المبنية على النظام العام من تلقاء نفسها فإنه يصح نقض الحكم المطعون فيه في خصوص ما قضى به على الطاعن بوصفه مديرا للشركة وشريكا فيها والحكم في موضوع الاستئناف بعدم اختصاص المحكمة الحسية بالفصل في النزاع المشار إليه .

الطعن رقم ١٦١ لسنة ٢١ مكتب قضي ٥ صفحة رقم ٧٣٨ بتاريخ ١٩٥٤/٤/١

متى كان النزاع لا ينصب على ذات الوقف من حيث إنشائه أو صحته أو الاستحقاق فيه أو تفسير شروطه أو الولاية عليه أو حصوله في مرض الموت ، بل كان من جانب المدعى دعوى بملكية مورثه للعين موضوع النزاع ومن جانب لمدعى عليه إنكار لهله الدعوى وتمسكا بتبعية العين للوقف المشمول بنظره فإن الدعوى بهذا الوصف هي دعوى ملكية عين مما تختص المحاكم المدنية بالفصل فيه سواء أكان سند المدعى في دفعها حجة أم التقادم الطويل المكسب ، ولا يغير من هذا النظر أن يكون الوقف مدعى عليه بوصفه واحدا اليد ، إذ لا يكفى التمسك من جانبه بتبعية العين للوقف وبوضع يده عليها حتى يتغلب القضاء المدني عن الحكم في النزاع أو أن يوقف الفصل فيه .

الطعن رقم ٢٩١ لسنة ٢١ مكتب قضي ٦ صفحة رقم ٤٢٩ بتاريخ ١٩٥٥/١/٦

لما كانت المادة ١٣٤ من قانون المرافعات القديم التي كانت تحكم الدعوى تنص على أن الدفع بعدم اختصاص المحكمة ولو كان بالنسبة لنوع القضية يجب ابداءه قبل ماعداه من أوجه الدفع وقبل ابداء أقوال وطلبات ختامية متعلقة بأصل الدعوى ، وكان المدعى عليه قبل أن يدفع بعدم الاختصاص طلب ضم شكوى وهو طلب تأجيلي متصل بأصل الدعوى ، فإن الحكم إذ قضى بسقوط حقه في الدفع لا يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٢ لسنة ٢٢ مكتب قضي ٤ صفحة رقم ٦٠٠ بتاريخ ١٩٥٣/٣/٥

قرار قاضي الأمور الوقتية بمحكمة الأحوال الشخصية بجرد موجودات الشركة التي لها شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية الشريك المتوفى مع منازعة الشركة في ذلك هو قرار خارج عن اختصاصه بالنسبة لنوع الدعوى وإذن لمضى كانت غرفة المشورة إذ قضت بتأييد هذا القرار ورفض التظلم المرفوع عنه أقامت قضائها على أنه " من المقرر طبقا لنص المادة ٥٢٨ من القانون المدني أن الشركة تنتهي بموت أحد الشركاء وأنه مع ذلك يجوز الاتفاق على أنه إذا مات أحد الشركاء تستمر الشركة فيما بين الباقين من الشركاء الأحياء ، وفي هذه الحالة لا يكون لورثة الشريك المتوفى إلا نصيب في أموال الشركة

ويقدر هذا النصيب بحسب قيمته بموجب جرد المحل يوم الوفاة ويندفع لورثته تقديراً ولا يكون لهم نصيب فيما يستجد بعد ذلك من الحقوق إلا بقدر ما تكون تلك الحقوق ناتجة من عمليات سابقة على الوفاة . . . وأنه تطبيقاً لذلك فإن نصيب الشريك الموفى في حالة استمرار الشركة فيما بين باقى الشركاء الأحياء يصبح حكمه حكم أى دين عادى في حيازة الشركة يجوز اتخاذ الإجراءات التحفظية ضدها من أجله ، ولا يحق للشركة بحال أن تحتج في هذا الصدد بشخصيتها المعنوية المستقلة عن أشخاص شركائها ، وذلك على أساس أن موت هذا الشريك قد حول نصيبه في الشركة من حصة مشاركة مندمجة بها إلى حق دائن عادى مستقل عنها . إذ قررت المحكمة ذلك فإنها تكون قد فصلت في منازعة لا تعبر من مسائل الأحوال الشخصية التي عولها القانون سلطة الفصل فيها . وكان لزاماً عليها أن تقضى من تلقاء نفسها بإلغاء الأمر المتظلم منه بالنسبة إلى جرد موجودات الشركة الطاعة لعدم اختصاص قاضى الأمور الوقفية بمحاكم الأحوال الشخصية بإصداره ، ومن ثم يصح نقض الحكم المطعون فيه لمخالفته لقواعد الاختصاص النوعي .

الطعن رقم ١٢١ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٥٠٥ بتاريخ ١٩٥٥/١١/٢٤

لما كانت قواعد الاختصاص تسرى على الدعاوى القائمة ولو كانت قد رفعت قبل صدور القانون المعدل للأختصاص ، وكانت قيمة الدعوى قدرت أمام محكمة المواد الجزئية بمبلغ ٢٥٠ جنيتها ولم ينازع المدعى عليه في هذا التقدير فإن هذه المحكمة إذ فصلت فيها بعد سريان قانون المرافعات الجديد التي رفع نصابها الابتدائى إلى مبلغ ٢٥٠ جنيتها لا تكون قد خالفت قواعد الاختصاص .

الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٣٨٢ بتاريخ ١٩٥٦/٣/٢٢

إذا قضت المحكمة بعدم إختصاصها نوعياً وبإحالة النزاع على محكمة أخرى ترى أنها مختصة بنظره ولم يعترض في هذا الحكم من يرى خلاف هذا النظر بل قبله بتنفيذه وإيداء دفاعه الموضوعى أمام محكمة الإحالة فإن هذا الحكم الصادر فى الإختصاص يحوز حجية الشيء المقضى فيه بحيث يمنع إثارة عدم إختصاص المحكمة المحال عليها النزاع لأن محل ذلك إنما كان عن طريق إستئناف الحكم الصادر بعدم الإختصاص وبالإحالة .

الطعن رقم ١١٠ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٨ صفحة رقم ١٨٩ بتاريخ ١٩٥٧/٢/٢٨

الإختصاص بحسب نوع القضية أو قيمتها قد أصبح وفقاً للمادة ١٣٤ من قانون المرافعات الجديد متعلقاً بالنظام العام فلا يجوز للخصوم الاتفاق على خلافه ويجوز الدفع به في أية حالة تكون عليها الدعوى ويجب على المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها

الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٢٤ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ١٠١ بتاريخ ١٩٥٩/١/٢٩

إذا كان الطاعن يؤسس حكمه على مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون في شأن قواعد الإختصاص

النوعي التي قررها قانون المرافعات الجديد فيما تنص عليه المادة ٤٥ منه ، وكانت المادة ١٣٤ من هذا القانون تنص على أن " عدم إختصاص المحكمة بحسب نوع الدعوى أو قيمتها تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو في الاستئناف " فإن مؤدى ذلك أن الإختصاص بسبب نوع الدعوى أو قيمتها قد أصبح وفقا لقانون المرافعات الجديد من النظام العام ومن أجل ذلك تعتبر مسألة الإختصاص بالنسبة لنوع الدعوى قائمة في الخصومة ومطروحة دائما على المحكمة ويعتبر الحكم الصادر في الموضوع مشتملا حتما على قضاء ضمنى في الإختصاص ، وإذا كان ذلك وكان هذا القضاء هو ما ورد عليه الطعن بالنقض المقدم من الطاعن فإنه يكون جائزا قانون طبقا لنص الفقرة ثانيا من المادة ٤٢٥ مكررا من قانون المرافعات .

الطعن رقم ٣٥٥ لسنة ٢٤ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٦٧٢ بتاريخ ١٩/١١/١٩٥٩

لما كانت المادة ٤٥ من قانون المرافعات قد حددت نصاب محكمة المواد الجزئية بالدعاوى التي تتجاوز قيمتها مائتين وخمسين جنيها وكانت المادة ١٣٤ منه تنص على "عدم إختصاص المحكمة بسبب عدم ولايتها أو بسبب نوع الدعوى أو قيمتها تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولو في الإستئناف " فإن مؤدى ذلك أن الإختصاص بحسب نوع الدعوى أو قيمتها من النظام العام ومن أجل ذلك تعتبر مسألة الإختصاص بالنسبة لنوع الدعوى قائمة في الخصومة ومطروحة دائما على المحكمة ويعتبر الحكم الصادر في الموضوع مشتملاً حتماً على قضاء ضمنى في شأن الإختصاص ، فإذا كان الثابت أن الطاعن طلب بدعواه المقامة أمام محكمة شئون العمال الجزئية في ١٩٥٢/١١/٤ الحكم له على المطعون عليها بمبلغ ألفي جنيه تعويضا له عن فصله تمسقا فقضت المحكمة المذكورة في هذه الدعوى برلفضها - وأيدت المحكمة الابتدائية "بهينة إستئنافية " هذا القضاء فإن قضاء محكمة الموضوع يعتبر منظوياً على قضاء ضمنى بإختصاص المحكمة الجزئية بنظر دعوى تتجاوز قيمتها نصاب تلك المحكمة - وهو قضاء مخالف للقانون - إذ كان يتعين على المحكمة الجزئية أن تقضى بعدم إختصاصها بنظر الدعوى ولو لم يدفع أحد من أطراف الخصومة أمامها بعدم الإختصاص - كما كان يتعين عليها أن تحيل الدعوى إلى المحكمة الابتدائية اتباعا لنص الفقرة الثالثة من المادة ٣٩ مكررا من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٣ - أما وهي لم تفعل وأيدتها المحكمة الابتدائية بهينة إستئنافية في هذا النظر الخاطئ فإن الحكم المطعون فيه يكون معيياً بما يستوجب نقضه

الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٢٤ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ١٩٤ بتاريخ ١٩٥٩/٣/٥

مناطق تطبيق القاعدة الواردة في نص المادة ٥١ من قانون المرافعات أن تكون المحكمة الابتدائية قد إلتزمت قواعد الاختصاص التي رسمها القانون ألا تخرج صراحة أو ضمنا على القواعد المتعلقة بالنظام

العام فإذا هي خالفت هذا النص وقضت في دعوى ليست من إختصاصها دون أن تحيلها إلى المحكمة المختصة بنظرها فإنها بذلك تكون قد خالفت قاعدة من قواعد النظام العام الأمر الذى يجوز استئناف حكمها في هذه الحالة عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة ٤٠١ من قانون المرافعات التى تجيز إستئناف الأحكام الصادرة في مسائل الإختصاص والإحالة إلى محكمة أخرى مهما تكن قيمة الدعوى .

الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٨٤٠ بتاريخ ١٢/٢٤/١٩٥٩

لما كانت المادة ١٣٤ من قانون المرافعات تنص على أن " علم إختصاص المحكمة بحسب نوع الدعوى أو قيمتها تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ويجوز الطعن به في أية حالة كانت عليه الدعوى ولو في الإستئناف " فإن مؤدى ذلك أن الإختصاص بسبب نوع الدعوى أو قيمتها من النظام العام ، ومن أجل ذلك تعتبر مسألة الإختصاص بالنسبة لنوع الدعوى قائمة في الخصومة ومطروحة دائماً على المحكمة ويعتبر الحكم الصادر في الموضوع مشتملاً حتماً على قضاء ضمنى في الإختصاص ، فإذا كان الثابت أن المطعون عليه طلب بدعواه المقامة أمام محكمة شئون العمال الجزئية الحكم له على الطاعة بمبلغ ٣٨٤ جنيهاً و ٢٢٥ مليماً مكافأه له عن مدة خدمته لديها وفقاً للمادة ٣٧ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ ففقت المحكمة المذكورة في هذه الدعوى برفضها - وألفت المحكمة الابتدائية " بهيئة إستئنافية " هذا القضاء وألزمت الطاعة بأن تدفع للمطعون عليه مكافأه عن مدة خدمته مبلغ ١٨٨ جنيهاً و ٦٤٥ مليماً وكانت الدعوى التى طرحت على محكمة شئون العمال الجزئية تتجاوز قيمتها نصاب تلك المحكمة المحدد في المادة ٤٠ من قانون المرافعات كما أنها لا تدخل في نصابها الإستثنائي المبين في المادة ٤٦ من ذلك القانون لأنه مقصور على ما ورد فيها تحديداً ، فإن الحكم المطعون فيه وقد جانب هذا النظر بالفصل في موضوع المطالبة وهو محجوب عن المحكمة الجزئية باعتبارها غير مختصة بذلك وبالتالي محجوب عن المحكمة الابتدائية بوصفها درجة إستئنافية لها . يكون قد خالف القانون بما يسوجب نقضه .

الطعن رقم ٣٥١ لسنة ٢٤ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ١٠١ بتاريخ ١/٢٩/١٩٥٩

إذا كان الواقع أن الدعوى الأصلية قد أقيمت من المطعون عليه على الطاعن في ظل قانون المرافعات الملقى أمام المحكمة الجزئية بطلبات لم تكن من إختصاصها طبقاً لنص المادة ٢٦ من ذلك القانون إلا أن الطاعن لم يدفع بعدم إختصاص تلك المحكمة بنظرها - كما أنه من جهته قد أقام على المطعون عليه دعوى فرعية بطلبات تزيد هي الأخرى عن نصاب المحكمة الجزئية - فإن كلا من الخصمين يعتبر قابلاً لإختصاص تلك المحكمة بنظر كل من الدعويين وتكون تلك المحكمة مختصة بنظرهما بناء على هذا الاتفاق طبقاً للمادة ٢٧ من قانون المرافعات الملقى . ولم يكن لتلك المحكمة أن تقضي من تلقاء

نفسها بعدم اختصاصها بنظر أى من الدعوى - لقيام هذا الاتفاق على اختصاصها من جهة ولأن عدم الاختصاص النوعى لم يكن بحسب قانون المرافعات الملقى من النظام العام من جهة أخرى ، فإذا كان هذا الاختصاص قد ظل مقفودا لها إلى أن أصدرت بتاريخ ١٩٤٩/٤/٢ - وقبل نفاذ قانون المرافعات الجديد - حكما بت فيه فى أساس الخصومة وكيفت فيه العلاقة القائمة بينهما بأنها علاقة مقرض بمقرض لا علاقة بائع بمشتري ثم نذبت بذا الحكم غيرا لتصفية الحساب على هذا الأساس - وبعد أن قدم الخبير تقريره واتضح منه أن ذمة المطعون عليه مشغولة للطاعن بمبلغ ١٢٠٦ ج ٦ م قضت المحكمة فى ١٩٥٧/٥/١٩ - بعد نفاذ قانون المرافعات الجديد - فى الدعوى الأصلية برفضها وفى الدعوى الفرعية بالزام المطعون عليه بالمبلغ الذى إنتهى إليه فحص الخبير ، وكان الحكم الصادر من المحكمة الجزئية بتاريخ ١٩٤٩/٤/٢ هو حكم قطعى قد إنتهى الخصومة فى أساسها ، فإنه لا يكون لها أن تقضى بعدم اختصاصها بالحكم بالمبلغ الذى ظهر من فحص الخبير ومن ثم لا يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى ضمنا باختصاص المحكمة الجزئية بنظر الدعوى قد خالف القانون .

الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٥٧٥ بتاريخ ١٩٦٠/١١/١٧

- يكفى لاختصاص محكمة المواد الجزئية بالحكم فى دعاوى التعويض عن الضرر الناشئ عن ارتكاب جنحة أو مخالفة مجرد وقوع الفعل المكون للجريمة ، واختصاصها هذا ينتقد ولا يمنع منه كون الدعوى الجنائية لم ترفع أصلا أو كونها ما زالت منظورة أو كون الحكم الصادر فيها غير نهائى .

- القول بأن نص الفقرة الأخيرة من المادة ٤٦ من قانون المرافعات فى خصوص دعاوى التعويض عن الضرر الناشئ عن ارتكاب جنحة أو مخالفة لا ينطبق إلا فى شأن من نسبت إليه المخالفة أو الجنحة مردود بأن طلب التعويض لا يغير وصفه والدعوى به - على المتهم أو من هو مسئول عنه أو عليهما معا - هى دعوى تعويض عن ضرر ناشئ عن ارتكاب جنحة أو مخالفة فى جميع الأحوال ، ومن ثم تختص محكمة المواد الجزئية بالحكم فيها مهما تكن قيمة الدعوى والقول بغير ذلك يبنى عليه تقطيع أوصال الطلب الواحد وتوزيعه بين مختلف درجات المحاكم .

- إذا كان الضرر المطلوب تعويضه فى دعوى المطعون عليهم الثلاثة الأول ناشئا عن إتلاف سيارتهم وهى واقعة لم ترفع بها الدعوى العمومية وما كانت لترفع بها لأن القانون الجنائى لا يعرف جريمة إتلاف المنقول باهمال ، فإن الفعل المكون للجريمة لا يكون هو السبب فى الضرر وإنما ظرفا ومناسبة له ومن ثم تكون محكمة المواد الجزئية إذ قضت فى موضوع الدعوى باعتبارها مختصة بنظرها قد جاوزت اختصاصها لأن شرط اختصاصها أن يكون التعويض ناشئا عن فعل يعتبر طبقا لقواعد القانون الجنائى جنحة أو مخالفة .

الطعن رقم ١٤ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٢٦٩ بتاريخ ١٩٦١/٣/٣٠

عدم الاختصاص بسبب نوع الدعوى أو قيمتها من النظام العام ويجوز الدفع به فى أية حالة كانت عليها وهو لا يتعدى باتفاق الخصوم ولكن يقيم موجه فى القانون . فإذا كان بين من الحكم المطعون فيه أن الطاعنات دفعن بعدم اختصاص محكمة المواد الجزئية بنظر الدعوى لأن قيمة الحصص المتنازع عليها تتجاوز ٢٥٠ جنيهًا ، ورد الحكم بأن المدعى قد قدر دعواه بمبلغ ٧٠ جنيهًا ولم يعترض المدعى عليهم على هذا التقرير وبذلك يكون الطرفان قد قبلتا اختصاص محكمة المواد الجزئية بنظرها ، فإن ما انتهى إليه الحكم يحتر تقريراً قانونياً خاطئاً أدى بالحكم إلى القصور فى إظهار عناصر الدفع ومقوماته الموضوعية والقانونية بتقدير قيمة الدعوى وبما إذا كانت تدخل أو لا تدخل فى اختصاص محكمة المواد الجزئية مما يعجز محكمة النقض عن مراقبة تطبيق القانون على واقعة النزاع .

الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ١٠٤ بتاريخ ١٩٦٢/١/٢٥

مفاد نص المادة ٨٣٨ من القانون المدنى أن اختصاص محكمة المواد الجزئية الإستثنائى فى دعاوى القسمة قاصر على المنازعات المتعلقة بتكوين الحصص ، أما غير ذلك من المنازعات الأخرى فلا تخص به إلا إذا كان يدخل فى اختصاصها المادى - ومتى كان النزاع الذى أثير فى الدعوى أمام محكمة الموضوع يدور حول طبيعة الشيوع فى "السلم المشترك" وما إذا كان هذا الشروع عادياً أم إجبارياً وحول تحديد نطاق الصلح المعقود بين الطرفين بشأن هذا "السلم" فهو بهذه المثابة نزاع لا يتعلق بتكوين الحصص ويخرج بحسب قيمته من اختصاص قاضى المواد الجزئية نوعياً إذا كانت قيمة السلم المتنازع عليه - كما قدرها الخبير المنتدب فى دعوى القسمة وباتفاق الطرفين - تتجاوز نصاب تلك المحكمة مما كان يعين معه أن تحيل هذا النزاع إلى المحكمة الابتدائية للفصل فيه عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٨٣٨ من القانون المدنى وإذ هى لم تفعل فإنها تكون قد جاوزت اختصاصها وخالفت القانون .

الطعن رقم ٤٥٢ لسنة ٢٦ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٧٠٢ بتاريخ ١٩٦٢/٥/٢٤

متى كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز نصاب اختصاص محكمة المواد الجزئية فهى تدخل فى اختصاص محكمة المواد الجزئية عملاً بالمادة ٤٥ من قانون المرافعات مما يعين معه على المحكمة الابتدائية المعروضة عليها هذه الدعوى أن تقضى بعدم اختصاصها نوعياً بنظرها فإن هى قضت فى موضوع الدعوى تكون قد خرجت على قواعد الإختصاص النوعى المعتمدة من النظام العام ويكون حكمها مما يجوز إستئنافه عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٤٠١ من قانون المرافعات . والحكم المطعون فيه إذ أقام بعدم جواز الإستئناف - فى هذه الحالة على ما قرره من أن قيمة الدعوى مما يدخل فى النصاب

الإنتهائي للمحكمة الابتدائية وفقاً للمادة ٥١ من قانون المرافعات ، يكون قد خالف القانون ذلك أن مناط تطبيق القاعدة المقررة في المادة ٥١ مرافعات أن تكون المحكمة الابتدائية قد إلتزمت قواعد الإختصاص التي رسمها القانون ولا تخرج صراحة أو ضمناً على ما كان من تلك القواعد متعلقاً بالنظام العام .

الطعن رقم ٨ لسنة ٢٧ مكتب قضي ١٣ صفحة رقم ٨٢٠ بتاريخ ١٤/٦/١٩٦٢

إذا كان الطاعن لم يطعن على الحكم الصادر من المحكمة الإستئنافية برفض الدفع بعدم جواز الإستئناف لقلة النصاب تأسيساً على أن الدعوى وإن كانت تخرج عن النصاب العادي للقاضي الجزئي إلا أنها تدخل في إختصاصه الإستثنائي عملاً بالمادة ٤٦ مرافعات بإعتبارها من الدعاوى المتعلقة بالإنتفاع بالمياه كما لم يضمن تقرير طعنه " على الحكم الصادر في الموضوع بعد ذلك أي طلب بخصوص الحكم الأول ومن ثم أضحي هذا الحكم نهائياً حائزاً لقوة الأمر المقضي فيما قضى به - في أسبابه المرتبطة بالمنطوق من إختصاص محكمة المواد الجزئية بتظر الدعوى . ولا يغير من ذلك أن يكون هذا الإختصاص من النظام العام إذ أن قوة الأمر المقضي تعلو على إعتبرات النظام العام .

الطعن رقم ١١٥ لسنة ٢٧ مكتب قضي ١٣ صفحة رقم ٩٢٣ بتاريخ ١٨/١٠/١٩٦٢

لا يجوز - طبقاً لنص المادة الرابعة من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ الخاص بإيجار الأماكن - أن تزيد الأجرة المتفق عليها في عقود الإيجار التي أبرمت منذ أول مايو سنة ١٩٤١ عن أجرة شهر أبريل سنة ١٩٤١ أو أجرة المثل لذلك الشهر إلا بمقدار نسب معينة تختلف باختلاف نوع المحل المؤجر على أن يدخل في تقدير الأجرة المتفق عليها أو أجرة المثل تقويم قبل شرط أو إلتزام جديد لم يكن وارداً في العقود المبرمة قبل أول مايو سنة ١٩٤١ أو لم يجر العرف في هذا التاريخ بفرضه على المستأجر . وينبني على ذلك ووفقاً لمفهوم مخالفة هذا النص - أن الشرط الوارد في عقد الإيجار المبرم قبل أول مايو سنة ١٩٤١ والذي يضيف على عاتق المستأجر عبئاً مالياً مستقلاً عن الأجرة المحددة فيه لا يدخل في تقويم الأجرة كما أن النزاع الذي يدور بين طرفي العقد حول صحة هذا الشرط يخرج بطبيعته عن نطاق أحكام القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ إذ لا يحجر نزاعاً في الأجرة ولا يدخل في تقويمها وبالتالي فإنه يكون غرضاً للقواعد القانونية العامة من حيث موضوعه والإختصاص القضائي والإجراءات على ما نصت عليه المادة ٤/١٥ من القانون ١٢١ لسنة ١٩٤٧ .

الطعن رقم ٣١٣ لسنة ٢٨ مكتب قضي ١٣ صفحة رقم ٦٠٦ بتاريخ ٩/٥/١٩٦٢

إختصاص محكمة شئون العمال بالنظر في المنازعات المتعلقة بقوانين العمل طبقاً للقرار الصادر من

وزير العدل بإنشائها عملاً بالحق المخول له بمقتضى المادة العاشرة من قانون القضاء ، بحسب نوع القضية أضيف إلى أحوال الإختصاص النوعي الواردة في قانون المرافعات والقوانين الأخرى

الطعن رقم ٧٣ لسنة ٢٨ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ٢٤٧ بتاريخ ١٤/٢/١٩٦٣

مسألة الإختصاص بالنسبة لنوع الدعوى تعتبر قائمة فى الخصومة ومطروحة دائماً على المحكمة وعليها أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم إختصاصها طبقاً للمادة ١٣٤ من قانون المرافعات لتعلق قواعد الإختصاص النوعي بالنظام العام . ويعتبر الحكم الصادر فى الموضوع مشتملاً على قضاء ضمنى بإختصاص المحكمة بنظر هذا الموضوع فإن خالف هذا الحكم قواعد الإختصاص النوعي كان إستئنافه جائزاً مهما كانت قيمة الدعوى باعتبار الحكم صادراً فى مسألة إختصاص نوعي وذلك بالتطبيق لنص المادة ٢/٤٠١ من قانون المرافعات .

الطعن رقم ١٧٣ لسنة ٢٨ مكتب فنى ١٤ صفحة رقم ٢٩٣ بتاريخ ١٤/٣/١٩٦٣

مضى كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه لا نزاع بين الطرفين فى أن الأجرة المطالب بها بموجب عقد الصلح المبرم بينهما تزيد على الحد الأقصى المقرر فى قانون إيجار الأماكن رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ وإنما إنحصر النزاع فى مشروعية الأجرة الزائدة التى تضمنتها عقد الصلح وكان الحكم قد إستند فى تبرير إختصاصه إلى تفسير المادة السادسة من القانون المذكور بأنه ينهى التفرقة بين قبول المستأجر الزيادة عند بدء الإيجار وقبوله لها أثناء سريان العقد فإن الدعوى - بهذه الصورة - تعد منازعة إجبارية ناشئة عن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ - وتستلزم تطبيق نصوصه وبالتالى تدخل فى إختصاص المحكمة الابتدائية دون المحكمة الجزئية عملاً بالمادة ١٥ من القانون المذكور . وإذ خالف الحكم وهو صادر من المحكمة الابتدائية بهيئة إستئنافية - هذا النظر فإنه يكون قد خالف قواعد الإختصاص النوعي مما يستوجب نقضه فى شأن الإختصاص وفقاً للمادة ٤٢٥ من قانون المرافعات والقضاء بعدم إختصاص قاضى محكمة المواد الجزئية بإصدار أمر الأداء بالمبالغ التى كانت محل النزاع فى الدعوى .

الطعن رقم ٣٩٥ لسنة ٢٧ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ٦٦٣ بتاريخ ١٤/٥/١٩٦٤

- المقصود بالمنازعات التى تشير إليها المادة ١٥ من القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ جميع المنازعات الإجبارية التى يستلزم الفصل فيها تطبيق حكم من أحكام هذا التشريع الإستثنائي . وإذ كانت الدعوى هى منازعة بين المؤجر والمستأجر بشأن تحديد الأجرة المستحق دفعها قانوناً وتستند رافعها وهى المستأجرة فى طلب تخفيض هذه الأجرة وإسترداد ما دفعته زائداً على الحد الأقصى إلى أحكام ذلك التشريع فإن هذه الدعوى تعتبر من المنازعات الإجبارية المشار إليها فى المادة ١٥ من القانون سالف

المذكور والتي تختص بنظرها المحكمة الابتدائية ويكون حكمها فيها غير قابل للطعن عملاً بنص الفقرة الرابعة من المادة المذكورة

- الدعوى يطلب إسترداد ما دفع زائداً على الأجرة القانونية تعتبر من المنازعات الناشئة عن تطبيق القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ فى معنى المادة ١٥ منه ، ومن ثم تختص بنظرها وفقاً لهذا القانون المحكمة الابتدائية سواء رفعت تلك الدعوى مستقلة أو مندمجة فى دعوى تخفيض الأجرة ويصح رفعها ولو بعد إنقضاء العلاقة التأجيرية ولا يجوز للمؤجر دفعها فى هذه الحالة بزوال صفة المستأجر عن رافعها لأنه إنما يطالب بالإسترداد عن مدة كانت له فيها هذه الصفة .

الطعن رقم ٨٦ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١٢١١ بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٢٣

المحكمة الابتدائية هى المحكمة ذات الاختصاص العام فى النظام القضائى ، ومتى كانت مختصة بالنظر فى طلب ما فإن اختصاصها هذا يمتد إلى ما عساه أن يكون مرتبطاً به من طلبات أخرى ولو كانت مما يدخل فى الاختصاص النوعى للقاضى الجزئى . فمتى كانت الدعوى قد تضمنت عدة طلبات منها طلب المكافأة وهى تحدد على أساس جملة عناصر منها الأجر ومن ثم فهى ترتبط به وتختص المحكمة الابتدائية بالنظر فيه وتحديد مقداره تبعاً وامتداداً لاختصاصها بالنظر فى طلب المكافأة .

الطعن رقم ٤٤٦ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٣١٤ بتاريخ ١٩٦٦/٢/١٦

متى كانت المحكمة الابتدائية مختصة بالنظر فى طلب ما فإن اختصاصها هذا - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - يمتد إلى ما عساه أن يكون مرتبطاً به من طلبات أخرى ولو كانت مما يدخل فى الاختصاص النوعى للقاضى الجزئى . وعلى ذلك فمتى كانت الدعوى قد تضمنت إلى جانب طلب المكافأة - وهو يدخل فى اختصاص المحكمة الابتدائية - طلب بدل الإنذار والإجازة ويجمع بينهما وبين المكافأة عنصر مشترك هو تحديد الأجر الذى يتخذ أساساً لتحديدهما ، فإن اختصاص المحكمة بالنظر فى طلب المكافأة يمتد إلى بدل الإنذار والإجازة .

الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٧٠١ بتاريخ ١٩٦٦/٣/٢٤

ما قرره الحكم من انه يترتب على صدور قانون المرافعات وجعله الاختصاص النوعى من النظام العام أن يصبح الاختصاص لمحكمة القاهرة الابتدائية باعتبارها قد حلت محل محكمة عابدين الجزئية المتفق على اختصاصها أصلاً لا مخالفة فيه للقانون لأن مقتضى اتفاق الطرفين على جعل الاختصاص لمحكمة عابدين " محكمة المدعى " هو نقل الاختصاص المحلى من محكمة المدعى عليه كما تقتضى بذلك القواعد العامة إلى محكمة المدعى المختصة بحسب قيمة النزاع وهو اتفاق جائز سواء فى ظل قانون المرافعات القائم أو الملغى .

الطعن رقم ٢٢٧ لسنة ٣٢ مكتب قني ١٧ صفحة رقم ١٨٠٢ بتاريخ ١٢/٧/١٩٦٦

مسألة الاختصاص بالنسبة لنوعى الدعوى أو قيمتها تعتبر - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض قائمة فى الخصومة وطروحة دائما على المحكمة ويعتبر الحكم الصادر فى الموضوع مشتملاً حتماً على قضاء ضمنى فى الاختصاص .

الطعن رقم ٣٢٦ لسنة ٣٣ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ١١٢١ بتاريخ ٥/٢٥/١٩٦٧

إذا كان القرار المتظلم منه قد صدر من لجنة التقدير المشكلة وفقاً لأحكام القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٩ فإن المحكمة الابتدائية تختص بنظر التظلم ويكون حكمها فى ذلك نهائياً وذلك طبقاً للمادة الثالثة من القانون المذكور . إذ أن مقتضى الإحالة - الواردة فى تلك المادة - إلى الإجراءات المتصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ أن يكون حكم المحكمة الابتدائية فى التظلم من قرار لجنة التقدير نهائياً عملاً بنص المادة ٤٨ من المرسوم بقانون المذكور

الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٣٤ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ١٦٧٦ بتاريخ ١١/١٤/١٩٦٧

إذا كانت الطاعنة قد قدمت مذكرة دلت فيها بعدم اختصاص المحكمة نوعياً بنظر الدعوى كما أوردت بها دفاعها فى الموضوع ، وقدمت المطعون عليها مذكرة بردها ، أصدرت المحكمة حكمها المطعون فيه فى الدفع والموضوع ، فإنه يبين من ذلك أن الفرصة قد أتاحت للطاعنة لإبداء دفاعها الموضوعى وأنها أبدته فعلاً ، ولا يكون هناك بطلان فى الإجراءات أثر على الحكم

الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٥ مكتب قني ٢٠ صفحة رقم ٣٧٥ بتاريخ ٣/٤/١٩٦٩

مضى كان الحكم صادراً من المحكمة الجزئية " فى دعوة قسمة أثير فيها نزاع حول الملكية " قد تضمن القضاء بعدم اختصاص المحكمة بنظر النزاع المشار بين طرفى الخصومة بشأن الملكية وإختصاص المحكمة الابتدائية بنظره ، فإنه كان يتعين على الطاعنة إذا ما رأت خلاف هذا النظر أن تسلك طريق الطعن فيه وإلا اعتبر حائزاً لحجية الأمر المقضى ، بحيث تكون إثارة مسألة عدم الاختصاص ممتنعة أمام المحكمة المحال إليها النزاع لأن محل ذلك إنما يكون عن طريق إستئناف ذلك الحكم ، ولا يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى التطبيق أو شابه القصور فى السبب إذ لم يتعرض للدفع الذى أثارته الطاعنة بصدد اختصاص المحكمة

الطعن رقم ١٣٣ لسنة ٣٨ مكتب قني ٢٤ صفحة رقم ١٢٥٠ بتاريخ ١٢/١١/١٩٧٣

مضى كان قد ثبت لدى محكمة الإستئناف صلور قرارات إدارية بغلق المدرسة الحرة مؤقتاً وتعطيل التعليم فيها وجرى أثناءها وتخزينه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ إنتهى إلى رد الأضرار المطلوب التعويض عنها والتمثلة حسبما ادعى الطاعن فى الإساءة إلى سمعته وفوات كسبه من المدرسة وتلف بعض

منقولاتها إلى تلك القرارات وقضى بإعتقاد الإختصاص بنظر دعاوى التعويض عنها للقضاء الإداري دون غيره ، فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً .

الطعن رقم ٢١ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢٥ صفحة رقم ١٢٣ بتاريخ ١٩٧٤/١/٩

إذ كان القرار الذي أصدرته محكمة الإستئناف بإحالة الدعوى إلى الدائرة المختصة بنظر دعاوى الأجانب لا يتطوّل على قضاء بعدم الإختصاص ، فلا محل للنزاع بحكم المادة ١٣٥ من قانون المرافعات السابق معدله بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٣ - لإثبات الدفع بعدم إختصاص دائرة الأحوال الشخصية للمصريين ، ذلك أن تشكيل دوائر لنظر قضايا الأحوال الشخصية للأجانب يدخل في نطاق التنظيم الداخلي لكل محكمة مما تختص به الجمعية العمومية بها ، ولا يتعلق بالإختصاص النوعي .

الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٣٦٤ بتاريخ ١٩٧٥/٢/١٢

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تشكيل دوائر لنظر قضايا الأحوال الشخصية والوقف يدخل في نطاق التنظيم الداخلي لكل محكمة مما تختص به الجمعية العمومية بها ولا يتعلق بالإختصاص النوعي .

الطعن رقم ٢٣٠ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٩٥٣ بتاريخ ١٩٧٥/٥/١٠

إذ كانت دعوى المطعون ضده قد تضمنت طلبين أولهما تحديد مرتبه بواقع ٢٣ جنيهاً و ٢٥٠ مليماً شهرياً وثانيهما - وهو يرتبط بالطلب الأول - إلزام الشركة الطاعنة بأن تصرف له الفروق المترتبة على ذلك ، وكان الطلب الأول غير قابل للتقدير بحسب القواعد الواردة في قانون المرافعات السابق الذي أقيمت الدعوى في ظله فتصدر قيمته زائدة على مائتين وخمسين جنيهاً عملاً بنص المادة ٤٤ من هذا القانون ومن ثم تختص به المحكمة الابتدائية ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى كانت المحكمة الابتدائية مختصة بالنظر في طلب ما فإن إختصاصها هذا يمتد إلى ما عساه أن يكون مرتبطاً به من طلبات أخرى ولو كانت مما يدخل في الإختصاص النوعي للقاضي الجزئي ، فإن الإختصاص بنظر الدعوى يرمتها ينعقد للمحكمة الابتدائية .

الطعن رقم ١٧٠ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٧٣٦ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٣

تنص المادة ١٠٩ من قانون المرافعات على أن الدفع بعدم إختصاص المحكمة لإنشاء ولايتها أو بسبب نوع الدعوى أو قيمتها تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ، ويجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ومؤدى ذلك أن الإختصاص بسبب نوع الدعوى أو قيمتها من النظام العام ولذا فإن مسألة الإختصاص بالنسبة لنوع الدعوى تعتبر قائمة في الخصومة ومطروحة دائماً على المحكمة ، ويعتبر الحكم الصادر في الموضوع مشتتلاً حتماً على قضاء ضمنى في شأن الإختصاص .

الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٤٢٢ بتاريخ ١٩٧٦/٢/١٠

مؤدى نص المادة ١٠٩ من قانون المرافعات أن الإختصاص بسبب نوع الدعوى أو قيمتها من النظام

العام ولذا فإن مسألة الإختصاص بالنسبة لنوع الدعوى تعتبر قائمة في الخصومة ومطروحة دائماً على المحكمة ويعتبر الحكم الصادر في الموضوع مشتملاً حتماً على قضاء ضمني في شأن الإختصاص .
الطعن رقم ١٦ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ١٢٨ بتاريخ ١٢/٢٩/١٩٧٧ .
يتم بالرجوع إلى القرار بالقانون ٨٤ لسنة ٦٩ أنه صدر إستناداً إلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٥ الصادر من مجلس الأمة بتفويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون وإذ تنص المادة الأولى من هذا القانون على أن " يفوض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون خلال الظروف الإستثنائية القائمة في جميع الموضوعات التي تتصل بأمن الدولة وسلامتها وتعبئة كل إمكانياتها البشرية والمادية ، ودعم المجهود الحربي والإقتصاد الوطني ، وبصفة عامة في كل ما يراه ضرورياً لمواجهة هذه الظروف الإستثنائية " ومؤدى هذا النص أن التفويض يقتصر على المواضيع المحددة به والضرورية لمواجهة الظروف الإستثنائية القائمة وقتئذ التي أعقبها عنوان يونيو ١٩٦٧ وقد صدر هذا التفويض بناء على ما غول لمجلس الأمة بمقتضى المادة ١٢٠ من دستور ١٩٦٤ الذي كان معمولاً به ، وإذ كان القرار بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٩ فيما تضمنه من تشكيل مجلس إدارة لنادي القضاة من رئيس وأعضاء بحكم وظائفهم قد صدر في موضوع يخرج عن النطاق المحدد بقانون التفويض ، ويخالف مؤدى نصه ومقتضاه ، فإنه يكون مجرداً من قوة القانون ويجعله عديم الأثر ولا يصلح أداة لإلغاء أو تعديل أحكام القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ، لما كان ما تقدم فإنه يصح إلغاء القرار بالقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٦٩ في شأن نادى القضاة واعتباره كأن لم يكن .

الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٤٣ مكتب قني ٢٨ صفحة رقم ٩٢١ بتاريخ ٤/٥/١٩٧٧
- مؤدى نص المادة ١٠٩ من قانون المرافعات أن الإختصاص بسبب نوع الدعوى أو قيمتها من النظام العام ولذا فإن مسألة الإختصاص بالنسبة لنوع الدعوى تعتبر قائمة في الخصومة ومطروحة دائماً على المحكمة ويعتبر الحكم الصادر في الموضوع مشتملاً حتماً على قضاء ضمني في شأن الإختصاص . لما كان ذلك فإنه كان يصح على المحكمة الابتدائية أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى - بالغاء الحجز الإداري وبرائة الذمة من الدين - ولو لم يدفع أحد أطراف الخصومة أمامها بعدم الإختصاص وأن يحيل الدعوى إلى قاضي التنفيذ المختص إبتاعاً لنص الفقرة الأولى من المادة ١١٠ من قانون المرافعات .

- تنص المادة ١/٢٦٩ من قانون المرافعات على أنه إذا كان الحكم المطعون فيه قد نقض لمخالفة قواعد الإختصاص ، تقتصر المحكمة على الفصل في مسألة الإختصاص وعند الإقتضاء - تعين المحكمة المختصة التي يجب التداعى إليها بإجراءات جديدة ، وإذا كان الإستئناف - صالحاً للفصل فيه ، فإنه

يعتبر إلغاء الحكم بعدم اختصاص المحكمة الابتدائية نوعياً بنظر الدعوى واختصاص قاضي التنفيذ المختص بدائرة دمنهور الابتدائية بنظرها .

الطعن رقم ٤١١ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٦٧٩ بتاريخ ١٩٧٨/٣/٤

على المحكمة أن تعطي الدعوى وصفها الحق وتكييفها الصحيح ، وإذا كان البين من الحكم الصادر من محكمة أول درجة أنه انتهى إلى القضاء بعقبة مستعجلة برفض الدعوى - بطلب علم الاعتداد بالحجز بعد أن كفيها تكييفاً صحيحاً بأنها منازعة وقتية يفصل فيها قاضي التنفيذ بوصفه قاضياً للأمور المستعجلة عملاً بالفقرة الأخيرة من المادة " ٢٧٥ " من قانون المرافعات فإن إستئناف الحكم الصادر فيها يكون إلى المحكمة الابتدائية بهيئة إستئنافية وفقاً لنص الفقرة الثانية من المادة " ٢٧٧ " من قانون المرافعات ولما كان اختصاص المحكمة بسبب نوع الدعوى يعتبر مطروحاً دائماً أمامها ، وعليها أن تفصل فيه من تلقاء نفسها عملاً بالمادة ١٠٩ من قانون المرافعات فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى في الدعوى بما يتضمن اختصاصه بنظر الإستئناف المرفوع عن الحكم الصادر فيها من محكمة أول درجة حالة كون الإختصاص بذلك معقوداً للمحكمة الابتدائية بهيئة إستئنافية يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٩٦٧ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٩٦ بتاريخ ١٩٧٨/١/٥

إذ كانت الدائرة التي أصدرت الحكم في طلب رد القاضي قد إختصت بنوع معين من القضايا مما يدخل في التنظيم الداخلي لكل محكمة ، فإن ذلك لا يتعلق بالإختصاص النوعي للمحاكم وتكون هذه الدائرة باعتبارها إحدى دوائر المحكمة الابتدائية مختصة نوعياً بالفصل ابتدائياً في طلب الرد .

الطعن رقم ٤٧٩ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٥٠٢ بتاريخ ١٩٧٨/٢/١٦

القرار الإداري الذي لا تختص جهة القضاء العادي بإلغائه أو تأويله أو تعديله - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو ذلك القرار الذي توضح به الإدارة عن إرادتها المأزومة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين وذلك بقصد إحداث مركز قانوني معين كان ممكناً وجائزاً قانوناً وكان الباعث عليه مصلحة عامة .

الطعن رقم ١٨٥ لسنة ٤٥ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ٧٥١ بتاريخ ١٩٧٨/٣/١٥

لئن كان المشرع قد أخذ بمبدأ التقاضي على درجتين كضاعدة عامة إلا أنه إستثناء من تلك القاعدة لإعتبارات خاصة جعل اختصاص محكمة الدرجة الأولى بالفصل في بعض الدعاوى إنتهاياً ولا مخالفة في ذلك للدستور ، وإذ نصت المادة ٥٠ من القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ على اختصاص المحكمة الابتدائية بنظر المنازعات في قرارات حل الجمعيات التعاونية وعلى أن تكون أحكامها نهائية غير قابلة للطعن فليس من ذلك تحمين لهذه القرارات من رقابة القضاء أو مصادرة لحق التقاضي .

الطعن رقم ٨١ لسنة ٤٥ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ١٠٠٥ بتاريخ ١٣/٤/١٩٧٨
تنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات على أنه على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ، ولو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالولاية .. وإذا كان قضاء الحكم المطعون فيه بعدم قبول الاستئناف على أساس أن استئناف الأحكام في المنازعات الوقتية يكون أمام المحكمة الابتدائية يتطوّر على قضاء بعدم الاختصاص النوعي مما كان يعين معه على المحكمة أن تأمر بإحالة الاستئناف إلى المحكمة الابتدائية المختصة بنظره فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل الأمر بإحالة الاستئناف إلى المحكمة المختصة يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٩٠٧ لسنة ٤٤ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ٥٣٩ بتاريخ ١٩/٢/١٩٨٠
من المقرر في قضاء محكمة النقض أنه متى كانت المحكمة الابتدائية مختصة بالنظر في طلب ما فإن اختصاصها هذا يمتد إلى ما عساه أن يكون مرتبطاً به من طلبات أخرى ولو كانت مما يدخل في الاختصاص النوعي للقاضي الجزئي ومن ثم فإن الاختصاص بنظر الدعوى برمتها يتعقد للمحكمة الابتدائية .

الطعن رقم ٦٣٣ لسنة ٤٦ مكتب فني ٣١ صفحة رقم ١٣٩٣ بتاريخ ١٧/٥/١٩٨٠
النص في المادة ٤٠ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦١ الذي أبرم عقد الإيجار مشار النزاع ورفعت الدعوى في ظله والمادة ٢٣ منه يدل على اختصاص المحكمة الابتدائية دون غيرها بالنظر في طلب الإغلاء المؤسس على استعمال المكان المؤجر بطريقة تخالف شروط الإيجار المعقولة وتضر بمصلحة المؤجر دون إلذات إلى قيمة هذا الطلب في ضوء القواعد المقررة لتقدير الدعاوى في قانون المرافعات
الطعن رقم ٢٤٦ لسنة ٤٧ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ٣٨٩ بتاريخ ٢٨/١/١٩٨١
مؤدى نص المادة ١٠٩ من قانون المرافعات أن الاختصاص بسبب نوع الدعوى أو قيمتها من النظام العام ولذا فإن مسألة الاختصاص بالنسبة لنوع الدعوى تعتبر قائمة في الخصومة ومطروحة دائماً على المحكمة ويعتبر الحكم الصادر في الموضوع مشتملاً حتماً على قضاء ضمني في شأن الاختصاص .

الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٤٨ مكتب فني ٣٤ صفحة رقم ٧٤٦ بتاريخ ٢٤/٣/١٩٨٣
النص في المادة ٢٧٠ من قانون المرافعات على أنه " إذا قضت محكمة النقض بعدم قبول الطعن أو برفضه أو بعدم جواز نظره حكمت على رافعه بالمصاريف فضلاً عن مصادرة الكفالة كلها أو بعضها وإذا رأت أن الطعن أريد به الكيد فلها أن تحكم بالتعويض للمدعى عليه في الطعن " وفي المادة ٤٩٩ منه على أنه " إذا قضت المحكمة بعدم جواز المخاصمة أو برفضها حكم على الطالب بغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تزيد على مائتي جنيه مع التعويضات إن كان لها وجه " يدل على أن طلب التعويض عن دعوى المخاصمة لدى محكمة المخاصمة وعن الطعن الكيدي لدى محكمة النقض هو مجرد

رخصة للتخصم وأن إختصاص هاتين المحكمتين بنظر هذا الطلب هو إختصاص إضافي لا يسلب المحكمة المختصة أصلاً طبقاً للقواعد العامة إختصاصها بنظره متى أقام صاحب الشأن الدعوى ابتداء أمامها دون استعمال هذه الرخصة .

الطعن رقم ١٦٥٣ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٢٦٢ بتاريخ ١٩٨٣/٥/٢٢

ندب قاضى للتنفيذ فى مقر كل محكمة جزئية من بين قضاة المحكمة الابتدائية وإختصاصه دون غيره بالفصل فى جميع منازعات التنفيذ الموضوعية والوقية وإصدار القرارات والأوامر المتعلقة بالتنفيذ لا يجعل منه دائرة من دوائر المحكمة الجزئية ومن لم فلا تعتبر إحالة الدعوى من محكمة المواد الجزئية المذكورة إليه مجرد قرار بإحالة الدعوى إدارياً من دائرة من دوائر المحكمة إلى دائرة أخرى من دوائرها وإنما هو فى حقيقته قضاء ضمنى بعدم إختصاص تلك المحكمة نوعياً بنظر الدعوى وإحالتها إلى قاضى التنفيذ بإعتباره المختص بنظرها ، ومؤدى ذلك أن تلزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها إعمالاً لحكم الفقرة الثالثة من المادة ١١٠ مرافعات .

الطعن رقم ٩١٣ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٨٩٩ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٢٥

— مؤدى نصوص المواد ١٩٤ ، ١٩٧ ، ١٩٩ من قانون المرافعات أن الأمر على عريضة يصدر من قاضى الأمور الوقية بالمحكمة المختصة أو رئيس الهيئة التى تنظر الدعوى وأن التظلم منه يكون إلى ذات المحكمة أو إلى نفس القاضى الأمر بالإجراءات المعادة لرفع الدعوى .

— تنص المادة ١/١٩٧ من قانون المرافعات على أن " للطلاب إذا صدر الأمر برفض طلبه ولمن صدر عليه الأمر الحق فى التظلم " .. بما مؤداه أن ليس لغیر طرفى الأمر التظلم منه ولو كانت له مصلحة فى ذلك وإن جاز له ذلك عن طريق الدعوى العادية التى يرفضها بالحق الذى يعارض معه صدور هذا الأمر بإعتبار أن التظلم ما هو إلا دعوى وقية ينتهى أثرها بصدور الحكم فى الدعوى الموضوعية ولا يقيد الحكم الصادر فيه محكمة الموضوع إذ يقتصر الحكم فى التظلم على تأييد الأمر أو إلغائه أو تعديله فقط دون مساس بأصل الحق .

الطعن رقم ٨٨٩ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٨٦٧ بتاريخ ١٩٨٥/٦/٦

إذ كان رئيس المحكمة الذى أصدر أمر الأداء قد حدد فى ديباجة الأمر الصفة التى إستند إليها فى إصداره وهى " قاضى الأمور الوقية وقاضى التنفيذ " فقد دل على أنه لم يذكر هذه الصفة على سبيل الإضافات أو التزید ، وإنما تحديداً للصفة التى إستند إليها فى إصدار الأمر ، وبذلك لم يصدر منه بصفته رئيساً للدائرة طبقاً للمادة ٢٠٢ من قانون المرافعات ، ومن لم يكون أمر الأداء قد صدر ممن لا يملك إصداره .

الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٦٥٧ بتاريخ ١٩٨٦/٦/٥
 النص في المادة ١/٢٧٥ من قانون المرافعات ، يدل على أن المناط في إختصاص قاضي التنفيذ أن يتعلق الأمر بمنازعات تنفيذ الأحكام ، والأوامر والقرارات الصادرة عنها ، في تشكيلها المتعلق بالمواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية ، أيأ كان محل التنفيذ ، وسواء في ذلك المنازعات الوقتية أو الموضوعية

الطعن رقم ٣٥ لسنة ٤٧ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ٣٩٩ بتاريخ ١٩٨٧/٣/١٧
 المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن تشكيل دوائر لنظر قضايا الأحوال الشخصية يدخل في نطاق التنظيم الداخلي لكل محكمة مما يختص به الجمعية العمومية بها ولا يتعلق بالإختصاص النوعي .

الطعن رقم ١١٢٦ لسنة ٥٣ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ٨٩٨ بتاريخ ١٩٨٧/٦/٣٠
 مسألة الإختصاص بسبب نوع الدعوى أو قيمتها من النظام العام تعتبر قائمة في الخصومة ومطروحة دائماً على المحكمة ويعتبر الحكم الصادر في الموضوع مشتملاً حتماً على قضاء ضمني فيها .

الطعن رقم ٩٧٣ لسنة ٥٤ مكتب قني ٣٨ صفحة رقم ١١٧٢ بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢٧
 - مؤدى نص المادة ٢٧٥ من قانون المرافعات أن الشارع عقد لقاضي التنفيذ دون غيره الفصل في جميع منازعات التنفيذ الشكلية والموضوعية أيأ كانت قيمتها ودعوى بطلان حكم مرمى المزاة موضوعية في التنفيذ فإنه يختص بنظرها دون غيره .

- مؤدى نص المادة ١٠٩ من قانون المرافعات أن الإختصاص بسبب نوع الدعوى يتعلق بالنظام وبمد مطروحاً على المحكمة ويكون الحكم الصادر منها في الموضوع مشتملاً على قضاء ضمني بالإختصاص

الطعن رقم ١٩٧٨ لسنة ٥٣ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ٣٢٠ بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٥
 الإختصاص بنوع القضية أو قيمتها وعلى ما جرى به نص المادة ١٠٩ من قانون المرافعات يتعلق بالنظام العام فلا يجوز الإتفاق على خلافه ، ويجوز الدفع به في أية حالة تكون عليها الدعوى ويجب على المحكمة أن تقضي به من تلقاء نفسها .

الطعن رقم ٢٢٢١ لسنة ٥٤ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ٢٠٧ بتاريخ ١٩٨٨/٢/٤
 المقصود من المنازعة الموضوعية في التنفيذ هي تلك التي يطلب فيها الحكم بإجراء يحسم النزاع في أصل الحق في حين أن المنازعة الوقتية هي التي يطلب فيها الحكم بإجراء وقفي لا يمس أصل الحق ومفاد نص المادة ٢٧٧ من قانون المرافعات أن أحكام قاضي التنفيذ في المنازعات الموضوعية تستأنف إلى محكمة الاستئناف بحسب قيمة النزاع ، أما أحكامه في المنازعات الوقتية فتستأنف في جميع الحالات إلى المحكمة الابتدائية .

الطعن رقم ١٩١٦ لسنة ٥٤ مكتب قني ٤٠ صفحة رقم ٢٨٠ بتاريخ ١٩٨٩/٥/١٤
 المقرر في قضاء هذه المحكمة أن توزيع العمل على دوائر المحكمة مسألة تنظيمية وليس من شأن ذلك

التوزيع أن يخلق نوعاً من إختصاص تنفرد به دائرة دون أخرى .

الطعن رقم ٢٣٣٥ لسنة ٥٠ مكتب فتى ٤١ صفحة رقم ١٩٦ بتاريخ ١٨/١/١٩٩٠

مفاد نص المادتين ٢٧٤ ، ٢٧٥ من قانون المرافعات أن التنفيذ يجرى تحت إشراف قاضٍ للتنفيذ بنذب في مقر كل محكمة جزئية من بين قضاة المحكمة الابتدائية ويختص دون غيره بالفصل في جميع منازعات التنفيذ الموضوعية والوقية أيما كان قيمتها ، ولقد استهدف المشرع من وضع هذا النظام من جمع شئات المسائل المتعلقة بالتنفيذ في يد قاضٍ واحد قريب من محل التنفيذ وجعله يختص دون غيره بالفصل في جميع المنازعات المتعلقة بالتنفيذ سواء أكانت منازعات موضوعية أم وقية وسواء كانت بين الخصوم أو من الغير كما غوله سلطة قاضي الأمور المستعجلة عند فصله في المنازعات الوقية ، مما مقتضاه أن قاضي التنفيذ أصبح هو دون غيره المختص نوعياً بجميع منازعات التنفيذ الوقية والموضوعية أيما كانت قيمتها وذلك فيما عدا ما إستثنى بنص خاص ، ومن ثم فلا يفقد قاضي التنفيذ صلاحيته لنظر إشكال وقى في التنفيذ ولا يصلح سبباً لردده فصله في إشكال وقى سابق أو إصداره قرارات وقية قبل نظر موضوعه أمتنها ظروف الأحوال طبقاً للإختصاصات المخولة له قانوناً ولو كانت هذه القرارات أو تلك الإشكالات بصدد نزاع مردد بين الخصوم أنفسهم .

الطعن رقم ٨٦٤ لسنة ٥٨ مكتب فتى ٤١ صفحة رقم ٦٤٣ بتاريخ ٢٨/٢/١٩٩٠

مفاد نص المادة ٣٩ مكرر من قانون الإصلاح الزراعي المضافة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ أن مناط إختصاص المحكمة الجزئية في المنازعات الزراعية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ينحصر في المنازعات الخاصة بفقود إيجار الأراضي الزراعية التي تزرع المحاصيل الحقلية العادية وأنه لا إختصاص لها بالمنازعات المتعلقة بفقود الأراضي التي تؤجر لزراعتها حدائق أو مشاتل التي يعتبر إستجارها أقرب إلى الإستغلال التجاري منه إلى الإستغلال الزراعي .

الطعن رقم ٩٨٤ لسنة ٥٨ مكتب فتى ٤١ صفحة رقم ٦٦٥ بتاريخ ٢٨/٢/١٩٩٠

المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن النص في المادة ٣٩ مكرر المضافة بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ إلى المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ دل على أن المناط في دخول المنازعات المتعلقة بالأراضي الزراعية في الإختصاص النوعي للإستثنائي للمحكمة الجزئية أن تكون المنازعة ناشئة عن علاقة إيجارية قائمة بين طرفيها وأن يكون أحدهما مستأجراً والآخر مالكاً لهذه الأرض ومن ثم تخرج عن هذا الإختصاص الدعوى التي يكون موضوعها ناشئاً عن سبب قانوني آخر غير عقد إيجار الأراضي الزراعية ففي هذه الحالة يتحدد الإختصاص النوعي بنظر الدعوى وبشروط قبولها طبقاً للقواعد العامة في قانون المرافعات .

الطعن رقم ٢٠ لسنة ٤ مجموعة عمر ١٤٠٠ صفحة رقم ٤٩٠ بتاريخ ١٥/١١/١٩٣٤

إذا انصرف مدعى ملكية الأرض على طلب تثبيت ملكه المقتضب وتسليمه له خالياً مما يشغله به المدعى عليه من البناء ، تاركاً له رفع أنقاض بنائه وغير منازع له فيها ولا مدع لنفسه الحق في شيء منها ، فطلبه الإزالة يكون طلباً منفرداً حتماً عن ثبوت حقه في الملكية ، ولا يدخل في تقدير قيمة الدعوى ، تطبيقاً للمادة ٣٠ من قانون المرافعات التي تنص على أن ملحقات الطلب DEMANDES { ACCESSOIRES } لا تعتبر في تقدير قيمة الدعوى . ولا يصح التحدي بقيمة البناء وإدخاله كمقتصر من عناصر تقدير الدعوى الأصلية ، ما دام الباني - على فرض ثبوت سلامة نيته - لم يدع لدى المحكمة أنه يريد من المالك أخذ ما يستحقه على أحد الخيارين الواردين في آخر الفقرة الرابعة من المادة ٦٥ من القانون المدني ، وما دام المدعى - في خشيته من ثبوت سلامة نية الباني - لم يقدم طلباً إضافياً بتملك البناء بأحد خياريه المذكورين ، وما دام المدعى أيضاً - مع إدعائه الإغتصاب وعدم سلامة نية الباني - لم يطلب إستبقاء البناء بقيمته مستحق القلع بحسب العبارة الأخيرة من الفقرة الأولى من المادة ٦٥ من القانون المدني . إذ في مثل هذه الصور الثلاث فقط يصح الترض للبحث في قيمة البناء التي قد تؤثر في الاختصاص لأن موضوع الطلب يكون عندئذ تملك شيء آخر خارج عن الأرض ويكون لذلك قائماً بذاته فيجب إعتباره في تقدير قيمة الدعوى لتحديد الاختصاص به .

الطعن رقم ٥٠ لسنة ٤ مجموعة عمر ١٤٠٠ صفحة رقم ٦٩٨ بتاريخ ١٨/٤/١٩٣٥

ما دام القانون رقم ١٢ سنة ١٩٣٠ لم ينص من جهة على حكم الدعوى التي تزيد قيمتها على خمسة عشر ألف قرش ولا يأمر فيها القاضي الجزئي - سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب الخصوم بإحالتها إلى المحكمة الابتدائية المختصة ، وما دام هو لم يمس ما عرف من قواعد المرافعات من أن قواعد الاختصاص المتعلق بقيمة الدعوى ليست من النظام العام ، فحكم القانون أنه إذا لم يحل القاضي الجزئي الدعوة التي أصبح الاختصاص فيها للمحكمة الابتدائية إلى هذه المحكمة الأخيرة ولم يطلب منه أحد هذه الإحالة ثم أصدر حكمه في موضوع الدعوى فلا ينبى إعتبار حكمه أنه صادر من محكمة غير مختصة .

الطعن رقم ٣٢ لسنة ٥ مجموعة عمر ١٤٠٠ صفحة رقم ٩٩٨ بتاريخ ١٩/١٢/١٩٣٥

المعبرة في تحديد الاختصاص النوعي لكل جهة قضائية هي بما يوجه المدعى في دعواه من الطلبات . وبما أن تعين حارس قضائي على أعيان وقف هو الوسيلة الوحيدة لتنفيذ حكم بدين على ناظر الوقف الذي لا مال ظاهراً له سوى حصته التي يستحقها في ريع هذا الوقف لأن الحجز تحت يد الناظر نفسه غير مفيد والحجز التنفيذي المباشر على غلة الوقف غير جائز لا هو ولا الحجز تحت يد مستأجرى

أعيانه . وما دامت هذه الوسيلة متعلقة بالتفويض ، وهي وسيلة مستعجلة ، فهي بمقتضى نص المادة ٢٨ مما يدخل فى إختصاص قاضى المواد المستعجلة . ولا يسلبه الإختصاص الإيداع لديه بأن الاستحقاق فى الوقف قد آل إلى شخص غير المدين متى كانت هذه الأولولة متنازعا فى صحتها .

الطعن رقم ٨٠ لسنة ٥ مجموعة عمر ١٤ صفحة رقم ١١٠٣ بتاريخ ١٤/٥/١٩٣٦
الأوامر الإدارية المحظورة على المحاكم وقفها أو إلغاؤها أو تأويلها هي الأوامر التى تصدرها الحكومة فى سبيل المصلحة العامة وفى حدود القانون بصفتها صاحبة السلطة العامة أو السيادة العليا . أما إجراءات البيع الإدارى فليست من هذا النوع ، بل هي نظام خاص وضعه المشرع ليسهل على الحكومة تحصيل ما يتأخر لدى الأفراد من الأموال الحكومية . وهو نظام أكثر إختصاراً وأقل نفقة من نظام قانون المرافعات . وقد أحاطه المشرع بسياج من الضمانات شبيهة بالضمانات التى أحيطت بها إجراءات نزع الملكية القضائية بالنسبة لجميع ذوى الشأن ومنهم المدين . فالدعوى التى يرفسها المدين ، الذى يسع ملكه جبراً بالطرق الإدارية ، على وزارة المالية الدائنة له بالأموال وعلى الرأى عليه المزداد ويقصد منها إبطال إجراءات هذا البيع لوقوع بعض مخالفات فيها هي من إختصاص المحاكم الأهلية ، فحكمها فى ذلك حكم دعوى إبطال إجراءات البيوع الجبرية القضائية .

• الموضوع الفرعى : إختصاص ولائى :

الطعن رقم ٩٨ لسنة ١٩ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ١١٨ بتاريخ ٣٠/١١/١٩٥٠
متى كان النزاع بين طرفى الخصومة مقصوراً على وضع اليد على الكيسة وحقوق الإدارة فيما يتعلق بمنقولاتها وأثاثاتها وتحصيل الإشتراكات والتبرعات فإنه يعتبر نزاعاً مدينياً ليس فيه ما يمس العبادات من قريب أو بعيد ، ويكون الدفع بعدم إختصاص المحاكم المدنية بنظره إستناداً إلى نص المادة ١٥ من لائحة ترتيبها على غير أساس . وإذن فإذا كان الحكم إذ قضى بإقامة حارس على الكيسة قد حدد مأموريته دون مساس بالسلطان الروحى لبطريرك الرئيس الدينى للطائفة - بإستلام أموالها ومنقولاتها والإشراف على النواحي المالية والإدارية وتحصيل الإيرادات من إشتراكات وتبرعات وغيرها وعصرف المصاريف الضرورية ودفع المرتبات وإيداع الباقي خزينة المحكمة على ذمة الفصل فى الدعوى الموضوعية - إذا كان الحكم قد قضى بذلك فإنه لا يكون قد جاوز حدود إختصاصه

الطعن رقم ٢٦ لسنة ٢٧ مكتب قنى ١٠ صفحة رقم ٤٨٢ بتاريخ ١١/٦/١٩٥٩
متى كان النزاع - بصورته الماثلة فى الدعوى - لا ينصب على ذات الوقف من حيث إنشائه أو صحته أو الاستحقاق فيه أو تفسير شروطه أو الولاية عليه أو حصوله فى مرض الموت - بل كان من جانب المدعى دعوى بدخول العين المتنازع عليها فى الوقف المشمول بنظارته - ومن جانب المدعى عليه

إنكاراً لهذه الدعوى وتمسكاً بدخول العين المذكورة في الوقف المشمول بنظارته وبتملكه لها بالتقادم الطويل والقصير المكسبين - فإن الدعوى بهذا الوصف هي دعوى ملكية عين مما تختص المحاكم المدنية بالفصل فيه - ولا يغير من هذا النظر أن تكون المنازعة قائمة بين جهتي وقف - ولا اعتداد أيضاً بأن تكون سبب المنازعة سابقاً على إنشاء الوقف المدعى أو تألياً لانشائه - ذلك أن المحاكم المدنية هي محاكم القانون العام ولا يخرج من اختصاصها إلا ما إستثنى بنص صريح - ولـم تخرج المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية المقابلة للمادة ١٦ من قانون نظام القضاء من اختصاص تلك المحاكم فيما يتعلق بمسائل الوقف إلا ما كان منها متعلقاً بأصله .

الطعن رقم ٣١٨ لسنة ٢٨ مكتبت فتى ١٤ صفحة رقم ٣٠٣ بتاريخ ١٤/٣/١٩٦٣

- متى كان الكتاب الدورى الذى وجهه مدير مصلحة غفر السواحل إلى مرعوسيه ، لا يبدو أن يكون مجرد تعليمات إلى أقسام المصلحة بما يجب عليها إتباعه فى حالة وقوع تعدد على أملاكها من إبلاغ السلطات الإدارية المختصة للعمل على إزالة هذا التعدد فإن الكتاب بهذه المطالبة لا يتمخض عن قرار إدارى فردى يتمتع بالحضانة القانونية أمام المحاكم العادية . وينبنى على ذلك أن ما يقع من رجال المصلحة فى سبيل إزالة التعدد لا يكون مستنداً إلى قرار إدارى . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر هذه التعليمات قراراً إدارياً ورتب على ذلك قضاءه بعدم اختصاص المحاكم العادية " بما فيها القضاء المسجل " بنظر دعوى إثبات الحالة المترتبة على إزالة التعدد ، فإنه يكون قد خالف القانون فى مسألة اختصاص مطلق بالولاية

- لا شبهة فى اختصاص المحاكم العادية بنظر المنازعات المتعلقة بملكية الأملاك العامة بعد أن ألغى لقانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاء ، النص الذى كان وارداً فى لائحة ترتيب المحاكم الأهلية الذى كان يحظر على المحاكم الحكم فى الدعاوى المتعلقة بملكية الأملاك العامة .

الطعن رقم ٧٨ لسنة ٢٩ مكتبت فتى ١٤ صفحة رقم ١٢٢٢ بتاريخ ١٢/٢/١٩٦٣

المرة فى اختصاص المحاكم العادية بالتعويض عن أعمال الإدارة المخالفة للقوانين واللوائح وفقاً لنص المادة ١٨ من القانون ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ بنظام القضاء هى بمجرد الادعاء بالمخالفة وليس بتحقيق وقوعها إذ أن وقوع المخالفة فعلاً إنما هو شرط للمستولية لا للاختصاص . وإذا كان طلب الشركة الطاعنة الحكم لها بمبلغ معين بصفة تعويض لها عما لحقها من ضرر بسبب حرمانها من الإعانة بقرار إدارى مدعى بمخالفته للقوانين واللوائح - هذا الطلب لا يهدف إلى وقف أو تأويل القرار الإدارى الصادر برفض صرف الإعانة إليها ، كما أن الفصل فى موضوع ذلك الطلب لا يقتضى التعرض لهذا القرار بتعطيل أو تأويل إذ يقتصر الأمر على تحرى ما إذا كان القرار المذكور قد صدر بالمخالفة

للقوانين واللوائح أو بالموافقة لها وما إذا كان في حالة تحقق المخالفة قد أضر بالمصلحة ، فإن الحكم المطعون فيه يكون فيما انتهى إليه من عدم اختصاص المحاكم العادية بنظر دعوى الطاعة بوصفها دعوى يطلب تعريض عن إجراء إدارى مدعى بوقوعه مخالفاً للقوانين واللوائح قد أخطأ في تطبيق القانون الطعن رقم ٢٠٦ لسنة ٢٨ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٨٣٦ بتاريخ ١٧/٦/١٩٦٤

– بين من مناقشات ممثلى الدول في مؤتمر مونترنو ومن الوثائق والبيانات الرسمية التى قدمت بها الحكومة المصرية مشروعى إتفاق مونترنو ولاتحة تنظيم المحاكم المختلطة إلى البرلمان والمناقشات التى دارت بشأنها فى مجلسه أنه خلال فترة الإنتقال المحددة من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ حتى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ تعتبر المحاكم المختلطة إستثنائية ولا يعلق إختصاصها بالنظام العام ، وأنه قد أتيح للأجانب عملاً بالمادة ٢٦ من لاتحة تنظيم المحاكم المختلطة الصادر بها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٧ التنازل عن إختصاص هذه المحاكم وقبول الخضوع للقضاء الأهلى بالنسبة إلى جميع السكان مصريين وأجانب على حد سواء ، ومن ثم فإنه بقيام موجب إختصاص المحاكم الأهلية بقبول الأجنبى الخاضع لها يثبت إختصاصها بالنسبة إليه ويعتبر هذا الإختصاص من قواعد الإختصاص المتعلقة بالوظيفة لتخسر عن الأجنبى ولاية القضاء المختلط فيما قبل الخضوع فيه للقضاء الأهلى ، ومتى إنتقدت الولاية للمحاكم الأهلية بقبول الأجنبى الخاضع لها فإنه لا يؤثر فى إنقضاء عدول الأجنبى عن هذا القبول .

– إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بعدم الإختصاص على أن القاضى المستعجل لا يملك التعرض لحق المطعون عليها فى التنفيذ على العقار والحجز على ثمراته بعد أن إستقر لها هذا الحق بحكم نهائى صادر من محكمة الإستئناف المختلطة وكان قضاء المحكمة المختلطة هذا قد صدر خارج حدود ولايتها فلا تكون له حجية ويعتبر والمدم سواء ، فإن الحكم المطعون فيه إذ إعتد بهذا القضاء وإعتبر أنه قرر حقاً للمطعون عليهما فى التنفيذ على العقار يمتنع معه على القضاء المستعجل الأمر بعدم الإعتداد بالحجوز التى أوقعها الطاعة على الثمار تحت يد المستأجرين يكون مخالفاً للقانون .

الطعن رقم ٢٣٢ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٩٠٩ بتاريخ ٢/٧/١٩٦٤

– مؤدى ما نصت عليه المادة الثالثة من قانون المرافعات من أن تختص المحاكم المصرية بالدعاوى التى ترفع على الأجنبى الذى ليس له موطن أو سكن فى مصر فى أحوال معينة عددها ، أن الإختصاص يتعقد للمحاكم المصرية أصلاً ومن باب أولى فى الدعاوى التى ترفع على الأجنبى الذى له موطن أو سكن فى مصر وذلك بموجب ضابط إقليمى تقوم على مقتضاء ولاية القضاء المصرى بالنسبة للأجنبى – إذا كانت محكمة بداية القدس مختصة بنظر الدعوى طبقاً لقانونها وكان إختصاصها يقوم أصلاً على أساس المحل الذى أبرم فيه العقد وكان مشروطاً تنفيذه فيه – وهما ضابطان للإختصاص مسلم بهما فى

غالبية التشريعات وقرهما قانون الدولة المراد تنفيذ الحكم فيها - أى القانون المصرى - إذ نصت عليهما الفقرة الثانية من المادة الثالثة من قانون المرافعات ضمن الحالات التى يقوم فيها الاختصاص للمحاكم المصرية بالنسبة للأجانب ولم لم يكن له موطن أو سكن فى مصر . وإذ كانت محكمة بادية القدس - وهى إحدى جهتى القضاء المتعقد لهما الاختصاص فى النزاع القائم بين الطرفين - قد رفعت إليها الدعوى فعلا وأصدرت فيها الحكم المطلوب تنفيذه بالصيغة التنفيذية ، فإن دوافع المجاملة ومقتضيات الملاءمة وحاجة المعاملات الدولية توجب اعتبار هذا الحكم قد صدر من محكمة أجنبية فى حدود اختصاصها .

الطعن رقم ٢٦١ لسنة ٢٩ مكتب فنى ١٥ صفحة رقم ١١٩٦ بتاريخ ١٢/٢٣/١٩٦٤

منى كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه برفض الدفع بعدم الإختصاص على أن الخصومة فى الدعوى ليست منعقدة بين جهتين إداريتين وإنما هى فى جوهرها وحقيقتها طعن ضرائبى مردد بين الشركة ومصلحة الضرائب فى قرار صادر من لجنة طعون الضرائب بشأن ضريبة القيم المنقولة على الإتاقفة المدفوعة للبلدية ، يختص القضاء العادى بنظره وفقا للمادة ٥٤ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ وأن مصلحة الضرائب لم توجه أى طلب للبلدية فى الدعوى الأصلية ولم تتعقد بينهما كهيئتين إداريتين أية خصومة وإنما أدخلتها الشركة فى دعوى الضمان الفرعية وهذه الدعوى لها استقلالها ولها أساس قانونى آخر يختلف عن كيان وأساس الدعوى الأصلية وأن القانون لم يعط للجمعية العمومية لقسم الرأى بمجلس الدولة اختصاصا قضائيا وإنما اختصاصا فى الفتوى قد تطلبها جهة الإدارة أو لا تطلبها ، فإن هذا الذى رد به الحكم صحيح لا خطأ ولا مخالفة فيه لأحكام القانون ، وليس يجدى البلدية ما تدرعت به من اعتبارات بشأن ولاية النذب والاستجباب التى ناطها الشارع بالجمعية العمومية للقسم الاستشارى بمجلس الدولة إذ هى لا تتصل بالنزاع المعروض والدائر فى جوهره بين مصلحة الضرائب و الشركة وبين هذه الأخيرة والبلدية .

الطعن رقم ٣٥٣ لسنة ٣٠ مكتب فنى ١٦ صفحة رقم ٤٢٥ بتاريخ ٣١/٣/١٩٦٥

مقتضى ما نصت عليه المادة العاشرة من القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ بشأن تنظيم مجلس الدولة وما يقابلها من القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٥٥ خروج المنازعات الخاصة بعقود الإلتزام والأشغال العامة والتوريد أو بأى عقد آخر عن ولاية المحاكم والتالى خروج المسائل المستعجلة التى يخشى عليها من فوات الوقت - ومنها دعاوى إثبات الحالة - الناشئة عن هذه العقود أو المتعلقة بها ، عن ولاية القضاء المستعجل فإذا كان الثابت فى الدعوى إنها رفعت بطلب نذب خبير لإثبات حالة المخالفات التى نسبها المطعون عليهما إلى جهة الإدارة وإخلالها بالتزاماتها الناشئة عن عقد إلتزام إستغلال مرفق النقل الداخلى

بمصيف رأس البر وتقدير الضرر الناشئ عن هذه المخالفات وقضى الحكم المطعون فيه برفض الدفع بعدم اختصاص القضاء المستعجل بالنظر فيها ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

الطعن رقم ٢١٠ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١١٥ بتاريخ ١٩٦٦/١/١٣

مفاد نصوص المواد ٤٤ و ٤٧ و ٤٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين أن المشرع رأى لاعتبارات تتعلق بالصالح العام أن يبيح فى ظروف إستثنائية معينة الإستيلاء على بعض المواد لدى من توجد عنده وإشترط لذلك أن يعرض صاحب الشأن عن هذا الإستيلاء وحدد الطريقة التى يتم بها تقدير التعويض والجهة التى تتولى هذا التقدير فخص بها اللجان التى يصدر وزير التموين قراراً بإنشائها على أن يحصل التقدير وفقاً للأسس التى بينها هذا المرسوم بقانون ثم رسم الطريق الذى يتبع للطعن فى هذا التقدير إذ لم يرتضيه صاحب الشأن فنص على أن يحصل هذا الطعن بطريق المعارضة فى قرار لجنة التقدير أمام المحكمة الابتدائية المختصة وأوجب إتباع إجراءات خاصة للفصل فى هذه المعارضة كما نص على أن الحكم الذى يصدر فيها يكون إنتهائياً وغير قابل للطعن بأى طريق من طرق الطعن العادية أو غير العادية . ولما كانت القواعد المتقدمة قواعد أمرة والاختصاص الوارد فيها متعلق بالنظام العام ولا يجوز مخالفته وكان تخويل الاختصاص للمحاكم بنظر الطعون فى القرارات الصادرة من لجان التقدير وهى قرارات إدارية يعتبر إستثناء من الأصل الذى يقضى باختصاص مجلس الدولة بنظر الطعون فى القرارات الإدارية فإنه يجب قصر هذا الإستثناء فى الحدود المنصوص عليها فى المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وجعل ولاية المحكمة الابتدائية فى هذا الخصوص مقصورة على النظر فيما يرفع إليها من طعون فى القرارات التى تصدرها لجان التقدير المبينة فى المادة ٤٧ من ذلك المرسوم بقانون فلا تختص بنظر الدعاوى التى ترفع إليها بطلب تقدير هذا التعويض إثناء وقبل أن تصدر اللجنة المختصة قرارها فيه .

الطعن رقم ٤٠ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٤٥٩ بتاريخ ١٩٦٦/٢/٢٤

طلب الطاعنين إبطال مرسوم نزع الملكية ذاته وإستصدار مرسوم آخر جديد وتقدير قيمة عقارهما على أساس قيمته وقت صدور هذا المرسوم الجديد ، طلب خارج عن ولاية المحاكم ويمتنع عليها نظره بحكم المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية .

الطعن رقم ١٢٠ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٦١٢ بتاريخ ١٩٦٦/٣/١٧

إن قانونى مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ ورقم ٥٠ لسنة ١٩٥٩ لم ينزعا من ولاية المحاكم بالنسبة لدعاوى المسئولية المرفوعة على الحكومة التى كانت تختص بنظرها سوى ما كان من هذه الدعاوى متعلقاً بطلب تعويض عن القرارات الإدارية المعيبة أما ما عدا ذلك من دعاوى التعويض عن

أعمال الإدارة المادية فما زال للمحاكم اختصاصها المطلق به . فإذا كانت الدعوى مرفوعة بطلب تعويض عن ضرر بسبب خطأ مدعى وقوعه من جانب وزارة الأشغال يمثّل في إهمالها في تطهير مصرف عمومي إهمالاً نتج عنه إرتفاع منسوب المياه في المصرف وطفانها على أرض المدعين مما ألحق الضرر بهم فإن دعوى المسؤولية تقوم في هذه الحالة على العمل المادى ومن ثم تختص المحاكم بنظرها .

الطعن رقم ٦٩ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ١٧٦٣ بتاريخ ١٩٦٦/١٢/١

التعرض المستند إلى أمر إدارى إقتضه مصلحة عامة لا يصلح أساساً لرفع دعوى حيازة لمنع هذا التعرض وذلك لما يترتب حتماً على الحكم في هذه الدعوى لمصلحة رافعها من تعطيل هذا الأمر ووقف تنفيذهِ وهو ما يمتنع على المحاكم بنص المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ ولا يكون للحائز في هذه الحالة من سبيل لدفع هذا التعرض سوى الإلجاء إلى القضاء الإدارى لوقف تنفيذ الأمر الإدارى أو إلغائه - فإذا كانت الدعوى تهدف إلى منع تعرض وزارة الإصلاح الزراعى المستند إلى الأمرين الإداريين اللذين أصدرتهما الهيئة العليا للإصلاح الزراعى تنفيذاً لما تقضى به المادة الثانية من القانون ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ وتحقيقاً للمصلحة العامة التى ينص عليها قانون الإصلاح الزراعى فإن الدعوى تخرج عن ولاية المحاكم ولا تكون من دعاوى الحيازة التى يختص بنظرها القاضى الجزئى طبقاً للمادة ٤٧ من قانون المرافعات .

الطعن رقم ٤٨ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٦٨٤ بتاريخ ١٩٦٧/١١/١٥

النص فى الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ على إختصاص مجلس الدولة بالفصل فى " المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم " وفى المادة التاسعة منه على أن " يفصل مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى دون غيره فى طلبات التعويض عن القرارات المنصوص عليها فى المادة السابقة - بما فيها الفقرة الثانية - إذا رفعت إليه بصفة أصلية أو تبعية " من مقتضاه أن إختصاص المجلس بنظر طلبات التعويض مقصور على القرارات المتعلقة بالمنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت ، وإذ كان الثابت فى الدعوى إشتمالها على طلب تعويض ضرر ناتج عن إصابة أثناء العمل ومصرفات علاج وهو مما يخرج بطبيعته ولفظه عن نطاق القرارات المتعلقة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت يكون الإختصاص بنظرها للمحاكم المدنية صاحبة الولاية العامة . وكان الحكم المطعون فيه جرى فى قضائه على أن " الدعوى لا تخرج عن كونها مطالبة بمكافأة مستحقة للمستأنف عليه نظير إصابته " فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

الطعن رقم ٣٢٣ لسنة ٣٣ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ١٩٠١ بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٨

إذ كان ما يخرج عن ولاية المحاكم هو تأويل الأمر الإداري أو وقف تنفيذه فإن للمحاكم العادية بل عليها أن تتحقق من وجود الأمر الإداري أو عدم وجوده - إذا ثار النزاع بين الخصوم في هذا الشأن وأن تعمل آثاره متى ثبت لها قيامه . فإذا كان النزاع في الدعوى قد انحصر فيما إذا كان انتفاع الشركة المطعون ضدها بالمنشآت التي أقامت على جسر النيل والمستحق عنه المبلغ المطالب برده في الدعوى مستندا إلى التراخيص الممنوحة لها من وزارة الأشغال فيعتبر مقابل الانتفاع رسما يتقدم بخمس سنوات أو غير مستند إلى هذه التراخيص باعتبار أنها قد انتهت فيعتبر وضع يد الشركة بطريق الغصب ويكون مقابل الانتفاع ربعا مستحقا في ذمة حائز سمي النية لا يسقط إلا بانقضاء خمس عشرة سنة ، فإن هذا النزاع على هذه الصورة مما يدخل في اختصاص المحاكم العادية إذ أن هذه التراخيص وإن كانت أوامر إدارية إلا أنه إذ كان الفصل في هذا النزاع لم يقتض من محكمة الموضوع تأويل التراخيص - لعدم اختلاف الخصوم على تفسيرها - أو وقف تنفيذها بل القصر البحث على تعرف ما إذا كانت هذه التراخيص قائمة أو غير قائمة وتطبيقها وفقا لظاهر نصوصها وهو ما تملكه المحاكم العادية فإن الحكم المطعون فيه إذ رفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

الطعن رقم ٣٧٦ لسنة ٣٣ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ٩٣١ بتاريخ ١٩٦٧/٥/٢

لا يدخل في حالات اختصاص محكمة القضاء الإداري الفصل في المنازعات بين الأفراد في شأن العقود المدنية أو التجارية وما قد يرد عليها من عوار يؤثر في صحة قيامها أو في استمرارها أو في إنهاؤها ، إذ تعتبر محاكم القضاء العادي هي المختصة أصلاً بنظر هذه المنازعات .

الطعن رقم ٣٨٨ لسنة ٣٣ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ٦١٢ بتاريخ ١٩٦٧/٣/١٤

الأمر الذي تصدره جهة الإدارة بالإمتناع عن صرف المبالغ المستحقة للمقاول المتعاقد معها لدى جهات الحكومة المختلفة إستنادا إلى شروط العقد الإداري نتيجة سحب العمل منه ليس في حقيقته أمراً بتوقيف حجز إداري يخضع في إجراءاته لأحكام قانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ وإنما هو من وسائل تنفيذ العقد الإداري الذي يخرج عن ولاية القضاء العادي سلطة الفصل فيه .

الطعن رقم ٤٩ لسنة ٣٤ مكتب قني ١٨ صفحة رقم ١٢٦٩ بتاريخ ١٩٦٧/٦/١٥

تنص الفقرة الأخيرة من المادة ١٣ من قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ على أن تعتبر الحكومة مالكة للأرض المستولى عليها المحددة بقرار الإستيلاء النهائي وذلك من تاريخ الإستيلاء الأول ويصبح العقار خالسا من جميع الحقوق العينية وكل منازعة من أولى الشأن تنقل إلى الصوبيح المستحق عن الأبطال المستولى عليها وتفصل فيها جهات الاختصاص كما تنص هذه المادة على أنه إستثناء من حكم المادة ١٢ من قانون نظام القضاء يمنع على المحاكم النظر في المنازعات المتعلقة

بملكية الأطنان المسعولى عليها أو التى تكون محلا للإستيلاء وفقا للإقرارات المقدمة من الملاك تطبيقاً لقانون الإصلاح الزراعى فإذا كانت المنازعة فى الدعوى تدور حول أحقية جهة الإصلاح الزراعى فى أجر الأرض محل النزاع وقد أسست هذه الجهة أحقيتها لها على أنها مالكة للأرض بمقتضى قرار الإستيلاء النهائى وكان الفصل فى الدعوى يقتضى الفصل فيما هو المالك لها وصاحب الحق فى لمارها فإن هذه الدعوى تحصر من المنازعات المتعلقة بملكية الأطنان المسعولى عليها والتي يتمتع على المحاكم نظرها عملاً بنص المادة ١٣ من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ مألقة الذكر .

للطن رقم ٧٤٢ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٩٢٥ بتاريخ ١٢/٢٨/١٩٦٧

— المحاكم هى السلطة الوحيدة التى تملك حق الفصل فى المنازعات التى تثار بين الأفراد والحكومة بشأن تبعية الأموال المتنازع عليها للمرافق العامة أو بشأن ما يدعيه الأفراد من حقوق عينية أخرى لهم عليها .

— لما كان قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٥ أكتوبر سنة ١٩٥٥ والذى قضى بإيلولة مرفق سكك حديد الدلتا وجميع مهماته إلى الحكومة بلا مقابل وبلا أعباء مالية لا يخول رئيس لجنة الإدارة الحكومية التى عهد إليها بإدارة هذا المرفق سلطة إصدار قرارات الإستيلاء على الأموال التى يقوم النزاع بشأن تبعتها للمرافق أو بشأن وجود حقوق عينية أخرى للمعير عليها فإن الأمر بالإستيلاء الصادر من رئيس لجنة الإدارة الحكومية لسكك حديد الدلتا يكون مشوباً باغتصاب السلطة مما يجسده عن صفته الإدارية ويسقط عنه الحصانة المقررة للأعمال الإدارية ويخضعه بالتالى لاختصاص المحاكم القضائية ومن لم يعتبر هذا الإستيلاء اعتداء مادياً تختص المحاكم بنظر طلبات التعويض عنه .

— إذ كان الأمر الصادر من رئيس لجنة الإدارة الحكومية يقضى بالإستيلاء على البضائع والمهمات المودعة باسم سكك حديد الدلتا فى مخازن شركات الإيداع ، فإنه لا يتناول ما يكون مودعاً فى هذه المخازن باسم البنك الطاعن ، ومن ثم يكون الإستيلاء على البضائع التى كانت مودعة باسم هذا البنك غير مستند فى الواقع إلى قرار إدارى على الإطلاق مما يعتبر معه هذا الإستيلاء اعتداء مادياً تختص المحاكم بنظر طلبات التعويض عنه .

للطن رقم ٣٦٤ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٥٠١ بتاريخ ٣/٥/١٩٦٨

— المحاكم هى المختصة بتقرير الوصف القانونى للعمل الصادر عن السلطات العامة وما إذا كان يعد من أعمال السيادة وحينئذ لا يكون لها أى اختصاص بالنظر فيه . ومحكمة الموضوع تخضع فى تكليفها فى هذا الخصوص لرقابة محكمة النقض .

- يشترط حتى لا تختص المحاكم بنظر الدعاوى المتعلقة بالأضرار الناتجة عن أعمال الحرب المعتبرة من أعمال السيادة أن تكون هذه الأضرار قد وقعت نتيجة مباشرة وحتمية للعمليات الحربية وسيرها .
الطعن رقم ٢٩٣ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٩ صفحة رقم ١١١٦ بتاريخ ١٩٦٨/٦/٥
مضى كان الدلع بعدم إختصاص المحاكم ولايا بنظر الدعوى قد سبق طرحه على محكمة أول درجة وقضت برفضه ولم تستأنفه المطعون عليها وأصبح الحكم نهائيا فى هذا الصدد ، فلا يجوز التمسك به من جديد أمام محكمة النقض لأن قوة الأمر المقضى - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - تعلو على اعتبارات النظام العام .

الطعن رقم ٢ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٥٢٩ بتاريخ ١٩٦٩/٦/١٢
تعهد الملتزم فى عقد إمتياز المرافق العامة باستخدام عمال الملتزم السابق بذات الشروط والأجور على أن يعتبر تعيينهم جديدا ، هذا العهد وإن ورد فى عقد الإلتزام إلا أنه ليس من الشروط التى وضعت لأداء خدمة عامة للجمهور بل هو تعاقدا بين جهة الإدارة وإسمها وبين الملتزم الجديد لصالح العمال المذكورين ولجهة الإدارة فى هذا الإشتراط مصلحة أدبية هى إستمرار هؤلاء العمال فى عملهم وإستقرار حقوقهم مع حرص جهة الإدارة على عدم تفشى البطالة . وإذا كان المستفيد فى الإشتراط لصالح الغير يستفيد حقا شخصا مباشرا بمقتضى العقد يستطيع أن يطالب المعهد بوفائه وكانت هذه العلاقة العقدية من علاقات القانون الخاص لقيامها بين المستفيد والمعهد فإن مؤدى ذلك أن جهة القضاء العادى تكون هى المختصة بنظر النزاع بينهما

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٤٨٦ بتاريخ ١٩٦٩/٣/٢٧
تقضى المادة السادسة عشرة من القانون رقم ٥٧٧ سنة ١٩٥٤ بأن تكون لصاحب الشأن فى العقار الحق فى تعويض مقابل عدم إنشاعه به من تاريخ الإستيلاء القعلى لحين دفع التعويض المستحق عن نزاع ملكيته ولم تشترط لإستحقاق هذا التعويض أن يكون طالبه منتظما فعلا بالعقار المنزوعة ملكيته وقت نزاع الملكية . وتقدير هذا التعويض هو من المسائل الموضوعية التى تستقل بها محكمة الموضوع ولها أن تقدر التعويض الجابر للضرر على الوجه الذى تراه .

الطعن رقم ١٨٢ لسنة ٣٥ مكتب فنى ٢٠ صفحة رقم ٤٦٣ بتاريخ ١٩٦٩/٣/٢٠
طائفة الروم الكاثوليك هى من الطوائف التى كان معترفا لمجلسها الملى - فى عهد السيادة العثمانية على مصر - بولاية القضاء فى المنازعات الخاصة بالأحوال الشخصية التى تقوم بين أبناء هذه الطائفة . وقد نص القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٥ فى مادته الأولى على إستمرار السلطات القضائية الإستثنائية المعترف بها حتى الآن فى الديار المصرية إلى حين الإقرار على أمر بالتمتع بما كان لها من الحقوق عند زوال السيادة العثمانية وأن يكون لهذه السلطات القضائية والهيئات التى بواسطتها تمارس تلك السلطات

أعمالها بصفة مؤقتة - جميع الإختصاصات والحقوق التي كانت تستعملها لغاية الآن من المعاهدات والقرارات والبراءات العثمانية . ومن ثم فإن المجلس الملئ لطائفة الروم الكاثوليك أصبح معتمدا ويستمد ولاية القضاء في مسائل الأحوال الشخصية لهذه الطائفة من القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٥ ، حالة أن المحاكم الشرعية إنما تختص بالفصل في منازعات الأحوال الشخصية بين غير المسلمين إذا اختلف الطرفان مذهباً أما إذا اختلفا في المذهب في تكون لها ولاية الفصل في هذه المنازعات وإنما يختص بها المجلس الملئ لهذه الطائفة وهو أختصاص ولائى متعلق بالنظام العام .

الطعن رقم ٢١٨ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٦٠٧ بتاريخ ١٩٢٩/٤/١٥

إختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى محدد بما نص عليه القانون ، وإذ نصت المادة التاسعة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم مجلس الدولة على أن طلبات التوضيح التي يختص بنظرها مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى عن القرارات الإدارية هي تلك التي ترفع بصفة أصلية أو تبعية عن هذه القرارات التي تسبب أضرارا للغير متى كانت معيبة بسبب من العيوب المنصوص عليها في المادة الثانية وهي عيب الإختصاص أو وجود عيب في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو الخطأ في تطبيقها وتأويلها أو إساءة إستعمال السلطة . فإذا كانت الدعوى قد رفعت من الطاعين على المطعون عليه تنفيذاً لقرار المصادرة الصادر من اللجنة الجمركية للرجوع عليه بقيمة البضائع المهربة المحكوم بمصادرتها لتعذر تسليمها بسبب عدم وجودها ولم يتع المطعون عليه على القرار المذكور عينا من العيوب المنصوص عليها في المادة الثانية سالفة البيان ، وكان ما تقضى به اللجان الجمركية في مواد التهريب من المصادرة هو وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - من قبيل التوضيحات المدنية التي يجوز الإدعاء المدني بشأنها من مصلحة الجمارك أمام جهة القضاء العادى فإن مؤدى ذلك هو إختصاص هذا القضاء بنظر الدعوى .

الطعن رقم ٣١٩ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٢٠٠ بتاريخ ١٩٢٩/١١/١١

لما كانت القواعد التي رسمتها القوانين ٢٥ لسنة ١٩٥٣ و ٣٨٨ لسنة ١٩٥٦ و ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قواعد آمرة والإختصاص الوارد فيها متعلق بالنظام العام ولا تجوز مخالفته ، وكان تخويل الإختصاص للمحاكم بنظر الطعون في القرارات الصادرة من لجان التقدير وهي قرارات إدارية يعتبر - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - إستثناء من الأصل الذى يقضى بإختصاص مجلس الدولة بنظر الطعون في القرارات الإدارية فإنه يجب ألا يتجاوز هذا الإستثناء الحدود المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٣ وجعل ولاية المحكمة الابتدائية في هذا الخصوص مقصورة على النظر فيما يرفع إليها من طعون في القرارات التي تصدرها لجان التقدير المبينة في المادة ٤٧ من المرسوم بقانون

٩٥ لسنة ١٩٤٥ فلا يخص بنظر الدعاوى التي ترفع إليها بطلب تقدير هذا التعويض ابتداء وقبل أن تصدر اللجنة المختصة قرارها فيه .

الطعن رقم ٤٢٨ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ١٢٧٦ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٦٩
لما كانت المادة الخامسة من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٦٢ بإنشاء لجان الفصل فى المنازعات الزراعية قبل إلغائه بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ - بعد أن قضت بعدم قابلية القرار الذى تصدره اللجنة للطعن فيه قد نصت على أن ذلك " لا يحول دون طرح النزاع أمام الجهات القضائية المختصة ولا يجوز للوى الشأن الإلتجاء إلى الجهات القضائية قبل طرح النزاع على اللجنة وصدر قرارها فيه " بما مؤده أن على المحكمة أن تقضى بعدم قبول الدعوى التي ترفع إليها ابتداء ولا يعتبر الإلتجاء إلى المحكمة بعد صدور قرار اللجنة فى واقع الأمر بمثابة تظلم أو طعن فيه وإنما هو إدلاء بطلب يرفع إلى المحكمة للمرة الأولى .

الطعن رقم ١٦٦ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١١٠١ بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٧٠
إذا كان بين من الرجوع إلى الأوراق أن كلا من المطعون عليهم "العاملين ببنك الأسكندرية" قد أقام دعواه ضد الطاعن "بنك الأسكندرية" بطلب إلزامه بمبلغ معين مقابل بدل التوقيع عنه مع استمرار صرف أجره مضافاً إليه هذا البدل ، وجرى النزاع بين الطرفين حول استحقاق كل منهم لهذا البدل أو عدم استحقاقه له ، وهو على هذا الوضع نزاع فردى قوامه حق ذاتى لكل من المطعون عليهم ولا يتصل بحق الجماعة ولا يتأثر به مركزها ، فإن الدعوى به مما تختص المحاكم بالنظر فيه .

الطعن رقم ٥٢٢ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ٢٩٥ بتاريخ ٢٤/٢/١٩٧٠
مقتضى نص المادة ١٤ من القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزاع ملكية العقارات للمنفعة العامة أن المشرع رسم إجراءات خاصة الطعن على قرارات لجان المعارضات التي تصدرها فى شأن تعويضات نزاع الملكية للمنفعة العامة وحدد ولاية المحكمة الابتدائية فيجعلها مقصورة على النظر فى هذه الطعون تأسيساً على أنها ليست هيئة مختصة بتقدير التعويض ابتداء ، وإنما هى هيئة تنظر فى طعن فى قرار أصدرته إحدى اللجان المشار إليها . وإذ رتب المشرع على ذلك اعتبار الحكم الذى تصدره المحكمة الابتدائية بتقدير التعويض حكماً إنتهائياً ، فإن مؤدى ذلك فى نطاق هذا الذى رسمه المشرع وحدد مده ورتبه عليه ، أن يكون الحكم الذى تصدره المحكمة الابتدائية فى الطعن فى قرار اللجنة المطروح عليها غير قابل للإستئناف .

الطعن رقم ١٣٨ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢١ صفحة رقم ١٠٠٨ بتاريخ ٩/٦/١٩٧٠
مفاد نص المادة ١٣ مكرراً من قانون الإصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المضافة بالقانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٥٣ والمعدلة بالقانونين ٢٢٥ لسنة ١٩٥٣ و ٢٤٥ لسنة ١٩٥٥ أنه لا يكون لمن

يدعى أن تعرضا وقع عليه من جراء تنفيذ أمر الاستيلاء أن يلجأ إلى جهة القضاء العادى أو الإدارى لوقف تنفيذ هذه القرار ، وله أن يلجأ إلى اللجنة القضائية المنصوص عليها فى المادة ١٣ مكررا مسالفة البيان للفصل فى طلب ملكية العقار أن كان لذلك وجه . لما كان ذلك وكانت دعوى المطعون عليهم تهدف إلى منع تنفيذ وزارة الإصلاح الزراعى ، فإن الدعوى بمنع العرض - تخرج قطعا من ولاية المحاكم ، ولا تكون من دعاوى الحيازة التى يخص بنظرها القاضى الجزئى طبقا للمادة ٤٧/١ من قانون المرافعات السابق .

الطعن رقم ٤٢ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٩٩٦ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٨
مؤدى نص المادة الرابعة من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٦١ بأمم بعض الشركات والمنشآت والمادتين الأولى والثانية من قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ بإصدار لائحة نظام العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة - الذى يحكم واقعة الدعوى وقبل إعاله بالقرار الجمهورى رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ - أن العاملين فى الشركات والمنشآت المؤممة يعبرون كما كانوا قبل التأميم فى مركز تعاقدى من مراكز القانون الخاص وعلاقتهم بالشركات التى يعملون بها هى علاقة تعاقدية - لا بتظيمية - تخضع لأحكام قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية ولأحكام لائحة العاملين بالشركات التابعة للمؤسسات العامة باعتبارها جزءا متصفا لعقد العمل ، مما مقتضاه أن تكون جهة القضاء العادى هى المختصة بنظر الدعوى التى يرفعها العاملون بهذه الشركات للمطالبة بحقوقهم طبقا لهذه القوانين .

الطعن رقم ٣١١ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ١٩٥ بتاريخ ١٩٧١/٢/١٦
إذ كان الثابت أن قرار الهدم المطروح هو مما ينطبق عليه نص المادة السابعة من القانون رقم ٦٠٥ لسنة ١٩٥٤ معدلة بالقانون رقم ٢٨٩ لسنة ١٩٥٦ ، وأن اللجنة المشكلة طبقا لتلك المادة قد استبانت بعد إجراء المعاينة خطورة حالة المبنى التى تهدد بالإنهيار العاجل وأنها لذلك السبب أيدت قرار الهدم الصادر من مهندس التنظيم الذى سبق للجنة المشكلة وفق المادة الثانية من ذات القانون أن وافقت عليه وكان إتباع الإجراءات على هذا النحو طبقا للأوضاع التى رسمها القانون لا يقيم إختصاصا للقضاء العادى وبالتالى للقضاء المستعجل بنظر المنازعات التى تور فى شأن قرار الهدم الذى أصدرته اللجنة المشار إليها فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وقضى برفض الدفع بعدم الإختصاص الولائى يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ٤٦١ لسنة ٣٦ مكتب قنى ٢٢ صفحة رقم ٤٧٣ بتاريخ ١٩٧١/٤/٤
المبادئ العامة تعبر طبقا لنص المادة ٧٨ من القانون المدنى من أملاك الدولة العامة، وتصرف الإدارة

فيها وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يكون إلا على سبيل الترخيص وهو مؤقت يسمح للسلطة المرخصة دوماً ولدواعي المصلحة العامة الحق في إلغائه أو الرجوع فيه ولو قبل حلول أجله ، وكل أولئك من الأعمال الإدارية التي يحكمها القانون العام ولا ولاية للمحاكم في شأنها ، ولا تخضع للقانون الخاص .

الطعن رقم ٧ لسنة ٣٧ مكتب قني ٢٢ صفحة رقم ٧٧٣ بتاريخ ١٧/٦/١٩٧١

مؤدى نصوص المواد ٨ و ٩ و ١٠ من القانون رقم ٥٣٩ لسنة ١٩٥٥ بالتدابير التي تتخذ لمقاومة الآفات والأمراض الضارة بالنباتات ، أن المشروع لم يخرج على القواعد العامة إلا بالنسبة للتعويض عن تقليم النباتات أو إعدامها المتصوص عليها في المادة التاسعة من القانون سالف الذكر فأوجب في المادة العاشرة تقديره بواسطة لجنة تشكيل بقرار من وزير الزراعة ، وأجاز إستئناف قرار اللجنة إلى المحكمة الجزائية التي تقع النباتات المقلعة أو المعدمة في دائرة إختصاصها على أن يكون حكمها نهائياً وغير قابل لأى طعن . وإذا كانت حالة التعويض عن التلف الحاصل لأشجار من إجراء عملية التدخين مختلفة عن حالة التعويض عن تقليم النباتات أو إعدامها ، ولم يضع المشروع نظاماً خاصاً بتقدير التعويض عنها فإنها تظل خاضعة للقواعد العامة التي تجعل الإختصاص بتقدير التعويض فيها مقفوداً للمحاكم . ولا يغير من هذا النظر ما تقول به الوزارة الطاعنة أن الفقرة الثانية من المادة الثامنة أباحت لمالكي النباتات عند علاجها بالمواد الكيماوية ، الشكوى من هذا الملاج للهيئة التي تصدر بتشكيلها قرار من وزير الزراعة وأن ذلك القرار قد صدر محدداً لتلك الهيئة ، ونص على أن قرارها يكون نهائياً ، ذلك أن إباحة الشكوى من العلاج لا يعنى منع المحاكم من نظر دعاوى التعويض عن الأضرار الناتجة من الخطأ في ذلك العلاج ، إذ لا منع إلا بنص ، وإنما يعنى تنظيم إجراءات صرف التعويض إذا رأت الوزارة صرفه ودياً دون مقاضاة .

الطعن رقم ٥٠ لسنة ٣٧ مكتب قني ٢٢ صفحة رقم ٩٠٠ بتاريخ ١٦/١١/١٩٧١

تقضى المادة العاشرة من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بإختصاص جهة القضاء الإدارى بالمنازعات المتعلقة بالعقود الإدارية ، سواء أكانت المنازعات موضوعية أو من المسائل المستعجلة . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون حين قضى بإختصاصه بنظر النزاع وبعدم الإعتداد بالحجز الإدارى على أساس أن سنده لا يعتبر عقداً إدارياً ، ولا يجوز توقيع الحجز بمقتضاه ، وأن إجراء الحجز مشوب ببطلان جوهري يخرج به عن كونه حجزاً إدارياً ويعتبر عملاً مادياً . وكانت المادة الثانية من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تجيز الطعن بالنقض فى أحكامه الابتدائية - بهيئة إستئنافية - فيما لو خالفت قواعد الإختصاص الولائى ، فإن الطعن بالنقض فى الحكم المطعون فيه يكون جائزاً .

الطعن رقم ٢٠٢ لسنة ٣٧ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٤٠٧ بتاريخ ١٤/٣/١٩٧٢

إذا كانت المادة العاشرة من القانون رقم ١٦٥ سنة ١٩٥٥ في شأن تنظيم مجلس الدولة تقضى بأن يفصل مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى دون غيره في المنازعات الخاصة بقعود الإلتزام والأشغال العامة والتوريد أو أى عقد إدارى آخر ، فإن الإختصاص ينظر دعوى تعويض مقامة على جهة الإدارة من متعاقد معها لمنعها إياه من إستخراج ونقل رمال مصرح له بها ، مقابل مبلغ من المال - والمرفوعة في ظل هذا القانون يكون مقعوداً لجهة القضاء الإدارى ، دون جهة القضاء العادى .

الطعن رقم ٣٦٧ لسنة ٣٧ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ١١٥٨ بتاريخ ٢٢/٦/١٩٧٢

مسألة الإختصاص الولائى والتنوعى تعتبر قائمة فى الخصومة ومطروحة دائماً على المحكمة وعليها أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم إختصاصها طبقاً لما تقضى به المادة ١٣٤ من قانون المرافعات السابق ويعبر الحكم الصادر فى الموضوع مشتملاً على قضاء ضمنى بإختصاص المحكمة بنظر الموضوع ولا يرد على الدفع بعدم الإختصاص الولائى أو التنوعى القبول أو التنازل لتعلقه بالنظام العام وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد حكم محكمة أول درجة فيما قضى به فى موضوع النزاع فإنه يكون قد قضى ضمناً بإختصاصه ومن لم يكون الدفع بعدم الإختصاص الولائى منصفاً على الحكم الإستئنافى المعلوم فيه .

الطعن رقم ١٠ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ١٤٣٥ بتاريخ ٢٠/١٢/١٩٧٢

إذا كان ما شرطه الواقف لا يعتبر تغييراً فى مصرف الواقف الخيرى ، تختص به لجنة شئون الأوقاف طبقاً لنص المادة الثالثة من القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ ، بل يعتبر تفسيراً لشرط الواقف مما تختص به المحاكم وإذا إنتهى الحكم المطعون فيه فى تفسير شرط الواقف تفسيراً يؤدي إليه مجموع عبارته ، ولا مخالفة فيه لغرض الواقف ، فإن النعى عليه يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٤٤٠ لسنة ٣٧ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ١٣٥ بتاريخ ١/٢/١٩٧٣

حتى كانت العلاقة التى تربط المطعون عليه الأول بمورث الطاعنين والمطعون عليه الثانى هى علاقة تعاقدية أساسها عقد الشركة المبرم بينهم ، والذى لم تكن الإدارة طرفاً فيه ، فإنه يكون للقضاء العادى ولاية الفصل فيما ينشأ عن هذا العقد من نزاع بشأن ما إشتمل عليه من حقوق وإلتزامات ، وما يفرع عن هذا النزاع من طلب فرض الحراسة القضائية على المدرسة موضوع العقد ، إلا إذا كان من شأن هذه الحراسة وقف تنفيذ أمر إدارى صدر من جهة إدارية مختصة بإصداره فإن هذه الولاية تعلم ويصبح القضاء الإدارى هو وحده الذى له ولاية الفصل فيها .

الطعن رقم ٥١٢ لسنة ٣٧ مكتب فني ٢٤ صفحة رقم ٤٣٥ بتاريخ ١٥/٣/١٩٧٣

- إذ نص المشرع فى المادة الأولى من القانون رقم ٥٦٤ لسنة ١٩٥٥ على أن " لا تسرى أحكام

القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين على المساكن الملحقة بالمرافق والمنشآت الحكومية المخصصة لسكنى موظفي وعمل هذه المرافق " ونص في المادة الثالثة على أنه " يجوز إخراج المتنع من المسكن بالطريق الإداري ولو كان شغله سابقاً على العمل بهذا القانون ، وذلك إذا زال الفرض الذي من أجله أعطى المسكن . فقد دل على أن المساكن التي تلحق بالمرافق والمنشآت الحكومية ، والتي تخصصها جهة الإدارة لسكنى موظفيها وعمالها إنما يكون شغلهم لها على سبيل الترخيص ، وهو وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يبيح للسلطة المرخصة دوماً ولدواعي المصلحة العامة الحق في إلغائه والرجوع فيه ، ولو قبل حلول أجله ، وكل أولئك من الأعمال الإدارية التي يحكمها القانون العام ولا ولاية للمحاكم في شأنها ، ولا تخضع للقانون الخاص .

- إذ كان الواقع في الدعوى أن المطعون عليه بوصفه مديراً للجمعية الزراعية بمدينة مطروح شغل مسكناً مملوكاً للحكومة ، وخصصته جهة الإدارة لسكنى الموظفين والعمال الذين يعملون بالمدينة ، ثم أصدر رئيس مجلس المدينة قراراً إدارياً بإنهاء هذا الترخيص وإخلاء المسكن ، وأقام المطعون عليه بعد إخراجه من المسكن الدعوى بطلب تمكينه منه ورد حيازته إليه ، وكان العرض المستند إلى أمر إداري إقتضته مصلحة عامة لا يصلح أساساً لرفع دعوى حيازة لمنع هذا العرض ، وذلك لما يترتب حتماً على الحكم في هذه الدعوى لمصلحة رافعها من تعطيل هذا الأمر ووقف تنفيذه ، وهو ما يمتنع على المحاكم بنص المادة ١٦ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ ، ولا يكون للحائز في هذه الحالة من سبيل لدفع هذا العرض سوى الإلتجاء إلى القضاء الإداري لوقف تنفيذ الأمر أو إلغائه . وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون في مسألة إختصاص تتعلق بولاية المحاكم ، وهو ما يجبر الطعن في هذا الحكم بطريق النقض رغم صدوره من المحكمة الابتدائية بهيئة إستئنافية .

الطعن رقم ١٦٥ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٧١٣ بتاريخ ١٩٧٤/٤/٢٠
إذ كان منشور الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة المؤرخ ٦ سبتمبر سنة ١٩٦٥ الذي رتب عليه الحكم قضاءه لا يعدو أن يكون مجرد تعليمات إدارية ليست لها منزلة التشريع ولا يمكن أن تعدل من قواعد اختصاص جهات القضاء لأن هذا التعديل لا يجوز إجراؤه إلا بقانون ، فإن الاختصاص بنظر هذا النزاع يظل معقوداً لجهة القضاء العادي - لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقضى بعدم إختصاص المحكمة ولاتياً بنظر الدعوى إستناداً إلى أن الإختصاص بنظر التظلم من قرارات

التسوية والتقييم معقود للجان التي أنشأها ذلك المنشور وحلها ويخرج عن ولاية القضاء العادى ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

قطعن رقم ٢٠١ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٢٨٥ بتاريخ ١٩٧٤/٢/٥
لا يسوغ لمدير إدارة الأموال التى آلت إلى الدولة أن يضيف إلى تلك الأموال مالاً لم يكن خاضعاً للحراسة أصلاً أو مالاً كان قد قضى نهائياً باستيعاده من الخضوع لها - إذ يلتزم باحترام الأحكام التى حددت نطاق الحراسة وتكون هذه الأحكام حجة عليه بوصفه ممثلاً - قانوناً - للسلطة العامة التى آلت إليها الأموال وهى ذات السلطة التى كانت قد عينت الحارس العام وناطت به المحافظة على تلك الأموال تحقيقاً للمصلحة العامة التى إقتضت لمرض الحراسة . وإذا كان ذلك فإن قرار لجنة تحقيق الديون الصادر بعد رفع الحراسة وأثناء نظر الإستئناف المرفوع عن الحكم الصادر فى موضوع الدعوى بإضافة مبلغ الأتعاب المطالب به إلى الأصول التى آلت إلى الدولة بحكم القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ يكون قد إلتطع مالاً لم يكن خاضعاً للحراسة ، فهو قرار يتطوى على مخالفة من جانب اللجنة التى أصدرته للحكم القضائى النهائى الذى كان قد قضى من قبل بعدم خضوع هذه الأتعاب لتدابير الحراسة مما يجعله إعتداء من جانب جهة إدارية على ولاية السلطة القضائية وإهداراً لحجة حكم من أحكامها ومن ثم غصباً للسلطة ينحدر إلى مسعى الفعل المادى المعدوم الأثر قانوناً ، وبذلك يغلو مجرد عقبة مادية فى سبيل إستفادة ذوى الشأن من مراكزهم القانونية المشروعة وهو ما يخرجهم من عداد القرارات الإدارية ويجرده من الحصانة المقررة لها ويخضعه لإختصاص المحاكم صاحبة الولاية العامة بنظر كافة المنازعات إلا ما إستثنى بنص خاص ومن ثم لا يدخل الطعن عليه فى إختصاص القضاء الإدارى .

قطعن رقم ٤٦٨ لسنة ٣٨ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٤١٠ بتاريخ ١٩٧٤/٢/٢١
مفاد نص الفقرتين الأولى والثانية من المادة الخامسة من القانون رقم ٩ لسنة ١٩٤٩ الخاص بمجلس الدولة - الذى رفعت الدعوى فى ظله - أن المنازعات الخاصة بعقود الإلتزام والأشغال العامة وعقود التوريد الإدارية التى تنشأ بين الحكومة والطرف الآخر فى العقد - كان يختص بنظرها القضاء العادى والقضاء الإدارى على السواء وأن إقامتها أمام إحدى هاتين الجهتين يترتب عليه عدم جواز رفعها أمام الجهة الأخرى ولما صدر قانون مجلس الدولة رقم ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ نص فى المادة العاشرة منه على أن " يفصل مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى دون غيره فى المنازعات الخاصة بعقود الإلتزام والأشغال العامة والتوريد أو بأى عقد إدارى آخر " وفى المادة ٧٣ من الباب الخامس الخاص بالأحكام الوقتية على أن جميع الدعاوى المنظورة الآن أمام جهات قضائية أخرى ، والتى أصبحت بمقتضى هذا القانون

من إختصاص مجلس الدولة تظل أمام تلك الجهات حتى يتم الفصل فيها نهائياً ، كما أن القرار بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن تنظيم مجلس الدولة إستبقى فى المادة العاشرة منه الإختصاص السابق ونص فى المادة الثانية من قانون الإصدار على نفس الحكم الذى كان وارداً فى المادة ٧٣ آفة الذكر . وإذ كانت الدعوى - الصادر فيها الحكم المطعون فيه - قد رفعت بطلب التعويض عن إخلال المظنون عليه بالتراماته المترتبة على عقد المساواة المبرم بينه وبين الوزارة الطاعنة ، وكان هذا الحكم قد قضى بعدم الإختصاص بنظرها ، فإنه يكون قد خالف القانون .

الطنين رقم ١٠٩ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٦٤٣ بتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٢

البين من عبارة الفقرة الثانية من المادة ٩١ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ وما نصت عليه من أنه " يختص مجلس الدولة دون غيره بإبداء الرأى مسبباً فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا النظام عن طريق إدارة الفتوى والتشريع المختصة " أن الشارع إنما أراد بهذا النص مجرد طلب الرأى فى المسائل المتعلقة بتطبيق أحكام النظام دون أن تكون الجهة الطالبة ملزمة باتباعه

الطنين رقم ١١ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٣٨٩ بتاريخ ١٩٧٥/٢/١٥

متى كانت المادة ٦٠ من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر بقرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقرار رقم ٨٠٢ لسنة ١٩٦٧ قد تضمنت أحكاماً خاصة بالجزاءات التأديبية والجهة المختصة بتوقيعها وبنظر التظلم منها ، كما نصت على عدم قبول الطعن أمام أية جهة قضائية فى القرارات الصادرة فى التظلم من بعض هذه الجزاءات ، وكانت بذلك قد عدلت إختصاص جهات القضاء الأمر الذى لا يجوز إجراؤه بغير القانون . إذ لا يصح لسلطة أدنى فى مدارج التشريع أن تلغى أو تعدل قاعدة أساسية وضعتها سلطة أعلى ، فإن الحكم المطعون فيه إذ إستند فى قضائه بعدم الإختصاص الولائى - بنظر إلغاء قرارات الجزاءات بالخصم من مرتب الطاعن بما لا يجاوز خمسة عشر يوماً إلى المادة ٦٠ من قرار رئيس الجمهورية المشار إليها يكون قد خالف القانون .

الطنين رقم ١٢٤ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٩٦٣ بتاريخ ١٩٧٥/٥/١٢

- إذا كان مبنى الطعن هو دفع بعدم ولاية جهة القضاء العادى بنظر النزاع ، وكان هذا الدفع لا يقوم على أى عنصر واقعى ، فإنه يكون خالص الصلت بالنيظام العام وتجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض - مؤدى نص المادتين ٦ ، ٧٧ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ فى شأن الرأى والصرف أن إختصاص اللجنة المذكورة - بالمادة ٧٧ - بنظر طلبات التعويض لا يقتصر على تعويض الضرر الناشئ عن مجرد إلقاء الأتربة المخلفة عن تطهير الترع والمصارف العمومية وإنما يشمل أيضاً تعويض الضرر الناتج عن

تعطيل الإنتفاع بسبب إلقاء الأثرية طالت مدته أو قصرت لأن كل إلقاء للأثرية يتضمن تعطيل الإنتفاع فترة من الوقت لم يحدد القانون مداها فيحمل على إطلاقه وينطبق على تعطيل الإنتفاع أيا كانت مدته . وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وفصل في النزاع - حول التعويض عن الحرمان من الإنتفاع بالأطيان نتيجة عدم إزالة الأثرية المخلفة عن تطهير المصرف العمومي الذي يخرقها إحدى عشر سنة تالية لمدة أخرى قضى فيها بالتعويض - على الرغم من عروجه عن ولاية القضاء العادي وإختصاص اللجنة المنصوص عليها في المادة ٧٧ من القانون المذكور به ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

الطعن رقم ٤٢٢ لسنة ٣٩ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٦٦١ بتاريخ ١٩٧٥/٣/٢٤

الجزاءات المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١٤ من القانون ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ وهى رسم النظر وضعف رسم الأشغال هى عقوبات مالية تطوى على عنصر التعويض ولا يجوز الحكم بها إلا من محكمة جنائية أما الإزالة - فى حكم هذا القانون - فهى من قبيل الجزاءات الجنائية إذ يهدف منها المشرع إلى إزالة أثر الفعل المجرم قانوناً كجزاء على إنتهاك أحكام القانون وتحقيق فيها بذلك الصفة العقابية . ولما كان الحكم المطعون فيه قد إنترم هذا النظر وإنتهى إلى عدم إختصاص المحاكم المدنية بنظر الدعوى بالزام المطعون ضده بالتعويض التقدي عن إشغاله الطريق العام مع إلزامه بالإزالة - فإن النعى عليه بالخطأ فى تطبيق القانون يكون على غير أساس .

الطعن رقم ١٩٢ لسنة ٤٠ مكتب قضي ٢٦ صفحة رقم ٧٠٩ بتاريخ ١٩٧٥/٣/٣١

إذ أقام الحكم المطعون فيه قضاءه بعدم الإختصاص الولائي - بنظر دعوى طرد وتسليم - على سند من التفسير التشريعي الصادر بالقرار رقم ١ لسنة ١٩٦٣ من الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ببيان شروط اعتبار الأرض أرضاً معدة للبناء فى تطبيق جميع أحكام قوانين الإصلاح الزراعي باعتبار أن عين النزاع لم يصدر قرار بتقسيمها طبقاً للقانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المعدة للبناء ولم تجزأ إلى عدة قطع لإقامة مبان عليها قبل العمل بقانون الإصلاح الزراعي ، ورتب على ذلك إعتبارها غير معدة للبناء وتختص بالمنازعات المتعلقة بها لجان الفصل فى المنازعات الزراعية ، فهو من الحكم خطأ فى القانون ذلك بأن القرار التفسيري ١ لسنة ١٩٦٣ قاصراً على تطبيق أحكام قانون الإصلاح الزراعي المتعلقة بتعيين الحد الأقصى للملكية الزراعية لمنع إفلات شيء من أراضيها بإجراء التقسيم بعد صدوره لإسباغ وصف الأراضي المعدة للبناء على الأجزاء الزائدة عن ذلك الحد وهو كتفسير مقصور على القصد من وضعه لا ينسحب إلى غير الحالات التى صدر لمعالجتها ويتمين لزماً بحث حالة كل عين على حدة للعرف على وصفها الصحيح من حيث كونها أرضاً زراعية أو أرضاً معدة للبناء . لما كان ذلك ، وكان

الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر قد خالف القانون وحجبه ذلك عن بحث ما تمسك به الطاعن من أن عين النزاع تقع داخل كردون بندر . . . وأنها مربوطة بعوائد الأملاك وهو دفاع جوهري لما قد يترتب عليه من تغيير في وجه الرأي في الدعوى فإنه يكون معيياً بالقصور

للطنن رقم ٣١١ لسنة ٤٠ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ١٧٤٢ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٣١

– نص الفقرة الثانية من المادة ١٣ من قانون المرافعات والمادة السادسة من القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم إدارة قضايا الحكومة يدل على أن تلك الإدارة إنما تنوب عن الحكومة والمصالح العامة والمجالس المحلية وكذلك عن الهيئات العامة التي تباشر مراقبة الدولة ولها كيان مستقل وشخصية معنوية معتبرة في القانون العام على أساس أن هذه الهيئات كانت في الأصل مصالح حكومية ثم رأت الدولة إدارتها عن طريق هيئات عامة غروجاً بالمواقف التي تتولى تسييرها عن جمود النظم الحكومية فمئنتها شخصية مستقلة لتحقيقاً لغرضها الأساسي وهو أداء خدمة عامة أما شركات القطاع العام التي يكون الغرض الأساسي منها هو ممارسة نشاط تجاري أو صناعي أو زراعي أو مالي وتستقل ميزانياتها وتعد على نمط الميزانيات التجارية وتؤول إليها أرباحها بحسب الأصل وتتحمل بالخسارة فإنها لا تعتبر من الأشخاص العامة ومن ثم لا يسرى عليها حكم الفقرة الثانية من المادة ١٣ من قانون المرافعات ولا حكم المادة السادسة من قانون إدارة قضايا الحكومة رقم ٧٥ لسنة ١٩٦٣ .

– لما كانت المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات تنص على أن يرفع الطعن بالنقض بصيغة تودع قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ويوقعها محام مقبول أمام محكمة النقض فإذا لم يحصل الطعن على هذا الوجه يكون باطلاً وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بطلانه وإذا كانت إدارة قضايا الحكومة لا تملك قانوناً أن تنوب عن الشركة الطاعنة أمام المحاكم فإن توقيع المحامي بها على صحيفة هذا الطعن لا يتحقق به الشرط الذي تطلبته المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات سالفة الذكر ويضحي الطعن باطلاً وتحكم المحكمة من تلقاء نفسها بطلانه ، ولا يسر من هذا النظر صدور قرار من رئيس مجلس إدارة الشركة الطاعنة في ١٩٧٥/١١/٣ بغرض إدارة قضايا الحكومة في مباشرة هذا الطعن بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها التي أجازت إتابة إدارة قضايا الحكومة في مباشرة قضية خاصة بها ، ذلك أن هذا الطعن رفع بتاريخ ١٩٧٠/٤/١٤ قبل العمل بأحكام القانون المشار إليه في ١٩٧٣/٧/٥ ومن ثم فلا تسرى أحكامه عليه .

للطنن رقم ١٩٢ لسنة ٤١ مكتب قني ٢٦ صفحة رقم ١٦٥٩ بتاريخ ١٩٧٥/١٢/٢٣

متى كانت الأشجار التي غرسها المطعون عليه – المستأجر – في الأرض المؤجرة لا تعتبر من الأموال

المصادرة ، فإن الدعوى التى رفعها يطلب التعويض عنها لا تتدرج تحت المنازعات المحددة فى المادة التاسعة من القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ - بشأن أموال أسرة محمد على المصادرة - والتى يختص اللجنة المنصوص عليها فى هذا القانون بالفصل فيها ، وبالتالي فإن جهة القضاء العادى تكون هى المختصة بنظر هذه الدعوى كما أنه لا يكون هناك محل لأن يقدم المطعون عليه بياناً عن هذه الأموال طبقاً للمادة الأولى من القانون المذكور ولا يكون حق المطعون عليه فى التعويض عنها قد سقط طبقاً للمادة الثانية عشرة إستناداً إلى أنه لم يقدم طلباً عنه إلى اللجنة سالفة الذكر فى الميعاد الذى حدده القانون ، أما المادة الخامسة فلا مجال لتطبيقها على الدعوى لأنها تنظم الأحكام الواجب إتباعها بالنسبة للحقوق التى نشأت للغير عن تصرفات صدرت من الأشخاص الذين كانوا يمتلكون الأموال المصادرة .

الطعن رقم ٢٨٠ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ١٠٥٨ بتاريخ ١٩٧٥/٥/٢١

إذ كان القضاء العادى هو صاحب الولاية العامة فى نظر المنازعات المدنية والتجارية فإن أى قيد يضعه المشرع للحد من هذه الولاية - ولا يخالف أحكام الدستور - يعتبر إستثناء وارداً على أصل عام ، ومن ثم يجب عدم التوسع فى تفسيره .

الطعن رقم ٣٤٦ لسنة ٤١ مكتب فنى ٢٦ صفحة رقم ١٣٢٠ بتاريخ ١٩٧٥/٦/٢٦

الأسواق العامة التى تخصصها الدولة أو الأشخاص العامة الأخرى للنفع العام تعتبر من الأموال العامة التى لا يجوز للسلطة الإدارية التصرف فيها إلا على سبيل الترخيص المؤقت وهو بطبيعته غير ملزم للسلطة المرخصة التى لها دائماً لداعى المصلحة العامة الحق فى إلغائه والرجوع فيه قبل حلول أجله ويكون منحه للمتفع مقابل رسم لا أجره ، ولما كان كل أولئك من الأعمال الإدارية التى يحكمها القانون العام ولا تخضع للقانون الخاص أو القيود التى تفرضها قوانين إيجار الأماكن ، وكان الواقع فى الدعوى أن محل التصرف الصادر من محافظة الإسكندرية هو أحد محلات سوق النصر التجارى الذى أقامته المحافظة وعخصته لخدمة مرفق من المرافق العامة فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وقضى بإختصاص المحاكم العادية بنظر الدعوى يكون مخالفاً للقانون بما يوجب نقضه .

الطعن رقم ٢٢ لسنة ٤٠ مكتب فنى ٢٧ صفحة رقم ١٧٠ بتاريخ ١٩٧٦/١/١٠

إذا كان الطاعن عاملاً بإحدى شركات القطاع العام ويخضع فى إجراء التحقيق معه وتأديبه وإنهاء خدمته للأحكام المنصوص عليها فى الفصلين العاشر والثانى عشر من الباب الأول من نظام العاملين بالقطاع العام الصادر به قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ، وكان القرار الجمهورى الصادر بإنهاء خدمة الطاعن وفصله من العمل بغير إتباع الطريق التأديبى المنصوص عليه فى نظام العاملين بالقطاع العام المشار إليه لا يتصل بطبيعته بأعمال السيادة حتى يتمتع على القضاء مناقشته وتقدير سلامته قانوناً فإن

الحكم المطعون فيه إذ اعتبر قرار فصل الطاعن عملاً من أعمال السيادة لا يجوز مسامح الدعوى بشأنه وقضى برفضها على هذا الأساس يكون قد أخطأ التكيف القانوني السليم في خصوصه وأخرجه بغير حق عن رقابة القضاء .

الطعن رقم ٢٥٣ لسنة ٤١ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٩٣١ بتاريخ ١٤/٤/١٩٧٦

- الدلع بعدم الإختصاص الولائي يعتبر دائماً مطروحاً على محكمة الموضوع لتعلقه بالنظام العام ولو لم يدفع به أمامها فلا يسقط الحق في إيدائه والتمسك به حتى ولو تنازل عنه الخصوم ويجوز الدلع به لأول مرة أمام محكمة النقض إذا لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع .

- القائمون بإدارة المجالس المحلية يصيرون - سواء كانوا منتخبين أو معينين - في خدمة أحد الأشخاص الإدارية العامة مادام هذا العمل دائماً ولازماً في مباشرة هذه المجالس لنشاطها ولو كان شغلهم له بصفة مؤقتة ، ولما كان ذلك وكان النزاع يدور بين طرفيه حول إستحقاق أو عدم إستحقاق وكيل مجلس المدينة المنتخب المكافأة وبدل الإنتقال المقررين لرئيس مجلس المدينة المعين أثناء فترة قيامه بعمله أبان غيابه في المدة من ١/٤/١٩٦٤ إلى ٣١/٨/١٩٦٥ وكان مؤدى نص المادة ٣١ من القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٥ بشأن نظام الإدارة المحلية المعدل بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٣ أن إختصاص وكيل المجلس المنتخب قد آل إليه بطريق الإنابة على مقتضى هذا النص التشريعي بما يعتبر معه موظفاً عمومياً في هذا الصدد دون أن ينال من ذلك أنه كان من قبل أن يسند إليه الشارع رئاسة المجلس وكيلًا منتخبا له ، فإن النزاع حول إستحقاقه المكافأة وبدل الإنتقال من عدمه يكون من إختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري دون غيره وهو إختصاص ولائي متعلق بالنظام العام .

الطعن رقم ٩ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ١٣٨ بتاريخ ١/٦/١٩٧٦

إذ يبين من الحكم فيه أن النزاع ثار في الدعوى حول ما إذا كان المطعون عليه - مهندس - يستحق بالي أتمابه المتفق عليها ، ولم يحصل بين الطرفين خلاف حول تفسير أي نص من نصوص العقد أو إقرار المطعون عليه الذي وافق بمقتضاه على أن يتم صرف بالي مستحقاته عند البدء في تنفيذ المشروع وإنما تكرر عليه الشركة - الطاعنة - إستحقاقه لهذه الأتعاب إستناداً إلى أنه لم يقيم بتفصيل كافة إلتزاماته الناشئة عن العقد ، وهي مسألة لا شأن لها بتفسيره وهو الموضوع الذي أقتصرت الطرفان على عرض النزاع الذي يدور بشأنه على التحكيم ، لما كان ذلك فإن الإختصاص يتعقد في الدعوى للقضاء صاحب الولاية العامة بالفصل في المنازعات .

الطعن رقم ٥٣٠ لسنة ٤٢ مكتب فني ٢٧ صفحة رقم ٣٢٣ بتاريخ ٢٨/١/١٩٧٦

إذ كان المشرع قد ربط التخصيص في الغرض المعدلة له العين المؤجرة وبين تحويل المؤجر عرض

الخلاف بينه وبين المستأجر على لجان الفصل في المنازعات الزراعية وكان الواضح من سياق المادة ٣٥ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي المعدل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ أن لجوء المؤجر إلى لجنة الفصل في المنازعات الزراعية لفسخ العقد لا يكون إلا إذا أحل المستأجر بالتزام جوهرى ناشئ عن التصاقد على إيجار أرض معدة لإستغلالها زراعياً ، وكان يظهر ذلك ما تقضى به الفقرة الثانية "أ" من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل في المنازعات الزراعية قبل إلغائه بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ - التى ناطت بهذه اللجان وحدها وبوجه خاص الفصل فى المنازعات الناشئة من تطبيق بعض مواد قانون الإصلاح الزراعى من بينها المادة ٣٥ فإن اللجنة لا تختص دون غيرها إلا فى نطاق الفرض الزراعى الذى تكون الأرض المؤجرة قد أعدت له لا يغير من ذلك ما أورده الفقرة الأولى من المادة الثالثة من القانون رقم ٥٤ من إختصاص اللجان بنظر المنازعات الناشئة عن العلاقة الإيجارية فى الأراضى الزراعية وما فى حكمها من الأراضى البور والصحرأوية والقابلة للزراعة لأن هذه الفقرة لا تشير إلى إختصاص تنفرد به اللجان ، إنما هناك منازعات تشترك فى الإختصاص بنظرها المحاكم العادية ولجان الفصل وللأطراف الخيار فى اللجوء إلى رأيهما وإذ انتهى الحكم إلى هذه النتيجة وقرر أنه لا إختصاص للجان الفصل فى النزاع المعروض - حول إمتداد عقد إيجار أرض لإستخراج أثربة منها لصناعة الطوب - فإنه لا يكون قد أعطى فى تطبيق القانون الطعن رقم ٥٩٧ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٤٧٦ بتاريخ ٢٦/١٠/١٩٧٦

- الإختصاص بنظر الطعون التى ترفع عن القرارات الإدارية النهائية سواء صدرت من الإدارة أو من الجهات الإدارية ذات الإختصاص القضائى ينعقد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لمجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى دون غيره ما يرى المشرع بنص خاص إعطاء القضاء العادى ولاية نظره وذلك عملاً بمفهوم المادتين ٨ و ١١ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الذى صدر فى ظله قرار لجنة الطعون فى مقابل التحسين المطلوب إلغاؤه .

- مفاد نصوص المواد السابعة والثامنة من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن فرض مقابل تحسين على المقاررات التى يطرأ عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة أن القانون ناط باللجنة المنصوص عليها فى المادة الثامنة منه ولاية الفصل فى الطعون التى يرفعها ذوو الشأن عن القرارات الصادرة بفرض مقابل التحسين على عقارتهم وأن قرار هذ اللجنة هو قرار إدارى نهائى صادر من لجنة إدارية ذات إختصاص قضائى ، وإذ لم يرد فى هذا القانون نص خاص يخول القضاء العادى ولاية الفصل فى الطعون التى ترفع عن قرارات اللجنة المذكورة ، وكان القرار المطلوب إلغاؤه قد صدر من اللجنة المختصة بنظر الطعون فى مقابل التحسين ، فإن هذا القرار يكون قد إستكمل فى ظاهره مقومات القرار الإدارى

غير مشوب بعيب بالغ الجسامة وظاهر الوضوح بحيث يجرده من الصفة الإدارية وينحدر به إلى درجة العدم ومن ثم فلا تختص المحاكم العادية بالفصل فيما يرفع عنه من دعاوى يطلب إلغاؤه أو وقف تنفيذه أو عدم الاعتماد به وإنما يكون الإختصاص بالفصل فيها منقذ المجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى .

الطعن رقم ٥٩٨ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ١٤٨٤ بتاريخ ١٠/٢٦/١٩٧٦

- الإختصاص بنظر الطعون التى ترفع عن القرارات الإدارية النهائية سواء صدرت من الإدارة أو من الجهات الإدارية ذات الإختصاص القضائى يتعدى - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لمجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى دون غيره ، علما ما يرى المشرع نص خاص إعطاء القضاء العادى ولاية نظره وذلك عملاً بمفهوم المادتين ١١،٨ من قانون مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ الذى صدر فى ظلله قرار لجنة الطعون فى مقابل التحسين المطلوب إلغاؤه .

- مفاد نصوص المواد السادسة والسابعة والثامنة من القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن فرض مقابل تحسين على العقارات التى يطرأ عليها تحسين بسبب أعمال المتفعة العامة ، أن القانون ناط باللجنة المتصوص عليها فى المادة الثامنة منه ولاية الفصل فى الطعون التى يرفعها ذوى الشأن عن القرارات الصادرة بفرض مقابل التحسين على عقاراتهم وأن قرار هذه اللجنة هو قرار إدارى نهائى صادر من لجنة إدارية ذات إختصاص قضائى ، وإذا لم يرد فى هذا القانون نص خاص يخول القضاء العادى ولاية الفصل فى الطعون التى ترفع عن قرارات اللجنة المذكورة ، فإن مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى يكون هو الجهة القضائية المختصة بالفصل فى تلك الطعون .

- أن القرار - الصادر من اللجنة المختصة بنظر الطعون فى مقابل التحسين - المطلوب إلغاؤه وإن تضمن مساساً بحجية حكم قضائى سابق إلا أنه استكمل فى ظاهره مقومات القرار الإدارى غير مشوب بعيب بالغ الجسامة وظاهر الوضوح بحيث يجرده من الصفة الإدارية وينحدر به إلى درجة العدم ، ومن ثم فلا تختص المحاكم بالفصل فيما يرفع عنه من دعاوى يطلب إلغاؤه أو وقف تنفيذه أو عدم الاعتماد بهو إذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بإختصاص القضاء العادى بنظر الدعوى المرفوعة بإلغاء قرار لجنة الطعون فى مقابل التحسين باعتبار أن هذا القرار هو قرار إدارى معدوم ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

الطعن رقم ٥ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ١٦٨١ بتاريخ ١١/١٦/١٩٧٧

مفاد المادة ٣٢ من القانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدلة بالقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ والمادة ٣ من القانون ٥٤ لسنة ١٩٦٦ قبل إلغاؤه بالقانون ٦٧ لسنة ١٩٧٥ أن المشرع قد إختص لجان الفصل فى المنازعات الزراعية وحدها دون جهات القضاء الأخرى بالفصل فى المنازعات الناشئة عن تأجير

الأراضي الزراعية لمن لا يزرعها بنفسه ، وعدم جواز تأجيرها من الباطن أو التنازل عن إيجارها — أو مشاركة الغير فيها ، إلا أن هذا الإختصاص الإفرادى مقصور على المنازعات الناشئة عن العقود القائمة وقت العمل بالمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الإصلاح الزراعى أما عقود التأجير من الباطن التى كانت معقودة قبل صدور هذا القانون وتحولت إلى عقود إيجار أصلية تقوم العلاقة فيها مباشرة بين المالك وبين المستأجر فيبقى الإختصاص بصدها متمحضاً للقضاء المدنى بإعتباره الجهة الأصلية ذات الولاية العامة فى التقاضى ولما كان الواقع فى الدعوى أن الطاعنين لا يمارون فى أن مورثهم كان يؤجر من باطنه الأرض التى كانت مؤجرة إليه من الناطرة السابقة للوقف فى تاريخ سابق على صدور قانون الإصلاح الزراعى ، وكانت العلاقة بهذه المثابة قد أصبحت مباشرة بين المالك وبين المستأجر من الباطن دون المستأجر الأصلى ، فإنه يكون قد انحسرت صفة المستأجر أو الوسيط عن مورث الطاعنين ويكون لا محل للقول بإختصاص إستثنائى للجان فى هذه الحالة .

الطعن رقم ٣٨٠ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٨٣٧ بتاريخ ١٩٧٧/٣/٣٠

لئن كان يتمتع على المحاكم المدنية بنص المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ السارى على واقعة الدعوى — أن تعرض لتفسير الأمر الإدارى أو تأويله وكانت المادة التاسعة من قانون تنظيم مجلس الدولة رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ حوله لمحكمة القضاء الإدارى بالمجلس دون سواها ، إلا أنه لما كان القانون — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لم يعرف القرارات الإدارية ولم يبين الخصائص التى تميزها والتى يهتدى بها فى القول بوالى الشروط اللازمة لها ولحصانتها من تعرض السلطة القضائية العادية لها بتعطيل أو تأويل ، فإن وظيفة المحاكم المدنية أن تعطى هذه القرارات وضعها القانونى على هدى حكمة التشريع ومبدأ الفصل بين السلطات وحماية الأقراض وحقوقهم توصلاً إلى تحديد إختصاصها للفصل فى النزاع المعروض عليها .

الطعن رقم ٤٣٧ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ١٣٨٧ بتاريخ ١٩٧٧/٦/٧

النص فى المادة ١١٠ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ يدل على أن مجلس النقابة الفرعية يختص بتقدير أتعاب المحامى فى حالة عدم الإتيان عليها كتابة ، وبالتالي فلا يعد فى هذا الشأن بوجود إتفاق شفهي على تقدير الأتعاب مما يجوز إثباته بغير الكتابة .

الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٤٣ مكتب فنى ٢٨ صفحة رقم ٦٧٦ بتاريخ ١٩٧٧/٣/١٥

النص فى المادة ١٥ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ فى شأن البرى والصرف المنطبق على واقعة النزاع وتقابلها بالمادة ١٤ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ يدل على أن الشارع وإن أجاز لمفتش البرى أن يصدر قراراً مؤقتاً بتمكين من يثبت إنتفاعه بمسقى أو مصرف خاص من استعمال حقه إذا وقع

إعتداء عليه وكان الشاكي حائزاً للحق المدعى به في السنة السابقة على تقديم الشكوى ، إلا أنه نص على أن للقضاء العادي وحده ولاية الفصل في المنازعات التي تتصل بأصل الحق ، ولما كان الثابت من الإطلاع على الصورة الرسمية لمحاضر أعمال الخبير المنتدب في الدعوى والمقدمة في الطعن أن مهندس الري قرر أن المسقا موضوع النزاع هي مسقا خاصة ، وكان النزاع في الدعوى يدور حول ما يدعيه المطعون عليهما من أن الطاعن نقل هذه المسقا من مكانها وباتساع أقل مما أعاقهما عن الإنشاع بها لرى أرضهما وطالبا إعادته الحالة إلى ما كانت عليه وهو نزاع يتعلق بأصل الحق وتختص المحاكم بنظره طبقاً لنص المادة الخامسة عشرة مאלفة الذكر ، وإذ إنتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة الصحيحة ، فإنه لا يطله عطلوه في الإستناد الى حكم المادة التاسعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ ، ويكون النعي عليه غير سليم .

للطعن رقم ٦١٨ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٢٨ صفحة رقم ٩٩٥ بتاريخ ١٩/٤/١٩٧٧

إذ يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه قضى برفض الدلع بعدم إختصاص المحاكم ولائياً بنظر الدعوى إستناداً إلى أن العقد موضوع الدعوى لم يتضمن شروطاً إستثنائية وغير مألوفة في عقود القانون الخاص وتكشف عن نية الإدارة في أختيار وسائل القانون العام ، وهو ما يفقد ركناً جوهرياً من أركانه كعقد إداري ويخرجه بالتالي عن دائره العقود الإدارية ، ولما كان الطاعنان وزير الصناعة - وآخر - لم يقدما لمحكمة الإستئناف العقد موضوع الدعوى للدليل على صحة دفاعهما من أن هذا العقد هو عقد إداري وقدموا ورقة معنونة بأنها " الشروط الخاصة بعملية حفر فسادق وفرد ورسي كابلات ضغط " وهي التي قدمها بملف الطعن ولا محل للتسويل على هذه الورقة لأنه غير موقع عليها من المطعون عليه المفاول - ولا تغني عن تقديم العقد ذاته ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى وصف العلاقة القائمة بين الطرفين بأنها علاقة تعاقدية يحكمها القانون الخاص وتختص بنظرها جهة القضاء العادي فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

للطعن رقم ٥٤٥ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٢٩ صفحة رقم ١١٠١ بتاريخ ٢٥/٤/١٩٧٨

من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المحاكم هي المختصة بتقرير الوصف القانوني للعمل الصادر عن السلطات العامة وما إذا كان يعد من أعمال السيادة وحينئذ لا يكون لها أى إختصاص بالنظر فيه وأن محكمة الموضوع تخضع في تكليفها في هذا الخصوص لرقابة محكمة النقض ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد خلص صحيحاً إلى أن الإتحاد الإشتراكي العربي ليس سلطة عامة من سلطات الدولة فإن القرار المطعون فيه لا يكون بذلك عملاً من أعمال السيادة .

الطعن رقم ٥٥٤ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٣١٥ بتاريخ ١٩٧٨/٥/٢٤

مفاد ما تقضى به المادتان ٤١ ، ٤٢ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ بشأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين والمعمول به إعتباراً من ١٩٨٦/٨/١٨ من جعل الطعن فى قرارات لجان تقدير القيمة الإيجارية من إختصاص المحاكم الابتدائية الكائن فى دائرتها المقار يقتصر على القرارات التى تصدر بعد بدء العمل بالقانون سالف الذكر ، أو تلك التى صدرت من هذه اللجان ولم تصبح نهائية بعد حتى ذلك التاريخ فلا يستطيل نطاقها إلى قرارات اللجان التى عرضت بالفعل على مجالس المراجعة أو فصل فيها أو صارت نهائية قبل بدء العمل به ، فهذه وتلك يختص القضاء الإدارى بمجلس الدولة بنظر الطعون فيها باعتبارها قرارات صادرة من جهات إدارية ذات إختصاص قضائى وفقاً للمادة ١١ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ بشأن مجلس الدولة والمقابلة للمادة ٨/١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، لما كان ذلك وكان قرار مجلس المراجعة قد صدر فى ١٩٦٩/١/١٥ أى فى تاريخ سابق على سريان القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وكان الطعن على قرار لجنة التقدير أو قرار مجلس المراجعة يتم باتخاذ إجراءات شكلية وتحكمها مواعيد خاصة فإنه لا على الحكم إذا هو لم يمرض لما أثاره الطاعن تقيماً على قرار مجلس المراجعة أباً كان وجه الرأى فيه .

للطعن رقم ٨٨٨ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٢٩ صفحة رقم ١٢٥٤ بتاريخ ١٩٧٨/٥/١٥

الدفع بعدم إختصاص المحاكم ولائياً بنظر دعاوى التعويض الناشئة عن الإستيلاء على سيارة المظعون ضده بالتطبيق لأحكام قانون الضريبة العامة رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٠ الذى تمسكت به الطاعة وإن كان يعتبر من الأسباب القانونية المتعلقة بالنظام العام إلا أنه يخالطه واقع ومن ثم يشترط للتمسك به أمام محكمة النقض لأول مرة أن يكون تحت نظر محكمة الموضوع عند الحكم فى الدعوى جميع عناصره الواقعية التى تتمكن بها من الإلمام بهذا السبب والحكم فى الدعوى بموجبه ولما كانت الأوراق قد خلّت مما يدل على أن الطاعة طرحت على محكمة الموضوع قراراً بالإستيلاء على سيارة المظعون ضده ، فمن ثم لا يقبل من الطاعة إثارة هذا الدفع أمام هذه المحكمة لأول مرة .

للطعن رقم ٦٣٤ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٠ صفحة رقم ٩٤١ بتاريخ ١٩٧٩/٣/٢٧

إذ كان المشرع ينص فى المادة ١١٠ من قانون المرافعات على أن " على المحكمة إذا قضت بعدم إختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الإختصاص متعلقاً بالولاية ... وتلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها " قد هدف إلى تبسيط الإجراءات فى صدد الأحكام المتعلقة بالإختصاص ولو كان ولائياً ، وإذا كانت المذكرة الإيضاحية لتلك المادة قد أشارت إلى جهتى القضاء الأساسيتين - العادى والإدارى - إلا أن النص سالف الذكر وقد جاء عاماً

مطلقاً ينطبق أيضاً إذا ما كانت الدعوى داخلة في اختصاص هيئة ذات اختصاص قضائي كهيئات التحكيم لتوفر العلة التي يقوم عليها حكم النص . وإذ لم يأخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر ولم يأمر بإحالة طلب الضمان الذي رفعت الهيئة الطاعنة ضد شركة الشرق للتأمين إلى هيئات التحكيم المختصة فإنه يكون - في هذا الخصوص - معيباً بمخالفة القانون .

الطعن رقم ٥٩٨ لسنة ٤٦ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ١٢٧ بتاريخ ١٦/٤/١٩٧٩

- إنه وإن كانت الطاعنة لم يسبق لها التمسك - بأن المنازعة تدخل في الاختصاص الولائي لجهة القضاء العادي - أمام محكمة الموضوع إلا أنه وقد انطوى على منازعة في اختصاص جهة القضاء العادي ولاتياً فإنه يعتبر متعلقاً بالنظام ويجوز التمسك به لأول مرة أمام هذه المحكمة .

- الجمعيات التعاونية تعتبر من الأشخاص الاعتبارية الخاصة وقراراتها لا تصدق أن يكون تعبيراً عن إرادتها الخاصة ، ومن ثم فإن منازعاتها المدنية والتجارية مع عملائها تدرج تحت نطاق اختصاص جهة القضاء العادي ذات الولاية العامة طالما قد خلا قانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة رقم ٣٢ سنة ١٩٦٤ من نص يقيد هذا الأصل العام .

الطعن رقم ٥٠٠ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٨٣٤ بتاريخ ١٧/٣/١٩٧٩

إذ كان الثابت في الأوراق أن المطعون ضده أقام الدعوى أمام المحكمة الإدارية بمجلس الدولة على وزارة الخزانة طالباً الحكم بإلغاء قرار فصله وما يترتب على ذلك من آثار وكان من بين ما أثاره المطعون ضده في تلك الدعوى أن علاقته بالوزارة علاقة عقدية وليست تنظيمية ، فإن مقتضى الفصل في تلك الدعوى أن تبحث المحكمة في حقيقة العلاقة بين الطرفين ثم قضت في أسباب حكمها بحقيقة العلاقة بينهما ، وإذ كان ذلك فإن الحكم المذكور يكون قد حسم النزاع بين الطرفين في خصوص تكييف العلاقة بينهما وقطع بأنها علاقة تنظيمية تختص ولاتياً جهة القضاء الإداري دون جهة القضاء العادي بنظر المنازعات الناشئة عنها ولما كان ذلك لازماً للفصل في تلك الدعوى فإن الحكم السابق وهو حكم نهائي حاز قوة الأمر المقضي شأن الاختصاص الولائي . وتكييف العلاقة بين الطرفين وبمنعها من التنازع في هاتين المسألتين في الدعوى العالية ولو بأدلة قانونية أو واقعية لم يسبق إثارتها في الدعوى الأولى أو أثيرت ولم يحتجها الحكم الصادر فيها ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه وقد إنتهى إلى اختصاص القضاء العادي بنظر الدعوى وقضى فيها تأسيساً على أن المطعون ضده ليس موظفاً عاماً فإنه يكون قد فصل في النزاع على خلاف حكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضي .

الطعن رقم ١٥٣ لسنة ٤٧ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ١٤٤ بتاريخ ١٩٧٩/١٢/٣

إذ كان عقد البيع قد صدر من الحراسة العامة بصفتها نائبة عن المظنون ضدها الأولى فإنه لا يعتبر عقداً إدارياً بل هو عقد من عقود القانون الخاص تختص جهة القضاء العادي بنظر المنازعات المتعلقة به ولا يغير من هذا النظر أن الفصل في الدعوى يقتضي التعرض بالبحث في قرار لجنة تقييم المصنع المباع ومحاضر أعمالها . ذلك أن تشكيل تلك اللجنة لم يتم بالتطبيق لأحكام قوانين التأميم بل شكلت بالاتفاق المتعاقدين لتحديد ثمن المصنع المبيع ، ومن ثم فإن قرارها لا يعتبر قراراً إدارياً بل وسيلة لتحديد ثمن مبيع في عقد بيع خاص ، وإذا إلتزم الحكم المظنون فيه هذا النظر وقضى برفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

الطعن رقم ١١٢٥ لسنة ٤٨ مكتب قضي ٣٠ صفحة رقم ٢٦٣ بتاريخ ١٩٧٩/٥/٧

مسألة الاختصاص الولائي تعبر قائمة في الخصومة ومطروحة دائماً على المحكمة ، وعليها إذا إنتضت ولايتها أن تحكم من تلقاء نفسها بعدم اختصاصها إعمالاً لنص المادة ١٠٩ من قانون المرافعات ويعتبر حكمها الصادر في الموضوع منطقياً على قضاء ضمني بالإختصاص . وإذا فصل الحكم المظنون فيه في موضوع النزاع فإنه يكون قد قضى ضمناً برفض الدفع بعدم الاختصاص الولائي .

الطعن رقم ٩٤٨ لسنة ٤٤ مكتب قضي ٣١ صفحة رقم ٨٥٧ بتاريخ ١٩٨٠/٣/٢٢

لئن كان يجوز للنياية - ولمحكمة النقض من تلقاء نفسها - أن تثير في الطعن ما يتعلق بالنظام العام ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون وارداً على الجزء المظنون عليه من الحكم، وإذا كان الثابت أن صحيفة الطعن تقتصر على ما قضى به الحكم في الموضوع ولم تشمل نياً على ما قضى به في شأن الاختصاص الولائي فإن ما حكم به ضمناً عن هذا الاختصاص هو قضاء قطعي لم يكن محلاً للطعن فحاز قوة الأمر المقضي وهي تسمو على قواعد النظام العام ، ومن ثم فإن ما أثارته النياية من أن القضاء الإداري هو المختص ولائياً بنظر الدعوى يكون غير مقبول .

الطعن رقم ٢٤٩ لسنة ٤٣ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ١٧٨٢ بتاريخ ١٩٨١/٦/١٣

إذ كان دفاع الطرفين في الدعوى لم يتناول المنازعة في إصدار قرار الإستيلاء ولا في صحته أو تفسيره أو تأويله ، وإنما إنصبت على تجرد وضع يد الطاعنة من السند المشروع بعد إنتهاء مدة الإستيلاء ومن ثم فهي منازعة مدنية تختص بنظرها محاكم القضاء المدني وكان اليمين من أوراق الطعن ومدونات الحكم المظنون فيه أن محافظ الغربية أصدر القرار رقم ... بتاريخ ١١-١-١٩٦٨ بالإستيلاء المؤقت لمدة سنة على عقار النزاع مستنداً في ذلك إلى أحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ ، إلا أنه جاوز الثلاث سنوات الحد الأقصى لمدة الإستيلاء المؤقت التي حددها هذا القانون ، ولم يتفق مع أصحاب

العقار على إطالة هذه المدة ، ولم يتخذ إجراءات نزع ملكية العقار ، كما أوجبت ذلك المادة ١٨ من القانون فكون يده على العقار قد أصبحت بغير سند من القانون .

الطعن رقم ٣٨٧ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٢٤٨٥ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٢٩

تصرف السلطة الإدارية فى أملاك الدولة العامة لا يكون إلا على سبيل الترخيص والترخيص بطبيعته مؤقت وغير ملزم للسلطة المرخصة التى لها دائماً لدواعى المصلحة العامة الحق فى إلغائه والرجوع فيه ولو قبل حلول أجله وكل أولئك من الأعمال الإدارية التى يحكمها القانون العام وتخرج عن ولاية المحاكم العادية لتدخل فى إختصاص جهة القضاء الإدارى طبقاً لقانون مجلس الدولة .

الطعن رقم ٨٩٠ لسنة ٤٣ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١٠٤٨ بتاريخ ١٩٨١/٤/٥

مفاد نصوص المواد الثانية والثالثة والرابعة من القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الأمن والنظام والتأديب فى السفن أن المشرع وقد عين فى المادتين الثانية والثالثة من هذا القانون أنواعاً من الجرائم التى تقع بالسفينة باعتبارها أفعالاً تتضمن إخلالاً بالنظام والأمن وغير عنها بالمخالفات ضد النظام والرد لها جزاءات عينها تتحقق بها صفة العقاب لمن يرتكب أيها منها ، ناط فى المادة الرابعة سلطة نظرها وتوقيع الجزاءات عنها لمدير إدارة التفيش البحرى أو القنصل العربى أو ربان السفينة بحسب الأحوال وكان الثابت فى الدعوى أن القرار محل النزاع قد صدر من مدير إدارة التفيش البحرى بالمصلحة الطاعنة وكانت الأفعال محل القرار المشار إليه تشكل المخالفات المنطبقة على الفقرة العاشرة من المادة الثانية من القانون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٦٠ فإن القرار السالف الذكر يكون قد صدر ممن منحه القانون ولاية إصداره طبقاً للمادة الرابعة منه بتوقيع جزاء عقابى على المظنون ضده الأول ربان السفينة وبالتالي يخرج عن إختصاص القضاء المدنى النظر فيه ، وإذ خالف الحكم المظنون فيه ذلك وتعرض للفصل فى موضوع النزاع فإنه يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ٦٣٨ لسنة ٤٤ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١١٩٤ بتاريخ ١٩٨١/٤/٢١

مفاد نص الفقرتين الأولى والأخيرة من المادة الأولى والمادتين الرابعة والثانية من القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ فى شأن البرك والمستقعات أن اللجنة - المشكلة بقرار من وزير الشئون البلدية والقروية برئاسة قاض إنما تختص فى طلبات الإسترداد دون غيرها من الطلبات الأخرى فلا تختص بطلب المظنون عليهم قيمة الأرض التى آلت ملكيتها إلى الدولة طبقاً للفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون ١٧٧ لسنة ١٩٦٠ لقيامها بردم البركة فى موقع هذه الأرض سنة ١٩٤٧ بعد العمل بالقانون ٧٦ لسنة ١٩٤٦ ولم تتم إجراءات نزع ملكيتها طبقاً لما كان يقضى به هذا القانون ، ومتى كان الحكم المظنون فيه قد خلص فى أسبابه إلى أن الحكومة لم تقدم ما يفيد أنها قامت باتخاذ إجراءات نزع ملكية

البركة أخذاً بالمادة الثانية من القانون ٧٦ لسنة ١٩٤٦ ، ورتب على ذلك رفض الدفع بعدم قبول الدعوى وحق المطعون عليهم فى الإلتجاء مباشرة إلى القضاء ، فإنه يكون قد إلتزم صحيح القانون .

للطن رقم ٦٩٩ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ١٥٦٧ بتاريخ ١٩٨١/٥/٢١

— نظم المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ الإجراءات التى يتم بمقتضاها تقدير القيمة الإيجارية السنوية للأراضى الزراعية والتى تتخذ أساساً لربط ضريبة الأطنان ، فنص فى المادة الثانية منه بتشكيل لجان التقسيم التى تتولى معانة الأراضى وبيان مدى تماثل خصوبتها ، وفى المادة الثالثة على تشكيل لجان التقدير التى ينام بها تقدير إيجارها ، وفى المادة السابعة — المعدلة بالقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٥٦ والقرار بقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٦١ — على تشكيل لجان الإستئناف التى أجاز للملاك أن يستأنفوا أمامها قرارات لجان التقدير خلال الثلاثون يوماً التالية لتاريخ الإعلان عنها فى الوقائع المصرية وبظل معمولاً بالتقدير لمدة عشر سنوات ثم يعاد إجراؤه ، علماً أنه بالنسبة للأراضى التى تصبح قابلة للزراعة والأراضى الواقعة فى منطقة تنفيذ أعمال ذات منفعة عامة تزيد أو تنقص قيمتها الإيجارية السنوية بدرجة محسوسة فقد أجازت المادتان الرابعة والخامسة من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ إعادة تقدير قيمتها الإيجارية قبل مضى العشر سنوات ، ونصت المادة ١٢ منه عل أن تعرض طلبات رفع الضريبة بعد تحقيقها بواسطة لجان المساحة على اللجان المشار إليها بالمادتين الثانية والثالثة من المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ للفصل فيها ، وكانت المادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ تنص على أنه لا يجوز الطعن أمام المحاكم فى قرارات لجان التقدير ولجان الإستئناف كما كانت المادة ١٨ من القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ تحظر على المحاكم النظر فى أى طعن يتعلق بضرية الأطنان ، غير أن القانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ بشأن إلغاء موانع التقاضى فى بعض القوانين نص على إلغاء هاتين المادتين لإنفتح بذلك طريق الطعن فى قرارات لجان الإستئناف والذى يتعقد الإختصاص بنظره باعتبارها قرارات إدارية نهائية صادرة عن جهات إدارية ذات إختصاص قضائى — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — لمجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى دون غيره عملاً بمفهوم المادتين ١٠ ، ١٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

— إذا كانت الدعوى الماثلة — بطلب براءة ذمة — لا تمدو أن تكون فى حقيقتها طلب رفع ضريبة أطنان يؤسس الطاعنون طلب رفعها على أن الأرض بور وغير قابلة للزراعة فإنه كان يتعين عليهم أن يطعنوا عليها أمام لجنة الإستئناف المشكلة وفقاً للمادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ ثم يكون لهم — بعد أن تصدر اللجنة قرارها — حق الطعن فيه أمام مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى .

الطعن رقم ٨٢٠ لسنة ٤٦ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٢٤٩٦ بتاريخ ١٩٨١/١٢/٣٠

جرى نص المادة ١١٠ مرافعات بأن " على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالولاية وتلزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها " فقد رأى المشرع تبسيطاً للإجراءات في صدد الأحكام المتعلقة بالإختصاص النص على وجوب أن تأمر المحكمة بإحالة الدعوى إلى المحكمة المختصة في كل حالة من الحالات التي تقضى فيها بعدم اختصاصها بنظرها ، ولو كان القضاء بعدم الاختصاص متعلقاً بالولاية .

الطعن رقم ٧٢ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٩٤٥ بتاريخ ١٩٨١/٣/٢٥

لئن كان النص في المادة الثالثة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ يجيز لرئيس الجمهورية متى أعلنت حالة الطوارئ أن يتخذ بأمر كتابي أو شفاهي تدابير معينة وردت على مسيل الحصر من بينها : " الإستيلاء على أى منقول أو عقار والأمر بفرض الحراسة على الشركات والمؤسسات وكذلك تأجيل أداء الديون والالتزامات المستحقة والتي تستحق على ما تستولى عليه أو على ما تفرض عليه الحراسة " إلا أن هذا النص وقد تضمنه قانون إستثنائي ينبغي عدم التوسع في تفسيره ويلزم إعماله في حدود ما أفصحت عنه عبارات بقصر السلطة الممنوحة لرئيس الجمهورية بشأن فرض الحراسة على المؤسسات والشركات دون ما يجاوزه إلى الأفراد الطبيعيين ، فإذا إستعمل رئيس الجمهورية حقه المخول بمقتضى هذا النص في الأمر بفرض الحراسة على شركة معينة كأن هذا الأمر مقصوراً على الشخصية الاعتبارية للشركة ولا يمتد سلطانه إلى أشخاص الشركاء لإستقلالهم عن شخصية الشركة ولا تتسع الحراسة لأموالهم وممتلكاتهم الخاصة المنفصلة عن الذمة المالية لشخصية الشركة المعنوية وإذا كان البين من الأمر الجمهورى رقم ٢٢٩ لسنة ١٩٦٣ أنه ألغى عن مسنده التشريعى فى الإصدار بأن القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ منع ذلك فقد نص فى مادته الأولى ، على فرض الحراسة على الشركة . . . وكذلك على أموال وممتلكات أشخاص طبيعيين أورد أسمائهم بهذا النص ومنهم الطاعنة بما يفيد شمول الحراسة أموال وممتلكات هؤلاء الأشخاص ولو لم تدرج فى الذمة المالية للشركة ، وكان هذا الأمر الجمهورى لا يرسى قواعده مجردة أو يولد مراكز قانونية عامة ينبغي فيها التخصيص فهو بهذه المثابة لا يعتبر قرأراً تنظيمياً عاماً أى تشريعاً مما فرض رئيس الجمهورية فى إصداره وفقاً لما جاء بحجز الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من قانون الطوارئ والتي أجازت له توسيع دائرة الحقوق المبينة بهذه المادة بقرار يعرض على مجلس الأمة فى أول إجتماع له ، بل هو قرار إدارى فردى صادر من رئيس الجمهورية بمقتضى سلطته التنفيذية فى تطبيق قانون الطوارئ لتحديد سلطته فى إطار الحقوق المخولة له بمقتضى هذا القانون ، ولما كان الأمر الجمهورى آنف الذكر لم

يقصر فرض الحراسة على الشركة بل جاوز فرضها على أموال وممتلكات أفراد طبيعيين ومن ثم فإن فرض الحراسة على الأموال الخاصة لهؤلاء الأفراد تكون قد صدرت ممن لا يملك سلطة بما يجعل الأمر في هذا الخصوص غير قائم على أساس من الشرعية متسماً بمخالفة صارخه للقانون ومشوباً بعيب جسم يتحلر به إلى مرتبة الفعل المادى المعلوم الأثر قانوناً لما ينطوى عليه من اعتداء على الحرية الشخصية وحرمة الملك الخاص فيصبح متجرباً عن صفته الإدارية وتسقط عنه الحصانة المقررة للقرارات الإدارية ويختص بالتألي القضاء العادى برفع ما ينتج عن هذا الاعتداء المادى من آثار .

الطعن رقم ٦٥٤ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٦٤٨ بتاريخ ١٩٨١/٢/٢٥

نص المادة ٢١٠ من قانون المرافعات على أنه " إذا أراد الدائن فى حكم المادة ٢٠١ حجز ما يكون لمدينه لدى الغير وفى الأحوال التى يجوز فيها للدائن إستصدار أمر من القاضى المختص بالحجز التحفظى يصدر أمر الحجز من القاضى المختص بإصدار الأمر بالأداء وذلك إستثناء من أحكام المؤاد ٢٧٥ ، ٣١٩ ، ٣٢٧ " فإن الإستثناء يجب أن يقتصر على ما ورد بشأنه وهو الإذن بالحجز دون ما عداه من منازعات التنفيذ ولا محل لإطلاق مدلول هذا الإستثناء والقول بأن قاضى الأداء يختص بمنازعات التنفيذ التى تتعلق بالإذن بالحجز الذى أصدره لأن فى ذلك خروج على قاعدة من قواعد الإختصاص النوعى المطلقة بالنظام العام ولأن الإستثناء لا يجوز التوسع فيه أو القياس .

الطعن رقم ٥٢ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٤٩ بتاريخ ١٩٨١/١/١١

من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الحكم النهائى ولو إشتعل على خطأ فى القانون تكون له قوة الأمر المقضى التى تملو على إعبارات النظام العام . لما كان ذلك وكان الثابت بمدونات الحكم المطعون فيه أن محكمة القضاء الإدارى قد قضت بتاريخ ١ مارس سنة ١٩٧٦ بعدم إختصاصها ولاتياً بنظر الدعوى وإحالتها إلى المحكمة الابتدائية المختصة وقد أصبح هذا القضاء نهائياً بعد الطعن عليه وكانت المحكمة المحال إليها الدعوى لتلزم بنظرها تطبيقاً لنص المادة ١١٠ من قانون المرافعات فإنه يتمتع على الخصوم فيها إعادة طرح مسألة الإختصاص الولاتى من جديد .

الطعن رقم ١٧٤ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ٥٨٨ بتاريخ ١٩٨١/٢/٢٢

إذا كان تأميم الشركة وجعلها تابعة لمؤسسة عامة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا نفى عنها شخصيتها الاعتبارية وكيانها المستقل عن شخصية الدولة والمؤسسة العامة ، ولا يمس شكلها القانونى الذى كان لها قبل التأميم ، كما أن تبعية الشركة للمؤسسة العامة تقتصر على مجرد الإشراف عليها ورقابتها ، وكان مؤدى ذلك أن الشركة لا تدار عن طريق الدولة أو المؤسسة العامة وإنما تدار

عن طريق مجلس إدارتها ومن ثم فهي لا تمثل جهازاً إدارياً ولا تعبر من أشخاص القانون العام بل تظل رغم ملكية الدولة لها شخصاً من أشخاص القانون الخاص وتبقى علاقتها بالعاملين بها علاقة عقدية وهو ما إتجه إليه الشارع عند وضعه نظم العاملين بشركات القطاع العام بالقرارات الجمهورية ١٥٩٨ لسنة ١٩٦١ و ٣٥٤٦ لسنة ١٩٦٢ و ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ ثم بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ مما مقتضاه أن تكون جهة القضاء العادي هي المختصة بنظر الدعاوى التي يرفعها العاملون بهذه الشركات للمطالبة بحقوقهم قبلها ولا يغير من ذلك أن يكون منشؤها قراراً صادراً من الوزير المختص إذ تقتصر سلطة القضاء على إعمال هذا القرار على المنازعة المطروحة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد فصل في موضوع الدعوى فإنه لا يكون قد خالف قواعد الإختصاص الولائي .

الطعن رقم ١٠٦٩ لسنة ٥٠ مكتب قضي ٣٢ صفحة رقم ١٤٨٤ بتاريخ ١٦/٥/١٩٨١

– النص في المادة ١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في شأن تنظيم مجلس الدولة على أنه "تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في المسائل الآتية : سابعاً : دعاوى الجنسية " يدل على أن محاكم مجلس الدولة تختص دون غيرها بالفصل في كافة منازعات الجنسية أيأ كانت صورتها أي سواء كانت في صورة دعوى أصلية بالجنسية ، أم في صورة طعن في قرار إداري صادر في الجنسية أم في صورة مسألة أولية في دعوى أصلية يتوقف الفصل فيها على الفصل في تلك المسألة ولو كانت الدعوى الأصلية قائمة أمام القضاء العادي في حدود إختصاصه وأثير النزاع في الجنسية ، وكان الفصل فيها يتوقف عليه الفصل في الدعوى ، إذ يتعين على المحكمة في هذه الحالة أن توقف الدعوى وتحدد للخصم ميعداً يستصدر فيه حكماً نهائياً من مجلس الدولة في مسألة الجنسية ، وإذا قصر الخصم في إصدار حكم نهائي في هذه المسألة في المدة المحددة كان للمحكمة أن تفصل في الدعوى بحالتها ، أما إذا رأت أن وجه المسألة في الجنسية ظاهر بحيث لا يحتاج الأمر للفصل فيه بمعرفة مجلس الدولة أغفلت المسألة وحكمت في موضوع الدعوى على أساس ما ثبت لديها من وقائعها في شأن الجنسية ، وذلك عملاً بالمادة ١٦ من القانون رقم ٣٤٦ لسنة ١٩٧٢ في شأن السلطة القضائية والمادة ١٢٩ من قانون المرافعات .

– المقرر أن الدفع بعدم الإختصاص الولائي يعتبر مطروحاً على محكمة الموضوع لتعلقه بالنظام العام ولو لم يدفع به أمامها ، فلا يسقط الحق في إيدائه والتصمسك به حتى ولو تنازل عنه الخصوم ، ويجوز الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض إذا لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع كما يجوز لمحكمة النقض أن تثيره من تلقاء نفسها ، لما كان ذلك وكان الفصل في جنسية الطاعن مسألة أولية تخرج عن نطاق الإختصاص الولائي للمحاكم ، وتدخل في إختصاص مجلس الدولة وحده طبقاً للمادة ١٠ من

القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، وكان النزاع على جنسية الطاعن نزاعاً جدياً يتوقف على الفصل فيه الفصل في الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه إذ فصل في هذه المسألة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وخرج بقضائه عن الإختصاص الولائي للمحكمة ولما كان هذا الإختصاص يتعلق بالنظام العام فإن لمحكمة النقض أن تثيره من تلقاء نفسها عملاً بالحق المخول لها في المادة ٢/٢٥٤ من قانون المرافعات .

الطعن رقم ١٧٩٨ لسنة ٥٠ مكتب قتي ٣٢ صفحة رقم ١٥١٣ بتاريخ ١٧/٥/١٩٨١

إذ كانت شركات القطاع العام لا تدار عن طريق الدولة وإنما تدار عن طريق مجلس إدارتها ومن ثم فهي لا تمثل جهازاً إدارياً ولا تعبر عن أشخاص القانون العام بل تظل رغم ملكية الدولة لها شخصاً من أشخاص القانون الخاص ولا يحترعاملون بها من الموظفين العموميين مما يقتضيه أن تكون جهة القضاء العادي هي المختصة بنظر الدعاوى التي يرفعها العاملون بهذه الشركات للمطالبة بحقوقهم فيها .

الطعن رقم ٦٢١ لسنة ٤١ مكتب قتي ٣٣ صفحة رقم ٥٥٤ بتاريخ ٢٠/٥/١٩٨٢

لئن كان القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم تملك الأراضي الصحراوية ومن بعده القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم تأجير الطائرات المملوكة للدولة ملكية خاصة والتصرف فيها قد ملها جهة القضاء العادي الإختصاص بالفصل في المنازعات المتعلقة بملكية الأراضي الصحراوية والمعتبرة خارج الزمام ونطاق الإختصاص بالفصل فيها إلى لجان قضائية نص عليها في المادتين ٥ ، ١٢ من القانون ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ ثم في المادتين ٣٩ ، ٤٠ من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ ، إلا أنه وقد صدر القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية والذي ألغى القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ وعمل به اعتباراً من ١٩٨١/٩/١ - ونص في المادة ٢٢ منه على " تختص المحاكم العادية دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ عن تطبيق أحكام هذا القانون ، وترفع الدعاوى إلى المحكمة الابتدائية المختصة . وعلى اللجان القضائية المنصوص عليها في القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ أن تحيل المنازعات والإعراضات المعروضة عليها عند العمل بأحكام هذا القانون إلى المحاكم الابتدائية الكائن في دائرتها العقار موضوع النزاع وذلك بغير رسوم وبالحالة التي تكون عليها ، ويكون لذوى الشأن خلال ستين يوماً من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون الطعن في القرارات الصادرة من اللجان المشار إليها أمام المحاكم الابتدائية " ومن ثم فإن جهة القضاء العادي تكون قد عادت إليها ولاية الفصل في المنازعات المتعلقة بملكية الأراضي الصحراوية ، ولم يعد هناك وجود للجان القضائية المنصوص عليها في القانونين ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ ، ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ .

الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٤٣ مكتب قتي ٣٣ صفحة رقم ١٩٢ بتاريخ ١٩٨٢/١/٢٦

مؤدى نص المادة ٤٠ من القانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ أن تخصص اللجان القضائية المنصوص عليها فى المادة ٢٩ منه بالفصل فى المنازعات المتعلقة بتأجير الأراضى الصحراوية وملكيها . وكانت أرض النزاع لا تنطبق عليها المادة الثانية من القانون ٢٠٠ لسنة ٦٤ لأنها خارجة عن نطاقها وقت نفاذ القانون ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ .

الطعن رقم ٦٤٥ لسنة ٤٧ مكتب قتي ٣٣ صفحة رقم ٥٨١ بتاريخ ١٩٨٢/٥/٢٤

إن الحكم المطعون فيه قد أخطأ فيما انتهى إليه من تأييد الحكم المستأنف بوقف الدعوى لحسن الفصل فى دعوى الملكية رقم ... ، ذلك أن وقف الدعوى للفصل فى مسألة أولية لازمة للحكم فى موضوعها يعنى أن تكون هذه المسألة مما يخرج من اختصاص المحكمة المعروضة عليها الدعوى لا يقدح فى ذلك أن دعوى أخرى بالمسألة الأولية قد رفعت من قبل سواء أمام ذات الدائرة أو دائرة أخرى بنفس المحكمة ، إذ أن علاج هذا الوضع لما ينشأ عنه من إزدواج فى المجهود أو احتمال تعارض الأحكام أن تأمر المحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم بضم الدعوين .

الطعن رقم ٢٤٢ لسنة ٤٩ مكتب قتي ٣٣ صفحة رقم ١٠٥٣ بتاريخ ١٩٨٢/١١/٢٨

- لما كانت نصوص القانون رقم ٩٠ سنة ١٩٧٥ قد خلت من أى نص يتعلق بإختصاص جهة قضائية أخرى بالحكم فى دعوى المطالبة بمكافأة إستشهاد الجندى وكانت المطالبة بهذه المكافأة وهى مبلغ مالى محدد لا تعتبر منازعة إدارية يختص بها مجلس الدولة فإن الإختصاص بها يكون للمحاكم ذات الولاية العامة

- إذ كان إثبات سبب وفاة الجندى مما يتطلب إجراءات خاصة نص عليها فى المادة ٨٢ من القانون رقم ٩٠ سنة ١٩٧٥ فإن المحاكم ملزمة بتطبيق قوانين الدولة على الواقع فى القضايا التى تختص بنظرها ولها فى سبيل ذلك مراقبة الخصوم فى إثبات الواقعة وإثبات التخلص منها طبقاً لما تقضى به القوانين فى هذا الصدد ولا يهوق إختصاصها بنظر الدعوى أن يكون إثبات حالة ما يعترف عليه الحكم فيها مرهوناً بإجراءات قانونية معينة سواء كانت هذه الإجراءات قد إتخذت أم لم تتخذ لذلك كله خاضع لتقديرها ولما تكون به عقيدتها فى الدعوى طبقاً للقانون .

الطعن رقم ٧١٥ لسنة ٤٩ مكتب قتي ٣٣ صفحة رقم ٨٩١ بتاريخ ١٩٨٢/١١/١١

مفاد نصوص المواد ١ ، ٤٤ ، ٤٧ ، ٤٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التامين المعدلة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٨٢ لسنة ١٩٥٦ أن المشرع رأى لإعتبارات تتعلق بالصالح العام أن يبيح فى ظروف إستثنائية معينة الإستيلاء على أية مصلحة عامة أو خاصة أو مصنع أو محل صناعة أو عقار أو منقول ... وإشترط لذلك أن يعرض صاحب الشأن عن هذا الإستيلاء ، وحدد

الطريقة التي يتم بها تقدير التعويض والجهة التي تتولى هذا التقدير فخص بها اللجان التي يصدر بها وزير التعمين قرار بإنشائها على أن يحصل التقدير وفقاً للأسس التي بينها هذا المرسوم بقانون ثم رسم الطريق الذي يتبع للطنن في هذا التقدير إذ لم يرتضيه صاحب الشأن فص على أن يحصل هذا الطعن بطريقة الممارسة في قرار لجنة التقدير أمام المحكمة الابتدائية المختصة وأوجب إتباع إجراءات خاصة للفصل في هذه المعارضة كما نص على أن الحكم الذي يصدر فيها يكون إنتهائياً وغير قابل للطعن بأى طريقة من طرق الطعن العادية أو غير العادية . ولما كانت القواعد المتقدمة الذكر التي رسمها المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ قواعد آمرة والإختصاص الوارد فيها متعلقة بالنظام العام ولا يجوز مخالفته وكان تحويل الإختصاص للمحاكم بنظر الطعون في القرارات الصادرة من لجان التقدير - وهي قرارات إدارية يعبر إستثناء من الأصل الذي يقضى بإختصاص مجلس الدولة بنظر الطعون في القرارات الإدارية فإنه يجب قصر هذا الاستثناء في الحدود المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وجعل ولاية المحكمة الابتدائية في هذا الخصوص مقصورة على النظر فيما يرفع إليها من طعون في القرارات التي تصدرها لجان التقدير المبينة في المادة ٤٧ من ذلك المرسوم بقانون فلا تخص بنظر الدعاوى التي ترفع إليها يطلب تقدير هذا التعويض ابتداء وقبل أن تصدر اللجنة المختصة قرارها فيه والقول بغير ذلك يترتب عليه تقويت الغرض الذي إبتغاه المشرع من وضع تلك الأحكام وفتح لباب تقدير التعويض بغير الطريق والقواعد التي رسمها المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ مما يؤدي إلى إهدار أحكامه .

الطنن رقم ١٠١٥ لسنة ٤٩ مكتب قني ٣٣ صفحة رقم ١٢٩٢ بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٨٢

مفاد نص المادة ٧ و ١٦ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٩ في شأن الدفاع المدني المعدل بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٥ أن المشرع قد أورد قاعدة صريحة مؤداها إختصاص القضاء العادي بنظر النزاع في شأن التعويض عما يصيب العقار المستولى عليه من نقص في قيمته ، وكذلك المنصوصات المستولى عليها وهذه القاعدة إستثناء من الأصل الذي يقضى بإختصاص مجلس الدولة بنظر الطعون في القرارات الإدارية ومن ثم يجب قصر هذا الإستثناء في الحدود المنصوص عليها وجعل ولاية المحاكم العادية في هذا الخصوص مقصورة النظر فيما يرفع إليها من طلبات التعويض عما يصيب العقار المستولى عليه من نقص في قيمته وكذلك المنقولات المستولى عليها ولا يختص بنظر غيرها من المنازعات التي تؤسس على قرارات الإستيلاء طبقاً للقانون المشار إليه

الطنن رقم ١٨٣٤ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٣ صفحة رقم ١٢٧٩ بتاريخ ٣٠/١٢/١٩٨٢

- خولت المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ محكمة القضاء الإداري دون

سواها الفصل في طلبات إلغاء القرار الإداري النهائي أو التعويض عنه ، إلا أنه لما كان القانون وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لم يعرف القرارات الإدارية ولم يبين الخصائص التي تميزها والتي يهتدى بها في القول بتوافر الشروط اللازمة لها ولحصانتها من تعرض السلطة القضائية العادية لها بتعطيل أو تأويل أو تعويض ، فإن وظيفة المحاكم العادية أن تعطي هذه القرارات وصفها القانوني على هدى حكمه التشريع ومبدأ الفصل بين السلطات وحماية الأفراد وحقوقهم توصلاً إلى تحديد اختصاصها للفصل في النزاع المعروض عليها .

- الأوامر على المرائض وعلى ما يبين من نصوص الباب العاشر من الكتاب الأول لقانون المرافعات هي الأوامر التي يصدرها قضاة الأمور الوقفية بما لهم من سلطة ولائية ، وذلك بناء على الطلبات المقدمة إليهم من ذوى الشأن على المرائض وتصدر في غيبة الخصوم ودون سبب بإجراء وقفي أو تحفظي في الحالات التي تقتضى السرعة أو المباغة ، وهي واجبة النفاذ بقوة القانون بمجرد صدورها عملاً بنص المادة ٢٨٨ من قانون المرافعات ، ومن ثم فإن قيام جهة الإدارة بتنفيذ أمر صادر على عريضة من قاضي الأمور الوقفية لا ينظر إليه بمنزلة عن ذات الأمر وليس من شأنه أن يغير من وصف هذا الأمر باعتباره صادراً من جهة القضاء ، وقد أوجب القانون تنفيذه ، فلا يتمخض بالتالي هذا التنفيذ عن قرار إداري يتمتع بالحصانة أمام المحاكم العادية كما أن عدم تنفيذ ذلك الأمر لا يعدو أن يكون عملاً مادياً كاشفاً وليس منشأً لمركز قانوني ولا يتمخض هو الآخر إلى مرتبة القرار الإداري مما يكون معه نظر التعويض عن الخطأ في تنفيذ أو عدم تنفيذ أمر قاضي الأمور الوقفية الصادر على عريضة منعقداً لإختصاص القضاء العادي .

للطعن رقم ٢٠٦٢ لسنة ٥١ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ١١١٦ بتاريخ ١٩٨٢/١٢/٥
إذ كان الثابت من إستقراء نصوص قانون الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ٦١ أنها قد خلت مما يحول التحفظ على مثل الكتاب موضوع النزاع وإنما فقط جاء في نص المادة ١٧ من اللائحة التنفيذية للقانون المذكور الصادرة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٥٧ في بيان واجبات مجمع البحوث الإسلامية ما نصت عليه الفقرة السابعة في المادة سائلة الذكر من تتبع ما ينشر عن الإسلام والتراث الإسلامي من بحوث ودراسات في الداخل والخارج للإنتفاع بها بما فيها من رأى صحيح أو مواجهتها بالتصحيح والرد ، ونص في عجز هذه المادة على أن للمجمع في سبيل تحقيق أهدافه وفي حدود اختصاصه أن يصدر توصيات إلى العاملين في مجال الثقافة الإسلامية من الهيئات العامة والخاصة والأفراد .

الطعن رقم ١٥٠ لسنة ٤٢ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ٦٠٨ بتاريخ ١٩٨٣/٣/١

- مفاد نص المادة التاسعة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ الخاص بحظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها أن اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي إنما تختص المنازعات التي تنشأ عن استيلاء الدولة على الأراضي الزراعية وما في حكمها المملوكة للأجانب ، أما غير ذلك من المنازعات التي تقوم بين الأفراد وبعضهم بشأن تنفيذ الإنفاقات المبرمة بينهم والتي لا تكون جهة الإصلاح الزراعي طرفاً فيها فإنه لا اختصاص للجنة بنظرها ، وإنما يكون الاختصاص لجهة القضاء العادي صاحب الولاية العامة في جميع المنازعات إلا ما أستثنى بنص خاص .

- النص في المادة ١٢ مكرراً من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ على أن " للجنة العليا للإصلاح الزراعي تفسير أحكام هذا القانون وتعتبر قراراتها في هذا الشأن تفسيراً تشريعياً ملزماً وينشر في الجريدة الرسمية " وهذا النص لا يسلب المحاكم حقها في تفسير القانون المذكور وكل ما عناه المشرع من النص المذكور هو أن ما تصدره اللجنة المشار إليها من تفسيرات لأحكام هذا القانون تعتبر تفسيراً تشريعياً يصح على المحاكم أن تلتزمه فيما تصدره من أحكام .

الطعن رقم ٥٣٨ لسنة ٤٦ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ٥٦١ بتاريخ ١٩٨٣/٢/٢٧

- من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن القضاء الصادر من جهة ذات اختصاص قضائي إستثنائي في حدود اختصاصها تكون له حجية الأمر المقضي به شأن سائر أحكام المحاكم إلا أن ذلك مشروط بأن يكون ما يحتج به الخصوم هو القرار القضائي الذي فصل في الحق محل المنازعة وأن الذي يحوز الحجية هو منطوق القرار والأسباب المرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة وقرار مجلس الشعب في صحة عضوية أعضائه غير مرتبط بأسباب يبنى عليها ولا يتوقف نظر المجلس للطعن على القضاء بصحة إجراءات التحقيق أو إجراءات إحالة الطعن إلى المجلس وعرضه عليه لنظره ومن ثم فإن قرار المجلس بصحة العضوية أو بطلانها لا يتضمن قضاء بصحة الإجراءات المذكورة وإذا كانت هذه الأمور تعرض على المجلس عند فصله في الطعن فهي تعرض عليه لا للفصل فيها وإنما لتكون تحت نظره وتخضع لتقديره فإن القول بأن قرار مجلس الشعب لا يتفصل عن إجراءاته قول لا أساس له من الدستــــــــــــــــور أو القانون .

- المحاكم هي صاحبة الولاية العامة للقضاء فتختص بالفصل في كافة المنازعات أيّاً كانت نوعها وأياً كان أطرافها ما لم تكن إدارية أو يكون الاختصاص بالفصل فيها مقرراً بنص الدستور أو القانون لجهة أخرى إستثناء لعل أو لأخرى فليست العبرة بثبوت العلة وإنما بوجود النص .

الطعن رقم ١٧٧٤ لسنة ٤٨ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ٢١٥ بتاريخ ١٩٨٣/١/١٦

مبعاد إرسال المعارضات إلى رئيس المحكمة الابتدائية ومبعاد إحالتها إلى القاضي رئيس اللجنة للفصل في المعارضات من قبيل المواعيد التنظيمية فلا يترتب على تجاوزها سقوط الإجراءات .

الطعن رقم ٤٣٧ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ١٣٦٩ بتاريخ ١٩٨٣/٦/٥

إذ كان الواقع في الدعوى أن المظعون ضده بصفته رفعها مطالبا بالتعويض عن فقد اللش نتيجة العمليات الحربية إستناداً إلى البند الثاني من عقد الإيجار المبرم بينه وبين الطاعن الثاني بصفته والذي نعى على أن يكون للمظعون ضده الحق في التعويض عن فقد أو إصابة إحدى الوحدات المؤجـرة أو أفراد طاقمها نتيجة العمليات الحربية وهذا النص الذي يشترط فيه المؤجر على المستأجر مسئولة الأخير عن تلف العين المؤجرة أو هلاكها لسبب أجنبي هو العمليات الحربية صحيح في القانون طبقاً لما يقضى به نصا الفقرة الثانية من المادة ٥٨٣ والفقرة الأولى من المادة ٢١١ من القانون المدني ومن ثم فلا تكون المطالبة على مقتضاه أساسها الإعانة المقررة بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ وإنما أساسها الشرط الوارد في عقد الإيجار والذي تجيزه نصوص القانون المدني فتختص المحاكم العادية بنظر المنازعات التي تنشأ منه .

الطعن رقم ٦٣٦ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ١٧٧٧ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/٨

من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن لجان الفصل في المنازعات الزراعية هي لجان إدارية ذات اختصاص قضائي وللقرارات التي تصدرها في حدود اختصاصها حجية أمام المحاكم العادية

الطعن رقم ٤٣١ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٤ صفحة رقم ١٨٥٠ بتاريخ ١٩٨٣/١٢/١٨

تنص المادة التاسعة من القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن أموال أسرة محمد على المصادرة في فقرتها الثانية على أن اللجنة المشكلة بقرار من وزير العدل طبقاً للفقرة الأولى من هذه المادة تختص بالفصل في كل طلب بدين أو إدعاء بحق قبل أي شخص ممن شملتهم قرار ٨ نوفمبر سنة ١٩٥٣ وفي كل منازعة خاصة بأي تصرف من التصرفات التي يكون الأشخاص الذين شملهم القرار المذكور طرفاً فيها وكذلك في كل منازعة في دين لهؤلاء الأشخاص قبل الغير وبوجه عام تختص هذه اللجنة في كل نزاع يتعلق بالأموال المصادرة وقد بين القانون المذكور الإجراءات التي تتبع في مواده الأخرى ورتب على ذلك نتيجة حتمية إذ نص في المادة الرابعة عشرة منه على أنه " إستثناء من حكم المادة ١٢ من قانون نظام القضاء والمادتين ٣ ، ١٠ من قانون مجلس الدولة لا يجوز للمحاكم على إختلاف أنواعها ودرجاتها سماع الدعاوى المتعلقة بالأموال التي صدر قرار مجلس قيادة الثورة في ١٩٥٣/١١/٨ بمصادرتها ، ويسرى ذلك على الدعاوى المنظورة أمام المحاكم وقت العمل بهذا القانون ولو لم يكن الأشخاص المصادرة أموالهم خصوصاً فيها ، وبين من نصوص هذا القانون إنها

جاءت عامة ومطلقة في إختصاص اللجنة التي نصت عليها المادة التاسعة منه بالفصل في كل ديسن أو إدعاء بحق قبل أى شخص ممن شملهم قرار ١٩٥٣/١١/٨ وفي كل منازعة تتعلق بالأموال المصادرة أو تصرف أنصب عليها وفي عدم إختصاص المحاكم العادية بالفصل فيها .

للظعن رقم ٣٠٦ لسنة ٥٧ مكتب قضى ٣٤ صفحة رقم ٩١ بتاريخ ١٩٨٣/١/٢

لما كان الدفع بعدم الإختصاص الولائي يحجر دائماً مطروحاً على محكمة الموضوع لتعلقه بالنظام العام ولو لم يدفع به أمامها ، فلا يسقط الحق في إيدائه والتمسك به حتى ولو تنازل عنه الخصوم ، ويجوز الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض ، وكان الين من إستقراء نصوص كل من القانونين رقمى ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ برفع الحراسة عن أموال وممتلكات بعض الأشخاص و٤٩ لسنة ١٩٧١ بتصفية الحراسة على أموال وممتلكات الأشخاص الخاضعين لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه أن الشارع قصد لإعتبارات رآها - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ - إلى تصفية الأوضاع المترتبة على فرض الحراسة ورفعها بحيث تنتهى العلاقة بين هؤلاء الأشخاص وبين الأجهزة المختصة بعد صدور القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ مباشرة ، إلا أن أغلب الأوضاع المذكورة بقيت دون إنهاء بصفة دائمة لقيام صعوبات قانونية وإجراءات حالت دون الإنتهاء من تحديد المراكز المالية للأشخاص المذكورين ، وهو ما دعا الشارع إلى إصدار القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧١ مستهدفاً به وضع إجراءات مبسطة وسريعة تكفل تصفية تلك الحراسات وإنهاء آثارها بصورة شاملة في موعد أقصاه سنة من تاريخ العمل به فى ١٩٧١/٩/١٥ بمراعاة الأحكام القانونية السارية فى شأن من رفعت عنهم الحراسة والتيسيرات التى تقررت لهم بموجب قرارات رئيس الجمهورية ووفقاً للإجراءات والقواعد المنصوص عليها فى هذا القانون ، وخولت المادة الثانية عشرة منه الوزير المختص فى سبيل إتمام التصفية سلطة مباشرة كافة الإختصاصات المقررة لرئيس الوزراء طبقاً لأحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ وكذلك الإختصاصات المقررة لرئيس الوزراء والوزير المختص بالأمر رقم ٤ لسنة ١٩٥٦ بوضع نظام لإدارة أموال المعتقلين والمراقبين وغيرهم من الأشخاص والهيئات . وإذ صدر القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٧٢ بشأن تصفية الحراسات المفروضة طبقاً للقانون رقم ١٥٠ سنة ١٩٦٤ ليعمل به من أول أكتوبر سنة ١٩٧٢ ونص فى مادته الخامسة على أن " يتولى وزير الخزانة تصفية الجهاز الإدارى للحراسة وتكون له إختصاصات الوزير المختص فى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧١ وكذلك إختصاصات الحارس العام " ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢١٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن إلغاء الجهاز الإدارى للحراسة العامة ونقل إختصاصاته إلى وزارة الخزانة ونص فى مادته الأولى على أن " يلغى الجهاز الإدارى للحراسات العامة وتنقل إختصاصاته إلى وزارة الخزانة " ونصت المادة الثانية منه

على أن " تحلى وزارة الخزانة تصفية أعمال الحراسة ، كما تقوم بتوزيع العاملين بها على أجهزة الدولة ونصت المادة الثالثة من ذات القرار على أن " يوقف سريان الإقطاع الإدارى وغيره من المصاريف الإدارية التى تحملها الأموال التى خضعت لتدابير الحراسة " ، فإن مفاد ذلك أن وزارة الخزانة هي الجهة المختصة بتحقيق ما تليه الشارع من مصالح عامة بتصفية الأوضاع المترتبة على رفع الحراسة وتصفيتها ، وذلك بتحديد المراكز المالية للأشخاص الذين رفعت عنهم الحراسة مما مؤداه أن جهاز تصفية الحراسات المنبثق عن تلك الوزارة هو فى حقيقته جهاز من أجهزة الحكومة ، وله صفة المصالح الحكومية ، ويضحي بهذه المطالبة من الأشخاص الإدارية العامة بما لازم أن العاملين به سواء أكانوا معينين لديه ابتداء أم معارين له من جهات حكومية أخرى موظفون عموميون ، لما كان ذلك وكان واقع الدعوى الذى سجله الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده من موظفى وزارة التجارة وأعير للعمل بجهاز تصفية حراسات الأجانب وهو جهة حكومية تابعة لوزارة الخزانة ، وكانت الإعارة لا تقطع صلة العامل بوظيفته الأصلية فإن النزاع حول إستحقاق المطعون ضده للمكافأة المقررة لغيره من موظفى مصلحة الضرائب المعارين لذات الجهاز يكون من اختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إدارى دون غيره وفقاً للمادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة وهو اختصاص ولائى متعلق بالنظام العام .

الطعن رقم ٨٢٢ لسنة ٥٢ مكتب قضى ٣٤ صفحة رقم ٧٨٦ بتاريخ ١٩٨٣/٣/٢٧

القرار الإدارى الذى لا تختص جهة القضاء العادى بإلغائه أو تأويله أو تعديله وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة هو ذلك القرار الذى تفصح به الإدارة عن إدارتها الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين وذلك بقصد إحداث مركز قانونى معين متى كان ممكناً وجائزاً وكان الباعث عليه مصلحة عامة . والثابت بمذكرة إدارة الحاصلات الزراعية مراقبة منتجات الحبوب بوزارة التموين المرفقة صورتها بتقرير غير الدعوى أنه بعد سرد الملاحظات على التكلفة المقترحة إنتهت إلى طلب إعدام تكلفة طحن أردب القمح بمطاحن المؤسسة وفقاً لما أسفر عنه بحث اللجان التى قامت بالدراسة وذيلت المذكرة بإعتماد الطاعن الأول - وزير التموين - ومن ثم فما صدر منه على نحو ما سلف قرار إدارى بالمعنى السابق تحديده والمذكرة التى ذيلت به جزءاً منه لا يتفصل عنه ومفاد تحديد تكلفة الطحن فيها بالنسبة لمطاحن المؤسسة القطاع العام إن نطاق القرار المذكور يقتصر على هذه المطاحن . لما كان ذلك وكانت طلبات المطعون ضده فى دعواه تقوم على أساس تطبيق القرار على مطاحن القطاع الخاص ومنها مطحنه فإن نظر الدعوى يقتضى بالضرورة تفسيراً للقرار لتعديل نطاق تطبيقه مما يمتنع على المحاكم العادية لخروجه عن اختصاصها عملاً بالمادتين ١٥ ، ١٧ من قانون السلطة القضائية .

الطعن رقم ١٢٧٦ لسنة ٤٧ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢١٩٤ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/٢٥

لئن كان من المقرر أن عقد المعاونة والمساعدة فى مشروع ذى نفع عام يعتبر فى ذاته من العقود الإدارية إلا أنه لما كان البين من الأوراق أن حقيقة المنازعة المطروحة على محكمة الموضوع أنها دعوى مطالبة ببيع العقار بمقولة أن الطاعين ينعون يدهم عليه بطريق الغصب ودون سند من التعاقد أو القانون وهو ما ينقد الإختصاص ببحثه والفصل فيه لجهة القضاء العادى وحده بصرف النظر عما قد يقتضيه هذا البحث من التعرض لتكليف سند الطاعين فى وضع يدهم على عين النزاع إذ أن مؤدى ذلك ومع التسليم بكونه عقداً إدارياً هو إنتفاء واقعة الغصب المدعاة أساس الدعوى .

الطعن رقم ٧١١ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ٤٣٦ بتاريخ ١٩٨٥/٣/٢٤

المرة فى تحديد الجهة القضائية المختصة بنظر هذه الدعوى هى بوقت نشوء حق المطعون ضده بإدعاء الترقية إلى الدرجة الرابعة - مستعداً من المنشورين رقمى ٨١٥ و ٨٢٨ فى عام ١٩٦٤ - اللذين إمتنع فيها الطاعن عن إصدار قرار بترقيته إلى هذه الدرجة دون اعتداء بزوال صفة المؤسسة عن البنك وإنتفاء صفة الموظف العام عن المطعون ضده تبعاً لذلك فى وقت لاحق

الطعن رقم ٨٠ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٦ صفحة رقم ١١٤٠ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/١٩

النص فى المادة ١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة على أن " تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى المسائل الآتية ... ثامناً : الطعون التى ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من جهات إدارية لها إختصاص قضائى ... وذلك متى كان مرجع الطعن عدم الإختصاص أو عيباً فى الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو الخطأ فى تطبيقها أو تأويلها " يدل على أن المشرع قد اعتبر أن ما تصدره الهيئات الإدارية ذات الإختصاص القضائى من قرارات فصلاً فى المنازعات المطروحة عليها هى من قبيل القرارات الإدارية وناط بمحكمة القضاء الإدارى وحدها الفصل فى الطعون التى ترفع عنها متى كان مبنى الطعن أى من الميوب التى حدها إلى هذه القرارات ، لما كان ذلك وكانت لجنتنا القسمة والإعتراضات بوزارة الأوقاف المشار إليهما بالقانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ هما هيتان إداريتان ذواتا إختصاص قضائى وكان ما أورده المادة ١٣ من هذا القانون - خروجاً على هذا الأصل العام من إختصاص محكمة الإستئناف بنظر الطعون فى القرارات النهائية الصادرة من لجنة القسمة قاصراً على تلك التى ترفع من أطراف القسمة وليس الطاعن من بينهم ، وكان طلب الطاعن بطلان قرارى لجننتى القسمة والإعتراضات لمخالفتها القانون هو فى حقيقته طلب واحد وإرد على قرار لجنة القسمة الذى أصبح نهائياً برفض الاعتراض المقام عنه ، فإن الإختصاص بنظر هذا الطلب يكون لمحكمة القضاء

الإدارى وحدها ، وإذ إلتزم الحكم المطعون فيه هذا النظر بالنسبة لطلب بطلان قرار لجنة الاعتراضات يكون قد أصاب صحيح القانون .

الطعن رقم ١١٠ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٥٥٧ بتاريخ ١٩٨٥/٤/٨

لما كانت الفقرة الأولى من المادة ١٠١ من قانون الجمارك ٦٦ لسنة ١٩٦٣ قد أجازت الإفراج المؤقت عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التى يحددها وزير الخزانة وكان وزير الخزانة قد أصدر قراره رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٣ الذى أوجب إعادة تصدير تلك البضائع خلال المدة المصرح بها وإلا إستحقت الضرائب والرسوم فضلاً عن الغرامة ، لما كان ذلك وكانت المادة ١١٩ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ قد حولت مدير الجمرك المختص حقاً وحيداً وهو فرض الغرامات الجمركية الواردة فى المواد من ١١٤ إلى ١١٨ - ومن بينها مخالفة نظام الإفراج المؤقت - وتحصيلها بطريق الحجز الإدارى ، وكان الطاعن قد أقام دعواه على المطعون ضدهما للمطالبة بالرسوم والضرائب الجمركية المستحقة على السيارة بالإضافة إلى مبلغ الغرامة وذلك إستناداً إلى قانون الجمارك ٦٦ لسنة ١٩٦٣ وإذ كانت المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ قد نصت على أنه فيما عدا المنازعات الإدارية التى يختص بها مجلس الدولة تختص المحاكم بالفصل فى كافة المنازعات والجرائم إلا ما إستثنى بنص خاص ، فإن المحاكم العادية تكون دون غيرها هى المختصة بنظر دعوى الطاعن فى شقها الخاص بالمطالبة بالضرائب والرسوم الجمركية باعتبارها صاحبة الولاية العامة بنظر المنازعات .

الطعن رقم ١٣٨٢ لسنة ٥١ مكتب فنى ٣٦ صفحة رقم ٩٥٧ بتاريخ ١٩٨٥/١٠/٢٨

- لما كانت الفقرة الأولى من المادة ١٠١ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ قد أجازت الإفراج المؤقت عن البضائع دون تحصيل الضرائب والرسوم المقررة وذلك بالشروط والأوضاع التى يحددها وزير الخزانة الذى أوجب فى قراره رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٣ إعادة تصدير تلك البضائع خلال المدة المصرح بها وإلا إستحقت الضرائب والرسوم فضلاً عن الغرامة ، وكانت المادة ١١٩ من قانون الجمارك المشار إليه قد ناطت بمدير الجمرك المختص بفرض الغرامات الجمركية الواردة بالمواد من ١١٤ إلى ١١٨ من القانون المذكور وذلك بقرار منه - ومن بينها الغرامة على مخالفة نظام الإفراج المؤقت وأوجب المادة سائفة الذكر أداء هذه الغرامات خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلان المخالفين بقرار فرض الغرامة بخطاب مسجل بعلم وصول ، وأجازت لذوى الشأن التظلم بكتساب يقدم للمدير العام للجمارك الذى له فى هذه الحالة أن يؤيد الغرامة أو يعدلها أو يلغىها ، كما أجازت المادة ذاتها الطعن فى قرارات المدير العام للجمارك أمام المحكمة المختصة ، فإن مفاد ذلك أن المشرع نظم

في المادة ١١٩ من قانون الجمارك طريقة فرض الغرامات الواردة في المواد من ١١٤ إلى ١١٨ من ذات القانون فأعطى مدير الجمرک المختص سلطة إصدار القرارات بفرض هذه الغرامات وأجاز لدوى الشأن النظم من هذه القرارات لمدير عام الجمارك الذى خوله سلطة تأييد الغرامة أو تعديلها أو إلغائها أما المحكمة المختصة وهى وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - محكمة القضاء الإدارى باعتبار أن قرارات مدير عام الجمارك فى مواد التهريب الجمركى قرارات إدارية - فلا تختص إلا بنظر ما يقدم إليها من طعون فى قرارات مدير عام الجمارك بشأن الغرامات المشار إليها ، ومن ثم فلا بد للمحكمة المختصة طبقاً للمادة ١١٩ من قانون الجمارك سلطة فرض الغرامة ابتداء ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه مؤيداً للحكم الابتدائى - بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى فيما يتعلق بطلب فرض الغرامة لإختصاص مدير الجمارك بذلك فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

- إذ كانت المادة ١١٩ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ قد حولت مدير الجمرک المختص حقاً وحيداً وهو فرض الغرامات الجمركية الواردة فى المواد من ١١٤ إلى ١١٨ ، وكان الطاعن قد أقام دعواه على المطعون ضدهما للمطالبة بالرسوم والضرائب الجمركية المستحقة على السيارات المفرج عنها بالإضافة إلى مبلغ الغرامة - وذلك إستناداً إلى القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٩ الخاص بالإستيراد المؤقت للسيارات الموقفة بنىويورك فى ١٩٥٤/٦/٤ والذى إنضمت مصر إليها بموجب القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٥٦ وكانت هذه الإضافية لم تنص على إستثناء المنازعات المترتبة على تطبيقها من الخضوع للقواعد العامة فى التقاضى ، وإذ كانت المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ قد نصت على أنه فيما عدا المنازعات الإدارية التى يختص بها مجلس الدولة المحاكم بالفصل فى كافة المنازعات والجرائم إلا ما إستثنى بنص خاص ، فإن المحاكم العادية تكون دون غيرها هى المختصة بنظر دعوى الطاعن بالنسبة لطلب الضرائب والرسوم الجمركية باعتبارها صاحبة الولاية العامة بنظر المنازعات .

للطعن رقم ٣٢٢ لسنة ٥٢ مكتب قضى ٣٦ صفحة رقم ١٠٢٥ بتاريخ ١١/٢١/١٩٨٥

يتناول اختصاص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى - وفقاً للمادة ١٣ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ٥٢ بشأن الإصلاح الزراعى والمضافة بالقانون رقم ١٣١ لسنة ٥٣ والمعدلة بالقوانين أرقام ٢٢٥ لسنة ٥٣ و ٣٨١ لسنة ٥٦ و ٦٩ لسنة ٧١ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة الفصل فى كل ما يعترض حق الإستيلاء من منازعة سواء قامت بين جهة الإصلاح الزراعى وبين المستولى لديهم بشأن البيانات الواردة فى الإقرارات منهم وصحة الإستيلاء على ما تقرر الإستيلاء عليه من أراضيهم أو كانت المنازعة بين جهة الإصلاح الزراعى وبين الغير ممن يدعى ملكيته للأرض التى تقرر الإستيلاء

عليها أو التي تكون عرضة للإستيلاء وفقاً للإقرارات المقدمة من الخاضعين لقانون الإصلاح الزراعي وذلك كله لتحديد ما يجب الاستيلاء عليه بحسب أحكام هذا القانون وتعيين أصحاب الحق في الصويص أما غير ذلك من المنازعات التي تقوم بين الأفراد وبعضهم بشأن ملكية الأراضي التي تم توزيعهمها أو الإنتفاع بها فإن اللجنة لا تختص بنظرها وإنما يتعد الإختصاص بها لجهة القضاء العادي صاحب الولاية العامة في جميع المنازعات إلا ما استثنى بنص خاص .

الطعن رقم ٢٠٣٢ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٦ صفحة رقم ١٢١٦ بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢٦

متى كان الثابت أن قطعة الأرض محل النزاع التي كان يتفع بها المطعون ضده على سبيل الترخيص هي مال عام فإن هذا الإنتفاع يتعبر من الأعمال الإدارية التي يحكمها القانون العام وتخرج من ولاية المحاكم العادية لتدخل في إختصاص جهة القضاء الإداري طبقاً لقانون مجلس الدولة ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه ويعين عملاً لحكم المادة ١/٢٦٩ من قانون المرافعات - إلغاء الحكم المستأنف والحكم بعدم إختصاص القضاء العادي بنظر الدعوى وإختصاص مجلس الدولة بهيئة قضاء إداري بنظرها .

الطعن رقم ١٤١٢ لسنة ٥٠ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٤٩٥ بتاريخ ١٩٨٦/٤/٢٩

- قواعد القانون الدولي المتمثلة في العرف الدولي والواجبة التطبيق باعتبارها مندمجة في القانون الداخلي لمصر فيما لا إخلال فيه بنصوص وأن أسطرت على أن الأصل هو أن تتمتع الدولة الأجنبية بالحصانة القضائية وهو ما بني عليه عدم عضوعها لقضاء دولة أخرى إلا أنه لما كانت الحصانة غير مطلقة وإنما تقتصر على الأعمال التي تباشرها الدولة الأجنبية بما لها من سيادة فلا ينلج فيها المعاملات المدنية والتجارية وما يفرغ عنها من منازعات مما تنحصر عنه هذه الحصانة

- لما كانت المادة السادسة من القانون ١٤١ لسنة ١٩٨١ قد نصت على إختصاص محكمة القيم المنصوص عليها بالقانون ٨٥ لسنة ١٩٨٠ دون غيرها بنظر المنازعات المتعلقة بالحراسات التي فرضت قبل العمل بالقانون ٣٤ سنة ١٩٧١ وعلى أن تحال إليها جميع المنازعات المطروحة على المحاكم الأخرى بجميع درجاتها ، فإن تلك المحكمة تكون هي المختصة دون غيرها بالفصل في موضوع الإستئناف المائل باعتباره من المنازعات المتعلقة بالحراسات آتفة البيان مما يصين معه إحالة القضية إليها لإختصاصها بنظرها .

الطعن رقم ٢٠٣٣ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ١٠٤٢ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/٢٥

المقرر وفقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ أن المحاكم تختص بالفصل في كافة المنازعات والجرائم فيما عدا المنازعات الإدارية التي يختص بها

مجلس الدولة وعدا ما استثنى بنص خاص . ولما كانت المنازعة في الدعوى بين طرفي عقد الإيجار ليست من بين الحالات المستتة الداخلة في ولاية جهة القضاء الإداري أو غيرها من جهات القضاء فإن الإختصاص بنظرها والفصل فيها يتقصد لجهة المحاكم دون غيرها .

الظعن رقم ٧٧٦ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٢٠٤ بتاريخ ١٩٨٦/٢/١١

لما كانت المادة الثالثة من القانون رقم ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الأوقاف ولائحة إجراءاتها نصت على أن تختص لجنة شؤون الأوقاف وحدها بطلب تقدير وفرز حصة الخيرات في الوقف والبت فيها بغير الرجوع إلى المحكمة ، وكانت المادة الثالثة من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة الأوقاف المصرية قد نصت على أن يؤول هذا الإختصاص إلى مجلس وكلاء وزارة الأوقاف متضمناً إليه رئيس مجلس إدارة الهيئة ومستشار من مجلس الدولة ، فإن مؤدى ذلك أن يكون هذا المجلس قد صار المختص وحده بغير الرجوع إلى المحكمة بالفصل في ذلك الطلب .

الظعن رقم ٢٠٥٦ لسنة ٥٢ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٧٦٤ بتاريخ ١٩٨٦/٦/٢٥

لئن كان المشرع بنصه في المادة ١١٠ من قانون المرافعات على أنه " على المحكمة إذا قضت بعدم إختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان عدم الإختصاص مطلقاً بالولاية وتلتزم المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها ، قد هدف إلى تيسيط الإجراءات في صدد الأحكام المتعلقة بالإختصاص ولو كان ولائياً إلا أنه متى كانت المحكمة المحال إليها الدعوى قد سبق لها القضاء بعدم إختصاصها بنظر النزاع لخروجه عن ولايتها ولم يظعن الخصوم في هذا الحكم بطرق الظعن المقررة قانوناً فإن قضاها في هذا الشأن يصير حائزاً قوة الأمر المقضى ويمتنع عليها معاودة النظر فيه وذلك لما هو مقرر من أن حجية الأحكام تسو على إعتبارات النظام العام .

الظعن رقم ١٣٦٣ لسنة ٥٤ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٧ بتاريخ ١٩٩٠/٥/١٥

مؤدى نص المادة ١٠٩ من قانون المرافعات أن الدفع بعدم إختصاص المحكمة لانتفاء ولايتها من النظام العام تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ومن أجل ذلك تعتبر مسألة الإختصاص الولائي قائمة في الخصومة ومطروحة دائماً على محكمة الموضوع وعليها أن تقضى من تلقاء نفسها بعدم إختصاصها ويعتبر الحكم الصادر منها في الموضوع مشتملاً على قضاء ضمني بإختصاصها ولائياً ، ومن ثم فإن الظعن بالنقض على الحكم الصادر منها يعتبر وارداً على القضاء الضمني في مسألة الإختصاص سواء أثارها الخصوم في الظعن أم لم يثيروها ، أبدتها النيابة أم لم تبدها باعتبار أن هذه المسألة وفي جميع الحالات تعتبر داخلة في نطاق الطعون المطروحة على هذه المحكمة .

الطعن رقم ٤٢٧ لسنة ٥٥ مكتب قني ٣٧ صفحة رقم ٩٨٨ بتاريخ ١٨/١٢/١٩٨٦

- المحاكم هي المختصة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بتقرير الوصف القانوني للعمل الصادر من السلطات العامة وما إذا كان يعد من أعمال السيادة وحيث لا يكون لها أى اختصاص بالنظر فيه والمشرع لم يورد تعريفاً أو تحليداً لأعمال السيادة التي نص في المادة ١٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية على منع المحاكم من نظرها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وهو لم يعرض كذلك لتعريفها بالمادة ١١ من قانون نظام مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ التي نصت على خروج هذه الأعمال عن ولاية المحاكم الإدارية ويكون منوطاً بالقضاء أن يقول كلمته في وصف العمل المطروح في الدعوى وبيان ما إذا كان يعد من أعمال السيادة أم يخرج عنها لكي يتسنى الوقوف على مدى ولايته بنظر ما قد يثار بشأنه من مطاعن ، وأعمال السيادة تتميز عن الأعمال الإدارية العادية بالصيغة السياسية البارزة فيها لما يحيطها من اعتبارات سياسية فهي تصدر من السلطة التنفيذية بوصفها سلطة حكم فينتقد لها في نطاق وظيفتها السياسية سلطة عليا لتحقيق مصلحة الجماعة كلها والسهر على احترام دستورها والإشراف على علاقاتها مع الدول الأخرى وتأمين سلامتها وأمنها في الداخل والخارج فالأعمال التي تصدر في هذا النطاق غير قابلة لطبيعتها لأن تكون محلاً للنقاضي لما يكتنفها من إعتبار سياسي يمرر بتحويل السلطة التنفيذية الحق في اتخاذ ما ترى فيه صلاحاً للوطن وأمنه وسلامته دون تعقيب من القضاء أو بسط الرقابة عليها منه .

- يشترط - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - حتى لا تختصم المحاكم بنظر الدعاوى المتعلقة بالأضرار الناتجة من أعمال الحرب المعتبرة من أعمال السيادة أن تكون قد وقعت نتيجة مباشرة وحمية للعمليات الحربية وسيرها .

الطعن رقم ١٠٤١ لسنة ٥١ مكتب قني ٣٩ صفحة رقم ٣٩٩ بتاريخ ١٧/٣/١٩٨٨

النص في المادة الخامسة من القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ المقابلة للمادة ٤٠ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وفي المادتين ١٨ ، ٥٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المقابلتين للمادتين ١٣ ، ٣٤ من القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ يدل على أن المشرع قد انتهج نهجاً واضحاً في شأن المنازعات المتعلقة بإيجار الأماكن: وتظيم العلاقة بين الملاك والمستأجرين بأن عهد بها جميعاً إلى القضاء العادي ، سواء كانت منازعات مدنية بطبيعتها كدعوى الإخلاء وغيرها من الدعاوى المدنية ، أو كانت طعنات على القرارات التي تصدرها اللجان الإدارية المشكلة وفقاً لأحكام قانون إيجار الأماكن ، والتي ناط بها المشرع بعض الاختصاصات في تحديد الأجرة القانونية وهدم وترميم وصيانة المباني والمنشآت وحتى لو توافرت لقراراتها مقومات القرار الإداري ، ولا يعد ذلك خروجاً على قواعد الإختصاص الولاىي ذلك

إن النص المادة ١٦٧ يعد ذلك خروجاً على قواعد الإختصاص الولائي ، ذلك إن نص المادة ١٦٧ من الدستور الدائم على أن " يحدد القانون الهيئات القضائية وإختصاصاتها . . . " قد جاء عاماً غير مقيد بشروط ، مما يدل على أن الدستور فوض المشرع في تحليد إختصاص جهات القضاء المختلفة حسبما يراه متفقاً مع مقتضيات الأمور ، فله أن يحدد لإحدى هذه الجهات بالفصل في منازعات لا تخص بها أصلاً لما كان ذلك وكان الطعن على قرار الهدم والترميم محل النزاع قد رفع إلى القضاء العادي المختص بالفصل فيه على ما سلف بيانه ، فإن النعي على الحكم المطعون فيه بالبطلان لمخالفته قواعد الإختصاص الولائي يكون على غير أساس .

الطعن رقم ٢٣٧٣ لسنة ٥١ مكتب قتي ٣٩ صفحة رقم ٦٣٦ بتاريخ ١٠/٤/١٩٨٨

النص في المادة ٣ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٦ بشأن لجان الفصل في المنازعات الزراعية قبل إلغائها بالقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٥ يدل وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن مناط الإختصاص الإنفرادي للجان المشار إليها أن يكون الفصل في المنازعة مما يقتضى تطبيق حكم من أحكام المواد من ٣٢ إلى ٣٦ مكرراً " ذ " من قانون الإصلاح الزراعي ، والتي يجمع بينها إشتغالها على القواعد الأساسية التي شرعها القانون الأخير لحماية ومستأجر الأراضي الزراعية وفي حدود علاقته بالمؤجر له ، فإذا تجاوزت المنازعة هذا النطاق أو لم يكن الفصل فيها يتطلب حكم من أحكام مواد قانون الإصلاح الزراعي مألقة الإشارة ، فإن الإختصاص يتعقد للمحاكم العادية صاحبة الولاية العامة بالفصل في جميع المنازعات .

الطعن رقم ٤٠٠ لسنة ٥٢ مكتب قتي ٣٩ صفحة رقم ٦١٢ بتاريخ ٤/٤/١٩٨٨

- يدل نص المادة السادسة من القانون ١٤١ لسنة ١٩٨١ بشأن تصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة المعمول به إعتبار من ١٩٨١/٩/١ على أن المنازعات التي قصد المشرع إحالتها إلى محكمة القيم وأوجب على المحاكم الأخرى أن تعيّلها إليها هي المنازعات المتعلقة بتحديد الأموال وقيمة التعويضات المستحقة لأولئك الذين فرضت الحراسة على أموالهم والمنازعات المتعلقة بالحراسات التي فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ أو المترتبة عليها والمطروحة على ما لم يكن قد قفل فيها باب المرافعة قبل العمل بأحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ .

- إذ كانت دعوى الطاعنين يطلب عدم الإعتداد بصرف الحراسة العامة في المحل التجاري ملكهم بالبيع أثر فرض الحراسة على أموال الأول والثاني منهم بموجب القرار الجمهوري رقم ٣٤٠ لسنة ١٩٦٥ ورده إليهم إنما هي منازعة ناشئة عن الخسارة تستهدف إلغاء أثر من الآثار المترتبة عليها وكان الثابت من الأوراق أن باب المرافعة في هذه الدعوى لم يقفل إلا في ١٩٨١/١١/٢٥ أي بعد بدء

العمل بالقانون رقم ١٤٩ لسنة ١٩٨١ في ١٩/٩/١٩٨١ فإن محكمة القيم تكون هي وحدها المختصة ولاياً بنظر تلك المنازعة .

الطعن رقم ٦٥٣ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٩ صفحة رقم ٥٧٦ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٣١

- الدفع بعدم الاختصاص الولاى يعبر دائماً مطروحاً على محكمة الموضوع لتعلقه بالنظام العام ولو لم يدفع به أمامها ، ويصح للخصم الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض إذا لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع .

- إذ كانت المادة الأولى من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بشأن الهيئات العامة - الذى يحكم واقعة النزاع - تنص على أن " يجوز بقرار من رئيس الجمهورية إنشاء هيئة عامة لإدارة مرفق مما يقوم على مصلحة أو خدمة عامة وتكون لها الشخصية الاعتبارية " وتنص المادة ١٣ من القانون على أن " تسرى على موظفى وعمال الهيئات العامة أحكام القوانين المتعلقة بالوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى القرار الصادر بإنشاء الهيئة أو اللوائح التى يضعها مجلس الإدارة " . وإستناداً إلى أحكام هذا القانون صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٠٩ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء الهيئة العامة للتأمين الصحى وفروعها ونص فى المادة الأولى منه على أن " تنشأ هيئة عامة تسمى الهيئة العامة للتأمين الصحى فى الحكومة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة أو المؤسسات العامة لها الشخصية الاعتبارية مقرها مدينة القاهرة وتكون تحت إشراف وزير الصحة " وفى المادة الثانية على أن " الغرض من إنشاء هذه الهيئة هو القيام بالتأمين الصحى للعاملين فى الحكومة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة والمؤسسات العامة بذاتها أو عن طريق فروعها وكذلك التنسيق فيما بين تلك الفروع والتنسيق على أعمالها للوقوف على مدى تنفيذها للوائح والقرارات المنظمة للتأمين الصحى لهؤلاء العاملين " وكان مؤدى هذه النصوص أن الهيئة سالفة الذكر - هى هيئة عامة تباشر إدارة مرفق يؤدى خدمه عامة وبضفى عليها القانون الشخصية المعنوية العامة ، فهى بذلك تعد من أشخاص القانون العام ويعتبر العاملون بها موظفين عموميين يحكم تبعيتهم لها وتكون علاقتهم بها علاقة تنظيمية عامة تحكمها القوانين واللوائح وإذ كان النزاع المطروح فى الدعوى يتعلق بمخالفة المظنون ضده الذى تحققت له صفة الموظف العام - الأمر الإدارى صدر إليه من الهيئة الطاعنة التى تربطه به علاقة تنظيمية عامة وأن هذه المخالفة وفقاً لما تدعيه هذه الهيئة يبرر الجزاء الإدارى الذى وقع بالخصم من المرتب مع عدم إستحقاق المرتب الذى تقاضاه أثناء إنقطاعه عن العمل بسبب الإجازة الدراسية مما يجيز لها مطالبة ذلك الموظف بما حصل عليه من مرتب غير مستحق له - بالإضافة إلى مبلغ يعادل الجزاء الإدارى الذى لم يتم تنفيذه ، ومن ثم فإن هذا النزاع يكون من المنازعات التى يختص بها

القضاء الإداري دون القضاء العادي تطبيقاً لنص المادة العاشرة من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الذي ناط بمجلس الدولة دون غيره إختصاص الفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات المستحقة للموظفين العموميين وماتر المنازعات .

— نص المادة ١/٢٦٩ من قانون المرافعات على أنه إذا كان الحكم المطعون فيه قد نقض لمخالفة قواعد الإختصاص تقتصر المحكمة على الفصل في مسألة الإختصاص وعند الإقتضاء تعيين المحكمة المختصة التي يجب التداعى إليها بإجراءات جديدة .

للطنين رقم ١٣١١ لسنة ٥٢ مكتتب قضي ٣٩ صفحة رقم ١٠٣٣ بتاريخ ١٣/٦/١٩٨٨

لما كانت منظمة العمل العربية هي إحدى المنظمات المتخصصة التابعة لجامعة الدول العربية ، وقد إنضمت مصر بالقانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٤ إلى إتفاقية مزاي وحصانات جامعة الدول العربية التي وانق عليها مجلس الجامعة بتاريخ ١٠ م مايو سنة ١٩٥٣ ، وبذلك صارت جزء من تشريعها الداخلي ، ومن ثم فإنه يحسن الرجوع إلى نظام المنظمة ذاته لا إلى القوانين الوطنية للدول المنشئة لها في كل ما يتصل بعلاقة الموظفين التابعين لها بها بما في ذلك وسائل نص في المادة الثالثة منه على أن " " ونص المادة ٥٦ من نظام موظفي ومستخدمى مكتب العمل العربى على أن " " مما مؤداه أن المحكمة الإدارية لجامعة الدول العربية وتختص دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين المنظمة والموظفين أو العاملين بها .

للطنين رقم ١٨١ لسنة ٥٤ مكتتب قضي ٣٩ صفحة رقم ٢٨٢ بتاريخ ٢٣/٢/١٩٨٨

لئن كان المشرع لم يضع تعريفاً للمنازعات الإدارية يميزها عن المنازعات المدنية والتجارية التي تقع بين الأفراد وأشخاص القانون العام لتهدى به المحاكم في مجال توزيع الإختصاص الولاىي فيما بينها إلا أن النص في المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون ٤٦ لسنة ١٩٧٢ على أنه " فيما عدا المنازعات الإدارية التي يختص بها مجلس الدولة تختص المحاكم بالفصل في كافة المنازعات والجرائم إلا ما إستثنى بنص خاص . وتبين قواعد إختصاص المحاكم في قانون المرافعات وقانون الإجراءات الجنائية " وفي المادة ١٧ منه على أن " للمحاكم دون أن تزول الأمر الإدارى أو توقف تنفيذه أن تفصل في المنازعات المدنية والتجارية التي تقع بين الأفراد والحكومة والهيئات العامة بشأن عقار أو منقول عدا الحالات التي ينص فيها القانون على غير ذلك " ، وفي المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أن " تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في المسائل الآتية :-

"أولاً" الطعون الخاصة بانتخابات الهيئات المحلية . "ثانياً" المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم . "ثالثاً" الطلبات التي يقدمها ذوو الشأن بالطنن في القرارات الإدارية النهائية الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة أو الترقية أو بمنح العلاوات . "رابعاً" الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات الإدارية الصادرة بإحالتهم إلى المعاش أو الاستبعاد أو فصلهم بغير الطريق التأديبي . "خامساً" الطلبات التي يقدمها الأفراد أو الهيئات بإلغاء القرارات الإدارية النهائية . "سادساً" الطعون في القرارات النهائية الصادرة من الجهات الإدارية في منازعات الضرائب والرسوم وفقاً للقانون الذي ينظم كيفية نظر هذه المنازعات أمام مجلس الدولة . "سابعاً" دعاوى الجنسية . "ثامناً" الطعون التي ترفع عن القرارات النهائية الصادرة من هيئات التوفيق والتحكيم في منازعات العمل وذلك متى كان مرجع الطعن عدم الإختصاص أو عيباً في الشكـل أو مخالفة القوانين واللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها . "تاسعاً" الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية . "عاشرأ" طلبات الصوبص عن القرارات المنصوص عليها في البنود السابقة سواء رفعت بصفة أصلية أو تبعية . "حادى عشر" المنازعات الخاصة بعقد الإلتزام أو الأشغال العامة أو التوريد أو بأى عقد إدارى آخر . "ثانى عشر" الدعاوى التأديبية المنصوص عليها في هذا القانون . "ثالث عشر" الطعون في فى الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام فى الحدود المقررة قانوناً "رابع عشر" سائر المنازعات الإدارية . . . ، يدل على أن إختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى طلبات الصوبص رهين بأن تكون هذه الطلبات مرفوعة بصفة أصلية أو تبعية عن قرار إدارى مما نص عليه فى البنود التسعة الأولى من المادة العاشرة من قانون هذا المجلس أو تعد من سائر المنازعات الإدارية فى تطبيق البند الرابع عشر من هذه المادة ، وأن مناط إختصاص تلك المحاكم بالفصل فى "سائر المنازعات الإدارية" تطبيقاً لذلك البند أن تكون للمنازعة ذات الخصائص التى تتميز بها المنازعات التى أوردتها فى البنود الأخرى ، مما يقتضاه أن تكون المنازعة متعلقة بصرف قانونى تعبر فيه جهة الإدارة عن إرادتها كسلطة عامة بوسيلة من وسائل القانون العام - كالشأن فى المنازعات المتعلقة بالقرارات الإدارية النهائية الصادرة بتقل وندب وإعارة الموظفين العموميين التى غلت تلك البنود من النص عليها - أما المنازعات المتعلقة بالأعمال المادية والأفعال الضارة التى تأتيتها الجهة الإدارية دون أن تكون تقييداً مباشراً لقرارات إدارية أو التى ينسب إلى موظفيها إرتكابها أثناء أو بسبب تأدية وظائفهم فلا تعد من المنازعات الإدارية سواء فى تطبيق ذلك البند أو فى تطبيق سائر البنود المشار إليها ومن ثم لا تدخل فى الإختصاص الولائى لمحاكم مجلس الدولة ويكون الإختصاص بالفصل فيها معقوداً لمحاكم القضاء المادى وحدها باعتبارها

صاحبة الولاية العامة بالفصل في كافة المنازعات الإدارية وما استثنى بنص - خاص وفقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية - لما كان ذلك وكانت طلبات التعويض التي ترفعها جهات الإدارة على موظفيها عما يقع من عجز في عهدهم لا تتعلق بتصرفات قانونية لجهة الإدارة بل تتعلق بمسئوليتهم المدنية عن أفعال شخصية تسبب جهة الإدارة إليهم أنهم ارتكبوها إضراراً بها فإن محاكم القضاء العادي تكون وحدها هي المختصة ولايا بالفصل في هذه الطلبات .

الطعن رقم ٣٨٥ لسنة ٥٤ مكتبي قضي ٣٩ صفحة رقم ٥٥٩ بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٩

يدل نص المادتين ١٥ ، ١٧ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون ٤٦ لسنة ١٩٧٢ والمادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أن إختصاص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في طلبات التعويض وهي بأن تكون هذه الطلبات مرفوعة بمذمة أصلية أو تبعية عن قرار إداري مما نص عليه في البنود التسعة الأولى من المادة العاشرة من قانون هذا المجلس أو تعد من سائر المنازعات الإدارية في تطبيق البند الرابع عشر من هذه المادة وأن مناط إختصاص تلك المحاكم بالفصل في سائر المنازعات الإدارية تطبيقاً لهذا البند أن تكون للمنازعة الخصائص التي تتميز بها المنازعات التي أوردها المشرع في البنود الأخرى مما يقتضاه أن تكون المنازعة متعلقة بتصرف قانوني تعبر به جهة الإدارية عن إرادتها كسلطة عامة بوسيلة من وسائل القانون العام - كالشأن في المنازعات المتعلقة بالقرارات الإدارية النهائية الصادرة بتقيل وندب وإعارة الموظفين العموميين التي حلت تلك البنود من النص عليها أما المنازعات المتعلقة بالأعمال المادية والأفعال الضارة التي تأتيها الجهات الإدارية دون أن تكون تنفيذاً مباشراً لقرارات إدارية - أو التي ينسب إلى موظفيها ارتكابها أثناء أو بسبب تأدية وظائفهم - ومنها المنازعات المتعلقة بالمسئولية المدنية لهؤلاء الموظفين عما تسببه لهم الإدارة عن أعمال شخصية ضارة بها وما تراه مستحقاً لها في ذمهم من تعويضات عما يقع من عجز في عهدهم بسبب هذا الأعمال - فلا تعد من المنازعات الإدارية سواء في تطبيق البند الرابع عشر أو في تطبيق سائر البنود المشار إليها ومن ثم لا تدخل في الإختصاص الولائي لمحاكم مجلس الدولة ويكون الإختصاص بالفصل في هذه المنازعات المدنية مقروداً لمحاكم القضاء العادي وحدها باعتبارها صاحبة الولاية العامة بالفصل في كافة المنازعات - عدا المنازعات الإدارية وما استثنى مثلها بنص خاص - ولا يغير من ذلك أن ولاية محاكم مجلس الدولة تشمل الفصل فيما يثار أمامها من منازعات بسبب لجوء الإدارة لإجراء خصم ما تراه مستحقاً لها من تعويضات من مرتبات الموظفين بالتطبيق لأحكام لائحة المخازن والمشتريات المصدق عليها من مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٤٨/٦/٦ أو أحكام القانون ١١١ لسنة ١٩٥١ المعدل بالقانونين ٤٢٣ لسنة ١٩٥٦ ، ٤٣ لسنة ١٩٦٢ ، ٦٤

لجنة ١٩٧٣ - دون إمتداد أحكام تلك التعويضات أو إتخاذ إجراء قضائي بشأنها إذ أن ولاية تلك المحاكم بنظر هذه المنازعات - باعتبارها من المنازعات الخاصة بالمرتبات وفقاً لنص البند ثانياً من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة - إنما تقتصر على مجرد الفصل في مشروعيه إجراء الخصم من المرتب - في ضوء التحقيق من توافر شروط إجرائه ، ومن هذه الشروط مدى جدية الدلائل على إستحقاق الإدارة للتعويض - ولا تتبع تلك الولاية للمساس بأصل الحق في هذا التعويض ومقداره الذي يمكن لأى من طرفي النزاع طرحه على القضاء المدني ليحكم النزاع فيه ، ومن ثم لا تكون لأحكام محاكم مجلس الدولة الصادرة في حدود ولايتها بنظر المنازعات خاصة بالمرتبات المشار إليها حجية أمام القضاء المدني بالنسبة لأصل الحق محل المنازعة كما لا تكون لها حجية بالنسبة له إذا صدرت خارج حدود هذه الولاية لأن الأحكام التي تصدر من جهة قضاء خارج حدود ولايتها تكون متعللة بالحجية أمام الجهة صاحبة الولاية بالفصل في موضوعها .

الطعن رقم ٢٧١٠ لسنة ٥٧ مكتب قتي ٣٩ صفحة رقم ١٤٢٣ بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٦
المحاكم المدنية باعتبارها صاحبة الولاية العامة تختص بالفصل في كافة المنازعات إلا ما أستثنى بنص خاص . لما كان ذلك وكان الثابت في الدعوى أنها أقيمت من المطعون ضدها بطلب إلزام الطاعة بصفتها برسوم رسم وإرشاد سفينة الركاب " إيجينوس " طبقاً لأحكام قانون رسوم الإرشاد الصادر بالقانون ٤٢ لسنة ١٩٨٣ فازعت الطاعة في إستحقاق المطعون ضدها لكامل الرسم لوجوب إعمال التخفيض في رسم الميناء الذي منحه المادة ١٩ من ذلك القانون للسفن التي ترد في رحلة سياحية وكانت أحكام هذا القانون قد خلت من تحديد الجهة المختصة بالفصل في المنازعات الناشئة عن تطبيقه فإن المحاكم المدنية تضحي هي المختصة بنظرها ، إذا كان ذلك ، وكان الحكم الإبتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه قد عرض لواقعة الدعوى وشروط إعمال التخفيض آنف الذكر وخلص - حسبما تراءى له - إلى عدم توافر شروط منحه دون أن يعرض لقراري وزير النقل البحري والهيئة العامة لميناء بورسعيد في شأن شرطى الإنتظام والدورية - وكان القرار الإداري الذي لا تخص بالغاثة أو تأويله أو تعديله هو وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ذلك القرار الذي تفصح به الإدارة عن إرادتها الملزمة وبما لها من سلطة بمقتضى القوانين وذلك بقصد إحداث مركز قانوني معين متى كان ممكناً وجائزاً قانوناً - وكان الباعث عليه مصلحة عامة . وكان القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٣ المذكور لم يمنح أيأ من وزير النقل البحري أو الهيئة العامة لميناء بورسعيد سلطة تفسير أحكام هذا القانون فإن أيأ من القرارين المذكورين لا يعتبر قراراً إدارياً يلتزم المحكمة العادية بإعماله - ولا يقيد سلطتها في تفسير

نصوص القانون بما تراه أو في إلى إرادة الشارع إن قامت بها حاجة إلى ذلك . لما كان ذلك وكان الحكم الإبتدائي الذي أيده الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر فإنه لا يكون قد خالف القانون .

الطعن رقم ١٥٢ لسنة ٥١ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٤٣٤ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٥

الأسواق التي تقيمها الدولة أو الأشخاص العامة الأخرى تعبر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة من الأموال العامة بحكم تخصيصها للمنفعة العامة ، وأن الترخيص بالإنتفاع بها يكون مقابل رسم لا أجره ويعتبر من الأعمال الإدارية ولا ولاية للمحاكم العادية عليها في هذا الشأن ومن المقرر أيضاً أن الأصل في المرافق العامة أن يولاها الدولة إلا أنه ليس هناك مانع من أن تعهد الدولة بإدارتها وإستغلالها إلى فرد أو شركة ولا يخرج الملتمزم في إدارتها أن يكون معاوناً للدولة وثائباً عنها وهذه الطريقة غير المباشرة لإدارة المرفق العام لا تعتبر منازلاً أو غلباً من الدولة عن المرفق العام بل تظل ضافية ومستولة عن إدارته وإستغلاله قبل الشعب ولها في سبيل القيام بهذا الواجب أن تتدخل في شئون المرفق العامة كلما إقتضت المصلحة العامة هذا التدخل ولو كان ذلك قبل إنتهاء مدة الترخيص ويعتبر الترخيص الصادر من الملتمزم لأحد الأشخاص لإستغلال هذا المرفق أو أى جزء منه يعتبر عقداً إدارياً .

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٥١ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٣٥ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢١

لما كان قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٦٤ قد نص في المادة الأولى منه على أن " يحول بنك التسليف الزراعى والتعاونى إلى مؤسسة عامة تسمى المؤسسة المصرية العامة للإئتمان الزراعى والتعاونى وقد ظل كذلك إلى أن ألغيت المؤسسات العامة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٧٥ ، ثم صدر القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ في شأن البنك الرئيسى للتنمية والإئتمان الزراعى الذى نص في مادته الأولى على أن تحول المؤسسة المصرية العامة للإئتمان الزراعى " والتعاونى إلى هيئة عامة قابضة يكون لها شخصية إعتبارية مستقلة تسمى " البنك الرئيسى للتنمية والإئتمان الزراعى " وتبعية وزارة الزراعة " و كان النزاع فى الدعوى يقوم على مطالبة المطعون ضده بأحقته فى الترقية إلى الفئة الخامسة إعتباراً من ١٩٧٢/١٢/٣١ وإلى الفئة الرابعة من ١٩٧٤/١٢/٢١ وكان البنك الطاعن وقت ذلك مؤسسة عامة فإن علاقة المطعون ضده بها تكون علاقة تنظيمية بوصفه موظفاً عاماً بحكم تبعيته لشخص من أشخاص القانون العام .

ولا يقدح فى ذلك صدور نظام العاملين بالقطاع العام بقرار رئيس الجمهورية رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ ونصه فى المادة الأولى منه على أن لأن سريان أحكام هذا النظام على هؤلاء العاملين لا يتأدى منه أن علاقتهم بالمؤسسة تعد علاقة تنظيمية ، وإنما يعنى أن أحكام ذلك النظام أصبحت بالنسبة للعاملين فى المؤسسات العامة وهى أشخاص القانون العام وتحكمها قواعده - جزءاً من هذه القاعدة

والأنظمة اللاتحجية التي تخضع لها علاقاتهم بالمؤسسة العامة ، سيما أن المشرع لم يقصد إصدار هذا النظام سوى توحيد المعاملة لجميع العاملين في المؤسسات العامة والشركات التابعة لها بغية إزالة الفوارق بين العاملين في قطاع واحد خاصة وأنهم في ظروف واحدة لتحقيق أهداف مشتركة ، وذلك بمنأى عن المساس بطبيعة علاقة العاملين بالمؤسسات العامة التي بقيت كما هي قائمة على أسس لائحية وتنظيمية باعتبارهم موظفين عموميين ، لما كان ذلك فإن الإختصاص بنظر الدعوى الرأهنة يكون منعقداً لجهة القضاء الإدارى دون القضاء العادى أخذاً بأحكام المادة العاشرة من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة .

الطعن رقم ١٦١٣ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٨٩ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٢٧
- المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - أن تصرف السلطة الإدارية فى الأموال العامة لإنشاع الأفراد بها لا يكون إلا على سبيل الترخيص وهذا يحجر بذاته وبطبيعته مؤقتاً وغير ملزم للسلطة العامة التى لها دائماً لدواعى المصلحة العامة الحق فى إغاثته والرجوع فيه ولو قبل حلول أجله ويكون منحه للمنتفع مقابل رسم لا أجره ولما كان كل أولئك من الأعمال الإدارية التى يحكمها القانون ولا تخضع للقانون الخاص أو القيود التى تفرضها قوانين إيجار الأماكن وترخيص السلطة الإدارية للأفراد للإنشاع بالأموال العامة قد تنظمه القوانين واللوائح كما هو الحال فى الطرق العامة إذ أصدر المشرع القانون ٤٠ لسنة ١٩٥٦ فى شأن أشغال الطرق العامة ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزارى رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٥٦ ولئن كانت المادة الثانية من القانون نصت على بعض صور الأشغال كأعمال الحفر والبناء والأكشاك العشبية إلا أن ذلك لا يعنى إستبعاد صور الأشغال الأخرى كالمشآت المبنية إذ أن المحظور هو شغل الطريق العام بغير ترخيص وقد حددت اللائحة أنواع الطرق العامة ودرجاتها والأشغال التى يجوز الترخيص بها وأنواعها وكيفيةها وشروطها والرسوم والتأمينات المستحقة على كل نوع حسب نوع الطريق العام ودرجته ، وهذا التجديد للرسم يختلف تماماً عن تحديد الأجرة القانونية للأماكن الخاصه لقوانين إيجار الأماكن إذ نصت على تحديد وفقاً لعناصر معينة ومحدده ، هذا الرسم هو الواجب التطبيق حتى ولو كانت جهة الإدارة قد اعتبرته أجرة أو وصفت العلاقة بأنها إيجار إذ العبرة فى تكييف العلاقة التى تربط جهة الإدارة بالمنتفع بالمال العام - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو بحقيقة الواقع وحكم القانون ما دام العقد تعلق بمال عام وكانت جهة الإدارة تهدف إلى تحقيق مصلحة عامة .

- إذا كان الثابت من الأوراق وتقرير الخبراء محل العلاقة بين الوحدة المحلية لمجلس مدينه بنها والمطمون ضدهم هو جزء من رصيف الطريق العام - شارع سعد زغلول وكانت الطرق العامة

وأوصفتها تعتبر من الأموال العامة المخصصة للنفع العام عملاً بالمادة ٨٧ من القانون المدني على ما سلف بيانه ، فإن تصرف الجهة الإدارية في هذه الأجزاء الإنتفاع المطعون ضدهم بها بإقامة أكشاك منيه عليها لا يكون إلا على سبيل الترخيص وفقاً لأحكام القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ في شأن أنشغال الطرق العامة ولا تحت التفصيلية الصادره بالقرار رقم ٣٩٥ لسنة ١٩٥٦ على ما سلف وتعتبر منازعتهم في تقدير هذا المقابل للإنتفاع منازعة إدارية ويتخذ الإختصاص بنظرها بجهة القضاء الإداري عملاً بالمادتين ١٥ ، ١٧ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ والمادة العاشرة من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٥ ولا تختص لجان الأجرة المنصوص عليها في المادة ١٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بتقدير أجرتها إذ لا ولاية لها في هذا الشأن لأن تلك الأماكن غير خاضعة لقانون إيجار الأماكن ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر العلاقة بين الجهة الطاعنة والمطعون ضدهم علاقة إيجارية تخضع للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وأن القانون رقم ١٤٠ لسنة ١٩٥٦ لا يطبق عليها فإنه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه .

الطعن رقم ٥٧٤ لسنة ٥٣ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٢٢٢ بتاريخ ١٩٨٩/٤/٢٧

النص في المادة ٦٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في شأن تنظيم مجلس الدولة على أن " تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في المسائل الآتية " .

سأبها :- دعاوى الجنسية " يدل على أن محاكم مجلس الدولة هي المختصة دون غيرها بالفصل في كافة منازعات الجنسية أيأ كانت صورتها أي سواء كانت في صورة دعوى أصلية بالجنسية أو في صورة طعن في قرار إداري صادر في الجنسية ، أم في صورة مسألة أولية في دعوى أصلية يتوقف الفصل فيها على الفصل في تلك المسألة ولو كانت الدعوى الأصلية قائمة أمام القضاء العادي في حدود إختصاصه وأثير النزاع في الجلسة ، وكان الفصل فيها يتوقف عليه الفصل في الدعوى . ، إذ يتعين على المحكمة في هذه الحالة أن توقف الدعوى وتحدد للخصم مهلاً لتصدر فيه حكماً نهائياً من مجلس الدولة في مسألة الجنسية إلا أنه رأت المحكمة أن وجه المسألة في الجنسية ظاهر بحيث لا يحتاج الأمر للفصل فيه بمعرفة مجلس الدولة أغفلت المسألة وحكمت في موضوع الدعوى على أساس ما ثبت لديها من وقائعها في شأن الجنسية وذلك عملاً بالمادة ١٦ من القانون رقم ١٦ لسنة ٧٢ في شأن السلطة القضائية والمادة ١٧٩ من قانون المرافعات .

الطعن رقم ١١٠ لسنة ٥٤ مكتب قضي ٤٠ صفحة رقم ٣٢٩ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢١

مناط إختصاص المحكمة الجزئية بنظر كافة المنازعات - أيأ كانت قيمتها - المتعلقة بالأراضي وما في حكمها الناشئة عن العلاقة الإيجارية بين مستأجر الأرض الزراعية ومالكها بمقتضى المادة ١/٣٩ مكرراً

المضادة بالمادة الثانية من القرار بقانون ٦٧ لسنة ١٩٧٥ إلى المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ٥٢ بالإصلاح الزراعي أن يكون الفصل في المنازعة مما يقتضى تطبيق حكم من أحكام المواد من ٣٢ حتى ٣٦ مكرر " من قانون الإصلاح الزراعي والتي يخضع حكم أنشائها ٢٢٢ على القواعد الأساسية التي شرعها القانون الأخير لحماية مستأجر الأرض الزراعية وفي حدود علاقته بالمؤجر له التي كانت من إختصاص لجان الفصل في المنازعات الزراعية قبل إلغائها ، فإذا ما تجاوزت المنازعة هذا النظام أو لم يكن الفصل فيها يتطلب تطبيق حكم من أحكام مواد قانون الإصلاح الزراعي سالفى الإشارة فإن الإختصاص ينقذ للمحاكم العادية صاحبة الولاية العامة بالفصل في جميع المنازعات وفقاً للقواعد العامة فى قانون المرافعات - وكان النزاع فى الدعوى يدور واقعة حول طبيعة العين المؤجرة فإن الحكم المطعون فيه إذ انتهى ألقى إنقضاء الإختصاص بنظرها للمحكمة الابتدائية المختصة طبقاً للقواعد العامة يكون قد أعمل صحيح القانون .

الطعن رقم ٢٠١٣ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ١٢٩ بتاريخ ١٩/١١/١٩٨٩

مناط إختصاص هيئة التحكيم وفقاً لنص المادة ٩٣ من قانون العمل الصادر بالقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ هو قيام نزاع خاص بالعمال أو بشروطه بين واحد أو أكثر من أصحاب العمل وجميع عمالهم أو فريق منهم ، مفاد نص المادة ١٠٧/١ من ذات القانون أن هيئة التحكيم ملزمة أصلاً بتطبيق أحكام القوانين فيما يعرض عليها من منازعات بين أرباب الأعمال وعمالهم وأن لها بجانب هذا الأصل رخصة أجازها لها القانون هي أن تستند إلى أحكام الشريعة الإسلامية والعرف ومبادئ العدالة فى إجابة العمال إلى بعض مطالبهم التى لا تتركز إلى حقوق مقررة لهم فى القانون وذلك وفقاً للحالة الاقتصادية والاجتماعية العامة فى المنطقة .

الطعن رقم ٢٤٢٣ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٣٦٣ بتاريخ ٣٠/١/١٩٨٩

إذ كان محل العقد سند الدعوى - على ما هو ثابت بالبند الأول منه - هو الترخيص فى أشغال قطعة أرض فضاء من أملاك محافظة بورسعيد الواقعة بالقتال الداخلى بقصد إستعمالها فى سحب وتصليح مراكب الصيد والفلايك وإتفق فى البند الثالث منه على تحديد مقابل الإنزعاج بمبلغ معين للمتر وأنه يجوز للمطعون ضده الأول زيادة هذا المقابل من تلقاء نفسه دون حاجة إلى تبييه وجاء فى البند العاشر منه أنه يجوز للمحافظ إلغاء الترخيص للمتنفعة العامة . ومن ثم فإن هذا العقد لا يعدو أن يكون ترخيصاً بالإنزعاج بهذه الأرض باعتبارها من الشواطىء أى من الأموال العامة وهو بذلك يعد عملاً إدارياً ولا ولاية للمحاكم العادية فى نظر المنازعة بشأنه ويتنقذ الإختصاص بالفصل فيها للقضاء الإدارى عملاً بالمادة ١٠/١١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ٧٢ .

الطعن رقم ٦٧٠ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٧٤٠ بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢٩
 النص في المادة الأولى من القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ الخاص بالقاعد والأمن والمعاشات للقوات المسلحة يدل على أن هذا القانون إنما يقتصر نطاق تطبيقه بالنسبة لفئة جنباؤ الصف والجنود المجندين ومن في حكمهم على ما ورد بنصه من قواعد وأحكام تتعلق بهم ، وإذا كانت المواد من ٥٤ وحتى ٦٥ انبثقت من الباب الرابع من هذا القانون قد حددت قواعد إستحقاق هذه الفئة لمكافأة نهاية الخدمة العسكرية ومنح معاشات المجندين في حالات الإستهزاء وحالات الإصابة والوفاة والفقء بسبب الخدمة أو العمليات الحربية وما في حكمها من الحالات التي وردت في المادة ٣١ منه ، مما مؤداه أن هذه القواعد لا تشمل التعويض المستحق للمتضررين من هذه الفئة طبقاً لأحكام القانون المدني أو تمتد إليه ولا تحول دون - مطالبة المضطرب منهم بحقه في التعويض الكامل جبراً لما حاق به من ضرر إذ يظل حقه في هذا الصدد قائماً محكوماً بقواعد القانون المدني طالما كان الضرر ناشئاً عن خطأ تقصيري لما كان ذلك وكان المطعون ضده قد أقام دعواه تأسيساً على قواعد المسؤولية التقصيرية مردحا إهمال وتراخ من تابعي المطعون ضده في المبادرة باتخاذ إجراءات علاجه من مرضه اثر الإبلاغ عنه وهو أساس مغاير لذلك الذى نص عليه القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر ومن لم تخصص بنظر الدعوى تبعاً لذلك محاكم القضاء العادى دون جهة القضاء الإدارى التى لا يدخل فى اختصاصها الفصل فى المنازعات المتعلقة بهذه المسؤولية ويكون الحكم المطعون فيه إذ خلص إلى القضاء برفض الدفع بعدم الاختصاص الولائى قد أصاب صحيح القانون .

الطعن رقم ٢٧٥٨ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٢٧٦ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٦
 المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن المحاكم هى المختصة بتقرير الوصف القانونى للعمل الصادر عن السلطات العامة فإن اعتبرته من أعمال السيادة فلا يكون لها لمة اختصاص بالنظر فيه وأن الإجراء الذى لا يستند إلى قانون أو قرار إدارى يخول السلطة القيام به عمل ماضى يختص القضاء العادى بنظر دعوى منع التعرض على أساسه .

الطعن رقم ٢٥٠٥ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٥١٧ بتاريخ ١٩٨٩/٥/٣١
 إحالة السيرة للفحص للجهات المختلفة لا يتوافر به مقومات القرار الإدارى وإنما هو سلوك ماضى من تابعي الطعن مما يخضع التعويض عنه للقضاء العادى .

الطعن رقم ١١١٧ لسنة ٥٤ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٤٤٢ بتاريخ ١٩٩٠/٢/٥
 المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن المحاكم هى صاحبة الولاية العامة للقضاء فتختص عملاً بالمادة ١٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بالفصل فى كافة المنازعات والجرائم إلا ما إستثنى بنص خاص فتختص بكافة المنازعات أيأ كان نوعها وأيأ كان أطرافها ما لم تكن إدارية أو يكون

الإختصاص بالفصل فيها مقررًا بنص الدستور أو القانون لجهة أخرى إستثناء لعله أو لأخرى فليست العبرة بنص العلة وإنما بوجود النص ولازم ذلك أنه إذا لم يوجد نص في الدستور أو القانون يجعل الإختصاص بالفصل في النزاع لجهة أخرى غير المحاكم ، فإن الإختصاص بالفصل يكون بالياً للمحاكم على أصل ولايتها العامة حتى لا يحرم صاحب الحق فيه من التقاضي بشأنه وأن أية جهة غير المحاكم بالفصل في نزاع ما هو إختصاص إستثنائي وأن الإستثناء يفسر تفسيراً ضيقاً وحسبياً - فلا يجوز التوسع فيه ولا القياس عليه فلا يصح القول - على ضوء ذلك - بأن المشرع وقد ناطه بمحكمة القيم الفصل في كافة المنازعات المتعلقة بالحراسة أو المتربة عليها - قد قصد أن يحرم صاحب الشأن من اللجوء إلى قاضيه الطبيعي عند المنازعة في شأن تكييف علاقة إجارية كانت الحراسة قد أبرمتها إذ أن ذلك ليس متعلقاً بالحراسة في ذاتها ولا متربياً عليها - وإذا كان النزاع في الدعوى يدور حول ما إذا كان الغرض من إيجار عين النزاع هو المكان في ذاته وهو ما تدعيه الطاعنة أم أن الإيجار ليشمل المكان وما اشتمل عليه من منشآت ومنقولات وتجهيزات تفي باستغلاله لإصلاح وعمدة السيارات وأن المكان لم يكن إلا عنصراً ثانوياً بما يخرج الإجارة عن نطاق تطبيق قانون إيجار الأماكن ويخضعها لأحكام القواعد العامة وهو ما يتمسك به المطعون ضدهم الأربعة الأول فإن حقيقة المنازعة تتعلق بالتكييف القانوني لهذه العلاقة - وهي على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ما تخص للمحاكم العادية بالفصل فيه وإذا إنتهى الحكم المطعون فيه إلى هذه النتيجة فقد أصاب صحيح القانون .

الطعن رقم ٥٧٥ لسنة ٥٦ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٨٩ بتاريخ ١٩٩٠/٥/٩

إذ كان الواقع في الدعوى أن وزير الإسكان أصدر القرار رقم ١٦ لسنة ١٩٨٤ ونص في مادته الأولى على أنه لا تسري أحكام الفصل الأول من الباب الثاني في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار إليه على المباني المؤجرة للمنظمات النقابية العمالية وصدر هذا القرار مستكملاً في ظاهرة مقومات القرار الإداري غير المشوب بعيأ يجرده من هذه الصفة الإدارية ويتحدر به إلى درجة العدم مما لا يجوز معه لجهة القضاء العادي التعرض له في أحكامها صراحة أو ضمناً بالإلغاء أو التأويل أو وقف التنفيذ أو التعويض عن الأضرار الناشئة عنه لدخول ذلك في الإختصاص الولائي لجهة القضاء الإداري دون غيرها عملاً بالمادة ١٥ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ والمادة العاشر من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

الطعن رقم ١٩٠٩ لسنة ٥٦ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٣٥٥ بتاريخ ١٩٩٠/١/٣٠

- مسألة الإختصاص الولائي تعتبر قائمة في الخصومة ومطروحة دائماً على المحكمة ، إذ الحكم الصادر في موضوع الدعوى يشمل حتماً على قضاء ضمني في الإختصاص والطعن على الحكم الصادر

في الموضوع ينسحب بالضرورة وبطريق اللزوم على القضاء في الاختصاص سواء أثار الخصوم مسألة الاختصاص أو لم يثيروها وسواء أثبتتها النيابة العامة أو لم تبدها . فواجب المحكمة يقتضيها أن تتصدى لها من تلقاء نفسها .

- مؤدى البندين الخامس والعاشر من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أن الاختصاص بالفصل في المنازعات المتعلقة بالقرارات الإدارية إلغاء وتعويضاً معقود كاصل عام لجهة القضاء الإداري . وكان القرار الإداري - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو القرار الذي تصبح به الإدارة عن إرادتها الذاتية الملزمة بما لها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح في الشكل الذي يطلبه القانون بقصد إحداث أثر قانوني معين متى كان ذلك ممكناً وجائزاً قانوناً وكان الباعث عليه إبطاء . مصلحة عامة - وهو بذلك يفترق عن العمل المادى الذى لا تتجه فيه الإدارة بإرادتها الذاتية إلى إحداث ذلك الأثر وأن رب القانون عليه أثراً معيناً أن هذه الآثار تعتبر وليدة إرادة المشرع وليست وليدة الإرادة الذاتية للإدارة - وكانت مصلحة الشهر العقارى قد أعدت بالإجراءات التى أتخذت لشهر المحرر الشهر برقم عن حصة مفرزة واتخذت من ذلك سبباً للإمتناع عن شهر الحكم الصادر لصالح الطاعن فى الدعوى بما مؤداه عدم انتقال ملكيته الأرض إليه والحيولة دون شهر ذلك الحكم . وكان هذا الإمتناع وذلك الشهر ليس وليد إرادة المشرع مباشرة بل هو إضمار من المصلحة عن إرادتها الذاتية ، فإن الاختصاص بنظر طلب إلغاء القرار الصادر بشهر المحرر المشار إليه والتعويض عنه يكون معقوداً لجهة القضاء الإداري وإذ قضى الحكم المطعون فيه ضمناً باختصاص محاكم القضاء العادى بنظره فإنه يكون قد خالف قاعدة من قواعد الاختصاص الولائى وهى قاعدة أمره متعلقة بالنظام العام بما يوجب نقضه .

الطعن رقم ٣٠٤٢ لسنة ٥٧ مكتوب قضى ٤١ صفحة رقم ٤٤٥ بتاريخ ١٧/٧/١٩٩٠

- لما كانت المحاكم المدنية هى السلطة الوحيدة التى تملك حق الفصل فى المنازعات التى تنور بين الأفراد والحكومة بشأن تبعة الأموال المتنازع عليها للدولة أو بشأن ما يدعيه الأفراد من حقوق عينية لهم عليها باعتبار أن القضاء المدنى هو صاحب الولاية العامة فى نظر المنازعات المدنية والتجارية وكان البين من الأوراق أن التكييف الصحيح للنزاع فى ضوء طلبات المدعين أنه نزاع على الملكية ، تختص بنظره والفصل فيه المحاكم المدنية دون غيرها ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى ذلك وقضى بإلغاء الحكم الصادر من محكمة أول درجة بعدم الاختصاص الولائى فإنه يكون قد إنتهى إلى النتيجة الصحيحة فى القانون .

- لما كانت محكمة أول درجة بقضائها بعدم إختصاصها الولائي لم تستغل ولايتها في نظر موضوع الدعوى ، فإن محكمة الإستئناف متى ألقت هذا الحكم لا يكون لها أن تتصدى للفصل في ذلك الموضوع بل يكون عليها أن تعيد الدعوى إلى المحكمة الابتدائية لنظره والفصل فيه حتى لا يحرم الخصوم من إحدى درجتي التقاضي وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وفصل في موضوع الدعوى فإنه يكون قد أخطأ في القانون .

الطعن رقم ١١٧ لسنة ٥٨ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٢٤٧ بتاريخ ١٩٩٠/٥/٣١

الدفع بعدم الإختصاص الولائي يعتبر دائماً مطروحاً على محكمة الموضوع لتعلقه بالنظام العام ولو لم يدفع به أمامها فلا يسقط الحق في إيدائه والتمسك به ولو تنازل عنه الخصوم ، ويجوز الدفع به لأول مرة أمام محكمة النقض إذا لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع .

الطعن رقم ٦٤٦ لسنة ٥٨ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٢٩٩ بتاريخ ١٩٩٠/٦/١٤

إذ كان القرار الإداري هو إلمصاح جهة الإدارة في الشكل الذي يطلبه القانون عن إرادتها الملزمة بمالها من سلطة بمقتضى القوانين واللوائح بقصد إحداث أثر قانوني معين يكون ممكناً إبتعاء مصلحة عامة وتختص محاكم مجلس الدولة دون سواها بطلب التعويض عنه عملاً بالمادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم مجلس الدولة ، إلا أنه لما كان القانون - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لم يعرف القرارات الإدارية ولم يبين الخصائص التي تميزها والتي يهتدى بها في القول بتوافر الشروط اللازمة لها ولخصائصها من تعرض السلطة القضائية العادية لها بتعطيل أو تأويل أو نظر طلب تعويض عنها فإن وظيفة المحاكم المدنية أن تعطى هذا القرار وصفه القانوني على هدى حكمه التشريع ومبدأ الفصل بين السلطات وحماية الأفراد وحقوقهم توصلوا إلى تحديد إختصاصها للفصل في النزاع المطروح عليها

الطعن رقم ٢١٤٦ لسنة ٥٨ مكتب قني ٤١ صفحة رقم ٦٦٠ بتاريخ ١٩٩٠/١١/١٣

و إن كان المشرع لم يضع تعريفاً للمنازعات الإدارية يميزها عن المنازعات المدنية والتجارية التي تقع بين الأفراد وأشخاص القانون العام لتهتدى به المحاكم في مجال توزيع الإختصاص الولائي فيما بينها إلا أن مؤدى النص في المادتين ١٧، ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقرار بقانون ١٩٧٢/٤٦ والمادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقرار بقانون ١٩٧٢/٤٧ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن إختصاص محاكم الدولة - دون غيرها بالفصل في طلبات التعويض رهين بأن تكون هذه الطلبات مرفوعة بصفة أصلية أو تبعية عن قرار إداري مما نص عليه في البنود التسعة الأولى من المادة العاشرة من قانون هذا المجلس أو تعد من سائر المنازعات الإدارية في تطبيق البند الرابع عشر من هذه المادة ، وأن مناط إختصاص تلك المحاكم بالفصل في سائر المنازعات الإدارية تطبيقاً لذلك

البند أو تكون للمنازعة الخصائص ذاتها التي تتميز بها المنازعات التي أوردتها المشرع في البنود الأخرى مما يقتضاه أن تكون المنازعة متعلقة بصرف قانوني تعبر فيه جهة الإدارة عن إرادتها كسلطة عامة يوسيلة من وسائل القانون العام كالشأن في المنازعات المتعلقة بالقرارات الإدارية النهائية الصادرة بنقل وندب وإعادة الموظفين العموميين التي حلت تلك البنود من النص عليها - أما المنازعات المتعلقة بالأعمال المادية والأفعال الضارة التي تأتيتها الجهة الإدارية - دون أن تكون تنفيذاً مباشراً لقرارات إدارية - أو التي تنسب إلى موظفيها إرتكابها أثناء أو بسبب تأدية وظائفهم فلا تعد من المنازعات الإدارية في تطبيق ذلك البند أو في تطبيق سائر المواد المشار إليها ومن ثم لا تدخل في الاختصاص الولائي لمحاكم مجلس الدولة ويكون الاختصاص بالفصل فيها محقوداً لمحاكم القضاء العادي وجدها باعتبارها صاحبة الولاية العامة في الفصل في كافة المنازعات - عدا المنازعات الإدارية وما إستثنى بنص خاص وفقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية .

الطعن رقم ٢٦٦٧ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٧٩٦ بتاريخ ١١/٢٨/١٩٩٠
المقرر - في قضاء هذه المحكمة - أن القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٠ بقسمة الأعيان التي إنتهى فيها الوفاق قد جعل الاختصاص بإجراء قسمة هذه الأعيان وفرز حصة الخيرات فيها وبيع ما يصدر قسمته منها للجان المشكلة وفقاً لأحكامه ، ومؤدى ذلك أنه لا يقبل من المستحقين في الوقف أن يرفعوا الدعوى بطلب تثبيت ملكيتهم لجزء من أعيان الوقف قبل أن تقوم اللجنة مسابقة البان بفرز حصة الخيرات فيها إذ أن من شأن إيجابتهم إلى طلبهم في هذه الحالة المصادرة على عمل هذه اللجنة وجعله لا طائل منه .

الطعن رقم ٣٢٤٩ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٦٤٩ بتاريخ ٢/٢٨/١٩٩٠
- النص في المادة ٩٣ من الدستور بأن " يختص المجلس بالفصل في صحة عضوية أعضائه وتختص محكمة النقض بالتحقيق في صحة الطعن المقدمة إلى المجلس بعد إحالتها إليه من رئيسه ويجب إحالة الطعن إلى محكمة النقض خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ علم المجلس به ويجب الإنتهاء من التحقيق خلال تسعين يوماً من تاريخ إحالته إلى محكمة النقض . وتعرض نتيجة التحقيق والرأى الذى إنتهت إليه المحكمة على المجلس للفصل في صحة الطعن خلال ستين يوماً من تاريخ عرض نتيجة التحقيق على المجلس ولا تعتبر العضوية باطلة إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس . مفاده أن الدستور ناط بمحكمة النقض بتحقيق صحة الطعون الانتخابية وإختص مجلس الشعب بسلطة الفصل في صحة العضوية وقد إستهدف الشارع الدستوري - بما عهد به لمحكمة النقض أن يستقيم لمجلس الشعب مصوغات

قراره بإلغائه على دعائم مستمدة من تحقيق قضائي محايد ومقدراً في الوقت ذاته أن الفصل في صحة العضوية هو في حقيقته إحتكام في خصومة يدخل ضمن وظيفة القضاء يحتاج إلى نزاهة القضاة وحيدتهم - إذ كان الدستور قد إختص مجلس الشعب بالفصل في صحة العضوية إستثناء لما قام في مراده أن يجرده من مضمونه بأن يدلع به وسط صراع حزبي تتقاذفه آراء تتجرد من حيطة القضاة التي تفرض ألا يكون للقاضي مصلحة فيما يقضى فيه ، ذلك أن المشرع الدستوري - عند وضع هذا النص - لم يكن قد أخذ بمبدأ تعدد الأحزاب إذ أورد في المادة الخامسة قبل تعديلها في ١٩٨٠/٤/٣٠ بأن " الإتحاد الاشتراكي هو التنظيم السياسي الذي يمثل بتنظيماته القائمة على أساس مبدأ الديمقراطية - تحالف قوى الشعب العاملة وهو ما كان يتسق مع نص المادة ٩٣ ، باعتبار أن التنظيم الواحد لا يقوم على مبدأ الصراع الحزبي وإنما يأخذ بمبدأ الإنقياد إلى رأي واحد ، ومؤدى ذلك أن إختصاص مجلس الشعب بالنظر في صحة العضوية بعد تعديل المادة الخامسة من الدستور بالأخذ بنظام تعدد الأحزاب - لا يمكن النظر إليه على أنه يقوم معلى مبدأ الإحتكام في خصومة ، ومن ثم فهو إختصاص سياسي يتأى على مبدأ عدل القضاء وحيدته ، وهو ما لازمه أن يفل هذا الإختصاص في نطاقه السياسي وينحصر في مسألة الإقتراع عليه دون أن يستطيل إلى إختصاص المحاكم بما لها من ولاية عامة في مراقبة الإجراءات السابقة عليه وتقدير ما شابها من الأخطاء لتعويض المضرور عنها ، وفقاً لأحكام المسؤولية التقصيرية .

- إذ كان المظعون ضده لم يلجأ إلى المحاكم للظمن في قرار صحة عضوية منافسة وإنما مطالباً بالتعويض بسبب ما لحق عملية فرز الأصوات وإعلان النتيجة من أخطاء ثم تعطيل عرض التحقيق الذي أجرته محكمة النقض على المجلس في وقت مناسب ، وكان لمحكمة الموضوع إستخلاص الخطأ الموجب للمسئولية وعلاقة السببية بينه وبين الضرر وتقدير التعويض المناسب وكان الحكم المظعون فيه قد إستخلص الخطأ في نتيجة عملية الفرز وإعلان النتيجة التي إنتهت إلى نجاح منافس المظعون ضده رغم أحقية الأخير في ذلك وكان هذا الإستخلاص مستمداً من التحقيق الذي أجرته محكمة النقض كما إستظهر الحكم من الأوراق تراخى رئيس اللجنة التشريعية بمجلس الشعب في فحص هذا التحقيق وتراخى رئيس المجلس في عرض نتيجة على المجلس في وقت مناسب حتى إستنفذ وقتاً طويلاً إستطال إلى تاريخ حل المجلس أى بعد أكثر من سبعة شهور في تاريخ إحالة التحقيق إليه ورتب على ذلك ما إنتهى إليه من حق المظعون ضده في تعويضه عن الأضرار التي لحقت به في بيان سائع ، فإن الحكم المظعون فيه يكون قد وافق صحيح القانون وإستوى على أسباب تكفي لحمله .

الطعن رقم ٣٤٥٩ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤١ صفحة رقم ٥٣٣ بتاريخ ١٨/٢/١٩٩٠

- المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مؤدى نصوص المادتين ١٥ ، ١٧ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ والمادة العاشرة من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - أن القضاء العادى هو صاحب الولاية العامة للقضاء فيخص بالفصل فى كافة المنازعات - أياً كان نوعها وأياً كان أطرافها ما لم تكن إدارية أو يكون الإختصاص بالفصل فيها مقررأ - إستثناء بنص خاص لجهة أخرى وأن إختصاص محاكم مجلس الدولة بالفصل فى طلبات التعويض رهن بأن تكون هذه الطلبات مرفوعة بصفة أصلية أو تبعية عن قرار إدارى مما نص عليه فى البنود التسعة الأولى من المادة العاشرة من قانون هذا المجلس ، أو تعد من سائر المنازعات الإدارية فى تطبيق البند الرابع عشر من هذه المادة ، أما دعاوى التعويض عن الأعمال المادية والأفعال الضارة التى تأتياها الجهة الإدارية فإنها لا تدخل فى الإختصاص الولائى لمحاكم مجلس الدولة ويكون الإختصاص بالفصل فيها منقداً للمحاكم العادية وحدها . لما كان ذلك وكان الواقع الثابت فى الدعوى أن المطعون عليه أقامها بطلب تعويضه عن الأضرار التى لحقت من جراء تعذيب تابهى الطاعنين له أثناء وطوال فترة إعتقاله وإتلافهم بضعته ومنقولاته ونهبهم أمواله وهى أفعال مادية ضارة وغير مشروعة لا تتعلق بقرار إدارى وتكون الخطأ الذى ينسب المطعون عليه لتابهى الطاعنين فتكون المحاكم العادية وحدها هى المختصة بالفصل فى الدعوى .

- المقرر أن تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دام تقديرها مستنداً إلى أدلة مقبولة ولها أصلها فى الأوراق .

الطعن رقم ١٦٢٦ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٨٤٤ بتاريخ ٢٨/٣/١٩٩١

إذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعنين تسكوا فى دفاعهم بأن المطعون ضدها الأولى أجنبية وتتمتع بالجنسية الأمريكية وأنها قد تخلت عن جنسيتها المصرية التى كانت قد إكتسبتها بالزواج من مصرى وذلك بعد وفاة زوجها ، ويحق لها تبعاً لذلك الإستفادة من حكم المادة ١٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ٨١ وإنهاء عقد الإيجار خاصة وأن حفيدتها وزوجها إغتصبا عين النزاع بعد ذلك وقدموا تأييداً لهذا الدفاع الشهادتين الصادرتين من مصلحة وثائق السفر والهجرة . والجنسية بوزارة الداخلية والمؤرختين " " المتضمنتين وصول المطعون ضدها الأولى إلى البلاد لفسى " . . . " بجاز سفر أمريكى رقم " . . . " وإقامة لمدة شهرين ثم مغادرتها البلاد بذلك الجواز لفسى " . . . " وأنها تقدمت لطلب الحصول على شهادة الجنسية المصرية ظل قيد البحث حتى تاريخ تحرير الشهادة فى " . . . " ومحضر الشرطة رقم " . . . " لسنة " . . . " إدارى المعادى الذى

إنه المطعون ضدها أن والدتها إنقطعت عن الإقامة بعن النزاع في أوائل سنة ١٩٧٦ وأقامت بأمریکا وأنها في الفترة القليلة التي عادت فيها إلى مصر كانت تسجل إقامتها بقسم الشرطة ولما كان النص في المادة ٢١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية يعطى لوزارة الداخلية الحق في إعطاء ذوى الشأن شهادة بالجنسية المصرية وذلك بعد التحقق من ثبوت الجنسية وتعطى هذه الشهادة لطالها خلال سنة على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب واعتبر القانون الإمتناع عن إعطائها في الميعاد المذكور رفضاً للطلب وكان الثابت أن طلب حصول المطعون ضدها الأولي على الجنسية المصرية ولم يمت فيه رغم مرور أكثر من سنة على تقديمه مما يدل على أن وجه المسألة في الجنسية ليس ظاهراً ويحتاج الأمر فيه إلى صدور حكم من المحكمة المختصة . وإذا إنتهى الحكم المطعون فيه إلى القول بأن المطعون ضدها المذكورة مصرية الجنسية وركن في ذلك إلى قرآن أخرى ورب على عدم إستفادة الطاعين بحكم المادة ١٧ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ رغم جدية المنازعة حول الجنسية خاصة وإن حصول المطعون ضدها على جواز سفر مصرى كان بعد رفع دعوى النزاع فإنه يكون قد خالف القانون وأعطى في تطبيقه .

الطعن رقم ١٧٢٤ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ١٢٧٢ بتاريخ ١٩٩١/٥/٣٠

إذ كان مفاد نص المادة السادسة من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بشأن تصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة أن المشرع قد أناط لمحكمة القيم دون غيرها الإختصاص بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد الأموال وقيمة التعويضات والمنازعات الأخرى المتعلقة بالحراسات التي فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧١ بتنظيم فرض الحراسة وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن المنازعات التي قصد المشرع إحالتها إلى محكمة القيم هي تلك المنازعات الموضوعية التي تدور حول تقرير الحق أو نفيه ومن ثم يخرج عن إختصاصها سائر المنازعات المتعلقة بتأميم الشركات والمنشآت ، وتختص المحاكم العادية بنظر هذه المنازعات بحسبانها صاحبة الولاية العامة للفصل في المنازعات المدنية والتجارية إلا ما إستثنى منها بنص خاص .

الطعن رقم ١٧٢٥ لسنة ٥٥ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ١٢٥١ بتاريخ ١٩٩١/٥/٣٠

إذ كان مفاد نص المادة السادسة من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٨١ بشأن تصفية الأوضاع الناشئة عن فرض الحراسة قد أناط بمحكمة القيم دون غيرها الإختصاص بنظر المنازعات المتعلقة بتحديد الأموال وقيمة التعويضات والمنازعات الأخرى المتعلقة بالحراسات التي فرضت قبل العمل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ٧١ بتنظيم فرض الحراسات وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن المنازعات التي قصد المشرع إحالتها إلى محكمة القيم في تلك المنازعات الموضوعية التي تدور حول تقرير الحق أو نفيه .

ومن ثم يخرج عن اختصاصها سائر المنازعات المتعلقة بتأميم الشركات والمنشآت وتخصص المحاكم العادية بهذه المنازعات بحسبانها صاحبة الولاية العامة فى المنازعات المدنية والتجارية إلا ما إستثنى منها بنص خاص .

الطعن رقم ٣٠٥٣ لسنة ٥٨ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٢١٩ بتاريخ ١٦/١/١٩٩١
المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه وإن كان المشرع قد عهد إلى اللجنة المينة فى المادة ٨٢ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الرى والصرف بنظر منازعات التعويض المنصوص عليها فى هذا الشأن للطعن فيه أمام المحكمة المدنية المختصة فإن المادة ٨٠ منه والمعدلة بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٥ وقد ألزمت من إستفاد من الصدى على منافع الرى والصرف بتفقات إعادة الشيء إلى أصله وبمقابل ما عاد عليه من منفعة فإنها دلت على أن هذه المبالغ لا تُعد من قبيل التعويضات التى تتولى اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٨٢ المشار إليها نظر المنازعات عنها بداية بل هى إسترداد الدولة للنفقات الفعلية التى تكبدتها مقابل إعادة الشيء إلى أصله يتحملها المنتفع لقاء ما عليه من منفعة نتيجة الصدى على مراقب الرى والصرف .

الطعن رقم ٧ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٦٩ بتاريخ ٢٢/٢/١٩٤٥
إن المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية إذ منعت المحاكم من نظر الدعاوى التى ترفع على الحكومة بطلب تضمينات ناشئة عن إجراءات إدارية إلا إذا وقعت مخالفة للقوانين لم تقصد بهذه المخالفة مخالفة الأوضاع الشككية وحدها بل قصدت أيضاً مخالفة الغرض الذى ترمى إليه تلك القوانين فإن مخالفة الغرض أدخل فى معنى مخالفة القانون من مخالفة الأوضاع الشككية ، ثم إن منع المحاكم من تأويل الأمر الإدارى ليس معناه أنه متى كان الأمر مستوفياً أوضاعه الشككية حرم على المحاكم أن تعرض له إطلافاً بل معناه أنه إذا قام خلاف حول تنفيذ الأمر لشك فى مفهومه أو غموض فى مدلوله فإن المحاكم لا تكون مختصة بتفسيره فلا تملك أن تأمر بتنفيذه على وجه معين .

الطعن رقم ٢٨ لسنة ١٤ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٥٠٤ بتاريخ ٢٨/١٢/١٩٤٤
إنه من المتفق عليه فقهاً وقضاء أنه مما يجب توافره لتحقيق حصانة الأمر الإدارى من التعطيل أن يكون قد صدر فى الحدود المرسومة قانوناً للسلطة التى أصدرته ، فإذا خرج عن تلك الحدود كان اعتداء على سلطة أخرى أو عملاً تصفياً لا تلحقه الحصانة . وعندئذ يكون من حق السلطة القضائية أن تتدخل لحماية مصالح الأفراد مما قد يترتب عليه .

و إذا كانت المحاكم هى السلطة الوحيدة التى تملك حق الفصل فى المنازعات التى تقوم بين الأفراد والحكومة بشأن تبيعة الأموال المتنازع عليها للمنافع العامة حتى إذا ما تبينت تبعيتها لها أجرت عليها

حكم القانون وإلا ألقت ملكية الأفراد لها وأمرت بما يدفع عنها إعتداء السلطة الإدارية ، وإذ كانت القوانين واللوائح حين أعطت السلطة الإدارية حق إتخاذ إجراءات عاجلة إستثنائية لحماية الأملاك العامة لم تعطها حق الفصل في المنازعات المتعلقة بملكية تلك الأموال مما مفاده أنه لا يصح إتخاذ تلك الإجراءات إلا في شأن الأموال التي لا نزاع في صفتها العامة أو التي لا يمكن أن يقوم نزاع جدى في صفتها بسبب تخصيصها الظاهر للمنفعة العامة ، إذ كان هذا وذاك فإنه متى إتضح للمحكمة من أوراق الدعوى وظروفها جدية منازعة الأفراد في صفة المال موضوع الدعوى فيكون من إختصاصها أن تأمر بوقف تنفيذ الأمر الإدارى الصادر بناء على إعتبار المال من الأموال العامة ريثما يتحسم ذلك النزاع نهائياً بالطرق القضائية .

الطعن رقم ١٠٩ لسنة ١٥ مجموعة عمر ٥٥ صفحة رقم ٢٦٧ بتاريخ ١٩٤٦/١٢/٥

إن الفقرة العاشرة من المادة ١٥ من لائحة ترتيب المحاكم قد خولت المحاكم الإختصاص بدعاوى المسؤولية المدنية المرفوعة على الحكومة بسبب إجراءات إدارية وقعت مخالفة للقوانين واللوائح . وهذا النص يجعل العبرة في الإختصاص بمجرد الإدعاء بالمخالفة ، أما وقوعها فعلاً فإنما هو شرط للمسئولية لا للإختصاص .

* الموضوع الفرعى : الإختصاص بالدعاوى التى ترفع على أجنبى :

الطعن رقم ٣٧١ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ٧٩٨ بتاريخ ١٩٦٧/٤/٥

وفقاً للمادة الثالثة من قانون المرافعات تخص المحاكم بالدعاوى التى ترفع على الأجنبى إذا كان له موطن أصلى أو مختار أو مسكن فى مصر أو كانت ناشئة عن عقد أبرم أو نفذ أو كان مشروطاً بتنفيذه فى مصر ، وإذا كان المطعون عليه قد نقل إلى فرع الشركة بمصر واستمر يعمل به إلى أن قررت الشركة "رب العمل" فصله ، فإن فى ذلك ما يجعل المحاكم المصرية مختصة بنظر الدعوى .

الطعن رقم ٤٤٣ لسنة ٤٥ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٥٥١ بتاريخ ١٩٨٤/٢/٢٧

لما كانت المادة ٢/٣ من قانون المرافعات السابق الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ - الذى رفعت الدعوى فى ظله - تنص على إختصاص المحاكم المصرية بالدعاوى التى ترفع على الأجنبى الذى ليس له موطن أو مسكن فى مصر " إذا كانت الدعوى تتعلق بمنقول أو بعقار موجود فى مصر أو كانت ناشئة عن عقد أبرم أو نفذ أو كانت الدعوى ناشئة عن واقعة حدثت فيها " كان البنك الطاعن قد عزز الإعتماد المستدى الذى فتح لصالح الشركة المطعون ضدها الأولى وأخطرها بذلك عن طريق مراسلة المحدد فى خطاب الإعتماد الذى فوضه دون غيره فى القيام بكل ما يتعلق بالإعتماد وهو بنك مصر فرع بورسعيد فإن هذا البنك الأخير يعتبر الموطن المختار المعين لتنفيذ الإعتماد وكل ما يتعلق به بما

ذلك إجراءات التنفيذ الجبرى وهو ما تكون معه المحاكم المصرية هي المختصة بنظر أى نزاع ينشأ عن هذا التنفيذ كما يكون القانون المصرى هو الواجب التطبيق على النزاع المعروض باعتباره قانون محل التنفيذ الذى يحكم العقد ويكون صحيحاً إعلان الطاعن بالحجز فى موطن هذا المراسل باعتباره موطناً مختاراً .

• الموضوع الفرعى : الحكم والقرار الصائر بالإحالة :

الطعن رقم ٣٨ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٣٩٥ بتاريخ ١٩٥٤/١/٧
الإحالة على المحكمة المختصة فى حالة الحكم بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى إنما رخصة حولها الشارع للمحكمة فى المادة ١٣٥ مرافعات ، فلا يترتب على عدم استعمالها بطلان الحكم
الطعن رقم ١٤٦ لسنة ٢١ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٦٣٥ بتاريخ ١٩٥٤/٣/٢٥
إن مفاد نص المادة ٤٤٤ من قانون المرافعات هو أن يكون لمحكمة الإحالة أن تقيم حكمها على لهم جديد لواقع الدعوى الذى تحصله مما يقدم إليها من دفاع أو على أسس قانونية أخرى غير التى جاءت بالحكم المطعون فيه واستوجبت نقضه ، متى كانت لا تخالف قاعدة قانونية قررتها محكمة النقض فى حكمها الناقض .

الطعن رقم ١٣ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٦٤٤ بتاريخ ١٩٥٥/٢/١٠
إن الشارع إذ أورد قواعد لتنظيم الانتقال من ولاية قانون المرافعات القديم إلى ولاية القانون الجديد بالمادة ٤ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بأن أخرج من عموم قاعدة سريان قوانين المرافعات على الدعاوى القائمة بعض مستثنيات رعاية لحقوق ثبت أو مصالح قدر أنها جديرة بالاستثناء جعل المناطق فى ذلك أن تكون الدعوى قد حكم فيها حضورياً أو غيابياً ، أو كانت مؤجلة للنطق بالحكم فيها قبل تاريخ العمل بالقانون الجديد لحكمة رأى فيها أن يكون من الأقرب إلى السداد والقصد ألا تتزعزع من المحكمة الدعوى بعد أن أصبحت مهية للحكم ، ومن ثم لا يمنع من إحالتها إلى المحكمة الجزئية المختصة أن تكون المحكمة الابتدائية التى تعدل اختصاصها قد أصدرت حكماً تمهيدياً قبل الفصل فى موضوعها بإحالتها على التحقيق إذ مثل هذا الحكم لا يعتبر مانعاً من الإحالة وفقاً للقانون .

الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٢٥٠ بتاريخ ١٩٥٥/٦/١٦
إن المشرع إذ أوجب بنص المادة الرابعة من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون المرافعات على المحاكم الابتدائية أن تحيل بدون رسوم ومن تلقاء نفسها ما يوجد لديها من دعاوى أصبحت من اختصاص محكمة المواد الجزئية بمقتضى هذا القانون قد استثنى من حكمها الدعوى التى حكم فيها حضورياً أو غيابياً أو كانت مؤجلة للنطق بالحكم فيها قبل تاريخ العمل بالقانون الجديد وذلك رعاية

لحقوق ثبت أو مصالح وآها جديرة بالاستثناء ولحكمة قدرها هي أن يكون من الأقرب إلى السداد والقصد أن لا تنزع الدعاوى التي حجزت للحكم من المحكمة التي أتمت تحقيقها وسمعت المرافعة فيها ، ومن ثم فإنه لا يمنع من الإحالة على محكمة المواد الجزئية أن تكون المحكمة الابتدائية التي تعدل اختصاصها قد أصدرت في الدعوى حكما قبل الفصل في موضوعها غير منه للخصومة كلها أو بعضها ، إذ مثل هذا الحكم لا يندرج في الأحكام المستتاة التي قدر الشارع في صدها ما يمنع من امتداد طائلة القانون الجديد إلى الدعوى .

للطنع رقم ٢٩٤ لسنة ٢٤ مكتب قضي ١٠ صفحة رقم ١٩٤ بتاريخ ١٩٥٩/٣/٥

إن المشرع إذ نص في الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون المرافعات على عدم جواز الإحالة بالنسبة للدعاوى المحكوم فيها حضوريا أو غيابيا إنما عني بذلك على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الدعاوى التي تكون قد صدرت فيها أحكام منهيبة للخصومة كلها أو بعضها فلا يندرج فيها الدعاوى التي يكون قد صدرت فيها مجرد أحكام تهديدية .

للطنع رقم ٥٢ لسنة ٢٧ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٤٤٩ بتاريخ ١٩٦٣/٦/٢٩

تقتصر سلطة القضاء في الإحالة إلى محكمة أخرى عملا بالمادة ١٣٥ من قانون المرافعات على حالات عدم الاختصاص المحلي أو النوعي بين المحاكم التي تتبع جهة قضائية واحدة ولا تمتد إلى المسائل التي يكون مرجع عدم الاختصاص فيها انشاء الوظيفة القضائية إلا بنص خاص . وقد التصر الصلبدل الذي أدخله القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ على نص تلك المادة على جعل القضاء بالإحالة واجبا على المحكمة بعد أن كان أمرا جوازا لها . وبديهي أن القضاء بهذه الإحالة لا يكون واجبا على المحكمة إلا في الأحوال التي تصح فيها الإحالة قانونا ، أما ما قرره القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ من إلزام المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها فإن ذلك إنما يكون بين المحاكم التي تتبع جهة قضاء واحدة .

للطنع رقم ٢٩١ لسنة ٢٨ مكتب قضي ١٤ صفحة رقم ٨٩٦ بتاريخ ١٩٦٣/٦/٢٠

- مفاد نص المادة ١٣٥ من قانون المرافعات من أنه يجوز للمحكمة إذا حكمت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ، أن عدم الاختصاص الذي عتته هذه المادة هو عدم الاختصاص النوعي أو المحلي ، ومن ثم فإن المحكمة متى قضت بعدم اختصاصها نوعيا ثم أمرت بالإحالة إلى المحكمة المختصة فإن تلك الإحالة ليست إلا استعمالا للرخصة المخولة لها قانونا سواء كان الاختصاص معقودا للمحكمة المحيلة أو المحكمة المحال إليها طبقا لقانون المرافعات أو أي قانون خاص آخر .

- على المحكمة المحال إليها الدعوى أن تنظرها بحالتها التي أحلت بها ، ومن ثم فإن ما تم صحيحاً من إجراءات قبل الإحالة يبقى صحيحاً بما في ذلك إجراءات رفع الدعوى ، وتتابع الدعوى سيرها أمام المحكمة المحال إليها الدعوى من حيث انتهت إجراءاتها أمام المحكمة التي أحالتها فإذا ما تمت تهينة الدعوى للمرافعة بإجراءات صحيحة أمام المحكمة المحيلة فلا يقتضى الأمر من المحكمة المحال إليها اتخاذ إجراءات جديدة لتخصيرها .

الطعن رقم ٥٠٤ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ١٠٨٧ بتاريخ ١٩٦٤/١٢/٧
القرار الصادر بإحالة القضية من إحدى دوائر المحكمة إلى دائرة أخرى لا يدخل في نطاق المادة ١٣٩ من قانون المرافعات ولا يجرى عليه حكمها وهو مما لا يوجب القانون على قلم الكتاب إخطار الغائبين من الخصوم به .

الطعن رقم ٣٨ لسنة ٤٠ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ٦٩٨ بتاريخ ١٩٧٤/٤/١٧
تقضى المادة ١١٠ من قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بأنه على المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان علم الاختصاص متعلقاً بالولاية ، مما مفاده أن الإحالة لا تكون إلا عند الحكم بعدم الاختصاص . ولما كان الحكم بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها - بعدم اختصاص القضاء العادى بنظرها - لا يعتبر فضلاً فى الاختصاص وإنما هو قضاء مانع من نظر الدعوى إعمالاً لقاعدة حجية الأمر المقضى تفادياً لتضارب الأحكام ، فإن التمسك - بأن الحكم ينطوى فى الحقيقة على قضاء بعدم الاختصاص الولائى وكان يصح إحالة الدعوى إلى المحكمة الإدارية المختصة - يكون فى غير محله .

الطعن رقم ٤٩٩ لسنة ٤١ مكتب قنى ٢٧ صفحة رقم ٧٧٩ بتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٩
مفاد المادة ١١٠ من قانون المرافعات أنه إذا قضت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى وجب عليها إحالتها إلى المحكمة المختصة . وتلتزم المحكمة المحال عليها الدعوى بالإحالة سواء كانت من طبقة المحكمة التي قضت بها أو من طبقة أعلى أو أدنى منها . وإذا كان يبين من الحكم المطعون فيه أن الاستئناف رفع إبداء إلى المحكمة الابتدائية بهينة إستئنافية فى الموعد القانونى ، فقطت تلك المحكمة بعدم اختصاصها بنظره وإحالاته إلى محكمة الاستئناف - المختصة - فإن الحكم المطعون فيه إذ إلزم حكم الإحالة وقضى فى الاستئناف المحال إليه وموضوعاً فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه .

الطعن رقم ٦٦٨ لسنة ٤٢ مكتب قنى ٢٨ صفحة رقم ٦٨١ بتاريخ ١٩٧٧/٣/١٦
مفاد النص فى المادة ١١٠ من قانون المرافعات على أن "المحكمة إذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان علم الاختصاص متعلقاً بالولاية "و علسى أن

" تلزم المحكمة المعال إليها الدعوى بنظرها " أن يحد أمام هذه المحكمة الأخيرة بما تم من إجراءات أمام المحكمة التي رفعت إليها الدعوى ومن ثم فإن ما تم صحيحاً من إجراءات قبل الإحالة يبقى صحيحاً وتتابع الدعوى سيرها أمام المحكمة التي أحيلت إليها من حيث إنتهت إجراءاتها أمام المحكمة التي أحالتها ، وإذ كان الإستئناف قد رفع في ميعاده بإجراءات صحيحة لدى محكمة الجيزة الابتدائية التي قضت بقبوله شكلاً وبعدم اختصاصها به وإحالته إلى محكمة إستئناف القاهرة . فلا تريب على هذه المحكمة إذ تابعت نظره من حيث إنتهت إجراءاته أمام المحكمة التي أحالته فأعتبرته محكوماً بقبوله شكلاً وسارت فيه حتى حكمت في موضوعه ، فإن النعي بهذا الوجه يكون على غير أساس.

الطعن رقم ٥٩٣ لسنة ٤٥ مكتب قني ٣٠ صفحة رقم ٢٢٨ بتاريخ ١٩٧٩/٤/٣٠

من المقرر- في قضاء هذه المحكمة - أن تشكيل دوائر مختلفة بالمحكمة الابتدائية وتخصيص بعضها لنظر أنواع معينة من المنازعات يدخل في نطاق التنظيم الداخلي للمحكمة مما يخص به الجمعية بها ولا يتعلق بالإختصاص النوعي الذي تتولى قواعده توزيع العمل فيما بين طبقات المحاكم فإن القرار الذي تصدره دائرة بمحكمة معينة بإحالة نزاع مطروح عليها إلى دائرة أخرى بذات المحكمة لتخصيصها بنظر هذا النوع من المنازعات لا يعتبر قضاء بعدم الاختصاص ، لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن النزاع الحالي كان مطروحاً على الدائرة ١٤ بمحكمة شمال القاهرة فقضت بإحالته إلى الدائرة ١٦ بذات المحكمة المختصة بنظر منازعات الإفلاس . فإن ما إنتهت إليه الدائرة ١٤ لا يعدو أن يكون قراراً بالإحالة ولا يعتبر قضاء بعدم الاختصاص ولا يغير من هذا النظر ما إستطردت إليه تزييداً من أنها تقضى بإحالة الدعوى وفقاً للمادة ١١٠ مرافعات إذ لا يعدو هذا الإستطراد أن يكون تزييداً خاطئاً ليس من شأنه أن يعتبر من طبيعة وحقيقة الإحالة الداخلي فيما بين دوائر المحكمة الواحدة الذي لا يعتبر حكماً منياً للخصومة ومن ثم لا يرد على إستئناف .

الطعن رقم ٦٤٦ لسنة ٤٦ مكتب قني ٣٠ صفحة رقم ٥٩١ بتاريخ ١٩٧٩/٦/٧

إذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة الجزئية أحالت الدعوى برمتها إلى المحكمة الابتدائية بما يعتبر قضاء قطعياً بعدم اختصاصها بنظرها وهو حكم منه للخصومة كلها فيما فصل فيه وحسمه بصدد عدم الاختصاص ولن يعقبه حكم آخر في موضوع الدعوى من المحكمة التي أصدرته وكان يقبل الطعن بالإستئناف في حينه وهو ما لم يحصل ، فإنه بذلك يصبح نهائياً تنقيد به المحكمة الابتدائية المحاالة إليها الدعوى ولو كان قد بنى على قاعدة غير صحيحة في القانون لأن قوة الأمر المقضي تملو على إعتبارات النظام العام ويمتنع عليها كما يمتنع على الخصوم الجدل فيه من جديد .

الطعن رقم ٧٦٩ لسنة ٤٨ مكتب قنى ٣٢ صفحة رقم ١٩٩٤ بتاريخ ١٩٨١/١١/٨
القرار الصادر بإحالة الاستئناف من إحدى دوائر المحكمة إلى دائرة أخرى لا تدخل فى نطاق المادة ١١٣ من قانون المرافعات ولا يجرى عليه حكمها وهو مما لا يوجب القانون على قلم الكتاب إخطار الغائبين من الخصوم به .

الطعن رقم ١٨٨ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ٢٠٢٠ بتاريخ ١٩٨٤/١٢/١٠
لما كانت المادة ١١٠ من قانون المرافعات قد جرى نصها على أنه على المحكمة وإذ قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها إلى المحكمة المختصة ولو كان علم الاختصاص متعلقاً بالولاية " فإن مفاد ذلك وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه على المحكمة المحال إليها الدعوى أن تنظرها بحالتها التى أحلت إليها ، ومن ثم فإن ما تم صحيحاً من إجراءات قبل الإحالة يبقى صحيحاً بما فى ذلك إجراءات رفع الدعوى وتتابع الدعوى سيرها أمام محكمة المحال إليها من حيث إنتهت إجراءاتها أمام المحكمة التى أحالتها ، فإذا ما تمت تهتة الدعوى للمرافعة بإجراءات صحيحة أمام المحكمة المحلية فلا يقتضى الأمر من المحكمة المحال إليها إتخاذ إجراءات جديدة لتغيرها .

* الموضوع الفرعى : تطبيق للقانون الأجنبى :

الطعن رقم ٤٠٨ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٣٤٧ بتاريخ ١٩٥٥/٧/٧
التمسك بتشريع أجنبى أمام محكمة النقص لا يمدو أن يكون مجرد واقعة يجب إقامة الدليل عليها ولا يبنى فى إثباتها تقديم صورة عرفية تحوى أحكام هذا التشريع .

الطعن رقم ٣ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٣٤٩ بتاريخ ١٩٥٣/١/٨
لما كان يبين من الحكم أنه أقام قضاءه بتطبيق الطاعنة من المطعون عليه على ما ورد فى مذكرات الطاعنة وخطاباتها رغم ما أثبتته من أنها طلبت رفض الدعوى ودفعت بعدم قبول الخطابات والمذكرات كدليل لإثبات فيها لحصول الزوج عليها من طريق غير مشروع وهو السرقة بأن كسر فى غيبتها الدرج المخصص لها ، وكان الحكم إذ أطرح هذا الدفع قد قرر " بأنه مهما يكن من أمر تلك الرسائل والمفكرات والطريقة التى قبل أن المدعى (المطعون عليه) حصل بها عليها فإنها كدليل لإثبات لها قيمتها فى مثل هذا النزاع " وكان هذا الذى قاله الحكم يخالف ما إستقر عليه الفقه والقضاء فى فرنسا من أن الخطابات الخاصة المتبادلة بين الزوج والغير وإن كانت بحسب الأصل لا يجوز التمسك بها إلا بإذن المرسِل إليه فإنه فى دعوى الزنا أو دعوى الطلاق أو التفريق يجوز إستثناء للمدعى من الزوجين أن يتمسك بها فى الإثبات بشرط أن يكون قد حصل عليها بطريق مشروع ، ولما كان طرفا الدعوى فرنسيين والقانون الواجب التطبيق فى هذا الخصوص هو القانون الفرنسى سواء فيما يتعلق بموضوع

الدعوى أو الدليل المقبول فيها ، وكان ما قرره الحكم من قبول هذه الخطابات والمفكرات كدليل إثبات أنها كانت الوسيلة التي حصل بها الزوج عليها مع تمسك الزوجة بأن حصوله عليها كان بطريق السرقة هو تقرير غير صحيح إبنى عليه القضاء في الدعوى وكان الواجب على المحكمة تمحيص دفاع الطاعنة لنقول ما إذا كانت وسيلة الزوج في الحصول على هذه المحررات مشروعة فقبلها كدليل في الإثبات أم غير مشروعة فلا قبلها ثم تأسس حكمها على ما يظهر لها كدليل من نتيجة هذا الفحص لما كان ذلك فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وبمن نقضه

الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٢٩ مكتب فني ١٥ صفحة رقم ٨٦٨ بتاريخ ١٩٦٤/٦/٢٥
تنص المادة ٢٨ من القانون المدني على أنه " لا يجوز تطبيق أحكام قانون أجنبي عينته النصوص السابقة إذا كانت هذه الأحكام مخالفة للنظام العام أو الآداب في مصر " ومؤدى ذلك نهى القاضي عن تطبيق القانون الأجنبي كلما كانت أحكامه متعارضة مع الأسس الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو الأخلاقية في الدولة مما يتعلق بالمصلحة العليا للمجتمع . وإذا كان الاعتراف بالأشخاص الاعتبارية وتقرير مساءلتها مدنيا عما يسند إليها من أعمال غير مشروعة يعتبر من الأصول العامة التي يقوم عليها النظام الاجتماعي والاقتصادي في مصر وتعتبر بالتالي من المسائل المتعلقة بالنظام العام في معنى المادة ٢٨ المشار إليها فإن الحكم المطعون فيه إذ استبعد القانون الإيراني وطبق أحكام القانون المصري لما تبينه من أن القانون الأول لا يجوز مساءلة الشخص الاعتباري عن الفعل الضار فإنه لا يكون مخالفا للقانون ، ولا يقدح في صحته ما جاء بالمذكرة الإيضاحية تعليقا عن قاعدة الاسناد المنصوص عليها في المادة ٢١ من القانون المدني من أن القانون الأجنبي يختص بالفصل في أهلية المسألة عن الفعل الضار ذلك أن القانون الأجنبي يتمتع تطبيقه عملا بالمادة ٢٨ مدني كلما كان حكمه في شأن المسؤولية أو في شأن شرط من شروطها مخالفا للنظام العام .

الطعن رقم ٨ لسنة ٣٥ مكتب فني ١٨ صفحة رقم ١٤٩٣ بتاريخ ١٩٦٧/٧/٢٦
الاستناد إلى قانون أجنبي - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - لا يعدو أن يكون مجرد واقعة وهو ما يوجب على الخصوم إقامة الدليل عليه .

الطعن رقم ٢٥ لسنة ٣٢ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ١١٣٦ بتاريخ ١٩٧١/١٢/٢٩
الاستناد إلى قانون أجنبي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يعدو أن يكون مجرد واقعة وهو ما يوجب على الخصوم إقامة الدليل عليها وإذا لم تقدم الطاعنة بملف الطعن صورة رسمية للتشريع الأجنبي الذي تستند إليه ولا ترجمة رسمية له فإن النفي يكون غير مقبول .

الطعن رقم ٣٧٣ لسنة ٣٦ مكتب فني ٢٣ صفحة رقم ٢٥٧ بتاريخ ١٩٧٢/١١/١٨
ما يثيره الطاعن "العامل" في سبب النفي من أن المرسوم الملكي السعودي نص على إعتبار المطعون

ضدها "المخطوط الجوية السعودية" مؤسسة شبه عامة تمارس نشاطاً تجارياً بوصفها شخصاً اعتبارياً مستقلاً عن الحكومة السعودية مما يجعل المحاكم المصرية مختصة بنظر النزاع طبقاً للفقرتين الأولى والثانية من المادة الثالثة من قانون المرافعات السابق هو دفاع يخالطه واقع كان يجب عرضه على محكمة الموضوع لأن الإمتداد إلى قانون أجنبي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يعدو أن يكون مجرد واقعة يجب على الخصوم إقامة الدليل عليها وإذا كان الطاعن لم يقدم ما يثبت أنه تمسك بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع ومن ثم يكون النعي على الحكم المطعون فيه بهذين السببين على غير أساس .

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٣٧ مكتب قنى ٢٥ صفحة رقم ١٣٢٩ بتاريخ ١٩٧٤/١٢/٤

- إذا كان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه إلى أحكام المحكمة النقض والإستئناف الألبانية وإلى فوى صادرة من المعهد اليوناني للقانون الدولي كمختصر من عناصر البحث التي أستاذس بها لتصرف الرأي السديد في تأويل نصوص القانون اليوناني وكان لا يجدى الطاعنين التحدى بالفقرة الثانية من المادة ١٨٠٧ من القانون المدني اليوناني ، لأن الثابت من تقريرات الحكم أن الموصية قد تصرفت بمقتضى وصيتها في جميع تركتها وليس في جزء منها ، ولما كان القانون الأجنبي لا يعدو أن يكون مجرد واقعة يجب على الخصوم إقامة الدليل عليه ، وكان الطاعنان لم يبينوا النص القانوني الذي يحول بين الزوجة وبين إمكان التصرف في نصيب زوجها - الموصى له به والذي توفى قبل وفاة الموصية ضمن الوصية ، فإن النعي على الحكم يكون على غير أساس .

- أن تعديل قانون التوثيق - ٦٨ لسنة ١٩٤٧ - بمقتضى القانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ أُلغى إلغاء المحاكم الشرعية والملية ، لا علاقة له البتة بحق الأجانب المقرر لهم - فى التوثيق - تطبيقاً لقواعد الإسناد فى القانون الدولي الخاص وهو ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لذلك القانون الأخير بقولها أنه " بمناسبة صدور القانون بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم الملية رأى تنظيم توثيق عقود الزواج والإشهادات التى كانت توليها المحاكم الشرعية والمجالس الملية ، وقد وضع المشرع الحالى متضمناً هذا التنظيم . . . " يؤيد ذلك أن قواعد الإسناد المشار إليها كان معمولاً بها خلال سريان الإمتيازات الأجنبية وفى فترة الإنتقال فكانت المادة ٧٨ من القانون المدني المختلط تنص على أن تراعى فى أهلية الموصى لعمل الوصية وفى صيغتها الأحكام المقررة لذلك فى قانون الدولة التابع لها الموصى " كما تنص المادة ٥٥ من القانون المدني الأعلى على أن " تراعى فى أهلية الموصى لعمل الوصية وفى صيغتها الأحكام المقررة لذلك فى الأحوال الشخصية المختصة بالملة التابع لها الموصى وكذلك فى المادة ٢٩ من لائحة التنظيم القضائى للمحاكم المختلفة والمادة ٣ من المرسوم بقانون

رقم ٩١ لسنة ١٩٣٧ بشأن إختصاص محاكم الأحوال الشخصية المصرية اللتين تضمنان على أن يرجع في الوصايا إلى قانون بلد الموصى ، وظل هذا الوضع في القانون المدني الحالي عقب إلغاء الإمتيازات إذ إحتفظ بهذه القاعدة فيه مع تعميم في الصياغة لتشمل سائر التصرفات المتصلة إلى ما بعد الموت ومع تعيين الوقت الذي يحد فيه بيان القانون الواجب التطبيق وهو ما نصت عليه المادة ١٧ منه .

الطعن رقم ٥٩ لسنة ٣٩ مكتب فني ٢٦ صفحة رقم ٣٦٤ بتاريخ ١٩٧٥/٢/١٢

المناط في إستبعاد أحكام القانون الأجنبي الواجب التطبيق - وفق المادة ٢٨ من القانون المدني - هو أن تكون الأحكام مخالفة للنظام العام أو الآداب في مصر بأن تمس كيان الدولة أو تتصل بمصلحة عامة وأساسية للجماعة ، ولا يدخل في هذا النطاق مجرد إختلاف أحكام القانون الأجنبي عن أحكام القانون الوطني في صدد شرط المنع من التصرف

الطعن رقم ٧ لسنة ٤٧ مكتب فني ٢٨ صفحة رقم ٢٧٦ بتاريخ ١٩٧٧/١/١٩

- المقرر- في قضاء هذه المحكمة - أنه لا يجوز إستبعاد أحكام القانون الأجنبي الواجة التطبيق وفقاً للمادة ٢٨ من القانون المدني إلا أن تكون هذه الأحكام مخالفة للنظام العام أو الآداب في مصر بأن تمس كيان الدولة أو تتعلق بمصلحة عامة وأساسية للجماعة .

- إذ كانت الطاعة لم تقدم السند الذي يبرر لها طلب إبطال الوصية من نصوص القانون الأسباني عملاً بالمادة ١٧ من القانون المدني ، وكان الإستناد إلى قانون أجنبي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة لا يبدو أن يكون مجرد واقعة مادية وهو ما يوجب على الخصوم إقامة الدليل عليه ، فإن النعى لا يكون مقبولاً .

الطعن رقم ٢٧ لسنة ٤٥ مكتب فني ٢٩ صفحة رقم ٦٥١ بتاريخ ١٩٧٨/٣/١

المقرر في قضاء هذه المحكمة أن القانون الأجنبي لا يبدو أن يكون مجرد واقعة مادية يجب على الخصوم إقامة الدليل عليه .

الطعن رقم ٨٠٤ لسنة ٤٤ مكتب فني ٣٢ صفحة رقم ١٠٧٨ بتاريخ ١٩٨١/٤/٧

الإستناد إلى قانون أجنبي لا يبدو أن يكون مجرد واقعة مادية يجب على الخصوم إقامة الدليل عليها وإذ خلت الأوراق مما يدل على أن الطاعن قدم إلى محكمة الموضوع القانون المدني التشيكي الذي تمسك بأنه القانون الواجب التطبيق عملاً بالمادة ١٧ من القانون المدني ، فإن النعى في هذه الخصومية يكون غير مقبول .

الطعن رقم ٧١٤ لسنة ٤٧ مكتب فني ٣٣ صفحة رقم ٤٤٢ بتاريخ ١٩٨٢/٤/٢٦

مناط إستبعاد أحكام القانون الأجنبي الواجب التطبيق وفق المادة ٢٨ من القانون المدني - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو أن تكون هذه الأحكام مخالفة للنظام العام في مصر أى متعارضة مع

الأسس الإجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو الخلقية في الدولة مما يتعلق بالمصلحة العليا للمجتمع بما لا يكفى معه أن تعارض مع نص قانوني آمر ، وإذ كانت المادة ٣/٥٠٣ مرفعات بما إشرطته من وجوب بيان أسماء المحكمين في مشاركة التحكم أو في اتفاق مستقل لا تتعلق بالنظام العام على النحو السالف بيانه فإن مخالفتها لا تنهض مبرراً لاستبعاد تطبيق القانون الأجنبي الواجب التطبيق .

الطعن رقم ١٢٥٩ لسنة ٤٩ مكتب قنى ٣٤ صفحة رقم ١٤١٦ بتاريخ ١٣/٦/١٩٨٣

مناط إستبعاد أحكام القانون الأجنبي الواجب التطبيق - وفق المادة ٢٨ من القانون المدني - هو أن تكون هذه الأحكام مخالفة للنظام العام في مصر أى معارضة مع الأسس الإجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو الخلقية في الدولة مما يتعلق بالمصلحة العليا للمجتمع بما لا يكفى معه أن تعارض مع نص قانوني آمر وكانت المادة ٣/٥٠٣ من قانون المرافعات بما إشرطته من وجوب بيان أسماء المحكمين في مشاركة التحكم أو في اتفاق مستقل لا تتعلق بالنظام العام على النحو السالف بيانه فإن مخالفتها لا تنهض مبرراً لاستبعاد تطبيق القانون الأجنبي الواجب التطبيق

الطعن رقم ١٥٥٥ لسنة ٥٠ مكتب قنى ٣٥ صفحة رقم ١٥٢٢ بتاريخ ٣١/٥/١٩٨٤

الإستناد إلى قانون أجنبي - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يعدو أن يكون واقعة مادية وهو ما يوجب على الخصوم إقامة الدليل عليه .

الطعن رقم ١٤٩ لسنة ٥٧ مكتب قنى ٤٠ صفحة رقم ٧٩٠ بتاريخ ٢٥/٧/١٩٨٩

إذ كان الثابت من الأوراق أن طرفي النزاع يونانياً الجنسية وكانت الحالة المدنية للأشخاص وأهليتهم يسرى عليها قانون الدولة التي ينتمون إليها بجنسيتهم ، وإذ كان القانون الأجنبي وعلى - ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يعدو أن يكون مجرد واقعة يجب على الخصوم إقامة الدليل عليها وكانت الطاعتان لم تقدموا الدليل على إن القانون اليوناني يفقد المظمون ضلها بإرتدادها عن الإسلام أملية التقاضي أو توكيل محام عنها ، فإن النعي بهذا السب يكون عارياً من الدليل .

* للموضوع القرعي : تتزاع إختصاص دولي :

الطعن رقم ١١١ لسنة ١٨ مكتب قنى ١ صفحة رقم ٤٣٦ بتاريخ ٢٠/٤/١٩٥٠

كل قضاء إستثنائي يجب - بحسب القواعد العامة - حصر إختصاصه في أضيق حدوده وعدم التوسع فيه وكل ما لا يكون إختصاصه به مقررأ بالنص الصريح الذي لا شبهة فيه يجب رده إلى القضاء الأملى العام وعلى هذا فالدعوى ببطلان عقد صادر من مصرى إلى ابنة أخيه المدعى بأنها مصرية - وهى لا تعد من قبيل ماهو منصوص عليه بالمادة ١٣ من لائحة ترتيب المحاكم المختلطة - لا يجوز إقامة القضاء فيها على أساس وجود صالح أجنبي .

الطعن رقم ٣٠٦ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٤ صفحة رقم ٣٢٨ بتاريخ ١٩٥٣/١/٨

متى كان الحكم إذ قضى بإختصاص المحاكم المصرية بنظر الدعوى المرفوعة على الطاعة قد أثبت أن التعاقد الذى أسست عليه هذه الدعوى تم فى مصر بين المطعون عليها الأولى والمطعون عليها الثانية بوصفها وكيلًا عن الطاعة وكانت الطاعة لم تقدم ما يدل على أنها أثارت لدى محكمة الموضوع نزاعاً فى هذه الوكالة فإن هذا الحكم يكون قد طبق المادة ١٤ من القانون المدنى المخطط تطبيقاً صحيحاً ولا محل لتمسك الطاعة بالمادة ٣٥ من قانون المرافعات المخطط إذ حكم هذه المادة لايسرى إلا على الإختصاص المحلى .

الطعن رقم ٤ لسنة ٢٥ مكتب قنى ٧ صفحة رقم ٧٤ بتاريخ ١٩٥٦/١/١٢

إنه وإن كان التشريع المصرى لم يتضمن قبل صدور القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ ضوابط مفصلة لتنازع الإختصاص بين محاكم الدولة والمحاكم الأجنبية فى شأن مسائل الأحوال الشخصية إلا أن ما تضمنه من قواعد عامة للإختصاص إذ كانت لا تفى بالحاجة ، فقد كان للمحاكم أن تسد النقص فيما تعرض له من حالات بما تستهديه من قواعد الإختصاص الداخلى فى قوانين المرافعات وما تتأسس به من قواعد فى القوانين الأجنبية وفقه القانون الدولى الخاص بما يوافق أسس التشريع المصرى ولا يخالف المقرر فيه من القواعد الأساسية فى الإختصاص .

الطعن رقم ٣٨٣ لسنة ٣٩ مكتب قنى ٢٦ صفحة رقم ٨٧٣ بتاريخ ١٩٧٥/٤/٣٠

تقضى الفقرة الأولى من المادة ١٩ من القانون المدنى بسريان قانون الدولة التى تم فيها العقد عند إختلاف الموطن ما لم يتفق المتعاقدان أو يبين من الظروف أن قانوناً آخر هو الذى يراد تطبيقه وتنص المادة ٢٢ من هذا القانون على أنه يسرى على قواعد الإختصاص وجميع المسائل الخاصة بالإجراءات قانون البلد الذى تقام فيه الدعوى أو تباشر فيه الإجراءات وإذا كان الثابت من الأوراق أن وثائق التأمين قد أبرمت فى مصر وأن المستأنف وهو المدعى المحجوز عليه مصرى الجنسية وأن الدعوى الماثلة دعوى بطلان حيز ما للمدين لدى الغير موقع فى مصر على أموال موجودة فيها فإن القانون المصرى يكون هو الواجب التطبيق علاوة على أن المحاكم المصرية تكون هى المختصة وحدها بنظر دعوى البطلان والطلبات الموضوعية المرتبطة بها .

الطعن رقم ١٩٣٢ لسنة ٥١ مكتب قنى ٣٣ صفحة رقم ٤٧٠ بتاريخ ١٩٨٢/٥/٣

لما كانت المادة ٣٠ من قانون المرافعات تنص بأنه تختص محاكم الجمهورية بنظر الدعاوى التى ترفع على الأجنبى الذى ليس له موطن أو محل إقامة فى الجمهورية وذلك فى الأحوال الآتية : ١- ٢- إذا كانت الدعوى متعلقة بمال موجود فى الجمهورية أو كانت متعلقة بإلتزام نشأ أو نفذ أو كان واجباً تنفيذه فيها ... وكان لا يجوز الخروج من إختصاص المحاكم المصرية الثابت لها وفقاً للقانون

المصرى لأن الدولة هي التي ترسم حدود ولاية القضاء فيها مقدرة في ذلك أن أداء العدالة مصلحة عامة لا يمكن تحقيقها إلا بواسطة محاكمها التي ترى أنها دون غيرها جديرة بأن تكتفل هذه الغاية وكان الثابت في الأوراق أن الدعوى متعلقة بالتزام نفذ في مصر فإن القضاء المصرى يكون مختصاً بنظرها رغم إ اتفاق الخصوم في عقد العمل على إختصاص المحاكم السويسرية بنظر ما قد ينشأ عن العقد من منازعات وإذا كان ذلك ، وكان الحكم الصادر من محكمة أول درجة في ١٨/١٢/١٩٧٩ المؤيد بالحكم المطعون فيه قد خلص إلى هذه النتيجة الصحيحة . وقضى برفض الدفع بعدم إختصاص المحاكم المصرية بنظر الدعوى فإن النتي عليه بهذا السبب يكون على غير أساس .

الطعن رقم ١٩٩٦ لسنة ٥٢ مكتب قنى ٣٧ صفحة رقم ٨٧٥ بتاريخ ٢٦/١١/١٩٨٦

تقوم الحصانة القضائية - التي لا تخضع الدولة بموجها لولاية القضاء في دولة أخرى - أساساً على مبدأ استقلال الدولة وسيادتها في المجتمع الدولي ، فهو من المبادئ المسلمة في القانون الدولي العام ومن مقتضاه أن يتمتع على محاكم دولة أن تقضى في حق دولة أخرى بالنسبة للأعمال التي تصدر منها وهي تباشر سلطتها بصفتها صاحبة السلطان ، دون التصرفات العادية وأعمال التجارة ، لأن حق الدولة في القضاء في المنازعات التي تتعلق بملك الأعمال - هو حق لصيق بسيادتها لا تستطيع دولة أخرى مباشرته عنها ، وإذا أنعدمت ولاية القضاء في الدولة بالنسبة لدولة أخرى كشخص قانوني مستقل ذي سيادة فهي تعدم بالنسبة لممثلي هذه الدولة وممثلي سلطاتها العامة الذين يعبرون عنها داخلياً وخارجياً أو من يقاضون عنها أى شأن من شئونها العامة لأن خضوعهم لقضاء غير القضاء الوطنى بالنسبة إليهم يعنى خضوع الدولة بأسرها لذلك القضاء بما في ذلك من مساس بسلطة الدولة وسيادتها وإستقلالها وعلى المحكمة أن تقضى في هذه الحالة بعدم الإختصاص من تلقاء نفسها ما لم تنازل الدولة عن تلك الحصانة لقبول ولاية قضاء دولة أخرى .

الطعن رقم ٦٤١ لسنة ٦٠ مكتب قنى ٤٢ صفحة رقم ٩٣٩ بتاريخ ٢٨/٤/١٩٩١

مؤدى نص المادة ٣٠ من قانون المرافعات وعلى ما أوضحت عنه المذكرة الإيضاحية أن المشرع عقد الإختصاص للمحاكم المصرية في الدعاوى التي ترفع على الأجنبي الذى ليس له موطن أو محل إقامة في مصر إذا كان لأحد المدعى عليهم موطن أو محل إقامة فيها ، وأن معنى التحدى يتحدد طبقاً للقانون الوطنى أنه يجب أن يكون التصدد حقيقياً وليس صورياً بأن توجه إليهم طلبات في الدعوى وهو يكون غير حقيقى إذا ما كان إختصاص الخاضع لولاية القضاء المصرى حاصلاً لمجرد مد هذه الولاية إلى من لا يخضعون لها بأن يكون إختصاصهم ليصدر الحكم في مواجهتهم أو لمجرد المشول فيها لما كان ذلك وكان المطعون عليهما الأول والثاني إختصاصا الطاعنين وهما أجنبيان - والمطعون عليهم من الثالث إلى

الثالث إلى الأخير وهم مصريون للحكم بالزمامهم جميعاً متضامين بالتعويض المطالب به وذلك على مند من أن الطاعن الأول صاحب إدارة المباني التجارى والطاعن الثانى والمطعون عليهما الثالث والخامس أعضاء بها والمطعون عليه الرابع موظف لدى المطعون عليهما الأول والثانى وجميعهم ساهم فى الأفعال التى أدت إلى واقعة سحب البيانات أساس دعوى التعويض وتعتبر تعددهم فى الخصومة تصدداً حقيقياً وليس صورياً وإذا وجهت إلى المطعون عليهم من الثالث إلى الأخير طلبات فى الدعوى كمستولين أصليين وكان لهؤلاء الأخيرين محل إقامة فى مصر فينقد الإختصاص بنظر الدعوى للمحاكم المصرية .

* الموضوع الفرعى : تنزع الإختصاص :

للطعن رقم ٢ لسنة ٢٠ مكتب قنى ١ صفحة رقم ١٠ بتاريخ ١٩٥٠/٦/٦

إن نص الفقرة الثانية من المادة ١٩ من القانون رقم ١٤٧ سنة ١٩٤٩ صريح فى أن مناط إختصاص الجمعية العمومية لمحكمة النقض بالفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائين متناقضين أن يكون أحد هذين الحكمين صادراً من إحدى المحاكم التى وضع القانون لتنظيمها والناتى عنى فى المادة الأولى ببيانها وهى محكمة النقض والمحاكم الابتدائية والمحاكم الجزئية . فإذا كان الحكمان المتناقضان صادرين من جهات أخرى غير هذه المحاكم فلا إختصاص للجمعية العمومية . ولا يسوغ مع صراحة نص المادة ١٩ المذكورة إستباط حكم يخالف هذا المعنى الواضح من عبارة قيلت فى تقرير إحدى اللجان البرلمانية . وإذاً فلا إختصاص للجمعية العمومية إذا كان الحكمان أحدهما صادراً من المجلس الملى الفرعى للأقطار الأرثوذكس بإحدى المدن بضم بنت إلى حضانة أبيها والآخر صادراً من المحكمة الشرعية بعدم تعرض الأب للأُم فى حضانة هذه البنت .

للطعن رقم ١ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٥٤١ بتاريخ ١٩٥١/٥/١٩

إن مناط قبول طلب تعيين المحكمة المختصة فى حالة النزاع الإيجابى وفقاً للمادة ١/١٩ من من قانون نظام القضاء هو أن تكون دعوى الموضوع الواحد قائمة أمام جهتى التقاضى وترى كلاًهما أن الدعوى من اختصاصها . يؤكد ذلك أن الشارع اذ نص فى المادة ٢٠ من القانون المذكور ، على أنه يترتب على رفع الطلب وقف السير فى الدعوى المقدم بشأنها طلب تعيين المحكمة المختصة قد دل على أن قيام الدعوى أمام جهتى التقاضى هو الذى يتحقق معه القول بقيام نزاع على تعيين المحكمة المختصة بالفصل فيه . فإذا كانت إحدى الدعويتين قد فصل فيها بحكم نهائى من المحكمة المختلطة فلا محل لطلب وقف السير فى الدعوى المرفوعة أمام المحكمة الشرعية ، ذلك لأنه بصدد حكم نهائى حاسم للخصومة من إحدى الجهتين لا يبقى ثمة موجب لطلب تعيين المحكمة

المختصة إذ الهيئة التي تكون قد أصدرت الحكم سواء أكانت مختصة بإصداره أم غير مختصة - تكون قد استنفدت ولايتها وخرجت الخصومة من يدها ، ولا يصور في هذه الحالة أن يبقى هناك نزاع يبراد فضه في شأن الاختصاص ، كما أنه لا محل لطلب وقف تنفيذ الحكم الشرعي استنادا إلى الفقرة الثانية من المادة المذكورة ما دام الحكم المذكور لم يقض الا بتدب غيراء لتطبيق كتاب الوقف على الطيعة ، ومثل هذا الحكم لا يعد منهيا للخصومة . المادة ١٩ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩

الطعن رقم ٣ لسنة ٢٠ مكتب فني ٢ صفحة رقم ٣ بتاريخ ١٩٥٠/١١/٢١
إن الفقرة الثانية من المادة ١٩ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ تشترط لقبول الطلب الذي يرفع إلى هذه المحكمة عن النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ الأحكام المعارضة أن يكون هناك حكمان نهائيان متناقضان صادر أحدهما من إحدى المحاكم والآخر من محكمة القضاء الإداري أو من إحدى محاكم الأحوال الشخصية . وإذا كان الأمر الصادر من قاضي محكمة جزئية بقيد إسم شخص في دفتر مواليد ناحية كذا على اعتبار أنه مولود بتاريخ كذا وقرار المجلس الحسي بناء على شهادة مضمون هذا الأمر بانهاء مأمورية المجلس بالنسبة إلى هذا الشخص ، لا يعد أيهما حكماً في معنى الفقرة السابقة الذكر لكونهما لم يصدرا في خصومة إنعقدت أمام القضاء ، فإن صدور حكم من محكمة القضاء الإداري على خلافهما - ذلك لا يصح رفعه إلى الجمعية العمومية لمحكمة النقض لعدم توأله شرط وجود حكم نهائي صادر من إحدى المحاكم مناقض لما قضت به محكمة القضاء الإداري .

الطعن رقم ٥ لسنة ٢٠ مكتب فني ٢ صفحة رقم ٥٤٧ بتاريخ ١٩٥١/٥/١٩
- إن المحكمة المختلطة إذ تفصل في نزاع متعلق بالأحوال الشخصية إنما تفصل في مادة مما يشمل اختصاصها ، شأنها في ذلك شأن باقي المواد الأخرى التي تقع في اختصاصها والمنصوص عليها في المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٧ الخاص بالتنظيم القضائي للمحاكم المختلطة ولا يمكن اعتبار المحكمة المختلطة في هذه الحالة محكمة أحوال شخصية في معنى المادة ١٩ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ . وإذا صدر حكم من المحكمة المختلطة بضم ابن أمه ثم صدر بعد ذلك حكم من المحكمة الشرعية بضم هذا الأب إلى أبيه فإن محكمة النقض تكون مختصة بالنظر في الطلب المقدم من الأم بوقف تنفيذ الحكم الشرعي .

- إن الشارع عندما وضع القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ قد أراد أن يقيم هيئة تفصل فيما يقع من تنازع في الاختصاص بين إحدى المحاكم من جهة وبين محكمة القضاء الإداري أو إحدى محاكم الأحوال الشخصية من جهة أخرى . ومع أن هذا القانون قد وضع لتنظيم محاكم القانون العام ابتداء

من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ إلا أنه لا يسوغ القول بأنه قد قصد إلى الإقتصار فى خصوص تنازع الاختصاص على الأحكام التى تصدر ابتداء من هذا التاريخ ، بل أن إطلاق عبارة النص وحكمة التشريع يقطعان فى أن اختصاص هذه الهيئة يشمل أيضا الأحكام الصادرة قبل ذلك فى المسائل التى تختص المحاكم الآن بنظرها سواء أكانت تلك الأحكام قد صدرت من المحاكم الوطنية أم من المحاكم المختلطة

الطعن رقم ٧ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٥٦٦ بتاريخ ١٤/٦/١٩٥١

إن مناط قبول طلب تعيين المحكمة المختصة فى حالة التنازع الإيجازى أن تكون دعوى الموضوع الواحد منظورة أمام جهتى التقاضى وأن تكون كلاًهما قضت باختصاصها بنظرها وفى حالة التنازع السلبى أن تكون كل منهما قضت بعدم اختصاصها . م ١/١٩ من قانون نظام القضاء وإذن فإذا كانت الواقعة هى أن الدعوى المرفوعة أمام محكمة القاهرة الابتدائية لم يدلع فيها بعدم الاختصاص ، وأن الدعوى الشرعية التى دفع فيها بعدم الاختصاص قد شطبت دون أن تقول المحكمة كلمتها فى الدلع المذكور - فلا يمكن القول بأن هناك تنازعا بين المحكمتين يصح عرض نظره على محكمة النقض .

الطعن رقم ٦ لسنة ٢٠ مكتب قنى ٢ صفحة رقم ٥٥٢ بتاريخ ١٩/٥/١٩٥١

- إن الشارع عندما وضع القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ قد أراد أن يقيم هيئة تفصل فيما يقع من تنازع فى الاختصاص بين إحدى المحاكم من جهة وبين محكمة القضاء الإدارى أو إحدى محاكم الأحوال الشخصية من جهة أخرى . ومع أن هذا القانون قد وضع لتنظيم محاكم القانون العام ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٤٩ إلا أنه لا يسوغ القول بأنه قد قصد إلى الإقتصار فى خصوص تنازع الاختصاص على الأحكام التى تصدر ابتداء من هذا التاريخ ، بل أن إطلاق عبارة النص وحكمه التشريع يقطعان فى أن اختصاص محكمة النقض متعقدا بهيئة جمعية عمومية يشمل أيضا الأحكام الصادرة قبل ذلك فى المسائل التى تختص المحاكم الآن بنظرها سواء أكانت تلك الأحكام قد صدرت من المحاكم الوطنية أم من المحاكم المختلطة ومن ثم تشمل عبارة " إحدى المحاكم " الواردة فى المادة ١٩ من القانون السالف الذكر المحاكم المختلطة .

- إذا كانت الدعوى المرفوعة لدى المحكمة المختلطة من المدعية (الجمعية اليونانية) لاتعدو كونها دعوى على الوقف المدعى عليه بنفى ما يدعيه من حق له فى الأعيان التى فى حيازة الجمعية وكف منازعته ومنع تعرضه لها فيها ، فهى بهذا الوصف لا تعتبر دعوى إستحقاق مما يخرج عن ولاية المحاكم المختلطة وفقا لنص المادة ٣٨ من لائحة تنظيمها ، بل هى دعوى أقيمت من أجنبى

(الجمعية الوتانية) على مصرى (جهة الوقف) موضوعها نزاع مدنى ، وتكون المحكمة المختلطة مختصة بالفصل فيها ، كما تكون بالتالى مختصة بنظر ما يقدم فيها من دفع . ولا تجوز إثارة البحث أمام محكمة النقض فيما إذا كانت أخطاء أو لم تخطئ فى تطبيق أحكام القدام متى كانت مختصة بالفصل فى الدعوى وأصبح حكمها فيها نهائياً . على أنه من ناحية أخرى سواء أوصفت الدعوى التى أقيمت لدى المحكمة الشرعية وفصلت فيها بأنها دعوى استحقاق أم دعوى صحة إنعقاد الوقف فإن المحكمة الشرعية لا تكون مختصة فى الحالتين بالقضاء فى طلب تسليم الأعيان المدعى وقفها إلى جهة الوقف لأنه إذا كانت الدعوى دعوى استحقاق فلا اختصاص للمحكمة الشرعية وفقاً لنص المادة ٣٨ من لائحة تنظيم المحاكم المختلطة بنظرها بكافة ما احتوته من الطلبات ، لأن المدعى فيها هو الوقف والمدعى عليها هى الجمعية الوتانية التى فى حيازتها الأعيان موضوع النزاع ، وإذا كانت الدعوى هى صحة انعقاد الوقف فإن ولايتها تقتصر على الفصل فى هذا الطلب دون طلب التسليم . فإذا قضت المحكمة الشرعية بتسليم أعيان الوقف فإنها تكون قد خرجت عن ولايتها ويصعب وقف تنفيذ حكمها فى هذا الخصوص .

الطعن رقم ١ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٦٨٧ بتاريخ ١٩٥٤/٥/٢٢

إذا صدر حكمان نهائيان متناقضان أولهما من المجلس الملى للألباط الأرثوذكس قضى برفض الدفع بعدم الاختصاص والفصل بين الطالبة وزوجها والتصريح لها بالزواج والحكم الآخر من المحكمة الشرعية برفض الدفع بعدم الاختصاص وبدخول الطالبة فى طاعة زوجها ، فإن الجمعية العمومية لمحكمة النقض تكون هى المختصة الفصل فى النزاع الناجم عن هذا التناقض .

الطعن رقم ٢ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ١٩ بتاريخ ١٩٥٣/١٢/٥

المستفاد من إطلاق نص المادة ١٩ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ المعدلة بالقانون رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٥٣ أن اختصاص هذه المحكمة بالفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صادر أحدهما من إحدى المحاكم والآخر من محكمة القضاء الإدارى أو إحدى محاكم الأحوال الشخصية أو صادر أحدهما من إحدى محاكم الأحوال الشخصية أو المجالس المحلية يشمل طلبات وقف تنفيذ الأحكام المتناقضة التى يكون قد صدرت قبل العمل به أما النص فى القانون رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٥٣ على أن يعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية فوارد على اختصاص هذه المحكمة بما يقدم إليها من طلبات وقف التنفيذ لا على الأحكام التى يطلب الخصوم وقف تنفيذها .

الطعن رقم ٣ لسنة ٢٣ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٧٠١ بتاريخ ١٩٥٤/٥/٢٢

لما كانت المادة ١٩ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ المعدلة بالمادة الأولى من القانون

رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٥٣ قد نصت على اختصاص هذه المحكمة بالفصل في النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صدر أحدهما من إحدى المحاكم والآخر من محكمة القضاء الإداري أو إحدى محاكم الأحوال الشخصية أو صدر كل منها من إحدى محاكم الأحوال الشخصية أو المجالس المحلية ، فإن إطلاق النص وحكمة التشريع يقطعان بأن مقصود الشارع هو معالجة التناقض الذي يكون قائما وقت العمل بالقانون بين حكمين نهائيين مما نصت عليه المادة المشار إليها وليس هذا الطلب طريقا من طرق الطعن في هذه الأحكام حتى يصح القول بعدم سريانه على الأحكام الصادرة قبل العمل به ، ولا يغير من هذا النظر أن يكون الطالب قد استشكل أمام قاضي الأمور المستعجلة في تنفيذ الحكم الصادر ضده من المحاكم الشرعية أو أنه أقام دعوى أمام تلك المحاكم بطلب الكف عن مطالبة بالنفقة المحكوم عليه بها بالحكم المذكور .

الطعن رقم ٤ لسنة ٢٤ مكتب قني ٦ صفحة رقم ١ بتاريخ ١٩٥٤/١١/٢٩

إذا صدر حكم نهائي من المجلس الملي بإلزام الزوج بالنفقة لزوجته ثم صدر حكم نهائي آخر من المحكمة الشرعية بدخول الزوجة في طاعة زوجها وكان الحكم الصادر من المجلس الملي يتضمن قضاءا ضمنيا برفض دعوى الطاعة فإن هذين الحكمين يكونان متناقضين مما يجيز طلب وقف تنفيذ أحدهما بنص المادة ١٩ من قانون نظام القضاء المعدلة بالقانون رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٥٣ .

الطعن رقم ٦ لسنة ٢٤ مكتب قني ٦ صفحة رقم ٤٠٣ بتاريخ ١٩٥٥/٢/٨

لا يحول دون قبول طلب تعيين المحكمة المختصة وفقا لنص المادة ١٩ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ من المحكمة المدنية بالاختصاص متى كان الثابت أن المجلس الملي قضى برفض الدفع بعدم الاختصاص وبأمر نظر الدعوى وأن المحكمة المدنية اعتبرت نفسها مختصة وسارت فيها على هذا الأساس وقطعت شوطا في سبيل الفصل فيها وسلم الطرفان باختصاصها ، وانزلت هي هذا الاختصاص من نفسها منزلة الأمر المقطوع فيه وتصرفت في الدعوى على أساس أنها الجهة صاحبة الولاية في الفصل فيها .

الطعن رقم ٨ لسنة ٢٤ مكتب قني ٦ صفحة رقم ٤١٧ بتاريخ ١٩٥٥/٣/٢٦

— إذا كان المدعى عليه قد حصل على حكم من المجلس الملي الفرعي بإثبات وفاة المورث وانحصار إرثه فيه واستصدر المدعى حكما نهائيا من المحكمة الشرعية ضد المدعى عليه قضى باستحقاقه إلى جزء من الثروة ويعلم استحقاق المدعى عليه لشيء منها ، وكان الحكم الملي لم يحسم نزاعا في ادعاءات متضادة بين الخصوم بل صدر من المجلس بموجب ما يدعيه من سلطة ولاتية فهو لذلك لا يعتبر

حكماً في حين أن الحكم الشرعى قد فصل نهائياً في خصومة قامت بين الطرفين ، فإن الحكم الشرعى يكون هو وحده الواجب التنفيذ وينتفى المبرر لطرح النزاع على هذه المحكمة .

— مناط قبول طلب وقف التنفيذ أمام هذه المحكمة وفقاً لنص المادة ١٩ من القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ المعدلة بالقانون رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٥٣ هو قيام نزاع بشأن تنفيذ حكمين نهائيين متناقضين صدر كل منهما من إحدى المحاكم المنصوص عليها في المادة المذكورة بموجب سلطتها القضائية لا بموجب سلطتها الولائية .

الطعن رقم ٣ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٥ صفحة رقم ٧١٢ بتاريخ ١٩٥٤/٥/٢٢

— إن المادة ١٩ من قانون نظام القضاء رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ المعدلة بالقانون رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٥٣ إذ نصت على إختصاص هذه المحكمة بالفصل في النزاع القائم بشأن حكمين نهائيين متناقضين صدر أحدهما من إحدى المحاكم والآخر من محكمة القضاء الإدارى أو إحدى محاكم الأحوال الشخصية أو صدر كل منهما من إحدى محاكم الأحوال الشخصية أو المجالس المحلية ، فإن إطلاق النص وحكمة التشريع يقتضيان بأن الغرض الذى هدف المشرع إلى تحقيقه هو حسم المنازعات التى تقوم فى شأن تنفيذ الأحكام المتناقضة الصادرة من جهات القضاء المختلفة ، أما النص فى القانون رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٥٣ على أنه يعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية فإنه تأكيد لإختصاص المحكمة بالفصل فيما يكون قائماً يوم نشر القانون من منازعات على تنفيذ الأحكام المشار إليها متى كان التناقض قائماً . — إذا كان الحكم الصادر من المجلس الملى قد صدر للطالبة بدفع مبلغ النفقة إليها لتتولى هى الإنفاق منه على أولادها مما يترتب عليه أن يكون لها صفة فى طلب أعمال أثر هذا الحكم ووقف تنفيذ الحكم الشرعى المناقض له ، فإن الدفع بعدم قبول الطلب لإنعدام صفة الطالبة تأسيساً على أن الأولاد المحكوم لهم بالنفقة قد جاوزوا سن الحضانة ومن الرشد هذا الدفع يكون فى غير محله .

الطعن رقم ٩ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٤٢١ بتاريخ ١٩٥٥/٣/٢٦

إذا صدر حكمان نهائيان أحدهما من المحكمة الشرعية بفرض نفقة للزوجة على زوجها والآخر من المجلس الملى العام للأقباط الأرثوذكس بإلغاء حكم الطاعة الصادر من المجلس الملى الفرعى مع إثبات وصف النشوز فى حق الزوجة ، فإن التناقض يكون قائماً بين الحكمين مما يعاثر معه إختصاص هذه المحكمة فى الفصل بإيقاف أحدهما ، ذلك أن الحكم الملى وإن بدا فى منطوقه أنه ألقى حكم الطاعة إلا أنه أفاد صراحة نشوز الزوجة مما يتمتع معه إستحقاقها للنفقة وأن وصف النشوز وإن تضمنته أسباب الحكم دون منطوقه إلا أنه على أية حال يعتبر متطوياً على الأساس المشار إليه .

الطعن رقم ١ لسنة ٢٥ مكتب قتي ٧ صفحة رقم ٤٧٧ بتاريخ ١٩٥٦/٦/٢٦

إن الجمعية العمومية لمحكمة النقض وهي في مجال الفصل في تنازع الإختصاص عند تعارض حكمتين نهائيتين لا تفصل فيما إذا كان حكم المجلس الملي الصادر بعدم قبول الإستئناف شكلاً قد أخطأ أم لم يخطئ لأن مسألة بحث قبول الإستئناف هي مسألة قانونية تخص بها ذات المحكمة التي أصدرت الحكم في حدود سلطتها عند إنزال القانون على الواقعة المعروضة عليها - وليست مسألة إختصاص يترتب على الخطأ فيها أن تقول هذه المحكمة كلمتها في هذا الخطأ .

الطعن رقم ١١ لسنة ٢٥ مكتب قتي ١٠ صفحة رقم ١ بتاريخ ١٩٥٩/١/٩

- نص المادة ١٩ من قانون نظام القضاء يدل بصريح عبارته وإطلاقها أن الشارع قصد إلى معالجة التناقض الذي يكون قائماً بين حكمتين نهائيتين ولم يشترط الحكم أن يكون صادراً من محكمة الدرجة الثانية أو من محكمة من محاكم الدرجة الأولى غير قابل للإستئناف - بل يكفي كما تدل على ذلك حكمة التشريع ومن جعل إختصاص المحكمة الفصل في أي الحكمين أولى بالتنفيذ أن يكون كل حكم حائزاً لقوة الشيء المحكوم فيه - وهذا لا يعني أكثر من أن يكون الحكم في مرحلة أصبح فيها التنفيذ واجبا وجوبا نهائياً . وتوالت له هذه الصفة متى أصبح الحكم غير قابل للطعن فيه بالطرق العادية وهي المعارضة و الإستئناف .

- طلب الفصل في تنازع الإختصاص عند تعارض حكمتين نهائيتين ليس طريقاً من طرق الطعن في هذه الأحكام فلا يشترط أن تكون الأحكام المتنازع على تنفيذها صادرة بعد العمل بقانون نظام القضاء .
- الجمعية العمومية لمحكمة النقض وهي في مجال الفصل في تنازع الإختصاص عند تعارض حكمتين نهائيتين - إنما تفاضل في التنفيذ بين الحكمين المذكورين على أساس قواعد الإختصاص وليس على أساس ما قد يشوب الأحكام من عيوب لا تمس ولاية المحكمة في التنازع المقدم لها .

الطعن رقم ٣ لسنة ٢٥ مكتب قتي ٧ صفحة رقم ٨ بتاريخ ١٩٥٦/١/٢٨

إذا صدر حكم من المحكمة المدنية بثبوت ملكية وقف لحق الإنفاع بحصة خصص بها بموجب قسمة مهابة لأطيان شائعة بينه وبين وقف آخر باعتبار أن القسمة أصبحت بمضى المدة قسمة إفراز - أي قسمة جبر وإختصاص - لا يجوز نقضها ، كما صدر حكم من المحكمة الشرعية بعد ذلك بفرز وتجنيد نصيب الوقف الآخر في تلك الأطيان على وجه يخالف ما ورد في القسمة المشار إليها فإنه يكون ثمة تناقض بين الحكمين يتحتم معه الفصل في طلب وقف تنفيذ أحدهما .

الطعن رقم ٩ لسنة ٢٥ مكتب قتي ٨ صفحة رقم ١ بتاريخ ١٩٥٧/١/٢٦

إذا صدر حكم نهائي من المحكمة الشرعية بإسقاط نفقة الطالبة على أساس حصول طلاقها من زوجها كما صدر حكم نهائي آخر من المجلس الملي للأقباط الأرثوذكس بقرير النفقة على أساس قيام الزوجية

فإنهما يكونان حكيمين متناقضين يدخل أمر الفصل في وقف تنفيذ أحدهما في اختصاص هذه المحكمة .
للطنين رقم ١ لسنة ٢٦ مكتب قني ٩ صفحة رقم ١ بتاريخ ١٩٥٨/١/٢٥
متى كان الثابت أن الحكم الشرعي لم يستوف شرط النهائية فإن الطلب الذي يرفع إلى محكمة النقض بهيئة جمعية عمومية عن النزاع الذي يقوم بشأن تنفيذ هذا الحكم وحكم آخر صادر من المحاكم المدنية يكون غير مقبول طبقاً لحكم الفقرة الثانية من المادة ١٩ من قانون نظام القضاء التي تشترط لقبول الطلب أن يكون هناك حكمان نهائيان متناقضان صادر أحدهما من إحدى المحاكم والأخر من محكمة القضاء الإداري أو من إحدى محاكم الأحوال الشخصية .

للطنين رقم ٣ لسنة ٢٦ مكتب قني ٩ صفحة رقم ٢٦٥ بتاريخ ١٩٥٨/٦/١٤
— متى تبين أنه صدر بين طرفي الخصومة حكمان نهائيان متناقضان أحدهما من المحاكم الأهلية بالإنابة جهة الوقف بدين ما والأخر صادر من المحاكم الشرعية بعدم العرض للوقوف في هذا الدين فإن الجمعية العمومية لمحكمة النقض تكون هي المختصة بالفصل في النزاع الناجم عن هذا التناقض وذلك وفقاً لنص المادة ١٩ من قانون نظام القضاء المعدل بالقانون رقم ٤٠٠ لسنة ١٩٥٣ .
— إن البحث في طلب تنازع الاختصاص يكون مقصوراً حول موضوع الأولوية في التنفيذ من الناحية القانونية مجرداً من أي اعتبار آخر أي الحكمين صدر من جهة لها ولاية الحكم في النزاع . ومن ثم فلا محل في هذا الطلب لبحث ما يتمسك به أحد الطرفين من أن أحد الحكمين صدر بطريق التواطؤ أو أنه سقط بمضي المدة لعدم تنفيذه .

للطنين رقم ١ لسنة ٢٧ مكتب قني ٩ صفحة رقم ٨ بتاريخ ١٩٥٨/١/٢٥
— محل تطبيق الفقرة الأولى من المادة ١٩ من قانون نظام القضاء في حالة النزاع الإيجابي على الاختصاص أن تكون دعوى الموضوع الواحد منظورة أمام جهتي التقاضي المختلفتين وأن تكون كلتاهما قضت باختصاصها بنظرها ، وفي حالة النزاع السلبي أن تكون كل منهما قضت بعدم اختصاصها بنظرها وعندئذ يقوم سبب لطلب تعيين المحكمة التي تنظره وتفصل فيه . أما إذا كان النزاع على الاختصاص قد انتهى بالحكم فيه نهائياً فقضت إحدى الجهتين دون الأخرى باختصاصها فإنه لا يكون ثمة موجب للطلب لانعدام سببه بانقضاء محله .

— محل تطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٩ من قانون نظام القضاء أن يكون الحكمان المطلوب وقف تنفيذ أحدهما قد حسمتا النزاع في موضوعه وتناقضا تناقضاً من شأنه أن يجعل تنفيذهما معاً متضارباً . فإذا كان قد صدر حكم من القضاء المستعجل بعدم اختصاصه بنظر دعوى طرد مستأجر من قطعة أرض للحكومة لعدم قيام ظرف الاستعجال كما صدر حكم آخر من محكمة القضاء الإداري على هذا

المستأجر بالطرد فإنه لا يكون ثمت تناقض بين الحكمين بالمعنى الذى تقصد إليه الفقرة الثانية من المادة ١٩ سابقة الذكر لأن الحكم الصادر من القضاء المستعجل لم يقض فى موضوع دعوى الطرد أما الحكم الصادر من محكمة القضاء الإدارى فإنه يكون وحده الذى حسم النزاع الموضوعى وهو وحده القابل للتنفيذ دون الحكم الآخر .

الطعن رقم ٦ لسنة ٢٤ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٤٠٣ بتاريخ ١٩٥٥/٢/٨

لا يحول دون قبول طلب تعيين المحكمة المختصة قول المدعى عليه بأن الغرض من رفعه الدعوى أمام المحكمة الكنسية لطائفة الروم الأرثوذكس ما هو إلا التوصل إلى حل رباط الزوجية من الوجهة الدينية ذلك انه لا سبيل للتسليم بهذا القول فى مصر حيث تستمد الطوائف المليية ولايتها القضائية من الوثيقة الصادرة فى فبراير سنة ١٨٥٦ المعروفة بالخط الهمايوى وأقرها القانون رقم ٨ سنة ١٩١٥ والذى بمقتضاه أصبحت الولاية القضائية التى تباشرها مجالس الطوائف الدينية التى منحت اختصاصها فى مسائل الأحوال الشخصية بالمعاهدات أو القرارات تستمد ولايتها من القانون ، ولا يغير من هذا النظر أن تكون الهيئة التى نظرت الدعوى مشكلة من أعضاء جميعهم من رجال الدين إذ أن هذا نظام داخلى مرجعه القرار الصادر من المجمع المقدس لهذه الطائفة فى ١١ من مايو سنة ١٩٤٠ .

الطعن رقم ١ لسنة ٢٦ مكتب قنى ٩ صفحة رقم ١ بتاريخ ١٩٥٨/١/٢٥

لا تفصل محكمة النقض هيئة جمعية عمومية فيما يثار بشأن انقضاء الخصومة فى الاستئناف لمضى أكثر من خمس سنوات على شطب الاستئناف طبقا لنص المادة ٣٠٧ من قانون المرافعات أو سقوط الحق فى الاستئناف لفوات ميعاده وفقا لأحكام المادتين ٣٠٨ و ٣٠٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وإنما يجب أن يتمسك صاحب الشأن بهذه المسائل أمام القضاء المختص حتى يستقر هذا القضاء فى أمرها على رأى قبل نظرها أمام محكمة تنازع الاختصاص .

الطعن رقم ٣٣٧ لسنة ٢٥ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٢٤٤ بتاريخ ١٩٦٠/٣/٢٤

إذا كان يبين أن الطاعة تقدمت بطعن عن قرار واحد - هو قرار هيئة التحكيم بمحكمة إستئناف القاهرة الصادر فى ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٣ - رفع الأول إلى محكمة النقض وقيد أمامها برقم ٣٨٦ سنة ٢٣ قضائية وفصل فيها بتاريخ ١١ من فبراير سنة ١٩٦٠ برفضه ورفع الثانى إلى محكمة القضاء الإدارى وأحيل منها إلى هذه المحكمة حيث قيد أمامها برقم ٣٣٧ سنة ٢٥ قضائية ، فإن هذا الطعن وهو الطعن الحالى - يصبح غير ذى موضوع مما يستوجب الحكم بإعتباره منتها .

الطعن رقم ٢ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١١ صفحة رقم ٥٠٨ بتاريخ ١٩٦٠/١٢/٣١

إذا كان الطالب قد قدم طلبه إلى محكمة تنازع الاختصاص بوصفه ممثلا لنقابة عمال قناة السويس وكان القانون رقم ٢٥٨ سنة ١٩٥٦ الخاص بتأميم شركة قناة السويس قد أنطأ إدارة المرور فى هذا

المرفق إلى هيئة عامة مستقلة ذات شخصية اعتبارية ألحقت بوزارة الاقتصاد والتجارة ، وكان قانون العمل رقم ٩١ سنة ١٩٥٩ قد نص في مادته الرابعة على عدم سريان أحكامه على عمال الحكومة والمؤسسات والهيئات العامة والوحدات الإدارية ذات الشخصية الاعتبارية المستقلة كما نص في المادة ١٤ منه على إلغاء القانون رقم ٣١٩ سنة ١٩٥٢ في شأن نقابات العمال ، فإن مقتضى إعمال هذه النصوص إعتبار نقابات عمال الحكومة والأشخاص الاعتبارية العامة - ومنها عمال هيئة قناة السويس منحلة انحلالاً نهائياً ولم يعد لها كيان قانوني وقد حلت بالفعل محلها جمعية سُميت " رابطة عمال هيئة قناة السويس بيور سعيد " بمقتضى القرار الجمهوري الصادر في ١٥/٨/١٩٦٠ - وهذه تغاير في نشاطها و أغراضها أغراض ونشاط نقابة عمال شركة قناة السويس " سابقاً " مهاجرة تامة وبذلك لم تعد للطالب صفة في التحدث عن عمال هيئة قناة السويس بوصفة النقابي السابق إذ أن مصالح العمال قد أصبحت بصور قانوني التأميم والعمل الموحد المشار إليهما فردية لا جماعية - وكون الطالب قد انتخب رئيساً لهذه الجمعية الجديدة لا يعنى أكثر من أنه لا يمثل إلا شخصه في هذا النزاع وقد أقر أنه لن يفيد من وراء هذا الطلب شيئاً ، ومن ثم يكون الدفع بعدم قبول الطلب لزوال صفة الطالب ولانعدام مصلحته فيه في محله ويصن قبوله .

الطعن رقم ٦ لمنحة ٣٠ مكتب قضي ١١ صفحة رقم ٥٠٣ بتاريخ ١١/٢٦/١٩٦٠
تنص المادة ٢١ من قانون السلطة القضائية على أنه " تختص الهيئة العامة للمواد المدنية بمحكمة النقض بالفصل في ... كما تختص بالفصل في الإدعاء الواقع أثناء الدعوى أو بعد صدور الحكم ولو قطعياً بشأن عدم اختصاص محكمة مذهبية أو روحية لرؤية الدعوى وفي مخالفة الأحكام الصادرة عن المحاكم المذهبية أو الروحية لقواعد الأصول والقانون وفي قابليتها للتفصيل ، ومؤدى هذا النص أن الطلب الذي يقدم إلى الهيئة بوصفها محكمة تنازع أو محكمة طعن وإن كان لا يستوجب في شأن الاختصاص صدور حكم نهائي من إحدى المحاكم الروحية أو المذهبية إلا أنه يجب أن تكون هناك دعوى مقامة بخصومة أمام محكمة روحية أو مذهبية يطلب منها حسمها بحكم قضائي ملزم لأطرافها أو مدعى فيها أثناء الدعوى بعدم الاختصاص ، فإذا كانت الدعوى المقامة من الطاعنتين أمام المحكمة الروحية البدائية الأرثوذكسية بخصم لم يحصل أثناء نظرها إدعاء بعدم الاختصاص ولم يصدر فيها حكم بعد ، وكان الطلب المقدم من المطعون عليها أمام المحكمة البدائية الروحية الأرثوذكسية حلاً - عكاز لم يخرج عن كونه طلب إثبات زواج وتسجيله - وإن أخذ شكل الدعوى والحكم - فهو ليس حجة على الطاعنتين فإن الطلب المقدم إلى هذه الهيئة يكون غير مقبول .

الطعن رقم ١ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ١ بتاريخ ١٩٦١/٣/٢٥

مناط إختصاص محكمة تنازع الإختصاص وفقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ١٦ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية والفقرة الثانية من المادة ١٩ من قانون نظام القضاء رقم ١٩٤٩/١٤٧ هو وجود حكيمين متناظرين صادر أحدهما من إحدى المحاكم والآخر من محكمة القضاء الإدارى أو من إحدى محاكم الأحوال الشخصية بحيث إذا إنتهى هذا التناض فإن الطلب يكون غير مقبول .

الطعن رقم ٨ لسنة ٣٠ مكتب قنى ١٢ صفحة رقم ٧ بتاريخ ١٩٦١/٣/٢٥

إذا كان النزاع يدور حول طلب إلغاء حكم غيابى صادر من محكمة بدائية جزائية بتجريد الطالب من الجنسية السورية ، وكان المرسوم التشريعى رقم ٢١ المؤرخ ١٩٥٣/٢/٤ الذى صدر الحكم فى ظله جعل الفصل فى هذا النزاع من إختصاص القضاء العادى ، فإن المحكمة الابتدائية تكون هى المختصة بنظره والحكم فى الاعتراض المقدم لها عن حكم المحكمة البدائية الجزائية - ولا يغير من هذا النظر أن القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ فى شأن مجلس الدولة قد جعل القضاء الإدارى صاحب الولاية فى نظر هذا النزاع لأن المادة الثانية من قانون إصداره قد نصت على أن جميع الدعاوى المنظورة فى تاريخ نشر هذا القانون أمام جهات قضائية أخرى والتي أصبحت بمقتضى هذا القانون من إختصاص مجلس الدولة أمام تلك الجهات حتى يفصل فيها نهائياً .

الطعن رقم ٣ لسنة ٢٩ مكتب قنى ١٣ صفحة رقم ٨٨٩ بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٤

مناط إختصاص محكمة تنازع الإختصاص - وفقاً للمادة ١٦ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ - هو قيام النزاع بشأن تفيد حكيمين نهائين متناظرين صادر أحدهما من جهة القضاء العادى والآخرين من جهة القضاء الإدارى فإن لم يوجد فى صورة النزاع سوى حكم واحد لا يكون طلب الفصل فى التنازع مقبولا .

الطعن رقم ٦ لسنة ٣١ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٤٤٠ بتاريخ ١٩٦٤/٥/٣٠

يبين من المادة ٣/٢١ أ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية أن مناط إختصاص الهيئة العامة للمواد المدنية بمحكمة النقض بالفصل فى النزاع السلبى أو الإيجابى على الإختصاص - قيام نزاع فى شأنه بين محكمة مدنية وأخرى شرعية فإذا كانت المنازعة لا تعدو أن تكون نزاعاً بين دائرتين من دوائر إحدى المحاكم وفقاً لقواعد التنظيم الداخلى لدوائر المحكمة وليست منازعة حول الإختصاص بين محكمتين مختلفتين إحداها مدنية والأخرى شرعية فإن الهيئة العامة لا تختص بالفصل فى هذه المنازعة .

الطعن رقم ١ لسنة ٣٢ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٩٧١ بتاريخ ١٢/٢٩/١٩٦٤

مضى كان مؤدى النزاع المدعى به ، أن المحكمة قضت بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عدم قبول دعوى بطلب أجرة متأخرة لم قضت للمدعى بطلباته فى حين أن المحكمة الجزئية حين رفع إليها ذات النزاع مرة أخرى قضت برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وبإختصاصها بنظرها فإن النزاع - فى هذه الصورة - لا يدخل فى نطاق الحالات المنصوص عليها فى المادة ٢١ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ .

الطعن رقم ٢ لسنة ٣٣ مكتب قنى ١٥ صفحة رقم ٩٧٤ بتاريخ ١٢/٢٩/١٩٦٤

وفقاً للمادة ٢١ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ يتحقق إختصاص الهيئة العامة للمواد المدنية بالنظر فى التعارض القائم بين الحكم الصادر من المجلس الملى الإنجليى باعتبار عقد الزواج بين قبطيين أرثوذكسيين ما زال قائماً والحكم الصادر من المجلس الملى العام للأقباط الأرثوذكس القاضى بالفصل بين الزوجين والتصريح لكل منهما بالزواج .

الطعن رقم ٢ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٥ بتاريخ ١/١٨/١٩٦٦

تنص المادة ١/٢١ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ على أن "تختص الهيئة العامة للمواد المدنية بمحكمة النقض بالفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذ حكمين متناقضين صادر أحدهما من إحدى المحاكم والآخر من إحدى محاكم الأحوال الشخصية أو المجالس المليية أو صادر كل منهما من إحدى محاكم الأحوال الشخصية أو المجالس المليية " والمقصود بالأحكام الصادرة من محاكم الأحوال الشخصية فى هذه المادة الأحكام التى سبق صدورها من المحاكم الشرعية قبل إلغائها فإذا كان الحكمان المتناقضان اللذان ثار النزاع بشأن تنفيذهما قد صدرا من محكمتين مختلفتين ولكنهما يتجان جهة القضاء العادى أى المحاكم فلا يقبل طلب الفصل فى النزاع الذى يقوم بشأن تنفيذهما وإنما سبيل معالجة النزاع فى هذه الحالة هو الطعن فى الحكم الثانى سواء بالإستئناف إذا توافرت الشروط التى تستند بها المادة ٣٩٧ من قانون المرافعات أو بالنقض وفقاً لما هو منصوص عليه فى المادة الثالثة من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض فإذا كان الحكمان المدعى بوقوع النزاع بشأن تنفيذهما قد صدر أولهما من الدائرة المدنية بمحكمة المنصورة والثانى من دائرة الأحوال الشخصية بتلك المحكمة فإن كليهما يكون صادراً من محاكم القضاء العادى ولا تختص الهيئة العامة بنظر طلب الفصل فى النزاع القائم بشأن تنفيذهما .

الطعن رقم ٥ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٤٧٥ بتاريخ ٤/٩/١٩٦٦

- مناط إختصاص محكمة تنازع الإختصاص - وفقاً للمادة ١٦ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ فى شأن السلطة القضائية المعدلة بالقانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٣ - أن تكون دعوى الموضوع الواحد

مطروحة أمام جهة القضاء العادى وأمام جهة القضاء الإدارى أو أية هيئة قضائية أخرى وأن تكون كلتا الجهتين قد قضت بإختصاصها بنظرها أو أن تكون كل منهما قد تخلت عنها وقضت بعدم إختصاصها بنظرها وعندئذ يقوم مسبب الطلب بتعيين الجهة المختصة التى تنظره وتفصل فيه . أما إذا كان النزاع على الإختصاص قد إنتهى بالحكم فيه إنتهاياً فقضت إحدى الجهتين دون الأخرى بإختصاصها فإنه لا يكون ثمة موجب للطلب لإنعدام سببه وإنقضاء محله .

— محكمة تنازع الإختصاص ليست جهة طعن ولا تمتد ولايتها إلى تصحيح الأحكام :

الطعن رقم ٧ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٧ صفحة رقم ٩٦٧ بتاريخ ١٥/٦/١٩٦٦

مناط إختصاص محكمة تنازع الإختصاص وفقاً للمادة ١٧ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ أن تكون هناك دعوى رفعت عن موضوع واحد أمام جهة القضاء العادى وأمام جهة القضاء الإدارى أو أية هيئة أخرى ذات إختصاص قضائى ولم تتخل إحداهما عن نظرها ، أو تخلت كلتاها عنها . أو أن يكون هناك نزاع فى شأن تنفيذ حكمين نهائين متناقضين صادر أحدهما من جهة القضاء العادى والآخر من جهة القضاء الإدارى أو أية هيئة أخرى ذات إختصاص قضائى . فإذا كانت الدعوى لم ترفع إلا أمام القضاء العادى ولم يصدر فيها سوى حكم واحد بعدم الإختصاص ، ومن ثم فلا تتوافر صورة التنازع السلى المنصوص عليها فى المادة ١٧ سالفه البيان مما يتعين معه الحكم بعدم قبول الطلب .

الطعن رقم ٦٢ لسنة ٣٤ مكتب قنى ١٨ صفحة رقم ١٣٩٧ بتاريخ ٢٩/٦/١٩٦٧

بحث إنطباق القانون الذى طلب المدعى تطبيقه أو عدم إنطباقه هو بحث يجب على المحكمة أن تجر به ولو من تلقاء نفسها فى كل دعوى تطرح عليها تمهيداً لإنزال حكم القانون الصحيح على الواقع الذى ثبت لها . ومنازعة الخصم فى انطباق القانون الذى يطلب المدعى تطبيقه لا تتضمن إنكاراً منه لإختصاص المحكمة وإنما لإنطباق القانون المطلوب تطبيقه فحسب وبالتالي فإن فصل المحكمة فى مسألة انطباق القانون أو عدم انطباقه لا يعتبر قضاء منها فى مسألة اختصاص مما يجوز إستثاله دائماً .

الطعن رقم ٦ لسنة ٣٥ مكتب قنى ١٩ صفحة رقم ٢١٤ بتاريخ ٧/٢/١٩٦٨

مجرد القول بالتناقض بين الحكم المطعون فيه الصادر من محكمة الإستئناف "دائرة الأحوال الشخصية" والحكم الصادر من المحكمة الابتدائية الشرعية ، لا يدخل فى نطاق حالات التنازع المنصوص عليها فى المادة ٢١ من قانون السلطة القضائية رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٩ .

الطعن رقم ٢ لسنة ٣٥ مكتب قنى ٢٠ صفحة رقم ٥٢٩ بتاريخ ١٢/٦/١٩٦٩

مناط إختصاص محكمة تنازع الإختصاص وفقاً لنص المادة ١٧ من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ فى شأن السلطة القضائية أن تكون دعوى الموضوع الواحد مطروحة أمام جهة القضاء العادى وأمام جهة

القضاء الإداري وأن تكون كلتا الجهتين قد قضت باختصاصها أو أن تكون كل منهما قد تخلت عنها وقضت بعدم اختصاصها وعندئذ يقوم سبب الطلب بتعيين المحكمة التي تنظره وتفصل فيه .

الطعن رقم ١٧ لسنة ٣٤ مكتب قنى ٢٣ صفحة رقم ٧٢٤ بتاريخ ١٩/٤/١٩٧٢
متى كانت سلطة المحكمة في طلب التصحيح ، تقف عند حد التحقق من وقوع أخطاء مادية بحته في حكمها ، فلا يقبل من الطالبن ما أثاروه بالجلسة من الدفع بعدم دستورية قانون الجنسية أو وقف الفصل في هذا الطلب لوجود تنازع في الاختصاص بين جهة القضاء العادى وجهة القضاء الإدارى ، رفعوا بشأنه طلباً إلى محكمة تنازع الاختصاص .

الطعن رقم ٤٤ لسنة ٧ مجموعة عمر ٢٤ صفحة رقم ٢١٥ بتاريخ ١٦/١٢/١٩٣٧
إن سرهان قانون " قانون الآثار مثلاً " على الأجانب ومدى هذا السريان من المسائل القانونية التى على المحكمة أن تحلها على مقتضى القواعد العامة المعروفة من فقه القانون .

الطعن رقم ٦٨ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤٤ صفحة رقم ٣٠٥ بتاريخ ٦/٤/١٩٤٤
إن الشارع قد نص فى المادتين ٣٤٩ و ٣٥٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على الجهة التى تقوم بتنفيذ أحكام تلك المحاكم ، كما نص على الإجراءات التى يتخلها صاحب الشأن فى حالة إمتناع هذه الجهة عن التنفيذ . وجعل مرد الأمر فى ذلك إلى وزير العدل . وإذن فالمحاكم الأهلية لا إختصاص لها بالدعوى التى ترفع ، وتختصم فيها وزارة العدل ، بطلب تنفيذ حكم أصدرته المحاكم الشرعية ، على خلاف حكم من المجلس الملى ، أمرت وزارة العدل بإيقاف تنفيذه " أى الحكم الشرعى " إلى أن تفصل لجنة تنازع الإختصاص فى أى الحكمين يجب له النفاذ

*** الموضوع الفرعى : طبيعة الدفع بعدم الإختصاص :**

الطعن رقم ٣٠٠ لسنة ٢١ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ٤٣٧ بتاريخ ١/٦/١٩٥٥
الدفع بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى الأصلية لا يقبل إلا إذا قدم فى تلك الدعوى . فإذا كانت الدعوى الأصلية قد أوقفت حتى يفصل فى دعوى التزوير الفرعية فلا يجوز التمسك به فى الدعوى الفرعية التى نشأت عن الدعوى الأصلية لأن الحكم بالوقف مجرد المحكمة من ولايتها على الدعوى حتى ترد إليها بعد زوال سبب الوقف .

الطعن رقم ١٢٩ لسنة ٢٢ مكتب قنى ٦ صفحة رقم ١٢٥٠ بتاريخ ١٦/٦/١٩٥٥
الدفع بعدم الاختصاص المؤسس على المادة الرابعة من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٩ بإصدار قانون المرافعات يصبح التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض ، ذلك لأن الاختصاص بحسب نوع الدعوى أو قيمتها أصبح وفقاً لأحكام المادة ١٣٤ من القانون الجديد متعلقاً بالنظام العام تحكم به المحكمة من

تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أية حالة كانت عليها الدعوى ولا يجوز للخصوم الاتفاق على رفع النزاع إلى محكمة غير مختصة به اختصاصاً نوعياً .

الطعن رقم ٤٢٥ لسنة ٤٩ مكتب فني ٣٥ صفحة رقم ١٤٥٣ بتاريخ ١٩٨٤/٥/٢٨

إن حكم محكمة أبو حماد الجزئية بعدم الإختصاص والإحالة قد أنهى الخصومة كلها أمام المحكمة التي أصدرته فيما فصل فيه وحسمه بصدد علم الإختصاص ، ولن يعقبه حكم آخر في موضوع الدعوى من المحكمة التي أصدرته ومن ثم فيجوز الطعن فيه على إستقلال بإستئنافه في حينه عملاً بالأصل العام المقرر في قانون المرافعات - وهو ما لم يتم على ما يبين من الأوراق - وإذ صار هذا القضاء نهائياً بعدم الطعن عليه خلال الميعاد القانوني فإنه يجوز قوة الأمر المقضي ، ومن أثر ذلك إلزام المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها ولو كان القضاء في مسألة الإختصاص قد بنى على قاعدة غير صحيحة في القانون ، وذلك أن قوة الأمر المقضي تعلو على اعتبارات النظام العام ، ومن ثم يمتنع على المحكمة المحال إليها ، كما يمتنع على الخصوم الجدل فيه من جديد ولا يغير من ذلك ما ورد بنص المادة ٢٢٩ من قانون المرافعات من أن إستئناف الحكم المنهى للخصومة يستتبع حتماً إستئناف جميع الأحكام التي سبق صدورها في القضية ما لم تكن قد قبلت صراحة لأن حكم هذه المادة إنما ينصرف إلى الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع ولا تنتهي بها الخصومة كلها ، وهي بذلك تكمل القاعدة الواردة في المادة ٢١٢ من قانون المرافعات .

الطعن رقم ١٠١ لسنة ٤ مجموعة عمر ١ ع صفحة رقم ٨٤٢ بتاريخ ١٩٣٥/٦/٦

إنه متى صدر حكم في دفع بعدم الإختصاص المركزي وفي الموضوع معاً وإستؤنف هذا الحكم وكانت محكمة الإستئناف هي محكمة الدرجة الثانية بالنسبة للمحكمة التي أصدرت الحكم وبالنسبة للمحكمة التي يدعى بإختصاصها بنظر الدعوى فإن هذا الإستئناف ينقل الدعوى برمتها أصلاً وفرعاً من المحكمة الابتدائية التي كان إختصاصها محل نزاع إلى محكمة الإستئناف التي لا نزاع في إختصاصها . ولمحكمة الإستئناف هذه النظر في موضوعها مهما تكن المحكمة التي رفعت الدعوى من أول الأمر إليها غير مختصة وما دام الأمر كذلك فإن هذا النقل تنقطع به المصلحة في التمسك بعدم إختصاص محكمة الدرجة الأولى ومتى أصدرت محكمة الإستئناف حكمها بتأييد الحكم المستأنف من جهة الإختصاص ومن جهة الموضوع معاً وتبين لمحكمة النقض أن قضاءها في الموضوع صحيح قانوناً ، فقد أصبح الطعن في الحكم من جهة مسألة الإختصاص واجب الرفض لعدم المصلحة .

الطعن رقم ٧٣ لسنة ١٣ مجموعة عمر ٤ ع صفحة رقم ٢٧٥ بتاريخ ١٩٤٤/٣/٢

إذا كان قاضي البيوع قد فصل فيما هو خارج عن إختصاصه ، ولكن كان صاحب الشأن لم يدفع بعدم

الإختصاص ، بل كان هو الذى طلب الفصل فى المسألة التى أثار الجدل حولها ، فلا يحق له بعد ذلك أن يدعى أن الحكم صدر عارجاً عن إختصاص القاضى، لأن الإختصاص فى هذه الحالة ليس من النظام العام

الطعن رقم ١٧٧ لسنة ١٧ مجموعة عمر ٤٥ صفحة رقم ٧٣٥ بتاريخ ١٧/٣/١٩٤٩
إذا كان الخصم لم يد دعه بعدم إختصاص المحكمة بالنظر فى الدعوى إلا فى نهاية مرافعته أمام محكمة الاستئناف بعد أن كان أبدى طلباته الختامية المتعلقة بأصل الدعوى ، فإنه يكون معيناً قانوناً على المحكمة أن تقضى بسقوط حقه فى هذا الدلع إعبالاً لحكم المادتين ١٣٤ ، ٣٦٦ من قانون المرافعات لا أن تعرض للدفع وتفصل فيه . ولكن إذا كانت المحكمة قد إنتهت إلى القضاء برفض الدلع فإنه إذ كان القضاء بذلك لا يختلف فى نتيجته عن القضاء بالسقوط كان لا جدوى للطاعن من خطأ المحكمة فى أسباب لفضائها بالرفض .

° الموضوع الفرعى : مناط الحكم بعدم الإختصاص :

الطعن رقم ٨٧ لسنة ٣٤ مكتب فنى ١٨ صفحة رقم ١٤١٠ بتاريخ ٦/٢٩/١٩٦٧
متى كانت الدعوى بحكم الأساس الذى رفعت به والطلبات المطروحة فيها هى مما يدخل فى اختصاص المحاكم فإنه لا يخرج الدعوى من هذا الاختصاص أن يكون الادعاء فيها غير صحيح قانوناً لأن ما يترتب على عدم صحته هو رفض الدعوى لا الحكم بعدم الاختصاص .

الطعن رقم ١٢٧٤ لسنة ٤٨ مكتب فنى ٣٤ صفحة رقم ٢١٥ بتاريخ ١٦/١/١٩٨٣
- إختصاص المحكمة بنظر الدعوى أو عدم إختصاصها بنظرها أمر مستقل عن إستيفاء الدعوى إجراءات وشروط قبولها لديها ، والفصل فى الإختصاص يقوم على التكيف القانونى لطلبات المدعى مجرداً عن تحقق المحكمة وتثبتها من إستيفاء الدعوى إجراءات وشروط قبولها .

- الأسباب التى تبنى عليها المحكمة قضاءها بإختصاصها بنظر الدعوى لا تحوز الحجية إلا فى خصوص هذا القضاء الذى يرتبط بها ولا تتجاوز به إلى تحقق المحكمة وتثبتها من توافر إجراءات وشروط قبول الدعوى لديها ولو تعرضت لطلبات المدعى ودفاعه فى أسباب قضائها بإختصاصها لأنها لا تكون قد تعرضت كذلك للفصل فيه باعتباره حقيقة واقعية بحثتها وتثبت منها وحسمت الأمر فى شأنها بقضاء تحوز أسبابه الحجية فى هذا الخصوص ، وإنما عرضت له باعتباره واقعاً مجرداً عن الحقيقة فى شأن لازم بهذا الوصف المجرد للفصل فى الإختصاص ولا يعتداه .

• الموضوع الفرعي : مناط تحديد طبيعة القرار :

الطعن رقم ٤١١ لسنة ٣٥ مكتب فني ٢٢ صفحة رقم ١٠٢٨ بتاريخ ١٥/١٢/١٩٧١
المبرة في تحديد طبيعة القرار - الصادر من البنك الأهلي المصري بفصل الطاعن من عمله - لمعرفة
الجهة القضائية المختصة بنظر الطعن عليه ، هي بوقت صدوره دون إعتداد بما يطرأ من تغيير على صفة
مصدره في تاريخ لاحق .

آثار

١

* الموضوع الفرعي : آثار عامة

١

* الموضوع الفرعي : الأراضي المنزوعة ملكيتها وأهميتها الأثرية

١

* الموضوع الفرعي : أملاك الدولة

٧

* الموضوع الفرعي : تمثال أثرى

٧

* الموضوع الفرعي : شرط إعتبار الأرض أثرية

٣

* الموضوع الفرعي : لجنة حفظ الآثار القديمة المصرية

٤

إثباتات

٥

* الموضوع الفرعي : أتعاب الخبير

٥

* الموضوع الفرعي : إثبات بالبيئة

٧

* الموضوع الفرعي : إجراءات التحقيق

٧

* الموضوع الفرعي : إحالة الدعوى إلى التحقيق

٤٤

* الموضوع الفرعي : أحوال إبدال الخبير

٤٦

* الموضوع الفرعي : أداء الخبير اليمين

٤٦

- ٤٧ * الموضوع الفرعي : أدلة الإثبات
- ٤٨ * الموضوع الفرعي : إستجواب الخصوم
- ٥٣ * الموضوع الفرعي : الإثبات بالبيئة
- ٥٣ * الموضوع الفرعي : الإثبات بالكتابة
- ٥٩ * الموضوع الفرعي : الإدعاء بالإنكار
- ٧١ * الموضوع الفرعي : الإدعاء بالتزوير
- ١٠٩ * الموضوع الفرعي : الإقرار
- ١٣٦ * الموضوع الفرعي : التوقيع على بياض
- ١٣٨ * الموضوع الفرعي : إلزام الخصم بتقديم مستند تحت يده
- ١٤٤ * الموضوع الفرعي : العدول عن الحكم التمهيدى
- ١٤٨ * الموضوع الفرعي : القرائن
- ١٨٦ * الموضوع الفرعي : المانع الأدبى
- ١٩١ * الموضوع الفرعي : المعاينة
- ١٩٣ * الموضوع الفرعي : الوقائع المادية
- ١٩٣ * الموضوع الفرعي : اليمين الحاسمة
- ٢٠٥ * الموضوع الفرعي : اليمين المتعمدة

- ٢٠٧ * الموضوع الفرعي : أمانة الخبير
- ٢٠٨ * الموضوع الفرعي : أوراق رسمية
- ٢١٠ * الموضوع الفرعي : ترجمة المستندات
- ٢١١ * الموضوع الفرعي : تقدير أعمال الخبير
- ٢٤٨ * الموضوع الفرعي : حجية الأوراق الرسمية
- ٢٥٥ * الموضوع الفرعي : حجية الأوراق العرفية
- ٢٦٩ * الموضوع الفرعي : حجية البصمة
- ٢٦٩ * الموضوع الفرعي : حجية الصور الشمسية
- ٢٦٩ * الموضوع الفرعي : حجية شهادة الميلاد
- ٢٦٩ * الموضوع الفرعي : خبير المضاهاة
- ٢٧٢ * الموضوع الفرعي : دعوة الخبير للخصوم
- ٢٧٨ * الموضوع الفرعي : دعوى التزوير الأصلية
- ٢٨٣ * الموضوع الفرعي : دعوى التزوير الفرعية
- ٢٨٧ * الموضوع الفرعي : دعوى الضمان الفرعية
- ٢٨٧ * الموضوع الفرعي : سلطة المحكمة في تخطي خبير الجدول
- ٢٨٧ * الموضوع الفرعي : سلطة محكمة الموضوع في تقدير الإثبات

٢٨٩	* الموضوع الفرعي : شهادة الشهود
٣١١	* الموضوع الفرعي : طرق الإثبات
٣١٢	* الموضوع الفرعي : عبء الإثبات
٣٢٢	* الموضوع الفرعي : عدم إعتراض الطاعن على الخيار
٣٢٢	* الموضوع الفرعي : غرامة التزوير
٣٢٦	* الموضوع الفرعي : قضاء القاضي بعلمه العام
٣٢٦	* الموضوع الفرعي : قواعد الإثبات ليست من النظام العام
٣٣٢	* الموضوع الفرعي : مبدأ الثبوت بالكتابة
٣٤٣	* الموضوع الفرعي : معنى الإثبات
٣٤٣	* الموضوع الفرعي : ندب الخيار
٣٥٢	* الموضوع الفرعي : ورقة الضد
٣٥٤	* الموضوع الفرعي : وسائل إثبات التاريخ
٣٥٥	<u>إثراء بلا سبب</u>
٣٥٥	* الموضوع الفرعي : إثبات الإثراء
٣٥٦	* موضوع الفرعي : إثراء على حساب الغير
٣٥٨	* الموضوع الفرعي : رد غير المستحق

٣٦١ * الموضوع الفرعي : شرط إفتقار المدعى

٣٦١ * الموضوع الفرعي : مناط تطبيق قواعد الإثراء

٣٦٣ إجراءات المرافعات

٣٦٣ * الموضوع الفرعي : إجراءات العرض و الإيداع

٣٦٦ * الموضوع الفرعي : الطعون التي ترفع من النيابة العامة

٣٦٧ * الموضوع الفرعي : المرافعة في الدعوى

٣٦٧ * الموضوع الفرعي : إنتهاء الخصومة

٣٦٨ * الموضوع الفرعي : إنعدام الخصومة

٣٦٨ * الموضوع الفرعي : إنقطاع المرافعة

٣٦٩ * الموضوع الفرعي : بطلان المرافعات

٣٧٠ * الموضوع الفرعي : بطلان قرار الإحالة للمرافعة

٣٧١ * الموضوع الفرعي : سقوط الخصومة

٣٧٢ * الموضوع الفرعي : شفوية المرافعة

٣٧٣ * الموضوع الفرعي : طلب فتح باب المرافعة

٣٨١ * الموضوع الفرعي : مجال تطبيق أحكام قانون المرافعات

٣٨١ * الموضوع الفرعي : وقف المرافعة

* الموضوع الفرعي : آثار عقد الزواج

* الموضوع الفرعي : أثر الصلح في طلاق الأرثوذكس

* الموضوع الفرعي : إختصاص المجالس المالية

* الموضوع الفرعي : إختصاص المحاكم الشرعية

* الموضوع الفرعي : أسباب طلاق الأرثوذكس

* الموضوع الفرعي : إعتناق الدين المسيحي

* الموضوع الفرعي : إقرار الزوج المسيحي بالطلاق

* الموضوع الفرعي : الانفصال الجسماني

* الموضوع الفرعي : الخطبة وفقا لشرعة الأرثوذكس

* الموضوع الفرعي : الزواج في القانون الإيطالي

* الموضوع الفرعي : الطلاق في الشريعة الموسوية

* الموضوع الفرعي : المحكمة المختصة بتجريد الكاهن

* الموضوع الفرعي : المقصود بالأجانب

* الموضوع الفرعي : المنع من سماع الدعوى

* الموضوع الفرعي : المنقولات الزوجية

- ٤١٩ * الموضوع الفرعي : المهر في الشريعة الموسوية
- ٤١٩ * الموضوع الفرعي : النظام المالي بين الزوجين
- ٤٢١ * الموضوع الفرعي : تعدد الزوجات ليس مبدأ عام
- ٤٢١ * الموضوع الفرعي : تغيير الطائفة و الملة
- ٤٣٤ * الموضوع الفرعي : تنازع الإخصاص
- ٤٣٦ * الموضوع الفرعي : جبانات
- ٤٣٦ * الموضوع الفرعي : حجية إعلانات الوفاة و الوفاة
- ٤٣٦ * الموضوع الفرعي : حجية حكم المجلس الملى العام
- ٤٣٧ * الموضوع الفرعي : حظر تعدد الزوجات فى الدين المسيحى
- ٤٣٧ * الموضوع الفرعي : حكم أجنبى قضى بنفى بنوة شخص لأجنبى
- ٤٣٨ * الموضوع الفرعي : دعوى الحضانة
- ٤٣٨ * الموضوع الفرعي : دعوى النسب
- ٤٣٩ * الموضوع الفرعي : دعوى بطلان الزواج
- ٤٣٩ * الموضوع الفرعي : سلطة الكنيسة فى الفصل فى المضوية
- ٤٤١ * الموضوع الفرعي : طائفة الإنجليين الوطنيين
- ٤٤٢ * الموضوع الفرعي : طلاق الإسرائيليين

- ٤٤٣ * الموضوع الفرعي : طلاق طبقاً للقانون الفرنسي
- ٤٤٣ * الموضوع الفرعي : طلاق طبقاً للقانون اليوناني
- ٤٤٥ * الموضوع الفرعي : طلاق للعة
- ٤٤٥ * الموضوع الفرعي : عدم جواز طلاق الكاثوليك
- ٤٤٦ * الموضوع الفرعي : عدم سماع دعوى الطلاق
- ٤٤٦ * الموضوع الفرعي : عقد الزواج
- ٤٤٦ * الموضوع الفرعي : ماهية الطائفة
- ٤٤٨ * الموضوع الفرعي : مناط إختصاص البطريرك
- ٤٤٨ * الموضوع الفرعي : مناط تطبيق الشريعة الإسلامية
- ٤٥٢ * الموضوع الفرعي : مناط تطبيق الشريعة الاسلامية
- ٤٥٣ * الموضوع الفرعي : ميراث الإقباط الأرثوذكس
- ٤٥٣ * الموضوع الفرعي : نظام التني
- ٤٥٣ * الموضوع الفرعي : نظام الرهينة لدى الأرثوذكس
- ٤٥٥ * الموضوع الفرعي : نفقة
- ٤٥٦ * الموضوع الفرعي : نفقة أقباط أرثوذكس
- ٤٥٦ * الموضوع الفرعي : نفقة أقباط أرثوذكس

- ٤٥٧ * الموضوع الفرعي : وصية طبقاً للقانون اليوناني
- ٤٥٨ أحوال شخصية للمسلمين
- ٤٥٨ * الموضوع الفرعي : آثار عقد الزواج
- ٤٥٨ * الموضوع الفرعي : إثبات الطلاق
- ٤٥٨ * الموضوع الفرعي : أثر التفويض في الصلح
- ٤٥٨ * الموضوع الفرعي : أثر الحكم بعدم دستورية نص شرعي
- ٤٦٠ * الموضوع الفرعي : أثر نقض الحكم
- ٤٦٣ * الموضوع الفرعي : إختصاص المجالس الحسبية
- ٤٦٤ * الموضوع الفرعي : إختصاص المحاكم الشرعية
- ٤٦٥ * الموضوع الفرعي : إختصاص المحاكم الوطنية
- ٤٦٦ * الموضوع الفرعي : أسباب صحة الزواج
- ٤٧٠ * الموضوع الفرعي : إستئناف الحكم الشرعي
- ٤٧٢ * الموضوع الفرعي : إسم الشهرة
- ٤٧٢ * الموضوع الفرعي : إظهار الإسلام
- ٤٧٥ * الموضوع الفرعي : الإبراء
- ٤٧٥ * الموضوع الفرعي : الإثبات في المسائل الشرعية

- ٤٧٩ * الموضوع الفرعي : الإختصاص بالمسائل المالية
- ٤٧٩ * الموضوع الفرعي : الإعتقاد الدينى
- ٤٨١ * الموضوع الفرعي : الإقرار
- ٤٨٣ * الموضوع الفرعي : الإياس
- ٤٨٤ * الموضوع الفرعي : التبنى
- ٤٨٥ * الموضوع الفرعي : التحكيم فى المسائل الشرعية
- ٤٨٩ * الموضوع الفرعي : إلتماس إعادة النظر
- ٤٩٠ * الموضوع الفرعي : الحكم فى الدعوى الشرعية
- ٤٩٠ * الموضوع الفرعي : الشهادة
- ٤٩٩ * الموضوع الفرعي : الشهادة بالتسامع
- ٥٠٤ * الموضوع الفرعي : الصلح
- ٥٠٦ * الموضوع الفرعي : الطعن بالنقض فى المسائل الشرعية
- ٥٠٨ * الموضوع الفرعي : الطلاق الرجعى
- ٥٠٩ * الموضوع الفرعي : الطلاق المضاف الى الماضى
- ٥٠٩ * الموضوع الفرعي : الطلاق المعلق
- ٥٠٩ * الموضوع الفرعي : العرف

- ٥١٠ * الموضوع الفرعي : القانون الذى يسرى على الحضانة
- ٥١٠ * الموضوع الفرعي : القانون الواجب التطبيق
- ٥١٢ * الموضوع الفرعي : القوانين
- ٥١٢ * الموضوع الفرعي : المباراة و الخلع
- ٥١٣ * الموضوع الفرعي : المعارضة فى الحكم الغيابى
- ٥١٣ * الموضوع الفرعي : المنع من سماع الدعوى
- ٥١٨ * الموضوع الفرعي : المهر
- ٥١٩ * الموضوع الفرعي : النشوز
- ٥١٩ * الموضوع الفرعي : النفاس
- ٥١٩ * الموضوع الفرعي : النيابة العامة فى الأحوال الشخصية
- ٥٢٢ * الموضوع الفرعي : اليمين
- ٥٢٢ * الموضوع الفرعي : بطلان الزواج
- ٥٢٣ * الموضوع الفرعي : تأثير التبليغ عن الجريمة على العلاقة الزوجية
- ٥٢٣ * الموضوع الفرعي : تنفيذ الحكم الأجنبى
- ٥٢٣ * الموضوع الفرعي : ثبوت النسب و نفيه
- ٥٥١ * الموضوع الفرعي : حجية الإعلام الشرعى

- ٥٥٤ * الموضوع الفرعي : حجية شهادة الوفاة
- ٥٥٤ * الموضوع الفرعي : حضانة
- ٥٥٦ * الموضوع الفرعي : حق التأديب الشرعي
- ٥٥٧ * الموضوع الفرعي : حكم المرتد
- ٥٥٨ * الموضوع الفرعي : خطبة
- ٥٦٠ * الموضوع الفرعي : دعوى الحسبة
- ٥٦٠ * الموضوع الفرعي : دعوى الطاعة
- ٥٦٩ * الموضوع الفرعي : دعوى المتعة
- ٥٧٢ * الموضوع الفرعي : دعوى النفقة
- ٥٧٣ * الموضوع الفرعي : دعوى حساب بين عليم الأهلية و النائب عنه
- ٥٧٣ * الموضوع الفرعي : دعوى ملكية أعيان التركة
- ٥٧٤ * الموضوع الفرعي : سرية الجلسات
- ٥٧٦ * الموضوع الفرعي : سلطة السفير في القضاء
- ٥٧٦ * الموضوع الفرعي : سماع دعوى الطلاق
- ٥٧٦ * الموضوع الفرعي : شروط ثبوت المسجدية
- ٥٧٦ * الموضوع الفرعي : طلاق

- ٥٨٠ * الموضوع الفرعي : طلاق رجعي
- ٥٨١ * الموضوع الفرعي : طلاق للزواج بأخرى
- ٥٨٢ * الموضوع الفرعي : طلاق للضرر
- ٦٠٠ * الموضوع الفرعي : طلاق للعتة
- ٦٠٢ * الموضوع الفرعي : طلاق للغبية
- ٦٠٥ * الموضوع الفرعي : طلاق للهجر
- ٦٠٦ * الموضوع الفرعي : عوارض الاحلية
- ٦١٠ * الموضوع الفرعي : قانون إثبات الزواج
- ٦١٠ * الموضوع الفرعي : قرابة المصاهرة
- ٦١١ * الموضوع الفرعي : قواعد الإثبات الشرعية
- ٦١٢ * الموضوع الفرعي : ماهية الأحوال الشخصية
- ٦١٣ * الموضوع الفرعي : مسكن الزوجية
- ٦١٥ * الموضوع الفرعي : مناهة تطبيق الشريعة الإسلامية
- ٦١٦ * الموضوع الفرعي : منقولات الزوجية
- ٦١٧ * الموضوع الفرعي : موانع الزواج
- ٦١٧ * الموضوع الفرعي : نفقة

- ٦٢٢ * الموضوع الفرعي : نفقة أقارب
- ٦٢٢ * الموضوع الفرعي : نفقة الصغير
- ٦٢٣ * الموضوع الفرعي : نفقة العدة

إختصاص

- ٦٢٤ * الموضوع الفرعي : إختصاص المحاكم الأهلية
- ٦٢٨ * الموضوع الفرعي : إختصاص المحاكم القنصلية فى مصر
- ٦٣٠ * الموضوع الفرعي : إختصاص المحاكم المختلطة
- ٦٣٢ * الموضوع الفرعي : إختصاص المحاكم المدنية بنظر طلب الرسوم
- ٦٣٢ * الموضوع الفرعي : إختصاص المحكمة الابتدائية
- ٦٣٣ * الموضوع الفرعي : إختصاص المحكمة الشرعية
- ٦٣٣ * الموضوع الفرعي : إختصاص قيمي
- ٦٤٥ * الموضوع الفرعي : إختصاص لجان التقييم
- ٦٤٧ * الموضوع الفرعي : إختصاص لجنة التعويض
- ٦٤٨ * الموضوع الفرعي : إختصاص محلى
- ٦٥٢ * الموضوع الفرعي : إختصاص نوعي
- ٦٧١ * الموضوع الفرعي : إختصاص ولائى

- ٧٣٧ * الموضوع الفرعي : الإختصاص بالدعاوى التى ترفع على أجنبى
- ٧٣٨ * الموضوع الفرعي : الحكم والقرار الصادر بالإحالة
- ٧٤٢ * الموضوع الفرعي : تطبيق القانون الأجنبى
- ٧٤٦ * الموضوع الفرعي : تنازع إختصاص دولى
- ٧٤٩ * الموضوع الفرعي : تنازع الإختصاص
- ٧٦٢ * الموضوع الفرعي : طبيعة الدفع بعدم الإختصاص
- ٧٦٤ * الموضوع الفرعي : مناط الحكم بعدم الإختصاص
- ٧٦٥ * الموضوع الفرعي : مناط تحديد طبيعة القرار

Βιβλιοθήκη Alexandrina



0206097